الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

People's Democratic Republic of Algeria

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministry of Higher Education and Scientific Research

جامعة ابوبكر بلقايد — Abu Bakr Belkaid University

- تلمسان - — -Tlemcen -

كلية الحقوق والعلوم السياسية — Faculty of Law and Political Science

قسم العلوم السياسية — Department of Political Science

السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المتوسط بعد الحرب الباردة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية الطور الثالث ل.م. د

تخصص: الدبلوماسية والتعاون الدولي

اعداد الطالبة :

مبرك رفيدة

اشراف الاستاذ :

أ.د منير ابو رحمة

اعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
- عياد محمد سمير	استاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
- ابو رحمة منير	استاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا ومقررا
- دوزي وليد	استاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	عضوا مناقشا
- بن بختي حكيم	استاذ محاضر -أ-	جامعة تلمسان	عضوا مناقشا
- حجاج مراد	استاذ محاضر -أ-	جامعة بومرداس	عضوا مناقشا
- شيخاوي سنوسي	استاذ محاضر -أ-	جامعة تيارت	عضوا مناقشا

السنة الجامعية

2024/2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

People's Democratic Republic of Algeria

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministry of Higher Education and Scientific Research

جامعة ابوبكر بلقايد — Abu Bakr Belkaid University

- تلمسان - — -Tlemcen -

كلية الحقوق والعلوم السياسية — Faculty of Law and Political Science

قسم العلوم السياسية — Department of Political Science

السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المتوسط بعد الحرب الباردة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية الطور الثالث ل.م. د

تخصص: الدبلوماسية والتعاون الدولي

اعداد الطالبة :

مبرك رفيدة

اشراف الاستاذ :

أ.د منير ابو رحمة

اعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
- عياد محمد سمير	استاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
- ابو رحمة منير	استاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا ومقررا
- دوزي وليد	استاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	عضوا مناقشا
- بن بختي حكيم	استاذ محاضر -أ-	جامعة تلمسان	عضوا مناقشا
- حجاج مراد	استاذ محاضر -أ-	جامعة بومرداس	عضوا مناقشا
- شيخاوي سنوسي	استاذ محاضر -أ-	جامعة تيارت	عضوا مناقشا

السنة الجامعية

2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان:

الحمد لله على ما باركت لنا يا الله في سعينا، فلك الشكر على نجاحنا ولك الفضل في الأولى والآخرة.

اتقدم بامتناني للأستاذ المشرف " منير ابو رحمة" على دعمه وتوجيهه المستمر، وأشكر لك استاذي عطاءك من خبراتك وجهودك التي أوصلتني إلى ما أنا عليه.

اتقدم بخالص الشكر الى لجنة المناقشة رئاسة وأعضاء لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الاطروحة.

ابي وأمي، أشكركما على كل ما قدمتماه لي ولكونكما أروع الآباء على الإطلاق.

زوجي، شكرا على كل تفاصيل المساعدة ولكونك سند في حياتي العائلية والعلمية.

اهداء:

اهدي ثمرة جهدي

الى تلك المرأة العظيمة التي كانت تتمنى دائما ان تتعرف عينيها على رؤيتي في يوم مثل هذا

جدتي

التي كانت تتميز بالحكمة والنصيحة و بمثابة المعلم والمرشد والمربي للعائلة

رحم الله روحك الطاهرة وجعلك من المنعمين والمكرمين

*

الى أسرتي الرائعة التي كانت بجانبي طوال هذه الرحلة الاكاديمية. ابي وأمي زوجي اختي اخي جميعكم حفظكم الله ورعاكم لي

*

الى بركتي وسعادتي ابني محمد اشرف وإلى ابناء اختي ايناس وإبراهيم الخليل

*

الى الاقارب الذين يفرحهم نجاحي.. شكرا على دعواتكم لي وتشجيعكم

*

الى كل عائلة مبرك

اهداء خاص

الى ابني محمد اشرف

بشرت بقدومك ببشرى نجاحي. وحملت كتب كثيرة وانا أحملك في أحشائي، و تقاسمنا معا ليالي السهر وكنت لي الانس في هذه المرحلة من حياتي

ابني شكرا لأنك جعلت هذه المرحلة عظيمة ولأنك كثفت قدرتي على السعي دون تعب وعلمتني أن أحلم أكبر مما كنت أعتقد أنه ممكن.

مـقـدمة

طبعت السياسة الخارجية الجزائرية بثوابت وطنية وقومية منذ استقلالها عن الاستعمار، وتماشيا والنسق العقيدي الوطني اسست السياسة الخارجية الجزائرية مستندة الى عقيدة الاستقلالية في اتخاذ القرار الخارجي قائمة على فلسفة عدم التدخل في شؤون الآخرين، مع رفض مظاهر الإمبريالية والانحياز الى الشعوب المستعمرة واحتضان التيار الثوري التحرري، وقد كان لتبني الدبلوماسية الجزائرية، وثباتها على هذه المبادئ والاستمرار عليها اثر مزدوج في سمعة السياسة الخارجية الجزائرية داخليا وخارجيا، فعلى المستوى الداخلي جرى كسب المزيد من الشرعية السياسية الثورية وخلق توافق سياسي داخلي مقبول حول الدبلوماسية الخارجية، اما على المستوى الخارجي جرى تكوين سمعة خارجية إيجابية للجزائر مكنتها من اكتساب صورة الدولة المحترمة لسيادة الدول والغير المستعدة للتدخل في شؤونها الداخلية والدولة المقبولة لدى الأطراف المتنازعة كوسيط محايد وغير منحاز، كما أنشأت شبكة واسعة من العلاقات المؤثرة لاسيما مع دول عدم الانحياز والمعسكر الاشتراكي، كذلك ابراز علاقاتها المتينة وتحركاتها الخارجية ضمن الدائرة العربية و الإفريقية، ما أهلها لتحقيق نجاحات دبلوماسية بارزة طوال فترة الحرب الباردة.

و بالتزامن مع نهاية الحرب الباردة، وما انتجته من تحولات وتغييرات جذرية في البيئة الدولية، وظهور نظام دولي جديد تمت فيه اعادة ترتيب محاور التفاعل الدولي، برزت الدائرة المتوسطية كأحد اهم دوائر المصالح الجزائرية للعودة الى الساحة الاقليمية والدولية وكطرف مؤثر في النظام العالمي الجديد، وهو الامر الذي فرضه الوضع الداخلي للنظام السياسي الجزائري في تلك الفترة، ومدى قدرته على مواكبة المتغيرات الخارجية بعد تراجع حركي للسياسة الخارجية الجزائرية خلال ازمة التسعينات نتيجة انعدام الاستقرار الداخلي وتصاعد موجة العنف والاضطراب التي اجتاحت البلاد بعد إلغاء الانتخابات التشريعية في عام 1990، وانتخاب السيد "عبد العزيز بوتفليقة" الرئيس الراحل الأسبق في أنه كان صانع السلام في أعقاب الحرب الأهلية الجزائرية في الفترة 1991-2001 وبعد انتخابه جعل المصالحة في صلب برنامجه، ومنح ملايين الجزائريين الأمل في حياة أفضل بعد عشرية سوداء كاملة، ما أكسبه شعبية وشرعية كبيرتين.

و في سياق الرؤية العالمية السائدة، والتي تتخذ من الليبرالية مذهبا، والعولمة وسيلة وغاية ،والتوجه نحو اقتصاد السوق وما يستتبعه من تعديلات هيكلية تتخلى فيها الوحدات السياسية تدريجيا عن المبادلات الدولية الثنائية لصالح المبادلات الدولية المتعددة الأطراف، وفي خصم تسارع احداث ما بعد الحرب الباردة في الفضاء المتوسطي وتزايد التكتلات الإقليمية سعت الجزائر في اطار التكتلات الجهوية التي تشهدها منطقة

البحر الابيض المتوسط من شراكات كالشراكة الاورومتوسطية، وانطلاق مشروع الاتحاد من اجل المتوسط سعت ضمنها الى تعزيز العلاقات الاقتصادية المتعددة الاطراف بهدف تحقيق النمو والرفاه الاقتصادي ، وواصلت الجزائر مساعيها الحثيثة الهادفة الى اضفاء مزيد من الحيوية على أولويات العمل الدبلوماسي الجزائري، بتركيز تدخلاتها على حماية المصالح العليا للأمة والمساهمة في احلال السلم والأمن الاقليميين وتعزيز الروابط الثنائية مع الدول المتوسطية الى جانب وضع إستراتيجية تستثمر الجزائر فيها بشكل منهجي وعقلاني في تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية والطاقوية مع أهم شركائها في الفضاء المتوسطي، مع التركيز على اولوية المحافظة على المصالح الوطنية والقومية وتحقيق هدف المساهمة في التنمية الفعلية للاقتصاد الجزائري.

وعلى الجانب الامني للمنطقة المتوسطية، ان اعادة هيكلة النظام الامني الدولي،الذي انتجته نهاية الحرب الباردة، حفز الجزائر الى رسم استراتيجية متكاملة مستدامة لمواجهة الرهانات الامنية التي تعترضها في سياق البيئة المتوسطية. وكانت قد ارتكزت على ثوابتها الامنية منذ الاستقلال وشكلت عقيدتها الامنية ضمن شكل التهديدات الامنية (الهجرة غير الشرعية، الارهاب الدولي، والجريمة المنظمة)، التي انتجتها التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة في دائرتها المتوسطيةالتي اعتبرت ولا زالت تعتبر اهم الدوائر الامنية في سياستها الخارجية الامنية، كما تحددت مقاربتها الامنية على اساس مفهوم شامل للأمن وهو الشرط الاساسي في تصورها الامني للتنمية الاقتصادية وان احترام مبادئ ميثاق الامم المتحدة وايجاد الحلول الدائمة هو سبيل تحقيق الامن والاستقرار في المنطقة ، كما لن الجزائر بحكمها دولة سيادية ولها موقعها الجيوسياسي في الفضاء المتوسطي قد فرض عليها بروز التهديدات الامنية الجديدة تطوير مقاربتها الامنية في المتوسط، فانضمت الى مختلف الفعاليات والمبادرات الامنية على غرار شراكتها مع الاتحاد الاوروبي التي تقوم على العمل لدعم الامن والاستقرار الثنائي والمتوسطي، وحوار الجزائر مع دول غرب المتوسط للمساهمة في دعم الامن المتوسطي والرفع من حجم الرهانات الامنية في مواجهة التهديدات الامنية اضافة الى قبولها دعوة حلف الشمال الاطلسي للانخراط في الحوار المتوسطي والمساهمة في توفير سبل التعاون الامني والعسكري في المتوسط والتموقع من جديد في المنظومة الامنية الاقليمية المتوسطية

يتفق معظم المختصين في الشأن الخارجي الجزائري، ان فترة الجزائر بعد انحسارا لازمة الداخلية الامنية فيها وهي الفترة التي حكم الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، انها تميزت بالتركيز على الداخل الجزائرى أكثر من تركيزها على الخارج لسببين أساسين، يتمثل الاول فيها انشغال السيد "عبد العزيز بوتفليقة" الشخص المسؤول

الاول عن قيادة السياسة الخارجية الجزائرية، فى بداية حكمه بتصفية آثار العشرية السوداء ما حتم عليه بالضرورة إعطاء الداخل اهتماما أكبر، والسبب الثانى الظروف الصحية الدقيقة التى مر بها منذ عهدته الثالثة، واتضح جليا التراجع الملحوظ في حضور الدبلوماسية الجزائرية في فضاءات تأثيرها التقليدية خاصة الفضاء المتوسطي وما يتعلق بسلوكها الخارجي في المنطقة، إذ أصبحت السياسة الخارجية الجزائرية تكتفي بردة الفعل، بدل من المبادرة بالفعل، وتتعامل مع الأحداث الدولية والإقليمية التي تختص شانها حالة بعد حالة، من دون رؤية إستراتيجية متكاملة كما هو الشأن في الفترات السابقة، ما أدى إلى فقدان الدبلوماسية الجزائرية جزء حضورها التقليدي الوازن في دوائر تحركها الجيوسياسي والاستراتيجي

ومع وصول السيد "عبد المجيد تبون" للسلطة فى 2019، بعد انتخابه رئيسا للجمهورية الجزائرية الديمقراطية في انتخابات رئاسية انتجتها تطورات احداث الحراك الشعبي الذي احدثته ارادة الشعب الجزائري في التغيير السياسي، وتطلعه الى مستقبل امني واقتصادي واعد، تتطلع الجزائر بدورها للعب دور خارجى أكبر بوصفها قوة إقليمية تمتلك من أوراق الطاقة، والموقع الجيواستراتيچى، القوة الدبلوماسية و العسكرية ، ما يؤهلها لذلك. وبالفعل سعت الجزائر لتنشيط حضورها، فيما يخدم مصالحها في المنطقة، فى عدة ملفات، مراجعة الشراكة الاوروجزائرية، تثمين علاقاتها الثنائية الاقتصادية والامنية مع دول متوسطية كايطاليا وتركيا، دعم المصالحة الفلسطينية والقضية الليبية، قضية الصحراء الغربية ومانتجته من تحول مواقفها مع كل من دولة المغرب واسبانيا.. ، وماهذه الجهود المبذولة من السياسة الخارجية الجزائرية، الا نشاطا دبلوماسيا من أجل تجاوز الشلل الذي عانته في العقد الاخير قبل فترة الحراك الشعبي المبارك ، وتسعى الجزائر، في محاولة لإحياء لعصرها الذهبي لسياستها الخارجية والمحافظة على مبادئها الرئيسية في آن، إلى إثبات أنّه يمكنها الاضطلاع بدور دبلوماسي واقتصادي وامني على الساحتين الإقليمية (المتوسطية)، والعالمية.

وقد أرغمت التطورات الإقليمية الامنية الجزائر على معالجة قضاياها الداخلية وتمتين سياستها الدفاعية وانتهاج سياسة خارجية شاملة، كما وساهمت الحرب الروسية الأوكرانية في تمكينها في مجال الطاقة في ظل سعي أوروبا إلى الحد من اعتمادها على روسيا واللجوء إلى الجزائر كأحد مزورديها الرئيسيين بالغاز الطبيعي. ولتواصل الجزائر أيضا دبلوماسيتها الشاملة لإثبات دورها كقوة متوسطة في المنطقة ولحماية مصالحها،. وفي الوقت الذي ستحافظ فيه الجزائر على توازن علاقاتها مع القوى العظمى، ستؤدي دورها التقليدي كوسيطٍ في الصراعات المتعددة، فمع تولي الرئيس الجزائري الحالي السيد "عبد المجيد تبون" السلطة نهاية عام 2019، بدأت السياسة الخارجية الجزائرية في التغيّر عبر ما يوصف بالتموضع الآمن. ويهدف

هذا التحول لتحقيق حالة من التوازن بين المحاور الإقليمية والدولية، وتنويع الشركاء الدوليين، بما يحقق لها سياسة خارجية جزائري متوازنة..

مبررات اختيار الموضوع:

لكل باحث اسباب ودوافع جعلته متمسك بموضوع بحثه، منها ما هو دافع موضوعي ومنها ما هو سبب ذاتي

مبررات ذاتية

- التطرق الى دراسة بحثية تختص الشأن الجزائري من باب اولى، بدلا من معالجة مواضيع حول تعنى بدول اخرى غير الدولة الجزائرية
- طبيعة التخصص العلمي للباحث، والرغبة في دراسة مفاهيمية تحليلية حول موضوع السياسة الخارجية والتحولات الدبلوماسية التي عرفتها الجزائر.
- ارادة الباحث في دراسة واحدة تلم بجميع الجوانب الدبلوماسية، الاقتصادية والأمنية لنشاط وتحرك السياسة الخارجية الجزائرية في المتوسط عبر مختلف التطورات السياسة والعهدات الرئاسية في الجزائر

مبررات موضوعية:

موضوع الدراسة الذي استند الى مجموعة من المبررات الموضوعية. تجد اساسا لها في كونها مرحلة مهمة لفهم تطور السياسية الخارجية الجزائرية بصفة خاصة والنظام السياسي الجزائري بشكل عام، والتي تميزت بدورها بعدة مراحل تكمن الاولى منها، والتي اتسمت بحالة لا استقرار وتصعيد الازمة السياسية كلفت الجزائر ازمة امنية طيلة عشرية كاملة، ومرحلة ثانية، مرحلة التغير السياسي والأمن الداخلي الذي عزز رغبة الجزائر في العودة الى المكانة الاقليمية عبر الدائرة المتوسطية التي كانت في وقت مضى تابعة لدوائر اخرى اساسية الدائرة الافريقية والعربية، تناسبا مع العهدتين الاولى والثانية للرئيس الاسبق السيد " عبد العزيز بوتفليقة"، ، لتليها مرحلة اخرى من التراجع والانكفاء نتيجة الظروف الصحية الدقيقة التى مر بها منذ عهدته الثالثة، وظروف داخلية استثنائية، ثم تحليل مرحلة الحراك الشعبي في الجزائر ومعالجة هذه المرحلة بداية من التغيير السياسي الذي اوصل السيد " عبد المجيد تبون" الى سدة الحكم ومحاولته اعادة التوازن الى سياسة الجزائر الخارجية في دوائر تحركها الجيوسياسي والاستراتيجي وتختص الدراسة الدائرة المتوسطية

موضوعيا، ان تحديد العلاقة الحركية التي عرفتها السياسة الخارجية الجزائرية بالمحيط الخارجي والرغبة في معرفة تأثير المتغيرات الخارجية على التوجه الخارجي الجزائري، يعد ضرورة لضبط تحولات مواقفها، فالجزائر على سبيل المثال تعد نموذج من نماذج الدول المتوسطية الاكثر تأثرا بمتغيرات البيئة الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة، كذلك أرغمت التطورات الإقليمية الامنية في المنطقة كالربيع العربي الجزائر على معالجة قضاياها الداخلية وتمتين سياستها الدفاعية وانتهاج سياسة خارجية شاملة، ايضا في مثال أخر ساهمت الحرب الروسية الأوكرانية في تمكينها في مجال الطاقة في ظل سعي أوروبا إلى الحد من اعتمادها على روسيا واللجوء إلى الجزائر كأحد مزورديها الرئيسيين بالغاز الطبيعي ولتواصل الجزائر حماية مصالحها الاقتصادية والسياسية...

اهمية الدراسة

تنتمى الدراسة الى حقل دراسات العلاقات الدولية والسياسات الخارجية للدول، وتتجلى اهميتها في الجانب العلمي والعملي

الاهمية العلمية :

– في قالب علمي اكاديمي، اعطت الدراسة نظرة علمية عن احدى اهم دوائر السياسة الخارجية الجزائرية المتمثلة في الدائرة المتوسطية كأحد اهم الخيارات الجيوسياسية، التي توجه سلوك الجزائر نحو المتوسط بجميع الابعاد الدبلوماسية الاقتصادية والأمنية.

– تقوم الدراسة بتحليل احد اهم محاور النقاش والبحوث الأكاديمية نظرا لخصوصية الجزائر في التعامل العلاقاتي الثنائي الخارجي خاصة مع دول حوض البحر الابيض المتوسط، وركزت على وصف سعي الجزائر الى توجيه اقتصادها نحو الشراكات الاقتصادية التي من شانها ان تحقق التوازن الاقتصادي وتحد من الفوارق التنموية بين بلدان المتوسط، واعتمدت تبيان ادراك الجزائر لضرورة الشراكة في مختلف المبادرات المتوسطية والحوارات الامنية التي تتفق مع معطيات البيئة الاقليمية والعالمية في كل فترة.

– انحصرت الدراسات السابقة على تفاعلات تحولات فترة ما بعد الحرب الباردة في حوض البحر الابيض المتوسط، وركزت معظمها على مبادرات التعاون الاقتصادية والاجتماعية كالشراكة الاورو متوسطية، والحوارات الامنية كالحوار المتوسطي الاطلسي بعيدا عن الربط بالتوجه الجزائري نحو المتوسط (الاسباب والدوافع)، وكذا طبيعة العلاقات الجزائرية مع الدول المتوسطية سواء في الاطار المتعدد الاطراف، او في

اطار العلاقات الثنائية التي تجمع الجزائر بدول حوض البحر الابيض المتوسط، فتحظى الدراسة بأهمية استخلاص المواقف الجزائرية في شتى العلاقات اثنائية والمتعددة وضمن الأحداث والتفاعلات الاقليمية التي تحدث ضمن الفضاء المتوسطي ودوافع مواقفها فيه.

الاهمية العملية

– تأخذ الدراسة اهميتها العملية من اهمية البحر الابيض المتوسط تاريخيا في تفاعلات الجزائر الخارجية في المنطقة، والتي سعت في مختلف الفترات والمراحل الى المبادرات التعاونية والعلاقات الثنائية والى تطوير مستواها التنموي وتعزيز امنها الداخلي والخارجي بما يتناسب مع مستوى الدول المطلة على المتوسط، وبما يقدمه موقعها الجيوسياسي في خدمة مصالحها السياسية والدبلوماسية الاقتصادية

– تبين الدراسة اهمية سعي الجزائر الى مواجهة التحديات والرهانات الامنية (الارهاب الدولي، الهجرة غير لشرعية، الجريمة المنظمة...)، التي تعترضها في سياق بيئتها الإقليمية وحتى الدولية بحكم موقعها الإستراتيجي، و اهمية وضع إستراتيجية متكاملة داخليا وخارجيا تلخص تصور خاص بها لتحقيق اهداف الامن في المتوسط

– تبرز اهمية الموضوع من اعتبار البحر الابيض المتوسط فضاء طبيعي لعلاقات الجزائر الاقتصادية الثنائية وهذا ماقد نستخلصه من علاقات الجزائر المتميزة مع العديد من الدول المتوسطية، كالدولة الايطالية التي تعتبر المصدر الاقتصادي الاول للجزائر وعلاقته الثنائية مع الجزائر المبنية على توازن المصالح ، دولة تركيا سادس بلد من حيث المبادلات التجارية مع الجزائر والتي قد تميزت علاقتها الثنائية بحاجة تركيا الى الاهمية الجيوسياسية والاستراتيجية للجزائر في المتوسط اضافة الى ضمان تدفق المواد الاولية الجزائرية اليها، ودولة فرنسا البلد الاقتصادي الذي يسعى تطوير علاقاته الاقتصادية مع الجزائر بحكم طابع التاريخ وطموح تعميق علاقات التعاون الثنائية بين البلدين وتجاوز الملفات التاريخية الاستعمارية بين البلدين،

اهداف الدراسة

تنقسم الدراسة في مجملها كذلك الى اهداف علمية وعملية:

اهداف علمية:

– ظهور العديد من الدراسات والمراكز العلمية التي تعنى بفهم وتحليل سلوكيات الوحدات الدولية في ظل المعطيات والمتغيرات الدولية الجديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة ومدى تأثير هذه الاخيرة على توجهات الدول الخارجية، فالدراسة تحاول تعاطي الجزائر وابرازها كنموذج ملتقي ومتأثر من هذه التحولات في ظل انحسارالدراسات على نماذج دول اخرى

– تركز الدراسة على تناول تحليلي اكاديمي لأسباب مرحلة التراجع الدبلوماسي للسياسة الخارجية الجزائرية، وتأثرها بالوضع الداخلي الخاص الذي شهد عهدتين كاملتين لمرض رئيس جمهورية كاملة، واكتفائها بردة الفعل، بدل من المبادرة بالفعل، في بيئة اقليمية مضطربة نتيجة تدهور الوضع الامني للدول المجاورة وتفشي التهديدات الامنية الجديدة في المنطقة، وتعاملها مع هذه الأحداث الإقليمية التي تختص شانها بشكل ان دون تصور دائم لتداعياتها

– محاولة التطرق اكاديميا الى مرحلة اعادة التوازن للسياسة الخارجية الجزائرية بعد فترة ما بعد الحراك الشعبي، والتغير الذي عرفته الجزائر على مستوى مقاليد الحكم، والتغير الكيفي التلقائي على مستوى الفعل الخارجي لإعادة فعالية الدبلوماسية الجزائرية

اهداف عملية:

عمليا تهدف الدراسة التوصل الى المدركات المفاهيمية والتحليلية لمتغيرات موضوع الدراسة وتتلخص اهمها في:

– تحديد قيم ومبادئ وتبيان الاهداف التي تسعى اليها السياسة الخارجية الجزائرية، المحددات وسمات السلوك الخارجي الجزائري، المؤسسات والأجهزة المعنية بصنع القرار الخارجي الجزائري، وهذا بمراعاة الفترة الزمنية للدراسة والمحددة بفترة نهابة الحرب الباردة، وطبيعة التحولات الدولية المرافقة لها، والتي ابرزت الدائرة المتوسطية احدى الدوائر المهمة في المصالح الجزائرية، ويواصل رصد اهم المحطات الداخلية والخارجية التي شكلت عوامل ودافع كيفي تتحول فيها السياسة الخارجية الجزائرية ضمن العوامل الاقليمية والدولية، كاثر العشرية السوداء في تاريخ الجزائر، اثر الربيع العربي على تحركات السياسة الخارجية، الحراك الشعبي ودوره في بعث سلطة جديدة تعمل على ترتيب الاولويات الخارجية وفق ماتقتضيه المصلحة الخارجية الجزائرية، وصولا الى التغيرات البنيوية الحاصلة في النظام الدولي وإعادة المنطلقات و الادوار الجزائرية في المتوسط

– تحديد الاليات التي تعمل بها الجزائر من تفعيل دبلوماسيتها الاقتصادية والطاقوية تماشيا مع التغير الكيفي الذي اتخذته السياسة الخارجية الجزائية بفعل تغير سدة الحكم تحت قيادة الرئيس الحالي السيد " عبد المجيد تبون" بعد فترة حكم الرئيس السابق السيد "عبد العزيز بوتفليقة" لأربع عهدات رئاسية كاملة، او بفعل التغيرات البنيوية الحالية الحاصلة في النظام الدولي التي خلقت ازمة طاقوية تحاول فيها الجزائر كسب ماقد يمكن تحصيله اقتصاديا وسياسيا، باليات اقتصادية ودبلوماسية، مع التأكيد على فهم تن هذه التغييرات الدولية لم يشهدها العالم منذ نهاية الحرب الباردة وماانتجته من تحولات لما بعدها.

ادبيات الدراسة:

توفرت لهده الدراسة مجموعة من الدراسات تنوعت بين كتب ومقالات صادرة في مجلات دورية، بالاضاقة الى اطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير، اضافة الى بعض المراجع الاجنبية بالغتين الانجليزية والفرنسية، كلها تحاول اقتراب موضوع السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المتوسط، وان جل المواضيع التي تم تناوها تنصب في خدمة موضوع الدراسة بصورة غير مباشرة، بينما ركز الباحث على دمج واستخلاص وتحليل هذه المعارف والمعلومات الرسمية ضمن خلق موضوع موحد متكامل، ويعد استعراض البعض من هذه الدراسات السابقة اطارا مرجعيا للدراسة الاكاديمية المقدمة

في اطار المفهوم والتحليل للسياسة الخارجية الجزائرية تدعمت الدراسة من مراجع تعد اساسية في مجال السياسة الخارجية وتتعلق بالكتب التي تتناول السياسة الخارجية الجزائرية والتي لها علاقة بالجانب التحليل والمفاهيمي لها

– الكتاب الأول: للكاتب ابراهيم رماني ، بعنوان: **مختارات من خطب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة 1999–2003 الدبلوماسية الجزائرية في الألفية الثالثة،** الذي يتضمن العديد من نصوص و خطب رئيس الجمهورية مقدمة للمهتمين والمتتبعين لمسار التنمية النظرة المستقبلية، في سياق منهجي (تاريخي وموضوعي) لمقاربة معالم وأبعاد السياسة الخارجية للجزائر، رؤاها ومواقفها، مسارها وإجازاتها خلال الأربع سنوات الهامة في تاريخها المعاصر، وهو ما استفادت منه الدراسة، كذلك طمح هذا الكتاب ليكون وثيقة سياسية هامة لجزائر الالفية الثالثة وذلك استنادا إلى مختارات من الخطاب الرئاسي الذي هو مرة عاكسة للأبعاد الاستراتيجية للبلاد في علاقاتها مع العالم في تبك افترة ولما بعدها.

– ايضا استفادت الدراسة من كتاب للباحث" **عبد الله بالحبيب**"، **تحت عنوان**":**السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة 1992– 1997**، ففي فصلين كاملين استخلصت الدراسة من فترة العشرية السوداء التي مرت بها الجزائر، اهم نقاط تأثير محددات البيئة الداخلية والخارجية في سلوك الجزائر الخارجي خلال عقد التسعينات، وكذلك الاستراتيجيات التي تبنتها السياسة الخارجية الجزائرية لإدارة ومواجهة أزمتها الداخلية في تلك الفترة.

– اضافة الى الكتاب المعنون : **بالبعد المتوسطي للأمن الجزائري "للباحث عبد النور بن عنتر**"، ويتضمن الكتاب العديد من الفصول تتناول الشأن الجزائري امنيا واقتصاديا ودبلوماسيا، مقسمة في عشرة فصول، ساعد هذا الكتاب الدراسة المقدمة في ابراز اهمية المحدد الجغرافي والأمني والاقتصادي في توجيه سياسة الجزائر الخارجية اتجاه دوائرها محيطها، وتركزت الدراسة على الدائرة المتوسطية بحكم اهميتها الاقتصادية والأمنية حاليا.

– اضافة الى كتاب "**محمد السيد سليم**"، **تحت عنوان**" :**تحليل السياسة الخارجية**"، ويتناول هذا الكتاب اطارا نظريا شاملا لدراسة السياسة الخارجية بشكل مفصل عبر ثلاثة أبواب، تعرض في الباب الأول لتعريف السياسة الخارجية، ثم انتقل في الباب الثاني إلى التطرق لمحددات السياسة الخارجية، ليختم كتابه في الباب الثالث بدراسة عملية صنع السياسة الخارجية. واستفادت الدراسة في الجانب المفاهيمي منها، من الباب الثاني في اسقاطها المحددات على فعل السياسة الخارجية الجزائرية ومن الباب الثالث في الجانب التحليلي منها، خاصة ما تعلق بعملية صنع القرار الخارجي في الجزائر

استعانت الدراسة في جانبها الاقتصادي والطاقوي للسياسة الخارجية الجزائرية في المتوسط بالعديد من المقالات العلمية الحديثة التي اعطت اضافة تحليلية جديدة وحداثة للموضوع بصفة عامة نذكر منها:

– المقال العلمي **لاحمد تقي الدين عرايسية،محمد اكلي عزو، بعنوان** " **مطالب الحراك الشعبي ومضمون التعديل الدستوري 2020**"، **مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 06، العدد الثاني لسنة 2020،** الذي تطرق الى كل من مفهوم ومطالب الحراك الشعبي السياسة والاقتادية والاجتماعية ، واهم مميزاته واسباب حدوثه، كذلك تناول مشروع التعديل الدستوري في الجزائري ومدى استجابته لأهم مطالب الحراك الشعوبي وقد استفادت الدراسة من فهم هذه التعديلات وحاجة الشعب الجزائري لتلبية تطلعاته السياسية والقانونية

– مقال الباحث **اسامة سليخ، " الدوائر الجيوامنية للجزائر بين منطق الجغرافيا وتصادم المصالح"،مجلة الباحث الاكاديمي في العلوم القانونية والسياسية ، المجلد الخامس ، العدد الثاني ، من سنة 2022 ،** هذا المقال الذي درس الابعاد الجيوامنية لعدة دوائر تحرك السياسة الخارجية الجزائرية منها البعد الجيوامني للدائرة المغاربية، الجيوامني لدائرة الساحل الافريقي، البعد الجيوامني للدائرة المتوسطية، واستفادت الدراسة من تحليل الباحث الابعاد الجيوانية التي تخص الدائرة المتوسطية وقدرة الجزائر على التعامل مع المعطيات الجيوسياسية التي تغطيها هذه الدائرة المهمة في السياسة الخارجية الجزائرية

– مقال **الهواري بلحاج، " ثورات الربيع العربي: أسبابها ونتائجها"، مجلة الدراسات الحقوقية، المجلد التاسع ،العدد الثاني عام 2022،** الذي تناول مفهوما عاما لثورات الربيع العربي ووقائع الربيع العربي ومجرياته وكذلك اسباب هذه الثورات العربية من اسباب سياسية واجتماعية وحتى الاسباب الخارجية والمواقف الغربية حولها، استغلت الدراسة الاسباب السياسية، بصفة خاصة ومقارنها مع البيئة السياسية الجزائرية، ومدى تطلع السلطة السياسية الجزائرية لتقديم اصلاحات تخفف من وطأة غضب الشارع الجزائري وتفاقم الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية الى حالة غير مقبولة وغير مرضية للمجتمع الجزائري

– مقال الباحثة **مصطفى حنان، "العلاقات الجزائرية الاسبانية: تحديات تاريخية ومشاريع مشتركة"، مجلة الحوار الثقافي، المجلد 11، العدد الثاني، من عام 2022،** وقد ركزت على تاريخ الوجود الاسباني في الجزائر وتذبذب العلاقات السياسية والدبلوماسية بين اسبانيا والجزائر تاريخيا، كما تناولت الاهداف و التطلعات المشتركة التي تهدف اليها كل من الجزائر واسبانيا، وحتى مظاهر التعايش السلمي في الجانب الثقافي والعلمي بحكم رابطة التاريخ والجغرافيا، وقذ استفادت الدراسة علميا من تحليل التبذب العلاقاتي الذي يحدث بين الدولتين وأسباب التجاذبات والخلافات، من خلال تناول العلاقات الثنائية للجزائر في منطقة البحر الابيض المتوسط

– مقال **بوهلة خديجة، راتول محمد، حول الشراكة ألوروجزائرية وانعكاساتها على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى مساهمتها يف تنشيط الاقتصاد الوطني 2000– 2019، مجلة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المجلد الثاني والعدد الاول مت عام 2022،** الذي تطرق الى إلى التعرف على الجانب التمويلي للشراكة الاوروروجزائرية وأي المؤسسات الأكثر استفادة من برامج الاتحاد الاوروبي في هذا الإطار، وانعكاسات هذه الشراكة على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى مدى مساهمة هذه الاخيرة في تنشيط الاقتصاد الوطني بصفتها كفاعل مساهم في ذلك. استفادت الدراسة

من الاحصائيات المتوصل اليها بالإضافة الى اهمية ها القطاع في السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الجزائر ومن خلال الاهمية التي اصبحت تحظى به فروع تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل الدولة الجزائرية

كما تم الاستعانة بلعديد من اطروحات دكتوراه ضمن مجال الدراسة، وبالعديد من رسائل الماجستير التي تناولت متغيرات من موضوع الدراسة نذكر منها:

– دراسة **عميروش فتحي، "اتفاقيات الشراكة الجزائرية الفرنسية"، (اطروحة دكتوراه)، في القانون، ، كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، لسنة 2015** تناولت مختلف اتفاقيات الشراكة بين الجزائر وفرنسا بالتفصيل، بما في ذلك مختلف المجالات التي شهدت تعاونا وشراكة بين البلديين وآليات تطبيق هذه الاتفاقيات، وقد استفادت دراستنا من تحليل العلاقات الجزائرية الفرنسية عبر مختلف المراحل التي مرت بها .سواء في تلك التي شهدت نوع من التحسن على المستوى السياسي والاقتصادي او في تلك المراحل التي شهدت نوعا من الخلافات السياسية ولدبلوماسية

– دراسة مماد صايحة، **محددات وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دوائر محيطها الإفريقي،(** اطروحة دكتوراه غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة وهران، 2019، التي تناولت تحرك السياسة الخارجية الجزائرية في محيطها الإفريقي في دوائر حيوية تكتسي قدرا كبيرا من الأهمية بالنسبة لحركيتها وفاعليتها وان الدائرة الافريقية من بين هذه الدوائر التي تشكل مجالا مناسبا لحركية وفاعلية هذه السياسة، بحيث تتمكن الجزائر داخلها من لعب دور إقليمي فاعل ومؤثر، وقد استفادت دراستنا في جانبها المفاهيمي من اهمية صنع القرار الخارجي في الجزائر واهميته والجهات المسؤولة عن تفعيل سلوك الجزائر وتحركه ضمن دوائر اهتمامه الخارجية

– دراسة **شطيبي علي، البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الفرنسية 1999 – 2019، (اطروحة دكتوراه)، في العلوم السياسية. تخصص دراسات متوسطية، جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، لعام 2021** للعلاقات الاقتصادية الجزائرية الفرنسية ومستقبلها خالل الفترة من 1999 الى 2019، وهي فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وتناولنا فيه اتفاقيات الشراكة والتعاون، والاستثمارات الفرنسية في الجزائر، والعلاقات التجارية والمالية بين البلدين، وتأثير البعد الاقتصادي على العالقات الثنائية في هذه الفترة، ومن هذه المعطيات استفادت دراستنا من تناول هذه الاتفاقيات والعلاقات التجارية واستخلاص احصائاتها ونتائجها وانعكاسها على العلاقات الجزائرية الفرنسية

– دراسة **لهويدي عبد الجليل، انعكاسات الشراكة الاورومتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر، جامعة محمد خيضر، بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، 2013– 2014.** تناولت هذه الرسالة ظاهرة التكتل بين الدول لتعزيز المصالح الاقتصادية والسياسية وإزالة المعوقات امام حرية التجارة العالمية ومن اهمها الاتحاد الاوروبي الذي طرح العديد من الصيغ المختلفة للتعاون في المنطقة المتوسطية بما فيها الجزائر، واستفادت دراستنا في جانبها الاقتصادي الذي تطرق الى العلاقات المتعددة الاطرف للجزائر في الفضاء المتوسطي، استفادت من مراحل انخراط الجزائر لهذه التكتلات وشراكتها المتعددة مع الاتحاد الاوروبي

– دراسة **فايزة غنام، التعاون الامني الاورو – مغاربي دراسة حالة حوار 5+5 2001– 2011، (مذكرة ماجستير غير منشورة)، جامعة مولود معمري، تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011– 2012** والتي اكدت من خلال هذه الفترة انه بفعل مسارات العولمة قد جعلت الدول اكثر عرضة لموجة من التهديدات الجديدة العابرة للحدود الاقليمية، مما اعطى اهمية للتعاون الامني الاقليمي والعالمي بين الدول، وهذا يدخل ضمن اهم ما قد تبرزه الدراسة في جانبها الامني، فقد استفادت من فهم اصول التهديدات الامنية في المتوسط وامن الجزائر الاقليمي منها

– دراسة **لزهرة شيخ الشيوخ، العقيدة الاستراتيجية لحلف الشمال الاطلسي بعد الحرب الباردة، (مذكرة ماجستير)، جامعة الجزائر دالي براهيم (03): كلية العلوم السياسية والاعلام، قسك العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008** المتمثلة في استراتيجية التورط العالمي ومبدأ التوزيع في تحقيق مظاهر الهيمنة، بالاهتمام بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية اضافة الى الجوانب الامنية والعسكرية، استفادت الدراسة من الاستراتيجية التي ينتهجها حلف الناتو في البحر الابيض المتوسط ومشاركة الحوار الامني مع الدول المتوسطية ومن بينها الجزائر

– **دراسة لهويدي عبد الجليل، انعكاسات الشراكة الاورومتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر، (مذكرة ماجستير غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، 2013– 2014،** تناولت هذه الرسالة ظاهرة التكتل بين الدول لتعزيز المصالح الاقتصادية والسياسية وإزالة المعوقات امام حرية التجارة العالمية ومن اهمها الاتحاد الاوروبي الذي طرح العديد من الصيغ المختلفة للتعاون في المنطقة المتوسطية بما فيها الجزائر، واستفدات الدراسة من تناول علاقة الاحاد الاوروبي مع دول الجنوب المتوسط، واهم السياسات

المنتهجة من طرفه للرفع من قدرة الشراكة الاقتصادية والاجتماعية في اطار علاقة دول شمال المتوسط بدول جنوبه

استعانت الدراسة ايضا بمجموعة من المراجع الاجنبية التي عالجب موضوع السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المتوسط:

-Francis Fukuyama (1991), **Liberal democracy as a global phenomenon**,Political science and politics, American Political Science Association,USA, Vol. 24, N0. 4, December 1991

– مقال باللغة الفرنسية للمفكر" فرانسيس فوكياما"، يقر فيه مجتمع ليبرالي إن هناك مجموعة فرعية واحدة من البشر تتمتع بمكانة أكبر استنادا إلى عرقهم، فإذا كنت تؤمن بمبدأ احترام الكرامة الإنسانية والحفاظ عليها وحمايتها لجميع البشر على قدم المساواة والحاجة إلى نظام قانوني يقيد الحكومات من انتهاك تلك الكرامة الأساسية فأنت ليبرالي، كما انه يستقصي منه إجابة عن سؤال عما إذا كانت الديمقراطية كنظام سياسي قد وصلت إلى نهايتها، وحول انخفاض عدد الدول الليبرالية في العالم خلال الـ15 سنة الماضية، وما إذا كان مقدرا للولايات المتحدة أن تسلك المصير نفسه، استعملت الدراسة هذا المرجع في الاشارة الى الجانب المفاهيمي للدراسة وتحليل النظام العالمي بشكل عام ، وكمثال لفهم التحول الذي طرا في اتجاهات الجزائر العالمية خاصة بعد فترة نهاية الحرب الباردة، وكيف اثرا تداعياتها على السياسة الخارجية الجزائرية خاصة فيما يخص التكتلات الاقتصادية والأمنية واتجاه السوق، والاعتماد المتبادل

-Tewfik Hamel « L’Algerie Face au dilemme de la sécurité régionale au Sahel/Magre :Noeud gordien et dilemme cornélien »,**Magazine of political studies et International Relations**, n°1 ,Janvier 2015.

–مقال باللغة الفرنسية للباحث الجزائري "توفيق هامل" صدرت له عام 2015 أي الجزائر في مواجهة مفارقة الأمن الإقليمي في المنطقة الساحلية المغاربية، و يتزامن المقال مع أوضاع أمنية إقليمية شديدة التعقيد، خاصة بعد الاضطرابات الأمنية في دولة ليبيا ومالي والإعتداء الإرهابي على القاعدة البترولية بعين أميناس(2011–2015) إضافة إلى الضغوطات الأمريكية التي تحاول بسط نفوذها العسكري في المنطقة المغاربية ومنطقة الساحل. يعتبر الباحث أن هذه الأحداث المترابطة فيما بعضها البعض غيرت من الاستراتيجية الأمنية الجزائرية في محاربتها للإرهاب والعمل على الاستقرار الأمني الإقليمي لحماية المصالح

الوطنية والأمن القومي للدولة الجزائرية. وقد استفادت دراستنا من فهم عقلية صانع القرار الجزائري من ادراك التهديدات الاقليمية وتداعيتها على الامني القومي الجزائري، وكيف اثر مرض الرئيس السابق الراحل السيد " عبدالعزيز بوتفليقة"، على فاعلية السياسة الامنية والدبلوماسية للجزائر في المنطقة

بالإضافة الى العديد من الاطروحات ورسائل الماجستير، وملتقيات وطنية ودولية التي تم الاشارة بمعظمها في قائمة المراجع

حدود الدراسة

النطاق المكاني:

تعالج الدراسة السياسة الخارجية الجزائر اتجاه المتوسط، اي انها حددت امتدادها من موقع الجزائر الجغرافي الذي يتوسط فضاء البحر الابيض المتوسط، كما يمتد حيزها المكاني في الفضاء المتوسطي، فهو عبارة عن مساحة كبيرة تتوسط ثلاث قارات وهي إفريقيا واسيا أوروبا ويقع بين خطي عرض 46° شمالا، وخطي طول 50،5° درجة غربا، و36° شرقا، بينما تبلغ مساحته 2510000 كلم^2

و تصنف الدول، دولا متوسطية هي تلك الدول الواقعة في هذه القارات الثلاث، والتي تمتلك ساحلا يطل على حوض البحر الابيض المتوسط اضافة الى دولتين تقع في وسط البحر المتوسط وهما قبرص ومالطا، وهذا كله وفق المعيار الجغرافي لتصنيف الدول المتوسطية.

إلا ان الدراسة بحكم تناولها عدة جوانب مفاهيمية وتحليلية للجانب الاقتصادي والأمني، فإنها تناولت حدود مكانية تدخل ضمن مجال تحرك السياسة الخارجية اتجاه الدائرة المتوسطية، فقد اضطرت الدراسة الى تناول حيز الساحل الافريقي بحكم ارتباطه امنيا بمنطقة جنوب المتوسط، كما عالجت علاقات الجزائر الاقتصادية والدبلوماسية، مع الدول العربية غيرها، بحكم تداخل الدائرة العربية بالدائرة المتوسطية خاصة تلك الدول العربية التي تطل هيا الاخرى على البحر الابيض المتوسط، ايضا اشارت الدراسة الى العلاقات الجزائرية الافريقية بشكل عام، وهذا بفضل التعاون والشراكات التي تحدثها الدول الاوروبية مع مختلف الدول الافريقية، وهذا يتطلب تناول سياسة الجزائر الخارجية في محيطها الاقليمي.

النطاق الزماني:

تركزت دراسة السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المتوسط على فترة ما بعد الحرب الباردة والممتدة من اواخر الثمانينات 1988 وبداية التسعينات وبالتحديد من سنة 1991 بانهيار الاتحاد السوفياتي وبروز الولايات المتحدة الامريكية القوة العظمى الوحيدة في حالة احادي القطب وما تلاها من تغييرات عميقة تدريجية في النظام الدولي، وهذا فيما يخص التحولات الخارجية في تلك الفترة، اما ما يخص الجزائر داخليا في النطاق الزمني للدراسة فانها تنطلق من ذلك الانزلاق الامني الذي عرفته الجزائر في التسعينيات من 1994 الى سنة 1999 اتي شهدت انفراجا امنيا وانتخاب الرئيس الاسبق السيد " عبد العزيز بوتفليقة"، وما جاء به من اصلاحات سياسات وإصلاحات امنية واقتصادية ابرزها المصالحة الوطنية، وما سطره من ادراكات للعودة بالسياسة الخارجية الجزائرية وذلك انطلاقا من بوابة الدائرة المتوسطية، كما تواصل الدراسة تناول جميع العهدات الرئاسية بقيادته من عقدين كاملين، قد شهد مختلف التغييرات والأحداث السياسية والدبلوماسية، والأمنية والاجتماعية، بما فها تحليل مرحلة مرض الرئيس وتداعياته الداخلية والخارجية، خاصة فيما يخص الشأن الدبلوماسي الجزائري.

انطلقت الدراسة في مرحلة اخرى حديثة في الجانب التحليلي لتحرك السياسة الخارجية الجزائرية، فقد تناولت مرحلة الحراك الشعبي 2019، اسبابه وتداعياته السياسية والدبلوماسية، وكيف اثر التغيير في سدة الحكم على احداث تغيير كيفي في سلوك الجزائر الخارجي، وهذا بفضل تقلد السيد " عبد المجيد تبون"، رئاسة الدولة الجزائرية و ممارسة عهدته الرئاسية الاولى والتي شهدت عدة تغييرات خاصة في نهج الجزائر الخارجي وسياساتها الدبلوماسية، الاقتصادية والطاقوية، وهذا تناسبا مع تحرك الجزائر وفق احداث دولية بارزة، ومرحلة اخرى من مراحل التغيير البنيوي الحاصل في النظام الدولي بفعل الحرب الروسية الاوكرانية وماانتجته من تداعيات امنية واقتصادية عالمية.

تحديد اشكالية الدراسة

تشكل الدائرة المتوسطية احد اهم الخيارات احد اهم الاولويات والخيارات الجيوسياسية التي توجه سياسة الجزائر الخارجية نحو الفضاء المتوسطي، وقد برزت اهميتها من خلال تكيف الجزائر الخارجي مع الحراك الاقليمي والجهوي للتعاون والشراكة بين بلدان البحر الابيض المتوسط في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والذي احدثته تداعيات نهاية الحرب الباردة، وهذا لتحقيق حالة استقرار اقتصادي واجتماعي وامن في المنطقة، وإدراكا من الجزائر على اهمية التموضع في المنظومة الاقليمية المتوسطية.

أن السياسة الخارجية الجزائرية خلال تعبيرها عن سلوكها، تتأثر بالأوضاع التي تنتج عنها تطورات بيئتها الداخلية، الاقليمية والدولية، وان التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة على سبيل المثال، الازمة الامنية الداخلية وتداعياتها الإقليمية الربيع العربي، الحراك الشعبي... ، قد اثرت على توجهها العام وعلى ضرورة الاصلاح الداخلي، وعلى اهمية اعادة ترتيب الاولويات الخارجية من خلال عدة جوانب سياسية واقتصادية وأمنية منها.

نسجت الجزائر علاقات تعاون مع محيطها المباشر وسعت ضمنها الى تعزيز العلاقات الاقتصادية والأمنية المتعددة الاطراف بهدف تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي كذلك في اطار توجهها المتوسطي تعتبر الجزائر الفضاء المتوسطي اطارا طبيعيا لعلاقاتها الثنائية و لبعث مكانتها المتوسطية و دفع علاقاتها الثنائية الاقتصادية، مع تبنيها لخيار الانفتاح الاقتصادي و اصبحت تسعى الى جلب مستثمرين اجانب من اجل انعاش خياراتها، وباعتبار الجزائر دولة متوسطية ذي ابعاد إستراتيجية كذلك، قد سعت الى الاعتماد على مفهوم الامن في رسم وتبني سياسات امنية خارجية تخدم قيمها ومصالحها واعتماد ادراكها لضرورة الشراكة في مختلف المبادرات المتوسطية والحوارات الامنية التي تتفق مع طموحها في لعب دور الريادة في التفاعلات الامنية الاقليمية والدولية.

وفي خصم هذه التطورات والتحولات على مستوى سياسة الجزائر الخارجية وبناءا على ما تقدم نطرح الاشكالية التالية:

كيف يمكن فهم وتحليل حركية سياسة الجزائر الخارجية اتجاه دائرة محيطها المتوسطي؟

وتندرج ضمن هذه الاشكالية الرئيسة العديد من التساؤلات الفرعية التالية:

- كيف اثرث الازمة الامنية الداخلية (العشرية السوداء) للجزائر على مكانة وتوازن سياسة الجزائر الخارجية ؟
- ما مدى امكانية تفعيل النشاط الخارجي لسياسة الجزائر اتجاه الدائرة المتوسطية بتغير تفاعلات البيئة الدولية ؟
- ماهي الكيفيات السياسية والاقتصادية لتحقيق اهداف الجزائر الخارجية التنموية والأمنية في المتوسط ؟
- ماهي الاليات السياسية ولدبلوماسية لتثمين علاقات الجزائر الخارجية الثنائية والمتعددة، مع دول المتوسط ؟

صياغة فرضيات الدراسة

انطلاقا من تحديد متغيرات الاشكالية المقدمة، صاغت الدراسة الفرضية الرئيسية التالية:

– ترتبط امكانية فهم وتحليل حركية سياسة الجزائر الخارجية اتجاه دائرة محيطها المتوسطي باستعراض اسس ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية، وتناول خياراتها الدبلوماسية والاقتصادية والأمنية في الفضاء المتوسطي.

بينما تتفرع الفرضية الرئيسية الى الى عده فرضيات فرعية كالتالي:

- ارتبطت العزلة الدولية والتراجع الحركي والدبلوماسي للسياسة الخارجية الجزائرية بحالة اللااستقرار السياسي والأزمة الامنية الداخلية (العشرية السوداء) في الجزائر
- تتأثر السياسة الخارجية الجزائرية بالأوضاع التي تنتج عنها تطورات بيئتها الداخلية، الاقليمية والدولية.
- التوجه السياسي والاقتصادي ،الثنائي والمتعدد الأطراف ،كيفية عملية لتحقيق الاهداف الاقتصادية والدبلوماسية الجزائرية في المتوسط
- انخراط الجزائر في الحوارات الامنية بين بلدان المتوسط كيفية عملية لتحقيق الاهداف الامنية للسياسة الخارجية الجزائرية في المتوسط
- تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية والطاقوية ضرورة حتمية لتثمين مكتسبات الجزائر في علاقاتها الخارجية الثنائية والمتعددة، مع دول المتوسط

الاطار المنهجي للدراسة

تحدد الدراسة المقدمة العديد من المناهج والاقترابات التي اعتمدت عليها، في محاولة فهم متغيرات الاشكالية الرئيسية المطروحة، وكذا امكانية الاجابة عليها وفق ما اقترحته الفرضية واختبار صحتها، ففهم وتحليل السياسة الخارجية للجزائر اتجاه دائرتها المتوسطية في دراسة علمية تطلب اعتماد نوع المنهج والاقتراب الذي يناول التطرق الى تاريخية السياسية الخارجية الجزائرية، دراسة حالة الدبلوماسية الجزائرية باعتبارها ميزة اقليمية تنفرد بمبادئها وأسسها، وصف التحولات والتغييرات الداخلية والخارجية التي طرأت في واقع الفعل الخارجي الجزائري وتحركه في اتجاه محيطه المتوسطي في حدود الزمن المطروح للدراسة، اقتراب فهم تطور علاقات الجزائر الثنائية والمتعددة وحتمية خلق التعاون والشراكة السياسية والاقتصادية والأمنية. اقتراب فهم

ادراكات الجزائر لمصالحها الاقتصادية والأمنية ورغبتها في عودة التوازن لسلوكها الخارجي والتدخل لحماية موضعها ومكانتها في الفضاء الاقليمي (المتوسطي)، العالمي. وقد اقتضت الدراسة اعتماد المناهج التالية:

– **منهج تحليل النظام الإقليمي:** الذى يعد نمط منتظم من التفاعلات بين عدد من الوحدات السياسية داخل إقليم معين، إذ يعد النظام الإقليمي بأنه مستوى تحليلي وسط بين تحليل النظام العالمي وتحليل السياسة الخارجية للدول، وهو بهذا المعنى أخذ يكتسب أهمية كبيرة كمنهجية تحليلية نتيجة العديد من التطورات السياسية، وإضافة إلى تطورات أخرى في نظرية العلاقات الدولية وظهور مدارس فكرية لها رؤى واجتهادات نقدية لمقولات "مدرسة القوة" أو ما يعرف بـ "مدرسة النظام الدولي" التي ركزت على الدول، بوصفها وحدة التحليل الأساسية، وعلى القوة واستخداماتها في العلاقات الدولية، نفقد أشارات تلك المدارس الفكرية الجديدة إلى فواعل أخرى فى النظام العالمي لا تقل أهمية عن الدول القومية، وإلى ظواهر أخرى أخذت تكتسب أهمية كبيرة نتيجة استخدام القوة مثل الاعتماد الاقتصادي المتبادل والتكامل، وسوف نحاول الاقتراب من هذه العلاقة من خلال منهج تحليل النظام الإقليمي[1]، لمعرفة كيف بدأت وأسباب هذا التقارب بل–كما سيمتد تحليلنا لرؤية مستقبلية نستطيع من خلالها معرفة إلى أين تتجه هذه العلاقة تحديدا "السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المتوسط بعد الحرب الباردة "، وما مدى صلابتها في مواجهة عوامل الضغط المحيطة بها. فقد أشارات تلك المدارس الفكرية الجديدة إلى فواعل أخرى فى النظام العالمي لا تقل أهمية عن الدول القومية، وإلى ظواهر أخرى أخذت تكتسب أهمية كبيرة نتيجة استخدام القوة مثل الاعتماد الاقتصادي المتبادل والتكامل، وسوف نحاول الاقتراب من هذه العلاقة من خلال منهج تحليل النظام الإقليمي،[2] لمعرفة كيف بدأت وأسباب هذا التقارب بل كما سيمتد تحليلنا لرؤية مستقبلية نستطيع من خلالها معرفة إلى أين تتجه هذه العلاقة تحديدا "السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المتوسط بعد الحرب الباردة "، وما مدى صلابتها في مواجهة عوامل الضغط المحيطة بها.

– **المنهج الإدراكي:** ان إدراك القيادة السياسية أو صانع القرار للمتغيرات الداخلية والخارجية أمر لا غنى عنه في فهم العلاقات الدولية أو السياسة الخارجية لأي دولة كانت، ومادامت هذه الدراسة التي تحاول بحث وتحليل مدى درجة تأثير النسق العقائدي في تحديد السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المتوسط بعد الحرب

[1]- محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001، ص15.

[2] - Ray Maghoori, "Major Debates in International Relations", in: Ray Maghoori and Bennett Ramberg, eds., **Globalism versus Realism: International Relations Third Debate**, Boulder Co: Westview Press, 1982, p.9.

الباردة التي تندرج ضمن هذا الإطار، فإن ذلك يستدعي الاستعانة بالمنهج الإدراكي على نحو واسع في تحليلها، لأن صانع القرار في الجزائر والدول المحيطة يتصرف في حدود فهمه وإدراكه للواقع السياسي المحيط به، وهذا التصرف يساعد على فهم الكيفية التي يدرك بها الأمور صانع القرار في هذه البلدان، وعلى فهم التأثيرات المعرفية الذهنية، من عقائد، إدراكات، قيم، في تحديد توجهات سياسته الخارجية وانعكاساتها على السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المتوسط بعد الحرب الباردة، كما يتطلب هذا الأمر معرفة مدى تأثير النسق العقائدي الوطني في سلوك صانع السياسة الخارجية ، وأثره في توطد العلاقات ، وانعكاساتها على المحيط الاقليمي، وتسمح هذه المنهجية التكاملية بإعادة قراءة السياسة الخارجية الجزائرية قراءة واقعية صحيحة، إذ تتيح تحليل هذه السياسات من خلال أكثر من منظوراستراتيجي، تاريخي، سياسي واقتصادي، وامني ، وهو ما يجعلها ذات خصوصية تميزها عن السياسات الدولية الأخرى.

-**منهج دراسة الحالة:** يتميز منهج دراسة الحالة بكونه يهدف الى التعرف على وضعية واحدة معينة وبطريقة تفصيلية دقيقة، وقد تناولت دراستنا، دولة الجزائر وفعل سياستها الخارجية اتجاه محيطها المتوسطي، بحكم موقعها الجغرافي المتميز الذي يؤهلها الى وضع جيوسياسي يسمح لها باستغلال موقعها الهام في توجيه سلوكها الخارجي اتجاه البحر الابيض المتوسط، كما ساعد هذا المنهج الدراسة على تقديم تحليل معمق للسياسة الخارجية لدولة الجزائر اتجاه دوائر تنشط فيها في محيطها الإقليمي، تداخلا مع الدائرة المتوسطية،كالدائرة العربية والمغاربية، بهدف الوصول إلى تحديد العوامل و المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة في تحديد أهداف وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية، ورسم أدوار ومكانة الجزائر الإقليمية فيها.

- **المنهج التاريخي:** تتمثل ميزة هذا المنهج في كونه يدرس الظاهرة القديمة من خلال الرجوع الى اصلها فيصفها ويسجل تطوراتها ويجلل ويفسر هذه التطورات استنادا الى المنهج العلمي في البحث الذي يربط النتائج بأسبابها، وان الدراسة قد اعتمدته في فهم تاريخية القيم المحورية والمبادئ التي تقوم عليها السياسة الخارجية الجزائرية، كذلك الاسباب والتطورات التاريخية التي شهدتها الجزائر لترسم بها سماتها الخارجية وأهدافها ومميزاتها عن الدول الاقليمية الأخرى كذلك في معرفية تاريخ المواقف السياسية والدبلوماسية للجزائر في علاقاتها الدولية، ودورها في بعض القضايا الاقليمية سياسيا وأمنيا، كذلك ساعد هذا المنهج الدراسة في سرد االاليات والكيفيات والوسائل التي قد اعتمدت لتجاوز بعض المراحل التاريخية لتي اثرت على السياسة الخارجية الجزائرية كمرحلة العشرية السوداء وتدهور الوضع الأمني، ومرحلة الحراك الشعبي، ورغبة الشعب

الجزائري في التغيير السياسي والاقتصادي وما تلاها من تغيرات كيفية داخلية وخارجية كذلك، على مستوى حركية سياسة الجزائر الخارجية.

-**المنهج المقارن:** استفادت دراسة السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المتوسط بالتحديد من المنهج المقارن، وهذا للمقارنة بين سياسات الجزائر الاقتصادية والدبلوماسية واستراتيجياتها الامنية مع دول البحر الابيض المتوسط، وفي مقدمتها دول الاتحاد الأوروبي وتلك الدول التي تمثل الجهة الغربية للبحر الابيض المتوسط كمجموعة 5+5، كذلك في اعتماده على ابراز المقاربة الجزائرية الامنية وتميزها باستراتيجية مكافحة الارهاب الناجعة والتي تعد نموذج فعال تقدمه الجزائر لدول المنطقة والعالم، ومقارنة هذا التصور بفعالية استراتيجيات الحوارات الامنية والمبادرات التي يقدمها هذا الفضاء المتوسطي، كالحوار الاورواطلسي ودور الجزائر الامني فيه.

-**المنهج الوصفي:** ان فهم وتحليل السياسة الخارجية الجزائرية يتطلب اساسا وصف هذه السياسة، ويشمل ابراز اهداف ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية، كذلك السمات التي تختص بها وخصائصها في الدائرة المدروسة (الدائرة المتوسطية)، وأيضا اعتماد المنهج الوصفي التحليلي يساعد على تحديد أهم المتغيرات والعوامل التي كان لها الأثر الكبير في تحديد نمط وتصور توجه سياسة الجزائر الخارجية في دوائر تحركها،خاصة الدائرة المتوسطية منها، وهو ما وصفته الدراسة من عوامل تاريخية، واقتصادية، وأمنية، ومتغيرات دولية لطالما اثرت على التوجه العام للسياسة الخارجية الجزائرية

اضافة الى المناهج المذكورة، استعانت الدراسة كذلك ببعض االاقتربات التي ساعدت في ابرازها بطريقة منهجية تحليلية نكر منها:

- **الاقتراب القانوني والمؤسسي:** اعتمدت الدراسة الاقتراب القانوني والمؤسسي في تناولها مبحث كامل خاص بدراسة صنع القرار الخارجي في الجزائر والذي جاء مفصلا حول المؤسسات المسؤولة والمخولة بإقراره وتنفيذه، والمشاركة في صياغته، كذلك تبيان الصلاحيات والإجراءات التي تختص بها هذه المؤسسات الرسمية التابعة للدولة. كذلك ساعد هذا الاقتراب الدراسة في تبيان القوة القانونية والدستورية التي تتمتع بها هذه المؤسسات وقدرتها في التأثير الدبلوماسي والسياسي.

– **اقتراب صنع القرار:** استعانت الدراسة بهذا الاقتراب لتبيان اهمية شخصية الرئيس في الجزائر في تقرير السياسة الخارجية الجزائرية وتوجيهها، وما يمنحه الدستور الجزائري في مختلف مراحله وتعديلاته من صلاحيات واسعة في ضبط القرار الخارجي وتفعيله، اضاقة الى اهمية العوامل الشخصية للرئيس في التأثير الداخلي والخارجي الذي يمكن ان تحدثه، ودراستنا مثال واضح عن مقارنة حركية السياسة الخارجية الجزائرية في عهد الرئيس اسبق الراحل السيد " عبد العزيز بوتفليقة"، في مختلف عهداته الرئاسية الاربعة، وعن التغير الكيفي الذي عرفته اقليميا ودوليا، في العهدة الاولى للرئيس الحالي السيد " عبد المجيد تبون".

تقسيم الدراسة:

تطرقت اشكالية الدراسة الى الكيفية التي يمكن بها فهم وتحليل السياسة الخارجية الجزائرية في اطار توجهها المتوسطي، وقد اقترحت عدة فرضيات تنصب منهجيا في متغيرات هذا المفهوم والتحليل، ومن اجل اختبار صحتها، تم تفصيل موضوع الدراسة بشكل منظم في خطة تستوفي الخطوط الرئيسة لهذا البحث الاكاديمي وتم تحديده في اربعة فصول بحيث:

الفصل الأول: استعرض في اربعة مباحث رئيسية دراسة مفاهيمية تحليلية تقترب من ادراك حركية السياسة الخارجية الجزائرية، فقد تناول المبحث الاول دراسة في القيم، الاهداف، المحددات والسمات التي تتميز بها السياسة الخارجية الجزائرية، وأيضا تطرق في مبحث ثاني الى مؤسسات و اجهزة صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية انطلاقا من مؤسسة الرئاسة، وزارة الخارجية، والمؤسسة العسكرية، بالإضافة الى اجهزة صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية التي تمثل كل من السلطة التشريعية والمحكمة الدستورية، ثم استعرض هذا الفصل مبحث خاص بضبط التحولات في السياسة الخارجية الجزائرية، وتسائل عن العوامل المؤثرة والدوافع، وبهذا تناول اثر نهاية الحرب الباردة على السياسة الخارجية الجزائرية، اثر العشرية السوداء على السياسة الخارجية الجزائرية، اثر الربيع العربي على السياسة الخارجية الجزائرية، وكذلك الحراك الشعبي في الجزائر وكيفية اعادة ترتيب اولويات السياسة الخارجية، هذا وانتقل الفصل الى الاهمية التي اضحى اليها حوض البحر الابيض المتوسط في توجهات الجزائر الخارجية في مبحث رابع الذي عنون بمكانة المتوسط في السياسة الخارجية الجزائرية: الضبط الجيوسياسي، والتي تناول بدوره اهمية البحر الابيض المتوسطالجيوسياسية، الاقتصادية والأمنية، كذلك التحديد الجيوسياسي لدوائر السياسة الخارجية الجزائرية في المنطقة المتوسطية (الدائرة الافريقية، الدائرة المتوسطية، الدائرة العربية و المغاربية)، ايضا الى التغيرات

السياسية وعوامل عدم الاستقرار في البحر الابيض المتوسط، ثم الى الافاق الجيوسياسية للسياسة الخارجية الجزائرية في المتوسط

الفصل الثاني: عالج الفصل الثاني الجانب الاقتصادي للسياسة الخارجية الجزائرية اتجاه فضائها امتوسطي والذي عنون ب وتطرق في اربعة مباحث من منطلق ان التحولات التي شهدتها منطقة البحر الابيض المتوسط، كان لابد للجزائر التحرك في الدائرة المتوسطية لإيجاد تموقعها الاقتصادي ضمن مختلف مبادرات التعاون التي طرحها الاتحاد الاوروبي في المنطقة، وقد وضح المبحث الاول التوجه الاقتصادي الجزائري المتوسطيي في الاطار المتعدد الأطراف للجزائر والشراكة الاورومتوسطية، بينما وضح المبحث الثاني التوجه الاقتصادي الجزائري المتوسطيي في الاطار المتعددة الأطراف، للجزائر والاتحاد من اجل المتوسط، وهذا بحكم ان الجزائر يجب ان لا تبقى بمنأى عن التفاعلات المتوسطية وانتقل المبحث الثالث الى تبيان تفعيل الجزائر للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية كآلية جديدة للنمو الاقتصادي، بينما تطرق المبحث الرابع الى دراسة الطاقة والسياسة الخارجية الجزائرية المتوسطية، وخصص لدبلوماسية الطاقة في الجزائر و طموح بعث الوجاهة السياسية

الفصل الثالث: تناول الفصل الثالث ثنائية الجزائر في المتوسط وتطرق الى دراسة في العلاقات الثنائية الاطراف وقضايا جوارها الجيوسياسي،اذ تعتبر الجزائر الفضاء المتوسطي اطارا طبيعيا لعلاقاتها الثنائية و لبعث مكانتها المتوسطية ودفع علاقاتها الثنائية الاقتصادية، وقد خصص المبحث الأول لعلاقات الجزائر الايطالية والتركية في الحوض المتوسطي، والذي بدوره بين تاريخ هذه العلاقة الثنائية والتقارب الاقتصادي والسياسي لكل من الجزائر وايطاليا من جهة، كذلك يوضح التنسيق السياسي والاقتصادي للعلاقات الجزائرية التركية، يبنما استعرض المبحث الثاني علاقات الجزائر الاسبانية والفرنسية في الحوض المتوسطي، وهذا بما تحمله الجزائر من ارتباطات تاريخية مع دولة إسبانيا، وفرنسا، ووضح هذا المبحث الجانب الاقتصادي لهذه العلاقات، واستعرض الازمات الدبلوماسية التي تحدث ضمنها وأسبابها المرتبطة بحسابات اقليمية سياسة وأمنية. اما المبحث الثالث لهذا الفصل فقد خصص لقضايا الجزائر الجيوسياسية، فقد كانت الجزائر دوما في طليعة المتضامنين الذين قدموا يد العون وساندوا حركات التحرر الوطنية والقضايا العادلة في مساهمة بذلك، وبشكل فعال، في تحقيق أهداف الاستقلال والتحرر، وقد تناول المبحث مطلب مرتبط بالأزمات الاقليمية والدولية في السياسة الخارجية الجزائرية وتطرق الى القضية الفلسطينية، ومطلب مرتبط بقضايا تصفية الاستعمار، وتناول قضية الصحراء الغربية، بينما ارتبط المطلب الاخير بقضية مكافحة

الارهاب في السياسة الخارجية الجزائرية، والتي تعتبر الجزائر رائدة فيها واحدى الدول النموذج في التعامل مع هذه الظاهرة.

الفصل الرابع: تقدم الفصل الرابع بدراسة كيفية توظيف متغير الامن في رسم سياسات امنية خارجية متوسطية تخدم مكانة ومصالح الجزائر والذي عنون ب الهندسة الامنية الجزائرية في المتوسط، وقد تطرق هذا الفصل الى اربعة مباحث تعالج حتمية خدمة الامن والاستقرار في الجوار المحيط بالجزائر خاصة وانها تمتلك موقعا استراتيجيا يجعل من سياستها الخارجية تداخل في عدة تحركات لعدة دوائر اقليمية مختلفة لها علاقة مباشرة بالأمن الجزائري الداخلي والخارجي، نكر منها الدائرة الافريقية المتمثلة في تموقع الجزائر على خط السحل الافريقي جنوبا، كذلك الدائرة المتوسطية والمتمثلة في اطلالة الجزائر على حوض البحر الابيض المتوسط، واعتبارها بوابة افريقيا في الشمال، هذه المعطيات الجيوسياسية، تأهل الجزائر الى رسم منظور امني خاص بها من عقيدة امنية تمثل تصورا أمنيا يحدد المنهجية التي تقارب بها دولة الجزائر آمنها وتلك المعطيات الاقليمية التي تشكل تهديدا لأمنها، وهذا ما تناوله المبحث الأول بينما تناول المبحث الثاني فقد تطرق الى القوة العسكرية الجزائرية باعتبارها فاعل امني في المتوسط، مشيرا الى العقيدة العسكرية الجزائرية والى التسلح والانفاق العسكري الجزائري، وكذلك ابرز التهديدات التي يتعرض لها امنها القومي والاستراتيجة المتخذة لمواجهة التغييرات الاقليمية الأمنية، اضافة الى المبحث الثالث الذي استعرض حوارات الجزائر الامنية في المتوسط، نذكر منا الحوار الامني مع دول غرب المتوسط 5+5 ، اندماجها في الحوار الاطلسي المتوسطي، وكذا الجانب الامني الهام والأساسي في شراكتها مع الاتحاد الأوروبي وهذا كل بهدف الاستقرار وخلق حالة امن في المنطقة المتوسطية، وانطلاقا من اهمية الجزائر الجيوسياسية والاستراتيجية ووصولا الى خبرتها في التعامل مع التهديدات الامنية الجديدة في منطقة المتوسط، كخبرتها الدولية في مكافحة الارهاب من جراء ازمة امنية طيلة عشرية كاملة، واعتبارها منفذ عبور للهجرة غير الشرعية نحو القارة الاوروبية من جنوب المتوسط، اضافة الى تعاملاتها الناجحة في محاربة الجريمة المنظمة على مستوى المنطقة، كل هذا اعطى للجزائر مكانة اقليمية امنية تجعلها دولة اساسية في مختلف هذه الحوارات الامنية

صعوبات الدراسة

لكل دراسة صعوبات تحول دون سهولة البحث والعمل، إلا ان اتمام عمل جيد يتطلب تجاوز هذه الصعوبات قدر الإمكان ويمكن تلخيص هذه الصعوبات في صعوبات موضوعية، حيث يدخل موضوع الدراسة ضمن الدراسات التي تتسم بنوع من التعقيد، كونه يمثل استخلاص مواقف الجزائر من كل التفاعلات

والتحولات الداخلية والخارجية والمبادرات والحوارات الاقليمية التي تحدت على المتوسط مع احترام زمن الدراسة، عوضا عن دراسة التحولات الاقليمية والدولية وعن الحوارات والمبادرات نفسها، هذا ما جعل حالة غياب لقاعدة خلفية اكاديمية يمكن الاعتماد عليها في صياغة مضمون البحث، فقد انطلقت دراستنا في منهجيتها المعتمدة من مجهودات شخصية كاملة، كم يمكن ذكر بعض الصعوبات الذاتية والتي تتعلق بمشكلة البحث والتوقيت، بسبب الالتزامات العائلية والمهنية للباحثة

الفصل الاول:

السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المتوسط: مقاربة مفاهيمية تحليلية

التحليل المنهجي والدقيق للسياسة الخارجية للدول، يقتضي وضع الحدود المفاهيمية للدراسة ذلك ان تحديد الجانب المفاهيمي سيمكن الباحث من الوصول الى لنتائج اكثر دقة وعلمية، خاصة فيما تعلق بمجموعة من النوايا التي تدفع الدول الى نمط معين من السلوك الخارجي، واعتبارها الخطة وبرنامج العمل الدولي في المجال الخارجي. وتتجلى اهمية السياسة الخارجية في كونها المركز المهم في السياسة العامة للوحدة الدولية ، والتي تعد تصور عملي علني يختاره الممثلون الرسميون لهذه الوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل المتاحة من اجل تحقيق اهداف محددة في امحيط الدولي، وتكون هذه الاهداف محددة بأبعاد اساسية تتمثل في بيئة خارجية تتحرك فيها الوحدات السياسية، ومجموعة من الالتزامات الخارجية المعبرة عن مصالح الوحدة السياسية تحدد في اطار الاهداف والغايات المرسومة، كذلك قدرات وإمكانات الدولة من القوة الازمة لتنفيذ الالتزامات وتحقيق هذه الاهداف.

لطالما حضي موضوع السياسة الخارجية الجزائرية باهتمام العديد من الباحثين في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كونها تتميز بجملة من الثوابت تعرف بالقيم المحورية والمسؤولة عن تحديد مسار و منهاج العمل للدولة الجزائرية اتجاه الوحدات الدولية الاخرى وتحقيق اهدافها المحددة وفق المصلحة الوطنية، وبالتالي فان المحددات المفاهمية للسياسة الخارجية الجزائرية تحددها مجموعة من المواقف التي تحاول ان تجعل من العوامل الاقليمية والدولية مهيأة لخدمة مصالحها وتحقيق افاقها المرجوة .

ومن هدا المنطلق يسعى الفصل الاول الى ايضاح هذه القيم والمبادئ مبينا الاهداف التي تسعى اليها السياسة الخارجية الجزائرية، المحددات وسمات السلوك الخارجي الجزائري، مبينا المؤسسات والأجهزة المعنية بصنع القرار الخارجي الجزائري...، كما يحترم الفصل الاول الفترة الزمنية للدراسة والمحددة بفترة نهاية الحرب الباردة، وطبيعة التحولات الدولية المرافقة لها، والتي ابرزت الدائرة المتوسطية احدى الدوائر المهمة في المصالح الجزائرية، ويواصل رصد اهم المحطات الداخلية والخارجية التي شكلت عوامل ودافع كيفي تتحول فيها السياسة الخارجية الجزائرية ضمن العوامل الاقليمية والدولية، كاثر العشرية السوداء في تاريخ الجزائر، اثر الربيع العربي على تحركات السياسة الخارجية، الحراك الشعبي ودوره في بعث سلطة جديدة تعمل على ترتيب الاولويات الخارجية وفق ماتقتضيه المصلحة الخارجية الجزائرية، وصولا الى التغيرات البنيوية الحاصلة في النظام الدولي واعادة المنطلقات و الادوار الجزائرية في المتوسط ،...اضافة الى دراسة تحدد الدوائر الجيوسياسية للسياسة الخارجية الجزائرية ومحاولة ابراز مكانة البحر البيض المتوسط من اهمية

جيوسياسة واقتصادية وامنية وخطورة مؤشرات عدم الاستقرار على السياسة العالمية، وان الموقع الجيوسياسي للجزائر يفتح لها افاق توجيه في خدمة السياسة الخارجية الجزائرية.

المبحث الاول: السياسة الخارجية الجزائرية: دراسة في القيم، الاهداف، المحددات والسمات

تعبر السياسة الخارجية عن موقفها وتوجهها في علاقاتها الخارجية و تحدد مستوى انغماسها في مختلف القضايا والمشكلات الدولية التي تعنيها كما تعبر السياسة الخارجية عن طبيعة العلاقات الخارجية للدولة مع غيرها من الدول والمنظمات الدولية، حيث لكل دولة مجموعة من الثوابت و السمات والمحددات التي تعتمد عليها في تسييرعلاقاتها مع محيطها الخارجي، كما لها مجموعة من الاهداف التي تعكس القيم والمصالح الاساسية للوحدة الدولية

المطلب الاول : القيم المحورية في السياسة الخارجية الجزائرية

يمكننا القول بان السياسية الخارجية لأي بلد هي هوية بخصوصيات تتميز بجملة من الثوابت تعرف بالقيم المحورية، التي تحدد مسار السياسة الخارجية له، وان التطرق الى الى تبيان جملة القيم المحورية المعتمدة في السياسة الخارجية الجزائرية يساعد على الاستيعاب الجيد لخلفيات توجهات وتصورات السياسة الخارجية الجزائرية من خلال الوقوف على المرجعيات المتضمنة لها. و في هذا المطلب يتم الوقوف على جملة من القيم المحورية للسياسة الخارجية الجزائرية في المرجعية التاريخية وفي المرجعية الدستورية

اولا– القيم المحورية في المرجعية التاريخية

ان الحديث عن القيم المحورية في المرجعية التاريخية للسياسة الخارجية الجزائرية نعني به البعد الثوري القائم على امتداد فكرة النضال التحرري الرامي لنصرة القضايا العادلة والمتضامن مع الشعوب المقهورة والمظلومة الساعية لتحقيق استقلالها وتحصيل سيادتها وبناء كيانها، وهو احد اهم الثوابت التي تستند اليها السياسة الخارجية الجزائرية كقيمة محورية في توجهاتها.[1]

[1] - هشام فرجاني، **البعد الافريقي في السياسة الخارجية الجزائرية**، (سالة رماجستير غي منشورة)،جامعة دالي ابراهيم، الجزائر: كلية العلوم السياسة والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009، ص. 14.

ان الهدف المحوري لحركة التحرير هو دخول الجزائر في الحياة الدولية، وتدويل القضية الجزائرية عن طريق حشد الدعم والمساندة الدولية لها خاصة من طرف العرب والمسلمين، وفي ذلك التوجه امتداد للسياسة الداخلية الوطنية وهي الاستقلال التام والغير منقوص. وهو المبتغى المراد بتبني خيار الكفاح المسلح حتى الاستقلال وتبعا لذلك تحصلت الجزائر على دعم لصالح قضيتها تضمنته قرارات باندونغ في بداية افريل 1955 وهو الدعم الدي فتح الطريق نحو هيئة الامم المتحدة التي اشعرت رسميا برسالة مؤرخة يوم 26جويلية 1955 موجهة للامين العام والصادرة من طرف 14 بلدا مشاركا في مؤتمر باندوغ، مما ساهم فيما بعد بتسجيل القضية الجزائرية في جدول اعمال الدورة العاشرة لهيئة الامم المتحدة في سبتمبر 1955.[1]

كون ان المبادئ الثورية التي قامت عليها الحركة التحررية الجزائرية ضد نير العبودية والاستعمار تشكل وعاءا مرجعيا للسياسة الخارجية الجزائرية، فان بيان اول نوفمبر 1954• الذي احتوى جملة من تلك المبادئ الثورية، و يعد اول الوثائق الجزائر الحديثة التي حملت روح الثورة الجزائرية وانه وان كان البيان اعلان لاندلاع الثورة التحريرية الجزائرية فانه من جهة اخرى مجموعة من الافكار والقيم والنظم التي يجيب ان يسير عليها الكفاح المسلح وتبنى وفقها الدولة الجزائرية بعد الاستقلال قد اسس لجملة من القيم المحورية كثوابت متبناة في السياسة الخارجية.[2]

أ- ثوابت قومية:

وتتمثل في البعد المغاربي، الامازيغي، العربي، الاسلامي، والافريقي، وفي ذلك دلالة على ان الحركة التحررية الجزائرية من هذه الابعاد شكلت وعاء هوية و قد اصطبغت بروح هذه الابعاد من خلال نصرة

1- نفس المرجع، ص15.

• بيان أول نوفمبر 1954 يعد أول نداء جبهة التحرير الوطني الجزائرية والوثيقة الأولى التي أعلنت عن اندلاع الثورة ضد الاحتلال الفرنسي وله أهمية تاريخية باعتباره أول من عرّف بثورة التحرير الجزائرية، كما كان له دور بارز في حل الصراع الداخلي بالدعوة إلى التركيز على الهدف الأساسي وهو الاستقلال الوطني ضافة إلى كونه قاعدة مرجعية بالنسبة للثورة وبناء دولة الجزائر المستقلة، إذ يعتبر دستور الثورة على توجيه وتوحيد الجزائريين على مبدأ الاستقلال والحرية وبناء الدولة الجزائرية العصرية في إطار المبادئ الإسلامية، كما يعتبر مكمل للأهداف التي كانت ترمي إليها مسيرة الحركة الوطنية ..... للمزيد انظر الى:

الثورة التحريرية الجزائرية من خلال بيان أول نوفمبر تحقيق الاستقلال وصناعة المستقبل وبناء قيم المواطنة، الجزائر: دار التل للطباعة ، مخبر الدراسات الاجتماعية والنفسية والأنثروبولوجية، المركز الجامعي أحمد زبانة غليزان، ، 2017.

2- - رشيد مياد، " مبادئ وابعاد من بيان اول نوفمبر1954م"، **مجلة مصداقية:** العدد: 06، الجزائر،كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة يحيي فارس المدية، 2017، ص. 166.

قضاياها والدفاع عن المستميث لمصالحها،[1] ومما جاء في نص بيان اول نوفمبر " **نعلمكم أن غرضنا من نشر هذا الإعلان هو أن نوضح لكم الأسْبابَ العَميقة التي دفعتنا إلى العمل، بأن نوضح لكم مشروعنا والهدف من عملنا، ومقومات وجهة نظرنا الأساسية التي دفعتنا إلى الاستقلال الوطني في إطار الشمال الإفريقي....**"

- إننا نعتبر الشعب الجزائري في أوضاعه الداخلية متحدا حول قضية الاستقلال والعمل، أما في الأوضاع الخارجية فإن الانفراج الدولي مناسب لتسوية بعض المشاكل الثانوية التي من بينها قضيتنا التي تجد سندها الديبلوماسي وخاصة من طرف إخواننا العرب والمسلمين ....•
- الاستقلال الوطني بواسطة: إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية. احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني، تحقيق وحدة شمال افريقيا في نطاقها الطبيعي العربي والاسلامي ، تحقيق وحدة شمال افريقيا في نطاقها الطبيعي العربي والاسلامي..... [2]

ب- ثوابت انسانية

نص بيان اول نوفمبرعلى جملة مبادئ العدالة والشرعية الدولية والقيم الانسانية ونجد في النص

- الاقرار صريح على مساندة حركات التحرر، حيث جاء في نص البيان

"**.... انسجاما مع المبادئ الثورية واعتبارا للأوضاع الداخلية والخارجية، فإننا سنواصل الكفاح بجميع الوسائل حتى تحقيق هدفنا. إن جبهة التحرير الوطني، لكي تحقق هدفها يجب عليها أن تنجز مهمتين أساسيتين في وقت واحد وهما: العمل الداخلي سواء في الميدان السياسي أو في ميدان العمل المحض، والعمل في الخارج لجعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم كله، وذلك بمساندة كل حلفائنا الطبيعيين. إن هذه مهمة شاقة ثقيلة العبء، وتتطلب كل القوى وتعبئة كل الموارد الوطنية، وحقيقة إن الكفاح سيكون طويلا ولكن النصر محقق.....**"

---

[1]- هشام فرجاني، مرجع سابق، ص. 16.

•- استهدف صناع الثورة في بيان اول نوفمبر "تحقيق وحدة الشمال الافريقي في اطارها الطبيعي العربي والاسلامي" حددت هذه العبارات الثلاث دوائر الاتماء الجزائري وهي الدائرة المغاربية، العربية ثم الاسلامية والتساؤل المطروح عند ذكر أبعاد الهوية هو غياب البعدالامازيغي في وثيقة البيان فنقول أنه من غيرالمعقول أن تطرح المسألة الامازيغية الحساسة في اطارالصراع مع الاستعمار الفرنسي وذلك خوفا من استغلال فرنسا الوضع لضرب وحدة الشعب الجزائري معروف عن الاحتلال الفرنسي استعماله لسياسة فرق تسدفلو تم التطرق اليها في البيان لحدثث فوضى عارمة في البلاد خاصة بين الامازيغ والعرب وقد يتطور الوضع الى حرب اهلية لتبقى بذلك فرنسا الرابح الوحيد في هذا الموقف
ان مشروع الثورة يعد مشروعا حضاريا تجاوز الاطار المحلي الوطني ليمتد الى الاطار الاقليمي الدولي بتحديد الثورة الى دوائر الانتماء الحضاري للجزائر حيث اكدت الثورة الجزائرية بعدها المغاربي في اطار وحدة شمال افريقيا وتمسكت باصالتها بترسيخ قيم الانتماء القومي العربي الاسلامي في اطار دعم وحدة تضامن شعوب الوطن العربي والعالم الاسلامي لتوسع الثورة انتمائها الحضاري بتاكيدها على وحدة المصير التحرري بتحقيق الاتحاد الافريقي ضد الاستعمار والتزامها اللامشروط بتدمير كل ركائز الاستعمار في العالم

[2] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بيان اول نوفمبر 1954.

- تبني مبدا السلم والحفاظ على الارواح البشرية وراقة الدماء، كما دعى فرنسا الى للاعتراف بحق الشعوب في تقرير مصيرها حيث جاء في نص البيان:•

"....تحاشيا للتأويلات الخاطئة وللتدليل على رغبتنا الحقيقة في السلم، وتحديدا للخسائر البشرية وإراقة الدماء، فقد أعددنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشرفة للمناقشة، إذا كانت هذه السلطات تحدوها النية الطيبة، وتعترف نهائيا للشعوب التي تستعمرها بحقها في تقرير مصيرها بنفسها..".[1]

- نجد بعدا انسانيا قائم على صيانة النفس البشرية من ويلات الحروب وتبنى مبدا المفاوضات والسلم واحلاله في العالم .حيث جاء في نص البيان:

"....فتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أسس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ..."[2]

- مناهضة الامبريالية التي ترمي الى استغلال الشعوب المقهورة والمغلوبة عن امرها، واستنزاف خيراتها وثوراتها، جغرافيا واللغة والدين وعادات الشعب الجزائر يحيث جاء في تص البيان : •

"...نعلمكم أن غرضنا من نشر هذا الإعلان هو أن نوضح لكم الأسبَاب العميقة التي دفعتنا إلى العمل، بأن نوضح لكم مشروعنا والهدف من عملنا، ومقومات وجهة نظرنا الأساسية التي دفعتنا إلى الاستقلال الوطني في إطار الشمال الإفريقي، ورغبتنا أيضا هو أن نجنبكم الالتباس الذي يمكن أن توقعكم فيه الإمبريالية وعملاؤها الإداريون وبعض محترفي السياسة الانتهازية...."[3]

ج- ثوابت وطنية

• قبول الاخر والعيش معا في سلام وإشعاع المثل العليا لقيم التسامح والحوار ابرز القيم التي عمل مهندسو الثورة التحريرية المجيدة على تكرسيها في بيان اول نوفمبر التاريخي ثم الكفاح المسلح الذي اوصل الثورة الى مبتغاها اذ لم يكن البيان دعوة للعنف والحرب اذ لم يتضمن مايفهم منه التحريض على الاخذ والانتقام من المجموعات الاوروبية الاستيطانية والمستغلة لكل خيرات الجزائر بل هو دعوة للسلام وحفظ وحماية حقوق الانسان بصرف النظر عن جنسيته او عقيدته معلنا منذ البداية تمسكه بالشرعية الدولية، كما ان هذه الدعوة الى السلم ليست عنصرا مستنتجا او فكرة مستوحاة من النص بل هي حقيقة معبر عنها لفضا لغويا ونهجا سياسيا كما هو واضح في النص، يدعو الى تفادي العنف وإراقة الدماء وكل ماينجم عن النزاعات المسلحة في اثار نفسية وخسائر مادية وبشرية الى انه يدعو الى الانسانية والسلم واحترام حقوق العيش في امان واستقرار

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بيان اول نوفمبر 1954.

[2] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بيان اول نوفمبر 1954.

-•

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بيان اول نوفمبر 1954.

تتوضح الثوابت الوطنية في نصرة القضية التحررية الوطنية واستعادة مشتملات الهوية الوطنية من دين ولغة وسيادة وطنية ووحدة الشعب الجزائري ومشروعية قضيته وعدالة نضاله، وان السيادة الجزائرية وحدة لا تتجزأ وبعبارة موجزة حمل فرنسا على التخلي على ادعائها بان الجزائر امتداد لفرنسا[1]، وقد جاء في نص بيان اول نوفمبر :

"الاعتراف بالجنسية الجزائرية بطريقة علنية ورسمية، ملغية بذلك كل الأقاويل والقرارات والقوانين التي تجعل من الجزائر أرضا فرنسية رغم التاريخ والجغرافيا واللغة والدين والعادات للشعب الجزائري، فتح مفاوضات مع الممثلين المفوضين من طرف الشعب الجزائري على أسس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزا"[2]•

د- ثوابت براغماتية

المفهوم البراغماتي اثناء الثورة قام على اساس ان السياسة الخارجية لجبهة التحرير ولاسيما الحكومة المؤقتة قد تميزت ببراغماتية اساسية خاضعة للهدف الاساسي الداخل في منطق نضال التحرير الوطني، اي كسب الحد الادنى من التأييد الخارجي وعزل السلطة الاستعمارية عن المسرح الدولي وتأكيد وجودها الدولي ، اما البراغماتية بالمفهوم العام والذي كرس بعد الاستقلال فهو جملة الثوابت التي تنشا بحكم طبيعة العلاقات بين الاطراف على نحو يخدم المصلحة لكل طرف على قدم المساواة، ومن ذلك نجد ما يعرف بثابت او مبدا المعاملة بالمثل

ثانيا- القيم المحورية في المرجعية الدستورية

ان الدستور هو الاساس والقانون الاسمى وبالتالي لا يعلوه اي قانون اخر، اذ يبين اهداف الدولة ويضع الاطار السياسي والاجتماعي والاقتصادي لها ومن ثم فهو الجهة الوحيدة التي تنشا السلطات الحاكمة وتحدد اختصاصاتها وعلى هذه السلطات احترام الدستور الذي هو السند الشرعي لوجودها

---

[1] هشام فرجاني، مرجع سابق، ص.15.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بيان اول نوفمبر 1954.

•- لم يقسم بيان اول نوفمبر الشعب الجزائري على اساس عرقي او ديني او ايديولوجي وعبر عن انفتاح الثورة لكافة العناصر الوطنية وكل فئات الشعب الجزائري من اجل تحقيق المشروع الوطني الهادف الى الاستقلال وبناء الدولة الوطنية من جانب اخر حرصت الثورة القيادة الثورية على خلق تنظيم ثوري بعيد كل البعد عن الحزبية شمال لكل الشعب الجزائري ولكل ربوع الوطن ، فقد وحد البيان كذلك الامة الجزائرية باسم المصلحة الوطنية ومواجهة الاستعمار الفرنسي بدفع جماهيري كبير و تاثير الظروف الداخلية والخارجية للجزائر في تلك الفترة

يتضمن الدستور الجزائري ثوابت تعد قيم محورية و تعتبر مبادئ تلتزم بها السياسة الخارجية الجزائرية في حراكها التفاعلي مع العالم الخارجي، كما ان مستقرا نص الدستور الجزائري الحالي (1996) والمعدل بالقانون رقم 02- 03 المؤرخ افريل 2002، والقانون رقم 08-19 المؤرخ في نوفمبر 2008، والقانون رقم 16- 01 المؤرخ في مارس 2016 ، والقانون رقم20 -442 المؤرخ في ديسمبر 2020•،

وبخصوص ما تعلق بالسياسة الخارجية الجزائرية يمكنه ان يقف على جملة النقاط التالية:

الهوية والانتماء: تنص ديباجة الدستور على

- الشعب الجزائري حر ومصمما على البقاء دائما حرا .
- لقد عرفت الجزائر في اعز اللحظات الحاسمة التي عاشها البحر الابيض المتوسط كيف تجد ابنائها، منذ العهد النوميدي،والفتح الاسلامي، وحتى الحروب التحريرية من الاستعمار، روادا للحرية والوحدة والرقي وبناة دول ديمقراطية مزدهرة طوال فترات المجد والسلام .
- ان الجزائر ارض الاسلام، وجزء لايتجزا من من المغرب العربي الكبير، وارض عربية وامازيغية وبلاد متوسطية وافريقية تعتز باشعاع ثورتها، ثورة اول نوفمبر، ويشرفها الاحترام الذي احرزته.[1]

المحافظة والاستمرار على الالتزام ازاء كل القضايا العادلة في العالم

تنص ديباجة الدستور صراحة على:

- ان الشعب الجزائري ناضل ويناضل دوما في سبيل الحرية والديمقراطية....
- ان الجزائر، تعتز باشعاع ثورتها، ثورة اول نوفمبر، ويشرفها الاحترام الذي احرزته، وعرفت كيف تحافظ عليه بالتزامها ازاء كل القضايا العادلة في العالم... [2]

• حمل مشروع التعديل الدستوري المقترح من قبل رئيس الجمهورية، العديد من النقاط والمسائل التي لم تكن موجودة في الدستور الجاري العمل به حاليا، وهي التعديلات التي قوبلت بترحيب من قبل البعض وبانتقاد من قبل البعض الآخر.
وتأتي على رأس هذه المستجدات التي تعتبر استخلاصا من قبل المشرع الجزائري، لدروس وأخطاء المرحلة السابقة، دسترة الحراك الشعبي أو ما بات يعرف بثورة 22 فبراير 2019، التي أطاحت بنظام الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، في 2 أفريل 2019، وأجبرته على الاستقالة من الرئاسة بعد 20 عاما في الحكم، وقد اختير لها موقع في الديباجة، لتضاف إلى المحطات الكبرى التي طبعت تاريخ البلاد منذ الاستقلال... للمزيد انظر الى:

محمد زيتوني،عبير بوعكاز،" قراءة تحليلية في التعديل الدستوري الجزائري 2020"، **مجلة الرائد في الدراسات السياسية**: المجلد02، العدد04، جوان 2021.

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الدستور الجزائري، ديباجة الدستور.
[2] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الدستور الجزائري، ديباجة الدستور.

التضامن مع شعوب العالم

تلتزم الجزائر بتضامنها الواسع مع شعوب العالم ودعم تقريرالمصير حيث ينص الدستور بصراحة على : المادة 32 من الدستور الجزائري: **الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من اجل التحررالسياسي والاقتصادي، والحق في تقرير المصير، وضد كل تمييز عنصري .**[1]

دعم التعاون الدولي والالتزام بميثاق الامم المتحدة:

من الثوابت الاساسية المميزة للدستور الجزائري الالتزام بميثاق الامم المتحدة واهدافه، ودعم التقارب الثنائي والمتعدد الاطراف القائم على المصلحة المشتركة.

- المادة 33 من الدستور الجزائري: **تعمل الجزائر من اجل دعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول، على اساس المساواة،والمصلحة المتبادلة،وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتتبنى ميثاق الامم المتحدة واهدافه** [2]

التسوية السلمية للخلافات و الامتناع عن اللجوء الى الحرب للمساس بسيادة الشعوب

جاء في المبدأ الأول من ميثاق الأمم المتحدة ضرورة امتناع الدول عن استعمال القوة أو التهديد في العلاقات الدولية التالي:" تبذل الجزائر جهودها لتسوية مختلف النزاعات مثل 4 العلاقات الدولية، فالسياسة الخارجية الجزائرية تعتمد مبدأ الحلول السلمية كثابت في حل الأزمات، و لذلك فان مبدأ الامتناع عن استعمال القوة أو التهديد با له دور مهم في تجميد النزاعات بين دول الجوار يحول دون حدوث اصطدامات مسلحة فيما بينها، فمنذ الاستقلال واجهت الجزائر مشاكل الحدود مع جيرانها وحاولت حلها بالطرق السلمية دون اللجوء الى القوة [3]

كذلك،السياسة الخارجية الجزائرية تعتمد على مبدا الحلول السلمية كثابت وتمتنع عن خيار الحرب لهتك المشروع من حقوق الشعب وسيادتها،[4] كذلك اعتمدت السماح لأول مرة بخروج عناصر الجيش الوطني

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الدستور الجزائري،المادة 32.

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الدستور الجزائري،المادة 33.

[3]- محمد مسعود بوبقطة،البعد **الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المغرب العربي**، (أطروحة لنيل دكتوراه غير منشورة)، جلمعة الجزائر، قسم العلوم السياسية، ديسمبر 2014، ص. 93.

[4] هشام فرجاني، مرجع سابق، ص.17.

الشعبي، خارج الحدود في مهام "لحفظ السلم"، تحت إشراف منظمات الأمم المتحدة، الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية، وهو التوجه الذي فرضته فرضته،بعض التحديات الأمنية التي أفرزتها الأحداث المتفجرة عبر الحدود الشرقية والجنوبية الشرقية (ليبيا) والجنوبية (مالي)، وبعض الحسابات الجيوسياسية.[1]

- المادة 31 من الدستور الجزائري: تمتنع الجزائر عن اللجوء الى الحرب من اجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الاخرى وحرياتها، تبدل الجزائر جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية، يمكن للجزائر في اطار احترام مبادئ واهداف الامم المتحدة والاتحاد الافريقي وجامعة الدول العربية ان تشارك في حفظ السلم. [2]

عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول

يشكل عامل عدم التدخل في الشئون الداخلية مبدا اساسي للسياسة الوطنية كما نص ميثاق الأمم المتحدة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهو ما نصت عليه كذلك العديد من مواثيق المنظمات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية، وتعتبر الجزائر من ضمن الدول الملتزمة والداعمة لمبادئ الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها، انطلاقا من أن الدول المجاورة يمكن أن تؤثر وتتأثر بما يجري حولها خصوصا إذا كانت الأنظمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فيها غير متجانسة، ولهذا فان التقيد بهذا المبدأ يفرض الاحترام المتبادل للأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم المتجاورة وعدم التدخل فيما يجري فيها، وهذا ما يؤسس لعلاقات حسن الجوار، وفي حال الإخلال بذلك فإنه يؤدي إلى دوامة من النزاعات التي لا تنتهي، ويخلق معضلات متشابكة بين التدخل في الشؤون الداخلية وحق الدفاع عن النفس [3]

أن الجزائر تدعو إلى عدم التدخل في شؤون الداخلية للدول والأمثلة عديدة منها التي هبت عليها رياح التغيير ما يسمى بـ "الربيع العربي" فإن الجزائر التزمت مبدأ الحياد الذي اتسمت به العلاقات الخارجية الجزائرية وهذا ما أكسبها هيبة وسمعة في العالم، وجعل وساطتها تقبل من طرف أطراف الصراع حتى ولو

---

[1] محمد مسلم، "هذه أهم البنود الجديدة المدرجة على مسودة الدستور"، **من الموقع الالكتروني :** https://www.echoroukonline.com/%D9%87%D8%B08، يوم 2020/09/09، بتاريخ 2022/09/17.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الدستور الجزائري،المادة31.

[3] عبد الرؤوف بن شهيب، عبد الكريم كيبش، " السياسة الخارجية الجزائرية بين تهديدات دول الجوار ومتطلبات التكيف"، **مجلة الباحث الاجتماعي**، العدد 14، 2018،ص. 506.

يكون أحد الأطراف الصراع عربيا، وهذا المبدأ طبقته الجزائر على مستوى المنظمات الدولية أو الإقليمية أو في علاقاتها الثنائية[1]

- تنص المادة 33 من الدستور ايضا على ما يلي " تعمل الجزائر على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول"[2]

القيمة الثابتة للحدود الموروثة

ان التزام الجزائر بالاتفاقيات والمواثيق المصادق عليها يتضح جليا ان مبدا عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار مكرس كقيمة محورية في السياسة الخارجية الجزائرية

سعت الجزائر ومنذ الاستقلال إلى ترسيم و ضبط حدودها مع الدول المجاورة إذا ترى أن مبدأ التمسك بالحدود الموروثة عن الاستعمار هو استمرار لمبادئ ثورتها ، فأنها تجد في ضبط هذه الحدود و ترسيمها ضمانة كبرى لتدعيم مبادئ حسن الجوار الإيجابي لذلك سعت الى ترسيم حدودها مع الدول المجاورة منذ حدوث اول مشكل حدودي بينها وبين المغرب اياما بعد الاستقلال

– فوقعت اتفاقية افران سنة 1969،اتفاقية تلمسان سنة 1970، ثم معاهدة الرباط سنة 1972

– ثم التفت الجزائر الى كل جيرانها من اجل ترسيم حدودها معهم ، كالاتفاقية مع تونس عام 1970واتفاقيات ضبط الحدود مع كل من موريتانيا، مالي والنيجر سنة 1983، اما الحدود الليبية فكانت مضبوطة بموجب الاتفاق الليبي الفرنسي سنة 1956[3].

كان هذا السعي الحثيث للجزائر لضبط حدودها و تعيينها مع الجيران من أجل ضمان الصورة الايجابية لتطبيق مبادئ حسن الجوار، لأنه بترسيم الحدود مع هذه الدول يتم القضاء على كل أسباب النزاع حولها ، بحيث يتحول إلى عامل من عوامل السلم عن طريق إعطاء دفع قوي لاحترام وصيانة قداسة الحدود، وإن أي مساس أو اغتصاب لإقليم الغير يعتبر عدوا وظلما، ومن أجل تحاشي الوقوع في ذلك والابتعاد على كل

[1] -زهرة مناصري، **البعد الأمني في السياسة الخارجية اتجاه الساحل الإفريقي دراسة حالة مالي 2013/2010** ،(رسالة ماجستير غيرمنشورة)،جامعة الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014، ص. 15.

[2] -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الدستور الجزائري،المادة 33.

[3] -العايب سليم، **الدبلوماسية الجزائرية في اطار منظمة الاتحاد الافريقي**، (مذكرة ماجستير غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر، باتنة: كلية الحقوق و العلوم السياسة، قسم العلوم السياسية، 2011،2010،ص.29.

مسألة سوء تفاهم، فانه يجب أن نرسم بوضوح وبدقة الحدود الإقليمية" وبذلك تصبح الحدود منطقة اتصال وتفاعل لتحقيق التعاون من خلاله [1]

دعم الشعوب في تقرير مصيرها

يستمد هذا المبدأ من نضال الجزائر الطويل ضد الاستعمار في سبيل الحصول على حق تقرير مصيرها أثناء الثورة التحريرية وترسيخ هذا المبدأ لدى جبهة التحرير الوطني حيث كانت تعتبر حق الشعوب في تقرير مصيرها من حقوق لا يجب التفريط فيها ولذلك أصبحت الجزائر بلد متضامن دون شروط مع حركات التحرر.

كما يرتبط هذا المبدأ في التصو ر الجزائري لعلاقات حسن الجوار وبنظرتها لمستقبل المنطقة سياسيا واقتصاديا، وقد مارسته مع موريتانيا عندما أرادت المغرب احتوائها، كما مارسته مع تونس ضد التحرشات الأجنبية عليها وبذلك فان الجزائر لم تحد عن موقفها المبدئي بضرورة احترام إرادة الشعوب في المغرب العربي المجارة لها، وأصبح التصور الجزائري لحسن الجوار يتضمن مبدأ جديد يتعلق الشعوب في تقرير مصيرها بحرية وإرادة واستقلال وفقاً لما تريده، بعيداً عن أية قوة أو تدخل أجنبي. وبعيداً عن أية أعمال بربرية وخزت بآثارها الضمير الإنساني، لبزوّغ فجر جديد يتمتعون فيه بحرية القول والعقيدة والتحرر من الخوف والاضطهاد، والدفع بالرقي الاجتماعي قدما، ولتحقيق مستوى أرفع للحياة في جومن الحرية الإنسانية والتسامح والأخوة والعيش المشترك، كأسمى ما ترنو إليه أية نفس بشرية.

ينص الدستور الجزائري على:

- المادة 32 من الدستور الجزائري: **الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من اجل التحررالسياسي والاقتصادي، والحق في تقرير المصير، وضد كل تمييز عنصري .** [2]

صلاحيات رئيس الجمهورية في مجال السياسة الخارجية

ان الدستور الجزائري ينص على ان رئيس الجمهورية هو من يضطلع بالسلطات والصلاحيات ترسيم معالم السياسة الخارجية الجزائرية ويتولى الاشراف على نهجها، وصلاحية ابرام المعاهدات الدولية والصادقة عليها من مجال السياسة الخارجية حيث تنص المادة 91 من الدستور على:

[1] زهرة مناصري: مرجع سابق الذكر، ص.15.
[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الدستور الجزائري،المادة 32.

يضطلع رئيس المجهورية بالاضافة الى السلطات التي تخولها اياه صراحة احكام اخرى في الدستور بالسلطات والصلاحيات الاتية :[1]

- هو القائد الأعلى للقوّات المسلّحة للجمهورية، ويتولّى مسؤولية الدفاع الوطني
- يقرر إرسال وحدات من الجيش الوطني الشعبي إلى خارج الوطن بعد مصادقة البرلمان بأغلبية ثلثي (3/2) أعضاء كل غرفة من غرفتي البرلمان
- يقرّر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها
- يرأس مجلس الوزراء
- يعين الوزير الأول أو رئيس الحكومة، حسب الحالة، وينهي مهامه
- يتولى السلطة التنظيمية
- يوقع المراسيم الرئاسية
- له حق إصدار العفو وحق تخفيض العقوبات أو استبدالها،
- يمكنه أن يستشير الشعب في كل قضية ذات أهمّية وطنية عن طريق الاستفتاء
- يستدعي الهيئة الناخبة
- يمكن أن يقرر إجراء انتخابات رئاسية مسبقة
- يبرم المعاهدات الدولية ويصادق عليها
- يسلم أوسمة الدولة ونياشينها وشهاداتها التشريفية

وهو المدلول من المادة 91 من الدستور الفقرة 03،12 لاضلاع رئيس الجهورية بالسياسة الخارجية بعد التعديل الدستوري•

[1] - الجريدة الرسمية للمهورية الجزائرية ، دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 82، 30 ديسمبر 2020، المادة 91.

• وقد وقع رئيس الجمهورية المرسوم الرئاسي الخاص بتعديل الدستور الذي كان محل استفتاء شعبي يوم 1 نوفمبر 2020 ليكون القانون الاول في البلاد لبنة أساسية لبناء جزائر جديدة، نص الدستور الجديد في ديباجته على دسترة الحراك الشعبي ليوم 22 فيفري 2019 وحظر خطاب الكراهية وإدراج الأمازيغية ضمن الأحكام التي لا تخضع للتعديل الدستوري.
كما شمل التعديل محاور أساسية تمثلت في الحقوق الاساسية والحريات العامة، تعزيز الفصل بين السلطات وتوازنها، المحكمة الدستورية، الوقاية من الفساد ومكافحته وكذا السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات...للمزيد انظر الى:

فاطمة الزهراء رحماني، " مشروع التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2020": دراسة تحليلية موضوعية"، **مجلة كلية القانون الكويتية**: العدد الرابع، ديسمبر 2020.

الجدول رقم (01) : المادة (91) من الدستور الجزائري بعد الاستفساء الشعبي

الدستور الجزائري المعدل بالقانون رقم 16- 01 المؤرخ في مارس 2016 (المادة91)	الدستور الجزائري المعدل بالقانون رقم20 -442 المؤرخ في ديسمبر 2020 (المادة 91)
- هو القائد الاعلى للقوات المسلحة - يتولى مسؤولية الدفاع الوطني - يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها - يرأس مجلس الوزراء - يعين الوزير الاول بعد استشارة الاغلبية البرلمانية وينهيي مهامه - يوقع المراسيم الرئاسية - له حق اصدار العفو وحق تخفيض العقوبات واستبدالها - يمكنه ان يستشير الشعب في كل من قضية ذات اهمية وطنية عن طريق الاستفساء - يبرم المعاهدات الدولية ويصادق عليها - يسلم اوسمة الدولة ونياشينها و شهاداتها التشريفية	- هو القائد الاعلى للقوات المسلحة و يتولى مسؤولية الدفاع الوطني - يقرر ارسال وحدات من الجيش الوطني الشعبي خارج الوطن بعد مصادقة البرلمان بأغلبية ثلثي (2/3) اعضاء كل غرفة من غرفتي البرلمان - يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها - يرأس مجلس الوزراء - يعين الوزير الاول او رئيس الحكومة حسب الحالة وينهيي مهامه - يتولى السلطة التنظيمية - يوقع المراسيم الرئاسية - له حق اصدار العفو وحق تخفيض العقوبات واستبدالها - يمكنه ان يستشير الشعب في كل من قضية ذات اهمية وطنية عن طريق الاستفساء - يمكن ان يقرر اجراء انتخابات رئاسية مبكرة يبرم المعاهدات الدولية ويصادق عليها يسلم اوسمة الدولة ونياشينها و شهاداتها التشريفية

المصدر:من اعداد الباحث

المطلب الثاني: سمات السياسة الخارجية الجزائرية

إن السياسة الخارجية الجزائرية ظلت وفية للنهج الذي اتخذته منذ ظهور الحكومة المؤقتة، فالسياسة الخارجية الجزائرية تقوم على مجموعة من السمات المميزة ، يمكن من خلالها أن نفهم سلوك الدبلوماسية الجزائرية اذ تميزت السياسة الخارجية الجزائرية خلال مسارها بهذه السمات التي لم تتوانى الجزائر عنها في كل المناسبات مركزة على ثبات مبادئها، سواء كانت هذه السمات موروثة عن العمل الثوري أو من مسار الممارسة لسياستها الخارجية بعد الاستقلال و من بين هذه السمات يمكن ذكر الطابع الازموي في السياسة الخارجية و سيطرة العوامل الشخصية (الرئيس) ثم الحياد في مواقفها اتجاه النازعات.

1: سيطرة العوامل الشخصية على السياسة الخارجية الجزائرية:

للعوامل الشخصية دور كبير في السلوك الخارجي الجزائري وهذا منذ استقلالها في فترات حكم الرؤساء فمن احمد بن بله ، الهواري بومدين ،الشاذلي بن جديد ،اليمين زروال، عبد العزيز بوتفليقة وصولا الى فترة عبد المجيد تيون ظلت الجزائر وفية في سياستها الخارجية للعوامل الشخصية الخاصة بصانع القرار لديها[1]

فقد اتسمت السياسة الخارجية الجزائرية بسيطرة العوامل الشخصية فيها إلى حد ما،ذلك راجع لتجربتها في الممارسة بعد الاستقلال، حيث لوحظ سيطرة مؤسسة الرئاسة على حقل السياسة الخارجية تخطيطا وتنفيذا منذ الاستقلال[2]

إن المراجع للمواثيق والدساتير الجزائرية يلاحظ أن هذه الدساتير قد منحت للرئيس سلطة وصلاحيات واسعة تكمن في تحديد وتوجيه السياسة الداخلية والخارجية للبلاد فمثلا في المادة فمثلا المادة 58 من دستور 1963 نصت على ان :

"لرئيس الجمهورية حق تحديد سياسة الحكومة وتوجيهها والتنسيق بين السياسة الداخلية والخارجية للبلاد"، وجاء في دستور 1976 "ان رئيس الجمهورية هو من يقرر السياسة العامة للامة وينفذها"، اما دستور عام 1989في المادة 74 قد نصت على "ان رئيس الجمهورية يقرر السياسة الخارجية ويوجهها ويعين سفراء

[1] - مرحوم عبد الرحيم، "ملامح السياسة الخارجية الجزائرية"، **عدد خاص بأعمال اليوم الدراسي الموسوم السياسة الخارجية الجزائرية والتحولات السياسية والأمنية في المنطقة العربية**، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة ، يوم 2016/04/28،ص. 32.

[2] - عديلة محمد الطاهر، **اهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999 2004**، (مذكرة ماجستير غير منشورة)، جامعة قسنطينة : كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2004-2005، ص.82.

الجمهورية والمبعوثين إلى الخارج" بينما ينص الدستور الحالي بتعديل الاخير سنة 2020 في المادة 91 "على ان رئيس الجمهورية هو من يضطلع بالسلطات والصلاحيات ترسيم معالم السياسة الخارجية الجزائرية ويتولى الاشراف على نهجها، وصلاحية ابرام المعاهدات الدولية والصادقة عليها" من مجال السياسة الخارجية في نفس الشق وهذا ما أبرز سيطرة العوامل الشخصية على السياسة الخارجية الجزائرية بعد الاستقلال. [1] وهذه السيطرة من طرف الرئيس على صنع القرار، يلزم سيطرة العوامل الشخصية عليها، وهذا ما يؤدي إلى تغير هذه السياسة مع تغير الرؤساء، وذلك أن لكل منهم طريقته في صنع القرار، وإستراتيجيته التي يعتمد عليها، ناهيك عن الخلفيات التي ينطلق منها. وبالتالي فان تغير السياسة يتعلق بتغير الرؤساء [2]

2- الحياد في السياسة الخارجية الجزائرية:

من ابرز سمات وخصائص السياسة الخارجية الجزائرية التزام دبلوماسية الحياد في مواجهة الازمات و الصراعات الخارجية الاقليمية والدولية، بوصفها اسلوبا ناجحا و مؤثرا في العمل الدبلوماسي، كذلك تتميز الدبلوماسية الجزائرية بالقدرة على لعب دور الوسيط الدولي لحل الكثير من النزاعات الدولية التي قد يترتب على استمرارها تعرض المجتمع الدولي للخطر، وتتاتى هذه السمة المميزة للجزائر من تبني "سياسة الحيادالإيجابي"• والتوازن في المصالح وهذا اعطاها هويتها وعنوانها الخاص الذي تميزت به عن باقي

---

[1] - زعيتري يوسف، **السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الدول العربية 2011- 2012** ،(مذكرة ماجستر غير منشورة)، جامعة زيان عاشور الجلفة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2016-2017، ص, ص, 38- 39.

[2] - محمد برعشة ،**الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية– الاريترية**، بيروت :دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع، 2004،ص. 32.

• **الحياد الإيجابي** هي سياسة تبنتها حركة عدم الانحياز تقوم علي نبذ مبدا الارتباط بأي كتلة من الكتل المتصارعة والعمل علي استتاب الأمن العالمي وتجنب الحروب ومناصرة القضايا العادلة في العالم مثل الحق والعدل وحق لشعوب المستعمرة في استرجاع حريتها، أو الحياد الإيجابي هو رفض الانضمام الي أي من دول الحلفاء أو دول المحور وحق الدول في الاشراف علي ثرواتها الوطنية واحترام مواقفها وخيراتها، او هو نهج سياسي يقتضي من الدولة تسير عليه أن تتفاعل سياسياً الأحداث العالمية وأن تشارك في حل مشكلات المجتمع الدولي على أساس من عدم الانحياز وحسبما تمليه مبادئ العدالة الدولية بهدف الوصول إلى تحقيق الأمن والسلام العالميين وقد نشأ هذا المفهوم بتأثير من الجو العام الذي كان يسود العلاقات الدولية بسبب الحرب الباردة وقد تجسد بشكل عملي لأول مرة في مؤتمر باندونغ، تعتبر حركة عدم الانحياز، واحدة من نتائج الحرب العالمية الثانية (1939-1945)، ونتيجة مباشرة أكثر، للحرب الباردة التي تصاعدت بين المعسكر الغربي (الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو) وبين المعسكر الشرقي (الإتحاد السوفيتي وحلف وارسو) حال نهاية الحرب العالمية الثانية وتدمير دول المحور، وكان هدف الحركة هو الابتعاد عن سياسات الحرب الباردة، تأسست الحركة من 29 دولة، وهي الدول التي حضرت مؤتمر باندونغ 1955، والذي يعدّ أول تجمع منظم لدول الحركة، وتعتبر من بنات أفكار رئيس الوزراء الهندي جواهر لال نهرو والرئيس المصري جمال عبد الناصر والرئيس اليوغوسلافي تيتو... وقد مهدت حركة عدم الانحياز الي تكوين سياسة الحياد الإيجابي.

دبلوماسيات المنطقة، التي تأثرت هيا الاخرى بالفلسفة السياسية الجزائرية القائمة على الابتعاد في سياستها الخارجية على نهج المخاور الدولية والتحالفات المضادة وهذا ما اكسب الدبلوماسية الجزائرية ثقة واحترام الدول بسبب مواقفها المحايدة اتجاه الصراعات الدولية وتوجهها الدائم الى الحلول السلمية بين اطراف النزاع مع انحيازها الى القضايا العربية المصيرية واهمها القضية الفلسطينية ولذلك فان تعبير الحياد فقط غير مناصب لتوصيف هذه السياسة دون التاكيد على الايجابية في الحياد

ان تبني الدبلوماسية الجزائرية لخيار الحياد في سياستها الخارجية لم يكن وليد الصدفة وانما تبنتهذا الخيار مدفوعة اليه تحتيمها عوامل مختلفة بتعلق بعضها بالوضع الداخلي للجزائر وحداثة استقلالها السياسي، ويرجع البعض الاخر الى تاثير المحيط الاقليمي والدولي للجزائر ورغبتها في تحقيق اهدافها الوطنية وحماية مصالحها الاقليمية والدولية [1]

الدور الريادي الذي تلعبه الدبلوماسية الجزائرية في حل الازمات والصراعات سواء تلك التي تقع في محيطها الاقليمي الافريقي والعربي وحتى تلك التي تقع في المحيط الدولي جعل وساطتها تحظى بالقبول في العديد من النزاعات التي دخلت فيها كطرف وسيط نذكر منها وساطة الجزائر بين ايران والعراق، وساطة الجزائر بين ليبيا وتونس حول الحدود، وساطتها في النزاع الأثيوبي الأريتيري، فخاصية الحياد جعلت السياسة الخارجية الجزائرية تنجح في جل الوساطات التي شاركت فيها، كما ان لدبلوماسيتها الحيادية دورا كبيرا في في تشكيل جبهة واسعة لمواجهة تنامي خطر الارهاب

3- النشاط أثناء الأزمات:

إن الإطار الازموي عامل مهم في فهم وتفسير السياسة الخارجية الجزائرية ،حيث تطورت في ظل الأزمات ومن خلال هدا العامل يمكن أن نفهم لمادا تنشط السياسة الخارجيةالجزائرية في أوقات معينة بشكل غير معتاد، ولمادا في أوقات أخرى تبدو قليلة النشاط إلى حد الجمود.

تتسم السياسة الخارجية الجزائرية أساسا، بأنها ذات طابع ازموي، ذلك بان نشاطها يزيد بشكل كبير أثناء الأزمات التي تتعرض لها. بينما تتصف بالركود في ظل غياب هذه الأزمات أي حالة الاستقرار، وهذا يرجع أساسا أن النشاط الدبلوماسي أول ما انطلق كان مع الأزمة التي مرتبها الجزائر إبان الاستعمار الفرنسي، وذلك في صورة الحكومة المؤقتة.

[1] فلاح مبارك اردان، "الحياد الايجابي كاحد ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية"،**مجلة المجتمع والسلطة**: العدد 06، 2017،ص.ص. 86،87.

هذا النشاط القوي والفعال استمر إلى غاية انقلاب 19 جوان 1965، كون الرئيس الأسبق احمد بن بله كان يمثل بالنسبة للعديد من الرؤساء بطلا قوميا جزائريا، و بازاحته فقد ثم ازاحة رمز للثورة الجزائرية، خصوصا أن الثورة الجزائرية كانت تمثل صحوة الدول المستضعفة. مما جعل من الرئيس بن بله رمز نجاح الثورات ، فعارضت معظم هذه الدول الانقلاب في صورة مصر وواجهته بالتجاهل، مما ألزم الجزائر بالنشاط المكثف في فترة ما بعد بن بله وذلك لاسترجاع مكانتها، خصوصا في ظل أزمتها مع المغرب. لتتجه الجزائرلزيادة نشاطها وذلك بعقدها للمؤتمرات الدولية على ترابها كمؤتمر 77 عام 1967 ، ومؤتمر قمة منظمة الوحدة الإفريقية، للتمكن من استرجاع مكانتها على المستوى الإفريقي ومستوى دول العالم الثالث[1]

هذا النشاط المكثف تراجع لاحقا على إثر الظروف التي عاشتها الجزائرمثل الأزمة الاقتصادية بفعل إخفاض أسعار البترول وتفاقم ديونها الخارجية، وبداية الأزمة السياسية مما أدى إلى التقييد من حرية تحركها وتركيزها على مشاكلها الداخلية حيث تميزت هذه لمرحلة بجمود حاد في نشاط السياسة الخارجية الجزائرية، بالإضافة إلى عوامل النظام الدولي الذي شهد نهاية مرحلة القطبية الثنائية التي مانت تتيح فرص التحرك والتأثير لدول العالم الثالث ومنها الجزائر[2]

كذلك مساندة الجزائر للقضية الصحراوية أعاد إبعادها عن الساحة الدولية، لتدخل في نوع من العزلة وذلك في نهاية السبعينات، إلا أنها استطاعت بفضل تحركاتها الدبلوماسية القوية، أن تغير مواقف عدة بلدان في صورة مصر ،تونس ،نيجيريا وأعادت مكانتها في إفريقيا والعالم العربي وساهمت في عزل المغرب إفريقيا، بعد أن انسحب من منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1982 ، بفعل قبول انضمام الصحراء الغربية لها[3]

إلا أن دخول الجزائر في أزمة امنية داخلية أدى إلى تراجع نشاطها الدبلوماسي بالإضافة إلى الحصار المفروض عليها بسبب الهجمة الشرسة التي تعرض لها النظام السياسي جراء طريقة إدارته للأزمة، بحيث سيطرة الجمود على نشاط السياسة الخارجية الجزائرية حتى وصل إلى حالة التقوقع على النفس، ومع بداية انفراج الأزمة ومجيء الرئيس الاسبق الراحل عبد العزيز بوتفليقة بدأ يعود نشاط السياسة الخارجية من جديد وبدأت الجزائر تعود إلى الساحة الدولية شيئا فشيئا، بحيث أعطى لها دفعا جديدا من خلال تركيز نشاطه نحو الخارج، وكل مناطق العالم تقريبا، وبالخصوص إفريقيا التي تمثل المجال الجغرافي والطبيعي للجزائر،

[1] مرحوم عبد ارحيم، مرجع سبق ذكره، ص.35.

[2] بالحبيب عبد الله، **السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الازمة 1992- 1997**، ، عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2018، ص. 20.

[3] محمد برعشة، مرجع سبق ذكره، ص. 33.

وبعد رئاسة الجزائر لمنظمة الوحدة الإفريقية وانعقاد القمة ال 35 لها في الجزائر، ثم القيام بوساطة لحل النزاع في القرن الإفريقي بين أثيوبيا واريتريا، وبعث مشروع الشراكة مع إفريقيا تكون الجزائر قد سجلت عودة قوية إلى الساحة الدولية والإفريقية [1]

قد استشعرت الجزائر ضعف جهازها الدبلوماسي أمام طموحاتها في لعب أدوار خارجية والتوسط في عدد من الملفات المعقدة وفي مقدمتها الملف الليبي وملف سد النهضة الإثيوبي، وهو ما يبدو أنه دفعها إلى إعادة النظر في أداء دبلوماسيتها حيث كانت الدبلوماسية الجزائرية تعيش انكفاء لافتا خلال العشرية الأخيرة السابقة الناتجة عن مرض الرئيس الاسبق الراحل "عبد العزيز بوتفليقة " وذلك بسبب ضغط الأوضاع الداخلية وعدم الاستقرار في هرم السلطة إلى جانب غياب قاطرة أمامية تقود السلك الدبلوماسي وعدم الاستفادة من الجالية المهاجرة في الخارج ومن الكفاءات الوطنية المنتشرة في العالم، كما ساهمت وضعيته الصحية التي تجاوزت خمس سنوات في شلل الجهاز الدبلوماسي على غرار الأجهزة والمؤسسات الأخرى فقد عمّق مشاكلها الخارجية وسمح بظهور توازنات أخرى في بؤر التوتر الإقليمية كما هو الشأن في ليبيا ومالي[2]

وفي أعقاب التغييرات السياسية التي شهدتها الجزائر منذ نهاية عام 2018، وما تبعها من استقالة الرئيس الاسبق وتولي الرئيس عبدالمجيد تبون السلطة في ديسمبر 2019، حملت السياسة الخارجية الجزائرية ملامح بارزة اتضحت معالمها في التعاطي المتباين لما سبق مع المحيط الإقليمي وعلى رأسه الصراع الليبي. وجاءت التعديلات الدستورية في نوفمبر 2020 لتنبئ بتحولات جديدة للسياسة الخارجية، خاصة بعد إقرار المواد المتعلقة بإعطاء الحق لرئيس الجمهورية في إرسال قوات جزائرية للمشاركة في مهام حفظ السلام خارجيًا، وهي الخطوة التي تُعد نهجا مغايرا لما سبق في ضوء تعقيدات المشهد بمنطقة الساحل والصحراء وكذلك التوترات المختلفة للمحيط الإقليمي.[3]كما تواجه الجزائر تحديات إقليمية ودولية، منها ما تعلق بالذاكرة والتاريخ المشترك مثلما يحدث مع فرنسا، وما هو مرتبط بالأمن والاستقرار الداخليين، مثل التوتر مع المغرب،إضافة إلى ما قد نستطيع تسميته بخصام خفي مع أطراف أفريقية تدعم الوجود المغربي في الصحراء الغربية، وهي كلها ملفات جعلت الجزائر تحرك دبلوماسيتها بشكل لافت من أجل التسوية، فمخطط

[1] نور الدين فلاك، **السياسة الخارجية الجزائرية**، مطبوعة جامعية لمقياس تحليل السياسة الخارجية الجزائرية- تخصص علاقات دولية، الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019، ص.20.

[2] لتوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الجزائرية قراءة في الخلفيات والأبعاد، **من الموقع الالكتروني**: http://www.remotnews.com/2021/11/%20%20%، بتاريخ: 2021/11/03، يوم 2022/03/09.

[3] عبد المنعم لي، **تغير كيفي: السياسة الخارجية الجزائرية في عهد الرئيس تبون** ، مصر: المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 2021، ص 03.

عمل الحكومة أولى أهمية كبيرة للسياسة الخارجية، جاعلا من ترقية السلم في العالم والمساهمة في تعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين وإعادة نشر الدبلوماسية الاقتصادية من بين أولوياته، إذ أوضح أن نشاط الجزائر الدبلوماسي سيتركز خلال السنوات المقبلة على "الدفاع عن مصالح الأمة، والمساهمة في استتباب الأمن والاستقرار الإقليميين، وتعزيز الروابط مع أفريقيا والوطن العربي، وتنمية الشراكة والسلم في العالم، وإعادة نشر الدبلوماسية الاقتصادية في خدمة تنميتنا.[1]

المطلب الثالث : محددات السياسة الخارجية الجزائرية

يعنى بمحددات السياسة الخارجية العوامل البيئية التي تؤثر بشكل أو بآخر في السياسة الخارجية لأنه وحدة من الوحدات الدولية، ويعنى أيضا دارسة السياسة الخارجية كمتغير تابع أمام مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تفرضها معطيات البيئتين الداخلية والخارجية

تتحدد السياسة الخارجية الجزائرية بالعديد من المحددات، يرجع بعضها إلى قدرات الدولة الاقتصادية ومواردها ومستوى تقدمها وتطورها وكذا قدراتها العسكرية والثقافية السائدة في المجتمع والنسق الدولي الذي تنسج فيه. وهي تتمثل فيما يلي:

وتتعدد محددات السياسة الخارجية الجزائرية وفقا لمحددات داخلية و أخرى خارجية وسنركز في هذا المقام على المحددات الداخلية. ويقصد بها جميع المعطيات الداخلية التي تتميز بها الدولة الجزائرية والتي يمكن أن تؤثر في توجيه سياستها الخارجية، وتشمل المحددات الجغرافية، الموارد الطبيعية،المحددات البشرية،المحددات الشخصية والمحددات المجتمعية.

1- محددات سياسية واجتماعية:

أ الثقافة السياسية السائدة :

تعتبر الثقافة السياسية السائدة في المجتمع الجزائري من بين محددات السياسة الخارجية الجزائرية، وهي تمثل البعد الذاتي والاجتماعي للعملية السياسية، كما أنها تلعب دورا في وضع حدود عامة للاختيارات السياسية المتاحة للقائد السياسي، كما تؤثر الثقافة السياسية على التوجه العام للسياسة الخارجية.

[1] بلخيرات حسين، التحديات المستقبلية للسياسة الخارجية الجزائرية، **من الموقع الالكتروني:** https://www.noonpost.com/content/13263، بتاريخ 2016/08/06، يوم 2022/03/10.

كما تتكون الثقافة السياسية السائدة في المجتمع من نسق من العقائد السياسية التي تتضمن تصور أفراد المجتمع أو معظمهم على الأقل في التعامل الخارجي، ويستمد هذا النسق جذوره من التقاليد التاريخية وخبرته في التعامل مع العامل الخارجي، ومن تراثه الديني وموقعه الجغرافي، فتصور المجتمع الجزائري للتدخل الخارجي تصور سلبي لأنه مستمد من تجربة صراع مرير مع الجيش الاستعماري الفرنسي [1] ولذلك نشأت لديه حساسية حول مسالة إرسال الجيش الجزائري خارج الحدود الوطنية حتى لو تعلق الأمر بعمليات حفظ وبناء السلام، أو التدخل في النزاعات الداخلية قصد مساعدة اتمعات المشتتة على تجاوز أزمتها واستعادة وحدتها ولذلك نشأت لديه حساسية حول مسالة إرسال الجيش الجزائري خارج الحدود الوطنية حتى لو تعلق الأمر بعمليات حفظ وبناء السلام، أو التدخل في النزاعات الداخلية قصد مساعدة اتمعات المشتتة على تجاوز أزمتها واستعادة وحدتها السكن وغيرها، إذن فالثقافة السياسية للمجتمع الجزائري التي تعتبر وعاء لتجربته التاريخية المريرة هي عامل محدد للسياسة الخارجية الجزائرية، بحيث تقيد إلى حد ما حرية القائد السياسي في اتخاذ القرار الخارجي،وتؤثر في التوجه العام للسياسة

ب-تدخل الجيش الجزائري خارج الحدود

اد الجدل مجدداً في الجزائر حول مشاركة الجيش في مهام خارج الحدود، وفق ما جاء في التعديل الدستوري المطروح للاستفتاء الشعبي في الأول من نوفمبر 2020، بعد أن اعتبرت الطبقة السياسية خروج الجيش تحت قبعة الأمم المتحدة أو منظمات أخرى يعني وضعه في خدمة قوى دولية وإقحام الجزائر في صراعات إقليمية ودولية. في حين تؤكد لجنة الخبراء المكلفة بمراجعة الدستورمن خلال الجدل الذي عرفته الساحة السياسية، أن إمكانية نشر قوات الجيش خارج الحدود لا يشكك مطلقاً في عقيدة الجزائر بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وأبرزت كون الجزائر تستطيع المشاركة في هذه العمليات، لا يعني إطلاقاً تخليها عن مبدئها الأساسي في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، مضيفاً أن المادة 31 من الدستور الجزائري تحت التعديل الدستوري 2020 ترمي إلى تمكين رئيس الجمهورية من إرسال قوات في إطار عمليات حفظ السلام الأممية فحسب، واكدت انه لابد بد من التمييز بين عمليات حفظ السلم وما يعرف بالتدخلات العسكرية، لأن مهام حفظ السلم دفاعية بحتة، وليس هناك مواجهات ولا استعمال للأسلحة الثقيلة[2]

[1] محمد سيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية ، ط 2، 1998،ص.56.

[2] علي ياحي، تدخل الجيش الجزائري خارج الحدود" فتيل معركة المعارضة والسلطة، من الموقع الالكتروني: https://www.independentarabia.com/node/155036، بتاريخ 2020/09/26، يوم 2022/04/25.

اما عن تاكيد رئيس الجمهورية الحالي "عبد المجيد تبون " وفي دفاعه عن هذا التعديل المقترح، اكد في خطاب رسمي موجه للاعلام الجزائري إن مسألة مشاركة الجيش في عمليات عسكرية خارج البلاد، ستكون تحت مظلة المنظمات الدولية وضمن عمليات حفظ السلام، كما أنها ستكون مقيدة بموافقة ثلثي أعضاء البرلمان، موضحاً أن هذا التعديل ليس تغييراً في فلسفة عمل الجيش، بل هو رجوع الأمور إلى نصابها، من منطلق أن الجيش إذا حدث وشارك في عمليات خارجية فإن ذلك سيتم تحت حماية القانون والدستور ومن أجل الاضطلاع بمهام سلمية دفاعاً عن الجزائر.

في الوقت نفسه تاكد قيادة الجيش في مجلاتها الرسمية الموجة للاعلام، أن مشاركة المؤسسة العسكرية في عمليات حفظ السلام خارج الحدود يتماشى تماماً مع السياسة الخارجية للدولة الجزائرية التي تقوم على مبادئ ثابتة وراسخة تمنع اللجوء إلى الحرب وتدعو إلى السلام وتنأى عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتحرص على فض النزاعات الدولية بالطرق السلمية، تماشياً مع قرارات الشرعية الدولية ممثلة في الهيئات الدولية والإقليمية، وشددت على أن الأمن القومي لبلادنا الذي يتجاوز حدودنا الجغرافية، يقتضي في ظل الوضع السائد على الصعيد الإقليمي وما يطبعه من تحولات وتغيرات جديدة، تعزيز حماية أمن الطن واستقراره والمشاركة في عمليات فرض حفظ الأمن

ج- طبيعة النظام السياسي الجزائري:

النظام السياسي يلعب دورا هاما في السياسة الخارجية الجزائرية فالنظام السياسي الذي كان يتميز بالأحادية الحزبية يختلف عن النظام الذي يتصف بالتعددية الحزبية في الوقت الراهن الذي كان يتحرك في إطار الثنائية القطبية يختلف عن النظام السياسي الذي يكون تحت نفوذ دولة واحدة وهيمنته على العلاقات الدولية، كذلك يختلف عن تحرك في نظام يعد بتعدد الاقطاب اثر التحولات البنيوية في النظام الدولي

ومن ناحية أخرى يتأثر النظام السياسي بمجموعة من الضوابط السياسية منها مدى شمولية تمثيله لمختلف المصالح الاجتماعية، ودرجة التماسك أو التفكك السياسي للنظام، ومدى خضوعه للمحاسبة السياسية، فكلما زادت تلك المتغيرات قلت قدرة النظام على التصرف الحر في ميدان السياسة الخارجية ، وإن ما تملكه الدولة من رصيد تاريخي ودبلوماسي، وما تملكه من حضور قوي على الساحة الدولية يمكن تحديد قوتها السياسية، حيث تعد ثورة التحرير الوطني بأفكارها أحد أهم روافد السياسة الخارجية في فترة الاستقلال، حيث ساهمت هذه الثورة بشكل عام في رسم المشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي ميز الجزائر عقب دحر المحتل الفرنسي وتعزيز مكانة الجزائر سياسيا في الداخل والخارج، وذلك انطلاقا من بيان أول نوفمبر الذي

رسم معالم كبرى للثورة وأهدافها، كما حدد المبادئ الأساسية التي تسعى الجزائر إلى احترامها، كحق تقرير المصير والحفاظ على السيادة الوطنية والسعي إلى تحقيق السلام والتعاون الدوليين وهو ما أهل الجزائر لأن تكون حاضرة على المستوى الدولي وأن تساهم في حل النزاعات والخلافات الدولية

وعلى المستوى الدولي كان للسياسة الجزائرية حضورا فعالا، يجسد المبادئ العامة والمنطلقات الأساسية للسياسة الخارجية وفقا لمنظومتها الدبلوماسية اعتنقت الجزائر المبادئ الأممية وجعلت منها اعتبارات محركة للسياسة الخارجية كاحتواء النزاعات وتسويتها السلمية للنزاعات الدولية واحترام الشرعية الدولية وتطوير التعاون الدولي، وعرفت السياسة الخارجية الجزائرية في تحركاتها على مستوى الإفريقي مشاركة فعالة وحيوية في حل النزاعات، بدء من منطقة الساحل الصحراوي باعتبارها مجالا حيويا يؤثر على أمن المنطقة، وقد ساهمت الجزائر في حل النزاع المالي والنيجر وغيرها من النزاعات. ساهمت الجزائر بأدوار فعالة على جميع المستويات وحضورها الفعال في المحافل الدولية وهو ما يفتح لها مجال المشاركة دوليا وتمثيل مجالها الإقليمي والجواري[1]

2- المحددات الجغرافية:

أ-الموقع الجغرافي للدولة :

يعتبر الموقع الجغرافي عاملا حاسما في ضعف أو قوة الدولة، وقد ثبت لملاحظة أن دولا صغيرة تركت بسبب أهمية موقعها، آثارا في العلاقات الدولية تفوق الآثار التي تركتها دولا أكبر منها من حيث المساحة والموارد والعكس فإن الدول التي لا تتمتع بموقع ذات أهمية كان لها تاثيرأقل من تلك التي تملك هذه المواقع فهو يؤثر على سياستها الخارجية من عدة نواحي، بحيث يحدد إلى حد كبير االمجال الحيوي المباشر لسياسة الدولة الخارجية، كما أنه يحدد ماهية التهديدات الموجهة إلى أمن الدولة، فالدولة توجه سياستها الخارجية في أغلب الحالات إلى المنطقة الجغرافية التي تقع في إطارها كما أن موقع الدولة ونوعية التهديدات الخارجية ألمباشرة فموقع مصر الجغرافي في الشمال الشرقي لإفريقيا وارتباطها الجغرافي بمياه النيل جعل سياستها الخارجية موجهة نحو الشام والسودان فمن الشام أتت معظم الغزوات التي تعرضت لها مصر، وعبر السودان يمر ر النيل الذي تعتمد عليه مصر اعتمادا رئيسي كما أن امتلاك الدولة لسواحل بحرية واسعة يعتبر أحد مصادر قوتها، لأن السواحل هي المنافذ الطبيعية للتجارة والنقل الدوليين، لذلك نجد أن معظم الدول غير المطلة على البحار مثل أفغانستان ومنغوليا اللتان تعانيان من مشكل ارتفاع تكلفة

[1] - فلاك نور الدين مرجع سبق ذكره، ص. 35.

تجارتهما ألخارجية إضافة إلى وقوعهما تحت ضغط الدول المجاورة المطلة على البحار، مقابل السماح لهما بالنفاذ الى البحر[1]

تحتل الجزائر موقعا متميزا في المنطقة العربية والإفريقية، بحيث تقع في وسط شمال غرب القارة الإفريقية بين خطي طول 09 غرب غرينيتش و12 درجة شرق، وبين دائرتي عرض 19 درجة جنو و37 درجة شمالا، وبهذا تكون في موقع استراتيجي يتوسط القارات الأربع: إفريقيا، أورو، آسيا، أمريكا، وتربط بين الضفة الشمالية والجنوبية لحوض المتوسط بامتدادها الجغرافي من البحر المتوسط شمالا إلى عمق القارة الإفريقية وتحدها سبع دول مجاورة، فهذا الموقع الوسط الذي تحتله يجعلها قريبة من كل القارات المذكورة مما يسهل تواصلها معا، كما أن انفتاحها على البحر الأبيض المتوسط وامتدادها إلى عمق القارة الإفريقية يجعلها همزة وصل بين افريقيا واروربا

وتتوفر الجزائر أيضا على واجهة بحرية بمسافة 1200 كلم من الشرق إلى الغرب على البحر الأبيض المتوسط الذي يعتبر الممر الأساسي للسفن والبواخر من وإلى مختلف المناطق مما يعطيها هامش معتبر للمساهمة في التجارة الدولية.

الخريطة رقم 01: توضح موقع الجزائر العالمي

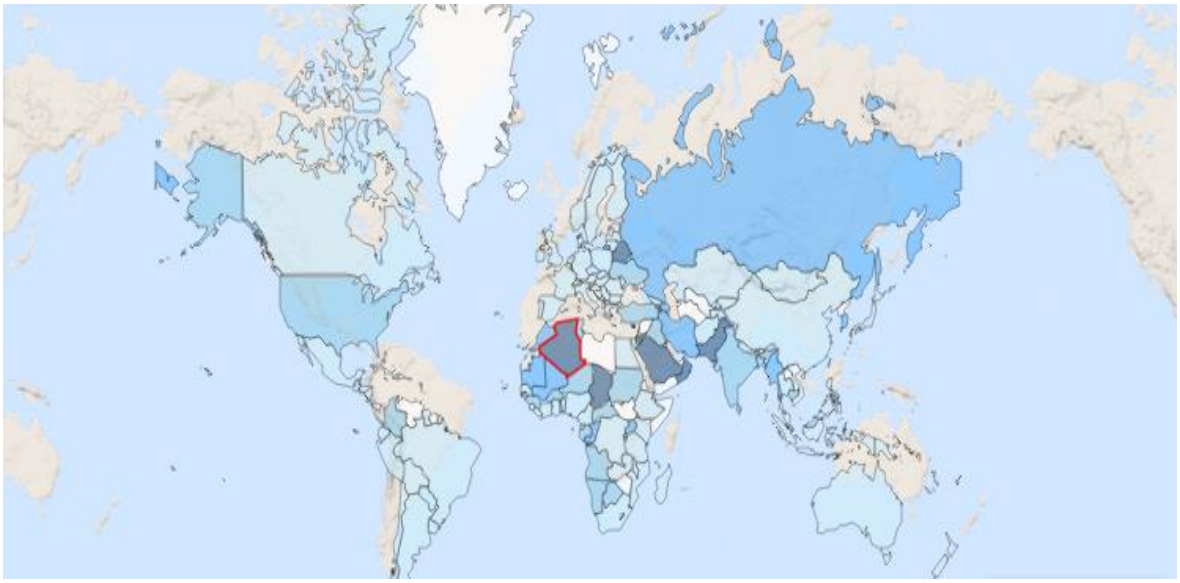

المصدر: من الموقع الالكتروني :
https://data.albankaldawli.org/indicator/MS.MIL.XPND.ZS?end،

[1] جهاد الغرام،**الدورالاقليمي للجزائر في افريقيا، المحددات والأبعاد**، الجزائر: مطبوعة جامعية ، جامعة يحيي فارس المدية كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2021. ص170.

ب-المساحة والتضاريس:

إن اتساع المساحة الجغرافية يوفر للدولة عمقا إستراتيجيا للدفاع أمام الغزو الخارجي، والجزائر تحتل المرتبة التاسعة بين دول العالم من حيث المساحة والأولى في إفريقيا والعالم العربي، وتمثل الجزائر 2.381.741 كلم2 ، أي 1/12 من مساحة القارة الإفريقية التي تبلغ 30.000.244كلم2 ، وهذا ما اعطى لها عمقا إستراتيجيا متميزا، ففي العصور القديمة لم يتمكن الغزاة من الرومان والوندال والبيزنطيين من احتلال كل التراب الوطني الجزائري واضطروا للتحصين في السواحل أو في مناطق قريبة منه، وعلى الرغم من تطور الأسلحة في القرن الماضي فقد تطلب احتلال القسم الشمالي من الجزائري حوالي 18 عاما، واستمرت المقاومة الموزعة على مختلف مناطق البلاد حوالي قرن من الزمن، كما أن التضاريس الجغرافية للدولة تؤثر في مركزها الدولي وفي نو عية التهديدات الخارجية التي يمكن أن توجه إليها، فمن الصعب على القوى الخارجية أن تبسط سيطرا على الدول ذات التضاريس الوعرة، فقد كان أحد عناصر عدم قدرة الدولة العثمانية بسط سيطرتها على الدولة الصفوية الفارسية منذ أوائل القرن السادس عشر، رغم سيطرتها على معظم أنحاء العالم الإسلامي، هو تضاريس فارس الوعرة التي شكلت ملاذا طبيعيا لسكانها وجيوشها إزاء الغزوات العثمانية والجزائر كذلك تتمتع بسلاسل جبلية تمتد من الشرق إلى الغرب وتقع في الشمال، وهي تحتوي على تضاريس صعبة جدا، مما شكل منها ملاذا آمنا للثوار في الحرب التحريرية الجزائرية

3-المحددات العسكرية:

تعتبر المحددات العسكرية عنصرا هاما من العناصر المؤثرة في السياسية الخارجية لأي دولة نظرا لإدراك صناع القرار أن أحد أهدافهم هو الحفاظ على ديمومة واستمرار دولتهم ويعد العامل العسكري المظهر الرئيسي لقوة الدولة الأداة الفعالة لتحقيق أهدافها السياسية، فامتلاك الدولة لترسانة عسكرية ضخمة ولقيادة عسكرية ذات كفاءة، إضافة إلى امتلاكها للتكنولوجيا العسكرية العالمية التي تمكنها من الحصول على مختلف الأسلحة بما فيها أسلحة الدمار الشامل يعطونها وزن ثقيل دوليا وهي من العوامل المهمة في السياسة الخارجية، فالدبلوماسية والقوة العسكرية يسيران جنبا إلى جنب وليس للقوة العسكرية ثبات فهي عرضة لتغيرات والثورات التكنولوجية، وإذا اعتمد هذا الطرح على الجزائر لها ترسانة عسكرية ضخمة (برية، جوية، بحرية)، لإضافة إلى القيادة العسكرية ذات الكفاءة العالية.[1]

[1] - محمد مسعود بوبقطة، **البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المغرب العربي**، (أطروحة لنيل دكتوراه غير منشورة)،الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ديسمبر 2014، ص.105.

الانفاق العسكري في الجزائر

وضع تقرير حديث صادر عن معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (سيبري) ، الجزائر ضمن الدول الأكثر استيرادًا للسلاح في السنوات الخمس الماضية، فقد حلّت في المرتبة السادسة عالميًا، والثانية أفريقيًا بعد مصر التي حلت في المرتبة الأولى أفريقيًا والثالثة عالميًا، بينما جاءت السعودية في المركز الأوّل عالميًا. وكرس تقرير معهد ستوكهولم السمة التي طبعت الجزائر في الألفية الجديدة بعد التخلّص من تبعات المديونية الخارجية، وارتفاع احتياطات الصرف، والمتمثلة في أنها من بين البلدان الأكثر اقتناءً للسلاح، بالنظر إلى أن الإنتاج المحلي يبقى محدودا، في ظل تجاهل جل الحكومات المتعاقبة لإقامة صناعة دفاعية وعسكرية واضحة تسمح بالتخلّص من فاتورة الاستيراد المرتفعة سنويًا..

وتشير الأرقام الجديدة، إلى أنه خلال السنوات الخمس الماضية ارتفع اقتناء الجزائر للسلاح بـ 71 في المائة، مقارنة بالفترة الممتدة من 2010 إلى 2014 التي كانت البلاد تستأثر فيها بنسبة 2.6 في المائة من مقتنيات السلاح العالمي، لتكون الجزائر بذلك اشترت 4.2 في المائة من السلاح المباع عالميا خلال السنوات الخمس الماضية، وفق ما ورد في التقرير الجديد لمعهد ستوكهولم. وتستأثر وزارة الدفاع في الجزائر دائمًا، بأكبر ميزانية في البلاد، فقد بلغت هذا العام أكثر من 1230 مليار دينار، حسب ما جاء في قانون المالية لسنة 2020.كما وتظهر قائمة أكبر 40 بلدا مستوردًا للسلاح الصادرة عن المعهد نفسه، أن الجزائر تأتي الثانية ضمن ثلاث دول أفريقية تنتمي لهذا الإحصاء، حيث جاءت مصر في المرتبة الثالثة عالميًا والأولى أفريقيًا، بينما احتلت الجزائر المرتبة السادسة عالميًا والثانية أفريقيا

أشار التقرير إلى أن أهم مموني الجزائر من السلاح هم روسيا التي اقتنت الجزائر منها 67 في المائة من أسلحتها، والصين بنسبة 13 في المائة، ثم ألمانيا بنسبة 11 في المائة. وحافظت الجزائر دومًا على تصنيفها ضمن الزبائن الأوفياء للسلاح الروسي، فقد تناقلت في وقت سابق توقيع البلدين لاتفاقات تتعلّق بشراء طائرات سوخوي الشهيرة ونظام "إس 400" الصاروخي، إضافة إلى صفقات أخرى تتعلّق بدبابات وغواصات، الأمر الذي جعلها عام 2017، تأتي رابع بلد مقتن للسلاح الروسي أما بالنسبة لاقتناء الجزائر للسلاح الصيني، فإنّه يدخل ضمن تنويع زبائنها العسكريين، فقد ذكرت تقارير إعلامية في 2017، أنها اقتنت من الصين الراجمات متعددة الصواريخ من نوع "أس أر 5" وبعيارات متعددة.[1]

[1] عبد الحفيظ سجال، الجزائر سادس مستورد للسلاح في العالم...انفاق متواصل بسبب الرهانات الامنية ، من الموقع الالكتروني: https://ultraalgeria.ultrasawt.com/، بتاريخ 2022/04/16، يوم 2022/09/17.

ويظهر التعاون العسكري مع ألمانيا أيضًا، في احتلال الجزائر المرتبة الأولى لقائمة زبائن برلين في مجال السلاح، فقد وقع البلدان وفق صحيفة هانديلسبلات عقدا يستمر لمدة عشرة أعوام، ويتضمّن شراء الجزائر معدات وعتاد وأسلحة ألمانية بقيمة 10 مليارات يورو، حيث ستبيع برلين ناقلات جند من طراز فوكس، بالإضافة إلى فرقاطات عسكرية،

وتدريب البحرية الجزائرية ورفع جاهزيتها، بالإضافة إلى مشاريع أمنية من أجل رفع كفاءة فرق عسكرية جزائرية لاسيما فرق مراقبة الحدود في الجيش، كذلك تظهر هذه الأرقام أن الجزائر لا تزال إلى اليوم محرومة من اقتناء السلاح الأميركي، بسبب تحفظ واشنطن على بيع أسلحة متطوّرة للبلدان المعادية لإسرائيل، وأيضًا بسبب حجج أخرى، تتعلّق بحقوق الإنسان والخوف من وصول هذه الأسلحة إلى الجماعات الإرهابية، بالرغم من التعاون الوثيق بينهما في مكافحة الإرهاب وقد ترسّخ هذا الاقتناع عند الجزائر منذ أن رفضت واشنطن في 2010 طلبها لاقتناء طائرات استطلاع بدون طيار من طراز "بريداتور"، إضافة إلى طلب آخر يتعلق بطائرات قتالية أخرى متعدّدة المهام لاستعمالها في الاستطلاع القتالي ومعدّات للرؤية الليلية تدخل في إطار مكافحة الإرهاب، وطائرات هليكوبتر قتالية وأنظمة صواريخ مضادّة للدبابات. ويبدو أن الرفض الأميركي لبيع أسلحة للجزائر، لا يقتصر على هذا الجانب فقط، إنما أيضًا بسبب رفض الجزائر سابقًا احتضان مقرّ "أفريكوم"، ورفضها في مرّات عدة إقامة قواعد عسكرية أميركية على أراضيها.[1]

الشكل رقم 01: يوضح حجم النفاق العسكري الجزائري (% من انفاق الحكومة المركزية)

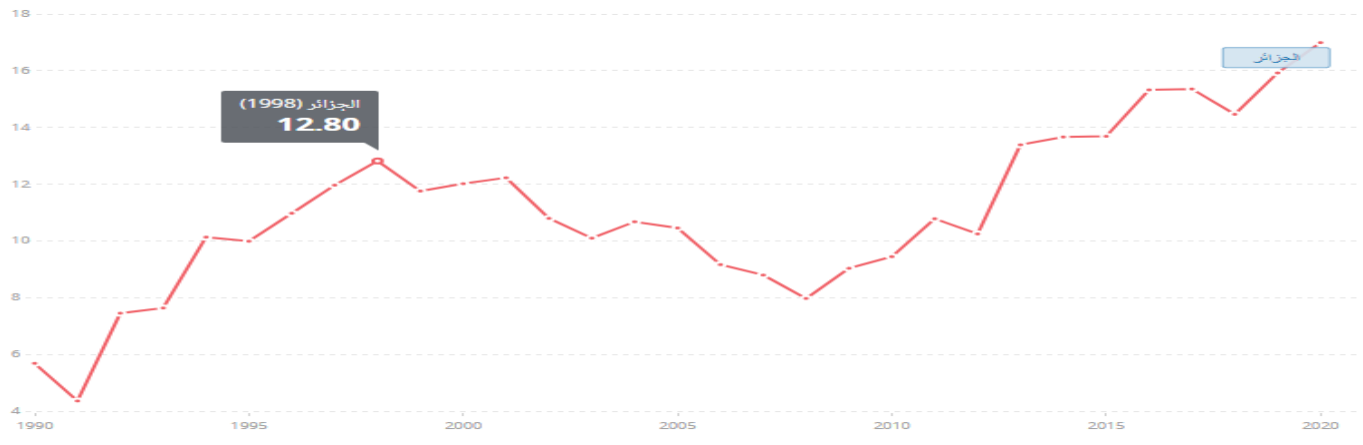

المصدر: معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، الكتاب السنوي: الأسلحة، ونزع السلاح، والأمن الدولي.

[1] نفس المرجع السابق.

رصدت الجزائر في مشروع قانون الموازنة للسنة الجديدة 2023، الذي أرسلته لنواب البرلمان، أضخم ميزانية في تاريخها لوزارة الدفاع منذ استقلالها، إذ تضاعفت قرابة 3 مرات، مقارنة بالسنة 2022 . في قانون مالية السنة الجديدة التمهيدي، الذي سُلم لنواب البرلمان لدراسته قبل مناقشته الشهر القادم، فإن الجزائر رصدت قرابة 23 مليار دولار لميزانية الدفاعوقسِمت الميزانية إلى ثلاثة أقسام، هي الدفاع الوطني (9 مليارات دولار)، واللوجيستيك والدعم متعدد الأشكال (5 مليارات دولار)، والإدارة العامة (8.5 مليار دولار). وكان أكبر رقم وصلت إليه ميزانية الدفاع في الجزائر 13 مليار دولار سنة 2015، وتراوح الإنفاق العسكري الجزائري خلال العشرية الأخيرة بين 8 و13 مليار دولار.[1]

3-المحددات الاقتصادية

لقد لعبت العوامل الاقتصادية دوار كبيرا في علاقة الجزائر بمحيطها الخارجي مقارنة بالعوامل الأخرى، و يرجع ذلك إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يستورد معظم احتياجاته الغذائية و الصناعية من الخارج ، كما يعتمد في عائداته المالية على الصادرات التي تشكل المحروقات أعلى نسبة لها، الأمر الذي جعل جزء كبير من السياسة الخارجية للجزائر تقع تحت تأثير المتغيرات الاقتصادية الدولية التي عرفها العالم بعد الحرب الباردة[2]

وتتكون المحددات الاقتصادية من الموارد البشرية و الموارد الطبيعة المتاحة، و بالنسبة للجزائر فان مواردها البشرية لا تجعلها في موقف ضعف بسبب النقص الفادح كما أنها لا تشكل عبئا عليها، بحيث تحد من تصرفاتها في كلتا الحالتين، آما الموارد الطبيعية فتعتبر من العوامل الأساسية في قوة و غنى الدول، و تعد الجزائر من الدول التي تتمتع بموارد طبيعية لا باس بها و أهمها النفط ، فهي مصدرة للنفط و الغاز بامتياز , لكن المشكل أن اقتصادها يعتمد اعتمادا كليا على النفط و هو بطبيعته قابل للنفاذ، الأمر الذي يجعلها عرضة لهزات عنيفة بتأثير التذبذب في الأسعار العالمية للمادة الخام، و من ذلك ان هذا التذبذب في أسعار النفط يترك أثارا عميقة على الاقتصاد الجزائري مما يؤدي إلى حدوث أزمات داخلية، خصوصا أن الجزائر

[1] الجزائر ترصد أكبر ميزانية للدفاع منذ استقلالها لسنة 2023، **من الموقع الالكتروني:** https://arabicpost.net/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8، بتاريخ 2022/10/20، يوم 2022/10/16.

[2] دالع وهيبة، **دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية** ، (مذكرة ماجستير غير منشورة،) جامعة الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسة، قسم العلوم السياسية،2008، ص. 74 .

لا تحقق اكتفاء ذاتيا فيما يتعلق بالإنتاج الغذائي، بحيث آن الاكتفاء الذاتي في أوقات الحرب أو الأزمات أصبح يعتبر فاصلا هاما لقوة الدولة، و كل دولة تفتقر إلى هذا الشريان الحيوي عرضة للانهيار

لهذا فإن الامتياز الذي تتمتع به الجزائر من خلال في امتلاكها للنفط والغاز والفائض الذي تجنبه عند ارتفاع أسعار النفط، لا يوفر هامشا للحركة في السياسة الخارجية، مادامت الجزائر عاجزة بشكل كبير عن تحقيق الاكتفاء الذاتي من الإنتاج الغذائي، لأن من شأن أي حصار على الجزائر أن يؤدي إلى ايار اقتصادها، كما أن من شأن أي انخفاض في أسعار النفط وارتفاع في أسعار القمح أن يدخل الجزائر في أزمة اقتصادية خانقة، يضاف إلى ذلك عدم وجود اقتصاد قوي قادر على تحويل الموارد الأولية إلى منتجات لدى الجزائر واعتمادها على الاستيراد حيث تنفق الدولة مبالغ طائلة في التجهيزات العسكرية، ولذلك فإن عدم قدرة الجزائر على تحقيق اكتفاء ذاتي وعدم وجود اقتصاد قوي قادر على تحويل الموارد الأولية إلى منتجات واعتمادها على الاستيراد بشكل كبير من شأن كل هذا أن يحدد السلوك الخارجي للجزائر [1]

رهانات الجزائر الاقتصادية

تراهن الجزائر على جعل سنة 2022 عاما للمشاريع الاقتصادية الطموحة، وسط توجه إلى مراجعة قوانين مهمة مثل قانون الاستثمار، وقانوني البلدية والولاية اللذين يرتبطان بالتنمية على نحو وثيق، وتأمل الجزائر أن يساعد تبسيط الهياكل الإدارية في البلاد على تحقيق الإقلاع الاقتصادي المنشود، لا سيما أمام الراغبين في الاستثمار.

إن اقتصاد الجزائر عرف حركية سنة 2020، رغم انخفاض أسعار النفط بسبب جائحة كورونا، فقد أشار صندوق النقد الدولي ، إلى مؤشرات جيدة وقدرة على التعافي رغم وجود عدد من التحديات. وقد أنهى الاقتصاد الجزائري سنة 2021 بأرقام مشجعة ، مع ارتفاع قيمة الصادرات غير النفطية، في حين ناهزت صادرات الجزائر غير النفطية 4.5 مليار دولار في نهاية شهر نوفمبر 2021، محققة طفرة استثنائية (160 بالمائة مقارنة بسنة 2020) وهو الرقم الذي لم يتحقق منذ استقلال البلاد.

توقع قانون المالية التكميلي الجزائري لسنة 2022 توقع ارتفاع الإيرادات بنسبة 26 بالمئة إلى 7000.84 مليار دينار (48.63 مليار دولار) من 5683.22 مليار دينار (39.48 مليار دولار) في قانون المالية الأولي. وأرجع القانون الذي نشر في الجريدة الرسمية سبب الزيادة إلى ارتفاع أسعار النفط والغاز، بواقع

[1] سليم العايب، مرجع سبق ذكره، ص. 15.

3211,92 مليار دينار (22.2 مليار دولار)، مقابل 2103,90 مليار دينار (14.5 مليار دولار) في قانون المالية ، وارتفاع الموارد العادية 3788,92 مليار دينار (26.2 مليار دولار) مقابل 3579,31 مليار دينار (25 مليار دولار) في قانون الماليةالاول. وتضمّن قانون المالية التكميلي عدة إجراءات لحماية القدرة الشرائية من بينها الإعفاء من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة، ابتداء من أول جانفي 2022، للسكر الخام ذو التعريفات، عندما يترتب على إخضاعه تجاوز سقف الأسعار المحدد عن طريق التنظيم. كما ويعفى السكر الأبيض المنتج محليا من الرسم على القيمة المضافة، ابتداء من أول يناير 2022، في مختلف مراحل توزيعه, عندما يتم تجاوز سقف الأسعار

وتضمن القانون أيضا مادة تلزم كل فلاح يمارس زراعة الحبوب مستفيد من دعم الحكومة، بيع إنتاجه من القمح بنوعيه والشعير إلى الديوان الجزائري المهني للحبوب. ومن المشاريع التي كشفت عنها الحكومة الجزائرية، في إطار تخفيض قيمة الواردات ورفع الصادرات غير النفطية، إنتاج الزيت محليا في كل مراحله من الفلاح الذي ينتج "السلجم الزيتي" إلى طحن الحبوب الزيتية ثم التعليب، وذلك في غضون 6 إلى 7 أشهر. كما كشفت عن مشاريع أخرى قيد الدراسة تخص مصانع لإنتاج السكر المستخرج من الشمندر السكري علاوة على مشاريع مستقبلية لإنتاج مسحوق الحليب الذي تعتبر الجزائر من أكبر مستورديه في العالم. ويمثل الرهان الأكبر للحكومة حاليا، تحقيق الاكتفاء الذاتي من الحبوب التي تلتهم سنويا نحو 1.6 مليار دولار من العملة الصعبة. وذكر تبون في هذا السياق، أن الجزائر تتوفر على كافة الإمكانيات والوسائل لتصل إلى إنتاج 9 ملايين طن من الحبوب سنويا، وهو ما يعادل الكميات التي تستهلكها. ومن أكبر المصاعب التي تواجه الجزائر للوصول إلى هذا الهدف، ضعف مردودية إنتاج الحبوب التي تصل إلى حدود 20 قنطارا في الهكتار، بينما المأمول رفعها إلى 60 قنطارا.[1]

حرصت الجزائر اكثر على الميزان التجاري أكثر كمؤشر هام لتسويقه،. ويقيس الميزان التجاري الفارق بين الصادرات والواردات، وهو مؤشر مهم على الصحة المالية للبلاد. وقد كان هذا الميزان سلبيا في السنوات الأخيرة بفعل تراجع مداخيل البلاد من النفط والغاز، ما أدى إلى تآكل احتياطي الصرف من العملة الصعبة الذي انهار من 200 مليار دولار سنة 2014 إلى نحو 40 مليارا سنة 2021 في حين سجل الميزان

[1] الجزائر تتوقع ارتفاع إيرادات 2022 إلى 49 مليار دولار، **من الموقع الالكتروني**: https://www.skynewsarabia.com/business/1544541، بتاريخ 2022/08/05، يوم 2022/09/03.

التيجاري فائضا بـ17 مليار دولار نهاية السنة 2022 على غير التوقعات بعدما قدر بـ14 مليار دولار نهاية 2021 .

ومن المتوقع أن يؤدي تسجيل فائض في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، إلى إعادة تشكيل احتياطي الصرف الذي سجل ارتفاعا محسوسا متجاوزا النسبة التي كانت مرسومة له ويصب ذلك، في رفع قيمة الدينار الجزائري الذي بدأ يسجل تحسنا ملحوظا استنادا للتقارير الدولية الصادرة عن مختلف الهيئات المتخصصة.

وبالفعل، سجل الدينار على مستوى البنوك ارتفاعا محسوسا مقابل اليورو والدولار، إذ أصبح اليورو الواحد يساوي نحو 140 دينارا بعد أن كان 160 دينارا من نفس السنة 2022، ويعتقد خبراء أن ذلك سينعكس على نسب التضخم التي ستشهد انخفاضا بفعل نقص تكاليف المواد المستوردة. لكن على عكس ذلك، يبقى الدينار في حالة تراجع داخل السوق الموازية للعملة، حيث يمثل 1 دولار أكثر من 210 دينار، علما أن هذه السوق هي أهم ممون للجزائريين من العملة الصعبة في ظل أن الدينار في البنوك الرسمية غير قابل للصرف نحو العملات الأخرى سوى جزئيا بالنسبة للشركات التي تتعامل بالتجارة الخارجية.[1]

واصدرت الجزائر اوت 2022، قانونا جديدا للاستثمار في البلاد، بهدف تنظيم الاستثمار وحقوق المستثمرين والتزاماتهم، وتعزيز الأنظمة التحفيزية المطبقة على الاستثمارات في الأنشطة الاقتصادية في البلاد ونفذت الجزائر مؤخراً رزمة إصلاحات اقتصادية، أبرزها دعم الصادرات خارج قطاع النفط والغاز، ومراجعة قانون الاستثمار، والتخلي عن قاعدة حصة الأغلبية في الاستثمار بنسبة 49/51 للاستثمار في معظم القطاعات.[2]

4- المحددات الاجتماعية:

يعتبر التجانس الاجتماعي أحد عوامل قوة الدولة، لأن المجتمع الذي توجد فيه أقليات يكون غير متجانس وفي بعض الأحيان يكون عرضة للصراعات الداخلية، وهذا من شأنه أن يدخل الدولة في أزمة داخلية، كما قد ينعكس ذلك على ضعف سلوكها الخارجي ويعطي فرصا للتغلغل داخلها عن طريق اتصال قوى خارجية بالاقليات الموجودة داخليا

[1] - الرئيس الجزائري يدافع عن حصيلته الاقتصادية..، **من الموقع الالكتروني:** https://www.alquds.co.uk/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%/ ، بتاريخ 2022/09/26، يوم 2022/11/07.

[2] - لجزائر تتوقع نمو اقتصادها بنسبة 3.4% خلال 2022، **من الموقع الالكتروني:** https://www.alaraby.co.uk/economy/%D8%A7%D9%84%D8، بتاريخ 2022/09/06،يوم 2022/11/07.

وعكس ذلك الدولة التي تتمتع بتجانس اجتماعي والذي يزيد من تماسكها الداخلي يساعد على تقوية سلوكها الخارجي لأن الانسجام الداخلي والوحدة الوطنية يزيد من صمود الجبهة الداخلية أثناء الحروب، والجزائر تتمتع بتجانس اجتماعي متميز جعل مجتمعها يتمتع بوحدة لغوية تتمثل في اللغة العربية، وبوحدة الدين المتمثل في الإسلام ووحدة الثقافة المتمثلة في الثنائية السنية المالكية، وهذا ما جعل التقاليد الاجتماعية للمجتمع الجزائري تتشابه إلى حد بعيد لانها تتبع من مرجعية واحدة، مما كان سببا في صمود الشعب الجزائري امام كل محاولات فرنسا لتوظيف الاختلاف في بعض اللهجات المحلية لجعل منها بذرة للصراع، حيث حاولت توظيف اللهجة الأمازيغية لخلق نوع من التناقض الجهوي في اتمع الجزائري، لكنها لم تفلح في ذلك، حيث وجدت معارضة كل الاتجاهات، لأن القواسم المشتركة فيه كانت ضد المصالح الفرنسية [1]

تتمتع الجزائر بتجانس اجتماعي متميز ووحدة داخلية ، حيث أهم ما يجمعها هو وحدة اللغة العربية مع اعتبار اللغة الأمازيغية ، لغة وطنية ثانية بعد التعديل الدستوري في 1332 1 إلى جانب وحدة الدين الإسلامي هذا التجانس كان له دورا كبيرا في حدوث الاستقرار السياسي ،بحيث جرد النخب السياسية من تعبئة الجماهير المهددة للاستق رار الدولة و النظام السياسي ، وكما نعلم طبيعة النظام هي التي تحدد لنا السياسة الخارجية خاصة فيما يتعلق بالقومية العربية و الهوية الاسلامية وهذا ما يبرره لنا الموقف الجزائري في دعم القضية الفلسطينية مثلا[2]

أ- العامل البشري:

بلغ عدد سكان الجزائر عند الاستقلال، وجلاء ما يقرب من مليون مستعمر أوروبي (الأقدام السوداء)، عام 1962م، نحو تسعة ملايين نسمة. ومنذ الاستقلال استمر متوسط معدل النمو السكاني السنوي مرتفعاً (3%) حتى منتصف ثمانينيات القرن الماضي، قبل أن ينخفض إلى ما دون 2% منذ منتصف تسعينيات القرن ذاته. نتج عن إنشاء وتحسين المرافق الطبية والاجتماعية تراجع معدل الوفيات بشكل كبير، في حين بقي معدل المواليد مرتفعا خلال العقدين التاليين للاستقلال. وقد أدت مجموعة الجوانب الديموغرافية التي سبقت الاستقلال وتلته، إلى "طفرة الشباب" في ثمانينيات القرن الماضي. وشكّل ذلك، إلى جانب القيود الاقتصادية، عوامل أدت إلى اضطرابات اجتماعية برزت في ذلك الوقت.

[1] - دالع وهيبة، مرجع سابق، ص. 19.

[2] - مسالي ليلى، حمدوش مراد، " توجهات السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الازمة الليبية بين متطلبات الدور الاقليمي والتحديات الامنية "، **مجلة المعيار**: المجلد26، العدد 64، 2022، ص. 1026.

اما عن العقود الأخيرة، تراجع معدل المواليد ليصل إلى ما دون 1.2% مع حلول عام 2010م. وترافق تراجع النمو السكاني هذا مع ظهور الأسر الأصغر حجمًا. وكان العامل الهام وراء هذا التطور، تحسن مستويات التعليم للمرأة الجزائرية. وخلال العقد الثاني من الألفية الثالثة حافظ النمو السكاني على معدله عند متوسط أقل من الـ 2% سنوياً. وقدر الديوان الوطني للإحصائيات عدد سكان البلاد مطلع عام 2021م بنحو 44.7 مليون نسمة، مقارنة بـ 43.9 مليون نسمة مطلع عام 2020م، بمعدل نمو بلغ 1.82% تقريباً. وبقيت نسبة النوع لمواليد 2020م، عند معدلها المسجل سابقاً 104 ذكراً لكل 100 أنثى[1]

الشكل رقم 02: يمثل النمو السكاني في الجزائر 1960- 2017

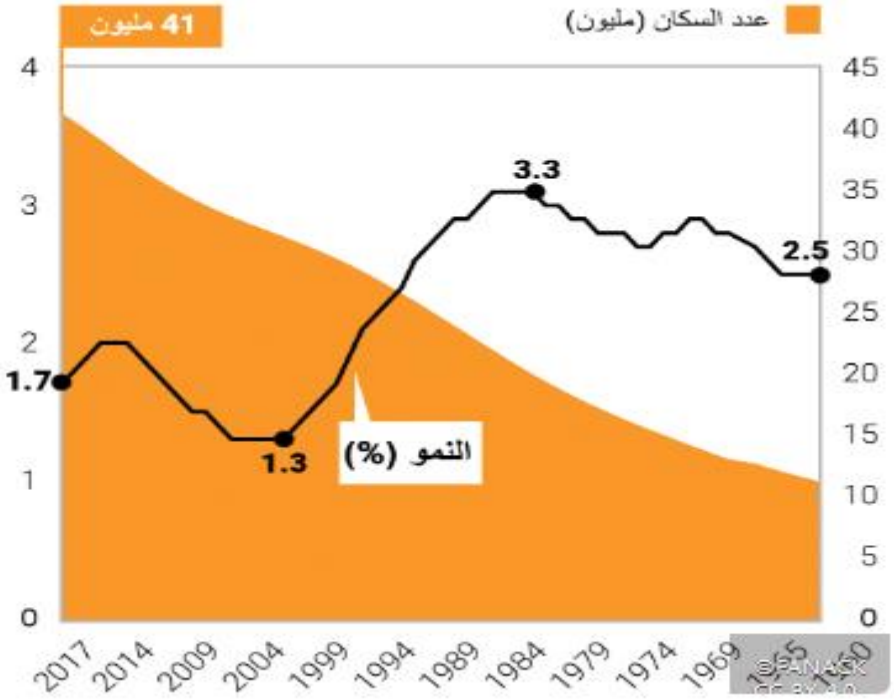

المصدر: مجموعة البنك الدولي 2018.

تشير تقديرات عام 2020م إلى أن نسبة السكان الذين لا تتجاوز أعمارهم 25 عاماً بلغت 43.5 بالمائة من إجمالي السكان. ويقدر عدد السكان الأقل من 30 سنة بنحو 22.48 مليون نسمة أي 54 بالمائة من جملة السكان وتقدر نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن 55 عاماً بنحو 86.4 بالمائة من جملة السكان، وفقاً وأشارت بيانات الديوان الوطني للإحصائيات إلى استقرار معدل الخصوبة في عام 2019م مقارنة بما سجل في عام 2018م أي 3 أطفال لكل امرأة. وأن الزيادة الطبيعية للسكان بلغت 837 ألف نسمة في 2019م، أي بنسبة نمو 1.93 بالمائة. وأشارت بيانات الديوان الوطني للإحصائيات إلى استقرار معدل الخصوبة في

[1] - السكان في الجزائر، **من الموقع الالكتروني**: https://fanack.com/ar/algeria/population-of-algeria/، بتاريخ 2020/07/28، يوم 2022/10/11.

عام 2019م مقارنة بما سجل في عام 2018م أي 3 أطفال لكل امرأة. وأن الزيادة الطبيعية للسكان بلغت 837 ألف نسمة في 2019م، أي بنسبة نمو 1.93 بالمائة. من حيث متوسط معدل الحياة، فقد بلغ 77.9 سنة وسطياً، مع 77.2 سنة للذكور، و78.6 سنة للإناث، حسب تقديرات عام 2020م.

الشكل رقم 03: يوضح الفئات العمرية في الجزائر

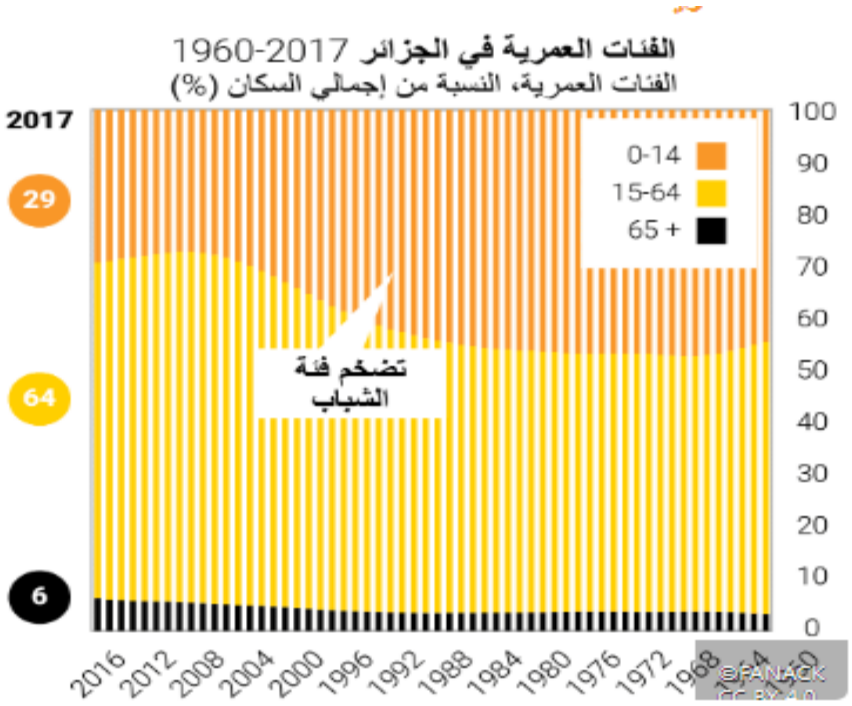

المصدر: مجموعة البنك الدولي 2018.

ب-التركيبة العرقية والدينية:

بعد عام 1962م، حاول قادة الجزائر المستقلة استخدام الهوية العربية كقاعدة للوحدة الوطنية في بلد لم يكن له وجود في السابق بالشكل الذي هو عليه اليوم ويعاني من اختلافات إقليمية. ومن وجهة النظر هذه، يمكن لسياسة "التعريب" رأب الصدع الكبير الناجم عن الانتماءات الإقليمية والطبقية. وكان من المتوقع أن تضع هذه السياسات حداً لهيمنة اللغة والثقافة الفرنسية، لكن لأن عدد الجزائريين الذين تلقوا تعليماً باللغة العربية خلال فترات الاستعمار كان قليلاً جداً، لم يكن هناك سوى عدد قليل من المعلمين المؤهلين لتلقين هذه اللغة في المدارس. ولطالما شكلت مسألة توحيد جميع الجزائريين على أساس تجانس اللغة معضلة. في الدرجة الأولى، اللهجة الجزائرية تختلف إلى حد كبير عن اللغة العربية التقليدية للقرآن واللغة العربية الفصحى المعاصرة. وينعكس تأثير ذلك في شعور الكثيرين، خاصة ممن يتمتعون بمستويات تعليمية أدنى ويعرّفون عن أنفسهم بأنهم عرب، بالحرمان نظراً إلى تشديد الدولة على لغة كانت تستخدم بشكل رئيسي في

الكتابات والخطابات الرسمية. كما واجهت سياسات التعريب مشاكل كبيرة على صعيد نظام التعليم. فقد ثبت صعوبة تحويل المنهاج بأكمله إلى اللغة العربية الفصحى وعكس تأثير اللغة الفرنسية كلغة تعليمية. فالعديد من الصحف والمنشورات الأخرى تصدر بالفرنسية، مع أن معظمها يستخدم اللغة العربية.

من جهة ثانية سكن البربر الأراضي التي تعرف اليوم بالجزائر قبل العرب بوقت طويل. يطلق البربر على أنفسهم أسم الأمازيغ (ربما تعني "الرجال الأحرار"). ويرجح أن اللغة البربرية أو الأمازيغية نشأت في منطقة الشرق الأوسط، على غرار اللغة العربية. تتألف جماعات الأمازيغ من سكان منطقة القبائل وجبال الأوراس وغيرها من المناطق في الشمال، بالإضافة إلى الطوارق في الصحراء الكبرى والأقلية الدينية في وادي مزاب. تتحدث هذه المجموعات لهجات أمازيغية مختلفة، والتي لم تكن سوى لغة محكية حتى وقت قريب. وفي الأزمنة الحديثة، أصبحت مكتوبة بأحرف عربية ولاتينية وأبجدية منفصلة يرجح أنها مشتقة من كتابات الطوارق.[1]

كما كان للهوية واللغة والثقافة البربرية جانب سياسي هام. يعود أصل عدد كبير من زعماء حركة الاستقلال إلى منطقة القبائل التي يتحدث سكانها اللغة البربرية. فطالب البعض بالاعتراف بكافة التقاليد الثقافية المختلفة في المجتمع الجزائري. في المقابل، أدت سياسات التعريب بعد عام 1962 إلى إهمال اللغة والثقافة البربرية، إن لم يكن قمعها بشكل صريح. وأدت محاولات النظام لإنهاء السجال السياسي إلى تسييس المسائل "الثقافية". وفي أوائل الثمانينيات، بدأ تأثير الأسلمة يتضح، وبرزت حركة للاعتراف بالهوية البربرية. وأصبح تأثير هذه الأخيرة واضحاً في ما يعرف بـ "الربيع الأمازيغي" عام 1980، حيث ظهرت أعمال شغب إثر قيام الحكومة بإلغاء منتدى ثقافي. ومع بدء التحرر السياسي الذي لم يدم طويلاً عام 1989، كان الاعتراف بثقافة البربر قضية أساسية لحزبين سياسيين: جبهة القوى الاشتراكية والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، اللذين يعتمدان بشكل كبير على ناخبي منطقة القبائل، وبدرجة أقل المناطق التي يعيش فيها سكان يتحدثون اللغة البربرية. غير أن هذين الحزبين لم ينجحا في التحكم بالحركة الثقافية البربرية على صعيد القرى في المنطقة نفسها. أما الاضطراب الكبير الذي ظهر في منطقة القبائل عام 2001 فلم يكن متمحوراً حول الاعتراف باللغة والثقافة البربرية فحسب، وإنما أيضاً كان مرتكزاً على الوضع الاقتصادي الميؤوس منه، والذي اعتبرت الحكومة مسؤولة عنه، بالإضافة إلى عدم فعالية أحزاب المعارضة في إصلاح الوضع. وعلى الرغم من أعمال القمع التي تلت المظاهرات، شهدت سياسات الدولة المرتبطة بـ "القضية البربرية" تغييرات

[1] - نفس المرجع السابق، **من الموقع الالكتروني :** https://fanack.com/ar/algeria/population-of-algeria/

كبيرة خلال العقد الماضي. فقد تم الاعتراف باللغة الأمازيغية رسمياً كـ "لغة وطنية" عام 2002، وسُمح باستخدامها في الإعلام والتعليم.

اما من الناحية الدينية يلعب الدين دوراً هاماً في المجتمع الجزائري كإطار ثقافي وجوانب عديدة من الحياة اليومية. في المقابل، لطالما كان دور الدين في مسائل اجتماعية وسياسية محددة متنازع عليه بشكل كبير في المجتمع والسياسات. حاولت الحركات الإسلامية والدولة فرض تفسير الدين واستخدامه لتعزيز مكانتهم. تاريخياً، كان لمختلف مناطق الجزائر تقاليدها الخاصة. وشددت على إكرام "المرابطين"، وهم أولياء أصبحت قبورهم أماكن للعبادة. انتشر هذا النوع من الإسلام في المناطق الريفية حيث كان عدد الأشخاص القادرين على الوصول إلى المصادر الدينية المكتوبة، كالقرآن والسنّة، قليلاً. منذ أوائل القرن العشرين، نشأت حركة إصلاحية دعت إلى العودة إلى الإسلام الحرفي. رفض هذا التيار الحضري دور المرابطين كوسيط بين الله والبشر، الأمر الذي اعتبروه مخالفاً لعقيدة توحيد الله. بهذه الطريقة، أملت جمعية العلماء الإصلاحية جعل الدين قاعدة للتأكيد على الثقافة الذاتية مقابل هيمنة الثقافة الفرنسية.

بعد اندماج الجمعية مع حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم بعد حرب التحرير، حاولت الدولة السيطرة على المجال الديني. فمنعت المعارضة الدينية، ومن المحتمل أن الدولة استفادت من الدور الاجتماعي الهام للدين الإسلامي. في عهد هواري بومدين (1965–1976)، كانت رسالة القيادة أنه لم يكن هناك أي تعارض بين توجيهات الدولة الاشتراكية ودور الإسلام كديانة رسمية. وفي الثمانينيات، حاول الرئيس الشاذلي بن جديد استخدام الدين الإسلامي كسلاح ضد الأعداء اليساريين ضمن جبهة التحرير الوطني وفي التعليم والإعلام. وبسبب الافتقار إلى زعماء محليين رفيعي المستوى، لجأت الدولة إلى إحضار علماء إسلاميين من الخارج، خاصة مصر. لكن هؤلاء الدعاة كانوا في غاية التحفظ، بل متعاطفين مع الإخوان المسلمين. فقد أتيح لهم الدخول إلى الجامعات الجزائرية، كما ظهروا على القنوات التلفزيونية المحلية لنشر أفكارهم حول التفسير "المناسب" للمبادئ الإسلامية، في حين لم يحظ المعارضون العلمانيون بفرص مماثلة. وفي هذا الوضع، أصبح من الصعب على الدولة قمع أصوات المعارضة المطالبة بمجتمع يرتكز على القيم الإسلامية. لكن اختفى ذلك حالياً من الواقع الراهن، حيث اتُهمت جبهة التحرير الوطني وغيرها من المؤسسات بالفساد وإساءة استخدام السلطة، ونمط الحياة "المنحط" لزعمائها، ولم يتمكن المسؤولون الحكوميون من التحكم بانتشار غرف الصلاة غير الرسمية، حيث كان الأئمة يعظون من لم يتبعوا إيديولوجية للدولة. وفّرت "مساجد الأقبية"

هذه أساسا لنشوء معارضة سياسية مرتكزة على الإسلام، خاصة بعد البروز المفاجئ للجبهة الإسلامية للإنقاذ في أوائل عام 1989.

لم تؤد العملية العسكرية ضد الجبهة الإسلامية للإنقاذ والحرب الأهلية التي نتجت عنها في التسعينيات إلى حظر كافة الأحزاب السياسية المرتكزة على الإسلام. فطالما التزمت هذه الأحزاب بالقانون القائم، فقد كانت مدعوة حتى للمشاركة في الائتلافات الحكومية، كما حصل مع "حركة مجتمع السلم". وعلى نطاق اجتماعي أوسع، حاول الزعماء السياسيون استعادة السيطرة على المجال الديني.و نظراً إلى أهمية الإسلام بالنسبة للأغلبية، استمرت الدولة في تعزيز اعتمادها للإسلام. ومن أهم معالم هذه السياسة الواضحة هو بناء مسجد جديد وكبير في مدينة الجزائر. كما تم إنشاء مجلس من أهم علماء الشريعة الإسلامية – كخلف لجمعية العلماء ما قبل الاستقلال – للإفتاء في مسائل اجتماعية.

اما جانب الاقليات في الجزائر تتألف الأقلية الرئيسية من السكان من الشعوب الناطقة باللغة البربرية: 25–30%. يعيش معظمهم في منطقة القبائل وجبال الأوراس ووادي مزاب حول مدينة غرداية والصحراء الجنوبية. نزح عدد كبير منهم إلى المدن في الجزائر أو هاجروا إلى فرنسا ودول أخرى. ورغم أصولهم المشتركة، إلا أنهم مختلفين كثيراً من حيث أنماط العيش وبيئاتهم الخاصة. وبحكم قربهم من مدينة الجزائر، انخرط القبليون في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية في البلاد. وفي الواقع، تأصلت هذه الحركة المرتكزة على وعي متجدد للقضية "البربرية"، وهي رؤية مختلفة عن الدولة الجزائرية، في هذه المنطقة أكثر من منطقة الأوراس. في المقابل، كان طوارق الصحراء الكبرى أكثر تهميشاً على الصعيد الوطني. أما في باقي دول المغرب العربي والساحل الإفريقي الأخرى التي يعيش فيها الطوارق، فقد تم إشراك الطوارق الجزائريين بشكل أكبر في الاقتصاد الوطني وأنظمة أخرى، غير أن تراجع احتمالات تمكنهم من الحفاظ على نمط حياتهم التقليدي ساهم في تعزيز مسألة تهميشهم. وغالباً ما كان الوضع الاجتماعي والاقتصادي للطوارق الذين يعيشون في مدن واحات الصحراء الكبرى أدنى من أولئك الذين نزحوا في وقت لاحق من شمال الجزائر. لكن قد يوفر إحياء السياحة في المناطق الصحراوية الجنوبية عدداً أكبر من فرص العمل. ويعتمد استمرارية هذا الاتجاه على الأوضاع السياسية والأمنية التي تؤثر على قرارات السياح المتعلقة بزيارة المنطقة

ويتميز سكان وادي مزاب البربر عن غيرهم بانتمائهم الديني في المقام الأول. ولطالما تعرض المذهب الإباضي للاضطهاد، مما دفع بأغلبية أتباعه إلى الاستقرار في مناطق نائية (توجد جماعات إباضية أخرى في جزيرة جربة التونسية وسلطنة عمان). وعلى الرغم من تاريخ انعزال هذه الجماعة، إلا أنهم أصبحوا منذ

عام 1962 أكثر اندماجاً في المجتمع الجزائري، مع تحول عدد كبير منهم إلى تجار ناجحين. وقد يكون هذا أحد أسباب احتدام التوتر في بعض الأحيان بينهم وبين السكان العرب الذين استقروا لاحقاً في منطقة مزاب.[1]

المطلب الرابع: اهداف السياسة الخارجية الجزائرية

تم الارتكاز في تناول الاهداف التي تسطرها الجزائر على ضوء ما تضمنته مصلحتها الوطنية باعتبارها المعرفة لأهداف الدولة والمرتبة لأولوياتها، وبمراعات المحددات الموضوعية والادراكية لمكانة الجزائر وتقديرها لمصلحتها الوطنية هذه التي تدور بين الحفاظ على السيادة وتعزيز الاستقلال الوطني واحداث تنمية مستدامة وبناء قاعدة اقتصادية قوية والبحث عن مكانة دولية تتوافق مع حجم الامكانيات والموقع الجيوسياسي الذي تحتله ولو على الصعيد الاقليمي قد برزت ثلاث عدة اهداف منها ما هو قاعدي ومحوري ومنها ما هو ثانوي

انطلاقا من نموذج "ابراهام ماسلو"• Abraham Maslow في ترتيبه للحاجيات الذاتية للإنسان أو ما يعرف ب:"سلم الحاجيات"، والتي تعطي محاكاته شكلا هرميا للمصلحة الوطنية، ويمكن توصيف المصلحة الوطنية في الشكل التالي:

– المصالح الوطنية القاعدية: ترتبط لمسائل التي تتضمن استمرارية الدولة كالحفاظ على الاستقلال الوطني السيادة، وضمان سلامة التراب الوطني.

[1] - ديمغرافيا الجزائر، **من الموقع الالكتروني**: https://www.marefa.org/%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%88%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D، بتاريخ 2018/04/08، يوم 2022/09/22.

• براهام ماسلو (Abraham Maslow)، (1 أفريل 1908 – 8 جويلية 1970) عالم نفس أمريكي، ولد في بروكلين، نيويورك. أبواه مهاجران من روسيا. اشتهر بنظريته تدرج الحاجات. حصل على بكالوريوس في علم النفس (1930)، وحصل على الماجستير في علم النفس عام (1931)، ودكتوراه في الفلسفة عام (1934). وهو يعتبر أحد مؤسسي معهد آيسالن في كاليفورنيا ، وتوفي في 8 يونيو 1970، عن عمر يناهز 62 عاما في (كاليفورنيا).و هرم ماسلو هو عبارة عن نظرية فلسفيّة قام بوضعها العالم أبراهام ماسلو، حيث تتحدث هذه النظريّة عن سلّم أولويات الإنسان المختلفة، مؤكدة بأن هناك العديد من الحاجات التي يسعى لإشباعها من خلال قيامه بالعديد من الأفعال والتصرّفات للوصول إليها، كما تنص على أن الحاجات غير المشبعة تسبب إحباطا وتوترا والاماً نفسية حادة، وهرم الاحتياج لدى الإنسان تتدرج الحاجات حسب أهميتها في شكل هرمي، ويتكون هذا الهرم من:
الاحتياجات الفسيولوجية.احتياجات الأمان، الاحتياجات الاجتماعية ، الحاجة للتقدير
الحاجة لتحقيق الذات، ومن من أبرز مؤلفاته:
نحو سيكولوجية كينونة (1968)
الدافعية والشخصية (1954)
أبعد ما تستطيعه الطبيعة البشرية (1972)

– المصالح الوطنية الحيوية: تتعلق لمصالح التي تمكن الدولة الوطنية من استكمال مشروعها الوطني وتحقيق الرفاهية للمجتمع.

– المصالح الوطنية الأساسية: التي تبرز في ظهور الدولة كقوة جهوية أو إقليمية.

– المصالح الوطنية العالمية: أين تصبح الدولة قطبا فعليا يؤهلها لان تساهم في إنتاج قواعد اللعبة على المستوى العالمي.

– المصالح الوطنية فوق القومية: أو ما يعرف لكونية أين تعتبر الدولة بفضل القوة التي تمتلكها كله مسخر لخدمتها.

وبمراعاة المحددات الموضوعية والإدراكية لمكانة الجزائر وتقديرها لمصلحتها الوطنية برزت أهداف ثلاث هي المرتبات الثلاث الأولى المشكلة لهرم المصلحة الوطنية، فالمصلحة الوطنية الجزائرية تدور بين الحفاظ على السيادة وتعزيز الاستقلال الوطني وأحداث تنمية مستدامة وبناء قاعدة اقتصادية قوية والبحث عن مكانة دولية تتوافق وحجم الإمكانيات والموقع الجيوسياسي الذي تحتله ولو على الصعيد الإقليمي

أ- الأهداف القاعدية للدولة الجزائرية:

تقوم الأهداف القاعدية لدولة ما على المصالح الإستراتيجية للدولة، والتي تربط بمفاهيم السيادة، أمن الأقاليم البرية والبحرية والجوية، وحدة التراب الوطني، حماية الأشخاص والممتلكات والثقافة والهوية الوطنية أي مما يشمله مفهوم استمرارية الدولة بمعناه الشامل

والملاحظ أن الجزائر سخرت جل اهتمامها لضمان هذه المصالح وذلك لعدة اعتبارات، منها ما هو مرتبط بحداثة نشأة الدولة وعدم رسوخ البناء المؤسساتي للنظام السياسي، مما يسمح نتشار ثقافة الدولة في وسط المجتمع الداخلي وما يزرع لها الهيبة والاعتراف الدوليين و الإقليميين على الصعيد الخارجي، أمنها ما هو مرتبط بحساسية االمجال الإقليمي الجيواستراتيجي وهشاشة المنظومة الأمنية الإقليمية نتيجة التهديدات المستمرة المتعلقة، بمشكلة الحدود، والإرهاب في الساحل الصحراوي، قضية الصحراء الغربية، الهجرة السرية، الجريمة المنظمة العابرة للحدود، المخدرات وتجارة الأسلحة، هذا ما جعل ارتباط المقارت والاستراتيجيات المكونة للسياسة الوطنية الجزائرية لضمان استمرارية الدولة تندرج ضمن مفهوم الدفاع الوطني القائم على دور كبير للمؤسسة العسكرية الممثلة في الجيش الوطني الشعبي كمنظم للطاقة الدفاعية للامة ونتيجة لهذا

تحددت السياسة الوطنية في مجال الدفاع الوطني حول العمل على صيانة الاستقلال الوطني باعتبار الجيش الوطني الشعبي هو سليل جيش التحرير الوطني، وحيث اهتم لنواحي التالية: الحفاظ على سلامة التراب الوطني، حماية السيادة الوطنية ورموزها، الحفاظ على الوحدة الوطنية، منع كافة أشكال التدخل الأجنبي، رفض وجود القواعد أجنبية في الجزائر والمنطقة ككل هذه الأهداف كان السعي لتحقيقها بمثابة امتلاك لحرية الحركة الضرورية لتطبيق سياستها ومواجهة كل أشكال التهديد التي تعترض مسار تطورها

وعلى هذا الأساس كان إيلاء الأهمية لهذا الموضوع في السياسة الخارجية الجزائرية في عمومها وتجاه منطقة المغرب العربي خصوصا باعتبار أن المفاهيم التقليدية للأمن القومي والتي يبني عليها التصور المتعلق لأهداف القاعدية لأية دولة ترى في دول الجوار مصدرا للتهديد، حيث عكفت الجزائر على تسوية المشاكل الحدودية وإبرام معاهدات الإخاء وحسن الجوار والتعاون لإضافة إلى التنسيق الأمني والاستخباراتي أو اجتماعات وزراء الداخلية. كذلك تظهر الجهود القانونية والدستورية المهتمة لمسالة واضحة ذا الشأن سواء فيما تعلق بتحديد الجهات المسئولة والتي تنحصر في رسة الجمهورية حيث يتولى رئيس الجمهورية مسؤولية الدفاع الوطني باعتبار القائد الأعلى للقوات المسلحة والجيش الوطني الشعبي بمختلف هياكله ومصالحه مما يمنح للرئيس تجميع المسؤوليتين الدفاع الوطني والسياسة الخارجية بما تخدم كل منها الاخرى [1]

ان التصور الجزائري للأهداف القاعدية للدولة الجزائرية ارتبط لوسائط الداخلية أكثر منه حول الوسائط الخارجية المتعلقة بالتعاون أو التنسيق العسكري لشكل الذي يظهرها محمية خصوصا إن فترة الحرب الباردة أو إقامة الأحلاف الدولية أو معاهدات الدفاع المشترك، لا بل تم التأكيد على الاستقلالية التامة في هذا المجال أما التعاون الخارجي إنما يتعلق إقليميا لتعاون الأمني والذي ظهر بشكل كبير مع تونس ودوليا بسوق السلاح خصوصا مع روسيا الفدرالية، فالتصور للدفاع الوطني يعتبره طريقة منع ترمي إلى ضمان حرية العمل لانجاز مشروع سياسي يجمع بين عدة أنواع من الدفاع تتمثل في

- الدفاع المدني: الذي يضمن في كل الأوقات وفي كل الظروف النظام العام داخل التراب الوطني.
- الدفاع الاقتصادي: الذي يضمن حماية المنشئات والموارد.
- الدفاع العسكري: الذي يجمع بين قوة السلام و الأهداف القاعدية للدولة الجزائرية.[2]

[1] - فلاك نور الدين، مرجع سابق، ص 23.

[2] - نفس المرجع السابق، ص 24.

و تتلخص الأهداف القاعدية لدولة ما على المصالح الاستراتيجة للدولة والتي ترتبط بمفاهيم السيادة، أمن الأقاليم البرية والبحرية والجوية، وحدة التراب الوطني، حماية الأشخاص الممتلكات والثقافة والهوية الوطنية أي بما يشمله مفهوم استمرارية الدولة بمعناه الشامل [1]

1- المحافظة على استقلال الدولة وسيادتها وأمنها القومي: هذا ما جعل ارتباط المقاربات والاستراتيجيات المكونة للسياسة الوطنية الجزائرية لضمان استمرارية الدولة تندرج ضمن مفهوم الدفاع الوطني، القائم على دور كبير للمؤسسة العسكرية المتمثلة في الجيش الوطني الشعبي كمنظم للطاقة الدفاعية للأمة، ومن مهام الجيش المحافظة على استقلال الدولة و منها القومي نذكر ما يلي:

- الحفاظ على سلامة التراب الوطني –حماية السيادة الوطنية و رموزها
- الحفاظ على الوحدة الوطنية
- منع كافة أشكال التدخل الأجنبي
- رفض وجود القواعد الأجنبية في الجزائر

2- زيادة قوة الدولة : يرتبط هذا الهدف بالهدف الأول بل هو الأداة والوسيلة للحفاظ على سيادة الدولة و أمنها ووجود الجزائر كقوة جهوية، بما يعنيه من تواجد الجزائر كقوة رئيسية تلعب دور القاطرة التي تنجذب إليها بقية الأقطار

ب-الأهداف الحيوية للدولة الجزائرية:

ترتبط المصالح الحيوية للدولة الجزائرية بالقطاع الاقتصادي مما يتضمنه من الحفاظ على الثروات النفطية والمنجمية للبلاد، والوقاية من أشكال التبعية في إطار استكمال الاستقلال الوطني، ودراسة هذا الجانب ترتبط بمعرفة مكانة هذه المصالح في التصور الوطني الجزائري ومدى تكرسها في النصوص القانونية والدستورية، وطبيعة المؤسسات المعينة ذا الجانب الذي يشكل مؤشرا جوهر في منظومة المصلحة الوطنية الجزائرية المتعددة الأبعاد لما لها من اثار وانعكاسات على امن الدولة ورفاهية الشعب

2- منصور لخضاري، **المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي**، (مذكرة ماجستير غير منشورة) ،جامعة الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2005، ص. 32.

إن المجال الاقتصادي متعدد وواسع يشمل نشاطات وقطاعات إنتاج السلع والخدمات كالصناعة والطاقة والمناجم والزراعة والأشغال العمومية والري والسياحة والنقل والصيد البحري والمالية والبناء وغيرها من النشاطات التي تعمل على تحقيق المنفعة العامة، تلبية حاجات المجتمع، وخلق الثروة وتوفير مناصب الشغل، وفي النهاية بناء اقتصاد وطني قوي يلبي حاجيات الضرورية للمجموعة الوطنية ويضمن سيادة الدولة وأمنها

شغل هذا الهدف ل صانع القرار الجزائري ومازال، حيث تم تخطيط البرامج ووضع الاستراتيجيات وتكوين إطارات وبناء المؤسسات وإنشاء المصانع من اجل تحقيق التنمية، بما يتلاءم والمعطيات الداخلية للبلاد وطاقاتها المادية والبشرية، وبما يواكب العوامل الخارجية التي ترتبط ا تحقيق هذه الأهداف بشكل يمكن أن يكون كليا نظرا للتطور الاقتصادي الدولي والقدرات التكنولوجيا والمعرفة التي يتطلبها بناء الاقتصاد الوطني

لذا كان لزاما على السياسة الخارجية الجزائرية أن تضع في صلب اهتمامها هذا الهدف، وتعمل على توفير السبل الأزمة للنهضة الاقتصادية الوطنية مما يسمح لحفاظ على تنمية وطنية مستدامة تكفل مقتضيات الأمن الاقتصادي كمفهوم حديث جامع لهذا المجال وقد اندرجت الأهداف الوطنية الاقتصادية في بعدها الخارجي ضمن إطار السياسة الاقتصادية للدولة الجزائرية، وبما يتلاءم والنهج الاقتصادي العالمي المتبع، فإذا ما استثنينا فترة ما قبل التسعينات والتي اتسمت لطابع الاشتراكي، وفترة إعادة الهيكلة ، فإن الجزائر مع نهاية الألفية الثانية رسخت وكرست التوجيه الليبرالي كنهج اقتصادي جديد يتلاءم وإستراتجيتها الاقتصادية ويواكب التطورات التي يشهدها النظام الاقتصادي العالمي.[1]

تكرست الأهداف الاقتصادية من خلال البرنامج الانتخابي للرئيس الاسبق الراحل بوتفليقة في أفريل 1999 والذي يهدف إلى تحقيق أهداف أساسية ارتبطت في أبعادها الكلية بمنظومة الاقتصاد العالمي سواء مؤسساتيا من خلال المؤسسات الاقتصادية العالمية كمنظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي للإنشاء والتعمير، أو ميدانيا من خلال بناء شراكات سواء في إطار متعدد الأطراف، كالشراكة مع الاتحاد الأوربي، أو المنطقة الحرة العربية، أو في إطار ثنائي من خلال تعزيز التعاون مع جنوب إفريقيا، نيجير، الصين إسبانيا، إيطاليا والولايات المتحدة الامريكية. كما تمحورت السياسة الاقتصادية في هذه الفترة عموما على: ضرورة جلب الاستثمار الأجنبي كمفتاح لبناء القطاعات الاقتصادية، تطوير الصناعة، ترقية السياحة، توفير مناصب الشغل، ضمان الأمن الغذائي، مواكبة التغيرات الاقتصادية العالمية الناجمة عن

[1] - فلاك نور الدين: مرجع سابق الذكر، ص. ص24،25.

إفرازات العولمة، فتح الأسواق الداخلية على السلع والخدمات الأجنبية، المساهمة في بناء التكتلات الاقتصادية الإقليمية والجهوية والمشاركة في المبادرات التنموية كالمبادرة الجديدة لتنمية إفريقيا النيباد

إن ضرورة وحتمية التكيف مع المعطيات الاقتصادية العالمية الجديدة، والسعي من أجل إدماج الاقتصاد الوطني الذي تحكمه قواعد وعوامل جديدة كالتنافسية وفتح الأسواق وضمان حرية تنقل رؤوس الأموال والأشخاص والتفكيك الجمركي التدريجي واحترام المقاييس، فرضت على الدولة الجزائرية أن تراجع دورها في المجال الاقتصادي، والتنازل عن حمايته ودعمه دون مراعاة خصوصيات ومستويات التنمية الضعيفة، باعتبار أن الجزائر تنتمي إلى العالم الثالث واقتصادها اقتصاد انتقالي والذي كان لا بد من إدراجه ضمن السياسات الهادفة لدعم الاقتصاديات الانتقالية [1]

وعموما تمحورت الإستراتيجية الوطنية المرتبطة بتحقيق الأهداف الحيوية حول:

- إعداد الخطط والسياسات العمومية الملائمة، المرتبطة عادة هيل الاقتصاد الجزائري في مختلف مجالات النشاط وعصرنته، وضمان إدماجه، ومواكبته مع الاقتصاد العالمي.
- ضمان جاذبية الإقليم، وعصرنة الهياكل القاعدية للبلاد ضمن البرامج التنموية، كالإنعاش الاقتصادي 2001-2004 ،والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 ،وبرنامجي تنمية ولايات الجنوب والهضاب العليا .
- إصلاح هياكل الدولة: العدالة، والمالية، وترقية الاستثمارات، هيل المؤسسات الاقتصادية، ودعم برامج تاهيل الموارد البشرية.
- تامين سير وعمل أهم المرافق والمؤسسات الاقتصادية في جميع الظروف.
- دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الكفيلة بخلق مناصب العمل وامتصاص البطالة.
- عصرنة قطاعات الفلاحة والصيد البحري والخدمات السياحية والاتصالات.
- العمل على التطوير المستمر للجوانب التقنية والعلمية في القطاعات الإستراتيجية، لاسيما تلك التي ترتبط مباشرة بقضايا الدفاع الوطني.
- تعزيز قدرات إنتاج المواد الأساسية وبصورة خاصة المواد ذات الاستهلاك الواسع كالغذاء، والدواء، والذخيرة، وقطع الغيار.

[1] - خالد آمنة، **أثر تصنيف خطر البلد على الاستثمار الدولي في دول المغرب العربي فترة التسعينات**، (مذكرة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجزائر الجزائر، قسم العلوم الاقتصادية، 2001، ص. 60.

- توفير ومين الاحتياط المالي والمخزوت الإستراتيجية.[1]

و انطلاقا كم هذه الإستراتيجية تم اعتماد مجموعة من الأحكام التشريعية والتنظيمية المتضمنة للتدابير الوقائية والعقابية المتصلة شكال الانتهاكات التي تمس ممتلكات الأمة وأموالها، وتضمن أمن اقتصادها، وتعمل على حماية الاقتصاد الوطني والحفاظ على الثروات، واعتماد على مجموعة من المؤسسات التي يمكن الاعتماد عليها ضمن آليات اليقظة والذكاء الاقتصادي لإنجاز الدراسات الإستشرافية وتحليل المعطيات الاقتصادية وتقييم نجاعة السياسات المنتهجة واثارها وابعادها والتي تظهر في:

- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي
- المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة.
- المحافظة العامة للتخطيط والاستشراف.
- مكز البحث في الاقتصاد التطبيقي للتنمية.
- المركز الوطني للمساعدة التقنية للمؤسسات.
- دائرة الاستعلام المالي بوزارة المالية.

وتتلخص الاهداف الحيوية للدولة الجزائرية انها ترتبط بالقطاع الاقتصادي بما يتضمنه من الحفاظ على الثروة النفطية و المنجمية للبلاد و الوقاية من إشكال التبعية في إطار استكمال الاستقلال الوطني، فتطوير المستوى الاقتصادي للدولة يعتبر هدف هام من أهداف الدولة الجزائرية، بل أن وجود الدولة يستند إلى وجود قاعدة اقتصادية يتوفر فيها الحد الأدنى من الثروة الوطنية، والمجال الاقتصادي متعدد و واسع اذ يشمل نشاطات و قطاعات إنتاج السلع و الخدمات كالصناعة الطاقوية و المناجم و الزارعة و الأشغال العمومية و الري و السياحة و النقل و الصيد البحري و المالية والبناء و غيرها من النشاطات التي تعمل على تحقيق المنفعة العامة و بناء اقتصاد وطني قوي لضمان سيادة الدولة، لكن و باعتبار أن الجزائر تنتمي إلى العالم الثالث و اقتصادها اقتصاد يعتمد على عائدات البترول و الذي كان لابد من إدراج اقتصادها ضمن السياسات الهادفة لدعم الاقتصاديات الانتقالية فان هذا الوضع فرض على الجزائر أن تراجع دورها في المجال الاقتصادي

[1] - فلاك نور الدين، مرجع سابق الذكر، ص. 26.

ج-الأهداف الأساسية للدولة الجزائرية:

ارتبط مفهوم الأهداف الأساسية وفقا لنموذج"ماسلو"بوجود الدولة كقوة جهوية أو إقليمية والذي يتوافق منهجيا مع دور الفاعل الإقليمي وفقا لاقتراب الدور، والذي ينسب إلى الجزائر في محيطها المباشر المتعلق بمنطقة المغرب العربي

ان البحث عن المكانة واسترجاع المكانة الدولية والسمعة الدولية وكذا الحضور الدولي من أهم المفاهيم التي اشتمل عليها الخطاب السياسي الرئاسي ، كمفاهيم مشكلة لمنطق الهيبة الدولية للجزائر والتي تعني كسب احترام الوحدات الدولية بما فيها احترام شعاراتها ومبادئها والتجاوب مع أهدافها. كما يفرض تصور المكانة وإدراكها لدى نخبة صناعة السياسة الخارجية، انتهاج نمط من السلوك الدولي، وجملة من الأدوار يتوجب على وحدتهم أن تلعبها وتملي المكانة الدولية المتصورة على الوحدة الدولية موقفا سلوكيا ووظائف محددة وواجبات وامتيازات

وعلى هذا الأساس تقف الأهداف الجزائرية الأساسية بين مفهومين: مفهوم المكانة الدولية، ومفهوم التفاعل الإقليمي، بين المفهومين يندرج تصريح بوتفليقة مؤكدا على أن السياسة الخارجية الجزائرية بكل أبعادها تجمع ما بين المبادئ والمصالح

من خلال هذا تتبين الأهداف الأساسية للدولة الجزائرية، متمثلة في الفعالية الإقليمية والتي تتجسد حسب التصور الجزائري في في تدبير وتنفيذ السياسات الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار والرقي المشترك على الأصعدة الجهوية، أما حسب الدور المنسوب لها من طرف فواعل إقليمية أخرى فنفس الدور يصنف على أنه هيمنة إقليمية، وفي كلتا الحالتين يعتبر اكتساب المكانة الدولية هو الأساس، فالدور المتصور يعتبر الفعالية الإقليمية هي نتيجة للمكانة الدولية المكتسبة، لأن الآخر سيتعامل مع الجزائر في كل ما يتعلق بشؤون منطقة المغرب العربي، وبالتالي تصبح الجزائر شريكا فاعلا في صناعة الإستراتيجيات من طرف القوى العظمى في كل ما يتعلق لمغرب العربي، ومن هذا المنطلق يتأسس الدور المنسوب للجزائر والمتعلق لهيمنة الإقليمية، فالجزائر في نظرهم هدفها من اكتساب المكانة الدولية هو السيطرة الإقليمية، وليس صناعة التكامل الإقليمي أو وجودها شريكا في رسم السياسات.[1]

[1] - نفس المرجع السابق، ص. 28.

هذا الأمر أتاح للجزائر بعض المازيا الاقتصادية والعسكرية، من خلال الدعم السوفيتي سابقا لتسهيل عمليات شراء الأسلحة، مما ساهم في الحفاظ على توازن القوى على الصعيد المغاربي ،كما مكن الجزائر كذلك من بناء قاعدة اقتصادية قوية شكلت الانطلاقة الحقيقية لبناء اقتصاد وطني قوي يعود لنفع عليها وعلى مصلحتها الوطنية، ويعود لنفع على الدول المتخلفة التي كانت الجزائر تمثل لها صانع التنمية والساعي من أجل نموها وازدهارها.[1]

إن وجو د الجزائر كقوة اقليمية، مما يعنيه من تواجد الجزائر كقوة رئيسية تلعب دور القاطرة التي تنجذب إليها بقية الأقطار المغاربية كما كان الحال بين الدول الثورية ممثلة في الجزائر، والدول المحافظة ممثلة في المغرب وتونس والذي أدى إلى انتظام التفاعلات في إطارتعاوني مستقر ودائم، رغم أن هذا الدور يتوافق والقواعد الموضوعية التي نحكمه، سواء من جانب الثروات والموارد التي تملكها الجزائر أو الموقع الاستراتيجي أو الفعالية الدبلوماسية أو المكانة الدولية التي تتمتع بها، وجهات نظرها لكن الأمر لا يتعلق بسهولة الاتصال لنسبة للدول المتوسطة التقدم وإنما تحبذ العمل في إطار المنظمات من أجل تجاوز ضعف مستواها التقني، بحيث يكون التضامن بين عدد من الدول من خلال تبادل الخبرات والحصول على المعدات والتكنولوجيا المتطورة، أي التصدي لظاهرة أو قضية بشكل جماعي من خلال تجميع قدرات عدة لهدف واحد.

مرت الدبلوماسية الجزائرية منذ الاستقلال بفترات متقلبة من القوة والضعف، وتعتبر فترة الستينات والسبعينات من القرن الماضي، العصر الذهبي للدبلوماسية الجزائرية حيث أنشأت شبكة واسعة من العلاقات المؤثرة لاسيما مع دول عدم الانحياز والمعسكر الاشتراكي. وسيتراجع بعد ذلك نشاط الجزائر الدولي خلال العقود اللاحقة ليصل إلى حالة الخفوت خلال عقد التسعينيات مع موجة العنف والارهاب التي اجتاحت البلاد بعد إلغاء الانتخابات التشريعية في عام 1990. ورغم محاولات العودة إلى المشهدين الدولي والإقليمي بعد نهاية ما سمي بالعشرية السوداء، إلا أن الجزائر لم تستطع أن تستعيد عنفوان دبلوماسيتها بسبب جمود النظام السياسي خلال السنوات الأخيرة من حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وأيضا نظرا لعدم استقرار أسعار النفط التي تعد المصدر الرئيسي للدخل، وأحد عناصر قوة الدبلوماسية الجزائرية، ولكن من أبرز ما ميز فترة الرئيس عبد المجيد تبون بعد تنصيبه في 19 ديسمبر 2019 إعلان عزمه على استعادة الجزائر لدورها الدبلوماسي لاسيما في جوارها الإقليمي والقضية الفلسطينية. فقد شهدت نفوذ الجزائر خلال العقود الثلاثة

[1] - محمد بوعشة، مرجع سبق ذكره، ص.155.

الأخيرة تراجعا كبيرا في الكثير من المناطق التي كانت فيها فاعلا مؤثرا، ومن ضمنها المنطقة المغاربية وإفريقيا والمنطقة المتوسطية

عملت الجزائر على إعادة تنشيط السياسة الخارجية فكان حضورا لافتا في خطاب الرئيس عبد المجيد تبون، منذ انتخابه الذي أعلن عن عزمه على استعادة الجزائر لدورها الدبلوماسي لاسيما في جوارها الإقليمي. فالجزائر تمتلك عناصر قوة كامنة مهمة لا سيما القوة الاقتصادية والديموغرافية يمكن أن تجعلها فاعلا إقليميا أساسيا في منطقة شمال إفريقيا، حيث حضرت الاستراتيجية الدبلوماسية الجديدة في مخطط عمل الحكومة، وذكرت وثيقة المشروع بأن "النشاط الدبلوماسي سيتركز خلال السنوات القادمة على الدفاع عن مصالح الأمة والمساهمة في استتباب الأمن والاستقرار الإقليميين، وتعزيز الروابط مع أفريقيا والوطن العربي، وتنمية الشراكة والسلم في العالم، وإعادة نشر الدبلوماسية الاقتصادية في خدمة تنميتنا، ن الجزائر بحكم تاريخها ووزنها وموقعها الجغرافي المركزي بين القارة الأفريقية والوطن العربي والبحر الأبيض المتوسط، ستلتزم أكثر من أيّ وقت مضى بترقية مبادرات والقيام بمساعٍ وبذل جهود من أجل المساهمة في تسوية الأزمات والنزاعات في المنطقة على غرار النزاع في الصحراء والأزمة في ليبيا أو عدم استقرار الأوضاع في منطقة الساحل الصحراوي، وكذا عبر القارة الأفريقية، والشرق الأوسط والحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط.[1]

المبحث الثاني: مؤسسات و اجهزة صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية

ان الجزائر وبحكم المراحل التاريخية ومختلف الدول الاستعمارية التي حكمتها شهدت سياسات خارجية مختلفة، تغيرت من فترة الى اخرى حسب الفواعل الرئيسية والغير رئيسية التي كانت تشارك في دواليب الحكم فيها، ثم ان محصلة العمل السياسي الخارجي استندت اجمالا على تفاعلات اساسها الدستور الوطني والقوانين الوطنية المسيرة لشؤون الدولة. ومما هو ملاحظ ان الدولة الجزائرية شهدت بعد الاستقلال تداخلا واندماجا مع مختلف وحدات النظام الدولي وبين عوامل وفواعل متعددة.على غرار السلطة التنفيذية والتشريعية وحتى ألقضائية الجهاز الاداري والمؤسسة العسكرية بالإضافة الى عوامل خارجية اشتركت مع المبادئ الرئيسية وثوابت الدولة في صياغة ابعاد السياسة الخارجية للجزائر

[1] التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الجزائرية قراءة في الخلفيات والأبعاد، **من الموقع الالكتروني**: http://www.remotnews.com/2021/11/%20%20%20%20%20%2، بتاريخ 2021/11/03، يوم 2023/10/23.

يعد موضوع فواعل صناعة السياسة الخارجية والدوائر المساهمة فيها من اهم المواضيع التي لها انعكاس على صياغة ورسم السياسة العامة لأية دولة، ومنها السياسة الخارجية على وجه الخصوص تتغير هذه العملية وتختلف طبيعة اجرائها من دولة لأخرى تبعا للنظام السياسي سواء كان رئاسيا او برلمانيا او شبه رئاسي وجزائر قبل التعددية ذات التوجه الاشتراكي وسيطرة الحزب ألواحد ليست جزائر التعددية والديمقراطية ذات التوجه ألرأسمالي فبعد التعددية ظهرت على الواقع العديد من الفواعل التي حاولت المساهمة في رسم السياسة الخارجية الجزائرية

يركز هذا المبحث على تحديد وصياغة القرار الخارجي في الجزائر وتبيان كيف تأخذ السياسة الخارجية الجزائرية اوضاعا مختلفة فأحيانا تتجه نحو خاصية الاعتماد على اسس ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية، وأحيانا تتجه بانفراد رئيس الجمهورية بها، تبيانا لما جاء في سمات السياسة الخارجية الجزائرية التي تتميز بطابع الشخصية، كذلك يعالج محتوى صناعة ورسم السياسة الخارجية التي تشترك فيها فواعل اساسية من مؤسسات رسمية واجهزة تشريعية ورقابية

المطلب الأول صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية : مؤسسة الرئاسة

في النظام السياسي الجزائري تعد السلطة التنفيذية إحدى أهم هيئات وسلطات الدولة الدستورية والسياسية التي تتولى"مهمة تنفيذ القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية،وذلك من خلال الاجرائات القانونية والإدارية التي تتخذها من أجل وضع هذه القوانين موضع التطبيق ،وهي تتشكل في النظام السياسي الجزائري من رئيس الجمهورية والحكومة وجميع الموظفين من كافة الدرجات والمستويات .وإن مهمة تنفيذ القوانين التي تناط بها السلطة التنفيذية،تجعلها نظريا سلطة تابعة وخاضعة للسلطة التشريعية التي تصنف من حيث أهميتها وعلاقتها التمثيلية والنيابية للشعب في قمة هرم سلطات الدولة،غير أن واقع ممارسة هذه السلطات لمهامها ووظائفها،يرجح كفة السلطة التنفيذية على باقي السلطات الأخرى،ويجعلها تؤدي الدور الرئيسي في الحياة السياسية خاصة في أنظمة دول المغرب العربي بما فيها النظام السياسي الجزائري ،إذ تعتبر السلطة التنفيذية في هذه البلدان المؤسسة المحورية التي تدور حولها الحياة الدستورية والسياسية[1]

[1] مماد صايحة، **محددات وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دوائر محيطها الإفريقي**،(اطروحة دكتوراه غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة وهران، 2019، ص. 175،176.

أما عن هيمنة السلطة التنفيذية على مجال صنع السياسة الخارجية في النظام السياسي الجزائري عن طريق رئيس الجمهورية الذي ينفرد داخل هذه الهيئة بمهمة تقرير وتوجيه السياسة الخارجية،هو نتيجة منطقية لثلاث عوامل أساسية:

-يتعلق العامل الأول بالمكانة والموقع الهام الذي تحتله السلطة التنفيذية في النظام السياسي الجزائري ضمن باقي المؤسسات الدستورية والسياسية الأخرى خاصة السلطة التشريعية، وتظهر هذه المكانة من خلال طبيعة وحجم الصلاحيات والسلطات الممنوحة للسلطة التنفيذية في جميع الدساتير المتعاقبة التي عرفتها الجزائرمنذ دستور 1963 إلى غاية صدور دستور 1996 ،المعدل سنوات 2002،2008 ،و 2016، 2020، الساري العمل به حاليا،حيث كرست جميعها الدور المحوري للسلطة التنفيذيةالممثلة في شخص رئيس الجمهورية،المصدر الرئيسي لها،والمجسد لهيمنتها وسموها ،واعتبرت مؤسسة الرئاسة بمثابة المؤسسة المحورية التي تقوم عليها السلطة السياسة في البلاد،وتدور حولها الحياة السياسية والدستورية،تستمد منها جميع السلطات، وتتحرك في خضمها كل الأجهزة،بحيث لا تستطيع أي مؤسسة أن تؤدي وظيفتها بدون تدخل مؤسسة الرئاسة بشكل مباشر أو غير مباشر،وهذا ما جعل رئيس الدولة في النظام السياسي الجزائري الشخصية السياسية التي تسمو على جميع الأجهزة والمؤسسات الدستورية،مما رسخ هيمنة المؤسسة التنفيذية على باقي المؤسسات الأخرى

ولقد ساهمت مجموعة من العوامل في منح السلطة التنفيذية بشكل عام،ومؤسسة الرئاسة بشكل خاص المكانة والدور المحوري في النظام السياسي الجزائري،وساعدتها على اكتساب قوة حقيقية مكنتها من تعزيز مكانتها في الحياة السياسية،والحفاظ على تواجدها كمؤسسة تهيمن وتسمو على باقي المؤسسات الأخرى،يتصدر هذه العوامل،طريقة انتخاب رئيس الدولة عن طريق الاقتراع العام المباشر والسري التي تجعله مختارا مباشرة من طرف الشعب ،وهذا ما يكسبه الشرعية لممارسة السلطة،ويجعله يحظى بالتأييد الشعبي،وإلى جانب الشرعية،تمتعت مؤسسة الرئاسة في الجزائرمنذ الاستقلال إلى يومنا هذا بالمشروعية التاريخية الثورية،وترتبط هذه المشروعية بحزب جبهة التحرير الوطني الذي اعتبر منذ أول دستور عرفته الجزائرعام 1963 مصدر الشرعية لأي نظام سياسي،ولأي سلطة في الجزائر،حيث جعل هذا الحزب الذي أدى دورا مهما وبارزا خلال الثورة التحريرية ،وكرست فكرة ارتباط الدولة بحزب جبهة التحرير الوطني في دستوري 1963 و 1976 ،وهذا ما يفسر انتماء الرؤساء الذين تولوا الحكم في الجزائرإلى حزب جبهة التحرير الوطني، وتمتع أغلب أغلبهم بالمشروعية الثورية منذ حكم أول رئيس للبلاد السيد"أحمد بن بلة" ووصولا الى الرئيس الاسبق

السيد"عبد العزيز بوتفليقة" باعتبارهم من رموز الثورة،ولقد كرست المشروعية الثورية سمو وهيمنة مؤسسة الرئاسة على باقي المؤسسات الأخرى،وجعلتها في مقدمة .المؤسسات التي كان لها دور مؤثر في الحياة والمسار السياسي لتاريخ الجزائر عبر مختلف مراحله

كما استمدت أيضا مؤسسة الرئاسة قوتها ومكانتها في الحياة السياسية من عامل مساندة ودعم المؤسسة العسكرية(الجيش) لها،حيث أدى الدور والتدخل المباشر للجيش في تسيير الحياة السياسية بعد الاستقلال إلى جعل مؤسسة الرئاسة المدعومة دستوريا،أقوى مؤسسة سياسية في البلاد،وهذا ما يفسر العلاقة الوطيدة التي قامت بعد الاستقلال بين جيش التحرير الوطني ومؤسسة الرئاسة ممثلة في السيد"أحمد بن بلة• "الذي كان للجيش دورا في وصوله إلى السلطة،لينقلب الجيش على الرئيس"بن بلة" في جوان 1965 ،ويسيطر على السلطة مباشرة ممثلا في" مجلس الثورة "برئاسة السيد"هواري بومدين•"،الذي جمع هو الآخر بين منصب رئيس الدولة ومنصب رئيس الحكومة والأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني،ومنصب رئاسة و ا زرة الدفاع الوطني،وظلت العلاقة الوطيدة التي تربط المؤسسة العسكرية بمؤسسة الرئاسة قائمة في فترة حكم الرئيس"الشاذلي بن جديد"،وفي عهد السيد"علي كافي"والسيد"اليمين زروال "،استمر استناد مؤسسة الرئاسة على المؤسسة العسكرية في كسب قوتها ومشروعيتها ،لتختار المؤسسة العسكرية مرة أخرى مرشح الرئاسة في الانتخابات الرئاسية لعام1999 ممثلا في شخص السيد"عبد العزيز بوتفليقة."

وزيادة عن العوامل متقدمة الذكر،كان لطبيعة الواقع السياسي والظروف التاريخية التي عاشتها الجزائرقبل الاستقلال وبعده،دورا في تحديد شكل السلطة،وطبيعة النظام السياسي في الجزائر،الذي حظيت فيه السلطة التنفيذية،وبشكل خاص مؤسسة الرئاسة في وقت مبكر بمكانة متميزة على خلاف باقي المؤسسات الأخرى خاصة التشريعية منها،ومازاد من أهمية المؤسسة التنفيذية أيضا،طبيعة الوظيفة التنفيذية التي تقوم بها في الدولة،حيث و نظرا لطبيعة المهام التي تضطلع بها المؤسسة التنفيذية سواء كانت مهام ذات طبيعة إدارية تتعلق بإدارة وتسيير المرافق والمصالح العامة للدولة،أو مهام ذات طبيعة سياسية تتمثل في أعمال

• أحمد بن بلة أول رؤساء الجزائر بعد الاستقلال، من 15 أكتوبر 1963 إلى 19 جوان 1965. ناضل من أجل استقلال البلاد عن الاحتلال الفرنسي، وشارك في تأسيس جبهة التحرير الوطني في عام 1954 واندلاع الثورة التحريرية. فاعتبر رمزاً وقائدا لثورة أول نوفمبروزعيمها الروحي وبعد الاستقلال أصبح أول رئيس للجزائر المستقلة، ومن اهم المحطات في تاريخ كفاحه حين اختطفت الطائرة المغربية التي كانت تقله من الرباط إلى تونس في 22 أكتوبر 1956 مع أربعة مرافقين آخرين وهبطت في مطار البيت الأبيض بالجزائر العاصمة، وقبض عليه مباشرة وأودع في السجن حتى انتهاء مفاوضات إيفيان بعد نحو سبع سنوات، قضى ثمان سنوات في قلعة فرنسية خلال حرب التحرير الجزائرية، وكانت المطالبة بالإفراج عنه من ضمن المطالب خلال مفاوضات الاستقلال والتي توجت باتفاقات إيفيان عام 1962 بين جبهة التحرير الوطني الجزائرية وفرنسا.

السيادة،فإن أهمية السلطة التنفيذية في تنامي مستمر خصوصا في المجتمعات الحديثة التي زادت حاجياتها ومتطلباتها من تطوير واتساع مهام السلطة التنفيذية

– يرتبط العامل الثاني بمكانة ووزن رئيس الجمهورية داخل المؤسسة التنفيذية:تعود ممارسة في النظام السياسي الجزائري إلى رئيس الدولة، وهو يتمتع بموقع سامي داخلها لأنه يعد السلطة التنفيذية المصدر والمحرك الرئيسي لها ،وهو الذي يجسد هيمنتها وسموها على باقي المؤسسات الأخرى،يمنحه الدستور ويخول له باعتباره مجسدا لوحدة وسيادة الأمة،مجموعة من الامتيازات والصلاحيات سواء في حالة أحادية أو ثنائية السلطة التنفيذ تسمح له بالسيطرة على هذه الأخيرة ،في حين توجد الحكومة في حالتي الأحادية والثنائية في موضع تابع لرئيس الجمهورية سواء على المستوى العضوي(تشكيلها)،أو على المستوى الوظيفي(اختصاصاتها). تتجلى تبعية الحكومة لرئاسة الدولة على مستوى تشكيلها من خلال السلطة الممنوحة لرئيس الدولة دستوريا التي تخول له تعيين أعضاء الحكومة وإقالتهم،بما فيه تعيين وإقالة الوزير الأول(في حالة أحادية السلطة التنفيذية)،وتعيين وإقالة رئيس الحكومة في حالة ثنائية السلطة التنفيذية ،حيث يظل رئيس الجمهورية يتمتع بسلطة تقديرية واسعة وصاحب الكلمة الأخيرة في مجال تعيين أعضاء الحكومة وإقالتهم.وتتكرس تبعية الحكومة لرئاسة الدولة على المستوى الوظيفي من خلال مسؤولية الحكومة أمام رئيس الجمهورية،وتدخل هذا الأخير في المجال التنظيمي،ورسمه للسياسة العامة

– يتعلق العامل الثالث بحجم الصلاحيات والسلطات الواسعة،المخولة دستوريا لرئيس الجمهورية في مجال إدارة العلاقات الخارجية،إذ منحت جميع الدساتيرالجزائرية بدءا من دستور 1963 إلى غاية دستور 1996 المعدل و الساري العمل به حاليا لرئيس الجمهورية سلطات واسعة ومعتبرة،لا ينحصر نطاقها في المجال التنفيذي فقط،بل يمتد إلى مجالات أخرى أبرزها وأهمها قيادة القوات المسلحة و قيادة الشؤون الخارجية ،وهذا ما قوى مركزه ومكانته في النظام السياسي الجزائري.[1]

اولا– رئاسة الجمهورية:

أ- صلاحيات مصالح رئاسة الجمهورية

تكلّف مصالح رئاسة الجمهورية، تحت سامي سلطة رئيس الجمهورية، على الخصوص بما يأتي:

- المتابعة والمشاركة في تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية وتوجيهاته وقراراته، وتقدم له تقريرا بذلك
- مساعدة رئيس الجمهورية، عند الحاجة، في ممارسة صلاحياته ومسؤولياته الدستورية

[1] - مماد صايحة، نفس المرجع السابق، ص.179.

- تنظيم وإسناد نشاطات رئيس الجمهورية
- متابعة النشاط الحكومي، وإعداد حصيلة لنشاطات المؤسسات والأجهزة التابعة لرئاسة الجمهورية وتقدم عرضا بذلك إلى رئيس الجمهورية

إعلام رئيس الجمهورية بوضعية البلاد، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبتطورها وتمده بالعناصر الضرورية لاتخاذ القرار بشأنها

- إنجاز جميع الدراسات المتصلة بالملفات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو المتعلقة بالطاقة وتحث على تنفيذها وتقيم مدى تأثيرها.
- يمكن أن يعهد رئيس الجمهورية إلى مصالح رئاسة الجمهورية، بكل مهمة أو نشاط أو مأمورية أخرى، زيادة على الصلاحيات المحّددة في المادة 2 أعلاه.
- ليس من اختصاص مصالح رئاسة الجمهورية الحلول محل المؤسسات والإدارات المختصة ولا التدخل في ممارسة صلاحيات هذه الأخيرة.

ا-1 **التنظيم العام:** لرئيس الجمهورية:

- ديوان يديره مدير ديوان
- أمانة عامة لرئاسة الجمهورية
- أمانة عامة للحكومة
- مستشارون.

كما لرئيس الجمهورية، زيادة على ذلك، ما يأتي:

- مفتشية عامة لمصالح الدولة والجماعات المحلية
- كتابة خاصة
- مجموع أجهزة رئاسة الجمهورية وهياكلها.

تساعد مدير الديوان والأمين العام لرئاسة الجمهورية والأمين العام للحكومة، أجهزة وهياكل، ومكلفون بمهمة، ومديرو دراسات، ومديرون، ومكلفون بالدراسات والتلخيص، ونواب مديرين، ورؤساء دراسات، وكذا مستخدمون إداريون وتقنيون.

يمكن أن يساعد المستشارين والكاتب الخاص، في أداء وظائفهم ومهامهم، مكلفون بمهمّة، ومديرو دراسات، ومكلفون بالدراسات والتلخيص، ورؤساء دراسات، ومستخدمون إداريون وتقنيون.

تكون صلاحيات الأمانة العامة للحكومة وتنظيمها وعملها موضوع نصوص خاصة

توضع المفتشية العامة لمصالح الدولة والجماعات المحلية تحت سلطة رئيس الجمهورية مباشرة، وتحدد صلاحياتها وسيرها وتنظيمها، بنص خاص

مع مراعاة أحكام المادة 14 أدناه، يحدّد رئيس الجمهورية وظائف ومهام المستشارين، كل مستشار فيما يخصه.[1]

يكلف مدير الديوان، في إطار الأحكام المنصوص عليها في المادة 2 أعلاه، على الخصوص بما يأتي:

- دراسة الملفات السياسية والعلاقات الدولية وتنفيذها
- متابعة النشاط الحكومي، والقيام بتحليله وتقديم عرض بذلك إلى رئيس الجمهورية
- إعلام رئيس الجمهورية بوضعية البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبتطورهاوإمداده بالعناصر الضرورية لاتخاذ القرار
- إرسال إلى السلطات والأجهزة والمؤسّسات المعنية، قرارات رئيس الجمهورية وتعليماته وتوجيهاته، ومتابعة تطبيقها
- متابعة حالة الرأي العام حول القرارات الكبرى
- تولي العلاقات مع الأحزاب السياسية والحركة الجمعوية
- تقييم مستوى تنظيم المرافق العمومية وسيرها وأداءاتها على ضوء العرائض والشكاوى التي يرفعها المواطنون والجمعيات، وضمان معالجتها
- تحضير وتنسيق نشاطات الاتصال الموجهة إلى التعريف بتعليمات رئيس الجمهورية وتوجيهاته ونشاطاته
- الإشراف على العلاقات مع وسائل الإعلام الوطنية والأجنبية.

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، **من الموقع الالكتروني:** https://www.el-mouradia.dz

يكلف الأمين العام لرئاسة الجمهورية، في إطار الأحكام المنصوص عليها في المادّة 2 أعلاه، على الخصوص، ما يأتي:

- نظيم مصالح رئاسة الجمهورية وعملها
- تنشيط وتنسيق نشاطات الهياكل التابعة له
- تحضير ميزانية رئاسة الجمهورية وتنفيذها
- إعداد أو المشاركة، عند الاقتضاء، في إعداد ملفات ودراسات وغيرها من العناصر الوثائقية الضرورية لاتخاذ القرار،
- تحديد وتنفيذ إجراءات وكيفيات التعيين في الوظائف والمناصب العليا المدنية.

ا-2 **الأجهزة والهياكل:** تلحق بالديوان الأجهزة الآتية:

- الأقسام، وتكلف بمتابعة وتقييم حكامة السياسات والمؤسسات،
- المديرية العامّة للتشريفات
- المديرية العامة للاتصال
- مديريّة العرائض والعلاقات مع المواطنين
- مديرية الترجمة الفورية وفن الخط.

يدير الأقسام المنصوص عليها في المادة 13 أعلاه، مستشارون، وتكلف على الخصوص بالنشاطات الآتية:

- القضايا السياسية والمؤسساتية والقانونية والقضائية،
- القضايا الدبلوماسية والاستراتيجية والجالية الوطنية المقيمة بالخارج،
- عصرنة الاقتصاد وتنويع الاستثمار وترقيته،
- النشاط الاجتماعي والمجتمعي والتشغيل وتطوير التشاور الاجتماعي،
- حماية البيئة والتنمية المحلية وترقية الانتقال الطّاقوي.

يمكن أن يساعد المكلفين بمهمة الذين يديرون الأقسام، مديرو دراسات ومكلفون بالدراسات والتلخيص ورؤساء دراسات ومستخدمون إداريون وتقنيون.[1]

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، نفس المرجع السابق.

تلحق بالأمين العام لرئاسة الجمهورية:

- المديرية العامة للموارد
- المديريّة العامة للإقامات الرسمية والنقل
- المديرية العامة للرقمنة وأنظمة الإعلام والاتصال
- المديرية العامة للأمن والحماية الرئاسيين
- مديرية الإطارات
- مديرية المواصلات السلكية واللّاسلكية
- مديرية البريد والترجمة.

ا- 3أحكام ختامية

- يؤهّل مدير الديوان والأمين العام لرئاسة الجمهورية والأمين العام للحكومة، في حدود صلاحياتهم، للتوقيع باسم رئيس الجمهورية على جميع الوثائق والقرارات والمقررات، باستثناء المراسيم.
- الأمين العام لرئاسة الجمهورية هو الآمر بصرف ميزانية رئاسة الجمهورية، وذلك دون المساس بالأحكام المنصوص عليها في المادّة 8 أعلاه.
- يمكن مدير الديوان والأمين العام لرئاسة الجمهورية والأمين العام للحكومة، في حدود صلاحياتهم، تفويض إمضائهم للمعيّنين في الوظائف العليا برئاسة الجمهورية التابعين لسلطتهم والّذين لهم رتبة نائب مدير على الأقل.
- يصبح التفويض المنصوص عليه في المّادتين 17 و19 أعلاه لاغيا بمجرد انتهاء وظيفة المفوض أو المفوض له.
- يحدّد التنظيم الداخلي وكيفيات عمل الأجهزة والهياكل المنصوص عليها في هذا المرسوم، عند الحاجة، بموجب قرار من مدير الديوان أو الأمين العام لرئاسة الجمهورية، حسب الحالة، وذلك دون المساس بالأحكام المنصوص عليها في المادة 8 أعلاه.
- تبقى هياكل رئاسة الجمهورية، غير تلك المنصوص عليها في هذا المرسوم، وكذا الهيئات والمؤسسات العمومية الملحقة برئاسة الجمهورية أو التابعة لها، خاضعة للأحكام التي تسيرها

ب- الهيئات الاستشارية والمؤسسات التابعة للرئاسة

ب-1- الأمانة العامة للحكومة:

جهاز دائم في رئاسة الجمهورية يكلّف أساسا بتنسيق النشاط القانوني الحكومي. وتشكل قاعدة تنظيم النشاط القانوني للدولة.

ب-2- المجلس الأعلى للأمن:

يرأس رئيس الجمهورية المجلس الأعلى للأمن. يقدم المجلس الأعلى للأمن لرئيس الجمهورية آراء في المسائل المتعلّقة بالأمن الوطني. يحّدد رئيس الجمهورية كيفية تنظيم المجلس الأعلى للأمن وسيره[1]

ب-3- المجلس الإسلامي الأعلى:

هيئة استشارية لدى رئيس الجمهورية. يتولى على وجه الخصوص: الحث على الاجتهاد وترقيته، إبداء الحكم الشرعي فيما يعرض عليه، ورفع تقرير دوري عن نشاطه إلى رئيس الجمهورية.

ب-3- المجلس الأعلى للشباب:

هيئة استشارية لدى رئيس الجمهورية. يضم لمجلس الأعلى للشباب ممثلين عن الشباب وممثلين عن الحكومة وعن المؤسسات العمومية المكلفة بشؤون الشباب•

ب-5 المجلس الأعلى للغة العربية:

مؤسسة لدى رئيس الجمهورية مكلفة على وجه الخصوص بالعمل على ازدهار اللغة العربية وتعميم استعمالها في الميادين العلمية والتكنولوجية والتشجيع على الترجمة إليها لهذه الغاية.

---

[1] - المجلس الأعلى للأمن، هو هيئة استشارية جزائرية. وهي مسؤولة عن إسداء المشورة لرئيس الجمهورية بشأن جميع المسائل المتعلقة بالأمن القومي، وفقًا للدستور. يعد المجلس الأعلى للأمن من أهم المؤسسات الدستورية الواردة في أغلب الدساتير التي عرفتها الجزائر، وقد ورد لأول مرة في دستور 1976 من خلال المادة 125 منه . والتي نصت:"يؤسس مجلس أعلى للأمن برئاسة رئيس الجمهورية، مهمته تقديم الآراء حول كل القضايا المتعلقة بالأمن الوطني، إلى رئيس الجمهورية، وتستشف أهمية المجلس الأعلى للأمن في التعديل الدستوري لسنة 2020 من خلال مجموع المهام الموكلة له والتي تدخل ضمن اختصاصه بدء من الوثيقة الدستورية من خلال مواد متعددة نذكر منها: المادة 97 الفقرة الأولى ومفادها أن إقرار حالة الطوارئ أو الحصار من طرف رئيس الجمهورية لا يكون إلا بعد مجموعة من الإجراءات نذكر منها، اجتماع المجلس الأعلى للأمن، وكذا المادة 98 الفقرة الثانية التي جاء من ضمنها أن إقرار الحالة الاستثنائية لا يتخذ إلا بعد استشارة مجموعة من المؤسسات منها المجلس الأعلى للأمن،..... للمزيد انظر الي:
زهية عيسى، "دور المجلس الاعلى للامن في ظل احكام الدستور الجزائري لمعدل سنة 2020"، **مجلة حوليات جامعة الجزائر**، م 36، العدد 03، سبتمبر 2022.

• هيئة استشارية لدى رئيس الجمهورية. يضم لمجلس الأعلى للشباب ممثلين عن الشباب وممثلين عن الحكومة وعن المؤسسات العمومية المكلفة بشؤون الشباب، ويعد التنصيب الرسمي لهذه الهيئة، تجسيدا لأحد أهم الالتزامات ال54 التي تعهد بها الرئيس تبون أمام الشعب الجزائري وحرصه شخصيا على تنفيذها في وقت وجيز، ضمن أولويات الإصلاح السياسي والاقتصادي والمجتمعي.
يتشكل المجلس الأعلى للشباب، من "232 عضوا منتخبا من مختلف الولايات، و34 عضوا يمثلون المنظمات والجمعيات الشبانية، يعينهم وزير القطاع، و16 عضوا يمثلون شباب الجالية الوطنية المقيمة بالخارج.
كما يضم المجلس 16 عضوا يمثلون الطلبة والمنظمات الطلابية، وفي قطاع التكوين المهني يتم تعيين 10 أعضاء من المتربصين والممتهنين وتلاميذ التكوين المهني، و10 أعضاء من ممثلي جمعيات الشباب ذوي الإعاقة.
ويعين رئيس الجمهورية 10 أعضاء من ذوي الخبرة والكفاءة في المجالات المتعلقة بالشباب، كما يعين 20 آخرين يمثلون الحكومة والمؤسسات العمومية المكلفة بشؤون الشباب، على أن يتم احترام شرط المناصفة بين الجنسين.

ب-6 المحافظة السامية للأمازيغية:

مؤسسة رسمية تحت وصاية رئاسة الجمهورية مكلفة بردّ الاعتبار للأمازيغية وترقيتها بكونها أحد أسس الهوية الوطنية وهي تعمل على إدراج اللغة الأمازيغية في منظومتي التعليم والاتصال.

ب-7 المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي:

إطار للحوار والتشاور والاقتراح والاستشراف والتحليل في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، يوضع لدى رئيس الجمهورية. وهو كذلك مستشار الحكومة.

ب-8 المجلس الوطني لحقوق الإنسان:

هيئة استشارية لدى رئيس الجمهورية. يتمتع المجلس بالاستقلالية الإدارية والمالية. يتولى المجلس مهمة الرقابة والإنذار المبكر والتقييم في مجال احترام حقوق الإنسان. يعد المجلس تقريرا سنويا يرفعه إلى رئيس الجمهورية.

ب-9 الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية:

مؤسسة عمومية ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. توضع تحت وصاية رئاسة الجمهورية. تتكفل الوكالة بإعداد وتنفيذ السياسة الوطنية للتعاون الدولي في المجال الاقتصادي والاجتماعي والإنساني والثقافي والديني والتربوي والعلمي والتقني. المساهمة في تحضير مشروع ميزانية التعاون الدولي وضمان تنفيذها. تقديم المساعدة لعمل الجهاز الدبلوماسي والوزارات المعنية، من أجل التعبئة المثلى للمساعدة التقنية والمالية الخارجية في خدمة التنمية الوطنية. ضمان متابعة التسيير التقني والمالي لمشاريع المساعدة والتعاون الدولي لصالح بلدان أخرى.

ب-10- الوكالة الوطنية للأمن الصحي:

مؤسسة للرصد والتشاور واليقظة الاستراتيجية والتوجيه والإنذار في مجال الأمن الصحي. تكلف الوكالة بإعداد الاستراتيجية الوطنية للأمن الصحي والسهر على تنفيذها، وهذا بالتشاور مع الهياكل المعنية. تضمن الوكالة تنسيق البرامج الوطنية للوقاية من التهديدات وأخطار الأزمات الصحية ومكافحتها. تتولى مهمة المستشار العلمي لرئيس الجمهورية في مجال الأمن الصحي وإصلاح المنظومة الوطنية للصحة العمومية[1].

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، نفس المرجع السابق

ب-11المرصد الوطني للمجتمع المدني:

هيئة استشارية لدى رئيس الجمهورية. يقدم المرصد آراء وتوصيات متعلقة بانشغالات المجتمع المدني. يساهم المرصد في ترقية القيم الوطنية والممارسة الديمقراطية والمواطنة ويشارك مع المؤسسات الأخرى في تحقيق أهداف التنمية الوطنية.

ب-12 المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات:

هيئة استشارية. يتولى المجلس ترقية البحث الوطني في مجال الابتكار التكنولوجي والعلمي، اقتراح التدابير الكفيلة بتنمية القدرات الوطنية في مجال البحث والتطوير، تقييم فعالية الأجهزة الوطنية المتخصصة في تثمين نتائج البحث لفائدة الاقتصاد الوطني في إطار التنمية المستدامة. [1]

ج- وسيط الجمهورية

في إطار الإصلاحات الكبرى الرامية إلى بناء مجتمع منسجم وإرساء أسس دولة جديدة، قام رئيس الجمهورية الحالي السيد عبد المجيد تبون، بإنشاء مؤسسة وسيط الجمهورية بموجب المرسوم رقم 20-45 المؤرخ في 15 فبراير 2020، وذلك بهدف وضع قواعد صلبة لعلاقة جديدة بين المواطن والإدارة، مبنية على مفهوم المشاركة في دولة القانون التي تعتمد على قيم العدالة والإنصاف.

- لقد تجسد ذلك من خلال المهام التي أسندت إلى الوسيط، لا سيما في مجال المتابعة والمراقبة العامة، الأمر الذي يسمح بتقييم العلاقات بين الإدارة والمواطنين.
- يعكف وسيط الجمهورية على استقبال المواطنين ومعالجة شكاويهم وتنظيم جلسات استماع، وفي هذا السياق، تتم دراسة العرائض بشكل منصف وباستخدام مناهج الحوار والإقناع.
- إنّ المرسوم المؤسس لوسيط الجمهورية يخوِل لهذا الأخير صلاحيات تسوية النزاعات، بحيث يمكن لكل شخص طبيعي يعتبر نفسه مظلوما من طرف أي مصلحة عمومية أن يلجأ إلى وسيط الجمهورية بأي وسيلة كانت (مراسلة، اتصال، بريد إلكتروني، مقابلة...).
- وسيط الجمهورية بمثابة هيئة تظلم غير قضائية تساهم في حماية حقوق وحريات المواطنين، وتسهر على حسن سير المؤسسات والإدارات العمومية.

[1] -الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، نفس المرجع السابق.

- لايتدخل وسيط الجمهورية في التظلمات بين المصالح العمومية وأعوانها، كما أنه ليس من صلاحياته التدخل في الإجراءات القضائية أو إعادة النظر في قرارات العدالة، ولا في المسائل المتعلقة بأمن الدولة والدفاع الوطني والسياسة الخارجية.

د- مستشارون رئيس الجهورية:

د-1 مستشار مكلّف بالعلاقات الخارجية

فرض تعقد العلاقات الوطنية والدولية إلى ضرورة إنشاء قسم خاص للعلاقات الخارجية برئاسة الجمهورية، يختلف بشكل جذري عن مفهوم ومهام العمل الدبلوماسي، حيث أن هذا الأخير يهتم بالمسائل الخارجية في سياق واسع ومتعدد الأطراف، بينما قسم العلاقات الخارجية برئاسة الجمهورية يعمل بشكل دقيق على ثنائية الأطراف ومعالجة المسائل حالة بحالة.

وتعني العلاقات الخارجية برئاسة الجمهورية أيضا حسن الاستماع ومتابعة الانشغالات المختلفة للمواطنين، وأحيانا حل بعض المشاكل عن طريق قنوات التحكيم.

كما يلعب قسم العلاقات الخارجية بديوان رئاسة الجمهورية دورا مهما في متابعة ورصد حالة العلاقات مع الشركاء، ويعتبر أيضا هذا القسم أداة توازن تسمح بوضع تصور بشكل آني للتوازنات الأساسية ضمانا لانسجام بين رئاسة الجمهورية والإدارات العمومية والخواص وكل الأطراف التي تجمعها برئاسة الجمهورية تبادلات محفزة.

ويسمح قسم العلاقات الخارجية لرئيس الجمهورية، في أي وقت، أن تكون لديه نظرة شاملة حول العلاقات مع المواطنين من أجل وضع استراتيجية شاملة مبنية على معطيات واضحة ومتنوعة.

د-2 : مستشار مكلّف بالشؤون المتصلة بالدفاع والأمن

يعلم السيد رئيس الجمهورية بكافة الشؤون المتصلة بالدفاع وبالأمن الوطني.

يقوم المستشار وفريقه بإعداد تحاليل وتقارير حول المعلومات التي يتم جمعها، وتُبلغ إلى رئيس الجمهورية ليسهل عليه اتخاذ القرارات المناسبة.

التواصل مع وزارة الدفاع الوطني، وأجهزة الأمن المختلفة، وكافة الدوائر الوزارية ومؤسسات الدولة، وكذا أيّ جهاز له علاقة بمجالات الدفاع والأمن.

يمكن للمستشار المبادرة بمسائل وأفكار يمكن لها المساهمة في إنشاء مشاريع نصوص أو وضع خطط لتسيير الأزمات، تماشيا مع المهام المسندة إليه.

يتولى المستشار الأمانة العامة للمجلس الأعلى للأمن ويتابع تنفيذ القرارات الصادرة عن اجتماعاته الدورية.[1]

د-3: مستشار مكلف بالمنظمات الوطنية والدولية والمنظمات غير الحكومية

وضع آليات لتنشيط وتعزيز دور المنظمات الوطنية.

وضع تصور لسياسة وطنية متجانسة للتكفل بالتحديات والمسائل التي تخص الجزائر على مستوى المنظمات الدولية.

متابعة، تحليل ومعالجة التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية غير الحكومية تجاه الجزائر.

العمل على تقديم حالة عن الوضعيات بصورة واضحة، وكذا إعداد أرضيات عمل لتنفيذها.

ضمان انسجام نشاطات مؤسسات الدولة في مجالات الكفاءة.

التأسيس لتنسيق فعّال ومقاربة رصد وطنية شاملة، وتجسيد مجمل مجهودات الدولة المحققة في مجال حقوق الإنسان، وكذا المساواة في العدالة وتقسيم الثروة، سواء من الناحية القانونية أو في مجال تدابير إصلاحية.

د-4 : مستشار مكلّف بالشؤون القانونية والقضائية

يكلف السيد المستشار بـ:

متابعة مشاريع القوانين والمراسيم الرئاسية.

متابعة القضايا الخاصة.

الإشراف على التحقيقات التأهيلية لإطارات الدولة.

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، نفس المرجع السابق.

د-5: مستشار مكلّف بالشؤون الاقتصادية

متابعة تطور الوضع الاقتصادي والمالي ويرفع تقاريره إلى السيد رئيس الجمهورية.

العمل بتعاون وثيق مع الدوائر الوزارية المعنية بالشؤون الاقتصادية والمالية.

المشاركة في الندوات والاجتماعات رفيعة المستوى التي تتناول القضايا الاقتصادية والمالية.

اقتراح أيّ إجراء يحتمل أن يدعم النمو الاقتصادي ويضمن الاستقلال المالي.

المشاركة في متابعة تنفيذ المشاريع الكبرى التي لها تأثير فعّال على التنمية الاقتصادية والاستقرار المالي.

ضمان تنفيذ الدراسات المستقبلية الهادفة إلى ضمان النمو المتناغم للاقتصاد الوطني والتنمية القطاعية المناسبة، والتخطيط المتوازن والصديق للبيئة لاستخدام الأراضي.

متابعة أيّ مسألة اقتصادية ومالية يكلفه بها السيد رئيس الجمهورية.

د-6 مستشار مكلف بشؤون التربية الوطنية والتعليم العالي

يهتم المستشار في إطار مهامه بكل ما يتعلق بالتربية الوطنية والتعليم العالي، والسعي إلى التنسيق بين هذين القطاعين حول مسائل مشتركة:

بالنسبة للتربية الوطنية:

متابعة كل مشاريع ومسائل ذات صلة بمراجعة البرامج البيداغوجية، أو بإدراج ملامح تعليمية تسعى إلى الجودة وتحسين المستوى.

متابعة ملفات التكفل بمشاكل سلك المعلمين، ومستخدمي التربية.

اقتراح أي إجراء يسعى إلى دعم المسائل التربوية.

بالنسبة للتعليم العالي:

متابعة كل المشاريع التي تتعلق بالتكوين ومتطلبات تخدم الاقتصاد الوطني، وبالصياغة المرجعية في التكوين بالأنماط المختلفة.

متابعة ملف خاص بخريجي الجامعة.

متابعة ملفات ذات صلة بالتكفل بالمشاكل المهنية للأستاذ الجامعي، والطلبة بالنسبة للخدمات الجامعية.

اقتراح أي إجراء يساهم في جودة التعليم العالي.

المشاركة في اللقاءات الهامة ذات صلة بالتربية والتعليم العالي.

متابعة الأنظمة التربوية والتعليمية في العالم، ورفع التقارير ذات البعد الاستشرافي.

د-7 مستشار مكلّف بالثقافة والسمعي البصري

استحدث منصب مستشار مكلف بالثقافة والسمعي البصري في 13 أفريل 2021 من طرف رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، وكلف به السينمائي والمخرج والمنتج السيد أحمد راشدي. وظهر هذا المنصب لأول مرة في الهيكل التنظيمي لديوان رئاسة الجمهورية.

ويهتم المستشار في إطار مهامه بكل ما يتعلق بالصناعة الثقافية والإبداع الفكري ومرافقة كافة مشاريع التنمية الوطنية، لأجل تحقيق ازدهار منسجم يعكس روح الجزائر الجديدة.

ويعمل السيد المستشار في إطار مهامه على:

تعزيز وتحسين العمل بالتكنولوجيات الحديثة، واستغلال حظيرة قاعات العرض السينمائية باعتبارها رافدا أساسيا للنهوض بالأعمال السينمائية.

القيام بالتكوين والتعليم والتدريب في مجال المهن السينمائية، وكذا المرتبطة بمجال السمعي البصري الذي يعتبر عنصرا أساسيا في دعم متطلبات الإنتاج الثقافي.

تشجيع إقامة وتطوير البنيات التحية الفنية، الصناعية والتجارية المتصلة بالسينما عن طريق آليات تخص حوافز ضريبية لاستقطاب الاستثمارات.

السهر على إقحام مؤسسات التلفزيون ومنصات الفيديو للمساهمة في إنتاج وتوزيع الأفلام الجزائرية.

ضمان التنوع في العروض السينماتوغرافية.

إشراك الجماعات المحلية في دعم مباشر وغير مباشر لكل مجالات الصناعة السينماتوغرافية.

ترقية مكانة الجزائر، بكل الوسائل، كوجهة للصناعة السينمائية والسمعية البصرية الدولية.

د-8 مستشار مكلّف بالذاكرة الوطنية والأرشيف الوطني

عداد مشروع للذاكرة الوطنية، الهدف منه إعادة إدراج الثوابت الوطنية في مختلف المجالات، وإعادة بناء الشخصية الوطنية البناء الصحيح الذي يضمن معها تكوين المواطن الصالح، وتنفيذ هذا البرنامج بعد الموافقة عليه من طرف السيد رئيس الجمهورية، بمشاركة المؤسسات وقطاعات الدولة المعنية بالمشروع.

ضبط استراتيجية عملية وعلمية لإعادة إحياء وترميم الذاكرة الوطنية، التعريف بها وإبراز خصائصها، في إطار ما يحدده البرنامج المصادق عليه.

العمل على تقريب المواطن الجزائري من الثوابت الوطنية، وغرس روح المواطنة لدى فئة الشباب خاصة، وتعريفهم بكل ما يتعلق بالذاكرة الوطنية، في إطار ندوات علمية وأيام دراسية، وحتى أبواب مفتوحة تنظم لهذا الغرض.

تمثيل السيد رئيس الجمهورية في كل النشاطات والاجتماعات المتعلقة بموضوع الذاكرة الوطنية على المستوى الوطني، والمشاركة والإسهام فيها.

تمثيل السيد رئيس الجمهورية في كل المحادثات حول مختلف الملفات المتعلقة بالذاكرة الوطنية على المستويين الوطني والدولي، وخاصة المساهمة في إعداد النصوص القانونية والتنظيمية ذات العلاقة بموضوع الذاكرة الوطنية.

إشراك وتجنيد مؤسسات وقطاعات الدولة الناشطة في هذا المجال، وكذا تلك التي تتواصل بصفة مباشرة مع شرائح المجتمع بمختلف أعمارهم ومستوياتهم التعليمية والثقافية، للمساهمة في تثمين وتنفيذ البرنامج، وإيجاد السبل الناجعة لذلك حسب كل قطاع.

إشراك هيئات وجمعيات المجتمع المدني في دعم وتثمين برنامج الذاكرة الوطنية.

متابعة كل النشاطات والبرامج المعتمدة من طرف القطاعات والمؤسسات الناشطة في المجال لإحياء الأيام الوطنية، بالإضافة إلى المساهمة والمشاركة في مختلف الأنشطة الأخرى المبرمجة حول المناسبات الوطنية والبرامج و/أو المحلية ذات الصلة.

العمل مع القطاعات المعنية بالذاكرة الوطنية، كل حسب مجاله، للحث على إدراج الذاكرة الوطنية ضمن البرامج المعتمدة من طرف كل القطاعات، وبالخصوص التعليمية والتكوينية منها، لما لها من دور فعال في صقل عقول وأذهان شريحة مهمة من شرائح المجتمع هي الطفولة والشباب.

ترقية مستوى الأستاذ والمعلم في مجال المعرفة التاريخية بالخصوص، باعتباره حلقة الوصل بين ما يصبو إليه هذا البرنامج، وما يتطلبه فكر التلميذ أو الطالب للإلمام بالموضوع وخاصة بتاريخ الجزائر بكل مراحله، وتراثها التاريخي والثقافي الذي تزخر به.

تدعيم البحث العلمي بمختلف مجالاته وتخصصاته، والسعي لجعل الذاكرة الوطنية مرجعا من المراجع المهمة في البحوث العلمية، وذلك بالاستعانة بخبرة المختصين في مجال التاريخ والمجالات الأخرى ذلت الصلة.

السهر على إصدارات ومنشورات توثق الأحداث وتساعد على نشر المعلومة وترسيخها بين أفراد المجتمع الجزائري بمختلف شرائحه العمرية، على المستويين الداخلي والخارجي (بالنسبة للجالية الجزائرية في الخارج).

ثانيا: الرئيس:

من أول رئيس للبلاد السيد"أحمد بن بلة" والى الرئيس الاسبق السيد"عبد العزيز بوتفليقة" باعتبارهم من رموز الثورة، ووصولا الى الرئيس الحالي السيد عبد المجيد تبون، لقد كرست المشروعية الثورية سمو وهيمنة مؤسسة الرئاسة على باقي المؤسسات الأخرى،وجعلتها في مقدمة المؤسسات التي كان لها دور مؤثر في الحياة والمسار السياسي لتاريخ الجزائر عبر مختلف مراحله

أ- صلاحيات رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة وزير الدفاع الوطني المنصوص عليها في الدستور:

المادة 91: يضطلع رئيس الجمهورية، بالإضافة إلى السّلطات الّتي تخوّلها إيّاه صراحة أحكام أخرى في الدّستور، بالسّلطات والصّلاحيّات الآتي:

هو القائد الأعلى للقوات المسلّحة للجمهورية، ويتولى مسؤولية الدفاع الوطني،

يقرر إرسال وحدات من الجيش الوطني الشعبي إلى خارج الوطن بعد مصادقة البرلمان بأغلبية ثلثي (3/2) أعضاء كل غرفة من غرفتي البرلمان،

يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها

يرأس مجلس الوزراء

يعيّن الوزير الأول أو رئيس الحكومة، حسب الحالة، وينهي مهامه

يتولى السلطة التنظيمية

يوقّع المراسيم الرئاسية

له حقّ إصدار العفو وحقّ تخفيض العقوبات أو استبدالها

يمكنه أن يستشير الشّعب في كل قضيّة ذات أهمية وطنيّة عن طريق الاستفتاء،

يستدعي الهيئة الناخبة

يمكن أن يقرر إجراء انتخابات رئاسية مسبقة

يبرم المعاهدات الدولية ويصادق عليها

يسلّم أوسمة الدولة ونياشينها وشهاداتها التّشريفيّة.

المادة 92: يعيّن رئيس الجمهورية، لاسيما في الوظائف والمهام الآتية:

الوظائف والمهامّ المنصوص عليها في الدّستور

الوظائف المدنيّة والعسكرية في الدّولة،

التّعيينات الّتي تتم في مجلس الوزراء باقتراح من الوزير الأول أو رئيس الحكومة، حسب الحالة،

الرئيس الأول للمحكمة العليا

رئيس مجلس الدولة

الأمين العام للحكومة

محافظ بنك الجزائر

القضاة،

مسؤولي أجهزة الأمن

الولاة،

الأعضاء المسيّرين لسلطات الضبط

ب- الأوسمة الرئاسية الممنوحة من الرئيس

تأسّس مصف الاستحقاق الوطني بموجب قانون رقم 84-02 مؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1404 الموافق 2 يناير سنة 1984. يمنح نيشان مصف الاستحقاق الوطني مكافأة للخدمات الجليلة التي تؤدى للبلاد في وظيفة مدنية عمومية أو عسكرية، والخدمات الاستثنائية المُقدّمة للثورة.

كما يمنح هذا النيشان مكافأة لفضائل المواطنين الذين تمكنوا بمواهبهم الخلاقة من إعلاء سمعة البلاد.

يكون رئيس الجمهورية، بقوة القانون، صدر مصف الاستحقاق الوطني. يشتمل مصف الاستحقاق الوطني على درجات ورتب، الدرجات وعددها ثلاثة وهي: عشير، وجدير وعهيد. الرتب وعددها ثلاثة وهي: أثير، وعميد وصدر.

ج- الرتب الممنوحة من الرئيس

رتبة صدر: يمنح بقوة القانون لرئيس الجمهورية.

رتبة عميد: يمنح لعميد المصف ورئيس مجلس مصف الاستحقاق الوطني، المُتكوّن من عشرة أشخاص يمثلون مختلف الرتب والدرجات.

رتبة أثير: مقسّمة إلى قسمين: أثير يمنح لرؤساء الدول الصديقة والشقيقة، وأثير يمنح للمواطنين الجزائريين فقط. الفرق بين الاثنين هو حجم الوسام والمادة المصنوعة منه.

الدرجات:

درجة عهيد

درجة جدير

درجة عشير

تمنح هذه الدرجات للمواطنين وللأجانب الذين قدموا خدمة للدولة الجزائرية.

لا يمكن أن ينتسب للمصف إلا المواطن الجزائري، غير أنّه يمكن منح رتبة أثير لرؤساء الدول الأجنبية وتسليم الدرجات لشخصيات مدنية وعسكرية أجنبية.

يتولى رئيس الجمهورية تقليد النياشين بصرف النظر عن القواعد العادية. تكون النياشين المسلمة لشخصيات أجنبية موضوع إجازة خاصة.

يتم الاتقاء في المصف أو الانتقال إلى رتبة أثير مكافأة على الفضائل، لا على أساس الأقدمية في الدرجة.

يتم تعيين أعضاء المصف مدى الحياة.

نياشين الاستحقاق رمز شرفي لا تخول الحق في أية علاوة.

تفرض النياشين في كل مكان أو مناسبة توقيرا واحتراما.

تصدر التعيينات والترقيات في المصف بموجب مرسوم.

يمكن أن تصدر التعيينات بعد الوفاة.

يتعرض لمتابعة قضائية كل من يشتم أو يهين علانية أحد أعضاء المصف وهو حاملا نيشانه.

د- مكانة السياسة الخارجية في تصور الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون

وتندرج السياسة الخارجية الجزائرية حاليا، في إطار الالتزامات التي تعهد بها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، في برنامجه، وبشكل أخص إرادته في تحيين أهداف ومهام الدبلوماسية الجزائرية في ظل القيم والمبادئ الثابتة التي تقوم عليها، على ضوء العوامل الهيكلية والظرفية التي تميز مسارها.

ويسلط الفصل الرابع الموسوم بـ: "من أجل "سياسة خارجية نشطة واستباقية" الضوء حول سبعة محاور أساسية، هي كالتالي:

- الدفاع عن المصالح العليا للأمة

في عالم تطبعه أحداث غير متوقعة، وفي ظرف إقليمي محفوف بالمخاطر، ستحرص الحكومة على وقاية الجزائر من كل التهديدات والمحاولات الرامية إلى المساس بمقوماتها ووحدتها وسلامتها وحيادها عن أهدافها المتمثلة في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وعن دورها كفاعل هام في الساحتيْن الإقليمية والدولية.

وسيرتكز الأمن الوطني في الجزائر، بكامله، على عوامل التكامل والتفاعل والتعاون بين جميع الفاعلين في الدولة والقِوى الحية في المجتمع في مسارات من شأنها تأكيد السيادة والاستقلال الوطنييْن والتطور بانسجام مع خطوات ثابتة في مجال تغيير ظروف معيشة كل الفئات الاجتماعية.

- المساهمة في الاستقرار والأمن الإقليمييْن

إن الجزائر، بحكم تاريخها ووزنها وموقعها الجغرافي المركزي بين القارة الإفريقية والوطن العربي والبحر الأبيض المتوسط، ستلتزم أكثر من أي وقت مضى بترقية مبادرات والقيام بمساع وبذل جهود من أجل المساهمة في تسوية الأزمات والنزاعات في المنطقة على غرار النزاع في الصحراء الغربية والأزمة في ليبيا أو عدم استقرار الأوضاع في منطقة الساحل الصحراوي، وكذا عبر القارة الإفريقية والشرق الأوسط والحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط.

- توطيد الروابط مع الوطن العربي وإفريقيا

سيتم تجسيد البُعديْن العربي والإفريقي بشكل كبير في إطار إعادة تفعيل النشاط الدبلوماسي الجزائري، من أجل توطيد روابط الأخوة والصداقة مع بلدان هاتين المنطقتين اللتين تُعدّان جزء من العمق الاستراتيجي والتجذر الحضاري لبلادنا.

- ترقية السلم في العالم وترسيخ مبدأ الشراكة

على الساحة الدولية، ستقوم الجزائر بنشاط استباقي ومتعدّد الأشكال، من أجل تمكين بلادنا من تعزيز مكانتها كفاعل نشيط، بحيث تساهم، كما كانت كذلك في الماضي، في تسوية الأزمات والتوترات على المستوى الدولي وتؤثر على مجرى الأحداث الهامة في تاريخ المجتمع الدولي وفي حياة البشرية.

وستستمر الجزائر بشكل منهجي وعقلاني، في تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية مع أهم شركائها في أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا مع السهر، في كل مرة، على المحافظة على المصالح الوطنية وتحقيق هدف المساهمة في التنمية الفعلية لاقتصادنا.

- الدبلوماسية الاقتصادية في خدمة مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020 ـ 2024

ستواصل الحكومة الأعمال المجدّدة التي تمت المبادرة بها في بداية سنة 2021، وفق توجيهات السيد رئيس الجمهورية، في مجال الدبلوماسية الاقتصادية، من أجل تقديم كل مساهمتها في تحقيق الأهداف المحدّدة في الندوة الوطنية حول الإنعاش الاقتصادي التي انعقدت في شهر أوت 2020.

- عصرنة الأداة الدبلوماسية وتسيير الموارد البشرية

في إطار مخطط عمل الحكومة الرامي إلى عصرنة الإدارة وتعميم التكنولوجيات الجديدة للإعلام وتسيير الموارد البشرية، سيتم تجسيد الأعمال الآتية:

تعزيز مكانة الشباب والنساء والكفاءات الوطنية في تأطير الجهاز الدبلوماسي؛

توظيف إطاراتنا في المؤسسات الإقليمية والدولية، بما يسمح بتعزيز وجودنا ونفوذنا على مستوى هذه المنظمات؛

مضاعفة عمليات التكوين وتحسين المستوى، من خلال تعزيز اختصاصات وصلاحيات المعهد الدبلوماسي والعلاقات الدولية (IDRI)

إنشاء لجان خاصة للتكفل بالملفات المتعلقة بتصنيف المناصب الدبلوماسية والقنصلية حسب المناطق وضمان الرعاية الطبية لكافة المستخدمين قيد النشاط بالخارج وترشيد التسيير المالي ومسألة الأملاك غير المنقولة للدولة الجزائرية بالخارج.

- استراتيجية مجدّدة تجاه جاليتنا الوطنية المقيمة بالخارج

يجدر التذكير بالروابط المتينة جدًّا التي تربط أفراد جاليتنا المقيمة بالخارج ببلدهم الأصلي، بمختلف فئاتها وأجيالها، حيث يشهد على ذلك دورهم الحاسم في الوعي الجماعي بأهمية التمتع بسيادتنا وهويتنا، ومساهمتهم

في الكفاح من أجل الاستقلال، دون إغفال مظاهر التضامن المثالي إزاء مواطنيهم للتصدي لجائحة كوفيد 19، مع الإشارة إلى تفاعلهم المؤثر مع رايتهم ونشيدهم الوطني وفريقهم الوطني.

إن قرار السيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون القاضي بإضافة البُعد المتعلق "بالجالية الوطنية بالخارج" إلى التسمية الرسمية لوزارة الشؤون الخارجية، يؤكد مدى الأهمية الاستراتيجية التي تم إيلاؤها لهذه الفئة الهامة من مواطنينا.

وفي هذا الإطار، تلتزم الحكومة بتجسيد إرادة القاضي الأول في البلاد، من خلال مقاربات ومناهج مجددة للتكفل بانشغالات هذه الجالية وتطلعاتها وتعزيز روابطها مع الأمة وإشراكها في جميع الجوانب المتعلقة بتنمية البلاد.[1]

المطلب الثاني: صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية: وزارة الخارجية

ترتكز مهمة تنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية على الإجراءات والعمليات المصنفة في مجال المخرجات أو السلوكيات فأداء السياسة الخارجية عملية هامة مثل عملية صياغة السياسة الخارجية نتيجة الاحتكاك المباشر بواقع السياسة الدولية والقدرة على التمييز بين ما هو متاح وما هو غير متاح وأداء السياسة الخارجية يبرز في أجهزة محددة نجدها متمثلة بالدرجة الاولى بوزارة الشؤون الخارجية المكلفة بتنفيذ السياسة الخارجية للدولة وكذا بإدارة العمل الدبلوماسي والعلاقات الدولية للدولة حيث تحرص على وحدة الدفاع عن مصالح الدولة ومصالح رعاياها في الخارج، وكذا انسجام العمل الدولي سم الدولة ونشاطاتها الدبلوماسية، فوزير الخارجية يعبر عن مواقف الجزائر ويتخذ الالتزامات الدولية باسم الدولة ويقود المفاوضات الدولية الثنائية أو المتعددة الأطراف وكذا تلك الجارية مع المنظمات الدولية، وهو مخول لتوقيع أي ومعاهدات اتفاقيات وبروتوكولات وتنظيمات. [2]

تعتبر وزارة الخارجية في النظام السياسي الجزائري إحدى وزارات السيادة نظرا لاهمية وحساسية المجال الذي تختص به للدولة،وتمارس وزارة الشؤون الخارجية هذه المهمة تحت السلطة العليا لرئيس الجمهورية الذي تختص به للدولة، باعتباره الموجه والمقرر للسياسة الخارجية،وتحت السلطة المباشرة لوزير الخارجية

[1] - الوزارة الاولى (مصالح الوزير الاول)، من أجل سياسة خارجية نشطة واستباقية، الوزارة الاولى ، **من الموقع الالكتروني**: https://premier-ministre.gov.dz/ar/post/، 2020.

[2] - رئاسة الجمهورية، مرسوم رئاسي رقم 02-2002،403 ، المؤرخ يوم 202/10/26، يحدد صلاحيات وزارة الشؤون الخارجية، الجريدة الرسمية للجمهورية ، ع 79، 2002/12/01.

أ- الهيكل التنظيمي لوزارة الشؤون الخارجية

تمارس وزارة الخارجية المهام والوظائف المنوطة بها من خلال هياكل وأجهزة الإدارة المركزية بالإضافة إلى المصالح الخارجية التابعة لهذا تضم الإدارة المركزية تحت سلطة وزيرالشؤون الخارجية مجموعة من الهياكل في شكل مديريات تسهرعلى تنفيذ وإدارة سياسة اتجاه دوائر جغرافية معينة

الشكل رقم 04: مخطط يوضح الهيكل التنظيمي اوزارة الشؤون الخارجية الجزائرية والجالية الوطنية بالخارج

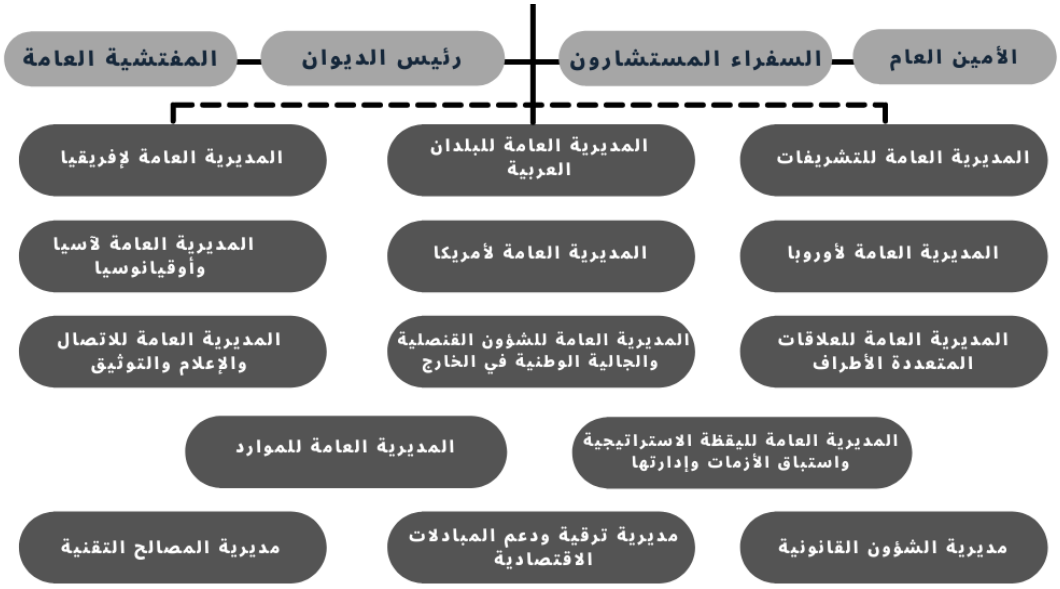

المصدر: الموقع الكتروني الرسمي للوزارة، https://www.mfa.gov.dz/ar ، 2023

يتضمن تنظيم الادارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية تحت سلطة وزير الشؤون الخارجية ما ياتي:

- الامين العام: ويساعده مدير الدراسات ويلحق به مكتب البريد والمكتب الوزاري للامن الداخلي في المؤسسة
- السفراء المستشارون
- رئيس الديوان: ويساعده مكلفون بالدراسات والتلخيص
- المفتشية العامة : التي يحدد تنظيمها وسيرها بموجب نص خاص
- الهياكل: تتفرع في المديريات التالية :

المديرية العامة للتشريفات، المديرية العامة للبلدان العربية، المديرية العامة لإفريقيا، المديرية العامة لأوروبا، المديرية العامة لأمريكا، المديرية العامة لآسيا وأوقيانوسيا، المديرية العامة للعلاقات المتعددة

الأطراف، المديرية العامة للشؤون القنصلية والجالية الوطنية في الخارج، المديرية العامة للاتصال والإعلام والتوثيق، المديرية العامة لليقظة الاستراتيجية واستباق الأزمات وإدارتها، المديرية العامة للموارد، مديرية الشؤون القانونية، مديرية ترقية ودعم المبادلات الاقتصادية، مديرية المصالح التقنية [1]

ب-صلاحيات وزير الشؤون الخارجية:

يتولى وزير الشؤون الخارجية الذي ينفرد دون غيره من الوزراء بقيادة العلاقات الخارجية لدولته،مهمة الاشراف على تدبير شؤون وزارة الخارجية،وتوجيه إدارتها،والقيام بتنفيذ السياسة العامة الحكومية في القطاع الذي تختص بالعمل فيه وزارته ،وهو يمارس هذه الوظيفة تحت السلطة العليا لرئيس الدولة،إذ يقوم بتقديم تقرير مفصل عن زياراته وتحركاته الدبلوماسية الخارجية إلى رئيس مجلس الوزراء ،ممثلا في "رئيس الجمهورية".ولقد حددت صلاحيات ومهام وزير الخارجية الحالي بمقتضى 403المرسوم الرئاسي رقم 02-403، ،المؤرخ في 26 نوفمبر 2002 ،المحدد لصلاحيات وزارة الشؤون الخارجية

ينص المرسوم الثاني(2002) على مجموعة من الصلاحيات المخولة لوزارة الخارجية،ويخصص أو يفرد صلاحيات معينة لوزير الخارجية بصورة شخصية،وبهذا ميز بين الصلاحيات التي يمارسها وزير الخارجية بصفة شخصية،وبين تلك التي تمارسها الهيئات المركزية والمصالح الخارجية التابعة للوزارة ،فعلى مستوى الصلاحيات الموكلة لوزير الخارجية،نجد ما نصت عليه المادتين 03 و 17 ،حيث أوكل لوزير الخارجية بموجب المادتين"التعبير عن مواقف الجزائر،واتخاذ الالتزامات الدولية باسم الدولة" (المادة 03)،وكذا "تفسير المعاهدات والاتفاقيات والاتفاقات والبروتوكولات والتنظيمات الدولية التي تكون الجزائر طرفا فيها،ومساندة ودعم هذا التفسير لدى الحكومات الأجنبية ،أما باقي المواد الأخرى من المرسوم،فقد (والمنظمات أو المحاكم الدولية والجهات القضائية (المادة 17) تضمنت صلاحيات وزارة الخارجية التي يستند وزير الخارجية في ممارستها إلى مجموع الأجهزة المركزية والمصالح الخارجية التابعة لوزارة الخارجية.[2]

يرتبط دزور وزير الخارجية في تسيير الشان الخارجي فيالنظام السياسي الجزائري بشكل كبير بطبيعة النظام السياسي القائم لذي يملك فيه رئيس الجمهورية سلطة تعيين وعزل وزير الخارجية، ومباشرة هذا الاخي نشاطه

[1] - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم رئاسي رقم 19-244 الموافق 11 سبتمبر 2019، المتضمن تنظيم الادارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية، المادة الاولى، العدد 56، بتاريخ 2019/09/16.

[2] مماد صليحة، مرجع سابق، ص.211.

السياسي بتوجيهات من الرئيس مما يزيد من تكريس تبعية وزير الخارجية لرئيس الدولة وجعله يعمل تحت سلطته مباشرة ومنفذا لسياسيته وأوامره

ويتأثر دور وزير الشؤون الخارجية في عملية صنع القرار السياسي الخارجي في النظام السياسي الجزائري أيضا بعامل درجة استقرار جهاز وزارة الشؤون الخارجية و مدى تجانسه وتماسكه،والذي يمكن قياسه من خلال عدد التغييرات التي تجرى سواء على مستوى الشخصيات التي تتولى الوظائف القيادية في الجهاز الوزاري الخاص بوزارة الخارجية كوزراء الخارجية وموظفي الجهاز الدبلوماسي كالسفراء، أو على مستوى المناهج والأساليب،واعتمادا على هذا المؤشر،يمكن القول أن جهاز وزارة الشؤون الخارجية في الجزائر حتى وإن عرف نوعا من الاستقرارعلى مستوى بنيته المؤسسية،فإنه يتسم بكثرة التعديلات والتغييرات التي تطرأ على موظفي وإطارات هذه الوزارة خاصة المناصب العليا القيادية بدءا بمنصب وزير الخارجية،إلى موظفي الإدارة المركزية وموظفي السلك الدبلوماسي والقنصلي،مع الإشارة إلى أن هذا التغير على مستوى موظفي الإدارة المركزية لوزارة الخارجية وموظفي الممثليات الدبلوماسية والقنصلية،يرتبط بشكل كبير بالتغير الذي يحدث على مستوى مؤسسة الرئاسة"تغير رئيس الجمهورية"،وهذا ما يؤثر سلبا على استقرار وزارة الخارجية،ويؤدي إلى ضعف تجانسها وتماسكها بسبب غياب الاستمرارية فيها سواء على مستوى الأشخاص أو على مستوى المناهج والأساليب. وتلعب العوامل المتعلقة بخبرة وحنكة وتمرس وزير الخارجية في مجال إدارة الشأن الخارجي،وطبيعة علاقته برئيس الجمهورية،بالإضافة إلى خبرة وكفاءة موظفي الجهاز الدبلوماسي من أمثال السفراء،دورا في زيادة تأثير وزارة الخارجية في عملية اتخاذ القرار الخارجي ،وتوجيه السياسة الخارجية بشكل عام

وخير مثال على هذا،دور وزارة الخارجية في تسيير الشؤون الخارجية للجزائر في عهد اشراف السيد "عبد العزيز بوتفليقة" الرئيس اراحل الاسبق على قيادتها خلال فترة امتدت من سنة 1963 (فترة حكم الرئيس أحمد بن بلة) إلى غاية نهاية فترة حكم الرئيس (هواري بومدين) عام 1979 ،حيث تجلى بشكل بارز خلال هذه الفترة،دور وزير الخارجية ممثلا في شخص السيد"عبد العزيز بوتفليقة" في تسيير الشأن الخارجي تحت سلطة رئيس الدولة السيد(هواري بومدين)،خاصة في السنوات الأولى من فترة حكم هذا الأخير ،ولقد ارتبط نفوذ وزير الخارجية"عبد العزيز بوتفليقة" مهندس البنية المؤسساتية والقانونية لأول وزارة خارجية بعد الاستقلال في عملية اتخاذ القرارالخارجي بحنكته وتمرسه في ممارسة العمل الدبلوماسي،و بعلاقاته الشخصية القوية

بالسلطة الفعلية لصنع القرارالممثلة في شخص رئيس الجمهورية "هواري بومدين"صانع القرار الأعلى،وهذا ما جعله يحضا بثقل وتأثير بارزين في إدارة السلوك الخارجي للدولة الجزائرية آنذاك.

كما ساهمت حنكة وكفاءة وزراء خارجية آخرين في بروز أدوار لهم على مستوى إدارة السياسة الخارجية الجزائرية من أمثال مهندس السياسة الخارجية الجزائرية في عهد الثمانينات، السيد"محمد الصديق بن يحيى الذي شغل منصب وزير الخارجية في فترة حكم الرئيس"الشاذلي بن جديد" ،والسيد"رمطان لعمامرة"والسيد"عبد القادر مساهل في فترة رئاسة الرئيس الاسبق السيد"عبد العزيز بوتفليقة" اللذان اظهرا كفاءة وقدرة في إدارة ملف الأزمات التي تشهدها بعض دول الجوار المغاربي والساحل الإفريقي(ليبيا ومالي خاصة)، وايضا السيد رمطان العمامرة نفسه في فترة الرئيس الحالي عبد المجبد تبون، كذلك عودة وزير الخارجية الاسبق في فترة الرئيس اليامين زروال الى المنصب في فترة الرئيس الحالي عبد المجيد تبون السيد احمد العساف، غير أن سيطرة رئيس الجمهورية على مجال تنفيذ السياسة الخارجية بالرغم من أن المادة 91 /الفقرة 03 من الدستور "لا تخوله سوى صلاحية تقرير وتوجيه السياسة الخارجية ضمن المبادئ المحددة دستوريا"ولا تخوله صلاحية تنفيذ السياسة الخارجية التي تعتبر من صلاحيات وزير الخارجية،حال دون بروز دور وتأثير شخصية وزير الخارجية في تسيير وإدارة الشأن الخارجي [1]

ج- اهمية وزارة الخارجية في رسم السياسة الخارجية الجزائرية

تشارك وزارة الخارجية في عملية رسم السياسة الخارجية من خلال الدور الذي تؤديه في جمع المعلومات والحقائق حول القضايا ذات الشأن والاهتمام الخارجي،بحيث تقوم بتلقي تقارير البعثات الدبلوماسية الخارجية وتحليلها لاستخدامها لتقييم المواقف الخارجية التي تواجهها الدولة، واقتراح البدائل المتاحة أمام متخذي القرار بشأن هذه المواقف،وتزيد أهميتها في إبداء الراي والمشورة لصناع القرار لكونها تضم مجموعة من الخبراء الدبلوماسيين الذين يتمتعون بالخبرة والحنكة السياسية،ويبرز دور وزير الخارجية على راس هذه المجموعة خاصة إذا كان يتمتع هو الآخر بالخبرة والحنكة الدبلوماسية،ويكون له تأثير بارز في توجيه السياسة الخارجية لدولته في الحالات التي تقل فيها حنكة وخبرة رئيس الدولة الدبلوماسية،وتقل درايته بموضوعات وقضايا السياسة الخارجية[2]

---

[1] نفس المرجع، ص. ،2014.

[2] - هشام محمود الاقداحي، **السياسة الخارجية والمؤتمرات الدولية**، الإسكندرية:مؤسسة شباب الجامعة، 2012 ص.ص 58،59.

يوكل إلى وزارة الخارجية في النظام السياسي الجزائري في إطار تنفيذها للسياسة الخارجية، القيام بالمهام والوظائف التالية

– تنفيذ السياسة الخارجية للأمة،وإدارة العمل الدبلوماسي والعلاقات الدولية للدولة،وتعد هذه المهمة الوظيفة الرئيسية والأساسية التي وجدت لأجلها وزارة الخارجية،بحيث تدور حولها مجمل وظائف وزارة الخارجية الأخرى،و قصد تنفيذ السياسة الخارجية للبلاد،تقوم وزارة الخارجية بتقديم اقتراح مبادرات وتحديد الخطوات العملية،وتحضير الدراسات التحليلية.

– الدفاع عن مصالح الدولة ومصالح رعاياها المقيمين في الخارج، والسهر على انسجام العمل الدولي للدولة ونشاطاتها الدبلوماسية.

– التعبير عن مواقف الجزائر الدولية عن طريق وزير الخارجية الذي يتخذ الالتزامات الدولية باسم الدولة،أو من خلال أشخاص مفوضين قانونا من رئيس الجمهورية،أو يتمتعون بسلطة مخولة من وزير الشؤون الخارجية عند الاقتضاء.

تحليل الوضع الدولي، وتحديد العناصر التي تهدد وتمس مصالح الجزائر وعلاقاتها الخارجية الدولية، بالإضافة إلى إبداء التوقعات والتنبؤات لضمان الانسجام والفعالية في امتداد العلاقات الدولية للجزائر.

– نشر مبادرات التعاون الدولي، وكذا علاقات وأعمال الدولة الدولية،بالإضافة إلى تفسير المعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات والتنظيمات الدولية التي تكون الجزائرطرفا فيها .

– التنسيق بين مختلف الوزارات والقطاعات بما يكفل توحيد الأهداف والأعمال في مجال العلاقات الدولية.

– إعداد المعاهدات والاتفاقيات الدولية والنصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بمهامها،ومهام الممثليات الدبلوماسية والقنصلية،وتلقي المراسلات الرسمية للبعثات الدبلوماسية المعتمدة لدى الدولة الجزائرية،وتوجيه

– المراسلات الرسمية للدولة الجزائرية إلى الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية.

– المشاركة في إعداد النصوص التشريعية والتنظيمية و القرارات التي تهم الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الجزائريين المقيمين بالخارج أو الأجانب المقيمين بالجزائر.

– المساهمة في ترقية التعاون الاقتصادي والمالي والتجاري والثقافي والاجتماعي والعلمي مع الحكومات الأجنبية،ومشاركتها في البحث عن الشراكة مع المتعاملين الأجانب،وتشجيع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر.

– تنشيط مشاركة الجزائر في الندوات والمفاوضات ذات الطابع السياسي،والأمني الاقتصادي والتجاري والمالي والثقافي والاجتماعي على جميع المستويات، والسهر على مختلف تفاعلات مواقف الجزائر ومبادراتها على مستوى العلاقات الثنائية أو متعددة الاطراف.

– تسيير شؤون الرعايا الجزائريين في الخارج وحمايتهم، وربطهم بوطنهم الأم، وتنظيم مساهمة الجالية الجزائرية في تحقيق الأهداف الوطنية والدولية للدولة.

– ترقية سمعة الجزائر الدولية، ونشر إشعاعها الثقافي والحضاري في الخارج. [1]

– تحضير الاتفاقيات الدولية التي تلزم الدولة الجزائرية، وتحضير النشاطات الثنائية والمتعددة الأطراف.

– تقديم استشارة في منح كل اعتماد لنشاطات ثقافية إعلامية لأشخاص طبيعيين ومعنويين أجانب في الجزائر.

– تنشيط التصور وتنسيقه مع مختلف المؤسسات والإدارات العمومية بكل المسائل التي يمكن أن يكون لها تأثير على السياسة الخارجية

– تصور المساعي المشتركة بين الوزارات وبين القطاعات وإداراتها

– تقديم استشارة حول مدى ملائمة إرساء وفود من المؤسسات والإدارات العمومية إلى الخارج.

– تحضير الاتفاقيات الدولية التي تلزم الدولة الجزائرية، وتحضير النشاطات الثنائية والمتعددة الأطراف.

[1] المرسوم الرئاسي رقم 08- 162، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية، الصادر بالجريدة الرسمية رقم. 29 ،الصادرة بتاريخ 29 جمادى الأولى عام 1429 ،الموافق ل 04 يونيو سنة 2008، ص.5.

– تتولى وزارة الشؤون الخارجية في مجال التعاون الثنائي تنسيق تحضير جميع الأعمال الموجهة إلى إثارة الاهتمام والمشاركة وتحديدها.

– تقديم استشارة في منح كل اعتماد لنشاطات ثقافية إعلامية لأشخاص طبيعيين ومعنويين أجانب في الجزائر [1]

د– تنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية: تباين الادوار بين مؤسسة وزارة الخارجية وصلاحيات وزير الخارجية

تقوم عملية تنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية على الإجراءات والعمليات المصنفة في مجال المخرجات أو السلوكيات فأداء السياسة الخارجية فهي عملية هامة تمثلها مثل عملية صياغة السياسة الخارجية نتيجة الاحتكاك المباشر بواقع السياسة الدولية والقدرة على التمييز بين ما هو متاح وما هو غير متاح.

وأداء السياسة الخارجية يبرز في أجهزة محددة نجدها متمثلة فيما

– و زارة الشؤون الخارجية.

– السفارات أو الجهاز الدبلوماسي.

– المراكز الثقافية.

– الممثلون الشخصيون أو المفوضون.

أجهزة الدولة المختلفة.

فوزارة لخارجية:مكلفة بتنفيذ السياسة الخارجية للدولة وكذا ادارة العمل الدبلوماسي والعلاقات الدولية للدولة حيث تحرص على وحدة الدفاع عن مصالح الدولة ومصالح رعاياها في الخارج وكذا انسجام العمل الدولي للدولة ونشاطاتها الدبلوماسية، فوزير الخارجية يعبر عن مواقف الجزائر ويتخذ الالتزامات الدولية باسم الدولة ويقود المفاوضات الدولية الثنائية أو المتعددة الأطراف وكذا تلك الجارية مع المنظمات الدولية، وهو مخول لتوقيع أي اتفاقيات وبروتوكولات وتنظيمات ومعاهدات

[1] - رئاسة الجمهورية، مرسوم رئاسي رقم 02- 403، مؤرخ في 2002/10/26، يحدد صلاحيات وزارة الشؤون الخارجية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ‘79، 2002/12/01.

تتولى وزارة الشؤون الخارجية في مجال التعاون الثنائي تنسيق وتحضير جميع الأعمال المثيرة للاهتمام على الصعيد الثنائي، مع تحديد وجمع مساهمة كل الأعوان والمتعاملين الذين من شأنهم المشاركة في ترقية التعاون الاقتصادي، المالي، التجاري، الثقافي، الاجتماعي والعلمي مع الحكومات، وتشارك في البحث الشراكة مع المتعاملين الأجانب وضبطها، وكذا في تشجيع الاستثمارات الأجنبية أي الجزائر على الصعيد الثنائي.

ويستند وزير الشؤون الخارجية في ممارسة المهام المخولة للوزارة إلى هياكل الإدارة المركزية واجهزتها حيث تشرف على تنفيذ سياسة الجزائر مع مختلف بلدان العالم التابعة للمديريات الفرعية ومتابعتها

كذلك يستند إلى المصالح الخارجية الخاصة والتي تبرز في الممثليات الدبلوماسية والقنصلية، والمراكز الثقافية الجزائرية الخارجية

وتبرز الممثليات الدبلوماسية في السفارات: فيعتبر السفير ممثلا لرئيس الجمهورية الذي يعتمد بصفته مفوضا للدولة والحكومة الجزائريتين لدى دولة أو منظمة معتمدة وينشط عمل جميع مصالح البعثة الدبلوماسية التي يديرها ممارسا السلطة السلمية على مستخدمي البعثة، وتتحد مهمة السفير في:

اعلام الحكومة عبر قناة الادارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية بالوضع السائد في البلد او بنشاطات المنظمة الدولية المعتمد لديها

- تزويد وزير الشؤون الخارجية بالعناصر التي تسمح بمساعدته في إدارة الشؤون الدولية

- التعريف بسياسة الحكومة في الخارج.

- المساهمة في إعداد سياسة الجزائر الدولية والحفاظ على ثاثيرها في الساحة الدولية

- تعزيز علاقات الصداقة والتعاون مع البلد أو المنظمة الدولية المعتمد لديها.

- مساعدة المتدخلين الوطنيين من مؤسسات ووسائل إعلام ومنظمات غير حكومية في علاقاتهم مع الشركاء الأجانب.

- السهر على حماية مصالح الجزائر وترقيتها في البلد الموجود فيه.

السهر على تقديم الواقع الوطني ومواقف الجزائر لسلطات الاعتماد والرأي العام الأجنبي، والعمل على تطوير نشاطات الاتصال والعلاقات العامة بكل الوسائل والدعائم الملائمة.

– كذلك تسهر المراكز القنصلية على تطوير العلاقات الاقتصادية، التجارية، الثقافية والعلمية بين الجزائر والجماعات الإقليمية والمؤسسات الموجودة في دائرة الاختصاص على كل تظاهرة أو معرض وطني أو د ولي تنظمه الجزائر

– إشعاع الثقافة الجزائرية من خلال تنظيم تظاهرات تعكس مواضيعها جوانب الثقافة الجزائرية [1]

المطلب الثالث: صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية: المؤسسة العسكرية

اغلب المؤسسات العسكرية قد ادت ادوارا حاسمة في معظم التغيرات السياسية الكبرى لعدد كبير من البلدان في جميع انحاء العالم، فقد حصلت عدة دول على استقلالها من خلال الكفاح المسلح، كما حددت الحروب الاهلية مجرى التاريخ في بلدان اخرى، وادت حروب دولية الى كسب اراض او خساراتها والى المحافظة على السيادة او فقدانها وعلى الرغم من انتهاء القتال واصل القادة العسكريون والوحدات التابعة لهم ممارسة السلطة في الحياة السياسية

يتفق معظم الدارسين على ان المؤسسة العسكرية المتمثلة في الجيش هي عبارة عن مؤسسة تضم مجموعة من الافراد المكونين عسكريا والمعروفين عموما باسم الجنود، الذين جندوا من اجل ضمان الامن في الداخل وخارج التراب الوطني، وذلك حماية للمواطن ولممتلكاته من الاخطار الخارجية علو وجه التحديد كما يضطلعون على الدفاع عن المصالح الحيوية للامة، فضلا على ان هؤلاء الجنود يخضعون لبنية هرمية تتمثل في خضوعهم لسلم ترتيب الرتب ووحدات القيادة ولتكوين خاص.وعليه تعد المؤسسة العسكرية اي " الجيش" احد النظم البنيوية التي يتكون منها التركيب الاجتماعي نظرا للمهمة التي تؤديها للنظام الاجتماعي الذي تشرف عليه وترعاه وتعمل على استقراره وديمومته من خلال الحفاظ على الامن والاستقرار والدفاع عن الوطن والتصدي للعدوان الخارجي بما يكفل استقرار انظام الاجتماعي وباقي النظم الاخرى السياسية والاقتصادية [2]

[1] - فلاك نور الدين، مرجع سابق، ص.ص 44،45.

[2]- تراكة جمال، رملي مخلوفي،" سيسولوجيا المؤسسة العسكرية في الجزائر وطبيعة الصراع المدني – العسكري"، **مجلة افاق للابحاث السياسية والقانونية**: المجلد 03، العدد 05، جوان 2020، ص. 99.

وبالعودة الى المؤسسة العسكرية الجزائرية فاننا نتفق على ان تاريخ الجزائر كان محفول بدور هذه المؤسسة فقد كان استمراريتها مرهون بشكل حثيث بقوة الجيش الجزائري افرادا وقيادات او حتى مبادئ كما شكل الاندماج بين الجيش والدولة حالة فريدة في الجزائر مقارنة بباقي دول العالم إن كل حديث عن مؤسسة الجيش في الجزائر، وعن دورها في يتطلب تاطيرا عن نشأتها التاريخية؛ ذلك أن بعض الادوار والخصائص التي صبغت هذه المؤسسة وأعطتها شكلها النهائي ترجع بالأساس الى لحظة ميلادها [1]

اولا: المؤسسة العسكرية الجزائرية: البنية والخصائص

إن الأصول التاريخية للمؤسسة العسكرية الجزائرية تعود إلى الحرب التحريرية حيث شكل جيش التحرير الوطني النواة الأولى التي أسست لنشأة الجيش الوطني الشعبي سنة 1963، ولعل وصف الجيش الوطني الشعبي بأنه سليل جيش التحرير الوطني وصف له دلالات أعمق من الدلالة الرمزية والتاريخية، فالجيش الجزائري الحديث ورث في الحقيقة معظم خصائص وميزات جيش التحرير. لذلك من الضروري التذكير بأن نشأة هذا الأخير جاءت نتاج قناعة تشكلت لدى العسكريين من قدماء المنظمة الخاصة (التابعة لحزب الشعب) بضرورة تجاوز خلافات السياسين وإعلان الثورة المسلحة ضد الإحتلال الفرنسي. وهو الأمر الذي أرسى أول مبدأ يحكم علاقة العسكري بالسياسي في الجزائر: "حين يختلف الساسة ويعجزون عن المبادرة على العسكريين أن يأخذوا زمام الأمور ويتخذوا القرارات الحاسمة".

أ: الخصائص المرتبطة بالجيش الجزائري فيمكن حصرها في الآتي:

معظم الخصائص التي تتميز بها المؤسسة العسكرية الجزائرية والتي ساهمت بشكل أساسي في تشكيل استعداد التدخل لديها، وتكوين وعي القيادة العسكرية بضرورة التدخل في الحياة السياسية بأشكال وأوجه مختلفة نحاول تحديدها في :

1- **المشروعية الثورية:** من بين المفارقات التي ينفرد بها الجيش الجزائر أنه من حيث النشأة سابق عن وجود الدولة الجزائرية، يقول رشيد تلمساني في هذا الصدد "الجيش هو الذي أنشأ الدولة في الجزائر، بينما من المفروض أن الدولة هي التي تنشئ الجيش لذلك كان من المنطقي في ظل نظام سياسي (إلى غاية 1988) قائم على المشروعية التاريخية أن تكون للجيش الوطني الشعبي كلمة الفصل في اختيار القيادات السياسية (اختيار بن بلة سنة 1962، اختيار خليفة بومدين سنة 1979) والقدرة على تنحية هذه القيادات إذا

[1] - الطاهر سعود، " ادوار الجيش في مراحل الانتقال في الجزائر"، **مجلة سياسات عربية**، العدد 24، جانفي 2017، ص. 31.

أراد ذلك (انقلاب 19 جوان 1965). وفي انتظار تحقيق الانتقال الفعلي إلى الشرعية الدستورية، فإن الجيش حامل المشروعية الثورية يبقى على استعداد للقيام بمهام استثنائية، قد لا تدخل بالضرورة في نطاق مهامه الدستورية لكنها تنبع من تقدير وفهم قيادته لواقع الأمور وتفسيرها الخاص لحدود دورها في الدولة.

2- التركيبة البشرية: إن المؤسسة العسكرية الجزائرية من حيث تركيبتها البشرية تكاد تكون فريدة من نوعها فهي ليست على شاكلة الجيوش الإفريقية التي كونتها السلطات الاستعمارية غداة نهاية الاحتلال، التي كان جنودها أعضاء في الجيوش الاستعمارية و درب قادتها في دفعات خاصة داخل المدارس العسكرية الغربية، كما أنها ليست جيشا وطنيا تشكل عقب استرجاع السيادة والوطنية من مجندين وضباط آثروا حياة الجندية. بل هي امتداد لجيش التحرير الوطني الذي تشكل في أغلبيته من الفلاحين وبعض المناضلين السياسيين الذين لبوا نداء الكفاح.

وإن كنا هنا لن نتعرض لتطوره التاريخي، فإننا سنقف على تركيبته البشرية عشية وقف المسار الانتخابي وطيلة سنوات التسعينات، وسنركز على القيادة لأنها مصدر القرار، ولا يعتبر باقي الجيش المشكل في أغلبيته من المجندين في إطار الخدمة الوطنية، ذا تأثير في صنع القرار داخل مؤسسة الجيش.

فالقيادة العسكرية تخترقها ثلاثة فئات أساسية:

- لاالفئة الأولى: تعرف بضباط جيش التحرير الوطني، هم المجاهدون الذين واكبوا مسيرة الثورة التحريرية، ومنهم من تحصل على تكوين أثناءها في إحدى الكليات الحربية العربية أو السوفيتية، وقد اختاروا عقب الاستقلال الاستمرار في الحياة العسكرية وشغلوا مراكز هامة في قيادة المؤسسة العسكريةوكان هذا الجيل إلى بداية الثمانينات ممسكا بمراكز القرار في المؤسسة العسكرية وما يعاب على هذه الفئة هو اهتمامها المفرط بالشؤون السياسية، و ذلك راجع إلى كونها التحقت بجيش التحرير بهدف تحرير البلاد، لا بهدف امتهان الحياة العسكرية.
- الفئة الثانية: وتضم ما يسمى بضباط الجيش الفرنسي وهم الضباط الذين تكونوا في المدارس العسكرية الفرنسية خلال الخمسينيات والتحقوا بالثورة بين 1958و1961 و قدر عددهم عشية الاستقلال ب200 ضابط، دافع وزير الدفاع هواري بومدين عن وجودهم في الجيش خلال مؤتمر الحزب سنة 1964 بحجة افتقاد الجيش لإطارات بمستواهم، وأكد أن مهمة هؤلاء الضباط تقنية بالدرجة الأولى، لكن "هذه المجموعة بحكم تكوينها الخاص وخلفياتها الثقافية المتميزة تشكل توجها خاصا داخل الجيش

- أما الفئة الثالثة: فيمثلها الجيل الشاب من الضباط الذين تكونوا في المدارس الجزائرية بعد الاستقلال وهم لم يشاركوا في الثورة بسبب صغر سنهم، و"أهم ما يمز هذا الجيل هو أنه لم يعتمد في ترقيته على شرف الشرعية الثورية، وإنما يعتمد على كفاءته المهنية ومدى استيعابه للعلوم العسكرية وتفوقه فيها

إن هذه التركيبة المتباينة لقيادة المؤسسة العسكرية لا يمكن أن تنفي عنها صفة الانسجام والوحدة على مستوى صناعة القرار، لاسيما القرارات المصيرية التي يساهم في صناعتها مجموعة كبيرة من الضباط، وصل عددهم إلى 180 ضابطا حين قرروا وقف المسار الانتخابي على سبيل المثال في التسعينات

3- **المساهمة في التنمية:** من المميزات الأساسية للجيش الجزائري مساهمته الفعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد طيلة العقدين الأولين للاستقلال، حيث ساهم أفراد الجيش بصفة مباشرة في انجاز المشاريع الاقتصادية، لاسيما تلك المتعلقة بانجاز البنى التحتية من طرق و جسور وسدود، فالجيش الجزائري وبفضل المجندين في إطار الخدمة الوطنية التي أقرت سنة 1968 ساهم في إنجاز:مشروع السد الأخضر، طريق الوحدة الإفريقية، القرى الاشتراكية، بناء المطارات والمرافق الصحية ولعل المساهمات الكبيرة للجيش في عمليات تحديث المجتمع تمنحه مزيدا من المشروعية، وتجعله قادرا أيضا على أداء مهام أخرى استثنائية، ليست من اختصاصاته التقليدية.[1]

4- الماضي السياسي: وهو من بين العناصر الأساسية مكونة لاستعداد الجيش للتدخل في الشأن السياسي، فالجيش الجزائري الذي شكل – إلى غاية مارس 1989 تاريخ انسحابه من الحزب– طرفا أساسيا في السلطة الحاكمة في الجزائر، كان منذ نشأته "يعتبر الوظيفة السياسية أصيلة في تكوينه، ومهمة أساسية من مهامه

ب دورالمؤسسة العسكرية في المجال السياسي الداخلي:

إن مسار إعادة البناء والتشييد بعد استرجاع السيادة الوطنية تطلب فتح ورشات كبرى ومستعجلة يتم إنجازها على المدى المتوسط والبعيد، ولذلك فقد كان من البديهي أن يسهم الجيش الوطني الشعبي، وهو القوة الوحيدة المنظمة في البلاد آنذاك، في هذا الجهد التاريخي للنهوض بالاقتصاد الوطني بعد 130 سنة من الاحتلال الفرنسي، وقد أوكلت للجيش الوطني الشعبي مهام إضافية عبر عدة مراحل بداية من الفترة مابين 1963

[1] - عماد الدين مرقاب، المؤسسة العسكرية ومسار لتحول الديمقراطي في اجزائر، **من الموقع الالكتروني:** https://alomsia.yoo7.com/t662-topic، بتاريخ 2012/02/05، يوم 2022/04/04.

و1989 ، حيث جمع أفراد القوات المسلحة بين مهمتي الدفاع عن السيادة الوطنية والمساهمة في عملية البناء والتشييد. لتتركز بعد ذلك جهود الجيش على السهر على توفير الأمن والدفاع كمهمة أساسية، مع الاستعداد والجاهزية التامة للمساهمة، وفي أي لحظة، في الجهود الرامية للدفع بعجلة التنمية الاقتصادية، ومن ثم لا يمكن الحديث عن مهام الجيش الوطني الشعبي التي خوّلها له الدستور دون اللجوء إلى التطور التاريخي لتلك المهام حسب كل دستور.[1]

في هذا الخصوص، فإن المادة الثامنة من دستور 1963 منحت للجيش الوطني الشعبي صلاحيات اجتماعية وسياسية واقتصادية، فضلا عن الوظيفة التقليدية المتمثلة في الدفاع الوطني.

"الجيش الوطني جيش شعبي، وهو في خدمة الشعب وتحت تصرف الحكومةبحكم وفائه لتقاليد الكفاح من اجل التحرير الوطني، وهو يتولى الدفاع عن اراضي الجمهورية ويسهم في مناحي النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد " [2]

ليتم فيما بعد، تأكيد مشاركة الجيش الوطني الشعبي في التنمية والتشييد الوطني وذلك من خلال دستور 1976، حيث نصت المادة 82 على" تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني، في المحافظة على استقلال الوطن وسيادته، والقيام بتأمين الدفاع عن الوحدة الترابية للبلاد و سلامتها، وحماية مجالها الجوي ومساحتها الترابية ومياهها الإقليمية وجرفها القاري ومنطقتها الاقتصادية الخاصة بها. يساهم الجيش الوطني الشعبي باعتباره أداة الثورة في تنمية البلاد وتشييد الاشتراكية."، كما نصت المادة 83 من نفس الدستور على" العنصر الشعبي عامل حاسم في الدفاع الوطني. الجيش الوطني الشعبي هو الجهاز الدائم للدفاع، الذي يتمحور حوله تنظيم الدفاع الوطني".[3]

المادة 82: تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني ودرع الثورة في المحافظة على استقلال الوطن وسيادته والقيام بتامين الدفاع عن الوحدة الترابية للبلاد وسلامتها وحماية مجالها الجوي ومساحتها الترابية ومياهها الاقليمية وجرفها القاري، ومنطقتها الاقتصادية الخاصة بها، يساهم الجيش الوطني الشعبي باعتباره اداة الثورة في تنمية البلاد وتشييد الاشتراكية [4]

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الدفاع الوطني، تاريخ الجيش الشعبي الوطني، من الموقع الالكتروني الرسمي: https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/presentation/histoire6_ar.php، يوم 2022/04/05.

[2] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الدستور الجزائري 1963،المبادئ والاهداف الاساسية، المادة 08.

[3] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الدفاع الوطني، نفس المرجع السابق.

[4] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الدستور الجزائري 1976، الفصل 06الجيش الوطني الشعبي، المادة 82.

المادة 83: العنصر الشعبي عامل حاسم في الدفاع الوطني، الجيش الشعبي هو الجهاز الدائم للدفاع الذي يتمحور حوله تنظيم الدفاع الوطني [1]

في 23 فبراير 1989، تبنت الجزائر دستورا جديدا، لتمر إلى عهد التعددية السياسية والإصلاحات الشاملة تمهيدا للانتقال الديمقراطي، في خضم ذلك، انسحب الجيش الوطني الشعبي من النقاش السياسي ليقتصر دوره على مهامه المتمثلة في الدفاع عن السيادة والوحدة الوطنية، وذلك طبقا للمادة 24 من دستور 1989، وهي المهام التي تم تأكيدها في المادة 25 من دستور 1996 المعدل في سنة 2008.

المادة 24: تنظيم الطاقة الدفاعية للامة ودعمها وتطويرها، حول الجيش الشعبي الوطني، تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الاستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية كما يظلع بالدفاع عن وحدة البلاد وسلامتها الترابية وحماية مجالها البري والجوي ومختلف مناطق املاكها البحرية [2]

المادة 25: تنظيم الطاقة الدفاعية للامة ودعمها وتطويرها حول الجيش الوطني الشعبي، تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الاستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية كما يظطلع بالدفاع على وحدة البلاد وسلامتها الترابية وحماية مجالها البري والجوي ومختلف مناطق املاكها البحرية [3]

وفي ظل التحول الذي عرفته الجزائر، أعرب الجيش الوطني الشعبي عن حياده السياسي في عهد التعددية السياسية، من خلال انسحابه الطوعي من اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني، حيث صدرت تعليمة آنذاك عن رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي توضح المهام الدستورية للجيش والواجبات الملزمة لأعضائه، وتم الإقرار بأنه "إذا كان كل المواطنين يتمتعون بكافة الحقوق، فإنه يمنع على كل فرد عسكري من المشاركة في أي نشاط سياسي، أو ضد أي تنظيم سياسي، سواء داخل المؤسسات والهياكل العسكرية أو خارجها، كما يؤكد الجيش الجزائري على الإصلاحات السياسية الرامية إلى تجسيد المسار الديمقراطي الوارد في الدستور الجديد، كما ساهم في هذا المسعى ولا يزال إلى غاية يومنا هذا، من خلال نأيه عن الصراعات السياسية والسهر على ضمان الشرعية الدستورية قصد بناء مجتمع تسوده العدالة والمساواة، وبموقفه هذا، أكد الجيش الوطني الشعبي امتثاله لأحكام الدستور مع الحرص على وحدة الامة و الحفاظ على وحدة صفوفه وانسجامه.

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الدستور الجزائري 1976، الفصل 06الجيش الوطني الشعبي، المادة 83.

[2] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الدستور الجزائري 1989، الفصل 03 الدولة، المادة 24.

[3] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الدستور الجزائري 1996، الفصل 03 الدولة، المادة 25.

لطالما اظهرت المؤسسة العسكرية في الجزائر ان الانخراط في الحياة السياسية على أنه عبء ثقيل، والتزام أخلاقي، وتكليف لا تشريفكما انها لعبت دورا مهمًا في تمهيد الطريق لبناء الدولة الحديثة ما بعد الاستعمار، وقدمت تلك المؤسسة نفسها على أنها الدرع الواقية لبقاء ذلك الكيان القومي الوليد، فارتأت أن تدير البلاد تارة بشكل مباشر وتارة من وراء الكواليس، لكن الحقيقة أن الجزائريين مثلا يدركون أن المؤسسة العسكرية هي الحاكم الفعلي للبلاد إذ اشتُهرت الجزائر بأنها "الديمقراطية الخاضعة للسيطرة"، أو البلد الذي يحق فيه للقوات المسلحة و"النخبة المختارة" للمواطنين غير المنتخبين، اتخاذ القرارات الرئيسية، بما في ذلك اختيار الرئيس نفسه، في حين تنص معظم الوثائق الدستورية على أن الجيش الوطني مكلف بالدفاع عن وحدة البلاد وسلامة ترابها وسيادتها، ولا تذكر أي من هذه الوثائق الدستورية أي دور للمؤسسة العسكرية في الحياة السياسة العامة وإدارة شؤون البلاد. لكن الواقع كان مغايرا لذلك تماما، حيث لعب الجيش الجزائري دورا مركزيّا في مفاصل الحياة منذ استقلال الجزائر. فبالرجوع إلى التاريخ السياسي للجزائر نجد أن الرؤساء المتعاقبين على حكم الجزائر كهواري بومدين، والشاذلي بن جديد، واليمين زروال، كانوا وزراء دفاع قبل أن يتسلموا مناصب الرئاسة[1]

الشكل رقم 05: يمثل بنية المؤسسة العسكرية ممثلة في وزارة الدفاع الوطني في الجزائر

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الدفاع الوطني، من الموقع الالكتروني الرسمي:
https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/presentation/ministere_ar.php.

[1] - أحمد علي أوغلو، **الجيش والمنظومة السياسية أثناء وبعد الانتقال السياسي: حالة السودان والجزائر**،قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2019، ص, 21.

واذا مارادنا ان نقرب نظرية اكثر واقعية تفسر الحالة الجزائرية بدون ان نرجح كفة السيطرة الكاملة على الحياة السياسية الى المؤسسة العسكرية في الجزائر في مواجهة المؤسسات المدنية هي نظرية "جانووتي"ز، والتي يرى من خلالها أن تدخل المؤسسة العسكرية في النظم الديمقراطية يجب أن يكون مقتصرا على مجال سياسات الدفاع، وبذلك لا يتم استبعاد المؤسسة العسكرية تماما عن ممارسة أي دور سياسي، بل تكون مشاركة في وضع أسس النظام الديمقراطي، إذ لا يمكن الفصل الحاد بين المؤسسة العسكرية، وباقي المؤسسات المدنية. فذلك يتنافى مع واقع العلاقات المدنية–العسكرية على الأرض؛ حيث إن أفراد القوات المسلحة ينتمون إلى طبقات وفئات المجتمع، فأفراد القوات المسلحة ليسوا طبقة مستقلة قائمة بذاتها في المجتمع[1]

ب–1: الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في ظل التعددية الحزبية

عرفت مرحلة مابعد صدور دستور 1989 احداث كثيرة شكلت المنعطف الحاسم في قيام نظام جديد مغاير للنهج الاشتراكي متجها نحو تطبيق انظم الغربية، وقد نتج عن تدخل الجيش في مسار تلك المرحلة الجديدة وعلى ينية النظام السياسي ما يلي:

- غياب التداول على الحكم بسبب الوصاية التي مارستها المؤسسة العسكرية على الطبقة السياسية ومن خلال توقيف المسار الانتخابي
- ضعف المشاركة السياسية خاصة الدورية منها والمعبر غنها بواسطة الانتخابات
- عدم تطور المشاركة السياسية للاحزاب، فلم تكن قادرة على الوصول الى السلطة اوحتى المشاركة الفعلية، هذا الفشل يمثل ويعكس رفض المؤسسة العسكرية لان تكون بيئة النظام فضاء لمشاركة سياسية دائمة
- ضعف السلطة السياسية، حيث جل الادبيات التي اهتمت بمسالة السلطة في الجزائر خلال عقد التسعينيات تجمعى على حقيقة وجود ازدواجية في السلطة السياسية، الاولى شكلية تسمى بالسلطة الظاهرة وتمثلها المؤسسات السياسية المنتخبة اولها رئاسة الجمهورية، والثانية فعلية تسمى بالسلطة الخفية وتجسدها المؤسسة العسكرية، حيث تفوض هذه الاخيرة للاولى صلاحيات تسيير شؤؤون الحكم مع ضرورة ترك القضايا المصيرية لها

ضمن هذا التوقيت عبرت القيادة العسكرية بتصريح العقيد "يحيي رحال" مدير الحافظة السياسية للجيش مارس 1989 اي عقب اقرار دستولر 1989 عن دعمها للمسار الاصلاحات السياسة واتجسيد استعدادات

[1] -

لمتطلبات المرحلة المقبلة بغرض حيادها ازاء العمل السياسي، ولكن هذا الحياد لم يصمد طويلا حيث عادت مؤسسة الجيش لتمارس دور الوصاية من خلال توقيف المسار الانتخابي في جانفي 1992،وهو الوضع الذي استمر الى غاية افريل 2004، وهذا التدخل السياسي احد صورا مختلفة يمكن حصرها في شكلين رئيسيين:

- استعمال حق النقذ و الاعتراض وهذا النمط تم العمل به في حالات عدم الاستقرار السياسي اذ يتحول الجيش من دور المحافظ والحامي للنظام القائم خاصة مع ضعف المؤسسات وعدم استيعابها لحالات اتساع المشاركة السياسية في المجتمع، حيث قد يتخل بهذه الصفة اما في حالة انتصار حزب او حركة سياسية لا ترغب فيها المؤسسة العسكرية كما فعلت مع الجبهة الاسلامية للإنقاذ، او في حالة اتباع السلطة لسياسات راديكالية واستقطابها لجماعات سياسية لا ترغب فيها المؤسسة العسكرية، وهو ماتراه هذه الاخيرة فوضى وازمة اخيرة
- اختيار او تزكية القيادات السياسية، حيث ان النخبة العسكرية في الجزائر مارست ايضا حق الوصاية في اختيار وتزكية القيادات السياسية للبلا، وهو الوضع الذي تجسد من خلال فوز مرشح الجيش اليامين زروال ، وزير الدفاع ورئيس الدولة باول انتخابات رئاسية تعددية في نوفمبر 1995 بدعم وتاييد واضح من الجيش،وقد اعطت هذه الانتخابات على حد تعبير البعض منهم للعسكريين لاول مرة شرعية تمكنهم من تسيير شؤون المجتمع وقيادته.

اما انتخابات 1999 التي انتهت بوصول اول شخصية مدنية للحكم في الجزائر، فان تعيين الرئيس الاسبق الراحل عبد العزيز بوتفليقة كمرشح لتلك الرئاسيات كان راجعا لرغبة العسكريين في التغيير. فاختيار شخصية مدنية للرئاسيات يعبر عن استمرارية لفلسفة التدخل والوصاية عن ارادة في نفي الطابع العسكري العام [1]

تعود علاقة المؤسسة العسكرية بعبد العزيز بوتفليقة الرئيس الاسبق في ظل الازمة السياسية و الامنية الى سنة 1994 ،وبالتحديد من خلال مجريات التحضري لندوة الوفاق الوطني الاولى المنعقدة بتاريخ 26 – 25 جانفي من السنة نفسها، حيث تقدمت قيادة الجيش بعرضها على بوتفليقة تولي الحكم وإنهاء محنة الجزائر. وأمام هذا المشهد اشترط عبد العزيز بوتفليقة لتولي المنصب على أن توضع جميع السلطات بيديه على خلاف ما كان سائدا من قبل

[1] - تراكة جمال، رملي مخلوفي، مرجع سابق، ص 107، 108.

ومع استمرارية الوضع الأمني وانسداد الحل السياسي، تأزمت الوضعية الجزائرية أكثر وبذلك ازدادت المطالبة الخارجية بإيجاد لجنة تحقيق دولية في المجازر المرتكبة. وأحس الجزائريون بأن خطر التدخل الأجنبي اصبح قائما عندما حلت بالجزائر بعثة الأمم المتحدة للإعلام والتقصي عام 1998 فضلا عن تحرك عديد المنظمات الحكومية وغري الحكومية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والمجازر المرتكبة في الجزائر وتوجيهها أصابع االتهام للمؤسسة العسكرية وتحميلها مسؤولية تدهور الأوضاع الأمنية في البلاد، مطالبة في الوقت نفسه مثول بعض قياداتها أمام المحكمة الجنائية الدولية. وهو الأمر الذي جعل قيادة الجيش ترضخ لمطلب بوتفليقة الذي جرى ذكره سابقا. ليستلم بوتفليقة الحكم ولم يخف انه مرشح الجيش حاملا شعار "عفا الله عّم سلف". لتبدأ مرحلة جديدة من مراحل العالقة بني الجيش والرئاسة يف الجزائر

ومنذ توليه الرئاسة سنة 1999 حقق الرئيس الاسبق عبد العزيز بوتفليقة نجاحا كبيرا حيث أخفق سلفه؛ وذلك في عدة مجالات فقد قام بحل القضاء والى حد كبير على المنظمة الرئيسة التي قادت تمرد التسعينات وجرت استعادة الامن في معظم أرجاء البلاد. وبعد كسرالعزلة التي كانت الجزائر تعانيها منذ 1994، كما قاد عودة الجزائر الى الساحة الدولية، ومنذ احداث 11 سبتمبر 2001،اصبحت الادارة الامريكية ترى في الجزائر الحليف الاستراتيجي في اطار الحرب العالمية على الارهاب اما بالنسبة للوضع المالي للدولة فقد تمكنت الجزائر من سداد ديونها وحيازة احتياطي وافر لم يسبق له مثيل [1]

اما من جانب للمؤسسة العسكرية فقد وقع مرسوما، حل بموجبه جهاز الأمن والاستعلام (المخابرات)، الذي كان يتبع وزارة الدفاع، واستبدله بمديرية للمصالح الأمنية، تابعة للرئاسة، في إطار إعادة هيكلة بمؤسسات الدولة. كما وقع كذلك رئيس الجمهورية الاسبق عبد العزيز بوتفليقة، وزير الدفاع الوطني، والقائد الأعلى للقوات المسلحة، مرسوما رئاسيا، ينهي وبشكل تام دائرة الاستعلامات والأمن (التسمية الرسمية لجهاز المخابرات)، ليتم تعويضها بمديرية المصالح الأمنية، وتضم مديريات فرعية هي، الأمن الداخلي، والأمن الخارجي، والمديرية التقني، كما أن هذه المديرية الجديدة تحظى باستقلالية تامة تنظيميًا عن وزارة الدفاع، وهي تحت الوصاية الحصرية والمباشرة لرئيس الجمهورية[2]

[1] - فوزية قاسي،عربي بومدين،" العالقة بين الجيش والسلطة السياسية في الجزائر :بين حكم الواقع وتحديات نزع الطابع العسكري"،**مجلة سياسات عربية**، العدد 19،مارس 2016، ص 62.

[2] - عبد الرزاق عبد الله، الرئيس الجزائري يحل جهاز المخابرات ويستبدله بمديرية للأمن تتبع للرئاسة مباشرة بدل وزارة الدفاع، **من الموقع الالكتروني:** https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8، بتاريخ 2016/01/24، يوم 2023/04/08.

ب-2: الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في ظل الحراك الشعبي

مع بداية ماسمي بحراك 22 فيفري 2019، تضافرت العديد من العوامل التي ساهمت في اسقاط نظام بوتفليقة، والتي لعبت فيه المؤسسة العسكرية دورا حاسما بعد عودتها للمشهد السياسي بطريقة شبه مباشرة منذ إنطلاق الحراك، وقد أثار هذا الدور جدال عن انعكاساته ومستقبله على ضوء المتغيرات الداخلية والخارجية بعد 2019، هذا ما اعاد إنتاج الصراع داخل أجنحة النظام بشكل أكثر حدة، أدى إلى استرجاع المؤسسة العسكرية لزمام المبادرة وإنهاء مرحلة بوتفليقة، لتلعب بعد ذلك دور غير مباشر في إدارة الأزمة الجزائرية وصولا إلى الانتخابات الرئاسية.

فبعد استحواذ المؤسسة العسكرية على مقاليد القرار، ابتداء من الأسبوع السادس للحراك تحت غطاء المادة 102 من الدستور، حينها بدأت المؤسسة العسكرية تنفيذ رؤيتها وإن المتتبع لخطابات قائد الأركان الاسبق بلقايد صالح أن قيادة المؤسسة العسكرية ترافق وتقترح خارطة الطريق للسلطة المدنية، المتمثلة في الرئاسة والحكومة، وجهاز العدالة، ابتداءا بتحرير جهاز القضاء وتفعيله، وهو بداية تحقيق مطالب الحراك بمحاسبة المسؤولين الفاسدين

إن تدخل المؤسسة العسكرية في العملية السياسية ومخرجاتها انطلقت فعليا بتفعيل المادة 102من الدستور• وقد وجدت المؤسسة العسكرية نفسها منذ اندلاع الحراك ملزمة بإدارة معلنة ومكشوفة للازمة وقد مارست المؤسسة العسكرية السياسة بخلفية أمنية وبخطابات وقائية تحذيرية رغم أن تسييرها أدى إلى تضييق نسبي

• النص الكامل للمادة 102 من الدستور الجزائري: "إذا استحال على رئيس الجمهورية أن يمارس مهامه بسبب مرض خطير ومزمن، يجتمع المجلس الدستوري وجوبا، وبعد أن يتثبت من حقيقة هذا المانع بكل الوسائل الملائمة، يقترح بالإجماع على البرلمان التصريح بثبوت المانع.

- يعلن البرلمان، المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معا، ثبوت المانع لرئيس الجمهورية بأغلبية ثلثي (3/2) أعضائه، ويكلف بتولي رئاسة الدولة بالنيابة مدة أقصاها خمسة وأربعون (45) يوما رئيس مجلس الأمة الذي يمارس صلاحياته مع مراعاة أحكام المادة104 من الدستور.
- وفي حالة استمرار المانع بعد انقضاء خمسة وأربعين (45) يوما، يُعلن الشغور بالاستقالة وجوبا حسب الإجراء المنصوص عليه في الفقرتين السابقتين وطبقا لأحكام الفقرات الآتية من هذه المادة.
- في حالة استقالة رئيس الجمهورية أو وفاته، يجتمع المجلس الدستوري وجوبا ويُثبِت الشغور النهائي لرئاسة الجمهورية وتُبلغ فورا شهادة - التصريح بالشغور النهائي إلى البرلمان الذي يجتمع وجوباً.
- يتولى رئيس مجلس الأمة مهام رئيس الدولة لمدة أقصاها تسعون (90) يوما، تنظم خلالها انتخابات رئاسية ولا يَحق لرئيس الدولة المعين بهذه الطريقة أن يترشح لرئاسة الجمهورية.
- وإذا اقترنت استقالة رئيس الجمهورية أو وفاته بشغور رئاسة مجلس الأمة لأي سبب كان، يجتمع المجلس الدستوري وجوبا، ويثبت بالإجماع الشغور النهائي لرئاسة الجمهورية وحصول المانع لرئيس مجلس الأمة.
- وفي هذه الحال، يتولى رئيس المجلس الدستوري مهام رئيس الدولة.
- يضطلع رئيس الدولة المعين حسب الشروط المبينة أعلاه بمهمة رئيس الدولة طبقا للشروط المحددة في الفقرات السابقة وفي المادة 104 من الدستور ولا يمكنه أن يترشح لرئاسة الجمهورية.

على الحريات، وألزمت العالم بنوع من الأحادية وتدعيم النظرة المعادية والدعائية ضد التيارات التي ال توافق نهجها لحل الأزمة وفي ظل هذا الاستقطاب وإصرار المؤسسة العسكرية من خلال خطابات قائد الأركان والتمسك بالحل الدستوري وبدأت تطرح أسئلة على طبيعة الدور الذي تلعبه المؤسسة العسكرية وتمسكها بشخصيات النظام القديم في إدارة المرحلة، مما خلق توجس من عسكرة الدولة[1]

وبعد تسعين يوم من استقالة بوتفليقة أعلن المجلس الدستوري عن استحالة إجراء الانتخابات الرئاسية المقررة عقدها يوم 4 جويلية 2019 ، التي كانت تصر على إجراءها ذا لم يكن كافيا تنظيمها عمليا في ظل رفض الحراك لها وقام المجلس الدستوري بالتمديد المؤسسة رئاسة الدولة لبن صالح حتى إجراء انتخابات رئاسية. وهذا التمديد رغم أنه جاء في إطار فتوى دستورالا أنه جاء سياسيا، فدخلت البلاد في مرحلة غير دستورية ولكن بأدوات دستورية المتمثلة في رئيس الدولة،

وكان عامل الزمن لصالح المؤسسة العسكرية، وجاء في هذا الإطار في 2 سبتمبر من الناحية العسكرية الرابعة، حيث دعا قائد الأركان إلى استدعاء الهيئة الناخبة يوم 15 سبتمبر وقال إن الانتخابات الرئاسية: "يجب أن تجرى في الآجال القانونية"، كما أكد على خيار الانتخابات: "كحل وحيد لتجاوز الأزمة ودعا إلى تجديد مجموعة من القوانين من بينها تلك المتعلقة باللجنة الوطنية التي ستشرف على تنظيم ومراقبة الانتخابات الرئاسية .وتنصيب السلطة الوطنية لمراقبة الانتخابات وتعيين محمد شرفي وزير العدل الأسبق رئيسا لها، ستجاب رئيس الدولة بن صالح لهذه الأوامر من قائد الأركان وحدد يوم 12 ديسمبر لإجراء الانتخابات[2].

لقد عملت المؤسسة العسكرية على توفير كل الظروف لإنجاح الانتخابات الرئاسية بعد أستطاع الحراك تعطيل ل موعدين انتخابيين سابقين، واستطاعت ان تملر الى الانتخابات الرئيسية في 12 ديسمبر من خلال:

- التخويف من التدخل الأجنبي: إن الاستثمار في موقف البرلمان الأوربي الذي أصدر لائحة حول واقع الحريات في الجزائر وهذا يخيف الجزائريين من التدخل الأجنبي لذلك جاء الرد بالمشاركة في الاستحقاق الانتخابي يوم 12 ديسمبر من أجل تحقيق الامن والاستقرار.

[1] علاء الدين زرومي، "دور النخب العسكرية في الحياة السياسية العربية، الجزائر نموذجا"، **مجلة المفكر**، ع.16 ،(ديسمبر 2017 ،ص ص.520.

[2] - عصام لشموت، المؤسسة العسكرية والحراك الجزائري: من إستفاد من الاخر، **من الموقع الالكتروني**: h://pw.2u/RpT/xo، بتاريخ: 2020/09/26، يوم 2022/04/19.

–المقاربة النفسية والاجتماعية إن خطاب المؤسسة العسكرية يراهن على ألعماق النفسية والأبعاد الاجتماعية للمواطن من أجل الخروج من الأزمة، وتحريك انعكاسات المأساة الوطنية وتوظيفها من أجل مقاربة الانتخابات

–تكوين تكتل مدني سياسيي لقد انضمت أحزاب سياسية وهيئات فاعلة في المجتمع المدني للتعامل مع الهيئة الوطنية المستقلة للانتخابات

–الرصيد التاريخي للمؤسسة العسكرية: إن للمؤسسة العسكرية الجزائرية رصيد في الضمير الجمعي للجزائري ألسباب تاريخية وهي أكثر مؤسسات الدولة ثقة من طرف المواطن

–الشخصية الكاريزمية لقائد الأركان: ولقد لعب قائد الأركان أحمد قايد صالح دورا محوريا في إزاحة النظام البوتفليقي، وأصبح له تأثير على كثير من الجزائريين من خلال دعوته المتكررة للذهاب إلى الانتخابات الرئاسية

–إنجازات المؤسسة العسكرية: ولقد استطاعت المؤسسة العسكرية بقيادة أحمد قايد صالح من إزاحة بوتفليقة وسجن ما عرف بالعصابة وأثناء توجهها للحراك لم تتعامل معه بعنف دون أن تسقط قطرة دم واحدة

–وعود المؤسسة العسكرية بعدم التدخل في الانتخابات: وقالت المؤسسة العسكرية من خلال افتتاحية مجلة الجيش لشهر سبتمبر إن زمن صنع الرؤساء قد ولى بدون رجعة[1]

–منع العسكريين من الترشح للانتخابات صادق مجلس الوزراء على قانون يمنع العسكريين من ممارسة أي نشاط سياسي أو حزبي أو الترشح لأي وظيفة انتخابية أو عمومية إلا بعد خمسة سنوات من إنهاء الخدمة.

وجاءت نتائج الانتخابات الرئاسية والتي قدرت نسبة المشاركة فيها ب 39,9%،ولقد استطاع الرئيس الحالي عبد المجيد نبون الفوز من الدور الأول بنسبة 58,15% ولقد نتج عن هذه الانتخابات :

- حدوث قطيعة مع نظام بوتفليقة، وكذلك قطيعة مع الشرعية الثورية التي حكمت الجزائر منذ سنة 1962 ،فعبد المجيد تبون لم يكن من الثوار، بالإضافة إلى أن المرشحين الخمسة ال يوجد بينهم عسكريا واحدا .

[1] - محمد بغداد، **المقاربة الدستورية: الجيش و ادارة الأزمة** ، الجزائر: دار الحكمة، 2019 ،ص.80.

- إن تمرير الانتخابات الرئاسية الجزائرية انتصار لرؤية المؤسسة العسكرية والمسار الدستوري الذي يدعو إلى ضرورة سد الفراغ السياسي
- تراجع وتيرة الخطاب المتشنج بين الحراك وقيادة الأركان بسبب تمرير الانتخابات وان عبد المجيد تبون الرجل السياسي الدبلوماسي سيكون خطابه مختلف عن العسكري الصارم[1].

تعتبر فكرة السيطرة الكاملة لقيادة سياسية مدنية على شؤون الدفاع في مرحلة انتقال سياسيي تبدوا أمرا غير متصور حدوثه، وخصوصا في الحالة الجزائرية، التي لعبت فيه المؤسسة العسكرية دورا رئيسيا في سد فراغ المؤسسات بعد استقالة بوتفليقة، ولقد فتحت المرحلة التي أدارت فيها المؤسسة العسكرية شؤون الدولة بطريقة غير مباشرة من خلال منصب أحمد قايد صالح للأركان منصبا عسكريا ونائب وزير الدفاع منصب سياسيا من خلال فتح ملفات فساد قيادات داخل المؤسسة العسكرية. وكذلك شعارات الحراك التي تنادي بمدنية الدولة وعدم تدخل المؤسسة العسكرية في السياسة، فتح هذه القضايا إيذان بمرحلة جديدة في عالقة المؤسسة العسكرية الجديدة بالرئيس.

وقد سبق أن نفى عبد المجيد تبون قبل فوزه بالانتخابات كمرشح حر أنه مرشح أحد مؤسسات الدولة وربطت بعض الأوساط أن رئيس الجمهورية يتلقى دعم من قيادة المؤسسة العسكرية .ومع فوز عبد المجيد تبون بانتخابات ويوم تنصيبه وفي تهنئته قال أحمد قايد صالح "أن الرجل الجديد هو الرجل المناسب والمحنك على قيادة بلادنا نحو مستقبل أفضل "، وقد جاء في افتتاحية شهر أفريل من مجلة الجيش منذ انتخابه على رأس الجمهورية أظهر السيد عبد المجيد نبون ثقته المطلقة في الجيش الوطني، حيث أكد العديد من المناسبات على الدور الذي أداه الجيش الوطني الشعبي في الحفاظ على مؤسسات الدولة وانقاذ البلاد من محاولات النيل يها ، هذه الشهادة عبرت عن مدى الثقة والانسجام التام بين الرئاسة والمؤسسة العسكرية [2]

ثانيا: دور المؤسسة العسكرية في الجال السياسي الخارجي:

يبرز الدور الذي يمكن ان تلعبه المؤسسة العسكرية ممثلة في وزارة الدفاع الوطني في عملية صنع القرار الخارجي وتوجيه السياسية الخارجية من خلال فرضية أساسية مفادها أنه:"كلما استحوذت وطغت موضوعات الأمن القومي أو ما يتصل بها من قضايا ذات طابع عسكري أمني على اهتمامات الدولة في

[1] - محمد نباح، رئاسيات الجزائر 12 ديسمبر: النتائج والدلالات،من الموقع الالكتروني: yl/pw.2u://h، بتاريخ 2020/06/29، يوم 2020/04/20.

[2] - عبد الرزاق بن عبد اع، الجيش الجزائري يشيد بانسجامه مع الرئيس تبون، من الموقع الالكتروني: . https://2u.pw/f3Hs، بتاريخ ×2021/08/6، يوم 2022/04/09.

المجال الخارجي زاد دور الجيش أو العسكر في توجيه السياسة الخارجية للدولة والتأثير فيها"،يتبين من خلال الفرضية أن من أهم الأسباب التي تجعل المؤسسة العسكرية تلعب دورا هاما في رسم وتوجيه السياسة الخارجية أو في تنفيذها،الاعتبارات العسكرية والأمنية الإستراتيجية التي تفرض على الدولة انتهاج سياسات خارجية أو اتخاذ مواقف خارجية معينة خاصة فيما يتعلق ببعض القضايا كقرار الدخول في تحالفات عسكرية،أوقرار بناء أو استضافة قواعد عسكرية،وتزيد الحاجة إلى راي العسكريين أيضا في المسائل والجوانب ذات الطابع الفني كالسباق نحو التسلح، وقضايا نزع السلاح، والتدخل العسكري ،كما أن تنفيذ السياسة الخارجية للدولة قد يستلزم أيضا اللجوء إلى الأداة والوسائل العسكرية،وهذا ما يفرض على صناع القرار استشارة العسكريين عند اتخاذهم للقرار الخارجي لضمان فعاليته،ونجاح السياسة الخارجية في تحقيق أهدافها. و يزيد دور العسكر في توجيه السياسة الخارجية، إذ تحول هؤلاء إلى جماعة مصالح تسعى إلى دعم مكانتها ونفوذها في التأثير على عملية صنع القرار في الدولة خدمة لمصالحها. وتعتبر التهديدات الأمنية التي تتعرض لها الدولة سواء كانت تهديدات أمنية تماثلية أو لا تماثلية من أقوى الدوافع والأسباب الكامنة وراء زيادة دور وتأثير المؤسسة العسكرية في صنع السياسة الخارجية[1]

للمؤسسة العسكرية الجزائرية صوت مسموع في صناعة السياسة الخارجية وتوجيهها،لكن، مقارنة بفترة حكم بوتفليقة سيكون للمؤسسة العسكرية في الجزائر الجديدة الصوت الأعلى في إدارة الملفات الأمنية والإقليمية والدولية ، وذلك بسبب طبع الرئيس عبد المجيد تبون السياسي ومحدودية علاقاته العامة خارجيًا. مستقبلًا ، ستزداد حدة فرضِ وجهة نظر المؤسسة العسكرية على توجهات السياسة الخارجية الجزائرية كالحفاظ على العداء الاستراتيجي مع المغرب قائما، والانخراط دبلوماسيا في نزاعات منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، ومن المتوقع الحفاظ على الوضع القائم في العلاقة مع فرنسا، والدفع نحو المزيد من الاعتماد على روسيا كحليف استراتيجِي بحجة التطبيع المغربي–الإسرائيلي.

وحققت المؤسسة العسكرية الجزائرية منذ دخول الدستور الجديد حيز التنفيذ في نوفمبر 2020 مكاسب غير مسبوقة في التاريخ السياسي للبلاد، فعلاوة على مهامها التقليدية بات دورها في مختلف المسائل السياسية والاجتماعية يجري تحت غطاء الدستور، وكثيرا ما عبرت مجلة الجيش عن رأي المؤسسة العسكرية في مختلف القضايا، كما لم تتوان المؤسسة عن تخصيص أنشطة رسمية لها بعيدا عن شؤون الدفاع والأمن والتسليح.

[1] - مماد صليحة، مرجع سابق، ص.ص 194،195.

ويبدو أن المؤسسة العسكرية، التي تراجع دورها لصالح الرئيس الاسبق الراحل عبدالعزيز بوتفليقة في إطار توازنات الصراع بين الرئاسة والجيش، لا تريد تكرار نفس التجربة مع القيادة السياسية الجديدة، برئاسة السيد عبد المجيد تبون وتعمل على تدعيم نفوذها بشكل لا يترك أي فرصة للمناورة في المستقبل، ولذلك يجري التركيز في التغطية على نشاطها في مختلف الملفات المدنية بما فيها السياسة الداخلية والخارجية والدبلوماسية الجزائرية والاقتصاد الوطني والمجتمع، وايضا هتمام المؤسسة بملفات كانت إلى سنوات قليلة من صلاحيات مؤسسات أخرى للدولة، على غرار الحكومة والإدارة الدبلوماسية، والنخب السياسية والإعلامية والأكاديمية على مستوى الداخل والخارج

كذلك على الرغمِ من سماح التعديلات الدستورية لعام 2020 للمؤسسة العسكرية بالقيام بمهام أمنيَة خارج الحدود الوطنية، لن تخوض هذه الأخيرة أي حربٍ كبرى في المنطقة وذلك لتجنب التورط العسكري المباشر ومعارضة المجتمع الجزائري للقتال خارج الحدود الوطنية . ستعمل المؤسسة العسكرية على أداء مهمات استخباراتية وقتالية خاصة على الحدود الجنوبية، كمراقبة وملاحقة الجماعات الإرهابية والمهربين والجماعات الإجرامية الدولية. كما ستعمل القيادة العسكرية على التنسيق أكثر مع الجانب الفرنسي في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، وستتحرك بحذر في إطار الاتحاد الإفريقي.وفي اطار حوض البحر الابيض المتوسط

المطلب الرابع : اجهزة صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية: السلطة التشريعية والمحكمة الدستورية

الدارس للفصول والمواد التي التي تنظم العلاقة بين المؤسسات الدستورية والسياسة الخارجية الجزائرية، يجد ان هذا المجال يشترك فيه كل من رئيس الجمهورية، تدخلات الوزير الاول والحكومة، وزير الخارجية، السلطة التشريعية والمحكمة الدستورية كل من موقعه وتخصصه وصلاحياته وهي اختصاصات وصلاحيات تختلف من حيث القوة الدستورية، وتتعدد من خلال المركز القانوني لكل جهة، إلا أنها تتكامل وتتوحد من خلال الاهتمام المشترك

اولا: السلطة التشريعية:

السلطة التشريعية هي السلطة المسؤولة عن إنشاء أو تعديل إطار من التصرفات والقوانين والمراسيم التي تنظم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلد، بشكل عام في الأنظمة الديمقراطية يمارسها ممثلون منتخبون للشعب في صناديق الاقتراع وهي واحدة من السلطات الثلاث للدولة، ويمثل السلطة التشريعية رئيس المؤتمر أو البرلمان وهي مسؤول عن صياغة القوانين والمشروعات لصالح مجتمع البلد، تعتمد الطريقة

التي تتألف منها السلطة التشريعية على الهيكل السياسي للبلادو تعتمد السلطة التشريعية عمومًا على برلمان ومجلس الشعب، تكمن السلطة التشريعية في القدرة على تطوير وتعديل القوانين، وبهذه الطريقة تكون المؤسسة (النظام الديمقراطي وهو البرلمان أو مجلس الشيوخ) مسؤولة عن تنظيم حقوق ومسؤوليات المواطنين، وفقًا لأحكام الدستور.

و قد تكون العملية التشريعية مختلفة في كل بلد في عملياتها، ولكن بشكل عام تتميز ببعض التخطيطات ويمر القانون قبل بدء نفاذه ، بعملية معقدة يمكن أن تتضمن عددًا لا بأس به من الخطوات، ومع ذلك على الرغم من أن هذه قد تختلف من مكان إلى آخر، إلا أنها يمكن أن تفرق بين ثلاث مراحل مشتركة بين معظم البلدان التي يحكمها نظام ديمقراطي للتمثيل البرلماني:

- المرحلة الأولية: هي المرحلة التي يتم فيها تقديم الاقتراح، يمكن أن يطلق عليه "اقتراح القانون" أو "مشروع القانون" أو فئة أخرى، والتي يتم منحها بناءً على من بدء المبادرة، قد تتضمن أو لا تتضمن عملية مناقشة وقد يتم استكمالها أو إثرائها بمقترحات أخرى، بمجرد أن يكون لديهم شكل محدد، ينتقلون إلى المرحلة التالية.
- المرحلة التأسيسية: تتم في الغرف البرلمانية ، وفي هذه الفترة يتم مناقشة التعديلات من قبل المجموعات المختلفة، وفي النهاية يتم التصويت على موافقتها.
- المرحلة النهائية: بمجرد إقرار القانون، فإن الخطوة الأخيرة قبل دخوله حيز التنفيذ هي التحقق من أعلى سلطة في الدولة، ومع ذلك لا يتمتع هذا الرقم بالقدرة على تعديله أو رفضه، ولكن فقط لتكوينه بالأحرف الأولى بحيث يتم نشره رسميًا ويبدأ تطبيقه.

نتيجة لتقسيم السلطات التي يجب أن تسود في أي نظام ديمقراطي، تتمتع كل دولة من سلطات الدولة باستقلال لممارسة وظيفتها، ولكن بدورها يتم التحكم فيها من قبل الآخرين، وهذا يعني أن الهيئة التشريعية لديها القدرة على وضع أنوا مختلفة من القوانين بحرية، لكن هذه القوانين ستخضع للتدقيق من قبل القضاء، والتي ستكون لها سلطة تقرير ما إذا كان أي منها يتعارض مع معايير أعلى، وفي هذه الحالة ، فإن الهيئة التشريعية سوف تكون ملزمة لإلغاءها أو تعديلها[1] وتعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي عرفت إصلاحات دستورية وسياسية مهدت للتغيير في طبيعة النظام السياسي ومؤسساته السياسية، أصبح البرلمان

[1] - كمال زعتر، تعريف السلطة التشريعية واهميتها، من الموقع الالكتروني: https://b7oth.net/%D8%AA%، بتاريخ 2012/05/20، يوم 2023/09/27.

تعددي مكون من غرفتين يضم أعضاء معينين في الغرفة الثانية (خبراء السياسة العامة)، ونواب منتخبين يمثلون مختلف المصالح والقوى السياسية،• فصار البرلمان محل للنقاش ولا يزال تفعيله وقياس أداءه موضوعا مطروح للدراسة.[1]

أ- النظام الدستوري الجزائري: صلاحيات السلطة التشريعية في مجال ادارة العلاقات الخارجية

منح الدستور الجزائري الصادر سنة 1989، المعدل سنوات 1996 ،2002 و 2008 ،للسلطة التشريعية دورا محدودا جدا في مجال إدارة العلاقات الخارجية للدولة. فقد أ وكل الدستور هذه المهمة إلى السلطة التنفيذية مجسدة في رئيس الجمهورية. اذ كرست التعديلات الدستورية المتعاقبة لدستور 1989 المبدأ الذي أقرته الدساتير السابقة عليهوالمتمثل في انفراد السلطة التنفيذية بإدارة العلاقات الخارجية للدولة.إلا أن هذا لا يعني مشاركة الحكومة في وضع السياسة الخارجية بل إن رئيس الجمهورية انفرد بهذه المهمة.

1- انفراد رئيس الجمهورية بوضع السياسة العامة الخارجية وتنفيذها

اتفقت الدساتير الجزائرية على تكريس هذا المبدأ. فقد نصت المادة 46 من دستور 1963 على أن رئيس الجمهورية »يقوم بتسيير وتنسيق السياسة الداخلية والخارجية للبلاد طبقا لإرادة الشعب التي يجسمها الحزب، ويعبر عنها المجلس الوطني ويعتبر هذا نتيجة منطقية للمبدأ الذي قررته المادة 39 من الدستور ذاته بنصها على أن «تودع السلطة التنفيذية إلى رئيس الدولة الذي يحمل لقب رئيس الجمهورية». كما نصت الفقرة الأ ولى من المادة 111 من دستور 1976 على أن رئيس الجمهورية «يمثل الدولة داخل البلاد وخارجها .«

• تنص المادة 111 من الدستور الجزائري لسنة 1112 على " يمارس السلطة التشريعية برلمان فيفهم من خالل المادة السابقة الذكر ان المؤسس الدستوري ابقى على الثنائية البرلمانية وإلى جانب المجلس الشعبي الوطني وأعاد االعتبار إلى مجلس الامة من خلال توسيع اختصاصاته، والدافع لذلك هو جعله بنفس مرتبة المجلس 2 الشعبي الوطني لتحقيق التوازن بين غرفتي البرلمان 1-1 تشكيلة المجلس الشعبي الوطني 3 : يتشكل هذا المجلس من نواب ينتخبون عن طريق االقتراع العام والمباشر والسري لمدة 5 سنوات طبقا للمادة 229/22 من التعديل الدستوري لسنة 1220 فيضم المجلس حاليا 201 مقعدا من بينها 8 مقاعد مخصصة 4 للجالية موزعة على 28 دائرة انتخابية بالداخل ، و22 مناطق بالخارج 1-1 تشكيلة مجلس ألمة :يتكون مجلس ألمة من أعضاء منتخبون عن طريق االقتراع الغير مباشر، وأعضاء معينين من طرف رئيس 5 الجمهورية فيتألف من 222 عضو ، مدة 0 سنوات قابلة للتجديد كل 0 سنوات عدد أعضاء مجلس ألمة المنتخبين 90 عضوا يتم انتخابهم عن طريق االقتراع الغير مباشر والسري حسب أحكام المادة 21/228 من التعديل الدستوري لسنة 1220 التي تنص : ينتخب ثلثا)3/1أعضاء مجلس ألمة عن طريق االقتراع الغير مباشر والسري ، بمقعدين عن كل والية وهذا ما يعادل ثلثي 0/1 من ألعضاء المنتخبين وينتخب من بين أعضاء المجالس البلدية والوالئية بحيث يمثل كل والية بعضوين حسب نموذج االقتراع بالقائمة في دور واحد باألغلبية على مستوى كل والية..... للمزيد انظر الى : جمال عبد الكريم، " دور السلطة التشريعية في إرساء دولة القانون على ضوء اإلصالحات الدستورية في دول المغرب)الجزائر والمغرب) "، **مجلة دفتر السياسة والقانون**، المجلد 13، العدد 03،2021,

[1] - زوامبية عبد النور، **"دور السلطة التشريعية في رسم السياسات العامة في الجزائر"**، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر: 2016، ص. 209.

ويؤدي هذه الوظيفة باعتباره رئيسا للدولة وقائدا للوظيفة التنفيذية طبقا للمادة 104 .ولم يتمتع رئيس الجمهورية بسلطة وضع السياسة العامة «للأمة في المجالين الداخلي والخارجي فحسب بل تمتع كذلك بسلطة «قيادتها وتنفيذها ولاغرابة في إسنادهذه المهمة إلى رئيس الجمهورية المعلقين «بالدكتاتوريةالدستورية في ظل نظام رئاسي مركز إلى درجة وصفه من بعض خوله جميع الصلاحيات اللازمة لوضع وإدارة وتنفيذ السياسة العامة للدولة داخليا وخارجيا في إطار فلسفة الحزب الواحد. فالحكومة كانت مجرد أ داة في يد رئيس الجمهورية لتنفيذ سياسته. فهو الذي «يعين أعضاء الحكومة ومن بينهم وزير أول يساعده في تنسيق النشاط الحكومي وفي تطبيق القرارات المتخذة في مجلس الوزراء»، بحيث يمارس الوزير الأ ول اختصاصاته «في نطاق 3الصلاحيات التي يفوضها إليه رئيس الجمهورية .«ولكن الغرابة تكمن في الاحتفاظ بالمبدأ ذاته في دستور (1989) الذي تبنى العديد من خصائص النظام البرلماني واعتمد فلسفة التعددية الحزبية. فلم تعد الحكومة دستوريامجردآ لة لتنفيذ سياسة رئيس الجمهورية، بل إن أعضاءها يختارون من قبل رئيس الحكومة، الذي أصبح مكلفا بوضع برنامج حكومته وتنفيذه بعد أ ن يصادق عليه المجلس الشعبي الوطني، ويمكن أن تسأل الحكومة سياسيا عن عملها نتيجة إيداع المجلس الشعبي الوطني لملتمس رقابة، أو بسبب عدم موافقة المجلس على لائحة الثقة التي قدمها له رئيس الحكومة وبمعنى أخر فان روح النصوص الدستورية توحيبأ ن رئيس الحكومة يضع برنامج حزبه الحائز على الأ غلبية البرلمانية وليس حزب رئيس الجمهورية، وانه يمكن أن يحدث تعايشا في حالة فوز حزب آخر بالأ غلبية غير حزب الرئيس. ولا شك في أن تنفيذ الحكومة لسياستها في مثل هذه الحالة تتطلب أن تتمتع بقدر من الصلاحيات في المجال الخارجي لا أن تحصر تلك الصلاحيات في يد رئيس الجمهورية. إلا أن الدستور المعدل سنة 1996 ثبت المبدأ السابق بنصه على أن رئيس الجمهورية «يجسد الدولة داخل البلاد وخارجها ويقرر السياسة الخارجية للأ مة ويوجهها [1]

إلا أ ن التعديل الدستوري لسنة 2008 أعاد تنظيم السلطة التنفيذية مرة أخرى من خلال تكريس وحدة هذه السلطة في ظل نظام رئاسي مركز ومحو فكرة توزيعها بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة أوما يعرف بازدواجية أو ثنائية السلطة التنفيذية. فقد أوضح التعديل الجديد العلاقة بين رئيس الجمهورية والحكومة التي أصبح يرأسها وزير أول تقتصر مهمته على تنفيذ برنامج الرئيس وتنسيق العمل الحكومي تحقيقا لهذا الهدف. وخول التعديل الدستوري سلطة كاملة للرئيس في اختيار الوزير الأول وإنهاء مهامه بغض النظر عن الحزب الفائز بالأغلبية البرلمانية، بدلاعن فكرة رئيس حكومة يتمتع بسلطات أوسع يختار من الحزب الفائز في

[1] - الخير قشي، **"العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في مجال إدارة العلاقات الخارجية"**، مجلة العلوم الاجتماعية: العدد 10 ، ديسمبر 2019، ص. 210.

الانتخابات التشريعية. ويظهر جليا إذن أن جوهر التعديل الدستوري الجديد لاينحصر أثره في مجرد تغيير في الاسم من "رئيس الحكومة" إلى "الوزير الأ ول" بل هو تكريس لممارسة دستورية استقرت تتمثل في تمتع رئيس الجمهورية – عملي بسلطة تقديرية كاملة في اخيار من يراه أقدر على تنفيذ برنامجه الذي التزم به أمام الشعب عند انتخابه وحظي بموافقته وتفويض "الوزير الأ ول" المختار سلطة تحديد الأدوات والوسائل الملائمة لتنفيذ ذلك البرنامج سواء في خطوطه العريضة أو جزئياته .وبذلك تكون مسؤولية الوزير الاول مزدوجة سياسيا أمام رئيس الجمهورية عن الالتزام بتنفيذ برنامجه وأمام البرلمان عن "مخطط العمل" الذي أعده تنفيذا لبرنامج الرئيس وقدمه للبرلمان بمجلسيه من اجل الموافقة عليه.[1]

2- التركيز المطلق للسياسة الخارجية بيد رئيس الجمهورية.

اجمعت الدساتير الجزائرية على منح رئيس الجمهورية السلطات التي تكفل له وضع السياسة الخارجية للدولة وتوجيهها وتنفيذها. ومن هذه السلطات تلك المتعلقة بانفراده بتعيين سفراء الجمهورية والمبعوثين فوق العادة إلى الخارج وإنهاء مهامهم، وبتسلم أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين الأجانب وأوراق إنهاء مهامهم . كما أنه يعين وزير الخارجية بصفة مباشرة وليس بناء على اقتراح من رئيس الحكومة كما وهو الذي هو الشأ ن بالنسبة لأعضاء الحكومة الآخرين .يتولى إبرام المعاهدات الدولية ويصادق عليها كما سيأ تي بيانه . إلا أ ن دستور 1989بتعديلاته المتعاقبة تميز عن الدساتير السابقة من حيث تكريسه لسلطة رئيس الجمهورية في المجال الخارجي إلى حد بعيد. فبمقتضى الفقرة الثانية من المادة 87 من الدستور 1996 فانه لا يجوز لرئيس الجمهورية أن يفوض سلطته في إبرام المعاهدات الدولية والمصادقة ، ولو إلى وزير الخارجية المعين من طرفه .وإذا سلمنا عليها بجواز انفراد رئيس الجمهورية بسلطة التصديق على المعاهدات، نظرا للفرصة الإضافية التي تتيحها هذه السلطة للتروي والتدبر قبل إلزام الدولة دوليا بالتزامات قد تكون هامة إضافة لإمكانية مراقبة مدى احترام الأ شخاص المفوضين بإبرام المعاهدات للسلطات التي خولت لهم، فإن انفراد الرئيس بسلطة إبرام المعاهدات غير مبرر عمليا ونظريا: فمن الناحية العملية يستحيل على رئيس الجمهورية أن يضطلع بنفسه بإبرام عشرات الاتفاقيات الدولية سنويا، ناهيك عن تعارض هذا النص مع الأعراف الدولية التي جرت على قيام وزارة الخارجية اساسا، بالاشتراك مع بقية الوزارات، بإبرام الاتفاقيات الدولية. كما أنه يتعارض مع حقيقة وجود الاتفاقيات التنفيذية أو ذات الشكل المبسط التي عادة ما تبرمها الحكومة ولا تحتاج لدخولها حيز النفاذ الى تصديق بل يكفي توقيعها من شخص مؤهل لإلزام دولته سواء

[1] - نفس المرجع، ص. 210.

بناء على تفويض او بحكم وظيفته، كوزير الخارجية ورئيس الحكومة بالنسبة لجميع المعاهدات أوالسفير وممثل الدولة لدى منظمة دولية أومؤتمر دولي بالنسبة لأ نواع محددة من المعاهدات، وهو بذلك يتعارض نظريا مع اتفاقية فينا لقانون المعاهدات ويبدو أن واضعي دستور 1989 في صيغته الأصلية قد قصدوا مواجهة فرضية حدوث تعايش في الحكم بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة في حالة انتماء هذا الأخير لحزب آخر مغاير. حيث يمكن في هذه الحالة لر ئيس الجمهورية أن يغل يد الحكومة نهائيا ويحول دون إبرامها لأي اتفاق من الاتفاقيات الدولية الضرورية لتنفيذ برنامجها الاقتصادي والتجاري على الخصوص. وفي غياب هذه الفرضية يصعب تفسير تراجع دستور 1996حول هذه النقطة مقارنة بدستور 1976 الذي كرس نظام الحزب الواحد .فرغم أن دستور 1976 نص على أنه لا يجوز لرئيس الجمهورية أن يفوض، بأ ي حال من الأحوال، بعض السلطات التي حددتها المادة 116 الا أن ذلك لم يشمل تفويض سلطته في إبرام المعاهدات بمقتضى المادة 111[1]

ب: سلطة الجهاز التشريعي الجزائري في المجال الخارجي

سلطة الجهاز التشريعي في مجال العلاقات الخارجية الجزائرية قد حصرها الدستورب الجزائري الساري المفعول حاليا في إطار ضيق لا يتجاوز إمكانية ممارسة الصلاحيات التالية:

1- إ صدار لائحة حول السياسة الخارجية

أتاحت المادة 130 من الدستور الحالي للبرلمان أن يفتح «مناقشة حول السياسة الخارجية» بناء على مبادرة ذاتية منه، أي بناء على طلب رئيس إحدى الغرفتين، أو بناء على طلب من رئيس الجمهورية. إلا أن الدستور لم يرتب أ ثرا قانونيا حاسما على هذه المناقشة. فأ قصى ما يمكن أن تتوج به هو إصدار لائحة تبلغ إلى رئيس الجمهورية. ولا شك في أن هذه اللائحة تفتقد إلى القوة القانونية الإلزامية، رغم ما قد تتمتع به – عمليا – من قيمة معنوية باعتبارها صادرة عن ممثلي الشعب.

وتجدر الإشارة إلى أن ممارسة هذه السلطة قد لا تكون عادية. فاللائحة لا تصدر إلا «عندالاقتضاء»وبشرط الموافقة عليها من البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معا ويعني هذا انه لم يعد في مكنة المجلس الشعبي الوطني إصدار هذه اللائحة منفردا بل لابد من موافقة الغرفة الثانية أولا على الفكرة وثانيا على نتيجة المناقشة. ويمكن إجهاض المحاولة من خلال التأ ثير على ثلث أعضاء مجلس الأ مة المعينين من قبل

[1] - نفس المرجع السابق.

رئيس الجمهورية، إضافة للأعضاء الآخرين في الغرفتين الذين ينتمونلحزب الرئيس (في حالة ترشحه بهذه الصفة). ويمكن القول انه حدث تراجع في نطاق هذه السلطة المحدودة للجهاز التشريعي [1]

2-المساهمة في إبرام المعاهدات الدولية

منحت الدساتير الجزائرية المتعاقبة للجهاز التشريعي دورا اختلف مداه من دستور لآخر في مجال مراقبة السلطة التنفيذية في كيفية استخدامها لأكثر الوسائل فاعلية لتنمية التعاون السلمي بين الدول مهما كانت أنظمتها الدستورية فقد نص دستور 1963 على 16 والاجتماعية، أي المعاهدا .أن رئيس الجمهورية يقوم بالتوقيع والمصادقة على المعاهدات والاتفاقيات، والاتفاقات الدولية بعد استشارة المجلس كما نصت المادة 44 منه على 17 الوطني، ويعمل على تنفيذها .أ ن الرئيس يقوم بإعلان الحرب وإبرام السلم بموافقة المجلس الوطني[2].

أما دستور 1976 فقد نص في الفقرة 17 من المادة 111على أ ن رئيس الجمهورية «يبرم المعاهدات الدولية ويصادق عليها وفقا لأحكام الدستور وحدت المادة158 من هذا الدستور نطاق المعاهدات الخاضعة لرقابة الجهاز التشريعي بنصها على أن مصادقة رئيس الجمهورية على المعاهدات السياسية والمعاهدات التي تعدل محتوى القانون لا يمكن أن تتم إلا بعد موافقة الشعبي الوطني عليها صراحة.

وأ كد دستور 1989والتعديلات التي طرأ ت عليه على سلطة رئيس الجمهورية في إبرام المعاهدات الدولية والتصديق ، إلا انه أ دخل تعديلا في مجال المعاهدات الخاضعة 18 عليها لرقابة الجهاز التشريعي. فقد نصت المادة 131 على أ ن يصادق رئيس الجمهورية على اتفاقيات الهدنة ومعاهدات السلم والتحالف والاتحاد والمعاهدات المتعلقة بحدود الدولة والمعاهدات المتعلقة بقانون الأ شخاص والمعاهدات التي يترتب عليها نفقات غير واردة في ميزانية الدولة، بعد أ ن يوافق عليها المجلس الشعبي الوطني صراحة

ويتضح من النصوص السابقة إتباع جميع الدساتير الجزائرية للأسلوب القائم على منح الجهاز التشريعي اختصاصا في مجال إبرام المعاهدات الدولية قبل التصديق عليها من طرف رئيس الدولة، وإن اختلف مدى هذا الاختصاص من دستور لآخر .ولا شك في أن سلطة الجهاز التشريعي في مراقبة الجهاز التنفيذي في

[1] Mohamed Bedjaoui, "**Aspects internationaux de la constitution algérienne**", A.F.D.I. 1977, pp.75-94

[2] - الخير قشي، نفس المرجع السابق، ص, 211,

إبرام المعاهدات الدولية تعتبر أكثر أهمية مقارنة بسلطة فتح مناقشة حول السياسة الخارجية أو إصدار لائحة بشأ نها إلا أن هذه الأ همية تتوقف على مدى شموليتها وفعاليتها.

يلاحظ أن دستور 1976والدستور الحالي حصرا نطاق تدخل المجلس الشعبي الوطني في مجال إبرام المعاهدات في إطار ضيق جدا بحيث لا يشمل كل ماتبرمه السلطة التنفيذية وإنما فرض الموافقة المسبقة للبرلمان بصد عدد محدد على سبيل الحصر من المعاهدات، حتى ولو شكل بعضها فئة تضم مجموعة من المعاهدات كما سيأ تي بيانه. إلاأ نهذا لا يعني أن هذين الدستورين قد تراجعا، واقعيا، مقارنة بدستور 1963 الذي نص في مادته 42 على ان رئيس الجمهورية يصادق على المعاهدات، الاتفاقيات والاتفاقات الدولية بعد استشارة الجهاز التشريعي. فقد انتقد هذا النص لقصوره سواء من حيث روحه أم من حيث صياغته. فالتعداد غير المبرر الوارد في هذه المادة للمعاهدات والاتفاقيات والاتفاقات قصد به شمول كل ما تبرمه السلطة التنفيذية من اتفاقيات، سواء أكانت ثنائية أ م متعددة الأ طراف، وسواء أ كانت معاهدات بالمعنى الفني أم اتفاقيات تنفيذية لاتحتاج إلى تصديق. ويؤدي هذا التفسير إلىنتيجة مفادها أن هذاالنص منح الجهاز التشريعي الكثيروالقليل في نفس الوقت

دستور 1963 لم يقم تصنيفا للمعاهدات بحسب أهميتها، بل فرض على الجهاز التنفيذي إحالة جميع المعاهدات ذات الأهمية القصوى والثانوية على البرلمان. ولا شك في أن ذلك يؤدي – عمليا – إلى إثقال غير مبرر لكاهل البرلمان مع إمكانية عرقلة الحكومة عن أداء مهامها، خاصة أ نه لا ينعقد بصفة مستمرة. ثم ما المقصود بكلمة »استشار ة»المجلس الوطني؟ إنها تعني، من جهة، "إ خطارالبرلمان بجميع الاتفاقيات الدولية والحصول على رأيه قبل الالتزام بها نهائيا. ولكن ما هو الأ ثر القانوني المترتب على رأي المجلس، وما هو الجزاء الذي قد يترتب عن إهمال الأخذ بمضمونه؟ لم يتضمن الدستور إجابة لذلك، وبالتالي فلا مفر من اللجوء إلىتفسير النص. ويؤدي التفسير اللفظيالضيق له إلىنتيجة مفادها أن الجهاز التنفيذي ملزم بإخطارالجهاز التشريعي والحصول منه على رأي عادي غير ملزم. فالنص لا يشترط الحصول على موافقة البرلمان أو اعتماده لنصوص الاتفاقية المعروضة عليه، سواء بطريقة ضمنية بعدم إصدارهل رأي سلبي في الموضوع أم بإصدارموافقة صريحة . وإذاكان هذا التفسير لا يثير أي مشكل فيما يتعلق بالاتفاقيات محدودة الأهمية فإن الوضع قد يختلف بالنسبة للمعاهدات ذات الأهمية القصوى والتي يمكن أن تفرض على الدولة اعباء ثقيلة والاستثناء الوحيد على ذلك .يتعلق بمعاهدات السلم التي لا يمكن لرئيس الجمهورية أن يصادق عليها إلا إذا تحصل على موافقة سابقة بذلك من البرلمان (مادة 44 من الدستور)

3-حق إخطار المجلس الدستوري للنظر في دستورية المعاهدات الدولية :خولت المادة 187 من دستور 1996 وفق التعديل الدستوري المؤرخ في 06 مارس 2016 لكل من رئيس المجلس الشعبي الوطني ورئيس مجلس الأمة حق إخطار المجلس الدستوري للنظر في دستورية المعاهدات من خلال إثارة مسألة دستوريتها، وبهذا الاجراء ،يمكن للبرلمان أن يمارس نوعا من الرقابة على المعاهدات التي يبرمها الجهاز التنفيذي عن طريق إثارة مسألة دستوريتها[1]

تعرض الدستور النافذ إلى العلاقة بين المعاهدة والدستور حيث خول للمجلس الدستوري سلطة الفصل في مدى دستورية المعاهدات الدولية. وبما أ ن المادة 166 خولت لرئيسي المجلس الشعبي الوطني ورئيس مجلس الأمة حق إخطار المجلس الدستوري فانه يمكن للبرلمان أن يمارس نوعا من الرقابة على المعاهدات التي يبرمها الجهاز التنفيذي عن طريق إثارة مسألة دستوريتها. فقد نصت المادة 165 على ما يلي: يفصل المجلس الدستوري، بالإضافة إلى الاختصاصات التي خولتها إياه صراحة أحكام أخرى في الدستور في دستورية المعاهدات والقوانين والتنظيمات إما برأي قبل لن تصبح واجبة التنفيذ أو بقرار في الحالة العكسية

ج- فاعلية الجهاز التشريعي في صناعة القرار الخارجي الجزائري

اذا تعلق الامر بالاختصاص الدستوري الممنوح للجهاز التشريعي، قد يفهم من النصوص الدستورية المختلفة السابقة أن الدساتير الجزائرية منحت للجهاز التشريعي حق مشاركة رئيس الجمهورية في سلطة التصديق على بعض المعاهدات الدولية .والحقيقة أن سلطة التصديق على المعاهدات في الدساتير الثلاثة تدخل في نطاق الاختصاص الحصري لرئيس الجمهورية. ولا يعني اشتراط الحصول على موافقة سابقة من البرلمان قبل التصديق على بعض المعاهدات أن الجهاز التشريعي يشارك رئيس الجمهورية في سلطة التصديق . فسلطة البرلمان لا تتعدى منح اذن لرئيس الجمهورية لممارسة بل أن رئيس الجمهورية غير ملزم بإعطاءأ ثر للموافقة البرلمانية، وإنما يحتفظ بسلطته التقديرية كاملة. ويمكنه بالتالي رفض التصديق على معاهدة حازت على موافقة البرلمان. ولكن لا يمكن لرئيس الجمهورية التصديق عليها دون الحصول على إذن سابق من البرلمان متى اشترط الدستور ذلك[2].

وعلى الرغم ما منحته الدساتير الجزائرية المتعاقبة للسلطة التشريعية من سلطات وصلاحيات •في مجال تسيير وتدبير الشأن الخارجي خاصة ما تعلق بسلطة المساهمة في ابرام المعاهدات الدولية،وحق فتح مناقشة

[1] - صليحة مماد، مرجع سابق، ص. 225.
- الخير قشي، مرجع سابق، ص 213,[2]

عامة حول السياسة الخارجية المنتهجة،تظل اختصاصات وسلطات الجهاز التشريعي في المجال الخارجي ضئيلة مقارنة بالصلاحيات والسلطات التي تتمتع بها السلطة التنفيذية مجسدة في رئيس الجمهورية الذي أوكلت له مهمة إدارة العلاقات الخارجية للدولة ، ويرجع ضعف ومحدودية دور البرلمان في مجال صنع وتوجيه السياسة الخارجية إلى مجموعة من العوامل أهمها:

1- **ضعف البرلمان في ممارسة وظيفته التشريعية والرقابية** :تتسم الهيئة التشريعية"البرلمان"في الجزائر بالضعف في ممارسة وظيفته التشريعية والرقابية المنوطة به، ويرجع هذا إلى مجموعة من العوامل جعلت السلطة التنفيذية تقوم بدور ريادي في مجال التشريع بشكل يهدد مركز البرلمان والوظيفة الأساسية التي وجد لأدائها،ولعل من أبرز هذه العوامل-:تقليص سلطات البرلمان في مجال التشريع من خلال تحديد مجال أو نطاق القانون الذي يختص به البرلمان لصالح توسيع المجال التنظيمي)التشريع باللوائح (لتشرع فيه السلطة التنفيذية،-تدخل السلطة التنفيذية في مجال التشريع، وسيطرتها على هذا المجال،ضعف دور البرلمان في مجال مراقبة عمل الحكومة،ومحدودية مسؤولية الحكومة أمام البرلمان،بالإضافة إلى عوامل أخرى تتعلق بالوظيفة التشريعية والرقابية للبرلمان بشكل عام •

2-تقييد سلطة الهيئة التشريعية في مجال المعاهدة من حيث إبرامها والتصديق عليها

بصنفيها(المعاهدة التقليدية والاتفاق الدولي البسيط)، **ونشرها**،حيث منحت جميع الدساتير الجزائرية السلطة التنفيذية اختصاص ابرام المعاهدات بنوعيها التقليدية أو الاتفاق المبسط،والتصديق عليها،وهذا ما أكده نص المادة 09/91 من دستور 1996 وفق التعديل الدستوري المؤرخ في 15 نوفمبر 2008 و 6 مارس 2016 ،مما جعل السلطة التنفيذية صانعة السياسة الخارجية،وفوت على السلطة التشريعية الاشتراك في تحديد هذه السياسة،لأن نظام ابرام المعاهدات حسب ما نص عليه الدستور الجزائري الحالي والدساتير السابقة،،يؤدي إلى عدم مشاركة البرلمان في رسم الخطوط العريضة للسلطة التنفيذية أثناء عملية التفاوض،كما يؤدي أيضا إلى عدم مشاركة البرلمان في تحديد الإطار العام الذي يجب ألا تخرج عليه السلطة التنفيذية،أو التوصيات التي يتوجب أن تأخذها في الحسبان أثناء المفاوضات مع الاطراف الدولية[1].

3- محدودية نطاق أو مجال المعاهدات التي اشترط الدستور موافقة البرلمان عليها :فرض دستور 1963 على الجهاز التنفيذي إحالة كل ما تبرمه السلطة التنفيذية من معاهدات واتفاقيات على البرلمان،وإخطاره بها

[1] - مماد صليحة، مرجع سابق،ص. 226,

للحصول على رايه أو استشارته قبل الالتزام بها نهائيا،وتشمل هذه المعاهدات:المعاهدات ذات الأهمية القصوى والثانوية،المعاهدات الثنائية والمتعددة الاطراف ،المعاهدات الفنية و الاتفاقيات التنفيذية التي لا تحتاج إلى تصديق،في حين حصر المشرع الدستوري حيز ونطاق تدخل المجلس الشعبي الوطني بخصوص ابرام المعاهدات الدولية في كل من دستور 1976، 1989،ودستور 1996 المعدل الساري العمل به حاليا في إطار ضيق جدا،بحيث أن مجال تدخل السلطة التشريعية في ابرام المعاهدات الدولية في هذه الدساتير الثلاثة لا يشمل كل ما تبرمه السلطة التنفيذية وإنما تم حصرها وتعدادها في مجالات محددة،حيث حدد نطاقها دستور 1976 في المعاهدات السياسية والمعاهدات التي تعدل محتوى القانون،مع الإشارة إلى أن اصطلاح المعاهدات السياسية جاء غامضا فضلا عن عدم تحديد دستور 1976 الجهاز المخول بسلطة تكييف المعاهدات وتحديد طبيعتها إذا ما كانت ذات طبيعة سياسية أم لا،وهذا ما فسح المجال أمام الجهاز التنفيذي لممارسة هذه الصلاحية باعتباره الجهاز المختص دستوريا بتقرير السياسة الخارجية للدولة وتوجيهها وابرام المعاهدات

ومازاد من إضعاف سلطة الجهاز التشريعي في المساهمة في ابرام المعاهدات الدولية في دستور 1976 غياب وجود جهاز دستوري يمكنه الفصل في مدى دستورية المعاهدات،مما جعل دور المجلس الشعبي الوطني يقتصر على مجرد مناقشة أمر المعاهدة وإصدار توصية بشأنها يوجهها إلى رئيس الجمهورية،يخطره فيها بعدم دستورية المعاهدة إذا لم يعرضها عليه رئيس الجمهورية رغم طابعها السياسي،وفي هذه الحالة،يبقى رئيس الجمهورية حرا في التصديق على المعاهدة أو عدم التصديق عليها او الغائها

وعدد دستور 1989 هو الآخر المعاهدات التي يقتضي ابرامها تدخل البرلمان في المجالات التالية:اتفاقيات ومعاهدات الهدنة،معاهدات السلم والتحالف والاتحاد،المعاهدات المتعلقة بحدود الدولة،المعاهدات المتعلقة بقانون الأشخاص، والمعاهدات التي تترتب عليها نفقات غير واردة في ميزانية الدولة،أما دستور 1996 المعدل والساري العمل به حاليا، فقد احتفظ بنفس المعاهدات السابقة المذكورة في دستور 1989 ،مضيفا لها كلا من الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأط ا رف المتعلقة بمناطق التبادل الحر والشراكة والاتفاقيات المتعلقة بالتكامل الاقتصادي ،مستثنيا بذلك فئة المعاهدات التي تعدل محتوى القانون،فضلا عن إغفاله ذكر معاهدات أخرى لا تقل أهمية عن المعاهدات الدولية التي عددها وإن التعداد الوارد للمعاهدات التي اشترط المشرع الدستوري موافقة البرلمان عليها حتى يجوز لرئيس الجمهورية (1996 ، المصادقة عليها في الدساتير الثلاثة سابقة الذكر،بالرغم من أنها تشير إلى محدودية نطاق تدخل البرلمان في مجال إب ا رم

المعاهدات الدولية،غير أن هذا التعداد،يؤكد أو يشير إلى .الأهمية الكبيرة التي تكتسيها المعاهدات الدولية التي تتطلب موافقة البرلمان

4-محدودية فعالية الاختصاص الدستوري الممنوح للجهاز التشريعي في مجال ابرام المعاهدات الدولية والرقابة على الجهاز التنفيذي في إبرام هذه المعاهدات:

إن سلطة المساهمة في ابرام المعاهدات الدولية التي منحتها الدساتير الجزائرية المتعاقبة للسلطة التشريعية من خلال اشتراط الموافقة الصريحة للبرلمان على بعض المعاهدات الدولية قبل المصادقة عليها من طرف رئيس الجمهورية،تمكن الهيئة التشريعية من مراقبة الجهاز التنفيذي في مجال ابرام المعاهدات الدولية،ولكن مدى فاعلية رقابة الجهاز التشريعي تتوقف على مدى فاعلية هذا الاختصاص من حيث مضمونه ،فقد منح دستور 1963 المجلس الوطني اختصاصا استشاريا في المادة 42 يتجسد في إصدار المجلس لراي أو استشارة مسبقة قبل .التصديق على المعاهدة من طرف رئيس الجمهورية،غير أن هذا الراي غير الزامي[1].

د- السلطة التشريعية في المجال الخارجي من خلال التعديل الدستوري 2020:

عند الرجوع الى النصوص الدستورية وكذا القانونية نلاحظ ان المؤسس الدستوري الجزائري اعتمد الفصل المرن الذي يقوم اساسا على التعاون بين السلطات والتي يرى بعض الفقهاء انها هيمنة اكثر منها تعاون في ما يلي:

1- تدخل السلطة التنفيذية في المجال التشريعي:

كما ان نعلم ان الاختصاص التشريعي منوط دستوريا بالسلطة التشريعية مع منح امكانية لرئيس الجمهورية بان يشرع باوامر هذا الاخير الذي نعتبره من اهم الاليات التي منحت لرئيس الجمهورية فمن خلالها يتاح له ممارسة اختصاص التشريع في مجالات محددة حصرا للبرلمان لكن تكمن الخطورة في هذه الالية او الاسلوب لتصبح مهمة او الاختصاص التشريعيين يدي الحكومة (السلطة التنفيذية) في حين ان دور البرلمان خاصة في الشان الخارجي اصبح يقتصر على مجرد التصويت دون المعرفة، وكذا التدقيق في طبيعة النصوص التي تم المصادقة عليها لا غير

[1]- نفس المرجع السابق، ص 226,

2- هيمنة رئيس الجمهورية على التشريع باوامر

نظرا للبطئ الذي يشوب العمل البرلماني وكذا الحالات الاستعجالية الطارئة فقد وضعت مختلف التشريعات وسيلة لسد ذلك، عن طرق منح المؤسس الدستوري لرئيس الجمهورية سلطة التشريع باوامر بين دورتي البرلمان وفي حالة الشغور وكذا الحالات الاستثنائية لكنه قيده باجراءات وشروط، وعليه فهذا التعاون بين السلطتين يصطدم اثناء الممارسات الواقعية بتعدي السلطة التنفيذية على اختصاصات السلطة التشريعية

3- الاختصاص الدبلوماسي للسلطة التشريعية

والذي يظهر جليا من خلال مضادقة البرلمان على اتفاقيات الهدنة وكذا معاهدات السلم وذلك قبل مصادقة رئيس الجمهورية عليها(المادة 102، 153 مشروع التعديل الدستوري 2020)[1] وعن دور البرلمان في الحياة السياسية بصفة عامة وفق التعديل الدستوري الجزائري 2020، لاسيما في مجال الرقابة، أن مشروع تعديل الدستور لم يحمل مواد جديدة في هذا الباب وإنما "فصل في كيفيات ممارسة صلاحياته في هذا المجال"، ودى إلى تفعيل والعمل بهذه الآليات الرقابية، لاسيما في "ظل الإرادة السياسية نحو التغيير وبناء جزائر جديدة.

و تتمثل أهم صلاحيات البرلمان في مراقبة عمل الحكومة طبقا للمادة 115، المادة 157 الخاصة بإنشاء لجنة تحقيق في قضايا ذات أهمية ومصلحة عامة، المادة 158 المتعلقة بالأسئلة الشفوية والكتابية وكذا المادة 160 التي تنص على أنه يمكن لأعضاء البرلمان استجواب الحكومة في أي مسألة ذات أهمية وطنية" بالإضافة إلى المادة 161 التي تنص على "إمكانية تصويت المجلس الشعبي الوطني، بعد مناقشة بيان السياسة العامة أو على إثر استجواب، على ملتمس رقابة ينصب على مسؤولية الحكومة، ولا يقبل إلا إذا وقعه سبع نواب المجلس" (أي 66 / 462 نائب).[2]

أن الممارسات السياسية السابقة لم تعرف تفعيل صلاحيات الاستجواب وملتمس الرقابة وكذا لجان التحقيق، إلا مرة واحدة سنة 1997 عندما تم تأسيس لجنة تحقيق برلمانية للبت في مسألة تزوير الانتخابات التشريعية والتي لم تنشر لحد الآن. وبخصوص هذه الآليات الرقابية التي لم يتم تفعيلها سابقا، فيما يعتبر أن مشروع

[1] - نادية مصباحية، "عبد الوهاب خريف، السلطة التشريعية في النظام الجزائري من خلال اخر تعديل دستوري 2020"، **مجلة افاق العلوم**، المجلد 07، العدد 01، 2022، ص, ص. 422، 423.

[2] - بولعراوي الصادق، العالقة بين السلطات في التعديل الدستوري لسنة 2020، **مجلة قضايا معرفية**،المجلد 03، العدد01، 2023،ص.87.

التعديل الدستوري وإن جاء بنفس الصلاحيات الرقابية للبرلمان في دساتير سابقة إلا أنه أعطى للمعارضة دورا فعالا يضمن لها مشاركة في كافة الأعمال وترقية العمل الدبلوماسي

وفيما يخص مجال التشريع وتقليص صلاحيات الرئيس بعد إلغاء التشريع بأوامر خلال العطل البرلمانية ماعدا في الحالات الاستثنائية المنصوص عليها في الدستور أو حالة الشغور، نلاحظ عودة اختصاص التشريع في أغلب الحالات للبرلمان بعيدا عن إمكانية استغلال صلاحية التشريع بالأوامر خلال العطل البرلمانية لتمرير بعض القوانين كما تم سابقا وأن ما تضمنه هذا التعديل من إثراء بهذا الخصوص يساهم في "تفعيل دور البرلمان وممارسة سلطته الرقابية والتشريعية

بكل استقلالية"، بما يسمح في الأخير "بتعزيز موقع السلطة التشريعية في النظام السياسي داخليا وخارجيا وإحداث نوع من التوازن مع السلطة التنفيذية بالخصوص.[1]

ثانيا: المحكمة الدستورية

في ظل التعديل الدستوري لسنة 2020 استعاض المؤسس الدستوري عن المجلس الدستوري في مجال الرقابة الدستورية بمؤسسة المحكمة الدستورية• والتي هي مؤسسة مستقلة مكلفة بضمان احترام الدستور وبمقتضى المواد 186، 187، 118، من التعديل الدستوري لسنة 2020 تم تحديد التشكيلة البشرية لهذه المحكمة باثني عشر (12) عضو دون اشراك البرلمان فيها بالمقابل يعين رئيس الجمهورية اربعة (04) اعضاء من بينهم رئيس المحكمة ويعين عضوان من السلطة القضائية، عضو واحد تعينه المحكمة العليا من بين اعضائهاوعضو ينتخبه مجلس الدولة من بين اعضائه، ويضاف الى هؤلاء ستة (06) اعضاء من اساتذة القانون الدستوري ينتخبون عن طريق لاقتراع

لقد احتفظ المؤسس الدستوري في التعديل الدستوري سنة 2020 ببعض خصائص ومقومات المجلس الدستوري ضمن المحكمة الدستورية وفي الوقت ذاته ميز المحكمة الدستورية بالعديد من الخصائص والمقومات التي لم تكن موجودة في المجلس الدستوري، وذلك من الناحيتين العضوية والوظيفية.

[1] - تعديل الدستور: تعزيز موقع السلطة التشريعية وتفعيل دور البرلمان، من الموقع الالكتروني، https://www.aps.dz/ar/algerie/93027-2020-10-03-12-09-13، بتاريخ 2020/10/03، يوم 2022/03/23.

أ- مظاهر تمايز المحكمة الدستورية عن المجلس الدستوري

مظاهر التمايز والاختلاف بين المحكمة الدستورية• والمجلس الدستوري يتمثل في إقصاء المؤسس الدستوري للبرلمان من التمثيل ضمن تشكيلة المحكمة الدستورية بعد ما كان البرلمان ممثلا داخلا المجلس الدستوري اربعة أعضاء بالإضافة إلى اعتماد المؤسس الدستوري آلية الاقتراع بخصوص نصف التشكيلة في المحكمة الدستورية وهو الأسلوب الذي كان غائبا في طريقة تشكيل المجلس الدستوري، كما شدد المؤسس الدستوري في شروط العضوية داخل المحكمة الدستورية وأفرد شروط خاصة برئيس المحكمة الدستورية لم تكن منصوص عليها بخصوص رئيس المجلس الدستوري.

كما وسع المؤسس الدستوري في التعديل الدستوري سنة 2020 من صلاحيات المحكمة الدستورية بالمقارنة مع صلاحيات المجلس الدستوري في التعديل الدستوري سنة 2016 ،وقام المؤسس الدستوري بإدخال العديد

•-المحكمة الدستورية وتسمى أحيانا المحكمة الدستورية العليا وهي أعلى سلطة قضائية في البلاد، تتحدد طريقة اختيار قضاتها وصلاحياتها ضمن دستور الدولة وتختلف من دولة إلى أخرى، ولكن بشكل عام فإن المحكمة الدستورية هي صاحبة القول الفصل بتوافق أي قرار أو مرسوم أو قانون أو حكم قضائي مع الدستور الذي هو التشريع الأعلى في البلاد ولا يجوز مخالفته يتم إحالة الدعوى إلى المحكمة الدستورية عادة من طريقين الأول هو شك المحكمة بعدم دستورية قانون معين وبالتالي تقوم هي بتحريك الدعوى لدراسة دستوريته، أو يمكن للحكومة أو البرلمان) أو أي جهة أخرى حسب دستور كل بلد) الطعن بدستورية تشريع أو حكم قضائي ما فتقوم المحكمة الدستورية العليا بالنظر في دستورية الموضوع المطعون فيه. كما تختص المحكمة الدستورية بتفسير مواد الدستور بناءً على طلبات تقدم إليها (أيضاً وفق دستور كل بلد), للاسترشاد أثناء وضع المراسيم والتشريعات. وقد يضاف إلى صلاحياتها محاكمة كبار المسؤولين في الدولة مثل رئيس الجمهورية حسب دستور كل دولة. إن الأحكام الصادرة على المحكمة الدستورية قطعية وغير قابلة للطعن باعتبارها أعلى سلطة قضائية في البلاد.

• تتكون المحكمة الدستورية حسب الفصل الأول المادة 186 من الدستور من اثنا عشر عضو معين ومنتخب لمدة ست سنوات، يجدد نصف عدد أعضائها كل 3 ثلاثة سنوات (أعضاء معينون من قبل رئيس الجمهورية من ضمنهم رئيس المحكمة.عضو منتخب من قبل المحكمة العليا شرط أن يكون من بين أعضائها.عضو منتخب من قبل مجلس الدولة شرط أن يكون من بين أعضائه .6أعضاء منتخبون من قبل أساتذة القانون الدستوري.)

- شروط العضوية

المادة 187: يشترط في عضو المحكمة الدستورية المنتخب أو المعين:

- بلوغ خمسين (50) سنة كاملة يوم انتخابه أو تعيينه،
- التمتع بخبرة في القانون لا تقل عن عشرين (20) سنة، واستفاد من تكويـن في القانون الدستوري،
- التمتع بالحقوق المدنية والسياسية، وألا يكون محكوما عليه بعقوبة سالبة للحرية،
- عدم الانتماء الحزبي.
- المحكمة الدستورية (الجزائر)

•- المادة 185 من الدستور: المحكمة الدستورية, "مؤسسة مستقلة مكلفة بضمان احترام الدستور" وهي تسهر على "ضبط سير المؤسسات و نشاط السلطات العمومية, ولها عدة صلاحيات منها" النظر في الطعون التي تتلقاها حول النتائج المؤقتة للانتخابات الرئاسية والانتخابات التشريعية و الاستفتاء و الإعلان عن النتائج النهائية لكل هذه العمليات", إلى جانب "إخطارها بالدفع بعدم الدستورية بناء على إحالة من المحكمة العليا أو مجلس الدولة."

من التعديلات على نظام الرقابة على دستورية القوانين في التعديل الدستوري سنة 2020 ،وهذا كله من أجل جعل المحكمة الدستورية جهة رقابية مغايرة للمجلس الدستوري[1].

1- إقصاء البرلمان من التمثيل ضمن تشكيلة المحكمة الدستورية

يضم المجلس الدستوري ضمن تشكيلته أربعة (04)أعضاء يمثلون البرلمان بالتساوي بين الغرفتين يتم انتخابهم من قبل النواب وأعضاء مجلس الآمة غير أن تشكيلة المحكمة الدستورية لا تضم ممثلين عن البرلمان حيث أقصى المؤسس الدستوري البرلمان من التمثيل داخل المحكمة الدستورية حيث أبقى على تمثيل السلطة التنفيذية من خلال أربعة (04)أعضاء بما فيهم الرئيس معينون من قبل رئيس الجمهورية وأبقى على تمثيل السلطة القضائية لكن قلص من عدد ممثليها خلافا للبرلمان الذي أقصاه نهائيا من التمثيل رغم أن البرلمان هو ممثل الشعب، إذ كان يتعين على المؤسس الدستوري تقليص عدد الأعضاء المعينين من قبل رئيس الجمهورية إلى عضوين ومنح البرلمان حق التمثيل بعضوين حتى يحقق التساوي بين السلطات الثلاث داخل المحكمة الدستورية.

2-اعتماد الاقتراع في نصف تشكيلة المحكمة الدستورية

اعتمد المؤسس الدستوري لأول مرة أسلوب الاقتراع في تشكيل المحكمة الدستورية وذلك من خلال انتخاب ستة 06 أعضاء من أساتذة القانون الدستوري تحدد كيفيات الاقتراع وشروط الترشح بموجب موسوم رئاسي لم يصدر لحد الآن، إلا أن منح المؤسس الدستوري لرئيس الجمهورية صلاحية تحديد شروط وكيفيات انتخاب الأعضاء الستة بشكل تقييدا لاستقلالية المحكمة الدستورية تجاه رئيس ألجمهورية كما أكد المؤسس الدستوري من خلال هذا الحكم إقصاء البرلمان من التمثيل وأيضا من تنظيم المحكمة الدستورية لتكون المحكمة مستقلة كليا عن البرلمان لكن ليست مستقلة بنفس القدر تجاه السلطة التنفيذية والمقصود هو رئيس الجمهورية .إن إشراك الهيئة الناخبة في اختيار ممثليها ضمن تشكيلة المحكمة الدستورية أمر جيد يحسب للمؤسس الدستوري غير أنه لحد الآن لم تتبين معالم الهيئة الناخبة التي تختار عن طريق الاقتراع ممثلين ضمن تشكيلة المحكمة الدستورية خصوصا وأن المرسوم الرئاسي الذي يبين كيفيات الاقتراع لم يصدر بعد، علما أنه تم استبعاد الاقتراع العام رغم ورود عبارة الاقتراع العام في المشروع الذي نشر في الجريدة الرسمية رقم 54 لسنة 2020 ثم أدخلت عليه تصحيحات خصت المادة 186 تضمنت التراجع عن الاقتراع العام

[1] - احسن غربي، "المحمة الدستورية في الجزائر"، **المجلة الشاملة للحقوق**، العدد 02، جوان 2011، ص. 73.

وإضافة عبارة يحدد رئيس الجمهورية شروط وكيفيات انتخاب هؤلاء ألأعضاء إذ تشكل هذه النقطة تقييدا لاستقلالية المحكمة الدستورية[1].

3-تحديد شروط تولي رئاسة المحكمة الدستورية

حدد الدستور لأول مرة شروط خاصة في من يتولى رئاسة مؤسسة بحجم المحكمة الدستورية، إذ لم يحدد سابقا شروط في تولي رئاسة المجلس الدستوري، وعليه يتعين في من يتولى رئاسة المحكمة الدستورية أن تتوفر فيه ما يلي – :يتعين أن يكون سنه لا يقل عن خمسين 50 سنة يوم تعيينه على رأس المحكمة الدستورية – يتعين أن تتوفر فيه الشروط المطلوبة لتولي منصب رئيس الجمهورية المنصوص عليها في المادة 87 من التعديل الدستوري سنة 2020 باستثناء السن التي حددت بخمسين 50 سنة، إلا أنه كان من الأولى أن يشترط الدستور ضرورة توفر الشروط المطلوبة لتولي منصب رئيس الجمهورية في من يتولى منصب رئيس مجلس الأمة لأنه هو الأقرب لتولى رئاسة الدولة بالنيابة في حالة عجز رئيس الجمهورية ثم رئاسة الدولة في حال شغور 12 منصب رئيس الجمهورية . وعليه يلتزم رئيس الجمهورية عند تعيينه لرئيس المحكمة الدستورية بتحقيق هذه الشروط في من يعينه لرئاسة المحكمة حتى يكون التعيين دستوريا كما حدد المؤسس الدستوري مدة رئاسة المحكمة الدستورية وهي عهدة واحدة مدة ست 6 سنوات و بالتالي لا تقبل التجديد، كما أنه لا يخضع منصب رئيس المحكمة للتجديد النصفي كل ثلاث سنوات الذي يخضع له أعضاء المحكمة الدستورية، وعموما فإن مدة العضوية بالمحكمة الدستورية هي ست 6 سنوات تحدد نصف التشكيلة كل ثلاث سنوات، حيث نصت المادة 188 من الدستور على تحديد النظام الداخلي للمحكمة الدستورية شروط وكيفيات التجديد الجزئي، وهذا يعد ضمانة لاستقلالية المحكمة الدستورية.

4-توسيع صلاحيات المحكمة الدستورية بالمقارنة مع المجلس الدستوري

منح المؤسس الدستوري للمحكمة الدستورية صلاحيات إضافية لم تكن ممنوحة للمجلس الدستوري تتمثل في – :إبداء الرأي بشأن القرارات التي اتخذها رئيس الجمهورية خلال مدة سريان الحالة الاستثنائية والمحددة بستين) 60) يوما، وذلك بعد أن يعرضها رئيس الجمهورية على المحكمة، دون أن يحدد المؤسس الدستوري آجال لعرضها أو الآجال التي تبدي المحكمة الدستورية خلالها رأيها، كما لم يحدد القيمة القانونية لهذا الرأي هل هو ملزم أم لا، علما أن المادة 198 من الدستور تضمن إلزامية قرارات المحكمة دون التطرق لآرائها – . تصدر المحكمة الدستورية قرار برفع الحصانة عن النائب أو العضو محل المتابعة القضائية الذي يرفض

[1] - نفس المرجع السابق، ص.ص.74،75.

التنازل عنها، وذلك بعد أن يتم إخطارها من طرف الجهات المخول لها حق الإخطار والمحددة في المادة 193 من التعديل الدستوري سنة 2020.

تبدي المحكمة الدستورية رأيا بشان تعذر إجراء انتخابات تشريعية في أجل أقصاه ثلاثة 03 اشهر بعد حلال المجلس الشعبي الوطني أو إجراء انتخابات تشريعية قبل اوانها ، وإبداء الرأي أيضا إذا تعذر إجراء انتخابات رئاسية خلال تسعون 90 يوما في حالة شغور منصب رئيس الجمهورية حيث يمدد الأجل لمدة لا تتجاوز تسعين 90 يوما بعد أخذ رأي المحكمة الدستورية، إلا أن الرأي الذي تدلي به المحكمة الدستورية في مثل هذه الحالات ليس ملزما للجهة التي تطلبه، وإن كانت ملزمة بطلب رأي المحكمة الدستورية قبل تمديد الأجل – . النظر في الطعون المقدمة ضد عمليات الاستفتاء الشعبي إلى جانب الطعون الانتخابية المتعلقة بالانتخابات الرئاسية والتشريعية[1].

النص في التعديل الدستوري سنة 2020 على ضبط المحكمة الدستورية سير المؤسسات وأيضا نشاط السلطات العمومية، إذ تنظر المحكمة الدستورية في الخلافات التي تحدث بين السلطات الدستورية، وهذا يشكل توسيعا في صلاحياتها بالمقارنة مع المجلس الدستوري – .نص المؤسس الدستوري صراحة على اختصاص المحكمة الدستورية بتفسير حكم أو عدة أحكام دستورية، وتبدي رأيا بشأن هذه الأحكام دون أن يبين المؤسس الدستوري القيمة القانونية الذي تبديه بشأن الحكم الدستوري، وإن كنا نرى بأنه رأي ملزم على اعتبار انها هي الجهة التي خول لها الدستور ضمان احترام الدستور، وعليه فإن مخالفة السلطات العمومية للحكم التفسيري هو مخالفة للدستور نفسه

5-تغيير مفهوم الرقابة على دستورية القوانين

أدخل المؤسس الدستوري العديد من التغييرات على الرقابة على دستورية القوانين التي تمارسها المحكمة الدستورية على نحو مخالف للرقابة التي يمارسها المجلس الدستوري ما أدى إلى توسيع نطاق الرقابة على دستورية القوانين ، وذلك من خلال:

-إخضاع الأوامر التي يتخذها رئيس الجمهورية أثناء شغور المجلس الشعبي الوطني أو خلال العطلة البرلمانية لرقابة وجوبية سابقة، إذ نص المؤسس الدستوري على وجوبية إجراء الإخطار بشان من قبل رئيس الجمهورية حيث جاء في المادة 142 من الدستور ما يلي:" ... **يخطر رئيس الجمهورية المحكمة الدستورية بشأن**

[1] - نفس المرجع ، ص. 76،77.

دستورية هذه الأوامر، على أن تفصل فيها في أجل أقصاه عشرة 10 ايام[1] "هذه الصلاحية في ظل عدم تنصيب المحكمة الدستورية تمارس من قبل المجلس الدستوري استنادا لنص المادة 224 من الدستور التي نصت **على "..استمرار المؤسسات والهيئات التي طرأ على نظامها القانوني تعديل أو إلغاء في أداء مهامها إلى غاية تعويضها بمؤسسات وهيئات جديدة في أجل أقصاه سنة واحدة أي في حدود 30 ديسمبر سنة 2021"** [2]حيث أصدرالمجلس الدستوري عدة قرارات تتعلق بدستورية الأوامر الصادرة عن رئيس الجمهورية 15 14 بعد حله للمجلس الشعبي الوطني ابتداء من أول مارس سنة 2021

" –استحداث رقابة توافق القوانين والتنظيمات مع المعاهدات" طبقا لنص المادة 190 من الدستور وهذا لأول مرة يتم النص عليها في الدستور الجزائري – .الفصل في رقابة المطابقة ورقابة الدستورية ورقابة التوافق بموجب قرار خلافا للمجلس الدستوري الذي يبدي رايا[3]

– .الرقابة على دستورية التنظيمات رقابة جوازية لاحقة يتم الإخطار بشانها خلال شهر من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية، وهو أمر نستحسنه وإن كان أجل شهر قليل نوعا ما، يتعين تمديده لشهر إضافي – . تخفيض المؤسس الدستوري عدد النواب وعدد أعضاء مجلس الأمة الذين يحق لهم إخطار المحكمة الدستورية، فبعد أن كان العدد في التعديل الدستوري خمسين 50 نائبا وثلاثين 30 عضوا في مجلس الأمة أصبح أربعين 40 نائبا وخمسة وعشرين 25 عضوا في مجلس الأمة، إلا أنه من وجهة نظرنا يبقى عددا مرتفعا يصعب من خلاله على المعارضة البرلمانية الاستفادة من حقها في إخطار المحكمة الدستورية المخول لها بموجب المادة 116 من الدستور، إذ يتعين تخفيض هذا العدد مرة أخرى لتمكين المعارضة البرلمانية من هذا الحق، وإن كان هذا الحق مخول أيضا لغير المعارضة البرلمانية، إذ يمكن مثلا نواب الأغلبية استعماله – .توسيع الدفع بعدم الدستورية إلى التنظيمات التي تنتهك الحقوق والحريات التي يضمنها الدستور بعدما كانت في التعديل الدستوري سنة 2016 تقتصر على الحكم التشريعي دون التنظيمي، وهذا التغيير جاء استجابة للمطالب التي رفعها الأساتذة الجامعيين من خلال مطالبتهم مرارا بإدراج الحكم التنظيمي ضمن الدفع بعدم الدستورية لأن أكثر النصوص التي تنتهك الحقوق والحريات هي التنظيمات .

7– دسترة بعض قواعد عمل المحكمة الدستورية

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الدستور الدزائري، تعديل 2020، المادة 142.

[2] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الدستور الدزائري، تعديل 2020، المادة 224.

[3] - احسن غربي، نفس المرجع، ص. 77.

حيث نص الدستور على ترجيح صوت الرئيس في حالة تساوي عدد الأصوات وأيضا دسترة نوع الأغلبية التي تعمل بها المحكمة الدستورية، وهي نوعان، الأغلبية المطلقة للأعضاء بخصوص القوانين العضوية والأغلبية البسيطة للأعضاء الحاضرين بخصوص باقي النصوص، وهذا ما تضمنته المادة 197 من الدستور أما بخصوص قواعد عمل المجلس الدستوري فحددت هذه القواعد في النظام المحدد لقواعد عمل المجلس الدستوري .إن إدخال المؤسس الدستوري العديد من التغييرات على نظام الرقابة على دستورية القوانين لا يعني أن المؤسس الدستوري تبنى صراحة نظام الرقابة القضائية على دستورية القوانين الذي يطبق في العديد من دول العالم مثل النموذج المصري الذي منح لجهة قضائية متخصصة مهمة الرقابة على دستورية القوانين وضمان عدم تعارضها مع الدستور[1].

ب-لاختصاصات المستحدثة للمحكمة الدستورية:

أسند المؤسس الدستوري في التعديل الدستوري 2020 العديد من الاختصاصات للمحكمة الدستورية منها اختصاصات كان يمارسها المجلس الدستوري مع إحداث بعض التعديلات فيها كالرقابة عل دستورية القوانين الفصل في المنازعات الانتخابية والاختصاص الاستشاري والتقريري ومنها ما هو مستحدث اختصاص تفسير الدستور والفصل في الخلافات التي قد تحدث بين السلطات العليا في الدولة واختصاص رفع الحصانة عن أعضاء البرلمان[2].

1-اختصاص المحكمة الدستورية بتفسير الدستور

التفسير وسيلة تهدف إلى تعريف المعنى الحقيقي لنصوص القانونية بالكشف عن إرادة المؤسس الدستوري والمشرع فيما يورده من ألفاظ وقد أسند المؤسس الدستوري الجزائري مهمة تفسير الدستور كاختصاص أصيل للمحكمة الدستورية

فقبل التعديل الدستوري 2020 لم يتضمن الدستور الجزائري أحكام تتعلق بتفسير الدستور ولم يسند لأي هيئة القيام بذلك حتى المجلس الدستوري المكلف بالرقابة على دستورية القوانين، ورغم عدم وجود نص دستوري يسند للمجلس الدستوري تفسير الدستور إلا أنه إصدار مذكرة تفسيرية بناءً على طلب رئيس الجمهورية بتفسير المادة 181 من دستور 1996 قبل التعديل في شطريها المتعلقين بالتجديد النصفي (2/1) لأعضاء

[1] - نفس المرجع، ص 78.

[2] - حمامدة لامية، "اختصاصات المحكمة الدستورية في ظل التعديل الدستوري 2020"، **مجلة الحقوق والعلوم الانسانية** ،المجلد 15، العدد 01، 2022،ص 150.

مجلس ألأمة وعهدة أول رئيس مجلس الأمة رغم قيام المجلس الدستوري بالتفسير المادة 181 من الدستور إلا إنه لم يبين في المذكرة التفسيرية الأساس القانوني الذي أعتمد عليه التفسير وباستحداث المؤسس الدستوري في التعديل الدستوري 2020 للمحكمة الدستورية بدلا من المجلس الدستوري التي وسع من اختصاصا واسند لها صراحة اختصاص تفسير الدستور بموجب المادة 192 التي تنص: « يمكن إخطار المحكمة الدستورية من طرف الجهات المحددة في المادة 198 ،بشأن الخلافات التي قد تحدث بين السلطات الدستورية .يمكن لهذه لجهات إخطار المحكمة الدستورية حول تفسير حكم أو عدة أحكام دستورية، والتي تبدي رأيا بشأنها حسب المادة 192 من التعديل الدستوري لسنة 2020 ،فإن الجهات التي يمكنها إخطار المحكمة الدستورية حول تفسير حكم من أحكام الدستور هي نفسها التي يمكنها إخطار المجلس الدستوري حول الرقابة على دستورية القوانين ماعدا الأفراد وتتمثل في رئيس الجمهورية، رئيس المجلس الشعبي الوطني، رئيس مجلس الأمة، الوزير الأول أو رئيس الحكومة حسب الحالة ، أعضاء البرلمان[1].

تنص الفقرة الثانية من المادة 192 من التعديل في الدستور الدستوري 2020 " يمكن لهذه الجهات إخطار المجلس الدستوري حول تفسير حكم أو عدة أحكام دستورية، والتي تبدي رأيا بشأنها" حسب نص المادة فإن المحكمة الدستورية تفسر النص بموجب رأي لذا يطرح التساؤل التالي: ما مدى الزامية الرأي الذي يقضي بتفسير نص في الدستور ؟ بالرجوع إلى نص الفقرة الخامسة 05 من المادة 198 من التعديل الدستوري 2020 نجدها تنص: "تكون قرارات المحكمة الدستورية نهائية وملزمة لجميع السلطات العمومية والسلطات الإدارية والقضائية"، يبدو أن المقصود هنا من القرارات الفاصلة في الرقابة على دستورية لأنه بالتمعن في المادة 190 نجد أن المحكمة الدستورية تفصل في دستورية القوانين بموجب قرارات وتبدي تفسيرها حول حكم من أحكام الدستور بموجب رأي، في رأينا فإن السلطات الثلاثة في الدولة ملزمة بالرأي التفسيري للمحكمة الدستورية كان يتعين النص على حجية الرأي المتعلق بتفسير النص الدستوري[2].

2- الفصل في الخلافات التي قد تحدث بين السلطات :

أسند المؤسس الدستوري في التعديل الدستوري 2020 اختصاص جديد للمحكمة الدستورية لم يكن يمارسه المجلس الدستوري من قبل هو الفصل في الخلافات التي قد تحدث بين السلطات العليا في الدولة، وهذا الاختصاص يؤكد على الطبيعة القضائية للمحكمة الدستورية وذلك بغض النظر عن تشكيلتها التي يتواجد

[1] - نفس المرجع، ص. 152.

[2] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الدستور الجزئري، تعديل 2020،المادة 190، 192، 198.

فيها سوى قاضيين فقط، وإنما بالنظر إلى طبيعة الاختصاصات المسندة إليها خاصة الفصل في الخلافات التي قد تحدث بين السلطات العليا في الدولة، حيث يساهم هذا الاختصاص الجديد في ضمان تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات وتوزيع الاختصاصات بين السلطات بشكل المحدد في الدستور، كما يقي البلاد من الأزمات السياسية التي قد تؤدي إلى شلل أو تعطل أحد المؤسسات الدستورية، وبالتالي و لممارسة هذا الاختصاص فإن أعضاء المحكمة الدستورية يلجؤون بطبيعة الحال إلى تفسير الدستور و هو الاختصاص المستحدث المذكور أعلاه.

3- رفع الحصانة البرلمانية عن أعضاء البرلمان

إن اختصاص رفع الحصانة البرلمانية عن أعضاء البرلمان هو اختصاص مستحدث بالنسبة للمحكمة الدستورية التي انفردت به ، على خلاف المجلس الدستوري الذي لم يسند له هذا الاختصاص وإنما كانت تختص به الغرفة المعنية (المجلس الشعبي الوطني أو مجلس الأمة) حسب المادتين 126 و127 من دستور 1996 ،ربما هذا ما يفسر خلوالمحكمة الدستورية من ممثلي السلطة التشريعية، في رأينا المؤسس الدستوري وفق عندما أسند اختصاص رفع الحصانة البرلمانية عن عضو البرلمان للمحكمة الدستورية باعتبارها جهة مستقلة رغم ما يمكن أن يثار حول ما مدى تأثير هذا الاختصاص على استقلالية أعضاء البرلمان.

أما بالنسبة لجهات إخطار المحكمة الدستورية لرفع الحصانة البرلمانية عن أعضاء البرلمان فقد نصت المادة 130 من التعديل الدستوري 2020".. **يمكن لجهات الإخطار إخطار المحكمة الدستورية لاستصدار قرار بشأن رفع الحصانة من عدمها**"، بالرجوع إلى المادة 193 من التعديل الدستوري 2020 المتعلقة بجهات حددت برئيس الجمهورية أو رئيس مجلس الأمة أو رئيس المجلس الشعبي الوطني أو من الوزير الأول أو رئيس الحكومة حسب الحالة أو أربعين 40 نائبا أو خمسة وعشرين 25 عضو في مجلس الأمة كما بينت المادة جهات الإخطار لا يمكنها الدفع بعدم الدستورية، إذن المادة 130 حددت الجهات التي لها إخطار المحكمة الدستورية حول دستورية القوانين هي نفسها من يمكنها إخطار المحكمة الدستورية لرفع الحصانة عن العضو أو النائب، وبالتالي لم يعد من اختصاص وزير العدل إخطار مكتب أحد الغرفتين لرفع الحصانة عن عضو البرلمان على الرغم من انها جهة الاتصال المباشرة للجهات القضائية[1].

4- الاختصاصات الاستشارية و التقريرية للمحكمة الدستورية:

[1] -حمامدة لامية، نفس المرجع، ص. 158.

بالنسبة للاختصاص الاستشاري والتقريري للمحكمة الدستورية لم يجر المؤسس الدستوري عليها تعديلات كبيرة ماعدا بعض التعديلات الطفيفة التي لم تسد الثغرات التي كانت موجودة قبل التعديل الدستوري 2020 .

4-1 الاختصاصات الاستشارية للمحكمة الدستورية : خول المؤسس الدستوري للمحكمة الدستورية اختصاص استشاري حيث تبدي رأيها أحيانا كهيئة و أحيانا أخرى من رئيسها فقط

4-1-1 استشارة المحكمة الدستورية في حالة تمديد العهدة البرلمانية : تنص المادة 122 من التعديل الدستوري 2020 : "ينتخب المجلس الشعبي الوطني لعهدة مدة خمسة 05 سنوات .تحدد عهدة مجلس الأمة بمدة ست 06 سنوات تجدد تشكيلة مجلس الأمة كل ثلاث سنوات .لا يمكن تمديد عهدة البرلمان إلا في ظروف خطيرة جدا لا تسمح بإجراء انتخابات عادية .ويثبت البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معا هذه الحالة بقرار، بناء على اقتراح رئيس الجمهورية واستشارة المحكمة .«حصر المؤسس الدستوري في المادة 122 أعلاه حالة تمديد العهدة في العهدة البرلمانية فقط وذلك في حالة وجود ظروف خطيرة جدا لا تسمح بإجراء انتخابات تشريعية عادية ويكون بناء على اقتراح من رئيس الجمهورية وبعد استشارة المحكمة الدستورية ويثبت البرلمان المنعقد بغرفتيه هذه الحالة، ولا يمتد هذا الإجراء إلى تمديد العهدة للانتخابات المحلية[1].

4-1-2 استشارة رئيس المحكمة الدستورية:

حسب المادة 151 من التعديل الدستوري 2020 فإنه "يمكن لرئيس الجمهورية أن يقرر حل ا□لس الشعبي الوطني أو إجراء انتخابات تشريعية قبل اوانها و ذلك بعد القيام بمجموعة من الإجراءات من بينها استشارة رئيس المحكمة الدستورية"

[1] - نفس المرجع، ص. 160.

*- لمحكمة الدستورية في ظل دستوري 1963 و1976.
تبنى واضعو دستور 8 سبتمبر 1963 الفكرة بالنص على إنشاء هيئة تدعى المجلس الدستوري (المحكمة الدستورية منذ دستور 2020)، مهمتها الفصل في دستورية القوانين والأوامر التشريعية، بطلب من رئيس الجمهورية، أو رئيس المجلس الوطني، حيث نصت المادة 63 منه على أنه: «يتألف المجلس الدستوري من الرئيس الأول للمحكمة العليا، ورئيسي الغرفتين المدنية والإدارية للمحكمة العليا، وثلاثة نواب يعينهم المجلس الوطني، وعضو يعينه رئيس الجمهورية.
ينتخب أعضاء المجلس الدستوري رئيسهم الذي ليس له صوت مرجح
هذا يعني أن المجلس الدستوري في ذلك الوقت كان يتشكل من سبعة (7) أعضاء من بينهم رئيس للمجلس الدستوري، حيث نجد أن المؤسس الدستوري جمع بين فكرة التخصص من خلال أعضاء المحكمة العليا، الذين هم عبارة عن قضاة، ومبدأ التمثيل من خلال الأعضاء الأربعة الآخرين الممثلين للسلطة التشريعية، والتعيين من خلال العضو الذي يعينه رئيس الجمهورية

4-1-3 استشارة رئيس المحكمة الدستورية لإعلان الحالة الاستثنائية الحصار، الطوارئ والحرب : لكي يتمكن رئيس الجمهورية من إعلان الحالة الاستثنائية أوجب عليه المؤسس الدستوري استشارة جهات معينة تتمثل في رئيس المجلس الشعبي الوطني ورئيس مجلس الأمة ورئيس المحكمة الدستورية ، ويرجع سبب استشارة هذه الأخيرة نظرا لأنه في الظروف الاستثنائية قد يتم تقيد الحقوق و الحريات العامة للأفراد وهذا ما يبرر استشارة المحكمة.

4-2 الاختصاصات التقريرية للمحكمة الدستورية

4-2-1 تتمثل في حالة حدوث مانع أو شغور منصب رئيس الجمهورية: حيث تنص المادة 94 من التعديل الدستوري 2020 على أنه: "..**إذا استحال على رئيس الجمهورية أن يمارس مهامه بسبب مرض خطير ومزمن، تجتمع المحكمة الدستورية بقوة القانون وبدون أجل، وبعد أن تتثبت من حقيقة هذا المانع بكل الوسائل الملائمة، تقترح بأغلبية ثلاثة أرباع (4/3) أعضائها على البرلمان التصريح بثبوت المانع .يعلن البرلمان المنعقد بغرفتيه مجتمعتين معا، ثبوت المانع لرئيس الجمهورية بأغلبية ثلثي (3/2) أعضائه، ويكلف بتولي رئاسة الدولة بالنيابة مدة أقصاها خمسة وأربعون 45 يوما رئيس مجلس الأمة الذي يمارس صلاحيته مع مراعاة المادة 96 من الدستور .وفي حالة استمرار المانع بعد انقضاء خمسة وأربعين 45 يوما يعلن الشغور بالاستقالة وجوبا** "[1] حسب الإجراء المنصوص عليه في الفقرتين السابقتين وطبقا لأحكام الفقرات الآتية من هذه المادة[2].

4-2-2 في حالة استقالة رئيس الجمهورية أو وفاته: تجتمع المحكمة الدستورية وجوبا و يثبت الشغور النهائي لرئاسة الجمهورية، وتبلغ فورا شهادة التصريح بالشغور النهائي للبرلمان الذي يجتمع وجوبا

.يتولى رئيس مجلس الأمة مهام رئيس مهام رئيس الدولة لمدة أقصاها تسعون 90 يوما تنظم خلالها انتخابات رئاسية، وفي حالة استحالة إجرائها يمكن تمديد هذا الأجل إلى لمدة لا تتجاوز تسعين 90 يوما بعد أخذ رأي المحكمة الدستورية

ولا يحق لرئيس الدولة المعين بهذه الطريقة أن يترشح لرئاسة الجمهورية. وإذا اقترنت استقالة رئيس الجمهورية أو وفاته بشغور رئاسة مجلس الأمة لأي سبب كان، تجتمع المحكمة الدستورية وجوبا، وتثبت بالإجماع بأغلبية ثلاثة أرباع (3/4) أعضائها الشغور النهائي لرئاسة الجمهورية وحصول المانع لرئيس مجلس الأمة وفي هذه الحالة، يتولى رئيس المحكمة الدستورية مهام رئيس الدولة، يضطلع رئيس الدولة

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الدستور الجزئري، تعديل 2020، المادة 94.
[2] - نفس المرجع، ص 162.

المعين حسب الشروط المبينة أعلاه بمهمة رئيس الدولة طبقا لشروط المحددة في الفقرات السابقة وفي المادة 96 من الدستور ولا يمكنه أن يترشح لرئاسة الجمهورية "

تنص الفقرة الأولى من المادة أعلاه على "**عقد المحكمة الدستورية لاجتماع بقوة القانون لتثبت من حقيقة المانع لرئيس الجمهورية بكل الوسائل الملائمة بما في ذلك المصالح الطبية لتأكد من المانع الحقيقي الذي يمنع رئيس الجمهورية من مواصلة مهامه مؤقتا**" [1]، نلاحظ أن التعديل الدستوري 2020 لم يجب عن التساؤل المطروح في الدستور المعدل من يكون المبادر الأول بإثارة موضوع المانع، فإن كان الأمر يقتصر على الملاحظة من خلال التغيب عن المقر وتصريحات الأطباء فهل التصريح بالمانع يكون مع هؤلاء من خلال التأكد من خلال الشهادات الطبية؟ وهل من حق الأطباء التصريح بأن الرئيس لم يعد قادرا على أداء مهامه ؟ وبالتالي من المستحسن تحديد طريقة الملاحظة وواجب الملاحظين صحيا بإعلام المحكمة الدستورية بالحالة الصحية لرئيس الجمهورية للتدخل من أجل إثبات المانع والتقدم باقتراح للبرلمان المجتمع بغرفتيه لتصريح بثبوت المانع بأغلبية ثلثي (3/2)أعضائه، كما أنه لم يبين طريقة استرداد رئيس الجمهورية لمنصبه قبل انقضاء فترة خمسة و أربعين 45 يوما هل يكفي تقرير الأطباء؟ أم يصدر تصريح عن المحكمة الدستورية؟ – في حالة استمرار المانع بعد انقضاء خمسة وأربعين 45 يوما تجتمع المحكمة الدستورية بنفس الشروط ويطبق نفس الإجراءات ليعلن الشغور بالاستقالة، في هذه الحالة يطرح التساؤل من يتولى إخطار المحكمة الدستورية؟ هل يتولى ذلك رئيس الدولة بالنيابة أم الطاقم الطبي المتابع لصحة الرئيس؟ لا توجد إجابة في الدستور ومن ثم ينبغي توضيح هذه الحالة

– .يجتمع المجلس الدستوري بقوة القانون في حالة استقالة رئيس الجمهورية أو وفاته و يثبت الشغور النهائي لرئاسة الجمهورية، وتبلغ فورا شهادة التصريح بالشغور النهائي إلى البرلمان الذي يجتمع وجوبا.

تجتمع المحكمة الدستورية بقوة القانون حسب المادة 94 أعلاه في حالة تزامن استقالة رئيس الجمهورية أو وفاته بشغور رئاسة مجلس الأمة لأي سبب كان، ويثبت الشغور النهائي بالإجماع لرئاسة الجمهورية وحصول المانع لرئيس مجلس الأمة، ويتولى في هذه الحالة رئيس المحكمة الدستورية رئاسة الدولة

4-2-3 **إغفال المؤسس الدستوري عن النص** عن بعض الحالات الاستثنائية الممكنة الوقوع كتعرض رئيس الجمهورية للأس أو إدانة رئيس الجمهورية بسبب الخيانة العظمى

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،الدستور الجزئري، تعديل 2020، المادة 96.

4-2-4 **التخفيض في نسبة تصويت أعضاء المحكمة الدستورية** فيما يتعلق بحالة شغور منصب رئيس الجمهورية، حيث أصبحت النسبة ثلاثة أرباع (4/3) أعضاء المحكمة الدستورية لاقتراح التصريح ثبوت المانع لرئيس الجمهورية ونفس النسبة بالنسبة لإثبات الشغور النهائي لمنصب رئيس الجمهورية وحصول المانع لرئيس الأمة، وهي بالنسبة لنا تعتبر نسبة مقبولة بالمقارنة على ما كانت عليه قبل التعديل الدستوري 2020 ،حيث كان المؤسس الدستوري يشترط التصويت 2 بالإجماع وهي نسبة مبالغ فيها يمكن أن لا تتحقق وبالتالي يتعطل التصريح بشغور منصب رئيس الجمهورية[1].

ج: دور المحكمة الدستورية في القرار الخارجي الجزائري :

لما كانت الوثيقة الدستورية في أية دولة تعد من الوثائق الأساسية التي تجسد من خلالها إقامة التوازن بين مقتضيات السلطة وبين مقتضيات الحرية والالتزام ، حيث انه يتم توزيع السلطة فيها و ضمان مبدأ التمثيل، فكانت الحاجة إلى وجود رقابة دستورية لضمان مبدأ سمو الدستور، فحيثما وجدت قاعدة قانونية لابد من وجود قاض لحمايتها [2]

ان صلاحيات المحكمة الدستورية ذات طبيعة قضائية قصد النظر في دستورية الالتزامات ذات الطبيعة الدولية إذا تضمنت بندا يخالف الدستور ..وهذا نوع من أهم أنواع الرقابة القضائية الذي يعطي للمحكمة الدستورية

[1] - نفس المرجع، ص 162.

*- قد تبنى المشرع الجزائري الرقابة على دستورية القوانين في دستور 1989، ويظهر ذلك من خلال نص المادة 1/153 منه، وقد تم النص على تشكيلته بالمادة 154، والتي جاء فيها: «يتكون المجلس الدستوري من سبعة أعضاء:اثنان منهم يعينهما رئيس الجمهورية، واثنان ينتخبهما المجلس الشعبي الوطني، واثنان تنتخبهما المحكمة العليا من بين أعضائها، والملاحظ أن المؤسس الدستوري قد حافظ على نفس العدد الذي شكل منه المجلس بالنسبة لدستور 1963، ولكنه قد أحدث تغييرا جوهريا في طريقة تشكيل المجلس الذي كان يقتصر على طريقة التعيين والتخصيص، نجد أنه قد استحدث طريقة الانتخاب إلى جانب التعيين ، كما جاءت نص المادة 155 من نفس الدستور لتحدد مجال الرقابة على دستورية القوانين بقولها: «يفصل المجلس الدستوري، بالإضافة إلى الاختصاصات التي خولتها إياها صراحة أحكام أخرى في الدستور، في دستورية المعاهدات والقوانين، والتنظيمات، إما برأي قبل أن تصبح واجبة التنفيذ، أو بقرار في الحالة العكسية.كما يفصل في مطابقة النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني للدستور، ومن خلال كل ذلك يتبين لنا أن دستور 1989 قد أحي فكرة الرقابة على دستورية القوانين بعد أن كانت معلقة بداية من دستور 1963، ومغيبة في دستور 1976.

[2] - عمر تسبية، آلية الدفع بعدم الدستورية كضمانة جديدة لحماية الحقوق والحريات (التجربة الجزائرية)، **من الموقع الالكتروني:** https://www.irz-dialogue-afroallemand.de/ar/2020، بتاريخ 2023/07/09، يوم 2023/06/09.

صلاحية النظر في بعض الاتفاقيات الدولية ..وهو ما يعني صراحة إحدى الصلاحيات والاختصاصات في الشؤون الخارجية ولو من باب المحكمة وليس من باب السياسة والدبلوماسية[1].

1- الرقابة على دستورية المعاهدات: تنص المادة 190 من التعديل الدستوري 2020" **:بالإضافة إلى الاختصاصات الأخرى التي خولتها إياه أحكام أخرى في الدستور تفصل المحكمة الدستورية بقرار، في دستورية المعاهدات والقوانين والتنظيمات يمكن إخطار المحكمة الدستورية بشأن دستورية المعاهدات قبل التصديق عليها والقوانين قبل إصدارها**"، وحسب المادة 190 من التعديل الدستوري 2020 فإن الرقابة الدستورية الممارسة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية هي رقابة اختيارية لاستعمال المؤسس الدستوري مصطلح " يمكن " وهو مصطلح يدل على الحرية والاختيار، كما تعتبر رقابة سابقة تمارس قبل التصديق على الاتفاقية أو المعاهدة وقد أحسن المؤسس الدستوري بجعل هذه الرقابة رقابة سابقة كون الرقابة السابقة لا تطرح أية إشكال عملي أما الرقابة اللاحقة فتمارس بعد المصادقة على الاتفاقية ودخولها حيز التنفيذ فإذا قررت المحكمة الدستورية عدم دستوريتها يستتبع ذلك صدور قرار بوقف العمل بتلك الاتفاقية وهذا ما يؤدي إلى انحلال الدولة من االتزاماتها الدولية مما يسبب لها حرج ، وبالتالي إذا قررت المحكمة الدستورية عدم دستورية معاهدة أو اتفاق أو اتفاقية، فلا يتم التصديق عليها[2].

[1] - عبد المولى مروى، اختصاص السياسة الخارجية من خلال الدستور، **من الموقع الالكتروني:** https://lakome2.com/opinion/300898/، بتاريخ 2013/03/16 ن بتاريخ 2023/06/09.

*- المجلس الدستوري في ظل دستور 1996.
يشكّل المحكمة الدستورية وفقا لدستور 1996 كل من السلطات الثلاث في الدولة (التنفيذية والتشريعية والقضائية)، ويظهر ذلك من خلال نص المادة 164 منه والتي جاء فيها أن المجلس الدستوري مكون من تسعة (9) أعضاء، ثلاثة أعضاء من بينهم رئيس المجلس يعينهم رئيس الجمهورية، وعضوان اثنان ينتخبهما المجلس الشعبي الوطني، وعضوان ينتخبهما مجلس الأمة، وعضو واحد تنتخبه المحكمة العليا، وعضو واحد ينتخبه مجلس الدولة.
مما يدفعنا للقول أن هذه التشكيلة للمجلس الدستوري قد جمع فيها المؤسس الدستوري بين طريقة التعيين والتمثيل والتخصيص، كما منح فيها لرئيس الجمهورية نصيبا أكبر من الأعضاء المختارين من طرفه، إضافة إلى منحه امتياز تعيين رئيس المحكمة الدستورية.

أما عن اختصاصات المحكمة الدستورية فقد نصت عليها المادة 5165 من دستور 1996 والتي ذكرت أنه بالإضافة إلى الاختصاصات التي منحها الدستور للمجلس الدستوري فإنه يفصل في دستورية المعاهدات والقوانين والتنظيمات، إما برأي قبل أن تصبح واجبة التنفيذ، أو بقرار في الحالة العكسية.
وفيما يخص الأشخاص المخول لهم إخطار المحكمة الدستورية فقد ذكرهم المؤسس الدستوري في نص المادة 166 من دستور 1996، وهم رئيس الجمهورية أو رئيس المجلس الشعبي الوطني أو رئيس مجلس الأمة

[2] - عزيز جمام، **عدم فعالية الرقابة على دستورية القوانين**، رسالة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزيوزو ، 2012-2011، ص 123.

إذن تفادى المؤسس الدستوري في التعديل الدستوري 2020 هذا الإشكال بإخضاعه المعاهدات والاتفاقيات الدولية الى الرقابة القبلية كما انها تخضع الى الرقابو الاختيارية.

كما يمكن لجهات الإخطار المحددة في الدستور إخطار المحكمة الدستورية حول توافق القوانين والتنظيمات مع المعاهدات ، في هذه الحالة لا تبحث المحكمة الدستوري دستورية القوانين أو التنظيمات وإنما تبحث مدى توافقها مع المعاهدات وذلك تطبيقا لمبدأ تدرج القوانين باعتبار المعاهدات التي يصادق عليها رئيس الجمهورية تسمو على القوانين والتنظيمات[1]

2-استشارة المحكمة الدستورية بخصوص معاهدات الهدنة والسلم: بالرجوع إلى المادة 102 من التعديل الدستوري 2020 نجدها تنص: "**يوقع رئيس الجمهورية اتفاقيات الهدنة و معاهدات السلم .يلتمس رئيس الجمهورية رأي المحكمة الدستورية في الاتفاقات المتعلقة بينهما** "ويعرض رئيس الجمهورية تلك الاتفاقيات فورا على كل غرفة من البرلمان لتوافق عليها صراحة.» نلاحظ أن المؤسس الدستوري في التعديل الدستوري 2020 أجرى تعديل في نص المادة 111من دستور 1996 المعدل باستبدال مصطلح "يتلقى" بمصطلح أخر" يلتمس ومن ثم يكون المؤسس الدستوري انتقل من الرقابة الاجبارية لمعاهدات السلم و الهدنة في التعديل الدستوري 2016 إلى مجرد استشارة في التعديل الدستوري 2020 أي أن رئيس الجمهورية قبل المصادقة على هذا النوع من الاتفاقيات يجب أن يقوم بالإجراءات المحددة في الدستور من بينها استشارة المحكمة الدستورية لكنه غير ملزم بالأخذ به[2]

---

[1] - حمامدة لامية مرجع سابق، ص. 155.

*- المحكمة الدستورية في ظل التعديل الدستوري لسنة 2016.

كما هو الحال في دستور 1996 فإن المؤسس الدستوري ومن خلال التعديل الدستوري لسنة 2016 واصل حرصه على وجود هيئة مستقلة مكلفة بالسهر على احترام الدستور7، ولكننا نجد أن تشكيلة المحكمة الدستورية من خلال التعديل الدستوري لسنة 2016 قد ارتفعت لتصبح اثني عشر (12) عضوا، أربعة (4) أعضاء من بينهم الرئيس ونائب الرئيس يعينهم رئيس الجمهورية، واثنان (2) ينتخبهما المجلس الشعبي الوطني من بين النواب، واثنان (2) ينتخبهما مجلس الأمة من بين أعضائه، واثنان (2) تنتخبهما المحكمة العليا، واثنان (2) ينتخبهما مجلس الدولة8، والملاحظ من نص هذه المادة أن الحظوظ والامتيازات التي منحت لرئيس الجمهورية وقد ازدادت وتضاعفت، حيث أن عدد الأعضاء الذين يعينهم رئيس الجمهورية تضاعف إضافة إلى كونه يمتلك حق تعيين رئيس المحكمة الدستورية ونائبه.

إضافة إلى كون المؤسس الدستوري الجزائري قد استحدث في التعديل الدستوري لسنة 2016 نوعا آخر من الإخطار حيث أنه أصبح يحق للأفراد إخطار المحكمة الدستورية ولو أن هذا النوع من الإخطار يمارس وفق شروط خاصة و بكيفيات معينة إلا أن هذا يعد بمثابة النقلة النوعية، والتي يمكن من خلالها للأفراد المشاركة في تصويب القانون، إذ أنه يمكن للمجلس الدستوري أن يتلقى إخطارا بالدفع بعدم الدستورية بناء على إحالة من المحكمة العليا أو مجلس الدولة، وذلك عند ادعاء أحد الأطراف في المحاكمة أمام جهة قضائية أن الحكم التشريعي الذي يتوقف عليه مآل النزاع ينتهك الحقوق والحريات التي يضمنها الدستور9 .

وهذا ما لم نلمسه من قبل في الدساتير السابقة، إذ أن هناك الكثير من الأحكام التشريعية التي أضرت بالأفراد، ولكن لا يمكن إيقاف تطبيقها رغم ذلك لكونها تعد قوانين سارية المفعول، وصالحة لأن تطبق على الأفراد. فكانت تضيع الكثير من الحقوق وتمس العديد من الحريات دون القدرة على استرجاعها لكون القانون فوق الجميع.

[2] - نفس المرجع، ص. 156.

المبحث الثالث: ضبط التحولات في السياسة الخارجية الجزائرية: العوامل المؤثرة والدوافع

تتعلق حركية وركود السياسة الخارجية الجزائرية بتفاعلات البيئة الخارجية والداخلية وان التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة، الازمة الامنية الداخلية، الربيع العربي، الحراك الشعبي .. قد اثرت على توجهها العام وعلى ضرورة اعادة ترتيب الاولويات من خلال عدة جوانب سياسية واقتصادية وامنية منها، و تمكنت السياسة الخارجية الجزائرية في مراحل مختلفة أن تحقق عديداً من الإنجازات للجزائر، في شتى المجالات، السياسية منها والاقتصادية، و الامنية ، بحسب الظروف والمعطيات التي كانت تفرضها في كل مرة البيئتين الداخلية والدولية، التي تكون بمثابة عوامل أو محددات في توجيه سياسة الجزائر الخارجية. ومن المؤكد أن السياسة الخارجية الحالية للجزائر خلال تعبيرها عن سلوكها، تتأثر بالأوضاع التي تنتج عنها تطورات النسق الدولي المتوتر في ظل الحرب الروسية–الأوكرانية، وبالتالي تتفاعل فيه الدولة مع غيرها من الدول وتتحدد الصورة الاستراتجية لهذا النسق الدولي التي سوف تفرزه الحرب الروسية–الأوكرانية والجزائر ليست بمعزل عن هذه التغيرات والتقلبات التي تفرضها بيئتها الداخلية و البيئة الإقليمية والدولية، والتي تشكل محددا من محددات سياستها الخارجية، ضمن علاقة ثنائية ومتبادلة ترتكز على عنصري التأثير والتأثر. وبالتالي أصبحت ملتزمة على اتخاذ خطوات مناسبة للتماشي مع هذه التقلبات وفقًا لما تقتضيها مصالحها وأهدافهاوتضبط تحولاتها.

حراك الدبلوماسية الجزائرية لطالما كانت بمثابة استجابة حتمية تفرضها التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الجزائرية في ظل التغيرات الداخلية السياسية و الامنية او محيطها الاقليمي والعالمي، الامر الذي يدفع بتجسيد سياسة خارجية نشطة استباقية تبحث عن التموقع كقوة اقليمية فاعلة في مختلف التحولات الداخلية، الاقليمية والدولية التي يشهدها النظام العالمي مرتكزة في جل سلوكها الخارجي على احلال السلم والامن الدوليين واداء دور الفاعل الاقليمي، والوسيط في القضايا الاقليمية والدولية

كما ان الجزائر كانت قد سعت إلى سياسة خارجية براغماتية المصالح، أحيانا تنخرط السياسة الخارجية الجزائرية في لعبة تدوير الزوايا و سياسة المحاور، بناء على تحديد وصف مسبق ودقيق لمجموعة من الأهداف والأولويات التي تؤثر بشكل مباشر في فاعلية السياسة الخارجية وتعمل على توجيهها. الجزائر كدولة مستقلة ذات سيادة سارعت منذ استقلالها إلى تبني سياسة خارجية تتسم بالواقعية، عبر دبلوماسية تحكمها المبادئ والأهداف الواردة في مختلف المواثيق والدساتير الوطنية الجزائرية، وأهمها مبدأ "عدم التدخل في الشأن الدّاخلي للدول والتي تعد في مجملها امتدادًا لمبادئ ثورة نوفمبر 1954.

المطلب الاول: اثر نهاية الحرب الباردة على السياسة الخارجية الجزائرية

لطالما ارتبطت حركية وركود السياسة الخارجية الجزائرية بتفاعلات البيئة الخارجية وان التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة قد اثرت على توجهها العام وعلى ضرورة اعادة ترتيب الاولويات من خلال عدة جوانب سياسية واقتصادية وامنية منها، والتي من بينها العمل على تطوير التعاون المتوسطي وجعله احد الثوابت المرجعية لدوائر تحرك السلوك الجزائري الجيوسياسي

اولا: طبيعة التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة:

لقد عرف عالم ما بعد نهاية الحرب الباردة تحولات كبيرة، وقد مست هاته التحولات والتطورات مجموعة من القضايا، حيث شملت الجانب التنظيري ببروز نظريات ومقاربات جديدة حاولت تفسير الظواهر الدولية بعدما فشلت النظريات التقليدية للعلاقات الدولية في مواكبة الحركية المتسارعة التي أصبحت تميز المجتمع الدولي، حيث إن هذه الحركية أثرت باتجاه ظهور الكثير من العوامل على عكس ما كان سائدا، أشرت كلها لبروز تحديات كبرى أصبحت تطرح بحدة على جداول أعمال المؤتمرات والملتقيات الجهوية والدولية، وأضحت المشاكل تأخذ طابع الكونية مما استدعى التحرك على صعيد يتجاوز الفواعل التقليدية[1]

أ- التغيرو التطور على المستوى التنظيري

إن الدراسة النظرية للعلاقات الدولية شهدت تعاقب عدة منظورات مختلفة الفرضيات والتصورات والأطر عكست كل منها مميزات الفترة التي ظهرت فيها ورؤية باحثيها، حيث ركزت في النصف الأول من القرن العشرين على صراعات القوة، لكن التغيرات الكبيرة التي عرفتها السياسة الدولية قادت باتجاه تراجع أهمية تلك الدراسات لصالح محاولات أكاديمية أكثر جدة وملائمة للمعطيات الجديدة ومن هنا ظهرت الحاجة إلى توسيع النظرة التحليلية التي تركز على الدول فقط وعلى مفاهيم القوة والمصلحة والصراع وذلك ببروز فاعلين جدد غير الدول[2].

لقد تجسد هذا التطور في انكفاء التيارات الوضعية المتمثلة أساسا في النظرية الواقعية والليبرالية والماركسية وبروز تيارات ما بعد وضعية بتطويرها لأساليب ومناهج تحليلية جديدة، إن من شروط نجاح النظريات ومدى

---

[1] - عبد المنعم سعيد، مابعد الحرب الباردة، **من الموقع الالكتروني :** https://www.alarabiya.net/politics/2020/01/24، بتاريخ 2020/01/24، يوم 2021/04/26.

[2] - صخري محمد، ابرز التحولات الدولية بعد الحرب الباردة، من النوقع الالكتروني: https://www.politics-dz.com/ar/%D8%A3% /، بتاريخ 2019/06/26، يوم 2021/04/26.

قدرتها على بناء أطر متكاملة وشاملة الدراسة هو في أخذها بأكبر عدد من العوامل والفواعل والعناصر المؤثرة والمميزة لظاهرة معينة محددة الزمان والمكان، وهذا ما فشلت في حصره النظريات السابقة فعملت الاتجاهات الجديدة على تداركه من خلال أخذها بعين الاعتبار مجمل التحديات وأهم تأثيرات الفواعل الجديدة التي اعتبرت أبرز تجليات عالم ما بعد الحرب الباردة، أو كما اصطلح عليه في الكثير من الأدبيات بالنظام الدولي الجديد أو العولمة الكلية. تعتبر النظرية البنائية أحد أهم المحاولات التي مثلت هذه التيارات الجديدة بمختلف مقارباتها، حيث عملت هذه النظرية على رصد مختلف التفاعلات وتأثيرها في النسق الدولي الشديد التغير وذلك بإدخالها متغيرات الهوية والخصوصية الثقافية كأحد عناصر التحليل الأساسية على المستوى الأنطولوجي، فمشاكل الهوية والعرقيات زادت تفاقما وأدت بالكثير من الدول إلى الانقسام، كما أن العوامل الثقافية والحضارية أصبحت تلعب دورا متزايد الأهمية بحسب أراء العديد من المفكرين "كصامويل هنتغتون". كذلك لالمنظور البنائي وبمنهاجه التفكيكي وتقنية تحليل الخطابات دأب على تجميع مختلف مظاهر التحول والنشاط سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي للدول، ورغم اعترافه بأهمية مركز الدولة إلا أنه يعتبرها فاعلا ذا أهمية إلى جانب فواعل اخرى[1]

---

[1] - نفس المرجع

*- حقبة ما بعد الحرب الباردة هي الفترة التي تبعت انتهاء الحرب الباردة. لم يتفق المؤرخون على تحديد وقت معين لانتهاء الحرب الباردة وبداية حقبة ما بعد الحرب الباردة، ويعود ذلك لكون فترة الحرب الباردة فترة من التوترات الجيوسياسية التي تخللتها حروب بالوكالة ولم تكن حربًا فعلية. يزعم بعض الباحثين بأن تاريخ انتهاء الحرب الباردة مرتبط بتوقيع أول معاهدة في العالم حول نزع السلاح النووي في عام 1987، أو عند انتهاء المرحلة التي كان فيها الاتحاد السوفيتي قوة عظمى في العالم نتيجة اشتعال ثورات 1989، أو بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991. ترمز نهاية الحرب الباردة، بالرغم من الغموض الذي يلف تاريخ انتهائها، إلى انتصار الديمقراطية والرأسمالية، ما أعطى للقوى العالمية الصاعدة في الولايات المتحدة والصين دفعة قوية للأمام. أصبحت الديمقراطية طريقة لتحقيق الفاعلية الجماعية الذاتية للبلدان التي كانت تأمل في كسب الاحترام الدولي: بدأت الهياكل السياسية في تبني قيم الديمقراطية بعد أن أصبحت ذات قيمة مهمة

كما هيمنت على حقبة ما بعد الحرب الباردة سمة النهوض بالعولمة ونهضت معها الحركات القومية والشعبوية كرد فعل عليها) التي ساعد في نموها كل من انتشار شبكة الانترنت ونمو أنظمة الهاتف المحمول. حلت أيديولوجية ما بعد الحداثة والنسبية الثقافية، وفقًا لبعض الباحثين، محل الحداثة ومحل مفاهيم التقدم المطلق والأيديولوجيا سمحت حقبة ما بعد الحرب الباردة بتجدد الاهتمام بالأمور التي كانت موضع تجاهل في فترة الحرب الباردة. مهدت الحرب الباردة الطريق للحركات القومية والدولانية. اقتنعت العديد من الدول، بعد ظهور الأزمات النووية في الحرب الباردة، بضرورة مناقشة شكل جديد للنظام العالمي وللدولانية تتعاون فيه الدول مع بعضها البعض بدلًا من استخدام أساليب التخويف النووي.

شهدت هذه الفترة تحول الولايات المتحدة الأمريكية لتصبح أقوى دولة في العالم، وشهدت أيضا صعود الصين وتحولها من بلد ضعيف نسبيًا إلى بلد من المحتمل أن يصبح قوة عظمى ناشئة. سعت الولايات المتحدة الأمريكية، ردا على صعود الصين، إلى «إعادة التوازن» في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بشكل استراتيجي. شهدت تلك الفترة أيضًا اندماج معظم الدول الأوروبية وتوحد اقتصاداتها في اقتصاد واحد وانتقال القوة من مجموعة الدول الصناعية السبع إلى مجموعة العشرين. ركبت، بالتزامن مع توسع حلف شمال الأطلسي (الناتو(، أنظمة الدفاع الصاروخي الباليستي في أوروبا الشرقية، الأمر الذي اعتبر خطوة هامة للغاية في العولمة العسكرية. للمزيد

ومن جهة أخرى فقد عملت المنظورات الكلاسيكية المتمثلة في الواقعية والليبرالية والماركسية على إعادة النظر في بعض فرضياتها محاولة إيجاد إطار للتكيف الأنسب مع المتغيرات الجديدة وذلك من خلال بروز مجموعة من الرؤى المستحدثة حول بنية النظام الدولي ودور الفاعلين فيه كما ركزت على أهمية المؤسسات والتكتلات الدولية، وتجسدت هذه التصورات في أفكار كل من نظريتي الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة بالإضافة إلى نظرية الماركسية الجديدة •

ب- التغيرات الهيكلية للنظام الدولي:

يقصد بهيكل النظام الدولي :توزيع القدرات فيه وترتيب الوحدات المكونة له بالنسبة لبعضها البعض حيث أن أي تغيير في إحدى الوحدات المكونة للنظام الدولي يتأسس عليه تغير في الهيكل العام له فنهاية الحرب الباردة شكلت نقطة فاصلة في العلاقات الدولية في سياق التحولات الجذرية التي مست النسق الدولي والتي شملت:

•- "صامويل هنتغتون (**Samuel Phillips Huntington**)* ومن خلال نظريته صدام الحضارات افترض أن النزاع بين الحضارات سيكون سمة رئيسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة حيث يقول :

"أفترض أن المصدر الأساسي للنزاع في العالم الجديد لن يكون بالأساس إيديولوجيا أو اقتصاديا، الفجوة الكبيرة بين البشر والمصدر السائد للنزاع سيكونان ثقافيان ، ستبقى الدول والأمم الفاعلين الأكثر قوة في الشئون العالمية لكن النزاعات الرئيسية في السياسة العالمية ستحدث بين أمم وجماعات تنمي لحضارات مختلفة و سيسود . صدام الحضارات السياسية العالمية، وستكون خطوط التماس بين الحضارات خطوط معارك المستقبل"

أما "فرانسيس فوكوياما" (**Yoshihiro Francis Fukuyama**) * فقد اعتبر في نظريته نهاية التاريخ مرحلة ما بعد الحرب الباردة آخر الحلقات في معارك التي تخوضها الليبيرالية والتي توجت بانتصار تاريخي لهذه الايدولوجيا. فعمليا اتجهت العديد من الدول الى التحول الى الديمقراطية وكذا تفعيل ألية المشاركة السياسية وتنظيم الاستفتاءات فيما يخص بعض الدول في تقرير مصيرها خاصة الدول التي انفصلت عن الاتحاد السوفياتي سابقا، وحتى تضمن الايديولوجية الليبيرالية تماسكها وبالتالي استمرارها فهي ملزمة أن توجه اهتمامها نحو الخطر المحتمل القادم من الجنوب وتحديدا الاسلام، فصحيح أن الاسلام يشكل ايديولوجية منسقة ومتماسكة شأنه شأن الليبيرالية والشيوعية وأن له معاييره الأخلاقية الخاصة به ونظريته المتصلة بالعدالة السياسية والاجتماعية كذلك فإن للاسلام جاذبية يمكن أن تكون عالمية. وقد تمكن الاسلام من الانتصار على الديمقراطية الليبيرالية في أنحاء كثيرة من العالم وشكل كذلك خطرا على الممارسات الليبيرالية حتى في الدول التي لم يصل فيها الى السلطة الاساسية بصورة مباشرة، وهو الامر الذي دفع الغرب الى جعل الاسلام محل الشيوعية، وتأكدت النظرية بعد احداث 11 سبتمبر 2001 وتشكيل تحالف دولي ضد ظاهرة الارهاب بزعامة الولايات المتحدة الامريكية ترجمت في تدخلات عسكرية، (الاطاحة بنظام طالبان، الاطاحة بنظام صدام حسين، ايران، كوريا الشمالية، السودان ليبيا وسوريا حاليا.....

1- بروز الاتحادية القطبية: :كان لسقوط الاتحاد السوفيتي القوة العظمى المنافسة في النظام الدولي للولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب الباردة دور كبير في بروز الدول الغربية بزعامة أمريكا كقطب مسيطر على النظام الدولي بما تتميز به من تقدم في مجالات عديدة اقتصادية ومالية وتكنولوجية، في ذات السياق يرى "غسان سلامة ":أن أمريكا اليوم هي أثينا في تفوقها العلمي والسياسي ، وهي إسبرطة في تفوقها العسكري حيث يبلغ إنفاقها العسكري 45 بالمئة من الانفاق العالمي، الامر الذي يضعها ليس فقط في وضع التفوق وانما في وضع الهيمنة الكاملة على المستوى العالمي، فالنسق الدولي لما بعد الحرب الباردة يعكس بصورة جلية الهيمنة الأمريكية على المسرح الدولي حيث تعتبر القوة فيه بمختلف أبعادها العنصر المحرك لكل التفاعلات الدولية[1]

2- التحولات الاقتصادية : كان لنهاية الحرب الباردة تأثيرات عديدة على جميع وحدات النظام الدولي مست حتى الجوانب الاقتصادية أو بالأحرى النظام الاقتصادي العالمي من خلال إعادة هيكلته متأثرا بتحولات البيئة الدولية العميقة على ضو الحركية الاقتصادية التي أدت إلى زيادة وتيرة العولمة الأمر الذي استدعى بروز ما يسمى بظاهرة الاعتماد المتبادل بالموازاة مع بداية اقامة التكتلات الاقتصادية الكبيرة وذلك للحد من كل تلك التأثيرات

3- العولمة: :لا تعتبر العولمة نتيجة مباشرة لنهاية الحرب الباردة بل أن هذه الأخيرة شكلت منعرجا في إعادة بناء الظاهرة العولمة وامتد ذلك لكل مجالات المنظومة الدولية حيث أضحت للعولمة جوانبها المتعددة، منها السياسي والمتجلي في تراجع دورالدولة القومية، وسيادة فكرة الديمقراطية والمطالبة بحقوق الانسان ، وجانب اقتصادي مثمثل في الاسواق الحرة و والشركات متعددة الجنسيات، وجانب تكنولوجي من تقنيات صناعية وحربية ووسائل الاتصال

4- **التكتلات الاقتصادية:** يشير العديد من الباحثين ان الفترة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة أعطت لمفهوم القوة أبعادا اخرى شغل العامل الاقتصادي معظم جوانبه على اعتبار أن "فشل النظم الماركسية واقعيا، وفشل الأطروحات الكينزية هما مؤشران على أن الدول أصبحت لا تمثل إلا ميكانيزما واحدا من ميكانيزمات النظام الدولي بعد أن كانت الميكانيزم الوحيد، إضافة الى أن الاتجاه العام يدل على تجاوزها تدريجيا باتجاه مركزية عالمية تمر بأولى مراحلها وهي التكتل الاقليمي، اضافة الى ان نهاية الحرب

[1] - باهي سمير، **تأثير التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة على السياسات الخارجية للدول المغاربية**، الجزائر: مكتبة الوفاء القانونية، 2011، ص 23، 24 .

الباردة قللت من دور العامل العسكري لصالح القوة الاقتصادية فضلا عن الاهتمام المتزايد بالامن الاقتصادي بدل الامن العسكري بصورة نسبية وخاصة في ظل تزايد حكية العولمة

5- ظهور دول جديدة على المسرح الدولي في القارة الأوربية : لقد أدى تفكك الاتحاد السوفياتي إلى ظهور دول جديدة على المسرح الدولي في أوربا الشرقية ، والتي تحتاج إلى إعادة هيكلة، سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي مما ادى الجماعة الأوربية إلى بنا ذاتها في نطاقها الجغرافي والذي توج بانضمام عشر دول منها إلى الاتحاد الاوروبي [1]

6- **تأكيد انقسام العالم إلى دول الشمال ودول الجنوب:** تضم دول الجنوب الدول النامية في أفريقيا واسيا و أمريكا اللاتينية ، بينما تضم دول الشمال أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان ، ولقد انتظمت دول الجنوب في أول مؤتمر لها في سنة 1964فيما عرف بمجموعة 77 والتي حاولت وضع إطار اقتصادي للتعامل مع دول الشمال، ودار الصراع حول أسلوب التعامل مع الفجوة الاقتصادية بينهما وركزت دول الشمال على فتح أسواق دول الجنوب أمام التجارة والاستثمار الأجنبي من خلال الشركات المتعددة الجنسيات ، وعلى اتباع الأسلوب الرأسمالي في التنمية ،بينما ركزت دول الجنوب على التنمية المخططة مركزياً وتوظيف أموال الدولة لتحقيق تلك التنمية وحماية أسواقها، وأهمها الحصول على شروط أفضل للتجارة مع دول الشمال والحصول على المعونات الاقتصادية في شكل منح وقروض ميسرة ، إلا أنه عقب انهيار الاتحاد السوفيتي نجحت دول الشمال في دفع دول الجنوب إلى قبول مفهوم الشمال للنظام الاقتصادي العالمي والذي توج باتفاقية الجات الموقعة سنة 1994 التي بموجبها تم إنشاء منظمة التجارة العالمية[2]

ج- **التغيرات القيمية للنظام الدولي:** بعد انهيار الكتلة الشيوعية وتسارع وتيرة التفاعلات الدولية من زيادة أهمية العامل الاقتصادي وتطور مجالات العولمة وكذا هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على م□جمل مجريات السياسة الدولية حيث انعكست كل هذه المعطيات على منظومة القيم الدولية فساد الحديث أكثر عن الديمقراطية في مقابل تراجع الفكر الشيوعي

[1] - شهد النظام الدولي تحولات كبرى منذ سقوط جدار برلين حيث برزت مقاربة عالمية تدور حول قيم الديمقراطية،الحرية حقوق الانسان،والتعددية والتي تحاول ان تفرض نفسها بوسائل وادوات مختلفة كاستخدام المؤسسات المالية الدولية الحصار المقاطعة الاقتصادية كلها سمحت ببروز تحولات جيوسياسية التي ترتبت عن اعادة توزيع عناصر القوة بين اطراف النظام الدولي وانعكست على الجعرافيا السياسية بزوال الاتحاد السوفياتي وتفكك الكتلة الشرقية تم توسيع الاتحاد الاوروبي والحلف الاطلسي واعادة طرح مسالة الحدود من جديد .... للمزيد انظر: مصطفى بخوش، "مضامين ومدلولات التحولات الدولية بعد الحرب الباردة واثرها على الصراع الدولي"، **مجلة الحقيقة**، العدد 11، مارس 2008.

[2] - نفس الرجع السابق، ص 25، 26، 27.

1- بروز قضايا جديدة على مستوى النظام الدولي: تراجعت العديد من القضايا بعذ نهاية الحرب الباردة، مثل صراع الشرق والغرب وسباق التسلح النووي والحرب الباردة، واتجه العالم إلى تقليص ترسانته النووية بدلاً من زيادتها ، وهذا ما تجسد في تجديد معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية سنة 1995 . لقد برزت في النظام الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي العديد من القضايا العالمية والتي تهم جميع الدول، ومن أهمها قضية حقوق الإنسان، والمحافظة على البيئة، حيث أصبحت هذه القضايا تستحوذ على اهتمام دولي غير مسبوق عقب انتهاء الحرب الباردة، فحقوق الإنسان تتمثل في الحريات المدنية والسياسية، والحق في التمثيل والتعبير عن الآراء والأفكار والمعتقدات، والمشاركة العامة، والانتخابات، والتصويت، حيث كان انعقاد مؤتمر فيينا سنة 1993 لحقوق الإنسان، الذي جاء بدعوة من الأمم المتحدة ممثلا بذلك نقطة هامة في تزايد اهتمام العالم بهذه القضية.ولقد مثلت قمة ريودي جانيرو عام 1992 والتي عرفت بقمة الأرض بمشاركة 160 دولة وبحضور 130رئيس دولة مدى الاهتمام العالمي بقضية التدهور البيئي.كما تزايد الاهتمام الدولي أيضا بقضايا التنمية، والطفولة، والمرأة، والإرهاب، والمخدرات، والفقر[1].

2- انهيار الإيديولوجيا وبروز التمايزات القائمة على المنشأ والانتماء والثقافة : .. كانت الإيديولوجيا على مدى أكثر من نصف قرن عاملا محركا أساسيا في تفاعلات النظام الدولي، وهي مبنية على فكرة أن الخلاف مع الأخر ينبثق من الاختلاف معه في تقييم الأمور العامة ، فلا يهم المنشأ أو الدين أو العرق، بقدر ما يهم التوافق في الاتجاهات والآراء• والأفكار، ولكن بعد انهيار الاتحاد السوفييتي برزت التمايزات القائمة على المنشأ وعلى الانتماء والثقافة والدين، من خلال تعدد النزعات العرقية، مثل النزاعات في شرق أوربا وأفريقيا وأواسط أسيا..[2]

ثانيا: طبيعة تحولات السياسة الخارجية الجزائرية بعد الحرب الباردة:

أثرت المتغيرات الحاصلة في البيئة الخارجية بعد نهاية الحرب الباردة على التوجه العام للسياسة الخارجية الجزائرية، اضطرت فيها الجزائر الى تكييف سلوكها مع مختلف التطورات التي ميزت هذه الفترة، حيث شهدت أعادة ترتيب في الأولويات من خلال جوانب سياسية، اقتصادية، وامنية

[1] - نفس المرجع، ص 29، 30، 31 .

•- عندما نتكلم عن عن بروز المتغير الثقافي والاجتماعي بعد الحرب الباردة لا نقصد بذلك انه كان غائبا او غير موجود خلال الحرب الباردة لكن كل ما في الامر انه كان لايظهر بفعل حدة الصراعات الايديبولوجية بين الكتلتين والتي اختصرت العالم في ثنائية شيوعية/ راسمالية وفسرت على اساسها كل النزاعات ... للمزيد امظر الى: Bichara Khder: le partenariat euroméditerraneen après la confirence de Barcelone, l'harmattan, paris 1997, .

[2] - daniel. J.grange: la méditerranée, berceau ou frontière? :relations internationales n°87 automne, 1996 pp 247-248

أ- **الجانب السياسي:**

بالرغم من ان الجزائر كانت تنتمي خلال الحرب الباردة إلى كتلة عدم الانحياز، إلا أنها عمليا كانت تنتمي إلى المعسكر الاشتراكي، وتصنف من الدول التقدمية الرافضة لطبيعة النظام الدولي القائم، إلا أّن نهاية الحرب الباردة وانهيار الإتحاد السوفييتي، وظهور الولايات المتحدة الامريكية كقطب مسيطر على التفاعلات الدولية أفقد الجزائر ومعها باقي دول العالم الثالث هامش التحرك الذي كانت تتمتع به من من قبل ووجدت نفسها مضطرة إلى التكيف مع هذه التحولات على غرار دول الجوار التي سبقتها في التحول، وأعطتها دافعا قويا في تبني جملة من الاصلاحات المرافقة لبعض من التحولات.[1]

الاوضاع الداخلية التي سادت الجزائر في هذه الفترة كذلك ساهمت في هذه التغييرات الهادفة الى عملية الاصلاح فالى جانب مشروع الإصلاح السياسي الذي انطلق بالاستفتاء على دستور1989 رافق ذلك مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية التي شرع فيها النظام السياسي منذ بداية الثمانينات مع بداية التوجه نحو إعادة هيكلة بعض المؤسسات الاقتصادية التابعة للقطاع العمومي. ولعل أهم ما ميز النظام السياسي في هذه المرحلة هو تراجع لشرعيته، بخاصة في ظل الأزمة الاقتصادية التي مست الجزائر سنة 1986 فضلا عن الصراع الذي وقع بين المجموعات المتنافسة على السلطة المنضوية تحت جناح جبهة حرب التحرير .ولقد جرت أول انتخابات تعددية في الجزائر بعد التعديل الدستوري سنة 1989 وهي الانتخابات المحلية في12 جوان 1990 التي أسفرت عن فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بغالبية المقاعد في معظم جهات الوطن، إذ حصلت على أكثر من 5.4 مليون صوت بمعدل 2,35 % من المسجلين في الانتخابات، 2 وبنسبة 2,54 % من المصوتين[2]

وهو ما اعتبره النظام مفاجأة غير متوقعة كون ذلك شكل تهديدا مباشر لمكانة حزب جبهة التحرير الوطني ومن ثم فقدانه لشرعيته، ولعل ما أكد هذا التوجه لدى النظام السياسي هو فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ أيضا في الانتخابات التي جرت في ديسمبر 1991 ،حيث كان لهذه النتيجة عواقب وخيمة على ضوء رفض الجيش لها ومن ثم منعه لإجراء الدور الثاني منها .الأمر الذي أدى إلى قيام حرب أهلية شاملة وقف وراءها بعض الجماعات التي تُحسب على الجبهة الإسلامية للإنقاذ نتيجة رفضها لتدخل الجيش في إنهاء المسار

[1] - عبد القادر عبد العالي، " السياسة الخارجية اتجاه دول الجوار بين مقتضيات الدور الاقليمي والتحديات الامنية"، **المجلة الجزائرية للامن والتنمية:**العدد السابع 07،2014، ص . 15.

[2] - باهي سمير، مرجع سابق، ص.38.

الانتخابي الذي حسم لصالحها. هذا من الناحية الأمنية، أما الناحية الدستورية فقد عاشت الجزائر مرحلة فراغ شبه تام إلى غاية إجراء أول انتخابات بعد أزمة 1991 وهي الانتخابات الرئاسية التي جرت سنة 1995 وأسفرت عن فوز" اليامين زروال"، وما ميز هذه الفترة أيضا هو استمرار أعمال العنف. كما تم إجراء انتخابات رئاسية سنة 1999 التي ترشح لها العديد من مرشحي أحزاب المعارضة بالإضافة إلى مرشح حزب جبهة التحرير الوطني "عبد العزيز بوتفليقة" غير أن اتهام أحزاب المعارضة النظام السياسي بوجود خروقات في العملية الانتخابية حتى قبل إجراءها، أدى إلى انسحابهم جماعيا وبقاء "بوتفليقة" المرشح الوحيد ففاز بها والذي اتخذ مبادرة المصالحة الوطنية لمواجهة الأزمة السياسية حيث التزمت فيه الدولة بالعفو عن العناصر المسلحة مقابل وقفها لعملياتها الدامية، [1]

– ان هذه التطورات السياسية الداخلية التي رافقت نهاية الصراع أظهرت نوع من البراغماتية على السلوك الخارجي الجزائري خاصة بوصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الى الحكم سنة 1999 ومنه تغيرت مدركات صانع القرار الجزائري لكيفية توجيه السلوك الخارجي مع طبيعة التطورات السياسية التي ميزت العالم بعد الحرب الباردة وبعد احداث 11 سبتمبر 2001 وبطبيعة الحال شمل تأثير العوامل الخارجية في بعدها السياسي على السياسة الخارجية كافة المستويات[2]

1– **المستوى الاقليمي** : طبيعة الموقع الجزائري الواصل بين اوروبا افريقيا والعالم العربي جعلها اكثر عرضة لتاثيرات العوامل الخارجية التي اشتدت بعد نهاية الباردة وما رافقها من تحولات، كانتشار التكتلات الدولية وتصاعد ظاهرة العولمة مما دفع بالجزائر إلى الالتفات للجبهة الإقليمية بحثا عن تفعيل أطر وقنوات الحواروالتعاون بها عبر مختلف الآليات والهياكل التكاملية، كجامعة الدول العربية اتحاد المغرب العربي، الاتحاد الافريقي، التعاون مع دول حوض البحر المتوسط[3]...

2– المستوى الدولي : تكيف الجزائر مع المتغيرات الدولية جاء مباشرة بعد نهاية الحرب الباردة التي عرفت من الناحية السياسية انتشار مواضيع الديمقراطية، حقوق الإنسان حيث أن صانع القرار الجزائري ظل مدركا لحجم التحولات الدولية التي شهدها العالم باستمرار، خاصة بعد ظهور الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، التيعملت على تقليص المسافات بين الشعوب، ودفعت بالمجتمعات إلى التكتل في شكل

[1] - عثمان لحياني، تكريم رموز الأزمة الأمنية في الجزائر: أي حسابات للسلطة؟، **من الموقع الالكتروني :** ttps://www.alaraby.co.uk/politics/، بتاريخ2021/05/07، يوم 2022/02/16.
[2] - نفس المرجع، ص. 39.
[3] - دالع وهيبة، مرجع سابق، ص. ص. 59- 60.

تجمعات سياسية و اقتصادية وثقافية، كما جعلت التعاون الدولي مع مراعاة المصالح المشتركة امرا حتميا، وقد نستطيع فهم الادراك الجزائري الذي ظهر بعمق هذه التحولات من خلال الخطابات السياسية في قول الرئيس الاسبق الراحل "عبد العزيز بوتفليقة" : "**إننا واعون بالوتيرة المتسارعة للعولمة التي تجنح نحو تغليب مصالح الدول الاكثر تقدما، ونمط معيشتها، لكننا نعلم أن ليس لنا خيارسوى البحث عن كيفية لاندماجنا في هذا المسار**"

ب- **الجانب الاقتصادي:**

يلعب العامل الاقتصادي دورا كبيرا في علاقة الجزائر بمحيطها الخارجي مقارنة بالعوامل الاخرى، ويرجع ذلك إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري في تلك الفترة الذي يستورد معظم احتياجاته الغذائية والصناعية من الخارج، كما يعتمد في عائداته المالية على الصادرات التي تشكل المحروقات أعلى نسبة لها، الأمر الذي جعل جزء كبيرا من السياسة الخارجية للجزائر تقع تحت تأثير المتغيرات الدولية التي عرفها العالم بعد الحرب الباردة، و قد فرضت العولمة الاقتصادية جملة من القيود على دول العالم الثالث، من خلال مؤسساتها المالية المتمثلة اساسا في صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي وظهرت هذه القيود بشكل واضح على الجزائر خلال الازمة البترولية لسنة 1986 باعتبار ان الجزائر يعتمد اقتصادها بصفة كلية على عائداتها من المحروقات، لذلك كانت السياسة الخارجية الجزائرية في تلك الفترة موجهة اساسا للحصول على مساعدات ودعم خارجي من اجل الخروج من الازمة الاقتصادية التي مست البلاد، اما تأثير العولمة في الفترة التي تليها من سنة 1999 قد ظهر بصفة اعمق وفق ادراك متزايد بضرورة ادماج الاقتصاد الجزائري في منظومة الاقتصاد العالمي ، لتاتي تحركات الدبلوماسية الجزائرية من اجل جلب الاستثمارات الاجنبية التي اقتضت الى اصلاحات داخلية، في قول الرئيس الاسبق "عبد العزيز بوتفليقة" "**إن الاستفادة من الفرص الجديدة المتاحة في سياق العولمة .. تعني الاستفادة أيضا من جلب المستثمرين الأجانب في إطار استراتيجية ترقية الشراكة من اجل المساعدة على تطوير جهازنا الإنتاجي، وجعله جهازا قادرا على التنافس**"[1]•

• استقبلت الدول الجزائرية مطلع التسعينات بمديونية كبيرة أثقلت اقتصادها و أضعفتها. و أمام قلة الإمكانيات زيادة حاجتها للواردات نتيجة لارتفاع الطلب الناجم عن النمو السكاني المتسارع، وجدت الدولة الجزائرية نفسها أمام حتمية اللجوء للأطراف الخارجية و المؤسسات الدولية بالتحديد من اجل إعانتها على إعادة إحياء اقتصادها و من أجل التخلص من المديونية و النهوض بالاقتصاد الوطني، لجأت الدولة ى صندوق النقد الدولي و الذي فرض عليها بدوره ما يسمى بإجراءات التعديل الهيكلي لاقتصادياتها وقد تجلت هذه السياسة في فرض إجراءات ذات طابع تقشفي في الميادين المالية والاقتصادية والاجتماعية. و بتظافر الجهود و سعي دول المنطقة لرفع مستوى الأداء الاقتصادي فقد تمكنت من الخروج من مرحلة الأزمة الخانقة إلى التحسن نوعا ما مع مطلع القرن الواحد و العشرين

[1] - نفس المرجع ص. 61

ت- الجانب الامني :

لقد ميز نهاية الحرب الباردة ظهور مصادر جديدة اصبحت عابرة للقارات كالهجرة غير الشرعية، تجارة المخدرات، الارهاب، هذا الاخير شكل محور السياسات الامنية خاصة بعد احداث 11 سبتمبر التي نتج عنها عولمة لمفهوم الامن الذي تبين انه مرتبط بالعوامل الاخرى السياسية والاقتصادية، كل هذه التطورات لم تكن الجزائر بمنأى عنها خاصة وانها كانت من اكثر الدول تضررا من ظاهرة الارهاب بفعل الازمة الداخلية الحادة التي عاشتها لأكثر من عشرية.

عد المتغير الأمني محددا اساسيا في سياسة الجزائر الخارجية خلال هذه الفترة، التي كانت الجزائر تبحث فيها عن التنسيق والتعاون الدولي في المجال الأمني خاصة بعد تدهور الوضعية الأمنية بها، والتي انعكست سلبا على مكانتها الدولية، وقد جاءت أحداث سبتمبر مدعمة لسلوك الجزائر الخارجي في ضرورة التعاون الدولي ، وذلك من خلال الاتفاقيات والملتقيات الدولية التي حرصت الجزائر على حضورها كطرف دولي فعال في إرساء قواعد السلم العالمي. وظهر ذلك في عدة مستويات[1]

1-على المستوى الاقليمي :

عربيا: لم تكن الجزائر الدولة العربية الوحيدة المتضررة[2] من ظاهرة الارهاب، التي طالت دول عربية اخرى مصر والمغرب والسعودية وذلك بسبب الانتشار الواسع ، للشبكات الارهابية، الأمر الذي تطلب تعاونا مكثفا بين الدول العربية للقضاء على هذه الظاهرة وقد ظهر تفاعل الجزائر مع هذا الوضع من خلال توقيعها على الاتفاقية العربية لمكافحة الارهاب، والتي دخلت حيز النفاذ ماي 1999 .

متوسطيا: لعب البعد الأمني دورا مهما في سياسة الجزائر المتوسطية، وظهر ذلك بوضوح من خلال مشاركة الجزائر في كافة في المبادرات الامنية في المتوسط، كالشراكة الأورو متوسطية ، الحوار الاطلسي المتوسطي، ومبادرة دول غرب المتوسط، خاصة بالنظر إلى التهديدات التي توسعت مع ظهور موجة الارهاب الدولي بعد أحداث 11 سبتمبر، وانتشار الجريمة المنظمة والهجرة الغير شرعية والتي كانت اروبا مسرحا لها

[1] -المرجع نفسه، ص. ص. 88

[2] - عثمان لحياني، نفس المرجع السابق

افريقيا: جاءت المبادرات الأمنية على المستوى الافريقي وكان ابرزها المعاهدة الافريقية للوقاية من الارهاب ومكافحته •و التي تم الإعلان عنها خلال القمة 35 لمنظمة الوحدة الافريقية المنعقدة بالجزائر 14 جويلية 1999 وكانت الجزائر اول من صادق عليها

2- على المستوى الدولي:

إدراك الجزائر بضرورة التعاون الدولي جعلها تصادق على أغلب الاتفاقيات الدولية لمكافحة الارهاب ابرزها:

الاتفاقية الدولية لمعاقبة تمويل الارهاب، الاتفاقية الأممية ضد الجريمة المنظمة العابرة للحدود•، التوقيع على قانون أمن السفن والمنشآت المينائية الذي يهدف إلى تأمين حماية التبادلات التجارية التي تتم معظمها عبر الطرق البحرية خاصة وان الجزائر مفتوحة على حوض البحر المتوسط.[1]

•المادة (01) لأغراض هذه الإتفاقية : "منظمة الوحدة الافريقية لمنع ومكافحة الارهاب"

1- تعنى اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية لمنع ومكافحة الارهاب . 2- "الدولة الطرف" تعنى أى دولة عضو فى منظمه الوحدة الأفريقية قامت بالتصديق ، أو الموافقه على الأتفاقية ، وايداعها لدى السكرتير العام لمنظمة الوحدة الافريقية . - العمل الارهابى يعنى :
أ- أى عمل يعتبر انتهاكاً للقانون الجنائى للدولة الطرف ، والذى يمكن أن يعرض حياة الأفراد للخطر أو يشكل خطراً على التكامل الطبيعى والحرية ، أو يسبب اصابة خطيرة ، أو يسبب الموت لأى شخص ، أو أى عدد أو مجموعة من الأشخاص ، أو قد يسبب خساره للممتلكات العامة والخاصة ، أو الموارد الطبيعية أو التراث البيئى أو الثقافى ، أو كان الهدف منه ارعاب أو وضع أية حكومة فى حالة خوف ، أو اكراهها أو إجبارها أو اغراء أية حكومة أو هيئة أو مؤسسة أو أى قطاع للقيام أو الإمتناع عن القيام بأى عمل أو تبنى أية وجهه نظر أو التخلى عنه أو العمل وفقا لمبادئ معينة ، او.
ب- دعم أية هيئة عامة أو تعطيل تقديم أى خدمات أساسية للجمهور أو خلق حالة طوارئ عامة أو .
ج- خلق حالة عصيان عام فى دولة ما .
د- أى تعزيز ، أو رعاية ، أو مساهمه لـ أو أمرأو مساعدة أو تحريض أو تشجيع أو محاولة أو تهديد أو خيانة أو تنظيم أو قيام أى شخص بالتدبير بهدف ارتكاب أى فعل من الأفعال المشار إليها فى الفقرة

•- الاتفاقية الأممية ضد الجريمة المنظمة العابرة للحدود: لأغراض هذه الاتفاقية:
(أ) يقصد بتعبير "جماعة إجرامية منظمة" جماعة ذات هيكل تنظيمي، مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر، موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المجرمة وفقا لهذه الاتفاقية، من أجل الحصول، بشكل مباشر أو غير مباشر، على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى؛
(ب) يقصد بتعبير "جريمة خطيرة" سلوك يمثل جرما يعاقب عليه بالحرمان التام من الحرية لمدة لا تقل عن أربع سنوات أو بعقوبة أشد
(ج) يقصد بتعبير "جماعة ذات هيكل تنظيمي" جماعة غير مشكلة عشوائيا لغرض الارتكاب الفوري لجرم ما، ولا يلزم أن تكون لأعضائها أدوار محددة رسميا، أو أن تستمر عضويتهم فيها أو أن تكون ذات هيكل تنظيميأو
(د) يقصد بتعبير "الممتلكات" الموجودات أيا كان نوعها، سواء كانت مادية أم غير مادية، منقولة أم غير منقولة، ملموسة أم غير ملموسة، والمستندات أو الصكوك القانونية التي تثبت ملكية تلك الموجودات أو وجود مصلحة فيها؛
(هـ) يقصد بتعبير "عائدات الجرائم" أي ممتلكات تتأتى أو يتحصل عليها، بشكل مباشر أو غير مباشر، من ارتكاب جرم ما

1- المرجع نفسه، ص. ص. 88-89.

المطلب الثاني: اثر العشرية السوداء على السياسة الخارجية الجزائرية

منذ استقلال الدولة الجزائرية الحديثة،قامت الجزائر في سياستها الداخلية على سياسة الحزب الواحد (جبهة التحرير الوطني) ورغم محاولات الاصلاح الاقتصادي ي عهد بومدين وتبني سياسة التسيير الذاتي،وبعد وفاة " هواري بومدين" الشخصية الثورية الكاريزما 1978،تعثر الاقتصاد،وزادت نسبة البطالة وتراجع النمو الاقتصادي وتراجع التعليم والصحة ومع النمو السكاني برزت مشكلة ازمة السكن، وكانت امؤسسة العسكرية التي برز بسطها على حكم البلاد في تلك الفترة قد اقترحت "بالشاذلي بن جديد" رئيسا للبلاد سنة (1979– 1992)،وهو قادم من المؤسسة العسكرية وفي نهاية عقد الثمانينات من القرن العشرين زادت الاحوال الاقتصادية سوءا فحاولت الحكومة الجزائرية تخفيف ردة الفعل الشعبي على الازمة الاقتصادية عن طريق التعددية الحزبية وانهاء سياسة الحزب الواحد، ونهاية هيمنة جبهة التحرير الجزائرية على سيادة البلاد. كما ان الانفتاح السياسية بالتعددية الحزبية في ظل التراجع الاقتصادي له خطورته على استقرار النظام السياسي في البلاد ولذلك اعتبرت جبهة التحرير مسؤولة عن هذه الاحوال خلال مرحلة الحزب الواحد، وبالتالي يفتح المجال السياسي امام الاحزاب الناشئة التي لم يجربها الشعب ان تجذب افراد هذا الشعب في حالة الانتخابات البلدية والبرلمانية وهذا ما حدث بالفعل في الانتخابات سنة 1991، حيث فازت جبهة الانقاذ الاسلامية بأغلب المعاقد في الدورة النيابية الاولى في ظل تراجع جبهة التحرير الوطنية الجزائرية،حيث حصلت جبهة الانقاذ الجزائرية على 188 صوت من اصل 232 صوت الامر الذي شكل مفاجئة سياسية دفع بالمؤسسة العسكرية الى الغاء الدورة الثانية من ألانتخابات الامر الذي نتج عنه ازمة صراع الشرعية السياسية حيث اعتبرت الاخيرة على ان فوزها اعطاها الشرعية السياسية للحكم فيما تتمسك جبهة التحرير الوطنية ومن خلفها المؤسسة العسكرية في تلك الفترة بالحكم مما ادخل الجزائر في دوامة العشرية السوداء الحرب الاهلية حتى مجيء الرئيس الراحل الاسبق "عبد العزيز بوتفليقة" رئيسا للبلاد وبدعم المؤسسة العسكرية وبثرائه الثوري وبارتباطه بالعصر الذهبي للدبلوماسية الجزائرية والذي قد طرح بدوره المصالحة الوطنية الجزائرية مما ادى الى الانفراج في الازمة السياسية الداخلية والتوجه بالبلاد الى الى الاستقرار السياسي والمصالحة الجزائرية بين التيارات السياسية بالبلاد وكانت العشرية السوداء قد اساءت الى سمعة الجزائر الثورية وتراجع دورها الدبلوماسي كمدافع عن القضايا العادلة في العالم [1]

[1] - احمد سليمان البرصان، الجزائر: "دبلوماسية الثورة والعالم الثالث كمشروع سياسي"، **مجلة اراء الخليج**، العدد 130، 2018، ص 32.

اولا: الازمة الامنية في الجزائر (1990-2000):

العشرية السوداء هي الفترة الحربية الدموية التي عايشتها الجزائر في التسعينات القرن الماضي ، فعرفت سنوات من الرعب و الخوف امتزجت بسفك الدماء، و أطلق عليها العشرية أو سنوات الجمر أو الحرب الاهلية مدتها عشر سنوات من القتال بين النظام الجزائري و الجبهة الاسلامية للإنقاذ[1]

ارتبط مفهوم العشرية السوداء بما يسمى بالإرهاب كما عرفه القانون الدولي بأنه كل اعتداء على الأرواح و الممتلكات العامة أو الخاصة بمخالفة بأحكام القانون الدولي بمصادر مختلقة و هو بذلك يمكن النظر إليه على أساس أنه جريمة دولية أساسها مخالفة القانون الدولي، و يعد الفعل إرهابا دوليا و بالتالي جريمة دولية سواء قام بها فرد أو جماعة أو دولة، كما يشمل أيضا أعمال التفرقة العنصرية التي تباشرها بعض الدول و الاستخدام المنظم للعنف للتحقيق هدف سياسي و بصفة خاصة جميع أعمال العنف حوادث الاعتداء الفردية أو الجماعة أو التخريب التي تقوم منظمة سياسية لممارستها على المواطنين لخلق جو من عدم أألمن و هو ينطوي على طوائف متعددة من الأعمال أبرزها أخذ الرهائن واختطاف الأشخاص و قتلهم. فالجزائر عاشت تحت بوابة إرهاب العشرية السوداء خاصة في نهاية القرن العشريين شكل مميز من الجرائم المنظمة و أشدها خطورة الجرائم الموصوفة بأفعال إرهابية أوتخريبية و التي تختلف كثيرا عن الجرائم العادية إلا أن النتيجة واحدة و هي ضرب المجتمع في كامل مكوناته. و قد عانت ابتداء من بداية التسعينات وضعا سياسيا خطيرا اتسم بالفوضى ى مما أدى إلى اندلاع أعمال عنف سرعان ما تحولت إلى إرهاب افتقد لكل المبررات و راح يحدث الهلع و الرعب نظرا ملا اقترفه من جرائم بشعة، قل نظيرها في المجتمعات الحديثة، مستندة على تأويلات خاطئة للين و تبريرات سياسية ساهمت فيها أطراف خارجية و داخلية في بعض ألأحيان وفي هذا السياق فإن أول سابقة للعنف في العالم الاسلامي هي قتل الأخ لأخيه، لذلك فالإرهاب تسبب في " التفتيت الاجتماعي " و تكريس التفاوت كركيزة أساسية لممارسته تجاه الأفراد، سواء بالتصفية الجسدية، والنبذ بدعوى التفكير لخنق دور النخبة[2]

الجزائر التي قدمت مليون و نصف المليون شهيد من أبريائها كي تحصل على الاستقلال من الاستعمار الفرنسي فقدت عشر هذا العدد في حمامات الدم الإرهابية فتطايرت الشرارة الأولى لأحداث الإرهاب في

[1] - عائشة عبد الحميد، "التجربة الجزائرية في إدارة الأزمات الأمنية، (مرحلة العشرية السوداء) 1990 -2000م نموذجا"،**مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية**، المجلد 05،العدد 07، 2021، ص. 141.

[2] - نفس المرجع، ص. 142.

الجزائرفي 5 اكتوبر 1988 م و لكن نيرانها اشتعلت في أواخر 1991 م إلى مطلع 1992 م إثر إلغاء الحكومة نتائج البرلمانية التي ظهر من نتائجها الأولية فوز " الجبهة الاسلامية للإنقاذ" بالأغلبية•

و قد اشتد الصراع بين النظام و الجبهة الاسلامية للإنقاذ في يناير عام 1992م، حيث حاول الجيش السيطرة على الجزائر و استرجاع وطنيتها بعد الجولة الأولى من ألانتخابات و تم حصر الاسلاميين و توقيف المسار الديمقراطي لهم، و بعد ذلك قامت الجبهة الاسلامية بتفعيل جناحها العسكري الذي قد تم تأسيسه عام 1989م ، و شنت أولى حمالتها ضد الحكومة و أصبحت هذه المنظومة تهدد استقرار البلاد و وحدة الوطن و حياة الشعب و ألأهالي و لقد اتخذت الجبهة الاسلامية للإنقاذ من الجبال قاعدة لها و بؤر لنشر الافكار المتطرفة الداعية إلى العنف و التعسف بكل الطرق للقتل التعذيب التجنيد الإجباري للمواطنين

وقد أعلن النظام الجزائري الحرب على الجبهة الاسلامية للإنقاذ عام 1994م بعد انهيار المحادثات و كل طرق التفاوض بين الطرفين ، و قد توالى على حكم الجزائر خلال فترة التسعينات ثالثة رؤساء أولهم " محمد بوضياف " الذي دام حكمه 6 أشهر و قد تم اغتياله وفق مؤامرة سياسية و بعده "علي كافي" الذي استلم رئاسة الجمهورية الجزائرية و قد عمر في الحكم مدة عامين تقريبا و بعدها أقامت الدولة الجزائرية انتخابات و فاز بها الجنرال" اليمين زروال " و عمر في الحكم من 1994م إلى 1999م و هو الذي جاء بقانون الرحمة الذي يعتبر بمثابة اللبنة الأولى لقانون الوئام الوطني.

بلغت ذروة بطش الجبهة للإنقاذ بالمواطنين الجزائريين سنة 1997م، فكان عدد الضحايا كبيرا جدا حوالي 200ألف شخص بين المفقودين و القتلى، مما أدى إلى وقف اطالق النار بين الطرفين و لكن مسلسل القتل في الكواليس لم يتوقف وفي هذه الأثناء فاز الطرف المؤيد للجيش بالانتخابات البرلمانية، و لكن سرعان ما

•- تأسست كحزب سياسي، و تم الاعلام الرسمي عن قيامها في 1989م، ضمت هيئة التأسيس عباس المدني، بلحاج، سحنون، بن عزوز، فقيه، مراني، إمام عبد باقي ، فكان عدد الأعضاء أثناء التأسيس 12 عضو،.و قد شملت الجبهة منذ تأسيسها تيارات مختلفة و هي: الاتجاه السلفي، الاتجاه التفكير و الهجرة و اتجاه الجزأرة و قد كان الاتجاه الغالب في الجبهة التيار المشدد الذي تزعمه علي بلحاج، و قد استغلت الجبهة وفي ظروف ما، المسوغ الديني للتعبير عن المظالم الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية التي تعانيها الجماهير كما سعت الجبهة إلى تقديم برنامج يدعو إلى إحلال الاسلام محل الإيديولوجيات أخرى كالديمقراطية حيث لم تكن تؤمن بهذه الأخيرة بالمفهوم الغربي، كذلك العمل من أجل وحدة الصف و تخليص الإنسان من نزعته الأنانية حتى لو كلفها ذلك الصدام بعنف مع الدولة و قد حضرت الجبهة الاسلامية للإنقاذ مسبقا للعمل المسلح، و لم تخف نيتها في اللجوء إلى الجهاد في حال إخفاقها في الانتخابات، و قد أبدت بعض التيارات في الجبهة منها قدامى الأفغان، و البويعليون و عناصر التفكير و الهجرة، بعض أشكال العنف ليس تحت مسمى قيام دولة إسلامية فحسب و إنما للتحضير مسبقا ماديا و بشريا لانطلاقة العمل المسلح
ودارت اجتماعات و حوارات عديدة بين أقطاب الحركة الاسلامية كان نتيجتها بروز تيارات متعددة .وكانت دعوة علي بلحاج إلى تشكيل "الجبهة الاسلامية الموحدة" الا أن عباس مدني اقترح لها أسما آخر هو "الجبهة الاسلامية للإنقاذ" معللا هذه التسمية بأن الجبهة تعني المجابهة و الاتساع للآراء متعددة و هذه الجبهة الاسلامية لانها هي سبيل الوحيد للاصلاح و التغيير أو الإنقاذ

عدا المتطرفون إلى أعمالهم التعسفية، فكان المواطن محظور من التجوال ليلا، إطفاء أضواء المنازل على الساعة السادسة مساء، غلق الأبواب بإحكام خوفا من الهجوم في أي لحظة، الأرياف خالية على عروشها، تفكك الوحدة الوطنية، و من بين أبشع المجازر التي ارتكبت بحق المواطنين الجزائريين في عام 1997 م و نجد: مجزرة تاليت، مجزرة حوش خميستي، مجزرة ضاية لبقور، مجزرة بني مسوس، مجزرة بن طلحة•.

كل هذه المجازر حدثت في عام واحد و ناهيك عما ارتكبته في عشرة أعوام كاملة، إن جبهة الإنقاذ كانت ممثل الإرهاب في الجزائر فقد سعت إلى إضراب جذورها في عمق الكيان الجزائري و زعزعة الوحدة الوطنية في عام 1999م، تم انتخاب رئيس جديد للجمهورية الجزائرية الاسبق الراحل: "عبد العزيز بوتفليقة"، و الذي جاء بقانون الوئام المدني و تم بموجبه العفو عن هؤلاء الإرهابيين بموافقة شعبية في استفتاء شعبي 1999م، و قامت الجبهة الاسلامية للإنقاذ بنزع سلاحها بالكامل في 2000م، و بعد ذلك قتل "عنتر زوابري" زعيم الجماعة الإرهابية المسلحة في إحدى الاشتباكات مع الجيش الجزائري، مما أدى إلى تراجع ملحوظ لنشاط هذه الجماعة و تم إطلاق سراح مؤسس ي الجبهة الاسلامية للإنقاذ "عباس المدني" و "علي بلحاج"[1]

ثانيا: بناء السلام في الجزائر: المصالحة الوطنية

على الرغم من الجدل الواسع و الانتقادات التي وجهت لعملية المصالحة الوطنية في الجزائر ال يمكن إنكار أن هاته المبادرة الحكومية ساهمت بشكلٍ حاسم في تراجع العنف ونزع السلاح عن ما يقارب من 9000 مسلح ضمن الجماعات المتطرفة وعلاوة على ذلك خففت خطة اعادة الاعمار الاجتماعي والاقتصادي التي رافقت المصالحة الوطنية مستويات الاستقطاب المجتمعي الذي أدى إلى الحرب وهمشت العقائد المتطرفة.

•- "الحركة الاسلامية المسلحة": MIA تعتبر أول حركة إسلامية مسلحة في الجزائر تأسست على يد " "مصطفى بويعلي"، في 1989م تحت اسم "الحركة الاسلامية ملكافحة الشرور الاجتماعية، و عليه حررت الحركة بيانها الأول بعنوان " النهي عن المنكر"، و قام مؤسسها" بويعلي"، بخلق جماعة ضد كل ما هو مخالف للدين و تعالت على إثرها موجة من الاعتداءات على النساء اللواتي يرتدين اللباس الغربي و على كل من يتعاطى الكحول، لكن سرعان ما تحول "بويعلي" و جماعته عن مطالب الاخلاقية إلى المطالب السياسية، حيث باشر بتكوين جماعة مسلحة، سعت إلى الاستحواذ على الأسلحة و الذخائر لتطبيق برنامجها المسلح الذي رسمه لها مؤسسها بويعلي ما يلي:

اغتيال مجموعة من المسؤوليين السياسيين و العسكريين من بينهم الرئيس الشاذلي، الوزيرالاول أحمد بن عبد الغاني.

تفجير بعض المباني العمومية مثل: فندق الاوراسي، مطار هواري بومدين، مقر جريدة الجهاد و حزب التحرير الوطني.

و لتنفيذ برنامجها الإجرامي قامت الحركة بالاستحواذ على كميات معتبرة من الأسلحة و المتفجرات بعد عمليات إرهابية منها مهاجمة مدرسة الشرطة بالصومعة عام 1985م، و هي أهم عملية بالنسبة للحركة، إلى جانب عمليات أخرى كاغتيال 4 أعضاء الدرك في واد جمعة قرب الأربعاء بوالية البليدة من نفس العام و على الرغم من أن الحركة لم تستطيع تطبيق برنامجها الا أنها استطاعت بسط خليات في مختلف مناطق العاصمة و المدن الساحلية و تجنب عمليات البحث لمصالح الامن

[1] - نفس المرجع، ص. 143.

كما نجح مسار المصالحة في احتواء دوامة العنف، فيما حمت في الوقت نفسه وحدة أراضي البلاد من الانهيار والتدخل الدولي .غير أن النظام ما بعد الحرب فشل في إرساء إطار شامل وأجندة تأخذ بعين الاعتبار ضرورة تعزيز العالقات بين الأشخاص ألمتضررين وتعزيز سيادة ألقانون وتوطيد نظام حقوق الإنسان.

أ- بناء عملية السلام في الحزائر:

شهدت الجزائر عدة محاوالت إلجراء حوار ومفاوضات في التسعينيات. واطلقت مبادرات من مختلف الأطراف، سواء من طرف ممثلي النظام العسكري أو المعارضة السياسية والمجتمع المدني منها: المحادثات التمهيدية في عام1994 ؛ والعقد الوطني؛ وقانون الرحمة؛ وهدنة عام 1997

1- قانون الرحمة كآلية سياسية لاسترجاع الامن في الجزائر

تجلى قانون الرحمة أو ما يعرف بقانون التوبة في سنة 1994 ،•و الذي سمح لكثير من حملة السلاح من العودة إلى أحضان المجتمع و إعادة إدماجهم، وكان الهدف من قانون الرحمة هو وضع حد للنزيف الدموي و القضاء على الحرب الأهلية التي يعاني منها الشعب الجزائري، دون إشراك السياسيين الذين يعدون طرفا في الأزمة و هذا ما شكل عرقلة واضحة أدت إلى فشله و بالتالي لم يحقق النتائج المرجوة منه.كما يعود سبب فشله إلى أنه لم يكن نتيجة لمفاوضات مباشرة بين طرفي النزاع ، أي السلطة مع الجماعات المسلحة وبالتالي لم يتم قبوله من طرف من هم في الجبال ولذلك لم يقدم حل جذري لألزمه فقد التزم بالجانب الأمني

•- أعلن الرئيس زروال عن "**قانون الرحمة**" في 25 فبراير 1995 . ً وكان القانون موجها إلى الجماعات المسلحة المتطرفة فوفقا للسلطات الوطنية، ارتكب المتمردون خطأ. لكن الدولة ستسامحهم وتقدم لهم الرحمة.
كان المشروع الرئاسي يتضمن ثالثة محاور مهمة هي: الوعد بتخفيف الأحكام بشكلٍ محدود للمتمردين الذين ألقوا سلاحهم وتورطوا في انتهاكات حقوق الإنسان .إعادة دمج المتمردين الذين ألقوا سلاحهم ولم يرتكبوا أي جرائم في المجتمع .قيام الدولة بتوفير الحماية لكل الذين أعلنوا انسحابهم من الجماعات المسلحة و التحقوا بعائلاتهم، و لكنهم لا يحسون بالأمان و يخافون انتقام الحركات المسلحة المتطرفة
هناك العديد من العوامل تفسر فشل هذا المشروع الحكومي الذي يستهدف وقف العنف كان النظام آنذاك يفتقر إلى البنية التحتية القانونية المطلوبة لتنفيذ قانون الرحمة. وكانت المؤسسات القضائية خاضعة لسيطرة الحكومة العسكرية وتنقصها الشفافية والمحاسبة المطلوبتان من أجل الإشراف على مبادرة مماثلة. وإضافة إلى ذلك، أدانت قيادة الجيش الاسلامي للإنقاذ المشروع، واعتبرته مبادرة مهينة ألنه لم يعالج الجرائم التي ارتكبتها الدولة ضد المدنيين والمتعاطفين مع الجبهة الاسلامية للإنقاذ . كما أنه حسبها كان مبنيا على مصالح الحكام العسكريين في الجزائر وتجاهل مطالب الجيش لالنقاذ: فلم ترد فيه أي إشارة إلى الإعفاء عن السجناء ألسياسيين ومناقشة حالات الاختفاء القسري التي قادتها الدولة، ناهيك عن عودة الجبهة الاسلامية للإنقاذ إلى الساحة السياسية. في حين رفضت الجماعات المسلحة الأكثر تشددا مثل الجماعة الاسلامية المسلحة إجراء أي مفاوضات مع الدولة، وأعلنت أن الحل الوحيد هو إسقاط نظام الحكم العسكري و إنشاء الخلافة الإسلامية، لم يقتصر الأمر على الحركات المسلحة، بل أن فصائل داخل النظام الحاكم و الجيش امتعضت من مشروع زروال." وساد انقسامٌ عميق وخلافات بين مختلف الفصائل القوية حول ماهية العنف وكيفية تحقيق السلام وأكدوا أن السبيل الوحيد للخروج من الأزمة وإنهاء العنف في الجزائر هو استئصال التهديد الاسلامي عبر ألأعمال العسكرية. فيما دعا الرئيس الى تنفيذ عقوبات محدودة على المسلحين الذين تنازلوا عن أسلحتهم و ارتكبوا جرائم ضد المدنيين

وأهمل أصل النزاع الا وهو الجانب السياسي ، وهناك من يرجع سبب فشل الرئيس زروال في سياسته إلى صراع التكتلات داخل السلطة[1]

2- الوئام المدني كركيزة نحو المصالحة الوطنية.

لقد ساهمت سياستي الوئام المدني• و المصالحة الوطنية المنتهجة في القضاء على الوتيرة العالية من العنف المسلح، الا أنها لم تتمكن من القضاء عليه بشكل نهائي ، حيث شكل انتخاب الرئيس السابق "عبد العزيز بوتفليقة" و تحركاته في تحسين الوضع السياسي الداخلي بدليل المشاركة الواسعة في الاستفتاء الشعبي حول الوئام المدني في سبتمبر 1999 ،ثم نالها بعد ذلك سياسة المصالحة الوطنية سنة2005 ،و التي أفلحت في إخراج الجزائر من سنين الجمر و المصير المأساوي إلى سنوات النور و نجحت في استعادة السلم و التماسك الاجتماعي و تحقيق الاستقرار الأمني و السياسي في الجزائر .وقد تزامن تطبيق سياسة الوئام المدني مع ازدياد وتيرة العنف إلى أعلى مستوياتها في سنة 1997 ،إذ سبقه كما ذكرت سابقا قانون الرحمة

[1] - مسالي ليلى، "المصالحة الوطنية كآلية لتحقيق الامن و السلم"، **مجلة صوت القانون**، المجلد 09، العدد01، 2022، ص.1045.

•- في عام 1999 ،مع انتخاب الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة"، أعلن النظام السياسي في الجزائر عن عفو عام محدود لستة اشهر بموجب ماكان يعرف ب قانون الوئام المدني و قد تم المصادقة على هذا القانون، الذي قدم كخطوة تكميلية للهدنة بموجب استفساء وطني اجري في سبتمبر 1999 .فقد رفض النظام السياسي كافة أشكال التدخل الخارجي، للهدنة، وأعلن أن الحرب الأهلية تشكل شأنا داخليا يتطلب حلا سلميا يصيغه الجزائريون ، تم صياغة قانون الوئام المدني بشكل حصري من طرف النظام وبشكل ادق الفصائل و الاطراف التي رعت المفاوضات مع الجيش الاسلامي للانقاذ أي جهاز المخابرات وفي 01 جوان 1999 نشر "عباس مدني"، رسالة يعلن فيها دعمه الكامل للمشروع الرئاسي
رعت مؤسسات الدولة تطبيق قانون الوئام المدني من دون إشراك أطراف ثالثة مثل منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية وفقا للقانون تلتزم الدولة بمنح عفو شامل لكل المقاتلين الذين وافقوا على إلقاء السلاح و تسليمه للسلطات الوطنية و التخلي عن القتال قبل 13 جانفي من عام 2000 .وأكد النظام السياسي أن العقاب و محاكمة هؤلاء الأشخاص ال تسمح بتحقيق السلم بل قد يعتبر وينظر اليه على انه استمرارا للحرب بوسائل قضائية لذلك شكل العفو العام ضرورة لإيقاف العنف وبناء الثقة بين الأطراف المتحاربة وقد اسست في أنحاء البلاد لجان العفو العام والتي تتولى تنفيذ قانون الوئام المدني حيث اسندت لها مهاما عدة من ضمنها: مراقبة برامج نزع السلاح، وإعادة دمج المقاتلين الذين سلموا سلاحهم للسلطات الرسمية، وإصدار شهادات العفو العام. وإلى جانب ذلك، شكلت الرئاسة الهيئة الوطنية للعفو العام التي ترأسها الرئيس الاسبق "احمد بن بلة " بهدف معالجة اهتمامات و مطالب المقاتلين الذين قرروا التخلي عن القتال
استثنى القانون المسلحين الذين دينوا بارتكاب انتهاكات جسيمة في مجال حقوق الإنسان، مثل عمليات القتل الجماعي والمجازر من العفو العام. لكن من الناحية العملية، كان العفو جماعيا وغير مشروط. فنادرا ما تم التحقيق في الجرائم الخطيرة المرتكبة فقد منح العفو بشكل جماعي. ففي عام 2000 ،ألقى 6300 مسلح من الجيش الاسلامي للإنقاذ أسلحتهم وعادوا إلى عائلاتهم و اندمجوا في المجتمع. حيث نال هؤلاء عفوا شاملا و إعفاءا من كل أشكال العقاب
أدى قانون الوئام المدني إلى تراجع مستويات العنف في الجزائر، لكن استمرت المواجهات بين قوات الدولة والجماعات المسلحة التي رفضت الحوار، من ضمنهم الجماعة السلفية للدعوة والقتال والجماعة الاسلامية المسلحة حيث انه في الفترو بين جانفي حتى شهر جويلية من عام 2000 استهدفت الجماعات المسلحة الرافضة للحوار حوالى 1800 ضحية. كما حسب الاحصائيات المقدمة في تلك الفترة

الذي رغم فشله ، كان له آثار ايجابية في توبة بعض الشباب ،الا أنه لم يخفف من انعكاسات الإرهاب و الاجرام الممارس و معاناة الشعب مما أدى هذا إلى ضرورة تبني استراتيجية جديدة تحقق السالم و الداخلي[1].

ب-المصالحة الوطنية: ميثاق السلام والمصالحة

اعلن الرئيس الاسبق " عبد العزيز بوتفليقة" عن نيته في بث روح جديدة في المصالحة الوطنية في الجزائر من اجل تعزيز السلام في العهدة الثانية من انتخابه سنة 2005، وأصدر مرسوما يحتوي على " مسودة ميثاق السلم والمصالحة الوطنية" والتي اقرها لاحقا استفتاء اجري في سبتمبر 2005، حيث حشد كافة مؤسسات الدولة للتصويت ايجابا على هذا المشروع والذي تمحور حول اربعة عناصر وهي: العفو والتعويضات المالية،والتعويضات لحالات الاختفاء القسري نتيجة عن العنف الذي مارسته القوات التابعة للدولة،وضرورة ترسيخ سياسة نسيان الماضي.

1-تحليل مشروع الميثاق من أجل السلم و المصالحة الوطنية

-1تضمن ميثاق السلم والمصالحة الوطنية مواد تنص على العفو وإجراءات اجتماعيه وكان من بين أهم نتائجه قطع الطريق أمام التدخل الأجنبي والتدويل وإطلاق سراح العديد من المساجين وعودة السلم والأمن ، حيث أصبح الجزائري يتنقل ليال وفي أي وقت بدون خوف

ميثاق السلم والمصالحة الوطنية سمح بالحفاظ على الوحدة الإقليمية للجزائر واستعادة السلم والاستقرار والشروع في إعادة بناء البلاد، وأصبح يتخذ كمثال يحتذى به ومصدر إلهام للعديد من الدول التي تريد إيجاد حلول داخلية وتجنب التدخل الخارجي في بلدانها، حيث أصبحت تجربة المصالحة الوطنية محل اهتمام المجموعة الدولية قاطبة كنموذج عملي للعيش معا في سلام ولفض النزاعات الداخلية للشعوب والتي تذكيها وتؤججها في الغالب استقطاب أجندات خارجية للقوى العظمى [2]

ونجح مشروع المصالحة الوطنية في إنقاذ الجزائر من مصير مأساوي، حيث تمكنت البلاد من استعادة السلم والتماسك الاجتماعي فالنداء الذي وجهته الجزائر ألبنائها المغرر بهم جعل العديد من أفراد الجماعات الإرهابية يتركون السلاح ويغادرون الجبال و يسلمون أنفسهم للاستفادة من تدابير ميثاق السلم والمصالحة

[1] - نفس المرجع، ص. 1046.

[2] - فوزية زراولية، المصالحة الوطنية وبناء السلم في الجزائر: هل من دروس ستستفيد منها ليبيا، تقرير مشروع بحثي لهيئة الامم المتحدة في اطار منصة حوار ليبيا من اجل السلام والاستقرار، جويلية 2022، ص. 11.

الوطنية، ولازالت العملية متواصلة إلى حد الآن، حيث تعلن وزارة الدفاع الوطني باستمرار عن تسليم إرهابيين ألنفسهم من الذين بقوا في الجبال بالرغم من وقف القنال إذ مكن الميثاق من تقليص آلة الإرهاب المدمرة بنسبة كبيرة وحاصره في رقعة ضيقة جدا ولم يبق منه سوى فلول محدودة تنبض أنفاسها الأخيرة، يتم القضاء عليها بين الحين والآخر عند كل عملية تمشيط يقوم بها أفراد الجيش الوطني الشعبي بالجبال [1]

-مشروع المصالحة الوطنية أجهض مخطط الجماعات الإرهابية وأعطى درسا للعالم والدول التي جعلت من المأساة الوطنية سجال تجاريا كانت تتاجر به المنظمات غير الحكومية، وأرجع للجزائر سيادتها ومكانتها في العالم وفي المحافل الدولية، حيث أصبحت بذلك الجزائر محل اهتمام كل دول العالم للاستفادة من تجربتها الرائدة لمحاربة الإرهاب الذي صار ظاهرة عالمية وقفت أمامه أقوى الدول في العالم راكعة وغير قادرة على السيطرة على أمنها واستقرارها اليوم بعد أن لعبت دور المتفرج عندما كانت الجزائر تصارع هذه آالفة لوحدها وتمكنت من الانتصار عليها لوحدها بعيدا عن أي تدخل أجنبي رغم الأيادي الخفية التي كانت تمتد في الظالم لتفعل فعلها وتزيد من طول الأزمة والفرقة بين الجزائريين، وفي وقت كان العالم ينعم فيه بطمأنينة وال يؤمن بالإرهاب الا بعد أن اهتز على وقع اعتداءات 11 سبتمبر 2001 ، ليصدق بعدها معاناة الجزائر التي بالرغم من أحاديتها في محاربة الظاهرة كانت حصنا منيعا للعديد من الدول القريبة منها والمجاورة لها، والتي نجت من عبور الجماعات الإرهابية إليها بفضل جهود الجزائر التي نجحت في القضاء عليها وحققت استقرارها واستقرار الدول المجاورة[2]

جسدت المصالحة الوطنية كآلية لإعادة النظر في مدى نجاعة العقوبة في معالجة الجريمة الإرهابية، وهذا ما لمسناه في السياسات التي سبقت تبني المصالحة الوطنية.[3] وقد صرح رئيس الجمهورية الاسبق " عبد العزيز بوتفليقة" في خطابه بأن المصالحة تتيح فرصة لقبول التضحيات جديدة من أجل تجاوز المعاناة ،و تطلعا لمستقبل الأجيال القادمة قائلا: "**المصالحة الوطنية سوف تفتح مرحلة حاسمة من تاريخ مسار تجديد بلادنا وهي بقدر ما تخاطب العقل فإنها تدعو إلى الكرم و الاستسلام لتعاليم الاسلام ، الجزائريين و الجزائريات كافة من أجل التسامح دون**

[1] - مسالي ليلى، مرجع سابق، ص. 1047.

[2] - نفس المرجع،ص.1048.

[3] - عائشة بوزيد، " هندسة السياسة الخارجية الجزائرية في ظل مشروع الميثاق من اجل السلم والمصالحة الوطنية"، **المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية**، المجلد 08، العدد 02، ص.761.

الوقوع في النسيان، و التوجه بكل حزم نحو المستقبل و اكتشاف طريقة تعايش جديدة في الجزائر تكون دائما و أبدا أكثر ازدهارا[1]"

2- قراءة مشروع الميثاق من أجل السلم و المصالحة الوطنية

العفو: تم توسيع تدابير العفو العام الواردة في قانون الوئام المدني عبر ميثاق السلم والمصالحة الوطنية ليشمل قطاعات أوسع سواء كانوا ينتمون إلى عناصر الجماعات المسلحة أو القوات الموالية للحكومة أو القوى الأمنية. ولم يستثن نص ميثاق السلم والمصالحة الوطنية سوى الذين شاركوا في المجازر وعمليات الاغتصاب وعمليات التفجير في الأماكن العامة. كما دعا إلى إنهاء الإجراءات القضائية ضد الذين التمسوا اللجوء في الخارج والذين ادينوا غيابيا وعلى غرار قانون الوئام المدني كان العفو معمما وما من معايير واضحة تشرح توزيع العفو الشامل و تفسر تدابير الإعفاء من العقاب وعلاوة على ذلك لم يضع القانون الجديد للمصالحة الوطنية حدودا زمنية لهذا العفو ، واكد ان الرئيس هو الشخص الوحيد المخول بإدراج تعديلات على بنود ونص الميثاق

التعويضات: أصبحت أداة راسخة للعدالة الانتقالية والمصالحة في مجتمعات ما بعد النزاع حيث يتمتع ضحايا العنف في السياقات الانتقالية بالحق في استعادة ممتلكاتهم وأيضا في التوظيف. كما يتمتعون بالحق في إعادة التأهيل التي تشمل الخدمات الطبية والنفسية، ورد لاعتبار مثل النصب التذكارية، والاعتذارات العلنية، والإفصاح العلني الكامل عن المعلومات حول انتهاكات حقوق الإنسان من طرف الجناة في الجزائر تم التعويض في تقديم التعويضات المالية فقط كوسيلة من الحكومة من أجل طي صفحة الماضي المتنازع عليه من دون الاعتراف الكامل بالضحايا أو الكشف عن بعض الحقائق الاجرامية بينما تم الاعتراف بالحقوق المادية لما عرف بضحايا الإرهاب الذين تعرضوا للعنف من طرف الجماعات المسلحة خلال الحرب الأهلية،و بقي الامن الاجتماعي-الاقتصادي لضحايا عنف الدولة موضوعا مثيرا للجدل. فقد كانت العديد من العائلات تعيش ظروف الفقر القاسية، و تفتقد المستندات الاساسية التي تثبت الحالة المدنية لضحاياهم،هل هم من المفقودين أو المقتولين. وكنتيجة لذلك حرمت هاته العائلات من الوصول إلى الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية، بما فيها العمل و التمدرس. وبالتالي جاء ميثاق السلم والمصالحة الوطنية من أجل الفصل فبإثبات الحالة المدنية و توفير التعويض المادي لهؤلاء المتضررين. وقد

[1] - فوزية زراولية، مرجع سابق،ص. 12.

شملت هاته البنود التعويضية حتى عائلات المقاتلين ضمن الجماعات المسلحة والذين قتلوا في خلال الحرب، وكذا الأطفال المولدين في معسكرات المتمردين، والسجناء السياسيين في التسعينيات.

أبدت عائلات الضحايا سواء المتضررة من طرف القوات التابعة للدولة أو الجماعات المسلحة، اعتراضا شديدا على السياسات التوزيعية للدولة فيما يخص قضية التعويض. وزعم العديد أن هاته الأجندة التوزيعية مسيسة وتفتقر الى الشفافية وانتقائية وعلاوة على ذلك يؤكد كثيرون أن التعويضات استغلت كوسائل للانتقام من قبل الجهاز الامني وحتى المتعاطفين السابقين من قبل الجبهة الاسلامية للإنقاذ الذين يعملون كموظفين حكوميين في الدوائر البيروقراطية التابعة للدولة. وبالتالي حرم عدد كبير من عائلات الضحايا من حقوقهم[1]

حالات الاختفاء الناتج عن عنف الدولة: شكلت حالات الاختفاء القسري الناجم عن عنف الدولة ضغطا حقيقيا على الحكومة الجزائرية. ولهذا جاء السلم والمصالحة الوطنية ليقدم حلولا موقتة لتفادي الانتقادات الدولية والوطنية. ففي عام 2005 اوكلت الى اللجنة الاستشارية الوطنية لحماية وترقية حقوق الإنسان مهمة تحديد عدد حالات الاختطاف القسري الناجم عن عنف الدولة. و قد أصدرت اللجنة تقريرا أقر بوجود 6146 شخصا مفقودا بالإجمال. وفي عام 2006 ،بعد الاستفتاء على الميثاق اتصلت السلطات المحلية بعائلات الضحايا لتسوية قضاياها، فكانت البداية الاعتقاد السائد أن هدف هاته اللجان والتحقيقات هو كشف الحقيقة، ولكن تأكد فيما بعد أن الغاية الأساسية كانت منح التعويض للعائلات المتضررة شرط الموافقة على التوقيع على شهادة وفاة الضحية من دون البحث بشكل معمق في الحادثة. تنص أغلب شهادات الوفاة على إقرار من طرف السلطات الوطنية أن الضحية قد توفي "العشرية السوداء[2]"

إذن بالنسبة إلى النظام السياسي، يتمثل الغاية المرجوة هي طي صفحة الماضي المثير للجدل من خلال تقديم التعويض، أكثر منه كشف الحقيقة. فقد قرر أصحاب السلطة أن تشكيل لجنة لتقصي الحقيقة من شأنها أن تحرك مشاعر الحقد القديمة[3]. ردا على قرار الحكومة، رفضت بعض العائلات تحصيل القيمة المادية المقدمة لها لأنها شعرت أن الحكومة تسخر منها عبر تقديم مبلغ من المال مقابل نسيان ضحاياها. إلا أن النسبة الأعلى من العائلات المعنية قبلت بالتسوية لتغطية احتياجاتها الاجتماعية–الاقتصادية. ومع

[1] - نفس المرجع، ص.13.

[2] - وكالة الانباء الجزائرية، ميثاق السلم والمصالحة الوطنية: نموذج جزائري متميز في ترقية ثقافة التعايش السلمي قابل لـ "التصدير"، من **الموقع الالكتروني:** https://www.aps.dz/ar/algerie/56781-2018-05-15-10-28-39، بتاريخ 2018/05/14، يوم 2022/06/14.

[3] - فوزية زراولية، مرجع سابق ص. 12.

ذلك، ما زالت تصرح أن التعويض لن يعوض أبدا عن معرفة الحقيقة فالكرامة الانسانية و الحقوق الأساسية حسبها غير قابلة للتفاوض[1].

سياسات النسيان برعاية الدولة: أكد نظام ما بعد الحرب أن النسيان هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام وقد نجح هذا النظام لحد ما في صناعة ثقافة من الصمت وبالتالي تغذية حالة النسيان الوطني التي ينبغي بموجبها أن ينسى الناس كراهيتهم السابقة لتعزيز عملية المصالحة وإنجاحها. وقد صرح الرئيس الاسبق " عبد العزيز بوتفليقة" في أحد خطاباته مشيرا لضرورة نسيان الماضي قائلا: **"لا يمكنكم أن تنسوا أحبائكم لكن عليكم طي صفحة الماضي للعيش بسلام"**[2] و توافقا مع هاته السياسة، رفض نظام ما بعد الحرب تبني أي برامج رمزية لرد الاعتبار أو إحياء ذكرى الضحايا المتضررين من الحرب، مثل النصب التذكارية. حيث اعتبرت السلطات الوطنية أن التعويض الرمزي يشكل وسيلة لتحريك مشاعر أليمة و سلبية قد تهدد الوحدة الوطنية. فـ"العشرية السوداء" هي ذكرى سيئة يجب أن تمحى من تاريخ جزائر ما بعد الاستقلال.[3]

ثالثا: تداعيات العشرية السوداء على السياسة الخارجية الجزائرية

ادت الأزمات الداخلية الحادة في التسعينيات، والمرتبطة، في أساسها، بغياب التعددية والاستئثار بمقاليد الحكم، إلى مزيد من التراجع في السياسة الخارجية الجزائرية، فقد اثر الوضع الامني الداخلي الجزائري خلال التسعينات على تراجع الدبلوماسية الجزائرية، وبذلك تراجع دورها الاقليمي والدولي إذ كان انشغال السلوك الجزائري ينصب على ضرورة السلم و تحقيق المصلحة الوطنية، والحفاظ على الأمن الوطني.و القومي ، فبانفجار الوضع الداخلي الامني سنة 1992، بدات صورة الجزائر الخارجية بالتدهور سلبا و كان الوسائل الإعلام الغربية دور في تشويه صورة الجزائر على المستوى الدولي حيث قامت مجموعة من الدول بفرض حصار اقتصادي على الجزائر و رفضت التعامل معها تحت ذريعة عدم دفع الجزائر لمستحقاتها هذا ما جعل الجزائر تعيش عزلة دولية ، ففي هذه الفترة كان العمل السياسي يرتكز على احتواء أزمتها الداخلية

[1] - نفس المرجع، ص. 14.

[2] - الحرب الأهلية الجزائرية، من الموقع الالكتروني: https://www.marefa.org/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8_%، يوم 2022/06/14.

[3] -عصبي حليمة، " المصالحة كمرتكز في السياسة الخارجية الجزائرية في ظل التقارب الدولي لمكافحة الارهاب"،**مجلة قضايا معرفية**،العدد 03، ص.15.

- وفي فترة **حكم الرئيس السابق** "**محمد بوضياف**" اتسمت الدبلوماسية الجزائرية بالنشاط ولكن ليس بالكثير، نظرا لقصر المدة الزمنية التي ترأس فيها الجزائر وكان اهتمامه منصبا على تسوية الشؤون والقضايا الداخلية بشكل أساسيي
- ليترأس بعدها الجزائر "**اليمين زروال**" **الرئيس السابق** في الفترة ما بين (1994-1999) وخلال فترة حكمه تميزت بتراجع ملحوظ في نشاط الدبلوماسية الجزائرية و بالمقابل كانت جل اهتماماته هو تحسين الوضع الداخلي امنيا واقتصاديا واجتماعيا

بدت الجزائر متمسكة بالإطار المرجعي الذي رسمته الثورة الجزائرية في سياستها الخارجية، رغم كل التحولات المذكورة وتدهور الحالة الامنية للجزائر. وذلك ما يؤكده الموقف الجزائري في كل مناسبة .فهم يتعاملون مع الأوضاع المتحولة بسياسة خارجية ثابتة، ويظهر ذلك جليا على سبيل المثال فيما يتعلق بالقضية الصحراوية[1] ، بقي ملف الصحراء الغربية محل اهتمام الدولة الجزائرية ،وعملت على كسب التأييد لها هذا أثر بشكل كبير على نشاطها الخارجي، ولعبت دورا كبيرا في أن تصبح الصحراء الغربية عضوا في منظمة الوحدة الإفريقية ، فرغم كل ما كانت تعانيه الجزائر خلال هذه الفترة إلا انها حاولت أن تبقي حضورها و لو شكليا من خلال منظمة الوحدة ألإفريقية حيث أرسلت ملاحظين في إطار حفظ السلام للأمم المتحدة بالتعاون مع هذه المنظمة منها الوساطة في النزاع الإثيوبي الإريتري[2]

فترة حكم الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة: لقد عانت الجزائر من مخرجات الأزمة الداخلية في التسعينيات، لكن بعد تولي عبد العزيز بو تفليقة رئاسة الجمهورية سنة 1999 ،تغير الوضع وبدأ الأمن والاستقرار يعودان بشكل تدريجي، إذ عمل على تطوير البلاد عن طريق اعتماد قانوني الوئام المدني والمصالحة الوطنية و كان الهدف الأسمى من وراء هذا المشروع هو تحقيق السلم لأنه يظل هشا دون نمو اقتصادي وتنمية اجتماعية. و لقد كانت سياسة المصالحة الوطنية من بين السياسات المنتهجة لترتيب البيت الداخلي وتحسين صورة الجزائر على المستويين الإقليمي والدولي. . أعاد الرئيس الراحل السابق "عبد العزيز بوتفليقة"، السياسة الخارجية للدولة، وأدارها نحو براغماتية المصلحة الوطنية، خصوصًا وأن بلدا مثل الجزائر

[1] - عبد الله السناوي، الأزمة الجزائرية.. جذورها ومستقبلها، من الموقع الالكتروني:
https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=0، بتاريخ 2019/03/07، يوم 16/ 05/ 2022.

[2] - عمارية عمروس، **البعد القيادي في صنع السياسة الخارجية للجزائر" مطلع الألفية** ، الجزائر : المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتجية والسياسية والاقتصادية، دراسات إستراتجية، المدرسة الوطنية للعلوم السياسية ، 2017 .ص 47 .

له حدود مع دولٍ عدة وتحكمها معها مصالح أمنية وعسكرية وسياسية واقتصادية، وبالتالي يجب أن تكون حذرةً في تعاملاتها على كل الأصعدة.

لقد ازدهرت السياسة الخارجية في فترة حكم الرئيس السابق الجديد و الذي عمل على رد الاعتبار الدبلوماسية الجزائرية على المستوى الإقليمي والدولي وسعى إلى إعادة سمعة الجزائر بعد أن اهتزت وتراجعت مكانتها خلال العشرية السوداء حيث كثف من نشاطاته الخارجية في شتى دول العالم وإفريقيا أخذت الحصة ألأكبر وذلك بعدما كانت الجزائر تعيش التهميش والتقوقع ، كما عمل من خلال خرجاته على إعادة الدبلوماسية الجزائرية إلى مسارها الحقيقي خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي تعتبر بمثابة فرصة العودة الجزائر إلى العالم .وقد شاركت الجزائر بصفتها رئيسة للمنظمة الإفريقية في لقاءات دولية عدة منها:

القمة الاستثنائية للوحدة الإفريقية سرت – ليبيا ديسمبر 1999

- دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك أكتوبر 1999:
- القمة الإفريقية الأوروبية بالقاهرة أفريل 2000.
- المشاركة في الدورة الثالثة عشر 13 لجامعة الدول العربية (الأردن، عمان)، 28 مارس 2001.
- المشاركة في الدورة الخامسة عشر 15 لجامعة الدول العربية في مصر 01 مارس 2003.
- نشاطاته في إفريقيا نذكر منها زيارة جنوب إفريقيا 16 أكتوبر 2001.
- المشاركة في إختتام أشغال القمة الثالثة والخمسون 53 للمنظمات غير الحكومية سنة 2000[1].

وهنا يظهر البعد الإفريقي للدبلوماسية الجزائرية أثناء فترة حكم "عبد العزيز بوتفليقة" ويتجلى هذا البعد في الجهود الحثيثة التي بذلتها الجزائر من أجل إقامة هيئات جديدة على مستوى القارة الإفريقية على غرار مجلس السلم والأمن و البرلمان الإفريقي و كذا إتمام مسار "**النيباد**" ضمن تنظيمها، علما أن الرئيس كان من أبرز الفاعلين في هذا الصدد لاسيما في إطار لقاءاته مع قادة مجموعة الدول الشمالية G8 ،والمنظمة الأوروبية للتعاون والتنمية OECD• من أجل تقديم الدعم للقارة الإفريقية

[1] - نفس المرجع، ص. 72.

•- تغطي منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا البلدان التالية: الجزائر والبحرين وجيبوتي ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا وموريتانيا والمغرب وسلطنة عمان والسلطة الفلسطينية وقطر والمملكة العربية السعودية وسوريا وتونس والإمارات العربية المتحدة واليمن

أما على المستوى الأوروبي أبرمت الجزائر شراكة مع دول الإتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالملف الأمني والسياسي، وذلك لإرساء قواعد التعاون الاقتصادي والتجاري، وذلك لتبادل المصالح وبغية إقامة منطقة للتبادل الحر بين الطرفين، وهذا دليل على رواج الدبلوماسية الجزائرية عملت الجزائر في "عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة" على مكافحة الإرهاب من خلال منظمة الإتحاد ألإفريقي وذلك لاتخاذه كآلية لتفعيل مكافحة الإرهاب والتصدي له، وفي أكتوبر 2004 تم إنشاء المركز الإفريقي للدراسات والبحوث في مجال مكافحة

الإرهاب• وذلك نتيجة للخبرة الواسعة للجزائر في هذا المجال، وقامت بوضع مركز قيادي إقليمي في تمنراست الجنوب الجزائري بغرض التنسيق الجهوي، مع كل من النيجر وموريتانيا للتصدي للإرهاب العابر للحدود كما ساهمت في إنشاء وحدة الاندماج والاتصال[1]

كما شاركت الجزائر في المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب في سبتمبر 2011 "بنيويورك"، وذلك لإرساء قواعد التعاون الدولي، من أجل التصدي لهذه الظاهرة العابرة للحدود، كما أقامت حوار إستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية حول مكافحة الإرهاب سنة 2012 ،إضافة إلى الشراكة الإستراتيجية التي ربطتها بالمملكة المتحدة سنة 2013 حول الامن كما حاولت إرساء آلية فعالة للتصدي لهذه الآفلة والعمل على إرساء قرار أممي يقضي بعدم دفع فدية للإرهابيين في حال اختطاف واحتجاز الرهائن .إن السياسة الخارجية في ظل حكمه، جسدت دبلوماسية الفعل وتبقى الكفة المرجحة (عقيدة أمنية) تتضح من خلالها المصالح وآلية للتفاعل مع التهديدات، فخلال فترة حكمه عرفت الدبلوماسية الجزائرية رواجا خاصة خلال العهدتين الرئاسيتين الأولى و الثانية[2]

•- تلعب الجزائر دوراً ريادياً في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف والجريمة المنظمة في القارة الإفريقية، مما أهلها لاستضافة مؤسستين هامتين تابعتين للاتحاد الإفريقي تضطلعان بدعم قدرات البلدان الإفريقية في التصدي لهذه الظواهر ومكافحتها، وهما المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب (CAERT) وآلية الاتحاد الإفريقي للتعاون في مجال الشرطة .(AFRIPOL) بالإضافة إلى جهود الجزائر في نشر الإسلام الوسطي المعتدل من خلال تكوين الأئمة من مختلف الدول الإفريقية. كما سعت مع دول الساحل المتكونة من موريتانيا، مالي والنيجر، إلى إنشاء لجنة قيادة الأركان العملياتية المشتركة(CEMOC) ، التي تشكل آلية للتعاون العسكري والأمني بين هذه البلدان، بالاعتماد أساساً على قدراتها العسكرية وإمكانياتها الخاصة في محاربة الإرهاب في المنطقة

[1] - مهدي فتاك، **السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغرب العربي تونس والمغرب نموذجا (1999-2009)** ، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة)، الجزائر: ، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص دراسات مغاربية، 2011، ص21.

[2] - عمارية عمروش، مرجع سابق، ص. 34.

المطلب الثالث: اثر الربيع العربي على السياسة الخارجية الجزائرية

تعتبر الاحتجاجات السلمية التي اجتاحت العديد من بلدان المنطقة، وعرفت باسم ثورات الربيع العربي، صرخة قوية ضد الظلم والتهميش والفساد السياسي، وعلى الرغم من اختلاف السياقات المحلية لكل بلد، فإن هذه الثورات تقاطعت في الكثير من المطالب مثل العدالة والحرية وإنهاء الفساد وتحسين الأوضاع المعيشية .بالنظر إلي مالآت التغيير السياسي والاجتماعي لثورات الربيع العربي، ومما لا شك فيه أنّ ثورات الربيع العربي قد ساهمت مساهمةً كبيرة في تشكيل بني الوعي الجمعي للكثير من فئات المجتمع، خاصة الشباب والنساء والفئات الأكثر تهميشا ، كما اكدت على أهمية وضرورة التغيير السياسي والاجتماعي ووفّرت فرصا أكثر لحرية التعبير والتنظيم[1]

حركات احتجاجية سلمية ضخمة انطلقت في بعض البلدان العربية خلال أواخر عام 2010 ومطلع2011 ، متأثرة بالثورة التونسية التي اندلعت جراء إحراق المواطن التونسي "محمد البوعزيزي" نفسه ونجحت في الإطاحة بالرئيس السابق زين العابدين بن علي، نجحت الثورات بالإطاحة بستة أنظمة حتى الآن، فبعدَ الثورة التونسية نجحت ثورة 25 يناير المصرية بإسقاط الرئيس السابق محمد حسني مبارك، ثم ثورة 17فيفري الليبية بقتل معمر القذافي وإسقاط نظامه، فالثورة اليمنية التي أجبرت علي عبد الله صالح على التنحي، ثم الثورة الجزائرية في2019 إستطاعت الإطاحة بنظام بوتفليقة في الجزائر، ثم الثورة السودانية في 2019 استطاعت إسقاط الرئيس السابق عمر البشير .وأما الحركات الاحتجاجية فقد بلغت جميع أنحاء الوطن العربي، وكانت أكبرها هي حركة الاحتجاجات في سوريا .تميزت هذه الثورات بظهور هتاف عربي ظهر لأول مرة في تونس وأصبح شهيرا في كل الدول العربية وهو" *الشعب يريد إسقاط النظام*"

كانت الثورة في تونس عندما أضرم الشاب "محمد البوعزيزي" النار في نفسه احتجاجاً على الأوضاع المعيشية والاقتصادية المتردية، وعدم تمكنه من تأمين قوت عائلته، فاندلعت بذلك الثورة التونسية، وانتهت في 14 جانفي عندما غادر زين العابدين بن علي البلاد بطائرة إلى مدينة جدة في السعودية، واستلم من بعده السلطة محمد الغنوشي الوزير الأول السابق، فالباجي قائد السبسي .وبعدها بتسعة أيام، اندلعت ثورة 25 جانفي المصرية تليها بأيام الثورة اليمنية، وفي 11 فيفري التالي أعلن محمد حسني مبارك تنحيه عن السلطة، ثم سجن وحوكم بتهمة قتل المتظاهرين خلال الثورة. وإثر نجاح الثورتين التونسية والمصرية بإسقاط

[1] - عزة سلطان، ثورات الربيع العربي: أحلام ومآلات التغيير السياسي والاجتماعي، **من الموقع الالكتروني:** https://timep.org/post-arabic/%D8%AB%، بتاريخ 2021/03/16، يوم 2022/06/15.

نظامين بدأت الاحتجاجات السلميَة المُطالبة بإنهاء الفساد وتحسين الأوضاع المعيشية،فبلغت الأردن والبحرين والجزائر وجيبوتي والسعودية والسودان والعراق وعمان وفلسطين) مطالبة بإنهاء الانقسام بالإضافة إلى الانتفاضة الثالثة (والكويت ولبنان والمغرب وموريتانيا)[1].

في17 فيفري اندلعت الثورة الليبية، التي سرعان ما تحولت إلى ثورة مسلحة، وبعد صراع طويل تمكن الثوار من السيطرة على العاصمة في شهر اوت عام2011 ، قبل مقتل معمر القذافي في 20 أكتوبر خلال معركة "سرت"، وبعدها تسلم السلطة في البلاد المجلس الوطني الانتقالي .وقد أدت إلى مقتل أكثر من خمسين ألف شخص، وبذلك فإنها كانت أكثر الثورات دموية. وبعد بدء الثورة الليبية بشهر تقريبا، اندلعت حركة احتجاجات سلمية واسعة النطاق في سوريا في 15 مارس، وأدت إلى رفع حالة الطوارئ السارية منذ 48 عاماً وإجراء تعديلات على الدستور، كما أنها أوقعت أكثر من ثمانية الاف قتيل ودفعت المجتمع الدولي إلى مطالبة الرئيس بشار الأسد بالتنحي عن السلطة. وفي أواخر شهر فيفري عام 2012 أعلن الرئيس اليمني علي عبد الله صالح تنحيه عن السلطة التزاماً ببنود المبادرة الخليجية لحل الأزمة اليمنية، التي كان قد وقع عليها قبل بضعة شهور عقب الاحتجاجات العارمة التي عصفت بالبلاد لعام كامل[2]

اولا: اسباب الثورات العربية

شهدت المنطقة العربية منعطفا سياسيا خطيراً تجسد في حركات واحتجاجات شعبية كبيرة قد عمت بعض الدول العربية موجة عارمة من التبدل السياسي منذ اندلاع ثورات وحركات الاحتجاج على النظم العربية ،فانطلقت الثورات لتحمل معها اسباب سياسية اقتصادية واجتماعية داخلية من مطالب الناس وأحلامهم وطموحاتهم عبر مخاض وميلاد عسير يمهد لمستقبل جديد وتغيير اقتصادي واجتماعي وسياسي وثقافي جذري من حيث القيم والأفكار والعلاقات والأدوات،[3]ولعظم ذلك يكون من المنطقي أن تواكب كل ثورة، ثورتان: ثورة في التوقعات والطموحات أمام اتساع الآمال في التغيير، وثورة مضادة تقف خلفها قوى النظام القديم وداعميه خارجيا الذين هددت الثورة مصالحهم، ونالت من مكتسباتهم

أ- اندلاع ثورات الربيع العربي: الاسباب السياسة والاقتصادية والاجتماعي

[1] - الربيع العربي، **من الكوقع الالكتروني:** https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8، بتاريخ 2013/03/17، يوم 2022/06/16.

[2] - الربيع العربي ، من الموقع الالكتروني: https://www.marefa.org/%D8%A، يوم 2022/06/16.

[3] - تمارا كاظم الأسدي – محمد غسان الشبوط، عاصفة التغيير: الربيع العربي والتحولات السياسية في المنطقة العربية، قطر: المركز الديمقراطي العربي، الطبعة 02، 2018، 97.

1-الأسباب السياسية : أغلب الدول العربية نظم حكمها استبداديه وبالتالي غياب التعددية السياسية، والتداول السلمي على السلطة، وحرية العالم حتى التعبير هي أهم مميزات الحياة السياسية فيها .واتساع الفجوة بين الخطاب السياسي الرسمي والواقع وهو ما أدى بالشباب إلى الانتفاض على سوء الأوضاع المعيشية في الدولة. وغياب الشرعية لدى جل النظم السياسية بسبب عجزها عن حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، وعدم إطلاق العنان للحقوق والحريات، وعدم تفعيل المشاركة السياسية وسيادة حكم القانون الفردي المطلق وتكريس الرئاسة مدى الحياة، وكذا العملية الانتخابية التي تغيب في أغلبها النزاهة والشفافية، فقد شهدت الكثير من المعتركات الانتخابية حالات تزوير وغيرها والنخب الحاكمة التي عمرت طويلا في الحكم، ولم تسمح بالتداول السلمي على السلطة في هذه الدول كظلك فساد الطبقة الحاكمة وعزلتها عن المتجمع هي من أهم أسباب اندلاع الثورات العربية، إذ أصبح الفساد السياسي جزء من العملية السياسي [1]

2- الأسباب الخارجية : هناك العديد من العوامل الخارجية التي ساهمت هي الأخرى في اندلاع ثورات الربيع العربي إلى جانب العوامل الداخلية سالفة الذكر، وهي كما يلي:

التدخلات الأمريكية في الشؤون الداخلية للدول العربية :عقب أحداث 11 سبتمبر 2001م، تعرضت هذه الأخيرة لضغوطات خارجية، حيث تم الربط أمريكيا ما بين الإرهاب وغياب الحقوق والحريات في الدول العربية .وذهبت الواليات المتحدة الأمريكية إلى حد مطالبة عدد من الدول العربية، بضرورة القيام بإصلاحات سياسيه وحتى دينية ومن تجليات التدخل الأمريكي ما حدث في الصومال واحتلال العراق في عام 2003م، ودعم الانفصال في جنوب السودان ومحاولات عزل حركة حماس في قطاع غزة ودعوة دول الخليج العربي إلى ضرورة تعديل البرامج والمناهج الدراسية منذ سنة 2001 [2]

وتشير العديد من الدراسات والأبحاث إلى دور المتغير الخارجي، خصوصا سياسات القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في ثورات الربيع العربي، إذ كان دورها بارزا، وكان يتراوح ما بين السلمية من خلال دعمها لمسار التحول الديمقراطي في المنطقة العربية، وعن طريق تقديم المساعدات، أو طابعا عسكريا مثلما حدث عندما قامت الولايات

[1] - الهواري بلحاج، " ثورات الربيع العربي: أسبابها ونتائجها"، **مجلة الدراسات الحقوقية**، المجلد 09 ،العدد 02، ديسمبر،2022، ص 482.

[2] - خالد السرجاني ، الجزائر والربيع العربي، **من الموقع الالكتروني:** https://www.albayan.ae/opinions/articles/2012-01-05-1.1566993، بتاريخ 2012/01/05، يوم 2022/06/16.

وعن الدور الأمريكي في الثورات العربية، فيمكن اعتباره الأكثر تأثيرا في المنطقة العربية، بالإضافة إلى دور قوى دولية أخرى وحتى إقليميه لعبت دورا في اندلاع الثورات العربي

زيادة نفوذ دول إقليمية : زاد النفوذ الإيراني والتركي في ظل عجز النظام العربي، حيث ظهر تأثير هاتين الدولتين بشكل جلي فإيران مثال قادت معسكرا مناوئا للسياسات الأمريكية في المنطقة العربية، إذ قامت بدعم النظام السوري، وحزب هللا اللبناني وحماس في فلسطين ودعم الحوثيين في اليمن ومعسكر تقوده الواليات المتحدة الأمريكية يضم كال من مصر والسعودية وغيرها .وما يمكن التأكيد عليه، هو أن للعوامل الخارجية دورا كبيرا لا يمكن اغفاله أو تجاهله عموما، وقد برز اتجاهان حول هذه العوامل ومدى أهميتها

- **الاتجاه الأول:** يرى أنصار هذا الاتجاه أن الثورات العربية والاحتجاجات التي صاحبنها هي نتيجة لعوامل داخلية بحتة، إذ لم يكن هناك أي دور لعوامل خارجية، ويذهب رواد هذا الاتجاه إلى حد القول بأن الغرب وعلى رأسه الواليات المتحدة الأمريكية لم تكن سعيدة بالثورات العربية، وإنما تعاملت معها كأمر واقع

- **الاتجاه الثاني** يرى رواد هذا الاتجاه أن العوامل الخارجية، كان لها تأثير كبير في دفع الشارع العربي للقيام بالثروات وأن تسريبات موقع " ويكيليكس "، والتي مفادها أن الواليات المتحدة الأمريكية قد دفعت ملايين من الدولارات لتنظيمات تدعم الديمقراطية في عدد من الدول العربية، كمصر مثال، وأن هذه الوثائق والموقع ككل قد لعبت دورا كبيرا في الوقائع التي حدثت في البلدان العربية ألن هذه الوثائق كشفت المستور عن العديد من المسائل والقضايا السرية حول الحكام ومن يحيطون بهم، وعن حجم الفساد في هذه الدول وانتهاكات الحقوق والحريات، وكذا الفساد السياسي وتدهور الأوضاع الاقتصادية، وتفشي ظاهرة البطالة، والفقر والعوامل الديمغرافية وكثرة عدد السكان مثل مصر، وتركز الثروة في يد السلطات لفترات زمنية طويلة، ونقص الشفافية وعدم التوزيع العادل للثروة[1]

وبصفة عامه الزيادة في أسعار المواد واسعة الاستهلاك وارتفاع نسبة المجاعة بفعل تغير المناخ اعتبرت بمثابة ضغوطات، ساهمت في بروز الاضطرابات .بالإضافة إلى استخدام وسائل العالم كالمحطات الفضائية

[1] - الهواري بلحاج، نفس المرجع السابق، ص 485.

وشبكة الانترنيت والهاتف المحمول والكاميرات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي التي كان لها الأثر الكبير في كشف ممارسات وسياسات الأنظمة السياسية الحاكمة[1]وفي هذا السياق يرى " عبد الوهاب الأفندي "

"..**لا شك أن وصف ما كان يحدث في دول مثل العراق وسوريا وليبيا وتونس وغيرها، بأنه صفقة تنازل فيها الناس عن حقوقهم مقابل خدمات هي واجب الدولة في الأساس يعد تعسفا على السلطة وافتراء على الواقع الى أن العديد من البحوث التي نشرت بعد الثورات اتخذت من هذه النظرية نقطة انطلاق واصفة الثورات بأنها عالمة على انهيار هذه الصفقة.**"

3-الاسباب الاجتماعية والاقتصادية: من الاسباب الرئيسة التي الت الى الربيع العربي• ان أغلب الدول العربية تعاني مما يصطلح عليه بالتخلف الاقتصادي، إذ تعتمد على النفط أو السياحة أو حتى على المساعدات الخارجية، في حين يتم تسجيل غياب تنمية فعلية بسبب زيادة عدد السكان فيها، وقلة الكوادر الوطنية، والاختلاف في مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي، والانخفاض في معدل الادخار وبالتالي تدني مستوى الدخل الفردي، بالإضافة إلى أن العرب في غالبيتهم يعيشون في ظل نظام اجتماعي يمتاز بالتخلف، ويرتكز بالأساس على عالقات القرابة والقبيلة، والاعتماد على العرف والعادات القديمة، وما تجدر الإشارة إليه، هو أن الدول العربية مقسمة إلى دول فقيرة والتي تشكل الأغلبية الساحقة، ودول غنية، وهي أقلية حسب الموارد الاقتصادية لكل دولة، فاليمن مثال يوجد فيه 42 بالمائة يعيشون تحت خط الفقر، وفي 20 بالمائة حسب تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2008م، وهو ما أدى إلى اندلاع الاحتجاجات، والثورات في البلدان العربية.

ومن بين أهم مظاهر وتمثلات تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية انتشار ظاهرة البطالة، والتي بلغت نسبتها حوالي 15 بالمائة من القوى العاملة، وتتركز في أوساط الشباب، والتي من المرتقب أن ترتفع لتصل إلى 25 بالمائة بسبب عدم وجود مشاريع تنموية حقيقية، وعدم التوسع في سوق العمل لاستيعاب الأيدي العاملة

[1] - خالد السرجاني، نفس المرجع السابق

•- يمكن إرجاع جذور مصطلح الربيع العربي إلى الثورات التي برزت منذ عام 1848م، والتي تمت تسميتها آنذاك باسم " ربيع الأمم "، وبعد ذلك " ربيع براغ " سنة 1968م، وتم استعمال المصطلح بعد الحرب على العراق، وأول من استعمل مصطلح " الربيع العربي للاستدلال على هذه الأحداث " ، كما ان الاعتقاد السائد أن تسمية " الربيع العربي " أو " ربيع الشعوب العربية " تسمية غربية بامتياز .فهناك العديد من الآراء في هذا الشأن فهناك من يرى أن جريدة " كريستيان ساينس مونتر " الأمريكية، هي الأولى التي استعملت هذه التسمية في 15 /01 / 2011م، وذلك عندما قامت بالتعليق على فرار الرئيس التونسي السابق " زين العابدين بن علي" ، ورأى اخرون بأن هذه التسمية، ترجع إلى الصحفي الفرنسي " دومينيك مويزي "، الذي يعتبر أول من استخدمها عقب اندلاع الثورة في مصر في 26 /01/ 2011، وهناك من يرى بأن " محمد البرادعي "الذي اشتغل في السابق مديرا للوكالة الدولية للطاقة الذرية استخدمها في 26 / 201101 /م، في حوار أجراه مع صحيفة " دير شبيجل " الألمانية، وذلك في تعليق له على الأحداث التي جرت في ميدان التحرير في مصر، وهناك من يدعي بأن الرئيس الأمريكي الأسبق " براك أوباما " أو حتى جريدة " نيوزويك " الأمريكية، هي من قامت باستخدام تسمية " الربيع العربي"

والملاحظ أن هناك بطء في معدلات النمو الاقتصادي وإحساس المواطن العربي بعدم تحسن مستويات المعيشة، وتراجع ألداء والجودة في تقديم الخدمات العمومية للمواطنين في غالبية البلدان العربية في مجالات الصحة والاتصالات والمواصلات والنقل، والبنية التحتية، وتزايد نسبة الأمية والجهل .بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الأساسية، والتضخم المالي وفشل السياسات التنموية للحكومات[1]

التربية والتعليم : بلغ عدد سكان الوطن العربي سنة 2009م حوالي 335 مليون نسمة، مائة مليون منهم أميون، وتشير التقديرات إلى أن نسبة الأمية قد بلغت حوالي 30 بالمائة، وبالتالي فارتفاعها أثر على تطور المجتمع، ويمكن القول كذلك بأن السياسة التعليمية في هذه الدول تمتاز بعدم الاهتمام بالبحث العلمي في الجامعات والمعاهد وهو ما يؤدي إلى التخلف عن الركب الحضاري العالمي

ب-الجزائر والربيع العربي: اسباب تجنب الثورة

القول ان الجزائر حققت الاستثناء العربي يبقى على درجة من النسبية، لان الجزائر تشترك مع الدول العربية التي شهدت حراكا احتجاجيا بسمات وخصائص ميزت المشهدى السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي منه تغذت جموع الجماهير، حين قررت احداث القطيعة مع الممارسات السابقة وقد عبر عن هذه الاوضاع الرئيس السابق "عبد العزيز بوتفليقة" بقوله: " ... لكن هل يمكن القول ان كل شيئ على مايرام ؟ لا بكل تأكيد، فثمة اراض اجتماعية مستشرية كالرشوة والمحاباة والتبذير والفساد..."، وبهذا لا تشكل الجزائر الاستثناء وانما هناك مجموعة من العوامل التي جعلتها تحتفظ بخصوصياتها.

برزت مسألة الاحتقان الاجتماعي في الجزائر بعد أن بلغت الثورة في تونس أوجها حيث مع بداية شهر يناير من سنة 2011 شهدت الجزائر موجة من الاحتجاجات طالت عشرين ولاية من أصل 48 ولاية بما فيها الجزائر العاصمة ووهران أكبر المدن الجزائرية وعلى الرغم من أن الاحتجاجات هي ظاهرة متكررة في الجزائر إلا أنها كانت ذات طبيعة محدودة وغالبا ما يسيطر عليها النظام وهذا ما ميز احتجاجات 2011 التي كانت احتجاجات عفوية كتلك التي حدثت سنة 1988 .دامت هذه الاحتجاجات اربعة ايام تميزت بالمواجهات العنيفة بين عدد من الشباب الغاضب وقوات الأمن، حيث تباينت مطالب المحتجين من المطالبة بفرص للعمل إلى المزيد من الحريات و تحسين مستوى المعيشة إلى المطالبة باستمرار الدولة في دعم اسعار المواد الغذائية الاساسية وفي 10 جانفي 2011، وبعد استتباب الهدوء والأمن من جديد كانت

[1] - نفس المرجع، ص. 486.

الحصيلة المعلن عنها لهذه الاحداث هي وفاة 5 اشخاص، وإصدار مذكرات ضبط وإحضار بحق 800 شخص واعتقال 1100 شخص.

ويمكن ارجاع انحسار هذه الاحتجاجات وتراجعها الى خبرة الجزائر بظاهرة الاحتجاجات الاجتماعية طوال العقود الماضية، هذه الخبرة جعلت الحكومة الجزائرية تستجيب بطريقة سريعة لاحتجاجات 2011، حيث اعلنت تخفيضا في اسعار الزيت والسكر المادتان الواسعتان في الاستهلاك في الجزائر على الرغم من انها تمتلك حجة غلائهما في الاسواق العالمية ، هذه الاستجابة السريعة مكنت السلطات الجزائرية من ادارة وامتصاص الغضب الشعبي والتعاطي مع الاوضاع الداخلية الصعبة والمعقدة بطرق تختلف عما كان سابقا، فالملاحظ في هذه التجربة هو ان قوات الامن قللت من استخدامها للعنف اتجاه المدنيين، على عكس ما كان عليه الحال في اكتوبر 1988، التي كانت حصيلتها 500 قتيل في اقل من اسبوعين وفي احداث الربيع البربري سنة 2011 التي شهدت هي الاخرى وقوع 90 قتيل و 5000 جريح من المدنيين [1]

الشيئ المميز لأحداث 2011، هو انها لم تتخذ طابعا سياسيا صريحا فالعوامل الاقتصادية والاجتماعية كانت هي الشرارة المحركة لمثل هذه الاحداث من دون ان يعني ذلك ان المحتجين لا يربطون المستويات الاقتصادية والاجتماعية بالمستويات السياسية، فالعوامل السياسية في هذه الاحتجاجات او في التي قبلها كانت بمثابة الحدث لا الاتجاه، وهذا ماظهره المحتجون على المطالب ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي ولم يرفعو أي شعارات مناوئة للنظام او مطالبة برحيله [2]

الامر الذي جعل المواطن الجزائر يندد بما حدث خشية أن تكون شرارة لربيع عربي يمتد للجزائر وهو ما لا يتمناه اغلبية الشعب، والجميع متيقن في الجزائر بأن الربيع العربي لا يمكن أن يكون له موطئ قدم لخمسة أسباب:

1-تجربة العشرية السوداء:

العشرية السوداء التي عرفتها الجزائر في تسعينيات القرن الماضي كانت بمثابة الكابوس بالنسبة للجزائريين، حيث أصبح الجزائري لا يأمن على نفسه في أي مكان سواءً في المنزل أو العمل أو حتى في المسجد،

[1] - علي بلعربي، " الاصلاحات السياسية والدستورية في الجزائر عقب ثورات الربيع العربي : المضامين والاهداف"، **مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، المجلد 05، العدد 01، 2021، ص. 187.

[2] -19Andrea Dessi, " Algeria Cosmetic Change or Actual Reform? ", Actuelles de L´ IFRI, 09, 2012, p.05.

وأصبح القتل بالجملة، فقد طالت يد الإرهاب الجميع واختلط الحابل بالنابل، وفقدت الجزائر حوالي 200000 قتيل في هذه الفترة الصعبة من تاريخها، والجزائريون على اختلاف توجهاتهم ومشاربهم لا يودون أن تتكرر عليهم مآسيها وآلامها ولا حتى تبعاتها، مهما كان الواقع الذي يعيشونه سواء الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي.[1]

2-طبقة سياسية واعية:

مع بداية الأحداث الأخيرة (جانفي 2017) سارعت كل النخب السياسية للتنديد بها واستنكار أعمال التخريب التي طالت مؤسسات الدولة والشغب الذي جرى في الشوارع، ولم تكن ردة الفعل هذه وليدة الصدفة فالطبقة السياسية في الجزائر لها تجربة سياسية طويلة ترجع إلى مرحلة الاستقلال فقد تشكلت أول معارضة سياسية بقيادة المجاهد الكبير "حسين آيت أحمد" والذي رفض سلطة الأمر الواقع بعد الاستقلال 1962، لكنه وعند نشوب حرب الرمال بين الجزائر والمغرب سنة 1963 تخندق مع السلطة لأن المصلحة الوطنية حتمت عليه ذلك، ومن الأمثلة الشاهدة على نضج النخبة السياسية موقف الشيخ "محفوظ نحناح" إذ منع من الانتخابات الرئاسية لسنة 1999 رغم مشاركته في الانتخابات التي سبقتها 1995، ومع كل هذا اتخذ موقفا غير متوقع في حينها وهو دعم مرشح السلطة السيد عبد العزيز بوتفليقة لأن البلد لم تكن تحتمل صراعات سياسية أخرى تنجم عنها أزمات لا يطيقها الجزائريون، ومن هنا فإن النخبة السياسية في الجزائر ناضجة وتعلم مآلات الأحداث.

3-مأساة سوريا:

من النقاط المهمة التي تمنع وقوع الربيع العربي بالجزائر مأساة سوريا التي فاقت كل الحدود، ملايين المهجرين واللاجئين، مئات الآلاف من القتلى، مدن سويت بالأرض، مجتمع دولي متواطئ ، ملطخ بدماء الأطفال والنساء والشيوخ، بل يسنده ما أطال قيام النظام السياسي وفي امتداد المأساة وتوسع رقعتها، وكأنما أريد لها أن تكون عبرة للشعوب التي تريد التغيير، هذه الصورة الماثلة أمام الشعب الجزائري جعلته يقتنع أكثر من ذي قبل بأن خيار الربيع العربي خيار غير مجدي لتغيير الأوضاع، ووحده النضال السلمي الجاد هو الحل لكل الأزمات.

[1] - خالد ربوح، 5 أشياء تمنع وقوع الربيع العربي في الجزائر، من الموقع الالكتروني: https://www.aljazeera.net/blogs/2017/1/6/5-، بتاريخ 2017/01/06، يوم 2022/06/16.

3- الدفع باصلاحات سياسية واقصادية:

دفعت الثورات العربية• النظام السياسي بإجراءات سياسية واقتصادية لامتصاص الغضب الشعبي، وكلما كانت غفلة من الشعب مررت العديد من القوانين والمشاريع، الأمر الذي طبقته في أحداث الزيت والسكر جانفي 2016، حيث خرجت احتجاجات في مدن عديدة للمطالبة بخفض الأسعار، مما جعل الرئيس يتدخل في خطابه الشهير 15 أفريل 2011، والذي أعلن فيه جملة من الإصلاحات، هكذا نجحت السلطة بسياستها تجنيب الجزائر الربيع العربي ومآسيه.

4- علاقة مميزة بالجيش

لعبت العلاقة بين الشعب الجزائري والجيش دورا مهما في تحقيق الاستقرار وتجنيب البلاد ربيعا عربيا، باعتبار أنه سليل جيش التحرير الذي حرر البلاد من الاستعمار الفرنسي، كما ساهم في حماية الجزائر أثناء العشرية السوداء، لذا يحفظ الجزائريون لجيشهم هذه المكانة المتميزة، فأصبح الضمان لأمانه، خاصة في ظل ظروف صعبة محيطة في غاية الخطورة (ليبيا، مالي، تونس إلى حد ما). [1]

ثانيا: الربيع العربي: مضامين الاصلاحات السياسية في الجزائر

استطاعت فيه السلطة امتصاص مدِّ ثورات الربيع العربي لأراضيها، عبر إقرار حزمة إصلاحات متعلقة بقوانين عضوية في مجالات عدة، أفضت في نهاية الأمر إلى بقاء الحالة السياسية والاجتماعية على ما كانت عليه سالفا.

المتتبع لمسار الإصلاحات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر بعد الربيع العربي يلاحظ تسلسلا في القرارات التي أعلن عنها رئيس الجمهورية الاسبق " عبد العزيز بوتفليقة"، حيث جسدت العديد من المشاريع على أرض الواقع في ظرف قصير جدا، والتي بدأت بالمشاورات وتم شروع التطبيق الفعلي بشكل

•- ميز أستاذ علم الاجتماع الاميريكي (تشارلز تيلي) بين الثورة والانقلابات والحروب الاهلية، والهبات الجماهيرية والتمرد، والتي قد تؤدي كلها إلى نهاية نظام وقيام نظام بديل، لكن الثورة وحدها هي التي تؤسس لوضع جذري شامل على كافة المستويات السياسية، والاقتصادية ،والاجتماعية ، ويرى أن هناك ثالث ثورات عظام في التاريخ المعاصر ينطبق عليها هذا النوع من التعريف، هي الثورة الفرنسية (1789-1799م)، والثورة الروسية)1917(، والثورة الايرانية (1979) من القرن الماضي، مؤكدا أن الثورات تستغرق سنوات للوصول إلى حالة الاستقرار، بحسب ظروف البلد الذي انطلقت فيه، والقوى القائمة عليها، والمستفيدة من نجاحها، والقوى المضادة التي تحاول عرقلتها، فقد استغرقت الثورة الفرنسية نحو عشر سنوات للاستقرار، والثورة البلشفية نحو خمس سنوات، والثورة الايرانية نحو سنتين، وقد سقط آلاف الضحايا قبل الوصول إلى حالة الاستقرار.

[1] - نفس المرجع

تدريجي فيها، حققت نتائج في كل المجالات. أمر الرئيس السابق "بوتفليقة" مباشرة بعد خطابه الشهير بتطبيق جملة من التحولات على الساحة، بداية بدعم المواد الأساسية الضرورية وتحسين الخدمات العمومية، وشرع أيضا في تطبيق جملة من الإصلاحات السياسية بداية بفتح المجال لاعتماد الأحزاب السياسية الجديدة، حيث تتوفّر الساحة السياسية على أكثر من 52 حزبا معتمدا كما فُتح المجال الإعلامي؛وعرف قانون الإعلام تعديلا، في حين توجهت الجزائر إلى فتح الإعلام السمعي البصري في تلك الفترة بعد الانتهاء من صياغة القوانين الأساسية الخاصة به، وقال الرئيس السابق و**"إدراكا مني للمسؤولية الواقعة على عاتقي واعتدادا مني بدعمكم ومراعاة للحفاظ على توازن السلطات سأعمل على إدخال تعديلات تشريعية ودستورية من أجل تعزيز الديمقراطية النيابية ببلادنا"**[1]

ومن الجانب السياسي ايضا، وحتى لا تنحصر الاصلاحات السياسية في جانب واحد، تصب الرئيس الاسبق الراحل "عبد العزيز بوتفليقة"، لجنة المشاورات السياسية والتي قامت باستدعاء العديد من الشخصيات الوطنية لإبداء رأيها في الإصلاحات وتقديم المشاورات، لتحديد مستقبل البلاد، والتي ظهرت نتائجها بعد تنظيم الانتخابات التشريعية ثم الانتخابات المحلية التي جرت في ظروف عادية، حيث تم تجسيد كل الوعود التي جاء بها خطاب الرئيس، منها جلب المراقبين الدوليين للتشريعيات وإشراك القضاء في المراقبة بالإضافة إلى تشكيل اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات المتكوّنة من ممثلي الأحزاب السياسية.وبالفعل طرحت العديد من مشاريع القوانين التي صادق عليها البرلمان بغرفتيه، والتي منها قانون البلدية والمحلية التي جاءت قبل المحليات [2]

أ_تعديل القوانين العضوية :

1- **تعديل قانون الانتخابات:** أدخلت على القانون العضوي للانتخابات بعض التعديلات التي تحتسب لصالح الاصالحات التي ابشرها النظام السياسي في الجزائر حيث تم في القانون العضوي الجديد للانتخابات رقم 01/12 استحداث "اللجنة الوطنية للإشراف على الانتخابات " المتكونة من قضاة يعينهم رئيس الجمهورية

[1] - زايدي افتيس، إصلاحات الرئيس تتجسّد على أرض الواقع، **من الموقع الاكتروني:** https://www.ennaharonline.com/%D8%A5%D8%B5%D9%8، بتاريخ 2012/12/02، يوم 2022/06/17.

[2] - دينا علي، انتفاضات الجزائر في السياق: حوار مع الاقتصادي الموهوب موحود، **من الموقع الالكتروني:** https://www.arab-reform.net/ar/publication/%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%81/ ، بتاريخ 2019/04/17، يوم2022/06/17.

تعمل هذه اللجنة باستقلالية عن وصاية الإدارة ووزارة الداخلية، مهمتها البت في الاحتجاجات والإخطارات والبلاغات التي تم تسجيلها لدى أمانة اللجنة أو اللجان الفرعية المحلية ،حددت المواد 168 ،170 ، 169 من القانون العضوي الجديد الخاص بالانتخابات مهام هذه اللجنة وطريقة تشكيلها، وتعتبر هذه اللجنة إضافة حقيقة لضمان نزاهة العملية الانتخابية وذلك بغض النظر عن استقلالية الجهاز القضائي في الجزائر من عدمه، كما استحدث القانون العضوي الجديد لجنة أخرى وهي اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات المتكونة من ممثلي الأحزاب السياسية ومن بعض الشخصيات الوطنية بالإضافة إلى ممثلي المترشحين الأحرار[1]

وهكذا جاءت التعديلات الاخيرة على قانون الانتخابات لتفعل أكثر اليات الرقابة لضمان شفافية العملية الانتخابية ولكن بعد مرور حوالي أربع سنوات على هذا القانون الجديد جاء التعديل ليطالب مرة أخرى وذلك بتبني القانون العضوي الجديد المتعلق بالانتخابات 16 /10 المؤرخ في 25 أوت 2016 ،هذا القانون الذي ألغي اللجنتين السابقتين: اللجنة الوطنية للإشراف على الانتخابات واللجنة الوطنية لمراقبة ألانتخابات اللتان حلت حملهما "الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات التي أنشأت بموجب القانون العضوي رقم 11/16 المؤرخ في 25 أوت 2016 ،حيث أوكلت لهذه الهيئة عديد الصلاحيات لمراقبة شفافية ونزاهة العملية الانتخابية قبل الاقتراع وخلاله وبعده تتكون الهيئة من 410 عضو بعينهم رئيس الجمهورية بالتساوي بين قضاة يقترحهم المجلس الأعلى للقضاء وكفاءات مستقلة يتم اختيارها من ضمن المجتمع المدني بالإضافة إلى الرئيس الذي يعينه رئيس الجمهورية بعد استشارة الأحزاب السياسية ويشترط فيه أن يكون شخصية وطنية معروفة

2- **تعديل القانون العضوي:** المتعلق بالاحزاب السياسية : أعطى القانون العضوي 12 /04 المؤرخ في 12 يناير 2012 المتعلق بالأحزاب السياسية مرونة أكبر في الإجراءات المعتمدة لاعتماد الأحزاب الجديدة من خلال تقليل الشروط المطلوبة من أجل اعتماد الأحزاب السياسية مقارنة بالأمر رقم 97-09 ،كما ساهم هذا القانون أيضا يف خلق فضاء جديد من المنافسة السياسية[2]

وفي ظل هذا القانون بلغ عدد الأحزاب التي رخصت لها الحكومة لإقامة مؤتمراتها التأسيسية خلال الشهرين الاوليين من عام 2012 نحو 18 أحزاب، وارتفع عدد الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات التشريعية

[1] - علي، بلعربي، مرجع سابق، ص. 191.
[2] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ا الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع02 ، القانون العضوي رقم04/12 المؤرخ في 18 صفر 1433ه، املوافق ل12 يناير 2012م، المتعلق بالاحزاب السياسية.

سنة 2017 إلى ما يناهز 60 حزب، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على مرونة إجراءات اعتماد 3 الأحزاب السياسية التي جاء بها القانون الجديد.[1]

3- **تعديل قانون الاعلام:** جاء القانون الجديد للإعلام 05/12 المؤرخ في 12 يناير 2012 ليدخل العديد من التعديلات على القانون القدمي للإعلام 07 /90 المؤرخ في 03 أبريل 1990 ،وتمثلت أهم هذه التعديلات في:

ضمان التعددية يف ممارسة أنشطة الاعلام (المادة 04)

إنشاء سلطة ضبط الصحافة المكتوبة وهي سلطة مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي(المادة 40)

-تنظيم ممارسة النشاط السمعي البصري(58، 63)

-تأسيس سلطة ضبط السمعي البصري وهي سلطة مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي(المادة 64)

ضمان تعددية النشاط السمعي البصري(المادة 61)

إلغاء عقوبة السجن على الصحفي واستبدالها بالغرامات المالية [2]

4- تعديل الدستور سنة 2016 :

في إطار الوعود التي قدمها رئيس الجمهورية السابق "عبد العزيز بوتفليقة" بتعديل الدستور تأسست لجنة تعديل الدستور بتاريخ 08 أبريل 2013 حيث ترأسها الأستاذ "عزوز كردون". أسندت هذه اللجنة مهمة دراسة الاقتراحات المتضمنة في المسودة الأولية وإبداء رأيها في محتواها وبنائها الفكري ومن تم تقديم مقترحاتها و اثرائها

وبعد قيام هذه اللجنة ابملهمة المسندة لها وبعد أن أعد مشروع الدستور الجديد كان من المتوقع عرض مشروع الدستور على الاستفتاء الشعبي بعد عرضه على البرلمان بغرفتيه وهذا وفقا(للمادة 174) من

[1] - عراني كربوسة، الاصلاحات السياسية في الجزائر بعد 2011، **مجلة المعيار**، المجلد 24، العدد 49، 2020، ص. 698.
[2] - علي بلعربي، مرجع سابق، ص 192.

دستور سنة 1996 ،وهذا لإعطائه الشرعية الشعبية نظرا لنسبة العزوف العالية التي ميزت نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت في 10 ماي 2012 ،حيث وصل عدد المصوتون إلى 026.339.9 ناخب وهو عدد قليل إذا ما قارناه مع عدد المسجلون والذي بلغ عددهم 841.645.21 ،خاصة إذا وضعنا يف الحسبان العدد الكبري للأصوات الملغاة والذي وصل إلى 047.704.1 صوت. كل هذه المعطيات الانتخابية أدت إلى سحب الشرعية والتمثيلية عن البرلمان المنتخب وهو الأمر الذي من شأنه الا يعطي هذا البرلمان الأحقية في تعميق الاصلاحات السياسية التي باشرتها الجزائر لا سيما تعديل الدستور[1]

ولكن الذي حدث هو العكس حيث عمل رئيس الجمهورية لاحكام المادة (176) من الدستور التي تخول له عرض مشروع تعديل الدستور مباشرة على غرفتي البرلمان مجتمعة دون أن يعرضه على الاستفتاء الشعبي بشرط أن يحوز المشروع على موافقة ثلاثة ارباع 3/4 أصوات غرفتي البرلمان ، وبعد أن بث المجلي الدستوري في نص مشروع الدستور وصدور رأيه الايجابي رقم 16 /01 المؤرخ في 28 يناير 2016 ،استدعى رئيس الجمهورية غرفتي البرلمان للاجتماع من أجل التصويت على مشروع تعديل الدستور وفقا للمرسوم الرئاسي رقم 16/46 المؤرخ يف 30 يناير 2016 ،حيث اجتمعت غرفتي البرلمان في 07 فيفري 2016 في جلسة علنية ترأسها رئيس مجلس الأمة، وحضرها 517 نائب، وحاز المشروع على 499 صوت مؤيد وصوتان رافضان وامتنع عن التصويت 16 نائبا، وعليه أضحى الدستور الجديد ساري المفعول وذلك بعد صدوره في الجريدة الرسمية يف 07 مارس 2016

- حصر التشريع بالاوامر في حالات معينة واستثنائية فقط
- تعزيز الدور الرقابي للبرلمان على عمل الحكومة
- تقوية وتدعيم حقوق المعارضة السياسية ومنع التجوال السياسي
- تعيين الوزير الأول بعد استشارة الأغلبية البرلمانية
- دسترة الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات
- إنشاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان

[1] - -فتحي بولعراس، **مشروع تعديل الدستور ألجزائري، السياق، المواقف و الاحتمالات الممكنة**، قطر: مركز الجزيرة للدراسات ، 2013 ،ص03.

– رفع التجريم عن الصحفي وحمايته[1]

5– ظهور المؤسسات المصغّرة مساهمة في تقليص البطالة

وفي الشق الاقتصادي قامت الدولة باعتماد إصلاحات اقتصادية تدريجية، بداية باتخاذ العديد من الإجراءات من أجل تلبية المطالب الاجتماعية المشروعة للمواطنين، وأقرت الدولة إحداث آليات جديدة في تقديم القروض للشباب ودعمهم لإنشاء المؤسسات المصغّرة للقضاء على البطالة، حيث تؤكد الإحصائيات الأخيرة عن تكوين الآلاف من المؤسسات المصغرة، بالإضافة إلى فتح مناصب شغل جديدة، وساهمت في تخفيض نسبة البطالة إلى 10 من المائة حاليا بالإضافة إلى خلق صيغ جديدة للتوظيف في إطار دعم وتشغيل الشباب التي يقتات منها حاليا آلاف من المتخرجين من الجامعات، وفي خطاب الرئيس السابق جاء "**استفاد دعم الاستثمار من تشجيعات معتبرة من خلال الحصول على العقار وتحسين وفرة القروض البنكية وسيسمح هذا الإجراء بتكثيف نماء الثروة ورفع عروض التشغيل كما تعززت بشكل محسوس مختلف أشكال الدعم الموجّه للشباب وللعاطلين عن العمل الراغبين في إنشاء مؤسساتهم الصغرى**".[2]

6–ترحيل آلاف العائلات وبناء الملايين من المساكن

وفي الشق الاجتماعي وبخصوص السكن، وعد رئيس الجمهورية بإنجاز الملايين من المساكن لصالح المواطنين، حيث يجري حاليا إنجاز مليوني مسكن خلال المخطط الخماسي الجاري، وذلك بعدما تمّ خلال العامين الجاريين ترحيل الآلاف من العائلات إلى مساكن لائقة، وتم إحداث آليات جديد لدعم صندوق السكن للقضاء على الأزمة في الأرياف والمدن وهو ما تحقّق ويجري العمل به في الميدان. وقامت الدولة أيضا مؤخرا في إطار إصلاح قطاع العدالة والتصدي للفساد حيث أنشأت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وتمّت معالجة العديد من القضايا في العدالة والخاصة باختلاس الأموال العمومية.[3]

ثالثا: انعكاس الربيع العربي على السياسة الخارجية الجزائرية

مثلت الثورات العربية مختبرا حقيقيا لإعادة صياغة توجهات الخارجية الجزائرية خاصة في منطقة شمال إفريقيا فقد تخوفت الجزائر من دمقرطة المنطقة و صعود الاسلاميين كما استغرقها هاجس تفادي سيناريو

---

[1] - علي بلعربي، نفس المرجع، ص 192.

[2] - هشام موفق، الجزائر تتجنب الربيع العربي، **من الموقع الالكتروني:** https://www.aljazeera.net/news/2012/12/31/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D، بتاريخ 2012/12/31، يوم 2022/06/17.

[3] - زايدي افتيس، نفس المرجع السابق.

مماثل في الجزائر (سيناريو العشرية السوداء) على نحو حال بينها وبين طرح مباد ارت حاسمة تكون في مستوى التحديات القائمة أثناء ثورات الربيع العربي خشية اتساع رقعة الشطرنج لتضم الجزائر كدولة لازالت تحتمي بالشرعية الثورية، في ظل هذه التحولات تبنت الجزائر خيار الحذر و الترقب تجاه الحراك الشعبي لاعتبارها تتعامل بحساسية مع كل ما هو فكر اسلامي على خلفية ما عانت منه خلال الأزمة الداخلية التي عرفت بالعشرية السوداء، فالجزائر كانت تخشى من انتقال عدوى الديمقراطية حيث أن سقوط بعض الأنظمة في الدول المجاورة يؤدي الى انتشار موجة الديمقراطية كما أن الجزائر تعمل على الحفاظ على المبادئ الموروثة التي استمدتها من الثورة التحريرية ضد الاستعمار الفرنسي و التي أسست لثوابت في تعامل الجزائر مع الدول الأخرى و هي تفسر بذلك سلوكيات الج ازئر تجاه العالم الخارجي و أهمها مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول لكن في ظل التهديدات و المخاطر المنبثقة عن هذه التحولات خاصة المتعلقة بظاهرة الارهاب ، استوجب ذلك على الجزائر الدخول على خط الوساطة لحل أزمات دول الجوار بحيث نادت بالحوار السياسي بدل استخدام القوة العسكرية من أجل تحقيق السلام [1]

تعتبر الجزائر دولة محورية في نطاقها الإقليمي كما أن كل ما يحدث إقليميا في دول الجوار ينعكس على أمنها القومي ويمكن القول أن البيئة الإقليمية المتوترة تحتم على الجزائر وضع استراتيجية أمنية لمواجهة أي تهديدات محتملة .فالسياسة الخارجية الجزائرية أثناء الحراك السياسي في دول الجوار خاصة في الدولتين المتجاورتين تونس وليبيا، اتسمت بالانكفاء الذاتي كما جاء سلوك السياسة الخارجية الجزائرية متسما بالضبابية وعدم الوضوح، مما جعلها عاجزة عن التفاعل مع المعطيات الإقليمية الجديدة متمسكة بعقيدة أمنية تقليدية ثابتة لا تتجاوب مع الأحداث الطارئة على المسرح الاقليمي .

فكان البد للتهديدات التي أحاطت بالجزائر من جراء ثورات الربيع العربي أن تنعكس على توجهات سياستها الخارجية في مسارات ثالث وفق التحليل التالي[2]:

أ- دعم آلية الحوار بدل التدخل في الشؤون الداخلية

لعل المواقف الثابتة للجزائر بانتهاجها سياسة الحياد وعدم التدخل في القضايا الدولية إلى جانب احترامها لسيادة الدول أبرزت قوة السياسة الخارجية الجزائرية خاصة على المستوى العربي والإفريقي والدولي اذ نالت

[1] - فيروز سعدة، "انعكاسات التحولات الاقليمية السائدة على توجهات السياسة الخارجية الجزائرية "، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، المجلد 31، العدد 01، 2019، ص. 233.
[2] - نفس المرجع، ص. 201.

مواقف الجزائر تجاه العديد من القضايا إعجاب المجتمع الدولي، إلى حد اللجوء إليها للتوسط لحل العديد من القضايا الدولية، فتاريخ الدبلوماسية الجزائرية حافل بالنجاحات خاصة أزمة الرهائن الأمريكيين في إيران حيث نجحت في تحريرهم إضافة إلى الوساطة الجزائرية لحل النزاع العراقي الايراني في نهاية الثمانينات من القرن الماضي الى جانب مواقفها الثابتة من القضية الفلسطينية ورفضها التام للتدخل الأجنبي في القضايا العربية[1]

هكذا عرفت الجزائر نشاطا دبلوماسيا خاصة في الفترة ما بعد ثو ارت الربيع العربي من خلال مقاربة تدعم فيها الحوار السياسي وترفض التدخل العسكري فهي تناشد دوما جميع الأطراف الداخلية والإقليمية والدولية إلى تفضيل الحوار الشامل والمصالحة الوطنية عن أي تدخل في الشؤون الداخلية للدول من أجل الوصول إلى الحلول بعيدا السياسية السلمية التوافقية، ولعل أكثر ما ميز حركية الدبلوماسية الجزائرية هي التطورات الخطيرة التي دارت على حدود الجزائر بسبب الأزمة في ليبيا وتونس وكذا شمال مالي، وقد ركزت الج ازئر كثيرا على إيجاد حل سلمي لهذه الأزمات وتفادي التدخل العسكري وحرصت على إبعاد الخيار العسكري الذي ستكون نتائجه وخيمة على المدنيين القريب والبعيد مرجحة آلية الحوار في ظل ما يلي من شروط:

- المحافظة على الوحدة الوطنية للبلد المعني
- الوقوف على مسافة واحدة من جميع الأطراف
- عدم إقصاء أي طرف باستثناء من صدرت في حقهم قرارات من ألمم المتحدة صنفتهم في خانة الإرهاب
- أهمية التفاهم والتوافق بين كل الفرقاء سواء في الحكم أو المعارضة وإصلاح ذات البين وترك الشعب يقرر ما يراه مناسبا لان أي تغيير في هذا البلد أو ذاك هو من صلاحيات الشعب المعني وفقا لمصالحه وأوضاعه وظروفه
- أهمية تكفل دول الإقليم المعنية بمعالجة أزماتها لأنها أدرى بها وبتعقيداتها من غيرها
- تأكيد الجزائر على ضرورة التعاون مع القوى الدولية على أساس المصالح المشتركة وبالقدر ذاته ترفض التدخل في شؤون الدول الأخرى تحت أي ذريعة.

ب: الجزائر و احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الجوار

[1] -Jean-François Daguzan,Chaos en Libye: Mais Que Fait (et que veut) l'Algérie ?, **sur site**: http://www.atlantico.fr/decryptage/ 2645385.html.202/03/19

ظلت الجزائر منذ الاستقلال تدافع عن المبادئ التي استمدتها من الثورة التحريرية، وهي التي أسست لثوابت في تعامل الجزائر مع الدول الأخرى وهذه المبادئ متبناة في مواثيق المنظمات الدولية كالأمم المتحدة والجامعة العربية والاتحاد الإفريقي. و لعل من أكثر المبادئ التي حرصت الدبلوماسية الجزائرية على احترامها هو مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وهي سياسة اعتمدتها الجزائر منذ انتهاء ازمة التسعينات وتوقف الحرب الأهلية الجزائرية وانتهاء عملياتها ضد المتشددين وذلك منعا لأي مؤثرات قد تصعب من أوضاعها الداخلية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، هذا المبدأ الذي جعل الجزائر تتعرض للعديد من الانتقادات بسبب مواقفها تجاه العديد من الدول فلطالما نادت الجزائر بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول من أجل الحفاظ على وحدتها وسيادتها ولقد تجلى ذلك في ظل ما شهدته المنطقة العربية من ثورات عرفت بالربيع العربي ظلت الجزائر متمسكة بهذا المبدأ ودعت إلى الحوار السياسي والبحث عن الطرق السلمية لحل ألأزمات الرافضة التدخل الأجنبي العسكري الذي يؤدي إلى تفتيت الدول والمساس بسيادتها وتعريض المنطقة كلها إلى أخطار كبيرة[1]، و بناء عليه رفضت الجزائر العديد من التحالفات العسكرية العربية، فقد غابت عن قائمة "التحالف الاسلامي لمكافحة الإرهاب التي أعلنتها المملكة العربية السعودية، كما تحفظت على المشاركة ضد الحوثيين في اليمن وكذا تشكيل قوة عربية مشتركه التي دعت اليها الجامعة العربية بدعم مصري في مارس 2015 ،واقتصر حضورها للاجتماعات على ممثلها في الجامعة العربية، "نذير العرباوي"، فيما يعرف "بعاصفة "الحزم"• ضد الحوثيين في اليمن ، وهذا بدل قائد الأركان الفريق أحمد" قايد صالح"، وبالمثل رفضت الانضمام إلى التحالف الدولي لمكافحة تنظيم "داعش" في سوريا والعراق، وكذا العملية العسكرية الفرنسية في شمال مالي على حدودها الجنوبية مطلع عام 2013 .فهكذا تؤكد السياسة

[1] - محمد الأمين بن عائشة، "الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية بين الاستمرار والتغيير"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 48 ،2015 ،ص. 112.

•- عاصفة الحزم هو الاسم الذي استخدمته السعودية في الفترة الأولى (بين 25 مارس و21 أبريل عام 2015) من التدخل العسكري الذي قادته السعودية لدعم شرعية نظام "هادي" في اليمن، للإشارة للنشاط العسكري المتمثل أساسا بغارات جوية ضد جماعة أنصار الله (الحوثيون) الموالية لإيران وعلي عبد الله صالح المتحالف معهم والتي شنها تحالف عربي يتكون رسميا من عشر دول وبقيادة القوات المسلحة السعودية، ضم التحالف العربي لدعم الشرعية اليمنية رسميا، إلى جانب السعودية مشاركات رئيسية من كل الإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر والبحرين والسودان ومشاركات رمزية محدودة من كل من الأردن والمغرب ومصر. أطلقت السعودية على العمليات اللاحقة بعد 21 أبريل 2015 اسم عملية إعادة الأمل، جاءت عملية عاصفة الحزم وإعادة الأمل بعد طلب تقدم به الرئيس اليمني "عبد ربه منصور هادي" لخادم الحرمين الشرفين الملك "سلمان بن عبدالعزيز آل سعود" لإيقاف النفوذ الإيراني المتزايد في اليمن والمتمثل في جماعة الحوثيين الذين بدأوا هجوماً واسعاً على المحافظات الجنوبية، وأصبحوا على وشك الاستيلاء على مدينة عدن، التي انتقل إليها الرئيس هادي بعد انقلاب 2014 في اليمن

الخارجية الجزائرية في كل مناسبة، على هذه المواقف بأنها "مستمدة من مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادتها[1]

الزمت الجزائر في سلوكها الخارجي الصمت والتريث في مواقفها تجاه ما يحدث في دول الجوار خاصة في الفترة الأولى قبل أن تحسم النتائج اذ كان من الضروري عدم اتخاذ أي موقف تكون له عواقب سلبية في وقت لاحق و لعل أهم هذه الأسباب أنها لم تكن مدركة لما ستحمله المرحلة الانتقالية التي لم تحمل أي نوع من التأكيدات لنوع الأنظمة القادمة وأيديولوجيتها ونظرتها للجزائر والقضايا التي نهمها ولكن بعد نجاح الثورة التونسية أبدت السلطات الجزائرية دعمها للشعب التونسي حيث جاء في خطاب الرئيس السابق "عبد العزيز بوتفليقة "بخصوص تونس "إن الشعب التونسي أهل للإعجاب بما ابلاه من عزيمة وإقدام على على استرجاع زمام مصيره معولا على اجماع وطني لا يتزعزع ، وفي مواجهة الانتقادات الموجهة الى المواقف السلبية للجزائر ازاء ثورات الربيع العربي اكد وزير الخارجية السابق الراحل " مراد مدلسي" على أن الجزائر اتبعت سياسة التدرج في تبني المواقف وذلك "بما يراعي مصالحها الاستراتيجية إما على المستوى الإقليمي أو على المستوى العربي[2]

يمكن تفسير الموقف الرسمي الجزائري من ثورات الربيع العربي من منطلق أن الثورات بدأت سلمية ولكنها يمكن أن تتوجه إلى العنف وهذا في ظل التجربة المسبقة التي شهدتها الجزائر والتي أدت بدخولها في حرب أهلية دامت عشر سنوات لذا كان الحرص على التزام أقصى حدود الحياد، وعدم الميل لتأييد أي طرف من أطراف الخصومة تماشيا مع تقاليد الدبلوماسية الجزائرية القائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى و هو احد المبادئ الهامة التي تنهض عليها السياسة الخارجية الجزائرية على نحو ما أسلفنا[3].

ج- الجزائر في مواجهة ديمقراطية الربيع العربي :

لقد ظهرت العديد من التساؤلات في الأوساط الأكاديمية والعالمية حول أسباب عدم التحاق الجزائر بموجة الحراك العربي التي شملت العديد من الدول العربية من هذا الحراك وخاصة دول الجوار الإقليمي كتونس وليبيا ومصر بل تحسبا سارعت الحكومة الجزائرية بإجراء سلسلة من الاجراءات الاصالحية التي سبق ذكرها،

[1] - فيروز سعدة، مرجع سابق، ص.211.

[2] - معتز سلامة، **المواقف العربية من ثورة 25 يناير** ، مصر: ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد 57، 2011، ص. 29.

[3] - فيروز سعدة، نفس المرجع، ص. 212.

في العديد من المستويات، بقصد تجنب وصول موجة الحراك إليها، فاستخدمت دخل النفط والغاز لتلبية المطالب الاجتماعية. كما أن الصدمة التي عانى منها الشعب الجزائري في تسعينيات القرن الماضي منعت حدوث انتفاضة حقيقية في الجزائر كما اكدت الدراسة سلفا ،حيث قللت حكومة الجزائر من أهمية ثورات الربيع العربي مطلقة عليها مصطلح "انتفاضات" بدل "ثورات " كما اعتبرت أن الديمقراطية المفروضة من الخارج تمثل خطرا على المنطقة العربية برمتها[1]

د- الجزائر والتنسيق الامني:

لقد أسلفنا أن الجزائر تعتنق عقيدة استراتيجية واضحة مفادها عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وعدم تجاوز حدود اراضيها الوطنية، لكن الوضع في ليبيا أثار مخاوف وقلق الجزائر خاصة بعد اختطاف السفير الجزائري في طرابلس و تزامن ذلك مع جملة الاختطافات التي استهدفت دبلوماسيين أجانب وبات الوضع المتردي في ليبيا يلقي بضلاله على أمن الجزائر خاصة بعد "حادثة تيقنتورين"، الأمر الذي استوجب على الجزائر اتخاذ جملة من التدابير الوقائية والأمنية لمواجهة المستجدات الخطيرة التي باتت تهدد حدودها من خلال انتقال الأسلحة والجماعات الارهابية عبر حدود الدولتين و كانت أبرز تلك التدابير:

- إغلاق الحدود البرية مع ليبيا
- نشر عدد كبير من القوات الأمنية على الحدود مع ليبيا
- اعلان حالة الطوارئ في ثالث محافظات جزائرية على حدودها الجنوبية تحسبا لأي تطورات متوقعة[2]
- تم توقيع اتفاقيات ثنائية بين الجزائر وليبيا حول قضايا الامن المشترك نظرا لما تشهده من توترات على حدود المتعلقة باستمرار توغل الارهابين والمهربين في مارس وابريل سنة 2012
- تقرر بتاريخ 7 اوت 2013، تفعيل لجنة مشتركة يعتبر الجانب الامني المحور الرئيسي فيها، اضافة الى تدعيم ليبيا في مجال تطوير الجيش والشرطة
- التوقيع على اتفاق ثلاثي بين الجزائر ولبيا وتونس خلال اجتماع رؤساء الدول الثلاث في مدينة "غدامس" الليبية 2013/01/12، هدف الى تعزيز القدرات والاجراءات الامنية على الحدود المشتركة

[1] -Frédéric Volpi, Algeria Versus the Arab Spring, Journal of Democracy, Volume 24, Number 3, July 2013, p 106.

[2] - نور الدين دخان، "مسار تأمين الحدود الجزائرية بين الادارة الاحادية والصيغ التعاونية الاقليمية" ، **مجلة السياسة والقانون**، العدد 14 ،يناير، 2016، ،ص. 175.

لمواجهة اشكالية الارهاب والتطرف الاسلامي ولم يستبعد حكومات الدول الثلاث استعمال القوة لتحقيق ما اطلق على تسميته "امن وطمأنينة سكان المنطقة

ي- تقديم مساعدات مالية و انسانية لدى دول الجوار

لقد أدى تدهور الأوضاع الاقتصادية في معظم دول الربيع العربي إلى الشعور بخيبة الأمل والإحباط خاصة لدى الشباب العربي، هذا الوضع شكل خطرا على عملية التحول الديمقراطي قدمت الجزائر مساعدات مالية الى تونس للخروج من أزمتها، بقيمة 100 مليون دولار عام 2011 لدعم اقتصاد تونس بعد الاحتجاجات التي أطاحت بالرئيس السابق بن علي، وكان الرئيس الجزائري "عبدالعزيز بوتفليقة " قد أعلن عن هذه المساعدة خلال الزيارة التي قام بها الوزير الأول التونسي آنذاك "الباجي قايد السبسي" إلى الجزائر في 16 مارس 2011، وكانت تونس والجزائر قد وقعتا بمناسبة زيارة رئيس الحكومة التونسية "مهدي جمعة" يومي 3 و4 مايو 2014إلى الجزائر على ثالث اتفاقيات في مجال التعاون المالي، حيث تم منح تونس بموجب الاتفاقية الأولى وديعة مالية بقيمة 100 مليون دولار للبنك التونسي لمساعدة تونس على تجاوز الأزمة المالية التي كانت تعيشها تونس والاتفاقية الثانية تتعلق بموافقة الرئيس الجزائري على منح تونس قرضا 100 مليون دولار. كما نصت الاتفاقية الثالثة على تصديق "بوتفليقة" على منح مساعدة مالية غير قابلة للاسترداد بقيمة 50 مليون دولار أمريكي[1]،

ان موجة الثورات العربية 2011 خاصة في منطقة شمال افريقيا كانت لها انعكاساتها المباشرة على صياغة توجهات السياسة الخارجية الجزائرية ، حيث أدركت الجزائر ضرورة التكيف مع معطيات المرحلة الجديدة التي أفرزتها البيئة الإقليمية[2] وبالتالي تجنب سياسة الانعزال والحياد انتقالا الى سياسة مواجهة مردودات هذه المرحلة. مما اقتضى إعادة تأسيس سياسة خارجية تحسن التفاعل مع الأحداث وتكون محور تحركها اتجاه بيئتها الخارجية وبشكل خاص الجوار الاقليمي الحامل للعديد من التهديدات التي تستهدف المصالح الحيوية للدولة الجزائرية و في صدارتها أمنها القومي[3].

---

[1] -L'Algérie Accorde une Aide Financière de 100 Millions de Dollars à la Tunisie, **sur site** : http://www.businessnews.com.tn/details_article.php?temp=1&t=520&a=2396

[2] - سلام احمد السواعير، **توجهات السياسة الخارجية الاردنية تجاه ازمات الربيع العربي 2011- 2017**، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير)، جامعة الشرق الوسط، كلية الاداب، قسم العلوم السياسية، 2017، ص. 28.

[3] - فيروز سعدة، نفس المرجع، ص.234..

وبالنسبة لليبيا لم تقم الجزائر بتقديم مساعدات مالية ، بل قدمت مساعدات انسانية خاصة لتلك المناطق الجنوبية المتاخمة للحدود الجزائرية بسبب تزايد الاحتياجات في ليبيا بشكل ملحوظ حيث يعيش المواطنون حياة صعبة ، فبعد قرار غلق الحدود مع ليبيا سنة 2013 ، عقب حادثة "منشأة إنتاج الغاز تيقنتورين• قامت الجزائر بفتح الحدود عام 2014 بشكل استثنائي أمام الحالات المرضية والإنسانية الراغبة في دخول الجزائر ، كما قامت بإغاثة العائلات بتقديم 350 طن من المواد الغذائية، وكذلك في عام 2015 ارسلت الجزائر طنا من المواد الغذائية والطبية كمساعدة إنسانية عاجلة، لسكان مدينتي "غات" و"غدامس" ، إثر صعوبة وصول المواد التموينية إليها، بسبب القتال الدائر في ليبيا ، و في عام 2016 قدمت الجزائر 18 طنا من الأدوية، و12 طنا من المواد الغذائية وجهت للشعب الليبي من أجل التخفيف من معاناته في ظل الأوضاع العصيبة التي تمر بها البلاد حيث تسجل المدن الحدودية الغربية لليبيا قصورا كبيرا في المجال الصحي مما دفع بالجرائر إلى فتح حدودها بالمنطقة لدخول المرضى الليبيين للعلاج في مستشفيات محافظة إيليزي جنوب الجزائر، كما قدمت السلطات الجزائرية في بداية 2017 مساعدة إنسانية قوامها 30 طن من المواد الغذائية موجهة لسكان ليبيا القاطنين في الحدود مع الجزائر زيادة على 20 ألف لتر من الوقود موجهة لمستشفيات تعاني صعوبات بسبب الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي. إضافة إلى أدوية ومواد صيدلانية وحليب للأطفال[1]

•- هجوم شنه مسلحون ينتمون لمجموعة تتبع تنظيم القاعدة عام 2013، على وحدة إنتاج الغاز في "عين أميناس" جنوب شرقي الجزائر احتجزت فيه مئات الرهائن من جنسيات مختلفة وقتلت ثمانية منهم، كرد فعل على التدخل العسكري الفرنسي في مالي، فيما قتل 32 مسلحا و23 رهينة في عملية نفذتها قوات الجيش الجزائري قررت التدخل لإنهاء الأزمة. في 16 جانفي 2013 هاجم مسلحون حافلة لدى مغادرتها موقع منصة الغاز المستغلة بشراكة بين "بي بي شتات أويل" و"سوناطراك" "بتيقنتورين" الواقعة على بعد 30 كلم غرب عين "أميناس." وبعد فشل هذه المحاولة توجهت المجموعة نحو قاعدة الحياة واحتجزوا 650 شخصا رهائن بينهم 573 جزائريا و132 من جنسيات نرويجية ويابانية وفرنسية وأميركية وبريطانية يعملون في حقل استغلال الغاز، وبعد مرور يوم على الهجوم أعلن تنظيم القاعدة مسؤوليته عنه، وتحدث مختار بلمختار -المكنى خالد أبو العباس العباس أمير كتيبة "الملثمون" ومؤسس "كتيبة "الموقعون بالدماء"- في تسجيل مصور، عرف فيه نفسه لأول مرة بأنه من تنظيم القاعدة الأم، بعد أشهر من انشقاقه عن تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي

وكان من بين مطالب الخاطفين إطلاق سراح مئة من الإسلاميين المسجونين في الجزائر، وهددوا بنسف الموقع إذا لم تنسحب القوات الجزائرية المسلحة التي أحاطت بالمنصة، لكن اعربت الجزائر انها لا تستطيع أن تلبي مطالب الإرهابيين" ولن تتفاوض مع خاطفي الرهائن، ليشن الجيش الجزائري هجوما على موقع احتجاز الرهائن، وأثناء الهجوم حرر بعض الرهائن وقتل آخرون فقد وأعلنت وزارة الداخلية مقتل 32 مسلحا و23 رهينة، بينما بلغ عدد الناجين 685 جزائريا و107 أجانب. وفور انتهاء الهجوم بدأت قوات متخصصة من الجيش بنزع الألغام التي زرعها الخاطفون لتفجير مصنع الغاز في حالة تعرضهم للهجوم.

[1] - فيروز سعدة، نفس المرجع، ص. 231.

كذلك تقف الجزائر إلى جانب نهج عدم التدخل وتروج لحل الأزمات في المنطقة من خلال حلول سياسية عن طريق التفاوض بدل التدخل العسكري حيث أن تدخلا متسرعا يتجاهل الديناميكيات المحلية المعقدة يمكن أن يزيد الانقسامات في البلاد، خاصة عند عدم مراعاة اختلاف المصالح والمواقف السياسية لمختلف الأطراف الفاعلة ة المعنية ومعظمها تحركها الديناميكيات الاجتماعية والسياسية والإيديولوجية المعقدة.

المطلب الرابع: الحراك الشعبي في الجزائر: اعادة ترتيب اولويات السياسة الخارجية

في أعقاب التغييرات السياسية التي شهدتها الجزائر منذ نهاية عام 2018، وما تبعها من رحراك شعبي اطاح بنظام الرئيس الاسبق "عبد العزيز بوتفليقة" وتولي الرئيس "عبدالمجيد تبون" السلطة في ديسمبر 2019، حملت السياسة الخارجية الجزائرية ملامح بارزة اتضحت معالمها في التعاطي المتباين لما سبق مع المحيط الإقليمي. وجاءت التعديلات الدستورية في نوفمبر 2020 لتنبئ بتحولات جديدة للسياسة الخارجية، خاصة بعد إقرار المواد المتعلقة بإعطاء الحق لرئيس الجمهورية في إرسال قوات جزائرية للمشاركة في مهام حفظ السلام خارجيًا، وهي الخطوة التي تُعد نهجا مغايرا لما سبق في ضوء تعقيدات المشهد بمنطقة الساحل والصحراء وكذلك التوترات المختلفة للمحيط الإقليمي[1].

كما سيظل تاريخا 22 فبراير و 12 ديسمبر من 2019، محفوران في ذاكرةالجزائر. الأول شكل انطلاقة لحراك شعبي قلب الموازيين كانت شرارته الأولى إصرار الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة على الترشح لعهدة خامسة في ظل أزمة سياسية واقتصادية نتجت عن الفساد السياسي والاداري و عن تهاوي أسعار النفط، المورد الأول للاقتصاد الوطني، و الثاني عرف إجراء انتخابات رئاسية كانت خاتمة مسار من الوساطة و الحوار بين السلطة و الشعب بعد تأجيلها مرتين، و قد رفع هذا الحراك السلمي سقف مطالبه عاليا، فمن اعتراضه على ترشح الرئيس السابق ارتقت هذه المطالب إلى مشروع سياسي يرتكز على تغيير النظام و محاربة الفساد بكل أشكاله ومحاسبة كل من كانت له يد في نهب أموال الشعب و تهريبها الى الخارج، أي باختصار التأسيس لجزائر جديدة لا مكان فيها للممارسات السابقة التي أدت إلى بتر الثقة بين الحاكم و المحكوم.[2]

[1] - وكالة الانباء الجزائرية، 2019: سنة بدايتها حراك شعبي أبهر بسلميته العالم و نهايتها رئاسيات تؤسس لعهد جديد، من الموقع الالكتروني: https://www.aps.dz/ar/algerie/81541-2019، بتاريخ 2019/12/24، يوم 2022/06/20.

[2] - نفس المرجع السابق.

اولا: الحراك الشعبي في الجزائر: المميزات، الاسباب والمطالب

تبنين لنا من بعض البحوث التي كتبت بخصوص الحراك الشعبي• العربي في إطار الثورات العربية، أن الحراك بمفهومه السياسي هو تلك الاحتجاجات والاضطرابات الاجتماعية التي تقوم ضد النظم السياسية مطالبة بمزيد من الديمقراطية والحرية والتعددية السياسية وتحقيقا للعدالة الاجتماعية، هدفها تغيري الأوضاع السياسية أو النظم السياسية برمتها بدايتها سلمية قد تتحول إلى العنف ثم الثورة.

وعليه فالحراك الشعبي في الجزائر تميز بطابع خاص جعله يختلف عما رأيناه في المشهد العربي شعاره السلمية من البداية إلى النهابة يمكن أن نعرفه بأنه ردة فعل اجتماعية تلقائية معربة عن عدم رضا الشعب على أداء السلطة السياسية التي يطبعها الفساد في كل الميادين وعلى كل المستويات، مطلبه التغيري الجذري في بنية النظام السياسي وقيادته وإيجاد وثيقة دستورية توافقية متكاملة، تؤسس لدولة قوية بمؤسساتها[1].

•- ويعرف الحراك الشعبي إلى التقاء جماعة من الناس حول محاولة إحداث التغيير الاجتماعي والسياسي كليا أو جزئيا في نمط القيم السائدة والممارسات السياسية داخل المجتمع وغالبا ما تكون هذه الفئة مهمشة ولا احد يسمعها مما يجعلها تعبر عن هذا الخطأ في شكل حركات سواءا كانت سلمية أو غير سلمية في شكل إضرابات واعتصامات من اجل التعبير عن مطالبها ومطالبة الحكومة بتنفيذها ، وكذلك يعرف الحراك الشعبي بأنه تلك الجهود المنظمة التي تبذلها مجموعة من المواطنين في تغيير الأوضاع أو السياسات، أو الهياكل القائمة لتكون أكثر اقترابا ًمن القيم التي تؤمن بها الحركة، وهو كذلك سعي الأفراد للتحول من مكانة إلى أخرى داخل إطار الجماعية الأهلية الواحدة وذلك بتبني أسلوب جديد نوعيا ومؤقت من أجل إحداث النقلة والنزول إلى الميادين لإيصال فكرة واحدة إلى القائمين على الشأن العام ملخصها أنه يريد المشاركة في تحديد المصير العام للجماعة الأهلية بحيث لا يجد القائمون على الشأن العام إلا الاستجابة، لذلك فالحراك الشعبي هو انتفاضة شعبية من أجل تحقيق مطالب مشروعة تكفلها كل المواثيق والقوانين الدولية
والحراك الشعبي مظهر من مظاهر الاحتجاج المدني المعاصر يمتاز بالوعي واجتناب العنف المسلح كوسيلة للتغيير الجذري وتتفاوت صوره من مجتمع لآخر،إلا أن طبيعة الحراك واحدة وهي المطالبة بتغيير النظام السائد وبناء دولة تستجيب لمعايير دولة الحق والمواطنة وتصبوا لتحقيق الحرية وحقوق الإنسان ويقصد بالحراك الشعبي على أنه يعبر عن الحراك الاحتجاجي داخل الفضاء العمومي عن أزمة النسق السياسي بحيث لم يعد بإمكان خطاب الفاعل السياسي وأدواته التنفيذية اقناع المواطنين بالاحتكام الى المؤسسات والأجهزة الإدارية العمومية في طرح مطالبهم والتكفل بها
كما ان الحراك الشعبي هي نشاطات وحركات تقوم بها مجموعة من الناس يشعرون بمشاعر السخط وعدم الرضا عن الأوضاع السياسية وانعكاساتها السلبية على الأوضاع الحياتية والمعيشي،ويستندون في ذلك إلى الوعي بالتغيير ويهدفون إليه، والتغيير المقصور هو تغيير الواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي لا يلبي حاجاتهم إلى واقع أكثر قربا لمفاهيم العدالة الاجتماعية ويعرف بانه أطر لفعاليات متنوعة تنشط من خلالها جماعات متنوعة المصالح تسعى للتغيير من خلال حراك جماهيري يستجيب لمطالب تمس مصالح الناس.... للمزيد انظر الى:

...علي سعدي عبد الزهرة زبير، " الحراك الشعبي: دراسة نظرية في المفهوم والاسباب"، **مجلة الحقوق والعلوم الانسانية**،المجلد 14، العدد 02، 2021.

[1] - حاج ميلود بن عطية، "قراءة سوسيولوجية لمطالب الحراك 22 فيفري بالجزائر من خلال الشعارات والافتات"، **مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية** ، المجلد 12، العدد 02، ديسمبر 2021، ص. 698.

أ- مميزات الحراك الشعبي 2019 في الجزائر:

- الحراك الشعبي الذي قام في الجزائر له مميزات وأسباب تعكس الواقع السياسي والبيئة الاجتماعية للشعب الجزائري. وطبع بعدة مميزات ذات رمزية سياسية ودستورية منها:

- التميز بمظاهر السلمية في مطالبته بالانتقال الديمقراطي والتداول السلمي على السلطة المفتقد منذ عشرين سنة مستفيدا من تجربته الماضية ومن النتائج السلبية للربيع العربي[1]، حيث جرت هذه التظاهرات بطريقة سلمية رغم غياب تأطير هيكلي لها. فمنذ بداية الحراك تكرر شعار "سلمية سلمية" كمبدأ أساسي ليتحول بعد ذلك إلى نهج عملياتي يتجلى عبر النداءات المتكررة بعدم الاستجابة للاستفزازات وعدم الدخول في مواجهات مع أجهزة الأمن. وبالفعل توالت المظاهرات الأسبوعية بدون تسجيل مناوشات خطيرة.

- انفتاح الحراك الشعبي على جميع المكونات السياسية والاجتماعية والثقافية للمجتمع، فمن حيث التركيبة الاجتماعية يمكن القول بأن هذا الحراك شمل كل شرائح المجتمع من شباب وكهول وشيوخ ورجال ونساء وعمال وعاطلين ومثقفين. وإذا كانت الشريحة الشبابية موجودة بقوة في هذا الحراك، فإن ما يلفت الانتباه هو، وبعكس الاحتجاجات التقليدية، تحاشي هؤلاء الشباب اللجوء إلى الأساليب التقليدية من غلق للطرقات وحرق للعجلات وكسر للمرافق العمومية. ولعل للتنوع الاجتماعي تأثيرا كبيرا في الحفاظ على سلمية الحراك واستمراريته[2].

- توسع المبادرات الاكاديمية والعالمية المساندة للحراك من خلال عقد الندوات العلمية داخل الجامعات، واللقاءات الصحفية وإصدار البيانات التي تساهم في تنوير الرأي العام ودعمه بالثقافة السياسية والدستورية

- تمسك الحراك الشعبي في الجزائر بمبادئ الديمقراطية والمحافظة على ثوابت الأمة والوحدة الوطنية، ورفضه الانخراط تحت أي لون سياسي ومواصلة التحدي دون التعدي على الممتلكات العامة والخاصة.

- كشف الحراك الشعبي في الجزائر زيف ادعاءات القوى الغربية وخاصة فرنسا حول حماية الحقوق والحريات وممارسة الديمقراطية وأثبت أهنا تعتمد ديمقراطية عرجاء ال تبالي بالمبادئ والقيم الإنسانية[3]

---

[1] - نفس المرجع السابق، ص.691.

[2] - لويزة ايت حمادوش، **الحراك الشعبي في الجزائر: بين الانتقال المفروض والانتقال التعاقدي**،قطر: مركز الجزسرة للدراسات، مارس 2019، ص. 64.

[3] - احمد تقي الدين عرايسية،محمد اكلي عزو، " مكالب الحراك الشعبي ومضمون التعديل الدستوري 2020"، **مجلة الدراسات القانونية المقارنة**، المجلد 06، العدد 02، 2020،ص1522.

– إسقاط حظر التظاهر في الجزائر العاصمة حيث لم تر شوارع العاصمة مظاهرات شعبية منذ سنة 2001، حيث اتسعت رقعة المظاهرات زمانيا، حيث أصبح الجزائريون يحضرون ويلتقون تقريبا كل يوم سواء في أماكن محدودة كالجامعات والنقابات والجمعيات أم في الفضاء العام كوسط العاصمة، غير أن أكبر التجمعات كان تحدث بالأساس نهاية كل أسبوع في شوارع المدن والقرى، في شمال وجنوب وغرب وشرق البلاد وفي الوقت نفسه. ويمثل الطابع المتزامن والوطني لهذه التجمعات أول ميزة تميز بها الحراك، حيث كانت كل الاحتجاجات التي عرفتها الجزائر منذ عقود، محدودة جغرافيا [1]

ب– –أسباب الحراك الشعبي 2019 في الجزائر :

لاول مرة في تاريخ الجزائ تقام مسيرات تلقائية عفوية في مختلف ولايات الوطن دون أن تنظم من قبل المعارضة أو الجمعية، قاد هذا الحراك الجيل الجديد الذي لم يخضع لابتزازات الأمنية، وتعامل مع النظام السياسي بحنكة وذلك بخروج إلى المسيرات كل الجمعة حاملين رايات و الشعارات السياسية توضح الازمة المتعلقة بنظام الحكم وممارسته، وبعدها أعلنت عدة نقابات مهنية التحاقها بالحراك الشعبي (المحامين، القضاة) معبرين عن ورفضهم للعهدة الخامسة.اذ تمكن الحراك من الضغط على النظام السياسي الذي صرح بتأجيل الانتخاب وانسحاب الرئيس الجمهورية من الترشح للرئاسيات المقبلة على أن يشرف على المرحلة الانتقالية، الا أن هذا القرار حظى بالرفض من قبل الشعب الذي واصل مسيراته السلمية بشعارات مختلفة و المطالبة بمحاسبة العصابة وإخراجهم من الحكم بعبارة (يتنحاو غاع)، وكذلك رفع لافتات تطالب نائب وزير الدفاع الجزائري الراحل الاسبق "أحمد قايد صالح" من تطبيق المواد 7، 8 ،102 ،من الدستور للخروج من الأزمة 11 وشكل هذا بداية لتدخل الجيش مباشرة في المشهد السياسي [2]

فقد شكلت هذه الاحداث مفاجئة للسلطة السياسية في الجزائرخاصة بتدفق المتظاهرين إلى الشوارع للمطالبة بالتغيير السياسي، وبالأساس رفضاً لترشح الرئيس الراحل "عبد العزيز بوتفليقة" لولاية رئاسية خامسة. لم تكن تلك التظاهرات العارمة مسبوقة في الجزائر لكنها لم تكن سوى لحظة استئناف الجزائريين للمطلب الديمقراطي

[1] ـ لويزة حمادوش، نفس المرجع، ص. 60.

[2] ـ مزارة زهيرة، " الحراك الشعبي ما بعد الربيع العربي: بين مطالب التغيير الجذري للنظام واستكمال عملية البناء الديمقراطي (الجزائر، السودان نموجا)، **مجلة الفكر القانوني والسياسي**، المجلد 04، العدد 02، 2020، ص. 344.

المتمركز في عمق المطالب السياسية، وضمن عدد من حركات احتجاجية شهدتها البلاد منذ عقود[1].و لهذا للحراك الشعبي عدة أسباب نذكر منها:

- تعدي السلطة السياسية على مبادئ الشرعية الدستورية والتداول السلمي على السلطة
- غياب الضمانات القانونية لإقامة انتخابات نزيهة وشفافة
- عجز النظام السياسي على تقدمي مشروع بديل يخرج البلاد من الأزمة التي مست كل مفاصل الدولة
- تراجع دور مؤسسات الوساطة بني الشعب والسلطة و المتمثلة في دور الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع نتيجة الحجر المفروض عليها من طرف النظام.
- تماطل السلطة السياسية في صنع التغير والوفاء بالتعهدات التي قطعتها أمام الشعب سنة 2011
- كسر عامل الخوف لدى المواطن الجزائري الذي روجت له السلطة طيلة عقدين من الزمن بحجة التخوف من التدخل الأجنبي وضرب مصالح الأمة[2]

ج- مطالب الحراك الشعبي 2019 في الجزائر:

رغم الشعار المركزي بالنسبة للجزائريين في بدايات الحراك الشعبي، رفض ترشح الرئيس السابق "عبد العزيز بوتفليقة" لولاية خامسة في الانتخابات التي كانت ستُجرى في افريل 2019، وإنهاء فترة حكمه الذي دام عقدين، فإن الأمر لم يكن سوى عنوان كبير تضمّن في صلبه جملة من المطالب السياسيةن أهم مطالب الحراك الشعبي بين مطالب سياسية ودستورية، وأخرى اقتصادية واجتماعية وتعلقت بالاجمال هذه المطالب بالديمقراطية والتغيير الجذري للنظام السياسي القائم، وتكريس استقلالية العدالة، وتحرير الإعلام والصحافة ، ومحاربة الفساد، ومحاسبة رموز السلطة والعدالة الاجتماعية[3]

1- المطالب الحراك السياسية والدستورية

[1] - عثمان لحياني، الحراك الجزائري... قراءات الفشل والنجاح لما انطلق منذ 3 سنوات، **من الموقع الالكتروني:** https://www.alaraby.co.uk/politics/%D8%A7%D9D8%B3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%AA، بتاريخ 2022/02/22، يوم 2022/06/21.

[2] - احمد تقي الدين عرايسية،محمد اكلي عزو، ص. 1523.

[3] - فؤاد بداني،عبو فوزية، الحراك الشعبي الجزائري والوعي الاجتماعي في منصات التواصل الاجتماعي تمظهر الرسالة وتفاعل الوسيلة"،**مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والسياسية** ، المجلد 11، العدد 02، 2020، ص. 168.

-وقف العهدة الخامسة لمرشح السلطة: تعتبر لحظة إعلان ترشح "عبد العزيز بوتفليقة" لعهدة خامسة ،القطرة التي أفاضت الكأس وأكدت التفاف النظام على سلطة وسيادة ألشعب بعدما صرح من ولاية سطيف بتاريخ 08 ماي 2012، انع لا توجد له نية في البقاء في السلطة لكنه ناقض وعوده بالترشح للعهدة الرابعة سنة 2014، وليواصل اتعدي على سيادة الشعب بعد تعديله للدستور سنة 2016، عن طريق البرلمان مما سمح له بالترشح لعهدة جديدة بسبب تعديل المادة 74 من الدستور وغلق العهدة الرئاسية، حيث تصدى لاعلان ترشحه شباب مدينة خراطة بتاريخ 16 فيفري2019، ،ثم حراك 22فيفري 2019 ، وبتاريخ 03 مارس 2019 قدم رئيس حملته "عبد الغاني زعلاني" ملف ترشحه للمجلس الدستوري، وبتاريخ 10 مارس أعلن الرئيس تأجيل الانتخابات، حيث طالب الحراك الذي خرج بالملايين برحيل النظام والمطالبة بتطبيق الشرعية الدستورية من خلال المواد 102،08،07•، ليعلن الرئيس يوم02 أفريل 2019، عن تقدمي استقالته لرئيس المجلس الدستوري، ليتحقق أول مطالب الحراك.

-المطالبة بالعودة للشرعية الدستورية عن طريق انتخابات تشرف عليها لجنة وطنية مستقلة: بعد فقد الشعب ثقته في تنظيم الانتخابات من طرف السلطة ممثلة في وزارة الداخلية والجماعات المحلية طالب من خلال الحراك الشعب بضرورة إحداث سلطة وطنية للإشراف وتنظيم ومراقبة ألانتخابات خاصة بعدما تمت إقالة رئيس و أعضاء الهيئة العليا لمراقبة الانتخابات المحدثة بالمادة •194 من الدستور وفعلا تحقق للحراك هذا المطلب بعد تأسيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات وتم سحب جميع الصلاحيات من الولاة ومديريات التنظيم الذين مارسوا تهديدا مباشرا على أعضاء هيئة مراقبة الانتخابات السابقة، بينما ساهمت السلطة الجديدة في تنظيم ومراقبة الانتخابات الرئاسية التي أجريت يوم 12 ديسمبر 2019 وفاز فيها الرئيس الحالي "عبد المجيد تبون"، بمنصب رئاسة الجمهورية.[1]

•- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الدستور الجزائري ، تعديل 2016، المادة :
07: الشعب مصدر السلطة، السيادة الوطنية ملك للشعب وحده
08 السلطة التأسيسية ملك للشعب وحده ، يمارس الشعب سيادته بواسطة المؤسسات التي يختارها ، يمارس الشعب هذه السيادة أيضا عن طريق الاستفتاء وبواسطة ممثليه المنتخبين، لرئيس الجمهورية ان يلتجئ الى ارادة الشعب مبادرة

•- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الدستور الجزائري ، تعديل 2016، المادة :
194: تحدث هيئة عليا مستقلة لمراقبة الانتخابات
ترأس الهيئة شخصية وطنية يعينها رئيس الجمهورية، بعد استشارة الأحزاب السياسية.
للهيئة العليا لجنة دائمة. وتنشر الهيئة العليا أعضاءها الآخرين فور استدعاء الهيئة الانتخابية.

[1] - احمد تقي الدين عرايسية،محمد اكلي عزو، مرجع سابق، ص.1524.

2- مطالب الحراك الاجتماعية والاقتصادية: مطالب الحراك الاجتماعية والاقتصادية كانت تدور حول عنصرين مهمين يتمثلان فيما يلي:

محاربة الفساد ومعاقبة المسؤولين الفاسدين: لقد عرب الحراك على ضرورة مكافحة الفساد المالي والإداري بكل أشكاله مع ضرورة تفعيل آليات مكافحته حيث نجح الحراك لأول مرة في تاريخ الدولة في تفعيل محاكمة أبرز المسؤولين ورجال الأعمال والزج بهم في السجن ثم إعادة توزيعهم على مؤسسات التربية وتفريقهم بهدف قطع روابط التواصل فيما بينهم.

تكريس مبادئ العدالة الاجتماعية ومحاربة الانحلال الاجتماعي: تجسد ذلك من خلال شعارات الحراك المنددة بضرب الأسرة والمجتمع ، وتحميل الدولة مسؤولية الهجرة غير الشرعية للشباب وتفشي البطالة والانحلال الخلقي وترويج المخدرات، ومحاربة ظاهرة اختطاف الأطفال والمطالبة بإعادة توزيع الثروة الوطنية، والاستفادة من الأموال المهربة للخارج وبعث التنمية المستدامة[1].

ثانيا: الحراك الشعبي الجزائري: التغيير السياسيى وتحقيق المطالب

بالرغم من هذه الانجازات التي حققها النظام الاسبق بقيادة الرئيس " عبد العزيز بوتفليقة على المستوى الإقليمي والدولي الا أن هذا النظام تسبب في خلق عدة أزمات للشعب الجزائري منها أزمة البطالة التي دفعت بمعظم الشباب إلى الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا للبحث عن حياة الأفضل، تدهور قطاع الصحي التي تنعدم فيه الوسائل الحديثة ويتعذر فيه العلاج، تراجع التعليم بسبب اتباع برامج لا تتلاءم مع البيئة المجتمع بالإضافة إلى التوزيع غير العادل للثروة وانتشار الفساد والمحسوبية في كل مؤسسات الدولة العمومية والخواص ، وغياب العدل، كل هذه الأزمات والمشاكل تصاعدت حدتها في العهدة الثالثة أي بعد مرض الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" وأصبح عاجز عن أداء مهامه، فغيابه على الساحة السياسية اتان فرصة

[1] - عيساني فؤاد، بوضياف مليكة، " أثر الحركات الاحتجاجية على الدساتير في الجزائر دراسة حالة أثر حراك 22 فيفري 2102 على الدستور الجزائري الجديد"، **مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2001، ص. 1014.

*- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الدستور الجزائري ، تعديل 2016، المادة :
102- إذا استحال على رئيس الجمهورية أن يمارس مهامه بسبب مرض خطر ومزمن يجتمع المجلس الد ستوري وجوبا وبعد ان يثبت من حقيقة هذا المانع بكل الوسائل الملائمة ، يقترح بالاجماع على البرلمان التصريح بثبوت المانع يعلن البرلمان ، المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معا ثبوت المانع لرئيس الجمهورية بأغلبية ثلثي (3/ 2) اعضائه.
و يكلف بتولي رئاسة الدولة بالنيابة مدة اقصاها خمسة واربعون (45) يوما رئيس مجلس الامة الذي يمارس صلاحياته مع مراعاة احكام المادة 104 من الدستور

للفواعل التحكم في التسيير الشؤون الدولة الاقتصادي، السياسي والسيطرة على الخزينة العمومية وافراغها بطرق غير شرعية ، مما ادخل الجزائر في أزمة اقتصادية إذ صرح على إثرها رئيس الحكومة السابق "أحمد أويحيى" أن الخزينة العمومية عاجزة عن سد الأجور للموظفين ولابد من اتباع سياسة التقشف التي تأثر فقط على الطبقة الفقيرة والموظفين العاديين[1]

وانطلاقا من الوضع السياسي المتأزم وتمسك النخب بالسلطة وتخوف من انهيار مؤسسات الدولة ودخول الجزائر في انفلات امني مما يجعلها عرضة للتدخل الأجنبي في الشأن الداخلي للجزائر. دفع بالمؤسسة العسكرية التي صرحت بدعها لمطالب الشعب بضغط بطريقة غير مباشرة على الرئيس الجمهورية بتقديم استقالته بتاريخ افريل 2019 ،الا أن المسيرات بقيت متواصلة رافضة اجراء انتخابات في ظل بقاء الفواعل السياسية في النظام دون حدوث تغييرات جذرية في الحكومة وفي المناصب العليا للدولة، بقي حراك متمسك بفتة قضايا الفساد ومحاسبة العصابة)الشخصيات التي تداولت على رئاسة الحكومة(ومتابعتهم قضائيا، مع ضرورة بناء الجمهورية الثانية وفي الأجندة السياسية الجديدة، وتعديل الدستور، وتنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية نزيهة تتضمنها شخصيات سياسية وفكرية تحظى بقبول شعبي[2].

فقد مرت الجزائر بمرحلة خطيرة كانت تؤدي الجزائر إلى دوامة العنف غير منتهية في أي لحظه خاصة بعد تولي عبد القادر بن صالح" منصب الرئاسة الجمهورية وتعيين "بدوي نور الدين" وزير اول ، وتم تعيين الطاقم الحكومي والوزاري من الاشخاص الذين كان لهم علاقة بالنظام السابق، هذا ما أدى إلى تصعيد مطالب ورفو كل شخ له عالقة بالنظام السياسي السابق من جهة، ورفض اقامة الحوار مع النظام السياسي القائم الذي لا يحظى بالقبول من قبل عامة الشعب وطلب برحيل كل من "بن صالح "وبدوي" من جهة أخرى فظل الشعب متمسكن بمطالبه بالرغم من الاصلاحات التي باشرت بها الحكومة وعلى راسها اصدار قرار ادماج عقود ما قبل التشغيل رفع الأجور للقضاة و بالرغم من هذه المبادرة الا أنها ليست سياسة رشيدة لخروج الجزئر من الازمة و انما لابد من بناء نظام سياسي وفق مبادئ ديمقراطية يضم كفاءات شابة في مختلف القطاعات وهذا من بين المطالب الأساسية للحراك الشعبي للوصول إلى انتخابات رئاسية نزيهة بترشح قوى سياسية وفق القواعد العامة، فنظرا ر لتضارب الاراء حول الخروج من الأزمة السياسية الجزائرية وبعد غلق كل سبل للحوار بين" الحراك" الذي رفضوا تعيين ممثلين عنه والنخب الحاكمة وتشبث الشعب في

[1] - مزارة زهيرة، " مراجع سابق الذكر، ص 344.

[2] - حاروش نورالدين ، "الحراك الشعبي في الجزائر قياداته وجبهته"، **مجلة المستقبل العربي**، مركزدراسات الوحدة العربية عدد 17، سبتمبر 2102 ، ص141..

مطالبه واستمرار المسيرات التي تقام كل جمعة فلم يبقى سوى الوسيلة الوحيدة للحفاظ على استقرارالجزائر وهي تفعيل المادة "102" من الدستور وتنظيم انتخابات رئاسية جديدة وهذا ما صرح به نائب وزير الدفاع الاسبق "قايد صالح" والتي تم تحديدها يوم 12 ديسمبر 2019[1].

أ- الانتخابات الرئاسية في الجزائر 2019:

في أعقاب مرحلة ما بعد استقالة الرئيس السابق "عبد العزيز بوتفليقة" اتتجهت الجزائر نحو إحداث تغيير كبير في شكل وطبيعة النظام السياسي، بداية من النظام الانتخابي باستحداث سلطة مستقلة، هي السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات التي يهدف إنشاؤها إلى منع اقتراب السلطة العامة من مسار الانتخابات، وهي الجهة التي تمخضت عن جلسات مكثفة للبرلمان ناقش فيها قانون تنظيم الانتخابات، وكذلك المراجعة الاستثنائية للقوائم النهائية للناخبين في البلاد[2]. كما تعددت الاطروحات حول مستقبل الجزائر بعد الحراك السياسي خاصة في ظل غياب رؤية موحدة للخروج من الأزمة السياسية المستعصية، وعدم تحقيق نتائج ملموسة من الحراك الشعبي، فتمسك الفريق "قايد صالح"بضرورة تنظيم الانتخابات تحت أي ظرف لحماية الاستقرار المؤسساتي للدولة الجزائرية ، وأعلن قائد الأركان في خطاباته أنه سيعمل على مرافقة المسار السلمي للانتخابات الرئاسية ودعا إلى مشاركة كل الفئات الاجتماعية في اختيار المترشح الذي يجدونه أجدر لتولي المنصب الرئاسي، وأعلن المجلس الدستوري عن قائمة الاسمية للمترشحين من طرف السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات اعلان المرشحين الخمسة "علي بن فليس"، "عبد المجيد تبون"، عز الدين الدين ميهوبي"، "عبد القادر بن قرينة"، "عبد العزيز بلعيد" ، هذه الشخصية تولت مناصب العليا في الدولة مما لديها علاقة بالنظلم السياسي[3]

قد شكَّلت الحملة الانتخابية للسباق الرئاسي في الجزائر، 2019، وضعًا انتخابيًّا غير مألوف لدى الجزائريين، الذين اعتادوا طيلة العشرين سنة الأخيرة على حملات انتخابية بصيغة الرئيس، على اعتبار أن الرئيس السابق كان يترشح للانتخابات التي ينظمها فريقه الحكومي وتراقبها أحزاب أسياسية داعمة له، وجهات قضائية هو من يعينها ويفصل في نتائجها، ومجلس دستوري هو من عين رئيسه، فهو ومعظم الجزائريين

---

[1] - مزارة زهيرة، ص. 345.

[2] - نيلي كمال، الخريطة الأولية لمرشحي الانتخابات الرئاسية الجزائرية وتوجهاتهم، **من الموقع الكتروني:** https://futureuae.com/m/Mainpage/Item/5180/%D8%A7، بتاريخ 2019/10/20، يوم 2022/06/22.

[3] - بلغيث عبد الله، **الانتخابات الرئاسية في الجزائر ديسمبر 2019 وتحديات الاستقرار السياسي**، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، ديسمبر 2011، ص. 14.

كانوا يعلمون أنه الفائز بالسباق الرئاسي قبل إعلان نتائجه الرسمية بمن فيهم المترشحون الذين تتعدد دوافع ترشحهم ولكنهم يشتركون في علمهم بنتائجها لصالح الرئيس المترشح مسبقًا. لقد شكَّل السباق الرئاسي الراهن في الجزائر وضعًا جديدًا يظهر من خلال المنظومة التشريعية التي تنظمه (القانونين 19-07/19-08) والتي أبعدت وزارة الداخلية وبيروقراطيتها المحلية (الولاة ورؤساء الدوائر) عن تنظيم الانتخابات، ويظهر الوضع جديدًا كلية من خلال عدم ترشح الرئيس للانتخابات وبالتالي غياب لكل المظاهر التي اعتاد عليها الجزائريون في مثل هذه المناسبات، ومنها اللجان المدنية لمساندة الرئيس المترشح والبيانات الحزبية والشخصية لأحزاب سياسية وشخصيات بارزة تتسابق نحو مساندته. ويظهر الوضع جديدًا كذلك في خطابات المؤسسة العسكرية التي قررت مرافقة المسار السلمي للانتخابات الرئاسية دون التوجه نحو مساندة مترشح على حساب المترشحين الآخرين. لقد عبَّر رئيس هيئة الأركان بكل وضوح أنه يفضِّل ويدعو إلى مشاركة قوية في الانتخابات من طرف الجزائريين ولكنه لا يدعم أي طرف مترشح على حساب الآخرين.[1]

تمكن المترشح، "عبد المجيد تبون"، في الأيام الأولى من الحملة الانتخابية من استمالة العديد من التشكيلات السياسية والحزبية، منها حزب التجديد الجزائري وحركة الإصلاح الوطني والعديد من الشخصيات السياسية ومنظمات المجتمع المدني لصالحه، كونه يتمتع بنقاط قوة أبرزها قربه من المؤسسة العسكرية وقائد الجيش، الفريق "أحمد قايد صالح" رغم تأكيد هذا الأخير في العديد من المناسبات حيادية الجيش وأنه يقف على مسافة متساوية بين جميع المترشحين، وتأكيده كذلك على مرافقة الجيش للمسار الدستوري والانتخابي السلمي الطبيعي باعتباره المخرج الوحيد للأزمة السياسية، ولا يرافق أي مترشح على حساب المترشحين الآخرين.[2] ومن نقاط قوة المترشح،"عبد المجيد تبون"، كذلك الصورة النمطية التي يروج لها باعتباره أول ضحايا منظومة الحكم السابق، بعد أن تمت تنحيته من منصب الوزير الأول التي لم يمكث فيها أكثر من 80 يوما بسبب إجراءات اتخذها لمحاربة الأوليغارشية المالية وإعلانه الحرب على الفساد ودخوله في مواجهة مع رجال الأعمال المقربين من شقيق الرئيس السابق وهم محل متابعة قضائية في الوقت الراهن. كما أن أداءه كوزير للسكن في الفريق الحكومي السابق انعكس إيجابيا على صورته كمرشح في السباق الرئاسي.[3]

---

[1] - نفس المرجع السابق، ص. 15.

[2] - محمد امير، الحراك الشعبي في الجزائر إلى أين؟ سيناريوهات وتوقعات، **من الموقع الالكتروني:** https://www.albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?id=7831، بتاريخ 2019/09/30، يوم 2022/06/22.

[3] - - بلغيث عبد الله، نفس المرجع، ص. 15.

اعلنت السلطة الوطنية للانتخابات في الجزائر، اليوم الجمعة، فوز المرشح "عبد المجيد تبون" بانتخابات الرئاسة، ، بنسبة تصويت 58%، بمجموع أصوات بلغ أربعة ملايين و945 ألفاً و116 صوتاً، ليصبح سادس رئيس منتخب للجمهورية وبلغت نسبة المشاركة في الانتخابات داخل البلاد، التي جرت في أجواء من الحرية والشفافية، وفق السلطة الوطنية للانتخابات، 41.13 في المائة. وهنأت السلطة الجيش والشعب وكلّ من ساهم في إنجاح الانتخابات، ويعني حصول "عبد المجيد تبون" على هذه النسبة عدم الحاجة للذهاب إلى دور ثانٍ من هذه الانتخابات، على الرغم من أن مجموع المؤشرات كانت تؤكد إمكانية ذلك، حيث كان هناك تقارب بين عدد من المرشحين خلال الحملة الانتخابية[1]

كما وأعلن رئيس السلطة الوطنية للانتخابات• محمد شرفي، حصول "بن قرينة" على نسبة 17 في المائة من الأصوات، بمجموع 1.4 مليون صوت، وهي نسبة مهمة له، في أول مشاركة لإسلامي يمثل تيار الإخوان منذ انتخابات عام 1995، وخسر "بن فليس" ثالث انتخابات رئاسية يخوضها بعد انتخابات عامَي 2004 و2014، وحصل على 10.55 في المائة من نسبة الأصوات، بمجموع يزيد عن 800 ألف صوت، وهي نسبة أقل بكثير من تلك التي حصل عليها في انتخابات 2014، والتي حصل فيها على 14 في المائة، وأكدت النتائج الرسمية حصول المرشح "عز الدين ميهوبي" على المرتبة الرابعة، بنسبة 7.26 في المائة، وبمجموع 617 ألف صوت فقط، وتمثل هذه النسبة حالة سقوط، بعد مزاعم بكونه المرشح الأبرز، وإعلان

[1] - هناد عفاش،الانتخابات الرئاسية الجزائرية، **من الموقع الالكتروني:** https://graphics.france24.com/algerie-election-presidentielle-2019-hirak/#0، بتاريخ ديسمبر 2019، يوم 2022/06/22.

•السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات هي السلطة المسؤولة عن تنظيم الانتخابات في الجزائر، تم تأسيسها في 14 سبتمبر 2019 ومقرها الجزائر العاصمة، تم إنشاء الهيئة من قبل رئيس الدولة عبد القادر بن صالح. بناءا على رأي مجلس الدولة، ومصادقة البرلمان، وبعد الأخذ برأي المجلس الدستوري، إضافة إلى التقرير المنجز من قبل الهيئة الوطنية للحوار والوساطة ولتحقيق الإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي وذلك أشهر قليلة بعد موجة الاحتجاجات التي أدت إلى تقديم رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة بالاستقالة تحت ضغط الشعب ;الجيش الوطني هذا الأخير الذي لعب دور هام في الضغط على القوى الغير دستورية حسب خطاب الجيش الوطني، و تحل الهيئة محل وزارة الداخلية التي أشرفت على الانتخابات منذ الاستقلال وحتى تأسيس هذه الهيئة. تعتبر أول انتخابات تنظمها هذه الهيئة هي الانتخابات الرئاسية 12 ديسمبر 2019 وتتمثل صلاحياتها ومهامها في:
تجسيد وتعميق الديمقراطية الدستورية وترقية النظام الانتخابي المؤدي للتداول السلمي والديمقراطي على ممارسة السلطة، تحتكم السلطة المستقلة لمبدأ سيادة الشعب عن طريق الانتخابات، تضمن لكل مواطن تتوفر فيه الشروط القانونية للانتخاب حق التصويت، تسجيل الناخبين والقوائم الانتخابية ومراجعتها، التحضير للعمليات الانتخابية والتصويت، مسك البطاقية الوطنية للهيئة الناخبة بالداخل والخارج وتحيينها بصفة دورية وفقا للقانون، استقبال ملفات الترشح للانتخابات الرئاسية والفصل في فيها، ..... للمزيد انظر الى:

- قدور ضريف،السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات – نظامها القانوني، مهمامها وتنظيمها -، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**،الجزائر،العدد 13، جانفي 2020.

حزب جبهة "التحرير الوطني" دعمه. فيما حل المرشح الشاب "عبد العزيز بلعيد" خامساً، وحصل على 6.66 في المائة من الأصوات، بمجموع 565 ألف صوت.[1]

و بلغت نسبة التصويت بلغت 39.83 في المائة، حيث أدلى 8.5 ملايين ناخب بأصواتهم، فيما تم إلغاء 1.2 مليون ورقة تصويت، في وقت لم يصوّت في هذه الانتخابات ما يقارب 15 مليون ناخب، من مجموع 24 مليوناً مسجلين في اللائحة الانتخابية، بينهم ما يقارب المليون ناخب من الجزائريين في الخارج.[2]

ب-التعديل الدستوري في الجزائر 2020

كان لتعديل نظام الحكم في البلاد أهمية بالغة ضمن برنامج المترشح " عبد المجيد تبون" الرئيس الحالي للدولة الجزائرية،فحسبه تعديل نظام الحكم يساهم في تعديل بقية القطاعات نظرا للارتباط الشديد بينها وتداخل المصالح، فالتوجه من نظام رئاسي يركز كل السلطة بيد رئيس الجمهورية لنظام شبه رئاسي يقلل من صلاحياته ويفوض المزيد من صلاحيات الى السلطات التنفيذية والتشريعية يغري الكثير من بنود وأشكال اتخاذ القرار السياسي في الدولة ليكون أكثر تشاركية دون تعسف في الحقوق أو تعد على مصالح الجهات المخولة.

كما اعرب الرئيس على التزامه بمحاربة الفساد ونبذ كل ممارساته بمحاسبة كل المسؤولين عليه بالطرق القانونية وتنفيذ كل الأحكام القضائية حسب وضعيتهم وحجم التجاوزات التي قاموا هبا مع الغاء كل أشكال الحصانة التي كانت تغطي على النشاطات الغير المسؤولة من اختلاس للمال العام او استغلال مراكز السلطة للخوض في قضايا مشبوهة مثل المشاريع الوهمية ذات الميزانيات الضخمة أو العالقات الدولية التي تضر مصالح البلاد والشعب .هذا وكان تعديل الدستور ضمن الأوليات الاهم عند الرئيس وهو مرشح للانتخابات الرئاسية كونه القانون الاسمى يف البلاد ويحتاج للتعديل من خلال اشراك هيئات منتخبة من المختصين في المجال القانوني لضبط مواده وأبوابه وصياغتها مع اجراء استفتاء شعيب حول موافقة الشعب من عدمها على هذا المشروع قبل تطبيقه من خلال اطالعهم على نسخ منه وشرحه وتفسريه عرب وسائل العالم المختلفة.

[1] - عبد المجيد تبون رئيسا للجزائر من الدورة الأولى للانتخابات، **من الموقع الالكتروني :** https://www.dw.com/ar/%D8%B9%D8%A8%D8%AF-، بتاريخ 2019/12/13، يوم 2022/06/22.

[2] - وكالة الانباء الجزائرية، رئاسيات 2019: النتائج الأولية تفرز فوز عبد المجيد تبون متبوعا بعبد القادر بن قرينة، **من الموقع الالكتروني:** https://www.aps.dz/ar/algerie/81079-2019، بتاريخ 2019/12/13، يوم 2022/06/22.

أما في الشأن الاجتماعي فقد كان للمرشح عدة مشاريع واستراتيجيات لإصلاح أوضاع الشعب وتحسين ظروفه المعيشية من خلال تلبية الحاجيات الأساسية التي تكفل هلم العيش الكريم منها معاجلة مشكل البطالة عرب ادماج الشباب يف قطاعات العمل وتشجيع الاستثمار الشخصي وإنشاء المؤسسات المصغرة. بالإضافة لمشاريع سكنية ضخمة وعد المترشح بتجسيدها واستفادة كل المستحقين وفق دراسة محكمة وتوزيع عادل وقد ظهر الاهتمام الكبير للرئيس بقطاع السكن بحكم تجربته في المجال من خلال تولي منصب وزير السكن والعمران لمرتين في حكومتين مختلفتين فكانت أول مرة سنة 1999 ثم بين 2001- 2002 في حكومة الوزير الاول السابق "بن فليس"[1].

وقد ظهرت الاصلاحات الاقتصادية بصفة ملحوظة في برنامجه من خلال تقديم التزامات بتنشيط السوق الجزائرية للاستثمار وتنويع مصادر الدخل الوطني من خلال تبين استغلال الطاقات المتجددة، وتغيير مفهوم جماعات رجال الأعمال وضمها لتنمية الاقتصاد الوطني لتتحول من جماعة ضاغطة ومسيطرة إلى الفئة الاهم في دعم الخروج من الأزمة الاقتصادية وتنشيط سوق العمل. اضافة الى اهتمام الرئيس بملف القضاء ومعاجلة انشغالات العاملين فيه من قضاة ومحامين و رجال للقانون باعتبارهم حلقة مهمة في دعم الحركة السياسية نحو **التغيير** و إرساء نظام اجتماعي عادل يضمن تأدية كل الأطراف لواجباتهم دون المساس بحقوقهم[2].

وعيه فقد افرز حراك 22 فيفري 2019 في الجزائر أدوارا أساسية من خلال لفتا الانتباه الى قضايا ليس لها مكان في برامج السلطة وسعي رافعو هذه الشعارات إلى تحفيز علبة النظام السياسي ي في البلاد لآخذ المبادرة والتحرك لتفعل الاصلاحات السياسية من أجل التوجه لجزائر جديدة، وبعد انتخاب السيد " عبد المجيد تبون " رئيسا للجمهورية بتاريخ 2019/12/12، كان أو إجراء من خلال تأسيس لجنة خبراء مكلفة بصياغة اقتراحات لمراجعة الدستور،وفق مقتضيات مرسوم رئاسي وبذلك انتقل أحد أهم مطالب الحراك إلي مرحلة مأسسة المطلب. وهي لجنة مكلفة بإعداد مقترحات غير مكلفة بالمصادقة عليها لعرضها على رئيس الجمهورية ، وبعد انتهائها من صياغة المقترحات تم ابتداء من تاريخ2020/05/07، توزيعها من طرف رئاسة الجمهورية على الشخصيات الوطنية والأكاديمية، والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والنقابات والمنظمات الطلابية، بهدف مناقشتها واثرائها ، وبعد المناقشة والإثراء أعيد صياغة المسودة في

[1] - حمزة مروة، رقية بوسنان،"اجندة المترشحين للانتخابات الرئاسية 2019 دراسة تحليلية مقارنة بين قناتي: البلاد والتلفزة الوطنية"، **مجلة المعيار**، مجلد 25، العدد 61، 2021، ص, 309.

[2] - نفس المرجع، ص. 309.

مشروع لتعديل الدستور الذي صدر بالجريدة الرسمية وتم الاستفتاء عليه "بنعم" بنسبة 60,80 % ليصدر الدستور الجيد بالجريدة الرسمية 2020/12/30. [1]

ج- مدى استجابة التعديل الدستوري 2020 لمطالب الحراك الشعبي:

فى قراءة متأنية فاحصة للدستور الجزائري الجديد الصادر بالجريدة الرسمية عدد 82 المؤرخة في: 2020/12/30 نتلمس قدرة حراك 22 فيفري 2102 من خلال شعاراته كمطالب واضحة على احداث بعض التغيير في الدستور بل ويسهم في بناء مواد دستورية ما كان لها أن تتحقق من دون هذا الاثر المباشر من جهة أخر ى اعتبار التعديل الدستوري أداة قانونية لإعادة بناء السلطات الثالث، ومن ابرز هذه التعديلات التي تخدم مطالب الحراك الشعبي[2] :

1- دسترة حراك 22 فيفري 2102 ومعالجة شعارات مكافحة الفساد:

ظهر فى ديباجة الدستور الجزائري الجديد تأثره بحراك 22 فيفري 2102 ،لدرجة الربط المباشر بين هذا التعديل وما طالب به المحتجون، فنصت الديباجة في أحد فقراتها المستحدثة ب (" يعبر الشعب عن حرصه لترجمة طموحاته في هذا الدستور بإحداث تحولات اجتماعية وسياسية عميقة من أجل بناء جزائر جديدة، طالب بها سلميا من خال الحراك الشعبي الأصيل الذي انطلق في 22 فبراير 2019 ")

بدى تأثير شعارات الحراكيين على كل مسارات صياغة الدستور الجديد ، الذي يعني في معناه المطالبة بمحاسبة ومحاربة نهب الما العام وكل أكشاا الفساد، وظهر ذلك ابتداء من الديباجة التي أضيف فيها فقرة جديدة تنص على (تعبر الجزائر عن تمسكها بالعمل للوقاية من الفساد ومكافحته وفقا للاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها")، كما أضيفت آليات جديدة لحماية الما العام فى مشروع التعديل الدستوري[3] كما يلي:

- المادة 09 الفقرة الخامسة: اضافة غاية جديدة من غايات المؤسسات التي يختارها الشعب ممثلة في: " ضمان الشفافية في تسييرالشؤون العامة"

---

[1] - سياسة الجزائر الخارجية في حقبة ما بعد الحراك، **من اموقع الالكتروني:** https://mecouncil.org/publication/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3% D8%A8%، بتاريخ سبتمبر 2022، يوم 2023/01/23.

[2] - عدني اكرام، **الانتخابات و الانتقال الديمقراطي مقاربات مقارنة**، قطر: المركز العربي لألبحاث ودراسة السياسات، 2019، ص. 23.

[3] - عيساني فؤاد، بوضياف مليكة، "أثر الحركات الاحتجاجية على الدساتير في الجزائر دراسة حالة أثر حراك 22 فيفري 2102 على مشروع الدستور الجزائري الجديد"، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، المجلد 06،العدد 02، ديسمبر 2021، ص. 1019.

- المادة 24 الفقرة الثالثة: اضافة التزام تفادي تعارض المصالح للعون العمومي في اطار ممارسة مهامه
- المادة 25 : اضافت معاقبة القانون لاستغلال النفوذ التي لم ترد في الدستور السابق
- المادة 204، والمادة 205: تم النص على ان السلطلة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته كسلطة قائمة بذاتها والتي كانت في الدستور السابق عبارة عن سلطة ادارية لدى رئيس الجمهورية تقترح السياسات الشاملة لمحاربة الفساد وترفع له تقريرا سنويا عن تقييم نشاطاها المتعلقة بالوقاية من الفساد ومكافحته لتتحول ي مشروع تعديل الدستور الى سلطة عليا تضع الاستراتيجية الوطنية للشفافية والوقاية من الفساد ومحاربته والسهر على تنفيذها ومتابعتها كسلطة مستقلة عن رئيس الجمهورية من اجل ضمان جودة مكافحة الفساد تحقيقا لاحد اهم مطالب الحراك [1]

2- -التخفيف من صلاحيات رئيس الجمهورية:

لقد أفرد المشرع الدستوري في الباب الثالث الخاص بتنظيم السلطات فصل أو عنونه برئيس الجمهورية، وجاء في هذا الباب إعادة هندسة صلاحيات رئيس الجمهورية، وذلك للحد من دوره المركزي المهيمن على النسيج المؤسساتي والقضاء علي الانحراف نحو السلطوية، وقضي الدستور الجديد على مسببات العناد السلطوي كأثر مهم من آثار الحراك من خلال توضيح أنه يمكن لحد ممارسة أكثر من عهدتين متتاليتين أو منفصلتين، وفي حالة انقطاع العهدة الرئاسية بسبب الاستقالة أو لاي سبب كان تعد عهدة كاملة [2]

ومن جهة أخري خفف من صلاحيات الرئيس المطلقة في التعيينات التي تتم في مجلس الوزراء من خال اشتراط الاقتراح من الوزير الاول أو رئيس الحاكومة ، وحاو أن يقضي على العناد السلطوي من خال النص على اجتماع المحكمة الدستورية بقوة القانون وبدون أجل في حالة استحالة ممارسة رئيس الجمهورية لمهامه بسبب مرض خطير ومزمن وبعد أن تتثبت من حقيقة هذا المانع بكل الوسائل الملائمة تقترح بأغلبية ثلاثة أرباع أعضائها على البرلمان التصريح بثبوت المانع بدلا من إجماع أعضاء المجلس الدستوري المنصوص عليه في الدستور السابق بالإشارة و وبشكل واضح للحالة الصحية المانعة للرئيس السابق في ممارسة مهامه

كما عالج المشروع الدستوري أحد أهم المعضلات المطلبية للحراك لما قاطع الانتخابات الرئاسية التي كانت ستعقد في 04 جويلية 2019 ،وطالب بتأجيلها لعدم توفر الجو العام لممارسة حقه في انتخاب رئيس

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الدستور الجزائري، تعديل 2020، المواد 205،204،25،24،09.
[2] - احمد تقي الدين عرايسية،محمد اكلي قزو مرجع سابق، ص. 1531.

الجمهورية وذلك من خال إسناد رئاسة الدولة لرئيس مجلس الأمة في حالة شغور منصب رئيس الجمهورية لمدة أقصاها 90 يوما تنظم خلالها الانتخابات الرئاسية مع إمكانية تمديد هذا الجل لمدة ال تتجاوز 90 يوما بعد أخذ رأي المحكمة الدستورية وهذا في حالة استحالة إجراءها، وهو ما قام به الحراك من قبل بالمطالبة بإلغاء تنظيم انتخابات جويلية 2019 موفرا بذلك الاستحالة المقصودة في الدستور الجديد[1].

كما قيد المشرع الدستوري صلاحيات رئيس الجمهورية في تقرير حالة الطوارئ أو الحصار إذا دعت الضرورة الملحة لمدة أقصاها 30 يوما ، والتي كانت غير مقيدة فى الدستور السابق، وما طرحته هذه المسألة من تقييد للحريات في حالة إعلانها، وهو ما كان بالفعل طوال 19 سنة بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-02 لسنة 1993، لمتضمن تمديد حالة الطوارئ التي أعلنت بأمر رئاسي فيفري 1992، وتم رفعها بموجب الامر فيفري •2011،المتضمن رفع حالة الطوارئ.

ايضا تطرق المشرع الدستوري العجز البدني المثبت الذي لزم الرئيس السابق، وكان من بين أحد أهم مسببات الحراك، من خال تكليف رئيس مجلس الأمة باعتباره رئيسا للدولة في حالة تثبيت العجز البدني للرئيس.[2]

3- –إعطاء آليات جديد للحكومة:

بدا المشرع الدستوري فى معالجته للحكومة بمنحها استقلاليتها عن الرئيس، فخصص لها الفصل الثاني من الباب الثالث وعنونها باسم (الحكومة) وأفرد لها إجراءات جديدة من حيث التكوين فعلى الرغم من أن رئيس الجمهورية يتمت بحق تعيين الوزير الاول او رئيس الحكومة، فإنه يبقي مقيدا في اختياره بطبيعة الخريطة الانتخابية، كما تجدرالاشارة إلى أن تعيين أعضاء الحكومة صارت باقتراح من الوزير الأول كتخفيف

[1] - عيساني فؤاد، بوضياف مليكة، نفس المرجع السابق، ص. 1020.

•-رفعت حالة الطوارىء المطبقة في الجزائر منذ 19 عاما بموجب مرسوم نشر في الجريدة الرسمية، و تم نشر الأمر رقم 11-01 المؤرخ في 23 فبراير 2011 المتضمن رفع حالة الطوارئ في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية رقم 12. ويلغي هذا المرسوم -المرسوم التشريعي رقم 93-02 الصادر في 6 فبراير 1993 المتضمن تمديد حالة الطوارئ التي أعلنت بأمر رئاسي رقم 92-44 بتاريخ 9 فبراير 1992، كانت حالة الطوارئ فرضت بموجب مرسوم أصدره الرئيس الراحل محمد بوضياف في فبراير/شباط 1992 إثر إلغاء انتخابات 1991 التشريعية التي فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي حُلت لاحقا، وهو ما جر البلاد إلى حرب أهلية دامت عقدا كاملا

[2] - احمد تقي الدين عرايسية، محمد اكلي قزو مرجع سابق، ص.1533.

لسلطات الرئيس المتضخمة التي نادى بها حراك 22 فيفري 2019 ،فقد كانت في الدستور السابق رئيس الجمهورية يعين أعضاء الحكومة بعد استشارة الوزير الو وليس باقتراحه[1]

يقود الحكومة رئيس حكومة فى حال أسفرت الانتخابات التشريعية عن أغلبية برلمانية. ويعينه رئيس الجمهورية من تلك الأغلبية، ويكلفه بتشكيل الحكومة باقتراح أسماء أعضائها وإعداد برنامج الأغلبية البرلمانية متخليا بذلك الرئيس على برنامجه لصالح الأغلبية البرلمانية. وهذه أحد أهم صور تخفيف السلطوية في الأنظمة السياسية وان إن ربط هذا التقييد الواضح لسلطة رئيس الجمهورية في اختيار الوزير الاول أو رئيس الحكومة بالخريطة الانتخابية البرلمانية جعل للمسار الانتخابي البرلماني دور أساسي فى تشكيل الحكومة، وتعزيز استقلاليتها على مستوي التشكيل والتعيين ويعكس ذلك جانبا أساسيا من جوانب تقوية الحكومة في الدولة الجزائرية [2]

4- اعطاء آليات جديدة لتقوية البرلمان:

لقد أدى ضعف الأحزاب السياسية وهشاشة النخب البرلمانية في الجزائر إلى ممارسات هجينة طبعت الحقل السياسي فظهرت بذلك ممارسات فاسدة عملت على إعطاء صورة نمطية للبرلمان كمؤسسة فاقدة لدورها المحوري فى التشريع ومنفرة للمواطن الجزائري، استمرت هذه الممارسات طوال عمر النظام ألسابق، فكانت من بين أهم أسباب حراك 22 فيفري 2019، وقد أفرد المشرع الدستوري في الباب الثالث من مشروع تعديل الدستور الخاص بتنظيم السلطات فصل ثالث عنونه ب (البرلمان) تفطن من خلاله لذلك الضعف المؤسسي فعمل على معالجته من خال تقوية دور المعارضة بتمثيل يضمن لها المشاركة الفعلية في أجهزة البرلمان بغرفتيه (المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة)

وضح مشروع تعديل الدستور الشخصيات والكفاءات التي يتم تعيينها من طرف رئيس الجمهورية للثلث الرئاسي من أعضاء مجلس الآمة باشتراطه أن تكون في المجالات العلمية والمهنية والاقتصادية والاجتماعية وهذا مؤشر على الاحترافي وإعطاء للنخبة دور في محوري في العمل التشريعي [3]

[1] - عيساني فؤاد، بوضياف مليكة، نفس المرجع السابق، ص.1022.
[2] - عراش نور ادين،" تفعيل الرقابة الدستورية في الجزائر في ظل التعديل الدستوري 2020"، **مجلة الدراسات حول فعلية القاعدة القانونية**، المجلد 04، العدد 02، 2020،ص. 221.

[3] - حمزة مروة، رقية بن سنان، مرجع سابق، ص. 308.

لمعالجة مسالة الحصانة البرلمانية التي طرحت اشكالات واقعية حقيقية في محاربة الفساد ونهب المال العام، طرح الدستور الجديد إجراءات جديدة من خال الحد من تبعات الحصانة التي كانت مطلقة وتشمل كل أعمال النائب في الدستور السابق، ليتم حصرها فى الاعمال المرتبطة بممارسة مهامه كما هي محددة في الدستور. كما نص على إمكانية متابعة النائب قضائيا عن العمل غير المرتبطة بمهامه البرلمانية بعد تنازل صريح منه عن حصانته وفى حالة عدم تنازله يمكن لجهات الإخطار إخطار المحكمة الدستورية لإصدار قرار بشأن رفع الحصانة من عدمه

لإعادة الدور الحقيقي للنائب كمشرع خفف الدستور الجديد من شروط حق المبادرة بالقوانين فيما يخص مشاريع القوانين المتعلقة بالتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي فألغي شر ط أن تكون اقتراحات القوانين قابلة للمناقشة إلا إذا قدمها عشر ون 20 نائبا او أو عشر ون 20 عضوا في مجلس الأمة

وفى إطار تعزيز الدور الرقابي للبرلمان على الحكومة، عزز الدستور الجديد هذا الدور من خال نصه على تقديم للمعلومات والوثائق الضرورية التي يطلبها البرلمان عند ممارسته مهامه الرقابية ، كما أعطي مفهوم جديد لاستجواب الحكومة من خلال إمكانيته أن يتعلق بمسالة ذات أهمية وطنية وعن حال تنفيذ القوانين بدلا من قضايا الساعة التي نص عنها الدستور السابق والتي خلقت تضييقا على عمل البرلمان والحد من صلاحياته في استجواب الحكومة[1].

5- -آليات جديدة لاستقلال القضاء:

أفرد المشرع الدستوري في الباب الثالث الخاص بتنظيم السلطات فصل راب عنونه ب (القضاء) وتعامل مع شعار الحراك استقال القضاء يساوي استقال الجزائر ...يوجد خلل في القضاء، بتغيير واستحداث بعض المواد الدستورية التي عالجت بشكل مباشر استقلالية القضاء، وذلك من خلال النص على أن القضاء سلطة مستقلة والقاضي مستقل ولا يخضع إلا للقانون

دسترة تركيبة المجلس الاعلى للقضاء ومنحه ضمان استقلالية القضاء، بدل من رئيس الجمهورية في الدستور السابق. وكذا من خال تركيبته التي صارت تضم من بين ما تضم 15 قاضيا ينتخبون من طرف زملائهم بالإضافة إلى الرئيس الاول للمحكمة العليا ورئيس مجلس الدولة وكذا قاضيين منتخبين من التشكيل النقابي للقضاة مشكلين بذلك أغلبية مطلقة ب 19 قاضيا من مجموع كلي يضم 24 عضو يرأسهم رئيس

[1] - عراش نور ادين، نفس المرجع السابق، ص. 222.

الجمهورية، هذه الأغلبية ستمكنهم من التحكم فى المسار المنهي للقاضي ي بالشكل الذي يخدم مجموع القضاة الذين انتخبوهم، ذلك المسار الذي كان من قبل تحت يد وزير العدل كسلطة تنفيذية ضاغطة على القضاة. كما ورد في الدستور الجديد ترأس رئيس الجمهورية للمجلس بشكل مغاير فلم يتمسك بصورة كلية برئاسة المجلس بدليل قابلية تكليف رئيس المحكمة العليا برئاسة المجلس، ليصير من الجانب الممارساتي رئيس المحكمة العليا هو الرئيس الفعلي للمجلس[1]

ولضمان استقلالية أكبر للقضاء أصبح التعيين في الوظائف القضائية النوعية بموجب مرسوم رئاسي بعد رأي مطابق للمجلس العلى للقضاء ، وهو تخفيف واضح لسلطات الرئيس وتقييد له، فيصير مرسوم التعيين إجراء شكلي مستمد في موضوعه من الرأي المطابق للمجلس العلى للقضاء.

6- مؤسسات الرقابة في التعديل الدستوري:

المحكمة الدستورية : استحدث الدستور الجديد محكمة دستورية حلت محل المجلس الدستوري في الدستور السابق، وأعطاها المشرع الدستوري بالإضافة لدور ضمان احترام الدستور أدوارا جديدة تتعلق بضبط سير المؤسسات ونشاط السلطات العمومية، كما أفرد لها تركيبة مغايرة لتركيبة المجلس الدستوري في الدستور السابق، فصارت تتشكل بالإضافة لأربعة أعضاء الذين يعينهم رئيس الجمهورية من بينهم رئيس المحكمة، عضو واحد تنتخبه المحكمة العليا وعضو واحد ينتخبه مجلس الدولة من بين أعضاءهما وستة أعضاء ينتخبون بالاقتراع العام من أساتذة القانون الدستوري. هذه التركيبة ستجعل منها أكثر استقلالية واحترافية وتخصصا وجودة أداء[2]

من شروط العضوية الجديدة التمتع بخبرة فى القانون الدستوري لا تقل عن عشرين 20 سنه كما وسعت من اختصاصاتها من خال فصلها بقرار في دستورية المعاهدات والقوانين والأوامر والتنظيمات والتي كانت من قبل يفصل فيها المجلس الدستوري برأي وليس بقرار[3]

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات : لقد شكلت العملية الانتخابية في الجزائر طوال العشرين سنة الماضية أداة هامة في بناء المؤسسات التمثيلية في الجزائر وفق تصورات علبة النظام وذلك بتطويعها تحت

[1] - عيساني فؤاد، بوضياف مليكة، نفس المرجع السابق، ص.1024.

[2] - نفس المرجع، 1025.

[3] - عراش نور ادين، نفس المرجع السابق، ص 228.

إشراف جهاز بيروقراطي يخض للسلطة السلمية للجهاز التنفيذي محدثة بذلك مؤسسات ذات تشكيلة هجينة متكونة في أغلبها من رجا المال والأعمال والسياسيين ألفاسدين ولمعالجة هذه المشكلة عمل المشرع الدستوري فى مشروع تعديل الدستور على خلق سلطة وطنية مستقلة للانتخابات تتولى مهمة تحضير وتنظيم وتسيير الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية وعمليات الاستفتاء والإشراف عليها وذلك من أجل القضاء على التزوير وخلق مؤسسات تمثيلية شفافة قادرة على القيام بالدور الحقيقي الذي انتخبت من أجله[1].

ثالثا: السياسة الخارجية الجزائرية بعد الحراك الشعبي:

إن العلاقة الترابطية بيين الاستقرار الداخلي في الجزائر والديناميكية الخارجية الجديدة أصبحت جلّية الوضوح في الهيكل المحلي وطالما توافر هذا العامل فإن الحكومة ستكون قادرة على صنع القرارات المستمدة من القطاعات ألشعبية ومن ثم قادرة على مقاومة الضغوط الخارجي, إذ يمكن القول إن احتواء الجزائر لمشاكل اليوم هو بحد ذاته عامل أساسيي في التخلص من كوارث الغد بحيث حاولت الكثير من الأطراف الدولية كالاتحاد الأوربي وفرنسا التدخل في حراك الجزائر لسنة 2019 ،لكن بفضل الرفض الداخلي /الشعبي لم تستطع هذه القوى أن تجد منفذ للتأثير في الأوساط الجماهيرية الجزائرية وإجهاض حراكها المبارك .إن مصدر اسستمرارية الجزائر كوحدة سياسية متكاملة، يعتمد أيضا على خليط من الدعم المحلي والدور الخارجي كدولة فاعله ونجد أن دعم الجزائر واسع ومتنوع من القضايا الدولية وبنيتها السياسية وقدراتها الخاصة وميراثها الثوري، جعل من الجزائر مرشحة للقيام بدور الدولة المحورية في العديد من الفضاءات، كما سيؤهلها الحراك الشعبي المبارك وكذا سلمية الميسرات المليونية إلى جانب النجاح السياسي المرتبط بالانفتاح الديمقراطي وتأسيسها لجمهورية جديدة بأن تخلق مميزات عصرية تجعها مقبولة في التعاطي الجديد مع الملفات الدولية بشكل أكثر شرعية في الداخل وأكثر قبول في الخارج[2]

وبعد ما افرزه الحراك الشعبي من تطورات سياسية داخلية ابرزهما الانتخابات الرئاسية الجزائرية والتي ترشح لها الرئيس الحالي السيد " عبد المجيد تبون"، قد اعرب في برنامجه الرئاسي على اهمية التفاعل الخارجي الجزائري في سياسيته الموجهة نحو دوائر تحركات السياسة الخارجية الجزائرية و كان لحفظ الامن والاستقرار العام أهمية بارزة ويظهر جليا في مشاريع مستقبل العلاقات الجزائرية الدولية مع الدول المجاورة على

[1] - احسن غربي، "المسؤولية السياسية للحكومة في ظل التعديل الدستوري الجزائري سنة 2020"، **مجلة البحث القانوني و السياسي**، المجلد 07، العدد 01، 2022، ص. 11.

[2] Bouteflika, Abd el Aziz. **L'Algérie et L'Eroupe Perspective De Coopération R.A.S.J.P.E**. , (No.2),2011 , pp.527.

المستوى الإقليمي العربي و الأفريقي أو العالمي وقد اعرب الرئيس عبد المجيد تبون وهو مترشح لرئاسة الجمهورية على الالتزام بحفظ مواقف الجزائر الثابتة نحو القضايا الأممية ودعم علاقات المصلحة المتبادلة ،مع عدم التدخل في الشؤون الخارجية الا في حالة الضرورة والدفاع عن الشؤون الداخلية وعدم السماح لأي كان بالتدخل فيها كونها أمورا داخلية تخص الشعب والحكومة الجزائرية فقط دون غيرهم [1] وأعلن عزمه على استعادة الجزائر لدورها الدبلوماسي لاسيما في جوارها الإقليمي.

كانت قد مرت مرت الدبلوماسية الجزائرية منذ الاستقلال بفترات متقلبة من القوة والضعف. وتعتبر فترة الستينات والسبعينات العصر الذهبي للدبلوماسية الجزائرية حيث أنشأت شبكة واسعة من العلاقات المؤثرة لاسيما مع دول عدم الانحياز والمعسكر الاشتراكي. وسيتراجع بعد ذلك نشاط الجزائر الدولي خلال العقود اللاحقة ليصل إلى حالة الخفوت خلال عقد التسعينيات مع موجة العنف والاضطراب التي اجتاحت البلاد بعد إلغاء الانتخابات التشريعية في عام 1990. ورغم محاولات العودة إلى المشهدين الدولي والإقليمي بعد نهاية ما سمي بالعشرية السوداء، إلا أن الجزائر لم تستطع أن تستعيد عنفوان دبلوماسيتها بسبب جمود النظام السياسي خلال العهدة الثالثة والرابعة من حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة،التي اتفق فيها المختصين في الشأن الخارجي انها مرحلة التراجع والانكفاء السياسي وأيضا نظرا لعدم استقرار أسعار النفط التي تعد المصدر الرئيسي للدخل وأحد عناصر قوة الدبلوماسية الجزائرية.[2]

أ- اولويات السياسة الخارجية الجزائرية بعد مرحلة الحراك الشعبي

إن الحراك الدبلوماسي الحالي للجزائر يعد بمثابة إستجابة حتمية فرضتها التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الجزائرية، في ظل التحديات الأمنية التي تواجه الجزائر ومحيطها الإقليمي، الأمر الذي دفع بإدراة الرئيس عبد المجيد تبون إلى تجسيد مفهوم جديد لسياسة خارجية جزائرية نشطة واستباقية، جعلتها تسترجع دورها الحيوي في المحافل الدولية وتتموقع كقوة إقليمية فاعلة، حيث نجح الرئيس "عبد المجيد تبون" في إعادة تفعيل سمعة الدبلوماسية الجزائرية، التي ترتكز على احلال السلم والأمن الدولين، وأداء دور الوسيط

[1] - حمزة مروة، رقية بوسنان، مرجع سابق، ص. 309.

[2] - سعيد الصديقي، سيظل سقف الأهداف السياسة الخارجية للجزائر خلال العقد القادم لا يتجاوز استغلال الفرص التي يتيحها الوضع الحالي بالمنطقة المغاربية دون الإخلال بتوازن القوى القائم، **من الموقع الالكتروني:** https://mipa.institute/7431، بتاريخ سبتمبر 2020، يوم 2022/06/23.

الوثيق في القضايا الإقليمية والدولية،[1] وهو الدور الذي كان معروفاً عن الجزائر في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، هناك مجموعة من الأولويات التي تبنتها السياسة الخارجية الجزائرية في عهد الرئيس "عبد المجيد تبون" والتي تتضمن:

- **الحفاظ على الأمن القومي الجزائري** :والذي يُعد ركيزة أساسية نحو استقرار الدولة، وتجلى ذلك في الانخراط المتسارع في الصراع الليبي، والدعوة لحتمية الحل السياسي لها بعيدًا عن التدخلات العسكرية، وذلك لما يمثله ذلك من ضغط كبير على الحدود الجزائرية– الليبية التي تبلغ قرابة 1000 كم2، إلى جانب الاهتمام بملف الإرهاب في الساحل والصحراء وحتمية التعاون الإقليمي والدولي في تقويض الحركات المُسلحة المتطرفة في تلك المنطقة، بما يساعد في تحقيق الاستقرار داخل دول الساحل والصحراء ويعزز من الأمن القومي الجزائري.
- **محاولة احتواء المشكلات التقليدية** :إن إحدى الأولويات الرئيسية للإدارة الجزائرية الجديدة الدفع لحل القضايا العلاقة التي تؤثر على تفاعلاتها الخارجية وطبيعة علاقتها بدول الجوار، وهنا نجد توجها جديدا نحو تصفير المشكلات التقليدية، ويأتي على رأسها قضية الصحراء محل التوتر مع دولة المغرب، وقد برز هذا في حديث عبدالمجيد تبون أثناء خطاب التنصيب والذي رأي خلاله أن قضية الصحراء الغربية قضية تصفية استعمار، وأن الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي هما الجهات المنوط بها حل تلك القضية على خلفية المبادئ العالمية الداعمة لحق تقرير المصير[2]
- **الاستمرار في دعم القضايا التقليدية** :تحمل السياسة الخارجية الجزائرية دعمًا مستمرًا للقضايا الإقليمية التقليدية والتي يأتي على رأسها قضية الصحراء الغربية التي تستهدف من خلالها تطويع حق تقرير المصير للشعب الصحرواي كما تدفع الجزائر في هذا المسار، إلى جانب العمل الحثيث لحلحلة القضية الفلسطينية وهو ما برز في خطاب التنصيب الذي ألقاه "تبون"، والتي تُعد من الثوابت الجوهرية لسياسة الجزائر والرامية لبناء الدولة وعاصمتها القدس الشرقية، ولعل هذا المبدأ برز في حالة الرفض والاستنكار التي شهدتها الفترة الأخيرة على خلفية التطبيع المغربي الإسرائيلي[3].

---

[1] - عبد النور تومي، العقيدة الجزائرية الجديدة.. هل ينجح تبون في إعادة تشكيل السياسة الخارجية لبلاده؟، من الموقع الالكتروني: https://arabicpost.net/opinions/2022/06/17/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%8A، بتاريخ 2022/06/17، يوم 2023/06/23.

[2] - عبد المنعم علي، تغير كيفي: السياسة الخارجية الجزائرية في عهد الرئيس تبون، من الموقع الالكتروني: https://ecss.com.eg/14873/، بتاريخ 2021/05/24، يوم 2022/04/03.

[3] - نفس المرجع السابق..

- **تنويع الشركاء الدوليين** :لقد تميزت إدارة "بوتفليقة" بالتقارب مع فرنسا وظلت في هذا الطور طوال فترة حكم بوتفليقة، إلا أن تلك العلاقات شابها الكثير من الجمود في أعقاب الحراك الشعبي واستقالة الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة، ولكن من الواضح أن هناك توجهًا للخروج من مظلة التبعية الفرنسية في ظل الإدارة الجديدة والتي تسعى لكسر الجمود التقليدي في التفاعل الغربي والعمل على توازن التفاعلات مع الدول الأوروبية والرغبة في إيجاد قنوات تواصل وحوار بين الشركاء الأوروبيين حول القضايا المحلية الإقليمية تتسم بالتوازن. ولعل التفاعل الأخير مع ألمانيا حول الأزمة الليبية والتناغم في مؤتمر برلين يدلل على أن برلين سوف تمثل كود التحرك الجديد لإدارة "تبون". علاوة على ذلك شهدت التفاعلات الجزائرية الروسية مزيدًا من التقدم، خاصة وأن موسكو دعمت الخط المتوازن الذي تتبعه الجزائر في الشئون الدولية والإقليمية، وانعكس ذلك التقارب على المجالين الاقتصادي والعسكري، خاصة وأن الجزائر تُعتبر أكبر مستورد للأسلحة الروسية في إفريقيا، وقد كانت دعوة الرئيس الروسي " فلادمير بوتين" لنظيرة الجزائري لزيارة دولة روسيا الفيديرالية بداية التحول لشراكة استراتيجية بين الطرفين[1]
- **التموضع الآمن** :لقد جاءت السياسة الخارجية الجزائرية لتحقيق حالة من التوازن والتموضع الآمن بين المحاور الإقليمية والدولية، حيث حققت تقاربًا مع كل من السعودية والإمارات دون أن تفقد تنسيقها والعلاقات المتبادلة بين كل من قطر وتركيا. وفي الملف الليبي الذي بات يشهد انفراجة سياسية بعد مجيء المجلس الرئاسي والحكومة الجديدة، تفاعلت الجزائر بانفتاح مع المكونين المتعارضين هناك، وبرز أثناء الزيارة التي قام وزير الخارجية الجزائري السابق "صبري بوقادم" في فبراير 2020 زيارة بنغازي وطرابلس وعقد لقاء منفرد مع كلٍّ من "فايز السراج" و"المشير خليفة حفتر" للبحث عن أرضية مشتركة للحوار نحو حل ذلك الصراع، وذلك من خلال التحرك المتزن في التفاعل بمرونه مع الأطراف الرئيسية في ذلك الصراع، ولعل تلك الخطوة باتت نهجًا مستمرًا في توجهات الجزائر حيال الملف الليبي[2].

ب- مكاسب السياسة الخارجية الجزائرية بعد الحراك الشعبي:

نجح رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، في رسم أولويات الدبلوماسية الجزائرية في سياق استعادة دورها الإقليمي كقوة اقتراح في النزاعات الإقليمية والدولية، من خلال الإعلان عن وفائه لنهج ومواقف الآباء

[1] - سعيد الصديقي، مرجع سابق.
[2] - عبد الله منعم، مرجع سابق .

الأولين في مجال السياسة الخارجية التي ولدت من رحم ثورة التحرير الكبرى.كما ان الحراك الدبلوماسي الذي تعرفه السياسة الخارجية الجزائرية يعتبر بمثابة حتمية طرحتها عقيدة جديدة في ظل التحديات الأمنية التي تواجه الجزائر ومحيطها الإقليمي؛ مما دفع إدارة الرئيس عبد المجيد تبون إلى تجسيد مفهوم جديد لسياسة خارجية جزائرية نشطة واستباقية جعلتها تسترجع دورها الحيوي في المحافل الدولية وتتموقع كقوة فاعلة إقليميا واكد نجاحه من خلال إعادة تفعيل سمعة الدبلوماسية الجزائرية القائمة على إحلال السلم والأمن الدولين ولعب دور الوسيط الوثيق في القضايا الإقليمية والدولية فقد حافظت الدبلوماسية الجزائرية على مواقفها الثابتة حيال القضايا العادلة في العالم، منها حق الشعوب التي ما تزال ترزح تحت نير الاستعمار وحقها في تقرير المصير مثلما هو الحال بالنسبة للشعبين الفلسطيني والصحراوي وفق سياسة الالتزام التي تتسم بها مواقفها من خلال انتهاج مقاربات سلمية في حل الأزمات ودعم الجهود والمبادرات الرامية لإحلال الأمن والسلم في المنطقة.

تعد العودة اللافتة للدبلوماسية الجزائرية كجزء من مخرجات إعادة ترتيب السلطة السياسية في الجزائر للبيت الداخلي وانتقال السلطة بعد الحراك الشعبي وانتخاب الرئيس تبون في ديسمبر 2019، إذ من المتعارف عليه في أدبيات العلاقات الدولية، أن السياسة الخارجية مرتبطة بشكل جوهري بالرجل الأول في الدولة ومؤسساتها التنفيذية عموما. لذلك فإن غياب رئيس الجمهورية في السنوات السابقة عن المشهد السياسي انعكس بشكل واضح على الدبلوماسية الجزائرية، إلا ان عودة مؤسسة الرئاسة مكن من تفعيل السياسة الخارجية على المستوى الدولي.[1]

أن الحركية للدبلوماسية الجزائرية تعد استجابة حتمية فرضتها التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية التي اعتمدتها البلاد، في ظل الأوضاع الأمنية المتوترة في المحيط الإقليمي، فضلا عن التحدّيات السياسية والاقتصادية التي أفرزتها المتغيرات الدولية. فقد عادت الدبلوماسية الجزائرية الى الواجهة من جديد من خلال:

1-نجاعة المقاربة الجزائرية في ليبيا ومالي لتسوية الازمات:

ليبيا: تجسدت اولى التحركات الدبلوماسية الجزائرية في مشاركة رئيس الجمهورية تارة ورئيس الدبلوماسية السابق" صبري بوقدوم" تارة اخرى في العديد من اللقاءات للنظر في الازمات المستعصية لا سيما تلك التي

[1] - عبد النور تومي، مرجع سابق.

تشكل تهديدا لأمنها القومي. فكانت البداية مع الازمة الليبية التي شكلت أولوية للقيادة الجزائرية لا سيما بعد التطورات الخطيرة التي عرفتها الاوضاع في الدولة الجارة, حيث جددت العديد من الاطراف الفاعلة في الأزمة على المقاربة الجزائرية التي ما فتئت تنادي بضرورة حل سياسي للازمة من خلال حوار ليبي–ليبي يضم كل الاطراف في البلد تحت رعاية الامم المتحدة يفضي إلى بناء مؤسسات شرعية عبر انتخابات نزيهة وشفافة تقود ليبيا إلى بر الأمان. وهو الأمر الذي أكد عليه الرئيس تبون خلال مشاركته في مؤتمر برلين بدعوة من المستشارة الالمانية انجيلا ميركل في جانفي 2020, مبرزا دور التدخل السلبي في عودة ظهور العنف في ليبيا, مطالبا المجتمع الدولي, ولا سيما أعضاء مجلس الامن بتحمل مسؤولياتهم لضمان السلام والأمن في ليبيا مع احترام سلامتها الوطنية وسيادتها الإقليمية.[1]

2–الازمة في مالي: لم تغفل الجزائر مجريات الاحداث التي طرأت في مالي, البلد الذي تتقاسم معه 1329 كلم والذي يشهد هو الاخر ازمات أمنية وسياسية تهدد امن واستقرار الساحل الإفريقي، حيث كانت قد ساهمت من قبل في اطار المساعي الاممية لاستقراره من خلال مرافقة الفرقاء الماليين للتوقيع على اتفاق السلم والمصالحة في 2015، و جددت الجزائر في 2020 التزامها بمرافقة مسار التحول السياسية الحالي عقب التغيير "غير الدستوري" الذي جرى في 18 اوت 2019 والذي افضى الى إعلان المجلس العسكري الحاكم تعيين العقيد المتقاعد, وزير الدفاع السابق, باه نداو رئيسا للدولة خلال المرحلة الانتقالية في البلاد، فقد دعا الرئيس "عبد المجيد تبون", على ضرورة احترام اتفاق السلام والمصالحة الوطنية الناتج عن مسار الجزائر والذي يظل حسبه "الإطار المناسب لمواجهة تحديات الحكم السياسي و التنمية الاقتصادية في هذا البلد وهو الموقف الذي عكس برأي مراقبين مركزها القوي كفاعل إقليمي مؤثر.[2]

3–نصرة قضايا التحرر مسألة مبدأ وعقيدة ثابتة لا تتزعزع

شكلت قضايا التحرر أهم المسائل التي رافعت من أجلها الجزائر بإعتبارها أحد الثوابت النابعة عن مبادئ ثورتها المجيدة التي لم تحد عنها يوما, وهو الذي انعكس علي مسيرتها الدبلوماسية, لا سيما فيما يخص القضيتين الفلسطينية والصحراء الغربية.

[1] الاذاعة الجزائرية، الرئيس تبون ودبلوماسية استعادة الأدوار والريادة، **من الموقع الالكتروني الرسمي**: https://news.radioalgerie.dz/ar/node/2297، بتاريخ 2021/12/21، بتاريخ 2023/06/24.
[2] ـ نفس المرجع السابق

إن التطورات التي طرأت على القضية الفلسطينية خاصة ما يعرف "بصفقة القرن" التي اقترحتها ادارة الرئيس الامريكي المغادر "دونالد ترامب", تلتها اعلان العديد من الدول العربية والإسلامية التطبيع مع الكيان الاسرائيلي دفعت من جديد بالدبلوماسية الجزائرية للتحرك والتأكيد على رفضها لهذه الصفقة الرامية الى إنهاء القضية الفلسطينية مجددة من خلال خارجيتها دعمها القوي والدائم للقضية ولحق الشعب الفلسطيني الشقيق غير القابل للتصرف أو السقوط بالتقادم في إقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وبعد أسبوع من اعلان التطبيع بعض الدول العربية مع الكيان الصهيوني جاء رد الجزائر واضحا وصريحا لا لبس فيه من خلال تأكيد الرئيس تبون إن مواقف الجزائر ثابت إزاء القضية الفلسطينية مضيفا إنها "**قضية مقدسة بالنسبة إلينا وإلى الشعب الجزائري برمته و ام القضايا**", معربا عن أسفه بشأن " **الهرولة للتطبيع** "[1]

4-ترسيم الحدود البحرية الجزائرية مع دول المتوسط

على المستوى الدولي، تستهدف الجزائر بصورة كبيرة تعظيم الاستفادة من موقعها الجغرافي لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية سريعة، وبرز ذلك من خلال التوجه الجزائري لاستغلال ورقة الحدود البحرية وترسيم حدودها مع إسبانيا وإيطاليا لفتح نوافذ تفاعل إيجابية تحول دون اقتصار العلاقة على الجانب الفرنسي، وقد تجلى ذلك بصورة كبيرة في المحادثات التي جرت في مارس 2020 بين وزير الخارجية الإسبانية "أرانتشا غونزالس لايا" والرئيس عبدالمجيد تبون ووزير الخارجية "صبري بوقادم"، وتم التأكيد في تلك المحادثات على عدم وجود أي مشاكل تتعلق بترسيم الحدود البحرية ومن حق البلدين ترسيم حدودهما البحرية ولكن بصورة ثنائية وليست أحادية، وهو ما عبر عنه وزير الخارجية الجزائرية بعزم الجزائر على التفاوض مستقبلًا بشأن أي تداخل في المجالات البحرية.كذلك سعت الجزائر إلى ترسيم حدودها البحرية مع الجانب الإيطالي، وفي ضوء ذلك تم تشكيل اللجنة الفنية لترسيم الحدود البحرية بين البلدين خلال زيارة وكيل وزارة الخارجية الإيطالية في الثالث والعشرين من سبتمبر 2020، وذلك لتحقيق قدر من التنسيق في مسار المفاوضات الثنائية حول الحدود البحرية المشتركة، وقد بدأت تلك التحركات في جويلية من العام نفسه، وذلك رغبة في تجنب أي مسارات محتملة في حوض المتوسط.[2]

[1] - وكالة لانباء الجزائرية، السنة الأولى من عهدة الرئيس تبون : نفس جديد للدبلوماسية الجزائرية، **من الموقع الالكتروني الرسمي:** https://www.aps.dz/ar/algerie/98645-2020-12-24-15-24-34، بتاريخ 2020/12/24، يوم 2022/06/24.

[2] - نفس المرجع السابق.

5-الردع السياسي و الاقتصادي

اتسمت علاقات نظام المخزن بالعدائية وافتعال الأزمات مع الجزائر منذ الاستقلال ،غير أن هذه العلاقة دخلت مرحلة من التأزم الشديد بعد التوقيع على "اتفاقيات إبراهيم" في ديسمبر 2020 بين المغرب وإسرائيل، إضافة إلى الولايات المتحدة وبعض دول الخليج العربي وهي الإمارات العربية المتحدة ،البحرين والسودان في مخالفة صريحة لاتفاقية السلام العربية المعتمدة في سنة 2020 بالعاصمة اللبنانية بيروت . وغداة انطلاق قطار التطبيع، بدأ المخزن يسعى للاستفادة من هذه التطورات الحاصلة في منطقة الشرق الأوسط ، وقام بجلب الكيان المصطنع إلى منطقة المغرب العربي لتعزيز موقفه التفاوضي بشان النزاع في الصحراء الغربية . وفجأة صار الكيان يرابط على حدود الجزائر، التي تحولت فجأة من دولة ممانعة إلى دولة مواجهة مع هذا الكيان الغاشم. وتصف الدبلوماسية الجزائرية ما يحدث بأنه مؤامرة كبرى تستهدف أمنها عبر الضغط عليها ودفعها للتسليم بوهم يسمى"مغربية الصحراء[1]

وبالموازاة مع ذلك ، رفع نظام المخزن درجة التصعيد السياسي ضد الجزائر وصدرت تصريحات لسفيره لدى الأمم المتحدة تعدى فيها على سيادة الجزائر، بحديثه عن دعم ما وصفه بـ "استقلال منطقة القبائل". وعندها تحركت الجزائر عبر القنوات الدبلوماسية المعتادة لطلب توضيحات من الرباط ، غير أن النظام المغربي التزم الصمت وهو ما يعكس جليا، بحسب تقدير مؤسسات الدولة الجزائرية، الغطاء السياسي لهذا الفعل. هذا وعرفت هذه الاستفزازات جرعة إضافية بمناسبة زيارة وزير خارجية الكيان الصهيوني للرباط وأطلق خلالها وبإيعاز وتحريض من نظيره في نظام المغربي تصريحات باطلة ، هاجم فيها ما وصفه بدور الجزائر في المنطقة و"تقاربها الكبير مع إيران ،وكذا المسعى الجزائري بالتعاون مع عدد من الدول الإفريقية والعربية لمنع ترسيم مشروع قرار يقضي بمنح الكيان الإسرائيلي "صفة مراقب" داخل الإتحاد الإفريقي. وعليه سارعت الجزائر إلى اتخاذ إجراءات ردعية واستباقية دفاعا عن النفس وجاءت بصفة تدريجية لحماية أمنها القومي وشملت:

- قطع العلاقات الدبلوماسية مع نظام المغرب

[1] - ي.س، الدبلوماسية الجزائرية.. حيوية وفعالية بقيادة الرئيس تبون، **من الموقع الالكتروني:** https://www.el-massa.com/dz/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D %، بتاريخ 2022/10/10، يوم 2022/06/24.

ـ الغلق الفوري للمجال الجوي أمام كل الطائرات المدنية والعسكرية المغربية وكذا تلك التي تحمل رقم تسجيل مغربي ،وذلك بقرار صادر عن المجلس الأعلى للأمن مما زاد في الأعباء المالية على شركة الخطوط الجوية المغربية ورحلاتها نحو الدول المطلة على ضفاف الحوض الشرقي للمتوسط وكذا دول الشرق الأوسط

ـ فض الشراكة الاقتصادية مع نظام المغربي بعد انتهاء صلاحية الاتفاقية الخاصة بتزويد السوق الاسبانية بالغاز عبر"أنبوب المغرب العربي " والذي يمر عبر التراب المغربي. ومن المعلوم أن توقف تدفق الغاز الجزائري على السوق الداخلية المغربية سيجعلها تخسر– بحسب الخبراء –ما يقارب 50 % من استهلاكها الداخلي فضلا عن الرسوم التي تذر بحوالي 1مليون متر مكعب من الغاز كحقوق مرور أنبوب الغاز يوميا[1].

6–تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية:

صارت الدبلوماسية الاقتصادية مدعوة لتكون ركنا أساسيا في السياسة الخارجية للجزائر أسوة بعديد دول العالم التي تعتمد عليها لتعزيز النفوذ على الساحة الدولية. ولم يعد خافيا بان قوة الدول تقاس اليوم بقوة اقتصادياتها ولذلك حرص الرئيس "عبد المجيد تبون" على توضيح هذه الرؤية خلال معظم خطاباته وعلى إيلائه اهتماما خاصا للدبلوماسية الاقتصادية قائلا "....**دبلوماسيينا مدعوون اليوم، للتموقع في طليعة الجهود الوطنية الهادفة إلى تعزيز جاذبية الجزائر تجاه الشركات الأجنبية، ودعم المؤسسات الوطنية لولوج الأسواق العالمية**". وتضمنت خارطة الطريق توجيهات لأفراد السلك الدبلوماسي بالعمل على تصريف المنتجات الجزائرية التي تمتلك فيها ميزة تنافسية في المجالين الفلاحي والصناعي مغاربيا وإفريقيا، وكذا جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر[2].

7–استضافة القمة العربية بالجزائر وتعزيز التوافق العربي

[1] ـ مليكة، خ، الدبلوماسية الجزائرية.. استباقية وتفوق في القضايا العادلة، جريدة المساء، **من الموقع الالكتروني**: https://www.el-massa.com/dz/%D9%85%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%AA/%D8%A7%D9، بتاريخ 2022/12/12.

[2] ـ الاذاعة الجزائرية، الرئيس تبون ودبلوماسية استعادة الأدوار والريادة، **من الموقع الالكتروني الرسمي**: https://news.radioalgerie.dz/ar/node/2297، بتاريخ 2021/12/21، بتاريخ 2023/06/24.

نجحت الدبلوماسية الجزائرية في عقد القمة العربية في ذكرى اندلاع الثورة الجزائرية، ليكون ذلك حافزا إضافيا يذكّر القادة العرب بالمخزون النضالي الهائل للجزائر، ويكفي أن هذه القمة عقدت بعد نحو ثلاث سنوات من الغياب بسبب الظروف الصعبة التي تمر بها الأمة العربية وكذلك ظروف جائحة "كورونا" التي ضربت البشرية كلها. وتعتبر قمة الجزائر من أكثر القمم العربية نجاحا وحضورا وتنسيقا وترتيبا.[1] غير أن هذا النجاح لم يكن سهلا بالنظر للعراقيل التي أريد لها أن تكون في الطريق، لاعتبارات باتت معهودة في العلاقات بين الأقطار العربية. وإذ لم تتخلف أي دولة عربية عن المشاركة في قمة الجزائر إلا أن درجة التمثيل اختلفت من دولة إلى أخرى، ومثل هذه الاعتبارات تبقى حاضرة دوما في مثل هذه المواعيد والاستحقاقات، حيث تتحكم فيها بعض الظروف التي تخص الدول العربية[2]

عقدت القمة تحت شعار "لم الشمل"، فهي الدولة التي تتمتع بثقل حضاري وتاريخي وثوري وتحمل هموم أمتها. وقد تم مناقشة الكثير من الملفات الرئيسية خلال هذه القمة، كالقضية الفلسطينية وأزمة المناخ، الإرهاب والأمن الغذائي والطاقة والتضامن العربي في مواجهة الأزمة الاقتصادية، فضلا عن الأزمات في سوريا واليمن وليبيا.[3]

كما أن قمة "لم الشمل" عقدت في وقت يتهيأ فيه النظام الدولي الحالي، الذي مازال يتسم بالهيمنة الأمريكية المنفردة عليه منذ سقوط الاتحاد السوفياتي، للدخول في مرحلة جديدة يرجّح أن تسفر عن تغيير كبير في بنيته وعن إعادة تشكيل منظومة القيم السائدة فيه. فقد نجحت الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات التي تثور في الدول المحيطة بها، معتمدة في ذلك على مجموعة أسس ومبادئ يتمثل أهمها في الحياد وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى، والحث على التعاون بين دول الجوار خصوصا وحل النزاعات بطرق سلمية، وكذا دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها وتخليصها من سيطرة الاستعمار، وفي هذا الخصوص، شهدت الجزائر مواقف عديدة طبقت فيها هذه المبادئ وحافظت فيها على مواقفها الداعية للحلول السلمية، حيث بقيت ثابتة في القضايا التي ساهمت في حلها أو كان لها موقف منها، على غرار الأزمات التي

[1] - القمة العربية تنطلق في الجزائر والقضية الفلسطينية تتصدر جدول أعمالها، **من الموقع الالكتروني**: https://www.aljazeera.net/news/2022/11/1/%D8%A7%D9%86%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82، بتاريخ 2022/06/24، بتاريخ 08/21/2022

[2] - نفس المرجع السابق.

[3] - وكالة الانباء الجزائرية، إعلان الجزائر المنبثق عن القمة العربية، **من الموقع الكتروني الرسمي**: https://www.aps.dz/ar/algerie/134070-2022-11-02-14-43-5، بتاريخ 2022/11/02.

عصفت ببعض الدول الإفريقية أو دول الجوار. وبخصوص الصحراء الغربية، لا تزال الجزائر تفضّل دائما السبل السلمية لتسوية النزاع القائم بين المغرب وجبهة البوليزاريو، عبر تنظيم استفتاء لتقرير المصير للشعب الصحراوي، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، في ظل تصعيد عدواني غير مسبوق يقوم به نظام المخزن بين الفينة والأخرى بهدف الالتفاف على مبدأ تقرير المصير بالقوة العسكرية والاستقواء بالخارج[1].

8-اتفاق المصالحة بين الفصائل الفلسطينية في الجزائر

وقعت الفصائل الفلسطينية المجتمعة برعاية الجزائر، بالأحرف على وثيقة أطلق عليها اسم "إعلان الجزائر". وتلتزم تلك الفصائل المتناحرة منذ 15 عامًا بموجب هذه الوثيقة، بإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية في غضون عام لوضع حد للانشقاق الذي يمزق صفوفها. وشارك 14 فصيلا فلسطينيا في هذا الاجتماع الذي جرى برعاية الرئيس عبد المجيد تبون، بما في ذلك حركتا فتح وحماس[2].

ترى الجزائر في الدخول على خط المصالحة الفلسطينية عبر مبادرة استضافة حوار فلسطيني فلسطيني شامل لبحث إنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة، يندرج في سياق مبادئها الثابتة إزاء القضية إلا أن توقيت الإعلان و عن الوثيقة• الخطوة فتح الأبواب أمام قراءات عدة، وفي حين هناك توقعات بنجاح المبادرة

[1] - حسان جبريل، "إعلان الجزائر" الصادر عن القمة العربية العادية الـ31 (وثيقة)، **من الموقع الالكتروني:** https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D8%/، بتاريخ 2022/11/02.

[2] - الفصائل الفلسطينية توقع اتفاق مصالحة في الجزائر لإجراء انتخابات وتشكيل حكومة وحدة، من الموقع االكتروني: بتاريخ https://www.france24.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82-، بتاريخ 2022/10/13، يوم 2022/06/24.

•- استهلت **الوثيقة** بنودها بالتأكيد على أهمية الوحدة الوطنية أساسًا للصمود والتصدي لتحقيق الأهداف المشروعة للشعب الفلسطيني واعتماد لغة الحوار والتشاور لحل الخلافات على الساحة الفلسطينية في إطار منظمة التحرير الممثل الوحيد والشرعي للشعب الفلسطيني، كذلك الحث على ضرورة اتخاذ الخطوات العملية لإنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة الوطنية، وتكريس مبدأ الشراكة السياسية مع مختلف القوى الوطنية الفلسطينية عن طريق الانتخابات وبما يسمح بمشاركة واسعة في الاستحقاقات السياسية القادمة، هذا بجانب التشديد على ضرورة تعزيز دور منظمة التحرير وتفعيل مؤسساتها بمشاركة جميع الفصائل باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ومكوناته ولا بديل عنها، مع مراعاة انتخاب المجلس الوطني وفق الصيغة المتفق عليها والقوانين المعتمدة بمشاركة جميع القوى الفلسطينية في أقرب ألآجال وتعرب الجزائر عن استعدادها لاحتضان هذا الاستحقاق الفلسطيني والقيام بما يلزم وهو ما لقي تقدير جميع الفصائل، كما طالبت الوثيقة بضرورة الإسراع في إجراء انتخابات عامة رئاسية وتشريعية في جميع المناطق الفلسطينية بما فيها القدس عاصمة فلسطين، وفق القوانين المعتمدة، يعقبها تشكيل حكومة وحدة وطنية تلتزم بالشرعية الدولية وتحظى بدعم مختلف الفصائل وتكون مهمتها الأساسية تنفيذ إستراتيجية وطنية موحدة لمواجهة الاحتلال، والأخذ بعين الاعتبار التطورات الخطيرة على الساحتين الإقليمية والدولية وتداعياتها على مستقبل القضية الفلسطينية. ضرورة توحيد المؤسسات الوطنية الفلسطينية وتجنيد الطاقات والموارد المتاحة الضرورية لتنفيذ مشاريع إعادة الإعمار، ودعم البنية التحتية والاجتماعية للشعب الفلسطيني بما يدعم صموده في مواجهة الاحتلال، مع تفعيل آلية العمل للأمناء العامين للفصائل لتسهيل عمل حكومة الوحدة على طريق إنهاء الانقسام وإنجاز المصالحة والشراكة السياسية لمتابعة الانتخابات الفلسطينية.

بحظوظ كبيرة مع سابقاتها، بخاصة بين حركتي "فتح" و"حماس"، بعد زيارة رئيس السلطة الفلسطينية إلى الجزائر التي وصفت بالناجحة[1]، وأعلن الرئيس الجزائري "عبد المجيد تبون"عزم الجزائر استضافة مؤتمر جامع للفصائل الفلسطينية قريباً من دون تحديد تاريخ، وأشار عقب استقباله نظيره الفلسطيني محمود عباس، إلى أن هذه الخطوة جاءت "بعد أخذ رأي الرئيس عباس"، وكشف عن منح بلاده 100 مليون دولار لدولة فلسطين، إضافة إلى تخصيص 300 منحة دراسية في الجامعات الجزائرية لطلاب فلسطينيين.[2]

قال رئيس وفد حركة فتح "عزام الأحمد": "**وقعنا على هذا الإعلان حتى نتخلص من هذا السرطان الخبيث الذي دخل الجسم الفلسطيني وهو الانقسام**". وأضاف: "**نحن نشعر بالثقة والتفاؤل أن هذا الإعلان سينفذ ولن يبقى حبرا على ورق**"، أما زعيم حركة حماس "إسماعيل هنية" فأشاد بـ"**يوم أفراح بداخل فلسطين والجزائر وكل الأمة العربية ومحبي الحرية**". وأضاف هنية: "**ولكن هو يوم أحزان في داخل الكيان الصهيوني**". ونقل موقع حماس عن زعيم الحركة إسماعيل هنية قوله: "**نحن مرتاحون حيال لقاء الجزائر، والحوار بيننا خيمت عليه أجواء من الإيجابية**"[3]

المبحث الرابع: مكانة المتوسط في السياسة الخارجية الجزائرية: الضبط الجيوسياسي

ما يقارب ثلاث عقود (1962 – 1989) ركزت الجزائر على الأطر الجيوسياسية العربية، المغاربية، الأفريقية، نظراً لوجود دوافع قومية، سياسية وأيديولوجية تؤكد ارتباط الجزائر بهده الفضاءات، مستبعدة الدائرة المتوسطية من حيز اهتماماتها، بسبب غياب رابط قومي إيديولوجي يوحد ضفتيه. لكن منذ التسعينات استوعبت الجزائر الأهمية الكبرى للدائرة المتوسطية كدائرة مستقلة بطبيعة مختلفة من التفاعلات والتهديدات، فأصبحت لهذه الدائرة مكانة مركزية في السياسة الجزائرية

برزت منطقة المتوسط كأحد الفضاءات الجيوسياسية الهامة، التي باتت تشهد حركة متنامية وجملة من التفاعلات نظراً لخصوصياتها المحلية وموقعها في مدار التنافس الدولي بين القوى العالمية، خاصة بعد

[1] - علي ياحي، هل تحقق الجزائر مصالحة بين الفصائل الفلسطينية؟، **من الموقع الالكتروني:** https://www.independentarabia.com/node/288681/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D8%AA%D9%82%، بتاريخ 2021/12/25، بتاريخ 2022/06/17.

[2] - سمية نصر، سارة قياض، لماذا تستضيف الجزائر حوار الفصائل الفلسطينية، وما فرص نجاحه؟، **من الموقع الالكتروني**: https://www.bbc.com/arabic/middleeast-60057174، بتاريخ 2022/02/19، يوم 2022/06/17.

[3] - الفصائل الفلسطينية توقع اتفاق مصالحة في الجزائر لإجراء انتخابات وتشكيل حكومة وحدة، **من الموقع الالكتروني:** https://www.france24.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%A7%D8%B7%D8%8C-2022/10/13%D8%A8%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE، بتاريخ 2022/06/17.

التحولات التي عرفتها المنطقة مع نهاية الحرب الباردة على المستوى السياسي والاقتصادي الهيكلي، وما صاحبها من إرهاصات على بنية الدول الواقعة فيها، خاصة بعد الحرب الدولية وتداعياتها الهيكلية في المنطقة وخلفية عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي الذي يطور ظواهر الإرهاب، والجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية و يهدد أمن وسلم شعوب دول ضفتي حوض البحر المتوسط وهو ما أدى إلى ظهور وتعدد المبادرات للاستجابة للتحديات الأمنية في هذه المنطقة. لتمتد تداعياتها عبر عقدين من الزمن بمختلف التغيرات الجيوسياسية من ازمات داخلية داخل الحوض المتوسطي وتفاقم مؤشر التنافس مبين دول المتوسط والقوى الكبرى في العالم بسبب طبيعة الثروات الطبيعية الهائلة التي تتوافر عليها المنطقة المتوسطية، ووصولا حتى الى التغييرات في أجزاء من النظام العالمي، بما في ذلك تشكيل كتل جديدة لم يشهدها العالم منذ الحرب الباردة نتيجة الحرب الروسية الاكرانية وتحول النظام العالمي الى هيكل غير منظم متعدد الأقطاب كل شيء فيه سلاح: الطاقة والبيانات والبنية التحتية والهجرة، الجغرافيا السياسية وكل شيء جيوسياسي يؤثر سياسا واقتصاديا وامنيا على الحوض المتوسطي

تسعى الجزائر الدولة المتوسطية الى تحقيق التوازن في العلاقات الاورومتوسطية عبر القنوات الدبلوماسية والجهود الرامية مجابهة مختلف التهديدات الامنية عبر فضاءالمتوسط، والتي فرضت كثافة في الاطروحات الامنية بالمنطقة خاصة مع تزايد مظاهر التهديد والاخطار بما حملته من عواقب وخيمة على الاستقرار الامني والمجتمعي للدول.حيث بات لزاما على الجزائر القيام بدورها المحوري في منطقة المتوسط الذي يستند أساسا على عمقها الاستراتيجي في المنطقة، والذي اكتسبته عبرحضورها الدائم في مختلف الترتيبات الامنية والاستراتيجية ؛ وكذا مشاركتها الفعالة في بلورة سياسات تعاونية مع مختلف الدوائر الجيوسياسية والتي تربطها بالجزائرقضايا ذات اهتمام مشتركمن أجل استعادة الجزائر لدورها الدبلوماسي لاسيما في جوارها الإقليمي

المطلب الاول: اهمية البحر الابيض المتوسط: الجيوسياسية، الاقتصادية والأمنية

إن أول من تحدث عن منطقة البحر الأبض المتوسط في العصر القديم الجغرافي اليوناني ستاربون "**Starbon**" حيث كان يسميه "Mare Nostrum " أي بحرنا، وأطلق عليه الأتراك اسم "أكدينز" أي البحر الأبيض وذلك لكثرة زبد أمواجه، ويعرف أيضا على أنه "بحر محاط بالأراضي أو بحر وسط الأراضي، ولقد عرف البحر الأبيض المتوسط في القديم ومن خلال التجار بالبحر فقط، ثم بعد ذلك عرف بالبحر الممتد من جبل طارق إلى مضيق "الدردنيل" و "البوسفور"، ويعتبر البحر الأبيض المتوسط مساحة مائية كبيرة تتوسط

ثلاث قارات هي افريقيا، آسيا وأوروبا ومن هذا التوسط جاءت تسمية البحر المتوسط، وهي مشتقة من كلمتين لاتينيتين هما "Medus" :أي المتوسط و" "Terra أي الأرض وبذلك فهو يعرف بالبحر الذي يتوسط الأرض في العالم القديم، ولعل هذه التسمية الجديدة أي المتوسط تظهر وتحدد بوضوح الأهمية الجيواستراتيجية للمكان فهي لا تعني بالمتوسط ذلك البحر الذي يتوسط ثلاث قارات 'افريقيا، أوروبا آسيا" وإنما تعني الإقليم المتوسطي ككل أي البحر الأبيض المتوسط وكل الدول التي لها واجهة متوسطية عليه، وقد بلغ عدد الدول والجزر التي تطل عليه 22 دولة في القارات الثلاث.[1]

للمنطقة المتوسطية أهمية جغرافية وإستراتيجية، بالإضافة إلى مكانتها الحضارية والتاريخية، مما أعطى لها دور حيوي ومركزي في السياسة العالمية وعجلة الاقتصاد العالمي، إلا أن هاته المكانة زادت من تعقيدات الحالة الأمنية التي تتعرض لها المنطقة.[2]

يقع البحر الأبيض المتوسط في قالب العالم، حيث يشكل همزة وصل بين القارات الثلاث أوروبا، آسيا وافريقيا وبالتالي فإن المتوسط يفصل الجزء الشمالي الأوروبي الغربي عن الجزء الشرقي والجنوبي العربي، فالبحر الأبيض المتوسط هو بحر داخلي واسع يغطي مساحة إجمالية تقارب ثلاثة ملايين كيلومتر مربع ويقع بين خطي عرض°46 وخطي طول °5.50 غربا و°36شرقا، وبذلك فالبحر الأبيض المتوسط يتصل بالبحار والمحيطات عن طريق جبل طارق وقناة السويس في حين أن مضيق البوسفور والدردنيل يربطان المتوسط من خلال مرمرة بالبحر الأسود المقفل، ويبلغ طول البحر المتوسط 3800 كلم ²وعرضه الأكبر 800 كلم بين خليج "جين "Génes وتونس ومساحته الإجمالية حوالي 3مليون كلم2.[3]

كما وتطل على البحر الأبيض المتوسط مجموعة من الدول القارية يصل عددها الى 19دولة ودولتين جزيرتين، في قارة إفريقيا توجد كل من مصر ليبيا تونس، الجزائر والمغرب بينما قارة أوربا فهناك كل من: اسبانيا فرنسا إيطاليا، سلوفينيا، كرواتيا، البوسنةو الهرسك ، جبهورية يوغوسلافيا الفدرالية ألبانيا واليونان. أما في قارة آسيا فهنأك تركيا، سوريا، لبنان، وفلسطُين. إضافة إلى الدولتان الجزيرتان: قربص ومالطا، وبالتالي

[1] - صباح بالة، منطقة البحر الأبيض المتوسط - Mediterranean Sea، الموسوعة السياسية، **من الموقع الالكتروني:** https://political-encyclopedia.org/dictionary/، بتاريخ 2020/08/11

[2] - البيرتو بنين، **التهديدات الجديدة التي تمس الاستقرار وكذا استراتيجية وتصور حلف الناتو**، الجزائر: المعهد الوطني للدراسات الشاملة، العدد 01، 2010،ص. 18.

[3]- صباح بالة، نفس المرجع السابق.

توجد 21 وحدة سياسية في حوض البحرالابيض المتوسط. ولقد جعل الموقع الجغرافي للمتوسط ذي الامتداد الطبيعي الأفقي منه فاصلا بين العديد من العوامل في نفس الوقت فهو يفصل بين إفريقيا وأوربا وبين العالمين الاسلامي والغربي وبين المستعمر والمستعمر وبين الشمال والجنوب[1]

الخريطة رقم (02): توضح موقع البحر الابيض المتوسط في العالم

المصدر: من الموقع الالكتروني: https://www.google.dz/search?q=isch&tbo=u&source

اولا: الاهمية الجيوسياسية للبحر الابيض المتوسط:

ان ابراز الاهمية الجيوسياسية لمنطقة البحر الابيض المتوسط ينبغي منا التطرق الى ابرز واهم نظريات الجغرافيا السياسية التي فسرت المنطقة المتوسطية كنظرية قلب العالم" لماكندر" و نظرية القوة البحرية "لماهان" .

أ- يقسم ماكندر العالم جيوبوليتيكيا إلى :

قلب الأرض: يشمل أوروبا الشرقية وروسيا الأوروبية والأسيوية، الجزيرة العالمية: تشمل ثلاثة قارات أوروبا، آسيا، إفريقيا يجمعهم البحر الأبيض المتوسط، الهلال الخارجي: يضم بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، جنوب أمريكا، كندا، أستراليا، وأضاف الهلال الداخلي ويضم ألمانيا، النمسا، تركيا، الهند والصين

[1] - ايمان مختاري، "حوض المتوسط بين الاهمية الجيوسياسية وتعدد المخاطر الامنية "، **مجلة دفاتر المتوسط**، العدد 06، 2018، ص. 277.

وفق لهذا التقسيم وضع ماكندر معادلته الشهيرة: من يحكم شرق أوروبا يسيطر على قلب الأرض، ومن يحكم قلب الأرض يسيطر على الجزيرة العالمية ومن يحكم الجزيرة العالمية يسيطر على العالم. وبناءا على هذا التصور فإن موقع حوض المتوسط جد هام إذ يتوسط الجزيرة العالمية.[1]

ب-يؤكد ماهان على أهمية السيطرة على البحر و الممرات البحرية ذات الأهمية الإستراتيجية.

العامل البحري أهم عامل جغرافي يؤثر في قوة الدولة ليس في حجم المساحة التي تشغلها بقدر ماهي في طول سواحلها و طبيعة موانئها كما يرى انه على الولايات المتحدة الأمريكية يجب أن توجه أنظارها على أهمية البحار خاصة البحر الأبيض المتوسط الذي يؤكد أن زعامة العالم في المستقبل ستكون للدولة المتحكمة في البحار.

-يقول "الفريد ماهان" جعلت الظروف البحر الأبيض المتوسط يلعب دورا تجاريا و عسكريا في تاريخ العالم اكبر من أي مسطح مائي آخر يتمتع بالحجم ذاته فقد سعت امة بعد امة للسيطرة عليه و لا يزال الصراع مستمرا .فالمنطقة المتوسطية هي نقطة التقاء بين أوروبا ،إفريقيا و آسيا.

- تصريح أميرال البحرية الأمريكية "Stans Field Turne "rبعد حرب الخليج الثانية سنة 1992 من تأكيده على أهمية المنطقة المتوسطية لإيصال التعزيزات إلى الخليج العربي فالإمدادات كانت مرهونة باستعمال الخط البحري:مضيق جبل طارق ثم الانتقال نحو السويس.[2]

مر التاريخ شكل الفضاء المتوسطي منطقة تقاطع واتصال بين فضاءات جغرافية وشعوب تنتمي إلى حضارات وثقافات مختلفة، لكن أكثر من هذا كان رهانا لنزعات مستمرة ومتعاقبة من أجل السيطرة عليه أو مراقبته لم تتوقف منذ 1000 سنة . فصدق الجغرافي ايف الكوست(Lacoste ve) عندما وصف في كتابه Mediterranee la deGeopolitiqueأن منطقة المتوسط تشكل مجموعة جيوبوليتكية صراعية ، حيث يمكن تمييز منطقتين في البحر الأبيض المتوسط وفقا لطبيعة المشاكل المنطقة الشرقية والمنطقة الغربية، فنجد في الجزء الشرقي النزاع العربي الإسرائيلي، والنزاع التركي اليوناني، القضية الكردية في سوريا وتركيا،

[1] - سهايلية سماح، **الجغرافيا السياسية للبيئة المتوسطية واهميتها في الاستراتيجيات الدولية**، قطر: المركز الديمقراطي العربي، جانفي 2017، ص. 19.
[2] - نفس المرجع السابق، ص. 19.

[1]وفي الجزء الغربي نزاع الصحراء الغربية التي أثرت على العلاقات الجزائرية المغربية والتاريخ يشهد أيضا على أهمية المتوسط فمفهوم "Nostrum Mare" أي "بحرنا "الدال على هيمنة الرومان على المنطقة، جسد فيما بعد تحت سلطة الممالك العربية الاسلامية التي شهدت عدة مواجهات بين المسلمين والمسيحيين فيما يعرف بالحروب الصليبية فيما بعد خلف العثمانيون العرب في المتوسط ففرضوا تواجدهم وسيطرتهم على المنطقة وفي أواخر القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر الوقت الذي دخلت فيه الإمبراطورية العثمانية مرحلة التراجع والانقسام، أصبح المتوسط بعد ذلك متنازع عليه بين القوي الأوروبية خاصة فرنسا وبريطانيا وغداة الحرب العالمية الثانية ومع بداية الحرب الباردة حل الإتحاد السوفياتي والواليات المتحدة ألمريكية محل القوى االستعمارية القديمة، وصار المتوسط يشكل الجناح الجنوبي بالنسبة لحلف شمال ألطلسي، والطريق لولوج المحيطات بالنسبة للأسطول السوفياتي الراسي بالبحر الأسود، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على الأهمية الجيوسياسية للبحر المتوسط• ضمن الإستراتيجيتين الأمريكية والسوفيتية[2].

يدخل الاهتمام الأمريكي بمنطقة المغرب العربي ضمن إطار الاهتمام بالمتوسط عبر الحلف الأطلسي لتامين مصالحها الحيوية التي يتعين الدفاع عنها،فحسب الولايات المتحدة الأمريكية فان أوروبا وحدها لا تستطيع أن تحقق الاستقرار و الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط .مما أهلها كقوة عالمية لتحمل المسؤولية السياسية ،فالدور الأعظم هو لأمريكا في استتباب الأمن و الاستقرار في المنطقة التي تعد بالنسبة لأمريكا منطقة إستراتيجية لعدة اعتبارات إستراتيجية و سياسية واقتصادية، كل هذا دفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى إقرار مفهوم المجال المتوسطي الموسع المجسد استراتيجيا في إطار الحوار الأمني الذي باشره الحلف الأطلسي مع دول المنطقة و تجلى اقتصاديا من خلال مبادرة شراكة متعددة الأطراف –ندوات الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، وإن اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالمتوسط زاد بنسبة كبيرة بعد هجمات 2001/9/11 بحيث اعتمدت التوجهات الجديدة في السياسة الخارجة الأمريكية على المنطقة المتوسطية واعتبرتها مركز استراتيجي يجب مراقبته لأنه في غير ذلك قد يشكل تهديدا على الأمن القومي الأمريكي كما

---

[1] - Yve Lacoste, Géopolitique de la Méditerrané, paris: Armand colin,2006,p480.

•- ووصفت الباحثة الأمريكية "أيلين اليبسون""Lipson Elen " البحر المتوسط كما يلي: "إن معظم الناس يفكرون في البحر المتوسط ككتلة من الماء تفصل بين مساحات الأرض الواسعة لكل من أوربا، أفريقيا وأسيا وانه بحر تحيطه دول ذات هوايات ومصالح مختلفة تماما ومع ذلك فإن البحر يوحد بالقدر الذي يفصل به ، والدول التي تحيطه مرتبطة بعالقة الجيرة وقد جاء الوقت ألن نبدأ التفكير في البحر المتوسط كمنطقة لها وضع خاص، كوحدة جغرافية تربط الدول باهتمامات مشتركة للتنافس على الموارد ولها الحوافز لإيجاد حلول مشتركة لمشكلاتها المحلية التي تزداد اتساعا

[2] - Maurice Rieutard a loitribe la spiére, le bassin méditerranéen de sens, paris: édition publisud,p.16

ان البحر الأبيض المتوسط هو الخطوة الرئيسية لإستراتجية القوة البحرية الأمريكية من اجل الوصول إلى المناطق الحيوية[1]

إن تعزيز الحضور الأمريكي في البحر المتوسط يرتبط بمسارين رئيسيين في الإستراتيجية الأمريكية الخاصة بهذا الحوض المائي وهما: تنفيذ عمليات للمراقبة الدائمة لحوض البحر المتوسط وتعزيز القدرات الاستطلاعية و الهجومية الأمريكية في البلدان المطلة على هذا البحر من خلال إقامة شبكة قواعد عسكرية تمهيدا للهيمنة على مياهها،إن النظرة الأمريكية للمنطقة المتوسطية لم يفرضها الواقع بل جاءت من خلال الواقع الجديد الذي عملت الولايات المتحدة الأمريكية على بنائه و تطويره من خلال مختلف الوسائل و الآليات و ذلك بربط جملة الأفكار و المبادئ بمجموع الوسائل المادية التي تخول لها بناء واقع خاص تستطيع التعامل معه ،لذلك فالولايات المتحدة الأمريكية و في ظل إستراتيجيتها و التي أصبحت ترتبط فيما يعرف بأمركة العالم و هذا ما يستشف من خلال الخطابات السياسية أو كتابات المنظرين السياسيين أو الاستراتيجيين الأمريكيين[2]

الكلام عن الولايات المتحدة الأمريكية يقودنا مباشرة إلى الكلام عن روسيا باعتبارها الوريث الشرعي للاتحاد السوفيتي الذي كان المنافس الأول لأمريكا في المنطقة المتوسطية أيام الحرب الباردة، فقد أكد جل الخبراء أن الهدف من إنشاء قاعدة عسكرية في المتوسط هو إعادة عظمة الحقبة السوفيتية.كما تعتمد روسيا على العلاقات الثنائية في المتوسط من اجل تحقيق مصالحها بحيث تجمعها علاقات مميزة مع الكثير من الدول المتوسطية مثل الجزائر،ليبيا و سوريا هذه الدول من اكبر المستوردين للسلاح الروسي، سعت روسيا من خلال هذه العلاقات إلى إيجاد قدم في المنطقة من اجل المنافسة الإستراتيجية التي تفرضها أمريكا و الدول الأوروبية على النفوذ في المنطقة المتوسطية. و بالتالي فالإستراتيجية الروسية تجدها تتحرك و لو ببطء لاسترجاع مكانتها و هيبتها في المنطقة مع العلم إنها تدرك جيدا مدى أهمية و تأثير هذه المنطقة في بناء و استقرار النظام الدولي. و عليه نجد كل القوى الدولية تحاول أن تكون متواجدة في المنطقة و أن تكون لها إستراتيجية محكمة تمكنها من التعامل و التكيف مع كل التحديات، فان الإستراتيجية الروسية في المنطقة المتوسطية يمكن استنتاج بعض نقاطها من خلال تحليل بعض الخطابات و التصريحات للمسئولين

[1] - علي احمد هارون،**أسس الجغرافية السياسية** ،القاهرة: دار الفكر العربي،1998 .ص 26

[2] - سهايلية سماح، نفس المرجع السابق، ص. 21.

السياسيين و العسكريين كوزير الخارجية ووزير الدفاع و غيرهم كذلك من خلال الزيارات الرسمية و غير الرسمية التي يقوم بها القادة الروس إلى منطقة المتوسط ،فالتواجد الروسي بصفة مستمرة في المنطقة المتوسطية ليطمئن حلفاءه بتواجده و دعمه لهم[1]

الخريطة رقم (03): تبرز تبين الاهمية الجيوسياسية للبحر الابيض المتوسط

المصدر: من الموقع الالكتروني: https://www.google.dz/search?q= &tbm=

ثانيا: الاهمية الاقتصادية للبحر الابيض المتوسط

مقارنة بباقي بحار العالم، والى جانب الاهمية الجيوسياسية والجغرافية للبحر الابيض المتوسط، تحوي المنطقة المتوسطية ثروات عالمية تعد حيوية بالنسبة للدول الكبرى في العالم خاصة الدول الغربية الصناعية وتتمثل هذه الثروات خاصة في النفط و الغاز اللذان تزخر بهما منطقة المرب العربي (ليبيا والجزائر و تونس) و الخليج العربي (العراق،ودول مجلس التعاون الخليجي) وكذا منطقة قزوين (ايران، اذربيجان، تركمنستان، وكزاخستان)، وهنا يبرز دور البحر الابيض المتوسط كمعبر رئيسي للسفن وحاملات النفط والانابيب النفطية والغازية الى دول اوروبا الغربية والولايات المتحدة مرورا عبر قناة السويس ومضيق جبل طارق كونه قناة وصل بين المحيطات العالمية الثلاثة الاطلسي ، الهندي والهادي ويمكن القول ان البحر الابيض المتوسط هو بمثابة الشريان الحيوي للتجارة العالمية [2]

[1] - نفس المرجع السابق، ص. 21.
[2] - زكري مريم، **البعد الاقتصادي للعلاقات الاوروبية المغاربية** ، (مذكرة ماجستير غير منشورة)،العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات اورو-متوسطية، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011، ص. 16.

عبر التاريخ شكلت الحركة التجارية في هذا الفضاء الدافع الرئيسي والمحرك لتفاعل العلاقات في المنطقة ومع باقي المناطق الأخرى, كما أن العامل الاقتصادي كان المنطلق للكثير من الصدامات التي شهدتها المنطقة,بداية من الفينيقيين الذين أسسوا موانئ ومدن تجارية بالبحر الأبيض المتوسط على غرار صور،قرطاج،صيدا،ثم جاء الرومان الذين أرسو علاقات تجارية في المنطقة وكانت منطقة شمال إفريقيا بمثابة مخزن روما من الحبوب والذي أنقذ الإمبراطورية الرومانية من الكثير من الأزمات الاقتصادية.

لقد شكل المتوسط منذ القديم حلقة الوصل بين منتجات الشرق الأقصى (التوابل والحرير من الهند والصين)ومنتجات الجنوب من بلاد فارس,الحبشة واليمن ورغم اكتشاف العالم الجديد إلا أن الكثير من العوامل ساهمت مجددا في تعظيم الأهمية الاقتصادية للبحر الأبيض المتوسط ومن هذه العوامل كالثورة الصناعية والحاجة إلى المواد الأولية ,إذ كان المتوسط والمنطقة الأوروبية الحاضنة الرئيسية لهذه الحركة الصناعية، والحركة الاستعمارية والتي جعلت من المتوسط جسر وممر عبور نحو المستعمرات لنقل المواد الأولية إلى مصانعها في الشمال، كذلك شق قناة السويس والتي زادت من أهمية البحر الأبيض المتوسط اقتصاديا وعسكريا ,لتسهيل تنقل بواخر النقل والشحن[1].

فبفضل المضايق البحرية والقنوات الملاحية والمعابر والأنهار أصبح المتوسط أهم ممر تجاري في العالم,ينطلق من شرق آسيا في المحيط الهادي عابرا المحيط الهندي عند ميناء سنغافورة ليجتاز البحر الأحمر,باب المندب،قناة السويس وعبر مضيق جبل طارق نحو أوروبا والأمريكتين ليقلص المسافة التي تقطعها الأساطيل التجارية إلى النصف بالمقارنة بتلك التي تعبر إفريقيا الجنوبية، بالإضافة إلى المدخلان الرئيسيان للبحر الأبيض المتوسط من خلال قناة السويس بطول 164 كلم ومضيق جبل طارق, الذي يفصل أوروبا عن إفريقيا من جهة المغرب بمسافة 14كلم،تعتبر المضايق التركية نقطة عبور ثالثة بين البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط ,عبر ممر الدردنيل بعرض 5 الى 13كلم والبوسفور بطول 26 كلم ،إضافة إلى القنوات الداخلية كقناة كورثيا بين بحر ايجة والبحر الادرياتيكي، وقناة ميدي التي تربط غرب المتوسط ومرسيليا بخليج بيسكاي المطل على الأطلسي عبر نهر الجارون، فهذه الأهمية التي تكتسيها جغرافية المتوسط جعلته محل أطماع القوى الكبرى فترجمت ذلك من خلال التنافس الدولي في المتوسط وانتشار التكتلات الاقتصادية كما تترجم المشاريع والمبادرات التعاونية في المتوسط الرغبة المحلية والدولية في

[1] - أهمية البحر الأبيض المتوسط، **من االموقع الالكتروني**: https://cte.univ-setif2.dz/moodle/mod/page/view.php?id=3027، بتاريخ 2017/02/17، يوم 2022/07/05.

الاستفادة من المزايا التي يقدمها الفضاء المتوسطي, وتعكس النزاعات المستمرة في المنطقة أوجه التضارب في المصالح وتنازع القوى في الفضاء الاورو متوسطي[1].

في ظل التغيرات الدولية الجديدة التي عرفتها نهاية الحرب الباردة، فانتشر على نطاق واسع أهمية المتغير الاقتصادي خاصة مع تحرير التجارة الدولية وقيام منظمة التجارة العالمية، واتساع حركة التكتلات الاقتصادية التي تقوم على أساس التعاون والشراكة بين مجموعة من الدول. فأصبحت القوة الاقتصادية هدف تسعى إليه الدول لابراز وجودها ومكانتها على الساحة الدولية .من جهة أخرى لعب العامل الاقتصادي دورا في غاية الأهمية في الدراسات التي تناولت الشروط الرئيسية لتحقيق الامن والسلام العالمي ، والأسباب التي تكمن وراء الصراعات الدولية قبل الحديث عن الأهمية الاقتصادية لحوض البحر المتوسط تجدر الإشارة اولا إلى واقع هذا الحوض الذي يشمل على مجموعتين متباينتين، مجموعة الشمال ومجموعة الجنوب حيث الأولى متقدمة في كل الميادين وتقود اكبر تجربة ناجحة في التكتل والتعاون الإقليمي والمتمثلة في الإتحاد الأوروبي أما المجموعة الثانية فتتمثل في مجموعة الجنوب فهي مجموعة تعرف دولها مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية عديدة. فهي فقيرة و غير متقدمة[2]

للمنطقة المتوسطية أهمية اقتصادية كبيرة فهو مفترق الطرق بين الشرق والغرب وبين الشمال والجنوب فالبحر المتوسط قبل كل شيء منطقة عبور بحرية للتجارة العالمية، فيكفي أن التجارة النفطية العالمية تتم عبر المتوسط ومن الثروات الطبيعية التي يزخر بها المتوسط نجد النفط والغاز اللذان تزخر بهما الضفة الجنوبية إلى جانب المعادن (الفوسفات والحديد) والثروة السمكية... الخ ، حيث يحتوي على 7,5 % من الثروات البحرية الحيوانية و18%.من الثروات البحرية النباتية الموجودة في العالم .وهذا ما دفع دائما بالقوى الكبرى إلى محاولة بسط نفوذها على ثروات هذه المنطقة، كما يتميز المتوسط بحركة عبور مكثفة خاصة لمنتجات الطاقة، حيث ما يقارب 24 % من حمولة البضائع هي من منتجات الطاقة البترول والغاز الطبيعي يأتي من إفريقيا الخليج العربي، لى حد كبير من روسيا ويمر من خالل مضيق البوسفور، وصاد ارت النفط والبحر الأسود وا الآتية من الخليج العربي تمر عبر قناة سويس ثم البحر المتوسط لينقل إلى أوروبا والواليات المتحدة الأمريكية.

[1] -Saoudi Badis, les variétés sécuritaires et leurs impacts sur la souveraineté des Etats de la méditerranée, Séminaire international : « l'Algérie et la sécurité dans la méditerranée Réalité et perspectives », L'université de Mentouri-Constantine, le 28-29 avril 2008, p.08

[2]- سهيلية سماح، مرجع سابق، ص. 21.

ونظرا لأهمية مادة النفط نجد القوى الكبرى تسعي دائما للاستحواذ عليها وتعمل على تأمين الطرق والممرات التي يعبر منها النفط، [1]ولقد توجهت القوى الكبرى تقريبا في فترة ما بعد الحرب الباردة إلى إعطاء أهمية إستراتجية كبيرة لشؤون الاقتصادية وشؤون الموارد والولايات المتحدة الأمريكية على رأس هذه القوي أكدت أن أهدافها تصب على كيفية ضمان وصولها إلى مخزونات ما وراء البحار من الموارد الحيوية فالإستراتجية الأمريكية تركز على حماية حقول النفط والدفاع عن خطوط التجارة البحرية وهذا التركيز يمكن رؤيته في الاهتمام الذي يتم إيلاؤه لهموم الطاقة من قبل العاملين في استخبارات الولايات المتحدة الأمريكية بتعبيرهم"**علينا أن نعترف بأن أمتنا لن تكون آمنة إذا لم تكن إمدادات الطاقة العالمية آمنة**" لذلك سيبقى النفط ودائما الهدف الرئيسي ليشكل التلاقي لكافة الخطط والسياسات والاستراتجيات الأمريكية، وهو ما يؤكده كتاب "حروب أمريكا ضد أوروبا للمفكر الاستراتيجي " للفرنسي ألكسندر دي الوفال" حيث يقول: "**إن الإستراتيجية الأمريكية بشأن العالم الاسلامي تتأسس بالسيطرة على الاحتياطي النفطي وأنابيب تجارته, وحماية طرق شحنه**"[2]

ومن جهة أخرى تعتبر الموانئ العبا رئيسيا في نظام النقل المتوسطي بين البر والبجر ومن أهم الموانئ نذكر: ميناء مرسيليا بفرنسا، ميناء برشلونة باسبانيا، ميناء اسطنبول بتركيا، ميناء سعيد وتعتبر أيضا مضيق البوسفور والدردنيل ومضيق جبل طارق، وقناة سويس نقاط مفتاحية في نظام النقل المتوسطي، وان إن أغلب المضايق والقنوات تكون ذات أهمية اقتصادية إذ أنها تكون المنفذ والممر الوحيد لجميع الطرق البحرية المتجهة إلى مكان ما وفي وقت مضى فقد البحر الأبيض المتوسط مكانته كطريق للتجارة التي تحولت منه إلى المحيط الأطلسي بعد اكتشاف الرجاء الصالح والعالم الجديد، واسترجع مكانته بعد فتح قناة سويس في القرن العشرين وازدادت أهميته في التجارة الدولية بسبب نشاطه التجاري العالمي، وازدياد حجم السفن في مسطحات مياهه. وتمثلت مصلحة القوى الكبرى في الوصول إلى منابع النفط والأسواق والتي لا تتم الا عبر المتوسط[3].

يمثل بحرا مغلقا لا يمكن العبور إليه إلا من خلال مضائق معينة: حيث يوجد مضيق جبل طارق في الغرب والبوسفور والدردنيل في الشمال الشرقي وقناة السويس في الجنوب الشرقي. إضافة إلى ذلك فإن المتوسط

[1] - plan bleu,les transport maritimes de marchandises en méditerranée: perspectives2025,paris: centre d'activités régionales du pnue/pam,valbonne,2010,p14

[2] - سمير صارم، "النفط العربي في الإستراتيجية الأمريكية" ،**مجلة الفكر السياسي**، المجلد 01، العدد 09، 2003، ص. 62.

[3] - جمال ساسي، مصادر التهديد الجديدة للامن في المتوسط، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي:حول الجزائر والامن في المتوسط : واقع وآفاق، قسنطينة: جامعة منتوري،30/29 افريل 2008، ص. 05.

منقسم في الوسط من خلال مضيق آخر تمثله جزر مالطا وصقلية. كل هذه المضائق تشبه عنق الزجاجة أو النقاط الخانقة، التي تحد من الملاحة البحرية وتسهل السيطرة عليها، ولذلك فإن هذه المضائق كانت دائما ذات أهمية اقتصادية. وتتنافس عليها مختلف القوى، وتنظر إليها على أنها نقاط يمكن غزوها والسيطرة عليها، واستخدامها كنقاط دفاع، وأبواب مفتوحة نحو بقية العالم، أما مضيقي البوسفور والدردنيل فهما يفصلان البحر الأبيض المتوسط عن البحر الأسود، ويمثلان البوابة نحو آسيا وفي الوقت الحاضر يخضع المضيقان لسيطرة تركيا، وتظل أهميتهما قائمة بما أنهما يمثلان جسرًا لنقل الموارد الطاقية، ويمثلان المنفذ الوحيد لروسيا نحو المتوسط.

الخريطة رقم 04: تمثل المضائق والممرات من والى دول البحر الابيض المتوسط

المصدر: من الموقع الالكتروني: https://www.noonpost.com/content/37073

مكن حفر قناة السويس في القرن التاسع عشر من تعزيز القيمة الجيوسياسية والاقتصادية للبحر الأبيض المتوسط، بعد فتح ممر مباشر نحو البحر الأحمر والمحيط الهندي. وقد أصبحت هذه القناة أسرع طريق للوصول إلى آسيا من أوروبا، دون الاضطرار للالتفاف بجانب القارة الأفريقية. وقد تنافست عديد الدول على السيطرة على هذه القناة إلى أن قررت الحكومة المصرية تأميمها في 1956. وتعد قناة السويس جزء هاما من طرق التجارة التي تربط بين مختلف الموانئ. ويرتبط الأوروبيون بالمصانع في آسيا وحقول الطاقة في الخليج، ولذلك فإن أهمية هذا الممر المائي تظهر من خلال الكلفة الباهظة التي قد تتكبدها أوروبا في حال غلقه. إذ أنه خلال فترات الاضطراب التي شهدتها مصر في انتفاضة 2011 على سبيل المثال، أشارت التقديرات إلى أنه في حال غلق قناة السويس أمام السفن فإن سعر النفط الخام قد يرتفع بنسبة 10

بالمائة وقد كانت السيطرة على المضائق دافعًا للعشرات من الصراعات عبر التاريخ، مثلما تظهره مالطا التي تعرضت للغزو وتغيرت هويتها عدة مرات بسبب موقعها الاستراتيجي. ولكن بالإضافة إلى فائدته في طرق التجارة، فإن البحر الأبيض المتوسط يحتوي على موارد طبيعية هامة تلعب دورًا هي أيضا في الاقتصاديات المحلية، مثل الصيد البحري الذي يتواصل إلى حد الآن في مناطق معينة باعتماد التقنيات القديمة والمستدامة[1].

ثالثا: الاهمية الامنية للبحر الابيض المتوسط:

شكل الامن في حوض البحر الابيض المتوسط بدلالاته المختلفة مرجعية اساسية لكل مبادرات التعاون والحوار لدول المتوسط بهدف خلق بيئة امن واستقرار في مجمل المنطقة عبر حوار سياسي ومقاربات تشاركية مختلفة وكان للتحولات الكبرى التي شهدتها الساحة الدولية في نهاية القرن المنصرم اثر مباشر في احداث تغييرات بنيوية في السياسة العالمية وفي ظهور العديد من المفاهيم بعد الحرب الباردة يأتي في مقدمتها مفهوم الامن وثورة الدراسات الامنية وانتقالها من الطابع التقليدي (العسكري) الى الطابع النقدي الانساني وذلك بفعل تحول طبيعة وبنية التهديدات ضد امن الدول وامن المجتمعات والافراد التي اصبحت مهددة بنمط من جديد من الاخطار الغير عسكرية وذات هويات مجتمعية انسانية[2] اذ ان المنطقة المتوسطية تواجه جملة من التحديات الامنية تتخذ ثلاث اشكال رئيسية:

- التطرف الديني : ضمن المفهوم الاوروبي يرى ان مشكلة التطرف بالديني لا ينبغي اتعامل معها على انها ظاهرة مرتبطة باعمال العنف والارهاب بل وباخطار داخلية تؤثر على نسيجها الاجتماعي واستقرارها
- خطر انتشار اسلحة الدمار الشامل: يشكل هذا التهديد صلب الاهتمام بامن البحر المتوسط فالمنطقة تمثل اكبر مجال لجارة الاسلحة في العالم وقد اعطت اسرائيل المبرر الاول للدول الاخرى للسعي لامتلاك هذا النوع من الاسلحة بعدما تمكنت هي من ذلك
- الضغط الديمغرافي: هو خطر يرتبط بمجموعة من الابعاد، كالفرق الكبير بين ضفتي المتوسط من حيث الامكانات الاقتصادية والاجتماعية ومشاكل الهجرة غير المراقبة وارتباطها بقنوات الاسلحة والتهريب والمخدرات

[1] - كلارا فانزالا، الجغرافيا السياسية للبحر الأبيض المتوسط: بحر بين ثلاث قارات، من الموقع الالكتروني: https://www.noonpost.com/content/37073، بتاريخ 2020/05/19، يوم 2022/07/07.

[2] - **البحر الأبيض المتوسط.. قصة الحضارة**، قطر: مركز الجزير للدراسات، 2016، ص. 04.

و مع نهاية الحرب الباردة تغيرت الرؤية الامنية للدول الاوروبية وصارت ترتبط بموقع كل دولة، ففي وسط وشمال القارة ينظر الى الفوضى الناشئة عن انهيار الاتحاد السوفياتي على اساس انها المصدر الاول لتهديد الامن الاوروبي، بينما النظرة الغالبة في الغرب وجنوب القارة الاوروبية ان التهديد يأتي اساسا من جنوب المتوسط كما ان التهديدات القادمة من الجنوب لها جذورها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ولذلك لا تكفي القوة العسكرية وحدها لضمان الامن في المتوسط، ومن تم يجب وضع سياسة شاملة تتضمن كل هده الجوانب، وهذا ما يعكس التحول الذي طرا على مفهوم الامن بعد الحرب الباردة، وهو ما يفسر التوجه العالمي نحو تحقيق الامن المشترك او الجماعي الذي في ظله اصبح التعاون المتبادل مجموعة من متجانسة بين الدول وليس التحالف العسكري هو السمة الاساسية للعلاقات الدولية (التجمعات الاقليمية)، فالتصورات القائمة في المتوسط المتعلقة بالأمن بعد الحرب الباردة تركز على ان الامن ظاهرة ذات طبيعة شمولية ومعقدة ولا يتألف فقط من مكونات عسكرية بقدر ما يشمل مكونات اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، انسانية، وقد عدت المخاطر اللاتماثلية من هجرة سرية ، جريمة منظمة، المتاجرة بالمخدرات، المتاجرة بالأسلحة، الارهاب، المتاجرة بالبشر، التهديدات البيئة كلها ناجمة عن الفشل المحتمل للدول التي لم تتوفق في اعادة بناء المحتوى المعرفي والعملياتي للأمن[1]

الخريطة رقم 05: تمثل حركة تدفقات الاشخاص، المخدرات، الاسلحة في المنطقة المتوسطية

المصدر: دوج ارفينج، عين على البحر الابيض المتوسط، الولايات المتحدة الامريكية: مؤسسة RAND، 2017.

[1] - محمد مروان، أهمية البحر الأبيض المتوسط، من الموقع الالكتروني:
https://mawdoo3.com/%D8%A3%D9%87%D9%، بتاريخ 2018/06/11، يوم 2022/07/07.

وبهذا ولدت التحولات التي اعقبت نهاية الحرب الباردة في منطقة المتوسط خاصة الدول الاوروبية شعورا باللاامن، ذا طبيعة اقتصادية واجتماعية وثقافية، فتحديد طبيعة التهديد ونوعيته يكشف لنا اليوم الحاجة لإيجاد الحلول للمشكلة الاقتصادية والاجتماعية التي تواجها دول جنوب المتوسط وبالتالي لم تعد الاشكالية الامنية في المتوسط مرتبطة بالتهديدات الامنية للدول بل هي لتهديدات جماعات الجريمة المنظمة او الارهابية والتي تتقاطع مصالحها مع الجريمة المنظمة للهجرة السرية او تجار المخدرات،... ولكن الامن يقتضي بالأساس وجود تقاطع نفعي مصلحي بين الدول المتفاعلة وليس فقط رغبة جعل دول الجنوب المتوسط مناولة لسياسية دول الشمال حول هذه التهديدات، كونها مسؤولية جماعية وصير مشترك محتوم يوجه سلوك الدول المتوسطية[1]

في ظل عجزها عن بناء منتدى دبلوماسي ناجح، تواصل دول البحر الأبيض المتوسط الانخراط في التوترات الحدودية القديمة، التي تهدد استقرار المنطقة. ومن أبرز هذه التوترات هنالك الخلاف بين تركيا واليونان على جزيرة قبرص وأجزاء من منطقة إيجة، على الرغم من أن كلاهما أعضاء في حلف الناتو. هنالك أيضا انقسامات حادة بين الجارين المغرب والجزائر، اللذان يغلقان الحدود بينهما منذ سنوات عديدة، إلى جانب الخلاف بين إسبانيا وبريطانيا حول جبل طارق. وهنالك بالطبع الصراع القديم بين "إسرائيل" وفلسطين. وقد تمكنت الثورات العربية من وضع البحر الأبيض المتوسط في قلب الاهتمام العالمي في 2011، تماما كما فعلت الصراعات والحروب في السنوات الأخيرة، مثل حرب البلقان والحرب الأهلية الجزائرية في التسعينات، والحروب الحالية في ليبيا وسوريا. وقبل عقود قليلة شهد المتوسط أيضًا حروب بين العرب و"إسرائيل" وكان مسرحًا هامًا لحربين عالميتين، في حين إن البحر الأبيض المتوسط يواصل احتلال مكانة هامة في الشؤون السياسية الدولية. وتلتقي في هذه المنطقة قوى محلية وازنة مثل فرنسا وإيطاليا و"إسرائيل" وتركيا، مع قوى دولية مثل الولايات المتحدة وبريطانيا التي تمتلك حضورًا عسكريًا في المنطقة. إضافة إلى ذلك فإن السنوات الأخيرة شهدت وصول لاعبين جديدين وزيادة حضورهما، هما روسيا والصين، ولو أنهما يعتمدان إستراتيجيات مختلفة تمامًا.[2]

وقد تمكنت روسيا من اقتناص فرصة الحرب الأهلية في سوريا، التي تدخلت فيها لدعم نظام بشار الأسد، لتعزيز حضورها في البحر الأبيض المتوسط من خلال قاعدتين عسكريتين هما ميناء طرطوس والقاعدة

[1] - جمال ساسي، مرجع سابق، ص. 06.

[2] - كلارا فانزالا، نفس المرجع السابق.

العسكرية اللاذقية. إلى جانب ذلك شاركت موسكو في الصراع الليبي من خلال المرتزقة ودعمت الجنرال خليفة حفتر، إلى جانب مشاركتها في الاجتماعات واتفاقات السلام في هذا البلد. هذا سوف يسمح للحكومة الروسية بالحصول على بعض الأسبقية فيما يخص الموقع الممتاز لهذا البلد وثرواته الطبيعية بعد نهاية الحرب. من جهتها التزمت الصين باستخدام الأدوات التجارية والثقافية والدبلوماسية. حيث أن الصين تستخدم هذه الطرق في الصراعات مثل ما يجري في سوريا، إلا أن أهم مثال على هذه الاستراتيجية هو مشروع طريق الحرير الجديد، الذي تصل جهته الغربية إلى البحر الأبيض المتوسط. وفي إطار هذا المشروع تمكنت الصين في السنوات الأخيرة من الاستحواذ على امتياز إدارة ميناء بيرايوس اليوناني، وأصبحت مالكة أغلبية الأسهم في موانئ أخرى مثل فالنسيا في إسبانيا. كما أنها استثمرت في موانئ هامة مثل طنجة ومالطا إلى جانب موانئ إيطالية وحيفا في فلسطين وبورسعيد وقناة السويس في مصر. وفي الجنوب وسعت بكين من نفوذها في أفريقيا وفتحت أول قاعدة عسكرية خارج حدودها في جيبوتي في منطقة القرن الأفريقي. وهكذا تنوي بكين تأمين الملاحة البحرية في هذه المنطقة، لما تكتسيه من أهمية بما أنها تربط المحيط الهندي بالبحر الأبيض المتوسط عبر مضيق باب المندب والبحر الأحمر وقناة السويس.[1]

وعلى الرغم من الانقسامات السياسية التي تمنع النظر إليه على أنه كيان موحد، فإن حوض البحر الأبيض المتوسط يواجه بعض التحديات الخطيرة. إذ أن طرق التجارة الجديدة مثل تلك التي ستفتح مع اكتمال مشروع طريق الحرير الجديد، سوف تنافس البحر الأبيض المتوسط وتسرق منه أهميته. وفي الجانب الآخر، هنالك أيضا تهديد المنظمات المتطرفة الحاضرة في الجهة، وهو خطر تزايد بسبب الحربين الليبية والسورية، وبدأ يتفشى في البلقان ومصر وشمال أفريقيا. وفي منطقة الساحل الأفريقي تعاني أغلب الدول من الاضطرابات المزمنة، التي تسمح بتوسع الجماعات المتطرفة والمنظمات الإجرامية التي تمكنت من إقامة طرق للتهريب والمتاجرة بالأسلحة ، ضافة إلى ذلك، فإن انعدام العدالة بين شمال وجنوب المتوسط تجعل من هذا البحر يمثل حاجزا وليس فضاء للاتحاد. إذ أن العنف والطفرة السكانية تدفع بالآلاف من الناس للهجرة من أفريقيا والشرق الأوسط إلى أوروبا، وهو ما يؤثر على بلدان المتوسط من الجهتين كما هنالك أيضا أزمة اللاجئين السوريين الذين يقبعون في تركيا ودول أخرى منتظرين الفرصة للمرور إلى الاتحاد الأوروبي، وهو يمثل واحدة من أكبر الكوارث الإنسانية في التاريخ.[2]

---

[1] - نفس المرجع السابق

[2] - هاشم كاظم الصبيخي، "الاهمية الجيواستراتيجية للبحر الابيض المتوسط دراسة في الجغرافيا السياسية"، **مجلة ابحاث ميسان**، المجلد 06، العدد 12، 2010، ص. 194.

أيضا مشكلة التغير المناخي التي بدأت تبرز كتهديد وشيك وحقيقي. وستكون تبعات هذا التغير وخيمة في حوض البحر الأبيض المتوسط بشكل خاص، بما أنه بدأ منذ الآن يعاني من مشاكل التصحر وندرة المياه، وهو ما سيؤدي لاندلاع توترات مثل تلك التي بدأت تتصاعد بين مصر وأثيوبيا والسودان بسبب بناء سد النهضة، والتوترات بين "إسرائيل" وجيرانها أيضا. يضاف إلى كل هذه المشاكل، المخاطر الداخلية التي تواجهها عدة دول تعاني من ضعف الدولة وتفشي البطالة وغياب العدالة والأمن الغذائي. وقد أظهرت الثورات العربية في 2011، والسودان والجزائر في 2019، أن هذه المشاكل قد تؤدي لاندلاع احتجاجات شعبية قد تقود في أحسن الأحوال للتغيير الديمقراطي، ولكنها قد تقود أيضًا لاندلاع حرب أهلية، وفي ظل وجود تحديات أمنية وديمغرافية وبيئية مماثلة، ووجود تهديد بأن موانئها سوف تفقد أهميتها الدولية، واكتشاف مخزونات الغاز الطبيعي الذي قد يغير كل شيء، يبدو أن البحر الأبيض المتوسط يواصل منذ قرون كتابة تاريخ خاص به.[1]

أ- ديناميات جديدة في البيئة المتوسطية:

صبح حوض البحر المتوسط منطقة محاطة بالأزمات والانتقال الثوري، متأثرة بما حدث في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا, والجنوب الأوروبي، وتتمحور الديناميات الجديدة في هذه المنطقة في عدد من المحاور التالية:

1. تتشكل البيئة الاستراتيجية في البحر المتوسط بصورة متزايدة من خلال قوى منبثقة من خارج المنطقة، أي من بلاد الشام والمناطق الأوروآسيوية والأفريقية, ومن البحر الأسود وحوض الأطلسي. ويوجد عدد من الأمثلة الدالة على الطبيعة العابرة للإقليمية لأمن البحر المتوسط، حيث تعد كثافة انتقال المقاتلين الأجانب من أوروبا إلى بلاد الشام تحديا أمنيا مُلحا لجزء كبير من أوروبا, كما تأكد ذلك في الهجمات الإرهابية في فرنسا والدنمارك وبلجيكا. ويضع عبور المقاتلين الأجانب إلى سوريا عبر تركيا، الضغط على أنقرة في سياق علاقاتها المضطربة بالفعل مع شركائها في حلف الناتو.

2. يمكن أن يشكل احتمال طول أمد الصراع في سوريا والعراق واحتمال انتشار تطرف الجماعات الجهادية مثل "داعش"، إلى أجزاء أخرى من الجوار الأوروبي، بيئة تهديدات أمنية جديدة لمنطقة البحر المتوسط في السنوات المقبلة، كما. يمكن أن يؤثر فشل الدولة وسيادتها المعطلة بشكل سلبي على منطقة البحر المتوسط. ففي أسوأ الأحوال, يؤدي انتشار الإرهاب والعنف السياسي في منطقة الساحل الأفريقي وغرب أفريقيا إلى

[1] - نفس المرجع.

انعدام الأمن لمنطقة المغرب العربي وأوروبا. وفي هذا الصدد، أدى التدخل الفرنسي في مالي إلى عواقب الفوضى داخل الجزائر وغرب البحر المتوسط، كما يأتي تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب العربي" وتنظيمات أخرى مماثلة في شمال وغرب أفريقيا، في صدارة المخاوف الغربية.

3- نشأت تحديات جديدة شكلها المحيط الأطلسي أمام الأمن المتوسطي, من خلال طرق التهريب الجديدة للمخدرات والأسلحة والأموال من أمريكا اللاتينية إلى غرب أفريقيا, ومنها إلى أوروبا[1].

4- أوجدت ظروف الصراع والفوضى المنتشرة من أفريقيا جنوب الصحراء إلى باكستان، موجات من المهاجرين لأسباب اقتصادية وسياسية. فقد فرَّ أكثر من 2 مليون لاجئ عبر تركيا منذ بداية الحرب على سوريا، وعبر مئات الآلاف عبر البحر المتوسط؛ منهم 6 آلاف إلى إيطاليا, ولقى أكثر من 3 آلاف مهاجر مصرعهم في منطقة البحر المتوسط خلال عام 2014 وحده، ومن ثم، تقع منطقة البحر المتوسط في غمار أزمة أمن إنساني لم يسبق لها مثيل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ويقع عبء التصدى لهذة الأزمة بشكل أساسي على عاتق حكومات ومجتمعات جنوب أوروبا.

ب-بروز فواعل جديدة في المنطقة المتوسطية

لم تعد البلدان المطلة على البحر المتوسط وشركاء أوروبا وأمريكا الشمالية, وروسيا، هم أصحاب المصلحة الوحيدين في الأمن المتوسطي، فقد ظهر فاعلون جدد، إذ اكتسبت القوى الصاعدة في آسيا مصلحة قوية في التنمية السياسية والاقتصادية والأمن الإقليمي. وكانت الصين• في مقدمة هذه القوى، فأثناء السقوط العنيف

[1] - مروة صبحي، **الامن المتوسطي: ديناميات متغيرة وفاعلون جدد في البحر المتوسط**، الامارات العربية المتحدة: المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة، جوان 2015، ص. 21.

•- تحرص الصين على ربط علاقات اقتصادية وتجارية منوعة مع الدول المطلّة على البحر المتوسط، نظرًا إلى أهميته الجيوستراتيجية أيضًا، كما تستثمر بشكل واسع في بناء المرافئ والمحطات البحرية في مجموعة من هذه الدول وتوسعتها. فمنذ السنوات الأخيرة، شرعت الشركات الصينية في تشغيل أو استثمار موانئ عدة، مثل ميناء فالنسيا في إسبانيا، وبيرايوس في اليونان، ، وأمبارلي في تركيا، وفي سافونا وجنوة في إيطاليا. وتُبدي الصين أيضًا اهتمامًا متزايدًا بالاستثمار في موانئ عدة في البرتغال كما تولي الصين ضفة المتوسط الجنوبية أهميةً قصوى، مستحضرةً بذلك الممرات البحرية الاستراتيجية التي تطل على البحر الأحمر والمحيط الأطلسي، إضافة إلى البحر المتوسط. فبعد انضمام دول المنطقة إلى مبادرة الحزام والطريق، شرعت الصين في بناء موانئ عدة على مستوى المنطقة المغاربية وتوسعتها، نذكر منها ميناءَي بور سعيد والإسكندرية في مصر، وميناء شرشال في الجزائر الذي يُعتبَر من أهم المواقع الحيوية للتجارة والمواصلات البحرية. ونمت العلاقات الاقتصادية والتجارية الصينية - المغاربية بشكل كبير، خصوصًا مع الجزائر التي أصبحت شريكها الاقتصادي الأول في المنطقة والمستورد الأول للأسلحة الصينية في القارة الأفريقية. كما أن الجزائر هي البلد المغاربي الأول المستقبل الجالية الصينية، حيث بلغ عدد العمال الصينيين فيها، في عام 2018، أكثر من 60 ألف بمبرر ضمان سلامة الطرق البحرية التجارية على طول خط الحرير الجديد عمومًا، وفي منطقة المغرب الكبير على وجه الخصوص، سوف تبذل الصين جهودًا دبلوماسيةً كبرى لدى المنظمات الدولية ودول المنطقة، لتُقنعها بضرورة توفير الحماية الأمنية لهذه الاستثمارات والمنشآت.

لنظام "القذافي", اضطرت الصينية الدولإلى إجلاء نحو 30 ألف عامل من ليبيا، كما تشارك الصين في صناعة الطاقة وغيرها من قطاعات الاقتصاد في الجزائر, وكان العمال الصينيون من ضحايا هجوم الجماعات الإرهابية على منشآت الغاز فى جنوب الجزائر.

ايضاً أصبحت الصين المستثمر البارز في البنية التحتية للموانئ المطلة على البحر المتوسط، أبرزها في ميناء بيرايوس اليوناني. كذلك، فإن دور قناة السويس في التجارة البحرية بين آسيا والأسواق الأوروبية قد أعطى الصين ومُصدرين آسيويين آخرين حصة هامة للوصول إلى هذا الشريان الحيوي، اضافة كذلك إلى دور دول مجلس التعاون الخليجي في منطقة البحر المتوسط, فعلى الرغم من أنه ليس دوراً جديداً, بيد أنه يتزايد في نواح هامة. فقد أسست السعودية وقطر وباقي دول الخليج حضوراً قوياً كمستثمرين وجهات مانحة في هذه المنطقة. وفي السنوات الأخيرة, أصبحت الدول الخليجية فاعلاً أكثر وضوحاً من الناحية الأمنية. ومن أمثلة ذلك, مشاركة قطر في التحالف الدولي الذي أطاح بالقذافي في ليبيا.

كما يمثل دور إيران ووكلائها في كل من العراق وسوريا ولبنان وغزة, أهمية جديدة في ظل ظروف الفوضى والصراعات التي طال أمدها في بلاد الشام؛ فقد أدى التدخل المتزايد لإيران في هذه الدول إلى أن أصبحت فاعلاً متزايد الأهمية على الساحة الأمنية في منطقة شرق البحر المتوسط.[1]

المطلب الثاني: التحديد الجيوسياسي لدوائر السياسة الخارجية الجزائرية في المنطقة المتوسطية :

تعد الدوائر التي تنشط فيها السياسة الخارجية اطرا ومجالات إقليمي ودولي لسلوك الدولة الخارجي، يساهم في تحديدها مجموعة من الأسس والعوامل الجغرافية والسياسية والتاريخية والحضارية والثقافية كما تتحدد أيضا على أساس منافع ومصالح الدولة المادية (الاقتصادية) والمعنوية وبما أن الدول لا توجه سياساتها الخارجية بالتساوي إلى مختلف الوحدات الدولية سواء كانت داخل إقليمها أو خارجه وتركز اهتماماتها على الوحدات الدولية التي ترتبط معها بمصالح ومنافع معينة[2] كما يكتسي الموقع الجغرافي للدولة قدرا من الأهمية في تحديد المجال الحيوي لسياستها الخارجية لأنه يحدد جوارها الجغرافي المباشر والقريب، ويحدد أيضا الفضاءات الجيوسياسية التي تشكل دوائر تنشط وتتحرك فيها سياسة الدولة الخارجية، بالإضافة إلى الدور الهام الذي يلعبه الموقع الجغرافي في تحديد وتوجيه علاقات الدولة الخارجية مع الوحدات الدولية

[1] - نفس المرجع السابق، ص. 22.

[2] - سلوى دعادر، **دوائر السياسة الخارجية المصرية**، مصر: مركز الحضارة للدراسات السياسية، 2016، ص, 161.

المكونة لدوائر حركة سياستها الخارجية إما في شكل علاقات حسن الجوار والتعاون البيني، تعززها روابط ثقافية، تاريخية وثقافية وحضارية، أو في شكل علاقات تنحو منحى التوتر والتنافس و النزاع [1]

تتميز الجزائر بمكانة ذات ابعاد مختلفة ومتعددة لها تاثير مباشر على سياستها الخارجية وعلاقاتها الاقليمية والدولية هذه التعددية ليست خطوطاً فاصلة بين انتماءات متباينة ، ولكن يتم استغلالها لتعظيم الدور الجزائري فالجزائر، أرض الإسلام، وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير، وأرض عربية، وبلاد متوسطية وإفريقية تعتز بإشعاع ثورتها، ثورة أول نوفمبر، ويشرفها الاحترام الّذي أحرزته.[2]

اولا: الدائرة الافريقية

اعتبرت الجزائر منذ مطلع الستينات القارة الإفريقية مجالا حيويا لها، وفضاءا جغرافيا مناسبا لتحقيق طموحاتها الدبلوماسية كدولة حديثة الاستقلال،وبالفعل،مكن الفضاء الإفريقي الجزائر من لعب دور الدولة النموذج في مجال النضال ضد الاستعمار والإمبريالية ومكنها أيضا من لعب دور إقليمي ريادي بشكل عام على المستوى القاري إلى جانب دول إفريقية أخرى تزعمت قيادة القارة السمراء ،بالإضافة إلى أن إفريقيا مثلت أيضا مجالا واسعا لتنويع شركاء الجزائر، وحقلا رئيسيا لانبعاث حركية سياستها الخارجية اتجاه العالم الثالث ،مما أتاح لها الحصول على أكبر قدر ممكن من التأييد لسياستها الإفريقية ولقد استطاعت الجزائر من خلال الأدوار الإقليمية التي لعبتها على الصعيد الإفريقي خلال عقدي الستينات والسبعينات،والفرص التي أتاحها لها هذا الفضاء، اكتساب مكانة على الصعيد الإقليمي والدولي، وممارسة التأثير في العلاقات الدولية خلال عقد السبعينات خاصة[3]

أ- التحديد الجغرافي للجزائر في القارة الافريقية

تقع الجزائر شمال أفريقيا بين تونس والمغرب. وتبلغ مساحتها 2,381,741 كيلومتر مربّع. وهي بذلك أكبر بلد في أفريقيا . تتنوع التضاريس بها من الشمال إلى الجنوب، فمن شريط ساحلي أغلبه سهول إلى هضاب عليا إلى صحراء[4]، وتقع الصحراء في شمال افريقيا وتمتد على طول عشرة بلدان (من المغرب و موريتانيا

[1] - مماد صليحة، مرجع سابق الذكر، ص. 83.

[2] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور الجزائر، تعديل 2020، ديباجة الدستور.

[3] -Slimane Chikh, « La politique africaine de l'Algérie, » Annuaire de L'Afrique du Nord, Vol.17,1979, p.04

[4] - اسراء محمد، اين تقع الجزائر؟، **من الموقع الالكتروني :** https://www.edarabia.com/ar/%D8%A7%D9%8A%D9%86-، يوم 2022/07/07.

مرورا بالسودان و النيجر) غير ان اكبر مساحة لها توجد ضمن التراب الجزائري وجاءت تسمية الصحراء من اللغة العربية وتعني الأرض السهبية، مناخها حار جاف يسجل مقياس الحرارة في الصيف 50 درجة في النهار وفي الشتاء يمكن ان تصل الحرارة الى اقل من 5 درجة في المرتفعات، كما تغطي الصحراء 85% من التراب الجزائري (2000كلم من الغرب الى الشرق و1500كلم من الشمال الى الجنوب) يتراوح الجنوب الكبير للجزائر بين مناظر بركانية (جبال الهقار) وجبال (طاسيلي نجار) سهوب حجرية و سهوب رملية حيث تظهر احيانا واحات شاسعة [1]

الخريطة رقم 06: تمثل موقع الجزائر في القارة الافريقية

المصدر: من الموقع الالكتروني: https://www.google.com/search?hl=ar&q=%D8%AE%،

وتتصل الصحراء الجزائرية في الجنوب والغرب بالمناطق شبه الجافة في منطقة الساحل (التشاد، النيجر، مالي والسنغال)، وشرقا بالصحراء المصرية والسودانية، ونظرا لهذا الاتصال والامتداد الجغرافي للصحراء الجزائرية في عمق الصحراء الافريقية الكبرى ،جعل الجزائر جسرا رابطا بين شمال القارة وساحلها الإفريقي جنوب الصحراء، وجعل الجزائر تشترك في حدودها الجنوبية مع ما يطلق عليه "منطقة الساحل الإفريقي"عبر دولة مالي والنيجر بحدود برية يبلغ طولها مع مالي حوالي1376 كلم ،تمتد في منطقة صحراوية مقطوعة بطرق تجارية قديمة، ومع النيجر بمسافة 956 كلم،وتتميز هي الأخرى بطابعها الصحراوي ، وتجتازها طرق للتنقل تستخدم من قبل التجار وقوافل الطوارق[2]

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الشؤون الخارجية و الجالية الوطنية بالخارج، **من الموقع الالكتروني:** https://www.mfa.gov.dz/ar/discover-algeria/about-algeria، يوم 2022/07/07.

[2] - Hocine Labdelaoui, « La gestion des frontières en Algérie, »Série : Rapports de recherche CARIM ,2008/02,Robert Schuman centre for Advanced Studies, San Domenico di Fiesole(FI) :institutuniversitaire européen,2008,p.03

حدود الدولة الجزائرية :982 كلم مع ليبيا، و 1376 كلم مع مالي و 463 كلم مع موريتانيا، و **1559**كلم مع المغرب، و 956 كلم مع النيجر، و965 كلم مع تونس و42 كلم مع الصحراء الغربية[1]

ب- التحديد الجيوسياسي للجزائر في القارة الافريقية :

تؤكد المواثيق والدساتير الجزائرية جميعها منذ الإعلان عن ميثاق طرابلس في جوان 1962 إلى يومنا هذا انتماء الجزائر الإفريقي، وهذا ما يشير إلى أهمية البعد الإفريقي في سياسة الجزائر الخارجية، إذ نص أول دستور للجزائر سنة 1963 في مادته الثانية على أن:" الجزائر جزء لا يتجزا من المغرب العربي والعالم العربي وإفريقيا وبهذا رتبت الدائرة الإفريقية في المرتبة الثالثة بعد الدائرة المغاربية والدائرة العربية حسب أهميتها بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية ، ولقد بقيت الدائرة الإفريقية تحتل المرتبة الثالثة في أولويات سياسة الج ا زئر الخارجية إلى غاية صدور الميثاق الوطني ودستور1976 وتغير ترتيب الدائرة الإفريقية في قائمة أولويات سياسة الجزائر الإقليمية ليتراجع الى المرتبة الرابعة بعد الدائرة المتوسطية منذ صدور دستور 1989[2] ، وحافظت الدائرة الإفريقية على نفس الترتيب في دستور الدولة الجزائرية الساري العمل به حاليا وفق آخر تعديل دستوري له في ديسمبر 2020.

إن ترتيب الدائرة الإفريقية ضمن قائمة أولويات سياسة الجزائر الخارجية في مواثيق ودساتير الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا الذي احتلت فيه هذه الدائرة المرتبة الثالثة قبل صدور دستور 1989 وتراجعت إلى المرتبة الرابعة بعد صدور هذا الأخير،لا يعكس واقع الاهتمام بهذه الدائرة وهذا ما يتجلى من خلال تركيز الجزائر في سياستها الإقليمية خلال العقود الثلاثة الأولى التي تلت الاستقلال على الدوائر المغاربية والعربية والإفريقية، ولقد اهتمت بالدائرتين المغاربية والإفريقية أكثر من اهتمامها بالدائرة العربية،أما على مستوى دوائر محيطها الإفريقي، فلقد كانت حركية وحضور الدبلوماسية الجزائرية على مستوى الدائرة الإفريقية أكثر نشاطا وحضورا منه على مستوى الدائرة المغاربية، وبعد عودة حركية السياسة الخارجية الجزائرية إلى الساحة الإقليمية والدولية مع نهاية التسعينات، استمر اهتمام الجزائر في سياستها الخارجية في محيطها الإفريقي بالدائرة الإفريقية أكثر من الاهتمام بتفعيل نشاطها في دائرة تحركها المغاربية رغم ترتيب هذه الأخيرة في المرتبة الأولى من حيث الأولويات دستوريا، وترتيب الدائرة الإفريقية في المرتبة الرابعة وزاد الاهتمام أكثر بهذه الدائرة بعد التهديدات والتحديات الأمنية اللاتماثلية التي أصبحت تهدد الأمن القومي الجزائري في دائرة

[1] - جغرافيا الجزائر، موسوعة ويكيبيديا، **من الموقع الالكتروني :** https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%، يوم 2022/07/08.

[2] - مماد صليحة، مرجع سابق، ص. 94.

تحركه الإفريقية، وبالتحديد في منطقة الساحل الإفريقي، وهذا ما يدفع إلى القول بأن الدائرة الإفريقية (إفريقيا جنوبالصحراء)ظلت منذ الاستقلال إلى يومنا هذا المجال الجيوسياسي الأنسب لحركية وديناميكية السياسة الخارجية الجزائرية في محيطها الإفريقي، وهكذا تفوقت اعتبارات الجغرافيا (بالنسبة للدائرة الإفريقية) على المستوى العملي عن اعتبارات الهوية(اللغة والدين بالنسبة للدائرة المغاربية) في ترتيب الجزائر لدوائر اهتمامها في سياستها الخارجية اتجاه محيطها الإفريقي[1]

يرجع اعتبار الدائرة الإفريقية المجال الجيوسياسي الأنسب لحركية وديناميكية السياسة الخارجية الجزائرية في محيطها الإفريقي منذ الاستقلال إلى ادراك الجزائر المبكر ضيق مجال حركتها على الصعيدين المغاربي والعربي مقارنة بالمجال الإفريقي، فعلى مستوى البيئة المغاربية، تميزت هذه الأخيرة بتوتر وعدم استقرار العلاقات البينية المغاربية بسبب النزاعات الحدودية، واندلاع نزاع الصحراء الغربية الذي زاد من توتر هذه العلاقات،فضلا عن التباين في التوجهات الإيديولوجية والسياسية لأنظمة دول المغرب العربي في ظل الاستقطاب الإيديولوجي الدولي الحاد الذي كان سائدا أثناء الحرب الباردة، ووجود منافسين للجزائر من دول المغرب العربي(المغرب خاصة) تسعى هي الأخرى للزعامة الإقليمية في المنطقة.[2]

رافق الثبات والاستمرار في أهداف وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية في دوائر محيطها الإفريقي،نوعا من الاستمرارية والثبات في أدوات ووسائل تنفيذ هذه الأهداف،فالجزائر منذ استقلالها إلى يومنا هذا لا ا زلت تعتمد الأداة والمقاربة الدبلوماسية لتنفيذ أهداف سياستها الخارجية،والتعاطي مع أحداث ومستجدات بيئتها الإقليمية سواء على صعيد الدائرة المغاربية أو الدائرة الإفريقية،غير أن التحولات التي شهدتها البيئة الدولية بشكل عام عقب نهاية الحرب الباردة من جهة،والتحولات التي عرفتها بيئتها الإقليمية في محيطها الإفريقي في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي على المستوى الأمني خاصة من جهة ثانية،فرضت على الجزائر تحديد أدوار جديدة لها على مستوى هذه الدائر خصوصا على مستوى الدائرة الإفريقية بشكل عام،ودائرة الساحل الإفريقي بشكل خاص،كما فرضت عليها أيضا في إطار تفاعلها مع متغيرات ومستجدات محيطها الإقليمي الإفريقي، تبني أدوات ومقاربات جديدة في إطار مقاربتها الدبلوماسية،ونشير هنا بالتحديد إلى الدبلوماسية الأمنية والدبلوماسية الاقتصادية،بالإضافة إلى المقاربة الأمنية،والمقاربة الإنسانية[3]

---

[1]- نفس المرجع السابق، ص. 95.

[2] - وهيبة دالع،"السياسة الجزائرية اتجاه افريقيا 1996- 2016"،**المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، العدد 07، جوان 2015 ، ص.17.

[3] - مماد صليحة، مرجع سابق، ص. 354.

سياسيا، تُعتبر القارة الإفريقية أولوية في السياسة الخارجية للجزائر، فقد كانت الجزائر دوماً في طليعة المتضامنين الذين قدموا يد العون وساندوا حركات التحرر الوطنية والقضايا العادلة في إفريقيا، مساهمةً بذلك، وبشكل فعّال، في تحقيق أهداف الاستقلال والتحرر في ربوع إفريقيا،و قد سعت الجزائر إلى توثيق روابط أخوية متينة بالدول الإفريقية مستمدة زخمها وقوتها من التضامن والنضال المشترك والتزام الجزائر اللامشروط في دعم مساعي النهوض بالقضايا الإفريقية العادلة وتحقيق التنمية الشاملة في القارة السمراء، التي ما فتئت تواجه تنامي التهديدات الأمنية والاضطرابات السياسية، ناهيك عن تفشي الجريمة المنظمة العابرة للأوطان وارتباطها بظاهرة الإرهاب، في هذا المجال، تلعب الجزائر دوراً ريادياً في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف والجريمة المنظمة في القارة الإفريقية، مما أهلها لاستضافة مؤسستين هامتين تابعتين للاتحاد الإفريقي تضطلعان بدعم قدرات البلدان الإفريقية في التصدي لهذه الظواهر ومكافحتها، وهما المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب (CAERT) وآلية الاتحاد الإفريقي للتعاون في مجال الشرطة (AFRIPOL).بالإضافة إلى جهود الجزائر في نشر الإسلام الوسطي المعتدل من خلال تكوين الأئمة من مختلف الدول الإفريقية. كما سعت مع دول الساحل المتكونة من موريتانيا، مالي والنيجر، إلى إنشاء لجنة قيادة الأركان العملياتية المشتركة(CEMOC) ، التي تشكل آلية للتعاون العسكري والأمني بين هذه البلدان، بالاعتماد أساساً على قدراتها العسكرية وإمكانياتها الخاصة في محاربة الإرهاب في المنطقة[1].

كما تواصل الجزائر جهودها في المساهمة في تكوين إطارات الدول الإفريقية من خلال تخصيص عدد معتبر من المنح الدراسية لفائدة الطلبة الأفارقة في مختلف التخصصات، عبر الجامعات ومعاهد التكوين الجزائرية، و واستلهاماً من المبادئ النبيلة المؤسسة للسياسة الخارجية للجزائر، القائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان وتكريس الوساطة في فض النزاعات وحق تقرير المصير، دأبت الجزائر، في مختلف المناسبات وفي المحافل الدولية، على تقديم رؤاها لحل الأزمات وتسوية النزاعات في قارتنا الإفريقية، وذلك بالدعوة إلى انتهاج السبل السلمية وتفضيل الحوار بين أطراف النزاع ورفض التدخل الأجنبي[2].

تجدر الإشارة أن الجزائر كانت من بين رواد مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (نيباد(NEPAD ، التي تضمنت رؤية الاتحاد الإفريقي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للقارة الإفريقية، بالتركيز على مكافحة الفقر وتعزيز قدرات بلدان القارة في مجال التنمية البشرية وفسح المجال أمام الطاقات الشبابية للنهوض بشتى

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الشؤون الخارجية و الجالية الوطنية بالخارج، **من الموقع الالكتروني:** https://www.mfa.gov.dz/ar/foreign-policy/bilateral-relations/africa، يوم 2022/07/08.

[2] - وهيبة دالع، مرجع سابق، ص. 23.

ميادين التنمية، كما انخرطت الجزائر في المساعي الرامية إلى إصلاح الاتحاد الإفريقي بجعله مواكباً لتطلعات الشعوب الإفريقية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتشجيع المبادلات البينية في قارتنا. وفي هذا الإطار، سارعت بلادنا إلى التوقيع ومن ثم المصادقة على اتفاق منطقة التبادل الحر الإفريقية، مُعبّرة مرة أخرى عن التزامها ببذل الجهد قصد تعزيز التبادل التجاري بين الدول الإفريقية، وحرصها الدائم على دعم التعاون جنوب–جنوب، باعتباره ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوب العالم كافة والشعوب الإفريقية على وجه الخصوص في ذات السياق، تواصل الجزائر جهودها لتحقيق الاندماج القاري والجهوي من خلال المبادرة بالعديد من المشاريع المدمجة، نذكر منها، خصوصاً، طريق الوحدة الإفريقية العابر للصحراء، مشروع أنبوب الغاز الطبيعي الجزائر– لاغوس، الميناء الكبير الجزائر وسط "الحمدانية" والمشروع الضخم للألياف البصرية الرابط بين الجزائر ونيجيريا اما على مستوى التعاون الثنائي، تولي الجزائر عناية خاصة لمنطقة إفريقيا، حيث تربطها علاقات ممتازة مع مجمل دول القارة، وتسعى إلى الحفاظ على هذا الزخم من خلال تعزيز التعاون الاقتصادي مع هذه الدول ورفعه إلى مستوى جودة العلاقات السياسية. ولتحقيق هذه الغاية، تعمل الجزائر على تفعيل آليات التعاون الثنائي، خاصة اللجان الثنائية المشتركة، تحديث الإطار القانوني للتعاون، إنشاء مجالس الأعمال الثنائية ونسج شراكات مثمرة، بهدف ترقية التبادل التجاري والاقتصادي، خدمةً للمصالح المشتركة التي تجمعها مع هذه الدول الشقيقة[1].

ثانيا: الدائرة المتوسطية:

تتميز الجزائر بالحضور الفعال بالمتوسط سواءا اقتصاديا امنيا أو ثقافيا، فقد كانت المنطقة المتوسطية ذات أولوية في سياستها الخارجية الا أن التطورات و التحولات التي شهدها العالم بعد الحرب الباردة خصوصا أدت إلى تغير نظرة العالم للعديد من القضايا. ومع ظهور قوى دولية جديدة و منافسة أصبحت المنطقة المتوسطية ذات أهمية في استراتجيات الدول الكبرى في العالم ،و بوجود الجزائر ضمن المنطقة المتوسطية باتت مرهونة بتطوير استراتجياتها و أهدافها في المنطقة ,و عليه أصبحت الجزائر مرهونة بحماية مصالحها الحيوية بما يتماشى مع االوضاع الدولية الجديدة ,و مواجهة المشاكل الداخلية و الخارجية و االقليمية التي

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الشؤون الخارجية و الجالية الوطنية بالخارج، **من الموقع الالكتيروني**، https://www.mfa.gov.dz/ar/foreign-policy/bilateral-relations/africa، يوم 2022/07/09.

تعرقل بشكل أو بأخر سياستها الخارجية بالمتوسط التي يشكل بالنسبة لها مكان نفوذها التقليدي و التي تعتبر نفسها من ألولويات لديها

أ- التحديد الجغرافي للجزائر في حوض البحر الابيض المتوسط

كل دولة لها ساحل أو منفذ على البحر المتوسط تعتبر دولة متوسطية، وهو معيار تقليدي تعتمد عليه معظم الكتابات التي تهتم بدراسة الدول المتوسطية فالبحر ألابيض المتوسط جغرافيا عبارة عن مساحة مائية كبيرة تتوسط ثالث قارات وهي :إفريقيا، آسيا، أوروبا، ويقع بين خطي عرض 46° شمال، وخطي طول غربا و 36 شرقا .وتبلغ مساحته حوالي 2,510.000كلم، ويبلغ طوله من الشرق إلى الغرب أي من السواحل السورية إلى مضيق جبل طارق 3540 كلم، أما عرضه من الشمال إلى الجنوب أي ما بين سواحل يوغسالفيا سابقا وليبيا فيبلغ حوالي 970 كلم .يتصل البحر المتوسط بالمحيط ألاطلسي من الغرب عن طريق مضيق جبل طارق وفي االتجاه الشمالي الشرقي يتصل بالبحرالاسود عن طريق مضيقي البوسفور والدردنيل وبينهما بحر مر مرة، ومن الجنوب يتصل البحر المتوسط بالبحر ألاحمر عن طريق قناة سويس .ويتصل بالبحر المتوسط مجموعة من البحار أوالاذرع التي تمتد منه وتتفرع عنه فالبحر المتوسط كما يلاحظ"فرنان بروديل": مجمع من البحار، فيتفرع عن البحر المتوسط البحار التالية: البحر التراني والبحر الادرياتيكيو والبحر الاسود ويلاحظ أن البحر الاسود و بحر إيجه يتميز عن غيره من تلك البحار لكونه ينفصل عن البحر المتوسط عبر مضيق البوسفوروالدردنيل، ويبلغ طول مضيق البوسفور 04 كلم، ثم بحر مرمرة مساحته1400كلم، ومضيق الدردنيل يتراوح عرضه بين5,6- 13 .كلم ويتميز البحر ألاسود بأنه أكبر البحار المتصلة بالبحر المتوسط وتبلغ مساحته حوالي 508 ألف كلم مربع وتبين معظم المراجع مساحة البحر المتوسط منفصلة عن البحر ألاسود. وتحيط بالبحر ألاسود ستة دول وهي: تركيا، بلغاريا، ورومانيا، أكرانيا روسيا، جورجيا وبناء على المعيار الجغرافي فإن هذه الدول ال تعتبر دوال متوسطية ألن ليس لها ساحل او منفذ على البحر المتوسط، ما عدا تركيا فهي دولة متوسطية حيث لها ساحل مطل على البحر المتوسط، تجدر اإلشارة أيضا إلى دولة يوغسالفيا التي انقسمت إلى عدة جمهوريات مستقلة بعد نهاية الحرب الباردة وهي: سلوفنيا، كرواتيا البوسنة والهرسك، يوغسالفيا الفيدرالية، هي دول لها ساحل على البحر الادرياتيكي ثم اعتبارها متوسطية على أساس أن البحر الادرياتيكي هو جزء من البحر المتوسط وعليه فإن الدول المتوسطية تقع في قارات ثالث هي: آسيا و إفريقيا و أوروبا إضافة إلى دولتين تقع في وسط البحر المتوسط

وهما قبرص، ومالطا،[1] وبالمحصلة فإن الدول المتوسطية وفقا للمعيار الجغرافي هي تلك الدول التي لها ساحل أو منفذ على البحر المتوسط كالجزائر التي تعد اكبر دولة فيالبحر الابيض المتوسط ويمتد الشريط الساحلي في الشمال على مسافة 1644 كم، من تونس شرقا إلى المغرب غربا. كما تقدر الحدود البحرية الجزائرية بـ 12 ميلاً بحريا شمال الساحل كمياه إقليمية وما بين 32 إلى 52 ميلاً بحريا كنطاق للصيد البحري.[2]

الخريطة رقم 07 : تمثل للدول المطلة على االبحر الابيض المتوسط

المصدر :**من الموقع الالكتروني:** https://www.almrsal.com/post/983856

ت-التحديد السياسي للجزائر في حوض البحر الابيض المتوسط

لقد غاب اهتمام الجزائر بدائرة تحركها المتوسطية خلال الثلاث عقود الأولى بعد استقلالها مقارنة بتركيز اهتمامها على الدائرة المغاربية والعربية والإفريقية التي اضطلعت فيها بأدوار إقليمية بارزة، وهذا ما عكسته نصوص دستوريها عام 1963 و 1976 ، حيث وبالرغم من الأهمية الاستراتيجية التي تكتسيها الدائرة المتوسطية بالنسبة للجزائر خصوصا في المجال الاقتصادي لكون أن أغلب تعاملات ومبادلات الجزائر وعلاقاتها الاقتصادية تتم عبر هذه الدائرة ، ظلت الدائرة المتوسطية دائرة تحرك ثانوية بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية، تتأرجح بين بعد الجزائر الإفريقي وحوار الشمال والجنوب والحوار. العربي- الأوروبي[3]

[1] Jean Claude Barreau Et Guillaume Bijot, Toute la géographie du monde, Paris : Fayard, 2007, P65 -

[2] - زغبة عبد الملك، الخصائص المشتركة بين الجزائر ومنطقة حوض البحر المتوسط وإفريقيا، **من الكوقع الالكتروني:** https://www.topacademy-dz.com/Courses/ReadCourse/8/12/4671، بتاريخ 2020/03/20، يوم 2022/07/08.

[3] - مماد صليحة، مرجع سابق، ص. 98.

يمكن تفسير هذا الغياب بمجموعة من العوامل، ترتبط بثقل الماضي التاريخي الاستعماري الذي يمثله المتوسط بالنسبة للجزائر، وبظروف البيئة الإقليمية المغاربية آنذاك خاصة على المستوى الأمني،حيث كانت تشكل هذه البيئة مصدر تهديد مباشر للأمن القومي الجزائري بسبب المطالب الترابية للمغرب في الإقليم الجزائري، واندلاع نزاع الصحراء الغربية،مما اضطر صانع القرار الجزائري إلى تركيز اهتمام سياسة الجزائر الخارجية على دائرة تحركها الإفريقية التي استخدمتها للدفاع عن أمنها القومي،ولدعم موقفها ازاء قضية نزاع الصحراء الغربية، بالإضافة إلى ظروف الحرب الباردة في ظل الاستقطاب الأيديولوجي بين المعسكر الشرقي والغربي،غير أن عدم اهتمام الجزائر ببعدها المتوسطي لم يستمر طويلا، إذ عرف الاهتمام بالدائرة المتوسطية في توجه الجزائر الخارجي نقلة نوعية وتطورا ملحوظا منذ مطلع التسعينات،تكرس من خلال اعتراف الجزائر في دستورها الصادر عام 1989 ببعدها المتوسطي، ومنذ هذا التاريخ، أصبحت الدائرة المتوسطية"أحد الثوابت المرجعية لدوائر تحرك الجزائر الجيوسياسية سواء على مستوى الخطاب أو على مستوى الممارسة[1] و تقيم الجزائر علاقات وثيقة مع دول القارة الأوروبية. وذلك بفعل قرب الموقع الجغرافي بينها وتقاسمها لبحر شبه مغلق، وهو ما جعل الروابط بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط عريقة ومتعددة.

تعود أولى المعاهدات الموقعة إلى القرن السابع عشر، وهو ما يشهد على ثراء التبادلات والحوار الدبلوماسي بين الضفتين والأهمية التي أعطتها السيادة الأوروبية في ذلك الوقت ، للحفاظ على علاقة سلام واسترضاء مع الجزائر ، وذلك من أجل ضمان سلامة النقل البحري ،في هذا السياق ، يمكن الاستشهاد بمعاهدة السلام والصداقة الموقعة بين إيالة الجزائر والمملكة المتحدة عام 1680 ، معاهدة السلام والصداقة مع هامبورغ ، في 1751 ومعاهدة السلام والصداقة مع هولندا عام 1816كما يشهد التاريخ الحديث أيضًا على الأدوار المركزية التي تمكنت العديد من الدول الأوروبية من لعبها في حرب التحرير الوطني ، ولا سيما من خلال منح مساعدات لثوار جزائريون. نذكر على سبيل المثال دعم يوغسلافيا و إيطاليا والنمسا وسويسرا وألمانيا (RFA / RDA) خلال حرب التحرير الوطنية من خلال لعبها لدور قاعدة خلفية لجبهة التحرير الوطني بما في ذلك توريد الأسلحة. في عام 1958 ، حيث سمحت ألمانيا الاتحادية آنذاك بافتتاح مكتب لجبهة التحرير الوطني بداخل سفارة تونس في بون. كما يمكننا أن نذكر أيضًا مساعدة سويسرا التي لعبت دورًا الوسيط خلال مفاوضات اتفاقيات إيفيان[2].

[1] -المرجع نفسه، ص, 101.

[2] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الشؤون الخارجية و الجالية الوطنية بالخارج، **من الموقع الالكتيروني:** https://www.mfa.gov.dz/ar/foreign-policy/bilateral-relations/europe، يوم 2022/08/09.

ومع استقلال الجزائر عام 1962، انتشرت الدبلوماسية الجزائرية عبر القارة أوروبا مع أكثر من 52 تمثيل دبلوماسي وقنصلي، وهذا يدل على أهمية أوروبا بالنسبة للدبلوماسية الجزائرية، ولاسيما ما يتعلق بالتعاون الاقتصادي، وهكذا أصبحت دول أوروبا الشريك الأساسي للجزائر، علما أنه في عام 2019 ، وبلغ حجم التبادلات التجارية لنفس العام 45.21 مليارات اليورو وبلغت نسبة التبادلات مع الدول الأوروبية63.69 ٪ من الصادرات الجزائرية و 53.40٪ من وارداتها، بما في ذلك دول الاتحاد الأوروبي.

خلال الفترة من يناير إلى نوفمبر 2020 ، ظلت دول أوروبا الشريك الرئيسي تجارة الجزائر حيث بلغ حجم التبادل التجاري الإجمالي 37.3 مليار دولار في عام 2021 مقابل 28.2 مليار دولار في عام 2020. وتمثل هذه التبادلات ما يقرب من نصف مبادلاتنا الخارجية. ومن المتوقع أن تتطور هذه التبادلات الاقتصادية أكثر بمجرد تشغيل منطقة التبادل القاري الأفريقي (ZLECAF) بكامل طاقتها، هذه الآلية الجديدة ستمكن الجزائر من استغلال موقعها الاستراتيجي بشكل كامل مما سيسمح لها بأن تكون واحدة من بوابات القارة الأفريقية، وفيما يتعلق بالتعاون في مجال الطاقة، فإن الجزائر تعتبر شريكا رئيسيا للبلدان الأوروبيون حيث أنها تساهم بنسبة12 ٪ من واردات أوروبا من الغاز الطبيعي و 2.5٪ من مجموع واردات النفط الأوروبية.

بالإضافة إلى العلاقات الدبلوماسية الثنائية التقليدية مع الدول الأوروبية، تحافظ الجزائر أيضا على علاقات تعاون جيدة مع المؤسسات الأوروبية. ونستشهد كمثال على ذلك الاتحاد الأوروبي حيث تتوفر بلادنا على بعثة في بروكسل، الاتحاد من أجله البحر الأبيض المتوسط (UPM) في برشلونة أو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (منظمة الأمن والتعاون في أوروبا) التي تتمتع فيها الجزائر بوضع دولة مراقب، وفيما يتعلق بعلاقات الجزائر مع البرلمان الأوروبي، فإنها تتطور في الإطار العام للحوار السياسي بين الجزائر والاتحاد الأوروبي. ولقد شهدت السنوات الأخيرة عودة لديناميكية التعاون البرلماني، وذلك بفضل استئناف الاجتماعات واللقاءات البرلمانية البينية وتبادل الزيارات بشكل منتظم بين وفود الجانبين[1].

تمكنت الجزائر من استرجاع حضورها الدولي بما يتيح لها البدء في تنفيذ سياستها وبرامجها الخارجية بشكل يسمح لها بتحقيق أهدافها، وذلك عبر مجموعة من الفرص ساهمت فيها البيئة الدولية، مما ضمن لها استمرارية الحضور الفعلي على المستوى الإقليمي يمكن حصر هذه الفرص المتاحة في متغيرات محددة تشمل ارتفاع سعر النفط، الحرب على الارهاب، جهود التنمية الدولية خاصة في إفريقيا، المساهمة في حل

[1] - نفس المرجع السابق.

النزاعات الافريقية، الاهمية في الشأن المتوسطي خاصة ما تعلق بالوضع الامني والاقتصادي، ونظرا لما تكتسيه الجزائر من أهمية بالغة في المتوسط ذات البعد الامني المتعدد الابعاد الطاقوية منها، العسكرية والبيئية، وانطلاقا من العلاقات الوظيفية التي ما فتئت تؤديها الجزائر كمصدر للثروات الطبيعيةو خزان القمح سابقا والنفط والغاز حاليا ولاهميتها في الاستراتيجية الاوروبية في المنطقة المغاربية باعتبارها البلد ألأكثر إمكانيات وقدرات، والبلد الوحيد الذي يمكن من خلاله تنفيذ السياسة ألأمنية المشتركة المتعلقة بالهجرة غير الشرعية و الارهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود باعتبار الجزائر حلقة وصل هامة بين وأوربا و افريقيا وجنوب الصحراء مما يبرز الجزائر في موقع إقليمي جيد يتيح لها القدرة على المشاركة في رسم السياسات المتعلقة بالمنطقة المتوسطية [1]

ثالثا:الدائرة العربية (المغاربية)

أ- التحديد الجغرافي للجزائر في المنطقة العربية

موقع الجزائر بالنسبة للوطن العربي والعالم يمكن القول بداية إنَ الجمهورية الجزائرية تتمتع بموقع جغرافي استراتيجي متميز، وقد منحتها مساحتها الواسعة كأكبر دولة إفريقية وعربية موقعًا مميزًا في الوطن العربي وفي العالم كلِّه؛ حيث تقع الجزائر في الجزء الشمالي من قارَّة إفريقيا، يحدُّها من الشرق كلٌّ من تونس وليبيا ومن الغرب المغرب والصحراء المغربية، كما تحدها دولة مالي وموريتانيا من الجنوب الغربي، وتطلُّ الجزائر من جهة الشمال على البحر الأبيض المتوسط، وهي منفذ بحري قريب من السواحل الأوروبية وتحديدًا سواحلإسبانيا وفرنسا، فقرب سواحلها من أوروبا منح مرافئها ومدنها البحرية مكانة مرموقة في التاريخ، وهي بهذا الموقع تشكل صلة وصل بين قارَّة إفريقيا وأوروبا كما أنَّها مركز عربي هام باشتراك حدودها مع حدود أربع دول عربية وهي: تونس وليبيا والمغرب وموريتانيا[2]

من جهة اخرى تقدر نسبة الجزائر ب39,2 من مساحة المغرب العربي الذي تبلغ مساحته حوالي 6067591 كلم ويتكون المغرب العربي من 6 بلدان (الجزائر، المغرب، ليبيا، تونس، موريتانيا، وايضا الصحراء الغربية)،وهي منطقة ذات اهمية استراتيجية بالغة، وذلك لكونها منطقة تربط بين العمق الافريقي في

[1] - بلعربي علي، **دور الدبلوماسية الجزائرية في مواجهة ظاهرة االرهاب بعد سنة 2011** (اطروحة دكتوراه غير منشورة)،جامعة وهران2، كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية، 2018، ص. 285.

[2] - محمد شودب، موقع الجزائر بالنسبة للوطن العربي والعالم، **من الموقع الالكتروني**: https://sotor.com/%D9%85%D9%88%D9%82%D8%B9، بتاريخ 2020/07/16، يوم 2022/07/09,

الجنوب وبين اوروربا في الشمال التي يفصلها عنها البحر الابيض المتوسط وبين المشرق والخليج العربي شرقا وبين المحيذط الاطلسي غربا، وتعتبر الدائلرة المغاربية ذات اهمية بالغة بالنسبة للامن الجزائري وذلك راجع لمجموعة من الاعتبارات التاريخية والسياسية والاقتصادية

الخريطة رقم07: تمثل خريطة للدول العربية

المصدر : **من الموقع الالكتروني**:

تشكل الجزائر قلب الجناح الغربي للمنطقة العربية، فهي تتوسط كل دول المغرب العربي، فقد منحها الوضع الجيو سياسي مكانا فريدًا من نوعه، فهي بالفعل الوسيط أو الدولة الوحيدة التي لها حدود مشتركة مع كل الأشقاء أعضاء الاتحاد المغاربي الخمسة الآخرين، إذا أضفنا الصحراء الغربية في المستقبل، وتبعد عاصمتها مسافات متقاربة مع كل واحدة من العواصم المغاربية الاخرى[1]

الخريطة رقم 08: تمثل خريطة الجزائر في للمغرب العربي

المصدر : **من الموقع الالكتروني:** .%https://www.google.com/imgres?imgurl=https

[1] - اسامة سليخ، " الدوائر الجيوامنية للجزائر بين منطق الجغرافيا وتصادم المصالح"،**مجلة الباحث الاكاديمي في العلوم القانونية والسياسية** ، المجلد 05، العدد 02، 2022، ص.ص. 14،15.

ب-التحديد السياسي للجزائر في المنطقة العربية

يشكل العالم العربي أحد المحاور الرئيسة التي تركز عليها السياسة الخارجية للجزائر، باعتبارها تنتمي إلى المحيط العربي الذي يعد عمقا استراتيجيا. وهي عضو نشط ووازن في جامعة الدول العربية، وعضو مؤسس للاتحاد المغاربي، وقوة اقتراح فاعلة في علاقات جامعة الدول العربية مع المنظمات الإقليمية والجهوية، و كمن أهمية المنطقة العربية بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية في تعدد التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية التي تهدد بشكل مستمر ومتزايد أمنها واستقراها، حيث عرفت عديد البلدان العربية في العقد الأخير اضطرابات سياسية وأحداث أمنية.

تشكل التهديدات الأمنية الناتجة عن هذه الاضطرابات السياسية أحد الأخطار المحدقة بالأمن والاستقرار في العالم العربي بما فيه الجزائر، وأبرز مثال على ذلك ما عرفته ليبيا من أحداث، وما تولد عنها من انتشار واسع وخطير للسلاح، وتزايد الجماعات المسلحة والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة العابرة للحدود، الأمر الذي يجعل ملف أزمات العالم العربي يحظى بأولوية في المبادرة الدبلوماسية الجزائرية، كما سعت الجزائر في كل المناسبات إلى تقديم رؤاها لحل الأزمات التي تعرفها المنطقة العربية، بالدعوة إلى انتهاج الطرق السلمية ورفض التدخل الأجنبي وتدويل الأزمات وتبني الحوار الداخلي بين الأطراف المتنازعة، بغية التوصل إلى تسويات سياسية، تحفظ وحدة واستقرار هذه الدول. وقد عملت الدبلوماسية الجزائرية على تجنيب المزيد من تشرذم العالم العربي وحاولت في كل مرة، أن تعمل على ما يجمع ويرص الصف العربي من خلال طرح مبادرات من ضمنها إعادة سوريا إلى الجامعة العربية، ومبادرة حل الأزمة الليبية كل هذا بغية الحفاظ على ما تبقى من النظام العربي الهش ومحاولة إصلاحه[1]

أ- الجزائر وجامعة الدول العربية

عد الجزائر من الدول النشطة في جامعة الدول العربية، ولطالما عملت من أجل تعزيز العمل العربي الجماعي، وتذليل الخلافات بين الدول الأعضاء، وتقديم مقترحات بناءة من أجل إصلاح جامعة الدول العربية، لاستعادة الزخم للعمل العربي المشترك، بما يحقق تطلعات ومصالح الشعوب العربية، مع التمسك بالقضايا المبدئية والحقوق الثابتة التي لا تتغير مع الظروف وعلى رأسها القضية الفلسطينية،وعند عند الحديث عن الجزائر في جامعة الدول العربية لابد من التأكيد على الجهود التي تبذلها الجزائر منذ انضمامها

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الشؤون الخارجية و الجالية الوطنية بالخارج، **من الموقع الالكتروني الرسمي:** https://www.mfa.gov.dz/ar/foreign-policy/bilateral-relations/arab-countries، يوم 2022/07/10.

للجامعة من أجل دعم القضية الفلسطينية سواء من خلال التزامها المبدئي والثابت بتقديم الدعم السياسي وكذا المادي والمالي لموازنة دولة فلسطين، و بمساهمتها في دعم الدول الأعضاء كإعفاء الصومال من تسديد ديونها أو المساعدات المقدمة لليمن و سوريا وغيرهم من الدول العربية التي تعاني من الأزمات.

انضمت الجزائر إلى جامعة الدول العربية بتاريخ 16 أوت 1962، أي بعد أربعين (40) يوما من استقلالها يوم 5 جويلية 1962و استضافت الجزائر، منذ انضمامها إلى جامعة الدول العربية، ثلاث (03) قمم عربية، وهي على التوالي:

- قمة الجزائر العادية، نوفمبر 1973، انعقدت بعد حرب أكتوبر 1973 بحضور 16 دولة، ويعد انضمام الجمهورية الإسلامية الموريتانية للجامعة من أهم نتائج هاته القمة نظرا للدور البارز الذي لعبته الجزائر بهذا الخصوص.
- قمة الجزائر الطارئة (قمة الانتفاضة)، جوان 1988، انعقدت بمبادرة من الرئيس الشاذلي بن جديد لدعم الانتفاضة الفلسطينية سياسيا وماديا. وقد عقد قادة الدول المغاربية على هامش هذه القمة اجتماعا يوم 10 جوان 1988 بمدينة زرالدة وأصدروا بيانا قرروا بموجبه تأسيس اتحاد المغرب العربي
- قمة الجزائر العادية مارس 2005، وقد كانت أول قمة عادية تنظم بعد إقرار الدورية السنوية في العواصم العربية حسب الترتيب الأبجدي للدول العربية الأعضاء. والتأمت قمة الجزائر لسنة 2005 تحت عنوان الإصلاح بأبعاده السياسية والهيكلية والتنظيمية، كما لفتت الانتباه بتحقيقها سابقة بين القمم العربية في حجم الحضور الدولي والإقليمي الذي صاحب أعمالها وعدد الكلمات التي ألقاها ممثلون عن منظمات دولية وإقليمية ودول، كالاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وتركيا وإسبانيا، مما أثار اهتمام الدول الأخرى بما فيها الدول العربية حول الإمكانيات الدبلوماسية التي تملكها الجزائر في قيادة العمل العربي المشترك وإدماجه في المناخ الدولي[1]
- قمة الجزائر نوفمبر 2022، بحضور القادة والزعماء العرب ومشاركة ممثلين عن منظمات إقليمية ودولية، وذلك تحت شعار "لمّ الشمل" إثر انقطاع دام 3 سنوات، استمرت خلالها الانقسامات حول ملفات إقليمية عدة، ناقش لمشاركون من القادة والزعماء العرب وثيقة "إعلان الجزائر" التي توافق

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الشؤون الخارجية و الجالية الوطنية بالخارج، **من الموقع الالكتروني الرسمي:** https://www.mfa.gov.dz/ar/foreign-policy/bilateral-relations/arab-countries، يوم 2022/07/10.

بشأنها وزراء الخارجية العرب في اجتماعاتهم على مدار 3 أيام.وتصدرت القضية الفلسطينية أهم بنود الوثيقة •وجدول أعمال القمة، كما تتضمن الوثيقة بنودا بالأمن العربي، والأزمات في 6 دول عربية تعاني من غياب الاستقرار.

ب-الجزائر واتحاد المغرب العربي:

تميز كفاح الشعب الجزائري ضد الاستعمار بالحرص على تبني البعد المغاربي لكفاحه التحرري ضمن مرجعيات الحركة الوطنية وأدبيات الثورة التحريرية ومواثيقها الأساسية لاسيما بيان أول نوفمبر 1954 وميثاق مؤتمر الصومام 20 أوت 1956، وبرز النضال المغاربي الوحدوي للجزائر خلال ثورة التحرير بمشاركة وفد يمثل جبهة التحرير الوطني في مؤتمر الأحزاب المغاربية الذي انعقد بطنجة من 28 إلى 30 أفريل 1958.

وبعد الاستقلال، جعلت الجزائر من بناء الاتحاد المغاربي أحد أولوياتها التي تسعى إلى تحقيقها وأبرز المرتكزات الرئيسية التي تقوم عليها سياستها الخارجية. وفي ذات السياق، شاركت الجزائر في إنشاء اللجنة الاستشارية للمغرب العربي عام 1964 لتنشيط العلاقات الاقتصادية.

تدعيما لرغبة الجزائر في تعزيز علاقات التعاون والتكامل بين الدول المغاربية وتحسبا لبناء فضاء مغاربي موحد، بادرت إلى توقيع معاهدات الإخاء وحسن الجوار والتعاون مع كل الدول المغاربية:

- المغرب: معاهدة الإخاء وحسن الجوار والتعاون في 15 جانفي 1969،
- ليـبيا: معاهدة الإخاء وحسن الجوار والتعاون في01 فيفري 1969،

•- التأكيد على مركزية القضية الفلسطينية والدعم المطلق لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في الحرية وتقرير المصير وتجسيد دولة فلسطين المستقلة كاملة السيادة على خطوط 4 حزيران 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وحق العودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 لعام 194، التأكيد على تمسكنا بمبادرة السلام العربية لعام 2002 بكافة عناصرها وأولوياتها، والتزامنا بالسلام العادل والشامل كخيار استراتيجي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لكافة الأراضي العربية، بما فيها الجولان السوري ، وحل الصراع العربي-الإسرائيلي على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام والقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، التشديد على ضرورة مواصلة الجهود والمساعي الرامية لحماية مدينة القدس المحتلة ومقدساتها، بما في ذلك عبر دعم الوصاية الهاشمية التاريخية لحماية المقدسات الإسلامية والمسيحية ، المطالبة برفع الحصار الإسرائيلي عن قطاع غزة وإدانة استخدام القوة من قبل السلطة القائمة بالاحتلال ضد الفلسطينيين، وجميع الممارسات الهمجية بما فيها الاغتيالات والاعتقالات التعسفية خاصة الأطفال والنساء والمرضى وكبار السن، التأكيد على تبني ودعم توجه دولة فلسطين للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، ودعوة الدول التي لم تعترف بعد بدولة فلسطين إلى القيام بذلك، مع ضرورة دعم الجهود والمساعي القانونية الفلسطينية الرامية إلى محاسبة الاحتلال الإسرائيلي على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي اقترفها ولا يزال في حق الشعب الفلسطيني.

- تـونس: معاهدة الإخاء وحسن الجوار والتعاون في 06 جانفي 1970،
- تـونس: معاهدة الإخاء والوفاق مع تونس في 19 مارس 1983،
- موريتانيا: انضمت موريتانيا في 1984 إلى معاهدة الإخاء والوفاق الموقعة مع تونس في 19 مارس 1983.[1]

ولقد كان بيان زرالدة الصادر يوم 10 جوان 1988عن اجتماع قادة دول المغرب العربي المنعقد على هامش"قمة الانتفاضة" التي دعت إليها الجزائر واستضافتها لدعم نضال الشعب الفلسطيني، الوثيقة الأساسية التي سجلت بوضوح رغبة القادة المغاربيين في إقامة الاتحاد. وفي 13 جويلية 1988، عقدت "لجنة ضبط وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي" أول اجتماع لها بالجزائر تنفيذا لدعوة بيان زرالدة إلى تشكيل اللجنة وتحديد مدينة الجزائر العاصمة مكانا لاجتماعاتها، وفي يوم 17 فيفري 1989، وقع الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد باسم الجزائر هو وقادة الدول المغاربية الأخرى، الرئيس التونسي الراحل، زين العابدين بن علي والعاهل المغربي الراحل، الحسن الثاني والرئيس الليبي الراحل، معمر القذافي، وقعوا بمدينة مراكش على معاهدة تأسيس اتحاد المغرب العربي وأعلنوا عن قيام الاتحاد.[2]

لقد سعت الجزائر منذ تأسيس اتحاد المغرب العربي سنة 1989 إلى دعم هذا المشروع حيث أولته الأهمية التي يستحقها لتجسيد أهدافه وعملت على استكمال وتركيز هياكله ومؤسساته كما أوفت بكامل التزاماتها الاتحادية. وفي هذا الإطار:

- تساهم الجزائر بشكل منتظم في دفع حصصها المالية في موازنات مختلف المؤسسات الاتحادية المغاربية
- تستضيف الجزائر مجلس الشورى المغاربي وتوفر له المقر وكامل مستلزمات العمل وشروط النجاح
- قامت الجزائر نهاية سنة 2010 بعملية الاكتتاب ودفع مساهماتها في الربع الأول من رأسمال البنك المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية والمقدرة بـ7.5 مليون دولار أمريكي رغبة منها في إخراج مشروع البنك إلى حيز الوجود

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الشؤون الخارجية و الجالية الوطنية بالخارج، **من الموقع الالكتروني الرسمي:** https://www.mfa.gov.dz/ar/foreign-policy/multilateral-relations/algeria-arab-maghreb-union، بتاريخ 2022/07/10.

[2] - وكالة الانباء الجزائرية، الاتحاد المغاربي في الذاكرة، **من الموقع الالكتروني**: https://www.aps.dz/ar/algerie/134070-2022-11-02-14-43-54، 2020/09/08، يوم 2022/07/09.

- صادقت الجزائر على 29 اتفاقية من أصل 38 تم إبرامها في إطار الاتحاد.[1]

وفي إطار جهودها لبناء تجمع مغاربي منسجم مع تاريخه وفاعل في محيطه، أدرجت الجزائر البعد المغاربي في مشاريعها التنموية الوطنية، إدراكا منها بأن هذه المشاريع الاستراتيجية الضخمة ستساهم في الاندماج والتكامل الاقتصادي المغاربي. ومن بين هذه المشاريع ، يبرز الطريق السيار شرق ـ غرب، والربط الكهربائي، والربط الهاتفي بكامل الألياف البصرية بين الجزائر وأغلب دول الاتحاد وكذا توسيع شبكة السكك الحديدية، ومد أنابيب الغاز التي تربط بين الجزائر وأوروبا عبر تونس "مشروع ترانس ماد" وعبر المغرب "مشروع جي- أم- أو". كما بادرت الجزائر في سنة 2003 إلى إطلاق مشروع المجموعة الاقتصادية المغاربية المشتركة الذي من شأنه تحفيز الاندماج الاقتصادي وتجسيد فرص التكامل مع التركيز على المقاربة الاقتصادية لتجاوز الإشكالات السياسية[2].

تولت الجزائر رئاسة إتحاد المغرب العربي من أفريل 1994 إلى نهاية سنة 2003 وهي الفترة التي تزامنت مع أحلك الظروف التي شهدها الإتحاد حيث كانت المسيرة المغاربية عرضة للانهيار بعد دعوة بعض الأطراف إلى تجميد نشاطه وتخلي أطراف أخرى عن تولي الرئاسة الدورية، ورغبة منها في تفعيل اتحاد المغرب العربي تماشيا مع التغيرات الإقليمية والدولية والرهانات التي تواجه المنطقة، دعت الجزائر منذ 2012 إلى إصلاح المنظومة الاتحادية برمتها وإعادة تصحيح المسار المغاربي على أسس سليمة[3].

المطلب الثالث: التغيرات السياسية وعوامل عدم الاستقرار في البحر الابيض المتوسط

تبرز منطقة المتوسط كأحد الفضاءات الجيوسياسية الهامة، التي باتت تشهد حركة متنامية وجملة من التفاعلات نظراً لخصوصياتها المحلية وموقعها في مدار التنافس الدولي بين القوى العالمية، خاصة بعد التحولات التي عرفتها المنطقة مع نهاية الحرب الباردة على المستوى السياسي والاقتصادي الهيكلي، وما صاحبها من إرهاصات على بنية الدول الواقعة فيها، لتمتد تداعياتها عبر عقدين من الزمن

[1] ـ نفس المرجع السابق.

[2] ـ عبد الاله مقالتي ،صالح لميس:**سلسلة التضامن مع الثورة الجزائرية ،المغرب والثورة الجزائرية**، الجوزائر: شمس الزبيان،2013،ص. 291.

[3] ـ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الشؤون الخارجية و الجالية الوطنية بالخارج، **من الموقع الالكتروني الرسمي:** https://www.mfa.gov.dz/ar/foreign-policy/multilateral-relations/algeria-arab-maghreb-union، بتاريخ 2022/07/10.

اولا: الاوضاع السياسية لدول البحر الابيض المتوسط: الضفة الجنوبية

تعرف منطقة حوض البحر الأبيض الغربي من الناحية السياسية فرقا شاسعا بين ضفتيها، الشمالية والجنوبية؛ فنجد أن الضفة الشمالية متكاملة في إطار الاتحادالأوروبي ولديها سياسات موحدة، كما تسود دولها أنظمة ديمقراطية تسهر على ضمانالحقوق والحريات الفردية، أما دول المغرب العربي التي عرفت الاستعمار، ورغم أنها تشترك في إرث تاريخي وثقافي، إل أنها لم تكون وحدة قومية بسبب الاختلافات الأيديولوجية العميقة بينها الأمر الذي سمح بظهور تقارب مؤقت وظرفي بين الدول المغاربية ودول الضفة الشمالية وفقا للأوضاع واالضطرابات الجيوسياسية، الإقليمية والدولية. كما أن دول المغرب العربي عرفت انتفاضات شعبية ضد الأنظمة السياسية في المنطقة، بسبب غياب الديمقراطية وحرية التعبير، وانتشار الفساد، وعدم تكافؤ الفرص وبالتالي، نتطرق للأوضاع السياسية التي تميز منطقة البحر الأبيض المتوسط الغربي وخاصة ضفته الجنوبية.[1]

لقد ظهر عدم التجانس السياسي بين دول المنطقة أساسا في الوضع السياسي الوطني والمؤسسات بعد الستقلال، لكن توجه هذه الدول نحو مركزية السلطة وسيادة السلطة التنفيذية الموروثة من الماضي الستعماري تواصل حتى ظهرت اليوم ضغوطات شعبية من أجل إقامة ديمقراطية محلية تلبي طلبات المجتمع المتنوعة. وبالتالي، لفهم الختلافات في المسارات الوطنية، من الضروري أن أعود إلى فترة الاستقلال وولدة الدول الحديثة.

- استقلت ليبيا عام1951 ، وأسندت السلطة إلى الملك إدريس الأول، الذياختار طريق التعددية الجتماعية وليس السياسية. قام القذافي بانقلاب ضد الملك،في عام 1969، ما أدى إلى تغيير جذري في سياسة بلاده؛ حيث أعلن، سنة 1977 أن الجماهيرية العربية الليبية اشتراكية شعبية .
- تحصلت كل من تونس والمغرب على الستقلال، في عام 1956، وتبنت منطق المجتمعات الليبرالية، لكن في حين يحتفظ المغرب بالنظام الملكي والتعددية الحزبية المكرسة في الدستور، انتهجت تونس النظام الجمهوري واعتمدت الحزب الواحد الحزب الشتراكي الدستوري
- استقلت الجزائر في وقت لحق، في عام 1962، بعد الحرب التي خ لّفت مليونونصف مليون شهيد، واختارت انتهاج الشتراكية والحزب الواحد، وبالتالي الاقتصاد المخطط. وهكذا، نجد الأنظمة السياسية

[1] - .Yve Lacoste, **Géopolitique de la Méditerranée**, Paris : Armand Colin, 2006. 53.

في الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط مختلفة: نظام ملكي استبدادي في المغرب، وجمهورية ديمقراطية شعبية في الجزائر ،وجمهورية علمانية في تونس، وجماهيرية في ليبيا .[1]

أصلحت الدول المغاربية منذ الاستقلال دساتيرها عدة مرات في ظل ضغوطات مزدوجة من الضغوط الدولية والداخلية (الحركات الجتماعية، وأحزاب المعارضة السياسية، والنتفاضات الشعبية...) ، لكن، أي من هذه الإصلاحات لم يغير بشكل جذري طبيعة الأنظمة. ليبيا الدولة المغاربية الوحيدة التي لم تشهد أي تطور دستوري، على الرغم من أن الكتاب الأخضر قد فقد أهميته وقبضته على الواقع. كما تميز المشهد السياسي في الدول الأربعة بهيمنة السلطة التنفيذية ورئيس الدولة. وتتميز دول المنطقة بسلطة سياسية مركزية قوية، لكن طبيعتها وأهميتها تختلفمن دولة إلى أخرى، على سبيل المثال مشكلة جنوب المغرب أو المعارضة بين طرابلس وبرقة في ليبيا. لكن هذه المركزية بدأت تتلاشى على المستوى الإقليمي ابتداء من تسعينات القرن الماضي تحت ضغط المجتمع الدولي من أجل إقامة ديمقراطية محلية. من جهة أخرى، أدركت الحكومة المركزية عدم كفاءة وديمقراطية التركيز الجغرافي للسلطة. العنف وعدم الستقرار السياسي لقد عاشت الجزائر مع مطلع القرن الـ 21 ابتداء من وقف المسار النتخابي في اكتوبر 1992. إضافة إلى ذلك، دمر الاقتصاد الجزائري من جراء التعديلات الهيكلية التي فرضها صندوق النقد الدولي بعد أزمة الديون . من جهتها، تورطت ليبيا في تفجيرات "لوكيربي" •و نبذت من قِبل المجتمع الدولي عن طريق العقوبات التي فرضتها عليها منظمة الأمم المتحدة، بين1992 و1999، المتمثلة في حصار عسكري ومقاطعة الوليات المتحدة الأميركية للنفط الليبي. بالتالي، ضعفت دولتان قويتان في المنطقة.

[1] - امينة حلال، **التهديدات الأمنية في حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي**، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2019، ص. 43.

•- قضية لوكربي هي قضية جنائية ترتبت على سقوط طائرة ركاب أميركية تابعة لشركة طيران بان أمريكان أثناء تحليقها فوق قرية لوكربي في اسكتلندا سنة 1988. عقب إجراء تحقيق مشترك مدته ثلاث سنوات من قبل شرطة دامفريز وغالواي ومكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي (إف بي آي)، أصدر أوامر بالقبض على اثنين من الرعايا الليبيين في نوفمبر 1991. في عام 1999، قام الزعيم الليبي العقيد معمر القذافي بتسليم الرجلين للمحاكمة في كامب زايست، هولندا بعد مفاوضات مطولة وعقوبات الأمم المتحدة. وفي عام 2001، حكم على ضابط الاستخبارات الليبية عبد الباسط المقرحي بالسجن مدى الحياة بعد إدانته بـ270 تهمة قتل تتصل بالتفجير. في أغسطس 2009، أفرجت عنه الحكومة الاسكتلندية لأسباب إنسانية بعد إصابته بسرطان البروستاتا. وتوفي في مايو 2012، بعد أن كان الشخص الوحيد الذي تمت إدانته بالهجوم. وقد أكد باستمرار على براءته. و في عام 2003، قبل القذافي المسؤولية عن تفجير لوكربي ودفع تعويضات لأسر الضحايا، على الرغم من أنه أصر على أنه لم يعطي الأمر بالهجوم. خلال الحرب الأهلية الليبية عام 2011، أدعى مسؤول حكومي سابق أن الزعيم الليبي شخصيًا أمر بالتفجير، على الرغم من أن هذا الأمر قد تم نفيه في وقت لاحق، بدأت الدولتان باستغلال تاثيرهما في التحرك داخل مجلس الامن الدولي حتّى تمكنتا من اصدار قرار من المجلس المذكور في 31 مارس 1992 يحمل الرقم 748 بأغلبية 10 أصوات بينها دولة عربية وامتناع 5 أعضاء عن التصويت ، يوجب على ليبيا الاستجابة لطلب الدولتين ، ويهدد بفرض عقوبات عليها من بينها حظر الطيران منها واليها وعلى خلفية هذا الحكم دخلت الدولتان في مفاوضات مع ليبيا اسفرت عن الوصول إلى تسوية تدفع بموجبها ليبيا تعويضات إلى اسر الضحايا وتعلن مسؤليتها عن اعمال موظفيها وهذا ماتم بالفعل.

في نفس الوقت، تميزت تونس والمغرب باستقرار سياسي، وانفتاح اقتصادي، وعلاقات دبلوماسية جيدة مع الغرب. كما صُ نّفت تونس كأحسن دولة في المغرب العربي من قبل المؤسسات المالية الدولية، بالرغم من النقائص والنتهاكات الكبيرةفي مجال حقوق الإنسان . كما نلاحظ أن هناك اختلا فًا شاسـ عًا بين دول الضفة الشمالية ودول الضفة الجنوبية من حيث ممارسة الديمقراطية؛ حيث تصنف دول الضفة الشمالية، حسب مؤشر الديمقراطية ، كدول تحترم الحريات المدنية، أما دول الضفة الجنوبية، فتصنف أنظمتها السياسية بالهجينة.[1]

الجدول رقم 02: يمثل مؤشر الديمقراطية في لدول منطقة غرب المتوسط سنة 2019.

مؤشر الديمقراطية لسنة 2019 في المتوسط الغربي

الضفة الجنوبية		الضفة الشمالية	
قيمة مؤشر الديمقراطية	الدولة	قيمة مؤشر الديمقراطية	الدولة
3.5	الجزائر	8.7	فرنسا
4.99	المغرب	8.08	إسبانيا
4.61	تونس	8.47	البرتغال
2.19	ليبيا	7.17	إيطاليا
3.28	موريتانيا	8.12	مالطا

المصدر: امينة حلال، **التهديدات الأمنية في حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي**، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2019، ص. 45.

كما نلاحظ اختلافا كبيرا بين ضفتي المتوسط حيث يصنف التقرير السنوي لمنظمة الشفافية الدولية Transparency International لعام 2019 ثم فرنسا في المرتبة الـ24 من أصل 183 وإسبانيا في المرتبة الـ47، بعدما كانت تحتل المرتبة الـ30. بالنسبة لدول المغرب العربي[2]، تحتل الجزائر المرتبة الـ108 من أصل 183 دولة برصيد 35 من 100 بالنسبة للدول المغاربية الأخرى، نلاحظ أنه بعدما كانت تونس بلد المنطقة الأكثر شفافية في المرتبة الـ 65سنة 2009 في العالم، تراجعت إلى المرتبة الـ79 سنة

[1] - نفس المرجع السابق، ص.ص.45،44.

[2] -R.Lebèche, " **Elements sur la globalisation conflictuelle en Méditerranée", in.Géopolitique méditerranéenne, ed.D.Bendo-Soupou,** Paris : l'Harmattan, 2005, 187

2019، أما المملكة المغربية التي كانت تحتل المركز الـ 91 سنة 2009 تقدمت إلى المرتبة الـ76 سنة 2019. وفي نهاية ترتيب الدول المغاربية نجد موريتانيا في المرتبة الـ 150.[1]

أنشئ بعدها اتحاد المغرب العربي، سنة 1989، وهو الهيئة التي ل تزال مجمدة إلى يومنا هذا، بسبب الخلافات بين دول المنطقة وعلى رأسها الخلاف بين الجزائر والمغرب بسبب ملف الصحراء الغربية، وبالتالي، تعتبر العلاقات الجزائرية المغربية أساس مستقبل منطقة المغرب العربي.•

ثانيا: التغييرات الجيوسياسية في الحوض المتوسطي:

شهدت منطقة البحر الأبيض المتوسط الكثير من التحديات والتهديدات الأمنية، التي يصعب تجزئتها وفصلها عن بعضها البعض سواء من حيث طبيعة التهديدات الأمنية أو من حيث بعدها الجيوبوليتيكي.

أ- زيادة الأزمات الداخلية في دول المتوسط:

تواصل دول البحر الأبيض المتوسط الانخراط في التوترات الحدودية القديمة، التي تهدد استقرار المنطقة، ومن أبرز هذه التوترات الصراع القديم بين إسرائيل وفلسطين، الخلاف بين تركيا واليونان على جزيرة قبرص وأجزاء من منطقة إيجه. إضافة إلى الانقسامات الحادة بين الجزائر والمغرب التي أدت إلى غلق الحدود بين البلدين منذ سنة 1994، وذلك بسبب قضية الصحراء الغربية على وجه الخصوص، ظهرت أيضاً خلافات جديدة أدت إلى زيادة التوترات بين البلدين، بسبب ما وصفته الجزائر بالأفعال العدائية المتكررة من طرف الرباط ضدها، حيث أعلنت الجزائر قطع علاقاتها الدبلوماسية مع المغرب في خطوة كانت منتظرة بالنسبة للعديد من المراقبين، جراء التصعيد المتواصل في الأزمة الدبلوماسية بين البلدين

كما شهدت عدد من الدول العربية احتجاجات شعبية كبيرة في أواخر 2010 ومطلع عام2011، تعرف إعلامياً " بثورات الربيع العربي"، التي تمت وفق مسار واحد بأوجه مختلفة، والتي أثرت سلباً على حالة

[1] - امينة حلال، نفس المرجع السابق، ص. 44.

•- قررت الجزائر قطع العلاقات الدبلوماسية مع المغرب بسبب ما اعتبرته "الأعمال العدائية" للمملكة، وفق ما أعلنه وزير الخارجية الجزائر الاسبق رمطان لعمامرة وقد اتهمت الجزائري المغرب في وقت سابق بالتآمر ضدها مع الكيان الصهيوني ، وأضاف الوزير الاسبق للخارجية الجزائرية في مؤتمر رسمي "نطمئن المواطنين الجزائريين في المغرب والمغاربة في الجزائر أن الوضع لن يؤثر عليهم. قطع العلاقات يعني أن هناك خلافات عميقة بين البلدين لكنها لا تمس الشعوب.ومن جملة الأسباب التي أدت الى هذا القرار قال وزير الخارجية الجزائري: "ثبُت تاريخيا أن المملكة المغربية لم تتوقف يوما عن الأعمال الدنية والعدائية ضد الجزائر ساردا الأحداث منذ حرب 1963 إلى عملية التجسس الأخيرة باستخدام برنامج بيغاسوس الإسرائيلي. واتهم أجهزة الأمن والدعاية المغربية" بشن "حرب إعلامية دنيئة وواسعة النطاق ضد الجزائر وشعبها وقادتها، دون تردد في نسج سيناريوهات خيالية وخلق إشاعات ونشر معلومات مغرضة،وسبق للمغرب أن قطع علاقاته مع الجزائر سنة 1976 بعد اعتراف الجزائر بقيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية. ولم تُستأنف العلاقات إلا في 1988 بعد وساطة سعودية.

الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني في منطقة البحر الأبيض المتوسط، حيث واكب الموجة الأولى لتلك الظاهرة اندلاع الصراعات المسلحة في كل من سوريا وليبيا عام2011، مدعومة من أطراف دولية وجدت في هذه الاحتجاجات تهديداً حقيقياً لمصالحها ونفوذها، ورغبتها في استمرار تبعية دول المنطقة ونظمها وشعوبها ودورانها في فلكها[1].

مثلت تداعيات ثورات الربيع العربي على منطقة المتوسط عموماً والجزائر خصوصاً، في تصاعد تهديد الجماعات الإرهابية العابرة للحدود التي استغلت حالة الفوضى الأمنية، بالأخص في المناطق التي شهدت تدخلات خارجية (العراق، سوريا، اليمن، ليبيا)، لتتمدد إلى المجالات الحيوية، سواء في المناطق البحرية أو المناطق الغنية بالثروات الطبيعية، لكي تبني قوتها من خلال المزيد من التعبئة والتوسع، وهذا ما شهده ليبيا على سبيل المثال، من خلال سيطرة الجماعات الإرهابية على المنفذ البحري لخليج سرت وصراعها على النفط الذي يشكل عصب الاقتصاد الليبي، حيث انتشر تنظيم لداعش على طول السواحل الليبية المطلة على الضفة الجنوبية للبحر المتوسط. في الوقت نفسه تعزز الحرب الأهلية في سوريا، والفوضى في ليبيا عمليات التهريب الضخمة للمخدرات والأسلحة، إضافة إلى تنامي موجات المهاجرين غير النظاميين جراء الحروب والمواجهات العسكرية بين الأنظمة الاستبدادية ومطالب الشعب الديمقراطية[2]

ب-زيادة مؤشر التنافس بسبب الثروات الطبيعية المكتشفة:

زاد اكتشاف المخزون الضخم من الغاز قبالة السواحل الشرقية للبحر الأبيض المتوسط من أهمية المنطقة الاستراتيجية والاقتصادية، ولكنه زاد في نفس الوقت من حدة الصراعات والخلافات والتوترات في المنطقة، على ضوء الحقيقة التي تقول بأن الموارد الطبيعية تعد المحرك الأساسي للحروب والنزاعات في العالم.

قدرت هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية في تقريرها الصادر عام 2010، إلى أن حوض الشام الذي يشمل كل من: سوريا ولبنان والكيان الإسرائيلي وغزة وقبرص، يحتوي على حوالي 1.7 مليار برميل من احتياطات النفط، وحوالي 3.45 تريليون متر مكعب من احتياطات الغاز الطبيعي القابل للاستخراج. بالرغم من أن هذه الأرقام تبقى في إطار التقديرات إلا أنها لم تأت من فراغ، فخلال السنوات الماضية اكتشفت العديد من حقول الغاز في منطقة شرق البحر المتوسط، وبدأت عمليات الاستكشاف بالازدياد بعد نجاح المجموعة التي تقودها

[1] - اسامة سليخ، مرجع سابق، ص. 86.

[2] - صطفى صايج،" التحديات الأمنية والاستراتيجيات الجديدة في غرب المتوسط"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، العدد 02 ،2016، ص.32.

شركة (نوبل إنيرجي) الأمريكية في اكتشاف حقل تامار Tamar عام 2009، قبلة ساحل (الكيان الصهيوني)، مع توالي الاكتشافات أصبحت دول المنطقة أكثر اهتماماً بتكاليف الشركات الأجنبية بالقيام بأعمال الاستكشاف

عد ظهور هذه الثورة النفطية سارعت الدول المتوسط إلى ترسيم حدودها البحرية مع جيرانها رغبة في ترسيخ وضع جغرافي شرعي جديد يقلل من حدة الصراع من ناحية، ويعطيها الشرعية الدولية في أخذ حقوقها من ثروة الغاز الطبيعي بالمتوسط من ناحية أخرى

بحكم الموقع الجغرافي لم تكن الجزائر طرفاً مباشراً في المنافسة المتصاعدة في شرق المتوسط على تحديد المناطق الاقتصادية الخالصة، والتي سرعان ما انتقلت من المجال الاقتصادي إلى المجالين السياسي والعسكري. لكن في المقابل كانت الجزائر من أوائل المبادرين بإثارة منافسة مشابهة في غرب المتوسط؛ ففي أبريل 2018 وقّع الرئيس الجزائري السابق عبد العزيز بوتفليقة مرسوماً رئاسياً لتحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة (EEZ) للجزائر المتقاطعة مع المناطق الاقتصادية المعلنة من جانب كل من إيطاليا وإسبانيا والذي نص على أنه في حالة وجود أي مشكلة مع أي دولة، فإنه يتم اللجوء إلى المفاوضات

ونظراً لحساسية القضية، فضلت إيطاليا تجنب إثارة أزمة سياسية مع الجزائر، تاركة إدارة الخلاف للقنوات السياسية المفتوحة بين البلدين وانتهجت إسبانيا ذات النهج الإيطالي. وقد اتفقت الجزائر مع إسبانيا في مارس 2020 على التفاوض الثنائي لحل أي إشكال محتمل يتعلق بترسيم الحدود البحرية بين البلدين، وأكد وزير الخارجية الجزائري الاسبق "صبري بوقدوم" في مؤتمر صحفي مشترك بأن الجزائر دولة سلمية وليس لديها أية سياسة عدوانية ضد الدول، لاسيما دول الجوار، مؤكداً على مبدأ التفاوض لحل المشاكل المتعلقة بترسيم الحدود وفي السياق نفسه أعلنت الجزائر وإيطاليا جويلية 2020، التنصيب الرسمي للجنة التقنية المكلفة بترسيم الحدود البحرية بين الجزائر وإيطاليا

ثالثا: التهديدات الامنية الجديدة في المتوسط:

شكلت التهديدات الأمنية الجديدة تحولا كبيرا على المنطقة المتوسطية نظرا لما أفرزته من مخاطر أمنية ذات طبيعة معقدة ومتشابكة، وبأنماطٍ جديدة لم تكن المنطقة المتوسطية ذات عهدٍ بها، لتطفو على الساحة

جملة من التهديدات الأمنية الخطيرة، ولعل أبرز التهديدات الجديدة• تمثلت في تحول طبيعة مصادر التهديدات، إذ أن بعض الدول التي كانت تشكل الحزام العازل أو الجدار الواقي لنفوذ التهديدات العابرة من الجنوب إلى ضفاف المتوسط، أصبحت هي بحد ذاتها تشكل تهديدا أمنيا على المنطقة المتوسطية بعد انهيار أنظمتها ونشوب الفوضى التي لا تزال قائمة في بعضها، وما نتج عن ذلك من انتشار للأسلحة والجماعات المسلحة والجريمة المنظمة وتدفق للمهاجرين بأعدادٍ هائلة لم تشهد المنطقة مثيلها منذ الحرب العالمية الثانية، ونتيجةً لتدخلات القوى الإقليمية والدولية في بعض البلدان المتوسطية تفاقمت المخاطر الأمنية المتمخضة عن الربيع العربي وطال أمد بقائها مشكلةً تهديدا أمنيا خطيرا على المنطقة المتوسطية.

أ- تهديد الهجرة غير الشرعية:

تعرف الهجرة غير الشرعية أو الهجرة السرية، بأنها: انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا، ولقد شهدت مناطق جنوب الصحراء الكبرى، منذ العقدين الأخيرين تزايدا كبيرا في أعداد المهاجرين الذين يحاولون عبور البحر الأبيض المتوسط إلى دول الاتحاد الأوروبي، ويعود هذا إلى عدة اعتبارات سياسة واقتصادية واجتماعية وثقافية، فالأسباب السياسية أهمها هي معارضة أنظمة الحكم والعمل ضدها من الخارج، والأسباب الاقتصادية منها ارتفاع مستوى البطالة وتدني مستوى المعيشة، أما ما هو متعلق بالأسباب الاجتماعية فتتمثل في ارتفاع معدلات زيادة السكان في الدول الجنوبية للمتوسط وغياب التنمية[1].

فالهجرة هي قضية سياسية حاسمة في القرن 21 م في أوروبا، رغم الأهمية السوسيو-اقتصادية للهجرة بالنسبة لأوروبا إلا أنها صنفت كإحدى المشاكل العليا التي تواجه أوروبا، وذلك بإجماع 82% من أعضاء البرلمان الأوروبي، فقد أصبح ينظر للهجرة كتهديد للهوية الوطنية المحددة ثقافيا، وحسب " ديدي بيغو" أن "الهجرة مشكلة أمن كبرى بالنسبة لأوروبا وبالتالي تشكل هذه الظاهرة تهديدا لأمن منطقة المتوسط والأمن داخل القارة الأوروبية، وذلك بالانطلاق من عدة معايير أهمها:

•- ارتبط تحول مفهوم الأمن ببروز تهديدات جديدة للأمن على الساحة الدولية، خاصة بعد نهاية فترة الحرب الباردة، وما تلاها من متغيرات، كأحداث 11 سبتمبر 2001، والتي ساهمت في طرحها أكثر بين الدول وأضفت عليها الصبغة العالمية، فبعد أن كانت هذه التهديدات قطرية، أصبحت عابرة للأوطان (Transnationales) كالهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة والإرهاب الدولي، المتاجرة بالأسلحة...إلخ، غير أن تسمية هذه التهديدات بـ " الجديدة " وربطها بفترة معينة أمر غير ثابت، فمثل هذه التهديدات الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة والإرهاب ظهرت في عقود سابقة، لكن ما يضفي عليها طابع الجدة هو مميزاتها التي تعطيها خصوصية مغايرة، تهديدات مشتركة عابرة للأوطان ذات بعد عالمي، وهذا مقارنة بالتهديدات التقليدية ذات الطابع العسكري والقُطري، أي أنها تهديدات متجددة ومتجذرة في نفس الوقت.

[1] - مراد مقعاش، **التهديدات الامنية في المتوسط واثرها في علاقات الامن والتعاون الاورو- جزائري**، مصر: المركز الديمقراطي العربي، جانفي 2017، ص. 17.

معيار سوسيو اقتصادي: حيث يتم ربط الهجرة بالبطالة وأزمة الدول الحارسة، على اعتبار أن انخفاض أجور المهاجرين غير الشرعيين وكونهم لا يتمتعون بأية حقوق يجعل أرباب العمل يفضلون هذا النوع من الأيدي العاملة، ومن جهة أخرى فقد أصبحت نظم الرعاية الاجتماعية للمهاجرين غير الشرعيين تشكل عبأ على خزينة الدول الأوروبية.

- معيار أمني: حيث نجد تزاوج بين مفاهيم السيادة، الحدود (الأمن الداخلي والخارجي).
- معيار هوياتي: يتم التركيز فيه على العلاقات بين الهجرة، الغزو الثقافي، فقدان الهوية.
- معيار سياسي: حيث تصبح النقاشات حول العنصرية والتطرف وربطها بالهجرة عملة للحصول على مكاسب انتخابية.

فأكثر ما يتخوف منه الأوروبيون في الجماعات غير الظاهرة (les groupes Souterraines) والتي يكون أفرادها مهاجرين غير شرعيين غير المندمجين في المجتمع الأوروبي لأن نقص الاندماج الاجتماعي والاقتصادي في دول الإقامة، يؤدي لإمكانية لجوء هؤلاء لنشاطات إجرامية والعمل في إطار جماعات الجريمة المنظمة، مما يهدد الجماعة الأوروبية في تكاملها واستقرارها[1]

الخريطة رقم 09: تمثل مناطق عبور المهاجرين الغير شرعيين

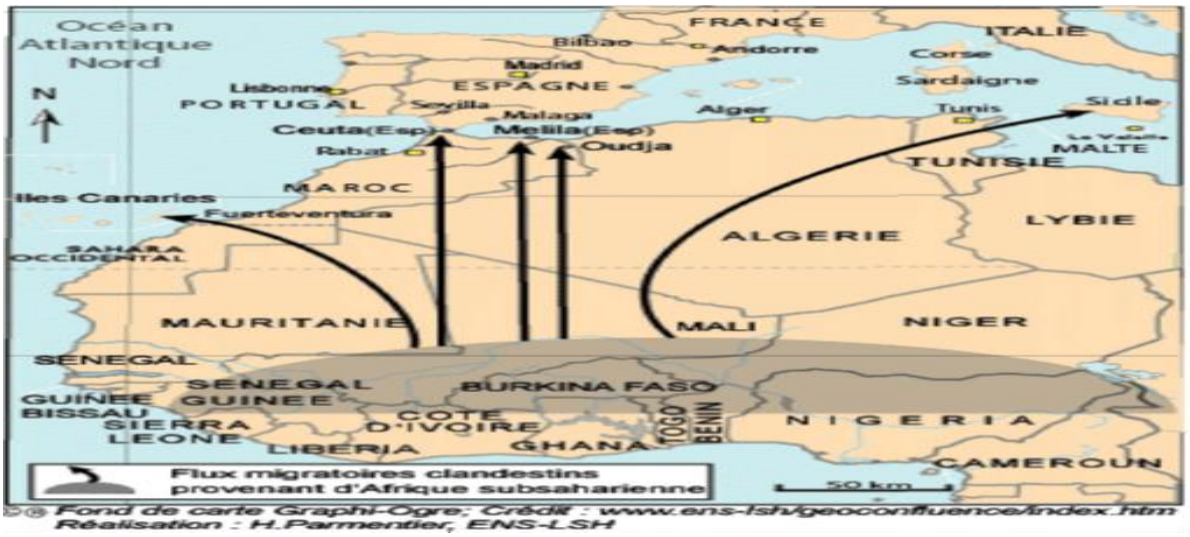

المصدر : **من الموقع الالكتروني:**

http://geoconfluences.enslsh.fr/doc/etpays/Medit/MeditDoc2.htm#haut

[1] - صبرينة جعفر، "التهديدات الامنية الجديدة بالمتوسط والبعد الاستراتيجي للجزائر"، مصر،**مجلة المعهد المصري**، المجلد 06، العدد 23، جوان 2021، ص.103.

ب-تهديد الإرهاب الدولي:

تعتبر ظاهرة الإرهاب أو ما يسمى بالإرهاب الدولي من أكبر التهديدات الجديدة للأمن الدولي، الذي انتشر بصفة كبيرة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وأدت هذه الأحداث إلى تحول في نمط هذه الظاهرة حيث انتقل الإرهاب من إطاره الضيق أي داخل الدول، إلى نطاق أوسع وأكثر شمولية أي إرهاب عابر للأوطان، وما تلاها أيضا من أحداث في أوروبا كتفجيرات في السنوات الأخيرة في قلب أوروبا خاصة العاصمة باريس ومعظم الدول الأوروبية.[1]

وقبل التطرق لظاهرة الإرهاب في حوض المتوسط يجدر الإشارة إلى أن مفهوم الإرهاب حظي بقدر كبير من التعريفات، ومع ذلك لم يتحقق حتى الآن إجماع على أي تعريف فكل يعرّفه حسب بيئته ومرجعياته، فمعظم التعريفات اللغوية المتعلقة به مشتقة من الرعب والترويع والذعر والخوف الشديدين، ومن أهم التعريفات المقدمة له تعريف "ليفا سور" Levasseur بأنه "الاستخدام العمد أو المنظم لوسائل أو أساليب من خصائصها إثارة الرعب بقصد تحقيق هدف أو أهداف محددة في نية الفاعل أو الفاعلين، كما يعرف بأنه عبارة عن التهديد باستخدام العنف أو استخدامه لأغراض سياسية بواسطة الأفراد أو الجماعات ضد السلطات الحكومية الرسمية، فهو يتضمن مجموعات تعمل من أجل الإطاحة بنظم حكومية معينة أو من أجل العمل على عدم استقرار النظام السياسي العالمي كهدف في حد ذاته، ويقصد به أيضا "الاستخدام المنظم لأعمال العنف عن طريق دولة أو مجموعة سياسية ضد دولة أخرى، أو مجموعة سياسية أخرى، وتتمثل الأساليب الإرهابية في أعمال العنف المستمرة والمتمثلة في القتل والاغتيالات السياسية والخطف واستخدام المفرقعات والطرق المماثلة، بغرض إشاعة حالة من الرعب أو التخويف العام من أجل تحقيق أغراض سياسية" [2]

ومنه عند دراسة هذه الظاهرة في منطقة حوض المتوسط نجد هذا الأخير من بين الأقاليم التي عانت كثيرا من الأعمال الإرهابية، لذلك فإن دعم مسيرة العمل الأمني المتوسطي تعتبر أكثر من ضرورة، عن تعزيز وتكريس آفاق التعاون والتفاهم فيما يخدم المصالح المشتركة بين الدول المتوسطية، باعتبارها مرتبطة بسلسلة من الروابط الدينية والتاريخية والحضارية والجوارية، فنجد الاتحاد الأوروبي قد صنف ظاهرة الإرهاب في خانة التحديات الأمنية الكبرى بعد نهاية الحرب الباردة، وإن كانت هذه الظاهرة قديمة إلا أنها برزت أكثر مع نهاية عقد الثمانيات وبداية عقد التسعينات للقرن الماضي، وبشكل انسحاب الاتحاد السوفياتي من أفغانستان

[1] - مراد مقعاش، نفس المرجع السابق، ص. 19.
[2] - صبرينة جعفر، نفس المرجع السابق، ص. 104.

منعرجا في انتشار واستفحال ظاهرة الإرهاب فمع عودة أفواج المتطوعين الذين شاركوا في الحرب ضد الخطر الأحمر، إلى بلدانهم الأصلية قاموا بتأسيس العديد من الجماعات المسلحة السرية، والتي كانت تحظى بدعم خارجي من منظمات ودول[1]

وهذه العناصر كان لديها من التجربة والخبرة نظرا لاحتكاكها بالكثير من الجماعات أثناء تواجدها في أفغانستان، ما يجعلها تشكل تهديدا حقيقيا للأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط، كما أن هذه الحركات المتطرفة الآتية من المشرق ومن المغرب، كان هدفها الأول هو الإطاحة بأنظمة الحكم في بلدانها، وعندما عجزت في تحقيق ذلك غيرت من استراتيجيتها وأصبحت تستهدف مصالح الدول الغربية بحجة أن هذه الأخيرة تساند وتدعم الأنظمة السياسة الفاسدة في الكثير من دول الجنوب، كما هناك عدة أسباب أدت إلى استفحال ظاهرة الإرهاب في دول حوض المتوسط اقتصادية واجتماعية خاصة في دول الجنوب من المتوسط التي تعاني شعوبها من الفقر والحرمان وغياب العدالة الاجتماعية، وعدم احترام حقوق الانسان، ما أدى الى تداخل هذه الأسباب مع الاسباب السياسية (استبداد أنظمة الحكم وغياب الديمقراطية...)، باللجوء إلى استخدام العنف ضد أنظمة الحكم لهذه الدول التي لم تستطع الحفاظ على أمنها الوطني.[2]

إضافة إلى استغلال الجماعات المتطرفة لهذه الأوضاع التي تعانيها الدول الجنوبية للمتوسط، لتسويق أفكارها المناهضة للدول الشمالية على أساس ديني، أين وجدت في هذه الدول الأرضية الملائمة لتحقيق أهدافها، وذلك لما شهدته العديد من العواصم الأوروبية اعتداءات وتفجيرات خلفت خسائر بشرية ومادية معتبرة، ويتعلق بتفجيرات وهجومات إرهابية باريس، لندن، مدريد، إيطاليا...الخ.[3]

ج- تهديد الجريمة المنظمة :

إن مجابهة الجريمة المنظمة العابرة للحدود من أهم ما يميز القرن الحالي، بحيث تطورت الجريمة المنظمة على المستوى العالمي باقتحامها ميادين جديدة وذلك عن طريق اكتسابها تقنيات متطورة، وكذا انتقالها من

[1] - حلال امينة، نفس المرجع السابق، ص. 46.

[2] - صبرينة جعفر، نفس المرجع السابق، ص. 104.

[3] - علالي حكيمة، " الجزائر والرهانات الأمنية في المتوسط"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، الجزائر، العدد 02، 2002، ص. 3

التسلسل العصري التقليدي إلى أشكال أخرى من التنظيم أكثر مرونة باستنادها على شبكات تنظيمية واسعة، إن لانتشار الجريمة المنظمة بشكل واسع، أضاف خطورة أخرى إلى المخاطر التي تهدد كيان العالم.[1]

نقصد بالجريمة بوجه عام، كل عمل غير مشروع يقع على الإنسان في نفسه أو ماله أو عرضه أو على المجتمع ومؤسساته ونظمه السياسية والاقتصادية ، واهتم مجموعة من العلماء بتعريف الجريمة فاختلفت التعاريف باختلاف تخصص العلماء، فنجد أن علماء النفس يرون في الجريمة تعارضا لسلوك الفرد مع سلوك الجماعة، ومن ثم المجرم هو كل من يرتكب فعل مخالف للمبادئ السلوكية السائدة في المجتمع الذي ينتمي إليه، في حين يعتبر علماء الاجتماع بأن الجريمة هي التعدي أو الخروج عن السلوك الجماعي، ومن هنا يعتبر جريمة كل فعل من شأنه أن يصدم الضمير الجماعي السائد في المجتمع فيسبب ردة فعل اجتماعية، أما علماء الدين فيرون في الجريمة خروجا عن طاعة الله ورسوله وعدم الالتزام بأوامره ونواهيه

جاء في تعريف شامل وواسع صدر عن الإنتربول لعام 1988، أن منظمات الجريمة المنظمة هي "كل مؤسسة أو مجموعة من الأفراد تمارس نشاطا دائما غير شرعي، لا تعترف بالحدود الوطنية، وهدفها الأول والأساسي هو تحقيق الربح والفائدة

وإذا أردنا أن نفصل أكثر في تصنيف الجريمة معتمدين أساسا على معيار طبيعتها، نجد أن الجريمة أنواع:[25]

- الجريمة العادية: مثل السرقة، القتل العمدي، المتاجرة غير الشرعية ...
- الجريمة السياسية: هي الجرائم التي تخل بتنظيم وسير السلطات العمومية أو بمصلحة سياسية للدولة أو حق سياسي للمواطنين.
- الجريمة العسكرية: هي الجرائم التي يرتكبها العسكريين وأفراد الجيش مخالفين في ذلك النظام العسكري وقوانينه.
- الجريمة الإرهابية: ظهرت في نهاية القرن العشرين وأصبحت تكتسي طابعا دوليا معقدا.[2]

وهناك نوع آخر من الجرائم، يطلق عليها تسمية الجرائم العابرة للحدود (المتاجرة بالأسلحة والمخدرات، شبكات تهريب المهاجرين السريين...)، ولعل أكثر ما يميز الجريمة في العصر الحالي هو ارتباطها بعنصر

[1] - حمزاوي، جويدة ،**التصور الأمني الأوروبي : نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط** (مذكرة ماجستير منشورة)، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011.ص. 301.

[2] صبرينة جعفر، نفس المرجع السابق، ص. 105.

التنظيم، بحيث أنها تعمل بالاشتراك فيما بينها وبكفاءة وانسجام كبيرين، وأكثر من ذلك، نجدها تقسم العالم إلى منبل& ئ اطق سيطرة ونفوذ، مما يؤكد فتح المجال على صراعات مستقبلية في العالم، كما استفادت الجريمة المنظمة العابرة للحدود من التطور التكنولوجي، والوتيرة المتسارعة للتحولات العالمية المتتالية والموازية لحركة العولمة، فهذا الوضع ضاعف من سرعة الحركة والتنقلات التي أصبحت أمرا يصعب التحكم فيه، كما أدى بالمنظمات الإجرامية العابرة للحدود إلى مطابقة طرق نشاطها حسب قطاع التجارة غير الشرعية، فهي تستثمر في تجارة المخدرات والأشخاص، والأسلحة أو المواد الخطيرة، وتشجع الهجرة غير الشرعية، بحيث يمثل المهاجر المصدر الأول لتزويد الشبكات الإجرامية.[1]

المطلب الرابع: الافاق الجيوسياسية للسياسة الخارجية الجزائرية في المتوسط

خلال ما يقارب ثلاث عقود (1962 – 1989) ركزت الجزائر على الأطر الجيوسياسية العربية، المغاربية، الأفريقية، نظراً لوجود دوافع قومية، سياسية وأيديولوجية تؤكد ارتباط الجزائر بهده الفضاءات، مستبعدة الدائرة المتوسطية من حيز اهتماماتها، بسبب غياب رابط قومي إيديولوجي يوحد ضفتيه. لكن منذ التسعينات استوعبت الجزائر الأهمية الكبرى للدائرة المتوسطية كدائرة مستقلة بطبيعة مختلفة من التفاعلات والتهديدات، فأصبحت لهذه الدائرة مكانة مركزية في السياسة الجزائرية، كما تعتبر الجزائر الدولة الوحيدة في الضفة الجنوبية التي تأخذ بالبعد المتوسطي لسياستها الخارجية في دستورها، ويمكن تفسير اهتمامها المتجدد بهذا المجال الذي يرجع لبداية التسعينات إلى موقعها الجيوسياسي في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وباعتبارها تاريخياً دولة محورية في صنع الأحداث في المنطقة، جغرافياً ذات امتداد وتنوع طبيعي وبوابة لأفريقيا، أما اقتصاديا فهي تضم مقومات مادية وبشرية هائلة ذات امتدادات مستقبلية، واحتياطات لا يستهان بها، أما سياسياً فقد اكتسبت الجزائر منذ الثورة التحريرية مصداقية القرارات والسياسات الوطنية خاصة على المستوى الخارجي، مما مكنها من بناء مواقف على المستوى الدولي تميزت بالثبات والصلابة ما جعلها محط اهتمام دول العالم[2]

تحتل الجزائر كفاعل دولي وضعاً محورياً وهاماً في منطقة المتوسط، يفسر موقعها الجغرافي جانباً أساسياً من هذه الأهمية، فهي نقطة التقاء أوروبا وأفريقيا والعالم العربي، تمتد جغرافياً من البحر الأبيض المتوسط شمالاً إلى عمق القارة الأفريقية جنوباً، وهو موقع استراتيجي، إذ يتوسط القارات الأربعة، أفريقيا، أوروبا،

[1] - علالي حكيمة، نفس المرجع السابق، ص. 308.

[2] - لمياء حروش، **الساسية الجزائرية المتوسطية : تركيا نموذجا**، مصر: المعهد لمصري للدراسات، 2021، ص 18.

وآسيا وأمريكا، مشكلاً معبراً أساسياً بين القارة الأفريقية وأوروبا. تعتبر الجزائر بمساحتها التي تبلغ 2.4 مليون كم مربع، أكبر دولة في قارة أفريقيا بعد تقسيم السودان، كما تتوفر الجزائر على حدود برية واسعة (أكثر من 7000 كم) مع سبع دول مجاورة وحدود بحرية تبلغ 1200 كم[1]

لطالما تم الحديث عن السياسة الخارجية الجزائرية من منظور التجربة التاريخية للجزائر خصوصاً فترة الستينات والسبعينات حيث عرفت فيها الجزائر نشاطاً معتبراً على الساحة الدولية، وكان لها دور كبير في حل العديد من النزاعات الدولية) أزمات الرهائن الأمريكيين في إيران، الصراع الإيراني العراقي...إلخ(. ولازال هذا المنظور للسياسة الخارجية الجزائرية يحكم سلوكيتها الدولية، فدور الجزائر كوسيط استمر رغم التراجع في نشاط السياسة الخارجية في فترة التسعينات، لكن هذا الدور الإقليمي والدولي للسياسة الخارجية له مضامين براغماتية، من خلال الدور التاريخي الذي قامت به الجزائر على مستوى دول عدم الانحياز ودعوتها الى نظام اقتصادي عالمي أكثر عدالة، ودورها في مناصرة القضايا التحررية خصوصاً تركيزها على قضتي الصحراء الغربية والقضية الفلسطينية[2]

وقد بدأت الاحتجاجات الشعبية التي أطلق عليها تسمية "الحراك الشعبي" في 22 فيفيري 2019، في شكل احتجاجات تميزت بالطابع السلمي بداية من أجل المطالبة بعدم ترشح الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة لعهدة رئاسية خامسة، ووضع نظام جديد للحكم يستجيب للمعايير الديمقراطية، ليتطور المطلب لاحقاً إلى المطالبة بتغيير جذري للنظام. تَواصُل وجود الحراك بانتظام جعل منه ساحة لنقاش مدني بين المواطنين حول القضايا الداخلية والخارجية، رغم أن المطلب الرئيسي الخاص برحيل النظام كان المهيمن، غير أن المسيرات كانت مساحة للتعبير عن رفض قرارات وإعلانات أصدرتها الحكومة، ناهيك أن الحراك لم يتطرق فقط إلى قضايا داخلية، إنما رفع سقف انتظاراته من دور الدولة على المستوى الإقليمي والدولي، حيث رفع الحراك لافتات وشعارات تريد القطع مع سياسية التبعية الخارجية والتحرر من الهيمنة الفرنسية، هوما يفسر رغبة وإرادة الشعب الجزائري في قلب موازين الصورة الخارجية للدولة الجزائرية من أجل لعب أدوار تليق بحجم دور الجزائر التاريخي وموقعها في المنطقة المغاربية، المتوسطية والأفريقية ورد النظام على مطالب الحراك بانتهاج طريقة سماها بـ"الدستورية"، مرت عبر ثلاث محطات أساسية:) الانتخابات الرئاسية، الاستفتاء الدستوري، ثم الانتخابات التشريعية (، مع مواصلة السلطات وعدها بـ "جزائر جديدة"، تستعيد مكانتها على الساحة الدولية. أجرت الجزائر انتخابات رئاسية)تقريباً بعد سنة من الحراك الشعبي(، بدأ

[1] -

[2] - لمياء حروش، المرجع نفسه ص. 19.

الرئيس الجزائري الجديد عبد المجيد تبون (2019) فترة حكمه، في وضع سياسي، اجتماعي واقتصادي معقد؛ بعدما خلفت الأزمة السياسية التي تفاقمت في السنوات الأخيرة لحكم الرئيس السابق بوتفليقة شرخاً كبيراً في الثقة بين الشعب ومؤسسات الدولة، وداخل الطبقة السياسية نفسها، وتعرضت الأحزاب السياسية والنقابات وباقي منظمات المجتمع المدني لضعف شديد، ولم تعد قادرة على تأطير المطالب الاجتماعية في إطار مؤسسي منظَّم، مع استمرار جزء كبير من الحراك في المطالبة بالتغيير الجذري للنظام، و زاد من حساسية الوضع الداخلي جوار إقليمي مضطرب، كان من أبرز ملامحه تعقد الأزمة الليبية، وعدم الاستقرار الأمني في منطقة الساحل، واستمرار الفتور في العلاقة بالمملكة المغربية، وتراجع الحضور الجزائري في مختلف القضايا والمحافل الدولية والإقليمية، بسبب غياب الدبلوماسية الجزائرية لأكثر من ربع قرن (عشرية الحرب على الإرهاب بسبب توقيف المسار الانتخابي، فوضى عشريتي الفساد خلال حكم الرئيس السابق بوتفليقة (جماعة بوتفليقة، التي رهنت مصير الدولة الجزائرية من أجل مصالها الشخصية)، وهو ما تسبب في فقدان الجزائر لمواقع وفضاءات عدّت دوماً بيئتها الطبيعية وفضاءها الحيوي أيضاً[1]

سجلت مواضيع السياسة الخارجية حضوراً لافتاً في خطاب الرئيس الجديد، من أجل استعادة الجزائر لدورها الدبلوماسي لاسيما في جوارها الإقليمي، على مستوى مبادئ وثوابت السياسية الخارجية، لم تعكس خطاباته تغيراً في عقيدة الجزائر التقليدية في الشؤون الخارجية، حيث أكد على أولوية مصلحة الجزائر، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، حق الشعوب في تقرير مصيرها، رفض استخدام القوة في حل الأزمات، والاحتكام إلى الحلول السلمية المبينة على الحوار والتشاور بين مختلف الأطراف، أما على مستوى متغيرات السياسة الخارجية، وفي ظل عصر العولمة وتسارع انتقال التأثيرات الحدودية، التي جعلت من المواقف الكلاسيكية تترتب عنها تحديات تعرض المكانة الإقليمية للجزائر للاهتزاز والتهديد المباشر، باعتبارها محاطة بسلسلة من التغيرات الجوارية والتحديات الحدودية غير التقليدية على حدودها مباشرة هذا الوضع استوجب مراجعة بعض من القيم الدستورية، حيث تضمنت التعديلات الدستورية (2020) تغير على مستوى أدوات السياسة الخارجية الجزائرية، وذلك بالسماح لوحدات من الجيش المشاركة في مهمات حفظ السلام خارج الحدود وذلك للمساهمة في قوات حفظ سلام أممية، وتاريخياً سبقت وأن شاركت الجزائر في العديد من عمليات حفظ السلام في إطار الهيئة الأممية، وقبلها شاركت في لبنان وحربي 1967 و1973 ضد الكيان الصهيوني[2]. كما أدخلت الجزائر تعديلات في مقاربة عمل جهازها الدبلوماسي بهدف التأقلم مع المستجدات

[1] - نفس المرجع السابق، ص.ص 21، 22.

[2] - هشام صاغور، **السياسة الخارجية الأوروبية تجاه دول جنوب المتوسط**، الإسكندرية: مكتبة الوفاء، 2010 ، ص. 236.

الدولية والإقليمية، وذلك باستحداث سبعة مناصب مبعوثين خاصين يشتغلون تحت سلطة وزير الخارجية رمطان لعمامرة، ينشطون ضمن سبعة محاور تشكل اهتمامات ومصالح الجزائر الحيوية وأولوياتها في الخارج، أما على مستوى دوائر الاهتمام الخارجي الجزائري، فقد أصبحت الجزائر على وعي تام بضرورة استعادة الجزائر لدورها الدبلوماسي لاسيما في جوارها الإقليمي، بعدما شهدت الجزائر خلال العقود الثلاثة الأخيرة تراجعاً كبيراً في نفوذها في الكثير من المناطق التي كانت فيها فاعلاً مؤثراً، ومن ضمنها المنطقة المغاربية وأفريقيا.[1]

اولا: اهمية الحوض المتوسطي في السياسة الخارجية الجزائرية

تراجعت حركية السياسة الخارجية الجزائرية خلال ازمة التسعينات نتيجة انعدام الاستقرار الداخلي الناتج عن تغير الاوضاع الدولية وتفكك نظام التوازن العالمي الذي كان يوفر للجزائر باعتبارها دول الجنوب المتوسطي نوعا من الاستقرار النسبي ومن ثم الى تراجع وركود السياسة الخارجية التي اصبحت تقتصر خلال سنوات الازمة على اهداف ظرفية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالوضع الداخلي المتازم والذي ادى الى تقلص نشاطها الخارجي. و مع تغير الخارطة السياسية للجزائر وتقلد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الحكم اظهرت هذه التطورات السياسة نوع من البراغماتية على السلوك الخارجي الجزائري.

وباعتبارالجزائر قوة إقليمية ببعدها الجغرافي فطبيعة الموقع الجغرافي للجزائر جعلها اكثر الدول عرضة للعوامل الخارجية التي اشتدت بعد نهاية الحرب الباردة وما رافقها من تحولات، وانتشار التكتلات الدولية وهو مادفع بالجزائر إلى الالتفات للجبهة الإقليمية بحثا عن تفعيل أطر وقنوات الحوار والتعاون بها عبر مختلف الآليات والهياكل التكاملية.. كاتجاهها نحو الجبهة المتوسطية[2] والمتوسطية بهذا المعنى تستند إلى وجود إرادة سياسية لدى دول البحر المتوسط، لتشكيل تجمع فعال، يرتكز على أسس محددة، ذات طابع اقتصادي وسياسي وثقافي وأمني ويتم بناؤها استنادا الى اتفاقات مشاركة والتزامات تعاقدية ونقاش جاد حول كل القضايا التي تهم دول البحر المتوسط، أو يتم التفاعل بين أطرافها في شكل سلس، والإطار المتوسطي بهذا المفهوم يمثل توجها بالنسبة الى السياسة الخارجية الجزائرية في اطار المتغيرات الاقليمية والعالمية. وليصبح المتوسط احد الثوابت المرجعية لدوائر تحرك الجزائر الجيوسياسي، وقد تعمق البعد من خلال

[1] - لمياء حروش، مرجع سابق،ص, 21.

1- عبد القادر عبد العالي، " السياسة الخارجية اتجاه دول الجوار : بين مقتضيات الدور الاقليمي والتحديات الامنية"، **المجلة الجزائرية للامن و التنمية**، العدد: السابع 07، جويلية 2014، ص.ص 11،10.

السعي الى اقامة شراكة متوسطية بهدف تحقيق الامن الاستقرار والامن في منطقة البحر الابيض المتوسط عبر حوار سياسي منتظم ولذلك جاء توقيع الجزائر على الشراكة الاوروميتوسطية سنة 2001

في تصريح الرئيس الاسبق الراحل "عبد العزيز بوتفليقة" :" **بحكم انتمائها إلى مجال البحرالابيض المتوسط، فإن الجزائر تتوخى أيضا إقامة روابط مكثفة في مضمار التعاون مع بلدان الضفة الشمالية للبحر الابيض المتوسط، ومع الاتحاد الاوروبي**"

أ- اهمية المتوسط في السياسة الخارجية الجزائرية: المتغير الاقتصادي

شكل المتغير الاقتصادي محور تحركات الدبلوماسية الجزائرية خاصة وأن طبيعة الاقتصاد الجزائري مرتبطة أساسا بالبيئة الخارجية المتوسطية بالنظر إلى طبيعة مبادلاتها الخارجية فقد اعتبرت الدائرة المتوسطية دائرة مهمة في المصالح الجزائرية الاقتصادية باعتبار أّن مبادلات الجزائر مع العالم الخارجي تتم عبر المتوسط، خاصة المواد الطاقوية وكون الجزائر بلد نفطي فهي تستخدم المتوسط لتصدير نفطها وغازها عبر الناقلات والانابيب، اضافة الى ان المتغيرات الدولية ذات البعد الاقتصادي كان لها تاثير متزايد على السياسة الخارجية الجزائرية بحكم ارتباط الاقتصاد الجزائري بالمحيط الخارجي، خاصة في المجال الطاقوي الذي تتوقف عليه أغلب السياسات الاقتصادية الجزائرية الأمر الذي عمق من إدراك صانع القرار الجزائري بضرورة رسم سياسة خارجية تتوافق مع المتغيرات الاقتصادية الدولية، كذلك وبفضل العولمة ايضا وتوسيع التجارة الدولية،اصبح خيار الشراكة من الخيارات الناجعة للاندماج في الاقتصاد العالمي، لذلك سعت الجزائر للدخول في مختلف الشراكات الاقتصادية سواء الثنائية أو المتعددة الأطراف، وابرزها اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي (الاورو – جزائرية)، الذي عليه وقعت سنة 2001[1]

في تصريح الرئيس الرئيس الاسبق عبد العزيز بوتفليقة "... **إن مصيرنا الاقتصادي مرتبط ارتباطا موضوعيا بالمصير الاقتصادي اوروبا لذلك يتعين علينا أن تكون لنا في رؤية طويلة في هذا الشان ، واستراتيجية واقعية لكي نضمن لبلدنا مستقبلا اقتصاديا مستديما في سياق اقليمي متجدد** " [2]

ب-اهمية المتوسط في السياسة الخارجية الجزائرية: المتغير الامني

لعب البعد الأمني دورا مهما في سياسة الجزائر المتوسطية، وظهر ذلك بوضوح من خلال مشاركة الجزائرفي كافة المبادرات الامنية في المتوسط، الكالشراكة الاورو متوسطية التي كان الدافع إليها أمني اكثر

[1] - دالع وهيبة، مرجع سابق، ص. ص. 98- 99.
[2] - وكالة الانباء الجزائرية، الشراكة الاورو- جزائرية ... اهم المخرجات ، **من الموقع الالكتروني**، يوم 2022/07/11.

منه اقتصادي أو ثقافي، خاصة بالنظر إلى التهديدات التي توسعت مع ظهور موجة الارهاب الدولي بعد أحداث 11سبتمبر2001، وانتشارالهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة مما استدعى النخب الأوروبية إلى ضرورة البحث عن استراتيجيه للسلم والأمن على مستوى المتوسط من خلال لقاء برشلونة في سنة 1995،لاقامة شراكة اورومتوسطية وتاثرث الجزائر بالتفاعلات التي تحدث على مستوى المتوسط بعد الحرب الاباردة ظهر ايضا من خلال سعي الجزائر اقامة علاقات حوار شامل مع حلف الشمال الأطلسي (الناتو) وذلك بالانضمام الى الحوار الاطلسي المتوسطي سنة 2000 والذي يهدف الى تعزيز الثقة بين دول حوض المتوسط إلى الحوار الأطلسي المتوسطي الذي بدأ في سنة 1995 وانضمت إليه الجزائر في سنة 2000 وذلك بعد انضمام ، أغلب الدول المتوسطية إليه الذي يهدف إلى إقامة نظام أمني في المنطقة المتوسطية ويعززاستقاراها وفي تصريح الرئيس عبد العزيز" **عززنا تعاوننا متعدد الاشكال مع حلف الشمال الأطلسي لتكون الجزائر تشكل العنصر الرئيسي لمكافحة الإرهاب على الضفة الجنوبية للمتوسط** "

ومن المبادرات الامنية التي كانت المنطقة المتوسطية محورا لها حوار 5+5 وتهدف هذه المبادرة الأمنية إلى تعزيز التعاون الأمني والعسكري بين الدول الأعضاء في الحوار لرصد وحاصرة مختلف التحركات الارهابية ومختلف التهديدات الأمنية التي تواجه الجهة الغربية للمتوسط وذلك عن طريق تأمين الملاحة الجوية والبحرية في حوض المتوسط ، انضمت الجزائر الى هذا الحوار في سياق ومناخ عاالمي متسم بمكافحة الارهاب والذي جعل من دخول الجزائر ضمن هذا الحوار اكثر من ضرورة

ج –اهمية المتوسط في السياسة الخارجية الجزائرية: المتغير السياسي:

إن التحولات التي ظهرت بعد الحرب الباردة وسقوط المعسكر االشتراكي أدت إلى تغير هرم السلطة والقوة والقواعد التي تحكم العالقات بين الدول حيث أنتجت بجانب الدول العديد من الوحدات الفاعلة أألخرى أثرت في مجرى العلاقات الدولية مما خلق اختالف حول أألبعاد التي تحكم العالقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة من حيث ارتباطها يكل النظام الدولي ، أو بمصادر التهديد التي تهدد النظام الدولي أو باتجاهاتوطبيعة توزيع القوة بين فواعله التفاعل داخل النظام، أو بمدى أهمية التحرك الجماعي على المستوى العالمي، باإلضافة إلى وضع الدول النامية في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة والتي برز فيها عالم معولم وغيرامن[1]، هذا الامرالذي فرض على الجزائر ضرورة بناء عالقات مع كل أألطراف وتعزيز التعاون في جميع القطاعات مع الفواعل الدولية الكبرى، وهذا ما ظهر سواء من خالل مسار االتفاقيات التي أبرمتها الجزائر

[1] -Melanie Morisse-Schilbach, " Promoting Democracy in Algeria and Tunisia? Some Hard Choices For the EU ", **European Foreign Affairs Review**, volume 15, 2010, p.p 540,542.

والتي اشتملت على محاولة بناء شراكة متعددة الأطراف، مع السعي إلى إيجاد موقع لها ضمن القوى الفاعلة الكبرى باستخدام عدة أوراق تملكها مثل خبر تها في إدارة عمليات الوساطة لحل النزاعات والذي تجلى في تمكنها من حل الصراع الاثيوبي– الاريثيري أو من خلال حملها لواء صانع التنمية في الدول النامية عن طريق مشروع الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا الذي أهله الن تكون ممثلة إفريقيا في المحافل الدولية الكبرى ، هذا بالاضافة إلى انتمائها إلى البناءات العضوية الجهوية والدولية والمنظمات البرلمانية الوظيفية والعالمية والامم المتحدة ووكالاتها، وفعاليتها في البناءات الخاصة بالتعاون الوظيفي مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مع التأكيد على حضورها القو ي في كل الحوارات عبر الجهوية مثل :إفريقيا –الصين، العالم العربي–أمريكا الالتينية، أوربا– إفريقيا، وضمن البناءات التفاعلية في المتوسط كالشراكة الاوورومتوسطية و الاتحاد من اجل المتوسط[1].

ثانيا: رهانات السياسة الخارجية الجزائرية في المتوسط:

تمكنت الجزائر من استرجاع حضورها الدولي بما يتيح لها البدء في تنفيذ سياستها وبرامجها الخارجية بشكل يسمح لها بتحقيق أهدافها، وذلك عبر مجموعة من الفرص ساهمت فيها البيئة الدولية، مما ضمن لها استمرارية الحضور الفعلي على المستوى الاقليمي يمكن حصر هذه الفرص المتاحة في متغيرات محددة تشمل ارتفاع سعر النفط، الحرب على االارهاب، جهود التنمية الدولية خاصة في إفريقيا، المساهمة في حل النز اعات إالفريقية، الاهمية في الشأن المتوسطي خاصة ما تعلق بالوضع الامني والاقتصادي، ونظرا لما تكتسيه الجزائر من أهمية بالغة في المتوسط ذات البعد الامني كذلك المتعدد الابعاد و الطاقوية منها، العسكرية والبيئية، وانطلاقا من العلاقت الوظيفية التي ما فتئت تؤديها الجزائر كمصدر للثروات الطبيعية وخزان القمح سابقا والنفط والغاز حاليا ولاهميتها في الاستراتيجية الاوروبية في المنطقة المغاربية ، باعتبارها البلد الاكتر إمكانيات وقدرات والبلد الوحيد الذي يمكن من خلاله تنفيذ السياسة الامنية المشتركة المتعلقة بالهجرة غير الشرعية والارهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود باعتبار الجزائر حلقة وصل هامة بين وأوربا وافريقيا وجنوب الصحراء مما يبرز الجزائر في موقع إقليمي جيد يتيح لها القدرة على المشاركة في رسم السياسات المتعلقة بالمنطقة المتوسطية [2]

[1] - عبد القادر العالي، نفس المرجع السابق، ص. 87.
[2]- سامية بيبرس، **الاتحاد من أجل المتوسط ومستقبل الشراكة الاوورومتوسطية، السياسة الدولية** ، القاهرة: مركز الاهرام للدراسات إالستراتيجية، العدد 174،أكتوبر 2008، ص. 53.

عودة الجزائر إلى نشاطها الدبلوماسي بعد غياب طويل، شكّل تحولاً إيجابياً على أكثر من صعيد، غير أن هناك قيود يفرضها وضعها الداخلي والخارجي تحد من طموحات الجزائر الإقليمية. باعتبار السياسة الخارجية في النهاية هي امتداد للسياسة الداخلية للدول، فإن تفعيل دور الجزائر كلاعب إقليمي رئيسي في المنطقة يحتاج إلى عملية تغيير داخلية تستجيب للمحيط الإقليمي الذي أصبح يفرض تحديات أمنية وسياسية، ويدفع الجزائر بناءاً على إمكانياتها لتترجمها لأن تلعب دور قوة إقليمية مفتاحية، لابد من مراعاتها من قبل الدول الكبرى قي سياستها الخارجية تجاه المنطقة.[1]

أ- اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي:

دخلت اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ، الموقعة في أبريل 2002 ، حيز التنفيذ في سبتمبر 2005. تكتسي هذه الاتفاقية طابعا شاملا حيث تغطي في نفس الوقت جوانب التعاون السياسي والأمني والاقتصادي والتجاري والمالي والبعد الإنساني للعلاقات الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي،و تنص هذه الاتفاقية على إنشاء هيكل تنظيمي يتألف من مجلس الشراكة ولجنة الشراكة وسبع لجان فرعية قطاعية وحوار غير رسمي حول قضايا الهجرة والتنقل. تجتمع هذه الهيئات كل عام بالتناوب في الجزائر العاصمة وبروكسل. كما أنشأ الطرفان الجزائري والأوروبي حوارين رفيعي المستوى حول الأمن الإقليمي ومكافحة الإرهاب والطاقة

1- في إطار التعاون الفني والمالي، يقوم الطرفان بتنفيذ العديد من برامج التعاون والمساعدة الفنية، بتمويل من الميزانية المخصصة من قبل الاتحاد الأوروبي للجزائر ، وفقا لأحكام اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي..

2- صممت هذه البرامج مع مراعاة الأولويات الوطنية في مجالات التنمية الاقتصادية والعلمية والاجتماعية والثقافية. وهي تهدف إلى تعزيز قدرات الإدارات والمؤسسات الجزائرية، دعم جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، دعم جاذبية السوق الوطنية بالنسبة للمستثمرين الأجانب ، وخاصة الأوروبيين وتنويع الاقتصاد الوطني ، وتعزيز الصادرات خارج المحروقات.. الخ

3- على الصعيد التجاري، تحتل الجزائر مركز ثالث أكبر مورد للغاز إلى الاتحاد الأوروبي، حيث تمثل حوالي 12٪ من إجمالي وارداتها من هذه الطاقة .كما يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول

[1] - لمياء حروش، مرجع سابق، ص, 32.

للجزائر حيث بلغ حجم التبادل التجاري الإجمالي 37.3 مليار دولار في عام 2021 مقابل 28.2 مليار دولار في عام 2020. وتمثل هذه التبادلات ما يقرب من نصف مبادلاتنا الخارجية.

4- تهتم اتفاقية الشراكة بجانب التعاون العلمي والجامعي بين الجزائر والاتحاد الأوروبي. في هذا السياق ، تشارك الجزائر في العديد من برامج الاتحاد الأوروبي المفتوحة للدول الشريكة ، مثل برنامج Erasmus + ، وبرنامج H2020 و Horizon Europe ومبادرة. PRIMA

5- كما وقعت الجزائر والاتحاد الأوروبي على اتفاقية للتعاون العلمي والتكنولوجي تهدف إلى تشجيع وتطوير وتسهيل أنشطة التعاون بين الطرفين في مجال العلوم والتطوير التكنولوجي ، وفقا للمادة 51 من اتفاقية الشراكة[1].

ب-الفضاء الأورومتوسطي:

بالنسبة للتعاون الإقليمي الأورومتوسطي ، تولي الجزائر أهمية كبيرة لتوطيد علاقات التعاون مع شركائها في كلا جانبي المتوسط، سواءًا كان ذلك يتعلق بإطار الحوار 5 + 5 لغرب البحر الأبيض المتوسط أو الاتحاد من أجل المتوسط الذي كانت فيه الجزائر عضوًا مؤسسًا منذ عام 2008[2].

1- حوار غرب المتوسط: 5 + 5

لعبت الجزائر دورا هاما في إطار حوار 5 + 5 لغرب البحر الأبيض المتوسط، منذ إطلاق مبادرتها في روما في عام 1990، حيث تشارك بلادنا بنشاط في العديد من مبادرات التعاون القطاعي التي نتج عنها العديد من المبادرات والاجتماعات الوزارية حول المسائل الاستراتيجية ومجالات أخرى مهمة ، مثل الشؤون الخارجية والدفاع والداخلية والهجرة والاجتماعات الوزارية التي تتناول التعاون في المجال الاقتصادي وفي قطاعات لا تقل أهمية مثل مجالات الطاقة والتمويل والاستثمار والمياه والمناخ... الخ .يتميز إطار الحوار 5 + 5 لغرب البحر الأبيض المتوسط بطابعه غير الرسمي، حيث لا يوجد له مقر أو أمانة عامة من ناحية ،

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الشؤون الخارجية و الجالية الوطنية بالخارج، **من الموقع الالكتروني:** https://www.mfa.gov.dz/ar/foreign-policy/algeria-other-international-organizations-institutions، يوم 2022/07/11.

[2] - عصماني ليلى، بن حداد هشام، ورقة بحثية بعنوان "مكانة الجزائر ضمن السياسة الامنية للاتحاد الاوروبي في حوض المتوسط"، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 02 محمد بن احمد، ص.92.

ومن ناحية أخرى فإنه يتميز بعدد محدود من الأعضاء (5 من شمال المتوسط و 5 من دول جنوبه)، مما يسمح بتنسيق أفضل وتعاون أكثر فعالية وكفاءة.

2- الاتحاد من أجل المتوسط:

الجزائر عضو مؤسس في الاتحاد من أجل المتوسط ، الذي يضم 42 دولة عضو، و تشارك الجزائر بنشاط في جميع الأنشطة التي تنظمها أمانة الاتحاد. وفي هذا الصدد ، شاركت في العديد من المؤتمرات الوزارية القطاعية لهذه المنظمة التي يتمثل هدفها الرئيسي في إطلاق مشاريع إقليمية تعود بالنفع على شعوب البحر الأبيض المتوسط كما إن مشاركة الجزائر في تنفيذ مشاريع الاتحاد من أجل المتوسط التنموية تقتصر على الدول الأعضاء التي تقيم الجزائر معها علاقات طبيعية[1].

ج- لتعاون البرلماني بين الجزائر والاتحاد الأوروبي:

تعود العلاقة بين البرلمان الجزائري (الغرفتين) والاتحاد الأوروبي، من خلال البرلمان الأوروبي، إلى ما يقرب من ثلاثين عامًا من الوجود. ويشكّل هذا التعاون البرلماني مكمّلا مهمًا للعمل الخارجي لبلدنا من حيث أنه يساهم في تقارب وجهات النظر مع الشركاء الأوروبيين والتعريف بالمواقف الوطنية حول أهم القضايا الدولية والإقليمية، عقدت آلية الحوار البرلماني بين الاتحاد الأوروبي والجزائر 16 جلسة بالتناوب بين بروكسل والجزائر العاصمة. وشمل هذا الحوار عدة محاور للتعاون، منها المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية. وقد تم رفع هذه الآلية في جوان 2018 إلى مستوى "اللجنة البرلمانية المشتركة" المكونة من 13 برلمانيًا من كل جانب.

بالإضافة إلى الحوار مع البرلمان الأوروبي، يشارك البرلمانيون الجزائريون بانتظام في أنشطة المجالس البرلمانية التالية:

- الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط
- الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسطيPA-UfM
- الرابطة الإقليمية والمحلية الأورومتوسطيةARLEM

[1] - المرجع نفسه، ص.93.

- الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا PACE[1]

د- **الحوار مع حلف شمال الأطلسي:**

انضمت الجزائر إلى الحوار المتوسطي لحلف الناتو في مارس 2000 بهدف المشاركة في تنفيذ الأمن الجماعي في منطقة البحر الأبيض المتوسط وفق نهج شامل ومتكامل مع المبادرات الأوروبية المتوسطية الأخرى بشأن الأمن الإقليمي، وتم تصميم هذا الحوار ليكون مساحة للتقارب والتفاهم بين الدول الأعضاء في الناتو ودول جنوب البحر الأبيض المتوسط لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة. كما تعمل الجزائر، من خلال عمليات التعاون الهادفة، على تعميق حوار الناتو المتوسطي بهدف تعزيز الأمن الجماعي، على أساس مبدأ عدم قابلية الأمن للتجزئة في البحر الأبيض المتوسط، وهو نهج لم تتوقف عن الدفاع عنه منذ مؤتمر هلسنكي عام 1975[2]

على المستوى الإقليمي، تشكل الفوضى الأمنية وعدم الاستقرار السياسي في المحيط الإقليمي للجزائر فرصة لتستعيد الدبلوماسية حيويتها وتحدياً وفي آنٍ واحدٍ، فالاضطرابات التي تواجهها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على وجه الخصوص حالياً، وإعادة توزيع الأدوار في إطار التكوين الجيوسياسي والجيوقتصادي العالمي الجديد تدفع الجزائر بالضرورة إلى إعادة التفكير في إستراتيجيتها لتحديد موقعها في المنطقة المتوسطية ، من خلال تعزيز دورها الإقليمي باحتواء التوترات في دول الجوار والحيلولة دون انتقالها داخل الحدود الجزائرية، والحد من تنامي نفوذ القوى الكبرى في المنطقة، لإثبات نفسها كدولة محورية، قادرة على لعب دور إقليمي فاعل ومؤثر يتناسب مع مكانتها وإمكانياتها خصوصا في إدارة ملفات استقرار المنطقة الامني والاقتصادي [3].

وفي اطار التحولات العالمية وما انتجته لحرب الروسية الاكرانية، تاثرت الجزائر بالتداعيات الاقتصادية والامنية بشكل مباشر خاصة في اطار تحرك سياستها الخارجية على مستوى لحوض المتوسطي، فمنذ بداية

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الشؤون الخارجية و الجالية الوطنية بالخارج، **من الموقع الالكتروني:** https://www.mfa.gov.dz/ar/foreign-policy/algeria-other-international-organizations-institutions، يوم 2022/07/12.

[2] - المرجع نفسه.

[3] - كريستوفر س. تشيفيس،**ديناميكيات السياسة الخارجية الاقليمية وتداعياتها على منطقة البحر الابيض المتوسط**، منتدى التبصر المتوسطي، مركز اوروبا RAND،2018،ص.6.

الحرب الروسية الاكرانيةوالاتحاد االوروبي على سبيل المثال يبحث عن بدائل لتقليل اعتماده الكبير على الغاز الروسي وقد تكون الجزائر بحكم قربها الجغرافي من اوروبامن بين الخيارات اتي يعول عليها، وحتى بعد مرور ستة اشهر من الحرب لم تقم الجزائر باي دور مهم واقتصر على تحويل الغاز من اسبانيا الى ايطاليا ، ومع ذلك من المرجح ان تقوم الجزائر على المدى المتوسط والطويل بادوار اكثر اهمية ولكن هذا مرهون بالتعاون الاوروبي معها في مجال كفاءة الطاقة والطاقة المتحددة ومجال الكهرباء،وعلى العموم سيكون هذا مفيدا جدا للطرفين فالنسبة للاتحاد الاوروبي قد يفتح مصادر غاز طبيعي اضافية، وبالنسبة للجزائر سيساعد ذلك على تعزيز استدامة الطاقة الاحفوريى للبلاد والاهم من ذلك سيضمن الاستقرار الكلي للاقتصاد خاصة وان الجزائر تعتمد وبشكل كبير على ايرادات تصدير النفذط والغاز، حي يمثل الوقود الاحفوري مالا يقل عن 95 بالمئة من عائدات التصدير،ومايصل الى 42 بالمئة من ايرادات الحكومة المركزية، و في في حين تحاول الجزائر الحدّ من عدم الاستقرار محليًا والتكيف مع المشهد الجيوسياسي المتغير، ثمة فرص وتحديات دبلوماسية لا بدّ من أخذها في الاعتبار قبل الانزلاق إلى هذا المعسكر التعديلي بسبب عدم التحرك.[1]

- ربما يكون غزو روسيا لأوكرانيا قد خلّف العديد من الآثار المتتالية، على غرار انعدام الأمن الغذائي، ولكنه أوجد في الوقت نفسه فرصًا للجزائر قد تساعدها في التعامل مع "تحدي العزلة" الذي واجهته مع دول الغرب خلال السنوات القليلة الماضية
- خلال المسعى لمواجهة هذا التكتل التعديلي، يحتاج الاتحاد الاوروبي إلى كل حليف ممكن وعليه يمكن أن تستخدم الجزائر هذه الورقة للاستفادة من الطرفين. إنها فرصة قُّمت إلى الجزائر لتستعيد أهمية علاقاتها مع الولايات المتحدة مع إبقاء قنوات التواصل مفتوحة مع روسيا والصين وإيران في الوقت نفسه.[2]
- تقدّم الحرب في أوكرانيا العديد من الفرص المرتبطة بالطاقة إلى الجزائر. فقد أغدقت أسعار النفط والغاز المرتفعة على الاقتصاد الجزائري المعتمد على الطاقة بإيرادات مرتفعة بعد أن عانى جراء انحدار الأسعار خلال جائحة كوفيد-19. وفي هذا السياق، كانت أوروبا قد أوضحت أنها تهدف إلى

[1] - عبد الحفيظ سجال، الجزائر والحرب الروسية الأوكرانية.. مكاسب طاقوية ومخاوف غذائية، **من الموقع الالكتروني:** https://www.noonpost.com/content/43436، بتاريخ 2022/03/05، يوم 2022/07/12.

[2] - المرجع نفسه.

استبدال واردات النفط والغاز الروسية بواردات الغاز الطبيعي المسال والنفط الخام من شركاء آخرين، وسط التخطيط لإقامة العديد من محطات الغاز الطبيعي المسال في المرحلة القادمة.[1]

- أمام الجزائر التي لطالما كانت دولة مصدرة للطاقة إلى أوروبا الجنوبية، فرصة زيادة المبيعات بشكل ملحوظ إلى القارة بأكملها. وبذلك، ستستفيد اقتصاديًا ودبلوماسيًا، بما أنها ستكسب أهمية في أجندة الولايات المتحدة الامريكية كشريك أساسي يحقق مساعي أوروبا إلى الاستقلالية الطاقوية، وهو أمر لطالما اندرج ضمن أولويات الولايات المتحدة. في الواقع، استفادت الجزائر أساسًا من هذه الديناميكية الجديدة من خلال توقيع الكثير من اتفاقات الطاقة مع إيطاليا أبريل 2022. ومن شأن الاتفاق أن يجعل الجزائر أكبر مصدّر للغاز بالنسبة إلى إيطاليا، لتسلب من روسيا هذا المنصب لسنوات عدة.[2]
- معالجة عزلتها في منطقة البحر المتوسط، على الجزائر ترميم روابطها مع فرنسا وإسبانيا لدعم اقتصادها الهش. فهي بحاجة ملحة وماسة إلى دخول الأسواق الأوروبية الضخمة للاستفادة من ارتفاع أسعار الطاقة ومن طموحات الغرب لوضع حدّ لشبه احتكار روسيا لصادرات الطاقة إلى أوروبا. ومن شأن هذه المسألة الأخيرة أن تعيد اهتمام واشنطن إلى المنطقة. إنها مهمة دقيقة – فعلى الجزائر أيضًا معالجة اعتماد اقتصادها المفرط على قطاع النفط وما يترتب على ذلك من تداعيات اقتصادية.[3]
- يرتبط التحدي الذي تواجهه الجزائر لإدارة صادرات الطاقة بالطلب المتزايد على الطاقة محليًا. وبالتالي، إنها ظروف مثالية كي تدخل سباق صادرات الطاقة بغية التعافي كليًا من الركود الاقتصادي الذي سببته الجائحة، على أن تقوم بذلك مع الأخذ في الحسبان عدد سكانها الذي يتزايد بشكل كبير كل سنة والذي سيُترجم بتنامي الطلب على الطاقة.[4]

---

[1] - فاسيليس بتروبولوس، سياسة الجزائر الخارجية على مفترق طرق، واشنطن: معهد FIKRA FORUM، اوت 2022، ص. 12.

[2] - حياد معلن، قراءة في الموقف الجزائري من الصراع الروسي – الأوكراني، **من الموقع الالكتروني:** https://futureuae.com/arAE/Mainpage/Item/7153/، بتاريخ 2022/03/11، يوم 2022/07/11.

[3] - فاسيليس بتروبولوس، المرجع نفسه، ص. 17.

[4] - عمر روابحي،" تداعيات الحرب الروسية الاكرانية على الجزائر"، **مجلة شؤون الشرق المتوسط**، المجلد 02، العدد 06، جويلية 2022، ص.29.

الفصل الثاني:

المتوسط وعلاقات الجزائر المتعددة الاطراف: تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية والطاقوية

لقد نسجت الجزائر، منذ استقلالها الوطني، علاقات تعاون مع محيطها المباشر، يتمثل أساسها القانون في إبرام اتفاقات واتفاقيات ومعاهدات وغيرها من المواثيق متعددة الأطراف، مست شتى المجالات، الاقتصادية والدبلوماسية، وقد عمدت الجزائر في هذه العلاقات إلى بناء شراكات، يهدف من ورائها، اكتساب مقومات التكنولوجيا، والانتاج الوطني للاكتفاء الذاتي والتصدير في اطار المحروقات اوخارج المحروقات، بانتهاج إصلاحات اقتصادية وقانونية وتفعيل للعمل الدبلوماسي.

تعتبر منطقة المتوسط أحد الفضاءات الجيوسياسية الهامة التي باتت تشهد حركة متنامية وجملة من التفاعلات نظراً لخصوصياتها المحلية وموقعها في مدار التنافس الدولي بين القوى العالمية، خاصة بعد التحولات التي عرفتها المنطقة مع نهاية الحرب الباردة على المستوى السياسي والاقتصادي الهيكلي، وما صاحبها من إرهاصات على بنية الدول الواقعة فيها، لتمتد تداعياتها عبر الزمن. فخلال ما يقارب ثلاث عقود (1962 – 1989) ركزت الجزائر على الأطر الجيوسياسية العربية، المغاربية، الأفريقية، نظراً لوجود دوافع قومية، سياسية وأيديولوجية تؤكد ارتباط الجزائر بهده الفضاءات، مستبعدة الدائرة المتوسطية من حيز اهتماماتها، بسبب غياب رابط قومي إيديولوجي يوحد ضفتيه. لكن منذ التسعينات استوعبت الجزائر الأهمية الكبرى للدائرة المتوسطية كدائرة مستقلة بطبيعة مختلفة من التفاعلات والتهديدات فأصبحت لهذه الدائرة مكانة مركزية في السياسة الجزائرية.

ففي سياق الرؤية العالمية السائدة والتي تتخذ من الليبرالية مذهبا والعولمة وسيلة وغاية والتوجه نحو اقتصاد السوق وما يستتبعه من تعديلات هيكلية تتخلى فيها الوحدات السياسية تدريجيا عن المبادلات الدولية الثنائية لصالح المبادلات الدولية المتعددة الاطراف، وفي خصم تسارع احداث ما بعد الحرب الباردة في الفضاء المتوسطي وتزايد التكتلات الاقليمية، سعت الجزائر في اطار التكتلات الجهوية التي تشهدها منطقة البحر الابيض المتوسط من شراكات كالشراكة الاورومتوسطية، وانطلاق مشروع الاتحاد من اجل المتوسط، سعت ضمنها الى تعزيز العلاقات الاقتصادية المتعددة الاطراف بهدف تحقيق النمو والرفاه الاقتصادي كذلك في اطار توجهها المتوسطي، كما تعمل الجزائر على تفعيل دبلوماسيتها الاقتصادية والطاقوية تماشيا مع التغير الكيفي الذي اتخذته السياسة الخارجية الجزائية بفعل تغير مقاليد الحكم تحت قيادة الرئيس الحالي السيد " عبد المجيد تبون" بعد فترة حكم الرئيس السابق السيد "عبد العزيز بوتفليقية" لأربع عهدات رئاسية كاملة، او بفعل التغيرات البنيوية الحالية الحاصلة في النظام الدولي التي خلقت ازمة طاقوية تحاول فيها

الجزائر كسب ماقد يمكن تحصيله اقتصاديا وسياسيا، باليات اقتصادية ودبلوماسية، حيث ان هذه التغييرات الدولية لم يشهدها العالم منذ نهاية الحرب الباردة ومانتجته من تحولات لما بعدها.

المبحث الأول: التوجه الاقتصادي الجزائري المتوسطيي في الاطار المتعدد الأطراف: الجزائر والشراكة الاورومتوسطية

اثرت التكتلات والتحالفات على نمط المعاملات الاقتصادية العالمية وكان ابرز تكتل اقتصادي عالمي له التأثير الكبير على العلاقات الاقتصادية الدولية، بالإضافة إلى وجود تكتلات إقليمية مثل الاتحاد الأوربي وغيرها من الاتحادات والتحالفات الاستراتيجية التي أنشأتها الدول المتقدمة، وفي خضم هذا الاتجاه الاقتصادي العالمي لم تجد الدول النامية بدا من إتباع سياسة التحالفات والتكتلات كأساس لمواجه المنافسة وتحقيق معدلات نمو مرتفعة والحد من المشاكل ومعوقات التنمية التي تعاني منها اقتصادياتها أبرزها المديونية، لهذا سعت تلك الدول إلى الانضمام أو تشكيل تحالفات وتكتلات اقتصادية بينية أي بين الدول النامية أو الانضمام في التكتلات الاقتصادية العالمية، أو اللجوء إلى عقد اتفاقات الشراكة بينها وبين الدول المتقدمة

وبالتركيز على الجزائر باعتبارها دولة متوسطية نامية تسعى إلى تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، ورفع المستوى المعيشي، وكسب مقومات وإمكانيات تمكنها من مواجه المنافسة العالمية، وهذا من خلال السعي إلى اكتساب مزايا وقدرات تنافسية والتي تكون أساسها ودعائمها الحصول على مصادر التكنولوجيا والكفاءات اصناعية و البشرية ذات القدرات الذهنية والفكرية القادرة على الابتكار والإبداع، ولهذا انضمت الجزائر إلى عدة تكتلات وتحالفات وعقد العديد من اتفاقيات الشراكة، أبرزها عقد اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي، اذ وتسعى الجزائر من وراء الشراكة الأجنبية إلى تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني من خلال الاستفادة من المزايا التي يتمتع بها تلك الدول وتقليل المنافسة التي تهدد الاقتصاد الوطني، حيث تأتي الشراكة الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي من اجل تحقيق عدة أهداف، وذلك من خلال الاستفادة من المزايا الاقتصادية التي تتمتع بها الدول الأوروبية، فالتوجهات الاقتصادية العالمية تفرض على جميع الدول تنمية واكتساب مزايا تنافسية حتى يمكن لها مواجهة المنافسة، ويجدر بالذكر أن تنافسية الاقتصاد يمكن تنميتها وتطويرها من عدة مداخل من أبرزها التكتل والتحالف كخيار استراتيجي لمواجهة المنافسة وتدعيم التنمية والتطور الاقتصادي.

المطلب الاول: الشراكة الاورومتوسطية: الاسس العامة للاتفاقية

تمثل الشراكة الاورومتوسطية تجمعا إقليميا يشمل جميع الدول الواقعة على البحرالابيض المتوسط سواء كانت أوروبية آسيوية أو إفريقية وتضم هذه الشراكة حول الإتحاد الأوروبي في غرب المتوسط سواء كانت متوسطة أو غير متوسطية طالما أنها أعضاء في الإتحاد الأوروبي وجميع الدول العربية في شرقه وجنوبه اضافة الى تركيا وفلسطين[1]، وقد عملت الدول الاوروبية على تطوير اشكال التعاون مع الدول المتوسطية باستمرار بحيث وصل هذا التطور الى احلال اتفاقيات شراكة محل اتفاقيات تعاون قديمة

اولا: الخلفية التاريخية للشراكة الارورمتوسطية :

يتمثل مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية في البيان الصادر عن مؤتمر برشلونة المنعقد في نهاية نوفمبر 1995 ولقد وافقت الأطراف المشاركة في المؤتمر من حيث المبدأ على إقامة شراكة بين الاتحاد الأوروبي من جهة والبلدان المتوسطية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من جهة أخري وتهدف إلى إقامة منطقة للتجارة الحرة تستكمل بحلول عام 2010 ،كما ارتكزت الرؤية الأوروبية على خلق أكبر تجمع اقتصادي يكون المحور فيه هو الإتحاد الأوربي ممثلا لأوروبا الغربية،وتدور في هذا المحور مجموعتان، بحيث تضم المجموعة الأولى الدول الاشتراكية السابقة مع العمل على اندماجها اقتصاديا في الاتحاد واستيعابها عسكريا في حلف الناتو في حين تمثل المجموعة الثانية الدول العربية جنوب المتوسط وتتكون بداية من اثني عشر دولة، ثم تضاف إليها فيها بعد دول مجلس التعاون الخليجي وباقي الدول العربية، وبناءا على ذلك قدم الاتحاد الأوربي في أكتوبر 1994 اقتراحا لانشاء منطقة للشراكة الأوروبية المتوسطية ويشمل الاقتراح ثلاثة مجالات حيث يتعلق الأول بالسياسة والآمن و الثاني يخص الجوانب الاقتصادية والمالية و الثالث يتعلق بالنواحي الاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى تبني برنامج عمل يشكل آلية تتبع لتحقيق هذه الشراكة[2]

أ- مؤتمرات الشراكة الاورومتوسطية

و لتحقيق هدف الشراكة الاورومتوسطية و إبراز دور و فاعلية أوروبا في المنطقة المتوسطية فقد عقدت لهذاالغرض مجموعة من المؤتمرات سوف نوجزها في الاتي:

---

[1] - محمد بولعسل، **الآثار الاقتصادية لانضمام الدول المغاربية إلى اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية**. (مذكرة ماجستيرغير منشورة)، الجزائر: علوم التسيير والاقتصاد، جامعة منتوري قسنطينة، 2011، ص.53.

[2]- محمد الاطرش،**حول التوحد الاقتصادي العربي والشراكة الاروبية المتوسطية، المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 272،2001،ص. 88.

1- مؤتمر برشلونة:

تم وضع الخطوط العريضة لمشروع الشراكة الاورومتوسطية في مؤتمر برشلونة 27-28 نوفمبر 1995، حيث تفاعلت معظم دول حوض البحر المتوسط. مع اللجنة الأوروبية مما حفز على صياغة تقير موجز من طرف اللجنة في 10 افريل 1995 و عدل على ضوء نتائج هذه الاتصالات و صدر في ختام أعمال المؤتمر "إعلان برشلونة" الذي عالج العديد من القضايا أهمها الشراكة السياسية الأمنية، الشراكة الاقتصادية و المالية، الشراكة الثقافية و الاجتماعية والقضايا الإنسانية،كما وضع المؤتمر برنامج عمل و آلية للمتابعة و التنفيذ، ولقد اكد المؤتمر في مقدمته على عدة امور: [1]

- التشديد على الأهمية الإستراتيجية للبحر المتوسط.، و رغبة دوله في إعطاء علاقاتهم المستقبلية بعدا جديدا يرتكز على تعاون شامل .
- التأكيد على إدراك تلك الأطراف بان الرهانات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية الجديدة على جانبي المتوسط. تشكل تحديات مشتركة تتطلب تنسيقا .
- الإشارة إلى ضرورة خلق إطار متعدد الأطراف و دائم لعلاقات تلك الدول يرتكز على روح المشاركة، مع احترام ممارسات و قيم كل المشاركين.
- التأكيد على أن الإطار متعدد الأطراف يعتبر كاملا لتدعيم العلاقات الثنائية التي يجب الحفاظ عليها،وعلى خصوصياتها[2]

تضمن إعلان برشلونة اقتراحين محددين بشان العلاقات الاقتصادية حاضرا و مستقبلا و اقتصر عليهما :

الأول : تقديم معونة للبنيات التحتية خلال السنوات الخمس التالية .

الثاني: إقامة منطقة للتجارة الحرة بين أوروبا و الدول المتوسطية و الجدير بالملاحظة أن المعونات الأوروبية المخصصة في برامج الشراكة و التي تقدر ب 6.4 مليار ايكو (حوالي 7 مليار دولار) لمدة 5 سنوات هي معونات مشروطة سياسيا و اقتصاديا، سياسيا بالديمقراطية و حقوق الإنسان، و اقتصاديا بالشروط التي يفرضها البنك و الصندوق الدوليان[3]

---

[1] - سليمان المنذري، **السوق العربية المشتركة في عصر العولمة**،مصر: مكتبة مديولي، الطبعة 02، 2004، .244.

[2] - نفس المرجع ، ص. 245.

[3] - نفس المرجع السابق، ص.88.

و بعد انعقاد مؤتمر برشلونة تلته مجموعة من مؤتمرات اخرى قدمت اضافة لما جاء به هذا المؤتمر نحاول عرضها، ما يلي

2- مؤتمر فاليتا / مالطا :

انعقد المؤتمر للفترة 15 –16 افريل 1997 لتقييم ما تم تحقيقه من المحاور التي تناولها مؤتمر برشلونة 1995 ، و تحديد الصعوبات التي تواجه برامج المساعدات الأوروبية إضافة إلى خطة تأهيل المؤسسات الصناعية في دول جنوب المتوسط.، أعدت الدول العربية المشاركة بيانا من أربعة محاور أساسية في مقدمتها عملية السلام في الشرق الأوسط. و التعاون الإقليمي و المشاركة الاقتصادية و الثقافية و قضية المهاجرين العرب في أوروبا ، صدرت عن المؤتمر الوثيقة الختامية بصورة متوازنة و تم الاتفاق عن إحالة المسائل الخلافية التي تضمنها البيان الختامي إلى اجتماعات كبار المسؤولين من بينها في المجال الاقتصادي مسالة التجارة في السلع الزراعية و المديونية و المخصصات المالية لدول البحر المتوسط. ، و رغم التقدم المتحقق بشكل ملموس فقد اقتصر على الاتفاقيات المشاركة الثنائية المعقودة بين الاتحاد الأوروبي مع عدد من الدول المتوسطية.[1]

3- مؤتمر باليرمو / ايطاليا :

تم عقد هذا المؤتمر بين 3 4 –جوان 1998 بمشاركة جميع وزراء خارجية الدول الأوروبية و المتوسطية (27 دولة)، حيث تم عقد هذا المؤتمر بصفة غير رسمية بعد مداولات و اتصالات تم إجراؤها بين الدول الأعضاء حول صياغة المؤتمر و جدول الأعمال، و قد اقترحت بريطانا صيغة غير رسمية للمؤتمر مستفيدة من المشاكل و التعقيدات التي عرفها مؤتمر فاليتا بمالطا، و تم إصدار البيان الختامي لهذا المؤتمر الذي أحرز تقدما جوهريا مقارنة مع المؤتمر السابق و للإشارة و قد دار النقاش في هذا المؤتمر حول النقاط ط الآتية:

- التأكيد على الالتزام بالشراكة الحقيقية التي تخدم مصالح جميع الأطراف .
- مراجعة النتائج الفعلية و الواقعية المنجزة على ارض الواقع .
- شرح أسباب عدم التقدم أو التأخر المسجل في مناطق مقارنة بأخرى .
- الموافقة على الأولويات العامة للسنوات القادمة .

[1] -رزيقة غراب،نادية جسار،"محتوي الشراكة الاوروجزائرية"،مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول: اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، جامعة فرحات عباس، سطيف (الجزائر)،يومي 13/12 نوفمبر 2008،ص.85

- التعهد بمراعاة توفير السلام و الاستقرار و التنمية في المنطقة.
- أكد المشاركون بخصوص عملية الإصلاح المرتبطة بالتحول الاقتصادى على أن نسبة التقدم في هذه العملية الإصلاحية متفاوتة و هي بحاجة إلى دعم متواصل من الاتحاد الأوروبي.[1]

4- مؤتمر شتوتغارت/ بألمانيا :

في افريل 1999 عقد المؤتمر بحضور الأطراف المشاركة ل 27 دولة، و قد تضمن البيان الختامي الصادر عن المؤتمر تعهدا بمواصلة مشاريع التنمية و الاستعداد لإنشاء منطقة تجارة حرة ، و تشجيع العلاقات الاقتصادية و الثقافية، والاتفاق على نقا ط تهدف إلى تعزيز الشراكة فيما بين الأطر اف من أبرزها ما أطلق عليه (اعلان برشلونة) داعيا إلى استئناف مفاوضات السلام في الشرق الأوسط. و تطبيق القرار 425 الذي ينص على انسحاب إسرائيل فورا من غير شرط من جنوب لبنان ، و تعزيز الحوار السياسي في الشراكة السياسية والأمنية و شاركت ليبيا لأول مرة بدعوة من ألمانيا مما تعني إشارة إلى إمكانية ضمها للشراكة مستقبلا.[2]

5- مؤتمر مرسيليا بفرنسا:

يعتبر هذا المؤتمر الرابع من نوعه، حيث اجتمع وزراء جميع الدول الأعضاء في مرسيليا بتاريخ 16نوفمبر2000 ، وقد أخذت حرب الإبادة التي شنتها إسرائيل ضد انتفاضة الأقصى الشريف التي بدأت في 2000/09/28 حيزا كبيرا على الأجواء السائدة ، على مستوى مقررات القمة العربية التي انعقدت في القاهرة في21 –22 أكتوبر 2000 أو على مستوى المؤتمر الوزاري الرابع لوزراء خارجية الدول الأوروبية المتوسطية . ثم تلت هذه المؤتمرات مؤتمرات أخرى، من بينها مؤتمر وز راء خارجية الدول العربية المتوسطية والأوروبية الذي انعقد ببروكسل ما بين 05 -06 نوفمبر 2001، حيث غلب على جدول أعمال هذا المؤتمر الجانب الأمني لاسيما وأنه تزامن مع أحداث 11 سبتمبر ، ثم انعقد مؤتمر أخر في فالنسيا (بإسبانيا) يومي 22 -23 أفريل 2002 وهو يمثاية (برشلونة05) ، ثم مؤتمر وزاري لوزراء خارجية الدول المتوسطية الأوروبية انعقد بباريس (فرنسا) يومي 24-25 أكتوبر 2004 ، ثم آخر مؤتمر وزاري لوزراء خارجية الدول المتوسطية أنعقد في لوكسمبورغ أيام 30 -31 ماي 2005 ،وأهم ما جاء به هو تشجيع

[1] - مريم زكري، مرجع سابق الذكر، ص.ص. 57،58.

[2] - جمال عمورة،**دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقية الشراكة العربية الاوروميتوسطية**، (اطروحة دكتوراه غير منشورة)، في العلوم الاقتصادية،تخصص تحليل اقتصادي،الجزائر، 2006، ص.118.

مساعي التكتلات الجهوية والعمل على أمن المنطقة المتوسطية واستقرارها وتطبيق الديمقراطية و تشجيع الحكم الراشد وقد ركزت كل هذه المؤتمرات على متابعة مسار برشلونة لتحقيق الشراكة .

إضافة إلى المؤتمرات الوزارية لوزراء خارجية الدول العربية والأوروبية التي تنظم بصفة دوريةسنوية تنظم أيضا إجتماعات وزراء القطاعات المعنية كل ثلاثي، وتكلف بوضع البرامج الجهوية المتعلقة باختصاصاتها (الطاقة،الصحة، البيئة،النقل، التجارة، السياحة، الثقافة، الإستثمار، الإعلام والإتصال).

6- مؤتمر فالسنيا (برشلونة الخامس)

عقد مؤتمر فالنسيا في 2002/04/23،ناقش المؤتمر عدة موضوعات منها مسالة حقوق الإنسان و تعزيز الديمقراطية في إطار مسار برشلونة، التنمية الاقتصادية ، الفصل الجيد فيما تم انجازه يعد مؤتمر برشلونة، و عرض تقرير الشراكة الأوروبية الاورومتوسطية مشروعات حول إطار برامج ميدا و برامج ميدا للتلاحم الاجتماعي و الاقتصادي، برامج ميدا و التكيف الهيكلي، و دراسة سياسات اللجنة الأوروبية للمعونات الاقتصادية المقدمة إلى منطقة المتوسط. و فيما يتعلق على اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد و كل من الجزائر و لبنان في 23 افريل 2002، م و رعت الشبكة مؤتمر صحفي لعائلات المختفين /الجزائر و لبنان حول حقوق الإنسان.[1]

ب-مفاوضات اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي و الدول المتوسطية

لتنفيذ برامج الطموح الذي تضمنه إعلان برشلونة، تم وضع هياكل تنظيمية و آليات للعمل على صعيدين متوازيين الأول عل صعيد العلاقات الثنائية بين الاتحاد الأوربي وكل من الدول الأخرى الأعضاء في المشاركة الاورومتوسطية على حدة، و الثاني صعيد العلاقات الجماعية بين مجمل الدول المشاركة و يمكن توضيح ذلك بما يلي:

1- على الصعيد الثنائي

شرعت المفوضية الأوروبية على الفور في الدخول في المفاوضات مع الدول المعنية يبلشراكة الاورومتوسطية، و الجدول التالي يوضح مسيرة المفاوضات بين الاتحاد الاوربي و الدول المتوسطية.

[1] - نفس المرجع السابق، ص.ص. 118،119.

الجدول رقم 03: يمثل جدول مسيرة مفاوضات الدول العربية المتوسطية مع الاتحاد الاوروبي في اطار مشروع الشراكة

الدول المشاركة	نهاية المفاوضات	تاريخ التوقيع	الدخول حيز النفاذ
السلطة الفلسطينية	ديسمبر 1996	1997 /02/24	1997 /07/01
تونس	جوان1995	1995 /07/ 17	1998 /03/01
المغرب	نوفمبر 1995	1997/11/25	2000/03/ 1
الأردن	افريل 1997	1997 /11/24	2001 /06/01
مصر	جوان1999	2001 /06/25	2004/06/01
الجزائر	أكتوبر 2001	2002 /04/22	2005/11/15
لبنان	أكتوبر 2001	2002/06/17	2003/03/01
سوريا	–	2004/10/19	2006/10/22

المصدر: محمد لحسن علاوي، "اتفاقيات الشراكة الاوروعربية شراكة اقتصادية حقيقية ام شراكة واردات مع التركيز على تجارة المنتجات الزراعية "، **مجلة البحوث للواحات و الدراسات**، العدد :16، 2012 ، ص.144.

ان الملاحظ من الجدول السابق يتبين ان العديد من الدول العربية اعلنت التزامها بمحاور اتفاقيات الشراكة و الرغبة في تجسيد تعاون اوروبي – عربي ، هذا الاخير تتباين الرؤى و المتطلبات حوله بالنسبة للطرفين الاوروبي و العربي ، كما نلاحظ ان اول من دخل المفاوضات كل من تونس و المغرب سنة 1995 تلتها كل من السلطة الفلسطينية 1996 ثم الاردن سنة 1997 و اخرها كل من الجزائر و لبنان سنة 2001 ،اما بالنسبة لدخول الاتفاقيات حيز النفاذ لقد كانت اولها السلطة الفلسطينية ثم تونس ثم المغرب بعدها الاردن كان هذا سنة 1997،1998،2000 على التوالي، بعدها بثلاث سنوات انضمت لبنان ثم مصر ثم الجزائر و اخرها سوريا هذا دليل على ان البلدان التي استفادت من المساعدات المالية لبرنامج ميدا 1 و ميدا 2 هي اول من دخلت اتفاقيتها حيز النفاذ[1].

و بالنسبة للدول غير العربية الأعضاء في عملية برشلونة، الكيان الصهيوني المعترف به كدولة إسرائيل بالنسبة للاتحاد الاوروبي هوالعضو الوحيد في الشراكة التي دخل في مفاوضات انتهت بالفعل في سبتمبر 1995 ،و تم التوقيع على الاتفاقية في نوفمبر من العام نفسه و دخلت حيز النفاذ في جوان 2000 ،و لم تكن تركيا و قبرص و مالطا في حاجة إلى الدخول في مثل هذه المفاوضات لأنها كانت مرتبطة مع الاتحاد الأوروبي باتفاقيات مماثلة فقد دخلت دول قبرص بالفعل في اتحاد جمركي مع الاتحاد الاوروبي [2]

[1] - حسن نافعة، **الاتحاد الأوروبي و الدروس المستفادة عربيا**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004 ، ص.495

[2] - نفس المرجع، ص. 495.

2- على الصعيد الجماعي (الإقليمي)

فقد تم الاتفاق على عقد اجتماعات دورية بين الدول الأعضاء في عملية برشلونة و ذلك على عدة مستويات:

- على مستوى وزراء خارجية : ان مؤتمر برشلونة هو المؤتمر الأول في سلسلة مؤتمرات دورية لوزراء خارجية دول المشاركةة الاورومتوسطية، و قد عقدت هذه المؤتمرات بانتظام و كان آخرها المؤتمر الخامس بفالنسيا 2002،و تم عقد اجتماع آخر لوزراء الخارجية في كريت 2003
- على مستوى الوزراء القطاعيين : حيث تعقد مؤ تمرات يحضرها الوزراء المعنيون بمجالات التعاون القطاعي التي حددها إعلان برشلونة، و بالفعل عقدت اجتماعات وزارية لمناقشة قضايا التجارة في بروكسل 2001و 2002 ،و التعاون الصناعي و البيئة و المياه و الطاقة و الثقافة و النقل و الصحة
- على مستوى الخبراء الحكوميين و ممثلي المجتمع المدني : حيث عقدت عشرات الاجتماعات على مستوى الخبراء الحكوميين أو على مستوى الخبراء من ممثلي المجتمع المدني لمناقشة كافة القضايا التي يغطيها إعلان برشلونة[1]

ومنه تتوضح الية العمل بهذه الشراكة في إطار تنفيذ البرنامج الذي تضمنه إعلان برشلونة تم تبني آليات للعمل على صعيدين متوازيين الأول على الصعيد الثنائي أي بين الاتحاد الأوربي وكل دولة من الدول الأخرى الأعضاء في الشراكة الاورو- متوسطية على حدى،وتتم عمليات العمل على الصعيد الثنائي بين الاتحاد الأوربي وكل دولة من الدول الأخرى الأعضاء في الشراكة االاورو -متوسطية على حدى، حيث شرعت المفوضية الأوربية في الدخول في مفاوضات مع الدول المعنية لإبرام اتفاقيات شراكة تحل محل اتفاقات التعاون المبرمة مع هذه الدول سابقا، والتي كانت تجدد بشكل دوري،والثاني هو على الصعيد الإقليمي أي العلاقات الجماعية بين مجمل الدول المشاركة

ثانيا: مفهوم الشراكة الاورومتوسطية

يمثل كل من الشراكة، التعاون الاتحاد،مصطلحات صاحبت التحول الاقتصادي الذي مس معظم الدول مع بداية القرن العشرين، وقد ظهرت الشراكة مع بداية الثمانينات مع التطورات الاقتصادية التي برزت انذاك

[1] - رزيقة غراب،نادية جسار، ص. 88.

بصعود قوى مهيمنة اقتصاديا أما في مجال العلاقات الدولية فان مصطلح كلمة الشراكة ادرج أول مرة من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية UNICTAD في نهاية الثمانينات

أ- تعريف الشراكة الاورومتوسطية

تمثل الشراكة الاورومتوسطية تجمعا إقليميا يشمل جميع الدول الواقعة على البحر الأبيض المتوسط. سواء كانت أوروبية أو آسيوية أو افريقية، و تضم هذه الشراكة دول الاتحاد الأوروبي في شمال المتوسط. سواء كان متوسطية أو ليست متوسطية طالما أنها أعضاء في الاتحاد الأوروبي ، و جميع الدول العربية في شرقه و جنوبه إضافة إلى تركيا والسلطة الفلسطينية [1]

تسمى بعملية برشلونة أو يوروميد (EUROMED) • و بدأت عام 1995 من خلال مؤتمر برشلونة الأورومتوسطي والذي اقترحته إسبانيا ونظمه الاتحاد الأوروبي لتعزيز علاقاته مع البلدان المطلة على البحر المتوسط في شمال أفريقيا وغرب آسيا. كما اقترح فيه عديد السياسات من بينها الأمن والاستقرار في منطقة البحر المتوسط، تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد وحقوق الإنسان. تحقيق شروط تجارية متبادلة مرضية لشركاء المنطقة. وضعت تلك الشراكة الأسس لما بات يعرف بالاتحاد من أجل المتوسط وبناء مؤسساته دون أن يحل محل الشراكة الأورومتوسطية.

ان توسيع الاتحاد الأوروبي قد أتى ببلدين متوسطيين إلى الاتحاد هما قبرص ومالطا من بين 10 دول انضمت في الأول من مايو 2004. وتضم الشراكة الأورومتوسطية اليوم 44 عضواً: 28 من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي و16 دولة في الشراكة هي (ألبانيا، المغرب، البوسنة والهرسك، تركيا، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، تونس، موريتانيا، موناكو، الجبل الأسود، ليبيا، سوريا والجزائر، فضلاً عن السلطة الوطنية الفلسطينية)

---

[1] - محمد مصطفى كمال ، فؤاد نهرا ، **صنع القرارفي الاتحاد الاوروبي والعلاقات العربية الاوروبية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الأولى، 2005، ص. 189.

•- عملية برشلونة تعتبر مبادرة فريدة وطموحة من نوعها، ووضعت أسس لعلاقات إقليمية جديدة، تمثل نقطة تحول في العلاقات الأوروبية المتوسطية. في إعلان برشلونة أسس الشركاء الأورومتوسطيين الأهداف الرئيسية الثلاثة للشراكة أو ثلاثة سلال رئيسية مرتبطة ببعضها البعض:
- تحديد منطقة مشتركة للسلام والاستقرار عبر تعزيز الحوار السياسي والأمني والتي تهدف لخلق منطقة سلام واستقرار في حوض البحر المتوسط (السلة السياسية).
- بناء منطقة للازدهار المشترك من خلال شراكة اقتصادية ومالية وتأسيس تدريجي لمنطقة تجارة حرة بحلول 2010
- التقارب بين الشعوب من خلال شراكة ثقافية واجتماعية وبشرية تهدف لتشجيع التفاهم بين الثقافات والتبادل بين المجتمعات المدنية والتقارب بين مجتمعات البحر المتوسط

تختلف وجهات النظر حول هذه الشراكة بين الدول الاعضاء حيث نجد ان وجهة النظر الأوروبية للشراكة الاورومتوسطية ترى أنها توسيع للدعم الأوروبي للدول التي تعاني من مشاكل عديدة، و ذلك من خلال دعوتهم للدخول في النظام الرأسمالي العالمي، و مواكبة التقدم الهائل والسريع في شتى الميادين، والاندماج في الاقتصاد العالمي وفقا لمنطق الانفتاح الاقتصادي و التجاري السائد في عالم اليوم، في حين وجهة نظر الدول الواقعة جنوب البحر المتوسط.ان الشراكة الاورومتوسطية:"وسيلة أساسية لمواكبة التحولات الجديدة في المنطقة مما يتطلب تغيرات جذرية في بناياتها الاقتصادية و الاجتماعية، و يفترض أن تقوم الشراكة بين الطرفين على مبدأ المصالح المشتركة[1]

ب-محاور اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية:

قدم الاتحاد الأوربي للدول المرشحة ما يعرف باتفاقية النموذج والتي انطلقت منها المفاوضات، علما أن كل الاتفاقيات المقدمة ألي دولة لم تكن أكثر من الاتفاقية الاساس مع بعض التعديلات ، وتتضمن الاتفاقية النموذج ثلاث محاور رئيسية وهي:

- **الحوار السياسي و الأمني:** ومن أهم الأهداف التي تسعى الاتفاقية لتحقيقها من خلال التعاون والحوار المنظم في هذا الإطار ما يلي:

  - زيادة التقارب والتفاهم المشترك حول القضايا ذات الاهتمام المشترك
  - العمل على تعزيز الامن و الاستقرار الإقليميين
  - العمل على تقوية المبادرات المشتركة
  - إقامة حوار دائم لتعزيز الديمقراطية والمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان.

- **التعاون الاقتصادي والمالي:** يمثل الجانب الاقتصادي و المالي البعد الاكبر في الاتفاقية،وقد حدد اعلان برشلونة عدة أهداف وآليات بخصوص التعاون بين المجموعة الاقتصادي الأوروبي وبين دول جنوب المتوسط حيث كان أهم هذه الأهداف هو بروز التوجهات نحو إنشاء منطقة التبادل المتحرر من الحواجز[2]

---

[1] - ليليا بن منصور، **الشراكة الاجنبية و دورها في تمويل قطاع المحروقات في الجزائر** ، (مذكرة ماجستير غير منشورة) في العلوم ألاقتصادية، تخصص اقتصاد تنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة (الجزائر ،) 2004/2003 ،ص.ص 20،19.

[2] - شهرة عديسة، "دراسة تحليلية للجوانب المالية في ظل اتفاقيات الشراكة الاورومتوسطية الجزائرية"، **مجلة ابحاث اقتصادية وادارية**، العدد 19، جوان 2016،ص.21

وعموما تضمن الاعلان في جانبه الاقتصادي والمالي النقاط التالية:

- إنشاء منطقة التجارة الحرة بحلول عام 2010 ،تزال من خلالها كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تشكل عائق في التجارة بين الدول المعنية مع الاشارة إلى القواعد التي ستقوم عليها هذه المنطقة

. – تنمية إمكانيات البحث والتأهيل العلمي وتبادل المعلومات ونقل الخبرة والتدريب

- القيام بحلقات النقاش والمؤتمرات المشتركة في مختلف القضايا الاقتصادية وإقامة المشروعات المشتركة لتشجيع التنمية الاقتصادية المتكاملة.
- تقديم مساعدات تقنيةان ادارية وتنظيمية [1]

–**التعاون الاجتماعي و الثقافي** : نظرا لاهمية الجوانب الاجتماعية والثقافية في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي، فقد اهتمت الاتفاقية بالموضوع وقامت بتحديد الاولويات في التعاون الاجتماعي في ما يلي :

– تقليل ضغوطات الهجرة من خالل خلق فرص عمل محلية

– ضرورة إعادة دمج المهاجرين غير الشرعيين

– تفعيل دور المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية

– تحسين أنظمة الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية

– العمل على تحسين الوضع المعيشي في المناطق المحرومة

– إقامة حوار ثقافي منظم في مجال الاهتمام بالشباب و المحافظة على التراث ونشر الثقافة[2]

ج– دوافع الشراكة الاورومتوسطية:

إن اتفاقيات الشراكة تبينها مبررات و دوافع عقد هذه الاتفاقيات و المتمثلة في:

1– بالنسبة للاتحاد الاوروبي:

[1] ـ محمد مدحت عزمي ، **الواردات و الصادرات والتعريفة الجمركية مع دراسة للسوق العربية المشتركة** ، مكتبة ومطبعة الشعاع ألفنية، الإسكندرية ، الطبعة الأولى، 2002 ،ص.282.

[2] ـ شهرة عديسة، نفس المرجع السابق، ص. 21.

تتمثل أهم مبررات و دوافع إقامة الاتحاد الأوروبي اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية للحفاظ على مصالحه، سواء التجارية الاقتصادية والسياسية ومن ضمن المبررات التي دفعت الجانب الأوروبي نجملها في التالي:

دوافع سياسية: و تشمل الاسباب السياسية التي دفعت اوروبا القيام باتفاقية الشراكة ما يلي:

الأمن الأوروبي و الاستقرار الاجتماعي لدول الاتحاد الأوروبي اللذان تهددهما حركة اليد العاملة من دول شمال إفريقيا (بوجه خاص الدول المغاربية إلى فرنسا) بالإضافة إلى تصاعد موجات الأصولية والتطرف و الإرهاب من دول جنوب المتوسط

انهيار جدار برلين في نوفمبر 1989 قلب الساحة الأوروبية الجيو سياسية و الإستراتيجية رأسا على عقب حيث كان لتقدم العديد من دول وسط. و شرق أوروبا للانضمام للاتحاد الأوربي دور في إعادة توازن علاقات الاتحاد الأوروبي جنوبا.[1]

– وعي لدى أوروبا أن مشاكلها لا يمكن أن تحل داخل اوروبا فقط بل هي تحتاج إلى الفضاء المتوسطي لحل جزء من المشاكل ألأوروبية مثال ذلك الهجرة التي تتطلب تعاونا متوسطيا من خلال توفير الدافع للمهاجرين للبقاء في بلدانهم بدفع التنمية في بلدانهم مما يساعد على وضع حد للهجرة غير شرعية، و التطرف لا يحل في أوروبا بل يقتضي حله أن يكون على مستوى متوسطي .

– امن أوروبا هو من امن البحر الأبيض المتوسط.، فلا يمكن أن تكون أوروبا مستقرة و بلدان الحوض الجنوبي للبحر المتوسط. مضطربة.

– انهيار الاتحاد السوفياتي و تفرد أمريكا و زيادة تواجدها في المنطقة العربية سيمكنها ذلك من الاستحواذ و الهيمنة على منابع النفط. فيها لهذا تحركت أوروبا لإقامة قدر من التوازن مع أمريكا ، كما تعتبر أوروبا أن الضفة الجنوبية للحوض المتوسط. مجالها الحيوي و الذي لا يمكن تجاهله أو التنازل عنه و أنها المؤهلة لمساعدة الدول المتوسطية في تنمية اقتصادياتها بحكم عوامل جغرافية و تاريخية و المصالح الاقتصادية و التجارية[2]

---

[1] - كمال رزيق، فارس مسدور، **الشراكة الجزائرية الأوربية بين واقع الاقتصاد الجزائري والطموحات التوسعية للاقتصاد الاتحاد ألأوربي الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية ألثالثة** . البليدة: (الجزائر) كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة سعد دحلب. يوم 14/13 نوفمبر 2002، ص.34

[2] - عبد الرحمن يسرى احمد، السيد محمد احمد السريتي، **قضايا اقتصادية معاصرة**،مصر: مصر، 2007 ،ص.340.

دوافع اقتصادية: تتمثل الاسباب الاقتصادية التي دفعت الاتحاد الاوروبي بعد اتفاقية الشراكة مع دول حوض المتوسط مايلي:

–حوض البحر المتوسط. غني بالموارد الطبيعية التي تحتاجها اوروبا فهي متقاربة لثلاث قارات حيث تعتبر المنطقة الوحيدة للتوسع الجغرافي الاوروبي لما تتمتع به من ايجابية القرب الجغرافي

دعم الوضع الاقتصادي لدول الاتحاد الأوروبي في دول المنطقة في إطار عمل اتفاقية منظمة التجارة العالمية ، وفي إطار تنافس مع بلدان صناعية أخرى في المنطقة.

– تدعيم مراكز الاتحاد الأوروبي في مواجهة التكتلات الاقتصادية ، و رغبته في منع قيام أي تكتلات اقتصادية أخرى في الجانب الجنوبي و الشرقي لحدوده .

– التعاون في مجال البيئة و الحفاظ على مصادر الطاقة و زيادة تنمية الاستثمارات الأوروبية بالمنطقة العربية، ايضا إحداث التلاؤم التجاري بين المتغيرات الجديدة و الوضع القائم.

– أصبحت ظاهرتا العولمة و الإقليمية من الملامح الأساسية للاقتصاد العالمي مما أصبح تكوين التجمعات الإقليمية نقاطا رئيسية تشكل الخرطة الجديدة للنظام العالمي الجديد .

– الشراكة• تخدم التوجهات الأوروبية نحو تطوير عملية الاندماج الأوروبي، و تدعيم إبراز أوروبا كقوة اقتصادية لها مناطق نفوذها مما يدعم موقفها في عملية المنافسة مع القوى الاقتصادية الدولية الأخرى، وفي كل الأحوال فان المحرك الأساسي لفكرة الشراكة الاورومتوسطية هو التنافس الخفي و المعلن، بين الولايات

•- يعتبر مفهوم الشراكة مفهوما حديثا، حيث لم يظهر في القاموس إلا في سنة 1987 بالصيغة الآتية "نظام يجمع المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين"، أما في مجال العلاقات الدولية فإن أصل استعمال كلمة شراكة تم لأول مرة من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED) في نهاية الثمانينات و قد تم استعمال كلمة شراكة كثيرا من طرف الباحثين دون إعطائها مفهوما دقيقا، وفي هذا الإطار يقترح B.Ponson أنها تتمثل في كل أشكال التعاون ما بين مؤسسات أو منظمات لمدة معينة، لكن ينبغي أن نفرق بين التحالف والاندماج والاقتناء والشراكة، فأن الاندماج والاقتناء هو زوال المؤسسة المعنية لميلاد وحدة أو مؤسسة جديدة، أما في التحالف والشراكة تبقى المؤسسة تحافظ على استقلاليتها من حيث الأهداف والمصالح الخاصة وتقيم علاقات مشاركة لتحقيق بعض الأهداف المشتركة، وقد يتخذ هذا التعاون المشترك شكل إقامة مشروعات جديدة أو زيادة الكفاءة الإنتاجية لمشروعات قائمة فعلا عن طريق إدماجها في مشروع مشترك يخضع لإدارة جديدة، ولايقتصر الأمر في الشراكة التي دعى إليها الإتحاد الأوروبي مع الدول المتوسطية على الجانب الاقتصادي فقط، بل يتعداه ليشمل الجوانب الأخرى (السياسية، الاجتماعية والثقافية)، كما ان قد شراكة هو التزام بين طرفين يتطلب حشد التعاون والتضامن لتحقيق أهداف مجتمعية عامة.وهو أسلوب يمكن من إشراك الطرفين الفاعلين.كل حسب قدراته الحقيقي وما يجب الإشارة إليه أن كل التعاريف السابقة تتعلق بالمستوى الجزئي للاقتصاد، أما على المستوى الكلي فإن مفهوم الشراكة (أو المشاركة كما يسميها البعض) في العلاقات الاقتصادية بين الدول يطرح تساؤلا أساسيا هو أين تقع الشراكة من سلم التدرج في التكامل الاقتصادي الذي يعتبر من أشهر صيغ العلاقات الاقتصادية بين الدول، حيث مرت أشكال التعاون بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية بعدة تطورات، فقد انتقلت من اعتماد الدول النامية على الدول الصناعية في تلبية متطلباتها إلى الشراكة فيما بينها بغرض تفعيل مبادئ تحرير التجارة وإعادة تقسيم العمل الدولي على نحو يتفق مع أهداف المنظمة العالمية للتجارة.

المتحدة و الاتحاد الأوروبي للسيطرة على المنطقة العربية، فالاتحاد الأوروبي يرغب أن يلعب دورا في إدارة و تقرير شؤون المنطقة التي يرتبط بها بعلاقات ثقافية و اقتصادية و تجارية تعود جذورها إلى أعماق التاريخ، خاصة بعد أن استفردت الولايات المتحدة بالمنطقة تحت حجة مصالحها الإستراتيجية و خاصة النفطية.[1]

الخريطة رقم11: تمثل الدول الموقعة على الشراكة الاوروومتوسطية:

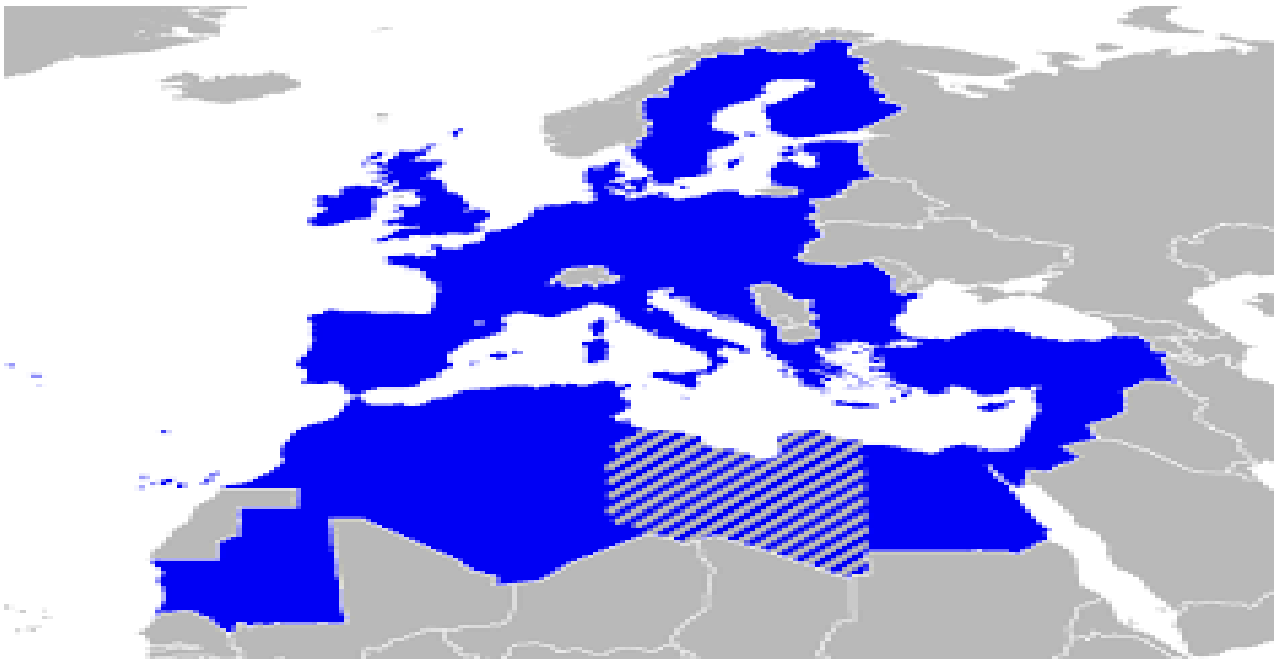

المصدر: من الموقع الالكتروني: https://www.google.dz/imgres?imgurl=https%3A%2F

2-بالنسبة للجانب الدول المتوسطية:

إن اهم الدوافع الخاصة بالدول المتوسطية التي ادت الى عقد اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي تتمثل في:

دوافع سياسية: وعي مواطني بضرورة الأخذ بالأسلوب الديمقراطي بما هو تعددية فكرية و سياسية و احترام للرأي الاخر، تكريس لحقوق الإنسان و هذا يلا يمكن بدون شراكة حقيقية مع أوروبا[2].

[1] - هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، **آليات العولمة الاقتصادية و آثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي**، الاردن: دار الحامد للنشر و التوزيع،2010،ص. 291

[2] - كمال رزيق، فارس مسدور، نفس المرجع السابق، ص. 33.

دوافع اقتصادية: ضمان سوق أكثر اتساعا للمنتجات العربية من خلال منطقة التجارة الحرة.

- تحول نمط العلاقة مع الاتحاد الأوروبي من علاقة مانح و متلقي إلى علاقة تعاون و مصالح مشتركة
- الاستفادة من برامج التمويل الأوروبي و التكوين و المعلومات و التسويق و مواصفات الجودة و الخبرة العالية و التكنولوجيات العالية أهمية الاتحاد الأوروبي كمصدر للمساعدات المالية
- وعي حكومي عربي بضرورة الانفتاح على التكنولوجيا و المعرفة و نقل العلم من اجل تنمية القدرات العربية[1]

ثالثا: تقييم الشراكة الاورومتوسطية: الايجابيات والسلبيات

يعد مشروع اتفاقيات الشراكة الاورروبية المتوسطية حاملا للعديد من التحديات الاجابية والعديد من السلبيات لدول خارج الاتحاد الاوروبي خاصة الدول العربية منها ونستطيع ان نوضح هذا الرأي في النقاط التالية :

أ- **ايجابيات الشراكة الاوروبية المتوسطية:**

- في الشان الاقتصادي يعتبر توقع ارتفاع حجم الاستثمارات الوطنية او الاستثمار الاجنبي المباشر اهم ايجابيات التعاون الارومتوسطي، كما يؤدي توافر العملة الرخيصة والمواد الخام بالاضافة الى قرب الموقع الجغرافي من الاسواق الاوروبية
- عودة استثمارات عودة استثمارات عربية إلى المنطقة للاستفادة من المعاملة التفاضلية بين الاتحاد الاوروبي و المنطقة المتوسطية
- إن قيام شركات مختلطة بين الطرفين يسمح للشركات العربية الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة وتوطينها ، إضافة إلى اكتساب المهارات التسويقية و الفنون الإنتاجية و الإدارية
- تتيح قواعد المنشأ الاستفادة من مبدأ التراكم الثنائي ومتعدد الأطراف الذي يمكن من استخدام المكونات الأوروبية دون التأثير على صفة المنشأ المتوسطي ، بحيث يمن المنتج حق التمتع بالإعفاء الجمركي
- الفرصة الموجودة أمام الشركات العربية و التحي تتمثل في فتح السوق الاوروبية بحجم أكثر من 380 مليون نسمة [2]

[1] - هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، نفس المرجع السابق، ص. 153.
[2] - شهرة عديسة نفس المرجع السابق، ص. 23.

ب-سلبيات الشراكة الاورومتوسطية:

إن التباين في مستوي التقدم الاقتصادي ونسبة كل طرف من أطراف اتفاق الشراكة محن التجارة الدولية ومستوي العلاقات البينية كلها أسباب نتوقع من خلالها نتائج سلبية أكثر منها ايجابية للاتفاقية ونلخصها كما يلي:

- موضوع المنافسة الذي تطرحه عملية إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية التي كانت تواجه السلع الأوروبية عند دخولها الدول العربية، الأمر الذي يفرض على الشركات العربية أن تبدأ التفكير بموضوع الجودة والمواصفات القياسية والتكلفة، وذلك لمواجهة حدة المنافسة التي تؤدي إلى خروج المنتجين المحليين محن السوق لنقص الكفاءة الانتاجية ، وبالتبعية يزداد حجم البطالة[1]
- احتمال زيادة العجز في الميزان التجاري لزيادة الواردات من السلع الرأسمالية ومدخلات الانتاج بمعدل اعلى من زيادة الصادرات في المدى القصير والمتوسط
- نقل بعض الصناعات الأوروبية والتي تستغني عنها دول الاتحاد الأوروبي وليست بالضرورة التي تحتاجها الدول المتوسطية[2].
- الاتفاق على قواعد منشأ مختلفة عن نظيرتها مع الاتحاد الاوروبي تؤدي إلى عدم الاستفادة من المزايا الممنوحة للدول المتوسطية من التراكم متعدد الأطراف
- سينجم عن الاتفاقيات التفصيلية بين الاتحاد الاوروبي والدول العربية المتوسطية سواء بالنسبة للمستهلك أو بالنسبة للمنتج تفضيل المنتج الذي تستورد مدخلاته من أوربا،على المنتج الذي يستورد مدخلاته من بلد آخر، وهو تمييز تتحمله البلدان العربية فقط[3].

المطلب الثاني: الشراكة الاورو-جزائرية:

إن اتفاق الشراكة الأوروجزائرية يدخل ضمن التشابك الاقتصادي الذي يعرفه العالم اليوم نتيجة تطور وتبلور أفكار النظام الليبرالي نتيجة بروز مظاهر العولمة الاقتصادية والتحرر المالي، التي تسهر المؤسسات المالية الدولية على تطبيقها ونشر مبادئها في مختلف أنحاء العالم بواسطة جملة من الآليات الحديثة في إطار ما يعرف بالإقليمية الجديدة متخذة في ذلك مجموعة من الأشكال كاتفاقيات شراكة واتحادات جمركية ومناطق حرة وغيرها من العلاقات الاقتصادية الثنائية أو المتعددة الأطراف. وأمام هذا الوضع العالمي الجديد، كان

[1] - نبيل حشاد، **العولمة ومستقبل الاقتصاد العربي**، مصر: دار إيجي للطباعة و النشر ،2006 ، ص.319..
[2] .المرجع نفسه، ص. 321.
[3] - شهرة عديسة، مرجع سابق، ص. 22.

لابد على الجزائر أن لا تبق منعزلة على نفسها، بل كان عليها العمل من أجل التأقلم مع هذه الأوضاع الجديدة، وقد جاءت اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في هذا الإطار، حيث حاولت الجزائر من خلال هذه الشراكة على تأهيل اقتصادها الوطني قصد الانفتاح أكثر وتسهيل اندماجه في الاقتصاد العالمي

على غرار باقي الدول المتوسطية فقد أبدت الجزائر استعدادها لتوقيع اتفاق شراكة مع الاتحاد ألأوروبي حيث بدأت المفاوضات في هذا الشأن في 14 مارس 1997م، لكن ونظرا لتباين مواقف الطرفين، تم توقيف المفاوضات في ماي 1997 من قبل الجزائر، التي رأت أن الطرف الأوروبي تجاهل العديد من المسائل التي كانت تهمها كمشكلة المديونية، وانتقال الأشخاص...إلخ، وكذا عدم أخذ الجانب الأوروبي بعين الاعتبار لخصوصيات الاقتصاد الجزائري، كما أن المشاكل الأمنية التي عرفتها الجزائر ساهمت إلى حد كبير في توقف هذه المفاوضات إلى غاية أفريل 2000 م وهو تاريخ استئنافها، حيث استمرت بدون انقطاع بدراسة جميع المسائل المطروحة، إلى غاية أن توصل الطرفين إلى اتفاق بعد 17 جولة من المفاوضات. والذي ترجم بالتوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي يوم 19 ديسمبر 2001 ببروكسل، بحضور رئيس الجمهورية الاسبق "عبد العزيز بوتفليقة" ورئيس اللجنة الأوروبية آنذاك "رومانو برودي"، إلى جانب "لويس ميشال" ممثل الرئاسة البلجيكية للاتحاد الأوروبي

ثم جاء التوقيع بصفة رسمية على الاتفاق يوم 22 أفريل 2002 بمدينة فالنسيا الإسبانية، لدى افتتاح الندوة الأورومتوسطية، وقد وقع عن الجانب الجزائري وزير الخارجية، وعن الجانب الأوروبي وزراء الاتحاد الأوروبي إلى جانب المحافظ الأوروبي المكلف بالشؤون الخارجية، وذلك بحضور رئيس الجمهورية الجزائرية ورئيس الحكومة الإسباني، ليدخل حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005

اولا: مضمون الشراكة الاروربية الجزائرية: المحور الاقتصادي

أ- أهداف الشراكة الأوروجزائرية بالنسبة للاقتصاد الجزائري:

يعتبر تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي أهم هدف تسعى الجزائر إلى تحقيقه من خلال توقيعها لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، خصوصا والجزائر تسعى جاهدة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، ففي ظل التحولات والتفاعلات التي يشهدها العالم لا يمكن للجزائر أن تبق بمعزل عن ذلك، لذا يجب عليها التحرك والتفاعل من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي والاستفادة قدر المستطاع من المزايا

التي تفرزها هذه التفاعلات، ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف يجب تحقيق بعض الرهانات التي تعتبر ضرورية لذلك والمتمثلة في تأهيل المؤسسات الجزائرية، ومحيطها، وكذلك الاستفادة من نقل التكنولوجيا.

تأهيل المؤسسات الجزائرية: يعتبر تأهيل المؤسسة الجزائرية أمرا غاية الأهمية من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي، وهذا ما تعمل اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية على تجسيده، حيث تسعى إلى تحسين أداء المؤسسة الجزائرية وتكييفها مع التحولات والتغيرات الاقتصادية الدولية، وجعلها قادرة على المنافسة سواء محليا أو في الأسواق العالمية وذلك من خلال تسطير برنامج يهدف إلى:

- الانتاج بالمواصفات الدولية، اعتماد المنافسة الشديدة كمتغيرة يجب مواجهتها. الانتاج للخارج أي الاهتمام بالتصدير كهدف أساسي في استراتيجية المؤسسة.[1]

هذا وكانت الجزائر قد بدأت في تنفيذ برنامج تأهيل مدعوم من طرف الاتحاد الأوروبي قبل التوقيع على اتفاقية الشراكة في إطار برامج ميدا والتي تحصلت الجزائر من خلالها على مساعدات مالية من طرف الاتحاد الأوروبي بلغت 95 مليون أورو حيث خصص مبلغ 57 مليون أورو لدعم نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و38 مليون أورو لدعم إعادة الهيكلة الصناعية والخوصصة، وذلك من أجل تحقيق:

- عصرنة القطاع الصناعي بما يتناسب والمطلوب دوليا، تدعيم و تقوية قدرات هياكل الدعم ودفع الصناعات المنافسة، تحسين قدرات المنافسة للمؤسسة الصناعية. [2]

ومن أجل الوصول لهذه النتائج كان لابد على الجزائر القيام بمجموعة من الإجراءات تتمثل في

- تأهيل الأداة الإنتاجية و توسيع النسيج الصناعي الوطني.
- تحسين طرق الإنتاج و المراقبة و التخطيط.
- عصرنة طرق التسيير من خلال إدماج إطارات أجنبية ضمن إدارة المؤسسة قصد التحكم في تقنيات و أساليب التسيير وفق المعايير الدولية.

[1] -محمد لحس علاوي، كريم بوروشة،" تفعيل الشراكة الأوروجزائرية كآلية للاندماج في الاقتصاد العالمي"،**المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية**، العدد 04، جوان 2016، ص. 37.

[2] - .بن سمينة عزيزة، "الشراكة الأوروجزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة"، **مجلة الباحث**، العدد التاسع، ، 2011 ،ص:155.

– تحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسات العمومية بتطوير إنتاجها وهيكل أسعارها وإعطاء الأولوية للقطاع الخاص مع تقليص تدخل الدولة في الأنشطة الإنتاجية.

– تشجيع المؤسسات الوطنية على تبني نظام الجودة، والحصول على شهادة مطابقة لنظام الجودة العالمية والذي يعكس المستوى الذي وصلت إليه المؤسسات وقدرتها على مواجهة المنافسة الأجنبية.[1]

– تحويل التكنولوجيا واقتناء رخص الاختراعات.

– إعداد برامج إعلامية لها تأثير على القدرة التنافسية للمؤسسة.

– تدعيم الإجراءات المتعلقة بالبحث عن شركاء.

– تجديد التجهيزات و تحديث تقنيتها و التي تؤدي إلى تخفيض في التكاليف و تحسين الإنتاجية.

– دعم الإمكانيات المالية الذاتية.

– الحرص على التوازن المالي.

– التحكم في حجم و نوعية الديون مع ترشيد استعمال القروض.[2]

ولهذا قامت وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة الجزائرية بإعداد برنامج وطني يمتد من سنة 2000 إلى سنة 2008 لإعادة تأهيل المؤسسات العمومية والخاصة، والذي ينقسم إلى ثلاثة مراحل، حيث تشمل المرحلة الأولى 150 مؤسسة خلال الفترة 2000 إلى 2002 ،والثانية 200 مؤسسة خلال الفترة 2003 إلى 2005 ،والثالثة 300 مؤسسة خلال ، وقد اشترطت الوزارة على المؤسسات الراغبة في التأهيل استيفاء مجموعة من الشروط 10 الفترة 2005 إلى 2008 حددتها وهي :

– أن تكون المؤسسة قد مارست النشاط على الأقل منذ 03 سنوات – .أن تكون المؤسسة تمارس نشاط صناعي أو مورد للخدمات المرتبطة للصناعة[3]

[1] - محمد لحس علاوي، كريم بوروشة، نفس المرجع السابق، 38.

[2] - المرجع نفسه، ص. 38.

[3] -. Délégation de la commission européenne en Algérie, Union Européenne, N° 01, KALIMA, Février, Mars 2001, p:05.

–أن تكون المؤسسة تشغل أزيد من 30 عامل وبالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أزيد من 10 عمال . وبالتالي فإن تأهيل المؤسسات الجزائرية يعتبر أحد أكبر التحديات التي تواجه الجزائر من أجل التأقلم والتكيف مع المؤسسات الاقتصادية على المستوى الدولي، لذلك استغلت الجزائر اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية من أجل تجسيد وتأهيل مؤسساتها الاقتصادية، قصد الاندماج في الاقتصاد العالمي[1].

–**تأهيل المحيط:** إلى جانب تأهيل المؤسسة الجزائرية، يعتبر كذلك تأهيل المحيط الذي تعمل فيه غاية في الأهمية لما يترتب عليه من نتائج مباشرة على أداء المؤسسة، لذلك تعمل اتفاقية الشراكة على تأهيل هذا المحيط وذلك من خلال العمل على:

– تجديد المناطق الصناعية مع ضرورة توفير البنية التحتية الضرورية لاستغلال المؤسسة.

– وضع محيط ملائم للمبادرة الفردية قصد حث وتنويع الإنتاج الموجه للسوق المحلي والدولي.

– تجديد و توسيع شبكات المواصلات مع إعطاء الأولوية للمؤسسات الصناعية والسعي إلى الربط المباشر مع العالم الخارجي.

– تطوير قطاع النقل وتحسين مستوى البنية الأساسية للطرقات والموانئ البحرية والجوية.

– مراجعة الإطار القانوني في اتجاه تشجيع الاستثمار وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى تحرير التبادل التجاري.

– مراجعة التشريع الجزائري قصد ملائمته مع التشريع الدولي والذي يشمل القانون التجاري والقانون الضريبي والقانون الجمركي

– ضرورة مرونة القوانين الاستثمارية بما يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر

– إصلاح النظام المالي والمصرفي مع ضرورة تبني الشراكة المالية قصد تفعيل البورصة و تنمية نشاط المؤسسات المالية

– تطوير قطاع الإعلام الاقتصادي قصد توفير المعلومات لمختلف الأعوان الاقتصادية

[1] - محمد لحس علاوي، كريم بوروشة، نفس المرجع السابق، 39.

– الحفاظ على البيئة حيث أن نمو اقتصادي على حساب تدمير الموارد الطبيعية يشكل خطرا على التنمية.[1]

–**الاستفادة من نقل التكنولوجيا:** يعتبر التقدم التقني والتكنولوجي المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية، فالتطور والتقدم التي تعرفه دول الاتحاد الأوروبي اليوم إنما هو ناتج عن الثورة العلمية التي عرفتها أوروبا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، لذا تهدف البلدان الجنوب متوسطية من وراء اتفاقيات الشراكة كذلك إلى الاستفادة من هذا التطور التكنولوجي، سواء من خلال الاستثمارات المباشرة والتي ينتج عنها جلب التكنولوجيا، أو من خلال استفادتها من رخص استغلال، وكذلك الأبحاث العلمية والتكنولوجيا الحديثة في مختلف المجالات الاقتصادية وغيرها من المجالات الأخرى.[2]

ب– مضمون الشراكة الاوروجزائرية:

تمحورت الاتفاقية حول عدد من النقاط الهامة التي تناولت جوانب إعلان برشلونة وهي كالتالي:

المحور الاقتصادي: واهتم بتعميق التعاون قصد دعم التنمية الاقتصادية والاهتمام بالنشاطات التي تعاني من مشاكل داخلية أو التي تتأثر بتحرير الاقتصاد ألجزائري إضافة إلى الاهتمام بالقطاعات التي تعمل على تسهيل التقارب بين الاقتصاد الجزائري والاقتصاد الأوربي. ويتضمن هذا التعاون الهدف البعيد في الاتفاقية وهو إنشاء منطقة للتبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوربي على مدى 12 سنة في آفاق 2010 كما أن المحور الاقتصادي لم يغفل عن الاهتمام بالتكامل المغاربي ومواضيع التلوث والبيئة [3]

– **محور حرية حركة السلع:** حيث تضمن القسم التجاري للاتفاقية التفكيك التدريجي لكل الرسوم للمنتجات الصناعية وسيتم التفكيك من الجانب الجزائري على أساس ثالثة قوائم وهي كالتالي:

– القائمة الأولى: الإعفاء من الرسوم الجمركية عند دخول االتفاق حيز التنفيذ بالنسبة لأغلبية السلع الوسطية والمنتجات نصف المصنعة للصناعات الكيميائية والتعدين وصناعة النسيج ومواد البناء

–القائمة الثانية : تقوم على تفكيك خطي ولكن متسارع على مدى خمس سنوات وذلك بعد سنتين من دخول الاتفاق حيز التنفيذ. كما أنها تخص المنتجات الصيدلانية والغازيات،التجهيزات الميكانيكية والإلكترونية

[1] ـ على الحاج، **سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005 ، ص. 186,

[2] ـ محمد لحس علاوي، كريم بوروشة، نفس المرجع السابق، 39.
[3] ـ شهرة عديسة، مرجع سابق، ص. 25.

والتجهيزات ماعدا الكهرومنزلية والمعدات للنقل بالسكك الحديدية والسيارات وقطاع الغيار و أدوات وأجهزة المراقبة والقياس

– القائمة الثالثة يتعلق الأمر بتقليص تدريجي على مدى 12 سنة للرسوم الجمركية على المنتجات المتبقية أساسا سلع الاستهلاك ، ولن تستكمل رزنامة التفكيك التعريفي الإجمالي إلا في أفاق 2017[1]

– **محور الخدمات التجارية وحركة رؤوس الأموال:** ركز الطرفان على توفير مناخ ملائم للاستثمار وتهيئة الظروف المواتية لحركة رؤوس الأموال، وذلك للمساهمة في حالة ظهور مشاكل في ميزان المدفوعات ألحد الطرفين إلى اعتماد معايير تعديليه على العمليات الجارية التجارية أو المالية قصد التمكن من إعادة التوازن[2].

– **التعاون المالي:**من خلال مساهمة الاتحاد الأوروبي في تمويل الاصلاحات عادة تأهيل المؤسسات وترقية الاستثمارات ومتابعة آثار إنشاء منطقة التبادل الحر

– **المحور السياسي والأمني:** من خلال تمكين كل طرف من حرية اختيار النظم السياسية في ظل سيادة الفانون الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان بالإضافة إلى إقامة مجتمع مدني في جهتين وتعزيز التعاون في مجال مكافحة الجريمة المنظمة والعمل على الحد من التسلح وجعل المنطقة المتوسطية منطقة سالم واستقرار

– **التعاون الاجتماعي والثقافي:** بحيث شجعت الاتفاقية على مبدأ الحوار بين الثقافات والأديان كوسيلة للتفاهم بين الطرفين كما اهتمت بتنمية قضايا الشباب ومنظمات المجتمع المدني وقضية العالقة بين الصحة والتنمية .

– **التعاون في ميادين العدالة والشؤون الداخلية:** وذلك من خلال دعم المؤسسات الدستورية والتعاون في المجال القانوني والقضائي ومحاربة الجريمة بكل أنواعها[3]

[1] - مشروع تقرير حول: الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004 ، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي الدورة العامة السادسة والعشرون جويلية 2001 ،ص.91.

[2] - تغمارانت اسمهان، **الشراكة الجزائرية الاوروبية الخلفيات الاهداف والنتائج**، الجزائر: جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية والعلقات الدولية، 2019، ص,71.

[3] - شهرة عديسة، نفس المرجع السابق، ص. 26.

-**إجراءات تأسيسية عامة:** حيث تم إنشاء مجلس الشراكة على المستوى الوزاري ويجتمع مرة واحدة على الاقل من أجل متابعة ودراسة المشاكل[1].

ثانيا: الشراكة الجزائرية الاروبية: تباين الرؤى والدوافع

كانت الجماعة الأوربية تسعى، منذ ستينيات القرن الماضي إلى انتهاج سياسة موحدة ومستقلة، لا سيما تجاه الدول المتشاطئة لها على البحر المتوسط، والتي ترتبط عبلاقات تاريخية وثيقة، وتؤلف معها مجالاً جغرافياً سياسياً وحضارياً مشتركا ، وتتميز هذه السياسة بتعاون شامل للجوانب الاجتماعية والاقتصادية والأمنية، وأصبحت السياسة الأوربية الجديدة تقوم على ثلاثة مبادئ هي : السلم والأمن والاستقرار ، و لقد كانت تهدف إرساء سياسة أوربية متوسطية قائمة على المصالح المشتركة البينية للدول اوروبية أولا، ومن ثم بين ضفتي المتوسط، خاصة في الجانب الأمني لذلك كانت لكل جانب رؤيته من زاوية مصلحته[2].

أ- الرؤية الجزائرية للشراكة الاوروبية الجزائرية:

لقد رأت الجزائر في الشراكة إمكانية بناء تعاون اقتصادي شامل مع الاتحاد الأور و بي، والإفادة من التطور التكنولوجي الاوروبي، وبما يخدم القطاعات الجزائرية، وهذا كله سيصب في النهاية في خدمة التنمية المتعثرة في الجزائر كونها دولة نامية تعاني تأخرا في شتى الميادين، يضاف إلى ذلك التعاون في المجال الأمني وفي مكافحة الإرهاب ، وفي ذات الاتجاه يمكن إن نجمل الدوافع الجزائرية للانضمام الى الشراكة في:

- .بحث الجزائر لشريك استراتيجي ليكون لها عون في حالة تعرضها للازمات الاقتصادية كتلك التي حدثت خلال الثمانينات من القرن الماضي. وعندما أصبح الاتحاد الأوربي الشريك التجاري الأول للجزائر عليه فإن الشراكة سيكون لها دور في تحسين أداء اقتصادها، وفي تحسين هيكل المبادلات التجارية الجزائرية وتحسين كفاءة قطاع الإنتاج من خلال الاحتكاك بالخبرة الأوربية في كافة الميادين والاستفادة من برامج المساعدات والمنح المالية المقدمة من طرف الاتحاد الاوروبي.[3]
- .سعي الجزائر نحو تبني اقتصاد السوق حالها حال الكثير من الدول تماشيا مع الاقتصاد العالمي بعد انهيار الشيوعية وفشل الأنظمة الاشتراكية في اغلب دول العالم.

[1] - تغمارانت اسمهان، نفس المرجع، ص.72.

[2] - ناجب محمد الهناش، "الشراكة الأورو- جزائرية وخيارات الدبلوماسية الجزائرية بين تحدي الاستمرار"، ونجاح التغيير، **مجلة مدارات سياسية:** المجلد 02، العدد 06، سبتمبر،2016.ص.ص. 46،47.

[3] - نصير العرباوي، "مستقبل الشراكة الأورومتوسطية"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد 17، سبتمبر 2013، ص. 287.

- تماشي مع التوجهات الليبرالية العالمية فيما يتعلق بحقوق الإنسان والحريات السياسية والاقتصادية، التي تؤكد عليها مواثيق الأمم المتحدة
- رغبة الجزائر الحقيقية في تحقيق تنمية ناجعة بالاستفادة من الإمكانات الاوروبية
- .رغبة الجزائر في إقامة تشاور سياسي والأمني بشأن القضايا ذات الاهتمام على المستويان الإقليمي والعالمي كتلك المتعلقة بالأزمات الإقليمية كأزمة مالي، أو تلك المتعلقة بالإرهاب العالمي والهجرة.
- التعاون في الميادين الاقتصادية في مجال التجارة والاستثمار والعلوم والتكنولوجيا، والاتصال الثقافي.
- ولكون الجزائر بلد عربيē مه قضايا الأمة العربية وخاصة القضية الفلسطينية، فقد كانت هناك رغبة عربية داخل الشراكة الأورومتوسطية أن يكون هناك دور أكبر للاتحاد الأوربي للمساهمة فيحل مشاكل المنطقة وخاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية[1].

ب-الرؤية الاوروبية للشراكة الاوروبية الجزائرية

لقد ارتبط مفهوم الشراكة الأورومتوسطية بشكل عام من وجهة نظر أوربية بمجموعة من المفاهيم فرضتها الظروف الدولية، يمكن أن نؤشر بعض منها:

- .بعد انهيار النظام الاشتراكي وسيادة النظام الليبرالي وفي خضم علاقة التعاون، والتنافس بين اقتصاد أوربا الموحدة والاقتصاد الأمريكي، دفع المجموعة الأوربية للبحث عن شراكات مع الدول الأخرى فكان الأقرب لها الضفة الجنوبية للبحر المتوسط لأسباب كثيرة منها: المنافسة الكبيرة بين التجمعات والتكتلات الاقتصادية في الأمريكيتين، و آسيا، الفائض في الميزان التجاري الأوربي وضرورة البحث عن أسواق لإنتاجها
- . إن الاتحاد الأوربي صاحب القرار في الشراكة لا يزال عاجز عن بلورة موقف مضاد، أو ربما حتى مستقل عن الموقف الأمريكي تجاه قضايا دول جنوب المتوسط، وقد تجلى ذلك بوضوح في استبعاد أوربا وروسيا والأمم المتحدة من عملية التسوية بين العرب وإسرائيل، منذ انطلاق عملية التسوية في العام 1991 ،ولغاية العام 2002 حيث تم إشراكهم في خطة خارطة الطريق، وكذلك

[1] - ناجب محمد الهناش، نفس المرجع السابق، ص. 51.

وفي تحديد دورها في الحرب على الإرهاب وفي الحرب في أفغانستان، ومن ثم عدم الاستماع للرأي الأوربي والأممي في موضوع احتلال العراق في العام 2003

- يقتضي اتفاق الشراكة إجراء إصلاحات هيكلية في الاقتصاديات المحلية لدول جنوب المتوسط، واعتماد القواعد والمعايير الدولية، لتتمكن هذه الاقتصاديات من المنافسة في السوق الأوربية، والدولية، كما يقتضي تحرير التجارة وإلغاء التعريفات الجمركية لإقامة منطقة تجارة حرة، مع استثناءات تتعلق بكل دولة من الدول المشاركة على حدة
- .أن الإقليم المتوسطي يعني لدول الاتحاد الأوربي إقليمين ينظر إليهما بدلالتين مختلفتين: أولهما إقليم المغرب العربي الذي كان الأوربيون ولا يزالون يرون فيه مجالهم الحيوي الأدنى، وثانيهما الدول المحيطة بإسرائيل التي يتحدد موقف الأوربيين من كل منها بحسب موقفها من إسرائيل.
- مدى تقاطع وتوافق هذه الشراكة مع مشروع الشرق الأوسط الذي أعلنه رئيس الكيان الإسرائيلي "شيمون بيريز"، ومن ثم لاحقا مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي أعلنته الولايات المتحدة، ومدى تقاطع الرؤية الأوربية والأمريكية وتقاربهما بشأن "أمن إسرائيل" وشرعية وجودها، وضرورة الحفاظ على تفوقها العسكري والعلمي والتفاني على جميع الدول العربية، ولا سيما المتوسطية منها[1].

من المؤكد تجتمع دول الشراكة في طرفي المتوسط على خطوط عريضة من خلال الأهداف الخاصة لكل طرف في إطار تحقيق المصالح الوطنية، وأهم ما يمكن تأشيره من الأهداف التي تريدها المجموعة الأوربية من شراكتها المتوسطية هو

- الحفاظ على السلام والأمن والاستقرار في المنطقة، من خلال متابعة الحوار بين الثقافات والحضارات بهدف مكافحة التعصب والعنصرية وكراهية الأجانب
- الارتقاء بالقيم الجوهرية التي يتبناها الاتحاد الأوربي والدول الأعضاء، من ضمنها حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد والشفافية وحكم القانون
- معالجة موضوع الهجرة غير الشرعية القادمة من جنوب البحر المتوسط، خاصة من (المغرب ،الجزائر، وتونس)، والتي باتت تشكل هاجسا أمنيا واجتماعيا اوروبيا.[2]

[1] - بن سونه العجال، **اتفاق الشراكة الأوروجزائرية وأثاره على الاقتصاد الوطني**، (مذكرة ماجستير غير منشورة) الجزائر: جامعة خميس مليانة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014 ص.ص 26،27.

[2] - لطفي مزياني، **الأمن الطاقوي للاتحاد الأوربي وانعكاساته على الشرا كة الاوروجزائرية**، (مذكرة ماجستير غير منشورة)، الجزائر:جامعة الحاج لخضر،كلية الحقوق والعلوم السياسية،2011-2012 ،ص. 159.

أما في الجانب الاقتصادي وهو الذي استحوذ على الجزء الأكبر من الشراكة يعمل الأوربيون على حث الشركاء المتوسطيين ومساعدتهم لإقامة تجارة حرة مع الاتحاد الأوربي بشكل خاص وتقديم التسهيلات والدعم في إطار الشراكة، فعلى اثر إعلان برشلونة تم اعتماد برنامج جديد للتمويل بموجب برنامج أو صندوق دعم الشراكة الأورومتوسطية، والذي أطلق عليه صندوق• MEDA" ،"وكانت المساعدات المقدمة بموجب برنامج" MEDA 1 "للفترة بين 1995 – 1999ما قيمته 4685 مليون يورو، وبرنامج "2 " MEDA–للفترة 2000–2006 ما قيمته 5350 مليون يورو، إضافة الى القروض المقدمة من البنك الأوربي للاستثمار BEI والتي قدرت للفترة الأولى بـ 4672 مليون يورو، وللفترة الثانية بـ 6400 مليون يورو ، ثم لا يمكن إغفال الرغبة الأوربية في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية في التنافس الاقتصادي العالمي، لذا فان الاتحاد الاوروبي يهمه جدا اقتحام أسواق جديدة في دول شرق وجنوب المتوسط[1] .

خلاصة القول إن الاتحاد الأوربي يعمل على استعادة منطقة جنوب المتوسط، وخاصة المغرب العربي الى المجال الحيوي الأوربي، والفوز به في إطار التنافس الدولي مع الولايات المتحدة، بعدما وضعت الأخيرة يدها على منطقة الخليج العربي، واعتبرتها منطقة نفوذ لها، وهذا سيؤدي بالنتيجة الى توسيع النفوذ الأوربي عالميا كقوة كبرى في إطار التنافس العالمي مع القوى الكبرى الأخرى خاصة الولايات المتحدة، وتوسيع نطاق أسواقها جنوب المتوسط، بمعنى آخر يكون مفهوم الشراكة من و جهة نظر أوربية هو بناء فضاء اقتصادي وأمني أوربي يستجيب لديناميكية العولمة بأبعادها الإقليمية ، وعلى هذا الأساس عرّف المفكر ناصيف حتي

•- يعتبر برنامج ميدا من حيث المبدأ الأداة الاقتصادية للإتحاد الأوروبي ، والتي تساهم في تطبيق التزامات الشراكة ألورو-متوسطية الفعلية ، وخصص هذا البرنامج ميزانية تبلغ 4685 مليار يورو للتعاون المالي ألورو – متوسطي في الفترة الممتدة بين 1995و 1999، وتخصيص مبلغ 531 مليار يور و للفترة الممتدة بين 2000-2006، يعتبر برنامج ميدا أحد الوسائل الضرورية لنجاح اتفاقيات الشراكة ألورو متوسطية والذي يهدف إلى خلق االطار المناسب لدعم العالقات بين الطرفين في مختلف المجالات، ويمكن التعرف عليه من خلال أولوياته وأشكال تمويله وآليات عمله، بالنسبة للجزائر، في إطار برنامج ميدا، حددت مبالغ المساعدات الأوربية للجزائر خلال الفترة 1995 و 2006، مبلغ 510 مليون أورو، وذلك على مدى فترتين: الأولى 1995و 1999، وتمثل برنامج ميدا 1 و الفترة الثانية 2000-2006 وتمثل برنامج ميدا 2، و ينبغي على البلد المعني وضع برنامج إصلاحات توافق عليه مؤسسات "بريتون وودز"، أو تطبق برنامج يعترف انها متشابهة وذلك بالتشاور مع المؤسسات المذكورة .

الانفتاح والمرونة بمفهوم الاتحاد الأوروبي: ويجري تنظيم التدخلات المالية و العملياتية للاتحاد الأوروبي(تحديد البرامج والعمليات الدعم المالي، المساعدات التقنية، ...الخ) في إطار برامج مشتركة وبناءا على وثيقة تحدد الإستراتيجية التي يجب إتباعها وقد تم اختصار هذه الوثيقة إلى برنامج إرشادي وطني يتم على مرحلتين يدوم كل منهما بين 3-4 سنوات وإلى خطة تدخل سنوية تحدد لائحة المشاريع التي يجب تمويلها وكلفتها .ولقد أضفي تأسيس الهيئة الأوروبية للاستثمار والشراكة الأورومتوسطية ، بعدا جديدا على عمليات التمويل التي يقوم بها البنك لدي الشركاء المتوسطين وتعطي هذه الهيئة التابعة لبنك الاستثمار الأوروبي أولوية خاصة لتنمية الأنشطة الاقتصادية للقطاع الخاص

[1] - المرجع نفسه ص. 160.

هذه الشراكة بكونها نهج أوربي للتحالف مع الدول التي كانت في وقت ما ضمن دائرة النفوذ الأوربي بأسواقها ومواردها الأولية وبما فرض عليها من ثقافة ولغة

ثالثا: انعكاسات الشراكة الاوروجزائرية على الجزائر: الاقتصاد الجزائري

بانضمام الجزائر إلى اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية بشكله النهائي في العام 2002 ،ولتدخل الاتفاقية حيز التنفيذ في سبتمبر 2005، لتشكل هذه المباحثات الأطول بين دول الجنوب المتوسطي، ويعتقد الباحث إن سبب ذلك هو الموقف الجزائري الذي اجتهد كثيرا في تقليل حزمة الشروط الاوروبية التي تركزت بشكل أساسي في جانبها الاقتصادي، من تخفيضات النفقات الحكومية، إصلاح النظام الضريبي، تحسين الأداء الاقتصادي، تحسين نظام الأجهزة المصرفية مقابل ضرورة الحصول على المساعدات، وطلب توسيع التعاملات لتشمل قطاعات الإنتاج وعدم اقتصارها على التبادلات التجارية، ولم تختلف الشراكة مع الجزائر عن الشراكة الأورومتوسطية من حيث مضمونها، لكن ربما ما يميزها هو تضمينها ملفين جديدين هما العدالة والشؤون الداخلية وتنقل الأشخاص، وبند مكافحة الإرهاب والتعاون المشترك بشأنه، وكان محتوى الاتفاق يتضمن 110مادة في تسعة مجالات، إضافة الى ستة ملاحق، وسبعة بروتوكولات، تبعها لاحقا في العام 2008التوقيع على خارطة الطريق المكملة للشراكة، ومن ثم تعزيز الشراكة من خلال إطلاق الاتحاد من أجل المتوسط.[1]

أ- الشراكة الاوربية الجزائرية: برامج الاصلاحات الاقتصادية للجزائر

لقد اتخذت الجزائر مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية التي كانت لها الأثر على المستوى الداخلي و الخارجي مما جعل الاقتصاد الوطني الجزائري يسير نحو التصحيح الهيكلي وإحداث تحولات في الجانب الاقتصادي عن طريق تطبيق سياسات معينة وترمي هذه السياسات إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.[2]

1- الاصلاحات الاقتصادية : برنامج التثبيت الاقتصادي:

برنامج التثبيت الاقتصادي الذي تم الاتفاق عليه مع الصندوق النقد الدولي يوم 22 ماي 1995 كان مشروطا كتابيا ، ومن أهدافه ما يلي:

[1] - عزيزة سمينة ، "الشراكة الاوروجزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة"، **مجلة الباحث**، العدد 09، 20111،ص .ص. 139-140.

[2] - قلش عبد الله، أثر الشراكة الأوروجزائرية على تنافسية الاقتصاد الجزائري، **من الموقع الالكتروني:** https://islamfin.yoo7.com/t1502-topic، بتاريخ: 2022/03/28/ يوم 2022/07/19.

- تحقيق نمو متوسط 5 %من إجمالي الإنتاج الخام خارج المحروقات .
- تحقيق نسبة التضخم إلى 3.10 – %.التحرير التدريجي للتجارة الخارجية، وتحرير الأسعار، وإلغاء التدعيم للسلع .
- تحقيق نسبة التضخم إلى 3.10 – %.التحرير التدريجي للتجارة الخارجية، وتحرير الأسعار، وإلغاء التدعيم للسلع .
- تحقيق نسبة التضخم إلى 3.10 – %.التحرير التدريجي للتجارة الخارجية، وتحرير الأسعار، وإلغاء التدعيم للسلع .
- الشروع في الخوصصة من خلال وضع إطار تشريعي
- أن يعادل احتياط الصرف 3 أشهر من الواردات

تميزت هذه الإصلاحات الاقتصادية بمجموعة من المزايا الايجابية تتمثل بصورة عامة في:

- تحقيق معدل مابين 4.3 %و5.4 %من السنوات 1995 و 1997 .

- تحقيق فائض في الميزانية بلغ 3 %من إجمالي الإنتاج الخام سنة 1996 .

- انخفاض معدل التضخم من 7.21 %إلى أن يصل إلى أدني مستوي له سنة 1997 إلى 7% وهذا الانخفاض راجع للتعديلات التي مست أسعار بعض السلع المدعومة وانخفاض قيمة العملة الوطنية.

تقليص المديونية نتيجة عملية إعادة جدولة بعض ديونها، حيث انخفضت نسبة خدمة الدين إلى السلع والخدمات من 82 %في سنة 1993 إلى 24 %في سنة 1997 .وأن في سنة في 1995 كان إجمالي الدين الخارجي 31.576 مليون دولار. ولتنعدم الديون الخارجية في ظل البحبوحة المالية التي شهدتها الجزائر من جراء ارتفاع سعر البترول في بداية القرن الواحد والعشرين.[1]

ويعتبر مشروع إقامة شراكة اقتصادية ومالية هدفا جوهريا لسياسات الاتحاد الأوروبي تجاه البلدان العالم الثالث وخاصة الجزائر وذلك من أجل تحقيق تنمية اقتصادية مستديمة في حوض المتوسط باعتباره الهدف المتوخي من الشراكة الأورو– جزائرية، وكذا تحقيق الأمن والاستقرار وأن الجزائر شهدت عشرية سوداء [2]

[1] - بوضياف ياسين، نوري منير، "أثر الشراكة الأورو جزائرية على الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر :الواقع والطموح"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، المجلد 16،2018، ص.ص. 187، 188.

[2] - عزيزة سمينة، مرجع سابق، ص. 142.

2- الاصلاحات الاقتصادية: البرامج المرافقة

تبنت الحكومة الجزائرية ثلاث محاور رئيسية في سياستها التطورية بغية إنجاح عملية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي عرفت من خلالها برامج لإصلاح ثلاث قطاعات رئيسية حيث انصب الإصلاح في القطاع الصناعي على ترقية وتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، أما القطاع الفلاحي فحضي مجال الزراعة بالنصيب الأوفر من الاهتمام وعرف قطاع المبادلات التجارية اهتماما كبيرا بترقية الصادرات خارج المحروقات بناءا على خلل العجز الهيكلي الذي يطغى على صادراتها.

البرنامج الوطني لتأهيل الصناعي :أطلقت وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة في الجزائر، برنامجا لتأهيل المؤسسات الصناعي، حيث يسعى هذا البرنامج إلى دعم ومرافقة المؤسسات الصناعية والعمومية منها أو الخاصة ، وذلك لترقية التنافسية الصناعية، وتحسين كفاءة المؤسسات بتكييف جميع مكوناته من الأنشطة المالية والمصرفية ، الإدارية ، الجبائية، وتتجلى أهدافه في عصرنة المحيط الصناعي وتطوير وترقية الصناعات من أجل رفع القدرة على المنافسة إضافة إلى تدعيم قدرات هيئات الدعم لتحسين القدرة التنافسية وتطوير المؤسسات الصناعية، وتشرف على هذا البرنامج المديرية العامة لإعادة الهيكلة الصناعية واللجنة الوطنية للمنافسة الصناعية وصندوق ترقية التنافسية الصناعية[1]

البرنامج الأوروبي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: هو عبارة عن برنامج تعاون ثنائي بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطية والصناعات التقليدية من جهة واللجنة الأوروبية من جهة أخرى ويدخل في إطار برنامج ميدا والذي يعتبر الأداة الأساسية التي يعتمد الاتحاد الأوروبي لتفعيل الشراكة الأورومتوسطية، وفي هذا الشأن تم تخصيص 66445000 أورو كغلاف مالي لتطبيق برنامج دعم تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، منه 57 مليون أورو ممول من طرف الاتحاد الأوروبي لدعم البرنامج والمبلغ المتبقي على عاتق الجزائر الذي بدأ تطبيقه منذ أكتوبر 2000 ومدة صلاحية البرنامج 05 سنوات وينبثق هذا البرنامج عن التعاون جزائري ألماني في نطاق الشراكة التقنية الجزائرية الألمانية ، ويهدف إلى رفع من تنافسية المؤسسات ، ومراقبة المؤسسات الجزائرية في أربع قطاعات السكن والعمران والفلاحة والصيد البحري ،حماية المحيط وتسيير الموارد المائية وترقية النشاط الاقتصادي والشغل[2]

[1] - المرجع نفسه، ص. 184.

[2] - علي مكيد، عماد عوشي، **الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر وافاق التحول نحو اقتصاد السوق**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، افريل 2019، ص. 15.

تنمية وتطوير قطاع الفلاحي : إدراكا منها لأهمية القطاع الفلاحي باعتباره أحد أعمدة الاقتصاد الوطني باشرت الجزائر منذ التسعينات إصلاحات عديدة من أجل بث هذا القطاع وتطوره وهو ما أصبح ضرورة أكيدة في ظل التحديات المحلية والدولية وذلك عن طريق مجموعة من السياسات والتي تمثلت في عدة من المخططات منها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي دخل حيز التطبيق سبتمبر 2000 وذلك في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي أبرز هذه المخططات ، وقد رصدت له الدولة غلافا ماليا قدره 65 مليار دينار جزائري، وهو ما يمثل نسبة 12% من القيمة الإجمالية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي الأول وقد حقق هذا المخطط بعض النتائج الايجابية كالزيادة الملحوظة في الإنتاج الفلاحي والتي مكنت من تحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض الفواكه والخضر بالإضافة إلى توفير أكثر من 171000 منصب شغل فلاحي، كما تم خلال هذا المخطط تأهيل 307000 مستثمرة فلاحية وضمها إلى جهاز المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية[1]

ترقية الصادرات خارج المحروقات: (الوكالة الوطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات): تم إنشاء الديوان الجزائري للتجارة الخارجية عام 1996 وفي سنة 2004 تم تحويل الديوان إلى وكالة وطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات، وهي مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة التجارة وقد كلفت هذه الوكالة بالمساهمة في تطوير المنتجات المحلية وتنويع الصادرات الجزائرية من خلال المهام المكلفة وهي:

- تحليل ودراسة الأسواق العالمية وإعداد دراسات استشرافية شاملة وقطاعية حول الأسواق الخارجية
- وضع نظام رصد ومتابعة حول الأسواق الخارجية وتداعياتها على المبادلات التجارية الجزائرية[2]

ب-تداعيات الشراكة الاروبية الجزائرية على القطاعات الاقتصادية في الجزائري:

ذا كانت كل الجوانب اتفاق الشراكة أألوروجزائري، لها أهميتها الخاصة، فإن العنصر الذي يحظى أكثر من غيره بالاهتمام هو الجانب الاقتصادي، بالنظر إلى طبيعة الرهانات المرتبطة به، خاصة في هذه الفترة الدقيقة من حياة الجزائر التي هي في حاجة ماسة لتفعيل آلياتها الاقتصادية بغرض امتصاص مشاكلها الاجتماعية التي تراكمت منذ فترة التسعينات[3].

[1] - بوضياف ياسين، نوري منير، نفس المرع السابق، ص. 188.
[2] - المرجع نفسه، ص. 188.
[3] الاقتصاد الجزائري: مواصلة المسيرة نحو التحول المنشود، **من الموقع الالكتروني:** https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2023/01/04/algerian-economy-staying-the-course-for-transition، بتاريخ 2023/04/10، يوم 2023/06/17.

1- آثار اتفاق الشراكة الاورو-جزائرية على القطاع الصناعي:

يعد القطاع الصناعي أكثر القطاعات االقتصادية تأثرا بدخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ، من خلال التفكيك التدريجي للحواجز الجمركية المفروضة على عملية التبادل الحر للمنتجات الصناعية، خاصة إذا علمنا أن هذا القطاع يعرف ركودا بل تراجعا في مستوى الإنتاج والتصدير يعود سببه إلى

- سوء استعمال إمكانيات الإنتاج المتوفرة وتقادم الأجهزة الإنتاجية في بعض القطاعات.
- ضعف الطلب الوطني، الذي يترجم بانخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين، ومنافسة السلع الأجنبية .
- المعدل الضعيف للإنتاجية المتوسطية في هذا القطاع والأهمية المعتبرة لحصة الأجور من القيمة المضافة.
- تدهور الوضعية المالية للمؤسسات ألعمومية و سلبيات أنظمة التكوين والتعليم .
- العدد الكبير للعمال في بعض القطاعات الصناعية وضعف مستوى الأجور الذي ال يحفز على خلق المردودية .وعليه فإن أثار اتفاق الشراكة على النسيج الصناعي بالنسبة للاقتصاد تختلف حسب القطاعات وذلك حسب درجة انفتاحها ومستوى كفاءتها في الأداء [1]

ان النظام الإنتاجي الحالي ال يملك قدرة تنافسية في مواجهة تزايد حدة المنافسة الدولية والمحلية. كما أن حرية دخول السلع المصنعة الأوربية إلى السوق الوطنية، يمثل تحديا أمام الصناعة الجزائرية. ولكن الوضعية تختلف من قطاع إلى أخر، على حسب معدل الحماية الجمركية ومعدل الدخول إلى السوق المحلية. ومن أهم الآثار السلبية نذكر:

تحطيم الصناعات غير التنافسية ذات الحماية الكبيرة والضعيفة المشاكل الكبيرة التي ستواجه الصناعات التنافسية ذات الحماية الكبيرة، كما إن تحرير المبادلات الصناعية سيؤدي إلى إعادة تخصيص العمل في بعض القطاعات مما يؤدي إلى تفاقم البطالة الناتجة عن تحويل العمال أو التسريح النهائي لهم، إن إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية سيرفع من المنافسة الأوربية ويؤدي إلى اختفاء المؤسسات الأقل تنافسية التي هي أساسا غير مؤهلة ولا تتجاوب مع المعايير الدولية، ايضا إن إلغاء القيود الكمية والرسوم الجمركية، سيرفع من مستويات الاستهلاك الكلي، ويدفع المستهلكين إلى شراء السلع المستوردة بدل من السلع المحلية نتيجة جودتها وأسعارها. وهذا ما سيضعف المنتوج الصناعي الجزائري إضافة إلى وجود محيط تنافسي على

[1] - قويدري محمد، "أثر المشروعات المشتركة في تحسين الاداء الاقتصادي"ن محاضرة ألقيت حول تأهيل المؤسسات الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية،الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتسير ، جامعة سطيف، 2007 ،ص91.

صادرات الجزائر من السلع المصنعة نحو الاتحاد الأوربي، بسبب الاندماج المتزايد لدول أوربا الوسطى والشرقية في مبادلات الاتحاد الأوربي وانخفاض ما كانت الجزائر تتمتع به من تفضيلات[1]

الجدول رقم 04: بين تطور حجم الصادرات الصناعية في الجزائر خلال الفترة 2010- 2018.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
إجمالي الصادرات (مليار دولار أمريكي)	/	72,87	71,43	64,81	59,81	34,39	29,35	34,63	41,12
نسبة صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات(%)	98,30	98,32	98,39	98,38	97,21	95,71	95,25	96,05	94,06
نسبة صادرات السلع الأخرى من إجمالي الصادرات(%)	1,07	1,68	1,61	1,62	2,79	4,29	4,75	3,95	5,40
إجمالي الصادرات من السلع الصناعية التحويلية (مليار دولار أمريكي)	/	/	1,47	1,55	2,14	1,77	1,32	1,50	/
نسبة صادرات السلع الصناعية التحويلية من إجمالي الصادرات(%)	/	/	2,00	2,40	3,40	4,70	4,60	4,30	/

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد،تقارير السنوات: 2010،2011،2012،2013،2014،2015،2016،2017، 2018.

تبقي الصادرات خارج قطاع المحروقات ضئيلة جدا مقارنة مع إجمالي الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010- 2018،حيث لم تسجل في مجملها من حيث أهميتها النسبية إلا نسبة هامشية في حدود 06,87 %بما يقابل أقل من 03 مليار دولار أمريكي مع نهاية سنة 2018،مع العلم أنه لو دققنا أكثر في طبيعة تلك الصادرات خارج المحروقات لوجدنا أنها مجرد مواد معدنية وأسمدة وزيوت لها علاقة مباشرة بقطاع المحروقات والمواد الأخرى في شكلها الخام، وتتميز بتدني قيمتها المضافة ومحتواها المعرفي.

ان إقامة منطقة التبادل الحر،• يمكن أن يفيد كثيرا قطاع الصناعة ويحفزه، من خلال الانعكاسات الإيجابية لمضمون اتفاق الشراكة والتي يمكن تلخيصها فيما يلي إن الاتفاق يدعم تدفق الاستثمارات ألأجنبية التي ستساهم في تقوية الهياكل الإنتاجية للاقتصاد الوطني خاصة من خلال عمليات الشراكة مع المؤسسات

[1] - عران عبد الحكيم، "واقع القطاع الصناعي الجزائري وتنافسينه على ضوء المؤشرات الإقليمية والدولية"،**مجلة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية**: المجلد 14، العدد01، 2021، 596.

• **- منطقة التجارة الحرة** هو نوع من التكتل التجاري بين دولتين أو أكثر، بين مجموعة محددة من البلدان التي وافقت على إلغاء التعريفات الجمركية والحصص والتفضيلات على معظم السلع الوطنية والخدمات المتداولة بينهما. ويمكن اعتباره المرحلة الثانية من التكامل الاقتصادي.، تهدف منطقة التجارة الحرة للحد من الحواجز التي تعترض التبادل التجاري بحيث يمكن أن ينمو التبادل البيني نتيجة التخصص وتقسيم العمل ، والأهم من ذلك عبر الميزة النسبية) نظرية الميزة النسبية .(وبالتالي سيكون هناك زيادة في الدخل والثروة ورفع معدلات النمو الاقتصادي في نهاية المطاف والرفاه للجميع في منطقة التجارة الحرة. وفي الواقع قد يكون هناك خاسرون كبيرة، ولا سيما الصناعات المحمية . ولكن من حيث المبدأ، يمكن استخدام المكاسب من التجارة الإجمالية للتعويض عن آثار خفض الحواجز التجارية.... للمزيد انظر الى: زايري قاسم، "السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر مابين الاتحاد الاوروبي والجزائر"، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، العدد 03، 2018.

الأوربية. وهنا على المؤسسات الجزائرية استغلال الفرص واكتساب الخبرات، ان الانخفاض الجمركي سيعمل على تخفيض تكلفة رأس المال في الجزائر وهذا الأثر سيعمل على رفع كفاءة الاداء الصناعية.، الأثر الإيجابي على تكاليف إنتاج المؤسسات الجزائرية، وذلك من حيث انخفاض الحقوق الجمركية للمواد الأولية والوسيطة والنصف مصنعة التي تعتبر مدخلات للعديد من المنتجات الوطنية.، جو المنافسة الذي يخلقه الاتفاق، الأمر الذي يجعل المؤسسات الوطنية تعمل على تحسين نوعية المنتجات ورفع الكفاءة الإنتاجية، من خلال اتخاذ التدابير الفنية والتقنية اللازمة لمواجهة المنتوج الأوربي، استفادة المؤسسات الجزائرية من سوق الدول الأوربية المفتوحة التي تتميز بحجم يصل 450 مليون نسمة، بالإضافة إلى القدرة الشرائية العالية لسكان الاتحاد الأوربي .،الاتفاق يسمح بالاستفادة من البرامج والمساعدات المالية التي يتيحها الاتحاد الاوروبي لشركائه مما يلزم الوزارات المعنية وعلى رأسها وزارة الصناعة ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضع الآليات والكيفيات والبرامج المناسبة لتجسيد هذه الاستفادة على أرض الواقع، العمل على إعادة تخصيص عوامل إنتاج القطاعات التي تم تحريرها، نحو النشاطات التي تتوفر على المزايا النسبية.

يعد التعاون المالي الركيزة الاساسية لدعم وانجاز مختلف النشاطات والمشاريع التي تدخل في اطار التعاون الاقتصادي والصناعي بين الطرفين الاوروبي والجزائري، فلقد خصص الاتحاد الاوروبي في اطار برنامج MEDA للفترة 1995-2006، مبلغ 502,8 مليون اورو، هذا المبلغ يتم منحه على مرحلتين، المرحلة الاولى تغطي الفترة 1995-1999، في اطار برنامج MEDA 1 بمبلغ 164 مليون اورو اما الثانية فهي تغطي الفترة 2000- 2006، في اطار برنامج MEDA2 بمبلغ 338,8 مليون اورو[1]

الجدول رقم 05: يمثل المبالغ المخصصة للجزائر في اطار برنامج MEDA1 خلال الفترة 1995-1999.

1999-1995 (الوحدة: مليون آورو)

	1995	1996	1997	1998	1999	1995-1999	نسبة التسديد
الجزائر	-	-	44	95	28	164	%18.40
إجمالي المساعدات المخصصة للدول الشريكة	173	370	911	809	797	3060	%28.60

Source :: Commission Européenne, Algérie document de stratégie 2007-2013 et programme indicatif national 2007 – 2010 Bruxelles ,2007, p19.

[1] - المرجع نفسه، ص. ص.589.

ان الضعف المسجل في في نسب الدفع الفعلية في اطار برنامجMEDA1 ينطبق على برنامج MEDA2 وهذا بالرغم من التحسن الكبير في المبالغ المخصصة لها،الا ان هذه المخصصات تبقى غير كافية لتغطية جميع احتياجات الجزائر لتمويل مختلف المشاريع الاقتصادية والتمنوية ويوضخ الجدول التالي المخصصات المالية للجزائر في اطار برنامج MEDA2 [1]

الجدول رقم 06: يمثل نسب المخصصات المالية للجزائر في اطار برنامج MEDA2 خلال الفترة 2000-2005.

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2000-2005	نسبة التسديد %
الجزائر	30.2	60	50	41.6	51	40	272.8	41.82
إجمالي المساعدات المخصصة للدول الشريكة	568.7	603.3	611.6	600.3	697.6	734	3815.5	83.01

Source : Les Statistiques sont disponible sur le site Internet de la Commission Européenne http://www.europa.eu.int/comm/europeaid/index_en.htm

2- آثار اتفاق الشراكة الاورو -جزائرية على القطاع الزراعي

لقد عانى القطاع الزراعي، الذي تقدر نسبة مساهمته في إجمالي الناتج الداخلي الخام بـ27 ،%ويشغل حوالي 06 %من اليد العاملة، التهميش والإهمال، وهذا في مختلف مخططات التنموية بحيث تترجم الوضعية الصعبة التي يعاني منها في:

ضعف المردود ، النقائص المسجلة في مجال الممكنة واستعمال المخصبات، نقص الدعم المالي والتقني المقدم للقطاعنقص الشفافية والمساواة في تقديم الدولة للمساعدات ، النقائص المسجلة في ميدان حماية الموارد وتثمينها الشيء الذي أدى بطبيعة الحال إلى عدم قدرة الإنتاج الزراعي على تلبية الطلب المحلي، والتبعية الغذائية شبه الكلية إلى الخارج[2].

[1] - نفيسة ناصري، عبد السميع طه موساوي، " انعكاسات اتفاق الشراكة الاوروبية على تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر"،**مجلة المقار للدراسات الاقتصادية**:المجلد 04، العدد 02،2020، ص. 28.

[2] - ميموني شهرزاد، "أثر اتفاقية الشراكة الأوروبية على الصادرات الجزائرية للمنتجات الزراعية - حالة الخضر و الفواكه"، **مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة**، المجلد 03، العدد 01، 2020، ص. 126.

ان تطبيق اتفاق الشراكة سوف يؤثر بصورة مباشرة على هذا القطاع فأوربا تضمن 48 % من حاجتنا من المواد الزراعية، وتستقبل 78% من صادراتنا الزراعية بعجز يتراوح ما بين 1,3 و1,5 مليار دولار، هذا العجز يمكن أن يتضاعف بعد تحرير المبادلات الخاصة بالمنتجات الفلاحية ومنتجات الصيد البحري، وهذا من خلال غزو المنتجات الأوربية للسوق الجزائرية من جهة، وضعف الإنتاج الزراعي الوطني وكذا الحواجز غير الجمركية والتي يمكن أن تواجه المنتوج الجزائري عند تسويقه في الأسواق الأوربية كاشتراط المطابقة مع المعايير الخاصة بجمالية البيئة وصحة الإنسان والحيوان من جهة أخرى، ودون أن ننسى تمسك الاتحاد الأوربي بالسياسة الزراعية المشتركة والتي من خلالها يقدم هذا الأخير دعما كبيرا لقطاع الزراعي يصل إلى 40% من ميزانية الاتحاد. وما يسببه هذا من عجز للمنتجات الزراعية الجزائرية على منافسة نظيرتها الأوربية.[1].

الجدول رقم 07 : يوضح صادر ات الجزائر من الخضر و الفواكه نحو العالم وأوروبا

الوحدة: **1000**دولار أمريكي

		2001	2005	2010	2017
الخضر	العالم	4 498	1 109	5 207	6 013
	اوروبا (28)	4 476	573	497	242
الفواكه	العالم	10 528	19 311	22 701	52 608
	اوروبا (28)	9 532	16 488	18 169	29 085

المصدر: **من الموقع الالكتروني:** https://www.trademap.org:

ذكر الآثار السلبية لتطبيق اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي على القطاع الزراعي لا يعني خلوه من آثار إيجابية على هذا القطاع ومنها: تحرير المبادلات الخاصة بالمنتجات الفلاحية ومنتجات الصيد البحري سيفتح أمام الجزائر فرص واسعة لتصدير منتجات تملك فيها مزايا مهمة مثل: التمور، الطماطم، الحمضيات، ولحوم الأغنام، ومن ثم النفاذ إلى الأسواق الأوربية. لكن بشرط تحسين الإنتاج وتحقيق فائض للتصدير إضافة إلى توفير عنصر الجودة والنوعية في هذه المنتجات، إن اشتداد المنافسة في المستقبل، قد يشكل حافزا للجزائر لكي تعمل على تطوير القطاع الفالحي والاهتمام به[2]

[1] - سعاد الله عمار، رواينية كمال، "اثر اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية على الصادرات الزراعية للدول العربية- حالة الجزائر"-،**مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، المجلد 09، العدد 01، 2016، ص. 463.

[2] - عمار سعد الله، **رهانات التنمية الزراعية في الاقتصاديات بطيئة النمو دراسة حالة الجزائر**،(مذكرة ماجستير غير منشورة)، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، 2012، ص. 180.

الشكل رقم 06: يوضح مبادلات الخضر بين الجزائر وأوروبا (مليون دولار أمريكي)

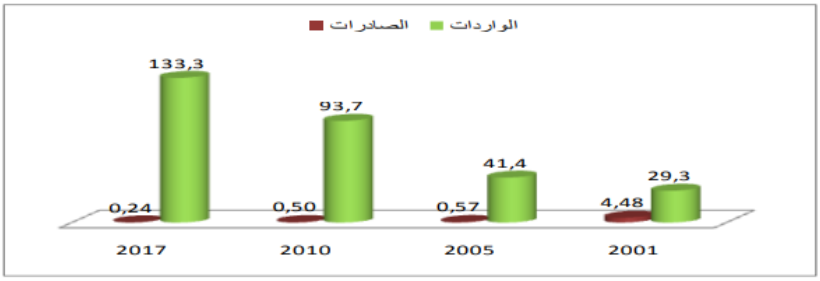

المصدر: من الموقع الاكتروني : https://www.trademap.org

الشكل رقم 07: يوضح مبادلات الفواكه بين الجزائر وأوروبا (مليون دولار أمريكي)

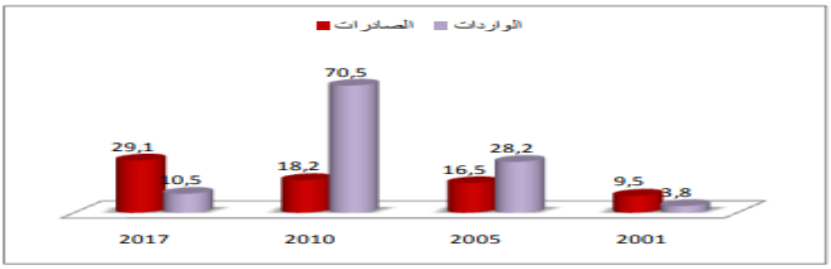

المصدر: من الموقع الالكتروني: https://www.trademap.org

3- آثار اتفاق الشراكة الاورو –جزائرية على التجارة الخارجية:

يبدو ان اتفاق الشراكة الاروجزائرية لم يحقق اهدافه على الاقل بالنسبة للطرف الجزائري حيث بعد مرور خمس سنوات من دخول اتفاق الشراكة حيز النفاذ طلبت الجزائر اعادة مراجعة اجندة التفكيك الجمركي ففي جاني تاثير الشراكة الاوروجزائرية على الميزانية العامة،فقد اعدت المديرية العامة للتوقع والسياسات التابعة لوزارة المالية سنة 2005، دراسة للتاثير المتوقع لاتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري،حيث توقع النقرير ان تخسر الجزائر ماقيمته 373,6 مليار دج على مدار 15 سنة أي الى غاية اقامة المنطقة التجارية الحرة وهو مايمثل نسبة 7.97 من الايرادات العامة المتوقعة لميزانية سنة 2015، في حين يرى العديد من الباحثين ان 55 بالمئة من العائدات الجمركية مصدرها الاتحاد الاوروبي، في حين بلغت الخسائر الناجمة عن التفكيك الجمركي بعد سنة من دخول الاتفاقية حيز النفاذ سنة 2006، مابين 100 الى 500 مليون دولار [1]

[1] - خير الدين بلعز، رابح خوني، "انعكاسات الجانب التجاري للاتفاقية الشراكة الاوروجزائرية على التجارة الخارجية للجزائر: بعدعشر سنوات من التجربة"، **حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد 23، الجزء 02، ماي 2018، ص. 386.

اذا كنا بصدد الكلام عن العالقات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوربي في إطار اتفاق و الشراكة. فإن هذه العلاقات لم يطرأ عليها تغييرات كبيرة، وبقيت تقريبا في نفس المستويات التي شهدتها قبل التصديق على الاتفاق. فالمبادلات مع بلدان الاتحاد الأوربي سجلت خلال سنة 2005، ،نسبة 55,64 %من الصادرات الجزائرية موجهة لبلدان الاتحاد ألأوربي وبالمقابل سجلت نسبة 55.29 %من مجموع الواردات الجزائرية آتية من بلدان الاتحاد الأوربي. وتحتل فرنسا المرتبة الأولى في استحواذها على السوق الجزائرية في تلك الفترة بنسبة 21,75،%بينما تحتل إيطاليا المرتبة الاولى كمشتري للسلع الجزائرية[1]

بيانات الجدول ادناه توضح حجم التجارة الخارجية من خلال عرض إجمالي للصادرات والواردات الجزائرية حيث شهد حجم المبادلات التجارية تطورات مختلفة وهذا حسب الجدول الاتي الذي يوضح تطور حجم المبادلات التجارية للجزائر خلال الفترة 2005-2017.

الجدول رقم 08: يوضح تطور حجم المبادلات التجارية للجزائر خلال الفترة (2005-2017)

الوحدة:مليون دولار

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
2005	46001	20375	25644
2006	54613	21456	33157
2007	60163	27631	32532
2008	79298	39479	39819
2009	45194	39294	5900
2010	57053	40473	16580
2011	73489	47247	26242
2012	71866	50376	21490
2013	64974	54852	11065
2014	62886	58580	4306
2015	37787	51501	13714-
2016	30026	47089	17063-
2017	34763	45957	11194-

المصدر: ناصر بوبقرة، تيفالي بن يونس،" التجارة الخارجية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي في ظل إتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية"، **مجلة دفاتر بوادكس**، المجلد 10، العدد 01، 2021،ص. 321.

نلاحظ أن إجمالي الصادرات الجزائرية في إرتفاع ملموس حيث في سنة 2005 ، بلغ حجم الصادرات 46001 مليون دولار وهو في تزايد مستمر حتى سنة 2008 ،حيث بلغت أقصاها 79298 مليون دولار وهذا راجع إلى الزيادة التي عرفتها أسعار النفط، هذاالإرتفاع يغلب عليه تصدير المحروقات إذ لا تزال الجزائر تعتمد على الأحادية في التصدير وهو ما قد يؤثر كثيرا على علاقتها التجارية الخارجية، إذ يستحوذ

[1] - شطاب نادية، سلامة وفاء، "اثر اتفاقية الشراكة الاوروبية الجزائرية على الاقتصاد الجزائري"، **مجلة معارف:** العدد 20، جوان 2016، 278.

قطاع النفط على حصة الأسد في الصادرات الجزائرية على عكس الصادرات الأخر ى خارج قطاع المحروقات التي تسجل نسبا ضئيلة جدا، فيفسر هذا الانخفاض المحسوس في حجم الصادرات الإجمالية للجزائر والذي قارب ما قيمته 45194 مليون دولار أي بنسبة 35.44 % وهذا من جراء تأثيرات الأزمة المالية لسنة 2008 والتي بدأ أتثيرها في بداية 2009 و ما سببته من كساد عالمي، أثر في نسبة الصادرات الجزائرية، الا انه وابتداءا من سنة 2010 الى غاية 2014، بلغت الصادرات 62886 مليون دولار كحد أقصى وهذا الإرتفاع في نسبة الصادرات بسبب إرتفاع أسعار النفط من جديد بسبب التعافي الذي شهده الإقتصاد العالمي بعد الأزمة المالية لسنة 2008 ،كما عادت مستويات الإنخفاض في قيمة الصادرات في السنوات التالية لتبلغ أدنى قيمة 35191 مليون دولار في سنة 2017.وهذا بالرغم من الإجراءات التي قامت هبا الحكومة في تشجيع التصدير والتقليل من الإستيراد وإتباع سياسة أخرى كترشيد الإستيراد[1]

الشكل رقم 09: يمثل جدول رقم الواردات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية فتر ات(2006-2017)

الوحدة: مليون دج

المناطق الإقتصادية	2006	2008	2011	2013	2015	2017
الإتحاد الأوروبي	847287.2	1359153.8	1793536.8	2282239.7	2559959.5	252486.5
دول أوروبية	130113.3	162113.8	189512.5	307875.6	376998.3	473282.3
أمريكا الشمالية	12975.6	20637.4	176626.6	219477.6	333735.7	268651.7
أمريكا اللاتينية	101777.9	179792.7	306638.6	283865.2	321428.5	369006.5
دول	17105.2	25750.6	50315.8	81675.2	68256.2	65647.0
دول عربية	35762.2	45771.9	128279.4	191474.7	193328.1	170168.1
دول إفريقيا	10781.0	25832.5	42097.1	47321.4	36997.3	21612.3
دول أسيا	273830.9	545067.8	72578.1	924374.2	1250925.8	1425587.3
باقي دول العالم	18907.5	21912.8	29736.5	30244.7	51830.2	64856.1

Sourc établi par l'auteur selon les statistique de : -évolution des échanges extérieurs de marchandises de 2005-2015 et 2013-2018 **sur : www.ons.dz** consulté le 05/04/2022

يتميز التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية على انها مستقطبة من طرف شريك تجاري يحوز على نسبة كبيرة، هذا ما يجسد أن الإتحاد الأوروبي يبقى الشريك الرئيسي للجزائر، حيث تبقى قيمة الواردات من دول الإتحاد الأوروبي في تزايد مستمر منذ دخول الاتفاقية حيز التطبيق سنة 2005 إلى غاية سنة 2015 حيث

[1] - : ناصر بوبقرة، تيفالي بن يونس، نفس المرجع السابق، ص. 321.

بلغت أعلاها بقيمة 5.2559959 مليون دج أي ما يعادل 48.25 مليار دولار ولتبدأ في الانخفاض حيث قدرت قيمة الواردات لسنة 2017 مع الإتحاد الأوروبي ب 5.2252486 مليون دج أي ما يعادل 29.20 مليار دولار .وتفسر الزيادة في قيمة الواردات من الإتحاد الأوروبي بسبب التفكيك الجمركي القائم بين الجزائر والإتحاد الأوروبي[1]

بينما تتوزع الصادرات الجزائرية من خلال المناطق الجغرافية حسب الجدول التالي:

الجدول رقم 10: يمثل الصادرات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية فترة (2006-2017)

الوحدة: مليون دج

المناطق الإقتصادية	2006	2008	2011	2013	2015	2017
الإتحاد الأوروبي	2089979.8	2659020.4	2728125.0	3315192.3	2343477.1	223367.9
دول أوروبية	151382.5	2002063.2	315105.7	191653.5	191455.5	216501.7
أمريكا الشمالية	1343188.9	1561164.7	1433313.8	715075.9	290157.2	461683.9
أمريكا اللاتينية	178134.7	193163.9	313609.9	261378.2	250297.2	283647.7
دول	37505.2	104322.3	115950.3	211877.1	158123.5	142079.1
دول عربية	46170.2	23116.3	59235.7	61924.2	58326.6	87278.4
دول إفريقيا	1096.4	23116.3	10636.8	9394.9	8339.5	13474.8
دول أسيا	234678.5	294950.7	395188.8	444523.4	306313.3	429145.3

Source : établi par l'auteur selon les statistique de :-évolution des échanges extérieurs de marchandises de 2005-2015 et 2013-2018 **sur: www.ons.dz** consulté le 05/04/2021

من خلال قيم الجدول أعلاه، نلاحظ أن الإتحاد الأوروبي يستحوذ على أكبر حصة من الصادرات الجزائرية خلال فترة الدراسة، حيث أن أكثر من 60 % من الصادرات الجزائرية توجه لهاته البلدان وهذا دليل على انها الأكثر تعاملا مع الجزائر حيث عرفت قيمة الصادرات تزايدا مستمرا، وخلاصة تحليل الجدول تبين أن دول الإتحاد الأوروبي تبقى في المرتبة الأولى من حيث القيمة مقارنة بالحجم الكلي للصادرات الجزائرية[2]

في إطار اتفاقية التبادل الحر مع دول الإتحاد الأوروبي، تعتبر دول الإتحاد الاوروبي من أهم الشركاء التجاريين للجزائر، حيث بلغت الواردات حصة قدرت ب 67.45 ،%وتليها الصادرات بنسبة تقدر ب

[1] - فيصل هبلولي ،"التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورو-متوسطية والإنظمام إلى منظمة التجارة العالمية." **مجلة الباحث**، مجلد 11، العدد 11، 2012، ص. 298.

[2] - ناصر بوبقرة، تيفالي بن يونس، نفس المرجع السابق، ص. 325.

46.57 %لسنة 2018، .والجدولين المواليين يبينان أهم المبادلات التجارية التي تتم مع أهم الشركاء التجاريين الاعضاء في الإتحاد الأوروبي خلال الفترة 2016-2018[1]

الجدول رقم 11: يمثل جدول الصادرات الجزائرية نحو أهم الشركاء التجاريين في الإتحاد الأوروبي للفترة -2018 2016).

الوحدة: مليون دولار

الزبائن	2016		2017		2018	
	المبلغ	القيمة%	المبلغ	القيمة%	المبلغ	القيمة%
إيطاليا	5215	17.37	5548	15.96	6127	14.88
إسبانيا	3884	12.93	4142	11.92	5002	12.15
فرنسا	3428	11.42	4492	12.92	4631	11.25
بريطانيا	1063	3.54	1611	4.63	2771	6.73
المملكة المتحدة	1473	4.90	1849	5.32	2250	5.63
بلجيكا	988	3.29	892	2.57	1225	2.98
البرتغال	850	2.83	917	2.64	1111	2.70
المجموع الفرعي	16901	56.28	19451	55.96	23117	56.32
المجموع الكلي (EX)	30026	%100	34763	%100	41168	%100

المصدر: ناصر بوبقرة، تيفالي بن يونس،" التجارة الخارجية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي في ظل إتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية"، **مجلة دفاتر بوادكس**، المجلد 10، العدد 01، 2021،ص. 326.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن إيطاليا تتصدر المرتبة الأولى ضمن دول الإتحاد الأوروبي حيث بلغت قيمة الصادرات الجزائرية نحو هذا البلد ما يقارب نسبة 37.17 %لسنة 2016 تليها كل من فرنسا وإسبانيا على التوالي، أما بالنسبة لسنة 2018 انخفضت قيمة الصادرات الجزائرية نحو هاته البلدان. حيث بلغت قيمة الصادرات نحو إيطاليا ب 6127 مليون دولار أي بقيمة 88.14 % وهذا الانخفاض نتيجة انخفاض أسعار مواد المحروقات[2]. ولقد عرفت الواردات الجزائرية ضمن إطار اتفاقية التبادل الحر ما يقارب 31.7 مليار دولار لسنة2019 ،ما يثبت ان الإتحاد الأوروبي يشغل المراتب الأولى من مجموع الواردات الجزائرية .والجدول التالي يبن أهم المنتجات المستوردة في إطار اتفاقية التبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي:

[1] - نفس المرجع، ص.326.

[2] - بوهلة خديجة، راتول محمد، الشراكة ألوروجزائرية وانعكاساتها على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى مساهمتها يف تنشيط الاقتصاد الوطني 2000- 2019، **مجلة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، المجلد02 العدد 01، 2020، ص. 11.

وحسب الجدول ادناه ، نجد أن أهم المواد المستوردة تشمل مواد نصف ألمنتجات والتي تعتبر مواد أساسية في تركيبة فاتورة الواردات ضمن اتفاق الشراكة بحصة تقدر ب 27.47، %لتعرف انخفاض في سنة 2019 قدر ب 4.4 ،%متبوعة بسلع التجهيز الصناعية والتي بلغت نسبتها 20.18 %وبانخفاض قدره 08.1 %من نفس السنة، أما بالنسبة للسلع الاستهلاكية غير الغذائية فعرفت هذه الأخيرة حصة قدرت ب 70.17 %كما انخفضت أيضا 40.10 % مقارنة بسنة 2018.[1]

الجدول رقم 12: يمثل جدول لمجموعة المواد المستوردة في إطار الاتفاقية مع الإتحاد الأوروبي للفترة (2018-2019).

الوحدة: مليون دولار

مجموعة المواد	2018		2019		نسبة التطور(%)
	المبلغ	القيمة%	المبلغ	القيمة%	
المواد الغذائية	234.72	3.03	181.88	2.49	22.51-
طاقة وشحوم	430	5.56	508.62	6.96	18.08
المواد الخام	666.47	8.60	491.57	6.73	6.24-
نصف منتجات	3600.14	46.47	3454.58	47.27	4.04-
معدات التجهيز الفلاحية	26.11	0.34	47.41	0.56	81.33
معدات التجهيز الصناعية	1344.64	17.36	1330.06	18.20	1.08-
سلع استهلاكية (غ غ)	1443.73	18.64	1293.56	17.70	10.40-
المجموع	7746.58	%100	7307.68	%100	5.67-

المصدر: **من الموقع الكتروني:** المديرية العامة للجمارك لسنوات 2018-2019،
https://www.douane.gov.dz/IMG/pdf/rapport_com_ext_2019_vf.pdf

كما عرفت الواردات من المنتجات الخام ما قيمته 57.491 مليون دولار أمريكي، وكذا المواد الغذائية مقارنة بسنة 2018 انخفاضا والتي قدرت قيمتها ب 88.18 مليون دولار، حيث عرفت هذه الأخيرة أيضا بنسبة جد معتبرة قدرت ب 24.26 %و 51.22 % بالنسبة للسلع الغذائية، وحسب الجدول كذلك، مواد الطاقة والشحوم عرفت ارتفاع ملموس قدر ب 08.18. %كما عرف شراء مواد العتاد الفلاحية والتي تدخل في عملية التجهيز قفزة نوعية بنسبة قدرت ب 33.81%[2] .

[1] - المرجع نفسه، ص. 13.

[2] - فيصل هيلولي، نفس المرجع السابق، ص. 301.

المطلب الثالث: دور الدبلوماسية الجزائرية في الشراكة الاوروبية الجزائرية:

وقعت الجزائر والاتحاد الاوروبي مارس 2017، في العاصمة البلجيكية على الوثيقة المتعلقة بنتائج التقييم المشترك لاتفاق الشراكة الجزائر– الاتحاد الاوروبي الموقع سنة 2002 والذي دخل حيز التنفيذ سنة 2005،بعدما لاحظت الحكومة لاحظت الحكومة تباينا هيكليا في الكيفية التي طبق بها هذا الاتفاق رغم تاكيد الاتحاد الاوروبي انه ملزم بتشييد شراكة فعالة مع الجزائر مبنية على مبدا رابح/ رابح.

وتحركت الديلوماسية الجزائرية بعدما لاحظت في الارقام التي رفعتها اليها الجمارك الجزائرية اختلال كفتي الميزان لصالح الضفة الشمالية من البحر الابيض المتوسطن حيث بلغت صادرات الجزائر نحو اوروبا خارج المحروقات من سنة 2005، الى سنة 2015 حوالي 14 مليار دولار خلال العشر سنوات بينما بلغت الواردات الجزائرية من الاتحاد الاروبي 220 مليار دولار في نفس الفترة أي بمعدل 22 مليار دولار سنويا. وبالاضافة الى هذا الاختلال كشفت ارقام الجمارك الجزائرية ان الاتفتق ترتب عنه عجز اكتر من 700 مليار دينار (6.36 مليار دولار) للمداخيل الجمركية الجزائرية منذ تطبيقه سنة 2005 الى غاية 2015،[1] وهو مادفع بالحكومة الجزائرية الى تجميد احادي الطرف للامتيازات التعريفية الممنوحة للاتحاد الاوروبي بموجب اتفاق الشراكة، وبعد 88 جولات من المفاوضات العسيرة تم التوصل الى حل وسط حول تاجيل انشاء منطقة التبادل الحر المقررة في 2017، الى سنة 2020.

تم تقدير هذه المفاوضات من قبل الخبراء الاقتصاديين انها مجرد اجتماعات صورية لا اقل ولا اكتر كون الطرف الجزائري لا يملك أي ورقة ضغط تجعله يفرض على الاوروبيين استثمار اموالهم في مشاريع كبرى منتجة تعود بالفائدة على الاقتصاد الجزائري وبالتالي لن تتكافا كافتان، كما ان عقد اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الاوروبي كانت له فائدة دبلوماسية ظرفية اكثر من أي شيئ اخر حيث كانت الجزائر تبحث عن العودة الى المجتمع الدولي بعد القطيعة التي فرضت عليها خلال العشرية السوداء وهو ماتحقق، ومن الجانب الاقتصادي يتفق معظم الخبراء االقتصاديين في الجزائر انها اصبحات عبئا على الاقتصاد الوطني.[2]

اولا: تقييم الشراكة الاوروجزائرية: الاثار الايجابية والسلبية

إن ابرام اتفاق الشراكة الأوروجزائرية سيلقي بعدة ظلال على الاقتصاد الجزائري، حيث خلف عدة أثار وانعكاسات ايجابية وسلبية نوجزها فيما يلي:

[1] - حمزة كحال، **تقييم اوروبي جزائري للشراكة بعد 12 عام من التطبيق**، الامارات العربية المتحدة: مركز العربي الجديد، مارس 2017، ص. 21.

أ- **الاثار الايجابية:** ويمكن تلخيصها في :

-قبول الاتحاد الأوروبي التفاوض مع الجزائر في فترة كانت تعيش فيه أزمة داخلية وصراعات والعزلة المفروضة عليه و خروج الجزائر من العزلة التي كانت مفروضة عليها، وأصبحت تلعب دورا هاما على الساحة القارية والدولية وتساهم في حل بعض النزاعات والقضايا التي تشغل المجتمع الدولي[1]

-ترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات خصوصا نحو دول الاتحاد الأوروبي، وذلك من خلال تحسين الانتاج الوطني ومطابقته لشروط الجودة العالمية وتطوير كفاءة وفعالية المؤسسات الانتاجية الجزائرية والرفع من قدراتها التنافسية في الأسواق العالمية وكذلك تفعيل مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى.

-خلق مناخ استثماري مناسب عبر القضاء على الأساليب البيروقراطية وإدخال المزيد من المرونة على القوانين ألاستثمارية مما يشجع على زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خصوصا المشاريع المشتركة مع الشركات ألأوروبية وانتقال التكنولوجيا المرافقة لها.

- تغير نظرة العالم الخارجي للجزائر إذ سيعد ذلك بمثابة تأمين وضمان يقلص من خطر الدولة ويشكل ضمانا للاستقرار والأمن في الجزائر بالنسبة للمستثمرين الأجانب عموما والأوروبيين بشكل خاص، مما قد يشجع في المديين المتوسط والطويل على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر

- الاستفادة من المساعدات المالية والتقنية الممنوحة من طرف الاتحاد الاوروبي قصد تحسين مختلف القطاعات موضوع الاتفاقية.[2]

- منح فرص للمنتوجات الجزائرية من دخول السوق الدولية من خلال منطقة التبادل الحر.

- استفادة الجزائر من خلال المساعدات المالية المقدمة لها من قبل الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج ميدا 1 وميدا 2[3]

---

[1] - عبد العزيز شرابي، "النتائج الأولية لبرامج التصحيح الهيكلي في البلدان المغربية"، **حوليات وحدة البحث إفريقيا والعالم العربي**، جامعة منتوري قسنطينة، مجلد 11، العدد 02 ،1998 ،ص 75

.

[2] -Délégation de la commission européenne en Algérie, Union Européenne, N° 01, KALIMA, Février, Mars 2001, p:05.

[3] - هشام صاغور، **السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه دول جنوب المتوسط**، الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2010، ص, 271.

ب- الاثار السلبية: رغم الآثار الايجابية التي تتركها الاتفاقية على الاقتصاد الجزائري، إلا أنها تترك كذلك نتائج وخيمة يمكن ايجازها فيما يلي:

- خسائر فادحة في الميزانية العامة، حيث يؤدي التفكيك الجمركي إلى تخفيض وتقليص الايرادات العامة نتيجة التفكيك الجمركي وإلغاء الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للواردات ألأوروبية وقد قامت وزارة المالية بتحديد توقعات لهذه الخسائر وفق السيناريوهات التالية

- السيناريو الأول: خسائر الميزانية سنة 2006 (تاريخ التفكيك الكلي للقائمة الأولى من السلع) يتوقع أن تتعرض الجزائر لخسارة أو فقدان ما قيمته 26,3 مليار دج من الايرادات الناتجة عن الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة، أي بنسبة 0.4 من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2004.

- السيناريو الثاني: خسائر الميزانية سنة 2006(تاريخ بداية التفكيك الجمركي لقائمتي السلع الثانية والثالثة) يتوقع أن تفقد الجزائر ما قيمته 5.40 مليار دج من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة على الواردات، أي بنسبة 0.7 من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2004.

- السيناريو الثالث: خسائر الميزانية سنة 2013 (تاريخ التفكيك النهائي والكلي على القائمة الثانية من السلع) حيث يحتمل أن تفقد الجزائر ما قيمته 118 مليار دج من الرسوم الجمركية والرسم على القيمة المضافة، أي بنسبة .19 من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2004.

- السيناريو الرابع: خسائر الميزانية سنة 2018 (تاريخ التفكيك النهائي للقائمة الثالثة من السلع): حيث يحتمل أن تفقد الجزائر ما قيمته 8.188 مليار دج من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة، أي بنسبة 3.1 من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2004.[1]

- تزايد الضغوط على الميزان التجاري نتيجة زيادة الواردات من دول الاتحاد الأوروبي بسبب تفكيك الرسوم ألجمركية بينما لا يرافق ذلك حدوث زيادة في الصادرات كون الرسوم الجمركية في دول الاتحاد متدنية وليس لها أثر على الواردات نحو أوربا لأن هذه الأخيرة تعتمد على معايير أخرى كالجودة والسلامة الصحية والبيئية وغيرها، كذلك المنافسة الكبيرة في الأسواق الأوروبية من طرف صادرات دول جنوب وشرق آسيا والدول الأخرى العضوة في المنظمة العالمية للتجارة.

[1] - محمد لحسن علاوي،كريم بوروشة، مرجع سابق الذكر، ص. 40

.

– الإضرار بالنسيج الصناعي الوطني خاصة الصناعات غير المؤهلة والتي لا تستطيع الوقوف في وجه المنافسة الأجنبية سواء السعرية أو من ناحية الجودة، [1]مما يؤدي إلى غلق وإفلاس العديد من المؤسسات والتخلي عن بعض الصناعات وما يترتب عن ذلك من أثار سلبية كتسريح العمال، ارتفاع نسب البطالة، تراجع الإنتاج الوطني، انخفاض الأجور وتدني مستوى المعيشة خصوصا لدى الفئات والأسر الفقيرة والمحدودة الدخل.

– الوضع غير المتكافئ بين الاقتصاد الجزائري والاقتصاد الأوروبي يضع الجزائر في تبعية دائمة للدول الأوروبية.[2]

–المؤسسات الجزائرية ليست في مستوى تحدي الانضمام إلى المنطقة العالمية للتجارة ولا في مستوى الحفاظ على كيانها بعد دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ لأن الجزائر لم تقم بإعادة تأهيل مؤسساتها وجعلها تتجاوب مع المعايير الدولية، إذ توجد حوالي 2400 مؤسسة لا تخضع للمعايير الدولية.

– بما أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي فإن معظم صادراتها تعتمد على العائدات النفطية.

–الجزائر لا تملك المنتوج المناسب الذي يمكنها من المنافسة في الأسواق الدولية.

–ارتفاع نسبة البطالة نتيجة خصخصة الشركات وتسريح العمال.[3]

–حجم الخسائر التي يتكبدها الاقتصاد الجزائري نتيجة فتح الأسواق وإلغاء التعريفة الجمركية، كما أن التفكيك الجمركي وتحرير المبادلات سيمارسان ضغطا على توازن المالية العمومية وهذا من خلال التخفيض في الإيرادات الجمركية التي تساهم بحصة هامة في مجموعة إيرادات الدولة، بإضافة إلى حصة الاتحاد الأوروبي في تجارة هذه الدول الخاضعة للتخفيضات الجمركية، إذ تمثل إيرادات الجمركية الجزائرية نسبة 23.4 %من مجموع الإيرادات أي نسبة 2.7%من الناتج المحلي الإجمالي وأن حصة الاتحاد الأوروبي من مجموع الواردات الجزائرية تمثل 65 %حيث تمثل نسبة الإيرادات الجمركية لهذه الواردات 15,2 %من مجموع الإيرادات. وبالتالي فإن تخلي عن الحماية الجمركية على الواردات الوافدة من الاتحاد الأوروبي كما

[1] - زعباط عبد الحميد، "الشراكة الأورومتوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، جامعة الشلف، العدد الأول، 2004 ،ص.64.

[2] - بوضياف ياسين، نوري منير، مرجع سابق، ص, 180.

[3] - هشام صاغور، نفس المرجع السابق، ص. 272.

تنص عليه اتفاقية الشراكة سيؤدي إلى خسارة مالية فورية لإيرادات الميزانية بمقدار 1,4 مليار دولار سنويا أي % 2.2من الناتج الإجمالي ، واحتمل انخفاض مقابل في النفقات العمومية وهذا سبب في انخفاض حصة الإيرادات الناتجة عن المبادلات الخارجية ودرجة الانفتاح التجاري وكذا الحصة المعتبرة من مبادلات السلع الصناعية مع الاتحاد الأوروبي التي تتجاوز نسبة 60%[1]

ثانيا: اختلال التكافؤ في الشراكة الاورو جزائرية : المؤشرات والخلافات

أ- مؤشرات عدم تكافؤ الفرص في الشراكة الاورو جزائرية :

في إطار العلاقات الدولية وبسبب الاختلالات البنيوية بين الكتلة الاوروبية المنتمية للعالم المتقدم، والموحدة في المواقف السياسية والاقتصادية،والتي تمتلك من المقومات الكبيرة في إدارة علاقاتها الدولية في مختلف الجوانب ودولة مثل الجزائر المنتمية الى عالم الجنوب والتي كانت الى وقت قريب مستعمرة اوروبية نقول في إطار هذه المعادلة المختلّة نجد من الصعوبة بمكان الحديث عن تكافؤ الفرص في إطار التعاون والتنافس،بين طرفي الشراكة، وبعيدا عن التفاصيل الفنية والاختصاصية الدقيقة يمكن أن نتلمس جملة من الحقائق[2]:

الخسائر الاقتصادية: تنحسر الخسائر الجزائرية في الجانب الاقتصادي بشكل رئيسي نتيجة عدم قدرة البضائع الجزائرية على دخول الأسواق الاوروبية لعجزها عن منافسة السلع المحلية من جهة، وتلقي المنتجات الأوربية رواجا داخل السوق الجزائرية من جهة أخرى، فضلا عن إلزام الحكومة الجزائرية بموجب الشراكة بتخفيض أو إلغاء التعريفة الجمركية، فكان من نتائجه خسائر كبيرة قدرēا دراسة أكاديمية بنحو 3,26 مليار دينار جزائري في العام 2006 ،و40 مليار دينار في العام 2008 ،وفي العام 2013 ،118 مليار دينارعلى الرغم من أن الاتحاد الاوروي يستحوذ على أكثر من 50 %من التجارة الخارجية الجزائرية، إلا أن تدفق الاستثمارات الأوربية نحو الجزائر قليلة، قدرت بـ 316 مشروع وبقيمة 7,7 مليار يورو حققها المستثمرون الأوربيون خلال الفقرة 2002-2014 كما أن هناك اختلالا كبيرا في التجارة مع الجانب

[1] - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقريرصادر عن الظرف الاقتصادي والاجتماعي الجزائر: سنة 2004- 2006.
[2] - ناجي محمد الهناش، مرجع سابق، ص. 54.

الاوروبي، وهو ما حذرت منه وزارة التجارة الجزائر ية ، فمنذ دخول الشراكة حيز التنفيذ تستورد الجزائر من الاتحاد الأوربي 20 دولار مقابل تصدير دولار واحد فقط من المنتجات غير النفطية[1]

من جهة اخرى حتى في ظل الاختلال الاقتصادي لصالح الجانب الاوروبي في شراكته مع الجزائر، إلا أنه بتقديرنا ثمة فرص حققتها الجزائر، كما أن هناك عناصر قوة يمكن للمفاوض الجزائري استغلالها:

- حتى وان كانت المساعدات الأوربية قليلة، والاستثمارات ليس بالمستوى المطلوب، فان الشراكة بتقدير الباحث بحد ذاتها انجاز، إذ تمكنت الجزائر من سحب المستثمرين الأوربيين إليها، وتمكنت بجهود دبلوماسيتها من تحسين صورة الجزائر السابقة التي اهتزت بسبب الأعمال الإرهابية التي شهدēا الجزائر في ثمانينات القرن الماضي، إذ أن الشراكة من شأنها أن تعيد ثقة المستثمرين للاستثمار داخل الجزائر والذي سيشكل بدوره عامل للاستقرار الأمني في الداخل، يضاف الى ذلك إن الاستثمارات بحد ذاēا على المدى المتوسط والبعيد ستكون ذات عوائد اقتصادية كبيرة على الداخل الجزائري. إذ يمكن زيادة حجم الاستثمارات الخارجية نتيجة اتساع السوق الخارجية، وتنفيذ سياسات الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي تقتضيها شروط الشراكة،زيادة المنافسة على مستوى السوق الداخلية نتيجة انخفاض أسعار المنتجات المستوردة، وتطوير القطاع الخاص نتيجة سياسات الإصلاحات الحكومية والمساعدات الفنية[2]
- يعد الغاز الجزائر ي أحد عناصر القوة بيد الدبلوماسية الجزائرية لذا فهي عملت على استغلاله استراتيجيا لصالحها بثلاثة اتجاهات: الأول: أن يكون للغاز مكانة ودور في إدارة العلاقات مع الدول الأوربية الثانية: مقايضة الغاز الطبيعي بالتكنولوجيا النووية، والثالثة: التقارب مع الدول المنتجة للغاز الطبيعي لرسم سياسة الإنتاج ، وتشير الإحصائيات أن الجزائر ستكون شريكا استراتيجيا لضمان استمرار تدفق الغاز الى أوربا وهو ما تطلق عليه الأخيرة بدبلوماسية الغاز أو الطاقة، في ظل تصاعد الاحتياجات الأوربية للغاز الطبيعي خلال الخمسة عشر سنة القادمة، إذ تعد الجزائر ثالث أكبر الممولين للغاز الى أوربا بعد روسيا والنرويج، وهو ما يشكل 25-30% من

[1] - بن سونه العجال، **اتفاق الشراكة الأوروجزائرية وأثاره على الاقتصاد الوطني**، (مذكرة ماجستير غير منشورة) الجزائر: جامعة خميس مليانة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014 ،ص.26.
[2] - ناجي محمد الهناش ، مرجع سابق، ص. 55.

احتياجات السوق الأوربية. و هذا يشكل عامل قوة للدبلوماسية الجزائرية في التفاوض مع الأوربيين وخاصة فيما يتعلق بموضوع تصدير الغاز[1].

الجانب الاقتصادي والمالي: الهدف الاساسي من الاتفاقية هو انشاء منطقة ازدهار مشتركة الذي اصطدم بعائق المديونية التي تتخبط فيها مختلف الدول الفقيرة في حوض المتوسط،الذي سببته سياسية الدول المتقدمة بواسطة المؤسسات المالية (البنك الدولي،وصندوق النقد الدولي) وسياسة معدلات الفائدة والصرف وضعف الاستثمارات ونقص فعاليتها كما شجعت من جهة اخرى على الادخار الخارجي وهروب رؤوس الاموال الوطنية الى الاسواق الخارجية لكن يمكن انشاء منطقة ازدهار على المدى الطويل بالشراكة الاقتصادية والمالية من اجل انشاء منطقة تبادل حر في سنة 2012، في اطار احترام مبادئ منظمة التجارة العالمية، ان هذا الغرض الاقتصادي الاوروبي كان تأثيره سلبي على الدول الضعيفة مثل الجزائر لان النظام التجاري المتعدد الاطراف في منظمة التجارة العالمية يتم بعقد اتفاقيات تجارية اقليمية في ضل العولمة ومبدأ الدولة الاولى بالرعاية، وهذا يعرض الجزائر لمنافسة قوية واقتصادها هش ومتدهور[2]

الجانب التجاري: المركز التجاري للاتحاد الاوروبي ظل يتعزز باستمرار منذ ابرام الاتفاقية على حساب الاقتصاد الوطني خلال المدة الممتدة من 2005 الى سنة 2015، مجموع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الاتحاد الاوروبي كما ذكرنا سلفا لم تتعدى 14 مليار بينما بلغت واردات الجزائر من الاتحاد الاوروبي 220 مليار دولار بمعدل 22 مليار سنويا وخلال نفس الفترة بلغت صادرات الجزائر خارج المحروقات 597 مليون دولار سنة 2005، ثم ارتفعت الى 2.3 مليار دولار سنة 2014،وبعدها انخفضت الى 1,6 مليار دولار سنة 2015 في حين الاتفاقية تنص على ترقية صادرات الجزائر خارج المحروقات وتطوير الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر [3]

الجانب الاستثماري والتكنولوجي: زيادة اتساع الفرق في النمو بين الضفتين منذ سنة 1995 فالجزائر لم تنجح في جذب الاستثمار المباشر ولا في دعم النمو او الحد من تفاقم البطالة بل تعتبر الجزائر سوق للسلع الاوروبية وليست ارضية للاستثمار المباشر رغم خصوصية الجزائر في تزويد السوق الاوروبية بالمواد

[1] - نادية بلورغي، **تداعيات أزمة منطقة اليورو على الشراكة الاورومتوسطية**، دراسة حالة الجزائر، (مذكرة ماجستير غير منشورة) بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013 -2014 ،ص.156.

[2] - قادري محمد الطاهر، **التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق**، مصر: مكتبة حسين المصرية، الطبعة 01، 2013، ص. 263.

[3] - نفس المرجع السابق، ص. 264.

الطاقوية، فلم نسجل في المقابل تطور في الاستثمار المباشر في هذا المجال الذي بلغت نسبته 0,1% من حجم الاستثمارات في حوض البحر الابيض المتوسط أي لم تتجاوز (06،07) ملايين اورو مع غياب تام في نقل التكنولوجيا الى الجزائر[1]

ب-الخلافات الجزائرية الاوروبية في الشراكة:

تستوجب الدراسة الوقوف على الاسباب الجوهرية التي زادت من عمق الخلاف بين الطرف الجزائري والطرف الاوروبي والتي يمكن حصرها في مرحلتين

1- **المرحلة الأولى:** تراجع النمو الاقتصادي الاوروبي سبب الازمة الاقتصادية العالمية سنة 2008، فرض على الجزائر تبني سياسة تجارية جديدة مع الاتحا الاوروبي كانت سببا في توتر العلاقات بين الطرفين :

ان شروع الجزائر في سياسة الانفتاح على السوق والالغاء التدريجي للحواجز الجمركية من اجل خلق منطقة تبادل تجاري حر، ساعد على ازدهارالنشاط التجاري الجزائري الاوروبي بحيث بلغت الواردات الجزائرية من الاتحاد الاروبي سنة 2008 قيمة 31 مليار دولار (79 بالمئة من الواردات الجزائرية) بعد مرور اربع سنوات فقط من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ابتداءا من سنة 2005،وعليه اكدت الجزائر عبر وزارة التجارة عن تنامي الواردات من الاتحاد الاوروبي فمن اجل تصدير 1 دولار للاتحاد الاوروبي تستورد الجزائر 20 دولار، مما زاد من فاتورة الاستيراد ونزيف العملة الصعبة من المؤسسات البنكية والمالية الجزائرية وتفاقم في عجز الميزان التجاري، وفي هذه الظروف سارعت الجزائر الى اتخاذ اجراءات جديدة للتكيف مع الوضع الاقتصادي والتجاري العالمي الناتج عن الازمة الاقتصادية الالفية الجديدة منها: [2]

- في قانون المالية التكميلي سنة 2009،وفي شقه المرتبط بالتجارة الخارجية للجزائر نص على ضرورة فتح راس المال الشركات الاجنبية المستوردة والنشطة في الجزائر بنسبة 30 بالمئة لصالح المستثمرين الوطنيين

[1] - بخدة عبد القادر، " الشراكة الجزائرية الاوروبية (بين طموح واعدة وتقه مفقودة)"،**مجلة حقوق الانسان والحريات العامة**، العدد 04، جوان 2017، ص.ص 292، 293.

[2] - عبد القادر رزيق المخادمي، **الاتحاد من اجب المتوسط (الابعاد والافاق)**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 2009، ص.69.

- الغاء القروض الاستهلاكية (خاصة المتعلقة بشراء السيارات) التي ساهمت في تضخيم فاتورة الاستيراد من الاتحاد الاوروبي واستبدالها بالقرض السندي
- فرض اجراءات جديدة تشدد على شروط انشاء شركات الاستيراد والتصدير التي جعلت المئات من الشركات اما تتوقف او تقلص من نشاطات الاستيراد،واخذت الصادرات الاوروبية نحو الجزائر تتراجع خاصة مع فرنسا (بلغت نسبة 30 بالمئة سنة 2009) التي تستورد منها الجزائر حوالي 17 بالمئة من مجموع وارداتها الخارجية بقيمة 5 ملايير اورو سنويا وتحقق به فرنسا فائضا تجاريا يفوق 1 مليار اورو سنويا، وامام هذا الوضع المتهدور بين الطرفين وقبل انعقاد مجلس الشراكة الجزائرية الاوروبية بروكسل، جوان 2009، تلقت وزارة التجارة رسالة من ممثلة السياية الخارجية للاتحاد الاوروبي، عبر فيها الطرف الاوروبي عن رفضه للاجرائات المتخذة من طرف الجزائر متهمة الجزائر بعد التزامها ببنود اتفاق الشراكة الثنائية بين الطرفين ، في حين ان الطرف الجزائري كيف رد الاتحاد الأوروبي بأنه تدخل في الشن الداخلي الجزائري ومساس بسيادته.وليستمر الخلاف بين الطرفين لسنة 2010 حيث قررت الجزائر بمفردها تجميد الامتيازات التعريفية الممنوحة للاتحاد الاوروبي بموجب اتفاق الشراكة، وبعد ثمانية جولات من المفاوضات العسيرة تم التوصل الى حل وسط حول تاجيل انشاء منطقة التبادل الحر المقررة في 2017 الى سنة 2020.[1]

2- **المرحلة الثانية:** بعد الصدمة البتورولية سنة 2015 بسبب انخفاض اسعار البترول العالمية، مما ادى الى تهاوي عائدات الجزائر من هذه المادة الحيوية.

وفي اجتماع برئاسة الرئيس الاسبق عبد العزيز بوتفليقة طالب مجلس الوزراء في تلك الفتة اعادة النظر في تقيم بنود الاتفاقية للشراكة الجزائرية مع الاتحاد الاوروبي خاصة الجانب الاقتصادي والتجاري منها من منطلق االمبادئ التالية:

- الظروف التي تمت فيها المصادقة والامضاء النهائي على اتفاقية الشراكة سنة 2005، قد تغيرت جذريا
- نتائج التعاون زادت من فجوة التنمية لصالح الاتحاد الاوروبي

[1] - سعيد سابل، **التعاون الاروربي المتوسطي في ضوء الازمة الاقتصادية العالمية (2007- 2011)**، (مذكرة ماجستير غير منشورة) الجزائر، جامعة مولود معمري، تنظيمات سياسية وعلاقات دولية، 2012، ص.194.

- ضعف الاستثمارات الاوروبية في الجزائر الذي كان من المفروض ان يعوض النقص في الايرادات الجمركية للخزينة الجزائرية وتساعد على نشاة نسيج انتاجي وطني تنافسي [1]

وفي سبتمبر 2015، اخطرت الجزائر رئيس الدبلوماسية الاروربية تطالب فيه رسميا فتح مفاوضات حول تقييم مشترك وموضوعي لتنفيذ اتفاق الشراكة،بين اطرفين الجزائري–الاوروبي في اطار الهدف المسطر،الذي يضع العلاقات الاقتصادية في جوهر الشراكة، من اجل مرافقة مجهودات الحكومة الجزائرية في تنويع الاقتصاد وتعزيز صادرات الجزائر خارج المحروقات وتنمية الخبرات الاقتصادية والاقتصاد الرقمي وتقوية الاقتصاد الشامل للطابع الاجتماعي كما شملت هذه التوصيات تطوير العلاقات الاستثمارية والشراكات بين الشركات الجزائرية ونظيرتها الاوروبية وضمان تدفق انتاجية الاستثمار الاوروبي المباشر في الجزائر [2]

وعن القيادة الجديدة للحكم برئاسة الرئيس الحالي "عبد المجيد تبون" بعد مرحلة الحراك الشعبي ودورها في اعادة تقييم الشراكة الاروروبية الجزائرية، تعد إعادة تقييم اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، وفق مقاربة "رابح–رابح"، ضرورة ملحة لإعادة هذا الاتفاق إلى المسار الصحيح، مع التاكيدعلى أن هذه العلاقات الاقتصادية والتجارية ليست في صالح الجزائر، وأمر بإعادة تقييم بنود هذا الاتفاق سنة 2020، ووجوب أن تراعي عملية إعادة التقييم هذه مصلحة المنتوج الوطني لخلق نسيج صناعي ومناصب شغل[3] وكانت الجزائر قد ناقشت مع شريكها الاستراتيجي خلال الدورة ال12 لمجلس الشراكة مع الاتحاد الاوروبي الذي جرى في ديسمبر 2020، اجراءات مراجعة الاتفاق على اساس "التوازن" بين الطرفين. ويتضمن الاتفاق احكام تتعلق بحماية الانتاج الوطني:

– تدابير مكافحة الاغراق (المادة 22)

– تدابير تعويضية (المادة 23)

[1] - بخدة عبد القادر، ساجي علام، مرجع سابق،ص.297.
[2] - المرجع نفسه، ص. 297.
[3] - وكالة الانباء الجزائرية، إعادة تقييم اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي: إعادة الاتفاق إلى المسار الصحيح، **من الموقع اللكتروني:** https://www.aps.dz/ar/economie/115045-2021-11-01-18-04-50، بتاريخ 2021/11/01، بتاريخ 2022/07/25.

– تدابير حمائية (المادة 24) : حيث يمكن للمتعاملين المتضررين اذا سجلوا تهديدا حقيقيا لأي فرع كان من الانتاج الوطني، ان طلبا جماعيا من اجل حماية أي منتوج ينافسه اخر اجنبي مماثل، حيث ينبغي ان يقدم هذا الطلب 50 % على الاقل من متعاملي أي فرع من الانتاج.

– تدابير حماية المنتوج الوطني بنود ضد اغراق السوق بالسلع و اجراءات تعويضية و اخرى استثنائية لفائدة الصناعات التي تم انشاؤها حديثا او بعض القطاعات التي تشكل موضوع اعادة هيكلة.

– اجراءات استثنائية لفائدة الصناعات الناشئة او بعض القطاعات بصدد اعادة الهيكلة (المادة 11).

ثالثا:اداء الدبلوماسية الجزائرية في الشراكة الارو – جزائرية

في عديد المناسبات المختلفة، لطالما استطاعت الديبلوماسية الجزائرية من النجاح في كثير من المحافل والقضايا وخاصة الإفريقية بعد أن تحولت من الدبلوماسية الثورية الى دبلوماسية فك العزلة خلال الأزمة الأمنية التي شهدتها الجزائر في تسعينيات القرن الماضي، ومن ثم الى دبلوماسية توفير الأمن والاستقرار في إقليمها القريب والعالم، والتي توجت في إبرام اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي، إذ استغلت الدبلوماسية الجزائرية الفرصة لفتح سبل الحوار المستمر مع الشريك الأوربي فيما يتعلق بالشأن السياسي والأمني وإرساء أسس التعاون الاقتصادي والتجاري وبما يخدم المصالح المشتركة، لذلك لم تتوانَ الدبلوماسية الجزائرية من طرح مشاغلها في الشراكة وبما يحقق المصلحة الجزائرية[1]

أ: دور الدبلوماسية الجزائرية في اعادة تقييم الشراكة

لطالما كان للدبلوماسية الجزائرية ملاحظات حول الشراكة والفرص التي ستحققها للجزائر من قبل الدخول فيها، لذلك لم يكن الدخول في هذه الشراكة سريعة ومبكرة كما في الحالتين المغربية والتونسية من ناحية، ومن ناحية ثانية أن الدبلوماسية الجزائرية تعرف حجم وثقل الجزائر الجيوسياسي في المنطقة، لذلك كانت المباحثات الثنائية مع الاتحاد الأوربي صعبة نوع ما وكان من نتائجهاانها تأخرت في التوقيع عليها الى العام 2002 ،مع ثلاث سنوات إضافية للدخول في حيز التنفيذ في العام 2005 ، وبذلك كانت الجزائر آخر الدول التي انضمت للشراكة، وبعد دخول الشراكة حيز التنفيذ لم تكن الدبلوماسية الجزائرية بقناعتنا مرتاحة للعشر سنوات التي مضت، وكانت ترى أن الفرص التي جنتها منها لم تكن بالمستوى المطلوب، وان الخسائر كانت

[1] - ناجي محمد الهناش ، مرجع سابق، ص. 55.

اكبر، لذا كان من الضروري أن تبدي الدبلوماسية الجزائرية رأيها، ومن ثم المطالبة وبشكل صريح بضرورة إعادة تقييم هذه الشراكة، وأمام إصرارها وافقت المفوضية الأوربية من جانبها على إعادة التقييم[1].

لقد وجهت الدبلوماسية الجزائرية انتقادات بشأن الشراكة، وكانت وجهة نظرها بحسب أحد الدبلوماسيين إن الشراكة تحقق مصلحة الجانب الأوربي على حساب المصلحة الجزائرية، ويؤمل من محادثات إعادة التقييم الانتقال الى مرحلة جديدة تعود بفائدة أكبر على الطرفين، وتصحيح الاختلالات والمسارات التي لم يجر تطبيقها بشكل صحيح، وتسوية المشاكل وإقامة شراكة عادلة . إن التقييم الذي تنشده الجزائر لا يستهدف التشكيك بالشراكة بالقدر الذي تعمل على ضمان إعادة التوازن إليها، سيما أن هذه الشراكة أقامت حوارا مفتوحا وتعاونا شاملا يتضمن الأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية والمالية والثقافية والاجتماعية.

إن هدف الدبلوماسية الجزائرية من إعادة التقييم لشراكة الجزائر مع الاتحاد الأوربي، إنما هو الوصول إلى نتائج أفضل، وخاصة في الجانب الاقتصادي، ولا بد لنا أن نذكر هنا على سبيل المثال النجاح التفاوضي في تأجيل منطقة التبادل الحر غير مرة من العام 2012 إلى العام 2017 ،ومن ثم إلى العام2020 ،رغم صعوبة جولات المفاوضات الثمانية، وبنفس الوقت أظهرت أيضا رغبتها الحقيقية في بناء شراكة عادلة ومتوازنة، وهو ما يفتح لها الآفاق واسعة لقيادة الشراكة مستقبلا مع الاتحاد الأوروبي وإرغامه على مشاركتها له في سياسات أهم تتعلق بصياغة الخارطة الجيوسياسية في المنطقة، [2]و في هذا المقام " رمطان لعمامرة" وزير الخارجية الجزائرية الاسبق ضرورة أن يكون للاتحاد الاوروبي مواقف ايجابية مع الطلبات والرغبات الجزائرية انطلاقا من دافعين مهمين الأول؛ دور الجزائر كفاعل أساس في الحفاظ على استقرار المنطقة، والثاني، كون الجزائر ممول موثوق بالغاز للاتحاد الأوربي، يضاف الى ذلك إن هناك قناعة جزائرية بأن الجزائر تعد أكبر بلد عربي وإفريقي لها اثر مباشر على الأمن الاوروبي، وان استقرار وازدهار الجزائر لا يقدر بثمن لان فيه مساهمة واستقرار في اوروبا، و من هنا كان رأي الدبلوماسية الجزائرية أن تحظى الجزائر بالتقدي الكامل الذي يليق بها.[3]

[1] ـ. الجزائر ستبدأ مع الاتحاد الأوربي عملية تقييم الشراكة، **من الموقع الالكتروني:** http://www.elikhbaria.com/ar/news/10621.html، بتاريخ 2019/09/28، يوم 2022/07/25.

[2] ـ ناجي محمد الهناش، مرجع سابق، ص. 56.

[3] ـ قلش، عبدالله. أثر الشراكة الاوروجزائرية على تنافسية الاقتصاد الجزائر ي، **من الموقع الاكتروني**: http://islamfin.go-forum.net/t1502-topic، يوم 2022/07/25.

من جهة ثانية تغيرت ظروف وطبيعة البيئة التي عقدت فيها الشراكة والمفاوضات التي تلتها، اذ عقب التغيرات السياسية التي شهدتها الجزائر، منذ نهاية عام 2018، وما تبعها من الإطاحة بالنظام السابق برئاسة "عبد العزيز بوتفليقة" وتولي الرئيس الحالي "عبد المجيد تبون" السلطة في عام 2019، حملت السياسة الخارجية للجزائر ملامح بارزة تتضح أهم معالمها في محاولة تفعيل مكانتها كفاعل إقليمي في شمال أفريقيا وجنوب المتوسط. ففي ضوء التحديات السياسية والأمنية التي تفرض نفسها على الصعيدين، الإقليمي والدولي وفي إطار مختلف تداعيات الحرب الروسية – الأوكرانية وخاصة تلك المتعلقة بمجالات الطاقة؛ تبدو محاولات الجزائر في تصدر المشهد كفاعل، حيوي ومؤثر، سواء بالنسبة لدول جوارها الجغرافي في شمال أفريقياأو بالنسبة لدول جنوب أوروبا. واللافت، في إطار مساعي صانع القرار السياسي لتعزيز دور الجزائر كـ«فاعل إقليمي هو الدخول على خط عدد من الملفات الإقليمية والدولية، وتحديدًا تلك التي لها تأثير مباشر فى مستقبل علاقاتها السياسية والاقتصادية والأمنية مع محيطها الجغرافي. بالتالي، تتقاطع مسارات السياسة الخارجية للجزائر التي تتسم في المرحلة الحالية بالنشاط والاستباقية عبر التعاطي مع القضايا المتداخلة، وذلك على أكثر من جانب[1]

إضافة إلى ذلك وما قبله، مسار التفاعل مع دول شمال البحر المتوسط، أو بالأحرى التفاعل مع الشراكة الأورومتوسطية، حيث أسهمت تداعيات الحرب في أوكرانيا على أسواق النفط والغاز في لفت الأنظار الدولية، خصوصًا الأوروبية منها، إلى ضفة المتوسط الجنوبية؛ وهو ما زاد من أهمية الجزائر، ليس فقط بصفتها موردًا للغاز إلى إيطاليا وإسبانيا ودول جنوب أوروبا؛ بل أيضًا كلاعب رئيسى، كونها تحتل المركز الثالث في إمداد أوروبا بالغاز بعد روسيا والنرويج، بل إن ما يجري هناك، في شرق أوروبا، دفع الجزائر إلى التحكم الواضح في تحديد إيطاليا بديلًا عن إسبانيا، بصفة الموزع الرئيسى للغاز الخاص بها في أوروبا.[2]

ب: عراقيل مستقبل اشراكة الاورو جزائرية :

من بين النقاط التي تجمل لنا الصعوبات والعوائق التي تواجه تقدم الطرفين في اتفاقية الشراكة الاوروبية الجزائرية مايلي:

[1] - حسين معلوم، تغيير البوصلة: **الجزائر والبحث عن دور اقليمي في جنوب اوروبا**، مصر: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2022، ص. 13.

[2] - المرجع نفسه، ص. ص.14،13.

- انعدام وضعف الهياكل القاعدية يعيق توسيع اهداف الافاق الوطنية ضمن منظور الشراكة الاقتصادية وتقلص حجم مبادلات الجزائر والدول الاخرى في مجال السلع والخدمات ورؤوس الاموال.
- تدهور استثمار الاجانب نتيجة لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي خاصة عندما لا تستطيع الحكومات حماية حقوق المستثمرين.
- ان اجراء التعديلات الكبرى على الاقتصاد الجزائري يتوقع ان يشكل تحديا للجزائر وأول هذه التحديات البدء بتخفيض التعريفات الجمركية على ان تلغى الرسوم تماما لتي تمثل مصدر دخل للخزينة وتمثل نوع من الحماية لبعض المنتجين المحليين.
- ان تحرير سعر الصرف سنة 2017، خلق مصاعب جمة للاقتصاد الوطني الجزائري الذي يهيمن عليه قطاع النفط والغاز. [1]
- ان الاتفاق يؤكد على خصخصة القطاع الحكومي بدء من السنة الخامسة من تطبيقه وهذا ليس بالأمر السهل.
- العوامل المعيقة للوحدة الأوربية المتمثلة بمجموعة من الصراعات داخل الإتحاد و صراع التوسع فهناك اتجاه يصر على التوسع نحو الشرق واتجاه آخر يفضل التوسع نحو الجنوب والغرب، الاختلاف حول درجة التكامل بين اتجاه يدعوا إلى مزيد من الاندماج وتعميق التكامل إلى مستوى الوحدة، واتجاه آخر يدعو الحفاظ على الطابع الوطني والقومي للوحدات الأوروبية والتركيز على الوحدة الاقتصادية والتنسيق السياسي، وكذلك الصراع بين من يريد الاستمرار في التحالف مع الولايات المتحدة وعدم التنافس معها، ومن يطالب فك الارتباط عن التحالف الأمريكي، وبناء استقلال أوروبا السياسي، الاقتصادي والعسكري، هذه الرؤيا المتضاربة لمستقبل أور و با بدأت تؤثر على مستقبل الشراكة الأور ومتوسطية، فبدلا من أن تأخذ الشراكة منحا تصاعديا مع التقدم في التفكك الجمركي نجد العكس، إذ أصبحت الحصة الأكبر للمساعدات والقروض تذهب إلى دول أوربا الشرقية سابقا، التي انضمّ ت إلى الاتحاد الأوربي حديثا، مما يضعف أهمية المنطقة الجنوبية للمتوسط، هذا التوجه الأو روبي مستقبلا سيضفي طابع الغموض وهامشية الرؤية الأوروبية للواقع الفعلي لمستقبل الشراكة الأورومتوسطية بصفة عامة

[1] - محمد الامين صحبي، " مستقبل اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية بين العوائق القانونية والافق الاقتصادية""، **مجلة الحوار المتوسطي**، المجلد 11، العدد 01، مارس 2020، ص. 329.

- .كان من بين أهداف الشراكة العربية خاصة الجزائر مع اوروبا ، أن يكون للأخيرة دور في قضايا المنطقة، ومنها حل القضية الفلسطينية ، إلا انه ولحد الآن لم يلمس العرب دورا مهما للاتحاد الأور و بي في حلها، وعدم النظر في الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، مع يقينهم أنب إمكان شريكهم لعب هذا الدور، لذا يتطلب فك الغموض الذي يكتنف موقفه من حل الصراع بين الطرفين.
- استمرار الاتحاد الأوربي في الإصرار على تنفيذ بنود المعايير التي وضعها كشروط للانضمام الى الشراكة المرتكزة على الأمن والتعاون الاقتصادي وفق معايير (السلام، الديمقراطية، حقوق الإنسان، سيادة القانون، والحرية)، وعدم الأخذ بالملاحظات التي تثيرها دول الجنوب كتلك التي أثارتها الجزائر بشأن عدم التدخل بالشؤون الداخلية[1].

ج: سيناريوهات المستقبلية الشراكة الاوروجزائرية:

إن جعل منطقة جنوب المتوسط منطقة رخاء واستقرار هو بالتأكيد مسؤولية جميع الأعضاء، ولكن صاحب المبادرة ونقصد الاتحاد الاوروبي تقع عليه المسؤولية الأكبر، كونه قوة اقتصادية عالمية، وبقدر هذه المسؤولية تطفو اليوم العديد من المتغيرات داخل اوروبا بدأت تشكل عوامل ستؤثر على استمرار الشراكة مستقبلا ويتحمل الاتحاد الأوربي مسؤوليتها مع الدول الاعضاء، وفيما يخص جانب الجزائري هناك ثلاث سيناريوهات يمكن أن ينجه إليها المسار المستقبلي للشراكة[2]:

1- **مشهد التفكيك والتراجع:** إن زيادة الصراعات داخل الاتحاد الأوربي واتساعها، وانسحاب دول منه بسبب الأزمات الاقتصادية، وعدم السيطرة على كل ما من شأنه المحافظة على وحدة الاتحاد، فإن ذلك يعني أن الوحدة الأوربية تسير نحو نهايتها ، وسيكون من نتائج ذلك تفكك الشركة ونهايتها، كما أن تعرض الاتحاد الأوربي، أو بعض دوله للازمات الاقتصادية، كتلك التي حدثت في العام 2008 ، قد تؤدي الى انهيارات في اقتصاديات بعض الدول الأوربية ذات الاقتصاد الضعيف، من الدول التي انضمت حديثا للاتحاد، مما سيؤثر بشكل كبير على دعم الشراكة الأورومتوسطية لأن الاتحاد الأوروبي سيكون ملزما لدعم دوله وإنقاذ اقتصاديات تلك الدول المنهارة، وستكون هي أولى بالقروض والمساعدات، وبذلك ستفتقد دول الجنوب المتوسطي الكثير من المنح والمساعدات والديون والاستثمارات، مما يفرغ الشراكة من محتواها ومقاصدها باتجاه تفكك الشراكة، أو ربما تجميد نشاطها

[1] - ناجي محمد الهناش، مرجع سابق، ص. 58.
[2] - قارن مع فواز إبراهيم، واقع وآفاق الشراكة الاورومتوسطية، من الموقع الالكتروني: http://www.maspolitiques.com/mas/index.php، يوم 2022/07/26.

لحين السيطرة على تداعيات الأزمة أور و بيا وهي غير محددة بفترة زمنية، وفيما يتعلق بالشراكة الأوروجزائرية، ففي ظل ثبات الظروف الراهنة، فإن الحديث عن انهاء هذه الشراكة من قبل الاتحاد الأوربي ولأي سبب كان ربما يكون ممكنا، كونه الطرف الأقوى في الشراكة وهو صاحب المبادرة،أما أن تُفض الشراكة من قبل الجزائر بسبب استمرار الاتحاد الأور و بي بسياسته الحالية في الشراكة فيبدو مستبعدا، لجملة من أسباب منها:

- أن الجزائر لا تريد أن تغرد بعيدا عن السرب المغاربي ولا تكون حالة شاذة بين دول المغرب العربي وهي أيضا تتطلع للعب دور إقليمي مميز ويحتاج الى الدعم الأور و بي المؤثر عربيا، وإفريقيا، وعالميا
- تعمل الجزائر للانضمام الى منظمة التجارة العالمية وهي بحاجة الى الدعم الاوروبي في ذلك
- من الحقائق التي تلزم الجزائر للاستمرار في الشراكة هو أن الشراكة بمختلف مستوياتها أصبحت اليوم وسيلة ناجعة لمحاربة الإرهاب الذي تجاوز الحدود العربية ليصل الى الداخل الأور و بي، وبما أن العرب والمسلمين هم المتهمون بهذا الإرهاب فإن واحدا من الحلول له هو مساعدة الدول العربية والجزائر واحدة منها لغرض إقامة مجتمع عصري، أو إبعاد المجتمع الجزائري عن التطرف لقربها من أوربا، ومن جهتها الجزائر تجد نفسها ملزمة حالها حال جميع دول العالم المشاركة في محاربة الإرهاب وتجد في الشراكة طريقة مهمة في ذلك أو على أقل تقدير إثبات انها مع العالم المتحضر لمحاربته[1]

2- مشهد الاستمرارية

وفيها يستمر وضع الشراكة على ما هو عليه، ربما مع بعض التغييرات الطفيفة بسبب التشدد الأوربي لشروط ومعايير الشراكة، مع استمرار العقدة الحضارية والدينية وتنامي العداء للإسلام وعدم قدرة أوروبا على انتهاج سياسات خارج الأطر التي ترغب فيها الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها إسرائيل، تجاه العرب، يضاف الى عدم وجود رؤية وموقف عربي موحد في الشراكة مع الأوربين بسبب عدم دخولهم الشراكة ككتلة واحدة، وهو أشبه بمواقف الأطراف العربية في مباحثات السلام مع إسرائيل بعد مؤتمر مدريد1991 ،وعدم مقدرة العرب

[1] - ناجي محمد الهناش، مرجع سابق، ص.59.

تكوين وفد موحد[1]، لذلك استمرت الشراكات العربية الأوربية منذ دخولها حيز التنفيذ، بما فيها الشراكة الأوروجزائرية و على مدى عقد من الزمن بشكل الطبيعي الحالي مع ربما بعض التغييرات الطفيفة، ولم تشهد تلكؤ رغم الملاحظات التي أبداها الجانب الجزائري، وبذلك استمر التوقيع على الاتفاقيات وكان آخرها توقيع اتفاقيتين لتمويل برنامج العدالة والتكوين والشغل، وبرعاية وزير الدولة للشؤون الخارجية الجزائرية السابق "رمطان لمعامرة"، والممثلة العليا للأمن والسياسة الخارجية للاتحاد الأور و بي ونائب رئيس المفوضية الأور و بية" فيديريكا موغيريني" خلال زيارتها للجزائر في سبتمبر 2015 ، بمعنى أن الطرف الاوروبي يبقى هو الأقوى، وبالتالي هو المسيطر والمتحكم بمسار الشراكة[2].

3-مشهد الاستمرارية والتغيير

إن استمرار شراكة الجزائر مع الاتحاد الأور و بي على وفق تجربة العشر سنوات الماضية وبهذا الحجم من الخسائر يبدو صعبا على صانع القرار السياسي الجزائري، وعليه ستعمل الدبلوماسية الجزائرية على إقناع الجانب الاوروبي ليتفهم المشاغل الجزائرية بشأن المتحقق من الشراكة باتجاه التغيير، وإقناع الشريك الاوروبي من خلال التفاوض إن الجزائر كانت الخاسر الأكبر بين الشركاء، ووجوب تحسين المكاسب الجزائرية.وبتقدير الباحث إن ثمة ما يساعد الدبلوماسية الجزائرية على ذلك، ففترة الخمسة عشر سنة 2005-2020 بين دخول الشراكة حيز التنفيذ، وبين موعد استكمال أوجهها، فيها من المرونة أن يعاد التقييم و أن تبدي الجزائر رأيها فيما هو متحقق، وهذا ما حصل فعلا ،إذ قامت الدبلوماسية الجزائرية بجهود كبيرة باتجاه إعادة تقييم الشراكة، فقد أبلغ وزير خارجية الجزائر السابق "رمطان لعمامرة"، مسئولي الاتحاد الأوروبي على هامش الاجتماع التاسع لمجلس الشراكة في بروكسل عدم رضى حكومته على نتائج تنفيذ اتفاق الشراكة، كونها أكثر نفعا لأوروبا على حساب الجزائر التي أعطت أكثر مما تلقت، وعليه بات من الضروري إعادة النظر في هذه الشراكة من خلال تقييم اكبر و بشكل دقيق في ظل الاحترام المتبادل وتوازن المصالح[3] وأكد كذلك بوجود إمكانية تكييف الشراكة بشكل يأخذ بعين الاعتبار مصالح الجزائر لأن ظروف إبرام هذا الاتفاق في 2002 لم تعد نفسها اليوم سواء في الجزائر أو في أوروبا ، وهذا ما تم إبلاغه أيضا

[1] - حمو محمد، سارة رباح، "مستقبل الشراكة الاورو متوسطية بعد فوضى بعض دول جنوب المتوسط"، **مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية**، المجلد 05، العدد 01، ص. 170.

[2] - المرجع نفسه، ص. 170.

[3] - المقهى الاقتصادي: اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، **من الموقع الالكتروني:** https://algeria.fes.de/ar/e/cafe-economique-accord-dassociation-entre-lalgerie-et-lunion-europeenne، بتاريخ 2022/02/15، يوم 2022/07/16.

مفوض سياسة الجوار في الاتحاد لأور و بية ومفاوضات التوسع "جوهانز هانن" خلال لقاء الوزير على هامش الدورة سبعين لاجتماعات الأمم المتحدة في سبتمبر 2015 ، وبناءا على هذه الرغبة اتفق الطرفان الجزائري والأور و بي خلال زيارة الممثلة السامية للاتحاد الأوربي للجزائر في سبتمبر 2015 على إجراء مفاوضات المراجعة للشراكة بين الطرفين، وأكد "لعمامرة" بأنه حان الوقت لمراجعة اتفاق الشراكة لأجل تكييفه بشكل افصل وبما يتوافق مع الظروف الراهنة وتطلعات الجانبين وإعداد حصيلة دقيقة لتصحيح الاختلالات المسجلة، علما أن الدبلوماسية الجزائرية كان سبق لها أن أخطرت الممثلة السامية للاتحاد وبطلب رسمي فتح مفاوضات حول إجراء تقييم مشترك للشراكة،[1]

في أكتوبر 2021، أمر الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون الحكومة بإعادة تقييم اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بندا بندا وفق نظرة سيادية، ووفق مبدأ رابح–رابح، وهذه ليست المرة الأولى تحت القيادة الجديدة بعد مرحلة الحراك الشعبي، والتي تطالب فيها الجزائر بمراجعة اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، ففي ديسمبر 2020 قال وزير الخارجية الجزائري السابق "صبري بوقدوم" على هامش أشغال الدورة 12 لمجلس الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، إن الأخير لا يعارض مراجعة الاتفاق، وله إرادة للحوار حول هذا الملف، وأشار وقتها إلى أن الزائر "تطالب بمراجعة للاتفاق توازن بين مصالح الطرفين، فالعديد من مواد الاتفاق يستدعي إعادة النظر، وبالخصوص ما تَعلق بالسماح للسلع الجزائرية بدخول الأسواق الأوروبية بلا عراقيل مع التفكيك الكامل للتعريفة الجمركية، والسماح بحماية الصناعات الناشئة ونقل التكنولوجيا والعمل المشترك على توطين الصناعة في الجزائر، والمساهمة في تكوين العنصر البشري، وغيرها من المطالب التي تصل معها العلاقة إلى مرحلة الشراكة لتصبح قائمة على مبدأ رابح–رابح.[2] في حين ظلت دول الاتحاد الأوروبي في السنوات الماضية تتهرب من مراجعة اتفاق الشراكة مع الجزائر، رغم الدعوات العديدة التي قدّمتها الجزائر، لكونها الطرف المستفيد من هذا الوضع على جميع المستويات، إذ تأتي 60 بالمئة من واردات الجزائر من أوروبا، وفق إحصائيات غير رسمية.[3]

[1] - ناجي محمد الهناش، مرجع سابق، ص.ص 59،60.

[2] - سارة دالي، نحو إعادة تقييم اتّفاقية الشّراكة الجزائرية-الأوروبية، من الموقع الكتروني: https://africanews.dz/%D9%86%D8%AD%D9%88- ، يوم 2023/07/26.

[3] - عبد الحفيظ سجال، مستفيدة من ورقة الغاز.. هل تجبر الجزائر أوروبا على مراجعة اتفاق الشراكة؟، من الموقع الالكتروني: https://www.trtarabi.com/issues/%D9%85%D8%، بتاريخ 2022/09/22، يوم 2023/07/26.

المبحث الثاني: التوجه الاقتصادي الجزائري المتوسطيي في الاطار المتعدد الأطراف: الجزائر والاتحاد من اجل المتوسط

ان التحولات التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، ولدت في الكثير من والدول شعورا اللاأمن واللااسقرار، ومن بين هذه الأقاليم حوض البحر الأبيض المتوسط الذي تربط ضفتيه بين دول متقدمة في الشمال ودول متخلفة في الجنوب، حيث يواجه هذا الاقليم تهديدات اجتماعية، اقتصادية بالدرجة الأولى، مثل الهجرة غير الشرعية، الارهاب الدولي، الجريمة المنظمة وغيرها... ما استدعى بالدول الأوروبية بإعادة النظر في علاقاتها مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط، واقامة مشاريع بين الطرفين لإرساء العلاقات الاقتصادية وتحقيق الأمن والسلم، ومن بين هذه المشاريع، مشروع الاتحاد من أجل المتوسط...[1]

الواقع الذي عكس عدم رضى دول المتوسط عن مستوى العلاقات السياسية والاقتصادية مع الاتحاد الاوروبي في ظل عملية برشلونة (الشراكة الاورو – متوسطية) او سياسة الجوار الاوروبي، كون ان الاتحاد الاوروبي لم يكن راضيا تماما عن مستوى العلاقات مع دول الجنوب للمتوسط والتي يشوبها مطالبة الاتحاد الاوروبي ان تقدم دول جنوب المتوسط على اصلاحات سياسية واقتصادية لم يتحقق الكثير منها بعد، لأنها في حقيقة الامر صيغت بطريقة لم تراعي الاختلافات بين دول جنوب المتوسط وبين ودول شرق اوروبا التي استجابت بسرعة لحاجتها الشديدة الى الانضمام الى الاتحاد الاوروبي او على الاقل الحصول على قبوله، وفي هذا المناخ الغير مستقر قدم "نيكولا ساركوزي" مبادرته بإقامة الاتحاد من اجل

المتوسط ضمن القضايا التي اثارها في حملته الانتخابية قبل توليه الرئاسة الفرنسية في عام 2007، من ضرورة انشاء اتحاد من اجل المتوسط يتكون من دول الاتحاد الاوروبي المطلة على البحر الابيض المتوسط ودول جنوب وشرق البحر الابيض المتوسط [2]

[1] - صباح بالة، مشروع الاتحاد من اجل المتوسط، **من الموقع الالكتروني:** https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%، بتاريخ 2020/12/22، يوم 2022/07/27.

[2] - صور لطفي، **التوجهات الاوروبية الجديدة في منطقة البحر الابيض المتوسط**، (مذكرة ماجستير غير منشورة)، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، 2011،2012، ص. 162.

المطلب الاول: شراكة الاتحاد من اجل المتوسط: الاسس المفاهيمية للشراكة

اصبحت المصالح الاقتصادية هي المحدد الرئيسي لسلوك الافراد والجماعات وتشكل الدافع القوي للتقارب بين هذه الجماعات، باقامة علاقات اقتصادية مشتركة ومتداخلة فيما بينها مبنية على انشاء مناطق وتنظيمات واتفاقيات تعاقدية اقتصادية، قصد تحقيق الاهداف المتبادلة المشتركة بين جميع الاطراف، وفي سعيه الى الى تفرده بتجسيد السياسات الفرنسية الداخلية والخارجية، اعرن الرئيس السابق لدولة فرنسا " نيكولا ساركوزي"، اعلن عن عزم فرنسا انشاء اتحاد متوسطي اثناء حملته الانتخابية ويضم بلدان الضفتين المتجاورتين (شما المتوسط وجنوب) ويسمح لتركيا ان تجد اطارها الاقليمي الطبيعي بدل االنظمام الى الاتحاد الاوروبي.[1]

اولا: الاتحاد من اجل المتوسط: النشأة وردود افعال الدول المتوسطية

أ- مراحل طرح مشروع الاتحاد من اجل المتوسط:

_ أطلق الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" الاقتراح لاتحاد متوسطي أثناء حملته الانتخابية في 7 فبراير 2007، في خطابه في مدينة "تولون" أعلن فيه أن الحوار الأورو–متوسطي الذي بدأ قبل اثنتا عشرة سنة في برشلونة قد أخفق في إنجاز أهدافه وبأن هذا الإخفاق كان متوقعا ما دامت أولوية أوروبا كانت في الشرق، فكانت المبادرة التي طرحها "نيكولا ساركوزي" على عدد من العواصم المتوسطية التي زارها بعيد فوزه الانتخابي، وبعد خمسة أشهر من ذلك أي في 23 أكتوبر 2007 قدم الرئيس "نيكولا ساركوزي في خطابه في المغرب (طنجة) رؤية أكثر توسعا للمبادرة، حيث جادل في خطابه بأن الاتحاد المتوسطي لا يسعى إلى استبدال "عملية برشلونة"، ولكن استهدف إعطاءها دافعا جديدا للذهاب وللانتقال إلى مستوى آخر.

_ وفي 20 ديسمبر 2007 نجحت الدبلوماسية الفرنسية في جمع رؤساء جمهوريات وحكومات فرنسا وإيطاليا وإسبانيا في قمة ثلاثية عقدت في روما، تمثلت في مجموعة من الانعطافات التي تعكس الأخذ بعين الاعتبار الاعتراضات الإسبانية والإيطالية على مبادرة الإتحاد المتوسطي، وأهمها: تغيير تسمية المشروع من "الإتحاد المتوسطي" إلى "الإتحاد من أجل المتوسط"، أي أن الأمر لم يعد يتعلق باتحاد سياسي للمتوسط، بل بجهد موحد من أجل السلام والازدهار والحوار، إضافة إلى التأكيد على الفصل بين الإتحاد من أجل المتوسط

[1] - عياد محمد سمير، "الاتحاد من اجل المتوسط"، **مجلة الحوار المتوسطي**، جامعة تلمسان، العدد 06، 2016، ص. 126.

ومشروع انضمام تركيا إلى الإتحاد الأوروبي، فرغم اتخاذ فرنسا موقفا معارضا بشدة لانضمامها، إلا أنه تم تشجيع انخراطها في الاتحاد من أجل المتوسط، وكنتيجة نهائية للشكوك الألمانية حول المبادرة، فإنه بتاريخ 02 مارس 2008 كان لاجتماع "لساركوزي" بأنجيلا ميركل أن أسفر عن تنازل ساركوزي بأن يتوسع الاتحاد من أجل المتوسط كي يستوعب كل بلدان الاتحاد الأوروبي.[1]

_ وفي إطار ملاحظات المجلس الأوروبي المنعقد في 13 مارس 2008 ورد تغيير المشروع تحت مسمى جديد " عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط"، وكانت الفقرة المخصصة له كالآتي: "وافق الاتحاد الأوروبي على مبدأ اتحاد من أجل المتوسط يضم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والدول المشاطئة للمتوسط التي ليست أعضاء في الاتحاد الأوروبي، ويدعو المجلس المفوضية إلى أن تقدم له المقترحات الضرورية من أجل تحديد الترتيبات لما سوف نسميه: "عملية برشلونة: اتحاد من أجل المتوسط "، وبالفعل فقد أطلقت "مسيرة برشلونة: الإتحاد من أجل المتوسط" في اجتماع القمة الأوروبية المتوسطية في باريس يوم 13 يوليو 2008، وأكد الإعلان المشترك الذي تمت المصادقة عليه خلال اجتماع رؤساء الدول والحكومات بأن المبادرة تهدف إعطاء مسيرة برشلونة "دفعا جديدا"، [2]ويؤكد الإعلان على أن "عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط" مبني على أساس إعلان برشلونة وأهدافه لبناء السلام والاستقرار والأمن بالإضافة إلى مبدأ برشلونة "الشراكة متعددة الأطراف".

_ كان التأكيد من جديد من خلال بيان باريس في 13 جوان 2008 الذي ترأس اجتماعه الرئيسين الفرنسي والمصري، وشاركت فيه 43 دولة أوروبية ومتوسطية، على أن الشراكة الجديدة تهدف إلى "حقن زخم جديد ومستمر وتعزيز الحقول الرئيسية للتعاون التي أسست في عملية برشلونة"، وذلك بتضمين قمم نصف سنوية بين رؤساء الدول والحكومة تنعقد بالتناوب في بلدان الاتحاد الأوروبي وفي بلدان المتوسط، مع أخذ تلك الأهداف بعين الاعتبار، جاء البيان النهائي لاجتماع مرسيليا الوزاري في3 نوفمبر 2008 ليعلن عن مقدمة للإطار المؤسساتي الجديد للاتحاد من أجل المتوسط، وإشارته إلى أن الأطراف ستعمل من أجل جعل منطقة

[1] ـ جعفر عدالة، " تطور سياسات دول الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي". "**مجلة العلوم الاجتماعية**،العدد 19، ديسمبر 2014، ص. 259.

[2] ـ [2] ـ صباح بالة، مرجع سابق.

الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، ودعم عملية السلام، كما يضع البيان قائمة بمجالات التعاون لعام 2009 وبالمشاريع ذات المستوى الإقليمي.[1]

_ تم توقيع اتفاقية المقر بين الاتحاد من أجل المتوسط وحكومة اسبانيا يوم 04 مايو 2010 حيث حصلت الأمانة العامة بموجبها على امتيازات وحصانات منظمة دولية تحت القانون الاسباني، حيث يوجد مقر الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط بمدينة برشلونة الاسبانية، كما تم تحديد مهام الأمانة العامة للاتحاد وتمت اعادة تنسيق المشاريع الاقليمية لكي تتماشى مع مبادئ القانون الدولي، حيث تعقد الأمانة اجتماعات لمناقشة مقترحات المشاريع والمصادقة على ميزانية الأمانة العامة وبرامج عملها.[2]

يمكن تقسيم الدول المعنية بمشروع الاتحاد من اجل المتوسط والتي يصل عددها الاجمالي الى 44 دولة حسب انتماءها الى اقسام رئيسية كاتالي:

الدول المتوسطية الشمالية:

- الدول الأعضاء في الاتحاد الاوروبي: فرنسا، اسبانيا، ايطاليا، اليونان، قبرص.
- الدول المرشحة الى الانضمام الى الاتحاد الاوروبي: تركيا، كرواتيا.
- الدول الغير عضوة في الاتحاد الاوروبي : البوسنة والهرسك، البانيا [3]
- **الدول المتوسطية الجنوبية:** المغرب، الصحراء الغربية، الجزائر، تونس، ليبيا، مصر، السلطة الفلسطينية، لبنان، سوريا، وتواجد اسرائيل
- **الدول الغير متوسطية:** موريتانيات، الاردن، البرتغال، ايرلندا، انكلترا، هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ، الدنمارك، السويد، فلندا، استونيا، ليتوانيا، بولونيا، جمهورية التشيك، النمسا، سلوفينيا، سلوفاكيا، رومانيا، بلغاريا، والمجر[4]
-

[1] - صباح بالة، مرجع سابق.

[2] - جعفر عدالة، مرجع سابق، ص. 261.

[3] - الاتحاد من اجل المتوسط، **من الموقع الإلكتروني:** http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/EuroMed/sec01.doc_cvt.htm، يوم 2022/07/27.

[4] - المرجع نفسه.

الخريطة رقم 12: تمثل خريطة للدول المكونة لشراكة الاتحاد من اجل المتوسط

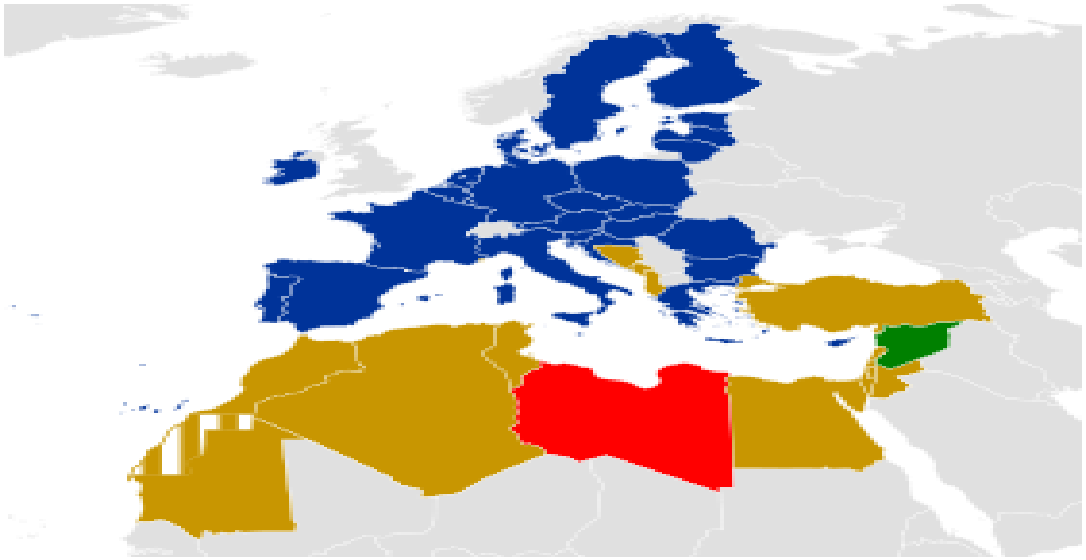

المصدر: **من الموقع الالكتروني**: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%.svg

ب- هيكل مشروع الاتحاد من اجل المتوسط

تأسس مبدأ الرئاسة المشتركة المتساوي بين الشمال والجنوب للاتحاد من أجل المتوسط خلال قمة باريس التي عقدت في 13 جويلية 2008. وهو جزء من التدابير الرامية إلى تعزيز المسؤولية المشتركة وضمان التماثل في الحقوق بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط، وينطبق هذا المبدأ على جميع المستويات: قمم رؤساء الدول والحكومات، والاجتماعات الوزارية، واجتماعات للممثلين رفيعي المستوى في الاتحاد من أجل المتوسط.[1] وتقرر أن تنعقد قمة الاتحاد كل سنتين على أن يحتضنها بالتناوب بلد من الاتحاد الأوروبي ودولة متوسطية من خارجه، فيما سيكون اجتماع وزراء خارجية الاتحاد المتوسطي سنويا، وفي الفترة الممتدة بين عامي 2008 و2012، اضطلعت فرنسا ومصر بالرئاسة المشتركة للاتحاد من أجل المتوسط. ومنذ صدور قرار مجلس وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي يوم 27 فبراير 2012، أصبح الاتحاد الأوروبي يشغل رئاسة دول الشمال الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط. وتضطلع الأردن، منذ جوان 2012، برئاسة دول الجنوب الأعضاء في الاتحاد، وقد تم تمديد رئاسة الأردن لمدة سنتين ابتداء من سبتمبر 2014.[2]

[1] - سامية بيرس، "الاتحاد من اجل المتوسط ومستقبل الشراكة الاوروومتوسطية"،**مجلة السياسة الدولية**،العدد 174، اكتوبر 2008، ص. 102.

[2] - المرجع نفسه، ص. 102.

–يتكون اجتماع كبار المسؤولين بالاتحاد من أجل المتوسط من السفراء، وكبار الموظفين في الخارجية الذين تعينهم الدول الثلاث والأربعون في الاتحاد من أجل المتوسط بصفة فردية، ويعقد عدة مرات في السنة، على فترات منتظمة، في مقر الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط في برشلونة أو في إحدى دول الاتحاد من أجل المتوسط. ويتمثل دوره في مناقشة القضايا الإقليمية، وتوجيه السياسات وإجراءات المنظمة واعتماد المشاريع المعروضة عليه. ولكل دولة صوت مماثل ويتخذ قراراته بالإجماع، وإلى جانب هذه الاجتماعات واللقاءات، يعقد الاتحاد من أجل المتوسط لقاءات أخرى، خاصة الاجتماعات الوزارية التي تحدد جدول الأعمال المتوسطي حول قضايا محددة، مثل البيئة، وتغير المناخ، والاقتصاد الرقمي، ودور المرأة في المجتمع، والنقل والصناعة.[1]

– بناء على إعلاني باريس ومرسيليا، تم إقرار النظام الأساسي المعتمد لتحديد مدة ولاية الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط وعملها في 3 مارس 2010. تضطلع الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط بمهمة تتبع عمل الاجتماعات الوزارية القطاعية وتشجع، بناء على طلب من الدول، مختلف منصات الحوار الإقليمية. ويبني الاتحاد شراكات مالية لتنفيذ المشاريع، بالاعتماد على المؤسسات المالية الدولية، والتمويلات الثنائية وزيادة مشاركة القطاع الخاص. ويتولى إدارة الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط الأمين العام للاتحاد من أجل المتوسط. وعليه:

– تعد رئاسة الاتحاد مشتركة ما بين رئيس ينتمي للاتحاد الأوروبي وآخر ينتمي لإحدى الدول المتوسطية الشريكة، حيث نصت قمة باريس عام 2008 على ضرورة أن يكون مبدأ الرئاسة مشتركا بين الشمال والجنوب.

– اتفق المشاركون على تنظيم رئاسة مشتركة دورية للاتحاد، عهد فيها بالرئاسة للرئيس الفرنسي ساركوزي بالضفة الشمالية للمتوسط، ولنظيره المصري آنذاك محمد حسنى مبارك بالضفة الجنوبية عن الدورة الاولي لتأسيسه

[1] - الاتحاد من اجل المتوسط، **من الموقع الإلكتروني:** https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D، بتاريخ 2021/03/19، يوم 2022/07/28.

– مدة الدورة سنتان، يجتمع بعدها الأعضاء مرّة في إحدى دول الاتحاد الأوروبي ومرّة في إحدى الدول الشريكة الأخرى[1].

– يكون لـ"الاتحاد من أجل المتوسط" رئاسة مشتركة تتولاها عن الجنوب لفترة سنتين دولة تختارها البلدان الجنوبية. أما الشمال، فلم يحسم مسألة مدة الرئاسة بعد

– مبدأ الرئاسة المشتركة بين ممثل عن الاتحاد الأوروبي ومسؤول من الدول المتوسطية غير الأوروبية، طبق على القمم، وعلى كل الاجتماعات الوزارية، ولقاءات كبار الموظفين، وفي الأمانة العامة، واللجنة المشتركة الدائمة، واجتماعات الخبراء وان يكون اجتماع وزراء خارجية الاتحاد المتوسطي سنوياً.

– اختيرت برشلونة مقراً للأمانة العامة للإتحاد بعد أن سحبت تونس ترشيحها[2]

ج: ردود افعال الدول المتوسطية:

طريقة ظهور مشروع الاتحاد من اجل المتوسط تستدعي التعرف على ردود فعل الدول الاوروبية والدول الجنوبية للمتوسط وسلوك الجزائر اتجاه هذا التوسع للشراكة الاورو متوسطية في شكل اتحاد متوسطي.

1– موقف الدول الاوروبية:

– رفضت المانيا المشروع الاولي للرئيس الفرنسي الذي كان يقتصر على الدول الساحلية المطلة على البحر الابيض المتوسط وتبين هذا من خلال تصريح المستاشرة اللمانية السابقة " انجيلا ميركل"، " **انني انظر بعين الشك الى هذه الافكار (المشروع المتوسطي)،لانها من الممكن ان تشكل تهديدا لكيان الاتحاد الاوروبي على المدى الطويل مما يؤدي الى تفككالاتحاد الاوروبي..، ان هذا يخلق موقفا خطيرا اذ ان المانيا يمكن ان تتوجه نحو اوروبا الوسطوالشرقية بينما تتجه فرنسا الى المتوسط وسيخلق ذلك توترا غير مستحب..**".

– رات بريطانيا ان مشروع الرئيس السابق الفرنسي "نيكولا ساركوزي"، يخفي رغبة في استخدام عنوان المتوسط لتمويل طموح فرنسا وتمويل نفوذها في المنطقة،من خلال الافلات من من مؤسسات وسياسات

[1] - الاتحاد من اجل المتوسط، **من الموقع الإلكتروني:** http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/EuroMed/sec01.doc_cvt.htm، يوم 2022/07/29.

[2] - الجزائر في الاتحاد من اجل المتوسط، **من الموقع الالكتروني:** https://www.politics-dz.com/?s=%D8%A7%D9%84 %D8%B7، يوم 2022/07/29.

الاتحاد الاوروبي في هذا الشان، كما ان المشروع بصيغته الاولى ينطوي على تفرد من شانه ان يتسبب في انقسامات داخل الاتحاد الاوروبي حتى يصبح لكل سياسيته [1]

– عبرت اسبانيا من ناحيتها في البداية عن تحفظها ومخاوفها من ان يؤدي المشروع الى القضاء على عملية برشلونة،ليحقق نفس الاهداف التي يحاول الاتحاد الجديد تحقيقها، الا ان اسبانيا عادت لتخفف من حدة شكوكها من المبادرة الفرنسية بعدما تم الاتفاق على ان الاتحاد لن يكون نهائيا كيانا مستقلا يقوم على انقاض عملية برشلونة وانما سيكون مكملا لهذه العملية

– اكدت سلوفينيا انها لاتحتاج الى ازدواجية في المؤسسات تنافس مؤسسات الاتحاد الاوروبي وذلك قبل ان تعدل موقفها وتوافق على الاتحاد فيما بعد متبعة نفس نهج الدولة الاسبانية

– توافق موقف دولة ايطاليا مع دولة مالطا اذ اعربت ايطاليا عن قلقها من المشروع وانه لا يجب ان يقوض عملية برشلونة وانما يقويها، في حين برز موقف دولة مالطا من خلال تصريح وزير الخارجية الاسبق الذي اكد على اوروبا عملت دائما مع دول الشرق الاوسط من خلال المبادرات الخاصة بالتنمية، فهناك الشراكة الاورومتوسطية، ومبادرة 5+5 ..،كل هذه المبادرات لا يمكن لها ان تتعارض مع المصالح العربية او بقية الصالح مع الدول الاخرى،لانها تعمل على تنمية موارد المنطقة من خلال مروعات تعليمية وصناعية وهو ما يؤدي الى رخاء المنطقة [2]

استجابة لهذه الشكوك اكد الرئيس الرئيس الاسبق "نيكولا ساركوزي"• بتصريح "**ان الاتحاد من اجل المتوسط سيشمل كل الدول العضاء في الاتحاد الاوروبي، بما يجعل المشروع الجديد امتدادا لعملية برشلونة التي بدأت سنة**

[1] - محمد سمير عياد، مرجع سابق، ص. 130.
[2] - المرجع نفسه، ص.131.

•- يكولا ساركوزي (Nicolas Sarkozy) رئيس الجمهورية الفرنسية بالفترة من 16 مايو 2007 حتى 15ماي 2012، والده من أصول مجرية كاثوليكية أما أمه من أصول يهودية يونانية، نشأ في باريس. هو وزير داخلية فرنسي سابق ورئيس حزب الاتحاد من أجل حركة شعبية. استطاع أن يربح بالانتخابات الفرنسية بنسبة 53.2 % من أصوات الناخبين الفرنسيين وذلك بتاريخ 6 مايو 2007 ليصبح رئيسا للجمهورية الفرنسية خلفًا للرئيس جاك شيراك. واستلم مهامه رسميًا بتاريخ 16 ماي 2007. ثم خسر في انتخابات 6 مايو 2012 أمام فرانسوا أولاند ليكون أول رئيس فرنسي لا يفوز بفترة رئاسية ثانية منذ عام 1981، في أكتوبر 2019 أُحيل ساركوزي إلى القضاء الفرنسي بتهمة التمويل غير القانوني لحملته الانتخابية التي هزم فيها في عام 2012، عرفت القضية باسم (بغماليون) وجرت ملابساتها في مارس وأبريل 2012 حيث تجاوز النفقات المسموح بها للحملة الانتخابية بأكثر من 20 مليون يورو. وقد أمر قاضي تحقيق في 2017 بإحالته مع 13 متهما إضافيين لكن أجل ذلك تقديمه للعديد من الاعتراضات، عتبر نيكولا ساركوزي منذ سنوات الرجل القوي في اليمين الحاكم الفرنسي. وهو من الداعين إلى القطيعة مع السياسات السابقة بهدف إحداث تغيير عميق في البلاد. ودخل ساركوزي المتحدر من أب مجري مهاجر المعترك السياسي قبل أكثر من 30 عاماً وضع خلالها كل طاقته في خدمة طموحه السياسي للوصول إلى رئاسة الجمهورية. وكانت الخطوة الأولى بالنسبة إليه تولّيه في العام 2004 رئاسة الحزب الحاكم (الاتحاد من أجل حركة شعبية)، الذي أسسه جاك شيراك.

1995،وان الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي يجب ان تتمن من الاشتراك بالعضوية ولكن تلك الدول التي تريد ان تتحرك بطريقة اسرع لا يجب منعها من ان تفعل ذلك بواسطة الدول التي تتحرك بطريقة ابطا..."،[1] وقد ابدت 22 دولة متوسطية بداية من اصل 25 دولة اهتمامها بفكرة هذا المشروع بانتظار تبلور اطاره العملي.

2- مواقف دول جنوب المتوسط

ظهر نوع من الحذر على ردود فعل دول جنوب المتوسط عند طرح المبادرة الفرنسية، وقد بدت اسباب الحذر ان المبادرة كانت مفاجئة وغامضة وارتبطت بالحملة الفرنسية

- رفضت تركيا فورا المبادرة على اساس انها د تكون بديلا الى انضمامها الى الاتحاد الاوروبي، مفترضة ان هذا هو الهدف لكنها عادت ورحبت بعدما اطمئنت عندما نفى الرئيس الفرنسي هذا لافتراض والسبب فيذلك ان تركيا تتوجس اساسا من الرئيس الاسبق الفرنسي لانه قد عرف على مستوى الاتحاد الاروربي برفضه قبول عضوية تركيا في الاتحاد الاوروبي

- بدات ليبيا بالترحيب بالمبادرة حيث طالب العقيد الراحل المعمر القذافي امام الجمعية الفرنسية باخذ مبادرة ساركوزي بجدة شديدة واكد بفكرة اقامة اقامة تعاون حقيقي بين الدول المطلة على بحر واحد مثل البحر الابيض المتوسط فكرة تستحق التاييد وحذر انها قد تتعرض للتمييع، في محاولة التعويض عن عملية برشلونة التي اقصته من مبادرة الشراكة [2]

- برز موقف دولة المغرب في تصريح العاهل المغربي من انه من المهم لبلاده ان تعقد اتفاقا متقدما مع الاتحاد الاوروبي في اطار سياسة الجوار، ثم اوضح الحاجة الى المبادرة الجديدة لتتمشى بشكل ممتاز مع ما هو مطلوب لدعم عملية برشلونة [3]

[1] - احمد مختار الجمال، **الاتحاد من اجل المتوسط : بدايته وتطوراته ومستقبله**، الامارات العربية المتحدة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2013، ص.12.
[2] - محمد سمير عياد، مرجع سابق، ص. 134.

[3] - الاتحاد من اجل المتوسط، من الموقع الكتروني:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2011/1/4/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-، بتاريخ 2011/01/04، يزم 2022/07/28.

3- موقف الجزائر من مشروع التحاد من اجل المتوسط

جاءت الموافقة الجزائرية على المشاركة من منطلق أن الجزائر لا يجب أن تبقى على هامش ما يحدث في محيطها المتوسطي القريب، خاصة و أن الجزائر تعتبر دولة محورية و أساسية لا يمكنها أن تبقى بعيدة عن أي مبادرة للتعاون في المتوسط، و لقد صرح وزير الخارجية الجزائري الاسبق " مراد مدلسي " بعد انعقاد قمة باريس أن مشروع الاتحاد من اجل المتوسط " يعتبر فرصة جديدة للتعاون بين الشمال و الجنوب في نفس الوقت عبر عن خشية دول الضفة الجنوبية من احتكار المفوضية الاوروبية للقرار في الاتحاد مشيرا الى قوة الاتحاد الاوروبي المادية التي تجعله مالكا للقرار مطالبا في نفس الوقت بشراكة متوازنة تقوم على اساس المساواة والشفافية، وحسبه ان الاختلافات تبدو واضحة بين ضفتي المتوسط ففي حين يبلغ الدخل الفردي في بلدان الشمال في تلك افترة 26 الف دولار، ولا يتجاوز الدخل سبعة الاف دولار في بلدان الجنوب واعتبر وزن الاتحاد الاوروبي هائلا حيث انه يمثل 86 بالمئة من اجمالي ناتج الدخل في الدول التي يفترض ان تنضم الى الاتحاد من اجل المتوسط.[1]

يتلخص الموقف الجزائري من مشروع الاتحاد من أجل المتوسط، في نقطتان أساسيتان ترتبط بنوعان من التحفظات التي أبدتها بخصوص المبادرة الجديدة و هما:

- **النقطة الاولى:** و هي متعلقة بطبيعة المشروع الذي تراه الجزائر غير واضح المعالم، مما يستوجب تقديم توضيحات اكبر، و توضيح المعالم الأساسية للمشروع ولقد الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" أن:

"الأمر الوحيد الذي يمكنه إنقاذ المبادرة هو عن طريق " تشجيع و تعديد المشاريع شبه الإقليمية التي تعمل عمل على جمع عدد مصغر من الدول العازمة بثبات على المضي قدما إلى ابعد حد و بأسرع وتيرة وذلك مايخدم مشاريع ذات الهندسة المتغيرة، التي تشكل في حقيقة الامر ثمرة ارادة مشتركة بين البعض بما يحمل ذلك من التزامات واخطار والتي تندرج جميعها ضمن اطار اهداف مسار برشلونة[2]"

- **النقطة الثانية:** التحفظات المتعلقة بمسألة التمويل: أي المصادر المالية اللازمة لتجسيد و تطبيق مشاريع المبادرة على أرض الواقع، بحيث نجد أن الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، عبر

[1] - عبد القادر رزيق المخادمي، **الاتحاد من اجل المتوسط الابعاد والافاق، الجزائر**: ديوان المطبوعات الجامعية ، 2009، ص.ص. 52، 53.

[2] - Hassane Zouiri,**le partenariat euro-méditerranéen contribution au développement du Maghreb**. Le Harmattan 2010,p 48.

صراحة في الندوة الصحفية التي نشطها بعد نهاية فعاليات مؤتمر باريس، عن صعوبة السير بالمشروع نحو الأمام في ظل المصاعب التي تطرحها قضية التمويل، بل واكثر تنبأ بفشل المشروع .[1]

-كذلك اكد الموقف الجزائري على بعض العقبات لتي لابد من التغلب عليها،خاصة فيما يخص تسوية الصراع الفلسطيني- الاسرائيلي والصحراء الغربية وانه لابد من التواصل بين اهداف الاتحاد من اجل المتوسط[2]

ثانيا: دوافع واهداف مشروع الاتحاد من اجل المتوسط:

مصلحة البحر الابيض المتوسط واقامة مشروعات تنموية للدول المطلة عليه طغت على ابرز اسباب قيام هذا الاتحاد،وان هذا المشروع سيعزز من اعادة تفعيل مبادرة برشلونة التي انطلقت في 1995، وتتوضح اهم الدوافع والأهداف فيما يلي :

أ- **دوافع مشروع الاتحاد من أجل المتوسط:**

كان لهذا المشروع دوافع عديدة يمكن تحديدها في ما يلي:

-**دوافع اقتصادية** :وهي تتعلق بقوة دول المتوسط اقتصاديا من حيث الموارد والأسواق بالنسبة إلى أوروبا عامة وفرنسا خاصة. كذلك ان منطقة البحر الأبيض المتوسط تشهد معدلاً من أعلى معدلات البطالة في العالم. في هذا السياق، يعكف الاتحاد من أجل المتوسط على تنفيذ مشاريع ومبادرات محددة ينصبّ تركيزها على تنمية الأعمال وفرص العمل ومهارات الصلاحية للتوظيف، وينصبّ تأكيد خاص على الشباب والنساء، مما يعالج بالتالي قضايا مشتركة كتعزيز التمكين الاجتماعي الاقتصادي للمرأة والارتقاء بصلاحية الشباب للتوظيف. كما يولي الاتحاد عناية خاصة للشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة

[1] - برد رتيبة، **الحوار الاوروميتوسطي من برشلونة الى منتدى 5+5**،(مذكرة ماجستير غير منشورة)، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر: كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دبلوماسية وتعاون دولي، 2008-2009 ، ص.ص.243،242.

[2] - محمد سمير عياد، مرجع سابق، ص. 135

والنمو الاقتصادي في منطقة البحر الأبيض المتوسط، اضافة الى استراتيجية لتطوير القطاع الخاص والنهوض بالتعاون الصناعي والتجارة والاستثمار في المنطقة[1].

-**دوافع سياسية** :وتتعلق بالتوجه الأمريكي إزاء منطقة الشرق الأوسط وعدم قدرة أوروبا لمواجهة هذا النفوذ بمفردها، فضلا عن فشل السياسات الأوروبية تجاه منطقة حوض المتوسط وضعف سياساتها اتجاه الشرق الأوسط.

-**دوافع أمنية** :أن هاجس الأمن خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر وإعلان الولايات المتحدة الأمريكية حربها على الارهاب جعل الهاجس الأمني لدى أوروبا خاصة مع ازدياد معدلات الهجرة إليها كبير جدا، ولذلك بدأت بالبحث عن آليات جديدة تتلائم ومستجدات الوضع الدولي الحالي لتأمين هذا الهاجس.

-**فشل السياسة الأوروبية** التي اتبعتها منذ عام 2004 وهي ما تسمى "بسياسة الجوار الأوروبي"•، وهي كما يشار من عنوانها سياسة أوروبية منفردة اتجاه بعض الدول وليس سياسة أوروبية مشتركة ضمن

---

[1] - الاتحاد من اجل المتوسط، **الموقع الالكتروني الرسمي للمنظمة**، https://ufmsecretariat.org/ar/%d9%85%d8%a7%d8%b0%d8%a7-%d9%86%d9%81%d8%b9%d9%84/، يوم 2022/07/29.

•- تم تصور سياسة الجوار الاوروبية في المقام الاول من اجل توفير اطار شراكة معزز مع البلدان الواقعة شرقي الحدود الاوروبية الجديدة التي نتجت عن توسيع الاتحاد الاوروبي عام 2004، وذلك بهدف منع بزوغ حدود جديدة تعتبر ضعفا للشراكة الاورو – متوسطية، ليتم توسيع هذه السياسة لتشمل البلدان المنضوية تحت هذه الشراكة فسياسة الجوار الاوروبية تعنى ببلدان حوض المتوسط التي انظمت للاطار السياسي لعملية برشلونة والتي تمتلك اتفاقية سارية المفعول، تقوم سياسة الجوار الاوروبية على فكرة بسيطة تم تدشينها في قمة المجلس الاوروبي في كوبنهاجن سنة 2002، حيث رات الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي انه حان الوقت لإعادة بعث علاقات صحية وجديدة على اسس من القيم المشتركة مع دول الجوار وفي نفس الوقت تجنب ايجاد خطوط تقسيم جديدة داخل اوروبا، ولهذا دعى المجلس الاوروبي الى ضرورة ايجاد علاقات اقوى مع اوكرانيا ومولدافيا وبيلاروسيا ودول جنوب المتوسط، وبالتالي تهدف ساسة الجوار الاوروبية الى مشاركة فوائد توسع الاتحاد الاوروبي سنة 2004 مع دول الجوار من اجل تقوية الامن والاستقرار، ومن خلال التعاون في مختلف المجالات لسيما الاقتصادية بشكل اعمق، حيث يتيح الاتحاد الاوروبي لهذه البلدان امكانية المشاركة بالسوق الداخلي، ومواصلة الادماج والتحرير، بهدف انجاز حرية انتقال الاشخاص والسلع والخدمات. و ونستطيع القول ان صيغة الجوار تتسم بعدة خصائص تجعلها تختلف عن صيغة الشراكة في اطار مسار برشلونة في في اختلافات جوهرية:

- الاختلاف الاول على المستوى الجيوسياسي: الشراكة الاورومتوسطية ترتبط بدرجة اكبر بالمعيار الجغرافي حيث تضم دول متوسطية ويربطها مصير واحد بينما تشتمل سياسة الجوار على دول متباعدة جغرافيا ومختلفة في مصالحها السياسية والاقتصادية

- الاختلاف الثاني على مستوى المقاربة في كلا الصيغتين: الشراكة تقوم على محدد الاقليمية كمعيار للتعاون والتكامل بينما تقوم سياسة الجوار على العلاقات الثنائية بدرجة اكبر وتميز بين الدول المجاورة

- الاختلاف الثالث على مستوى الهدف تسعى الشراكة الارو- متوسطية الى مستويات التعاون القائمة في اطار اعلان برشلونة واتفاقيات المشاركة الثنائية القائمة على اساسا على تحرير التجارة في السلع الاساسية والحوار السياسي والامني كذلك بينما تهدف سياسة الجوار الاوروبية الى مستوى اكثر عمقا يهدف بدوره الى تحقيق التكامل الاوروبي باستثناء الانضمام الى المؤسسات الاوروبية من خلال اجراء اصلاحات بنيوية في دول الجوار ومن بينها دول جنوب المتوسط بما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي في تلك الدول ومن ثم تامين مصالح الاتحاد الاوروبي وامنه

شراكة حقيقية وفقا لإعلان برشلونة، وهذه السياسة أثارت حقيقة الدول المتوسطية الأخرى، بسبب سياسة التفضيل التي اتبعتها في التعامل في مجال الاستثمار أو التجارة أو التسهيلات اتجاه بعض الدول دون غيرها، ودخلت بذلك منطقة المتوسط في إطار اتفاقيات ثنائية بين أوربا كوحدة ودول المتوسط المنتقاة منفردة، وهذا الجانب أضعف كثيرا من بنود وآليات عمل برشلونة وأفرغ الاعلان من مضمونه الحقيقي وأهدافه المستقبلية المتوخاة[1].

التنافس الدولي :أن الاندفاع الدولي للدول الكبرى والمتقدمة نحو البحث عن بدائل جديدة وغنية بالموارد، وأرض خصبة للاستثمارات الكبيرة، جعل كلا من الصين واليابان والهند والولايات المتحدة تتسابق نحو افريقيا، المتعطشة للتنمية الاقتصادية والبشرية، وهذا التغلغل الصيني في دول جنوب المتوسط خلق وعي أوروبي تجاه ضرورة تغيير السياسات الأوروبية القديمة وتوسيع اهتمامات الشراكة لتصب في صالح الدول غير الأوروبية أيضا[2].

ب- اهداف مشروع الاتحاد من اجل المتوسط:

اتحاد المتوسط شراكة متعددة تهدف إلى تقوية التكامل الإقليمي بين الدول الأورومتوسطية، والتأسيس للسلام والديمقراطية والتعاون بين مختلف الأطراف بالمنطقة.

-حدد النظام الأساسي المعتمد يوم 3 مارس 2010 مهام الأمانة العامة للاتحاد في تحديد وإعداد وتنفيذ وتنسيق المشاريع الإقليمية التي تتماشى مع مبادئ القانون الدولي بغرض التأثير إيجابا على حياة المواطنين، ضمن المجالات الستة التي أعطى لها المؤسسون الأولوية وهي على التوالي: قضية الهجرة، وحماية البحر المتوسط من التلوث، وتطوير طرق النقل البحري، ودعم الطاقات البديلة، وتطوير التعليم العالي والبحث العلمي، وإنشاء ودعم مبادرة للأعمال المتوسطية. ويجب أن يحرص كل مشروع يقدم على المساهمة في استقرار المنطقة، إلى جانب الحفاظ على مصالح الأعضاء.

- تحدث الرئيس الفرنسي السابق "نيكولا ساركوزي" عن ضرورة أن يحترم الاتحاد المتوسطي منطق التعاون بين الأطراف وليس الاندماج، وذلك بناء على ركيزتين اثنتين: الندية في التعاون بين مختلف الأطراف حيث

[1] - المرجع نفسه.
[2] - صباح بالة، اهداف الاتحاد من اجل المتوسط، **من الموقع الاكتروني:** https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8، يوم 2022/07/29.

تقدم مشاريع التعاون الملموسة بشكل مشترك بين دول جنوب المتوسط ودول شماله. و الهندسة المتغيرة وتعني أن تنفيذ أي مشروع ملموس مشروط بتطوع أي دولة ترغب في تنفيذه[1].

– سياسيا يبني الاتحاد من أجل المتوسط هويته حول بُعد سياسي، وهو الاجتماعات الوزارية واجتماعات الممثلين الحكوميين التي تحدد أولويات العمل من خلال اعتماد أجندة إقليمية مشتركة. يجتمع وزراء الخارجية مرة كل عام في المنتدى الإقليمي للاتحاد من أجل المتوسط لتحديد المجالات والأولويات الاستراتيجية. وتحدد الإعلانات التي يعتمدها الوزراء الثلاثة والأربعون بتوافق الآراء نطاق هذه الأجندة المشتركة وأهدافها. تكمّل الاجتماعاتُ الوزارية القطاعية الحوار السياسي بشكل مفيد بالتصدي للأولويات الاستراتيجية الأساسية في المنطقة[2].

– الواقع أن منطقة البحر الأبيض المتوسط تشهد معدلاً من أعلى معدلات البطالة في العالم. في هذا السياق، يعكف الاتحاد من أجل المتوسط على تنفيذ مشاريع ومبادرات محددة ينصبّ تركيزها على تنمية الأعمال وفرص العمل ومهارات الصلاحية للتوظيف، و تكمن قيمة الاتحاد من أجل المتوسط فيما يوفره من منصة وفعاليات نلتقي فيها أناساً من الشمال والجنوب، ونتعاون فيها أيضاً مع الشركات والبلدان في الجنوب وينصبّ تأكيد خاص على الشباب والنساء، مما يعالج بالتالي قضايا مشتركة كتعزيز التمكين الاجتماعي الاقتصادي للمرأة والارتقاء بصلاحية الشباب للتوظيف. كما يولي الاتحاد عناية خاصة للشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والنمو الاقتصادي في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

– تلعب جهود التعاون الإقليمي في مجالي التعليم العالي والبحث والابتكار، دوراً اساسيا لتحقيق أجندة إيجابية لفائدة الشباب في المنطقة المتوسطية و ذلك بإعتبار إمكانية تنمية تشغيليتهم ، والتشجيع على الحوار الثقافي المتنوع والوقاية من التطرف. كما تهدف أنشطة الاتحاد من أجل المتوسط في مجالات التعليم العالي والبحث أيضاً إلى المساهمة في خطة التنمية العالمية، وخصوصا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030(ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع) و(الحد من

[1] - لطفي صور، مرجع سابق، ص. 165.

[2] - التنمية الشاملة للمتوسط، **من الموقع الالكتروني:** https://ufmsecretariat.org/ar/%d9%85%d8%a7%d8%b0%d8%a7-/%d9%86%d9%81%d8%b9%d9%84/transport-urban-development، يوم 2022/07/29.

نسبة الشباب غير الملتحقين بسوق الشغل أو التعليم أو التدريب) وأهداف التنمية المستدامة الأخرى التي يلعب فيها البحث العلمي والابتكار دوراً حاسماً[1]

– إن الوصول السهل والآمن إلى تدفقات السلع والأشخاص عبر البر والبحر أمر ضروري للازدهار والتكامل الإقليميين. ويشارك الاتحاد من أجل المتوسط في التصدي للتحديات المعقدة التي تواجه قطاع النقل وتطوير شبكة أساسية فعالة ومتكاملة وقابلة للتشغيل المتبادل والبنية التحتية للنقل من خلال نهج شامل ومتكامل بهدف تحسين التوصيلية في مجال النقل في المنطقة الأورومتوسطية

– تواجه بلدان البحر الأبيض المتوسط اليوم تحديات مشتركة في مجالي الطاقة والمناخ تتطلب مستوى عالياً من الاستجابات المتعددة الأطراف والعمل الجماعي. ولا بد من التعاون المعزز في مجالي الطاقة والتدابير المناخية والذي يعتبر فرصة لكلتا ضفتي البحر الأبيض المتوسط لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في تعزيز التكامل والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة، ويشكّل الاتحاد من أجل المتوسط منبراً فريداً من نوعه لتيسير وتشجيع الحوار والتعاون على الصعيد الإقليمي، فضلاً عن المشاريع والمبادرات المحددة في مجالي الطاقة والتدابير المناخية، بغية التصدي لتحديات الطاقة وتغير المناخ في المنطقة مع المضيّ قُدماً نحو نماذج طاقة أكثر أمناً واستدامة في الوقت نفسه. حاليا يتمتع الاتحاد من أجل المتوسط بوضعية مراقب في الميثاف الإطاري للأمم المتحدة حول تغير المناخ وميثاق الأمم المتحدة لمكافحة التصحر[2].

– تشكيل مجلس منتظم تحت رئاسة دورية مشابهة لنموذج رئاسة الاتحاد الأوروبي الدورية، وذلك لمعالجة قضايا الطاقة والأمن والهجرة والتجارة ومكافحة الإرهاب.

– مبادلة الخبرة الفرنسية في الطاقة النووية بالاحتياطات الغازية لشمال أفريقيا (الجزائر، ليبيا، مصر).

– التطلع إلى جعل الاتحاد المتوسطي هذا محركا للتعاون في منطقة المتوسط.

[1] - التعليم العالي والبحث للاتحاد من اجل المتوسط ، **من الموقع الالكتروني:** https://ufmsecretariat.org/ar/%d9%85%d8%a7%d8%b0%d8%a7-%d9%86%d9%81%d8%b9%d9%84/higher-education-research/، يوم 2022/07/29.

[2] - مشروع الاتحاد من اجل المتوسط، **من الموقع الالكتروني:** https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%20%D8%A7%D9%84%D8، بتاريخ 2020/12/22، يوم 2022/07/30.

– إنشاء "بنك متوسطي للاستثمار مشابه لنموذج "البنك الأوروبي للاستثمار" تكون مهامه تقديم المساعدات لتنمية اقتصاديات الدول المتوسطية الجنوبية.[1]

– يحدد الاتحاد من أجل المتوسط ويدعم مشاريع تعاون إقليمي معيّنة تعزز الشراكات والتفاعلات في المنطقة بين الجهات المقدِّمة لهذه المشاريع والشركاء والمستفيدين من خلال توسيع نطاق الأثر وإعداد مبادرات مبتكرة. يعمل الاتحاد كعامل حفاز للمشاريع، حيث يرافق الجهة المقدمة للمشروع طوال دورة حياة هذا المشروع ويعزز الحوار الإقليمي لإيجاد أوجه تآزر من أجل الشراكات

تتيح منطقة البحر الأبيض المتوسط إمكانيات هائلة لتنمية شعبها تنمية مستدامة صديقة للبيئة. ويشجع الاتحاد من أجل المتوسط التعاون الإقليمي لحماية البحر الأبيض المتوسط وموارد بلدانه الطبيعية، ويساند الشراكات المستلهمة من مبادئ الاقتصاد الدائري "الأخضر/الأزرق، وتعرّض التهديدات البيئية الخطيرة، ومن ضمنها شح المياه، هذه الإمكانيات للخطر، وتعتبر الاستدامة في إمكانية الحصول على المياه وتوفيرها واستخدامها من الشواغل الرئيسية. فالمناطق الواقعة على امتداد شواطئ المنطقة الجنوبية والشرقية على وجه الخصوص من بين أكثر المناطق شحاً في المياه في العالم، وذلك في ظل معاناة أكثر من 150 مليون نسمة من الإجهاد المائي ومشاكل تلوث المياه. يدعم الاتحاد من أجل المتوسط تنفيذ الأجندات الإقليمية المعنية بالمياه والبيئة والاقتصاد الأزرق من خلال مبادرات كمبادرة آفاق 2020 من أجل بحر متوسط أنظف، وذلك بهدف التعامل مع 80% من مصادر التلوث بحلول عام 2020. وحاليا يتمتع الاتحاد من أجل المتوسط بوضعية مراقب في الميثاق الإطاري للأمم المتحدة حول تغير المناخ وميثاق الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. [2]

المطلب الثاني: مضمون شراكة الاتحاد من اجل المتوسط

لم تكن العلاقات بين الاتحاد الاوروبي ودول الجنوب للمتوسط قد استقرت بعد، فدول المتوسط لم تكن راضية تماما على مستوى العلاقات الاقتصادية والثقافية مع الاتحاد الاوروبي في ظل عملية برشلونة او سياسة الجوار الاوروبي بالرغم من ان العلاقات الثنائية بين معظم دول اعضاء الاتحاد الاوروبي ودول جنوب المتوسط كانت في معظم الاحيان قوية ومستقرة ولها تاريخ طويل من المصالح الشتركة، الاتحاد

[1] - صباح بالة، مرجع سابق.
[2] - التنمية المستدامة للاتحاد من اجل المتوسط، **من الموقع الالكتروني الرسمي:** https://ufmsecretariat.org/ar/ ، يوم 2022/07/30.

الاوروبي من انبه لم يكن راضيا تماما على مستوى هذه العلاقات مع دول الجنوب كذلك، والتي يشوبها مطالبته ان تقدم هذه الدول لجنوب المتوسط على اصلاحات سياسية واقتصادية لم يتحقق الكثير منها بعد لانها صيغت بطريقة لم تراعي الاختلافات بين دول جنوب المتوسط وبين دول شرق اوروبا التي استجابت بسرعة الى لحاجتها الشديدة الى الانضمام الى الاتحاد الاوروبي او على الاقل الحصول على قبوله[1] لتاتي مبادرة "نيكولا ساركوزي"، باقامة الاتحاد من اجل المتوسط التي جائت خطوة مفاجئة وغير متوقعة وعملية تمس اسباب قصور عملية برشلونة وتابعتها سياسة الجوار الاوروبي،ومحاولة كذلك لتقديم افكار اكثر ايجابية وعملية ذات عائد ملموس على دول المنطقة ومستقبلها وعلى مصالح دول الاتحاد الاوروبي ومصداقيته، خاصة في المجال الاقتصادي والتنموي وهو ماطالبت به الكثير من دول الجنوب من المتوسط مع عدم اغفال الجانب السياسي[2]

توجت اعمال قمة مسار برشلونة الاتحاد من اجل المتوسط UPM بإعلان باريس، الذي جاء في ديباجته ان الغرض من انشاء هذا الاتحاد هو بناء السلام والازدهار يعم كل المنطقة وذلك عن طريق تنفيذ مشاريع تعزز بين كافة شعوبها، واعتبر الاعلان ان الغاية من هذا الاتحاد هو اقامة شراكة متعددة وتعزيز التكامل والانسجام الاقليمي، [3]ومع التأكيد على اهمية عملية برشلونة، وما حققه من انجازات هامه لا يستهان بها فان اعلان باريس يعتبر ان الاتحاد يمكن ان يساعد على مواجهة التحديات التي تطرح نفسها على المنطقه المتوسطية–الاوروبية واهمية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والأمن الغذائي وتدهور البيئة والتغيرات المناخية والتصحر والتنمية المستديمة والطاقة والهجره والإرهاب والتطرف، التعليم وتعزيز الحوار بين الثقافات [4]

اولا: محتوى مؤتمر قمة باريس من اجل المتوسط

[1] - احمد مختار الجمال، **الاتحاد من اجل المتوسط،بدايته تطوراته ومستقبله**، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2008، ص. 05.

[3] - كتاب زهية، **الشراكة الاورومغاربية – ابعادها ورهاناتها-**، (اطروحة دكتوراه)، تخصص القانون الدولي للاعمال، الجزائر: جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019،ص. 99.

[4] -Bichara kheder , de l'union Méditerranéen de sarkozy au processus de Barcelone :union pour la Méditerranée ,in Frédéric allemand , l'union pour la méditerranée ;pourquoi ? fondation pour l'innovation politique , paris , juin 2008 , p29 .

حضر القمة رؤساء ودول حكومات 43 دولة هم قادة 27 دولة اوروبية وكل بلدانالبحر الابيض المتوسط باستثناء ليبيا التي رفضت المشاركة في اللقاء، حول مشاركة اوروبية جديدة تضم 800 مليون نسمة مما اعطى دفعة سياسية قوية للاتحاد الجديد من يوم مولده،وترأس الاتحاد في تلك الفترة كل من الرئيس المصري " حسني مبارك" عن الجنوب ،و الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" عن الشمال، وصدر اعلان عن القمة اعرب عن قناعة رؤساء الدول والحكومات بان هذه المبادرة يمكن ان تلعب دورا في مواجهة التحديات المشتركة التي تواجهها المنطقة الاورومتوسطية وقرر ان عملية برشلونة: الاتحاد من اجل المتوسط التي تركز على اعلان برشلونة وعلى اهداف السلام والاستقرار والامن ومتسبات عملية برشلون،هي مشاركة متعددة ترمي الى مضاعفة امكانيات التكامل والتماسك الاقليمين[1] وقال الاعلان في هذا الصدد ان عملية برشلونة: الاتحاد من اجل المتوسط تعطي دفعة جديدة لعملية برشلونة على مستويات ثلاثة مهمة على اقل تقدير عبر:

- رفع المستوى السياسي لعلاقة الاتحاد الاوروبي بشركائه المتوسطيين
- العمل على تحسين تقاسم المسؤولية في اطار العلاقات المتعددة الاطراف
- اضفاء طابع ملموس واكثر وضوحا على هذه العلاقات بواسطة مشاريع اقليمية ودون اقليمية اضافية مفيدة لمواطني المنطقة

ويمكن تلخيص اهداف الاعلان الذي صدر عن القمة في المجالات التالية:

- اقامة منطقة في الشرق الاوسط تكون خالية من اسلحة الدمار الشامل واحلال الاستقرار والأمن والازدهار
- التصميم على تعزيز الديمقراطية والتعددية السياسية
- دعم عملية السلام الفلسطينية – الاسررائيلية
- ادانة الارهاب بكل اشكاله ومظاهره والتصميم على القضاء عليه ومكافحة الذين يدعمونه
- تحسين التفاهم بين الثقافات وضمان احترام كل الديانات والمعتقدات
- التأسيس لستة مشاريع اقليمية عملية، من مكافحة التلوث في المتوسط،انشاء طرق برية وبحرية. تعزيز الدفاع المدني لمواجهة الكوارث والاحتباس الحراري ووضع خطة للطاقة الشمسية في

[1] - لطفي صور، مرجع سابق، ص. 178.

المتوسط، تطوير جامعة متوسطية وتكوين مبادرة للمساعدة على تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة [1]

لم يأتي هذا المؤتمر بالجدبد على المستوى السياسي ماعدا ذكر المبادئ العامة عن المساواة والشراكة فالبيان يدين الارهاب ولكنه بالمقابل لا يدين الاحتلال (الاراضي الفلسطينية)،غير ان الموقعين على الشراكة يعلنون دعمهم لعملية السلام العربي الاسرائيلي ولكنه لايشير الى الخطة العربية للسلام التي تم قد تم تبنيها في لبنان (بيروت)، وتم اقرارها من جديد في السعودية (الرياض)، وعلى مستوى اخر تشير فقرات عديدة في بيان باريس الى ضرورة الاستناد الى منجز برشلونة غير ان القيمة المضافة التي يقدمها الاتحاد من اجل المتوسط تتمثل في اعطاء دفع سياسي للتعاون حول المتوسط الخاص من خلال تامين انخراط اكبر للمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، وكذا القطاع الخاص وبالرغم ان الاتحاد من اجل المتوسط يجسد توجها اقتصاديا براغماتيا الا ان البيان الختامي يعكس جملة من الابعاد، بعد سياسي، امني، اقتصادي، ثقافي، اجتماعي.[2]

ثانيا: الجانب الاقتصادي لمشروع الاتحاد من اجل المتوسط

يشكل الاتحاد من اجل المتوسط تجسيدا لتوجها اقتصاديا براغماتيا، ففي البيان الختامي لإعلان قمة باريس ركز على عدة ابعاد كالبعد السياسي والامني، والبعد الاقتصادي والمالي، وكذا البعد الاجتماعي والثقافي

1-البعد الاقتصادي والمالي: الهدف الاقتصادي والمالي للاتحاد يتمثل في تأسيس منطقة تجارة حرة تشمل الدول الاعضاء ككل وبالتالي يعكس هذا البعد على مايلي :

- اقامة تعاون مالي فعال يخدم الشعوب المطلة على المتوسط

- تفعيل دور المؤسسات المالية لعملية برشلونة وسياسة حسن الجوار الى جانب تفعيل دور المساعدات المالية الثنائية ومتعددة الاطراف

- مراعاة التوازن بين الزيادة السكانية و معدلات التنمية الاقتصادية

- انشاء بنك متوسطي للاستثمار مشابه لنموذج البنك الاوروبي للاستثمار تكون مهامه تقديم المساعدات لتنمية اقتصاديات الدول المتوسطية الجنوب

[1] - ملحق الإعلان المشترك لقمة باريس للإتحاد من أجل المتوسط، النص النهائي، 2008/07/13
[2] - لطفي صور، مرجع سابق، ص.ص. 180،179.

– العمل على تعزيز المساعدات المالية والفنية للمؤسسات الصغيرة التي تكثر في بلدان جنوب المتوسط والتي تعتبر بدورها دعامة رئيسية لتنشيط الاقتصاد ومحاربة البطالة المنتشرة في هذه البلدان

– مبادلة الخبرة الفرنسية في الطاقة النووية بالاحتياطات الغازية لشمال افريقيا (الجزائر، ليبيا، مصر)

- يمول الاتحاد من اجل المتوسط مشاريعه اساسا من مصادر عديدة تساهم في بعث المشاريع التنموية [1]

- مساهمة القطاع الخاص والميزانية الاوروبية ومساهمة كل الدول المشاركة اضافة الى البنك الاوروبي للاستمرار اما التمويل الاضافي يجب ان يأتي من القطاع الخاص ومن مساهمات الشركاء المتوسطيين والمؤسسات الدولية والبنك الاوروبي للاستثمار، خصوصا من التسيير الاورو- متوسطي للاستثمار والشراكة ومن تسهيل الاستثمار في اطار سياسة الجوار، فقد اعلنت دول الخليج استعدادها لدفع مخصصات مالية معتبرة لصالح تمويل المشاريع الاقتصادية التي برمجها المشروع، بينما اقر البنك الاوروبي للتنمية ضخ ما قيمته 7,5 مليار دولار سنة 2013 لتمويل المشاريع، كما وافق البنك العالمي على انفاق 750 مليون دولار ، وخصصت من جهتها الوكالة الفرنسية للتنمية 5 ملايير اورو لتمويل مشاريع التنمية للاتحاد سنة 2012...كذلك دعمت الوكالة الالمانية للتنمية الاتحاد من اجل المتوسط بتخصيص 2 مليار دولار وتأسيس صندوق خاص لدعم المشاريع الاقتصادية في حوض البحر الابيض المتوسط. [2]

– تحقيق التنمية المستدامة، تحقيق الامن الغذائي، تنظيم الاتصالات وخطوط المواصلات في اطار حوض البحر الابيض المتوسط ، تشجيع ودعم المشاريع الصغرى، تفعيل دور المرأة في عملية التنمية الاقتصادية، التعامل بواقعية مع مشكلة المياه وكذلك مشكلة التصحر [3]

وقد تناول كل من الجانبين السياسي والاجتماعي الاهداف التالية:

2–البعد السياسي والامني: للاتحاد من اجل المتوسط: اقامة منطقة مشتركة للامن والسلم والاستقرار عن طريق الانخراط في حوار سياسي مكثف على اساس دوري مبني على احترام القانون الدولي (مؤتمرات القمة، وزراء الخارجية، حوار الحضارات والثقافات).[4]

---

[1] - المرجع نفسه، ص. 180.

[2] - إطلاق مشاريع طموحة يواكب تأسيس الاتحاد من أجل المتوسط، **من الموقع الالكتروني:** https://www.dw.com/ar/%D8%A5%D8%B7%D9%84%D8%A7%D، باريخ 2008/0/19، يوم 2022/07/29.

[3] - الاتحاد المتوسطي بين التراجع في الطموحات والشكوك في تحقيق التوقعات، **من الموقع الالكتروني:** https://www.dw.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%، بتاريخ 2008/07/11، يوم 2022/07/30.

[4] - كتاب زهية، مرجع سابق، ص. 97.

3-**البعد الاجتماعي و الثقافي** : تحقيق تنمية بشرية، و تشجيع التفاهم بين الثقافات والحضارات و تشجيع التبادل بين المجتمعات المدنية

ولكي تتحقق هطه الاهداف تم التاكيد على جملة من الالتزامات:

- الحوار والاحترام بين الحضارات، الثقافات والأديان كقيل بتقارب شعوب المتوسط
- مراعاة تعليم وتأهيل الشباب وتسهيل المبادلات البشرية
- الحق في التنمية وما يتطلبه ذلك من احترام الحقوق الاجتماعية الاساسية
- تفعيل دور المجتمع المدني و ومراعاة التوازن بين الزيادة السكانية ومعدلات التنمية الاقتصادية
- تخفيف ضغوط الهجرة من خلال برامج التدريب المهني وتقديم المساعدات وخلق فرص عمل جديدة •
- محاربة الارهاب والجريمة المنظمة والمخدرات
- محاربة العنصرية وعدم التسامح ومعاداة الاجانب. [1]

المطلب الثالث: دور الدبلوماسية الجزائرية في الاتحاد من اجل المتوسط

تبنى الاتحاد من اجل المتوسط هدف تشجيع الاستقرار والتكامل في عموم منطقة البحر المتوسط. وهو عبارة عن منتدى لمناقشة القضايا الاستراتيجية الإقليمية استناداً إلى مبادئ الانتماء المشترك والمشاركة في اتخاذ القرارات والمسؤولية المشتركة بين ضفتي البحر المتوسط. ويتمثل هدفه الرئيسي في زيادة التكامل بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب على السواء في منطقة البحر المتوسط، بغية مساندة التنمية الاجتماعية الاقتصادية للبلدان وضمان الاستقرار في المنطقة، تؤكد وثيقة "إعلان قمة باريس من أجل

• تأثير أنشطة الاتحاد من أجل المتوسط على الاستقرار الإقليمي من خلال صلتها بالبعد الإنمائي معْلم مهم من معالم رفاه المنطقة إجمالاً. وبالتشديد على ركيزتي العمل الرئيسيتين: تعزيز التنمية البشرية وتشجيع التنمية الإقليمية المستدامة، تساهم مشاريع الاتحاد من أجل المتوسط ومبادراته في الاستقرار والتكامل الإقليميين، سواء مثلاً من خلال المبادرة الرئيسية الشاملة لمختلف القطاعات المعنية بتوفير فرص العمل "المبادرة المتوسطية للتوظيف" أو نتيجة التأثير الاجتماعي الاقتصادي للبنية التحتية الاستراتيجية ومشاريع التنمية الحضرية المبتكرة من خلال مبادرة تمويل المشاريع الحضرية،كما انه لا تنمية بلا أمن ولا أمن بلا تنمية. ومن الأهمية الحاسمة أن نعزز الترابط بين الأمن والتنمية لكي نخلق البيئة الملائمة التي تساعد على التنمية الاجتماعية الاقتصادية والتصدي بأسلوب شامل ومتزن للتحديات التي تواجه المنطقة. يعتبر الاتحاد من أجل المتوسط، بفضل تكوينه الجغرافي وحوكمته المؤسسية ومنهجيته، المنظمة المثلى التي تأخذ في اعتبارها أولويات كل من الاتحاد الأوروبي، كما تجسدها سياسة الجوار الأوروبية المنقحة والاستراتيجية العالمية للسياسة الخارجية والأمنية، وبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط وشرقه.

[1] - لطفي صور، مرجع سابق، ص. 181.

المتوسط" التي أقرها قادة 43 دولة من الاتحاد الأوروبي وبلدان ضفتي المتوسط ، أن تحقيق أمن منطقة البحر الأبيض المتوسط لا يمكن أن يتم إلا وفق رؤية شاملة للأمن[1]، كما يعد الاتحاد من اجل المتوسط كان فرصة لإعطاء زخم جديد للسلام في الشرق الأوسط وتكريس الدور الأوروبي، كما أطلق المؤتمر مشاريع تعاون بين بلدان ضفتي المتوسط. ومن شأن هذه الخطوات في منظور الأوروبيين على الأقل، المساهمة في استقرار بلدان الجنوب من جهة والمساعدة على تحقيق السلام في الشرق الأوسط من جهة أخرى، وهي حالة تساهم في نهاية المطاف في أمن منطقة البحر الأبيض المتوسط والاتحاد الأوروبي على حد سواء. اضافة الى ان الهدف الرئيسي للاتحاد من اجل المتوسط تركز على تعزيز التعاون من أجل مستقبل سلمي وديمقراطي للدول التي يضمها. وفي هذا الإطار تم الاتفاق على إقامة مشاريع مشتركة طموحة في مجالات البنية التحتية مثل تحديث طرق النقل البحري والبري وتوسيعها لتسهيل التجارة بين ضفتي المتوسط الشمالية والجنوبية. ومن أبرز المشاريع كذلك تلك التي ستساعد على مكافحة التلوث في حوض المتوسط وتعزيز الدفاع المدني لمكافحة الكوارث، تطوير التعليم العالي، وتحسن واقع البطالة في المتوسط والتوظيف [2]

بخصوص الجانب الجزائري اتضح راي الموقف السياسي الخارجي على رؤية الرئيس الاسبق " عبد العزيز بوتفليقة" في تلك الفترة وفي أول ردود الأفعال على المشاريع المطروحة أعرب الرئيس الجزائري عبد العزيز بو تفليقة عن تشكيكه في قدرة الاتحاد على تمويلها. واعتبر بوتفليقة في لقاء مع وكالة الأنباء الجزائرية بأن مشكلة توافر الموارد المادية لتمويل الشراكة اليورومتوسطية لم تحل بعد نهائيا. وفي هذا السياق أشار إلى قيام الاتحاد الأوروبي بوضع موازناته حتى العام 2013 بشكل لا يسمح بالتخطيط لالتزامات مالية جديدة ومهمة. وهو أمر يشكل بالنسبة له موضع تساؤل حول مدى صدق نوايا الاتحاد الأوروبي في تحسين وضع دول الضفة الجنوبية للمتوسط[3].

اولا: تحديات شراكة الاتحاد من اجل المتوسط

شكل مشروع "الاتحاد من اجل المتوسط" حلقة، ولن تكون الاخيرة بالتأكيد، من بين حلقات السلسلة الطويلة من المشاريع المضادة، والتي هدفت الى احتواء الامة العربية وتفتيتها الى مناطق جغرافية معزولة

[1] - تدشين الاتحاد من اجل المتوسط، **من الموقع الالكتروني:** https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8، يوم 2022/07/30.

[2] -. Otmane bekenniche , le partenariat euro- Méditerranéen: les jeneux , office des publications universitaires , Alger ,2011,p 173.

[3] - إطلاق مشاريع طموحة يواكب تأسيس الاتحاد من أجل المتوسط، من الموقع الالكتروني: https://www.dw.com/ar/%D8%A5%D8%B7%D9%84%D، يوم 2022/07/30.

الواحدة عن الاخرى، بغية افراغها من محتواها الوطني والقومي والاستفراد بكل مجموعة على حدة" وشدها الى محاور وتجاذبات خارجية تارة أمنية، مثل اتفاقيات حلف الناتو مع عدد من دول الخليج العربي، وشمال افريقيا (حوار المتوسط وفي اطار مبادرة اسطنبول)، وتارة تحت غطاء سياسي اقتصادي، مثل الشرق–اوسطية، والاور–متوسطية، وسياسة الجوار الاوروبية، وحوار دول 5+5، ومنتدى المتوسط والشراكة الأمريكية–المغاربية ،والشراكة الاوروبية–الخليجية، ومشروع الشرق الاوسط الكبير، وغيرها من المشاريع الاخرى التي لا تعد ولا تحصى، واذا كان هذا المشروع قد طرح لتلافي "اخطاء مسار برشلونة" على حد تعبير الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي[1] فلم يخرج مشروع الاتخاد من اجل المتوسط بعيدا في مضمونه، واهدافه السياسية والامنية والاقتصادية عن تلك المشاريع الاخرى التي سبقته، حتى ان هناك من الدول التي نظرت اليه بانه "حاجة" فرنسية خاصة لحل قضايا الهجرة غير الشرعية والتنسيق الامني في محاربة ((التطرف الاسلامي))، حيث التهديد الذي فرضه تنظيم القاعدة في المغرب العربي، اضافة الى الحسابات الجيو–ستراتيجية التي اخذتها باريس بنظر اعتبارها، وخصوصا، سعي فرنسا الدؤوب لاستعادة دورها في الساحة الدولية، ولاسيما تجاه قضايا وازمات الشرق الاوسط، حيث كان "الفيتو "الامريكي على كل جهد دبلوماسي وسياسي فرنسي يحاول منافسة النفوذ، او الدور الامريكي في المنطقة[2].

يوفر مشروع الاتحاد من اجل المتوسط فرصة جيدة لدول المتوسط للارتقاء بادائها الاقتصادي حتى تتماشى والتحول الاقتصادي المطرد في اوروبا الشرقية والوسطى منذ انهيار جدار برلين والاداء الاقتصادي للكثير من من دول اسيا في العقود الاخيرة اما من الناحية السسياسية انه من الواضح ان دول جنوب المتوسط لم تتقدم نحو المستويات الاوروبية بنفس القدر الذي تقدت به دول اوروبا الشرقية والوسطى كما انه لابد من احداث تغيير وُدي الى حل المشكلات العالقة مثل الهجرة وتقنينها ليتم القضاء على الماسي التي تصحب الهجرة الغير القانونية وكذلك وضع برامج عملية تتيح للطلبة مواصة دراساتهم العليا وتقديم برامج تدريبية متقدمة للمهنيين بسهولة في ظل الاتحاد الجديد[3]

[1] - ناظم عبدالواحد الجاسور، **الخلافات الأمريكية–الاوروبية على قضايا الامة العربية: حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة، نهاية الحرب الباردة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص. 178.

[2] - ناظم عبد الواحد الجاسور، " الاتحاد من اجل المتوسط وتداعياته على مستقبل الامة العربية"، **المجلة السياسية الدولية**، العدد 06، 2010، ص. 02.

[3] - لطفي صور، مرجع سابق، ص. 189.

ان أي انفتاح وتسهيل للاجرائات سيكون حتما لفائدة منطقة الشمال الافريقي باكملها، عندما ينساب تدفق المهاجرين بسلاسة في اطار تعاون قانوني متعدد الاطراف بين الدول امصدرة للهجرة والمضيفة لها كما هوماموول، بالنظر الى تزايد حاجة دول الاتحاد الاوروبي الى عقول وجهد المغتربين ، تضاف الى ذلك الضرورات التي بات يحتمها الانضمام الى منظومة الاتحاد من اجل المتوسط، لاسيما انه يضع ضمن اسبقياته انجاز مشروعات ملموسة على الارض تشمل المواصلات واقامة المزيد من مناطق التجارة الحرة واستبدالالشعارات السياسية بمصطلحات اقتصادية ذات عائد ملموس يمكن قياسه ولا يمكن تحقيق كل ذلك الا بتوفير مناخ الثقة يقود الة معاملة قائمة على الاحترام المتبادل وتطبيق مبدا المعاملة بالمثل مع الاتفاق على برامج امنية مشتركة لمنع أي انتهاكات او خروج عن القانون [1]

بالمقابل يعترض مشروع الاتحاد من اجل المتوسط،عدة صعوبات وعراقيل تجعل من هذا المشروع صعب التحقيق فالمشروع يهدف الى توفير فضة اضافية لحل الصراعات في المنطقة المتوسطية،حيث ان المنطقة تعيش في دوامة من الصراعات القديمة والمعقدة،فهي التي تضم اعقد صراع بين العرب وإسرائيل وكذا المسالتين القبرصية واللبنانية، اضافة الى مشكلة الصحراء الغربية وإقليم كوسوفو، كل هذا يوضح لنا مدى الحركية السياسية والعقائدية في المنطقة، كما ان حرب غزة شكلت عاملا اساسيا في عرقلة انطلاقة الاتحاد من اجل المتوسط، حيث ان نشوب حرب غزة بعد ايام قليلة من تأسيس الاتحاد ساهم في احداث شلل لهذا الهيكل الناشئ بينما كان اعضائه يستعدون لبلورة استراتيجية جديدة لتفعيله وحول مدى تأثير الصراع الفلسطيني الاسرائيلي على مستقبل الاتحاد من اجل المتوسط كما اظهرت حرب غزة بشكل جلي ان هذا الصراع يشكل عائقا اساسيا امام انطلاقته ويهدد بقوة فرص تقدمه في المستقبل. وفضلا عن تعقيدات الصراع العربي الاسرائيلي فان الاتحاد من اجل المتوسط واجه صعوبات تتعلق بتركيبه والأولويات التي من المفترض ان تتضمنها إستراتيجيته حيث ان ضخامة الاتحاد من اجل المتوسط الذي يضم 44 عضوا يجعل اتخاذ القرارات داخله صعبة.[2]

مما سبق يتضح ان مستقبل الاتحاد من اجل المتوسط لن يكون مختلفا كثيرا عم عن مسار برشلونة لعدة اسباب متفق عليها من قبل العديد من الباحثين:

[1] - المرجع نفسه، ص.ص. 189، 190.

[2] -Jean-François Jamet, « Les défis politiques et économiques de l'Union pour la Méditerranée » , Question d'Europe ,Paris :Fondation Robert Schuman,N°93,2008,p :4.

- تباين الرؤى داخل الاتحاد الاوروبي حول الاولويات الاساسية، نجد ان السياسة الخارجية لألمانيا تفضل التوجه نحو شرق اوروبا، بينما الجانب الفرنسي يفضل توجيه سلوكه الخارجي نحو الجنوب.
- عدم وجود ارادة مشتركة لدى الدول الاوروبية لتخصيص اعتمادات مالية للمشاريع الستة التي اقرتها قمة باريس
- عدم وجود رغبة فعلية لإيجاد حلول نهائية وعادل للصراع العربي الاسرائيلي ومشكلة الصحراء الغربية
- غياب رغبة اورروبية للمرافقة الفعلية لدول الجنوب على مستوى الاصلاحات الاقتصادية الضرورية اتحقيق تنمية مستدامة انسانية
- استمرار اوروبا في منطقتها المركز اكثر جعل الضفة الجنوبية حصنا منيعا مكملا للحصن الاوروبي على مستويات التعامل مع الهجرة السرية والجريمة المنظمة دون المراجعة الخاصة لحاجات لدول المنطقة خاصة على مستوى الاصلاح الاقتصادي او الانماج الاجتماعي والإصلاح السياسي[1]

من هنا افاق الاتحاد لن تكون اكثر من نادي متوسطي للحوار، وبعض المشاريع المرتبطة بالدبلوماسية الاوروبية او بالتعامل المشترك الظرفي مع بعض القضايا مثل البيئة والهجرة.

ثانيا: الاتحاد من اجل المتوسط: دور الدبلوماسية الجزائرية في الشراكة

سجلت عملية برشلونة مؤشرات تمزج بين النجاح والنجاح النسبي إذ يبدوا أن هناك هوة بين النجاحات المحققة على مستوى البرامج الجزئية من جهة، ونجاح أقل في تجسيد الأهداف الكلية، ليأتي ميلاد الاتحاد من أجل المتوسط كامتداد لمسار عملية برشلونة الذي لم يوفق في تحقيق ما كان يصبوا إليه من مشاريع لصالح دول حوض المتوسط خاصة دول الجنوب .[2]

[1] - لطفي صور، مرجع سابق، ص. 191،192.

[2] - لمياء حروش، **الشراكة الأورومتوسطية ـ السياقات والمسارات**، مصر: المعهد المصري للدراسات، سبتمبر 2019، ص.ص 23،24.

حرص الرئيس الفرنسي السابق "نيكولا ساركوزي" على ان يعلن عن مُشاركة الجزائر بنفسه بعد ان اجتمع مع الرئيس السابق "عبد العزيز بوتفليقة" على هامش قمة مجموعة الثماني للدول الصناعية الكبرى المنعقدة في اليابان سنة 2008، وكانت الجزائر وجهت انتقادات للاتحاد المقترح مما أحاط مُشاركة بوتفليقة في القمة التي تعقد في العاصمة الفرنسية باريس بالشكوك. وكان غياب الرئيس الجزائري سيُحرج الرئيس الفرنسي ويضر بمشروعه، و اكد في تصريحه انه من المهم للغاية لأن الجزائر تلعب دورا محوريا. و شخصية الرئيس السابق "عبد العزيز بوتفليقة" له خبرة وسلطة تجعل من وجوده حول الطاولة ضروري لنجاح القمة،[1] وبرزت اهم الانتقادات في التغييرات التي أدخلت على المشروع الذي كان سيطلق عليه أصلا اسم الاتحاد المتوسطي. واكد عبد العزيز بلخادم رئيس الوزراء الاسبق للحكومة الجزائرية ان المشروع الذي قدمه لنا عام 2007 الرئيس ساركوزي لم يعد (المشروع) الذي يعرض علينا اليوم.[2] حيث ان قمة "هانوفر، Hanouvre"، بألمانيا في 03 مارس 2008، قمة الحسم التي جمعت الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" والمستشارة الألمانية "أنجيلا ميركل"، ومنه كان الانتقال من "الاتحاد المتوسطي" إلى "الاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط". ذلك نظراً للتداخل بين "الاتحاد المتوسطي" و"مسار برشلونة" والذي وجد الترجمة له بتعديل التسمية من "الاتحاد المتوسطي" إلى "مسيرة برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط" وقد جاء هذا التغيير في تسمية وحتى مضمون هذه المبادرة انعكاساً لما يأتي:

- اعتبار الصيغة الثانية للمبادرة حسب تصريح رئاسة الاتحاد؛ تحديثاً لمسار برشلونة ودفعة جديدة له، وهو أمر يعكس الإدارة الأوروبية الجماعية في إعطاء الصفة التكاملية على كافة مشاريعها المتوسطية من خلال الجمع بينهما حتى لا تتعارض وتتداخل أهدافها وأساليب عملها حتى لا يرى في أي مشروع أوروبي متوسطي بديلاً عن مسار برشلونة.
- الاتفاق على ضم كافة دول أوروبا في المشروع، وليس الدول الأوروبية المتوسطية فقط كما كان مطروحاً في صيغته الأولى، وعلى أن تكون رئاسته الدورية مشتركة بين دول الشمال وجنوب المتوسط معاً وليس دول أوروبا المتوسطية.[3] واكدت الجزائر في تلك الفترة ان "اليوم هو الاتحاد من

[1] - الإتحاد من أجل المتوسط.. "الشيطان يكمُن في التفاصيل"!، **من الموقع الالكتروني:** https://www.swissinfo.ch/ara/%D8%A7%D9%84%D8%A5-، بتاريخ 2008/05/29، يوم 2022/07/29

[2] - بوتفليقة يشارك في قمة الاتحاد من أجل المتوسط، **من الموقع الالكتروني:** https://arabic.arabianbusiness.com/politics-economics/7803، بتاريخ 2008/07/07، يوم 2022/07/30.

[3] - زكري مريم، " الاتحاد من اجل المتوسط سياسة ومبادرة اوروبية اتجاه المنطقة العربية"، **مجلة اكاديميا**، العدد 06، جوان 2017، ص.ص 138،137.

أجل المتوسط لا الاتحاد المتوسطي ومازال فحواه غامضا" قائلا أنه يجب ألا يكون "غطاءا للتطبيع المتسلل للعلاقات مع إسرائيل."[1]•

وهنا بدى من الواضح أن الحواجز التي سبق أن وقفت في طريق نجاح اتفاق برشلونة ستكون طليعة العناوين الكبرى التي ستستأثر بقائمة التحديات على مشروع الاتحاد من أجل المتوسط والتي ينبغي أن ينجح في تجاوزها، وهي القضية الفلسطينية والتي أضيفت إليها أزمات جديدة على غرار الأزمة السورية، وعدم الاستقرار السياسي والأمني في ليبيا، هذا فضلاً عن الأزمات الأخرى القائمة والتي لا يدري أحدً عواقبها، ولا كيف سيتم تجاوزه.[2]

فيما يخص الشأن الجزائري يرى العديد من الباحثين أن التحديات التي تواجه الاتحاد من أجل المتوسط هي نفسها المشاكل التي واجهت مسار برشلونة، شروع الاتحاد من أجل المتوسط هو مشروع رائد وفعال بطموحاته و أهدافه الا أن

الأمل في تحقيق هذه الأهداف يبقى بعيدا عن الواقع، فرغم المشاكل التي واجهته منذ انطلاقه و هذا ما أثار الشكوك في نجاح المشروع و تحقيق أغلب أهدافه التي رسمت له،هذه التحديات يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- الصراع العربي –الإسرائيلي يعتر مصدر القلق العربي هو مشاركة إسرائيل في الاتحاد الجديد و إيجاد تعاون اقتصادي بينها وبين الدول العربية المتوسطية دون أي محاولة جادة من جانبها لوقف اعمال العنف و الاستيطان و رفض أي تنازلات لتحقيق السلام العادل و الشامل. و هو ما أكده وزير خارجية الجزائرالاسبق "مراد مدلسي" من أن الدعوة الفرنسية للاتحاد المتوسطي يجب ان تعتمد على تنفيذ المبادرة العربية للسلام أولا، و انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة. فالدول العربية ترى أن الصراع العربي الإسرائيلي ينبغي أن يكون له الأولوية عند الرئيس الفرنسي "

•- تم الاتفاق ضمن هذا الشروع على أمرين جوهريين أولهما ضرورة اختيار بلد جنوبي يكون مشاركا في الرئاسة لمدة سنتين ويحظى بدعم بلدان الضفة الجنوبية. وعليه أن يستضيف القمة الموالية على نحو يجعل القمم دوارة بين الضفتين، غير أن الوثيقة الأوروبية اشترطت على من يتولى الرئاسة من الجنوب أن يتعهد بدعوة جميع الدول المشاركة في المسار إلى اجتماعات القمة والإجتماعات الوزارية، وهذا تحذير غير مُبطن مُوجه إلى الدول العربية التي قد تتردد في دعوة اسرائيل إلى الإجتماعات خوفا من ردود فعل في الداخل.

[1] - بوتفليقة يشارك في قمة الاتحاد من أجل المتوسط، مرجع سابق.
[2] - لمياء خروش، مرجع سابق، ص. 25.

نيكولا ساركوزي" و جميع الشركاء الأوروبيين حتى يمكن أن ينجح أي اتحاد بين الجنوب والشمال و يكون له مصداقية في المنطقة والعالم لأنه يمثل قلب المشكلة في المتوسط و المنطقة العربية والعالم بأسره. فالاتحاد من أجل المتوسط لا يمكن أن يكون مجرد صيغة للتعاون الاقتصادي أو الأمني أو أداة للتطبيع بين العرب و إسرائيل دون معالجة جذور القضية.[1]

- هناك خلافات أخرى قائمة بين دول تحول دون مسار هذا الاتحاد على النحو ايجابي مثل الخلاف الجزائري المغربي حول الصحراء الغربية اضافة الى و الخلاف المغربي الاسباني حول مدينتي "سبتة" و "مليلية" و التوتر السوري اللبناني جراء الوضع السياسي الداخلي آنذاك قبل الحرب السورية، وغيرها من النزاعات التي تشكل محور انشقاق داخل هذا الاتحاد[2].
- ما يدخل ضمن تحديات الاتحاد من أجل المتوسط هو أن دول جنوب المتوسط من بينها الدولة الجزائرية، ترتبط بعضوية و مجالس أخرى كالاتحاد الإفريقي و مجلس الجامعة العربية، وانضمام هذه الدول إلى الاتحاد أدى إلى فشل عضويتها في هذه الاتحادات وق ديؤدي هذا إلى إقصاء و تهميش الدول الأخرى المنضمة لهذه الاتحادات و التي ليست مطلة على الحوض المتوسط و بالتالي لا يمكنها الانضمام إلى الاتحاد من أجل المتوسط، و هذه المخاوف لا تشمل فقط دول جنوب المتوسط، و انما تشمل ايضا دول شمال المتوسط و اندماجها إلى الاتحاد الجديد[3].

الجزائر حاليا، عضو مؤسس في الاتحاد من أجل المتوسط ، الذي يضم 42 دولة عضو. و تشارك الجزائر بنشاط في جميع الأنشطة التي تنظمها أمانة الاتحاد. وفي هذا الصدد ، شاركت في العديد من المؤتمرات الوزارية القطاعية لهذه المنظمة التي يتمثل هدفها الرئيسي في إطلاق مشاريع إقليمية تعود بالنفع على شعوب البحر الأبيض المتوسط. كما إن مشاركة الجزائر في تنفيذ مشاريع الاتحاد من أجل المتوسط التنموية تقتصر على الدول الأعضاء التي تقيم الجزائر معها علاقات طبيعية[4].ويعد دور الجزائر الرئيسي والفعال في المنطقة المتوسطية، لإقامة شراكة متوازنة ومفيدة لكلا ضفتي المتوسط

[1] - الاتحاد المتوسطي و فرص نجاحه المحدودة ، **جريدة رأي القدس العربي**، العدد 5881 ، ماي 2008، ص.21.
[2] - عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص. 42.

[3] - زكري مريم، مرجع سابق، ص. 136.

[4] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج، لجزائر - منظمات وهيئات دولية أخرى، **من الموقع الالكتروني الرسمي:** https://www.mfa.gov.dz/ar/foreign-policy/algeria-other-international-organizations-institutions، يوم 2022/07/30.

المبحث الثالث: تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية: الية جديدة للنمو الاقتصادي وبعث الوجاهة السياسية

مما لا شك فيه أن السياسة الخارجية للدولة الجزائرية من خلال تعبيرها عن سلوكها الخارجي، تتأثر بالحالة أو الوضعية التي تفرزها عليها تطورات النسق الدولي، الذي تتفاعل فيه الدولة مع غيرها، وبالتالي الدولة الجزائرية تلتزم باسنمرار على إرساء محاولات مناسبة للتماشي مع هذه المتطلبات وفقا لما تقتضيها مصالحها وأهدافها في شتى المجالات خاصة المتطلبات الاقتصادية منها، فبعد أجراء الجزائر انتخابات رئاسية جديدة بعد سنة تقريبا من الحراك الشعبي الذي ادى الى استقالة الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة. وتولي الرئيس الجزائري الجديد عبد المجيد تبون مقاليد الحكم ،أعلن عن نية القيادة الجزائرية عن عزمها على استعادة الجزائر لواجهتها السياسية و دورها الدبلوماسي لاسيما في جوارها الإقليمي، وان يؤسس بدوره قواعد سياسة خارجية براغمتية المصالح ليست فقط قائمة على قاعدة تدوير الزوايا وسياسات المحاور، بل البحث عن أدوات ووسائل جديدة لدعم الإنتشار الناعم للجزائر، إقليمياً ودولياً وذلك عن طريق الدفع بدبلوماسية اقتصادية تحركها البعثات الدبلوماسية في الخارج، وانه لابد للاقتصاد ان ياخذ القسط الوافر من عمل الدبلوماسية.

عمدت الجزائر بقيادتها الجديدة على استعادة الواجهة السياسية و دورها الدبلوماسي بالبحث عن ادوات واستراتيجيات جديدة تضمن اعادة بعث مصالحها وأهدافها السياسية والاقتصادية الامر الذي ادى الى الدفع بالدبلوماسية الاقتصادية كركن اساسي جديد تعتمد عليه وزارة الخارجية الجزائرية لإبراز البعد الاقتصادي لنشاط الجهاز الدبلوماسي من جهة وخلق واقع تعاوني يؤمن استدامة الدبلوماسية الاقتصادية من جهة اخرى وهذا للدور الذي تلعبه في تنويع الاقتصاد الوطني، الوطني وترقية الصادرات خارج ألمحروقات التعريف بالمنتوج، ومرافقة للمتعاملين الاقتصاديين في مساعيهم للولوج الى الأسواق الخارجية، واستقطاب رؤوس الأموال الدولية وجلب استثمارات أجنبية.[1]

المطلب الاول: مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية

[1] - سرى مقصود، الدبلوماسية الاقتصادية، جامعة البيان، كلية القانون، مارس 2021 ، بغداد العراق، **على الموقع الالكتروني:** https://www.researchgate.net/profile/Sura-Maqsoud?enrichId=rgreq-

ان معيار قوة الدول أصبح مرتبط بالقوة الاقتصادية بدرجة كبيرة فإن كل التفاعلات في السياسة الدولية أصبحت مرتبطة بالاعتبارات الاقتصادية وهذا ما جعل من الدبلوماسية الاقتصادية جزء مهم جدا من نشاط السياسة الخارجية لكل الدول القوية منها والضعيفة على حد سواء لذا و لتفادي الأخطار المقبلة على مستوى الأداء الاقتصادي الوطني يستلزم ضرورة تغيير في السياسات الاقتصادية الداخلية و الخارجية و ضرورة تحرك دبلوماسي لتنشيط الاقتصاد الوطني في الخارج في إطار الدبلوماسية الاقتصادية[1]

اولا: الدبلوماسية الاقتصادية : التعريف والنشاة

أ- تعريف الدبلوماسية الاقتصادية

عرفت الدبلوماسية الاقتصادية بأنها: "النشاطات الدبلوماسية التي تستخدم العامل الاقتصادي في التعامل السياسي". ويقصد بهذا التعريف استخدام الدولة لمقدراتها الاقتصادية في التأثير على الدول الأخرى، وتوجيه سلوكها السياسي في الاتجاه الذي يخدم المصلحة القومية للدولة. وقد اعتبر هذا التعريف أن الدبلوماسية هي فن حسن استخدام العوامل الاقتصادية لحل المشاكل السياسية العالقة بين الدول. وقد قصر هذا التعريف الغاية من النشاط الدبلوماسي الاقتصادي، وحصرها في إطار ضيق، ففي بعض الأحيان تكون الغاية من ممارسة هذا النشاط، استخدامه كعامل ضغط على دول معينة لاتخاذ مواقف محددة من الناحية السياسية. ولكن ليست هي دائما الغاية الوحيدة منه، بل على العكس ففي معظم الحالات تكون الغاية من الدبلوماسية الاقتصادية السعي لتأمين المصالح الخارجية للدولة، وتطوير اقتصادها الوطني، وحل مشاكلها الاقتصادية، والتأكيد على مكانتها الاقتصادية إقليميا وعالميا.

ويمكننا تعريف الدبلوماسية الاقتصادية بأنها: "استخدام العوامل السياسية والاقتصادية بالطرق والأساليب الدبلوماسية بغية تحقيق مكاسب سياسية، واقتصادية، واجتماعية، محليا ودوليا هذا التعريف يحيط بالدبلوماسية الاقتصادية من جميع جوانبها, فالدبلوماسية الاقتصادية تمارس من قبل أشخاص القانون الدولي، كما تمارسها أشخاص أخرى, ويتم التواصل بين هذه الأطراف بالطرق الدبلوماسية, و تتناول هذه الدبلوماسية مواضيع متعددة و ذلك على مستوى ثنائي وأقليمي وعالمي, وأهداف هذه الدبلوماسية مختلفة فقد تكون سياسية، كتحقيق مكاسب على الساحة الدولية، وابراز ثقل الدولة في المحافل السياسية, وقد تكون أهدافها اقتصادية, وقد تكون على المستوى القومي كدعم تطوير اقتصادها الوطني، وتنميته، وتحقيق الكسب المادي,

[1]- ياحي مريم ، "الدبلوماسية الاقتصادية كاداة لتنشيط الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية"، **مجلة الحقوق والعلوم الانسانية** ، العدد 05، جامعة المسيلة ، كلية الحقوق، 2018، ص 93

وقد تكون أهدافها اقتصادية على المستوى الدولي كتطوير العلقات الاقتصادية الدولية بدعم التجارة الدولية والاستثمار الدولي، والسعي إلى تحقيق تكتل اقتصادي قد تكون أهداف هذه الدبلوماسية اجتماعية فتتخذ شكل مساعدة الدول الفقيرة في تحقيق تنميتها اقتصاديا واجتماعيا والنهوض بمستوى المعيشة.[1]

تعرف الدبلوماسية الاقتصادية بأنها شكل من أشكال الدبلوماسية، تستخدم فيها الدولة الأدوات الاقتصادية من أجل بلوغ أهدافها، كما تعرف الدبلوماسية الاقتصادية بأنها: الأنشطة الرسمية التي تركز على زيادة الصاد ارت وجذب الاستثمار الأجنبي والمشاركة في أعمال المنظمات الاقتصادية الدولية،أي الأنشطة الاقتصادية الرسمية لوزارات الخارجية و الوزارات والهيئات المعنية، كوزارة التجارة الخارجية والهيئات المعنية بترويج المنتج المحلي في الأسواق الخارجية، وهيئة الاستثمار وغيرها.[2]

يلخص هذا التعريف الدبلوماسية الاقتصادية بالأدوات الاقتصادية من مكافآت وعقوبات اقتصادية دولية، والتي تهدف إلى تحقيق أهداف السياسة الخارجية لدولة ما، في حين تنطوي الدبلوماسية الاقتصادية على رعاية المصالح الاقتصادية والتجارية للدولة المرسلة للبعثة الدبلوماسية، وكذلك الاتصال مع المؤسسات والمنظمات الدولية بهدف تعزيز المصالح الاقتصادية للدولة المرسلة، والسعي لحل النزاعات ،واجراء المفاوضات الاقتصادية المتعلقة بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تكون الدولة طرفا فيها[3]

ب – نشأة الدبلوماسية الاقتصادية

لا تعد الدبلوماسية الاقتصادية شكلا جديدا للدبلوماسية و ذلك من حيث الممارسة أو الوجود، فقد كان ينظر إليها على أنها المسار المهني الثانوي للدبلوماسي، على اعتبار أن النشاط الأساسي للدبلوماسي . يكون في المجال السياسي فقط، وكان هذا النوع من الدبلوماسية عرف فيما مضى باسم الدبلوماسية التجارية، وكانت هذه الدبلوماسية تهتم بالتبادل التجاري بين الممالك والإمارات القديمة، فالمصادر التاريخية أكدت وجود تجارة مكثفة نظمتها اتفاقيات ومعاهدات عقدت بين مصر القديمة وغرب آسيا, وذلك في وقت مبكر

[1] - *الاذاعة الجزائرية*، مخطط عمل الحكومة ديناميكية استباقية وتعزيز العلاقات مع افريقيا والوطن العربي : **من الموقع الالكتروني:** https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20210903/217196.html، بتاريخ 2021/09/03، يوم 2022/2304.

[2] - ياحي مريم، مرجع سابق، ص. 98.

[3] - صلاح الدين حمد، **اثر الدبلوماسية في التنمية الاقتصادية، سورية نموذجا**، (اطروحة دكتوراه غير منشورة) ، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة دمشق، 2015، ص 17

من القرن الرابع عشر قبل الميلاد، ثم بعد ذلك ازدهرت التجارة بين العالم القديم والعالم الجديد بسبب الاستعمار الأوروبي واكتشاف السواحل الأمريكية الجنوبية الغنية، وقد قامت الدول الاوروبية المستعمرة إلى بلورة المكاسب التي حصلت عليها في العالم الجديد على شكل امتيازات واتفاقيات حماية، وذلك لضمان استمرار السيطرة على هذه . المكاسب، وبعبارة أخرى كانت التجارة بين الدول سببا في إقامة علاقات فيما بينها وإبرام الاتفاقيات ، لكن برزت الدبلوماسية الاقتصادية وبشكل قوي ونشط على الساحة الدولية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وذلك عندما لاحت بوادر فوز الحلفاء في تلك الحرب، فبعد الفوضى السياسية والاقتصادية التي عرفها العالم بعد فترة الحرب العالمية الثانية، سعت مجموعة من الدول إلى إيجاد مؤسسات دولية تكون الغاية من وجودها إعادة تنظيم شؤون العالم الاقتصادية ، بالإضافة إلى توفير شروط الانطلاقة الاقتصادية الجديدة وازالة العقبات التي تعيق عملية تدويل الإنتاج ورأس المال على المستوى العالمي، وخلق شروط اقتصادية وسياسية جديدة لإعادة تقسيم مناطق النفوذ والسيطرة. حيث أصبحت تلك الدول ترتبط مع بعضها بشبكة معقدة من العلاقات الاقتصادية، كما اكتسب الاقتصاد دورا مركزيا في النشاطات الدبلوماسية، وذلك بسبب زيادة وعي الدول بأهمية الرخاء الاقتصادي العالمي بشكل عام، وأهمية ازدهار التجارة بشكل خاص ، وضرورة تنمية العلاقات الاقتصادية الدولية إلى أقصى حد مستطاع. فشهد عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية ما يعرف بمرحلة تعدد المنظمات الدولية، والتي أن نشئت لتشكل إطارا للنظام المالي العالمي، والنشاطات التجارية الحديثة. فهي مرحلة اتسمت إلى حد ما بالتعاون الاقتصادي الدولي، وذلك على المستوى الثنائي، و الإقليمي، والعالمي، وكان هذا التعاون يهدف إلى توحيد الإطار القانوني، وتوحيد الإطار التنظيمي للنشاط الاقتصادي الدولي، كما كان يهدف إلى إقامة مشاريع دولية مشتركة. بالإضافة إلى ذلك العمل على إيجاد حل مشترك للمشكلات الاقتصادية الدولية، خاصة المشاكل التي أظهرت الخلل الاقتصادي والهوة الكبيرة بين الشمال والجنوب، الأمر الذي استوجب حث الجهود الدولية لوضع النظام العالمي الاقتصادي الجديد على أسس عادلة ومنصفة، وكان قد نشأت الدبلوماسية الاقتصادية في الولايات المتحدة في فترة الرئيس الأمريكي روزفلت، وسميت آنذاك بدبلوماسية الدولار – أي تحقيق المصالح الأمريكية من خلال الدولار – وكانت وزارة الخارجية هي الأداة الرئيسية في تحقيق هذه المصالح، من خلال تمويل رجال الأعمال الأمريكيين في الخارج لتسيير أعمالهم الاقتصادية. ومن هنا، تم تعريف الدبلوماسية الاقتصادية بأنها استخدام الأدوات الاقتصادية للدولة لتحقيق المصالح القومية، وبمعنى آخر استخدام الثقل السياسي للدولة لخدمة مصالحها الاقتصادية.ومن بين هذه الادوات الاقتصادية (المعونات والمساعدات....)وهناك

مجالات جديدة ستتشكل العالم في المرحلة القادمة، مثل البيئة، والصحة، والطاقة، والتكنولوجيا، فكلها مجالات دخلت في صميم العمل الاقتصادي، وبالتالي صميم العمل الدبلوماسي[1].

من الناحية القانونية ركز النظام الاقتصادي العالمي على مأسسة الدبلوماسية الاقتصادية في العلاقات الدولية بين الدول الرأسمالية المتقدمة والدول النامية. ويتضح ذلك في ضوء التنظيمات الاقتصادية التي أقيمت في محيط الدبلوماسية الاقتصادية وهي: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، والتي صممت أساساً لتحقيق مصالح الدول الرأسمالية المتقدمة، وتكريس سيطرتها، مما اضطر الدول النامية إلى الدخول معها في صراع تسلحت له بالتكتل في مجموعة الـ 77. لكن هذا الاتجاه سرعان ما انتكس، وعادت الدول المتقدمة إلى الهيمنة المطلقة على النظام الاقتصادي، وكان إنشاء منظمة التجارة العالمية أكبر تجسيد لهذه الحقيقة.[2]

ثانيا:الدبلوماسية الاقتصادية : المستويات والانواع

أ- **مستويات الدبلوماسية الاقتصادية:** تتخذ الدبلوماسية الاقتصادية عدة مستويات تتمثل في

1- الدبلوماسية الثنائية:

ما زلت الدبلوماسية الثنائية تشكل جزءا رئيسيا من الدبلوماسية الاقتصادية، سواء كانت هذه الدبلوماسية تشمل المعاملات المالية بين البلدين أو التجارة الرسمية، أو معاهدات، الاستثمار، أوغيرها من المواضيع التي تؤثر على العلاقات الاقتصادية. فالدبلوماسية الاقتصادية الثنائية مازالت التقنية الأسهل التي تجعل توضيح نتائج التعاونً الاقتصادي امرا سهلا ، حيث تتفهمه المصالح الوطنية لأي طرف عند طرحه للمناقشة والتدقيق به. إلا أنه تؤخذ على هذه الدبلوماسية ناحية سلبية مهمة، هي أنها تمنح الفوائد إلى الطرف الأقوى في المفاوضات، مما يمكنها من استغلال الطرف الأضعف بسهولة أكثر، ففي حالة الأتفاقية بين دولة متقدمة واخرى نامية، تكونً المراكز الاقتصادية متفاوتة وتكون المساومة الدولية لمصلحة الدولة التي تستطيع أن تفرض شروطا تتفق مع مصلحتها وهي الدولة المتقدمة بينما الدولة الأخرىً تقف عاجزة عن المساومة نظرالضعفها وحاجتها إلى الاتفاقية فتجد نفسها مضطرة للتنازل عن بعض المزايا ومنح بعض الامتيازات

[1] -Claude Revel (2011), **Diplomatie économique multilatérale et influence**,Revue de Géoéconomie, Institut Choiseul, France, N° 56, 01/2011, pp. 60-

[2] - محسن الندوي، **الأهمية الإستراتيجية للدبلوماسية الاقتصادية في العلاقات المغربية الإفريقية**، مصر: المركز الديمقراطي العربي، مارس 2017، ص.ص. 64،63.

للطرف الأقوى أما الإيجابيات لهذا المستوى فهي كثيرة، حيث أن هذه الصفقات الثنائية تساهم بشكل كبير في تعزيز الاتفاقيات الأكثر تعقيدا التي تعقد على المستوىً الإقليمي أو العالمي، كما لها أن للدبلوماسية الاقتصادية الثنائية أهمية كبيرة في تحديد القواعد الإقليمية أو المتعددة الاطراف التي يمكن أن تطبق في الحالات المشابهة، فمثلا القواعد التي تحكم النزاعات الاقتصادية بين الولايات المتحدة واليابان يتم اللجوء إليها في نزاعات دول اخرى[1]

2- الدبلوماسية متعددة الاطراف:

تسعى الى استيعاب انظمة واقتصاديات مختلفة من حيث المنهج والرقي او الفعالية او التموقع الجغرافي، لتحقيق هدف واحد تابع لاطار نمطي واحد وغاليا من يقود هذه العملية منظمة دولية رائدة محايدة تحظى بالقبول المعنوي تعمل عل ى تلافي اية خلافات بين الاطراف ووصايات للاقوى على الاضعف، مثل مبادرات صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية، المنظمة الدولية للعمل، الاتحاد الدولي للاتصالات[2] ويفترض ان يكون هناك مجموعة من الدبلوماسين ذوي الخبرة والاختصاص يمثلون الحكومة والقطاع الخاص، يفهمون القضايا الاقتصادية والتجارية الرئيسية ويتفاوضون لتحقيق مصالح دولهم[3]

3- الدبلوماسية الجماعية:

لهذه الدبلوماسية الجماعية شكلا خاصا كمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD• وغيرها من التجمعات الاقتصادية الدولية . وهذا المستوى من الدبلوماسية الاقتصادية الجماعية يحقق هدفين مهمين، الأول:أن الاطراف المشاركة في هذه الدبلوماسية توفر لها منتدى، عندما تحاول تلك الحكومات الوطنية للدول الاطراف إيجاد حلول، وتوفير التوافق بين بعضها حول هدف اقتصادي معين، سواء أكان محليا أم

[1] - سوى مقصود، مرجع سابق.
[2] - حمزةطيبي، "الدبلوماسية الاقتصادية مفتاح الدخول الى مضمار الاقتصاد العالمي تقييم حالة فرنسا- الجزائر"، **مجلة البحوث الاقتصادية والمالية**، المجلد 6، العدد 01، جوان 2019، ص. 47
[3]- فيرورز مزياني، الدبلوماسية الاقتصادية في ظل الحولات الاقليمية والدولية،**المجلة الجزائرية للامن والتنمية**، المجلد8،العدد 15، جويلية 2019، ص. 196.

•- تعمل اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على تطبيق إصلاحات لتحسين النمو الاقتصادي وهياكل الحوكمة والتنويع والتوظيف وتنمية القطاع الخاص والنزاهة. إن مبادرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للحوكمة والقدرة التنافسة من أجل التنمية، التي أطلقتها المنطقة وقادتها، تدعم هذه الإصلاحات من خلال نهج شامل ومنسق وحوار سياساتي مبتكر وخلق الروابط بين أصحاب المصلحة الرئيسيين والتعلم من الأقران وبناء القدرات، تغطي منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا البلدان التالية: الجزائر والبحرين وجيبوتي ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا وموريتانيا والمغرب وسلطنة عمان والسلطة الفلسطينية وقطر والمملكة العربية السعودية وسوريا وتونس والإمارات العربية المتحدة واليمن.

دوليا وذلك من خلال عملية التعاون الطوعي التي تقوم بها هذه الحكومات. وأما الهدف الثاني: فهو تمكين الحكومات التي تملك توجهات اقتصادية متشابهة من تطوير الواقع المتفق عليه، بحيث يمكنها بعد ذلك من التقدم في المجالات الأوسع متعددة الاطراف

4- الدبلوماسية الاقليمية :

إن البعد الإقليمي للدبلوماسية الاقتصادية في أهمية متزايدة، فعلى الرغم من أن الاتفاقيات الاقتصادية في هذا المستوى تكون في معظم الأوقات بدافع سياسي، إلا أنها توفر وبطريقة سريعة العديد من الأسواق المفتوحة وبشكل متجاور. فالدولة تسمح بحرية النشاط الاقتصادي الوطني عندما يكون ذلك ضمن إطار تجمع إقليمي، وهو في معظم الأوقات يتم ضمن دائرة تتكونً من بلدان متقاربة جغرافيا في مستويات التطور الاقتصادي والأولويات السياسية المماثلة، فبالنسبة لقطاع الأعمال يكونً الدخول إلى الأسواق الإقليمية بديلا عن دخول الاسواق العالمية عند ضعف الإمكانيات، حيث يعد ذلك بداية طريق المنافسة. كما أن الاتفاقيات الإقليمية قد تكون مصدر قوة للدولة الإقليمية المنضم إليها عند قيامها بمفاوضات دولية، وبالتالي يكونً لها تأثير عظيم في المفاوضات الدولية، وفي قدرتها على فتح الأسواق الدولية . ولكن مهما كان الحافز من ابرام الاتفاقيات الإقليمية، إلا أن الحافز الأكبرقد يكون تحقيق نمو في الصناعات الوطنية و ذلك نتيجة قدرة هذه البلدان على منافسة بعضها و بالتالي قيام تجارة في الأسواق الحرة الإقليمية.[1]

ب-انواع الدبلوماسية الاقتصادية: للدبلوماسية الاقتصادية نوعين وهما الترغيب والترهيب، وسيتم دراسة كل منهما بالتفصيل

1- الترغيب و الاقناع :

ويعمل في هذا النوع من الديبلوماسية الاقتصادية عندما تكون العلاقات طبيعية، ويقصد بها عملية الحوار مع الاطراف الاخرى من أجل دفعهم و إقناعهم إلى اتخاذ موقف معين مقابل تقديم المكافأة، وقد أثبتت الوسائل الاقناعية بأنها فعالة ومفيدة في احيان مختلفة لاسيما الوسائل الخاصة بالجانب الاقتصادي[2]، ومن أشهر وسائل الاقناع المستخدمة في الدبلوماسية الاقتصادية:

[1] - سوى مقصود، مرجع سابق.

[2] -Christian Chavagneux (1999), **La diplomatie économique : plusseulement une affaire d'États**, Pouvoirs N. 88, France, Janvier 1999, pp.36-39

– المساعدات الخارجية: تعرف مفهوم بأنه جميع التدفقات المالية من الجهات المانحة سواء كانت هذه الجهات دولا أو منظمات متعددة الاطراف إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر بمراحل انتقالية، بما في ذلك التمويلات المالية الرسمية، والقروض، والمساعدات الاقتصادية، وتمويل التجارة

– المساعدات الاستشارية كوسيلة لتحقيق مجموعة من الاهداف الاخرى مكافحة الفساد، النضال من أجل حقوق الانسان، و تطوير المؤسسات الديمقراطية في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، وكذلك التكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي من أجل تبني القيم االاقتصادية والسياسية والثقافية الغربية وطرقً التفكير والتمثيل

– المكافأة الاكرامية التلويح بمزايا اقتصادية من جانب دولة ما واتخاذ موقف يتلاءم مع مصالحها[1]

2– الترهيب والاكراه :

– العقوبات الاقتصادية: ما هي إلا وسيلة ضغط ايجابية أو سلبية، تهدف إلى الحصول على تغير في السلوك السياسي للدولة المعاقبة، وهذه العقوبة يمكن أن تدرج من التهديد الهين إلى مقاطعة كلية أو شاملة للعلاقات الاقتصادية بين المعاقب والمستهدف

– الحظر الاقتصادي: وضع اليد على الصادرات أو الواردات المخصصة لبعض الدول وبعد الحرب العالمية الثانية عندإنشاء منظمة الامم المتحدة لم تلاحظ خطورة الحظر الاقتصادي كأحد أشكال الحرب ولم تضع المعايير التي تحد من خطورته و آثاره، بل أصبح من القوانين وتبنته كأداة عقابية يمكن اللجوء إليها .

– الحصار الاقتصادي "ما هو إلا عمل مختلفة دوافعه، سياسية اقتصادية عسكرية، يمارس تاثيراعلى دولة أو كيان ما لاجباره على العودة عن فعل ما غير مقبول من وجهة نظر الدولة الفارضة الحصار

– المقاطعة الاقتصادية وتعد واحدة من اهم العقوبات الاقتصادية التي تستخدمها الدول في تعليق التعاملات الاقتصادية والتجارية مع دولة، وذلك بغية خلق مشكلات اقتصادية داخل البلد الخصم قصد زيادة الصعوبات السياسية والاجتماعية التي يعشها [2]

ثالثا: الدبلوماسية الاقتصادية : الاشخاص والادوات

أ–اشخاص الدبلوماسية الاقتصادية

[1] - سوى مقصود، مرجع سابق.
[2] - المرجع نفسه.

لابد أن نحدد الأشخاص الذين يمارسون نشاط الدبلوماسية الاقتصادية ويقومون باتخاذ القرارات بعد إجراء المفاوضات، او ن كان النشاط الدبلوماسي في الأمور السياسية يقوم به رئيس الدولة، ورئيس الوزراء ووزير الخارجية، و الممثلين الدبلوماسيين في السفارات، إلا أن هذا الأمر لا ينطبق على الأشخاص أو الجهات الفاعلة في الدبلوماسية الاقتصادية، فالدبلوماسية الاقتصادية لا تتأثر بالإطار المؤسساتي الذي يتم العمل فيه, و فيما إذا كان ممثلو هذه الدبلوماسية هم ممثلون حكوميين أو ممثلين غير حكوميين فقط، بل إن مسار وأسلوب المفاوضات والغاية منهما ضمن إطار الدبلوماسية الاقتصادية يتغير وفق إطار نشاط القطاعات الخاصة التي تشارك في الدبلوماسية الاقتصادية، بالإضافة إلى القطاعات العامة وتوجهات الدولة[1]. واذا قسمنا أشخاص الدبلوماسية السياسية إلى أشخاص تابعين للسلك الدبلوماسي، و أشخاص غير تابعين للسلك الدبلوماسي, فهنا سوف نقسم أشخاص الدبلوماسية الاقتصادية إلى فاعلين وطنيين حكوميين، وا لى فاعلين غير وطنيين حكوميين،والى فاعلين دوليين

1- الفاعلون الوطنيون الحكوميون :

تعد الدول والحكومات الممثل الرئيسي في الدبلوماسية الاقتصادية، وداخل كل حكومة قد تو جد عدة وزارات تهتم بذات الموضوع الذي يتم تناوله ضمن إطار النشاط الدبلوماسي الاقتصادي، وتعدد الوزارات التي تهتم بذات الموضوع يخلق فرصة لقيام اختلافات في وجهات النظر بين هذه الوزارات، وبالتالي فإن المفاوضين الدبلوماسيين أثناء قيامهم بالعملية التفاوضية يقومون بمراعاة متطلبات عديدة وبمسارين متلازمين، الأول على الساحة الدولية ومع المفاوضين الدوليين للأطراف الأخرى، والثاني على الساحة الداخلية الوطنية وفق متطلبات جميع الوزارات التي تهتم بالموضوع ذاته (السلطة التنفيذية للحكومة، السلطة التشريعية للحكومة، الحكومات المركزية والحكومات غير المركزية، الهيئات التنظيمية المستقلة وشبه المستقلة)

2- الفاعلون الوطنيون غير الحكوميين :

لقد أشرنا إلى أن من السمات الرئيسية للدولة الوطنية أنها تعد ممثلا في الدبلوماسية الاقتصادية، إلا أننا نجد أن الحكومات الوطنية لم تعد هي الممثل الوحيد، بل إن تعقيد العلاقات الاقتصادية على المستوى

[1] - زوليك الطاهر والعربي رزق الله بن مهيدي، "العولمة وتقويض مبدأ السيادة"، **مجلة الباحث**، العدد 02، 2003، ص. 34.

الدولي وتعدد الأطراف الفاعلة، أدى إلى قيام الدولة بتفويض جزء من اختصاصها في إقامة علاقات اقتصادية دولية إلى جهات وطنية غير حكومية (جماعات الضغط، منظمات حماية المستهلك)[1]

3- الفاعلون الدوليون :

يؤثر الفاعلون الدوليون في الدبلوماسية الاقتصادية بغض النظر عن جنسيتهم، وسواء أكانوا حكوميين أم غير حكوميين (المجتمع المدني العالمي، قطاع الأعمال الدولي، المنظمات الدولية، المجتمع المعرف الدولي)[2]

ب-ادوات الدبلوماسية الاقتصادية :

1- اتفاقيات ثنائية او متعددة الاطراف: مثل اتفاق الشراكة الاورومتوسطية، السوق العربية المشتركة

2- التكتلات الاقتصادية: مثل الاتحاد الاوروبي، التكتل الاقتصادي لامريكا الشمالية نافطا، التكتل الاقتصادي الاسيوي، مجلس التعاون الخليجي، الاتحاد المغاربي

3- المؤسسات المالية: مثل صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، ومنظمة التجارة العالمية

4- وسائل الاعلام: وذلك من خلال الاشهار والاعلان والدعاية لمختلف المنتجات من اجل استمالة اذواق المستهلكين

5-المنتديات والمعارض الاقتصادية[3]

المطلب الثاني :الدبلوماسية الاقتصادية لخدمة السياسة الخارجية الجزائرية: مؤشرات التفعيل

الدبلوماسية الاقتصادية مدعوة لتكون ركنا أساسيا في السياسة الخارجية للجزائر أسوة بعديد دول العالم التي تعتمد عليها لتعزيز النفوذ على الساحة الدولية. وقد اتضحت الرؤية خلال مؤتمر رؤساء البعثات الدبلوماسية والقنصلية المنعقد ب 8 اكتوبر 2021 الذي قد نظم تحت هيئة وزارة الخارجية لتبيان رريس

[1] - المرجع نفسه، ص. 35.

[2] -Francis Fukuyama (1991), **Liberal democracy as a global phenomenon**,Political science and politics, American Political Science Association,USA, Vol. 24, N0. 4, December 1991, p. 662

[3] - فاتح النور رحموني، "الدبلوماسية الاقتصادية في السياسة الدولية الية تعاونية ام استغلالية"، **مجلة دراسات حول الجزائر والعالم**،د 02، العدد 06، ص. 209.

الجمهورية عبد المجيد تبون و إيلائه اهتماما خاصا للدبلوماسية الاقتصادية وقد جاء ضمن خطابه لهذا المؤتمر ان دبلوماسيينا مدعوون اليوم، للتموقع في طليعة الجهود الوطنية الهادفة إلى تعزيز جاذبية الجزائر تجاه الشركات الأجنبية، ودعم المؤسسات الوطنية لولوج الأسواق العالمية وتضمنت خارطة الطريق توجيهات لأفراد السلك الدبلوماسي بالعمل على تصريف المنتجات الجزائرية التي تمتلك فيها ميزة تنافسية في المجال الصناعي وحتى الفلاحي مغاربيا وإفريقيا، ومتوسطيا وكذا جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر. كما ركز المؤتمر على ضرورة إنجاح مسار الإصلاحات الهيكلية الكبرى التي باشرتها الجزائر، والتي تتطلب انفتاحا أكبر على العالم الخارجي، وهذا بتفعيل الدور المحوري للدبلوماسية بصفة عامة والدبلوماسية الاقتصادية بشكل خاص، وهذا لتحقيق الأهداف الإستراتيجية المتمثلة أساساً في جذب الاستثمار وترقية الصادرات خارج المحروقات خدمة لبناء النموذج الاقتصادي الجديد، القائم على التنوع

اولا: ادوات تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية : دور وزارة الخارجية

لقد أصبح للبعد الاقتصادي دورا معتبرا في إنشاء العلاقات الدبلوماسية بين الدول، ودخل الاقتصاد من الباب الواسع في أجندة أولويات وزارات الشؤون الخارجية، وتحركت الدبلوماسية السياسية الجزائرية بشكل لافت بعد ان رفع الحراك المجتمعي سقف انتظاراته من دور دولته على المستوى الإقليمي والدولي وباتت واعية بأهمية هذا الدور وإحداث توازن استراتيجي على الصعيدين الإقليمي والقاري وشملت ملفات وقضايا عدة، ما يعيد إلى الواجهة مسألة إلزامية مرافقة الدبلوماسية الاقتصادية لنظيرتها السياسية لتحقيق التوسع والتمدد الاقتصادي إقليميا وقاريا، الذي غاب تماما إبان حقبة الرئيس الاسبق السيد عبد العزيز بوتفليقة.[1]

تعتزم الدولة الجزائرية, وفق مسعى تحيين أهداف ومهام الدبلوماسية الجزائرية في ظل القيم والمبادئ الثابتة التي تقوم عليها "الاستمرار بشكل منهجي وعقلاني, في تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية مع أهم شركائها في أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا وافريقيا مع المحافظة على المصالح الوطنية وتحقيق هدف المساهمة في التنمية الفعلية للاقتصاد[2] كما ان هناك اهتمام خاص توليه الدولة للدبلوماسية الاقتصادية خاصة في المرحلة الحالية التي عرفت انتعاشا لدور الدبلوماسية الجزائرية في محيطها العربي والإفريقي،

[1] - **معالم التغيير في السياسة الخارجية الجزائرية الجديدة**، تونس: مركز الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسية، 2020، ص. 11.

[2] - الاذاعة الجزائرية، مخطط عمل الحكومة: ديناميكية استباقية وتعزيز العلاقات مع إفريقيا والوطن العربي من بين الاولويات،**من الموقع الالكتروني:** https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20210903/217196.html، يوم 2021/09/03.

والمتوسطي والعودة القوية للدبلوماسية الجزائرية وتسجيل حضورها القاري والجهوي وعلى المستوى الدولي في العديد من الملفات، ودون شك هذه العودة القوية للدبلوماسية الجزائرية المعروفة باتزانها وبعلاقاتها مع مختلف الدول، ، فالدبلوماسية الاقتصادية مقارنة بفترات سابقة تشهد الانطلاقة الحقيقية في ظل رؤية وتوجيهات رئيس الجمهورية السيد عيد المجيد تبون،[1] كما انه تطبيقاً لمساعي الإنعاش الاقتصادي وتحقيق الأهداف الرامية إلى تنويع الاقتصاد وجذب الاستثمارات وتطوير الصادرات خارج المحروقات وضعت الدولة الجزائرية أدوات قانونية ومؤسساتية لتفعيل الدبموماسية الاقتصادية، ومن بين اهم الأدوات المؤسساتية للدبلوماسية الاقتصادية هي الصلاحيات الممنوحة لوزارة الخارجية

لا يقتصر دور وزارة الخارجية في العمل الدبلوماسي السياسي فقط، بل لها دور فعال في جلب الاستثمارات الأجنبية للجزائر من خلال إعطاء صورة لمناخ الاستثمار للبلد المتعاملين الأجانب والبحث عن أسواق خارجية تحتوي المنتوج المحلي من خلال دعم المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين

وايضا أطلقت وزارة الشؤون الخارجية ثلاثة إجراءات رئيسية في اطار تطوير الدبلوماسية الاقتصادية للبلد، بهدف دعم المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين على التصدير والمتعاملين الأجانب على الاستثمار في الجزائر، و تتمثل هذه الإجراءات في إنشاء مكتب للإعلام وترقية الاستثمارات والصادرات، وتكوين الدبلوماسيين المكلفين بالشؤون الاقتصادية والتجارية على مستوى الممثليات الدبلوماسية الجزائرية في الخارج، وكذلك إنشاء قسم ويب في موقع وزارة الشؤون الخارجية مخصص للدبلوماسية الاقتصادية[2]

عملت وزارة الخارجية عمى إنشاء بوابة إلكترونية خاصة بالدبلوماسية الاقتصادية في إطار المساعي الحثيثة للإنعاش الاقتصادي وتطوير الصادرات و تعزيز تواجد المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين في البلدان الأجنبية والترويج لمناخ الاستثمار في الجزائر للمستثمرين الأجانب اوالمهاجرين الجزائريين المتواجدين في الخارج فقد أوردت بوابة الدبلوماسية الاقتصادية على مستوى موقع وزارة الخارجية الجزائرية عدة نصوص قانونية لإعلام المتعاملين الاقتصاديين اوالمستثمرين الأجانب و الجزائريين بالتحفيزات التي سيستفيدون منها في حالة استثمارهم في الجزائر ، وأرفقت ذلك بدليل المستثمر تلخص فيه الادوات و والأطر القانونية للاستثمار في الجزائر، والمقومات والثروات الهامة التي تتمتع بها الجزائر، والتي يمكن أن تكون مستقبلاً

[1] - منير بن دادي، الدّبلوماسية الاقتِصاديّة. ثروة ضَائِعة!، جريدة الوطن، **من الموقع الالكتروني:** https://akhbarelwatane.net/، بتاريخ أكتوبر، 2021، يوم 2022/02/04.

[2] - رابح فصيح، الشؤون الخارجية: ثلاثة إجراءات رئيسية لتعزيز الدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية،**من الموقع الالكتروني:** https://www.aps.dz/ar/algerie/102434-2021-02-25-16-40-26، بتاريخ 2021/02/25، يوم 2022/07/22.

أرضية خصبة للثروة منها (الاستثمار السياحي، الاستثمار الفلاحي، الاستثمار في الثروات الباطنية و الموارد المائية، الاستثمار في الطاقات المتجددة) اهمها:

-توفير مناخ استثمار مشجع وهذا ما نص عليه الدستور الجزائري الأخير الصادر بتاريخ 30/12/2020 في المادة 61 منه على أن "حرية التجارة والاستثمار مضمونة وتمارس في إطار القانون

-ضمان الأمن القانوني والثبات التشريعي الذي يعتبر الأمان الكافي للمشروع فالتحدي الكبير لجلب الاستثمارات الأجنبية للجزائر هو تحقيق استقرار التشريعات الخاصة بالاستثمار والقوانين المتصلة بها اهمها :

- القانون رقم 16/09 المؤرخ في 03/08/2016 المتعلق بترقية الاستثمار

- المرسوم التنفيذي رقم 17/100 المؤرخ في 05/03/2017 المحدد لصلاحيات وطريقة تنظيم وتسيير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

- المرسوم التنفيذي رقم 17/102 المؤرخ في 05/03/2017 المحدد لكيفيات تسجيل الاستثمارات

- المرسوم التنفيذي 17/104 المؤرخ في 05/03/2017 المتعمق بمتابعة الاستثمارات و ا لعقوبات المطبقةفي حالة عدم احترام الالتزامات اوالواجبات المكتتبة

وتعزيزا لوجود الدبلوماسية الاقتصادية في الخارج انتهجت وزارة الخارجية عدة طرق ووسائل لدعم الصادرات خارج المحروقات من بينها :

التسهيلات الجمركية والبنكية وتتمثل في :

- زيارة الموقع والتخليص الجمركي عن بعد
- إنشاء الرواق الأخضر الذي يسمح بالمصادقة على تصريح التصدير دون معاينة السلع
- التصريح المسبق والمبكر وتقديم البيان قبل وصول البضائع[1]

التسهيلات المالية والبنكية وتتمثل في :

[1] - خواص نصيرة، "ضرورة تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية لجلب الاستثمارات الأجنبية للجزائر كإستراتيجية للتنويع الاقتصادي ما بعد جائحة كورونا"، **المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية**،، المجلد: 85 ، العدد: 20، ص. 317

تستفيد الشركات الوطنية المنتجة للبضائع والخدمات والتي تعمل في مجال تصدير المنتجات المحلية من التسهيلات البنكية سواء للمشاركة في المعارض في الخارج أو من أجل التصدير بتقديم وثائق إثبات شهادة توطين ألتصدير استعادة واعادة عائدات التصدير، (أحكام مالية حول الاستثمار في الخارج)

الاتفاقيات التجارية ومناطق التبادل الحر:•

من أجل الانفتاح على اقتصاديات الدول العربية والدول الإفريقية، والمتوسطية سعت الجزائر الى المصادقة و والانضمام إلى عدّة اتفاقيات ثنائية ومتعددة الاطراف وكذا الانخراط في مناطق التبادل التجاري الحر من بينها :

- التصديق بشكل رسمي بتاريخ 29/12/2020 على اتفاقية انضمام الجزائر الى منطقة التجارة الحرة للقارة الإفريقية
- في إطار التكامل الاقتصادي العربي انضمت الجزائر بتاريخ 01/01/2019 رسميا الى معاهدة تسهيل المبادلات التجارية بين الدول العربية (نصيرة، 2020
- التوقيع على إنشاء مجلس أعمال جزائري – كرواتي، بتاريخ 12 – 12 – 2021 من أجل تعزيز التعاون بين البلدين في مجالي التجارة والاستثمار وسيكون هذا المجلس بمثابة الإطار المناسب لتعزيز وتفعيل العلاقات الإقتصادية بين البلدين، والقاطرة التي ستدفع بين تلك العلاقات نحو الأمام في عدة قطاعات.كما ان انعقاد منتدى الأعمال الجزائري–الكرواتي، يندرج في إطار توجه الجزائر نحو تفعيل ديبلوماسيتها الاقتصادية، وجعلها مواكبة للنهضة الاقتصادية التي تعرفها الجزائر وآفاقها الواعدة في مختلف المجالات ترقية ودعم المبادلات الاقتصادية[1]

ترقية ودعم المبادلات الاقتصادية:

•- **بالنسبة لدولة الجزائر تعد مناطق التبادل الحر في كل من :** منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية(ZLECAF) : إيمانا بأهمية التكامل الاقتصادي الإفريقي، قررت الجزائر بتاريخ 21 مارس 2018، بكيغالي رواندا، التوقيع على اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، إضافة إلى البروتوكولات الثلاث المتعلقة بتجارة السلع،و تجارة الخدمات و فض النزاعات.في هذا الإطار، شرعت الجزائر بشكل رسمي في إجراءات التصديق على هذه الاتفاقية القارية وذلك بتاريخ 28 فيفري 2020. وأصدرت في نفس السياق بتاريخ 29 ديسمبر 2020 قانونا متعلقا بالتصديق على الاتفاقية المنشئة لهذه المنطقة الحرة، **و** منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى(GZALE) : ففي إطار تطوير ودعم المبادلات الاقتصادية فيما بين البلدان العربية، قرر المجلس الاقتصادي و الاجتماعي لجامعة الدول العربية، بتاريخ 22 فيفري 1978، إعداد معاهدة لتسهيل المبادلات التجارية بين الدول العربية و التي تمت المصادقة عليها في تونس بتاريخ 10 فيفري 1981.و تماشياً مع سياسة الانفتاح التجاري التي انتهجتها الجزائر ابتداء من سنة 2000، صادقت على ذات الاتفاقية في 04 أوت 2004. وقد قدمت ملف انضمامها إلى هذه المعاهدة بتاريخ 31 ديسمبر 2008 . وانضمت رسمياً إلى ذات الاتفاقية في الفاتح من جانفي 2009.

[1]- المرجع نفسه، ص. 318.

تضمن المرسوم الرئاسي رقم 19/244 المؤرخ في 11/09/2019 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الخارجية صلاحيات مديرية ترقية ودعم المبادلات الاقتصادية والمتمثلة في :

- ترقية المبادلات التجارية الدولية للجزائر
- المساهمة في تنفيذ سياسة دعم وترقية الصادرات خارج المحروقات
- إنشاء بوابة حول التجارة الخارجية ووضعها تحت تصرف المتدخلين الوطنيين و الممثليات الدبلوماسية [1]

ثانيا: ادوات تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية : دورالسفراء والقناصلة

أ- من الناحية القانونية:

حسب نص المادتين 3 و 9 على التوالي من المرسوم الرئاسي 02/406 المؤرخ في 2002 المتضمن صلاحيات السفراء الجزائريين

- يجب على السفير من أجل التعريف بالسوق الجزائري ودعم المتعاملين الجزائريين أن يقوم بمساعدة المتدخلين الوطنيين من مؤسسات ووسائل إعلام ومنظمات غير حكوميه في علاقاتهم مع الشركاء الأجانب مع تطوير العلاقات الاقتصادية وترقية المبدلات التجارية و الشراكة مع مؤسسات بلد الاعتماد
- أماّ بالنسبة للقناصلة فحسب نص المادتين 15 و 16 من المرسوم الرئاسي رقم 02/407 المؤرخ في 2002 المحدد لصلاحيات رؤساء المراكز القنصلية

(يظهر دورهم في تنشيط الدبلوماسية الاقتصادية من خلال العمل على تطوير العلاقات الاقتصادية و التجارية والثقافية بين الجزائر والجماعات الاقليمية و التشجيع عمى إقامة شراكة بين المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين والدوليين مع إطلاع المتعاملين الجزائريين على كل تظاهرة أو معرض وطني أو دولي تنظمه الجزائر وتقديم المساعدة لهم)

ب- من الناحية الاجرائية :

تطبيقاً لمساعي الإنعاش الاقتصادي وتحقيق الأهداف الرامية إلى تنويع الاقتصاد وجذب الاستثمارات وتطوير الصادرات خارج المحروقات أعلنت وزارة الشؤون الخارجية،عن إطلاق مجموعة من الإجراءات

[1] - هيام لعيون، "خطوة نحو تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية"، **جريدة الشعب** ، العدد 1432، بتاريخ 2021/12/12.ص.21.

للمساهمة بشكل ملموس في تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية ، وان ان إطلاق هذه الإجراءات من شأنه تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية والتي تندرج في إطار تفعيل توصيات الندوة الوطنية للإنعاش الاقتصادي تحت رئاسة رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، والذي أكد خلالها على ضرورة السعي لبناء اقتصاد وطني متنوع يقوي أمننا الغذائي ويحصن الأمة من التبعية المفرطة لقطاع المحروقات.[1]

وتتمثل هذه الإجراءات في :

1- انشاء شبكة تفاعلية للمكلفين بالشؤون الاقتصادية والتجارية لدى البعثات الدبلوماسية والقنصلية الجزائرية حول العالم

انه لابد من تكييف الجهاز الدبلوماسي لتمكينه من المساهمة بشكل ملموس في إنجاح برنامج الإنعاش الاقتصادي و يتعلق الإجراء الرئيسي المتعلق بالموضوع لتطوير الدبلوماسية الاقتصادية بتكوين الدبلوماسيين المدعوين لشغل وظائف المكلفين بالشؤون الاقتصادية والتجارية على مستوى الممثليات الدبلوماسية الجزائرية، من خلال الندوات الأكاديمية في مجال الدبلوماسية التجارية واللغة الإنجليزية للأعمال بالإضافة الى ذلك، سيتم تنظيم زيارات ميدانية على مستوى اقطاب التصدير لتمكين الدبلوماسيين الجاري تكوينهم من الحصول على فكرة ملموسة عن إمكانات التصدير الجزائرية و الاطلاع على انشغالات المتعاملين في الميدان[2]

2- إنشاء مكتب للإعلام وترقية الاستثمارات والصادرات، وتكوين الدبلوماسيين المكلفين بالشؤون الاقتصادية والتجارية على مستوى الممثليات الدبلوماسية الجزائرية في الخارج

هذا البرنامج التكويني المخطط له بإحكام حول الدبلوماسية الاقتصادية للدبلوماسيين من السفراء إلى القناصلة وكامل أعضاء السلك الدبلوماسي ليتعرف كل على مهامه وفائدة ما هو مكلف به حتى يزيد حماسه (من باب الواجب الوطني). وعلى أن يكون التكوين في الآجال القريبة باعتماد التكوين الرقمي، إلى حين تعميمه في البرامج التحضيرية للمعهد الدبلوماسي وإن كانت بكل تأكيد موجودة إلا أن الحاجة لتعميقها تبقى ضرورة ملحة، حتى يتمكن ممثلو السفارات والقنصليات من إعداد تقارير عميقة حول متطلبات السوق في الدول التي

[1] -اذاعة الجزائر الدولية، "بوقدوم يعلن عن إطلاق جملة من الإجراءات للمساهمة في تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر"، **من الموقع الالكتروني:** https://radioalgerie.dz/rai/ar، بتاريخ 2021/25/02، يوم 2022/01/02.

[2] - وكالة الانباء الجزائرية، الشؤون الخارجية: ثلاثة إجراءات رئيسية لتعزيز الدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية، **من الموقع الالكتروني:** https://www.aps.dz/ar/algerie/102434-2021-02-25-16-40-26 ، بتاريخ 2021/02/25، يوم 2022/08/01.

يعملون بها، والإحاطة بجوانب مختلفة في المجال المالي والتجاري والتشريعي أيضا حتى تسهل عملية الاستقطاب والتفاوض بعدها، وفي مرافقة المتعاملين الاقتصاديين في توفير المعلومات اللازمة والممكنة. وعلى الأرجح في بدايات العمل الدبلوماسي بالنمط الاقتصادي الاستعانة بخبراء وخريجي معاهد وجامعات العلوم الاقتصادية والتجارية وإلحاقهم بالعمل الدبلوماسي في اقرب الآجال [1]

3- استحداث مناصب مبعوثين خاصين لوزير الشؤون الخارجية

في خطوة غير مسبوقة، استحدثت الجزائر مناصب مبعوثين خاصين لوزير الشؤون الخارجية الحالي السيد رمطان لعمامرة، للاضطلاع بملفات تقع في قلب المصالح الدبلوماسية وفُهم القرار على أنه إعادة صياغة واسعة من الرئيس عبد المجيد تبون للسياسة الخارجية الجزائرية حيث أقر السيد الرئيس تعيين 7 مبعوثين خاصين يعملون تحت سلطة وزير الشؤون الخارجية ولم يسبق للدبلوماسية الجزائرية، أن أدرجت في هيكلها التنظيمي منصب مبعوث خاص لوزير الخارجية [2]

4- مرافقة فعلية وآنية للمتعاملين الاقتصاديين في مسعى الولوج الى الأسواق الخارجية

أن الخيار الاستراتيجي لنشاط الجهاز الديبلوماسي ، يتجسد من خلال مرافقة فعلية وآنية للمتعاملين الاقتصاديين في مساعيهم لولوج الأسواق الخارجية، وأن الممثليات الدبلوماسية والقنصلية تؤدي دورا مهما في الترويج للمنتجات والخدمات الجزائرية والعمل على بعث تنافسيتها في الأسواق الخارجية. وعلى أهمية التكوين في مجال الدبلوماسية الاقتصادية وإشراك التخصصات المالية والاقتصادية، وتفعيل دور الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية.[3]

5- استحداث مكلفين بالدبلوماسية الاقتصادية في القنصليات

سارعت وزارة الخارجية الجزائرية إلى استحداث مكلفين بالدبلوماسية الاقتصادية في القنصليات، من أجل تحقيق أهداف اقتصادية على غرار دفع عجلة التصدير خارج المحروقات وجلب المستثمرين الأجانب وتعزيز

[1] - نبيلة بن يوسف، الدبلوماسية الاقتصادية أولوية في أجندة وزارة الخارجية الجزائرية : مهام وتحديات جديدة، **من الموقع الالكتروني:** https://www.akhbardzair.dz/2021/02/27/ بتاريخ 2021/05/03، يوم 2022/04/02.

[2] - عباس ميموني ، سبعة مبعوثين خاصين يرسمون أولويات الدبلوماسية الجزائرية (تقرير)،**من الموقع الالكتروني: https://www.aa.com.tr/ar**، بتاريخ 28.09.2021، يوم 2022/06/27.

[3] - طلبي خير الدين، وزير الخارجية يقدم عرضا حول الدبلوماسية الاقتصادية ودورها في خدمة المؤسسات الجزائرية، **من الموقع الالكتروني:** https://www.ennaharonline.com/%D9%88%D8%B2%D9%8A%D، بتاريخ 2021/06/02، يوم 2022/05/23.

الوجهة الاقتصادية والسياحية الجزائرية و حرص الدولة – بتوجيه من رئيس الجمهورية – على تعزيز دور الجزائر القوي في الساحة الاقتصادية الدولية ومرافقة المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين و تسويق البيئة الاقتصادية والاستثمارية بالنسبة إلى الجزائر وجلب الاستثمارات الأجنبية

6- مرافقة البنوك والمؤسسات المالية وفتح فروع بنكية جزائرية

تفعيل دور الدبلوماسية الاقتصادية ومرافقة البنوك والمؤسسات المالية وفتح فروع بنكية جزائرية في أهم العواصم التي تمثل الأقطاب الاقتصادية في إفريقيا لتعزيز القدرات التنافسية للمؤسسات الجزائرية، وتمكينها من الاستحواذ على حصص سوقية معتبرة لزيادة ورفع من الصادرات وتمكين المستثمرين الجزائريين من الدخول والاستثمار في الأسواق الخارجية الواعدة، وهذا من اجل من أجل الرفع من وتيرة الصادرات خارج المحروقات.

7- الخروج من تبعية الاقتصاد الجزائري للمحروقات

تهتم الجزائر ضرورة الخروج من تبعية اقتصادها للمحروقات، إذ تعول الحكومة على بعثاتها وقنصلياتها في دول العالم بهدف المساهمة في دخول السوق الدولية بخاصة الأفريقية منها. ووضعت وزارة الخارجية مجموعة من الإجراءات تتعلق بإنشاء شبكة تفاعلية للمكلفين بالشؤون الاقتصادية والتجارية لدى البعثات الدبلوماسية والقنصلية حول العالم، وإنشاء مكتب إعلامي في الوزارة يتكفل باستقبال المتعاملين والمصدّرين الجزائريين لتسهيل عملياتهم، وتزويدهم بالمعلومات المفيدة[1].

ان ما أقدمت عليه وزارة الخارجية شيء إيجابي فالدبلوماسية الاقتصادية اليوم أصبحت أداة مهمة للاستثمار، وعليه يجب إعادة النظر في اختيار السفراء والممثلين الدبلوماسيين، ليكونوا من ذوي التخصصات الاقتصادية والمالية، مشيراً إلى أهمية أن يكون تقييم أدائهم على أساس النتائج التي يحققونها في مجال جلب الاستثمارات، وإيجاد فرص وأسواق جديدة ومرافقة المتعاملين والمصدرين، وزيادة الصادرات خارج المحروقات، وختم أن التنافس الدولي حالياً اقتصادي، وهذا ما تفرضه التحولات الجيواستراتيجية في العلاقات الدولية، لأن المحاور والتحالفات وحتى التوترات أساسها اقتصادي بالدرجة الأولى[2].

8- التوجه نحو تصدير المنتجات الجزائرية

[1] - المرجع نفسه.

[2] - منير بن دادي، مرجع سابق.

دعم التوجه نحو تصدير المنتجات الجزائرية، تحمل دلالات متعددة كونها إقراراً ضمنياً بالمسؤولية الواقعة على عاتق الممثليات الدبلوماسية التي كانت تتنصل أغلبها من دورها في دعم وجود المنتجات الجزائرية بالأسواق الخارجية، بالإضافة إلى أنها خطوة تدل على أن خيار التصدير أضحى لا رجعة فيه.[1]

المطلب الثالث: الدبلوماسية الاقتصادية لخدمة السياسة الاقتصادية الجزائرية: الصلاحيات والمؤسسات المستحدثة

تعتبر الدبلوماسية الاقتصادية من أهم أدوات تعزيز المصالح المختلفة للدول باعتبارها مطلب ضروري للتكيف مع المتغيرات الحاصلة في العلاقات الدولية التي تشهد تحديات عديدة تتطلب تطوير الدبلوماسية و أولوياتها و مضامينها للانتقال من المنظور التقليدي إلى مجالات جديدة للدبلوماسية و في مقدمتها المجال الاقتصادي كما تعتبر الديبلوماسية الاقتصادية من أولويات السياسة الخارجية الجزائرية في دعم التنمية الاقتصادية الوطنية و تعزيز القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية[2].

مع تولي السيد عبد المجيد تبون الرئاسة الجزائرية، تركزت الاولويات على الأهمية الاستراتيجية البالغة لموضوع الدبلوماسية الاقتصادية، داعيا السلك الدبلوماسي الى ايلائها اهتماما خاصا، واوضح في العديد من المناسبات ان الدبلوماسيين الجزائريين مدعوون للتموقع في طليعة الجهود الوطنية الهادفة إلى تعزيز جاذبية الجزائر تجاه الشركات الأجنبية, ودعم المؤسسات الوطنية لولوج الأسواق العالمية وذلك عبر استطلاع ودراسة أنماط السوق والاستهلاك وتحديد الفرص المتاحة للمنتجات الوطنية الجزائرية.[3]حيث صرح بأن "**العمل الدبلوماسي يجب أن يشكل امتدادا و رافدا لمساعي وجهود الدولة في جميع المجالات**", **وبالتالي فإنه "يقع على عاتقكم الاسترشاد باستمرار, بالأجندة الوطنية في إطار جهودكم وعملكم اليومي, فالمصلحة العليا للوطن وسمعته ومكانته وكرامة مواطنينا بالخارج تبقى دائما و أبدا فوق كل اعتبار**".[4]، لتستحدث فيما بعد العديد من الصلاحيات الخاصة بوزارة الشؤون الخارجية والجالية المقيمة بالخارج، اضافة الى بروز مؤسسات ومديريات فرعية داخل الوزارة خاصة

[1] - علي ياحي، الجزائر تعول على دبلوماسييها لدخول الأسواق الدولية، من الموقع الالكتروني: https://www.independentarabia.com/node/198651/%، بتاريخ 2021/03/23، يوم 2011/06/09.

[2] -Harun ur Rashid (2005), **Economic Diplomacy in South Asia**,Conferences of The Australia South Asia Research Centre: **IndianEconomy & Business**, Australian national university, Australia, 18 August,2005.p.223.

[3] - وكالة الانباء الجزائرية، تبون: الجالية الوطنية بالخارج والدبلوماسية الاقتصادية تكتسيان أهمية استراتيجية بالغة، من **الموقع الالكتروني:** https://www.aps.dz/ar/algerie/115502-2021-11-08-16-24-46، بتاريخ 2021/11/08، يوم 2023/07/31.

[4] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، **من الموقع الالكتروني:** https://www.el-mouradia.dz/ar/president/618f967bfd895c001eedf378، بتاريخ 2021/11/08، يوم 2022/07/31.

بتفعيل الديلوماسية الاقتصادية ولعمل على تسهيل معظم الاجراءات الخاصة بالمتعاملين الاقتصاديين او تلك التي تخص جانب الاستثمار والتجارة الخارجية، كذلك نلك المهام الضافية الخاصة للدبلوماسيين السفراء والملحقين الاقتصاديين العاملين على مستوى السفارات والقنصليات، ودورهم في تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية،أن المهمة الجوهرية لهؤلاء هو تقديم المعلومة "الاقتصادية والتجارية" القيمة إلى المتعاملين الجزائريين المصدرين، والعمل على مرافقة الشركات الجزائرية في نشاطاتها على المستوى الدولي، لضمان ترويج أكبر للمنتجات ،والخدمات الجزائرية مع عرضها في الأسواق الخارجية علاوة على جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر[1].

اولا: صلاحيات الوزارة في المجال الاقتصادي:

أ- **صلاحيات وزارة الشؤون الخارجية** : مرسوم رئاسي رقم 02-403 مؤرخ في 26 نوفمبر سنة 2002 المادة 14:

- تتولى وزارة الشؤون الخارجية في مجال التعاون الثنائي، تنسيق تحضير جميع الأعمال الموجهة إلى إثارة الاهتمام والمشاركة وتحديدها وتنفيذها وجمع مساهمة كل الأعوان والمتعاملين الذين من شأنهم المشاركة في ترقية التعاون الاقتصادي والمالي والتجاري والثقافي والاجتماعي والعلمي مع الحكومات الأجنبية.
- تشارك في البحث عن الشراكة مع المتعاملين الأجانب وضبطها وكذا في تشجيع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر.
- وتتولى مراقبة الأعمال ومتابعتها وتقييم نتائجها في إطار التنسيق الحكومي.

ب-صلاحيات مديرية ترقية ودعم المبادلات الاقتصادية مرسوم رئاسي رقم 19-244 مؤرخ في 11 سبتمبر سنة 2019 المادة 14: مديرية ترقية ودعم المبادلات الاقتصادية، وتكلف بما يأتي:

- ترقية المبادلات التجارية الدولية للجزائر
- المساهمة في تنفيذ سياسة دعم وترقية الصادرات خارج المحروقات،
- التزويد بالمعلومات والتحاليل الاقتصادية اللازمة لدخول الأسواق الخارجية ودعم مجهودات المؤسسات الجزائرية في هذا المجال،

[1] - مهمة الملحقين الدبلوماسيين تقديم المعلومة للمصدرين المحليين، **من الموقع الالكتروني:** https://elwassat.dz/%D9%85%D9%87%D9%85%D8%A9-%، بتاريخ 2021/03/28، يوم 2022/08/01.

- إعداد مذكّرات ظرفية في مجال التجارة الدولية موجهة للشركات والمؤسسات والهيئات والوزارات المعنية [1]

وتضم مديريتين (2) فرعيتين:

1- **المديرية الفرعية لتحليل وتسيير المعلومة التجارية**، وتكلف بما يأتي:

- إنشاء بوابة حول التجارة الخارجية ووضعها تحت تصرف المتدخلين الوطنيين والممثليات الدبلوماسية والقنصلية الجزائرية وكل طرف معني بذلك.
- استقاء معطيات ومعلومات إحصائية تتعلق بالتجارة الخارجية وتحليها وإرسالها إلى الشركاء المعنيين.
- وضع وسائل بث المعلومات.

2- **المديرية الفرعية لمتابعة البرامج وترقية المبادلات التجارية**، وتكلف بما يأتي:

- تنشيط برامج تثمين وترقية المبادلات التجارية الخارجية الموجهة أساسا إلى تطوير الصادرات خارج المحروقات
- وضع آليات وأدوات ووسائل الترقية التجارية الناجعة لدعم المؤسسات الجزائرية المصدرة، بالتنسيق مع المصالح التجارية والاقتصادية للسفارات الجزائرية[2].

ج-**صلاحيات السفراء**: مرسوم رئاسي رقم 02-406 مؤرخ في 26 نوفمبر سنة 2002 يكلف السفير على الخصوص بما يأتي:

- المادة03: مساعدة المتدخلين الوطنيين، من مؤسسات ووسائل إعلام ومنظمات غير حكومية، في علاقاتهم مع الشركاء الأجانب.
- المادة 09: يعمل السفير على تطوير العلاقات الاقتصادية وترقية التبادلات التجارية والشراكة مع مؤسسات بلد الاعتماد.[3]

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج، صلاحيات الوزارة في المجال الإقتصادي، **من الموقع الالكتروني الرسمي:** https://www.mfa.gov.dz/ar/economic-diplomacy/mfas-attributions-and-structures-in-economic-diplomacy/attributions-، يوم 2022/08/01.

[2] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج، مصالح الوزارة ، **من الموقع الالكتروني الرسمي:** **https://www.mfa.gov.dz/ar/the-ministry/attributions** ، يوم 2022/07/31.

[3] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، رقم 77، مرسوم رئاسي رقم 02-406، نوفمبر 2002,

د- صلاحيات رؤساء المراكز القنصلية: مرسوم رئاسي رقم 02-407 مؤرخ في 26 نوفمبر سنة 2002

- المادة 15: يعمل رئيس المركز القنصلي على تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية والثقافية والعلمية بين الجزائر والجماعات الإقليمية والمؤسسات الموجودة في دائرة اختصاصه. كما يشجع من خلال أعمال الاستكشاف والترقية، على إقامة علاقات شراكة بين المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين ومتعاملي دولة الإقامة.

- المادة 16: يسهر رئيس المركز القنصلي على إطلاع المتعاملين الاقتصاديين الموجودين في دائرة اختصاصه بصفة منتظمة على كل تظاهرة أو معرض وطني أو دولي تنظمه الجزائرويقدم لهم، لهذا الغرض المساعدة اللازمة[1].

ثانيا: الاجراءات والتسهيلات المستحدثة:

أ- .الصندوق الخاص لترقية الصادرات

تم إنشاء الصندوق الخاص لترقية الصادرات (FSPE) •من أجل ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، و ذلك من خلال التكفل بجزء من التكاليف المتعلقة بنقل المنتجات الموجهة للعرض و كذا تكاليف مشاركة

الشركات في المعارض و الصالونات في الخارج حسب عتبات التمويل التالية:

- بعنوان المشاركة في المعارض والمعارض الصالونات المتخصصة في الخارج:

- 100 ٪ في حالة المشاركة ذات طابع استثنائي بناء على قرار سياسي أو تقتصر على إنشاء شباك موحد.
- 50 ٪ في حالة المشاركة الفردية في المعارض الأخرى غير المدرجة في البرنامج الرسمي السنوي.
- 80 ٪ في حالة المشاركة في المعارض و الصالونات المدرجة في البرنامج الرسمي لمشاركة الجزائر.

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، رقم 77، مرسوم رئاسي رقم 02-407 مؤرخ في 26 نوفمبر سنة 2002.

•- تم تأسيس الصندوق الخاص لترقية الصادرات (FSPE) بموجب قانون المالية لسنة 1996 . حيث تخصص موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية و تسويق منتوجاتهم في الأسواق الخارجية، كما تمنح إعانات الدولة عن طريق الصندوق الخاص لترقية الصادرات لفائدة أي شركة مقيمة تقوم بإنتاج ثروات أو تقدم خدمات و لكل تاجر مسجل بصفة منتظمة في السجل التجاري و ينشط في مجال التصدير . يتم تحديد مبلغ إعانة الدولة المتاحة بإشراف وزارة التجارة و حسب نسب تحدد مسبقا وفقا للموارد المتوفرة.

تجدر الإشارة إلى أن الإعلانات المعدة يجب أن تذكر في لغة مستعملة في التجارة الدولية ، و عند الإقتضاء في لغة البلد المستضيف للتظاهرة، كل المعلومات المتعلقة بالتظاهرة من اسم المعرض و فترتة و مكانه – بعنوان نقل وعبور ومناولة البضائع الموجهة للتصدير

- 50 ٪ في حالة النقل الدولي للتمور، وبالنسبة لجميع الوجهات لهذا المنتج
- 50 ٪ في حالة النقل الدولي للمنتجات غير الزراعية إلى وجهات بعيدة
- 50 ٪ في حالة النقل الدولي للمنتجات الزراعية القابلة للتلف باستثناء التمور

ب–التسهيلات الجمركية

الأنظمة الاقتصادية الجمركية مفيدة للمصدرين على العديد من الأصعدة ، حيث أنها توفر حوافز جبائية ومالية و إدارية، وتتمثل أهم التسهيلات فيما يلي:

- الإعفاء من إيداع ضمانة في إطار نظام القبول المؤقت عند استيراد الرزم الفارغة لتغليف السلع الموجهة للتصدير أو السلع الموجهة لتحسين الصنع الإيجابي(التحويل) لتصدر لاحقا، وهذا ينطبق أيضا على التصدير المؤقت للسلع من أجل تحسين الصنع السلبي (انجاز أعمال)، و الموجهة للتصدير النهائي
- إصدار وصل العبور بالجمارك (TPD) ، بالنسبة للصادرات التي تمت عبر الطرق البرية.
- إنشاء الرواق الأخضر ، الذي يسمح بالمصادقة على تصريح التصدير دون معاينة من السلع.
- تفعيل الدفتر ATA• بمدة صلاحية (01) سنة، و هو إجراء مبسط للتصدير المؤقت للعينات و كذا للمشاركة في المعارض و الصالونات في الخارج، و يسلم حصريا من طرف الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة.(CACI)
- التصريح المسبق المبكر وتقديم البيان قبل وصول البضائع

• - الاختصار ATA هو مزيج من العبارات الفرنسية والإنجليزية " Admission Temporaire/Temporary Admission". يعد دفتر الإدخال المؤقت للبضائع وثيقة جمركية دولية تسمح لحاملها مؤقتًا (لمدة تصل إلى سنة واحدة) باستيراد البضائع دون دفع الرسوم والضرائب التي عادة ما يتم تطبيقها، بما في ذلك ضرائب القيمة المضافة. ويلغي هذا الدفتر الحاجة إلى شراء سندات الاستيراد المؤقتة. وطالما يتم إعادة تصدير البضائع داخل الإطار الزمني المخصص لها، لا توجد رسوم أو ضرائب مستحقة. ولكن الفشل في إعادة تصدير جميع السلع المدرجة في الدفتر يؤدي إلى ضرورة دفع الرسوم المطبقة. إن الفشل في دفع تلك الرسوم يتسبب في قيام مصلحة الجمارك الأجنبية بمطالبة البلد الأصلي للمستورد.

ج: التسهيلات البنكية

يمكن لأي شركة منتجة لبضائع أو خدمات مقرها في الجزائر، و تعمل في مجال تصدير المنتجات المحلية الاستفادة من التسهيلات المصرفية سواء للمشاركة في المعارض في الخارج أو من أجل التصدير ، و بتقديم وثائق إثبات.

- شهادة توطين التصدير
- استعادة و إعادة عائدات للتصدير
- أحكام مالية متعلقة بالتجارة الخارجية
- أحكام مالية حول الاستثمار في الخارج من طرف متعاملينا الاقتصاديين[1].

المطلب الرابع: الدبلوماسية الاقتصادية لخدمة التنمية الاقتصادية الجزائرية : العامل التنموي والاداء الدبلوماسي

اتسعت مجالات ابعاد العمل الدبلوماسي وتنوعت واصبحت متصلة بعمليات التنمية والاستثمار في المشروعات الاقتصادية ، وتطوير التجارب الخارجية ، كما ان الدولة الجزائرية قد تفطنت مؤخرا الى ضرورة الربط بين ادائها الدبلوماسي و احتياجاتها ومصالحها المباشرة بما يشمل ضرورة التحرك الخارجي للتشجيع على الاستثمار المباشر في قطاعات التنمية الاقتصادية الى جانب عمليات التصدير والاستيراد والحصول على الاليات والكيفيات ومدخلات الانتاج بهدف التنويع الاقتصادي بعيدا عن قطاع المحروقات[2]

اولا: التنويع الاقتصادي وجذب الاستثمارات الاجنبية للجزائر : اولوية العمل الدبلوماسي

تسعى الجزائر في اطار سياسة التنويع الاقتصادي الى مراجعة تموقعها الاقتصادي على المستوى الاقليمي والقاري كخيار استراتيجي يندرج في اطار نظرتها الاصلاحية التي تعتمدها في كل القطاعات وشتى المجالات ، وقد دخلت الدبلوماسية الجزائرية منعرجا جديدا حاسما يتركيزها على الجانب الاقتصادي كم هو معمول به في الدول الكبرى التي تزاوج بين العمل الدبلوماسي والعمل الاقتصادي، خدمة لاقتصادها من جهة وللتكيفمع التحولات التي تفرضها الازمات العالمية والتي لا تترك امامها خيارا اخر غير البحث عن فرص

[1] - وكالة الانباء الجزائرية، تبون: الجالية الوطنية بالخارج والدبلوماسية الاقتصادية تكتسيان أهمية استراتيجية بالغة، مرجع سابق.

[2] - عزيزة بن سمينة،" الشراكة الاوروجزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادية والتنمية المستقلة"، **مجلة الباحث**، العدد 09، 2001، ص. 156.

الاستثمار حيث اقرت وزارة الخارجية الى رؤساء الممثليات الدبلوماسية والقنصلية إلى مضاعفة مجهوداتهم وإعداد تقارير دورية حول الإجراءات المتخذة في بلدان الاعتماد قصد الترويج للمنتجات الوطنية وجذب الاستثمارات الأجنبية، وب ضرورة الخروج من تبعية اقتصادها للمحروقات، ويقتضي تحقيق الهدف العمل على تعزيز حضور الجزائر اقتصاديًا وتجاريًا على المستوى القاري والمتوسطي والدولي، فقد أولت الحكومة أهمية كبيرة لإعادة تفعيل دور الدبلوماسية الاقتصادية لتحقيق أهداف ذات ابعاد اقتصادية وتجارية. اذ تولي الجزائر اهتمامًا بالغًا بالأسواق العربية والأفريقية والبلدان المتوسطية، وقصد تجسيد الميداني والفعلي للدبلوماسية الاقتصادية [1]

فالمجال التجاري : قد يكون مخرجا لتطوير الصناعة المحلية القديمة و الناشئة كون أفريقيا تضم 54دولة أي 54سوقا لتسويق المنتجات الصناعية، خاصة في ظل ضعف القطاع التحويلي في أفريقيا مما يتيح المجال لتصريف المنتجات الجزائرية ولو كانت ناشئة.

كما يوفر مجال الإستثمار : فرصا مهمة في جل القطاعات، فالقطاع الفلاحي في أفريقيا معظمه بدائي ويفتقر إلى الوسائل الحديثة والخبرات الفنية مما جعل إنتاجيته ضعيفة و هنا يمكن للجزائر القيام بإستثمارات زراعية في إفريقيا أقل كلفة وأكثر مردودية مما هي عليه في الجزائر.

نفس الشيء في المجال الصناعي: فالإستثمارات الجزائرية في هذا المجال واعدة كذلك، فالفضاء الإفريقي يتيح الحصول على المواد الأولية سواء كانت معدنية، طاقوية أم زراعية بتكلفة أقل فهي أساسا تصدر إلى الدول الصناعية بأثمان بخسة، وعليه فالحصول عليها في إطار مشاريع صناعية جزائرية أو جزائرية–إفريقية بالفضاء الإفريقي هو من باب الأولى، لكن هنا وجب التنبيه إلى أن طبيعة المشاريع الصناعية تتفاوت في الكلفة والخبرة، إذ هناك صناعات تتطلب إستثمارات بأموال ضخمة وخبرات فنية عالية وهي شروط تتوفر بالشركات الوطنية في القطاع العام كالصناعة البترولية والبتروكيماوية التي يتطلب شركة عالمية مثل سوناطراك SONATRACH و فروعها، وكذا مشاريع إنتاج الطاقة الكهرومائية التي تقتضي شركة بخبرة سونلغاز SONELGAZ ، وكذا الحال بالنسبة للميكانيك من خلال الشركة الوطنية للعربات الصناعية

[1] - عبد الملك بلغربي علي مجادي ، "آلية جديدة في تعزيز نشاط الدبلوماسية الجزائرية"، **جريدة الشعب**، العدد 1432، يوم 09/08 /2021. ص. 18.

SNVI.و بالتالي يمكن القول أن الصناعات الثقيلة تعد مجال إستثمار حصري للشركات الجزائرية الكبرى بإفريقيا.[1]

كما تمثل الصناعات التحويلية المتوسطة والخفيفة (الإلكترونيات، المنتجات الكهرومنزلية، الصناعات الغذائية، الصناعات الجلدية) مجالا خصبا لمؤسسات القطاع الخاص في الجزائر قصد الاستثمار بإفريقيا مع ضمان مرافقة الدولة في التمويل والحماية السياسية من الأخطار غير الاقتصادية التي يمكن أن تعترض المشاريع في فضاء إفريقي واسع و مجهول بالنسبة لهذه المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الغالب، والفضاء الإفريقي هو سوق جائع لمثل هذه المشاريع لاسيما بعض المنتجات التي تمثل أمورا أساسية في حياة المستهلك الإفريقي كالغذاء والدواء. فمن المعروف أن توفير الغذاء يمثل تحديا إستراتيجيا في أفريقيا وعليه فالاستثمار الجزائري في الصناعات الغذائية له مستقبل واعد. وكذلك الحال بالنسبة للدواء فأفريقيا أكبر منطقة لإنتاج الصراعات المسلحة وما تخلفه من أعداد كبيرة من الجرحى، كما أنها حقل خصب للأوبئة والأمراض الخطيرة والواسعة الإنتشار، وعليه فالإستثمارات الجزائرية في الصناعة الصيدلانية هي واعدة بلا شك. وبالنسبة لهواجس التسويق فإن الفضاء الإفريقي يقدم للإقتصاد الجزائري سوقا إستهلاكية واسعة تعطي إطمئنانا كبيرا للمستثمرين والمصدرين الجزائريين على حد سواء [2]

إضافة إلى ذلك تسعى الدبلوماسية الاقتصادية إلى دعم وجود المنتجات والخدمات الوطنية في الأسواق الخارجية والبحث عن أسواق استهلاكية ضخمة. فجوهر الدبلوماسية الاقتصادية تعمل على تسويق مناخ الأعمال للمتعاملين الاقتصاديين الدوليين، من خلال تحفيزات النظام الجبائي والبنية التحتية وتوفير أفضل بيئة قانونية وتشريعية الاستثمارات وتسهيل الاستثمارات الخارجية

إن إنجاح المهمة تدرك الجزائر اليوم ان الامر يستدعي تطوير الشبكة المصرفية، خصوصاً إنشاء فروع في أوروبا وأفريقيا، وزيادة العروض الخاصة بالشحن الجوي والبحري والنقل البري في منطقة الساحل والصحراء وغرب أفريقيا، وفتح نقاط حدودية جديدة لتطوير التجارة البينية، وتنظيم معارض للإنتاج الجزائري بصفة دورية في دول المنطقة، وكذا تنظيم أيام إعلامية بخاصة في أوروبا وآسيا وأميركا حول إمكانات

[1] - المرجع نفسه، ص. 18.

[2] - عمار لشموت، الجزائر تتجه نحو تعزيز دور الدبلوماسية الاقتصادية، **من الموقع الاكتروني:** https://ultraalgeria.ultrasawt.com، بتاريخ 2021/09/08، يوم 2021/08/01.

السوق الجزائرية وفرص الاستثمار بها، بالإضافة إلى تنظيم بعثات تجارية إلى الأسواق المستهدفة للرفع من حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات وتعزيز المداخيل بالعملة الصعبة. من اجل اولوية الإنعاش الاقتصادي الذي تهدف اليه الدولة، ومن جهة اخرى تعتبر الية الدبلوماسية الاقتصادية الورقة الوحيدة للجزائر في الوقت الحالي لغزو السوق الافريقية خاصة باعتبارها انسب شريك في القارة الافريقية وهذا راجع الى وزنها السياسي والاقتصادي والدبلوماسي وموقعها الاستراتيجي، ولعل تغيير وزارة الخارجية الجزائرية اهتمامها واولويتها بافريقيا خير دليل على ذلك حيث كثف وزراء الخاجية الجزائرية زياراتهم لدول افريقيا تفعيلا للدبلوماسية الاقتصادية ولجلب الاستثمارات الاجنبية والتعريف بالسوق الجزائرية[1]

ثانيا: تحديات تفعيل الديبلوماسية الاقتصادية في الجزائر

من المتطلبات الاساسية لممارسة دبلوماسية اقتصادية هادفة الى تنمية اقتصادية فاعلة تدريب وتاهيل المجالات المتصلة بدبلوماسية التنمية وتوفير المعلومات للسفرات بالخارج ومدها بكافة المستجدات التي تحدث في القطاعات المختلفة وهذا ماعمدت اليه وزارة الخارجية الجزائرية على مبادرة في تدعيم المجال الاقتصادي بشدة وجدية، مؤكدة على تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية و متخذة لذلك تدابير عديدة كبرنامج تكويني مخطط له بإحكام حول الدبلوماسية الاقتصادية للدبلوماسيين من السفراء إلى القناصلة وكامل أعضاء السلك الدبلوماسي ليتعرف كل على مهامه وفائدة ما هو مكلف به حتى يتمكن ممثلو السفارات والقنصليات من إعداد تقارير عميقة حول متطلبات السوق في الدول التي يعملون بها، والإحاطة بجوانب مختلفة في المجال المالي والتجاري والتشريعي أيضا حتى تسهل عملية الاستقطاب والتفاوض بعدها، وفي مرافقة المتعاملين الاقتصاديين في توفير المعلومات اللازمة والممكنة.

يؤمن خبراء المجال الاقتصادي ان مساعدة الجهاز الدبلوماسي وخلق ظروف تعاون يؤمن استدامة الدبلوماسية الاقتصادية لاداء مهامها في الترويج والتثقيف عن الدولة تجاريا واقتصاديا واستثماريا وهذا ماتعول عليه الجزائر للعودة الى الواجهة الاقتصادية باستقطاب الاستثمارات الأجنبية (شركات، رجال أعمال) في مختلف المجالات ومن خلالها استحداث وظائف في الجزائر لامتصاص البطالة، والاستقطاب لا يقتصر على الأجنبي بل حتى للجزائريين المقيمين في الخارج للاستثمار في بلادهم. وبذلك نوهت وزارة الخارجية

[1] - علي ياحي ، الجزائر تعول على دبلوماسييها لدخول الأسواق الدولية، **من الموقع الالكتروني:** https://www.independentarabia.com/node/198651/، بتاريخ 2021/03/03،يوم 2022/06/12.

على ضرورة إنشاء مكتب إعلامي بوزارة الشؤون الخارجية للتكفل باستقبال المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين لتسهيل عملياتهم وتزويدهم بالمعلومات المفيدة وكذلك إنشاء بوابة الاقتصادية للدبلوماسية على موقع وزارة الخارجية في اطار الاستقطاب وفي اطار المرافقة الدبلوماسية للمتعاملين الاقتصاديين. للبحث عن أسواق للمنتوج الجزائري والتعريف به، فعلى ممثلي السلك الدبلوماسي في الخارج معرفة المنتوجات الجزائرية وكيفيات الترويج لها حتى يتمكنون من استقطاب المستثمرين أجانب كانوا أم جزائريين. وبهذا تصبح من مهمات وزارة الخارجية على المستوى الإدارة المركزية أو على مستوى السفارات والقنصليات الترويج للمصالح الاقتصادية

تعتزم الجزائر, وفق مسعى تحيين أهداف ومهام الدبلوماسية الجزائرية في ظل القيم والمبادئ الثابتة التي تقوم عليها, لاستمرار بشكل منهجي وعقلاني, في تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية مع أهم شركائها في أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا مع رفع سقف التعاملات والمبادلات التجارية والاستثمارية الجزائرية (استثمار قطاعها الخاص أم العام في مجالات مختلفة) مع دول الجوار الإقليمي لاسيما الإفريقي والمحافظة على المصالح الوطنية وتحقيق هدف المساهمة في التنمية الفعلية للاقتصاد وبعث الوجاهة الجزائرية كما ان التحديات الهامة التي تواجهها الجزائر اليوم تتطلب تطوير مفهومنا و رؤيتنا لدور الدبلوماسية و أولوياتها، و مضامينها و أساليب عملها لتنتقل بها من طورها التقليدي إلى مجالات جديدة ومتجددة لتصبح الدبلوماسية الاقتصادية آلية دعم للدبلوماسية التقليدية

أ-التحديات الداخلية

طبيعة الاقتصاد الجزائري : تعتبر المحروقات من نفط و غاز المصدر الرئيسي لمداخيل الجزائر من العملة ألصعبة و تعد الجزائر من أكثر الدول المنتجة للمحروقات تبعية لهذه المادة و اعتمادا على مداخيلها، حيث تمثل نسبة % 45 من مجموع ناتجها المحلي و % 97 من صادراتها إلا أن طريقة الاستفادة منها كانت ومازالت موطن ضعف للاقتصاد الجزائري و يمكن تشخيص أهمها فيما يلي[1]:

•ضعف تنويع الاقتصاد الوطني و هو ما جعله اقتصاد هش أمام الصدمات الخارجية المرتبطة بالسوق العالمية للطاقة.

ا- فيروز مزياني، "الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل التحولات الاقليمية والدولية"، **المجلة الجزائرية للامن والتنمية**، المجلد8 العدد 15، جويلية 2019، ص 194.

•اقتصاد عاجز عن خلق ثروة حقيقية مما أدى إلى ضعف الادخار و المبالغة في تقدير حجم النشاط الاقتصادي و معدلات النمو.

•طبيعة الاقتصاد الريعي التي أثرت سلبا على قدرة الدولة على تنفيذ مشاريعها التنمية بصفة دائمة، لأن النفط مورد ناضب غير دائم المردود من جهة و طرق استغلاله تؤثر على البنية من جهة أخرى.

•عدم نجاعة السياسات المالية المنتهجة في معالجة الأزمات الاقتصادية حيث تواجهها سياسات التقشف الكابحة لا محالة لعجلة التنمية إضافة إلى ضعف مؤسساتها الخاصة و الاعتماد على القطاع العمومي.

•انعدام الرؤية المستقبلية لأنه بدون رؤية مستحيل أن تشكل بنية بحيث أن التنظيم هو ابن الرؤية.

•تفشي ظاهرة العتاد الإداري و المالي و آفة المحسوبية و مع أن الجزائر قد حاولت تدارك ضعف القطاع الخاص من خلال برامج تشغيل و دعم مشاريع الشباب خاصة كما حاول منتدى رجال الأعمال و تشجيع المؤسسات على أسس اقتصادية أكثر ضبطا إلا أن نتائجه محتشمة نوعا ما[1].

ب- التحديدات الخارجية:

موقع الجزائر كدولة متوسطية مغاربية أفريقية و عربية جعلها تتفاعل مع هذه الدوائر، و هو الواقع الذي جعل اقتصادها عرضة لجملة تهديدات أهمها:

•الأزمات المالية الدولية و أثرها على قوة الأسعار نمو الصادرات في قطاع المحروقات.

•الحروب و التزامات الإقليمية و الدولية على استقرار المنطقة و من بينها أثر نزاع الصحراء الغربية على تفعيل دور الاتحاد المغاربي و تفويت فرص التبادل الثنائي و جذب الاستثمارات الأجنبية[2].

•تفشي ظاهرة الإرهاب الدولي، الذي عانت منه الجزائر من تسعينات القرن 20 و ما زالت تعاني منه بعض الدول العالم مما نتج عنه من توقف كلي للاستثمار في بعض الدول و تقليص ملحوظ لجاذبيته في معظم البلدان الأخرى.

[1] - المرجع نفسه، ص. 199.

[2] - مريم سويقي "الدبلوماسية الاقتصادية كأداة لتنشيط الاقتصاد الوطني و تحقيق التنمية"، **مجلة الحقوق والعلوم الانسانية**، العدد 02، 2018، ص. 98.

•استمرار النزاع الفلسطيني الإسرائيلي و موقف الجزائر الرافض لمبدأ التفاوض مع الكيان الصهيوني و أثره على عزل الجزائر داخل المبادرات الدولية و منها الاتحاد من أجل المتوسط.[1]

•أثر الربيع العربي على مختلف المنطقة العربية على أمن الجزائر الحدودي خاصة مع تونس و ليبيا و هذا ما يتطلب مجهود أمني إضافي على الحدود بكل التكاليف المالية و البشرية و انعكاسات ذلك على كبح عجلة التنمية.

•تنامي التهديدات الامنية الجديدة (جماعات ارهابية، هرة غير شرعية، التطرف، الجريمة المنظمة)، على الحدود الجزائرية في كل من تونس ليبيا مالي

•غلق الحدود بفعل تنامي التهديدات الامنية السابقة، وهو مايتعارض مع مقاربة اقتصادية نشطة للجزائر اقليميا وقاريا

•الجهل بفرص الاستثمار ومناخ الاعمال في الجزائر من طرف الافارقة

•منافسة قوى افريقية خرى للجزائر في مجال الاستثمار وخاصة في مجال الخدمات (عدم وجود بنوك جزائرية في افريقيا)[2]

المبحث الثالث: الطاقة والسياسة الخارجية الجزائرية المتوسطية: دبلوماسية الطاقة

يحظى قطاع الطاقة في الجزائر باهتمام خاص من قبل الدولة،وهذا باعتباره قطاعا حيويا يساهم بنسبة كبيرة في الاقتصاد الوطني، سواء من ناحية الصادرات (المحروقات)، او في التنمية المحلية لكل القطاعات الاخرى(الصناعة والفلاحة) وهذا ما جعل كل السياسات الاقتصادية لمختلف الحكومات المتعاقبة ترتكز على هذا القطاع وان حاولت جاهدة بناء اقتصاد متقدم قائم على موارد غير موارد هذا القطاع.وتبعا لحيوية هذا القطاع والمكانة التي يحتلها في الجزائرفقد اولته الدولة الاهمية التي تليق به كقطاع رائد بين مختلف القطاع اتوقد ارتكزت مختلف السياسات المتعلقة بقطاع الطاقة منذ الاستقلال على مجال المحروقات بصفة رئيسية باعتبارها المورد الرئيسي سواء كمصدر للعملة الصعبة او كمصدر للاستهلاك المحلي من الطاقة[3]

[1] - المرجع نفسه، ص. 98.

[2] - فيروز مزياني، مرجع سابق،ص. 198.

[3] - محمد شيخي، بن محاد سمير، " السياة الطاقوية في الجزائر بين محدودية الموارد الناضبة ورهانات الطاقة المتجددة- دراسة قياسية"،**مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة**، العدد 01، 2016، ص.ص. 18، 19.

فالجزائر تزخر بإمكانات هائلة من مصادر الطاقة سواء المتجددة او غي المتجددة والتي تطمح لتطويرها وتثمينها وترقيتها بما يتماشى والمتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية وظلك من خلال تحديد اسس وتوجهات لسياستها الطاقوية، فقد ادت مختلف عمليات التشاور القطاعية الى اعداد اطار شامل للسياسة الطاقوية للجزائر والتي تحدد دور هذا القطاع في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، ولدعم هذا الاتجاه كان لابد اولا من وضع الاطر التنظيمية والدبلوماسية من اجل تطوير استغلال مختلف الموارد الطاقوية من جهة ومراعاة من جهة اخرى مختلف التغييرات التي تشهدها البيئة الاقليمية والبيئة العالمية في المجال الطاقوي ، وكذا التحديات التي التي تفرضها المحافظة على البيئة والاتجاه نحو الاستثمار في الطاقات البديلة بتحقيق الفعالية الطاقوية.[1]

المطلب الأول: الامكانات الطاقوية في الجزائر

تلعب الطاقة دورا مؤثرا في تحقيق النمو وبلوغ أهداف التنمية، حيث أظهرت أزمة النفط خلال السبعينات وخلال سنة 2015 التأثير العميق والشامل لقطاع الطاقة على اقتصاديات الدول خاصة النامية، فالعلاقة الوثيقة بين الطاقة والاقتصاد مترجمة بالتسارع في الطلب العالمي على مصادرها المختلفة لدعم اقتصاديات الدول، حيث شكل استهلاك الطاقة مؤشرا هاما من مؤشرات النمو الاقتصادي بالإضافة إلى هذا الدور الاقتصادي الحيوي للطاقة أهمية ووظيفة مالية خاصة بالنسبة للدول البترولية حيث تعتبر عوائد الصادرات البترولية مصدر أساسي لتمويل خزينة الدولة بالعملة الأجنبية هذه التبعية الواضحة على الطاقة وخاصة الوقود الأحفوري خلق العديد من المشاكل والأز مات والاقتصادية والبيئية، ومع اليقين أن المخاطر والتهديدات التي تواجه البيئة نتيجة هذا النموذج التنموي الذي يعتمد على الطاقة، كان السبيل الوحيد لمواجهة هذه المشاكل الاستعانة بالطاقات المتجددة لتخفيف الضغط عن الطاقات غير المتجددة و بل استدامتها لزيادة الانتفاع منها اقتصاديا وتنمويا.

تزخر الجزائر بمخزون مهم من الطاقات الأحفورية ناهيك عن امتلاكها مصادر الطاقة المتجددة المختلفة فهي واحدة من أهم الدول التي تمتلك توليفة طاقوية متنوعة، وبما ان اقتصادها يعتمد بالدرجة الأولى على الطاقة(نظرا للمشاكل البيئية المتعلقة بالطاقة التقليدية من جهة و ضاءل احتياطي مصادر الطاقة التقليدية وخاصة البترول من جهة اخرى) فقد باشرت كباقي الدول إستراتجية طاقوية جديدة اعتمدت بالأساس على

[1] - حسيبة بلاطش، "السياسة الطاقوية في الجزائر وانعكاسها على التنمية المستدامة"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد 10، العدد 01، جانفي 2021، ص. 15.

تنمية المواد والإمكانات المتاحة من الطاقات المتجددة، حيث قامت بالعديد من البرامج و المشاريع الخاصة بتنمية الطاقات المتجددة من أجل رفع نسبة مساهمتها في الاقتصاد الوطني والاستفادة من الموارد المتاحة، اعتمادا على إمكانياتها الكبيرة من الطاقة المتجددة والأقل تلوثيا مع الشروع في توفير الإطار التشريعي و المؤسسي الداعم لهذا التوجه، كما ان التوليفة الطاقوية التي تتميز بها الجزائر تضمن نجاحها في السياسة الطاقوية التي تنتهجها خاصة انها مبنية على إصلاحات عميقة تستجيب للمعايير والالتزامات الدولية، وعلى المدى الطويل أطلقت الجزائر مجموعة برامج لرفع الكفاءة الاستخدامية لمصادر الطاقة التقليدية وا ٍ دماج برامج للطاقة المتجددة ومشاريع مستقبلية.

اولا: الامكانات الطاقوية غير المتجددة في الجزائر:

بالرغم من تنوع مصادر الطاقة في العالم الا ان اكثرها استخداما هي الطاقة الاحفورية المتمثلة أساسا في النفط والغاز الطبيعي، فقد لعبت دورا فعال في إعادة رسم الخريطة السياسية والاقتصادية في العالم، لكونها مادة أولية وأساسية لمختلف الصناعات وسلعة هامة في التجارة الدولية، إضافة إلى انها تشكل مصدرا رئيسيا للثروة الوطنية في العديد من الدول، مثل الجزائر التي تعتبر ضمن منتجي ومصدري النفط والغاز في العالم نظرا لما تملكه من ثروة طاقوية هائلة.

أ- احتياطات البترول والغاز في الجزائر

تتمتع الجزائر باحتياطات هائلة من البترول والغاز الطبيعي، فقد قدراحتياط النفط سنة 2018 بنحو 12,2 مليار برميل، فيما قدر احتياط الغاز الطبيعي الذي يتوزع ضمن ارع احواض، حوض واد ميا 50% حوض رورد النوس–بركين19 %، حوض إليزي14%، أهنات–تيميمون 13 %خلال نفس السنة بـ4,3 تريليون متر مكعب، و بدا انتاج النفط في الجزائر بكميات تجارية في االجزائر لاول مرة في عام 1958، من منطقة حاسي مسعود اما الغاز الطبيعي ففي سنة 1964 انشات اول وحدة للتمييع، ومنذ ذلك الحين ونتاج هذين المصدرين للطاقة في منحنى تصاعدي وهذا بفضل جهود الدولة في هذا المجال، الا انه خلال افترة الخمسة عشر سنة الاخيرة وبالأخص بعد صدور قانون المحروقات سنة 2005، والذي اولت الجزائر من خلاله اهتماما واسعا بالغاز الطبيعي لكونه يمثل مصدر تموين موثوق به ودائم للسوق الوطني والسوق الدولي وشهد الانتاج نوعا من الاستقرار [1]

[1] - قحام وهيبة، شرشوق سمير، " الواقع الطاقوي في الجزائر بين الامكانات والاستغلال"، **مجلة دراسات وابحاث اقتصادية في الطاقة المتجددة**، العدد 05، ديسمبر 2016، ص. 224.

الجدول رقم 13: يمثل انتاج النفط والغاز في الجزائر

جدول 1: إنتاج النفط و الغاز في الجزائر (2010 –2020)

السنة	إنتاج النفط الخام ألف برميل / يوم	إنتاج النفط الخام من إجمالي العالم (%)	الغاز الطبيعي المسوق مليار متر مكعب	الغاز الطبيعي المسوق من إجمالي العالم (%)
2010	1190.0	1.65	83.8	2.54
2011	1162.0	1.60	82.6	2.44
2012	1203.0	1.64	85.7	2.51
2013	1203.0	1.60	81.5	2.34
2014	1193.0	1.56	83.3	2.35
2015	1157.0	1.47	84.6	2.38
2016	1020.3	1.28	95.0	2.66
2017	993.4	1.16	96.6	2.62
2018	970	1.11	97.5	2.54
2019	954.2	1.10	90	2.26
2020	838.5	1.03	84.8	2.20

المصدر: بن عيشوبة رفيقة، "مساهمة الجزائر في الامن الطاقوي لدول الاتحاد الاوروبي في ظل الحرب الاكرانية الروسية "،**مجلة ابحاث**، المجلد 07، العدد 02، 2022، ص. 456.

تعد الجزائر من أكبر الدول المنتجة والمصدرة للغاز الطبيعي في العالم، فمن حيث الإنتاج جاءت في المرتبة العاشرة عالميا بـ85 مليار متر مكعب سنويا (2020)، أما فيما يخص الصادرات فقد احتلت المرتبة السابعة عالميا بـ 55 مليار متر مكعب سنة 2021 (38.9 عبر الأنابيب، 16.1 غاز مسال). ومن المتوقع أن تشهد الجزائر زيادة في وتيرة الإنتاج والتصدير في السنوات المقبلة، لاسيما بعد الاكتشافات الجديدة المعلنة من طرف سوناطراك ودخول الحقول الجديدة حيز الخدمة.ويبلغ عدد الاكتشافات النفطية والغازية، التي أعلنت عنها الجزائر خلال النصف الأول من 2022، 7 اكتشافات هامة، منها اكتشاف بحوض إيليزي جنوب الجزائر، والذي قدرت قدرته الأولية بحوالي 100 و340 مليار متر مكعب من الغاز المكثف (ما يوازي 3 سنوات إضافية من التصدير وفق الاحصائيات الحالية[1]

من خلال الجدول يؤكد ان الجزائر بلد غازي من الدرجة الاولى ثم نفطي، ويتضح اليوم الدور الفاعل الذي تتمتع به على خارطة الاقتصاد العالمي للمحروقات حاضرا ومستقبلا ولعل اهم تلك المؤشرات هو حجم احتياطاتها من النفط والغاز وقدرت هذه الاحتياطات بالأرقام التالية:

[1] - علي مجالدي، الجزائر مركز إقليمي لإنتاج وتصدير الغاز الطبيعي، **من الموقع الالكتروني:** http://www.ech-chaab.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8، بتاريخ 2022/10/12، يوم 2023/05/02.

الجدول رقم 14: يمثل احتياطات الجزائر من النفط والغاز مابين سنة 2010- 2020

جدول 2: الاحتياطيات المؤكدة للجزائر من النفط و الغاز (2010 –2020)

السنة	النفط مليار برميل عند نهاية السنة	نسبة الاحتياطيات من إجمالي العالم	الطبيعي مليار متر الغاز مكعب عند نهاية السنة	نسبة الاحتياطيات العالم من إجمالي
2010	12.20	0.99	4504	2.35
2011	12.20	0.98	4504	2.36
2012	12.20	0.96	4504	2.31
2013	12.20	0.95	4504	2.29
2014	12.20	0.84	4504	2.30
2015	12.20	1	4504	2.29
2016	12.20	0.98	4504	2.31
2017	12.20	0.98	4505	2.28
2018	12.20	0.98	4505	2.23
2019	12.20	0.97	4504	2.20
2020	12.20	0.91	4504	2.19

المصدر: بن عيشوبة رفيقة، مرجع سابق، ص. 457,

وخلال سنة 2020 حققت الدولة الجزائرية، 18 اكتشافا جديدا منها 9 خاصة باكتشافات النفط، و 0 اكتشافات خاصة بالغاز الطبيعي وهذا مايرفع عدد الاكتشافات الى 300 اكتشاف تم تسجيلها بين سنة 2010 الى سنة 2020، الا انه وبالرغم هذه الاكتشافات الجديدة، لم تساهم الكمية المكتشفة في تعويض الاحتياطس المستهلك نتيجة الزيادة المعتبرة للطلب المحلي، فضلا على ضرورة الابقاء على مستوى عالي نوعا ما من الانتاج لضمان ايرادات كافية خاصة ان الاقتصاد الجزائري لايزال ريعيا بامتياز ويعتمد بصورة شبه كلية على قطاع الحروقات.[1]، وباتت الجزائر تتصدر الترتيب العالمي لسنة 2022 من حيث الاكتشافات النفطية والغازية بـ11 اكتشافا، وفق ما كشف عنه مدير قسم الاستكشاف بسوناطراك في تصريح للإذاعة الحكومية، تليها النرويج بـ7 اكتشافات، وفق تقارير دولية، وأشار إلى أن 9 من الاكتشافات تمت بمجهودات خاصة من شركة النفط الحكومية، واثنان بالشراكة مع شركة "إيني" الإيطالية.

ومن بين هذه الاكتشافات:

- حقل "حاسي الرمل" الواقع في الجنوب الشرقي من البلاد، والذي يعد أكبر عملية تقييم لاحتياطات البلاد الغازية منذ 20 عاما، وفق ما أكدته شركة سوناطراك في يوليو/تموز الماضي، وبيّن تقييمه الأولي وجود 100 إلى 340 مليار متر مكعب من الغاز المكثف.
- حقل "زملة العربي" الذي يقع ضمن حقول "حوض بركين"، وقدرت احتياطاته الأولية بنحو 140 مليون طن من النفط.
- بئر ترسيم" وبلغت احتياطاته 962 مليون برميل نفط، بحسب بيانات رسمية من سوناطراك.
- اكتشاف كميات ضخمة من النفط بمحافظة أدرار الواقعة في الجنوب الغربي من البلاد، وقدرت بنحو 151 مليون برميل.

وتعتزم الجزائر رفع إنتاجها من النفط المكافئ إلى 205 ملايين طن بحلول العام 2025 بمعدل نمو سنوي يقدر بـ2.%، وخلال عرض حصيلة الحكومة أمام البرلمان مطلع أكتوبر2022، أعلن رئيس الوزراء الجزائري أيمن بن عبد الرحمن أن إنتاج النفط والغاز في البلاد سيرتفع مع نهاية العام إلى 191 مليون طن، مقابل 186 مليون طن في 2021، في وقت منحت فيه حكومته رخص استكشاف بالبحر لمؤسسة "الجزائرية للنفط" وشركات نفط أجنبية لدعم مستويات الإنتاج حيث وقعت سوناطراك اتفاقية ضخمة مع 3 شركات نفطية عالمية بقيمة 4 مليارات دولار، ويتعلق الأمر بـ"إيني" الإيطالية و"توتال" الفرنسية و"أوكسيدنتال" الأميركية. وستسمح هذه الاتفاقيات بإنتاج أكثر من مليار برميل مكافئ نفط من المحروقات في حوض بركين جنوبي شرقي الجزائر[1].

دائما ما تؤدي الأزمات السياسية دورا مهما في تغيير سياسات الدول، وتأثر سوق الغاز الطبيعي بشدة منذ إعلان روسيا عن عمليتها العسكرية في أوكرانيا، حيث ارتفعت أسعار الغاز الطبيعي بشكل كبير، كما أن الدول الأوروبية وقعت في أزمة إمدادات حادة بسبب الخلافات مع روسيا أكبر مصدر للغاز الطبيعي لأوروبا (140 مليار متر مكعب سنويا)، هذه التغيرات ضاعفت من الأهمية الإستراتيجية للغاز الطبيعي الجزائري، حيث تسعى الدول الأوروبية لضمان إمدادات مستقرة من الجزائر، والتي تعد ثالث مورد للغاز الطبيعي لأوروبا بنسبة بلغت 14٪ سنة 2021. كما ترفض الجزائر استخدام ورقة الغاز الطبيعي باعتباره سلاحا استراتيجيا، لاسيما وأنها مرتبطة بعقود توريد طويلة الأجل مع الدول الأوروبية، فبالرغم من خلافاتها مع الحكومة الاسبانية، إلا أن السلطات الجزائرية أكدت على احترامها للعقود المبرمة والكميات المتفقة عليها، مع

[1] - لؤي احمد، اكتشافات نفطية.. كيف تستفيد الجزائر من ثرواتها في ظل أزمة الطاقة العالمية؟، **من الموقع الالكتروني:** https://www.aljazeera.net/ebusiness/2022/10/14 بتاريخ 2022/10|14، يوم 2023/02/03.

مراجعة الأسعار بما يتناسب والأسعار الحالية حيث وقعت سونطراك مع الشريك الإيطالي والإسباني على عقود جديدة تتضمن بنوداً تخصّ مراجعة الأسعار التعاقدية للغاز وتعديل السعر تماشياً وظروف السوق، وتوريد كميات إضافية لعام 2022، وإمكانية توريدات إضافية في السنوات القادمة.[1]

حاليا يستمر العمل على زيادة احتياطيات الجزائر من الغاز، إذ تواصل الدولة سعيها نحو اقتناص فرص تصديرية جديدة خصوصًا لدى السوق الأوروبية، التي تبحث عن بديل للغاز القادم من روسيا خاصة بعد الحرب الروسية الاكرانية، وتستهدف الجزائر أن تصبح أحد أهم مصدّري الغاز الطبيعي إلى السوق الاوروبية و العالمية، وذلك بدعم الاستفادة من احتياطياتها الضخمة، اذ تخطط شركات عالمية، خصوصًا من الدول الأوروبية، لزيادة صادراتها من الغاز الجزائري خلال 2023، مع توقيع البلاد صفقات تصديرية جديدة منذ العام الماضي، بصفتها موردًا موثوقًا لدول القارة.وبرز ذلك في تصريحات للرئيس التنفيذي لإيني الإيطالية "كلاوديو ديسكالزي"، موضحًا أن شركته تخطط لجلب 7 مليارات متر مكعب إضافية من الغاز المسال إلى إيطاليا في عامي 2023 و2024، مؤكدًا أن ذلك سيعمل على توفير إمدادات أكثر أمانًا للسوق الإيطالية بحلول الشتاء المقبل. وكانت الجزائر قد نجحت في إبرام صفقات دولية جديدة، أبرزها توقيع 3 عقود مع شركات إيطالية وصينية بريطانية، تضمنت استثمارات بقيمة 6 مليارات دولار، ما يمكّن البلاد من مواصلة تطوير حقول النفط والغاز، .كما تأمل الجزائر توقيع عقود جديد خلال 2023، مع شركات تعمل في البلاد لديها اهتمامات بتنفيذ مشروعات استكشافية وتطويرية جديدة، تعزز من احتياطيات الجزائر من الغاز الطبيعي[2].

ب- احتياطات الغاز الصخري:

تمتلك الجزائر ثالث أكبر احتياطي للغاز الصخري في العالم، حيث ينشأ هذا الغاز من أحجار الإردواز . ويوجد الغاز محبوسا بين طبقات تلك الأحجار الطبقية، وتستخدم لاستخراجه تقنية عويصة بمقارنتها بتقنية استخراج الغاز الطبيعي الذي يكون محبوسا في فجوات تحت الأرض. ومع ارتفاع سعر النفط والغاز الطبيعي سيصبح استخراج غاز حجر الأردواز في المتناول ومجديا،و تشير التقديرات إلى أن الاحتياطي

[1] - محمد الهواري، إلى أي مدى سيتوغل غاز الجزائر بالقارة العجوز؟، **من الموقع الالكتروني:** https://www.independentarabia.com/node/394006/، بتاريخ 2022/111/19، يوم 2023/03/17.

[2] - احمد عمار، احتياطيات الجزائر من الغاز.. كلمة السر في صفقات التصدير الجديدة (إنفوغرافيك)، من الموقع اللكتروني: https://attaqa.net/2023/02/21/، بتاريخ 2023/02/12، يوم 2023/06/12.

الإجمالي من الغاز الصخري يقدر بـ3,419 تريليون قدم مكعب، حيث أن الكمية القابلة للإستخراج من الغاز الصخري هي 707 تريليون قدم مكعب ويأتي جزء كبير من هذا الاحتياطي في الجنوب الشرقي الذي يحتوي كذلك على أكبر احتياطي للمياه الجوفي الصحراء الجزائرية، مما خلق عدة مشاكل في استغلال هذه الاحتياطيات لتلبية الطلب والاستهلاك الداخلي المتزايد في الجزائر.

تملك الجزائر ثالث احتياطي من الغاز الصخري قابل للاسترجاع من الغاز الصخري• في العالم، والذي يقدر بـ 707 تريليون قدم مكعب وأكدت دراسة أنجزت من طرف وزارة الطاقة الأميركية بالتعاون مع الشركة الأميركية للموارد الدولية المتقدمة، أن الجزائر تتوفر على سبعة أحواض رئيسية مهمة تحتوي على الغاز الصخري، ولتقييم أفضل لهذه الموارد من الطاقة غير التقليدية، وفي 2014 و2018 رخصت الجزائر للقيام بعمليات الحفر التجريبي للبحث عن الغاز الصخري[1].

- **الشكل الرقم 08: يوضح احواض تمركز الغاز الصخري في الجزائر**

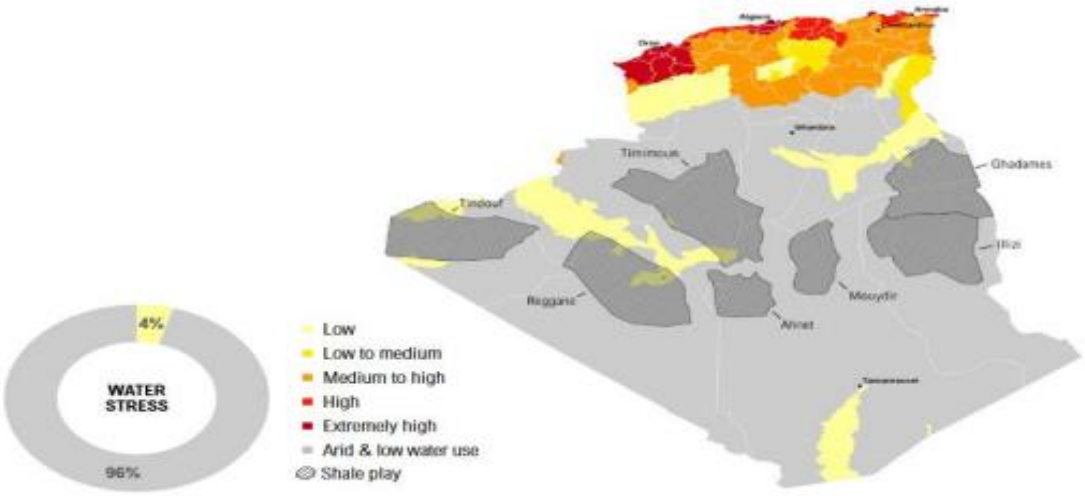

Sourc: -Paul Reig, Tianly Luo, Jonathan N, Global Shale Gas Development: Water Availability and Business Risks, WRI.ORG,2014, p.46.

•- الغاز الصخري (بالإنجليزية Shale gas :هو غاز طبيعي ينشأ داخل الصخر الزيتي، أو ما يعرف بالسجيل الزيتي، وهو طين عضوي دُفن قبل مئات ملايين السّنين في قيعان البحار القديمة، ثم تراكمت فوقه الرسوبيات، وبفعل الضغط والحرارة تحول الطّين إلى صخر زيتي، وتحولت المواد العضوية بداخله إلى غاز.، وتوجَد الصّخور الزّيتيّة تحت عمق يزيد على 1500 متر، ورغم وجود بعض الغاز الصخري في صخور مسامية، وإمكان الحصول عليه عن طريق الحفر التّقليدي؛ فإن معظم كمية الغاز الصخري تكون داخل صخور المصدر، وهو ما يتطلّب عمليات حفر للوصول إليها، ثم تكسير الصّخور للوصول إلى الغاز الصّخري

[1]- كارول نخلة، **تجربة الجزائر مع الغاز الصخري**، لبنان: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2015، ص. 17.

تواجه الجزائر عدة مشاكل في استغلال الغاز الصخري ولقد وجه في هذا الخصوص انتقادات عدة من قبل المختصين وبعض المسؤولين السابقين، بالإضافة إلى الاحتجاجات الشعبية المناهضة لفكرة استغلال الغاز الصخري ومن بين المشاكل هي الاستهلاك المتزايد للمياه لاستخلاص الغاز، ويحذرون من تلوث المياه الجوفية بما يستخدم من كيماويات في عملية الاستخراج بالإضافة إلى انعدام كفاءات متخصصة في مجال استغلال الغاز الصخري، وانعدام أحدث التقنيات التي تسمح في التحكم في هذه الطاقات، وكانت بدأت الاحتجاجات الجزائرية ضد استغلال الغاز الصخري في عام 2015 عندما احتج مئات الآلاف من الجزائريين بسبب رغبة الحكومة الجزائرية في استغلال الغاز الصخري في الجزائر وشهدت العديد من المدن جنوب الجزائر، كورقلة وعين صالح وتمنراست، إليزي وولايات أخرى بالشمال حركة احتجاجية واسعة النطاق ضد قرار الحكومة القاضي باستخراج والإستثمار في الغاز الصخري، وبرر المحتجون وقفتهم الاحتجاجية كون أن الجزائر لا تمتلك التكنولوجيا اللازمة لاستغلال الغاز الصخري والوقاية من التلوث الناتج عن عمليات الاستغلال ومخاطر تلوث طبقات المياه الجوفية وكذلك المخاطر الصحية[1]

اشار تقرير الندوة الأممية أن مجمع سوناطراك سيحتاج في حالة استغلال هذا المورد الهام (الغاز الصخري) إلى "بنى تحتية و تجهيزات حديثة و معارف و مهارات خاصة،.و ترى الوكالة الأممية أنه سيتم أيضا النظر في مصير استغلال هذه الامكانية انطلاقا من وجهة نظر الجزائر و جنوب افريقيا باعتبار أن هذين البلدين يملكان الموارد الاساسية للقارة. و في اشارتها الى أن الاهتمام المتزايد بهذه الموارد غير التقليدية من بينها الاستغلال الذي لم يبدو مربح سوى مؤخرا لاحظت ندوة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن الانتظام في الاستعمال المزدوج للتنقيب الافقي والتصديع الهيدروليكي منذ بداية سنوات 2000 سمح للشركات النفطية و الغازية بالحصول على كميات هامة من الغاز لصخري الذي تحويه الصخور الصلبة.[2]

ثانيا: الامكانات الطاقوية المتجددة في الجزائر:

يحتل موضوع تنويع مصادر الطاقة اولية في السياسات الطاقوية للدول الصناعية منذ عقود فقد اعتبرته عدة دول مطب ضروري لتحقيق امن امداداتها وامنها القومي، وبالتالي فهو مبني على اعتبارات اقتصادية وسياسية في ان واحد، وقد تجسد ذلك بوضوح في توجهات مختلف الدول على تشجيع وتطوير استخدام بدائل للنفط والغاز، وقد ادركت الجزائر اهمية الطاقات المتجددة في في تحقيق لتنمية الاقتصادية وخلق

[1] - وكالة الانباء الجزائرية، الغاز الصخري: الجزائر تحوز على ثالث أكبر احتياطي في العالم الممكن استرجاعه تقنيا **من الموقع الالكتروني:** https://www.aps.dz/ar/economie/571، بتاريخ 2018/05/25، يوم 2023/06/23.

[2] - كارول نخلة، مرجع سابق، ص. 19.

القيمة المضافة، فسعت من خلال برنامجها الخاص بالطاقات المتجددة الى تشجيع تقنيات استخدام الطاقة المتجددة تدريجيا لتوليد الطاقة من هذه المصادر، كما ما عزمت الجزائر العمل على إنتاج الطاقة من مصادر متجددة التي قد تغطي في آفاق 2040 حوالي 35 بالمئة من الطلب الوطني للطاقة مما يدفعنا إلى التخلي على الطاقة النافذة (البترول والغاز) شيئا فشيئا التي تخل بتوازن البيئة، كما صنفت الجزائر من بين الدول المغاربية التي تعمل على نمو وتطوير مجال الطاقات المتجددة خاصة الطاقة الشمسية. كما تسهر وتعمل أن تجعل من إنتاجها للطاقة الخضراء هدفها الرئيسي والحقيقي من أجل التنمية في السنوات القادمة، بالإضافة إلى احتمال تزايد هذه الطاقة بشكل كبير في السنوات القادمة.

فلقد لقد تسببت «الطاقة النافذة البترول والغاز في السنوات الأخيرة بأضرار وخيمة على البيئة خاصة من حيث انبعاث الغازات التي أدت إلى تلوث الجو والبحر كما أنها طاقة غير متجددة وتستغرق آلاف السنين للتجدد وهي في طريقها إلى النفوذ وهذا ما أدى إلى اتخاذ طرق أخرى والتفكير في اقتراحات بديلة أهمها الاعتماد على الطاقة المتجددة البديلة المتمثلة في الطاقة شمسية وطاقة الرياح وهذا ما اعتمدت عليه الجزائر حينما أبدى المختصون بتوقعاتهم جراء الطاقة النافذة التي هي في طريقها نحو النفوذ بعد عقود ثلاثة على الأكثر مما تنجم عليها حلول أزمة خطيرة على جميع البلدان ورغم أن احتياطات الجزائر المخزونة من الغاز والبترول تسمح لها بمواجهة الوضعية لعدة عقود إلا أن التوقعات فرضت على المسؤولين الجزائريين التفكير في إمكانيات إستغلال الطاقة المتجددة

أ- الطاقة الشمسية في الجزائر:

الطاقة الشمسية طاقة نظيفة ومتجددة تزداد أهمية في سوق الطاقة إلى جانب الطاقات المتجددة الأخرى التي يعود مصدرها للرياح والكتل الحيوية. وقد شهدت مؤخرا انخفاضا في تكاليف الإنتاج بشكل يؤهلها لمنافسة النفط والغاز، ومن الملاحظ زياده أهمية الطاقة الشمسية كمصدر من مصادر الطاقة المتجددة لأنها لا تتناقص وذي طابع غير ملوث، في الوقت الذي أصبح فيه تناقص ملحوظ في مستويات الوقود الأحفوري والنفط والفحم وبالإضافة إلى الغاز الطبيعي[1]

[1] – نوار ثابث، الطاقة الشمسية في الجزائر ثروة المستقبل، **من الموقع الالكتروني:** https://www.annasronline.com/index.php/2015، بتاريخ 12/02/ 2022، يوم 2022/08/04.

نظرا لموقعها المتميز تعتبر الجزائر واحدة من بين الدولالتي اهتمت بالطاقات المتجددة ومن بينها الطاقة الشمسية، حيث قامت بإنشاء محافظة الطاقات الجديدة في الثمانينيات واعتماد مخطط الجنوب سنة 1996، ،وانجاز محطة ملوكة بأدرار بقوة 100 كيلواط لتزويد 1000 نسمة في 50 قرية، ورغم الترسانة القانونية المعتمدة عام 1999،2000 لا يزال نصيب الطاقة الشمسية في الجزائر محدودا جدا اعتمدت الجزائر على قانونا خاصا بالطاقات المتجددة مع تحديد هدف الوصول الى 5 %خلال سنة 2012،و 10% بحلول سنة 2020.[1]

والجدير بالذكر أن للجزائر تجربة في استغلال الطاقة الشمسية تعود إلى الخمسينات من القرن الماضي حيث قام الفرنسيون بضخ المياه وصهن المعادن وتوليد الطاقة الكهربائية كما أنشأت محافظة الطاقة المتجددة بهدف تطبيق السياسة الوطنية يف ميدان الطاقة البديلة وكان ذلك عام 1982، .وتعتبر الطاقة الشمسية في الجزائر مورد من موارد الطاقة المتجددة وحافزا أساسيا نحو الاستغلال الامثل لها اذا توفرت الإرادة الجادة السياسية لاستغلالها. كما أعلنت الوكالة الفضائية الالمانية بعد دراسة حديثة قامت هبا بان الصحراء الجزائرية هي اقرب خزان للطاقة الشمسية في العالم حيث تدوم الإشعاعات الشمسية في الصحراء الجزائرية 3000 ساعة إشعاع في السنة وبهذا يعتبر اكبر مستوي لإشراق الشمس في العالم كل هذا دفع الوكالة الى تقديم اقتراح للحكومة الالمانية حول إقامة مشاريع استثمار في الجنوب الكبير، وعليه تم إبرام اتفاقيتين بين الحكومتين في ديسمبر 2007، لانتاج حوالي 5%من الكهرباء بفضل الطاقة الشمسية ونقلها إلى ألمانيا من خلال ناقل كهربائي بحري عرب اسبانيا[2].

وتجدر الإشارة إلى أن العديد من القرى تجتمع حوالي ألف مسكن هي مزودة الان بالكهرباء عن طريق الطاقة الشمسية في ولاية الجنوب الكبرى وهناك برنامجا جديدا يرمي الى تزويد 16 قرية أخرى تجمع حوالي 900 مسكن، كما أن الدراسات جارية لتعميم استعمال الطاقات المتجددة في كل المواقع المنعزلة والبعيدة عن الشبكة الكهربائية و في عام 2009 قامت الجزائر بتطوير محطة طاقة شمسية لمنافسة الطاقة المنتجة في باقي أحناء العالم وتمتلك الجزائر فرصة مناسبة لتصدير هذه الطاقة الى ايطاليا وبقية البلدان الأوروبية، ووفقا لوزارة الطاقة والمناجم، فإن الجزائر تمتلك منطقة مشمسة هائلة مع إمكانيات ضخمة لاستغلالها ، كما

[1] - عزيزة بن مسينة ومرمي طبني،" الطاقة المتجددة بديل استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، العدد 02، 2017، ص. 19.

[2] - - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية ألشعبية، الطاقة والتعاون العربي ، الجزائر: وزارة الطاقة، 23 ديسمبر، 2014.

لديها الموارد البشرية والمالية اللازمة قادرة على منافسة البلدان الأخرى، كما تسعى الجزائر الى استثمار حوالي 60 .مليار دولار في مال الطاقات المتجددة سنة 2030، ،وستخصص لإنتاج 1200 ميغاواط من الطاقة الشمسية الموجهة إلى السوق المحلية وتتوقع شركة سونلغاز المكلفة بتنفيذ هذا البرنامج لرفع هذا الإنتاج من 650 الى 2700 ميغاواط في آفاق 2020.[1]

وقد اعتمدت الجزائر استراتيجية تهدف من خلالها الى تطوير صناعة حقيقية للطاقة الشمسية حيث اعتمدت خطة طويلة الاجل ثم من خلالها انتاج 22000 ميغاواط بين عامي 2011، 2030، منها 12000 ميغاواط لتغطية اطلب المحلي و10000 ميغاواط يمكن تصديرها، ومن المتوقع ان يكون بحلول عام 2030، اكثر من 37 بالمئة من انتاج الكهرباء الوطنية من الطاقة الشمسية.[2]

الشكل رقم 09: يبين امكانيات الجزائر من الطاقة الشمسية

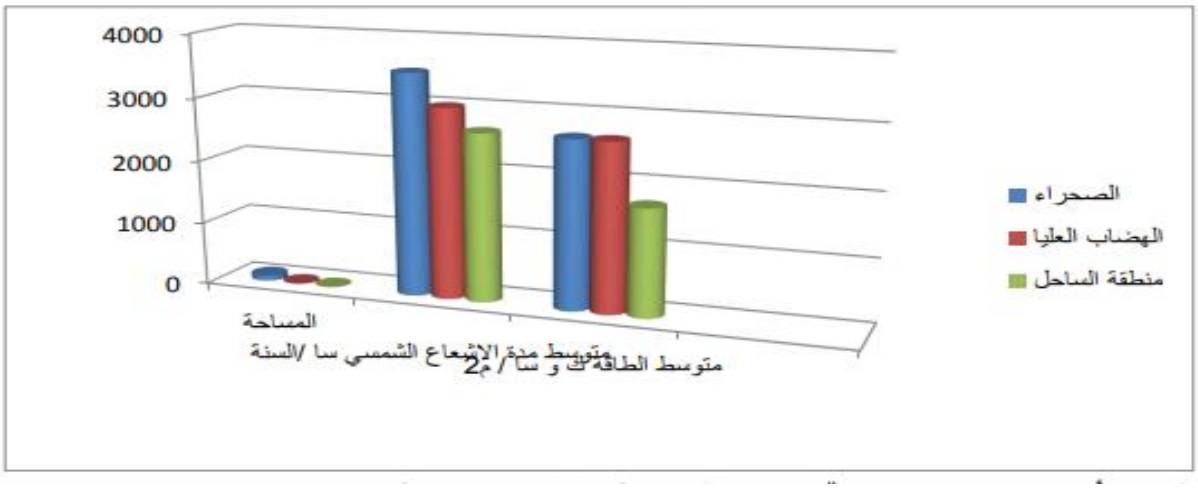

المصدر: تكواشت عماد، **واقع وأفاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر**، (مذكرة ماجستير غير منشورة)، جامعة باتنة، كلية العلوم الاقتصادية، 2012، ص. 164.

وتلقى مشروعات الطاقات الشمسية في الجزائر اهتمامًا كبيرًا من المستثمرين والشركات العالمية المتخصصة في مجال الطاقة، ولا سيما مع ما تمتاز به أراضي الدولة من نسبة سطوع عالية مقارنة بباقي الدول المجاورة لها ويشار إلى أن تقريرا سابقا لمنتدى الطاقة العالمي توقع أن تستحوذ الطاقة الشمسية في الجزائر على نسبة تتراوح بين 30 و40% من الكهرباء في البلاد بحلول 2030، وفق المعلومات التي اطلعت عليها منصة

[1] - تكواشت عماد، المرجع نفس، ص.165.

[2] - نوار ثابث، مرجع سابق.

الطاقة المتخصصة، حيث تجذب مشروعات الطاقة الشمسية في الجزائر اهتمام كبرى شركات الطاقة المتجددة، ولا سيما مع إعلان الحكومة خططها الطموحة لزيادة مساهمة الطاقة الشمسية في مزيج الكهرباء إلى 15 ألف ميغاواط بحلول عام 2035، وفق ما اطلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة. كالشركة مصدر الإماراتية قد أعلنت، في سنة 2022، توجهها إلى استكشاف فرص الاستثمار في مشروعات الطاقة الشمسية في الجزائر، في خطوة تهدف إلى توسعة محفظتها من مشروعات الطاقة المتجددة، المنتشرة في نحو 40 دولة حول العالم.كذلك شركات تركية وإيطالية عزمها الاستثمار في مشروعات الطاقة الشمسية في الدولة الواقعة بشمال أفريقيا، من خلال شراكات مشتركة؛ إما لاستغلال مساحات الدولة الشاسعة لتوليد الكهرباء، وإما لاستغلال إمكاناتها في مجال تصنيع الألواح الشمسية.[1]

من جهة اخرى وتشجع الحكومة الجزائرية الاستثمار في مشروعات الطاقة الشمسيةعبر خصخصة سوق الطاقة المتجددة، والسماح للشركات الخاصة بتنفيذ مشروعات، وأيضًا استثناء هذه المشروعات من قوانين تنفر المستثمرين الأجانب، ومنها قانون الاستثمار الذي يحدد ملكيتهم في المشروعات بأقل من 49%.[2]

ب-الطاقة الريحية في الجزائر:

يعتبر تحديد إمكانيات الطاقة الريحية في الجزائر أمر يحتل مقام الصدارة ويخص بالأولوية، ويشكل شرطا ضروريا لكل دراسة وهناك عدة دراسة من اجل إنشاء مزارع هوائية لإنتاج الكهرباء في الجزائر، الغرض ولشساعة البلاد وضخامة العمل استند مركز البحث والتنمية يف الكهرباء والغاز الى تحليل للفترات الطويلة ذات القيمة الهوائية التي سجلها المكتب الوطني الجزائري للأرصاد الجوية[3].

يتغذى المورد الريحي في الجزائر من مكان الى آخر نتيجة الطوبوغرافيا وتنوع المناخ، حيث تنقسم الجزائر إلى منطقتين جغرافيتين كبريتين، تتمثل في منطقة الشمال الذي حيده البحر المتوسط ويتميز بساحل يمتد على 1500كلم يتميز بتضاريس جبلية تمثلها سلسلتي الأطلس التلي والصحراوي، وبينهما توجد السهول والهضاب العليا ذات المناخ ألقاري ومعدل سرعة الرياح يف الشمال غري مرتفع جدا وتتميز منطقة الجنوب

[1] - أحدث مشروعات الطاقة الشمسية في الجزائر يجذب 16 شركة محلية وعالمية، **من الموقع االكتروني:** https://attaqa.net/2023/05/08/، بتاريخ 2022/05/08، يوم 2022/11/12.

[2] - الجزائر تطلق مشروعًا لتنفيذ 15 محطة طاقة شمسية في 11 ولاية، **من الموقع الالكتروني:** https://attaqa.net/2023/03/02/، بتاريخ 2022/03/02، يوم 2022/11/12.

[3] - وفاء مشاين ، منور اوسرير،" مستقبل الطاقة الخضراء كبديل للطاقة الاحفورية في الجزائر"، **مجلة الاقتصاد الجديد**، العدد 14، 2016، ص. 42.

بسرعة الرياح خاصة في الجنوب الغريب ،حيث تتراوح سرعة الرياح ما بني 2 الى 6 م/ثا وهي طاقة ملائمة لضخ المياه خصوصا في السهول المرتفعة.[1]

يمكن أن يستغل من الرياح طاقتها الحركية حيث انها اى الرياح تحتاج الى قدر كبري من الطاقة لكي تتحرك وكلما زادت هذه الطاقة زادت سرعة الرياح التي تبلغ اقصاها عند حدوث الاضطرابات الجوية والعواصف التي تعني تعاظم الطاقة، وتتعدد استخدامات الرياح وفوائدها للحضارة البشرية الى جانب دورها كمصدر متجدد للطاقة لذلك. ففي الجزائر تتغير طاقة الرياح حسب المناطق، وهذا بالنظر للطبيعة الطبوغرافية والمناخية المتعددة.اذ تمتلك الجزائر رصيد معتدل من هذه الطاقة، حيث تقدر بـ: 2 إلى 6 م/ثا. وتتميز المناطق الجنوبية للبلاد بسرعة الرياح أكثر من الشمالية منها، وخاصة في الجنوب الغربي الذي يقدر فيه معدل سرعة الرياح بـ: 4 م/ثا، وتصل إلى 6 م/ثا في منطقة أدرار. كما ان المناطق الثالثة المتواجدة في الجنوب الغربي للصحراء (تندوف، عين صالح،وأدرار) تبدو الأكثر ملائمة لإنشاء مزارع الرياح ولهذا تنفرد وحدها باحتياطي قابل للاستغلال الاقتصادي حيث أن الاحتياطي من طاقة الرياح في كامل الجزائر يقدر بـ 172 تریاواط ساعي/سنة منها 37 تریاواط ساعي/سنة قابلة للاستغلال الاقتصادي ولكن استغلال امكانات طاقة الرياح في هذه المنطقة غالبا ما يواجه قيود شديدة ذات طابع اقتصادي كبعد المسافة، غياب الاتصال مع المنطقة الممتدة من بجاية ،بسكرة، بالإضافة إلى عنابة[2].

إن استغلال محطات الديازل في أقصى الجنوب أمر قسري للغاية نظرا لنقص أو عدم وجود هياكل طرقية لإيصال وقود المازوت، لكن تقديرات وتوقعات الكلفة تبني مدى ضرورة الاستثمار لإنتاج الطاقة عن طريق إضافة مجموعات الديازل إلى الطاقة المستمدة من الرياح ما دامت هناك مؤهلات وإمكانيات استغلال مثل هذه الطاقة في تلك المناطق، ومركز البحث والتنمية في الكهرباء والغاز قام باستغلال طاقة بدراسة إمكانية الرياح في إطار توسيع محطات الديازل وهذه الدراسات التي أخذت في الحسبان التضاريس الجبلية حيث مسحت بتحديد المواقع التي لها كثافة من حيث توافر القوى القصوى لهبوب الرياح. ويصف الخبراء مشروع طاقة الرياح في الجزائر بالهام كبير، حيث يتوقعون أن يدر على الجزائر أرباحا تصل إلى ثالثة مليارات يورو سنويا، فضال عن قدرة هذا القطاع على استحداث آلاف مناصب شغل كما يوفر طاقة نظيفة بعدما ظل

[1] - تكواشت، عماد. **واقع وأفاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر.** (مذكرة ماجستير غير منشورة)، جامعة باتنة،2012،ص. 147.

[2] - سارة رحال، "معظلة السياسة الطاقوية بالجزائر في ظل ازمة كوفيد 19"، **المجلة الجزائرية للعلوم الانسانية والاجتماعية**، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2022، ص. 303.

توظيفها لطاقة الرياح ضئيلا يمعددل 0,7 ميغاواط، وفي هذا السياق سطرت الجزائر برنامجا طموحا لتطوير طاقات متجددة كما يقوم هذا البرنامج على دعم أنشطة الوحدات المحلية لتوليد طاقة الرياح.

وفي خطواتها في مجال الطاقة الريحية، استثمرت الجزائر 10 مليون أورو في بناء أول مزرعة ريحية وكان ذلك بني عامي 2011،و2013،حيث تبلغ قدرتها حوالي 10 ميغاواط، وإنجاز مزرعتين هوائيتين تقدر كل واحدة منهما حوالي 20 ميغاواط خلال الفترة 2014، 2015 ،كما أن هناك مخطط انجاز مشاريع أخرى في الفترة الممتدة بني 2016، و2030 المقدر بحوالي 1700 ميغاواط[1].تهدف إلى ما يلي :

- المساهمة في الحد أو تخفيف انبعاث الغازات الدفيئة المسببة لاحتباس حراري .
- المحافظة على الموارد الطبيعية والاحتياطات
- المساهمة في ايجاد من التوترات الدولية .
- تعزيز الاقتصاد المحلي من خلال تطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة
- خلق فرص لتصدير الكهرباء النظيفة .
- تحتل الطاقة الشمسية المكانة الاولى من مصادر الطاقة المتجددة بالجزائر إذ تقدر بـ 79% مقارنة بالطاقة الريحية التي تمثل سوى3%[2].

الشكل رقم 10 : يوضح كمية طاقة الرياح في الجزائر

المورد	طاقة مركبة(واط)
الشمس	2279960
الرياح	73300
المجموع	2353260

المصدر: شيخي بلال، "واقع وافاق طاقة الرياح في الجزائر"، **مجلة الهقار للدراسات الاقتصادية**، العدد 02، جوان 2018، ص. 305.

[1] - تكواشت عماد، مرجع سابق، ص. 149.
[2] - - بوفاسة سليمان، نحو تحول حتمي لطاقة متجددة كبديل عن الطاقة الاحفورية". ورقة بحثية قدمت في ملتقى دولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له "مخاطر وحلول"، المدية، 08/07 نوفمبر 2015، ص. 13.

ان الخوض في استغلال الرياح قيمة استثمارية مضمونة لاسيما وأن الجزائر تعتبر بلدا رائدا في استغلال الموارد الغيرالقابلة للنفاذ وهي تمتلك قدرات إقليمية في صورة أزيد من 1200 كلم من السواحل و1500 كلم تفصل الشمال عن الجنوب.، كما إن الاقتناء بثروة الجزائر من الرياح يمنح مزايا أكيدة من أجل استثمار عقلاني بالارتكاز على القوة القاطرة للريح وتسمح هذه المقاربة المستقبلية بتقليص المصاريف الطاقة التقليدية عبر استعمال الطاقة النظيفة وإطلاق عمليات تكوين متخصصة على المدى الطويل[1]

المطلب الثاني: السياسة الطاقوية في الجزائر

تملك الجزائر إمكانيات طاقوية هامة ومتنوعة بين مصادر طاقة تقليدية وغير تقليدية، قد تقودها للتحول من بلد يعتمد على تصدير موارد تنضب إلى بلد يعتمد على تصدير موارد متجددة خاصة بالنسبة للطاقة الشمسية والرياح، هذه الإمكانيات تعمل على استغلالها وفق إستراتيجية بعيدة المدى حتى يتسنى لها تحقيق المكاسب المرجوة، و من خلال هذه الدراسة نستخلص أنه و من خلال هذه الإمكانيات فإن قطاع الطاقة أصبح يمثل نقطة القوة والأساس الذي يمكن للجزائر الاعتماد عليه حاضرا ومستقبلا خاصة ما يترجمه النجاح البارز فيما يخص تزويد القرى النائية بالكهرباء الشمسية وما حققته هذه الأخيرة من أثار اجتماعية واقتصادية وبيئية ايجابية كان أهمها فك العزلة والتقليل من التلوث الناتج عن الطاقة التقليدية، و أطلقت الجزائر مجموعة برامج متوسطة و طويلة المدى لرفع الكفاءة الإستخدامية لمصادر الطاقة التقليدية وادماج برامج للطاقة المتجددة.

كذلك تزخر الجزائر بمخزون مهم من الطاقات الأحفورية ناهيك عن امتلاكها مصادر الطاقة المتجددة المختلفة، فهي واحدة من أهم الدول التي تمتلك توليفة طاقوية متنوعة، وبما ان اقتصادها يعتمد بالدرجة الأولى على الطاقة(نظرا للمشاكل البيئية المتعلقة بالطاقة التقليدية من جهة و ضاءل احتياطي مصادر الطاقة التقليدية وخاصة البترول من جهة اخرى) فقد باشرت كباقي الدول إستراتجية طاقوية جديدة اعتمدت بالأساس على تنمية المواد والإمكانات المتاحة من الطاقات المتجددة، حيث قامت بالعديد من البرامج و المشاريع الخاصة بتنمية الطاقات المتجددة من أجل رفع نسبة مساهمتها في الاقتصاد الوطني والاستفادة من الموارد المتاحة، اعتمادا على إمكانياتها الكبيرة من الطاقة المتجددة والأقل تلوثيا مع الشروع في توفير الإطار التشريعي و المؤسسي الداعم لهذا التوجه

[1] - تكواشنت عماد، المرجع نفسه، ص. 148.

اولا: السياسة الوطنية للطاقة في الجزائر:

إن الطلب المتزايد على مصادر الطاقة الوطنية أدى إلى ضرورة وضع سياسة لمواجهة هدا الطلب، ووجب أن تكون ناجحة لضمان التموين الطاقوي الوطني في المدى المتوسط والطويل، وباعتبار الطاقة المحرك الأساسي للاقتصاديات الوطنية، فإن قطاع الطاقة في الجزائر يلعب دورا هاما ورئيسيا في التنمية الاقتصادية كون قطاع الطاقة يمثل المصدر الرئيسي لتمويل ميزانية التنمية و الخزينة العمومية ككل، والجزائر تملك إمكانيات طاقوية هامة ومتنوعة بين مصادر طاقة تقليدية وغير تقليدية، متجددة وبديلة، لكن هذه الإمكانيات يجب استغلالها والاستثمار فيها كنقطة قوة يمكن الاعتماد عليه حاضرا ومستقبل وسياسة الطاقة في الجزائر قائمة على المحاور التالية[1]:

أ- سياسة الطاقة التقليدية

1-أهداف السياسة الطاقة الوطنية: و تهدف إلى تطوير الصادرات لتمويل الاقتصاد الوطني و تنمية المحروقات والمنشآت القاعدية من أجل إمداد السوق الوطنية بموارد الطاقة، وبالتالي المساهمة في بناء نسيج صناعي متكامل ومتنوع وبالتالي خلق القيمة المضافة لتنمية الاقتصاد الوطني.

2-أسس السياسة الطاقة الوطنية: و تقوم على تطوير المحروقات ورفع احتياطها: برفع احتياطات المحروقات وظروف استغلالها و انعاش جهود البحث وتكثيف البحث ولاستكشاف وتطوير المكامن المكتشفة وغير المستغلة، وتحسين نسب الاستخلاص في المكامن المستغلة إلى جانب خلق القيمة المضافة وفرص عمل مباشرة وغير مباشرة جديدة، ترشيد استهلاك الطاقة وتنمية مصادر الطاقة البديلة، تطوير الهياكل القاعدية، تكرير البترول، صناعة البتروكيمياء، تمييع (تسييل)الغاز الطبيعي وغاز البترول، نقل وتوزيع الطاقة، التعاون الدولي في مجال الطاقة[2].

3: اجراءات تطبيق برامج سياسة الطاقة: تتميز مصادر الطاقة التقليدية بخاصية عدم التجدد وفي المقابل نلمس تزايد الطلب على هذا النوع من المصادر، رغم التحديات البيئية الناجمة عن الاستغلال الجائر لها، ففي الجزائر مثلا قدر الاستهلاك النهائي للطاقة في الجزائر في قطاعات: الصناعة، السكن، الخدمات، النقل

[1] - قحام وهيبة، شرقرق سمير،" الواقع الطاقوي في الجزائر بين الامكانيات والاستغلال"، **مجلة دراسات وابحاث في اقتصادية في الطاقات المتجددة**، العدد 05، ديسمبر 2016، ص. 233.

[2] - مؤتمر الطاقة العربي العاشر، الامارات(ابوظبي) 2014 :الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مؤتمر الطاقة العربي العاشر، 2014 ،ص3

والزراعة بحوالي 18 مليون طن سنة 2000 ،و36 مليون طن سنة2012 ،وهي مرشحة للوصو ل الى حوالي 42,66 مليون طن سنة 2030 ،أي ما يعادل 9 نسبة نمو متوسط بـ 7.4 %بين سنة 2011 و2030، هذا ما جعل الجزائر تتخذ عدة إجراءات للحفاظ على هذا النوع من الطاقة عن طريق انشاء عدة برامج على راسها البرنامج الوطني للتحكم في كفاءة الطاقة وترشيدها 2007– 2030 ،وهذا ما يقره القانون رقم 99/09 المورخ في 28 جويلية 1998 المتعلق بالتحكم بالطاقة[1] الذي حدد شروط ووسائل تأطير السياسة الوطنية لترشيد استهلاك الطاقة، و تم الاعتماد على:

- البرنامج الوطني لترشيد الطاقة PNME.
- الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة FNME.
- الوكالة الوطنية من أجل تطوير وترشيد استهلاك الطاقة APRUE.
- اللجنة المشتركة بين القطاعات لترشيد استهلاك الطاقة CIME.
- مخطط أعمال البرنامج الوطني للتحكم في كفاءة الطاقة: لقد تم إعداد مخطط أعمال للتحكم في كفاءة الطاقة كما هو موضح في الجدول الموالي:

المدى	المشاريع والانجازات
المدى القصير 2011–2013	✓ العزل الحراري لحوالي 11000 مسكن. ✓ تركيب 4000 م^2 من سخان الماء الشمسي. ✓ توزيع 750 ألف مصباح اقتصادي و50 ألف مصباح صوديوم. تحويل حوالي 12 ألف سيارة تسير بغاز البترول المسال
المدى المتوسط 2020	**المباني:** تركيب 150000 م2 من سخان الماء الشمسي. ✓ العزل الحراري لحوالي 11000 مسكن جديد و20000 للبنايات. ✓ توزيع 10 مليون مصباح اقتصادي ومنع تسويق المصابيح ذات التوهج سنة 2020. ✓ تعويض كافة المصابيح الزئبقية الموجودة المخصصة للإنارة العمومية بمصابيح الصوديوم الفائقة الضغط. **الصناعة:** إلزامية تنفيذ توصيات التدقيق. إدراج التكنولوجيا الفعالة ذات المستوى العالي. **النقل:** استعمال الحافلات التي تسير بالغاز الطبيعي المضغوط. تحويل 20% من حظيرة السيارات إلى غاز البترول المسال كوقود.
افاق 2030	✓ تعزيز الأنظمة القانونية حول التحكم في الطاقة. ✓ ترقية الإنتاج المحلي للصناعات التي تنشط في مجال الفعالية الطاقوية (المصباح الاقتصادي، سخان الماء الشمسي، مواد العزل الحراري). ✓ وضع تدابير الرقابة حول الفعالية الطاقوية. منع التكنولوجيات المستهلكة للطاقة مثل: المصابيح ذات الاستهلاك

المصدر: قحام وهيبة، شرقرق سمير،" الواقع الطاقوي في الجزائر بين الامكانيات والاستغلال"، **مجلة دراسات وابحاث في اقتصادية في الطاقات المتجددة**، العدد 05، ديسمبر 2016، ص. 227.

[1] - قحام وهيبة، شرقرق سمير،مرجع سابق، ص. 226.

ب- سياسة الطاقة المتجددة:

أطلقت الجزائر برنامجا طموحا لتطوير الطاقة المتجددة والفعالية الطاقوية من 2011 إلى غاية 2030 ،وتستند رؤية الحكومة من خلال هذا البرنامج على استراتيجية تتمحور حول تثمين الموارد التي لا تنضب مثل الموارد الشمسية واستعمالها لتنويع مصادر الطاقة. إن هذا البرنامج يتمحور أساسا حول تأسيس قدرة ذات أصول متجددة مقدرة بحوالي 22000 ميغاواط وهذا خلال الفترة الممتدة ما بين 2011 –2030 منها 12000 ميغاواط موجهة لتغطية الطلب الوطني على الكهرباء و10000 ميغاواط موجهة للتصدير[1] وينص البرنامج الوطني لتطوير الطاقة المتجددة الذي صادقت عليه الحكومة في 03 فيفري 2011 على توليد 40 %من الكهرباء مع آفاق 2030 انطلاقا من مصادر غير أحفورية وسيتم تنفيذ هذا البرنامج على مراحل:

- من 2013 – 2011 يتوقع تأسيس قدرة إجمالية تقدر بـ 110 ميغاواط
- في أفق 2015 يتم تأسيس قدرة إجمالية تقارب 650 ميغاواط .
- من الآن والى غاية سنة 2020 ينتظر تأسيس قدرة إجمالية بحوالي 2600 ميغاواط للسوق الوطني واحتمال تصدير ما يقارب 2000 ميغاواط .
- من الآن والى غاية سنة 2030 من المرتقب تأسيس قدرة إجمالية بحوالي 12000 ميغاواط للسوق الوطني ومن المحتمل تصدير ما يقارب 10000 ميغاواط.[2]

الجدول رقم 15: يوضح الطاقة المتجددة في الجزائر

مصدر	المرحلة ST1 2020–2015 ميغاواط	المرحلة ND2 2030–2021 ميغاواط	مجموع ميغاواط
الطاقة الشمسية	3000	10575	13575
ريح	1010	4000	5010
CSP	–	2000	2000
التوليد المشترك للطاقة	150	250	400
الكتلة الحيوية	360	640	1000
الطاقة الحرارية	5	10	15
الإجمالي الكلي	4525	17475	22000

Source : http://portail.cder.dz/spip.php؟article4565

[1] - سوداني نادية وبلهاشمي جهيزة: واقع الطاقة المتجددة والمستدامة في العالم وتوجه الجزائر نحو إنتاجها 19 من خلال مشروع الجزائر للطاقة المتجددة 2011 – 2030 ،الملتقى الوطني حول "فعالية الاستثمار في الطاقات المتجددة في ظل التوجه الحديث للمسؤولية البيئية"، جامعة سكيكدة، 2014 ،ص11

[2] - قحام وهيبة، شرقرق سمير، مرجع سابق، ص. 232.

ثانيا: الانتقال الطاقوي في الجزائر

لم يعد الانتقال الطاقوي• أمرا اختياريا بالنسبة الجزائر، فالمتغيرات الداخلية المتعلقة بتراجع الاحتياطي الوطني من النفط والغاز وزيادة الطلب المحلي على الطاقة، فضلًا عن المتغيرات الخارجية لاسيما التحول العالمي باتجاه الطاقات المتجددة باتت تضغط على صانع القرار الجزائري للاستجابة لهذه المتغيرات، اذ تعاني الجزائر من تراجع حاد في إنتاج الطاقة من مصادرها الأحفورية من نفط وغاز، في مقابل تنامي الطلب الداخلي على الغاز والمنتجات البترولية بنسبة تقدر بنحو 7% سنويًّا، وهو ما يقلِّص فرص تصدير هذه المصادر الطاقوية في الأسواق الدولية، وعلى هذا الأساس، أقرَّت الجزائر برنامجًا للانتقال الطاقوي يرمي لتعزيز استخدام الطاقات المتجددة، وتجنب العجز الطاقوي؛ إذ وفقا لسناريو عدم التدخل الحالي من حيث الإنتاج والاستهلاك فإن البلاد قد تتحول إلى بلد غير قادر على التصدير بحلول عام 2030، ثم إلى بلد مستورد للطاقة بحلول عام 2040.[1]

أ- تحديات الانتقال الطاقوي في الجزائر:

يشكل تنويع مصادر الطاقة أحد أبرز تحديات الانتقال الطاقوي في الجزائر، بما سيسمح بمرونة أكثر لإدارة الموارد الطاقوية غير المتجددة، والتحكم في الطلب الداخلي على الطاقة، و يعنى هذا الملف بمساعي الحكومة لتطوير الطاقات المتجددة بشكل مستدام، لتوفير احتياجات البلاد وتوليد ديناميكية للتنمية الاقتصادية.

•- يتمثل الانتقال الطاقوي في اعتماد نظام طاقوي جديد يقوم على استغلال باقة من الطاقات بما يضمن تحقيق الامن الطاقوي والتخلي لتدريجي عن النظام الطاقوي القديم الذي قام على استغلال طاقات آيلة إلى النضوب،ويسمح الانتقال الطاقوي بحماية البيئة و صحة الافراد وكذا تمكين مختلف البلدان من تحقيق استقلال طاقوي يسمح بالتقليل من لازمات الطاقوية وتقليص الاستهلاك الطاقوي و كذا استغلال الطاقات البديلة، ولقد بذلت العديد من دول العالم جهودا معتبرة في مجال التحول الطاقوي، و هو ما جعل الاستثمارات المنجزة عالميا في مجال التحول الطاقوي خلال سنة 2018 يصل الى 333.5 مليار دولار،وتعتبر الصين اكبر مستثمر في مجال التحول الطاقوي، حيث استثمرت خلال سنة 2017 حوالي 132,6 مليار دولار في مجال الطاقات المتجددة، ومن جهة ثانية تعتبر السلطات الجزائرية ان التحول الطاقوي ضرورة حتمية تفرضها اوضاع قطاع انتاج المحروقات التقليدية الذي يشهد تباطؤ الانتاج كما يفرضها ميل مستوى استهلاك الطاقة داخل الجزائر إلى الارتفاع بشكل ملحوظ نتيجة اعتماد تسعيرة طاقوية تشجع على الاستهلاك المفرط للكهرباء خاصة و بقية اشكال الطاقة عموما، الامرالذي قد يؤدي الى تقليص صادرات الجزائر من المحروقات، أو حتى لجوء الجزائر لاستيراد المحروقات.... للمزيد انظر الى:

بولمشاوررباب، " الانتقال الطاقوي في الجزائر: الاستثمار في الطاقة الشمسية: واقع وافاق"، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، العدد 13، ديسمبر 2019.

[1] - حاتم غندير، الانتقال **الطاقوي في الجزائر: بين خيار الغاز الصخري والطاقات المتجددة**، مركز الجزيرة للدراسات، ماي 2020، **من الموقع الالكتروني:** https://studies.aljazeera.net/ar/article/4683

يشكل الغاز الطبيعي مصدر الطاقة الرئيسي في الجزائر بنسبة 65٪، في حين يمثل النفط 35٪، ويعتبر الغاز الطبيعي المصدر الأساسي لإنتاج الكهرباء بما يعادل 99 ٪، علاوة على استخدامه بكثرة في النشاطات الصناعية. ونتيجة لذلك، يتصاعد الاستهلاك الوطني نتيجة النمو الديموغرافي، بينما يتباطأ الإنتاج، في المقابل تتميز الجزائر بإمكانات هائلة في مجال استغلال الطاقة الشمسية، مع مجال شمسي يتراوح بين 2500 إلى 3600 هكتار في السنة.

يرتكز الانتقال الطاقوي على تطوير صناعة وطنية لمعدات إنتاج الكهرباء المتجددة خاصة الطاقة الشمسية منها. ويعد استيراد الألواح الشمسية –على سبيل المثال– مكلفا إلى حد استيراد الطاقة المستخدمة في إنتاجه. وبالتالي، فإن الاستغلال الحقيقي للطاقة يتمثل في إنتاج وسائلها الخاصة.

- كخطوة أولى يتم تمويلها من العائدات الحالية للنفط والغاز ، ويتجسد ذلك من خلال تعزيز الاستكشاف وتحسين عائدات الحقول الحالية من ناحية، وتحسين التنمية، وتطوير البتروكيماويات والتكرير من ناحية أخرى، بهدف الوصول إلى وقف استيراد الوقود في نهاية عام 2021.
- يتطلب نجاح الانتقال الطاقوي في الجزائر بيئة مواتية للابتكار وريادة الأعمال. كما يجب أن يقترن استخدام الطاقات المتجددة الجديدة بتطوير قطاعات صناعية قادرة على المنافسة على المستوى الدولي.
- في عام 2011 أطلقت الحكومة برنامجًا لتطوير الطاقات المتجددة يرتكز على توفير حوالي 22000 ميغا واط من مصادر متجددة بين عامي 2011 و 2030، منها 12000 ميغا واط ستخصص للطلب الوطني على الكهرباء، و 10000 ميغاواط للتصدير، على الرغم من الأهمية التي وُضعت لهذا البرنامج إلا أنه لم يحقق أهدافه كاملة، ففي 2015 تم تعديل الهدف الأولي المتمثل في إنتاج 40٪ من الكهرباء من مصادر متجددة بحلول عام 2030 إلى 27٪ فقط، وهو المسعى الذي تحاول الجزائر تحقيقه قبل الآجال المحددة.
- من أجل تسريع تطوير الطاقات المتجددة، تم إنشاء محافظة الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية التابعة للوزارة الأولى عام 2019، وكذا وزارة الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة في 2020. تنص خارطة الطريق لهذه الوزارة الجديدة على تحقيق معدل تكامل بنسبة 30٪ من إنتاج الكهرباء بحلول عام 2030، بدءًا بتوفير 1000 ميغا واط من الكهرباء المتجددة.

- يتصدر قطاعا النقل والسكن أولويات خارطة الطريق بترشيد استهلاك الطاقة بنسبة 10٪ بحلول عام 2021. ولتحقيق هذا الهدف، سيتم تنصيب مئة ألف سخان مياه بالطاقة الشمسية في عام 2021، مما سيسمح باقتصاد الطاقة بنسبة تصل إلى 40٪، ودعم الصناعة المحلية لسخانات المياه المشتغلة بالطاقة الشمسية.
- من المرتقب أيضا تحسين العزل الحراري للمباني، وسيتم تشييد مئة ألف سكن بهذه المواصفات، وإعادة تأهيل خمسين ألف وحدة كل سنة، وتعميم الإضاءة بالمصابيح الاقتصادية LED وتحسين أداء الطاقة للأجهزة الكهرومنزلية.
- أما في مجال النقل، فمن المقرر تحويل مئتي ألف مركبة من الوقود إلى غاز البترول المميع GPL خلال هذا العام، وسيسمح تصنيع عتاد التحويل، باستحداث نسيج صناعي محلي وسيمس هذا الانتقال، تطوير أنواع الوقود البديلة الأخرى مثل Dual Fuel وCNG ، بالإضافة إلى استعادة الزيوت المستخدمة في العام ذاته. كما تنص خارطة الطريق على التطوير التدريجي لمركبات النقل الكهربائية، وإدخال شرط عتبات الاستهلاك في دفتر شروط استيراد السيارات.
- من أجل بلوغ الأهداف المسطرة، وتطوير التدريب والبحث، أُطلقت المدرسة الوطنية للطاقات المتجددة في عام 2020، وستزود القطاع بالكفاءات والموارد البشرية المؤهلة.

ب- افاق الانتقال الطاقوي في الجزائر:

تسعى الجزائر للاستفادة من الموارد الطبيعية التي تتوفر عليها نظرا لموقعها الجغرافي المتميز، حيث تريد تطوير انتاج الطاقة الشمسية و اقامة صناعة في هذا القطاع واكتساب التكنولوجيا وتسطير برامج بحث مع شركائها الأجانب و تظهر أهمية الاستثمار في هذا المجال من حيث المكاسب الاقتصادية التي ستحصل عليها، والتي تتلخص اساسا في:

- اكتساب المعارف والخبرات في المجال من خلال التعاون والبحث في برامج تهدف لترقية النشاطات الانتاج وتوزيع الطاقات المتجددة، لاسيما الشمسية لإنتاج الكهرباء نظرا لفوائدها الاجتماعية والاقتصادية، خاصة أن الخبراء الأوروبيين يرون أن الجزائر ستكون بحاجة إلى الانتقال من استهلاك 25 / كيلواط ساعة من الطاقة المتجددة إلى 74. كيلوواط قبل انقضاء العشرية المقبلة وهو ما يعادل مخزون 10 حقول نفطية، هذه الكمية اللازمة من الطاقة المتجددة في مجال الكهرباء

سيسمح بتوفير مدخول بديل للنفط مستقبلا لما تملكه من رياح وطاقة شمسية وكتل حية، على غرار الحرارة الجوفية التي تجعلها مؤهلة للتكييف مع حجم الطلب العالمي بداية سنة 2020 [1]

- تسمح مصادر الطاقة المتجددة على اختلافها وتنوعها الاستفادة منها لأغراض متعددة، فتطوير الطاقة – الحرارية يساهم في التدفئة المنزلية، تسخين المياه، تعميم استعمال الإنارة ضعيفة الاستهلاك للكهرباء وكذا تطوير محركات السيارات الجماعية والخاصة التي والتقليص من استهلاك الطاقة في القطاع الصناعي، تسير بالغاز الطبيعي، تحلية المياه واستخراج المياه الجوفية، تأمين استخدام الأنظمة المركزية للسخانات في حين، تسمح تقنية الخلايا الشمسية القيام بدور حيوي في توليد الكهرباء لتغذية المحطات اللاسلكية الثابتة والاجهزة اللاسلكية المحمولة فتساهم في مكافحة التلوث، البيئي من خلال إعادة استخدام مياه الصرف الصحي ومخلفات المطابخ، في حين ان تطوير تقنية الهيدروجين وخلايا الوقود يعطي للطاقات المتجددة السلاسة المطلوبة والفعالية المرجوة والاستخدام الامثل باعتبارها تمكن من تخزين كل أنواع الطاقة المنتجة من الطاقة المتجددة على شكل غاز الهيدروجين، وعند الحاجة يعاد إنتاج الطاقة بالقدر المطلوب دون إهدارها بشكلها الكهربائي أو الحراري، إضافة إلى الماء مع تجهيزات الإعلام الآلي إلى الأجهزة المحمولة، المنشآت انعدام التلوث، وهي كلها مجالات الاستخدام من الثابتة والمحطات المتحركة والمركبات بمختلف انواعها[2]
- ان الاستثمار في الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقوية يشكل جوهر إستراتيجية الدولة لمحاربة البطالة وكذا منظومة وخلق مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة، بإحداث عدد من الآليات المساعدة على التشغيل و كذا منظومة فعالة لدعم الاستثمارات، ومن شأن البرنامج الوطني أن يستحدث 200 ألف منصب شغل، منها 100 ألف في مجال الإنتاج الوطني و100 ألف أخرى في مجال التصدير [3]
- يفتح الاستثمار افاقا واسعة للتعاون الاقليمي والدولي وبالأخص على الصعيد الافريقي والعربي لما تتوفر عليه هذه المناطق من مميزات طبيعية وجغرافية تشجع على ذلك،كما ستسمح الشراكة

[1] - فروحات حدة، "الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر"، **مجلة الباحث**، العدد 11 ،2012 ،ص124

[2] - مرابطي نوال، **تنمية الطاقات المتجددة كبديل للنفط حالة الجزائر**، (اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه)، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 03، 2016، 285.

[3] - المرجع نفسه، ص. 285.

الاوروبية خاصة الالمانية باعتبارها الرائدة في مجال الطاقة المتجددة من الاستفادة المتبادلة حسب المزايا التي يمتلكها كل طرف، بحيث تستفيد الجزائر من التكنولوجيات العالية التي تم الوصول إليها في هذا المجال، بينما سلطات تستفيد الأخرى من الاستثمارات المقدمة من الدولة إضافة إلى التسهيلات والحوافز التي تمنحها السلطات العمومية في ذات المجال فعلا قدمت الدولة تخفيضات جمركية عند استيراد التجهيزات المتعلقة بصناعة الطاقة المتجددة وتخفيض الرسوم بما فيها الرسم على القيمة المضافة لفائدة منتجي الكهرباء من مصادر الطاقة الغير احفورية وتسهيل الحصول على العقار ألصناعي.

- ايضا باعتبار الجزائر تحوز على خزان عملاق من الطاقة الشمسية التي تزخر بها صحرائها الكبرى، لها امكانية إمكانية تصدير حوالي 30% من الطاقة النظيفة نحو دول المتوسط وأوروبا عموما، ما سيسمح لها بالتموقع كفاعل هام وممون كبير للسوق الاوروبية
- بالنظر إلى ما تملكه الجزائر من مؤهلات ضخمة وواعدة في مجال الطاقة المتجددة، في مقدمتها الطاقة الشمسية والهوائية بالإضافة إلى طاقات أخرى الحيوية، والجوفية الحرارية التي هي قيد الدراسة والبحث فإن أمامها فرصة ثمينة لكسب الرهان ودخولا لريادة مستقبلا في هذا المجال الإستراتيجي ليس على المستوى الإقليمي فحسب بل حتى على المستوى الدولي من خلال التصدير دولة رائدة عربيا لما تبدله من جهود في مجال البحث العلمي والتطوير، وزد على ذلك أن التجربة الجزائرية وأيضا مع الاهتمام الواسع من الدول الأوروبية وعلى رأسها الجانب الألماني بالبرنامج الجزائري المسطر لتطوير هذه الطاقات والذي يتطلب حسب الخبراء بين 90 إلى 120 مليار دولار آفاق 2030 لضمان توليد 40% من الكهرباء.[1]
- بما أن توسيع استخدام الطاقات المتجددة يدخل ضمن الاقتصاديات الخضراء التي برز مفهومها مؤخرا، فان الدراسة التي أنجزتها الوكالة الوطنية كشفت أنه من الممكن استحداث 14 مليون منصب للشغل في آفاق 2025 في نشاطات متعلقة بالاقتصاد الأخضر في مقدمتها الطاقات النظيفة[2].
- يعتبر تأمين الطاقة، بصفتها حاجة إنسانية ومصدرًا للنشاط الاقتصادي فضلًا عن كونها رافدًا للاقتصاد الجزائري، أمرًا حيويًّا تقتضيه حماية حقوق الأجيال القادمة، لكن الحكومات الجزائرية المتعاقبة لم تتمكن على مدار ستة عقود من استقلالها من أن تتخلص من التبعية لمداخيل

[1] - فروحات حدة، مرجع سابق، ص.ص 125،126.

[2] - مرابطي نوال، مرجع سابق، ص. 287.

المحروقات، واستمرت جميع المشاريع الحكومية والسياسات الاجتماعية قائمة على قطاع الطاقة بشكل شبه كلي.[1]

ج- معوقات تجسيد الانتقال الطاقوي

على الرغم من مختلف الجهود المبذولة للنهوض بالطاقة المتجددة بغرض تحقيق البرامج والخطط الوطنية المسطرة، هناك مجموعة من العوائق والصعوبات التي تؤثر على حجم مساهمات الطاقة المتجددة ومن الطبيعي ان تقابل هذه المعوقات حلولا يمكن مباشرتها لتجاوزها

1- المعوقات المالية والاقتصادية:

- ارتفاع التكلفة الراسمالية في مشروعات الطاقة امتجددة أي أنه من غير الممكن تحديث رأس المال لتطوير مشاريع إنتاج الطاقة من مصادر بديلة بنفس الدقة التي يمكن بها تقدير رأس المال اللازم لتطوير البترول
- عدم تقديم القروض والاستثمارات في مشاريع ناشئة بالمقارنة بمشروعات الطاقة الاحفورية من طرف البنوك والمؤسسات المالية ومصادر التمويل الاخرى
- الاعتقاد الخاطئ ان الاستثمارات في مثل هذه المشاريع يمثل مخاطرة مالية بالرغم من كونها تحافظ على البيئة

2- المعوقات المؤسساتية والهيكلية :

- ضعف الأولوية التي تولي لتطوير الطاقات المتجددة في التخطيط للطاقة ووضع السياسات اللازمة على الصعيد الوطني
- إن استخدام التكنولوجيات المتقدمة الخاصة بإنتاج الطاقة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح إلى تضافر جهود عدد كبير من الشركاء الأجانب والمحليين، منهم شركات التصنيع والمستخدمين.
- عدم تقديم تسهيلات للمشاريع المتعلقة بالطاقات المتجددة من طرف السلطات التشريعية والتقنية ذات الصلة منها وزارات الكهرباء والطاقة والنقل والبحث العلمي، والفهم الخاطئ لطبيعة عمل المؤسسات بالمواصفات والمقاييس الخاصة بتكنولوجيات الطاقة المتجددة. [2]

[1] - حاتم غندير، مرجع سابق.

[2] - زواوية احلام، "**دور اقتصاديات الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المغاربية – دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب، تونس**"، (اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،2013، ص. 118.

3- المعوقات الفنية والتقنية :

- تحتاج إجراءات توطين تكنولوجيا الطاقة المتجددة في الجزائر إلى إجراءات معرفة تصنيع معدات وأدوات تكنولوجيا هذه الطاقة
- تتطلب تكنولوجيا الطاقة المتجددة إلى خبرة فنية التي يفتقر إليها الوطن العربي خاصة الجزائر
- غياب اجانب المعرفي والمعلوماتي ذو الصلة بتصنيع مكونات وأنظمة الطاقة المتجددة
- ندرة الموارد البشرية الماهرة والمؤهلة في مجال الطاقات المتجددة التي تقوم ببحث علمي أساسي لأن الاعتماد على نقل التقنية من الدول الصناعية يجعل وكان توليد الطاقة هي مستوردة
- وهناك معوقات أخرى متعلقة بالوعي تتمثل في عدم الاهتمام باستخدام مصادر الطاقة المتجددة لتوليد أو انتاج طاقة نظيفة غير ملوثة سواء من قبل الاطراف المعنيين او المجتمع بأكمله.
- ان هذه المعوقات تشكل عائقا كبيرا نحو الاعتماد بشكل صحيح على المصادر النظيفة في انتاج الطاقة وكذلك تقوية الشعور لدى المؤسسات وحتى الافراد بقلة جدوى المساعي البيئية ومن جدوى استخدام نظم تعتمد على ظواهر طبيعية متغيرة مثل الشمس [1]

د- برنامج الانتقال الطاقوي في الجزائر

قادت هواجس الطاقة بفعل الخوف من فقدان القدرات التصديرية وتنامي الطلب المحلي، إلى فتح النقاش في السنوت الأخيرة حول ضرورة "الانتقال الطاقوي"، أي البحث في خيارات الطاقات المتجددة التي تستجيب لمتطلبات التنمية المستدامة والمعايير الدولية الجديدة للمتغيرات المناخية؛ حيث إن الجزائر أكدت في اتفاقية المناخ COP21، أنها ستخفض من انبعاثات غاز الدفيئة بين 7% و22% في حدود عام 2030

حيث أقرت الجزائر، في عام 2011، الـ"برنامج الوطني للطاقات المتجددة والفاعلية الطاقوية 2011-2030"، ويهدف إلى توسيع استخدام الطاقات المتجددة في توليد الكهرباء للتقليل من الاعتماد على الغاز الطبيعي كمصدر مهيمن في توليد الطاقة الكهربائية، ثم عُدِّل هذا البرنامج في عام 2015، لكنه أبقى على أهدافه العريضة، فقًا لرؤية شاملة، ويمكننا تلخيص الأهداف الرئيسة لعملية الانتقال الطاقوي في الآتي[2]:

[1] - المرجع نفسه، ص. 120.

[2] - بوزرورة ليندة، قطاف سهيلة، "برنامج تطوير الطاقات المتجددة والفاعلية الطاقوية في الجزائر بين الفترة 2015-2030"، **مجلة دفاتر اقتصادية**، العدد 02، 2019، ص. 152.

- تنويع موارد الاقتصاد الكلي.
- الحفاظ على موارد الطاقة الأحفورية.
- تنويع مصار الطاقة وتقليل الارتباط بموارد الطاقة الأحفورية من النفط والغاز.
- حماية البيئة والمساهمة في الجهود الدولية للتقليل من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.CO2

يستهدف برنامج الطاقات المتجددة تحقيق نسبة مزيج من الطاقة في إنتاج الكهرباء تكون فيه مساهمة الطاقات المتجددة في حدود 27%؛ ما يعني أنه بحلول عام 2030 يكون نحو 40% من إجمالي إنتاج الكهرباء المخصصة للاستهلاك المحلي متأتية من الطاقات المتجددة ،أي تأسيس قدرة تعادل 22 ألف ميغاواط يتم تصدير نحو عشرة آلاف ميغاواط منها، ويوجَّه الباقي إلى الاستهلاك المحلي.[1]

الشكل رقم 11: يوضح نمو استخدام الطاقات المتجددة حتى عام 2030 في الجزائر

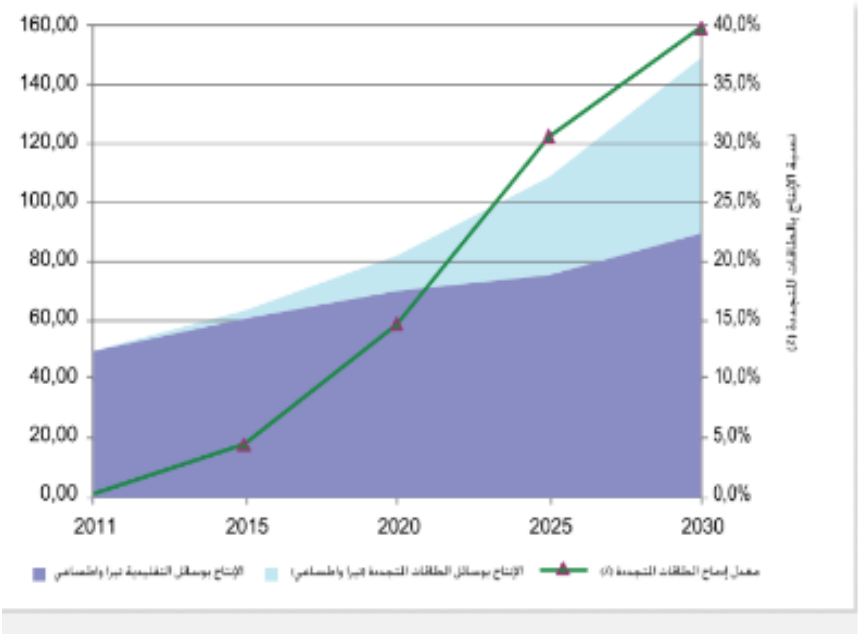

المصدر: البرنامج الوطني للطاقات المتجددة والفاعلية الطاقوية 2011-2030، الجزائر، ص. 09.

الجزائر تنتج حاليا حوالي 400 ميغاواط فقط من مصادر الطاقة المتجددة، وتمتلك 22 محطة شمسية، منها محطات هجينة تسير بالغاز والطاقة الشمسية معًا. وبحسب المخطط الحكومي، فإنه في عام 2020 كان يفترض أن يكون مستوى الإنتاج في مستوى 4500 ميغاواط، أي إن ما تحقق هو أقل من 10% من

[1] - حاتم غندير، مرجع سابق.

المستهدف في المدى الزمني.ويبدو واضحًا أن تحقيقَ قدرة 22 ألف ميغاواط بحلول عام 2030 هدفٌ بعيدُ المنال، بل أصبح الحديث اليوم حتى من قبل بعض الرسميين الآن عن إنتاج 6000 ميغاواط آفاق 2027، وهو تراجع كبير، بل إن تحقيق الهدف الأخير ليس سهلًا أيضًا إذا علمنا أنه يستوجب في المتوسط بناء 120 محطة بطاقة 50 ميغاواط للمحطة الواحدة، أي عشر محطات سنويا، وهو معدل لا يمكن بلوغه وفق الظروف الحالية، نظرًا للإجراءات البيروقراطية، والعجز المالي الذي تعرفه شركة الكهرباء الوطنية سونلغاز، وعدم وجود قطاع خاص قوي ومتخصص، قادر على تقديم إضافة نوعية وكمية في القطاع.[1]

اذ يواجه تطوير الطاقات المتجددة بالجزائر جملة من الصعوبات نلخصها في النقاط التالية:

- الانخفاض النسبي لأسعار الطاقة الأحفورية يجعل الكهرباء تُنتَج بسعر منخفض نسبيا، ولا يشجع على الاستثمار في الطاقات المتجددة .
- صعوبة تمويل مشاريع إنتاج الطاقة الكهربائية بسبب ارتفاع تكلفة إنتاجها في الوقت الحالي وعدم مردوديتها في المدى القصير .
- كما أن نقص خبرة البنوك بهذا النوع من التمويل وصعوبة الوضع المالي الذي تشهده الجزائر جرَّاء انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية قد يكون له تأثيره على تمويل هذا المشروع الطموح[2]

تشير تقديرات إلى أن إنجاز ميغاواط واحد يكلِّف حوالي 2 مليون دولار ما يعني أن بلوغ 22 ألف ميغاواط يتطلب غلافا ماليا في حدود 40 مليار دولار، وهذا يبدو غير ممكن في ظل الموارد المالية المتاحة، وأيضا إزاء توجه الحكومة لاستثمار أكثر من 50 مليار دولار بشكل أساس في مجال الاستكشاف والتنقيب، خلال الفترة ما بين 2020 و2024، كما تهدف السلطات الجزائرية، إلى توفير مبلغ 42 مليار دولار بغضون 2030 مع خفض استهلاك الطاقة بـ9%، عبر تنفيذ برنامج للتوفير، يتمثل في إقامة مشاريع للعزل الحراري تشمل 100 ألف مسكن سنويًا، وتحويل مليون سيارة و20 ألف حافلة إلى استهلاك الغاز الطبيعي المميع[3].

[1] - بوزرورة ليندة، قطاف سهيلة، مرجع سابق، ص. 153.

[2] - عبد الله بوشيريب، **الطاقات المتجددة كبعد استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، مداخلة بالملتقى العلمي الدولي حول: استراتيجيات الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، يوم 24/23 افريل 2018، الجزائر، جامعة لونيسي علي البليدة 02، ص. 16.

[3] - حاتم غندير، مرجع سابق.

المطلب الثالث: تفعيل الدبلوماسية الطاقوية الجزائرية:

نظرا للأهمية الاستراتيجية للطاقة أصبحت أنظمة الإمداد وأسواق الطاقة متداخلة بسلاسة مع الأمن العالمي كما تحولت موارد الطاقة إلى أداة في السياسة الخارجية للدول لتجسيد استراتجيتها ، وفي الوقت نفسه أصبحت تشير إلى حتمية تكيف السياسات الخارجية لبعض الدول مع التموقع الجديد لمصادر الطاقة في السياسة الدولية بما في ذلك الجزائر فقد شكل استخراج الوقود الأحفوري والتحكم فيه قوة دافعة للاقتصاد العالمي، وهو ما انعكس بدوره عمى الحسابات الجيواستراتيجية وفي ظل السياق الجيوسياسي العالمي المتسم بديناميكية التفاعلات والتغييرات الدولية، أصبحت قضية الطاقة أكثر من أي وقت مضى تتدرج كأبرز محاور السياسة الدولية، وفي الواقع يعد أمن الطاقة أحد التحديات الرئيسية التي يجب مواجهتها في السنوات والعقود القادمة، كونه موضوعًا شائكا يتطلب تحميلا عبر الاجزاء الصعبة والمتغيرة بشكل ديناميكي، والعمل على فهم التحولات في الطلب العالمي على الطاقة، وتنويع إمدادات النفط والمخاطر الجديدة للاضطراب ، والمنافسة المتزايدة في أسواق الغاز العالمية وعلاقتها بأمن الطاقة، والحوافز للاستثمار في هذا المجال على الصعيد العالمي.

اولا: مكانة الطاقة في السياسة الخارجية الجزائرية:

مع التحول في مصادر القوة أصبحت الدول تلجأ لاستخدام العديد من الأساليب خارج نطاق البعد العسكري لزيادة قوتها الاقتصادية والسياسية، وتشكيل السياسات الخارجية للدول الأخرى بما يتماشى مع مصالحها الخاصة وخلق مجال نفوذ جديد لها، ويعتبر الشكل الأكثر انتشارا لهذه الأساليب هو استخدام العوامل الاقتصادية كأداة للسياسة الخارجية، فمصادر الطاقة لها مكانة خاصة بين العوامل الاقتصادية التي تستخدم كأداة للسياسة الخارجية، بحيث تمتلك الدول التي تتوفر على موارد هيدروكربونية مثل الغاز الطبيعي والنفط القدرة على تحويل هذه الموارد إلى أداة للسياسة الخارجية، وهذا ما يتوافق مع السياسة الخارجية الجزائرية [1]

أ- ازمات الطاقة في الجزائر:

[1] - حورية قصعة، سليم جداي، "القوس الجيوبولتيكي للطاقة في منطقة الساحل والصحراء من منظور السياسة الخارجية الجزائرية"، **المجلة الوطنية للدراسات العلمية والاكاديمية**،المجلد 04، العدد 03، ص.892.

1- الجزائر اتجاه الأزمة النفطية لسنة 1973

إن القرار التاريخي الذي اتخذته الدول العربية في اجتماعها بالكويت يوم 17 أكتوبر1973 ،كان له تأثير كبير على الدول الصناعية حيث استعمل سلاح البترول للتأثير على سياسة الولايات المتحدة والدول المساندة لإسرائيل بغية موقعها والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره و ضرورة انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المختلفة في جوان 1967، لقد ساهم هذا القرار في توجيه الأنصار على أن الدول العربية قوة اقتصادية ال يمكن الاستهانة بها بل أن البترول ساعد على تدعيم الجهة العربية و تحقيق وحدة الصف و وحدة الهدف ولو ظرفيا.

إن الدول المواجهة استعملت القوة العسكرية أما الجزائر فقد استعملت هذا السلاح لتثبت العزلة الدبلوماسية على إسرائيل فقد لجأت العديد من الدول الإفريقية إلى قطع علاقتها مع إسرائيل وهذا التأييد واضح للتفسير العربي للقرار 242 الصادر عن مجلس الامن الذي يطالب بانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة بعد 5 جوان 1967[1]

بسبب أزمة 1973 تغيرت قوى سوق النفط من سوق الطالبين إلى سوق العارضين حيث كان لمنظمة الأوبك دور جد كبير في زعزعة مكانة الشركات الاحتكارية والحد من سيطرتها على السوق النفطية وذلك من خلال النتائج التالية:

- فقدت الشركات العالمية قوتها في تحديد الأسعار بعد أن رفضت منظمة الأوبك حقها في تحديد قواعد و أسس الأسعار النفطية بما يخدم مصالحها الشخصية، حيث قامت منظمة الأوبك برفع الأسعار وخفض الإنتاج مع خطر تصدير النفط الى الولايات المتحدة الامريكية هولندا سنة 1973 هو حوالي 2 دولار للبرميل إلى أكثر من 8 دولارات للبرميل. أي تقدر الزيادة بأكثر من 400 إلى 30 دولار سنة 1980 والى 34 دولار سنة 1981 ،وقد استطاعت أن تفرض ذلك لعدة سنوات " 1974 – 1981
- شهدت سنة 1973 اندلاع الحرب العربية لإسرائيل مما دفع ب OPEC إلى تخفيض تدريجي لإنتاجها البترولي والذي أدى إلى زيادات كبيرة في أسعار البترول الخام كما أن هذه الفترة تميزت بارتفاع العوائد لقطاع المحروقات نظرا لارتفاع الأسعار الشيء الذي أدى إلى الحصول على إيرادات

[1] - محمد يوسف علوان، **النظام القانوني الستغالل النفط في ألقطار العربية**، الكويت: كلية الحقوق، جامعة الكويت، الطبعة 1 ، 1986 ،ص 184.

و فوائد هامة، كانت تعتبر الحل الأمثل لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية المعتمدة على الصناعات الثقيلة وهذا ما أكسب هذا القطاع أهمية كبرى في تحديد استراتيجية التنمية في الجزائر .

- ارتفع أسعار المحروقات في السوق الدولية بشكل كبير حققت من خلال الدول النفطية عامة والجزائر خاصة تدفقات مالية ضخمة سمحت لها بتكوين أرصدة نقدية كبيرة[1].

2- الأزمة النفطية الجزائرية خلال سنة 1986

إثر الأزمة العالمية التي ضربت الأسواق النفطية عام 1986 وانهيار سعر البرميل الواحد ووصوله أقل من 13 دولار للبرميل انخفضت العوائد النفطية للجزائر بصورة كبيرة لان هذه الأزمة جاءت معاكسة للصدمة النفطية الأولى ألثانية حيث أن أنهما كان لهما الأثر السلبي على الدول الصناعية الكبرى المستهلكة للنفط أين سجلت الأسعار مستويات مرتفعة جدا نتيجة انخفاض الإمدادات النفطية وزيادة الطلب، أما الأزمة النفطية والتي بدأت في فيفري 1986 ،فكان لها الأثر السلبي على الدول المنتجة للنفط في مقدمتها دول الأوبك نتيجة لانخفاض الأسعار إلى مستويات متدنية بسبب زيادة العرض النفطي عن الطلب عليه، وذلك عندما قامت كل من السعودية والكويت برفع صادراتها النفطية مما أدى إلى انخفاض أسعار النفط إلى 20.15 ثم إلى 10 دولار للبرميل، ومنه انخفضت عائدات النفط لكل من نيجيريا فنزويلا، الجزائر و إندونيسيا ب 5 إلى 9 مليار .وهذا التقلص الشديد في العوائد أثر سلبا على المتغيرات الاقتصادية الوطنية بالشكل التالي

- **الميزانية العامة** : وضعت ميزانية عام 1986 على أساس سعر متوسطي يقدر ب 24 دولارللبرميل ، كان من المتوقع تحقيق 48 مليار د.ج من الجباية البترولية تمت مراجعة الميزانية بسبب انهيار ألسعار، حيث تم إقرار عجز قدره 14 مليار د.ج بإرادات جبائية تقدر ب 29 مليون دج، الا أنه في الحقيقة كانت أقل من ذلك ألن السعر وصل إلى 15 دولار للبرميل وبالتالي تحقيق عجز قدره 20 مليار د.ج[2]
- **ميزان المدفوعات والميزان التجاري** :حقق المي ازن التجاري عج از كبي ار عام 1986 ،حيث بلغ 45.6589 مليون دج، إذ أن نسبة 47.97%من صادرات الجزائر محروقات أما وارداتها فبلغت

[1] - -نبيل جعفر عبد الرضا، **اقتصاد النفط**، بيروت: ،دار إحياء التراث العربي، ط01 ، 2011 ،ص 100

[2] - عيادة عبد الرؤوف، عبد الغفار غطاس، **أثر تذبذبات النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر** ، العدد 2 ،سنة 2002 ،ص34.

06.20%موارد غذائية .حقق ميزان المدفوعات هو الاخرعجزا قدره 15 مليار د.ج عام 1986 ،قدر رصيد 3 ميزان المدفوعات ب 17.5 مليار د.ج بسبب انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية.

- **الاستثمار**:اضطرت الجزائر إلى تقليص الاستيراد عام1986 ،انعكس تقلص الاستيراد سلبا على الاستثمارات وذلك بشأن أغلب المشاريع المخططة صاعدا .وقد كان من نتائج أزمة 1986 على دول الأوبك خصوصا الدول العربية تراجع في قيمة الصادرات النفطية العربية إلى 71 مليار 1987 ،كما انخفض الناتج الإجمالي الحقيقي للدول العربية مجتمعة حوالي 14 %عن مستواه سنة 1986 بعد أن استقرت في حدود 82 1 مليار دولار بداية الثمانينات[1].

3-الأزمة النفطية في الجزائر ما بين سنة 2000 – 2022.:

-منذ سنة 2000 استقرت أسعار النفط بين 25 إلى 35 دولار للبرميل و يرجع ذلك للضرائب الباهظة التي فرضتها الحكومة الأوربية على أنواع الوقود المختلفة مما أدى إلى موجة من الاضطرابات والاحتجاجات في فرنسا و بريطانيا لتشمل كل أوربا . ونظرا لان الأوبك في نهاية القرن العشرين تملك أكبر حصة من الإنتاج العالمي العام للنفط بحوالي 40 %و تملك أعضاءها نسبة 80 %من الاحتياطات العالمية للنفط فإن الوكالة الدولية للطاقة أرسلت لأوبك تقريري حول وضع السوق الذي عرف نقصا في العرض بمعدل 3 ملايين برميل يومي خلال الربع الأول من عام 2000 و ضغطت على المنظمة لرفع الإنتاج، وفي مطلع 2001 شهدت أسعار سلة الأوبك انخفاضا في مستوياتها حيث بلغ معدل سعر الأوبك 23,1 دولار للبرميل لتخفيض ب 5,3 دولار بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001.

-عام 2002 شهدت السوق النفطية العديد من العوامل والتي كانت لها الأثر الواضح في تحسن مستويات الأسعار كالاهتمام المتزايد بالوضع في منطقة الشرق الأوسط و تعليق الصادرات العراقية لفترة شهر و عدم استقرار الأوضاع في فنزويلا حتى نهاية عام 2002، كل ذلك ساهم في رفع أسعار صلة خامات الاوبك إلى 24.3 دولار للبرميل.

أما فيما يخص سنة 2003 فقد سجات هذه السنة معدل مرتفع للأسعار سلة الأوبك حيث ارتفعت بنحو 8.3 دولار للبرميل أي بنسبة 8.15 مقارنة بعام 2002 ليصل معدلها إلى 28.2 للبرميل مقارنة ب 24.3 للبرميل لعام 2002 وهو مستوى لم تصل إليه الأسعار الاسمية منذ عام 1984 ولنتخطى بذلك الحد الأعلى للنطاق السعري المحدد من قبل المنظمة وهو 28 دولار للبرميل و يرجع ذلك إلى الغزو الأمريكي على

[1] - المرجع نفسه، صز 134.

العراق و توقف ضخ النفط العراقي لكن بضغوط أمريكية قامت الأوبك برفع إنتاجها لتغطية الكمية المفقودة في السوق البترولية خاصة في ظل قدرة بعض الأعضاء على زيادة إنتاجها كالسعودية وإيران[1]

–وشهد عام 2004 ثورة في أسعار النفط إذ ارتفع السعر من 2.28 دولار للبرميل عام 2003 ليبلغ معدل 36 دولار للبرميل ثم 42 دولار للبرميل في الربع الثاني لسنة 2004 ليتخطى حدود 50 دولار في الربع الأخير لعام 2004 .و تحت ضغوط مارسنها الو.م.أ على منظمة الدول المنتجة والمصدرة للنفط ثم اجتماع الأعضاء في بيروت بتاريخ 03 جوان 2004 و اتخذوا قرارا برفع سعر سقف الإنتاج بمقدار 2,5 مليون برميل في اليوم ثم جرى اجتماع استثنائي في 21 جويلية 2004 وتم الاتفاق على زيادة رفع الإنتاج بمقدار 500 ألف برميل في اليوم، وهذا ما جعل الأوبك ترفع نسبتها في السوق العالمية إلى 36 %ولكن هذا لم يؤثر إطلاقا على الأسعار التي وصلت يوم 28 جويلية 2004 إلى رقم قياسي بلغ 43 دولار للبرميل في بورصة نيويورك وهو أعلى نسبة منذ 21 عاما، هذا راجع للانقطاعات المتكررة لنفط العراق، بسبب الهجمات المتزايدة على أنابيب النفط والمشاكل التي أصابت شركة النفط الروسية العمالقة بوكوس واستمر سعر النفط بالارتفاع إلى أن وصل إلى مستويات مرتفعة تخطت عتبته 60 دولار للبرميل حيث يبلغ معدل سعر سلة الأوبك 57,9 دولار للبرميل كحد أقصى خلال شهر ديسمبر 2005 و تخطى سعر الخام الأمريكي الخفيف سقف 70 دولار للبرميل خلال نفس السنة .وفي سنة 2005 بلغ معدل نمو الاقتصاد العالمي نسبة 4.4 %ووصل إجمالي الطلب العالمي على النفط إلى 83.3 مليون برميل أي زيادة قدرها 1.5 مقارنة بعام 2004 ووصلت إمدادات دول الأوبك خلال نفس السنة 84.3 مليون برميل يوميا

–وقد بلغت أسعار النفط 2006 أرقاما غير مسبوقة تخطت عتبة 75 دولار للبرميل في جويلية 2006 لتنخفض إلى 53,73 دولار للبرميل نهاية أكتوبر 2006 أهمها التوترات في منظمة الشرق الأوسط و الاضطرابات و توقف إنتاج شركة البترول البريطانية إضافة إلى تعطل الإنتاج الروسي الا أن هناك عوامل أخرى أدت إلى ت ارجع أسعار البترول خلال الربع الأخير لسنة 2006 أهمها ارتفاع الإنتاج في دول خارج الأوبك كمنظمة خليج المكسيك و تباطؤ معدل نمو الطلب العالمي على النفط خلال هذه السنة.

–وفي سنة 2008 ارتفعت أسعار سلة خامات أوبك بمقدار 25 دولار للبرميل أي نسبة 36.2 %حيث وصل 29.7 دولار للبرميل خلال الفصل الأول ثم إلى 113.5 دولار خلال الفصل الثاني ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى تفاقم الأزمة المالية العالمية وبدأ الانهيارات المتلاحقة في أسواق المال والمؤسسات

[1] - عيادة عبد الرؤوف، عبد الغفار غطاس، مرجع سابق، ص. 41.

الصرفية كل ذلك ساهم في الانخفاض الحاد و بمعدلات أسرع ألسعار النفط .واستقر السعر سنة 2009 في حدود 61 دولار للبرميل نسبة انخفاض تقدر ب 35.34 %مقارنة بعام 2008 ، ليرتفع سنة 2010 إلى 77.38 دولار للبرميل حيث وصل إلى 2011. سنة خلال 107.46 خلال سنة 2011.[1]

-وفي سنة 2012 استقرت المعدلات الشهرية لسعر سلة خامات الأوبك متراوحة ضمن نطاق محدد ما بين حوالي 108 و 118 دولار للبرميل خلال معظم أشهر السنة و حققت المتوسط السنوي للسلة مستوى قياسي بلغ 109.5 دولار للبرميل مرتفعة بحدود 2 دولار 5 للبرميل ما يعادل حوالي 2 %بالمقارنة مع عام 2012 .أشار كل من عبد المجيد عطار المدير العام لسونا طراك أن أسعار النفط تعرف تغيرات متواصلة وقد عرفت أوضاعا مماثلة سنة 2008 أين بلغت الأسعار أقصاها بقرابة 140 دولار و تدنت إلى 32 دولار للبرميل[2] وبالتالي فإن الأشكال ال يطرح في الأسعار بقدر ما هو متعلق بطبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يظل ريعيا، بامتياز وبالتالي رهبن إيرادات المحروقات حيث حذر من الوضعية الجد مغلقة " الجزائر أكبر دولة متضررة من انهيار أسعار البترول.السعودية وأمريكا تتواطأن للإبقاء على الأسعار منخفضة .أكد ايضا الرئيس المدير العام لمؤسسة سونطراك فقدان الدولة المنتجة للبترول الاوبك لدورها الفعال و قدرتها على التأثير في الأسواق النفطية وبالتالي التحكم في الأسعار، مؤكدا أن الجزائر تبقى أكبر دولة متضررة في المتصفة انخفاض سعر البترول التي نزلت تحت عتبة 90 دولار للبرميل و توقع لاستمرار انخفاض أسعار البترول تحت هذه العتبة سنة أخرى بالنظر إلى العوامل التي تتحكم حاليا في تحديد الأسعار[3]

-وحسب الرئيس المدير العام للسونطراك أن انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري فإن منظمة OPEPلم تعد تلعب دورها في التأثير على أسعار البترول مشيرا إلى دولة واحدة وهي السعودية و بحكم الكميات الكبيرة التي تنتجها لا تزال تتحكم في اسعار النفط الى جانب دول أخرى مثل الو.م.أ ومن جهة أخرى أكد المسؤول لشركة السونطراك أن الجزائر تبقى أكبر دولة متضررة من انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية إلى جانب ليبيا بحكم الكميات القليلة التي تقوم بإنتاجها و وصف العطار أن الوضعية التي يعيشها الاقتصاد الوطني حاليا بعد انخفاض الأسعار بالمقلقة بالنظر إلى نفقات الدولة الهائلة خاصة بالنسبة لميزانية التسيير.

---

[1] - المرجع نفسه، ص. 32.

[2] - -تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوبك، العدد 40 ،،سنة 2013. ص. 07.

[3] - العمري علي،مرجع سابق، ص. 42.

تراجع عائدات الطاقة في الجزائر 14.48 في المئة في 2019 مما أدى إلى ارتفاع العجز التجاري في ذلك البلد العضو في منظمة أوبك بنسبة 34.81 في المئة عن العام2017.وحاولت الجزائر خفض الانفاق على الواردات في أعقاب هبوط في إيرادات النفط والغاز في السنوات 2015، 2016 نتيجة هبوط في حجم الصادرات والأسعار العالمية.وطبقا لإحصاءات الجمارك فقد وصلت صادرات النفط والغاز، التي تمثل 92.80 في المئة من إجمالي المبيعات للخارج، إلى 33.24 مليار دولار هبوطا من 38.87 مليار دولار في 2018. وأظهرت الأرقام أن هذا أدى إلى ارتفاع العجز التجاري إلى 6.11 مليار دولار في 2019 من 4.53 مليار دولار في 2018. ووصل إجمالي الصادرات إلى 35.82 مليار دولار مقابل 41.79 مليار دولار في 2018 في حين تراجعت الواردات بنسبة 9.49 في المئة إلى 41.93 مليار دولار في 2019[1]

تجد الجزائر نفسها أمام تحقيق مداخيل قياسية خلال عام 2022 لقاء تصدير المحروقات إلى الخارج، وزيادة على الطفرة الكبيرة التي حققتها أسعار البترول في السوق الدولية بمتوسط 100 دولار للبرميل فإن هذه المداخيل ستنمو حتما بفعل ارتفاع لأسعار الغاز الكبير في أوروبا التي تعاني من تداعيات خلافها مع روسيا، بفعل الأزمة الأوكرانية، علما أن الغاز الروسي كان يشكل حوالي نصف واردات أوروبا من هذه الطاقة الحيوية قبل أن تعلن موسكو في الأيام الماضية توقف إمدادات أنبوب "نوردستريم 1" نحو أوروبا. وإلى وقت قريب كان الغاز الجزائري يشكل حوالي 11 بالمائة من واردات أوروبا من الغاز، وهي نسبة مرشحة للارتفاع أكثر بعد العقود التي وقعها المجمع الطاقوي العمومي "سوناطراك" مع ثلاثة شركات هي "إيني" الإيطالية و"توتال" الفرنسية و"أوكسيدنتال بتروليوم" الأمريكية، بقيمة 4 ملايير دولار، لإنتاج مليار برميل من النفط في حوض بركين جنوبي شرق الجزائر. ويتضمن عقد الشراكة، الموقع عليه بالجزائر العاصمة، تعهد الأطراف المعنية بتنفيذ عمليات تطوير واستغلال هذه الرقعة عبر إجراء الدراسات الزلزالية ثلاثية الأبعاد بكثافة عالية، وتنفيذ حفر 100 بئر نفطية، وتحويل 46 بئرا إلى ابار تعتمد على تقنية الضخ المتناوب للماء والغاز لتحسين استرداد المحروقات[2].

[1] - رويترز، زيادة العجز التجاري في الجزائر بسبب هبوط إيرادات الطاقة في 2019، **من الموقع الالكتروني:** https://www.reuters.com/article/economy-algeria-ar1-idARAKBN2090S6، يوم 2023/01/02.

[2] - عزيز لطرش، مكانة الجزائر تتأكد أكثر في سوق الطاقة العالمية، **من الموقع الالكتروني**: https://www.eldjazaireldjadida.dz/، بتاريخ 2022/09/06، يوم 2023/01/02.

وتعتزم الجزائر رفع إنتاجها من النفط المكافئ إلى 205 ملايين طن بحلول العام 2025 بمعدل نمو سنوي يقدر بـ2.%، وخلال عرض حصيلة الحكومة أمام البرلمان سنة 2022 ، أعلن رئيس الوزراء الجزائري "أيمن بن عبد الرحمن" أن إنتاج النفط والغاز في البلاد سيرتفع مع نهاية العام إلى 191 مليون طن، مقابل 186 مليون طن في 2021، في وقت منحت فيه حكومته رخص استكشاف بالبحر لمؤسسة "الجزائرية للنفط" وشركات نفط أجنبية لدعم مستويات الإنتاج. كما يتجاوز إنتاج الجزائر من الغاز الطبيعي مستوى 130 مليار متر مكعب سنويا، من بينها أزيد من 55 مليار متر مكعب للتصدير، ونحو 50 مليار متر مكعب للاستهلاك المحلي، وقرابة 30 مليار متر مكعب يتم ضخها في الآبار للحفاظ على نشاطها، وفق تصريحات سابقة لمسؤولين جزائريين[1].

ب: تحديات امن الطاقة في الجزائر:

1-التحديات المحلية- الداخلية:

-**الوضع الامني** :يشكل الوضع الامني في الجزائر التحدي الداخلي الابرز في ظل تأزم الوضع الامني في البلاد في الآونة الاخيرة جراء وقوع العديد من الحوادث التي بينت هشاشة الوضع السياسي في البلاد، كان ابرزها اعتداء الميليشيات المسلحة على مجمع غاز عين أمناس في شهر جانفي 2013، و كيف اثر هذا الاعتداء على صورة الجزائر في المجتمع الدولي و الخوف الذي تركه حول امكانية توقف امدادات الطاقة، بالإضافة الى قطع رأس السائح الفرنسي في شهر سبتمبر 2014 ما طرح اشكالية عودة الاعمال الارهابية من جديد و كيف لهذه الاخيرة ان تؤثر على الامن الطاقة من خلال التخوف من سيطرة المنظمات الارهابية على مصادر امدادات النفط

-**التحديات البيئية** :تعتبر التحديات البيئية من ابرز ما يهدد الامن الطاقوي الجزائري داخليا، و التي تشمل بالدرجة الاولى المخاطر الجيولوجية المرتبطة بنضوب مصادر الطاقة التقليدية البترول و الغاز العمود الفقري للاقتصاد الجزائري، ففي بعض الدراسات اكدت بان هذه الموارد على وشك الزوال و قد حددت بان حقول الغاز قد تنضب بحلول عام 2060' هذا الذي يطرح اشكالية مهمة حول مدى قدرة الجزائر على خلق بدائل طاقوية جديدة للحفاظ على حقوق الاجيال القادمة من الموارد الطبيعية في ظل تحقيق التنمية

[1] - لؤي احمد، اكتشافات نفطية.. كيف تستفيد الجزائر من ثرواتها في ظل أزمة الطاقة العالمية؟، **من الموقع الالكتروني:** https://www.aljazeera.net/ebusiness/2022/10/14، بتاريخ 2022/10/14، يوم 2023/03/11.

المستدامة، كما يمكن ان تحدث المخاطر البيئية عن تسرب نفطي أو إشعاعي يترتب عليه تأثير سلبي في أمن الطاقة.

-**مناخ الاستثمار** :تعتبر الجزائر من اكبر الدول المنتجة و المصدرة للنفط و الغاز في افريقيا، الا ان حجم انتاجها على يعكس امكانيتها الحقيقة و حجم الموارد الفعلية التي تمتلكها فهي تمتلك توليفة طاقوي مهمة، و لعلى هذا راجع الى البيئة الداخلية غير المشجعة على الاستثمار الخاص، فقد احتلت الجزائر في تقرير البنك الدولي حول الانجاز العمل 2015 المرتبة 154 من اصل 189 بلدا فيما يتعلق باستقطاب الشركات النفطية الدولية هذا الذي يعتبر اداء سيئ مقارنة بعام 2014 اين احتلت المرتبة 147، بسبب التأخر المتكرر في المشاريع نتيجة بطء الموافقة الحكومية والصعوبات الموجودة لجذب شركاء الاستثمار و المتمثلة في فرض القيود على الاستثمارات الاجنبية من خلال فرض ضريبة اضافية تناهز 50% و 51% كحد ادنى لمشاركة السونطراك في المشاريع الاستثمارية. [1]

- **سوء الادارة و الفساد** : ساهم الفساد و سوء الادارة و تسيير في خلق تحدي كبير للجزائر في تحقيق امنها الطاقوي، حيث سوء ادارة سوناطراك لإنتاج النفط و الغاز ادى الى خسارتها لحصتها في سوق الاتحاد الاوروبي، فضلا عن الفساد الذي تخبطت فيه الشركة في الآونة الاخيرة، كما انها لا تمتلك هامش لتحرك تجاريا مثل غاز بروم الروسية و النرويجية شات اويل في السوق الاوروبية، فضلا عن حوكمة الموارد.

- **التحديات التقنية و التكنولوجية:** تتمثل التحديات التقنية في الاعطال التقنية التي قد تصيب الاجهزة، فضلا عن مشكلة التطوير و الصيانة لحقول الغاز و النفط، اما التحديات التكنولوجية فتتجسد في عجز الجزائر في استقطاب و استخدام التكنولوجيات الحديثة و المتطورة في مجال الكشف و التنقيب عن حقول البترول و الغاز بالشكل الذي يخلصها و حسب بعض المختصين من التبعية للشركات الاجنبية التي تعمل في مجال البحث و التنقيب.

- **التحديات الاقتصادية:** وتتمثل المشاكل الاقتصادية، أساسا في تذبذب أسعار الطاقة التي ادت الى تراجع الانتاج بالشكل المبالغ فيه ما ادى الى تدهور ميزان المدفوعات واضعا بذلك السياسية المالية في وضع غير مستقر، في ظل استمرار الانفاق الحكومي بتزايد في ظل هذه الازمة، هذا الذي خلق فجوة المالية كبيرة بسبب انخفاض الصادرات و زيادات الواردات، في ظل الزيادة الاستهلاكية القوية للنفط و الغاز المحلي، بالشكل الذي يهدد استدامة الموارد على المدى البعيد، هذا يؤكد ما طرح سابقا في مفهوم امن الطاقة على اعتبار ان انعدام هذا الاخير هو بمثابة التعرض لاضطرابات في الامدادات الطاقوية لفترات طويلة مع ارتفاع الأسعار

[1] - صبرينة مزياني، **مشكلة أمن الطاقة وتأثيرها على الأمن الوطني الجزائري**، قطر: المركز الديمقراطي العربي، 2017، ص. 19.

ما يؤدي الى خلق عجز مالي يؤثر على البنى الاجتماعية، ففي الجزائر زاد غياب امن الطاقة من ارتفاع نسبة البطالة خصوصا بين الشباب الجامعي بعد تبني الحكومة سياسة التقشف و غلق الوظيف العمومي بسبب عدم توفر السيولة المالية كافية نظرا لانخفاض اسعار النفط، ما يؤكد على الاعتماد على القطاع الريعي –النفط و الغاز– تعتبر نقطة تحدي في الاقتصاد الجزائري لأنه يحول دون توفير الامن الطاقوي[1].

من خلال هذا نلاحظ بان التحديات المحلية الناجمة عن ضعف البنية التحتية، فضلا عن التحديات الناجمة عن التقارب التكنولوجي و دوره في الربط بين العرض او الطلب، بالإضافة الى التحول في المشهد السياسي، كلها عبارة عن مشاكل داخلية تؤثر على هدف ضمان امن الطاقة.

2–التحديات الاقليمية:

يشكل ما يحدث في دول الجوار الجغرافي خاصة دول الجوار الافريقي من تهديدات متنوعة احدى التحديات الاقليمية للأمن الطاقوي الجزائري، يتضح هذا التحدي من خلال:

- يشكل ما يحدث في افريقيا و خاصة دول الساحل الافريقي تهديدا واضح و صريح للامن الوطني و الطاقوي، بالنظر للحدود المسامية المتاخمة بين الجزائر و الدول الافريقية باعتبارها بوابة الصحراء، هذا ما يولد الخوف للقيادة السياسية من انتقال هذه الاخطار الى الجزائر وفق ما يعرف بنظرية العدوى و الانتشار خاصة فيما يتعلق بقضية الطوارق.
- تنامي النشاط المتزايد لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي في جنوب الجزائر اين تقع اهم مصادر الطاقة الجزائرية من ابار النفط و الغاز، هذا ما زاد من حالة الرعب لدى الحكومة الجزائرية خوفا من تعرض منابعها الطاقوية لهجومات ارهابية، تضع الامن الطاقوي و الوطني في خطر مثل حادثة تيغنتورين[2].
- تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الدول الافريقية و خطرها على الجزائر، من خلال استغلالها كبوابة للعبور الى الدول الاوروبية، ما يحتم على الحكومة زيادة و تكثيف الرقابة على الحدود، ما يتطلب زيادة كبير من الناحية المالية، و في ظل الازمة التي تمر بها البلاد يعتبر هذا في حد ذاته عبئ اضافي على الحكومة و الميزانية العامة ما يؤثر سلبا على تمويل الخدمات العامة.

[1] - المرجع نفسه، ص.ص. 19،20.

[2] - حي زبير، **الجزائر و الوضع الامني المعقد في منطقة الساحل: منع الحرب و مكافحة الارهاب**، *قطر*: مركز الجزيرة للدراسات، 2012، ص. 05.

3-التحديات الدولية:

يواجه الامن الطاقوي الجزائري جملة من التحديات الدولية التي تؤثر بشكل سلبي على امكانية الجزائر في الحفاظ على امنها الوطني من خلال قدرتها على ضمان الاستقرار الاقتصادي و السياسي في ظل بيئة اقتصادية غير مستقرة تهدد امن الطاقوي بالدرجة الاولى على اعتبار الطاقة العنصر المشترك في مختلف السياسات الدولية وتتمثل التحديات الدولية فيما يلي:

-**انخفاض اسعار الطاقة:** اثر انخفاض اسعار الطاقة في الاسواق العالمية على الميزانية الوطنية، بسبب اعتمادها على عوائد الطاقة المصدرة الى الخارج، كما ان تراجع اسعار النفط وضع الجزائر باعتبارها من بين الدول المنتجة و المصدرة له في موقف محرج، حول مدى قدرتها على التكيف مع الوضع الدولي الجديد في ظل اعتمادها الشبه كلي على ايرادات النفط في توفير الخدمات العامة. كما كان لانخفاض اسعار النفط الاثر المباشر لتراجع الاحتياط الجزائري من العملة الصعبة لدى البنوك المركزية، مؤكدا هذا على العلاقة الترابط و التأثير بين اسعار النفط و مستوى احتياط الصرف الاجنبي، لان ازمة الطاقة اليوم جعلت من ايرادات الجزائر من العملة الصعبة تتقلص.

-**حروب الطاقة:** شكلت حروب الطاقة ما بين الدول الكبرى احد التحديات الدولية المفروضة على الأمن طاقوي لدول المنتجة للنفط بما فيها الجزائر، خاصة التوترات الدولية بين كل من روسيا و الولايات المتحدة الامريكية التي دائم ما يتم تحليلها من قبل المحللين و المنظرين بعودة الحرب الباردة من جديد بين البلدين، و التي انعكست سلبا على ميزان الاقتصاد العالمي، فالخسائر الكبير التي تعرضت لها روسيا جراء انخفاض اسعار النفط جعلها تفكر في نظرية المؤامرة التي مفادها: ان الولايات المتحدة الامريكية هي التي قامت بخفض اسعار الطاقة عالميا للضغط على موسكو، كون هذه الاخيرة اقتصادها يعتمد على ما نسبته 50% من عائدات تجارتها الطاقوية الخارجية. و تعتبر عملية ادارة حروب الطاقة من المهام الصعبة التي تتطلب وسائل و استراتيجيات مناسبة كان من ابرزها العودة الى استخدام استراتيجية الاحلاف لكن اقتصاديا من خلال التحالف الروسي الايراني في مقابل التحالف الامريكي السعودي، هذا الاخير الذي يثير حفيظة و قلق روسيا خوفا من عودة سيناريو الثمانينيات لما رفعت السعودية من قدرتها الانتاجية الى 10 ملايين برميل يوميا، ما ادى الى هبوط سعر البرميل الواحد من 32دولار الى 10 دولارات، ما اضطر الاتحاد السوفياتي آنذاك لبيع انتاجه باقل من ذلك تقريبا بحوالي 6 دولار للبرميل لتغطية احتياجاته، ما جعله غير قادرة على

الصمود في وجه التغيرات الدولية و اعتبر هذا احد اسباب سقوطه[1] وهذا ما تعيشه الجزائر مع بعض الدول العربية في الآونة الاخير، بعد رفض السعودية لخفض انتاجها من النفط في ظل سعي باقي الدول منظمة الاوبك الى خفض انتاجها بهدف رفع سعر النفط لتحسين الاوضاع الاقتصادية هذا الذي خلق صراع داخل منظمة الاوبك بين الدول الغنية و الفقيرة، ما ادى الى الدخول في مشاورات كبيرة بين الدول المنتجة و المصدرة للنفط بهدف التوصل الى قرار يرضي جميع الاطراف و يساهم في خروج الدول من هذه الازمة الاقتصادية، في الاخير تم التوصل الى قرار حيث اتفقت الاوبك عل تخفيض الانتاج ب1.8 مليون برميل في اليوم بهدف الخروج من الازمة[2].

-اشكالية التعاون و الشركة:

بالإضافة الى التحديات الدولية السابقة نجد كذلك من بين الامور المقلقة و المهددة لأمن الطاقة الجزائري، هي قضية الشراكات الاقتصادية التي كانت مبرمة بين الجزائر و بعض الدول و الخوف من تخلي الدول عنها في اطار هذه الازمة ما قد يضع الجزائر في مأزق امني و سياسي كبير، خاصة ان في الآونة الاخير اصبح هناك انخفاض للطلب على الغاز الجزائري من بعض دول الاتحاد الاوروبي خاصة اسبانيا، البرتغال، و ايطاليا الدول الاكثر تضررا من ازمة اليورو، هذا الذي جعل الجزائر تعيش اقوى انتكاستها الاقتصادية و التي اثرت بشكل كبير على امنها الطاقوي بعد انخفاض وارداتها من تصديرها للغاز في ايطاليا الى 12.5%، اين فقدت حصتها لصالح الشركة الروسية **غاز بروم** فقد زادت واردات هذه الاخيرة من وراء تصديرها للغاز الروسي لإيطاليا هذا الذي يؤكد على ان بيئة الاستثمار في الجزائر غير مشجعة اطلاقا.

من خلال ما ذكر سابقا نلاحظ بان التحديات الدولية التي تواجهها الجزائر بسبب انخفاض اسعار النفط عالميا، قد تؤدي الى العديد من الصعوبات من خلال زيادة المشاكل الاقتصادية التي تهدد الاستقرار السياسي في البلاد ، هذا الذي يؤدي الى فوضى تعجز الحكومة عن الخروج منها بسبب غياب الامكانيات المالية المناسبة و الكافية في ظل الازمة المالية التي تتخبط فيها البلاد[3].

---

[1] - صبرينة مزياني، مرجع سابق، ص. 23.

[2] - المرجع نفسه، ص. 23.

[3] - الوليد ابو حنيفة، **الأمن الطاقوي وأهمية تحقيقه في السياسة الخارجية :دراسة "في المفهوم و الإبعاد**، قطر، المركز الوطني الديمقراطي، 2017، ص. 14.

ثانيا: توظيف الطاقة في السياسة الخارجية الجزائرية:

تصوغ أي دولة سياستها الخارجية انطلاقا من جملة من المحددات ، و عادة ما تكون هذه المحددات عبارة عن مجموعة من العوامل المتنوعة التي تساعد الدولة على رسم و تحديد سياستها الخارجية و تختلف هذه الأخيرة بحسب إمكانيات كل دولة . و نجد من أبرز هذه العوامل التي تساعد الدول على تحديد توجهاتها الخارجية العوامل الاقتصادية ، خاصة إذا تتعلق بالمصادر الطاقوية بالنسبة للدول التي تعتمد بشكل مباشر عليها ،حيث أن للمصادر الطاقوية تأثر كبير على مكانة الدولة ، ومدى فعالية نشاطات سياستها الخارجية وذلك من خلال ما تطرحه من بدائل و مجالات تسمح لصانع القرار من التحرر،.وقد أضحى مفهوم أمن الطاقة أحد أبرز تجليات المفاهيم الأمنية التي بدأت تتشكل عقب الفترة التي تلت مرحلة ما بعد الحرب الباردة ،شأنه شأن العديد من المحددات التقليدية الأخرى،التي تساهم في تشكل السياسية الخارجية للدول، إذ أن الدول المصدر للموارد الطاقوية تصوغ سياساتها الخارجية انطلاقا من هذه المحددات الاقتصادية ، خاصة تلك الدول التي تعتمد على مصادر الطاقة بشكل أساسي لبلوغ غاياتها المنشودة و تحقيق أهدافها الداخلية كمواجهة مختلف المشكلات التي تعترضها بفعالية ،و كذا في رسم سياساتها على المستوى الخارجي مثل سعيها في أن تكون لها سياسة خارجية نشطة. رغم وجود فروقات في تصور كل دولة لذلك التوظيف ،و أيضا ذلك يبقى مرهون بدور و مكانة كل دولة في النظام الدولي. ولأن توفر مصادر الطاقة يعتبر عاملا أساسيا في رسم سياسة أي دولة ،لما له من تأثير كبير على تحديد توجهات السياسة الخارجية للدول و ذلك من خلال توظيف تلك الموارد إما بشكل مباشر أو غير مباشر:

– التوظيف المباشر:و يكون من خلال لجوء هذه الدول إلى وقف الإمدادات أو التهديد بوقفها. ولا يكون بالضرورة وقف الإمدادات راجع لاستخدام مصادر الطاقة كسلاح استراتيجي أو آلية ضغط، حيث أنه و خلال القرن العشرين كان هناك توقف في الإمدادات النفطية الذي نتج عن عدة أسباب تختلف من حالة إلى أخرى

– التوظيف غير المباشر : فيكون من خلال تأثير امتلاك موارد الطاقة على مكانة الدولة اقليميا و عالميا و كذا تحسين مكانتها التفاوضية ، إضافة إلى ما توفره من مصادر و فوائض مالية ضخمة تستخدم من قبل تلك الدول في مجال سياستها الخارجية لتحقيق أهدافها و مسؤولياتها القومية و الإنسانية[1]

[1] - خديجة عرفة محمد ، **أمن الطاقة و أثاره الإستراتجية**، الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،ط 1 ، 2014، ص259.

لكن يعد التأثير الناتج عن توفر مصادر الطاقة على اتباع سياسة خارجية نشطة من عدمه،أمر مختلف من دولة إلى أخرى و محكوم بحسب وضعية كل دولة ، لأن توفر تلك المصادر له جوانب إيجابية مثل ما توفيره للدول مصادر مالية ضخمة لتحسين الأوضاع الاقتصادية ويساعدها في خلق مكانة معتبرة في النظام الدولي ، كما تسمح لها بالتحرك و القيام بنشاط دبلوماسي و المشاركة بفعالية في المنظمات الدولية و الإقليمية ، و أيضا يسمح لها بالمساهمة في تقديم المساعدات في كل الأزمات و الكوارث التي تشهدها دول العالم . كما قد يكون لها تأثير سلبي من خلال الاستخدام المكثف الطاقة كوسيلة ضغط في السياسة الخارجية ، رغم أن توفر المصادر الطاقة بشكل كبير عند بعض الدول لم يساعدها في تحقيق أهداف سياستها الخارجية ولا في تحسين مكانتها الدولية ، و غالبا ما ترجع الأسباب في ذلك إلى قيود و مشاكل داخلية نابعة من الدولة في حد ذاتها ، كما قد تكون مصادر الطاقة سبب يجعل الدولة تواجه المشكلات و الاضطرابات و انعدام الأمن. فالعامل الأمني يبرز من خلال مواجهة مشكلات أمنية لأسباب سياسية. ولعل أبرز مشكل هو إرهاب النفط الذي يواجه الدول المنتجة للنفط مثل استهداف البنى التحتية للنفط خاصة الأنابيب النفطية و محطات الضخّ ، أو مهاجمة شركات النفط و العاملين بها من قبل الجماعات الإرهابية[1]. و أحد القيود الداخلية الأخرى التي قد تحد من أن يكون لتوافر مصادر الطاقة تأثير في تحقيق أهداف السياسة الخارجية للدول ، هو غياب المقومات الأخرى التي تساعد على تحقيق المكانة الدولية لأن توافر المصادر الطاقوية بمفرده ليس كافيا لتحقيق أهداف السياسة الخارجية ،و إنما لا بد من توفر مجموعة من المقومات الداخلية الأخرى بما يساعد في تحقيق هذا الهدف، لأن الدول التي تعتمد فقط على مصادر الطاقة دون أي تنويع في اقتصادها تكون وضعياتها التنموية غير مستقرة. لأن الريع النفطي لا يؤثر على القطاع الاقتصادي فحسب بل يتعداه إلى الشؤون السياسية و رغم ما يمنحه النفط و الغاز من أفضلية للدول المنتجة إلا أن التجارب بينت بأنه لا يمثل محددا حتميا للتنمية الاقتصادية فالدراسات الخاصة بالدول المنتجة للنفط منذ بداية السبعينيات و هي الفترة التي شهد فيها العالم استرجاع معظم الدول النفطية لثرواتها الباطنية بينت أن دولا قليلة فقط استطاعت توظيف النفط لتحقيق التنمية و التصنيع بينما كانت النتائج في القسم الأكبر منها سلبية[2]

[1] - -Gareth Winrow ,**Geopolitics and Energy Security in the Wider Black Sea Region** , Southeast European,Black Sea Studies , Vol.7,No.2,June2007,p226.

[2] - الوليد ابو حنيفة، مرجع سابق، ص. 29.

أ-: دور الطاقة في التأثير الدبلوماسي الجزائري:

لطالما طمحت الجزائر للعب دور في النزاع العالمي الذي تشترك فيه القوى العظمى، وفي الصراع الذي تشكل فيه مسالة الطاقة قضية مركزية،اذ من الممكن توظيف القدرة الكبيرة على انتاج وتصدير النفط والغاز الطبيعي كورقة رابحة للتأثير دبلوماسيا، وإعطاء وزن اكبر للجزائر خاصة في المنطقة المتوسطية، كما تسعى السلطة دائما الى حسن استخدام النفط والغاز في العلاقات الاقليمية. [1]

في سياق التدخل الروسي في أوكرانيا اصبحت الطاقة ورقة ضغط وسلاحا دبلوماسيا، وعلى اعتبار ان الجزائر حاليا واحدة من اهم الدول التي تستخرج الوقود الاحفوري بأعلى المعدلات، والتركيز على كفاءة الطاقة ومعدلات الاستيراد شكل مكسبا سريعا لها، اذ يعتبر مورد الغاز الطبيعي الجزائري بشكل عام غازا موثوقا به على الاقل حتى نزاع الغاز بين روسيا واوكرانيا. ففي عام 2006 تم اجراء تقييم مماثل لمصداقية روسيا حيث جادلت المفوضية الاوروبية بانه على الرغم من العصعوبات المختلفة قد اوفت روسيا دائما بالتزاماتها المتعلقة بالامداد، لكن اصبح من الواضح اكثر ان روسيا تعتبر صادراتها من النفط والغاز، سلاحا سياسيا لا تتردد في نشره في سياق غزو اوكرانيا وهو نفس المسار الذي سارت عليه الجزائر الامر الذي جعل الاوروبيون قلقون للغاية بشان الخطط لاستبدال هذا الاعتماد الكبير على الغاز الروسي بالاعتماد الاكثر على الغاز الجزائري

اغلقت الجزائر في اكتوبر 2022، خط انابيب الغاز الذي يزود اسبنبا بالغاز الجزائري مرورا بالمغرب وقد حدث الاغلاق في وقت اصبحت فيه الجزائر بحاجة اقل الى خط انابيب هذا منذ افتتاح خذ الانابيب الغاز المباشر الذي يربطها باسبانيا، عندما اعلنت اسبانيا نفسها عزمها استخدام الخط نفسه في الاتجاه المعاكس لتزويد المغرب، فهددت الجزائر على الفور بفسخ عقدها مع اسبانيا، الامر الذي يحاول فيه المغرب ن يلعب ورقته الخاصة من خلال مشروع انبوب الغاز مع نيجيريا بطول الاف الكيلومترات والذي يمكن تمديده الى اوروبا عب اسبانيا لمنافسة الجزائر نظرا لموقعها كمورد استراتيجي لاوروبا. [2]

[1] - علي ياحي، كيف تستفيد الجزائر من ارتفاع أسعار البترول والغاز؟، **من الموقع الالكتروني**: https://www.independentarabia.com/node/314931/، بتاريخ 2022/03/27، يوم 2022/08/11.

[2] -Reinhilde Bouckaert, C. D. **Turning to Algeria to remplace Russian gas: A false solution**. Policy brief.2022 .P. 02.

اعلن الجزائر تعليقها معاهدة الصداقة مع اسبانيا في موقف يعبر عن غضب الدولة الجزائرية من اسبانيا من موقفها الاخير بشان الصحراء الغربية بالمغرب حيث تتهم الجزائر اسبانيا بالانخراط في حملة تبرير الموقف الذي تبنته بشن الصحراء الغربية في انتهاك لالتزاماتها القانونية والأخلاقية والسياسية ويأتي تجميد معاهدة الصداقة الممتدة منذ 20 عاما بين البلدين بعد تجديد رئيس الوزراء السابق الاسباني " بيدرو شانزيز"، دعم بلاده لخطة الحكم الذاتي المغربية للصحراء الغربية، ومنه اصدرت الهيئة المهنية للبنوك الجزائرية بوقف الصادرات والوردات من والى اسبانيا كمرحلة لقطع العلاقات الاقتصادية وهو الذي ينعكس سلبا على اسبانيا لأنها تعتمد بشكل كبير على الغاز الجزائري مما جعلها بمناى عن ازمة الغاز العالمية الناتجة عن غزو روسيا لأوكرانيا لا تملك اسبانيا حلول إلا التراجع عن موقفها بشان قضية الصحراء الغربية خاصة بعد توقف الجزائر عن استخدام خط انابيب الذي يعبر المغرب ليزود اسبانيا والبرتغال بالغاز الجزائري في سياق توترات دبلوماسية متزايدة بين المغرب والجزائر بسبب قضية الصحراء الغربية وهو ما ثر سلبا على اسبانيا

امام الجزائر فرصة سائحة لاستخدام الطاقة كورقة ضغط ومساومة من الناحية السياسية في استقلالية قراراتها الاستراتيجية وهو ماتجسد فعلا عندما ردت الجزائر على دعم اسبانيا لخطة حكم الذاتي في المغرب في قضية الصحراء الغربية وقامت برفع الاسعار الى الطاقة بنسبة 20 بالمئة ، كما جاء رد الجزائر تكثيف الغاز سنويا في 2023-2024 واعادة توجيه الغاز الى ايطاليا على المدى القصير نظرا لانها فينوفمبر 2021 لم تعد تصدر الغاز عبر خط انابيب "ميدغاز"، لكم هذا قد يحرم المغرب من الامدادات مما يؤدي الى ال مزيدا من الضغط على اسبانيا وزيادة قدرة الجزائر على نشر الغاز كسلاح سياسي وقررت عدم تجديده. [1]

وبالرغم من ان الجزائر تشتهر بانتاج غاز ارخص من الغاز الروسي واسهل في الحركة لمنها تفتقر الى البنية التحتية لنقله على نطاق واسع، اذ وضح الرئيس التنفيذي لشركة سونطراك اكبر شركة هيدروكربونية في افريقيا على عدم قدرة الجزائر على استبدال الغاز الروسي بسبب فجوة الانتاج بين البلدين، كما اوضح ان الجزائر تصدر مابين 20 و30 مليون متر مكعب الى ايطاليا وحوالي 12 مليار الى البرتغال واسبانيا، وكميات اقل الى فرنسا وتركيا واليونان، كما ان كمية الغاز التي تشحنها الجزائر تتجاوز 42 مليار متر مكعب سنويا،بينما لايستطيع ضح هذه الكمية سوى خط الانبوب الروسي. كما تعد الجزائر واحدة من اقرب الدول للاتحاد الاوروبي التي توفر الغاز من خلال ناقلات الغاز الطبيعي المسال وخطوط الانابيب ويتم

[1] - حروري الزهرة، زياني زيدان، " الامن الطاقوي وفرص تعزيز المكانة الاقليمية للجزائر"، **المجلة الجزائرية للامن الانساني**، المجلد 08، العدد 01، جانفي 2023، ص. 855.

ارسال 76 بالمئة من اجمالي صادرات النفط والخام و 86 بالمئة من صادرات الغاز الطبيعي الى اوروبا وعائدات النفط والغاز هي العمود الفقري للاقتصاد خاصة وان الاتحاد الاوروبي هو المورد الاساسي لغاز خطوط الانابيب الجزائرية بحوالي 87 بالمئة من اجمالي الصادرات وكذلك الغاز الطبيعي المسال المقدرة بنسبة 84 بالمئة[1]

ومن منطلقات مرتبطة بإستراتيجيتها الطاقية الجديدة واستثمار الظرف الدولي الحالي، تعتزم الجزائر الدخول لعام 2023 بتنويع صادراتها الطاقية من خلال الاستثمار في إمكانياتها عبر عدة مشاريع بينها مشروعان كبيران، الأول للربط الكهربائي مع أوروبا والذي عدته الجزائر تحديا إستراتيجيا، والثاني هو مشروع "سولار" لإنتاج ألف ميغاوات من الكهربا،. وقد ظهر التوجه الإستراتيجي الجزائري الجديد للتموقع بسوق الكهرباء الأوروبية باعلان رئيس البلاد عبد المجيد تبون من روما العاصمة ايطالية اتفاق البلدين على مشروع ضخم لتزويد إيطاليا وأوروبا بالطاقة الكهربائية النظيفة، قبل أن يسارع البلدان إلى توقيع الاتفاقية في الجزائر خلال زيارة رئيس الوزراء الإيطالي السابق "ماريو دراغي".وتم اعتبار أن إنتاج الكهرباء يتم في جو تنافسي مقارنة بتكلفة الإنتاج الموجودة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط خاصة التكلفة في إيطاليا واليونان وألمانيا، والتي تعتبر الأعلى تكلفة في أوروبا، مضيفا "لذلك فإن للجزائر فرصة تصدير الكهرباء نحو إيطاليا، خاصة وأن نحو 99% من إنتاج الكهرباء في الجزائر يتم عن طريق الغاز، وهو متوفر[2]

أن هذا التوجه الطاقي الجزائري الجديد لتصدير الكهرباء باستثمارات ضخمة، دفع البعض لتوقع أن يكون هذا البلد المغاربي "بطارية أوروبا" في مجال الطاقة، بالتوازي مع ارتدادات الحرب الروسية الأوكرانية على الدول الأوروبية التي قررت التوجه نحو دول أخرى، من بينها الجزائر، لتحرير نفسها من الغاز الروسي وتأمين مختلف أنواع الطاقة.كما ان هذا التوجه للجزائر يؤهلها لامتلاك مشروعا اقتصاديا متكاملا، وهي أمام مرحلة تأهيل كل طاقاتها ومواردها حتى تبني اقتصادا متنوعا وثريا بهدف الخروج من تبعية تقلبات السوق العالمية، والتي منعت الجزائر من بناء أي تصورخارجي استراتيجي أو أي سياسة نقدية فعالة تؤثر بها على المستوى الاقليمي والدولي[3]

---

[1] - المرجع نفسه، ص. 857.

[2] - لؤي احمد، باستثمارات ضخمة.. الجزائر تسعى لتنويع صادراتها الطاقية، **من الموقع الالكتروني:** https://www.aljazeera.net/ebusiness/2022/12/13/، بتاريخ 2022/12/13، يوم 2023/04/11.

3- هكذا تعززت مكانة الجزائر في خارطة الطاقة العالمية، **من الموقع الالكتروني**: https://elikhbaria.dz/%D9%87%D9%83%D، بتاريخ 2022/04/24، يزم 2023/04/30.

ب- مساهمة الجزائر في الامن الطاقوي المتوسطي:

تحتل الجزائر مكانة هامة في امتلاك النفط حيث تعتبر من أهم الدول المصدرة للمحروقات عالميا والتي تمثل أكثر من تسعين بالمئة من اقتصادها كما تستحوذ رفقة الدول العربية المنطوية ضمن منظمة "أوبك "على أكثر من نصف احتياطات النفط وربع احتياطات الغاز العالمية وتلعب دورا بارز في "أوبك بلس" الذي يضم 23 دولة مصدرة للنفط منها 13 دولة عضوا في منظمة البلدان المصدرة للبترول "أوبك "وتعززت مكانة الجزائر العالمية في تصدير النفط وخاصة الغاز خلال الفترة الأخيرة بعد التوترات التي شهدها العالم من خلال الحرب الروسية الأوكرانية أين زاد الطلب على الغاز في أغلب الدول الأوروبية التي قصدت الجزائر والتي عرفت العديد من الاستكشافات من خلال شركة "سوناطراك" والتي تعمل على زيادة الإنتاج ورفع قيمة التصدير اضافة الى ابرام عدة اتفاقيات مع العديد من الدول الأجنبية هذه الأمور ساهمت في رفع مكانة الجزائر داخل المنظمة[1]

في ظل احتياطات الغاز والنفط الكبيرة في الجزائر، يدور الحديث عن الدور الذي يمكن أن تلعبه في تأمين إمدادات الطاقة لأوروبا. بيد أن خبراء يؤكدون على أهمية التوقيت وإيجاد رؤية أشمل لتعزيز التعاون بين أوروبا وجنوب المتوسط. ومع عزم الاتحاد الأوروبي تنويع مصادر الطاقة وتقليل الاعتماد على الغاز والنفط الروسي، تبرز منطقة البحر المتوسط كأحد أهم المناطق التي قد تساهم في تعزيز أمن الطاقة لأوروبا، خاصة الجانب الجنوبي من البحر المتوسط الذي يزخر باحتياطيات كبيرة من النفط والغاز، إذ توفر الجزائر قرابة 10 بالمائة من واردات الاتحاد الأوروبي و في ظل تزايد احتياجات أوروبا للغاز والنفط، فإن هناك "فرصة معقولة أمام الجزائر للاستفادة من التنافس الأوروبي في ضوء ما ستقدمه الدول الأوروبية من تنازلات سياسية واقتصادية ومواقفها بشأن قضية الصحراء الغربية[2].

دعت الجزائر الشركات والمتعاملين الأوروبيين في قطاع المحروقات، إلى العمل مع بلاده على رفع قدراتها الإنتاجية من المحروقات، لاسيما الغاز، لتحقيق المصالح المشتركة وضمان أمن الطاقة للطرفين، والمُضي قدما نحو اِنتقال طاقوي عادل وسلس في إطار تنمية مستدامة. بصفة إن الجزائر تحتل المرتبة الأولى في مجال المحروقات أفريقيا. وأن توفير إمدادات الطاقة بصفة آمنة ومستدامة وتنافسية، يُعد

[1] - سمية جيدل، الجزائر.. مكانة استراتيجية ودور بارز في تحالف"أوبك بلس"، **من الموقع الالكتروني:** https://almostathmir.dz/%D8%A7%D9%84%D8%AC، بتاريخ 2022/10/31، يوم 2023/04/11.

[2] - Youcef Himri, a. o he Role of Energy Resources in Algeria's Energy Transition. Review energy, 4731. 2022.P15

من الأولويات وأحد ركائز إرساء أسس الاستقرار والازدهار المتبادل والمشترك بين الجزائر والاتحاد الأوروبي مطالبة بالعمل على إنجاح الانتقال الطاقوي، بطريقة عادلة ومنصفة.[1] ويمكن ان نستخلص الدور المتنامي للجزائر في امكانية تامين العنصر الطاقوي خاصة في المنطقة المتوسطية من جانب الشريك المتكتل الاتحاد الاوروبي وبعض الدول المتوسطية من خلال تتالي المواقف والزيارات والاتفاقيات الموقعة والتي تضاعفت في ظل ازمة الطاقة التي خلفتها الحرب الروسية الاكرانية:

- اكد مسؤول السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي "جوزيب بوريل" في زيارته للجزائر سنة 2019، تمثّل شريكا مضمونا للاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة، معلناً رغبة الاتحاد في الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة بالجزائر، أما عن أهمية الغاز الجزائري في حماية أوروبا من أزمة طاقة حادة، فأكد "بوريل" أنّ الجزائر شريك رئيسي للاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة، وبوصفها مورداً موثوقاً للغاز الطبيعي، فإنّها ..."**تؤدي دوراً مهماً للغاية في تأمين إمدادات الطاقة الأوروبية في لحظة نعتبرها حاسمة، نحن ندرك ذلك ونشعر بالامتنان**".[2]

كذلك، لفت إلى أن دول الاتحاد الأوروبي تريد أن تضع شراكتها مع الجزائر في منظورٍ طويل الأمد، لتخدم الاستثمارات الأوروبية في مشاريع البنية التحتية الجديدة هدف التحول الطاقوي، لأن الاتحاد الأوروبي يريد تحقيق "حياد الكربون" على النحو المتفق عليه في مؤتمر باريس.وأشار إلى أن الدعم المالي للاتحاد الأوروبي يركز على الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والهيدروجين، موضحاً أن الجزائر "تتمتع بإمكانيات ممتازة في هذه المجالات، والتي لا تزال قليلة الاستغلال وعلى أن أوروبا مستعدة لتعبئة التكنولوجيا ورأس المال لدعم تنميتها في الجزائر.

اكد سفير ورئيس بعثة الاتحاد الأوروبي بالجزائر "جون أورورك"، ، بعد لقاء جمعه بوزير الطاقة "عبد المجيد عطار"، سنة 2021 إن الجزائر تبقى" شريكا محوريا "لضمان الأمن الطاقوي لدول الاتحاد اكد على" قوة العلاقات وضرورة تعزيزها على كل المستويات، بقناعة أن دول الاتحاد تبقى من أكبر زبائن وأهم شركاء

[1] - رئيس الوزراء الجزائري: هذا ما على أوروبا فعله لضمان أمن الطاقة في هذا الظرف الخاص، **من الموقع الالكتروني:** https://www.alquds.co.uk/%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8، بتاريخ 2022/10/11، يوم 2023/04/12.

[2] - بوريل: الجزائر شريك مضمون للاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة، **من الموقع الالكتروني:** https://www.almayadeen.net/news/politics/، بتاريخ 2019/02/12، يوم 2023/04/12.

الجزائر في مجال الطاقة. فيما اكدت الجزائر ، على ضرورة تواصل هذا التعاون والعمل على تعزيزه بمشاريع أكبر وأوسع في إطار مبدأ" رابح –رابح،

واكد سفير الاتحاد الأوروبي من جهته على "أهمية الجزائر في ضمان الأمن الطاقوي لدول الاتحاد الأوروبي"، ملمحا في ذلك إلى الاهتمام الذي توليه الشركات الأوروبية للاستثمار في ميدان الطاقة بالجزائر. كما تناول الجانبان فرص التعاون والشراكة في مجال التكوين ونقل التكنولوجيا والمساعدة التقنية التي يمكن للاتحاد الأوروبي أن يوفرها للجزائر في مجال الطاقة[1].

افاد تقرير حديث نشره المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية، يتناول تحديات الطاقة في ضوء الحرب الجارية في أوكرانيا، بأن مكانة الجزائر في مجال الغاز، باتت حيوية بصفتها مزوداً رئيسياً للطاقة لأوروبا. ولم تتردد الجزائر في توظيف هذا السلاح سياسياً، ضد إسبانيا بعد أن انحازت للمغرب في نزاع الصحراء، وذلك برفض إمدادها بكميات إضافية من الغاز وأوضح التقرير أن الرئيس الجزائري السيد "عبد المجيد تبون" يسعى إلى تنشيط دور بلاده بصفتها قوة إقليمية، معتمداً بشكل أساسي على المكاسب الاقتصادية والسياسية، التي تحققت للجزائر في المدة الأخيرة، بواسطة الطاقة التي جعلت منها لاعباً أساسياً في محيطها المباشر، وبالخصوص في حوض المتوسط، حيث دول أوروبية مثل إيطاليا وإسبانيا، تطلب منها إمدادات هامة بالطاقة، لتعويض الغاز الروسي

وحسب التقرير، «تشكّل المصالح المتداخلة بين أوروبا والجزائر، الأساس لشراكة واسعة تتعدى التعاون في مجال الطاقة إلى الشراكات الاقتصادية وتنسيق السياسة الخارجية، وهذه الشراكة ستساعد على تلبية احتياجات القارة العجوز من الطاقة، وتعزيز الرخاء الإقليمي وتحقيق الاستقرار في الجوار الجنوبي، كذلك إن الجزائر شريك استراتيجي موثوق وامن من حيث إمدادات الطاقة للاتحاد الأوروبي، خاصة في مجال الغاز الطبيعي. ونوهت بالجهود الكبيرة التي تبذلها الجزائر من حيث الاستثمارات في هذا المجال من أجل تعزيز دورها على الصعيد الإقليمي والدولي. [2]

[1] - الجزائر "شريك مهم" لضمان الأمن الطاقوي الأوروبي، **من الموقع الالكتروني:** https://www.el-massa.com/dz/%D8%A7%D9%84%D8، بتاريخ 2021/01/28، يوم 2023/04/12.

[2] - الاذاعة الجزائرية ، الرئيس تبون: الجزائر برهنت على استعدادها لدعم أمن الشركاء طاقويًا، **من الموقع الالكتروني:** https://news.radioalgerie.dz/ar/node/5281، بتاريخ 2022/02/24، يوم 2023/04/12.

الفصل الثالث:

المتوسط وعلاقات الجزائر الثنائية الاطراف: دراسة في العلاقات الثنائية وقضايا الجوار الجيوسياسي:

تقيم الجزائر علاقات وثيقة مع دول حوض البحر الابض المتوسط خاصة دول القارة الأوروبية منها. وذلك بفعل قرب الموقع الجغرافي بينها وتقاسمها لبحر شبه مغلق، وهو ما جعل الروابط بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط عريقة ومتعددة، بحيث تعود أولى المعاهدات الموقعة إلى القرن السابع عشر، وهو ما يشهد على ثراء التبادلات والحوار الدبلوماسي بين الضفتين والأهمية التي أعطتها السيادة الأوروبية في ذلك الوقت ، للحفاظ على علاقة سلام واسترضاء مع الجزائر ، وذلك من أجل ضمان سلامة النقل البحري وبالتالي ضمان التبادل التجاري المثمر في جميع أنحاء حافة البحر الأبيض المتوسط. في هذا السياق ، يمكن الاستشهاد بمعاهدة السلام والصداقة الموقعة بين إيالة الجزائر والمملكة المتحدة عام 1680 ، معاهدة السلام والصداقة مع هامبورغ ، في 1751 ومعاهدة السلام والصداقة مع هولندا عام 1816، كما يشهد التاريخ الحديث أيضا على الأدوار المركزية التي تمكنت العديد من الدول المتوسطية من لعبها في حرب التحرير الوطني ولا سيما من خلال منح مساعدات لثوار جزائريون ذكر على سبيل المثال إيطاليا من خلال لعبها لدور قاعدة خلفية لجبهة التحرير الوطني بما في ذلك توريد الأسلحة. في عام 1958 ، ومع استقلال الجزائر عام 1962، انتشرت الدبلوماسية الجزائرية عبر المتوسط مبينا أهميته بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية الجزائرية، ولاسيما ما يتعلق بالتعاون الاقتصادي. ان الانتماء الجزائري الى الاوورومتوسطي، وبالنظر الى المكانة الجيوسياسية والامكانات التي تتوفر عليها الجزائر فإن ذلك كله يفرض عليها بذل جهود مضاعفة في سبيل لعب دورمهم في النمطقة وتأكيد حضورها الفعال والمتميزمن أجل تحقيق مكاسب بتعكس القدرات التي تملكها وتخدم مصالحها وقضاياها مع دول البحر الابيض المتوسط.

كما تعتبر الجزائر الفضاء المتوسطي اطارا طبيعيا لعلاقاتها الثنائية و لبعث مكانتها المتوسطية و دفع علاقاتها الثنائية الاقتصادية ، ومع تبنيها لخيار الانفتاح الاقتصادي ومبدا حرية التجارة والصناعة، اصبحت تسعى الى جلب مستثمرين اجانب من اجل انعاش خيارها، وفي هذا الصدد نستعرض اربعة نماذج من علاقات دول متوسطية لها علاقة ثنائية متميزة مع الجزائر كإيطاليا الدولة العضو في الاتحاد الاوروبي وما تعرفه علاقة الجزائر الاقتصادية معها من تطور، تركيا بحكم التاريخ وكدولة متوسطية اقتصادية نموذجية بالنسبة للجزائر وفرنسا الدولة الاقتصادية التي تحمل في علاقاتها الاقتصادية مع الجزائر طابعا تاريخيا استعماريا، اضافة الى دولة اسبانيا بحكم الموقع كدولة متوسطية يطغى فيها العامل السياسي والاقتصادي في علاقة الجزائر الثنائية معها، كما سيتطرق هذا الفصل الى القضايا الدولية والاقليمية التي تهتم بها السياسة الخارجية الجزائرية في جوارها المتوسطي سواء تلك التي تعلقت بالصراعات والازمات الدولية، او فيما يخص

قضايا تصفية الاستعمار، وحتى قضية مكافحة الارهاب التي تعتبر الجزائر رائدة فيها واحدى الدول النموذج في التعامل مع ظاهرة الارهاب النامية.

المبحث الاول: علاقات الجزائر الايطالية والتركية في الحوض المتوسطي

تمتد العلاقات بين الجزائر وايطاليا إلى الاف السنين واستمرت من القرن الـ15 إلى القرن الـ 18 من خلال اتفاقات السلام والتبادل التجاري بين إيالة الجزائر والممالك الايطالية، وشهدت ثورة التحرير الجزائرية التي اندلعت في غرة نوفمبر 1954 دعمًا كبيرًا من شخصيات ايطالية ورجال سياسة ومثقفين أصحاب الأفكار والإيديولوجيات التي تساند التحرر والسلم والعدالة الذين ساندوا القضية الجزائرية على غرار المجاهد" سالم جوليانو" الايطالي الأصل الذي شارك في الثورة التحريرية أو رجل الاعمال البارز، صديق الثورة الجزائرية "أنريكو ماتيي" (1906-1962) الذي كان له الدور المحوري في التأسيس للعلاقات الجزائرية الايطالية التي أقيمت رسميا بعد الاستقلال وشملت عديد المجالات الإستراتيجية. هذا ومرت العلاقات بين الدولتين بعدة مراحل هامة على غرار ميثاق الصداقة وحسن الجوار والتعاون الموقع في الـ 27 جانفي 2003 الى جانب زيارة الدولة التي قام بها كل من رؤساء البلدين عبر عدة عقود، وصف الرئيس الحالي للجمهورية الجزائرية "عبد المجيد تبون"، ان العلاقات التي تجمع الجزائر بإيطاليا بأنها متينة ومن أقوى العلاقات العربية الأوروبية في منطقة الحوض المتوسط. وأشار الرئيس كذلك ، إلى أن إيطاليا ساندت الجزائر في أصعب الظروف التي مرت بها، بما في ذلك في فترة التسعينيات،موضحا بالقول: "**لما دخلت الجزائر في نفق مظلم ودموي في سنوات التسعينات، لم نجد إلى جانبنا إلا إيطاليا**"، وذكر رئيس الجمهورية، أيضا بدعم إيطاليا المالي للجزائر في أزمتها المالية بداية التسعينات، مذكرا بمواقفها عندما عجزت الجزائر عن تسديد ديونها تجاه صندوق النقد الدولي، ولم يتبق في خزينتنا سوى 300 مليون دولار من خلال فتحها خطوط ائتمان جعلت الجزائريين لا يشعرون بالعزلة. فقد حافظت ايطاليا على علاقاتها مع الجزائر أثناء المحنة التي مرت بها خلال العشرية السوداء في الوقت التي تخلت فيه عديد الدول الغربية وحتى العربية عن الجزائر وتركتها تواجه وحدها الجماعات الارهابية بل عملت على محاصرتها ومقاطعتها بشكل معلن أو غير معلن. وكانت ايطاليا قد عبرت عن تضامنها ودعمها للجزائر حينما كانت تواجه الإرهاب في فترة التسعينات، حيث كانت من أكبر الداعمين لاستقرار الجزائر ونتج عن ذلك تعاونا أمنيا واستخباراتيا، بحيث لم تكن تبخل

بالمعلومات التي تحصل عليها في إطار مكافحة الجماعات الإجرامية كما لا تحتفظ الذاكرة الجزائرية بأن ايطاليا كانت تشكل ملاذًا آمنا للإرهابيين وداعميهم كما لم تكن كذلك تشكل منطلقًا لأعمال عدائية أو دعائية ضدها عكس دول غربية أخرى.

تولي الدولة الايطالية الأهمية القصوى للتعاون مع الضفة الجنوبية للبحر المتوسط التي تعتبرها من أولويات سياستها الخارجية في حين أن الجزائر تحظى بمكانة هامة لدى الإيطاليين لأسباب سياسية وثقافية واقتصادية وتعد الجزائر شريكا يمثل مصلحة استراتيجية لإيطاليا، اعتبارا للشراكة القائمة بين البلدين في قطاع الطاقة وتقاسمهما لأهداف تحقيق منطقة من الأمن والرخا في المتوسط ، إن الطرح يمكننا فهم المنطلق الذي سمح للدولتين أن تصلا لمثل هذه العلاقة المتميزة بينهما، هو ان العلاقات السياسية بين إيطاليا والجزائر التي اتسمت تقليديا بتوافق في وجهات النظر حول قضايا السياسة الخارجية الأساسية وعملية السلام في الفضاء المتوسطي والسياسات الأورومتوسطية

بين الجزائر وتركيا تاريخ سياسي وثقافي مشترك يعود إلى حقبة الحكم العثماني. بفعل الحاجة إلى مقاومة القوى الأوروبية في زمن انهيار السلالات الحاكِمة الإقليمية، بدأ الوجود العثماني في الجزائر مع الإخوة "بربروس" عام 1516 واستمرّ حتى العام 1830. وبعد انهيار الإمبراطورية العثمانية وقيام الجمهورية التركيّة عام 1923، تخلت الدولة الكمالية عن دائرة نفوذها في منطقة المغرب العربي. غير أن هذا الموقف تغيّر بشكلٍ جذري منذ أوائل الألفية الثانية في عهد رجب طيب أردوغان كرئيسٍ للوزراء ومن ثم رئيس للجمهورية، وفي ظل حكم أردوغان، سعت تركيا إلى تفعيل سياسة عثمانية جديدة بشكلٍ واضح، بدأت في عهد تورغوت أوزال في أواخر الثمانينات، وأجندة تميل نحو الإسلام السياسي، مؤكدة دورها في منطقة البحر المتوسّط والمقاطعات العربية السابقة من الإمبراطورية العثمانية وقد سعت السياسة الخارجية التركية إلى تعزيز تعاونها المتعدد الأوجه مع الدول العربية والتزامها تجاهها في مناخٍ مستقر وآمن. بصورةٍ عامة، يعزى اهتمامها بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة المغرب العربيّ إلى ضرورات جغرافية واقتصادية وإلى عوامل جيوسياسية وثقافية .وكل هذا ادى علاقات تاريخية متجذرة أسست خلال العقود الأخيرة لشراكات اقتصادية وتجارية تقدر بمليارات الدولارات، وتشمل مجالات مختلفة وحيوية.

ان العلاقات الجزائرية التركية اخذت في التأسيس لتعاون اقتصادي وسياسي متميز في العالم الإسلامي والمتوسطي شعاره الكل رابحون، رغم اختلاف ظروف كل طرف وإمكاناته، في أنموذج قل ما نجده في المنطقة، ولا بد من الاعتراف بأن وصول الرئيس رجب طيب أردوغان إلى الحكم كان له دور في ذلك، بالنظر إلى أن نظرته في إعادة العلاقات التاريخية لأنقرة مع أصدقائها من دول شمال إفريقيا ساهم في التأسيس لهذه الشراكة المتميزة التي وُضع حجر أساسها بتوقيع البلدين اتفاق الصداقة والتعاون عام 2006 حين زار أردوغان الجزائر لأول مرة حينما كان رئيساً للحكومة، لتتوالى بعدها زياراته في 2013 و2014 و2018 و2021.وترتكز العلاقات الجزائرية التركية على ثلاثة مفاصل رئيسية هي الاقتصاد والسياسة والتاريخ. وفي الوقت الذي يأتي فيه الاقتصاد على رأس العوامل بين الجزائر وتركيا، فإنّه لا يمكن الاستهانة بالدور الذي يلعبه توافق الرؤى السياسية في الجمع بين البلدين، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالمناطق المجاورة جغرافياً للجزائر. ويحضر الفضاء التاريخي المشترك بين البلدين بقوّة عندما تكون الجزائر واحدة من ساحات صراع النفوذ بين تركيا والغرب

تتسم دراسة العلاقات الجزائرية التركية إلى معالجة التطورات التي حققها كل من الجزائر وتركيا تاريخيا ومنذ سنة 2002 إلى 2020 بالخصوص في علاقتهما ألثنائية من أجل الوقوف عي اهم عوامل تقارب هذه العالقات أو نباعدها وكذا البحث في الوقوف عند العوامل التي تنسب المصالح التي يمكن أن يحققها التقارب بين البلدين. وذلك من أجل الدفع بالعلاقات نحو الأفضل

المطلب الاول: تاريخية العلاقات الجزائرية الايطالية:

يرتبط البلدين بعلاقات قوية، حيث كانت المنطقة الشمالية من الجزائر المعاصرة جزءاً من أراضي الامبراطورية الرومانية والتي نشأت منها إيطاليا الحديثة عد ضم الامبراطورية الرومانية لقرطاج، حيث حكمت الامبراطورية أيضاً شمال الجزائر، نمت الادارة الرومانية علاقات ثقافية قوية مع الجزائر، والتي لا زالت موجودة حتى اليوم في الجزائر[1]. بينما العلاقات بين الجزائر وإيطاليا تمتد في العصر الحديث إلى خمسينيات القرن الماضي، وتحديداً في العام 1954، عندما اندلعت ثورة التحرير الجزائرية ضد القوات

[1] - العلاقات الجزائرية الايطالية، **من الموقع الالكتروني** : https://www.marefa.org/%D8%A7%D9%84%D8%A9%، يوم 2023/02/21.

الفرنسية، حينها تبنت العديد من الشخصيات الإيطالية دعم الثورة، في حين حاولت روما تحقيق التوازن بين تعاطفها مع الجزائريين وعلاقاتها مع فرنسا، ثم ان الحكومة الإيطالية حاولت الحفاظ على علاقاتها مع فرنسا، لكن تحت ضغط الرأي العام ساندت الثورة الجزائرية بشكل ضمني، وبعد الثورة حافظت إيطاليا على علاقاتها مع الجزائر أثناء المحنة الأخيرة أو ما يعرف بالعشرية السوداء في تسعينيات القرن الماض[1]،.بعدها وقعت الجزائر وروما على ميثاق الصداقة وحسن الجوار والتعاون في 2003، أثناء زيارة الدولة التي قام بها الرئيس الايطالي كارلو أزيليو شامبي حينها، وبعدها بعام واحد العمل زار رئيس مجلس الوزراء الإيطالي السابق، ماتيو رنزي الجزائر.وصولا إلى العام 2022، زار الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون إيطاليا، وأدلى من روما بتصريحات وصف فيها أن العلاقات التي تجمع الجزائر بإيطاليا بالمتينة، معتبرا أنها من أقوى العلاقات العربية الأوروبية في منطقة الحوض المتوسط.

ويعود تاريخ إقامة العلاقات الدبلوماسية رسميا بين الجزائر وايطاليا بعد استقلال الجزائر، حيث عرفت تعاون واسع النطاق في العديد من المجالات الاستيراتيجية، وحتى أثناء العشرية السوداء حافظت ايطاليا على علاقاتها مع الجزائر بما في ذلك الاحتفاظ بالخط الجوي المباشر الذي تديره الشركة الايطالية " اليطاليا".

تستند العلاقات بين الجزائر وايطاليا على الأسس القانونية التي وضعها ميثاق الصداقة وحسن الجوار و التعاون الموقع في 27 جانفي 2003، الذي يعكس العلاقات المتميزة بين البلدين في المجال السياسي والتي تخلو بطبيعتها من أي خلاف تاريخي، وعلى أساسه تم الاتفاق على ترقية الشراكة السياسية والاقتصادية و الاستيراتيجية، وتعد زيارة الدولة و الصداقة التي قام بها فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى ايطاليا في 15 إلى 18 نوفمبر 1999 كأول زيارة رسمية له بعد انتخابه على رأس الجمهورية الجزائرية، فرصة لإرساء دعائم التعاون الثنائي و الذي زادت كثافته مع زيارة الدولة التي قام بها الرئيس الايطالي كارلو أزيليو شامبي ، يوم 27 إلى 28 جانفي 2003، كما وتعد زيارة العمل و الصداقة التي قام بها رئيس مجلس الوزراء الايطالي، السيد "ماتيو رنزي" للجزائر، يوم 17 ديسمبر 2014 في الوقت الذي كانت تتولى ايطاليا رئاسة الإتحاد الأوربي، تأكيدا على تميز العلاقات السياسية بين الدولتين.

وما زاد من تأكيد هذا التميز مرة أخرى الاجتماع رفيع المستوى الثالث الذي عقد بروما يوم 27 ماي 2015، حيث تم تمثيل الجزائر من طرف السيد "عبد المالك سلال" الوزير الاول الاسبق، أين توصل الطرفان إلى

[1] - جمال الدين حرور، "الجزائر-ايطاليا..من العلاقات التاريخية إلى العلاقات الاقتصادية"، **جريدة المغرب الوسط، من الموقع الاكتروني:** https://elmaghrebelawsat.dz/2022/05/28، بتاريخ 2022/05/28، يوم 2023/03/21.

الإعلان النهائي المشترك الذي يعكس التوافق الكبير في المواقف حول العديد من المسائل الإقليمية و الدولية ذات الاهتمام المشترك، وخلال هذا اللقاء، شرع الطرفان في التوقيع على عشرة اتفاقيات التعاون في المجال الزراعي، صناعة الحليب ومشتقاته، الصحة الحيوانية وسلامة الغذاء، الشباب والرياضة، التعاون العلميو التكنولوجي و الثقافي، الأرشيف، حماية البيئة و التنمية المستدامة، صيانة وترميم الممتلكات الثقافية. وتكملة للاتفاقيات المذكورة، فقد تم أيضا توقيع مجموعة من الاتفاقيات أثناء القمتين المنعقدتين الأولى في 14 نوفمبر 2007 في الجزائر و الثانية في 14 نوفمبر 2012 بايطاليا ومن خلالهما أجرى الطرفان العديد من المشاورات السياسية الدورية رفيعة المستوى القائمة على أسس الصداقة و المساواة و التعاون و الثقة و الاحترام المتبادل.[1]

و في هذا الإطار، عقدت مجموعة التواصل الثنائي ورفيعة المستوى للحوار الاستراتيجي حول المسائل السياسية والأمنية ومحاربة الإرهاب، الدورة الثالثة في الجزائر يوم 21 فيفري 2017، و التي جاءت بعد الدورتين السابقتين المنعقدتين على التوالي في الجزائر يومي 22 و 23 مارس 2015 و في روما يوم 08 جويلية 2016. وخلالهما تشاور الطرفان في المسائل ذات الاهتمام المشترك و المتعلقة أساسا بالأمن و السلم والرفاهية الإقليمية وكذا تعزيز علاقات التعاون الأورومتوسطي، ايضا تعمل الجزائر وايطاليا على تعزيز وتوفيق و تنسيق جهودهما في إطار المنظمات الدولية و الإقليمية من أجل ترقية وتعزيز السلم و الأمن الدوليين وخصوصا في المجال الإقليمي[2].

ونستعرض فيما يلي اهم لمحادثات و الزيارات و اللقاءات المنعقدة بين مسؤولي البلدين في السنوات الممتدة ما بين سنة 2013 الى سنة 2018 : (قبل مرحلة الحراك الشعبي وتغير مقاليد الحكم بقيادة الرئيس الحالي اسيد عبد المجيد تبون)

سنة 2013:

[1]- وكالة الانباء الجزائرية، الرئيس تبون يؤكد تطابق وجهات النظر بين الجزائر و إيطاليا حول القضايا الإقليمية، **من الموقع الالكتروني:** https://www.aps.dz/ar/algerie/138193-2023-01-23-16-04-17، بتاريخ 2023/01/23، يوم 2023/03/18.

[2] - وكالة الانباء الجزائرية، الجزائر-إيطاليا: مكاسب جديدة في مسار تعزيز العلاقات الإستراتيجية، **من الموقع الالكتروني:** https://www.aps.dz/ar/algerie/138218-2023-01-23-18-54-38، بتاريخ 2023/01/24، يوم 2023/03/18.

- زيارة نائب الوزير الايطالي المكلف بالبنية التحتية و النقل السيد ماريو شياشيا، للجزائر من 21 الى 23 جانفي 2013 وكذلك زيارة الوزير المفوض المكلف بالشؤون المغاربية والأفريقية، السيد "عبد القادر مساهل" إلى روما يومي 03 و 04 فيفري 2013، للمشاركة في الندوة الوزارية المتعددة الأطراف، المنظمة من قبل الدولة الإيطالية حول موضوع إصلاح مجلس الأمن الدولي.
- زيارة وزيرة الداخلية أنا ماريا كانشيليري للجزائر يوم 09 أفريل 2013، للمشاركة في اجتماع وزراء الداخلية لدول الحوار المتوسطي الغربي 5+5.
- زيارة وزير الصناعة والمؤسسات الصغيرة وترقية الاستثمار، السيد شريف رحماني إلى روما من 16 إلى 18 أفريل 2013.
- زيارة نائب وزير التنمية الاقتصادية ، السيد "كارلو كالاندا" للجزائر من 23 إلى 24 جوان 2013 ومن 19 الى 21 نوفمبر 2013.
- لقاء بين وزراء الشؤون الخارجية على هامش الدورة 68 للجمعية العامة للأمم المتحدة في أكتوبر 2013.
- زيارة كاتب الدولة المكلف بالبنية التحتية الايطالي، السيد "روكو غيرلاندا".[1]

سنة 2014:

- زيارة وزير الشؤون الخارجية السيد رمطان لعمامرة، الى روما يوم 07 مارس 2014، و التي بلقاءات مع وزيرة الشؤون الخارجية الإيطالية السيدة فيديريكا موغيريني، وذلك على هامش مشاركتهما في العديد من المناسبات الدولية و الإقليمية و المتمثلة في البرتغال يوم 22 ماي 2014، الندوة الوزارية للشؤون الخارجية بمدريد 5+5، وأيضا يوم 17 سبتمبر 2014 في الندوة 5+5 حول ليبيا، و في نيويورك يوم 26 سبتمبر 2014 أثناء الدورة 69 للجمعية العامة للأمم المتحدة وكذا في القاهرة يوم 12 أكتوبر 2014 أثناء الندوة الدولية حول إعادة بناء غزة.
- لقاء في لاهاي، يوم 25 مارس 2014، بين رئيس وزراء ايطاليا السيد "متيورنزي"، و الوزير الأول بالنيابة السيد "يوسف يوسفي"، أثناء قمة الأمن النووي.

[1] - سفارة الجزائر بايطاليا، العلاقات السياسية بين الجزائر وايطاليا: **من الموقع الالكتروني الرسمي**، https://www.algerianembassy.it/ar/، يوم 2023/03/19.

- زيارة عمل للجزائر في 25 جوان 2014، لوزيرة التنمية الاقتصادية الايطالية السيدة "فيديريكا غويدي".
- زيارة عمل إلى روما، يوم 18 نوفمبر 2014، لوزير الطاقة الجزائري، السيد "يوسف يوسفي"[1]

سنة 2015:

- لقاء في اديس ابابا من 30 إلى 31 جانفي 2015، بين السيد رمطان لعمامرة وعبد القادر مساهل من جهة ونائب الوزير الايطالي للشؤون الخارجية السيد لابو بيستيلي، على هامش الدورة 24 لإجتماع الإتحاد الإفريقي.
- زيارة عمل إلى الجزائر يوم 02 فيفري 2015، و 02 نوفمبر 2015 لوزير الخارجية و التعاون الدولي الايطالي، السيد باولو جنتيلوني.
- زيارة عمل لروما يوم 17 فيفري 2015، لوزير الزراعة و التنمية الريفية السيد عبد الوهاب نوري.
- زيارة عمل لروما يوم 18 مارس و08 أفريل 2015 للسيد عبد القادر مساهل.
- زيارة عمل للجزائر من 22 الى 23 مارس 2015، للسيد بيستيلي في إطار انعقاد الندوة الأولى لمجموعة التواصل الثنائي رفيع المستوى حول الحوار الاستراتيجي الجزائر– ايطاليا حول المسائل السياسية والأمنية ومحاربة الإرهاب.
- زيارة عمل إلى ميلانو وروما من 24 إلى 26 مارس 2015، لوزير الصناعة والمناجم السيد عبد السلام بوشوارب.
- زيارة عمل للجزائر، يوم 15 سبتمبر 2015، لوزيرة التنمية الاقتصادية، السيدة فيديريكا غويدي.
- زيارة عمل للجزائر من 17 إلى 19 أكتوبر 2015، للوزير الايطالي للبنية التحتية والنقل السيد غراسيو دارليو.
- مشاركة السيد عبد القادر مساهل بروما من 10 إلى 12 ديسمبر في الاجتماع " روما متوسط 2015 الحوار المتوسطي" و 13 ديسمبر 2015 في الاجتماع الوزاري حول ليبيا.

سنة 2016:

[1] - سفارة الجزائر بايطاليا، المحادثات و الزيارات و اللقاءات المنعقدة بين مسؤولي البلدين، **من الموقع الالكتروني:** https://www.algerianembassy.it/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A، يوم 20223/03/19.

- لقاء في أديس ابابا، بين السيد عبد القادر مساهل وجنتيلوني، على هامش القمة 26 للإتحاد الإفريقي المنعقدة من 27 إلى 31 جانفي 2016، ومحاورتهما على هامش الاجتماع الوزاري ايطاليا– إفريقيا المنظمة في روما يوم 18 ماي 2016.
- زيارة عمل الى الجزائر، يوم 23 و24 مارس 2016، لكاتب الدولة المكلف بالشؤون الخارجية، السيد فيشانزو اميندولا.
- زيارة عمل لميلانو، من 31 مارس إلى 3 أفريل لوزير السكن و العمران، عبد المجيد تبون، بمناسبة تدشين الطبعة 21 للمعرض الثلاثي لميلانو حول الفنون الزخرفية والهندسة المعمارية.
- زيارة عمل الى روما، من 07 الى 08 جويلية 2016، للسيد عبد القادر مساهل، وزير الشؤون المغاربية والإتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية، في إطار الندوة الثانية للاجتماع رفيع المستوى حول الإستراتيجي الجزائر– ايطاليا حول المسائل السياسية و الأمنية ومحاربة الارهاب.
- لقاءات بين السيد أحند قايد صالح، و الجنرال الايطالي للدفاع كلاوديو غرازيانو، في الندوة المنعقدة بالجزائر يوم 19 أكتوبر 2016، لجنرالات الدفاع للدول الأعضاء في مبادرة 5+5 للدفاع[1].

سنة 2017:

- زيارة للجزائر من 21 إلى 22 فيفري 2017، للسيد فيشانزو اميندولا، كاتب الدولة المكلف بالشؤون الخارجية والتعاون الدولي في إطار الندوة الثالثة للحوار الاستراتيجي الجزائر– ايطاليا حول المسائل السياسية والأمنية ومحاربة الإرهاب.
- زيارة عمل الى روما، يوم 13 ماي 2017، للسيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة للمشاركة في أشغال الدورة العلنية الـ 13 للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط التي خصصت لدراسة موضوع "التنمية المستدامة وفرص العمل في المتوسط".
- زيارة عمل الى روما لوزير الشؤون الخارجية السيد عبد القادر مساهل، يوم 10 جويلية 2017، تندرج في اطار مواصلة وتعميق الحوار السياسي والتعاون الثنائي بين الجزائر وايطاليا .
- زيارة عمل للجزائر للسيد ماركو مينيتي، وزير الداخلية الايطالي، يوم 04 سبتمبر 2017، بهدف تعميق التعاون وتعزيز العلاقات الثنائية في المسائل ذات الإهتمام المشترك.

[1] - المرجع نفسه.

- زيارة عمل للجزائر للسيدة اليزابيثا بلوني، الأمينة العامة لوزارة الشؤون الخارجية الايطالية، يوم 17 أكتوبر 2017، في إطارالمشاورات السياسية المنتظمة بين وزارتي الشؤون الخارجية الجزائرية والإيطالية.
- مشاركة الأمين العام لوزارة الشؤون الخارجية الجزائرية السيد نور الدين عيادي، في المؤتمر المتوسطي لمنظمة الأمن والتعاون في اوربا المنعقد في مدينة باليرمو– ايطاليا وذلك يومي 24 و25 اكتوبر 2017، تحت عنوان :" الحركات الكبرى للمهاجرين واللاجئين في المتوسط: التحديات والاولويات".
- مشاركة الجزائر في ملتقى حول مبادرة إيطاليا لإنشاء شبكة للنساء الوسيطات في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ممثلة في السيدة حفيظة بن شهيدة، عضو بمجلس الأمة والسيدة سعيدة ابراهيم بوناب، نائب بالمجلس الشعبي الوطني، المنعقد يومي 25 و26 أكتوبر 2017، بروما.
- مشاركة الجزائر يوم 25 أكتوبر 2017، بروما، في الطبعة الثامنة للمهرجان الدولي للدبلوماسية بممثلها عن وزارة الطاقة السيد حيون سليمان، رئيس مدير عام كهركيب – سونلغاز– والذي قدم محاضرة حول "التجربة الجزائرية في ميدان كهربة الريف"، والتي من خلالها تم تبيان قدرات الجزائر في هذا الميدان خاصة نسبة التموين الكهربائي المقدرة ب 99%، كمؤشر على الإنفاق الضخم والهام الذي تقوم به الدولة الجزائرية.
- مشاركة الجزائر في إطار الطبعة الثالثة للحوار المتوسطي– روما 2017، في أشغال منتدى الحوار المتوسطي حول المرأة المنعقد في الفترة الممتدة من 29 نوفمبر إلى غاية 02 ديسمبر 2017، ممثلة بالسيدة سعيدة بن حبيلس، رئيسة الهلال الأحمر الجزائري، والسيدة سعيدة نغزة رئيسة الكونفدرالية العامة للمؤسسات الجزائرية، والذي جاء بعنوان: المرأة في المنطقة المتوسطية: عامل للتغيير.
- مشاركة وزير الشؤون الخارجية، السيد عبد القادر مساهل، في أشغال الدورة الـ3 للندوة الدولية روما– الحوار المتوسطي المنعقدة بالعاصمة الايطالية روما من 30 نوفمبر إلى 2 ديسمبر 2017، الذي عرف مشاركة العديد من مسؤولين منطقة المتوسط وقادة منظمات إقليمية ودولية، وقد خصصت الندوة لمناقشة مواضيع الأمن والازدهار المشترك والهجرة والثقافة والمجتمع المدني.
- **سنة 2018:**

- لقاء بين وزير الشؤون الخارجية الجزائري، السيد عبد القادر مساهل ونظيره الايطالي، السيد أنجلينو ألفانو، أثناء أشغال الندوة الـ14 لوزراء خارجية الحوار 5+5، المنعقدة بالجزائر يوم 21 جانفي 2018.
- مشاركة الأمين العام لوزارة الشؤون الخارجية السيد نور الدين عيادي بروما في أشغال الدورة الثانية لمؤتمر المسؤولية المشتركة من أجل هدف مشترك التضامن والأمن، المنعقد يوم 06 فيفري 2018، بوزارة الشؤون الخارجية الايطالية بروما[1].

المطلب الثاني: التقارب الاقتصادي والسياسي بين الجزائر وايطاليا

ان العلاقات الجزائرية الإيطالية عرفت نقلة نوعية في ظل سياسة رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، الذي عمق التعاون بين البلدين أكثر ونوّع مجالاته، بعد زيارات مسؤولي وقادة البلدين، ومنها زيارة الدولة التي قام بها رئيس الجمهورية الإيطالي، سارجيو ماتاريلا، للجزائر بتاريخ 06 نوفمبر 2021، وزيارة الدولة التي قام بها رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، إلى إيطاليا يوم 25 ماي2022.[2]

اولا :التقارب الاقتصادي بين الجزائر وايطاليا:

اقتصاديا تشهد العلاقات الجزائرية الإيطالية منحى تصاعديا، وتطورا كبيرا، وهو ما تؤكده الزيارات المتبادلة بين قادة البلدين، آخرها زيارة رئيس الوزراء الايطالي إلى الجزائر بمناسبة انعقاد المنتدى الاقتصادي بين البلدين، والذي شهد التوقيع على العديد من الاتفاقيات الجديدة، خاصة في مجال الطاقة اين تم ابرام عقد بـ 4 مليار دولار لتزويد ايطاليا بكميات إضافية من الغاز، فيما شكل المنتدى الاقتصادي الجزائري الإيطالي المنعقد ، فرصة للتأكيد على رغبة متعاملي البلدين في تعزيز الشراكة الاقتصادية الثنائية وتوسيعها لتشمل عدة قطاعات اقتصادية حيوية، كما اوضح الوزير الأول الحالي" أيمن بن عبد الرحمان" خلال افتتاح المنتدى الذي شارك فيه أزيد من 500 رجال أعمال وقد أوضح أن المؤسسات الإيطالية "أمامها العديد من فرص الاستثمار في بلادنا"، لاسيما في قطاعات الفلاحة والمناجم والسياحة، وكذا قطاع السكن الذي تواصل الدولة جهودها من أجل تطويره للاستجابة إلى الطلب المتزايد، يضاف إلى ذلك قطاع الصناعة الذي يحظى باهتمام خاص، إذ تطمح الجزائر إلى الرفع من مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى ما يزيد عن 15

[1] ـ المرجع نفسه.

[2] ـ فايزة مرمارة، " العلاقات "الجزائرية الإيطالية".. منحى تصاعدي بخطوات متسارعة"، **جريدة الرائد**، من الموقع الالكتروني: https://elraed.dz/155837-، بتاريخ 2022/07/20، يوم 2023/04/23.

بالمائة في السنتين القادمتين، بدلا من 7 بالمائة حاليا، كما ركز الوزير الاول "ايمن بن عبد الرحمان" في هذا الشأن إلى سعي الجزائر لتحقيق صناعة حقيقية في مجال صناعة المركبات، مع "مراعاة عوامل نجاحها لاسيما الرفع من نسبة الإدماج، ونقل التكنولوجيا، وتطوير المناولة. وعلاوة عن هذه القطاعات، فإنه يجري العمل على تعزيز الشراكة والاستثمار أكثر في ميادين التنقيب وإنتاج النفط والغاز، والطاقات المتجددة.وأشار بن عبد الرحمان إلى أن إيطاليا تحتل المرتبة الـ19 من حيث قيمة المشاريع الاستثمارية خلال السنوات العشرين الأخيرة، حيث بلغت 29 مشروعا بقيمة 7.46 مليار دج في مجالات عدة من بينها الصناعة المعدنية ومواد البناء والبلاستيك،أن قيمة التبادلات التجارية بين الجزائر وإيطاليا تجاوزت 4.3 مليارات دولار خلال الأشهر الخمس الأولى لـ 2022. وأشار بن عبد الرحمان إلى أنّ الجزائر هي "الشريك التجاري الأول لإيطاليا في إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط", مذكّراً أنّ حجم المبادلات التجارية بين البلدين خلال سنة 2021, بلغت 8.5 مليارات دولار, وهو مبلغ مرشح للارتفاع في السنة الحالية (2023)،اما بخصوص الاستثمارات الأجنبية، أن إيطاليا تحتل المرتبة الـ 19 من حيث قيمة المشاريع الاستثمارية خلال السنوات العشرين الأخيرة, حيث بلغت 29 مشروعا بقيمة 7.46 مليار دج في مجالات عدة من بينها الصناعة المعدنية ومواد البناء والبلاستيك[1].

وخلال الزيارة التي قادته إلى ايطاليا أشار رئيس الجمهورية، "عبد المجيد تبون"،إلى وجود ارتباط عضوي بين البلدين فيما يخص الطاقة، مبرزا أن تطوير هذا التعاون سيتم عن طريق التنقيب المشترك بين شركتي إيني وسوناطراك، "على أن يتم توجيه كل زيادة في الإنتاج إلى الصديقة إيطاليا وفق الطلب، ولتكون هي الموزع عبر أوروبا. وعبر رئيس الجمهورية عن "الرغبة المشتركة في إنتاج البلدين للهيدروجين الأخضر وتصديره نحو إيطاليا، بالإضافة إلى آفاق مفتوحة للمؤسسات الناشئة (الجزائرية) للحصول على التجربة الايطالية والتعامل مع نظيراتها الايطالية في مجال الصناعة، بالإضافة إلى الرغبة في الدخول مع الصديقة إيطاليا في تعاون في مجال بناء السفن, سواء المدنية أو العسكرية.

زيارة رئيس الجمهورية، عبد المجد تبون إلى ايطاليا مهمة، وتؤكد أن مجال الطاقة "الغاز"، ليس الوحيد الذي يربط الجزائر بإيطاليا، وإنما يتعداه لمحاور أخرى، ستسمح بتوقيع عدة اتفاقيات، خصوصا في المجال

[1] - **في أرقام.. التبادل التجاري بين الجزائر وإيطاليا**، الامارات العربية المتحدة: مركز تقارير الشرق، جانفي 2023، **من الموقع الالكتروني**، https://now.asharq.com/category/27، بتاريخ 2023/01/22، يوم 2023/04/13.

الاقتصادي كما ان حجم التبادل التجاري بين أيطاليا والجزائر، قدر ب حوالي 8،5 إلى 9 ملايير دولار في 2022، وهو رقم مقبول ومرشح للارتفاع، خصوصا بعد تسجيل تواجد حوالي 200 مؤسسة ايطالية ناشطة بالجزائر، وهو رقم مرشح للإرتفاع في ظل هذه الزيارات.[1]

ان ايطاليا تستورد من الجزائر حوالي 29 بالمائة من الغاز الجزائري لتغطية احتياجاتها، بكمية قدرت بـ21 مليار متر مكعب، بعد الاتفاقية الأخيرة التي سجلتها الجزائر بين إيني سوناطراك، وسيتم رفع الكمية إلى 30 مليار متر مكعب، لتصبح بذلك الجزائر أول مورد للغاز لإيطاليا. كما أن الجزائر وايطاليا توافقت النظرة الاقتصادية لهما على توقيع 4 اتفاقيات في مجالات مختلفة، على غرار السياحة، باعتبار ايطاليا خامس بلد يزوره السياح في العالم، بحوالي 44 مليون سائح سنويا، والجزائر تحاول الاستفادة من هذا المجال، في حين يتمثل القطاع الثاني في القطاع الثقافي، خاصة ما تعلق بإعادة ترميم المباني الأثرية والمحافظة عليها، بينما يتمثل القطاع الثالث في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العائلية، حيث صدرت ايطاليا في سنة 2021 مبلغ خيالي قدر بـ400 مليار دولار، والجزائر تسعى للاستفادة من اية تجربة الإيطالية في المجال، كما تهدف الاتفاقية الرابعة، يضيف المتحدث، في الاستفادة من الخبرة الايطالية في مجال محاربة التهرب الضريبي، خصوصا وان الاقتصادي الايطالي كان في وقت سابق اقتصاد موازي غير رسمي، بربح غير مشروع، تنتشر فيه ظاهرة التهرب الضريبي، وفي فترة زمنية قصيرة حول هذا البلد مختلف النشاطات الى السوق الرسمي، واستطاعت ايطاليا فرض ضرائب على الكتلة النقدية بالسوق الموازي، وهو ما تحتاجه الجزائر اليوم، في ظل وجود تقديرات تؤكد تداول ما يقارب 90 مليار دولار خارج السوق الرسمي[2].

أكدت معظم التحليلات الاقتصادية والسياسية أن زيارة تبون إلى إيطاليا، تدخل في إطار تفعيل دور الدبلوماسية الاقتصادية، والاستثمار في المكانة السياسية للجزائر، من أجل استقطاب شركاء موثوقين وحقيقيين، ومستعدون للإستثمار في الجزائر، وبخصوص ما يعاب على حجم التجارة بين البلدين، أوضح الخبير الإقتصادي، أن جل صادرات الجزائر نحو أوروبا، تمثلت في المجال الطاقوي وفقط، في حين بقيت باقي نشاطات باقي القطاعات محتشمة، مما يستدعي تطوير الاستثمارات بين البلدين في باقي المجالات،

[1] - 16 مليار دولار.. التبادل التجاري بين الجزائر وإيطاليا، **من الموقع الالكتروني:** https://www.erembusiness.com/economy/o8orrxe2mm، بتاريخ 2023/01/23، يوم 2023/04/24.

[2] - العلاقات "الجزائرية الإيطالية".. منحى تصاعدي بخطوات متسارعة، **من الموقع الالكتروني،** https://elraed.dz/155837-، بتاريخ 203/07/20، يوم 2023/04/23.

من أجل تنويع الصادرات، ولن يتحقق هذا إلا بشريك ايطالي موثوق، مشيرا إلى أن أول بوادر هذه الشراكات تتمثل في انجاز الكابل الكهربائي من الجزائر إلى ايطاليا، وقد يتعداها الأمر إلى خلق شركات ايطالية لصناعة السيارات بالجزائر.[1]

وفي اشارة الى النموذج الإقتصادي الايطالي، الذي يعد من أنجح النماذج الاقتصادية، بإمكان الجزائر الاعتماد عليه في بناء نسيج صناعي قوي، خصوصا وأننا نسعى لإنشاء حوالي 800 ألف إلى مليون شركة صغيرة ومتوسطة، وهو المجال الذي تشتهر به ايطاليا، ومع القانون الجديد للإستثمار وقوانين الصفقات العمومية والتجارة وحركة رؤوس الأموال، وكذا تحيين المنظومة المصرفية والبنية، فالجزائر تسعى إلى البحث عن مصادر دخل جديدة.[2]

شكلت زيارة العمل والصداقة التي قامت بها رئيسة مجلس وزراء إيطاليا, السيدة جورجيا ميلوني, إلى الجزائر على رأس وفد وزراي هام, فرصة لإضافة مكاسب جديدة للنتائج المميزة التي حققها البلدان الصديقان في إطار تعزيز علاقاتهما الإستراتيجية خلال السنوات الأخيرة، وتوجت هذه الزيارة الأولى للسيدة ميلوني خارج إيطاليا ودامت يومين, بالتوقيع على إعلان مشترك بمناسبة الذكرى العشرين للإمضاء على معاهدة الصداقة, حسن الجوار والتعاون, من طرف رئيس الجمهورية, السيد عبد المجيد تبون, ورئيسة مجلس الوزراء الإيطالي، كما أشرف الرئيس "عبد المجيد تبون" رفقة السيدة "جورجيا ميلوني" على مراسم التوقيع على أربع مذكرات تفاهم وتعاون تخص تحسين شبكات الربط الطاقوي من أجل الانتقال الطاقوي المستدام, التعاون التكنولوجي لخفض إحراق الغاز وتقنيات أخرى لخفض الانبعاثات, التعاون في مجال الأنشطة الفضائية للأغراض السلمية وكذا التعاون بين مجلس التجديد الاقتصادي الجزائري والكونفدرالية الاقتصادية والصناعية الإيطالية. كما أكد على أهمية مشروع الأنبوب الجديد لنقل الغاز بين الجزائر وإيطاليا, موضحا أن هذه المنشأة التي ستسمح للجزائر أيضا بتصدير الكهرباء والأمونياك والهيدروجين "ستنفذ في مدة قصيرة", كما ستجعل من إيطاليا "موزعا لهذه المصادر الطاقوية عبر أوروبا، كما جدد رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، في اكثر من مناسبة اعلامية، حرص الجزائر على تعزيز مكانتها كشريك استراتيجي لإيطاليا في المجال الطاقوي

[1] - **رئيسة وزراء إيطاليا تزور الجزائر لتعزيز العلاقات الثنائية**، الامارات العربية المتحدة: وكالة سكاي نيوز عربية، 2023، **من الموقع االكتروني:** https://www.skynewsarabia.com/middle-east، بتاريخ 2023/01/22، يوم 2023/04/24.

[2] - فايزة مرمارة، نفس المرجع السابق.

و التزامها بدورها كممون موثوق إقليميا و دوليا، منوها بمستوى و نوعية العلاقات بين البلدين خصوصا خلال السنوات الأخيرة. وبشأن تصنيع سيارات العلامة الايطالية "فيات" التابعة لمجمع ستيلانتيس بالجزائر, أعلن رئيس الجمهورية أن انطلاق عمليات التصنيع والتسويق، ومن جهة ثانية أبرزت السيدة ميلوني أهمية زيارة العمل والصداقة التي تؤديها إلى الجزائر والتي تأتي بمناسبة الذكرى ال20 لتوقيع البلدين على معاهدة الصداقة و حسن الجوار، مؤكدة تطلع بلادها الى زيادة الصادرات الجزائرية نحو إيطاليا من الغاز و بالتالي من الجزائر الى أوروبا فالجزائر مؤهلة لتصبح رائدا طاقويا على الصعيدين الإفريقي و العالمي. وأوضحت في هذا الصدد ان الجزائر وإيطاليا تدرسان لهذا الغرض انجاز أنبوب جديد يسمح أيضا بنقل الهيدروجين والكهرباء، معربة عن تطلع بلادها الى تنويع شراكتها مع الجزائر لا سيما في مجالات البنى التحتية الرقمية والاتصالات والطب الحيوي والصناعة و الطاقات المتجددة وأضافت انه في ظل الأزمة الطاقوية التي تعيشها أوروبا يمكن للجزائر ان "تصبح رائدة على الصعيدين الإفريقي و العالمي و إيطاليا هي باب دخول و توريد هذه الطاقة نحو أوروبا.[1]

ما تطرقت السيدة "ميلوني" رئيسة الوزراء إلى "خطة ماتيي" لتطوير التعاون بين إيطاليا وإفريقيا مؤكدة انه يتم التركيز، كمرحلة أولى، على منطقة المتوسط و أن "افريقيا الشمالية لديها الأولوية والجزائر كذلك لأنها الشريك الأساسي الأكثر استقرارا و إستراتيجية[2]" وأضافت: "...**نحن نعتبر أن الجزائر شريك بالغ الأهمية في إطار خطة ماتيي لإفريقيا، هذا المشروع الطموح الذي أطلقته الحكومة الإيطالية و الذي يستند إلى نموذج من التعاون على قدم المساواة مع بلدان الضفة الجنوبية للمتوسط من اجل تحويل العديد من الأزمات الحاصلة اليوم إلى فرص وإمكانات جديدة**" وأعربت عن رغبة الطرفين الجزائري والإيطالي في بناء نموذج للتعاون بين البلدين يسمح لهما بتحقيق تعاون يرضي كلا الطرفين مبرزة ان الجزائر تعتبر أول شريك تجاري لإيطاليا في القارة الإفريقية[3].

أ- التبادل الاقتصادي والتجاري بين الجزائر وايطاليا:

[1] - مصطفى محمد، الاقتصاد لبناء تحالفات سياسية.. العلاقات الجزائرية الإيطالية في أحسن أحوالها؟، **من الموقع الالكتروني:** https://7al.net/2023/02/13/%D8%A7%D9D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%، بتاريخ 2023/02/13، يوم 2023/04/24.

[2] - اسماء بهلولي، العلاقات الجزائرية-الإيطالية.. حينما تتمدّد روما على حساب مدريد، **من الموقع االكتروني:** https://ultraalgeria.ultrasawt.com/، بتاريخ 2023/05/17، يوم 2023/06/11.

[3] - وكالة الانباء الجزائرية، الجزائر-إيطاليا: مكاسب جديدة في مسار تعزيز العلاقات الإستراتيجية، **من الموقع الالكتروني:** https://www.aps.dz/ar/algerie/13، بتاريخ 2023/01/23، يوم 2023/05/12.

تعود العلاقات الإقتصادية بين الجزائر وايطاليا تاريخيا الى ألف سنة عندما بدأت القوارب الأولى في الإبحار في البحر الأبيض المتوسط، تجاوزت حينها العلاقات التجارية لتصبح العلاقات بين الشعبين أكثر متانة سواء في المجال الثقافي أو الإجتماعي أو العلمي، سواء خلال الحقبة الفينيقية أو الرومانية أو العثمانية أو حتى خلال الفترة الاستعمارية، حيث شهدت خلال هذه الحقبات تدفقا في المعاملات التجارية بين شبه الجزيرة الايطالية و الجزائر. ومباشرة بعد الإستقلال، عين السيد "الطيب لولحروف" كأول سفير للجزائر في ايطاليا، بعدما كان ممثل الحكومة الجزائرية المؤقتة في روما، حيث كانت أولوياته التعاون في مجال الطاقة و التعليم و الأشغال العمومية و البنى التحتية.

وتعد فكرة مشروع ربط الجزائر وايطاليا بأنابيب الغاز الطبيعي الذي يمر عبر تونس والتي جاء بها السيد أنريكو ماتيو من أهم الإنجازات التي قامت بها الجزائر بعد الإستقلال، تم إنشاؤه في أواخر السبعينات و تدشينه في 1983. وركزت العلاقات في تلك الفترة في مجال الطاقة والبحوث وفي اكتشاف منابع النفط و الغاز. ولقد شكل مجال الطاقة لبنة أساسية في بناء العلاقات الجزائرية الايطالية، بخاصة بين كبرى الشركات، حيث قامت سونطراك بتأسيس علاقات شراكة تتمثل بالأساس في محطات التوزيع المبتكرة والحديثة مع مجموعة شركات ENI ومختلف فروعها AGIP, SNAM Progetti ، Saipem ، Nuovo Pignone، للتوسع بعدها الشراكة مع أكبر الشركات الايطالية منها ABB Italie Ansaldo Energia ، ENEL et TERNA[1]

وتعد الشراكة في قطاع الطاقة تعبيرا حقيقيا عن المصالح الحيوية والاستيراتيجية التي تربط البلدين وخصوصا ايطاليا التي تعتبر بلدا فقيرا من حيث الموارد الاولية بما فيها الاقتصاد الصناعي والإستهلاك المنزلي، فالجزائر هي المصدر الاساسي للنفط خصوصا في ظل شركة gasdotto Matte إذ عملت على ضمان وتأمين الإمدادات والتي بفضلها أتيح للجزائر فرصة دخول واقتحام السوق الأوربية في المجال الطاقوي، كما يعد قطاع الأشغال العمومية محورا رئيسيا في التعاون الثنائي، والذي تتجلى صوره في البنايات العمرانية والريفية التي قامت بإنجازها ايطاليا مثل: ميناء جنجن، تأسيس العديد من الآبار والطرقات، قنوات المياه والجسور وغيرها، ففي سنة 2003 تم توقيع معاهدة الصداقة والتعاون وحسن الجوار، التي تنص على القيام بمشاورات سنوية على أعلى المستويات السياسية والمؤسساتية، بالتناوب في إيطاليا والجزائر وقد تضمنت :

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، سفارة الجزائر بايطاليا، العلاقات الإقتصادية بين الجزائر وإيطاليا، **من الموقع الالكتروني:** https://www.algerianembassy.it/ar/، يوم 2023/05/13.

- التعاون الاقتصادي والمالي ، التعاون في مجال الدفاع، .التعاون من أجل التنمية، التعاون في ميادين الثقافة
- التعاون في المجال القانوني والتعاون في المجال القنصلي والمبادلات البشرية وتنقل الأشخاص
- التعاون في مجال مكافحة الارهاب والجريمة المنظمة والاتجارغيرالمشروع بالمخدرات[1]

لكن ينبغي ان نشير إلى أنه قبل التوقيع على معاهدة الصداقة بين الجزائر وإيطاليا كانت هناك عدة إتفاقات بين الجانبين وفرت الاجواء لبلوغ إتفاقية صداقة منها ما هو اقتصادي ومن هذه الإتفاقيات:

- اتفاقية في المجال الجبائي بين الجزائر وايطاليا الموقعة عام 1991، والتي دخلت حيز التنفيذ عام 1995
- اتفاقية التعاون في مجال العلوم والتكنولوجيا عام 2002، والمدعم لاحقا بالبروتوكول لتنفيذه سنة 2006
- لتفاقية تتعلق بالتعاون القضائي في المجال المدني والتجاري بين الجزائر وايطاليا عام 2003
- توقيع مذكرة تفاهم للتعاون بين المؤسسات الصحية لكلا البلدين التي تتضمن التعاون في المجال التنموي الطبي ومجالات الصحة وترقية تبادل الخبرات سنة 1999[2]

رغم أن هذه الإتفاقية ثنائية إلا أن الطرفين أشارا إلى أهمية الشراكة المتوسطية التي وصفاها بالإطار الملائم لتطوير علاقات متميزة بين الإتحاد الأوروبي ودوله الاعضاء والشركاء المتوسطيين طبقا لمبادئ وإعلان برشلونة من جهة ، ومن جهة أخرى إستندت الاتفاقية إلى إتفاق الشراكة القائمة بين الإتحاد الأوروبي والجزائر ، قصد تسهيل مسعى تحويل منطقة البحر المتوسط إلى منطقة إزدهار اقتصادية مشتركة كما أكدت الحكومتين الايطالية والجزائرية على تمسكهما الصارم بمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي المعترف بها من قبل الدولتين ، لا سيما مبادئ المساواة في السيادة للدول.[3]

[1] - نذير بطاش، **التعاون الاوروبي الافريقي بين الشراكة والتبعية الجزائر نموذجا**، (مذكرة ماجستير غير منشورة)، المركز الجامعي اكلي محمد ولحاج، البويرة: معد الحقوق، فرع القانون العام، تخصص قانون التعاون الدولي ، 2010،ص.56.
1-المرجع نفسه، ص57.

2- فاطة جموتة، **البعد الثقافي في السياسة الخارجية للاتحاد الاروبي تجاه منطقة المغرب العربي بعد الحارب الباردة**، (مذكرة ماجستير غير منشورة)، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010- 2011، ص. 128

والملاحظ أنه مع بداية الألفية الثالثة شهدت العلاقات تطورا ملحوظا عقب توقيع اتفاق الصداقة وحسن الجوار عام 2003 بمناسبة الزيارة الرسمية التي قام بها الرئيس الايطالي" السيد – كارلو ازيليو شيامبي" الى الجزائر والتي جاءت بعد الزيارة التي قام بها رئيس الجمهورية الجزائرية الاسبق السيد "عبد العزيز بوتفليقة" عام 1999. وقد عقد الطرفان الجزائري والايطالي ثلاث قمم ثنائية منذ سنة 2007 وكانت آخرها سنة 2015 والتي تكللت جميعها بالتوقيع على أكثر من 18 إتفاق في العديد من مجالات التعاون الثنائي. وبلغت القيمة الإجمالية للتبادلات التجارية بين الجزائر وايطاليا عام 2016 قيمة 9,421 مليار دولار، حيث بلغت صادرات الجزائر نحو ايطاليا قيمة 4,779 مليار دولار، بينما الواردات 4,642 مليار دولار. وعلى هذا الاساس احتلت ايطاليا المرتبة الاولى من حيث الصادرات و المرتبة الثالثة من حيث الواردات. اذ تتمتع الجزائر بالعديد من المزايا والفرص التي من شأنها أن تساعد على خلق مجالات شراكة وتعاون في شتى المجالات الإقتصادية وقطبا إقتصاديا من شانه تطوير ودعم العلاقات المتينة مع إيطاليا.[1]

انعقدت سنة 2007 قمة ثناية بين الجزائر وايطاليا بروما والتي نصت على:

- تطوير شراكة طاقوية حقيقية ليس فقط فيما يخص البحث والاستغلال وتوزيع الغاز والبترول ولكن أيضا فيما يتعلق بتوليد الكهربا والطاقات المتجددة
- وكانت الجزائر وإيطاليا قد وقعتا قبيل ذلك على اتفاق غالسي الحكومي المشترك الذي يقضي بتسويق الغاز الجزائري في ايطاليا عبر أنبوب الغاز غالسي الذي يربط البلدين.
- بدات محاولة الدولة الجزائرية الاستفادة من التجربة الايطالية في ميدان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مجال التنمية حيث أن التجربة الإيطالية في هذا الخصوص تعد جد فريدة اذ ان حوالي 65 بالمائة من الثروات في هذا البلد مصدرها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. فتم التوقيع على مذكرة تعاون سنة 2006

وقد قدرت المبادلات بين البلدين تقدر ب 10 ملايير دولار سنة 2007 وقفزت الى 16 مليار دولار سنة 2009 اذ تعد ايطاليا من بين الشركاء الخمسة الاوائل للجزائر في الوقت نفسه تعد الجزائر من الشركاء الاوائل لايطاليا ايضا الجزائرهي أول مورد للغاز الطبيعي إلى إيطاليا، حيث تغطي نحو 35 بالمائة من

[1] - نذير بطاش، مرجع سابق، ص, 59.

حاجة ايطاليا للغاز، وتمر معظم صادرات الغاز الجزائري الى ايطاليا عبر خطوط انابيب الغاز الذي تديره الهيئة الوطنية للمحروقات ENI عبر شركة TTPC والذي يربط الجزائر بايطاليا مرورا بتونس بطاقة تبلغ 27 مليار متر مكعب سنويا، كما تم الربط بخط اخر لانابيب الغز الجزائري نحو ايطاليا سنة 2011.، كذلك الحضور الإيطالي في الجزائر في هذه الفترة تدعمه الشركات الإيطالية الموجودة في الجزائر فهناك حوالي 130 مؤسسة إيطالية تنشط حاليا بالجزائر في مجال النفط والغاز فضلا عن قطاعات حيوية أخرى كالزجاج وإنتاج الإسمنت والأشغال العمومية إلى جانب الشركات ذات الطبيعة التجارية التي تزايدت في السنوات الأخيرة بشكل يؤكد حرص البلدين على رفع مستوى التعامل الإقتصادي والتجاري إلى مستوى التفاهم السياسي الذي يطبع العلاقات الثنائية كما أكد ذلك مسؤولو البلدين في أكثر من مناسبة.[1] ،كما ينبغي الاشارة الى لقد عقد الطرفان الجزائري والايطالي الى قمة ثنائية سنة 2015 والتي تكللت جميعها بالتوقيع على أكثر من 18 إتفاق في العديد من مجالات غير التعاون الاقتصادي الثنائي نحو مجالات امنية واجتماعية وحتى ثقافية[2]

وحسب الاحصائيات بلغت القيمة الإجمالية للتبادلات التجارية بين الجزائر وايطاليا عام 2016 قيمة 9,421 مليار دولار حيث بلغت صادرات الجزائر نحو ايطاليا قيمة 4,779 مليار دولار، بينما الواردات 4,642 مليار دولار. وعلى هذا الاساس احتلت ايطاليا المرتبة الاولى من حيث الصادرات و المرتبة الثالثة من حيث الواردات والملاحظ من خلال التعاون الثنائي الايطالي في هذه الفترة قد هدف إلى بناء علاقات توازن المصالح و هو ما ينطبق مع مبدأ رفض الهيمنة الأجنبية الذي تتبناه السياسة الخارجية الجزائرية كما يتضح هذا التوجه سعي السياسة الخارجية الجزائرية بقيادة الرئيس بوتفليقة لاخراج الجزائرمن عزلتها وبعث الدور الإقليمي الذي كانت تتمتع به وذلك عن طريق البحث عن دعم دبلوماسي لتوجهات الجزائر ضمن الفضاء المتوسطي. كذلك تعكس بنود الاتفاق على تركيز الرئيس على قضايا التنمية الاقتصادية و اعتقاده بضرورة الدعم الخارجي لتحقيقها.[3]

1- المرجع نفسه،ص.60.

2- الجزائر-إيطاليا: كل الظروف مواتية لإقامة علاقات ثنائية ذات منفعة متبادلة، **من الموقع الالكتروني :** http://www.premier-ministre.gov.dz، بتاريخ 27|05|2016، يوم 2023/05/13.

3 - المرجع نفسه.

عرفت العلاقات الاقتصادية بين الجزائر و ايطاليا تطورا ملحوظا خلال السنوات الاخيرة وبالضبط في الفترة التي تلت مرحلة مابعد الحراك الشعبي والتغير على مستوى القيادة السياسية والاقتصادية برئاسة السيد الرئيس " عبد المجيد تبون"و وايضا بفضل المشاريع الاستثمارية و الاتفاقيات الاقتصادية المبرمة بين البلدين في هذه المدة و التي سمحت للجزائر بأن تكون الشريك الاقتصادي الاول بالنسبة لإيطاليا في القارة الافريقية و في منطقة الشرق الاوسط و شمال افريقيا.[1]

و بلغت المبادلات التجارية بين البلدين, بفضل قربهما الجغرافي, 8,5 مليار دولار سنة 2021, مسجلة ارتفاعا كبيرا مقارنة بسنة 2020 حيث بلغت قرابة 6 مليار دولار, حسب أرقام وزارة التجارة و ترقية الصادرات. و من جهتها, بلغت الصادرات الجزائرية نحو ايطاليا (التي تتمثل خصوصا في المحروقات) ما يقارب 6,24 مليار دولار سنة 2021, في حين بلغت واردات الجزائر من هذا البلد (التي تتكون اساسا من الماكينات و المواد البترولية المكررة و المواد الكيميائية و المواد الحديدية) 2,26 مليار دولار. وفيما يتعلق بالاستثمارات, تمثل المشاريع المنجزة في مجال الطاقة مثالا حيا للشراكة القوية و لدور الجزائر كمورد موثوق للمحروقات بالنسبة لإيطاليا منذ عقود طويلة. أما أنبوب الغاز مع ايطاليا العابر للبحر المتوسط[2] • (Transmed), و الذي يربط البلدين منذ سنة 1983 مرورا بتونس, فيمتلك قدرة امداد تقدر ب 33,15 مليار متر مكعب/السنة.و يحمل انبوب الغاز هذا اسم انريكو متيي, الذي يعتبر مؤسس الصناعة البترولية الايطالية و مناضل مناهض للاستعمار و صديق الثورة الجزائرية, حيث سمح للجزائر بتصدير 14,8 مليار

[1] - عمار قرود، سماء العلاقات الجزائرية-الإيطالية غير متلبّدة ولو بسحابة صيف عابرة...!، **جريدة افريكا نيوز، من الموقع الالكتروني:** https://africanews.dz/%D8%B3%D9%85%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9% ، بتاريخ 2022/05/25، يوم 2023/05/13.

• - خط الأنابيب عبر المتوسط TransMed هو خط أنابيب غاز طبيعي من الجزائر عبر تونس إلى صقلية ثم إلى الأراضي الايطالية، يوجد امتداد لخط أنابيب عبر المتوسط يقوم بتوصل الغاز من الجزائر إلى سلوڤينيا، و اقترح إنشاء خط أنابيب لتوصيل الغاز من الجزائر إلى ايطاليا في الستينات. وتم عمل دراسة جدوى مبدئية عام 1969 وتمت عملية مسح لمسار خط الأنابيب في عام 1970. في الفترة من 1974-1975، أجريت إختبارات تقنية لوضع أنابيب في البحر المتوسط. عام 1977، تم توقيع اتفاقية عرض المشروع وعملية نقل الغاز. وأنشئت أول مرحلة من خط الأنابيب فيما بين 1978-1983 والمرحلة الثانية في 1991-1994 وتم مضاعفة القدرة في عام 1994. عام 200، تم تسمية خط أنابيب الغاز باسم "إنريكو ميتيي."، كما يبدأ مسار خط الأنابيب من حقل حاسي الرمل في الجزائر لمسافة 550 كيلومتر حتى الحدود التونسية. في تونس، يمتد خط الأنابيب لمسافة 370 كيلومتر حتى الهوارية، في منطقة الرأس الطيب، وبعدها سوف يمتد لمسافة 155 كيلومتر عرض حيث يصل إلى قناة صقلية نقطة الإنزال الأرضية في مزارا ديل ڤالو في صقلية. ومن هناك يستمر خط الأنابيب لمسافة 340 كيلومتر في صقلية و كيلومتر15 عبر مضيق ميسينا و 1,055 كيلومتر في الأراضي الايطالية إلى شمال ايطاليا ويمتد إلى سلوڤينيا

متر مكعب من الغاز الطبيعي نحو ايطاليا سنة 2020, بزيادة تقدر ب 12 بالمئة مقارنة بسنة 2019, مما صنف الجزائر كثاني مورد للسوق الايطالية بحصة تقدر ب 22 بالمئة.

الجزائر تمثل فرصة لعمل الشركات الإيطالية، وفق سيد عمر. معتبرا أن الحرب الروسية الأوكرانية أثبتت أن أمن الطاقة في أوروبا لا يمكن أن يكون مستقرا في حال الاعتماد بشكل كبير على الغاز الروسي، ولذلك تعمل دول الاتحاد الأوروبي لإيجاد بدائل للغاز الروسي، والجزائر تشكل مصدرا هاما للطاقة بالنسبة لإيطاليا، فواردات إيطاليا من الغاز الجزائري بلغت في عام 2022 أكثر من 21 مليار متر مكعب سنويا، ومن المتوقع أن ترتفع هذا الكمية إلى 30 مليار متر مكعب في السنوات القادمة، وهذا يوضح أهمية الجزائر بالنسبة لأمن الطاقة في إيطاليا[1].

من المتوقع سترتفع كميات الغاز المصدرة نحو هذا البلد بـ 9 مليار متر مكعب/سنويا ابتداء من 2023/2024، من خلال الاتفاق الموقع في 11 أبريل المنصرم بالجزائر العاصمة بين الرئيسين المديرين العامين لمجمعي سوناطراك وإيني. والامر كذلك بالنسبة لنشاطات تصدير وإنتاج المحروقات, إذ أنجزت الشركتان باشتراك اكتشافات مهمة للبترول الخام والتزمتا تماما في مجال الانتقال الطاقوي بتطوير مشاريع في الطاقة الشمسية (الكهرو –ضوئية) والهيدروجين والوقود الحيوي وغيرها من موارد الطاقات المتجددة.[2]

تعد الجزائر حاليا الشريك الاقتصادي الأول بالنسبة لإيطاليا في القارة الأفريقية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما تعتبر إيطاليا "المستثمر التاريخي" بقطاع الطاقة الاستراتيجي للجزائر منذ 60 عامًا. ويشير تقرير رسمي نشرته وزارة التجارة إلى أن التبادل التجاري بلغت قيمته 8.5 مليارات دولار سنة 2021، مسجلاً ارتفاعاً كبيراً مقارنة بسنة 2020 حيث ناهز 6 مليارات دولار. ومن إجمالي تبادلات العام 2021، بلغت صادرات الجزائر 6.24 مليارات دولار، معظمها ثمن محروقات، في حين بلغت وارداتها من إيطاليا 2.26 مليار دولار، وتشمل أساسا الماكينات والمواد البترولية المكررة والكيميائية والحديدية. وتسيطر الجزائر على سوق يربط أنبوب الغاز العابر للبحر المتوسط (ترانسماد) بين الجزائر وإيطاليا، والذي يربط البلدين منذ سنة 1983 مرورا بتونس، ويمتلك قدرة إمداد تبلغ 33.15 مليار متر مكعب في السنة. وسمح هذا الأنبوب

[1] - المرجع نفسه.
[2] - اسماء بهلولي، مرجع سابق.

للجزائر بتصدير 14.8 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي إلى إيطاليا سنة 2020، بزيادة 12% مقارنة بسنة 2019، ما سمح للجزائر بأن تصنف كثاني مورد للسوق الإيطالية بحصة تناهز 22%.[1]

كما تتطلع الجزائر إلى الاستفادة من التجربة الإيطالية في مجالات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبناء السفن والصناعة الصيدلانية وتكنولوجيات الإعلام والاتصال وكذا ترميم البنايات القديمة.وفي مجال المقاولاتية، تجدر الإشارة إلى ان عدد المؤسسات الإيطالية المتواجدة في الجزائر يفوق 200 مؤسسة تنشط في الأشغال العمومية الكبرى والصناعة والتجهيزات والماكينات.[2]

ب-التطلعات الاقتصادية بين الجزائر وايطاليا:

تضع الدولة الجزائرية ورقة طريق، أو رؤيتها على الأقل، لشركائها الإستراتيجيين، وتسعى إلى الوصول للامتياز في شراكاتها الإستراتيجية مع دول صديقة في إطار جيوسياسي كبير، وتغيرات وتعدد قطبي، فالكل اليوم أصبح يبحث عن تموقع سياسي، وعن تموقع اقتصادي بالخصوص. فالعلاقات الجزائرية الإيطالية كانت دائما تتسم بالمتانة والقوة، فإيطاليا هي صديقة الجزائر، حتى إبان الثورة التحريرية، والكل نتذكر الشخصية القوية وصديق الثورة الجزائرية الإيطالي "إنريكو ماتي"، والذي يحمل اسمه انبوب الغاز الرابط بين الجزائر وإيطاليا. كما ان الزيارة الاخيرة للسيد الرئيس "عبد المجيد تبون تحمل أبعاد إقتصادية كبيرة، لتمتين العلاقات الإقتصادية الجزائرية الإيطالية، حتى السيد رئيس الجمهورية كان قال **"أنا أرى في النموذج الإيطالي نموذج يمكن الإقتداء به، خصوصا في القطاع الصناعي، فاليوم إيطاليا هي أول دولة أوروبية في مجال الشركات الصغيرة والمتوسطة، إذ تملك 5 ملايين شركة صغيرة ومتوسطة، تشغل 81 بالمائة من القوة العاملة في إيطاليا، وتساهم في قرابة 62 بالمائة من حجم الإقتصاد الإيطالي"**.[3]

– ان الدولة الايطالية اليوم هي أول زبون للجزائر في الإتحاد الأوروبي، وثاني مُصدر، فالعلاقات الإقتصادية وثيقة وعميقة ويمكن ترجمتها إلى استثمارات اخرى، وهذا ما تسعى إليه الحكومة الجزائرية،

[1] - عثماني لحياني، حوار استراتيجي بين الجزائر وإيطاليا قبل زيارة تبون المرتقبة إلى روما، **من الموقع الالكتروني:** https://www.alaraby.co.uk/politics/%D8%AD%D9%88%D8%A7%D8%B1-، بتاريخ 2023/07/03، يوم 12/ 2023/07.

[2] - عمار قردود، مرجع سابق.

[3] - حوار.. عبد القادر سليماني: إيطاليا صديقة الجزائر ونموذج إقتصادي يحتذى به، **من الموقع الالكتروني:** https://almostathmir.dz/%D8%AD%D9%88%D8%A7%D8%B1-%D8%B9%D8%A8%D8%AF-، بتاريخ 2022/05/26، يوم 2023/04/24.

خاصة في ظل قانون الإستثمار الجديد، فإن إيطاليا سوف ربما تأخذ حصة الأسد، خصوصا في مجال النسيج الصناعي، فالجزائر ترى في إيطاليا نموذج للإقلاع الإقتصادي وخلق نسيج صناعي مبني على الشركة الناشئة والصغيرة، في إطار المناولة. نعرف اليوم أن إيطاليا عندها مكننة كبيرة وتحكم كبير في التكنولوجيا، وتعتبر الثانية في أوروبا بعد ألمانيا، فلذلك عديد من التجهيزات، خصوصا بعد دخول القانون الذي يسمح بإستيراد مصانع جاهزة، فإيطاليا يمكن أن تكون ممون كبير للجزائر في هذا المجال، خصوصا الصناعات التحويلية في البلاستيك ومواد التغليق والمواد نصف المصنعة والمواد البيتروكيماوية، فهناك العديد من مجالات التعاون الصناعي بين الجزائر وإيطاليا [1]

– الدولة الايطالية تملك كذلك مداخيل أخرى مثل السياحة، الموضة، النسيج، الإتصالات وهو قطاع جد متطور، بالإضافة إلى قطاع "الستارتاب" أو الشركات الناشئة والذي يختص بالتكنولوجيا الحديثة، بالإضافة إلى كون إيطاليا عضو مهم في حلف الأطلسي ومجموعة الثمانية ومجموعة العشرين، فالجزائر عندما يكون عندها حليف استراتيجي متميز مثل إيطاليا يفتح أمامها الباب لتحقيق سيادتها الإقتصادية، بتبني النموذج الإيطالي، خصوصا في القطاع الصناعي والمناولة، فإن الآفاق موجودة بتأهيل بيئة إقتصادية وإعتماد مناخ اعمال جزائري يكون مستقطب للإستثمارات الإيطالية فيمكن ربما في رؤية الجزائر الجديدة 2024 أن ننعش الإقتصاد بتبني هذا الخيار، مع نماذج أخرى في مجالات أخرى، مثلا الخيار التركي في صناعة الحديد والصلب أو الخيار الصيني في مجال الفوسفات والمناجم، الألمان في التكنولوجيا وصناعة السيارات ومع روسيا كذلك.

– بالنسبة للقطاع الفلاحي والزراعي في إيطاليا فإنه يملك إنتاجية كبيرة جدا، وتعتبر إيطاليا من أكبر المصدرين في مواد الفلاحة عالميا، إيطاليا لديها الماحصيل القمحية بكثرة، وكذلك محاصيل متعددة في الخضر والفواكه مثل العنب، لأن مناخها متنوع، البحر الأبيض المتوسط في الجنوب، ومناخ أوروبي قاري في الشمال، وهذا يعطيها ثروة غابية وزراعية كبيرة ومتنوعة،أما في مجال تربية الحيوانات، فقد تمكنت إيطاليا من تحقيق الإكتفاء الذاتي في مجال اللحوم، خصوصا الأبقار، كما أنها معروفة بإنتاج الحليب واللحوم المتنوعة. والجزائر بإمكانها الإعتماد على الأسلوب الزراعي والفلاحي الإيطالي، خصوصا في زراعة القمح والحبوب، خصوصا أن إيطاليا لديها مكننة زراعية من الأحسن والأحدث في العالم، مثل ماكنات

[1] - محمد لهوازي، تقارب متسارع بين الجزائر وإيطاليا وملف الطاقة أولوية، **من الموقع االكتروني:** https://www.independentarabia.com/node/414376، بتاريخ 2023/01/23، يوم 2023/04/24.

الحصاد والجرارات، فالنموذج الإيطالي في مجال الزراعة والفلاحة، خاصة في مجال الحبوب والمزارع النموذجية لتربية الأبقار والعجول، وإنتاج الحليب والأجبان، وكما هو معروف الأجبان الإيطالية هي أجود الاجبان[1]

– في أول زيارة خارجية لها، اتجهت رئيسة الوزراء الإيطالية، جورجيا ميلوني، إلى الجزائر، في خطوة تعكس توجها أوربيا غير مسبوق نحو الجنوب، وبرزت دول الشرق الأوسط النفطية، خاصة الجزائر، كأحد البدائل، التي يعتمد عليها أوروبا عمومًا وإيطاليا خاصة، في تعويض إمدادات الطاقة الروسية، التي تأثرت بشدة من جراء الحرب الروسية الأوكرانية، ما يراه خبراء فرصة لتعزيز الشراكة الأوروبية ودعم المصالح الجزائرية دوليا، كما اكدت إن الدولة الايطالية تسعى لتعزيز العلاقات مع دول جنوب البحر الأبيض المتوسط، واصفة الجزائر بالمزود الرئيس لإيطاليا بالغاز، والشريك الموثوق. وقالت إنه في ظل أزمة الطاقة، التي تعيشها أوروبا، يمكن للجزائر أن تصبح رائدة على الصعيدين الإفريقي والعالمي بهذا المجال، وأن إيطاليا هي باب دخول وتوريد هذه الطاقة. واوضحت أن البلدين يدرسان إنجاز أنبوب جديد يسمح بنقل الهيدروجين والكهرباء، ويتطلعان لتنويع شراكتهما، خاصة بمجالات البنى التحتية الرقمية والاتصالات والطب الحيوي والصناعة والطاقات المتجددة. وعن قانون الاستثمار الجزائري الجديد، أشارت إلى أنه يدفع الاستثمارات الأجنبية والإيطالية، وأن العديد من الشركات الإيطالية لديها الرغبة بإقامة مشاريع بالجزائر، كما ان هذه الزيارة إلى الجزائر تأتي في سياق تأثير المصالح الاقتصادية في السياسات الخارجية. وتبين أن الاهتمام الإيطالي بالشرق الأوسط والجزائر، تحديدا، مدفوع بتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، وتضرر أوروبا وإيطاليا كثيرًا من العقوبات الغربية على النفط والغاز الروسيين، في ظل اعتماد روما الكبير على الإمدادات الروسية، سابقا، بالتالي برزت الجزائر كأحد البدائل المهمة، خصوصا أنها قريبة جغرافيا من إيطاليا، وبالتالي نقل الطاقة عبر البحر المتوسط لن يكون مكلفا[2].

أعلنت الجزائر دعمها لإيطاليا لتصبح مركزًا لتوزيع الطاقة في أوروبا، خاصة مع تنفيذ مشروع الربط البحري لتصدير الكهرباء والهيدروجين الأخضر من الجزائر، والذي يستدعي استكمال بناء البنية التحتية للمشروع

[1] - سفيان علي، الجزائر وإيطاليا.. قوة المتوسط، جريدة الشروق، **من الموقع الالكتروني:** https://www.echoroukonline.com/، بتاريخ 2023/01/23، يوم 2023/05/23.
[2] - سلمى حسان، كيف تقود المصالح الاقتصادية التقارب غير المسبوق بين إيطاليا والجزائر؟، **من الموقع الالكتروني:** https://roayahnews.com/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%AA%D9%82%D9%88%D8%AF-، بتاريخ 2023/01/25، يوم 2023/05/24.

وقال وزير الخارجية الجزائري الحالي "أحمد عطاف" **الجزائر تدعم طموح إيطاليا في أن تكون مركزًا رئيسيًا للطاقة في القارة الأوروبية، وأن موقف الجزائر من هذه القضية تعزز بفضل الاتفاق على أحد أهم المشاريع الأورومتوسطية وهو بناء البنية التحتية للغواصات التي ستساعد في ربط الجزائر بإيطاليا، مما يتيح نقل الكهرباء والغاز والهيدروجين إلى أوروبا وهو مشروع تاريخي حقًا وله أهمية كبرى**[1]."

ثانيا: التقارب السياسي بين الجزائر وايطاليا:

توصف العلاقات السياسية والاقتصادية بين إيطاليا والجزائر في الوقت الحالي بالممتازة، خاصة بعد سلسلة الزيارات الأخيرة بين كبار المسؤولين في البلدين، أبرزها زيارة الرئيس الإيطالي "سيرجيو ماتاريلا إلى الجزائر في نوفمبر 2021، تلتها زيارة الرئيس "عبد المجيد تبون" إلى روما في مايو 2022، وزيارة رئيسة الحكومة الإيطالية "جورجيا ميلوني" إلى الجزائر في يناير 2023.

بدى الاتفاق متينا بين الجزائر وايطاليا على توطيد شراكتهما الاستراتيجية و تعزيزعلاقات تعاونهما الوثيقفي شتى المجالات و القطاعات من اجل مواجهة التحديات الاقليمية المشتركة وذلك بمناسبة زيارة الدولة التي يقوم بها الى الجزائر الرئيس الايطالي السيد "سيرجيو ماتاريلا"نوفمبر 2021. واغتنم في هذه الزيارة الريس الحالي السيد " عبد المجدي تبون" الفرصة للتأكيد على علاقات الصداقة القوية و المتينة بين الجزائر وايطاليا، مبرزا أن العلاقات الإيطالية الجزائرية ليست وليدة اليوم فهي "قديمة وتوطدت أكثر أثناء الثورة التحريرية ناهيك عن المساعدات التي تلقيناها من ايطاليا في العشرية السوداء، مؤكدا أن ايطاليا كانت من بين الدول القليلة جدا التي وقفت إلى جانبنا انذاك، واوضح انه تم التطرق الثنائي إلى المسائل الإقليمية والدولية، مشيرا إلى تطابق الرؤى بالأخص حول الملف الليبي أساسه تنظيم الانتخابات ودعم مسار المصالحة الوطنية في اطار الحوار الشامل الذي تقوده الأمم المتحدة وحول ضرورة العمل سويا للمساهمة في إحلال الأمن والسلم في المنطقة المتوسطية, وكذا التقارب الكبير في الرؤى حول القضايا الإقليمي، واكد كذلك على الموقف الثابت والمبدئي بالوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني, ومساندته في الدفاع عن حقوقه المشروعة وضرورة التوصل إلى حل توافقي بالنسبة للأزمة الليبية والتشديد على وجوب التطبيق الفعلي لاتفاق السلم والمصالحة المنبثق عن مسار الجزائر بشأن الوضع في مالي, مع التنويه بالموقف الايجابي

[1] - هل تتولى إيطاليا دور موزع الغاز الجزائري في أوروبا؟.، من الموقع الالكتروني، https://attaqa.net/2022/05/26/%D9%8DA6، بتاريخ 2023/04/26، يوم 2023/05/22.

والمتوازن لإيطاليا الداعي لإيجاد حل عادل للقضية الصحراوية، وليوضح الرئيس الايطالي، في المؤتمر الصحفي، على صعيد أخر، بأن المباحثات تطرقت أيضا الى مجهودات بلاده لدفع الاتحاد الأوروبي من أجل تفعيل دوره في منطقة جنوب المتوسط لأنه باب تعاون يفتح على القارة الافريقية و الجزائر محورا هاما في المنطقة. [1]

حيث ان التطرق الى قضية الصحراء الغربية نوه رئيس الجمهورية بالموقف الايجابي والمتوازن لإيطاليا الداعي لإيجاد حل عادل لهذه القضية, في اطار ما نصت عليه قرارات الأمم المتحدة, وبما يمكن الشعب الصحراوي من حقوقه المشروعة،ومن هذا المنطلق, يضيف رئيس الجمهورية "**فقد تم الاتفاق على دعم المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة, ستافان دي ميستورا, والبعثة الأممية من أجل الاستفتاء في الصحراء الغربية.**" وكان للقضية الفلسطينية النصيب الاكبر من اللقاء, حيث تم التأكيد على "الموقف الثابت والمبدئي بالوقوف الى جانب الشعب الفلسطيني, ومساندته في الدفاع عن حقوقه المشروعة من أجل إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف", مضيفا أنه تم التأكيد على ضرورة حمل الاحتلال الصهيوني "للانصياع الى قرارات ولوائح الأمم المتحدة, ووقف الانتهاكات المتكررة في حق الشعب الفلسطيني الذي ما زال يعاني من الاعتداءات المستمرة." اضافة الى ملف الوضع في مالي, ذكر السيد لرئيس الجمهورية أنه تم التشديد على وجوب التطبيق الفعلي لاتفاق السلم والمصالحة المنبثق عن مسار الجزائر, وعبرنا عن الارادة المشتركة بالتنسيق في مسعى مرافقة الاخوة في مالي وتمكينهم من الدعم السياسي والمالي من طرف المجتمع الدولي بما في ذلك عبر تعزيز دور البعثة الأممية[2]

اكدت الجزائر على أن قرار التوأمة الموقّع بين دائرتها الوزارية ومجلس الدولة الإيطالي في إطار برنامج الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، يندرج في إطار إستراتيجية الحكومة الخاص بالحوكمة المتجدّدة، لتحقيق الأمن القانوني واستقرار القوانين، من خلال تنظيم وتأهيل وعصرنة المصالح الرئيسية للدولة والإدارات العمومية لتحسين خدماتها.وأعلنت وزيرة العلاقات مع البرلمان الحالية، "بسمة عزوار عن إطلاق توأمة بين وزارة العلاقات مع البرلمان ومجلس الدولة الإيطالي، في إطار تعزيز علاقات التعاون بين الجزائر والاتحاد

[1] - الاذاعة الجزائرية، الرئيس تبون ونظيره الإيطالي: العلاقات الإيطالية الجزائرية قوية واستراتيجية وستتوطد أكثر في المستقبل القريب ، من **الموقع الالكتروني :** https://news.radioalgerie.dz/ar/node/847، بتاريخ 2021/11/06، يوم 2023/05/24.

[2] - وكالة الانباء الجزائرية، الرئيس تبون يؤكد تطابق وجهات النظر بين الجزائر و إيطاليا حول القضايا الإقليمية، **من الموقع الالكتروني:** https://www.aps.dz/ar/algerie/1، بتاريخ 2023/01/24، يوم 2023/04/25.

الأوروبي، من أجل ترجمة المكانة التي تحتلها الجزائر على الصعيد الإقليمي وفي منطقة البحر الأبيض المتوسط على وجه خاص[1].

برز التقارب الجزائري الإيطالي مع تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية من جهة وعبر مساعي ايطاليا لتقليص الاعتماد على الغاز الروسي.ومن جهة أخرى، يربطها آخرون بالخلافات السياسية بين الجزائرو اسبانيا ، نتيجة تغيير موقف إسبانيا اتجاه قضية الصحراء، إذ تطمح إيطاليا إلى الحصول على المزيد من الغاز الجزائري لضمان أمنها الطاقوي في حين تبحث الجزائر عن حليف سياسي بالمنطقة الأوروبية، وبديل غير مكلف لتصريف الغاز دون استثمارات ضخمة في البنية التحتية، في حال وقف اتفاقية التموين مع إسبانيا، خاصة وأن الجزائر سبق وأن هدّدت الجانب الاسباني بتاريخ 28 أبريل 2022 بوقف إمداداتها من الغاز وقطعها مباشرة في حال تحويل وجهة الغاز الجزائري إلى المغرب،حيث ان موقف الحكومة الإسبانية اتجاه القضية الصحراوية كان بمثابة صدمة للجزائر وانقلابًا دبلوماسيًا، دفع هذه الأخيرة لمراجعة حساباتها اتجاه مدريد، وجعلها تفضل منح الامدادات الإضافية من الغاز لروما التي ظلت على تناغم سياسي معها، بدل إسبانيا التي ارتأت التخلي عن موقفها في سبيل حسابات آنية ومصلحة مؤقتة، خاصة وأن مواقف الجزائر الدولية معروفة بالثبات وعدم التغيّر على مر السنوات الماضية، إلا في حال فضل الطرف الآخر تغيير قناعاته. هذا وتبقى اللعبة أوسع من مجرد صفقة غاز، عند الحديث عن العلاقات الجزائرية الإيطالية، فكلتا الدولتان تشتركان في تقاسم حدود البحر الأبيض المتوسط شمالًا وجنوبًا، وتحملان تأثيرًا جيواستراتيجيا وسياسيا هاما بالمنطقة، يجعل تعميق أواصر التعاون بين الطرفين أكثر من ضرورة[2].

المطلب الثالث: الارث التاريخي للعلاقات الجزائرية التركية

ترتبط تركيا بعلاقات متجذرة مع الجزائر، تستمد قوتها من البعد التاريخي ، حيث كانت الجزائر العثمانية امتدادا للإمبراطورية العثمانية طيلة ثلاث قرون كاملة، تركت بصمات واضحة على الروابط الحضارية بين البلدين وفي بداية القرن العشرين جدد الوطنيون الجزائريون ارتباطهم بالخلافة العثمانية، لكن مجيئ اتاتورك وسياسية لتتربك وضعت حد لتلك الروابط وعندما اندلعت الثورة الجزائرية ضلت جزائر الثورة بعيدة عن تركيا

[1] - شريفة عابد، توأمة بين وزارة العلاقات مع البرلمان ومجلس الدولة الإيطالي.. عزوار: نقلة نوعية في العلاقات الجزائرية-الإيطالية، **جريدة المساء، من الموقع الالكتروني: https://www.el-massa.com/dz/**، بتاريخ 2022/12/14، يوم 05،2023/24.

[2] - اسماء بهلولي، مرجع سابق.

الرسمية خلال بداية الثورة وذلك على الرغم من تعاطف ومشاعر التضامن التي كان يكنها الشعب التركي للجزائر، حيث لم تبدي تركيا موقفا واضحا، وكانت بوصفها عضو في الحلف الاطلسي مكبلو بعلاقات صداقة مع فرسا لا تسمح لها بمؤازرة الجزائر، وقد حاولت جبهة التحرير الوطني على سبيل المثال اختراق الموقف التركي بمناسبة انعقاد مؤتمر دول حلف بغداد في تركيا 1955 دون جدوى [1] فعلى الرغم من أنّ الروابط الجزائرية التركيّة قد تعزّزت، إلّا أنّ العلاقة بين البلدين شهدت تصدّعات عبر السنين.اذ ينبع حذر الجزائر تجاه تركيا من ثلاثة عوامل رئيسيّة:

– يتعلق العامل الأول بدور تركيا في خلال الحرب الباردة عندما عارضت استقلال الجزائر عن فرنسا. فقد صوّتت تركيا ضدّ استقلال الجزائر في الجمعية العامة للأمم المتّحدة عام 1955، وامتنعت عن التصويت عامي 1957 و1958 ومن ثم عام 1959 .اعتبرت الحركةُ الاستقلاليّة في زمن الحرب امتناعَ تركيا عن التصويت بمثابة دعمٍ لفرنسا،على الرغم من أنّ موقف تركيا ناجمٌ عن حاجتها إلى الوقوف إلى جانب حلفائها في منظمة حلف شمال الأطلسي. لكن عام 1960 بعد تغيير حكومتها، عادت وصوّتت تركيا لصالح استقلال الجزائر. وحتى قبل دعمها الرسمي للجزائر عام 1960، قدّمت تركيا الدعم للقوميّين الجزائريين وفي العام 1985، اعتذر رئيس الوزراء التركي آنذاك تورغوت أوزال عن انحياز تركيا لصالح فرنسا في الخمسينات.

–يتعلق العامل الثاني بعلاقة تركيا مع إسرائيل التي ادت إلى تعقيد روابطها مع الجزائر. نظرا للدعم القوي من الدولة والمجتمع في الجزائر للقضيّة الفلسطينيّة، شكّلت روابط تركيا مع إسرائيل مصدر خلاف. فشدّدت السلطات التركيّة على مساندتها لفلسطين، مؤكّدة على أنّ العلاقة مع إسرائيل لن تقوّض دعم تركيا للشعب الفلسطيني

–يتعلق الامر الثالث بالمعركة التي ولدت بين المقاتلين الإسلاميّين والقوى الأمنيّة في الجزائر التي دامت عقداً من الزمن في التسعينات شعوراً بالمرارة في صفوف القيادة والمجتمع، لا سيما لدى العلمانيّين، حيال

[1] - سمية رمدوم، "العلاقات الجزائرية التركية(2002، 2020) "، الجزائر، **مجلة: الابحاث- الدراسات**، العدد 02، 2021، ص. 156.

توثيق الروابط مع حزب العدالة والتنمية التركي. وأدّى دعم تركيا لتسلّم الإخوان المسلمين مقاليد السلطة في تونس وليبيا والمغرب ومصر إلى تأجيج امتعاض العلمانيّين الجزائريّين[1].

على سبيل المثال، اتهم التجمّع الوطني الديمقراطي، وهو حزب قومي موالٍ للحكومة، حركة مجتمع السلم (أو حماس) بالانصياع في استراتيجيتها لجدول أعمال تُمليه القوى الأجنبية، ما تم تأويله على أنه إشارة إلى الروابط الظاهرة بين حركة مجتمع السلم ونظريها التركي حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان .فقد شجعت الحركات الإسلامية في مختلف أرجاء المنطقة حركة مجتمع السلم على محاولة فرض نفسها كحزبٍ إسلامي إصلاحي وعصري، قادر على تسلم الحكم مثل حزب العدالة والتنمية التركي، واعتقدت قيادة حركة مجتمع السلم أن الحزبَ قادر على تحقيق انتصار كاسح في الانتخابات المحليّة عام 2012 كما حصل في تونس والمغرب ومصر حيث تبوأ الإسلاميّون الحكم الا ان هذه التطلّعات باءت بالفشل

وعلى الرغم من المسائل الآنفة الذكر، استؤنفت العلاقة بين البلدين بشكلٍ تدريجي. فقد رسخ وجود الإمبراطورية العثمانية الذي دام ثلاثة قرون الشعور بمشاطرة ماضٍ تاريخي وثقافي لدى الدولة والمجتمع في الجزائر. فشقّت العلاقات الجزائريّة التركيّة الآن مساراً جديداً اتّسم بتمتين الروابط الثنائية على مختلف المستويات[2]. ولتواصل العلاقات الرسمية بين تركيا والجزائر بقوة والتي بدأت عام 1962 عندما نالت الجزائر استقلالها عن فرنسا، وفتحت تركيا سفارتها عام 1963 في الجزائر التي أعلنت استقلالها عام 1962. ووقعت الجزائر وتركيا في 23 ماي 2006، معاهدة للتعاون والصداقة لتطوير العلاقات بين البلدين[3]. وبهذا تشهد العلاقات الجزائرية التركية تطورا ملفتا في السنوات الأخيرة على مختلف الأصعدة، وأسهم في ذلك اتفاقية الصداقة والتعاون الموقعة هذه، كما اكتسبت العلاقات زخما متصاعدا منذ تولي السيد "عبد المجيد تبون" رئاسة الجزائر نهاية 2019.

[1] - يحي زبير، **تركيا والجزائر: تطور واعد للعلاقات الثنائية**، الولايات المتحدة الامريكية: مجلس الشؤون الدولية والشرق الاوسط، 2023، ص. 09.

[2] - Ahmed Aghrout and Yahia H. Zoubir, **Algérie: des Réformes Politiques pour Éluder le 'Printemps Arabe' Algeria: Political Reforms to Elude the 'Arab Spring**, Alternatives Sud 2012,p. 1,19, no. 2

[3] - روابط ممتدة منذ قرون.. كيف تطورت العلاقات التركية-الجزائرية تاريخياً؟، **من الموقع الالكتروني:** https://www.trtarabi.com/now/%D8%B1%D9%88%D8%A، بتاريخ 2023/07/21، يوم 2023/08/12.

تعرف العلاقات الجزائرية–التركية المتجذرة في التاريخ, وتيرة متسارعة لتعزيز وتنويع مجالات التعاون الثنائي خلال السنوات الأخيرة التي شهدت زيارات رسمية مكثفة ونوعية بين مسؤولي البلدين, سمحت بالتأسيس لشراكة مستدامة ومتكاملة الجوانب.وكانت زيارة الرئيس الجزائري "عبد المجيد تبون"، تركيا تلبية لدعوة نظيره الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" يومي 21 و22 جويلية 2023 ، يلتقي خلالها أخاه فخامة الرئيس السيد رجب طيب أردوغان.كما كان قد أجرى تبون أول زيارة له إلى تركيا تلبية لدعوة الرئيس أردوغان، ماي 2022 وكانت أول زيارة من الجزائر إلى تركيا على مستوى رئيس الجمهورية منذ 17 عاما.حيث كانت آخر زيارة على مستوى الرئاسة من الجزائر إلى تركيا في فبراير 2005 من قبل عبد العزيز بوتفليقة[1].

سمح التغيير الذي طرأ على السياسة الخارجية التركية منذ سنة 2002 ،بإعادة صياغة تركيا علاقاتها مع الدول العربية والإفريقية ومنها الجزائر،التي تمثل جزءا من عمقها الاستراتيجي نظرا للترابط الثقافي والاجتماعي الذي يعود إلى فترة الوجود العثماني في الجزائر حيث عرفت العلاقات الجزائرية– التركية تطورا بااعلان عن اتفاقية الصداقة سنة 2006، فاستطاعت تركيا بوصفها إحدى القوى الصاعدة في النظام الدولي، أن تحقق وجودا لها في الجزائر، كغيرها من القوى الإقليمية والدولية وحققت مشروعات استثمارية كما طورت مبادلاتها التجارية مع الجزائر وعززت أثر قوتها الناعمة.[2]

استجابت الجزائر للسياسة الخارجية التركية منذ سنة 2002 ،وبخاصة في تعزيز تبادل الزيارات حيث زار الرئيس الاسبق الراحل السيد " عبد العزيز بوتفليقة" أنقرة سنة 2005 ،وتمكنت تركيا ببعث الانطلاقة للعالقات منذ سنة 2006 التي تكللت باتفاقية التعاون والصداقة، الا أن مرض الرئيس السابق "عبد العزيز بوتفليقة" وابتعاده عن واجهة الدبلوماسية الجزائرية وتأثير الصراعاالداخلية التي عرفها النظام السياسي كل ذلك أدى إلى تقويض العلاقات الجزائرية التركية وقد مثلت هذه العوامل أحد المحددات التي تنتج من البيئة العملية التي تؤثر في السلوك الخارجي للدولة، فقد عكست فترة مرض الرئيس وغيابه الدبلوماسي الدور المحدود للجزائر خارجيا ومنع التيار الفرنسي في النظام الجزائري أي تقارب جزائري تركي، وقد شهدت الجزائر حراكا شعبيا انطلق في 22 فبراير 2019ً رافضا ترشح " عبد العزيز بوتفليقة" للعهدة الخامسة و مطاليا بإجراء تغيير للنظام، حيث نجح في إرغام الرئيس الأسبق على تقديم استقالته قبل انتهاء عهدته،

[1] - محمد تورليس، تركيا والجزائر.. علاقات متجذرة وزخم متصاعد (إطار)، **من الموقع الالكتروني:** https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%8، بتاريخ 2023/07/21، يوم 2023/08/12.
[2] - سمية رمدوم، مرجع سابق، ص. 158.

وتنفيذ المادة 102 من الدستور التي تنص على إعلان حالة شغور وتولى بذلك رئيس مجلس الأمة الاسبق الراحل " عبد القادر بن صالح مهام رئيس الدولة، ثمِ جري تعديل دستوري وتنظيم انتخابات رئاسية فاز بها السيد الحالي السيد "عبد المجيد تبون"، وقد مكن مكن وصول الرئيس "عبد المجيد تبون" للحكم من الاتجاه نحو تغيير صورة العلاقات الجزائرية التركية، وتفعيل التنسيق الاقتصادي للبلدين[1]

المطلب الرابع: التنسيق السياسي والاقتصادي للعلاقات الجزائرية التركية

اولا: الجانب السياسي للعلاقات الجزائرية التركية

ترتكز العلاقات الجزائرية التركية على ثلاثة مفاصل رئيسية هي الاقتصاد والسياسة والتاريخ. وفي الوقت الذي يأتي فيه الاقتصاد على رأس العوامل الجامعة بين الجزائر وتركيا، فإنّه لا يمكن الاستهانة بالدور الذي يلعبه توافق الرؤى السياسية في الجمع بين البلدين، لا سيّما عندما يتعلق الأمر بالمناطق المجاورة جغرافيا للجزائر. ويحضر الفضاء التاريخي المشترك بين البلدين بقوّة عندما تكون الجزائر واحدة من ساحات صراع النفوذ بين تركيا والغرب،وقد شكلت زيارة الدولة التي قادت رئيس الجمهورية إلى تركيا, محطة هامة تم خلالها التوقيع على العديد من الاتفاقات ومذكرات التفاهم التي ساهمت في تسريع وتيرة التعاون في مختلف المجالات, مع التأكيد على توافق وجهات النظر حول القضايا ذات الاهتمام المشترك, كما أعطت نفسا جديدا للتعاون الثنائي المدعم بمعاهدة الصداقة والتعاون بين البلدين منذ 2006. وفي ذات السياق, في ديسمبر 2022, عقد الدورة الأولى للجنة التخطيط والتعاون والشراكة الشاملة بين الجزائر وتركيا, والتي ساهمت مخرجاتها في تحسين العلاقة الإستراتيجية بين البلدين والتفاهم حول القضايا الدولية الراهنة والاتفاق على دعم السلم والحلول المبنية على القانون الدولي[2].

خلال فترة الرئاسيات التركية 2023، تركت عدة إشارات الانطباع بأن ثمة تفضيلا في الجزائر حتى ولو لم يكن معلنا للمقتضيات الدبلوماسية، لاستمرار الرئيس رجب طيب اردوغان، لكونه يعد ضامنا لاستمرار العلاقات التي تشهد في فترته تقاربا كبيرا على الصعيد السياسي، حيث تلتقي مواقف البلدين في ليبيا والساحل ما يؤكد ذلك ظاهريا على الأقل، أن الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون كان من أوائل المهنئين بفوز

[1] - Ahmed Aghrout and Yahia H. Zoubir, **"Algérie: des Réformes Politiques pour Éluder le 'Printemps Arabe'** Algeria: Political Reforms to Elude the 'Arab Spring'," *Alternatives Sud* 19, no 2,2012, 15

[2] - عبد النور تومي، **افاق العلاقات التركية – الجزائرية**، قطر: مركز دراسات الشرق الاوسط، ماي 2020، ص. 12.

اردوغان، ثم أوفد نيابة عنه لتمثيله في مراسم تنصيب الرئيس التركي، رئيس مجلس الأمة، صالح قوجيل الذي يعد بروتوكوليا الرجل الثاني في الدولة، ويحظى برمزية خاصة كونه من عقداء جيش التحرير الوطني في فترة الاستعمار، ما يشير إلى الاهتمام الرسمي الخاص بهذا الحدث. كما استبقت الجزائر الإعلان عن فوز اردوغان بتعيين سفير جديد في تركيا، ليس سوى الأمين العام لوزارة الخارجية "عمار بلاني" الذي يعد من أبرز الدبلوماسيين وأكثرهم حضورا في الفترة الأخيرة، ما يعكس وفق قراءات أهمية تركيا في المعادلة الدبلوماسية الجزائرية، ويبدو العكس صحيحا أيضا من الجانب التركي، فعادة ما تحظى الشخصيات المهمة بمنصب سفير في الجزائر. وما يشير لذلك، أن الرئيس التركي اختار سفيرة بلاده في الجزائر "ماهينور أزدمير غوكتاس" لتولي حقيبة الأسرة والسياسات الاجتماعية في حكومته الجديدة، وهي سيدة اشتهرت بكونها أول نائبة محجبة، تدخل برلمان بروكسل باعتبارها مواطنة بلجيكية أيضا، وعلى الرغم من أن روابط تركيا مع المغرب قائمة على مصالح جغرافية اقتصادية بشكلٍ أساسي، إلا أن البعد السياسي يعتبَر جوهرياً كذلك. فقد دل تدهور العلاقات مع مصر على أن تركيا كانت بحاجة إلى شريكٍ موثوق ومستقر في شمال أفريقيا والمتوسط. فبرزت الجزائر كشريك جذاب نظرا للجهود التي بذلتها تركيا والجزائر لمواجهة نفوذ فرنسا في منطقة الساحل وفي ليبيا. واتّخذ البلدان موقفاً مماثلاً بشأن ليبيا، فدعما الحكومة في طرابلس الغرب في وجه الإمارات العربية المتّحدة وفرنسا ومصر، اذ تتشارك الجزائر وتركيا بعض المبادئ في سياستهما الخارجية، لا سيما حول السيادة واحترام وحدة أراضي الدول الأخرى وعدم التدخّل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى، والاستقلال السياسي. (هذه المبادئ المترابطة منصوص عليها في معاهدة الصداقة والتعاون لعام 2006) التي ترسي قواعد تطوّر العلاقة بين الجزائر وتركيا[1].

تمثل تركيا لاعباً أساسيا في منطقة المغرب العربي الا أنها قد واجهت تحديات سياسية واقتصادية غير أن قدرتها على التوفيق بين الديمقراطية والإسلام والتنمية الاقتصادية جعلتها نموذجا جذابا خلافا للغرب الذي شوهت صورتَه تدخلاته وضعوطه لإحلال الديمقراطية في المنطقة. وعلى الرغم من انتقاد الليبراليين الجزائريين نظام أردوغان السلطوي، اعتبرت جولة الإعادة في الانتخابات الرئاسية التركية درسا حقيقيا في الديمقراطية للعالم بأسره، وخاصة للدول العربية والإسلامية من جهتها، تُعتبر الجزائر قوة متوسطة إقليمية مهمة، وهي صفة تشاطرها مع تركيا، وتحتل مكانة جيوسياسية محورية في منطقة البحر الأبيض المتوسط. فيؤمن حجمها وموقعها الإستراتيجي بوابة مثالية نحو باقي القارة الأفريقية حيث سعت تركيا إلى توسيع

[1] - عمار لشموت، العلاقات الجزائرية التركية... من البعد التاريخي الى ابعد الجيوسياسي، **من الموقع الالكتروني:** https://ultraalgeria.ultrasawt.com/، بتاريخ 2020/01/26، يوم 2023/05/18.

وجودها الاقتصادي وتنافست على السيطرة في منطقة نفوذ فرنسا سابقا وكانت الجزائر جهة فاعلة أساسية في الحرب على الإرهاب، فتوسطت بين الأطراف المتناحرة في منطقة الساحل والقرن الأفريقي، وعملت على تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة وهي أدوار أقر بها الرئيس "رجب طيب أردوغان" ، كما ان الجزائر عضو مهم في الاتحاد الأفريقي وحركة عدم الانحياز، ولديها بعض القواسم المشتركة مع سياسات تركيا التي تكرّس مبدأ التوازن بطبيعة الحال، يخدم تمتين العلاقة مع الجزائر مصالح تركيا ونفوذها في المغرب العربي والساحل وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ما غذى اهتمام أردوغان المستمرّ بالجزائر. في يونيو 2013، أجرى أردوغان، الذي كان رئيس وزراء آنذاك، جولة في منطقة المغرب العربي. كانت العلاقات التركية المصرية حينها قد تدهورت إلى حد بعيد بعد إزاحة محمد مرسي عن السلطة وبالتالي برزت الجزائر تدريجيا كشريك تركيا الرئيسي في شمال أفريقيا[1].

برزت للرئيس التركي "رجب طيب اردردوغان" أولويتان في ما يتعلق بالجزائر: الاولى تخص التعاون الأمني والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في نوفمبر 2014، زار أردوغان الجزائر بصفته رئيسا للجمهورية بغية تعزيز العلاقات، وفي فبراير 2018، كانت الجزائر المحطة الأولى في جولته الأفريقية التي أدت إلى توقيع سبعة اتفاقات شراكة في مجالات الطاقة والسياحة والثقافة والزراعة والدبلوماسية قبل زيارته، أراد أردوغان إلغاء تأشيرات الدخول بشكلٍ متبادل، بيد أن الجزائريين رفضوا ذلك خوفا من استخدام تركيا للجهاديين للدخول إلى سوريا والعراق وليبيا، ما قد يضر بالجزائر التي تواجه خطر الإرهاب على حدودها، اما الثانية فقد شدد على التزام تركيا التي لا تعتبر الجزائر سوقاً لبيع سلعنا، لكننها نتطلّع أيضاً إلى تحقيق استثمارات مهمة، وبالطبع لتطوير حوارات سياسية رئيسية واتفاقات مع الجزائر.[2]

–في الشان الليبي، فقد تزامنت هذه الزيارة بعد ان تم احراز تقدم سياسي ملحوظ انطلاقاً من العام 2020. ففي خلال مؤتمر برلين حول ليبيا،التقى "رجب طيب أردوغان" بالرئيس الجزائري المنتخَب حديثاً "عبد المجيد تبون". وبعدها قام بزيارة دولة إلى الجزائر توجت بتوقيع إعلانٍ مشترك لإنشاء مجلس رفيع المستوى للتعاون الثنائي، ما سلّط الضوء على العلاقة الشاملة الناشئة بين الجزائر وتركيا. مع التقارب المتزايد في وجهات النظر بين الجزائر وتركيا حول الوضع في ليبيا، حيث دعم البلدان حكومة الوفاق الوطني ضد

[1] - المرجع نفسه.

[2] - عبد الحكيم حداقة، ازدهار العلاقات مع تركيا.. هل هي فرصة الجزائر للتخلص من النفوذ الفرنسي؟، **من الموقع الالكتروني:** https://www.aljazeera.net/ebusiness/2021/10/14، بتاريخ 2021/10/14، يوم 2023/06/28.

المشير "خليفة حفتر" الذي حظي بمساندة فرنسا والمملكة العربية السعوديّة ومصر والإمارات العربية المتحدة، حيث ساهم دعم تركيا والجزائر لحكومة الوفاق الوطني في تعزيز التعاون بينهما. بهدف حماية مصالحها الاقتصادية في ليبيا، عارضت تركيا تدخل الغرب في بداية الأمر وعلى نحوٍ مشابه، اعترضت الجزائر بشدّة على تدخل حلف شمال الأطلسي، وفضلت تسويق حلولها الخاصة للحرب الأهلية في ليبيا ضمن إطار الأمم المتحدة والاتّحاد الأفريقي. وحثّت الجزائر على إجراء حوار بين الفصائل الليبية (باستثناء تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة)، مشددة على ضرورة إيجاد حلول سلمية ورفض التدخّلات الأجنبية، الا أنه في نهاية المطاف، دعمت أنقرة التدخّل عندما أصبح أمراً مفروغاً منه وعندما بدا أنّ العملية الانتقالية ستتكلل بالنجاح في البدء كانت الجزائر قلقة حيال نشر القوات التركية في ليبيا، اقتناعا منها بأن ذلك قد يؤجّج انعدام الاستقرار. فهي كانت تخشى أن يؤدي وجود عسكري إلى زيادة تداول الأسلحة وانتشار المجموعات المسلحة على طول حدودها مع ليبيا البالغة ألف كيلومتر، وارتبط تدخل تركيا في ليبيا بأهدافها الواسعة النطاق في شرق البحر المتوسط الذي يزخر بموارد هيدروكربونية هائلة وبعقود بمليارات الدولارات في قطاع البناء وفي قطاعات أخرى عرض الصراع مصالح الجزائر الاقتصادية للخطر؛ فعلقت شركة "سوناطراك (Sonatrach) "الجزائرية للمواد الهيدروكربونية عام 2011 أنشطتها في ليبيا حيث كانت لديها استثمارات هامة و اتفقت الجزائر وتركيا على أن حلا سياسيا تفاوضيا هو السبيل الأمثل لإحلال السلام والمصالحة –وفي حين أن هذا الموقف يتوافق مع نتائج مؤتمر برلين، إلا أنه يتعارض مع موقف مصر التي رفضت إشراك الإسلاميين رفضا قاطعا[1].

–وفي ما يخص الصحراء الغربية اعتمدت تركيا موقفا محايدا نظرا لأهمية هذه القضية بالنسبة لكل من الجزائر والمغرب، ففي الواقع، بين تركيا والمغرب علاقات واسعة تشمل مجالات مختلفة بما فيها التعاون الاقتصادي والدفاع وقد وقع البلدان على اتفاقية تجارة حرة دخلت حيز التنفيذ عام 2006 إلا أن الاتفاقية واجهت بعض المشاكل،لذا تقر تركيا في ما يخص عن الاعتراف بسيادة المغرب على الصحراء الغربية انها تدعو إلى حل سياسي لمسألة الصحراء الغربية في إطار قرارات الأمم المتّحدة ذات الصلة وإلى الحوار وتشدد على الدعم التركي لسلامة أراضي كاف البلدان وسيادتها ضمن حدودها المُعترف بها دوليا ويسلط ذلك الضوء على موقف تركيا المحايد المرتكز على الأطر القانونية الدولية.

[1] - المرجع نفسه.

– وفيما يخص القضية الفلسطينية تعد الجزائر القضية الفلسطينية إحدى القضايا المقدسة في سياستها الخارجية؛ حيث جرى الاعلان عن استقلال الدولة الفلسطينية سنة 1988 بالجزائر وترفض الأخيرة الاعتراف بالكيان الإسرائيلي، وأي تطبيع للعلاقات. بالمقابل دعمت تركيا قبول فلسطين دولة غير عضو في الأمم المتحدة سنة 2012 ،ورفضت صفقة القرن سنة 2019 ،كما تحافظ على علاقات تجارية وأمنية مع إسرائيل،ومن هنا فالجزائر تتوافق مع أي موقف دولي يدعم القضية، ومع تأييد الدولتين للقضية الفلسطينية فهناك بعض الاختلافات في مقاربتهما السياسية.

أن دراسة السلوك التركي يطرح مسألة التشابك والتعقيد المقترن بالموقع الجيوستراتيجي لتركيا الذي جعلها تنتمي لمختلف الدوائر الإقليمية؛ فقد أنتج التاريخ السياسي لتركيا تغلغل لليهود ويهود "الدونمة"بصفتهم اليهود الذين تظاهروا بإسلامهم وأصحاب النفوذ القوي منذ فترة الإمبراطورية العثمانية التي عرفت انشقاقات داخلية مدعومة من الخارج، حيث طالب اليهود بأرض فلسطين في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، وكان لهم دور في دعم "إسرائيل" فيما بعد، ومن هنا فالعلاقات التركية الإسرائيلية هي إرث تاريخي منذ العهد العثماني كما أن لليهود دورا في تطور الاقتصاد التركي.وقد نددت الجزائر بقرارات التطبيع العربي مع إسرائيل التي قامت بها بعض الدول العربية، منها الإمارات العربية، ومصر، والبحرين، والمغرب بدعم من الولايات المتحدة الامريكية، وتَعد القضية الفلسطينية أحد ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية، وأنه للشعب الفلسطيني الحق في إقامة دولة وعاصمتها القدس، حيث تمنت الشعوب العربية الموقف الجزائري وسط غياب دور المنظمات العربية، على غرار جامعة الدول العربية، وتبقى القضية الفلسطينية قائمة بين الضغوطات الداخلية، والهجمات الإسرائيلية، وتغافل عربي وإسلامي ودولي[1].

–اما فيما يخص تباين المواقف بين الجزائر وتركيا حول الحرب في سوريا فقد مثلت الحرب السورية نقطة جوهرية لتحول السياسة الخارجية التركية التي دعت إلى تصفير المشكلات خصوصا مع الدول العربية، وأدى استخدام تركيا للمقاربة العسكرية في سوريا إلى انتقاد عربي حول مالات الدور التركي في المنطقة. وبالمقابل كان للجزائر موقف داعم لسوريا لكونها تدافع عن الشرعية، ولعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، مع تفضيل الحلول السياسية في الأزمات الداخلية. غير أن تحليل هذه المواقف يبين تعقد السياق المختلف بين تركيا والجزائر فتركيا تعد طموحات الأكراد في إنشاء دولة لهم في الحدود مع العراق التي لم يكن ينقصها سوى الاعتراف الدولي تهديدا لامنها القومي ويمثل حيث يمثل أكراد سوريا حوالي 10 في المئة

[1] - يحيي زبير، مرجع سابق، ص. 13.

من سكان سوريا بالإضافة مباشر إلى مخاوف انعكاسات ارتباط حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي بحزب العمال الكردستاني وكذلك انتشار داعش والإرهاب في المنطقة مع تشابك الأدوار الخارجية[1].

– وعن تداعيات الحرب الروسية الاكرانية تبدي كل من الجزائر وتركيا بعض التشابه في الموقف من الحرب بين روسيا وأوكرانيا، على الرغم من بعض الفوارق كون تركيا عضوا في حلف شمال الأطلسي. لقد حافظت الجزائر على موقف حيادي بينما اعتمدت تركيا، التي تزود أوكرانيا بالأسلحة، وسياسة التوازن فامتنعت عن فرض عقوبات على روسيا بغية حماية مصالحها الجيوسياسية كما انتهجت الدولتان سياسات متوازنة بدافع مصالحهما (المتعلقة بالغاز والتسلح والقمح) فالجزائر تقيم علاقات عريقة مع روسيا وأوكرانيا، وقد دعت إلى حل تفاوضي وأدت تركيا من جهتها دور الوسيط.[2]

ثانيا: التنسيق الاقتصادي للعلاقات الجزائرية التركية

حافظت الدبلوماسية الجزائرية على مبادئها الثابتة في سياستها الخارجية رغم التطورات التي شهدها النظام الدولي مع نهاية الحرب الباردة، وما أعقبها من تحولات عميقة على مستوى النظام الإقليمي في الشرق الأوسط.، وواصلت الدبلوماسية الجزائرية عملها دون التخلي عن لعب دور فاعل في الأزمات الدولية خاصة الإقليمية والعربية بنفس العقيدة والمبادئ التي أفرزتها الثورة الجزائرية، وقدمت مقاربة متميزة لإشكالية المفاضلة بين المبادئ والمصالح الوطنية في توجهات السياسة الخارجية وسلوكها ومواقفها اتجاه القضايا المطروحة على الساحة الاقليمية والدولية و تقوم المقاربة الجزائرية على عدم الاقتناع بان المبادئ والمصالح لبعضهما البعض، وأن المبادئ تؤسس للمصالح بشكل متشابك، فتمسك الدولة في سياستها الخارجية بمبادئ معينة من المصالح على أساس هذا التقارب أنه سيجلب لها التقارب مع دول أخرى متمسكة بذات المبادئ، وبالتالي تتأسس مجموعة من المصالح على اساس هذا التقارب وفي ظل المتغيرات الإقليمية والدولية التي أصبحت تركز على البعد الاقتصادي في العلاقات الخارجية وبقاء الجزائر رهينة مداخيل النفط والغاز رغم الأزمات التي مرت نتيجة تقلب الأسعار في الأسواق الدولية، لذا وجب على الجزائر التوجه نحو تنويع

[1] - سمية رمدوم، مرجع سابق، ص. 171.

[2] -Ibrahim Altay, "Trust in Türkiye to Mediate Ukraine-Russia War Continues: Erdoğan," *Daily Sabah*, , https://www.dailysabah.com/politics/diplomacy/trust-in-turkiye-to-mediate-ukraine-russia-war-continues-erdogan.. October 14, 2022. 28/06/2023/

الاقتصاد الوطني وفك الارتباط بالاقتصاد الريعي الذي مزال يكشف عن ازماته وذلك من خلال العمل على تشجيع الانتاج الوطني خاصة في القطاع الفلاحي والصناعات الغذائية ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تصدير منتوجاتها نحو دول الجوار، وهذا ليس بالعمل السهل في ظل الاوضاع الاقتصادية العالمية الجديدة خاصة في ظل التكتلات الاقتصادية والمنافسة الدولية وانتشار الشركات المتعددة الجنسيات لذا فان ايجاد بدائل للنمو الاقتصادي الجزائري مرتبط بمتغيرين متلازمين، الاول يتمثل في وضع مخطط وطني للانتاج الاقتصادي مع التركيز على قطاعات محددة، والمتغير الثاني يتمثل في ايجاد اسواق خارجية لتصدير المنتوجات الوطنية، ويتعين على الجزائر استيعاب الدبلوماسية الاقتصادية باعتبارها عاملا اساسيا من عوامل النمو وبديل عن اقتصاد المحروقات [1]

تميز الشراكة الجزائرية–التركية يكمن فيما حققته اقتصاديا في ظرف زمني وجيز، فقبل 22 سنة لم يكن الاستثمار التركي في الجزائر يتعدى سبع شركات، ليرتفع اليوم إلى 1300 شركة تركية تنفذ مشاريع في الجزائر بقيمة 20 مليار دولار، وفق إحصاءات قدمتها وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية.فقد قفزت تركيا في ظرف وجيز لتصبح أول مستثمر خارجي مباشر في الجزائر بنحو 5 مليارات دولار، مزاحمة بذلك قوى تقليدية كانت دائما تريد إبقاء السوق الجزائرية تحت هيمنتها. وتتلاقى مصالح البلدين اليوم في سعي الجزائر لتنويع شركائها واقتصادها الذي ظل معتمدا على المحروقات ورغبة تركيا في تعزيز تحالفاتها في المنطقة والاستفادة من موقع الجزائر للنفاذ نحو الأسواق الأفريقية[2].

و يختلف التعاون التركي مع الجزائر في مجال الاقتصاد عن باقي الدول بخاصة الغربية منها واضح، لأنه لا ينظر إلى الدول نظرة الاستغلال والنهب من ثرواتها الطبيعية مثلما فعلت لسنوات فرنسا على سبيل المثال، بالنظر إلى أنه ركز حتى اليوم على مجالات خارج قطاع المحروقات الذي يثير شهية الشركات الغربية متعددة الجنسيات، فقد فضّل الأتراك أن تكون استثماراتهم في مجالات منتجة تساهم في رفع عائدات الجزائر من العملة الصعبة من خلال قطاعَي الحديد والصلب والنسيج، وبمصانع رائدة على المستوى الإفريقي، وهذا حرصا دائماً منهما على النظر إلى الجزء الممتلئ من مجال تعاونهما، الأمر الذي سمح بتحقيق شراكة مبنية على مبدأ رابح–رابح، وهو ما يعكسه الاستثمار الجزائري في تركيا

[1] - سلطاني محمد رضا، "اهمية تطوير الشراكة الاقتصادية الجزائرية التركية لبناء تكامل اقليمي"، **مجلة المعيار**، المجلد 13، العدد 01، جوان 2022، ص.ص 65، 66.
[2] - يحي زبير، ص. 13.

المتمثل في مصنع للبتروكيماويات لإنتاج مادة "البيلوبروبيلان" البلاستيكية بولاية أضنة بشراكة بين "سوناطراك" الجزائرية وشركة "رونيسانس هولدينغ" التركية، وبقيمة بلغت أكثر من 1.4 مليار دولار على سبيل المثال وان ما تحقق في مجال التعاون الاقتصادي بين البلدين يستحق الإطراء، لكنه يبقى في نظر الجميع أقل بكثير من حجم ما يمكن تحقيقه في شراكة بلدين يملكان كل مقومات النجاح.فتقدم تركيا في قطاعات عدة معلوم لدى الكل إقليمياً وعالمياً، ومحورية الجزائر في المنطقة المتوسطية والإفريقية جلي للجميع، لذلك سيكون تحقيق الهدف الذي وضعه رئيسا البلدين في الوصول إلى 10 مليارات من التبادل التجاري ممكنا، بالنظر إلى أهمية هذه الشراكة لكلا الطرفين في تعزيز وجودهما الاقتصادي في إفر وإذا كانت الجزائر تحتاج إلى الخبرة التركية في مجال ولوج الأسواق الخارجية وفي تطوير الصناعات الناشئة والمتوسطية لتصدير منتجاتها نحو القارة السمراء، فإن أنقرة التي تبحث اليوم عن وجود أكبر لها في إفريقيا بخاصة مع تراجع الدور الفرنسي ستستفيد من عضوية الجزائر في منطقة التبادل الحر الإفريقية، ومن مشاريع البنية التحتية التي تعمل على إنجازها لتسهيل التجارة الإفريقية، ولعل أبرزها الطريق العابر للصحراء الذي يربط ست دول أفريقية منها مالي والنيجر وموريتانيا وتونس، ومشاريع السكك الحديدية التي ستربط بدول الساحل الإفريقي بدءاً بالنيجر، كما ستربط هذه المسالك بميناء كبير سيقام بمنطقة الحمدانية بولاية تيبازة المطلة على البحر الأبيض المتوسط والمحاذية للعاصمة الجزائر، ومن الملاحظ اليوم أن الجزائر وتركيا لا تريدان حصر تعاونهما في مجال معين، لذلك وقعتا اتفاقات جديدة في التربية والتعليم والتكنولوجيا والصيد البحري والأشغال العمومية والبيئة وغيرها، لتشمل مستقبلاً حتى المجال الدفاعي الذي يظل غائباً عن قوتين دفاعيتين بارزتين في المنطقة، يقيا التي يراها الخبراء مستقبل الاقتصاد العالمي، كونها تظل منطقة استثمارية عذراء في عدة قطاعات[1].

من جهة ثانية نمت المشاركة الاقتصادية بين تركيا والجزائر بشكلٍ ملحوظ إلا أن اختلافات رئيسية عديدة ما زالت قائمة بين الاقتصادَيْن. يكمن الاختلاف الأكبر في أنّ الجزائر اقتصادٌ ريعي يعتمد على الإيرادات الهيدروكربونية في حين أن تركيا سوق ناشئة ذات اقتصاد متنوع. في ما يتعلق بإجمالي الناتج المحلي، يحتلّ الاقتصاد التركي المرتبة العشرين على قائمة أكبر اقتصادات العالم، بينما تحتل الجزائر

[1]- الاذاعة الجزائرية، الجزائر-تركيا: علاقات متجذرة في التاريخ وشراكة مستدامة ومتكاملة، **من الموقع الالكتروني:** https://news.radioalgerie.dz/ar/node/29563، بتاريخ 2023/07/20، يوم 2023/07/30.

المرتبة 56 يضاف إلى ذلك أن حجم الاقتصاد التركي، من حيث حجم السكان، أكبر بكثير من الاقتصاد الجزائري. ففيما تتباهى الجزائر بسوقها المربحة المستخدمة من قبل 45 مليون نسمة، يبلغ حجم السكان في تركيا ضعف هذا الرقم، وعلى الرغم من أن العلاقة الاقتصاديّة بين تركيا والجزائر انطلقت في أوائل الألفية الثانية، إلّا أن الخسائر الاقتصاديّة التي تكبّدتها الدولتان بسبب الصراع الليبي ساهمت في تسريع تنامي الروابط الاقتصادية بينهما على غرار تعزيز العلاقات مع الصين أو روسيا، يسمح توسيع الروابط مع تركيا للجزائر بتخفيف اعتمادها الاقتصادي والسياسي على قوى مثل الولايات المتّحدة أو فرنسا وتشمل الروابط الاقتصادية مجالات عدة مثل الاستثمارات والطاقة وبناء المساكن وأشغال البنى التحتية وهي كلها أساسية لتنمية الجزائر،[1] كما حمل الاقتصاد الجزائري أوجه شبه لافتة مع الاقتصاد التركي قبل إصلاحه، لجهة انفتاح الاقتصاد وتحديث نظامه المالي في أواخر الثمانينات والتسعينات وفي الألفيّة الجديدة. بالتالي، يمكن أن تستلهم الجزائر من النموذج الإنمائي التركي ويمكن أن تُسهّل تركيا انتقال الجزائر نحو تطبيق الإصلاحات الهيكليّة والاقتصادية الضرورية، بما فيها تحديث نظامها المالي بحيث يستقطب الاستثمارات الأجنبية. تعكس قدرة الجزائر على جذب مستوى عالٍ من الاستثمارات التركية مدى المصالح المشتركة بين البلدين. كما إن إطار الشراكة بين الجزائر وتركيا منصوص عليه في معاهدة 2006، التي التزم الطرفان بموجبها بـ"تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية لشعبيهما وإنشاء مشاريع وبرامج محددة في مختلف القطاعات وقد برز وجود تركيا في الاقتصاد الجزائري حيث تنافست مع الشركات المحلية في صناعات مثل البناء والطاقة والتصنيع والأنسجة، وتزامن تحرّك تركيا باتجاه الجزائر مع الاهتمام التركي المتزايد بأفريقيا حيث رسخت أنقرة وجودها الاقتصادي الواسع النطاق. في مطلع القرن الواحد والعشرين، اعتمدت تركيا سياسة خارجية متعددة الأقاليم وانما اهتمامها بأفريقيا بشكلٍ ملحوظ. فلقبت تركيا عام 2005 بـ"عام أفريقيا "والتقت مصالح الجزائر مع نية تركيا تنويع تحالفاتها، ما يفسر استعداد رئيسي البلدين لتطوير شراكة عالمية شاملة، وتعزى مقاربة تركيا إلى مصالحها الجيوقتصادية إلى حد بعيد، مع التركيز على التجارة والاستثمارات والتصنيع وقد أدى القطاع الخاص دورا ناشطا في ضمان هذه المصالح.[2]

[1] - فتيحة وماموش، العلاقات الجزائرية التركية.. تنسيق سياسي وأمني وشراكة اقتصادية، **من الموقع الالكتروني:** https://ultraalgeria.ultrasawt.com/، بتاريخ 2022/05/18، يوم 2023/06/22.

[2] - تركيا والجزائر.. علاقات تاريخية وراء شراكات اقتصادية بمليارات الدولارات، **من الموقع الالكتروني:** https://www.turkpress.co/node/92516، بتاريخ 2022/07/13، يوم 3/2022/06/22.

زار رئيس الوزراء السابق والرئيس الحالي للدولة التركية السيد "رجب طيب أردوغان" الجزائر عام 2013 على رأس وفد ضمّ 200 رجل أعمال، وأشرك مجتمع الأعمال عام 2014 من خلال منتدى الأعمال الجزائري التركي ومدد عقدا للغاز الطبيعي مدته عشرة سنوات، الذي ينقل بموجبه الغاز من الجزائر إلى تركيا، لعشر أعوام إضافية، في خلال زيارته الأولى إلى الجزائر بصفته رئيسا وقد وعد أيضا بزيادة حجم التجارة الثنائيّة من حوالي 3 مليار دولار إلى 10 مليار دولار في المستقبل وتعززت الروابط بين الدولتين إبان زيارة الرئيس التركي السيد "رجب طيب أردوغان" في فبراير 2018، التي توجت بتوقيع سبعة اتّفاقات شراكة في عدة قطاعات كما رسخت زيارته كذلك في يناير 2020 وزيارة الدولة للرئيس الجزائري الحالي السيد "عبد المجيد تبون " إلى تركيا عام 2022 الروابط المتنامية وعكست "التقارب الإستراتيجي الذي سعى إليه الطرفان. وكشف الرئيس التركي في خلال زيارته عام 2020، عن وجود 377 مشروع استثمار تركي في مختلف أرجاء الجزائر، مسلطا الضوء على حجم الاستثمارات التركيّة في الجزائر التي قدرت قيمتها بأكثر من 3,5 مليار دولار والتي سهّلت خلق 30 ألف وظيفة والتي تعكس مكانة الجزائر كثالث أكبر بلد مقر عالميا للشركات التركية، وحجم الاستثمارات الاقتصادية التركية في الجزائر وفي خلال هذه الجولة، زار أيضاً مصنعا تركيّا جديدا للفولاذ في الجزائر[1]

أ- **حجم التبادلات الاقتصادية بين الجزائر وتركيا:** يتمثل جوهر المحددات الاقتصادية للعلاقات الجزائرية- التركية أساسا في الموقع الجيواستراتيجي للجزائر حيث تقع الأخيرة بشمال إفريقيا وتطل على البحر الأبيض المتوسط شمالا وبهذا تمثل الجزائر أكبر دولة في إفريقيا وفي العالم العربي من حيث المساحة كما أنها تقع في قلب المغرب العربي وبوابة إفريقيا، بالإضافة إلى أن اهتمام الشركات التركية بالسوق الجزائري يزيد بازدياد عدد السكان، حيث يزيد عدد السكان في الجزائر عن 43 مليون نسمة مهما وهو ما يمثل سوقا استهلاكية للمنتجات التركية، واكتسبت الجزائر أهمية جيوستراتيجية بالغة لثرائها في مصادر الطاقة، وبخاصة النفط والغاز كما تعد الجزائر تاسع أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم وتتبوأ المرتبة 16 من حيث احتياطاتها النفطية وهي ثالث أغنى دولة في إفريقيا من حيث احتياطات النفط، وبالنظر الى ضرورة عامل تنويع مصادر الغاز ومساراته من أجل أمن الطاقة في أوروبا، ترغب تركيا في الحفاظ على مكانتها الجوهرية بوصفها نقطة عبور

[1] - منيرة بودرادبن، "القوة الناعمة في العلاقات لتركية الجزائرية علاقات تحفظ انفتاح"،**المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد 10، العدد 03، جويلية 2021، ص.627.

للغاز الطبيعي إلى أوروبا، وأن تصبح مركزا رئيسا لنقل الغاز إذ تمثل الجزائر بذلك موردا مهما لتركيا في أمن الطاقة، وضمان إمدادات النفط والغاز الطبيعي[1].

يبين الجدول نسبة استهلاك تركيا للطاقة خالل سنتي 2015 و2016 حيث يمثل كل من الغاز والنفط أكثر مصادر الطاقة التي تستهلكها تركيا، وهو ما يعكس تركيز تركيا على تطوير المبادلات التجارية والاستثمارات مع الجزائرإذ تستورد تركيا 99 في المئة من غازها الطبيعي وتعتمد بشكل كبير على روسيا وإيران وأذربيجان في احتياجاتها من الغاز، و تمثل الجزائر رابع مورد لتركيا وتتجه نحو تنويع مواردها من أجل أمن طاقتها، كالطاقة المائية، والرياح، والطاقة الشمسية والنووية بقصد التكامل في الموارد.

الجدول رقم 16: يمثل استهلاك تركيا للطاقة خلال سنتي 2015 و 2016

مصادر الطاقة	2015	2016
الغاز	29,85	27,5
النفط	29,55	29,87
الهيدروكهرباء	11,5	11,02
موارد أخرى	2,9	3,77

المصدر: سمية رمدوم، "العلاقات الجزائرية التركية(2002، 2020) "، الجزائر، **مجلة: الابحاث- الدراسات**، العدد 02، 2021، ص. 158,

أدى توتر العالقات التركية الروسية سنة 2015 وإسقاط تركيا طائرة حربية روسية في الأراضي التركية، إلى تخفيض روسيا إمدادات الغاز الطبيعي إلى تركيا بنسبة 10 في المئة سنة 2016 ،في حين أن تركيا تعتمد على أكثر من 50 في المئة من إمدادات الغاز الروسية فأصبح بذلك النفط والغاز بمثابة سلاح للدول، وعكس أهمية العامل السياسي في أمن الطاقة وتنويع علاقات تركيا الاقتصادية و.بين الشكل التالي تطور قيمة الصادرات والواردات التركية مع الجزائر من سنة 2005 إلى 2019 فبعد أن كانت الصادرات التركية تزيد عن الواردات، ازدادت الواردات التركية من الجزائر مقارنة بالصادرات منذ سنة 2014 وأصبح الميزان التجاري في صالح الجزائر غير أن الاعتماد على تصدير مصادر الطاقة والمواد الأولية بدون تحويلها،

[1] - سمية رمدوم، مرجع سابق، ص. 160.

سيحد من الدور التجاري التنافسي للجزائر ويجعلها تخضع ألسعار المواد الأولية المتقلبة في الأسواق العالمية[1].

الشكل رقم 12: يمثل قيمة الصادرات والواردات التركية مع الجزائر (مليون دولار)

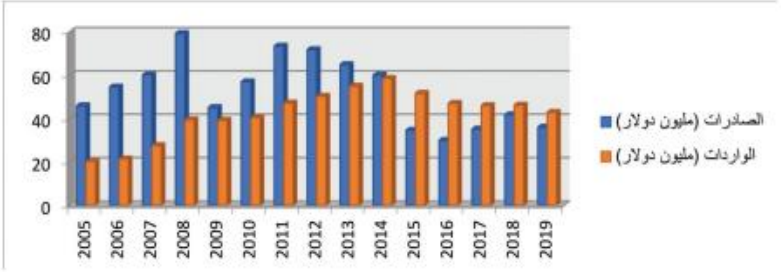

المصدر: من الموقع الالكتروني: https://www.aps.dz/ar/economie/125831-2022-05-14-18-23-12

حيث توضح معطيات البنك التجاري التركي الخاصة بالجزائر لسنة 2020 أن المنتجات التركية التي تصدرها للجزائر تتمثل في: قطع غيار السيارات، المحركات، منتجات من الحديد والصلب، معدات البناء، منتجات بالستيكية، مالبس وأقمشة، زيوت، أجهزة المطبخ المنزلية، أجهزة إنتاج ألغذية، أجهزة التحكم الرقمية. أما المنتجات التي تصدرها الجزائر لتركيا فهي: النفط والهيدروكربونات، الامونيا، البترول ومختلف المعادن، قصب السكر، الذهب، الكاكاو، الحديد، الغازات الخاملة والهيدروجين، الكحول غير الحلقي، الورق والكرتون ونفاياته، بعض المنتجات الصحية الخاصة بالتنظيف، التمر، التين، الاجاص، الصوف وبذلك تمثل تركيا المرتبة 11 سنة 2017 ،والمرتبة 12 سنة 2018 ،والمرتبة 14 سنة 2019 في الدول التي تصدر إليها الجزائر، بعد إيطاليا، وفرنسا، وإسبانيا، والبرازيل،والهند،.. أما بالنسبة للواردات الجزائرية، فتمثل تركيا الدولة السابعة التي تستورد منها الجزائر بعد الصين، وفرنسا، وروسيا، وإيطاليا، وإسبانيا، وألمانيا طوال ثالث السنوات 2017،2018،2019، وسجلت المبادلات التجارية بين تركيا والجزائر نسبا متفاوتة وانتقلت من مليار دولار سنة 2000 الى 5 مليار دولار سنة 2008، ثم 3,8 مليار دولار سنة 2009 و 3,5 مليار دولار سنة 2010 و3,8مليار دولار سنة 2011 ،ووصلت سنة 2012 إلى 4.46 مليار دولار وبحسب

[1] - المرجع نفسه، ص. 161.

معطيات الجمارك الجزائرية مثلت تركيا ثامن الدول التي تصدر إليها الجزائر بقيمة 3,04مليار دولار، وسابع مورد بقيمة 1,78 مليار دولار ثم 4.5 مليار دولار حتى نهاية عام 2013 وبلغت سنة 2020 حوالي 4.53 مليار دولار، وجرى الاتفاق على رفع التبادل التجاري إلى 5 مليار دولار تقريبا وتطمح تركيا إلى رفع المبادلات إلى 10 مليار دولار[1]

تجمع بين تركيا والجزائر 377 اتفاقية تعادل قيمتها المالية 16 مليار دولار، منها اتفاقيات التعاون في مجالات الزراعة، والتراث الثقافي المشترك والمحروقات والتبادلات الجامعية والتكنولوجيا إذ جرى إبرام اتفاقيات في مجال الطاقة (الاعلان المشترك للتعاون في مجال الطاقة) سنة 2014 ،وسمح ذلك لتركيا بإنتاج الغاز الطبيعي المستورد من الجزائر كما مددت سنة 2014 شركة النفط والغاز الجزائرية سوناطراك Sonatrach وشركة بوتاش Botaş التركية عقد شراء وبيع الغاز الطبيعي لمدة 10 سنوات،41 بزيادة قدرها 50 في المئة من الكميات المباعةبعد عقد الغاز الموقع سنة 1994 الذي بمقتضاه تمنح الجزائر 4 مليار مكعب من الغاز الطبيعي المسال سنويا لمدة عشرون عاما المنتهي سنة 2014 وفي سنة 2019 جرى تمديد عقد استيراد الغاز لطبيعي المسال LNG مدة 5 سنوات حتى سنة 2024، كما أنه بعد أن جرى التباطؤ في إقامة مشروع اتفاقية التجارة الحرة، أعادت تركيا الدعوة سنة 2020 لإنشاء منطقة تجارة حرة، وجرى إقرار عقد اجتماع اللجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي والعلمي والفني الذي لم يجتمع منذ 2002 وهي ورشة عمل جزائرية تركية متخصصة لإنشاء إطار جديد للعالقات التجارية بين تركيا والجزائر[2]

وتستثمر الجزائر في تركيا عن طريق الشراكة بين شركة الطاقة الوطنية الجزائريةSonatrach وشركة Holding Rönesansالتركية في قطاع البتروكيماويات في يومورتاليك، وهي منطقة تجارية حرة قريبة من أضنة في جنوب تركيا، حيث يتوقع أن ينتج المصنع 450 ألف طن من البولي بروبلين سنويا وهو من أهم المواد الأولية في صناعة البيتروكيماويات باستثمار يقدر بحوالي 4.1 مليار دولار.

[1] - Mokhefi Mansouria,**Le maghreb dans la politique arab de la turquie aperçue sur une stratégie en développement**. Institule française des relations internationales. Décembre 2013. P.P 36.

[2] - سمية رمدوم، مرجع سابق، ص. 163.

كما تجاوزت الاستثمارات التركية في الجزائر سنة 2020 قيمة 5.3 مليار دولار وتوظف حوالي 28400 شخص في 377 مشروعا استثماريا في الجزائر، وبذلك تركيا تبوأت الجزائر المرتبة الثالثة من حيث عدد الشركات التركية فيهاإذ بلغ عددها 800 شركة نشطة كما جرى إقامة منتدى الأعمال سنة 2014 الذي جمع بين 600 رجل أعمال جزائري و200 تركيكما جرى تنظيم معرض بالجزائر شمل 150 شركة تركية في الصناعات الغذائية والمنسوجات، والبلاستيك والبناء والسياحة، والأجهزة المنزلية وتشكيل منتدى الأعمال الجزائري التركي آخر سنة 2020 لمح لارساء حقبة جديدة للعلاقات الاقتصادية بين تركيا والجزائر وتجدر الإشارة إلى أن الرحلات الجوية المقدرة بـ35 رحلة جوية أسبوعية للخطوط التركية بين تركيا والجزائر سهلت حركة المستثمرين[1]. ويجري التفصيل في مجالات المشروعات التركية في الجزائر كالآتي:

- **قطاع البناء:** تنشط تركيا بالجزائر في قطاع البناء حيث نشطت 52 شركة تركية سنة 2010 ،منها شركة(Holding Kayi التي أنجزت أربع مشروعات سكنية ما بين 2002 و2006 ، كما نفذت بناء فندق إيبيس في الجزائر سنة 2008 ،وبدأت في توسعة فندق رويال في وهران، وفندق كورتيارد ماريوت في سطيف سنة 2011 ،وقامت شركة Bilyap في وهران ببناء مركز تطوير الأقمار الصناعية بتكلفة 5.5 مليار دينار جزائري الذي افتتح سنة 2008 ،بالإضافة إلى تنفيذ مشروع مول سطيف.

- **قطاع النقل:** نفذت شركة أوزغون مشروع بناء خط سكة حديد بواد عيسي التابع لوالية تيزي وزو بحوالي 140 مليون دولار، وأربعة مشروعات أخرى للبنية التحتية في الجزائر بالإضافة إلى قيام شركة يابي مركزي MERKEZİ YAPI ببناء خط ترام سيدي بلعباس بطول 13 كم سنة 2013 ،بقيمة 420 مليون يورو، وإنشاء سد سوق نتالتة بطاقة 150 مليون متر مكعب بهدف تعزيز إمدادات مياه الشرب لواليتي تيزي وزو و بومرداس بعقد قيمته 72 مليون دولار، وتم بناء سد الدويرة التابع لولاية الجزائر سنة 2012

[1] - **آفاق العلاقات التركية-الجزائرية، ندوة حول العلاقات ألتركية الجزائرية - آفاق العلاقات التركية-الجزائرية،** قطر: مركز دراسات الشرق الأوسط، 28 ماي 2020، ص. 14.

- **قطاع الموارد الطبيعية:** تعد الموارد الطبيعية أهم الاستثمارات التركية في الجزائر حيث قِدرت استثمارات الحديد والفولاذ بـ 5.2 مليار دولار، ومن المتوقع أنها ستمكن الجزائر من تصدير الحديد والفولاذ لأول مرة واستثمار شركة توسيالي TOSYALI القابضة ببناء مصنع للصلب في وهران بميزانية 750 مليون دولار، ويشغل حوالي 1000 شخص وستركز الاستثمارات التركية على مجال الطاقات المتجددة لإنتاج الألواح الشمسية[1].

- **قطاع النسيج والملابس:** بشراكة تركية جزائرية جرى انشاء مجمعات لانتاج المنسوجات في ولاتي بجاية وغليزان، التي ستتيح مناصب عمل، وجرى وضع مذكرة تفاهم بين تركيا والجزائر إلنشاء ثمانية مصانع نسيج في غليزان ستمكن الجزائر من تصدير الألبسة بإنشاء شركة تركية جزائرية باسم تايال TAYALبالإضافة إلى مصنعين في ولاية البليدة متخصصين في منتجات التنظيف المنزلية والمنتجات الصحية سنة 2003 باستثمار حوالي 50 مليون دولار بذلك تمثل تركيا خامس أكبر شريك تجاري للجزائر بينما تعد الجزائر ثاني أكبر شريك تجاري لتركيا في إفريقيا وتمثل تركيا المستثمر الأول في الجزائر خارج قطاع المحروقات حيث تؤثر القوة النسبية للدولة وموقعها الجغرافي في التعاون مع الدولة القوية أكثر من الدولة الضعيفة وفي هذا الصدد تتمتع الجزائر بإمكانيات قد تجعلها قوة إقليمية الا أن طريقة توظيفها حالت دون استغلالها بالشكل الذي يحقق مكاسب طويلة المدى، حيث اتجه صانع القرار للتفكير بالتنويع الاقتصادي الا أنه ال يزال في تبعية اسعار النفط، لذلك ينبغي تشجيع الاستثمار الخاص في القطاعات الإنتاجية والاستفادة من الشراكة الأجنبية، ومنها التركية في كيفية تكامل الأطراف باكتساب التعاون التقني والتكنولوجي في استغلال الموارد وتحقيق صناعة تحويلية ذات ميزة تنافسية حتى تستطيع الاندماج في الأسواق العالمية[2].

وشهدت علاقات التعاون الاقتصادي بين الجزائر وتركيا، طفرة خلال السنوات الـ 17 الأخيرة، حيث أصبحت أنقرة أول مستثمر أجنبي خارج قطاع المحروقات بالجزائر، واماعن طبيعة العلاقات التركية الجزائرية في وقتنا الحاضر، فإن الدولتين قدمتا على إحداث طفرة نوعية ممتازة في العلاقات بينهما، وهذا في عام 2020 بعد إنشاء (مجلس تعاون استراتيجي رفيع المستوى) بين كلا البلدين، وعلى إثر ذلك، ازداد حجم

[1] - سمية رمدوم، مرجع سابق، ص. 165.
[2] - المرجع نفسه، ص. 166.

التبادل التجاري بين تركيا والجزائر.و بالحديث عن حجم التبادل التجاري بين تركيا والجزائر، فقد بلغ أرقاماً قياسية عالمياً، حيث احتلت تركيا صدارة الدول الأجنبية التي لديها استثمارات في الجزائر بحلول عام 2018، وهذا بواقع استثمارات بلغ 4.5 مليار دولار أمريكي، وقد بلغ التبادل التجاري بين الجزائر وتركيا الأربعة مليارات دولار أمريكي في عام 2020، وهذا ساهم بدوره في وجود 34 ألف فرصة عمل، وهذا بحسب بيانات رسمية لوكالة الاستثمارات الحكومية الجزائرية كماازدهر التبادل التجاري بين تركيا والجزائر مؤخراً ليشكل فرقاً كبيراً في نمو وتطور الاقتصاد الجزائري والاقتصاد التركي، وقد أخذ مساراً جديداً نحو تقدم وتفوق لا مثيل له، وفيما يلي نوضح بالأرقام حجم التبادل التجاري بين تركيا والجزائر[1].

–فقد أكدت سفيرة تركيا بالجزائر، "ماهينور أوزدمير غوكتاش"، أن العلاقات الجزائرية–التركية ممتازة على المستوى السياسي والاقتصادي حيث تجسد ذلك لاسيما من خلال التطور الملحوظ الذي سجله حجم التبادلات التجارية التي ارتفعت بـ 30 بالمئة سنة 2022، في هذا الصدد، صرحت سفيرة تركيا لدى الجزائر السابقة، أن "العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين تعززت بشكل ممتاز سيما بعد الزيارة التي قام بها رئيس الجمهورية،إلى تركيا"، مشيرة إلى أنّ "تبادلاتنا التجارية ارتفعت بنسبة 30 بالمئة في ظرف سنة حيث بلغت 5،3 مليار دولار رغم فترة ركود التجارة العالمية، ووأشارت السفيرة التركية إلى أنّ الهدف الذي حدده البلدان لتحقيق 10 مليار دولار في التبادلات التجارية والاستثمارات التركية في الجزائر يمكن تحقيقه على المدى القريب، مشيدة بعدد المؤسسات التركية الناشطة في الجزائر الذي يشهد تطورا مستمرا حيث يبلغ اليوم حوالي 1550 شركة تنشط في قطاعات مختلفة، وان البلد الأجنبي الذي له أكبر عدد من الشركات في الجزائر علما أن حجم استثماراتنا في الجزائر يتجاوز 5 مليار دولار وأن قدرات توفير مناصب الشغل تفوق 30000 موظف حسب قولها[2]

–وخلال زيارته تركيا ماي 2022، قال الرئيس الجزائري الحالي ع"بد المجيد تبون"، إن علاقة البلدين قوية جدا، معربا عن الاستعداد لتطويرها إلى أعلى مستوى وأكد الرئيس الجزائري في حينه أهمية العلاقات بين

[1] ـ العلاقات التركية الجزائرية والتبادل التجاري بين البلدين، **من الموقع الاكتروني:** https://lalegroup.com.tr/2022/08/ %A7%D9%84%D8%AC%D8، بتاريخ 2022/11/15، يوم 2023/05/20.

[2] ـ الاذاعة الجزائرية، ارتفاع بـ 30 % في المبادلات التجارية بين الجزائر وتركيا، **من الموقع الالكتروني:** https://news.radioalgerie.dz/ar/node/24671، بتاريخ 2023/04/13، يوم 2023/05/05.

البلدين على جميع الأصعدة لا سيما الاقتصادية والسياسية والتاريخية.وذكر أن الاستثمارات التركية في الجزائر تعد في المرتبة الأولى من بين الدول التي تستثمر بها تركيا حيث بلغت أكثر من 4 مليارات دولار، وإن حجم المبادلات التجارية بين البلدين يتراوح بين 4 و5 مليارات دولار سنويا[1] فبحلول عام 2006، بدأت العلاقات التركية الجزائرية في النمو الاقتصادي والسياحي والتجاري بين البلدين، وقد تم توقيع العديد من المشروعات والاتفاقيات حينها في عدة مجالات، شملت السياحة والتجارة وعلى ذكر تاريخ العلاقات التركية الجزائرية، يجدر بنا الإشارة إلى أن الجزائر هي أكبر شريك تجاري إفريقي للدولة التركية، وتزايد التبادل التجاري بين الجزائر وتركيا بشكل ملحوظ منذ عام 2015، وتزايد معه عدد الجزائريين في تركيا. وبحلول عام 2018، بلغ حجم التبادل التجاري بين تركيا والجزائر نحو 4.5 مليار دولار أمريكي ضمن استثمارات تركية بالجزائر، وما ينبغي ذكره الآن، أن عدد الجزائريين في تركيا يقدر بالآلاف من السياح الجزائريين سنوياً، حيث تعتبر تركيا هي المكان المفضل للجزائريين خلال العطل السنوية .

وصل حجم استثمارات الشركات التركية في الخارج إلى 46.5 مليار دولار، استحوذت دول شمال إفريقيا على 4.1% من إجمالي هذه الاستثمارات، فيما وصلت الاستثمارات التركية في الجزائر إلى 5 مليارات دولار. وبين أقطاي أن أكثر من 1400 شركة تركية تنشط في الجزائر، وتوفّر وظائف لما يفوق 30 ألف مواطن جزائري، معرباً عن رغبة أنقرة في توقيع اتفاقية تجارة حرة أو تجارة تفضيلية مع الجزائر، فمنذ منذ توقيع معاهدة التعاون المشترك بين البلدين قبل 15 عاماً، تعاظم التقارب بين تركيا والجزائر، بما انعكس على تشجيع الاستثمارات المتبادلة بين البلدين. فتحت الطريق أمام الاستثمارات التركية في الجزائر وبلغت قرابة 5 مليارات دولار، في حين تتركز الاستثمارات الجزائرية بتركيا في مجال الطاقة، وهو قطاع مهم للغاية لتركيا ويستهدف البلدان مضاعفة حجم التبادل التجاري، الذي يتراوح بين 3.5 و4 مليارات دولار سنوياً، إلى 10 مليارات دولار (لكل منهما) في غضون 2030.وبينما تعتبر الجزائر من أكبر الشركاء التجاريين لتركيا في القارة الإفريقية، فإنها تحتل أيضاالمركز السابع بين أكبر الدول التي تستثمر فيها تركيا، والمرتبة الأولى في القارة الإفريقية، وسط توقعات بارتفاع حجم الاستثمارات التركية في الجزائر.

وسط أزمة الطاقة التي خيمت على العالم بأسره منذ اندلاع الحرب الأوكرانية، تسعى تركيا للاستفادة من التقارب السياسي والاقتصادي مع الجزائر لتعزيز حصّتها من الغاز الجزائري على حساب غاز روسيا

[1] - الجزائر وتركيا تبحثان رفع حجم المبادلات التجارية، **من الموقع الالكتروني:** https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AC، بتاريخ 2022/11/04، يوم 2023/05/08.

وإيران. ومؤخرا بدأت تركيا استيراد الغاز من الجزائر بكمية تبلغ 5.4 مليار متر مكعب سنويا، ولا يقتصر الأمر لدى لتركيا على توفير مصدر امن للغاز، بل فتحت عام 2021 أبوابها أمام عملاق النفط الجزائري "سوناطراك"، الذي أكّد أن العلاقات التجارية بين البلدَين مبنية على مبدأ رابح–رابح، ليصبح أحد أكبر المستثمرين في المشروع البتروكيميائي بمدينة جيهان، عقب توقيعه 3 عقود بلغت قيمتها 1.7 مليار دولار لاستخدام غاز البروبان الجزائري لإنتاج مادة البولي بروبلين البلاستيكية وكما يتعاونان في صناعة البتروكيماويات والمحروقات، يؤكد البلدان ضرورة تطوير فرص وإمكانيات الاستثمار والشراكة في قطاع الطاقة، بخاصة في مجال إنتاج ونقل الكهرباء، فضلا عن تقديم أشكال الدعم كافة وتبادل الخبرات في مجال البحث والتنقيب عن الغاز الطبيعي في أعماق المتوسط.وتتويجاً للاستثمارات المتبادلة والشراكات الفاعلة بين البلدين، نالت شركة توسيالي الجزائرية–التركية للحديد والصلب، جائزة أفضل مصدر خارج قطاع المحروقات في الجزائر عام 2021، بفضل صادرات قاربت 900 مليون دولار وتجدر الإشارة هنا إلى أن تنفيذ المشروع انطلق في 2013 بولاية وهران الساحلية غربي الجزائر في ثلاث مراحل، بين مجمع شركات جزائرية خاصة وشركة توسيالي التركية، ودخل مرحلة الإنتاج في 2017. وتُجرَى حاليّاً أعمال توسعة للمصنع لإنتاج مسطحات الصلب التي ستدخل مرحلة الإنتاج في ماي 2024، بقدرة إنتاجية تقدر بمليونَي طن في السنة، بما سيسمح بتلبية الطلب المحلي والتصدير[1].

–عقدت الجزائر وتركيا الدورة الأولى للجنة التخطيط والتعاون والشراكة الشاملة بين البلدَين، المكلفة بمتابعة تنفيذ المشاريع والاتفاقات المتفق عليها سواء في الاجتماعات الوزارية أو على مستوى القادة، في خطوة تؤكد تمسك الطرفين بالمضي قدما في شراكتهما، لتحقيق الهدف المحدد بالوصول إلى مستوى 10 مليارات دولار من التبادل التجاري بين البلدَين. انعقدت الدورة الأولى للجنة التخطيط والتعاون والشراكة الشاملة الجزائرية التركية، التي تعدّ آلية متابعة جديدة لتعزيز التعاون الاستراتيجي بين البلدَين، لتقييم مدى تنفيذ القرارات التي اتخذها البَلدان في اجتماع مجلس التعاون التركيالجزائري رفيع المستوى الذي عُقد في ماي 2022 ، خلال الزيارة التي قام بها الرئيس تبون إلى تركيا، والتي توجت بالتوقيع على 15 اتفاقية في مختلف المجالات، وقد ترأس هذه الدورة وزيرا خارجية البلدين قال وزير الخارجية الجزائري السابق، "رمطان لعمامرة"، إن أرقام التبادلات الاقتصادية بين البلدين تدل على أن للشراكة بين بلدينا مستقبلً واعدا. وأضاف أن "الوتيرة التي

[1] - مليارات الدولارات و1400 شركة.. تعرف حجم الاستثمارات التركية في الجزائر، **من الموقع الاكتروني:** https://www.trtarabi.com/explainers، بتاريخ 2022/06/28، يوم 2023/05/20.

وصلنا إليها والمطلوب تسريعها هي علامة من العلامات التي يجب توظيفها للوصول إلى الأهداف الاستراتيجية بين بلدينا، سواء تعلق الأمر بالتجارة أو الاستثمار أو النقل أو التكنولوجيا أو التعاون في مختلف المجالات، وتابع أن الشراكة الجزائرية–التركية تحمل في طياتها إنجازات لا يستهان بها وتكرس أبعادا قوية بين البلدين[1]

وتتجلى هذه الأبعاد القوية في تجاوز الاستثمارات التركية بالجزائر حاجز رقم 5 مليارات دولار، الذي ظل ثابتا في الفترة الأخيرة بسبب جائحة كورونا.وقال وزير الخارجية التركي، "مولود جاويش أوغلو" إن بلاده تستهدف رفع قيمة استثماراتها في الجزائر إلى 10 مليارات دولار، مشيرا إلى أن الاجتماع ناقش فرص التعاون بمجالات التجارة والزراعة وصيد الأسماك والصناعة والطاقة، والتعاون البحري والعسكري، والصناعات الدفاعية والثقافة والتعليم، ويتضح أن البلدين ناقشا تعزيز الشراكة في قطاعات جديدة إضافة إلى تلك التي حقق فيها البلدان تقدمًا كبيرا، ولعل أبرزها الزراعة والتعاون البحري والصناعات الدفاعية التي تريد الجزائر الاستفادة فيها من التجربة التركية، لتحقيق أمنها الغذائي وتعزيز أمنها الدفاعي. وبين أنه بحث مع نظيره الجزائري قضايا النقل والشحن البحري والإنتاج المشترَك للسفن، والخطوات اللازمة لتعزيز التعاون بالمجال العسكري والصناعات الدفاعية. وكشف الوزير التركي أيضًا أن قيمة التجارة الثنائية بين تركيا والجزائر سجّلت زيادة خلال العام الجاري بنسبة 30% مقارنة بالعام الماضي، ويتوقع أن تتجاوز 5 مليارات دولار، مؤكدًا عزم تركيا على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة للوصول إلى القيمة المستهدفة في التجارة الثنائية والبالغة 10 مليارات دولار.[2] وبين أيضا أن افتتاح فرع لبنك الزراعة التركي في الجزائر سيكون له مساهمات لتحقيق هذا الهدف، بالنظر إلى أن الجزائر توفر فرصا مهمة جدا في مجال الزراعة وكانت الجزائر قد وضعت خططا لرفع مستوى تأمينها لاحتياجاتها الغذائية إلى نسبة تزيد عن 80%، وذلك بتشجيع الاستثمار الخارجي بالخصوص في المناطق الصحراوية جنوبي البلاد، وتطرّق جاويش أوغلو إلى التعاون بين البلدَين في مجال الطاقة الذي له أبعاد مختلفة، مثل تجارة الغاز الطبيعي والتعدين وأنشطة البحث المشتركة. وقال وزير الطاقة التركي، فاتح دوماز، الشهر الماضي عند زيارته الجزائر، إن البلدَين يعتزمان تأسيس شركة مشتركة للتنقيب عن النفط والغاز الطبيعي. ويختلف التعاون الاقتصادي مع تركيا عن باقي الشراكات التي تقيمها الجزائر بكونه تعاونا متعددا ومتنوعا، وتترجمه الأرقام الممثلة في تجاوز عدد الشركات التركية العاملة في الجزائر حاجز 1400 شركة، وتحقيق بعضها عائدات للبلاد بالعملة الصعبة ممثلة في مصنع توسيالي

[1] - فتيحة زماموش، مرجع سابق.
[2] - عبد الحكيم حداقة، مرجع سابق.

للحديد والصب ببطيوة بولاية وهران غربي البلاد، الذي وصلت قيمة صادراته العام الماضي إلى 900 مليون دولار، وهو الرقم المرشح تحقيقه على الأقل هذا العام أيضا[1].

ب-التطلعات الاقتصادية الثنائية بين الجزائر وتركيا:

قومت الدراسة العلاقات الجزائرية التركية منذ سنة 2002 إلى 2020 بطرح مسألة التفكير في إعادة تصور المصالح التي يمكن أن تحققها الجزائر وتركيا من تقارب للعلاقات وبخاصة بعد التماس إرادة القيادة الجزائرية في تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية وتعزيز العلاقات مع تركيا كما سمحت الدراسة بالوصول إلى طبيعة العلاقات الجزائرية التركية التي تجمع بين الصداقة والحياد بالاعتماد على طريقة الجبر في تحليل العلاقات الدولية. ومن هنا ينبغي النظر إلى ما قد يصبو إليه التقارب بين البلدين في الاستفادة المثلى من فرص العلاقات مع تركيا بالدخول في شراكات تركية جزائرية في شمال افريقيا والوصول إلى الأسواق العالمية، والتخطيط الإستراتيجي بتوسيع مجال الشراكة بوصفها قاعدة لتحقيق قطب جيوبولتيكي في ظل التحولات التي تشهدها منطقة المتوسط بشكل عام .

ويرى العديد من الخبراء اقتصاديين والمهتمين بالعلاقات الجزائرية التركية أنه لا توجد آية مشكلات في العلاقات بين الجزائر وتركيا،و أن البلدين يتوجهان لتأسيس علاقة اقتصادية براغماتية تعززها عوامل ثقافية وتاريخية مهمة وان المقومات الاقتصادية للبلدين تتوفر على عوامل التكامل، فالجزائر، البلد النفطي، وهي أهم شريك لتركيا في أفريقيا، وتزخر بكفاءات وتجارب مهمة في مجالي النفط والغاز وتراكم تجارب تمتد لعقود، بإمكانها مرافقة تركيا في اكتشافاتها الغازية الجديدة بمنطق رابح رابح استنادا إلى البراغماتية التي تطبع العلاقات بين البلدين كما ان الجزائر تسعى إلى الاستفادة من التجربة التنموية في تركيا، مؤكدا أن " التفوق الصناعي والتجربة التركية الرائدة ،خاصة في مجالات البناء والزراعة والنسيج التي تشكل القاطرة الرئيسية للاستثمارات التركية اليوم في الجزائر وان هذه الاستثمارات التركية بإمكانها إعطاء دفع قوي

[1] - عبد الحفيظ سجال، تركيا والجزائر: إصرار على رفع الاستثمارات إلى 10 مليارات، **من الموقع الالكتروني:** https://www.noonpost.com/content/46034/، بتاريخ 2022/12/12، يوم 2023/05/29.

للاقتصاد الوطني في الجزائر، خاصة في جانب خلق مناصب شغل لمئات الشباب من خريجي الجامعات، بما يسهم لا محالة في رفع قيمة الميزان التجاري بين البلدين[1]

توصف العلاقات الجزائرية التركية بالتاريخية إذ تعززت أكثر منذ مجيء الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" لسدة الرئاسة في بلاده سنة 2014، غير أنها شهدت قفزة قوية في السنوات الأربع الأخيرة، في ظل التوجه الجديد للجزائر، لاسيما في الجانب الاقتصادي، ومع إعادة انتخاب السيد "رجب طيب أردوغان" لعهدة رئاسية جديدة، يتوقع خبراء استمرار تمتين هذه العلاقات وتوسيعها و تبحث كل من الجزائر وتركيا على تعزيز الشراكة الاقتصادية أكثر، وتحقيق المزيد من التعاون في مختلف المجالات، لاسيما منها ذات الصلة بالجانب التجاري والصناعي، وجانب الاستثمارات، ورغم أن البلدين قطعا شوطا كبيرا في تطوير العلاقات الاقتصادية بينهما، إلا أنهما يؤكدان أنه مزال الكثير لتحقيقه سويا وفق المصلحة المشتركة التي طالما كانت السمة المميزة في هذه العلاقات. ويرجع الفضل في تمتين العلاقات بين البلدين إلى عدة عوامل، من أهمها توافق وجهات النظر السياسية، التي كان لها انعكاس مباشر على الجانب الاقتصادي، خاصة في السنوات الأخيرة، إضافة إلى التوجه الاقتصادي الجديد للجزائر الذي يعد أكثر انفتاحا واستقطابا للاستثمارات الأجنبية، إضافة إلى الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر، تضاف إليها الرغبة الكبيرة لتركيا في تعزيز تعاونها مع الجزائر الدولة الافريقية المطلة على البحر الابيض المتوسط.[2] وتعتبر الجزائر الواجهة الأولى للاستثمارات التركية المباشرة في إفريقيا بحيث بلغ حجم المبادلات التجارية بين البلدين في الأعوام الأخيرة و تشير الإحصائيات الرسمية إلى أن الجزائر تعد ثاني شريك تجاري لتركيا في القارة الإفريقية بعد مصر ،ويراهن البلدان على استكشاف مزيد من الفرص خلال هذه الزيارة لترقية الشراكة و الاستثمار بين البلدين ،بما يرفع حجم المبادلات في السنوات القليلة المقبلة إلى أكثر من 10 مليارات دولار، وتاتي زيارة الرئيس تبون إلى أنقرة عقب سلسلة من الزيارات واللقاءات التي أجراها المسؤولون السامون للبلدين سيما منذ زيارة العمل والصداقة التي أجراها الرئيس التركي إلى الجزائر في جانفي 2020 مباشرة عقب انتخاب عبد المجيد تبون رئيسا للجمهورية، تاكيدا على الطابع الاستراتيجي

[1] - عثمان لحياني، الجزائر تؤكد متانة العلاقات التجارية مع تركيا الجزائر تؤكد متانة العلاقات التجارية مع تركيا، **من الموقع الالكتروني:** https://www.alaraby.co.uk/economy/، بتاريخ 2021/04/17، يوم 2023/05/20.

[2] - رزيقة خالفة، توقعات بتدفق الإستثمارات والرفع من حجم التبادلات التجارية: الجزائر وتركيا.. نحو المزيد من تقوية العلاقات الإقتصادية، **جريدة الجزائر: من الموقع الالكتروني:**
- http://eldjazaironline.dz/Accueil/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8، بتاريخ 2023/06/04.

للعلاقات بين الجزائر و تركيا، وفرصة التأكيد من جديد الجانب التركي على استعداده لتكثيف المبادلات الاقتصادية الثنائية وتعزيز التشاور السياسي حول المسائل ذات الاهتمام المشترك. كما كانت هناك زيارات ثنائية أخرى لا تقل أهمية لرئيسي دبلوماسية البلدين ووزراء ومسؤولي مختلف قطاعات النشاط، بما في ذلك قطاعي الطاقة والصناعة.خاصة بعد من خلال انعقاد أشغال الدورة الـ11 للجنة الحكومية المشتركة الجزائرية–التركية للتعاون الاقتصادي والعلمي والتقني في نوفمبر 2021، وتنظيم الدورة الأولى لمجلس التعاون رفيع المستوى بين البلدين[1]

لدى الجزائر شتى أنواع الموارد وتوفر فرصاً جديدة وهامة لرجال الأعمال الأتراك"، كما أن "المستثمرين الأتراك إذا قاموا بالإنتاج في الجزائر، فسيكون بإمكانهم إرسال البضائع إلى 100 دولة من دون رسوم جمركية، بما في ذلك الدول الإفريقية والعربية والاوروبية حيث تنشط أكثر من 800 شركة تركية في الجزائر ضمن قطاعات عدة، يأتي على رأسها قطاع الحديد، حيث نجح المركب التركي في الجزائر "توسيالي للحديد والصلب"، في منطقة وهران غربي البلاد، في تصدير ما يقارب 800 مليون دولار من منتجاته من الحديد إلى عدة دول بينها أميركا، وكذا أوروبا وأفريقيا ، كما نجح مركب تركي للنسيج أقيم في منطقة غليزان، غربي الجزائر، في إعادة بعث قطاع النسيج، ووفرت هذه الشركات أكثر من 34 ألف منصب عمل[2].

ان الجزائر وتركيا رسمتا سياسة اقتصادية واضحة تتجه نحو تعزيز التعاون والاستثمارات والتبادلات التجارية"، و اعتبر أنه "لا يوجد أي سبب يجعل هذه السياسة تتراجع، لاسيما وأن البلدين متفقان سياسيا، وتربطهما علاقات تاريخية، ناهيك عن جوانب أخرى تتعلق بالدين المشترك و تشابه العادات والتقاليد للشعبين، ويعتقد الخبراء الاقتصاديين الجزائريين ، أنه فيما يخص هدف البلدين في الرفع من حجم التبادلات التجارية نحو 10 مليارات دولار، أنه بالإمكان تحقيقه، بالنظر لعدة عوامل، منها الرغبة الكبيرة لكلا الطرفين بتحقيق هذا الرقم وتجاوزه، لاسيما أن حجم الاستثمارات التركية في الجزائر تتزايد، كما ان العلاقات الاقتصادية الجزائرية التركية ستشهد تطورا أكبر خلال العهدة الجديدة للرئيس التركي المنتخب

[1] - رتيبة بوراس، مختصون: الإهتمام التركي بالجزائر سيسمح برفع التبادلات الاقتصادية ما بين البلدين، **من الموقع الالكتروني:** https://www.elmasdaronline.dz/news/national/2022/05/17/، بتاريخ 2022/05/17، يوم 2023/05/0.

[2] - المرجع نفسه.

أردوغان، وسيكون له انعكاس مباشر على مدى تلاحم العلاقات السياسية بين البلدين والتي توصف هي الأخرى حاليا بالمتطورة جدا، وان دخول استثمارات تركية بالجزائر في المرحلة القادمة، وزيادة حجم التبادلات التجارية بين البلدين. وهذه فرصة للاستفادة من الخبرة التركية في المجال الاقتصادي، باعتبار أن الاقتصاد التركي متطور، كما أن تركيا شهدت ازدهارا في الكثير من القطاعات التي يمكن للجزائر الاستفادة منها، منها قطاع السياحة، النقل الجوي، إضافة إلى العديد من الصناعات كصناعة النسيج وغيرها.[1]

ووسط أزمة الطاقة التي خيمت على العالم بأسره منذ اندلاع الحرب الأوكرانية، تسعى تركيا للاستفادة من التقارب السياسي والاقتصادي مع الجزائر لتعزيز حصّتها من الغاز الجزائري على حساب غاز روسيا وإيران. ومؤخراً بدأت تركيا استيراد الغاز من الجزائر بكمية تبلغ 5.4 مليار متر مكعب سنوياً. ولا يقتصر الأمر لدى لتركيا على توفير مصدر آمن للغاز، بل فتحت عام 2021 أبوابها أمام عملاق النفط الجزائري "سوناطراك"، الذي أكّد أن العلاقات التجارية بين البلدَين مبنية على مبدأ رابح–رابح، ليصبح أحد أكبر المستثمرين في المشروع البتروكيميائي بمدينة جيهان، عقب توقيعه 3 عقود بلغت قيمتها 1.7 مليار دولار لاستخدام غاز البروبان الجزائري لإنتاج مادة البولي بروبلين البلاستيكية كما قد ذكر سابقا وكما يتعاونان في صناعة البتروكيماويات والمحروقات، يؤكّد البلدان ضرورة تطوير فرص وإمكانيات الاستثمار والشراكة في قطاع الطاقة، بخاصة في مجال إنتاج ونقل الكهرباء، فضلا عن تقديم أشكال الدعم كافة وتبادل الخبرات في مجال البحث والتنقيب عن الغاز الطبيعي في أعماق المتوسط بحلول 2030.

وتتويجا للاستثمارات المتبادلة والشراكات الفاعلة بين البلدين، نالت شركة توسيالي الجزائرية–التركية للحديد والصلب، جائزة أفضل مصدر خارج قطاع المحروقات في الجزائر عام 2021، بفضل صادرات قاربت 900 مليون دولار ويدير عجلة إنتاج المصنع الجزائري–التركي 3800 عامل، ويغطي نسبة رئيسية من احتياجات السوق المحلية من منتجات الحديد والصلب، حاليا ويتطلع الى مضاعفة الصادرات خلال السنوات القادمة خاصة حديد التسليح والبناء[2]

[1] - رزيقة خالفة، مرجع سابق.
[2] - ترك برس، تركيا والجزائر.. علاقات تاريخية وراء شراكات اقتصادية بمليارات الدولارات، **من الموقع الالكتروني:** https://www.turkpress.co/node/92516، بتاريخ 2022/07/13، يوم 2023/05/20.

المبحث الثاني: علاقات الجزائر الاسبانية والفرنسية في الحوض المتوسطي:

تعود العلاقات الجزائرية الإسبانية إلى مئات السنين، حملت في لبها علاقات قوية بين الشعبين بحكم التاريخ المشترك، وتتعزز العلاقات الثنائية بين الجزائر واسبانيا، التي غالبا ما توصف بالممتازة بفضل انعقاد العديد من الاجتماعات رفيعة المستوى ي تجسيدا لإرادة مسؤولي البلدين منذ التوقيع على معاهدة الصداقة و التعاون في سنة 2002. وقد أكدت دائما اسبانيا و الجزائر على أهمية إمكانيات العلاقات الاقتصادية بين البلدين نظرا للقرب الجغرافي و تكامل اقتصادهما،كما سمح تكثيف المبادلات بمثابة فرصة اضافية لتقريب و تعزيز اقتصادهما بهدف ترقية الاستثمار والمبادلات التجارية، وتعزيز الجانب الطاقوي المتبادل، هذا قبل ان تعلق الجزائر العمل بمعاهدة الصداقة مع إسبانيا بقرار سيادي يعبر عن غضب الجزائر من المواقف الإسبانية المتغيرة فيما يتعلق بقضية لصحراء الغربية والداعمة لخطة الحكم الذاتي التي اقترحتها دولة المغرب بعد أن اعتبرت أن السلطات الإسبانية تبنت موقفها في انتهاك لالتزاماتها القانونية والأخلاقية والسياسية والتي تسببت في تدهور العلاقات الحالية بين البلدين

بين الشد والجذب، والمد والجزر، تتحرك العلاقات الجزائرية الفرنسية في فضاء العلاقات الدولية، مراهِنة على تغير يقلل من حمولة تركِة الماضي بالنسبة إلى فرنسا، ويحقق اعترافًا بجرائم العهد الاستعماري يفضي إلى عدالة، حتى لو كانت منقوصة بالنسبة إلى الجزائريين الأمر الذي جعل الدولتين على مدار ستة عقود خلت، تحت سيطرة – شبه مطلقة للتاريخ، ليس فقط لكونه مَثّل ذاكرة مشتركة بينهما، باعتبارها ماضيًا له ظروفه الخاصة في سياقاته التاريخية والجغرافية، وإنما لكونه يؤثر في الأجيال، ويوجه صانعي القرار داخل البلدين في مختلف المجالات، فلطالما فرضت الاوضاع الدولية المتقلبة، وتغير التحالفات، وتشابك المصالح على كل من الجزائر وفرنسا، إعادة ترتيب علاقاتهما، فطوعت الأولى الجزائر سياستها في إطار الحسابات الدولية الراهنة لإخراج العلاقة مع فرنسا من التوتر إلى الانتعاش، دون أن تتخلى عن مطالبها التاريخية خلال عقود متتالية، كونها تعتبرها واجبا وطنيا مقدسا، وعملت الثانية فرنساعلى تطويع سياساتها لصالح ديبلوماسية تقربها من الجزائر وتطرح االتعاون في مختلف المجالات والازمات خاصة ماتعلق بالتعاون الاقاصادي والازمات السياسية المتتابعة في العلاقات الثننائية الجزائرية الفرنسية، وماوصلت اليه الساحة الدولية الحالية من تغير التحالفات السياسية والاقتصادية، فلاشك ان لكل من الجزائر وفرنسا حساباتها الخاصة الخارجية في سعيها إلى تعميق العلاقة وتجاوز الخلافات وإنهاء التوتر، فبالنسبة إلى الجزائر فإنها

تحاول استثمار الاندفاعة الفرنسية صوبها من أجل التسويق لعودة قوية إلى الساحة الدولية ناهيك عن تقوية اقتصادها، وجعله في خدمة مبادئها وتوجهاتها ومواقفها، أما فرنسا، فإنها تأمل من خلال تقاربها مع الجزائر وبناء شراكة قوية إلى حل أزمة الطاقة في المقام الأول، واستعادة نفوذها المتراجع في أفريقيا لصالح قوى منافسة، خاصة روسيا، كما تراهن على التعاون مع الجزائر في عدد من الملفات الأخرى، مثل مواجهة الجماعات الإرهابية، ومكافحة الهجرة غير المشروعة وهو ماسيتطرق اليه هذا المبحث

المطلب الاول: الارتباط التاريخي والسياسي بين الجزائر واسبانيا

مرت العلاقات الجزائرية الإسبانية بعدة عقبات نكبات وأزمات حتى وصلت إلى ما هي عليه الان، علاقات اتسمت في بداياتها بالنزاع والتوتر لعدة اسباب وعوامل حالت دون تطور وتبلور العلاقات فيما بينهما لكن بعد انتهاء الحقبة الاستعمارية اصبحت الجزائر محط الانظار بسبب الحقبة الاستعمارية أصبحت الجزائر محط الأنظار بسبب موقعها الاستراتيجي وغنى أراضيها، فكانت إسبانيا من السباقين في عرض شراكتها وخدماتها على الجزائر التي بدورها لم تفوت عرض الصداقة ورحبت به، فهذا التعايش لم يأت من العدم فتاريخ الجزائر ارتبط بتاريخ إسبانيا مع أول طرد للمورسكيين من الأندلس إلى الاحتلال الإسباني لوهران والمرسى الكبير،فبعد مد وجزرطويلين رست أخيرا علاقتهما الى بر الامان وقررتا التعاون والعمل جنبا الى جنب لاحياء السلام وتبادل المعارف الثقافية والعلمية التي جعلت الثقافتين منغمستين في بعضهما البعض واتاحت الفرصة للمشاريع بمختلف انواعها وفي شتى المجالات والميادين

اولا: الارتباط التاريخي للعلاقات الثنائية بين الجزائر واسبانيا

في الوقت الراهن علاقة الجزائر بإسبانيا تجاوزت إمدادات الغاز الطبيعي، ومن المعروف أنه من أحد الأسباب التي وحدت بين هذين البلدين هي الجوانب الجغرافية والتاريخية، فالقرب الجغرافي والماضي المشترك والإرث الثقافي العربي الإسباني هو النواة المركزية وتاريخ بدأ مع الاحتلال الاسلامي لشبه الجزيرة الايبيرية لسبعة قرون وطرد مسلمي الأندلس والاحتلال الإسباني للجزائر وبشكل رئيسي لمدينة وهران عام 1509 والمرسى الكبير 1505 ملدة ثلاثة قرون.وقد إرتبط التاريخ الإسباني ارتباطا وثيقا بالتاريخ الجزائري

وذلك ملا شهدته شبه الجزيرة الايبيرية من فتوحات إسلامية على يد الفاتحين العرب الذين نقلوا معهم الثقافة العربية إلى بلاد الأندلس، من فن وموسيقي وفن عمراني وتشييد بالإضافة الى اكتشافهم العديد من العلوم وتطويرها،ففي عصرهم إزدهرت الأندلس ووصلت الحضارة إلى اوجها إلى أن بدأت الأزمات والصراعات بين الخلفاء والتي أدت الى سقوط حضارة أمة برمتها لتعود بعدها إسبانيا أوروبية كسابق عهدها ويطمس أسم العرب من خلال محاولة تنصير المسلمين وتعنيفهم عن طريق محاكم التفتيش وطردهم من الأندلس فارين نحو عدة مناطق من بينها الجزائر حاملين معهم مزيجا ثقافيا لغويا اسهم في ازدهار الثقافة الجزائرية والعربية والمغاربية [1]

وتتالت السنوات وقامت إسبانيا هي الاخرى باحتلال الجزائر حيث استولت على المرسى الكبيرووهران، لتصبح هذه الأخيرة مستعمرة إسبانية لعدة سنوات، استقر فيها الاسبان في مدينة وهران، استقروا في الجزائر بصفتهم غزاة وبصفتهم عمال مهاجرين خلال فترة الاستعمار الفرنسي كما أن التقارب الجغرافي بين أليكانتي ووهران كان عنصرا فعالا في تسهيل المبادلات التجارية فقد عرفت الاراضي الجزائرية هيمنة جديدة ففي 14 يونيو 1830 ،نزل الجيش الفرنسي في ميناء سيدي فرج، وهكذا بدأت العلاقات الجزائرية الإسبانية تسلك نهجا جديدا، بدأ ذلك عندما دعا المستعمرون الفرنسيون العمال الاسبان للمساهمة في بناء الجزائر حيث جاء الالاف من اسبان إلى وهران، والذين شغلوا وظائف متعددة خلال الاستعمار ألفرنسي ففي ذلك الوقت لم تكن هناك يد عاملة تعمل بجد وإتقان مثل اليد العاملة الإسبانية و يعد ا تاريخ تواجد الاسبان في الجزائر حدثا بالغ الأهمية لم يعطى حقه، خاصة وأن الجزائر تعايشت مع الشعب الإسباني قبل الفرنسي[2].

ففي البداية تواجدوا بصفة مؤقتة لغرض العمل لكن بمرور الوقت استقروا في هذه الأرض الجديدة التي وفرت لهم العمل فأصبحت مكان إقامتهم لكن و مع الاستعمار نمت حركة عدم المساواة الاجتماعية بينهم وبين السكان ألأصليين وتفاقم هذا الوضع عندما تسبب الجوع والبؤس الذي شهدته الصحراء الجزائرية عام 1880 في حركة هجرة أخرى شمالها، حيث كانت الهجرة الإسبانية بشكل متزايد لدرجة أن السكان الاسبان ضاعفوا عدد السكان الأصليين.الفرنسية عام 1885 في منطقتي وهران وسيدي بلعباس فعلى الرغم من ان الاتفاقية الإسبانية المغربية لعام 1862 اعترفت بالامتيازات الإسبانية التي يتمتع بها الأجانب مثل الحق في الاحتفاظ

[1] - مصطفى حنان، "العلاقات الجزائرية الاسبانية: تحديات تاريخية ومشاريع مشتركة"، **مجلة الحوار الثقافي**، المجلد 11، العدد 02، 2022، ص. 198.

[2] - العلاقات الجزائرية الاسبانية، **من الموقع الالكتروني** : https://www.marefa.org/%D8%A7%D9%84، يوم 2023/05/21.

بجنسيتهم الأصلية غير ان الإدارة الفرنسية لم تمنحهم أي امتيازات ولم تعرهم أي اهتمام فبين عامي 1959 و1962 ،بدأت حركات تقرير المصير في كل من تونس والجزائر والمحميات الإسبانية والفرنسية بالمغرب لقد كانت لحظة مأساوية جديدة اضطر فيها المهاجرون الاسبان في الجزائر إلى الفرار من قمع المغاربة ألجزائريين و في 18 مارس 1962 تم التوقيع على اتفاقيات أيفيان التي تم بموجبها منح استقلال الجزائر وفي 1 يوليو من نفس العام حصلت نتيجة الاستفتاء لتقرير المصير على أغلبية كبيرة من جانب المستقلين الشيء الذي أنهى الوجود الإسباني تزامنا وانتهاء الوجود الفرنسي.[1]

العلاقات الجزائرية الاسبانية لم تكن جيدة خلال الاستعمار الفرنسي لكن بعد الاستقلال كانت اسبانيا من السباقين للاعتراف بجمهورية الجزائر وعينت سفيرا لها في الجزائر الأمر الذي ساعد على تعزيز مبدأ التواصل بين البلديين لكنه كان تواصلا مليئا بالتوتر والنزاع وذلك راجع إلى عدة أسباب، ففي عام 1975 انسحبت الجزائر من الاتفاقية الثلاثية لمدريد والتي كانت تنص على تسليم الصحراء الغربية ، كما أنه بين عامي 1978و 1979 ضغطت الجزائر كثيرا على إسبانيا من خلال دعمها لحركات الاستقلال الكنارية، دون أن ننس ى هجمات البوليساريو على الصيادين الاسبان (المسألة الاقتصادية كانت أيضا محل نزاع طويل)، ففي 1974 وقعت الجزائر وإسبانيا عقدا ينص على تزويد إسبانيا بالغاز الطبيعي لمدة 20سنة لكن الجزائر لم تلتزم بالعقد بعد أن تلقت عرضا من فرنسا كان اكثر فائدة الامرالذي عاد بالسلب على المبادلات التجارية بين البلدين وأوقفها الى حد ما[2].

وبعد توقيع معاهدة التعاون السياسية مع الرئيس الراحل "الشاذلي بن جديد" في 1985 والتي عرفت في فترة التسعينات بالحقبة السوداء، دعمت إسبانيا الجزائر باعتبار أن هذه الأخيرة لها الحق في مكافحة الإرهاب وتقرير مصيرها والعيش بسالم وأمان. وتعززت الروابط أكثر بين البلدين في عهد الرئيس السابق "عبد العزيز بوتفليقة" ، كما اعرب الرئيس السابق الاسباني "خوسيه مارنا" من خلال زيارته للجزائر سنة 2000 عن الرغبة الشديدة للمملكة الإسبانية في تقوية علاقاتها مع الجزائر برمت الجزائر وإسبانيا في 8 أكتوبر 2002،

[1] - عبد القادر فكاير، " معاهدتا الجزائر مع إسبانيا 1786 و 1791 ظروفهما وانعكاساتهما على العالقات بين البلدين"، **مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية**، العدد 05، 2018، ص. 247.

[2] - مصطفى حنان، مرجع سابق، 199.

اتفاق صداقة وحسن جوار وتعاون، ضم بين ثناياه العلاقات السياسية والدفاعية والأمنية، إضافة للروابط التاريخية والثقافية بين البلدين وشعبيهما. يشمل الاتفاق 8 مبادئ وبابين يتألفان من 15 مادة، كما أكد في مبادئه على احترام الشرعية الدولية ومبادئ القانون الدولي، والمساواة في السيادة بين البلدين وشدد الاتفاق على عدم التدخل في الشؤون الداخلية لكلا البلدين، وعدم اللجوء إلى التهديد أو الاستخدام المباشر أو غير المباشر للقوة. كما التزم الطرفان على حل الخلافات بينهما بالطرق السلمية.[1]

وتناول الباب الأول العلاقات السياسية، إذ اتفقت فيه الجزائر ومدريد على تعزيز الروابط والمشاورات السياسية. كما نص الاتفاق على عقد لقاءات ثنائية على أعلى المستويات بين البلدين، واجتماعات وزارية وأخرى تضم كبار المسؤولين، أما الباب الثاني فتناول التعاون الاقتصادي والمالي والعمل على تنشيط وعصرنة الاقتصاد الجزائري من خلال الاستثمار المتبادل ودعا الاتفاق للتعاون الدفاعي الذي يرمي لتنفيذ برامج مشتركة على المستوى العسكري، وإنتاج وتطوير أنظمة التسليح وتبادل المعلومات في المجال العسكري وتناول الاتفاق أيضاً التعاون التنموي وزيادة العمل المشترك في قطاعات الزراعة والصيد البحري وحماية البيئة والصحة، وغيرها من المجالات. كذلك نص الباب الثاني على التعاون الثقافي والتعليم والإعلام، إضافة للتعاون القنصلي والتعاون القانونيكما جاء التعاون في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات من أولويات هذا الاتفاق، بعد السنوات الدامية التي عاشتها الجزائر في العشرية السوداء، من خلال زيادة التنسيق بين الأجهزة الأمنية في البلدين.[2]ووقع الاتفاق الرئيس الجزائري الراحل عبد العزيز بوتفليقة، ورئيس الحكومة الإسبانية الأسبق خوسيه ماريا أثنار.وبين بين عامي 2016 و2017 عرفت العلاقات الجزائرية الإسبانية تطورا ملحوظا، كان ذلك من خلال انتظام الحوار السياسي بين البلديين والزيارات المتبادلة بين الرؤساء التي عالجت قضايا الهجرة غير الشرعية وتهريب المخدرات، وفي سنة 2017 تم عقد القمة الخامسة في أذربيجان والتي كانت فرصة الاثنين لمواجهة مختلف التحديات وتعزيز التعاون[3].

[1] - عربي عربي، تصعيد وتعليق اتفاقيات.. لماذا تأزمت العلاقات بين الجزائر وإسبانيا؟، **من الموقع الالكتروني:** https://www.trtarabi.com/issues/%، بتاريخ 2022/06/09، يوم 2023/05/25.

[2] - الشرق الاوسط، بعدما علقتها الجزائر.. ما هي اتفاقية الصداقة والتعاون مع إسبانيا؟، **من الموقع الالكتروني:** https://asharq.com/ar/6XRifcBYHb1AjhcAcbuDkY-%D8%A8%D8%B9%D8%AF%D9%85%D8%A7-/، بتاريخ 2022/06/08، يوم 2023/05/28.

[3] - مصطفى حنان، مرجع سابق، ص. 200,

حاليا نتقلت العلاقات الجزائرية الإسبانية إلى فصل جديد من التوتر مع إعلان الجزائر تعليق معاهدة الصداقة وحسن الجوار والتعاون بين الجانبين. وجاء القرار الجزائري عقب تأزم العلاقات بين البلدين إثر إعلان اسبانيا عن دعمها مقترح الحكم الذاتي المغربي في الصحراء الغربية، حيث دخلت العلاقات الإسبانية الجزائرية منذ 18 مارس2022 تاريخ إعلان مدريد دعم مقترح الحكم الذاتي المغربي في الصحراء الغربية، في نفق مظلم غير مسبوق وكانت الحكومة الإسبانية قد أعلنت، وللمرة الأولى، دعمها مخطط المغرب في الصحراء الغربية، معتبرة أن مبادرة الحكم الذاتي المُقَدمة في 2007 (من جانب المغرب) هي الأساس الأكثر جدية وواقعية وصدقية لحل هذا النزاع بين المغرب وجبهة البوليساريو.كل هذا في أعقاب تصريحات لرئيس الوزراء الإسباني "بيدرو سانشيث" أمام أعضاء البرلمان، جدد فيها دعم مبادرة الحكم الذاتي التي تقترحها الرباط في إقليم الصحراء المتنازع عليه مع جبهة البوليساريو[1].

ثانيا: الارتباط السياسي بين الجزائر واسبانيا

حتى قبل عام 2022، كان رئيس الحكومة الإسبانية "بيدرو سانشيز" يخطب في مؤتمر منتدى الأعمال الجزائري الإسباني، الذي نُظم في الجزائر بمناسبة زيارته، قائلاً إن "**مدريد تعوّل على إقامة تحالفات قوية مع الجزائر، كبلد تراهن عليه في استراتيجيتها على المديين المتوسط والطويل، بالنظر لمكانته الهامة في المغرب العربي وأفريقيا**." لكن كل ذلك تغير بسرعة، لتتخذ العلاقات بين البلدين مسارا مغايرا، يتسم بتفاقم التوتر السياسي والاقتصادي، منذ ظهور أولى مؤشرات الفتور في العلاقات في نوفمبر 2021، مباشرة بعد قرار الجزائر وقف ضخ الغاز عبر الأنبوب العابر إلى المغرب، تلا ذلك منعطف حاسم في مارسعندما قررت إسبانيا تغيير موقفها من قضية النزاع في الصحراء لمصلحة المغرب، ودعم مقترح الحكم الذاتي، وهو موقف اعتبرته الجزائر "تواطؤاً سياسياً"، وردت عليه باستدعاء سفيرها للتشاور، وتوترت العلاقات بين البلدين بعد أن صرح وزير الخارجية الإسباني "خوسيه مانويل ألباريس"، في 18 مارس 2022، أمام الصحفيين في برشلونة الاسبانية ، وبأن إسبانيا تعتبر أن مبادرة الحكم الذاتي المقدمة في 2007 من جانب المغرب هي الأساس الأكثر جدية وواقعية وصدقية لحل هذا النزاع، بين الرباط وجبهة البوليساريو.وإثر ذلك استدعت الجزائر سفيرها في مدريد، ولوحت بحظر غازها عن اسبانيا. وتعتبر الجزائر أن السلطات الإسبانية تبنت موقفها الجديد تجاه الصحراء الغربية في انتهاك لالتزاماتها القانونية والأخلاقية والسياسية، ثم تقرر الجزائر المضي

[1] - تغيير موقف إسبانيا حول الصحراء الغربية خطوة خطرة ومن دون ضمانات، **من الموقع الالكتروني:** https://www.france24.com/ar/%D8%A7%D9%84%، بتاريخ 2022/03/22، يوم 2023/05/28.

قدما في التعليق الفوري لمعاهدة "الصداقة وحسن الجوار والتعاون" التي أبرمتها مع إسبانيا"، وفقاً لرئاسة الجمهورية.وأضافت الرئاسة الجزائرية أن "**نفس هذه السلطات التي تتحمل مسؤولية التحول غير المبرر لموقفها، منذ تصريحات 18 مارس 2022، التي قدمت الحكومة الإسبانية الحالية من خلالها دعمها الكامل للصيغة غير القانونية وغير المشروعة للحكم الذاتي الداخلي، المقترحة من قِبل القوة المحتلة، تعمل على تكريس سياسة الأمر الواقع الاستعمارية، باستعمال مبررات زائفة وإن موقف الحكومة الإسبانية يعتبر منافياً للشرعية الدولية، التي تفرضها عليها صفتها كقوة مديرة، ولجهود الأمم المتحدة والمبعوث الشخصي الجديد للأمين العام، ويُسهم بشكل مباشر في تدهور الوضع في الصحراء الغربية وبالمنطقة قاطبة**"[1]

فهناك مجالات عديدة في العلاقات بين البلدين ستتأثر نتيجة إعلان الجزائر تعليق معاهدة الصداقة والتعاون وحسن الجوار مع إسبانيا وذلك بالنظر للموقع الجغرافي للبلدين والمصالح الجيوسياسية والاستراتيجية بينهما كدولتين على ضفتي البحر الأبيض المتوسط، يحتم عليهما علاقات متوازنة ومتصالحة تعتمد حسن الجوار وتنص المعاهدة الإسبانية الجزائرية على تعزيز الحوار السياسي بين البلدين على جميع المستويات وتطوير التعاون في المجالات الاقتصادية والمالية والتعليمية والدفاعية. ومن جهة ثانية الجزائر لها مصالح مع إسبانيا، وبالتأكيد إسبانيا لها مصالح مع الجزائر لكن المصالح هنا تقاس بقيمة الشيء المتنازع عليه، فكلما زادت قيمة الشيء المتنازع عليه لدى طرف أكثر من طرف آخر تقل قيمة الضرر المترتب على المطالبة بالاستمرار للحفاظ على قيمة هذا الشيء المتنازع عليه وهذا ماتفق عليه الراي العام السياسي لمعظم المختصين وانطلاقا من هذا المبدأ، فان أضرار هذا القرار ستكون كبيرة على إسبانيا أكثر منها على الجزائر، لا سيما في الشق المرتبط بالهجرة والاتجار بالبشر.مع هذا القرار الجزائري، يفترض أن يعلق التعاون بين البلدين في مجال الهجرة غير الشرعية بعد عشرين عاما من العمل المشترك في هذا المجال. حيث ظل البلدان كل هذه السنوات يضعان اليد في اليد لأجل السيطرة على تدفق المهاجرين إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط.و كانت قد دعت المعاهدة المبرمة بين مدريد والجزائر في 2002 الجانبين إلى تعميق

[1] - عربي بوست، في 8 نقاط.. ما هي "معاهدة الصداقة وحسن الجوار" التي قررت الجزائر تعليقها مع إسبانيا فورياً؟، **من الموقع الالكتروني:** https://arabicpost.net/%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%D8%A5%D8%B3%D8%A8% 6%، بتاريخ 2022/06/09، يوم 2023/05/28.

تعاونهما في السيطرة على تدفقات الهجرة ومكافحة الاتجار بالبشر، بحسب النص المسجل في الجريدة الرسمية الإسبانية[1].

ومن تطورات المشهد السياسي باسبانيا في تلك الفترة: تطورات غير متوقعة في المشهد السياسي الإسباني، عصفت بالحزب الاشتراكي الذي يقوده، بيدرو سانشيز، تمثلت في خسارته الانتخابات المحلية والإقليمية، وهو الأمر الذي عجل بتسبيق موعد الانتخابات التشريعية إلى كما كان متوقعا ،وباتت خسارة بيدرو سانشيز الانتخابات التشريعية المرتقبة على بعد أقل من شهرين، ومن ثم مغادرته قصر الحكومة أمرا مرجحا لدى الكثير من المراقبين، في ظل تراجع شعبية الحزب الاشتراكي لدى الناخبين الإسبان، انطلاقا من نتائج الانتخابات المحلية والإقليمية، التي جرت الأحد 28 ماي 2023 وخسرها.
وقد شهدت العلاقات الجزائرية الإسبانية في عهد بيدرو سانشيز قطيعة غير مسبوقة، تسبب فيها انحراف الموقف الإسباني من القضية الصحراوية، بدعم أطروحة الحكم الذاتي التي تقدم بها نظام المخزن المغربي، وكان من نتائج هذا الموقف تعليق العمل بمعاهدة الصداقة وحسن الجوار الموقعة في العام 2002، من الجانب الجزائري، الذي اعتبر ما بدر من جانب الحكومة الإسبانية، موقفا غير ودي كما جاء على لسان الرئيس عبد المجيد تبون.
وحصل الحزب الشعبي اليميني المعروف بعلاقاته المتميزة مع الجزائر، على غالبية المجالس المنتخبة متقدما على غريمه الحزب الاشتراكي بعد فرز غالبية الأصوات، وهو مؤشر قوي على احتمال تكرار هذا السيناريو خلال الانتخابات التشريعية المقبلة، ما يعني خروج الحزب الحاكم من السلطة وتحوله إلى المعارضة. وكانت الجزائر قد رفضت أي تقارب أو حوار مع رئيس الحكومة الإسبانية الحالي، وعلقت أي حوار مع مدريد إلى غاية وصول سياسي آخر الى المنصب ما يعني أن فوز ألبيرتو نونيث فيخو، سيمهد الطريق أمام عودة الدفء إلى العلاقات الثنائية، إذا ما قرر الجانب الإسباني مراجعة موقف الحكومة الحالية من القضية الصحراوية، بما يتماشى والقانون الدولي ومقررات الأمم المتحدة، وتوقع المحلل السياسي الإسباني أن يتراجع الموقف الإسباني خطوات إلى الوراء، وذلك بإسقاط الحديث عن دعم مخطط الحكم الذاتي من القاموس الدبلوماسي، وهو المعطى الذي بدأه رئيس الحكومة الحالية بيدرو سانشيز، في سبتمبر الماضي من على منبر الأمم المتحدة، في مساعيه الرامية إلى تهدئة الأجواء مع الجزائر، غير أن تلك المبادرة التي أعقبت

[1] - بوعلام غبشي، تعليق الجزائر معاهدة التعاون مع إسبانيا.. الرابح والخاسر من تدهور العلاقات؟، من **الموقع الالكتروني:** https://www.france24.com/ar/%D8%A7%D9%84، بتاريخ 2022/06/09، يوم 2023/05/28.

الإقرار بأنه يحلم بزيارة الجزائر في تصريحه الشهير من برلين بحضور المستشار الألماني، أولاف شولتتس، لم تلق تجاوبا من قبل المسؤولين الجزائريين[1].

في خضم الخلاف الحاصل بين الجزائر وإسبانيا بشأن تغير موقف مدريد لصالح خطة الحكم الذاتي المغربية في الصحراء الغربية، قال وزير الخارجية الإسباني الإثنين إنه لا يريد تأجيج خلافات عقيمة مع الجزائر، مشددا على أن بلاده "اتخذت قرارا سياديا في إطار القانون الدولي". وكان الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون وصف السبت التحول في موقف مدريد تجاه قضية الصحراء الغربية، بغير مقبول أخلاقيا وتاريخيا وتابع ان الجزائر لن نتدخل في الأمور الداخلية لإسبانيا، ولكن الجزائر كدولة ملاحظة في ملف الصحراء الغربية، وكذا الأمم المتحدة، تعتبر أن إسبانيا القوة المديرة للإقليم طالما لم يتم التوصل لحل" لهذا النزاع. كما طالب "بتطبيق القانون الدولي حتى تعود العلاقات إلى طبيعتها مع إسبانيا التي يجب ألا تتخلى عن مسؤوليتها التاريخية، فهي مطالبة بمراجعة نفسها. من جانبها، أعربت مجموعة النفط والغاز الجزائرية العامة "سوناطراك" بداية أبريل 2022 أنها لا تستبعد مراجعة حساب سعر الغاز المصدر إلى إسبانيا، وذلك في سياق التوتر الدبلوماسي بين الجزائر و اسبانيا وصرح الرئيس المدير العام لـ"سوناطراك" "توفيق حكا"ر لوكالة الأنباء الجزائرية أنه "**منذ بداية الأزمة في أوكرانيا، انفجرت أسعار الغاز والبترول. وقد قررت الجزائر الإبقاء على الأسعار التعاقدية الملائمة نسبيا مع جميع زبائنها. غير أنه لا يُستبعد إجراء عملية مراجعة حساب للأسعار مع زبوننا الإسباني**[2]."

–من النتائج الملموسة التي سجلتها تذبذب العلاقات الجزائرية الاسبانية ونشوب الأزمة مع الجزائر على خلفية انقلاب موقفها من الصحراء الغربية لصالح مقترح الجانب المغربي للحكم الذاتي، ظهرت اسبانيا في ثوب الخاسر الأكبر، وتمكنت الجزائر خلالها من تنفيذ إجراءات لم تستطع مدريد الرد عليها. من منطلق أن اسبانيا صارت تشتري الغاز بأسعار أغلى، زاد من حدتها إغلاق أنبوب الغاز المغاربي الأوربي (الذي يمر عبر المغرب)، وأيضا تمكنت من منع مدريد من أن تبيع الغاز الذي تستورده من الجزائر إلى المملكة المغربية بيد ان أن العلاقات المؤسساتية والاقتصادية بين البلدين ممتازة إلى غاية أن قام قصر المونكلوا

[1] - محمد مسلم، تطورات مرتقبة بين الجزائر وإسبانيا هذه الصائفة، **جريدة الشروق اليومي، من الموقع الالكروني:** https://www.echoroukonline.com/%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AAD9%88%D8%، بتاريخ 2023/05/29، يوم 2023/05/30.

[2] - فرانس24/، الصحراء الغربية: الرئيس الجزائري يستنكر التحول في موقف إسبانيا لكنه يؤكد التزام بلاده باستمرار تزويدها بالغاز، **من الموقع الالكتروني:** https://www.france24.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A، **بتاريخ** 2022/04/24، يوم 2023/05/28.

(مقر الحكومة) بالإعلان عن موقفه الجديد بخصوص الصحراء الغربية، ومعه تغير كل شيء بشكل جذري، وكان أول قطاع يعاني من تبعات ذلك هو الطاقة، بالنظر إلى أن الجزائر كانت هي المورد الرئيسي للغاز. وقد جرى إغلاق أنبوب الغاز المغاربي الأوروبي الذي يمر عبر المغرب، وعلى اثر ذلك انخفض الغاز الطبيعي المستورد من الجزائر بنسبة 40 بالمائة في عام 2022 ، بحسب أرقام هيئة مراقبة وتسيير مخزونات الطاقة"Cores" ، كما ان إمدادات الغاز المسال الجزائري "جي.أن.أل" إلى اسبانيا جرى تقليصها إلى مستويات دنيا على درجة أن الكميات القادمة من الجزائر لم تدخل قطرة واحدة منها في مخزونات البلاد. ودفع المواطنون والشركات في اسبانيا أسعارا مرتفعة للغاز في سنة 2022، بعد أن قامت "سوناطراك" و"ناتورجي" بمراجعة أسعار العقود الثنائية، وحسب المصدر ذاته فإن الأسعار ارتفعت بشكل كبير عقب الاتفاق المبرم بين الطرفين، وجرى تطبيقه بأثر رجعي حتى نهاية 2022 من طرف الشريك الاسباني و بعد تهديدات الجزائر الجدية بقطع الإمدادات عن اسبانيا تبين أن الكميات الموردة على هذا البلد قد تم تحويلها إلى وجهة غير تلك المنصوص عليها في البنود التعاقدية، وسارعت اسبانيا ايضا إلى التأكيد على أنها لن ترسل أي قطرة من الغاز الجزائري إلى المغرب، وهي إشارة واضحة على خشية وحرص مدريد لتجنب صراع مع الجزائر كان سيعرض إمدادات الطاقة للبلاد إلى الخطر.

– تجارة خارجية في اتجاه واحد لصالح الجزائر: في سياق آخر، تبرز المبادلات الثنائية بين الجزائر واسبانيا كواحدة من مظاهر التفوق الجزائري الذي لم تستطع اسباينيا الرد عليه، ومرجح أنها لن تستطيع مستقبلا أيضا، من منطلق أن وارداتها من الجزائر استمرت في التدفق، مقابل توقف شبه تام لصادراتها نحو الجزائر منذ جوان2022.و تشير بيانات هيئة التجارة الخارجية الاسبانية لسنة 2022، إلى أن الصادرات من الجزائر وفي مجملها غاز طبيعي ونفط ومشتقات بترولية، تدفقت على اسبانيا بل وزادت تكلفتها المالية مقارنة بالسنة التي قبلها 2021 بعد ارتفاع أسعار النفط والغاز في السوق الدولية جراء الحرب الروسية الأوكرانية. –ومقابل ذلك، شهدت صادرات اسبانيا نحو الجزائر توقفا شبه كلي منذ جوان 2022، ما تسبب في خسائر قدّرتها هيئات رسمية بأكثر من 770 مليون دولار، طالت أكثر من 600 شركة تنشط في الجزائر أو لها علاقات تجارية معها. ودفعت الوضعية بحزب الشعب الاسباني (P.P) اليميني إلى تقديم مقترح للبرلمان لتقديم مساعدات مالية أكثر من 600 شركة اسبانية تضررت جراء الخلاف مع الجزائر في قطاعات عدة، وتراجع الصادرات نحو الجزائر بواقع 82 بالمائة.

وخلال النصف الثاني من 2022 لم تصدر إسبانيا سوى سلع وخدمات بقيمة 165.1 مليون يورو نحو الجزائر، مقارنة بـ 938 مليون يورو في نفس الفترة من العام 2021، حسب ما ورد في مقترح حزب الشعب، الذي نشرته وسائل إعلام محلية، مشيرا إلى أن هذه البيانات تعكس الوضع الصعب الذي تمر به الشركات الإسبانية التي لها علاقات تجارية مع الجزائر دون رؤية حل محتمل في الأفق القريب، خصوصا أن الاتصالات الدبلوماسية مع الجزائر حسبه غير موجودة[1].

–اما فيما يخص نزاع الحدود البحرية في 21 مارس 2018، أصدر الرئيس الجزائري السابق "عبد العزيز بوتفليقة" مرسوماً رئاسياً يحدد إحداثيات التوسع البحري باتجاه إيطاليا، وهو نفسه الذي صدر في أبريل من العام نفسه بشأن إسبانيا، يشير إلى تأسيس منطقة اقتصادية خالصة في عرض السواحل الجزائرية، ويتم تعيين الحدود الخارجية لهذه المنطقة انطلاقاً من تحديد الأساس الصادر في مرسوم سابق عام 1984 من طريق الإحداثيات الواردة في المنظومة الجيوديسية العالمية. لكن الملفت في المرسومين أنهما يبقيان المجال لتعديلهما ثنائياً ضمن مواد تشير إلى إمكان أن "تكون الحدود الخارجية للمنطقة الاقتصادية الخالصة، عند الاقتضاء، محل تعديل في إطار اتفاقات ثنائية مع الدول التي تكون سواحلها متلاصقة أو متقابلة مع السواحل الجزائرية". ويشير المرسومان إلى أن الجمهورية الجزائرية تمارس حقوقها السيادية الخالصة طبقاً لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، لاسيما الجزء الخامس منها، وبعد سنة في مارس 2019، عبرت إسبانيا وإيطاليا، عن رفضهما فحوى المرسومين اللذين يحملان توقيع الرئيس السابق "عبد العزيز بوتفليقة". وبينما رفضت السفارة الإيطالية الجهر بهذا الخلاف علنا أمام وسائل الإعلام، شرعت الحكومة الإسبانية في الترويج له قبل زيارة متوقعة لوزيرة خارجيتها إلى الجزائر. وفي 4 مارس 2020، نفى وزير الخارجية الجزائريالسابق " صبري بوقادوم "وجود أي خلاف مع إسبانيا على الحدود البحرية وان التقارير التي زعمت أن البلدين المتوسطيين لديهما مشاكل على الحدود البحرية والجزر هي مجرد أكاذيب وصرح بوقادوم في مؤتمر صحفي مع نظيرته الإسبانية" أرانچا گونزاليث لايا"[2].

[1] ـ حسان حويشة، بعد عام من الأزمة.. هكذا انتقمت الجزائر من اسبانيا، **من الموقع الالكتروني:** https://www.echoroukonline.com/%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D9%85%D9%86-، بتاريخ 2023/03/13، يوم 2023/05/28.

[2] ـ غيوم ملبّدة في سماء العلاقات الجزائرية ـ الإسبانية، **جريدة الشرق الاوسط، من الموقع الالكتروني:** https://aawsat.com/home/article/3614541/، بتاريخ 2022/04/26ن يوم 2023/05/28.

– وفيما يخص نقطة النزاع مع المغرب وقضية الصحراء الغربية وعن العلاقة القوية التي تربط الجزائر باسبانيا من بين الأسباب الرئيسية لهذه للعلاقات بين الجزائر وإسبانيا هي الوحدوية المغربية، حيث تسعى المغرب لتأسيس المغرب الكبير الذي يهدف إلى ضم الأندلس الإسبانية وغرب الجزائر كجزء من الأراضي المغربية. على هذا النحو سعت إسبانيا والجزائر لتوثيق علاقتهما لمواجهة المغرب، وخاصة فيما يخص قضية الصحراء الغربية والنزاع بين المغرب وإسبانيا[1].

في جوان 2022 ، علقت الجزائر معاهدة صداقة وتعاون عمرها 20 عام وتحظر جميع التجارة (عدا الغاز) مع إسبانيا، لخلافات دبلوماسية حول موقف مدريد حول الصحراء الغربية .كانت رابطة البنوك الجزائرية قد أمرت بوقف المدفوعات من وإلى إسبانيا، الأمر الذي يؤثر، بحسب مصادر جزائرية، على كل التجارة باستثناء إمدادات الغاز. وردت الحكومة الإسبانية أنها ستدافع بحزم عن مصالحها الوطنية. وقال وزير الخارجية الإسباني "خوسيه مانويل ألباريس" السابق إن إسبانيا تراقب تدفقات الغاز من ثاني أكبر مورد لإسبانيا بعد الولايات المتحدة، لكنها لم تتأثر بالخلاف الدبلوماسي بشأن موقف مدريد بشأن الصحراء الغربية المتنازع عليه. وان اسبانيا تحلل مدى وعواقب ذلك الإجراء على الصعيدين الوطني والأوروبي بطريقة هادئة وبناءة ولكن أيضا بحزم في الدفاع عن إسبانيا ومصالح الشركات الإسبانية، وان الحكومة واثقة من أن الجزائر ستحترم عقودها التجارية، لكنها أقرت بأن الخلاف الدبلوماسي والتجاري يأتي في وقت حساس حيث يتم الآن مراجعة أسعار عقود التوريد لمدة 10 سنوات من قبل الشركات المعنية، كما ان أهمية إمدادات الغاز من شمال افريقيا الى اوروبا في ضوء الحرب الروسية الاوكرانية، حيث برز غضب الجانب الموقف الجزائري عندما اقرت اسبانيا انها تدعم خطة مغربية لمنح الحكم الذاتي للصحراء الغربية وتدعم الجزائر جبهة البوليساريو الساعية الى الاستقلال الكامل للمنطقة التي يعتبرها المغرب ملكا له،[2] وقد ندلع الصراع مرة أخرى عام 2020، بعد ما يقرب من ثلاثة عقود من وقف إطلاق النار، مما دفع هذا الموقف الجزائر الى قطع العلاقات الدبلوماسية مع المغرب سنة عام 2021، عندما قررت أيضا عدم تمديد اتفاق لتصدير الغاز عبر خط أنابيب يمر عبر المغرب إلى إسبانيا التي شكلت جميعها تقريبا إمدادات الغاز المغربي وقد انخفضت الإمدادات، التي تستخدم الآن خط الأنابيب المباشر المتبقي تحت سطح البحر وعن طريق السفن،

[1] - عثمان لحياني، الجزائر وإسبانيا: شظايا الصحراء تضرب العلاقات الثنائية، **من الموقع الالكتروني:** https://www.alaraby.co.uk/politics/%D8%A7%D، بتاريخ 2022/06/10، يوم 2023/05/25.

[2] - ايمان عويمر، ما قصة خط "ميدغاز" للغاز الرابط بين الجزائر وإسبانيا؟، **من الموقع الالكتروني:** https://www.independentarabia.com/node/25620، بتاريخ 2021/09/05، يوم 2023/05/25.

إلى ما يزيد عن ربع واردات إسبانيا من الغاز في الفترة السابقة مقارنة بنصف عام سابق على الاقل ، ومن جهة اخرى كانت قد ألزمت معاهدة الجزائر مع إسبانيا كلا الجانبين بالتعاون في السيطرة على تدفقات الهجرة، مما أثار مخاوف من أن يؤدي تعليقها الجزائر إلى تخفيف ضوابطها الحدودية وزيادة عدد الوافدين إلى إسبانيا كما حدث في الخلاف الدبلوماسي مع المغرب عام 2021 قد يشكل ذلك مشكلة محتملة أيضًا للاتحاد الأوروبي وحتى لحلف شمال الأطلسي[1].

كما ان هناك عدة ملفات تقف وراء الأزمة بين البلدين، ويمكن توضيح تأثيرها فيما يلي:

ملف الصحراء :المعلن فيما يتعلق بالأزمة الراهنة في العلاقات الجزائرية المغربية أنها مرتبطة بملف الصحراء الغربية.فقد تفاقمت الأزمة الحالية في أعقاب تأكيد رئيس الحكومة الإسبانية "بيدرو سانشيز"، في 8 جوان 2022، على دعم مقترح الحكم الذاتي حلا لنزاع الصحراء الغربية وهو الموقف الذي رأته الجزائر مستفزا لأجندتها الإقليمية كداعمة لجبهة البوليساريو.

وجاء الرد في اليوم نفسه بتعليق اتفاقية الصداقة وحسن الجوار بين البلدين. وأتى هذا الإعلان في أعقاب زيارة "سانشيز" للعاصمة المغربية الرباط في 7 افريل 2022، حيث أعلن تأييد مقترح الحكم الذاتي، وهي الخطوة التي فتحت الباب أمام تطبيع علاقات البلدين، بعد أزمة دبلوماسية حادة دامت نحو عام عن أصل المقترح الذي أثار الأزمة، فإنه مقترح مغربي، إذ عرضت المغرب مبادرة التفاوض بشأن نظام للحكم الذاتي لجهة الصحراء في 11 أبريل 2007، في استجابة لدعوات مجلس الأمن الدولي الذي يتولى النظر في هذا النزاع وارتأت الحكومة المغربية أن هذه المبادرة تمثل الحل الوحيد لإنهاء النزاع القائم منذ العام 1975 مع جبهة بوليساريو التي تطالب باستقلال الإقليم مدعومة من الجزائر، وانضمت بذلك إسبانيا إلى كل من الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا التي ترى المقترح المغربي جديا وذا مصداقية، فضلا عن الاتحاد الأوروبي الذي تربطه اتفاقيات اقتصادية مهمة بالمغرب، لكن هذه الأطراف تؤكد في نفس الوقت على أن أي حل يجب أن يكون في إطار الأمم المتحدة، وأن يكون مقبولا من كلا الطرفين[2]

[1] - العلاقات الإسبانية الجزائرية، **من الموقع الاكتروني:** https://www.marefa.org/%D8%A784%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%، يوم 2023/05/25.

[2] - علي ياحي، لماذا تستعجل إسبانيا مواجهة تسلح الجزائر والمغرب؟، **من الموقع الالكتروني:** https://bit.ly/3xmAqc2، بتاريخ 2022/08/06، يوم 2023/05/29.

الدور الروسي :ومن جهة ثانية، تقدم إسبانيا تفسيرا ذا طبيعة تامرية لهذه الأزمة، حيث اتهمت روسيا بتشجيع الجزائر على التسبب في الأزمة الراهنة وتنسب ذلك إلى ما يتجاوز نزاع الصحراء الغربية إلى احتضان إسبانيا قمة حلف شمال الأطلسي في نهاية جوان 2022 كما انها قد تم ربط هذه الأزمة بزيارة وزير الخارجية الروسي "سيرجي لافروف" إلى الجزائر في 10 ماي 2022، والتي اتفق فيها الطرفان على تنفيذ خطة تبدأ بالاتفاق مع إيطاليا، واختلاق أزمة مع إسبانيا بعد زيارة "سانشيز" للمغرب في أبريل 2022 وتتمحور الرواية الأوروبية حول التكهن بتخطيط موسكو لدفع الجزائر نحو توظيف صادرات الغاز من أجل خلق توتر في إسبانيا، ثم التسبب في توتر بين ايطاليا واسبانيا، ويأتي هذا بالنظر إلى تفضيل الجزائر إيطاليا في مشاريع الغاز، لا سيما بعد زيارة الرئيس عبد المجيد تبون إلى ايطاليا في 26 ماي2022[1]

السلاح الروسي :الجزائر تعد ثالث مستورد للسلاح الروسي على مستوى العالم، وتبلغ حصة البلاد من هذا السلاح نحو 60 بالمئة.كما تمتلك الجزائر 6 غواصات روسية الصنع، بالإضافة إلى اقتنائها نظام الدفاع الجوي الصاروخي "إس 400" التي تهدد منظومة الناتو، وترشحها روسيا للحصول على منظومة "إس 500" فور الانتهاء من تصنيعها، ورغم هذا؛ فإن الولايات المتحدة وعددا من دول الناتو لا ترى في الجزائر خطرا، وهو ما يفسر بالعقيدة القتالية للجيش الجزائري، والتي لا تتطلع إلى تعديل أي خرائط إقليمية جيوسياسيا باستخدام السلاح بما في ذلك موقفها من قضية الصحراء الغربية، ما يجعل سلاحها دفاعيا محضا وإن كان هذا الاطمئنان لا يمنع من وجود أطراف إقليمية قلقة من التسلح الجزائري مثل الكيان الصهيوني أو حتى أطراف أوروبية كإسبانيا وفرنسا ويدعم تلك الرؤية أن تعديلات الدستور الجزائري، التي أقرت بما يسمح للقوات المسلحة الجزائرية بتجاوز حدودها قد جرى تقييده بقيدين دستوريين أولهما موافقة ثلثي أعضاء البرلمان الجزائري، وثانيهما العمل تحت مظلة منظمة الأمم المتحدة غير أن قلق بعض الدول الأوروبية خاصة فرنسا، من الاعتماد الجزائري على السلاح الروسي يرتبط بتبعاته المستقبلية، بقدر ما يرتبط برغبة هذه الدول في تفكيك هذه التبعية.[2]

المطلب الثاني: العلاقات الثنائية الجزائرية الاسبانية: الجانب الاقتصادي

[1] - نهال دويب، الجزائر تعزّز موازنة الدفاع على وقع توتّرات حدودية وإقليمية، **من الموقع الالكتروني:** . https://bit.ly/3xWht3x، بتاريخ 1021/11/08، يوم 2023/05/30.

[2] - الأزمة الجزائرية الإسبانية.. الأبعاد والتداعيات، **"جريدة الاستقلال"، من الموقع الالكتروني:** https://www.alestiklal.net/ar/view/2171/dep-news-1566460480، بتاريخ 2022/06/29.

يجمع بين الجزائر واسبانيا تايخ طويل عرف علاقات عديدة ذات طابع سياسي واقتصادي واجتماعي وعسكري، واستمرت هذه العلاقات الى يومنا هذا اخذة مسار التعاون في المجال الاقتصادي خاصة الجانب التجاري وقطاع الطاقة، رغم ان الشراكة الثنائية في الوقت الحالي تواجه العديد من المعوقات وبشكل اساسي المعوقات الاساسية من الطرفين سواء كان ذالك داخليا او خارجيا، والتي ترتبط بمعوقات سياسية نظرا للمشاكل الاقليمية

اولا: العلاقات التجارية بين الجزائر واسبانيا:

أ- التبادل التجاري بين الجزائر واسبانيا:

بدو التبادل التجاري بشكل واضح في صالح الجزائر التي تصدر قيمة أكبر مقارنة بما تستورده من اسبانيا، ومع ارتفاع أسعار النفط والغاز فإن عجز الميزان التجاري لدى اسبانيا يتوسع فيما تحقق الجزائر فائضا تجاريا ملحوظا.

تقدر العلاقات التجارية التي تربط بين الجزائر وإسبانيا ب 7 مليار يورو، ففي سنة 2021 ستوردت إسبانيا سلعا من الجزائر بلغت قيمتها 5مليار و255 مليون يورو، فيما بلغت الصادرات إلى الدولة الافريقية حوالى 2 مليار فقط، وينعكس هذا في بيانات التجارة الدولية التي جمعها مركز التجارة الدولية، وعلى الرغم من أنها من حيث حجم المبيعات ، فإن الجزائر هي شريك تجاري صغير لإسبانيا (بالكاد تمثل 1٪ من قيمة الواردات الوطنية) ، فإن طبيعة المنتجات التي تبيعها تجعلها دولة استراتيجية. 91٪ من واردات إسبانيا من الجزائر هي منتجات طاقة ، وتحديدا الهيدروكربونات ومشتقاتها، كما ويلعب الغاز الطبيعي دورا رائدا تماما، حيث أن 97٪ من الغاز الطبيعي الذي تستورده إسبانيا عبر خط أنابيب غاز يأتي من الجزائر، ويقدر الدخل الذي حصلت عليه الجزائر من مبيعاتها من الغاز الطبيعي لإسبانيا (2.082 مليون يورو). بالإضافة إلى ذلك ، أصدرت الجزائر 830 مليونًا أخرى من مبيعات الغاز الطبيعي المسال (٪10 مما تستورده إسبانيا) ، و 389 مليونا من صادرات البروبان السائل (٪57 من الواردات الإسبانية) و 13 مليونًا من البوتان المسال، وبصرف النظر عن الغاز ، سجل النفط ومشتقاته أيضًا دخلاً هائلاً للجزائر ، وتحديدا 1664 مليون يورو العام الماضي. 5٪ من النفط الخام الذي تستورده إسبانيا يأتي من الجزائر (بقيمة 931 مليون).

وتعد الجزائر موردًا رئيسيًا لإسبانيا في منتجات مثل الكيماويات والأسمدة، على سبيل المثال ، 80٪ من كل الأمونيا التي تستوردها إسبانيا تأتي من الجزائر ، وهي شركة نقلت 193.7 مليون يورو في عام 2021،

بالإضافة إلى ذلك تستحوذ إسبانيا من الجزائر على 33٪ من اليوريا (سماد نيتروجيني) الذي تشتريه في السوق الدولية ومن وجهة نظر الجزائر ، تعتبر إسبانيا شريكًا تجاريًا أكثر أهمية إلى حد ما: 6٪ من وارداتها تأتي من البلاد. ومع ذلك ، فإن الصادرات الإسبانية إلى الجزائر أكثر تنوعًا. المنتجات التي تدر أكبر حجم مبيعات هي بيع الورق ومشتقاته (204 مليون) ، يليه زيت فول الصويا (166 مليون يورو) والآلات (158 مليون). إن مبيعات المنتجات لاستخدامها في السيراميك مثل الزجاج أو مسحوق الزجاج أو الأصباغ لها وزن كبير أيضًا.[1]

خلال افتتاح أشغال هذا المنتدى الاقتصادي لرجال اعمال البلدين• الذي انعقد في إطار زيارة رئيس الحكومة الاسباني، بيدرو سانشيز، إلى الجزائر، أكد الوزير الاول عبد العزيز جراد أنه بإمكان المؤسسات الاسبانية، بالتنسيق مع نظيرتها الجزائرية، ايجاد فرص حقيقية لشراكات و استثمار في السوق الجزائرية و التي "ستجد فيه الظروف المثلى للنمو والازدهار داعيا إلى التركيز على القطاعات الرئيسية التي يهدف برنامج عمل الحكومة لترقيتها و هي المحروقات والطاقات المتجددة والصناعات التحويلية والتصنيع والسياحة و اقتصاد المعرفة. ومن جهته، أكد رئيس الحكومة الاسباني ان "حجم الاستثمارات و المبادلات التجارية البينية مهم غير انه لا يعكس القدرات الكامنة لاقتصادي البلدين."وبأن الجزائر تمثل بلدا تراهن عليه اسبانيا في استراتيجيتها على المديين المتوسط والطويل بالنظر لمكانتها الهامة في المغرب العربي وافريقيا، والمتوسط،

[1] - فاطمة شوقي، "إسبانيا بين فكي خلاف الجزائر وحرب أوكرانيا.. تتلقى ضربة جديدة حول الغاز.. تداعيات اقتصادية بعد تعليق الجزائر معاهدة صداقة عمرها 20 عاما.. أبرزها خسائر تجارية 7 مليارات يورو وارتفاع أسعار الغاز"، **جريدة اليوم السابع**، مصر، العدد 4033، 2022/06/10، ص. 19

•- شارك في هذا المنتدى حوالي خمسين مشاركا بين مؤسسات و منظمات ارباب العمل للبلدين، اجمعت مداخلاتهم على ضرورة إحداث نقلة نوعية في علاقات التجارة والاستثمار الثنائية مؤكدين وجود فرص قوية للشراكة بالرغم من الصعوبات التي تفرضها جائحة كورونا.ويضم وفد الاعمال الاسباني حوالي 15 مؤسسة كبرى تنشط بالأخص في قطاعات الطاقة والصناعة الميكانيكية والصناعات الغذائية والمالية والبناء بالإضافة الى اربع منظمات وهي غرفة التجارة الاسبانية والكونفدرالية الاسبانية لمنظمات المؤسسات والاتحاد العام للعمال و وكالة ترقية العمل. وعن الجانب الجزائري، شاركت قرابة ثلاثين مؤسسة عمومية و خاصة بالإضافة الى منظمات ارباب العمل الرئيسية في الساحة الاقتصادية الوطنية وتميز اللقاء أيضا بمشاركة رسمية هامة لاسيما بحضور الوزراء الجزائريين المكلفين بقطاعات الشؤون الخارجية و الداخلية و الصحة و الطاقة و الثقافة و الصناعة و التجارة الخارجية. الهدف الرئيسي لهذا اللقاء يتمثل في تشجيع تطوير الشراكات التجارية و الصناعية و التكنولوجية بين البلدين وابرز الوزير القدرات الاقتصادية و فرص الاستثمار و التعاون التي تتيحها الجزائر لبناء شراكة متميزة بين البلدين، حيث ان بامكان الجزائر أن تكون بابا هاما لأوروبا نحو إفريقيا و العالم العربي بتوفيرها فرصا ممتازة وايضا ابراز رغبة الجزائر في ترقية شراكتها مع اسبانيا بطريقة لا تجعل الجزائر مجرد سوق آو زبون مع اسبانيا بل يطمح إلى جعلها شريكا يستطيع أن يتقاسم معها القيمة المضافة في إطار شراكة مربحة للطرفين حيث يكون الجميع ايجابيا.

وفي هذا المنتدى تم التطرق الى ان اسبانيا المورد الخامس والزبون الثالث للجزائر (وفقا لإحصائيات الاشهر التسع الأولى ل2020)، وذكران حجم المبادلات التجارية بين الجزائر وإسبانيا بلغ قرابة 7 مليار دولار في 2019 من بينها 3 مليارات كصادرات جزائرية تتشكل أساسا من المحروقات،وفي الأشهر التسعة الاولى ل2020، بلغ حجم المعاملات بين الجزائر وإسبانيا 6،3 بالمائة من قيمة الواردات الاجمالية إلى الجزائر والمقدرة ب25 مليار دولار و 9 بالمائة من قيمة الصادرات الجزائرية الاجمالية المقدرة ب18 مليار دولار، وفقا للارقام المقدمة خلال أشغال المنتدى[1]. وبالنسبة لحجم تلك المبادلات، ففي 2021 صدرت إسبانيا إلى الجزائر منتجات بقيمة 1,88 مليار يورو واستوردت منها ما قيمته 4,7 مليارات يورو، علما بأن منتجات قطاع الطاقة شكلت الغالبية الساحقة (أكثر من 90 بالمئة) مما استوردته مدريد من الجزائر، وخصوصا الغاز، وفق الحكومة الإسبانية. واعتبرفي هذا المنتدى بأن التعاون بين المؤسسات الاسبانية والجزائرية قادر على لعب دور هام في تعافي اقتصاد البلدين داعيا إلى تكثيف الجهود لتنويع مشاريع الاستثمار الاسبانية في الجزائر والتي بلغ حجمها في 2018 ازيد من 318 مليون يورو وذكرأن اكثر 550 شركة مختلطة جزائرية اسبانية تنشط في الجزائر، حسب الارقام التي قدمتها الملحق التجاري للسفارة الاسبانية بالجزائر، فيكتوريا لاسو دي فيغا. بينما في 2019 بلغ حجم المبادلات التجارية بين الجزائر وإسبانيا قرابة 7 مليار دولار من بينها 3 مليارات كصادرات جزائرية تتشكل أساسا من المحروقات[2].

تتجه العلاقات الجزائرية الاسبانية الى المزيد من التباعد والتازم بعد ان قررت الجزائر تعليق معاهدة الصداقة وحسن الجوار والتعاون التي ابرمتها مع اسبانيا قبل 20 سنة، هذا القرار الذي جاء بعد أن باشرت السلطات الإسبانية حملة لتبرير الموقف الذي تبنّته إزاء قضية الصحراء والذي يتنافى مع التزاماتها القانونية والأخلاقية والسياسية كقوة مديرة للإقليم، التي لا تزال تقع على عاتق مملكة إسبانيا إلى غاية إعلان الأمم المتحدة عن استكمال تصفية الاستعمار بالصحراء الغربية[3] وان إلغاء هذه الاتفاقية يعني تجميد التعاون السياسي والاقتصادي بين البلدين بالكامل، في المجالات الأمنية والدفاع والهجرة السرية وتدفقات الهجرة، وفي مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات والتعاون القضائي، وإلغاء

[1] - وكالة الانباء الجزائرية، الجزائر وإسبانيا تؤكدان رغبتهما في تقوية تعاونهما الاقتصادي، **من الموقع الالكتروني:** https://www.aps.dz/ar/economie/93390-2020-10-08-16-52-09، بتاريخ 2020/10/08، يوم 2023/05/30.

[2] - الاذاعة الجزائرية، المتعاملون الجزائريون والاسبان يطمحون إلى نقلة نوعية في العلاقات الاقتصادية البينية، **من الموقع الالكتروني:** https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20201008/200494.html، بتاريخ 2020/10/08، يوم 2023/05/30.

[3] - عبد الحفيظ سجال، مرجع سابق.

كل الاجتماعات السياسية التي كانت مقررة بين المسؤولين في البلدين وتجميد أطر التعاون الاقتصادي. وسريعاً، بدأ مفعول إلغاء الاتفاقية يأخذ حيّزاً في التداعيات، عبر خطوة أخرى من الجزائر، بفرض قرار مقاطعة اقتصادية على إسبانيا، عبر منع عمليات التوريد والتصدير من إسبانيا وإليها، بعد قرار الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية (كارتل البنوك الحكومية في الجزائر)، تعليق ومنع كل عمليات توطين بنكي (تغطية مالية) لإجراء عملية تصدير، أو توريد منتجات وسلع من إسبانيا، وهو نوع من الحظر الاقتصادي الذي تتوجه إليه الجزائر في الوقت الحالي إزاء مدريد.

موجة الصدمة التي أحدثتها الأزمة بين الجزائر ومدريد مازالت ارتدادها مستمرة، لا سيما على صعيد التبادلات الاقتصادية بين البلدين، بينما ما يزال هناك أمل ضئيل في العودة إلى الوضع الطبيعي في المستقبل القريب.نتيجة تعليق معاهدة الصداقة وحسن الجوار والتعاون المبرمة مع إسبانيا في عام 2002، واستدعت الجزائر سفيرها لدى مدريد، وذلك بعد تحول موقف حكومة" بيدرو سانشيز بشأن مسألة الصحراء الغربية لصالح المغرب، التي قطعت معها الجزائر العلاقات الدبلوماسيةوالتي عدت حسب الموقف الجزائري خيانة تاريخية

– هذه القطعية تلقي بثقلها على عدة مجالات للتعاون بين البلدين، لا سيما ملف الهجرة غير النظامية؛ ولكن قبل كل شيء الجانب الاقتصادي.. ففي شهر يونيو عام 2022 طلبت مذكرة صادرة عن جمعية البنوك والمؤسسات المالية(ABEF) ، موجهة إلى مديري البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية، تجميد مراكز البنوك لعمليات التجارة الخارجية للمنتجات والخدمات من وإلى إسبانيا. وهو ما شكل ضربة حقيقية موجعة للمشغلين الاقتصاديين في كلا البلدين، حتى وإن كانت جمعية البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية تراجعت عن قرارها بعد ذلك ببضعة أسابيع، وفي في الواقع، لا شيء يأتي من إسبانيا". تم تجميد كل التجارة بين البلدين تقريبًا، ولم تعد المصانع الجزائرية تجد مدخلات إسبانية، وتجد المؤسسات المالية الأيبيرية المتمركزة في الجزائر العاصمة نفسها في حالة انسداد خانق. وحتى لو تعهدت الجزائر بعدم التشكيك في صادرات الغاز الطبيعي إلى إسبانيا فحوالي 40 في المئة من الغاز المستهلك في إسبانيا جاء من الجزائر في عام 2021 لكن تظل الحقيقة أن أسعار الصادرات قد تم تعديلها بالزيادة.

– انخفاض الصادرات بنسبة 93 في المئة أن انهيار التجارة وصل إلى درجة أنه في أوائل شهر أبريل الجاري طالبت حوالي ثلاثين شركة اقتصادية إسبانية بتعويضات من حكومة سانشيز عن خسائرهم، والتي تقدر بنحو 300 مليون يورو في عام واحد، فوفقًا للبيانات الأخيرة من شركة ICEX أسبانيا للتصدير

والاستثمار (كيان عام لتعزيز الاقتصاد والأعمال دوليًا)، فإن ما لا يقل عن 129475 شركة إسبانية توقفت عن إبرام اتفاقيات تجارية مع الجزائر منذ العام الماضي، في حين أن عدد المصدرين إلى الجزائر تراجع من 222،603 إلى 189،573. وبحسب هذا الصدر كذلك بلغ معدل تراجع الصادرات 93 في المئة في شهر ديسمبر الماضي 10.8 مليون يورو، مقارنة بمتوسط شهري بلغ 169 مليون يورو في الفترة من شهر يناير إلى شهر مايو من العام 2022. وبلغ العجز 6575 مليون يورو. واضطرت الشركات الإسبانية، كما في منطقة فالنسيا إلى البحث عن منافذ غير الجزائر لصادراتها، خاصة إلى فرنسا والبرتغال. وزادت صادرات الغاز الطبيعي فقط بنسبة 59 في نهاية سنة 2022، وفي مواجهة الوضع الكارثي الذي يمر به عدد كبير من الشركات الإسبانية، تحاول السلطات إيجاد حلول. وهكذا، أتاحت الشركة الإسبانية لتأمين ائتمان الصادرات (CESCE) خط دعم خاص لأصحاب المشاريع الذين تأثرت ميزانيتهم العمومية سلبا بسبب الصراع مع الجزائر، وايضا طلب المساعدة من المفوضية الأوروبية لمساعدة هذه الشركات، لكن لم تتخذ أي إجراء في هذا الاتجاه، على الرغم من أن المفوضية الأوروبية أشارت بوضوح إلى أنها لن تقف مكتوفة الأيدي في مواجهة أي نوع من الإجراءات المطبقة ضد دولة عضو، وبهذا دعا الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية ونائب رئيس المفوضية الأوروبية، "جوزيب بوريل"، خلال زيارته إلى الجزائر مارس 2023، إلى إيجاد حل للعقبات التجارية التي تم إدخالها منذ يونيو 2022، مؤكدا أن ذلك في المصلحة المشتركة لأن 56 في المئة من صادرات الجزائر موجهة إلى الاتحاد الأوروبي وأن حجم الواردات 43 في المئة.وان هذا المأزق ضار جدا بتطبيق اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ولا يخدم مصالح أي طرف والتاكيد على القناعة بأن الحل ما يزال ممكنا، ويجب العمل معا للتوصل إليه بسرعة، لكن على ايبدوا لا يبدو أن الأزمة ستحل في أي وقت قريب، والرهان الجزائري على تغيير على رأس السلطة التنفيذية الإسبانية لصالح الانتخابات التشريعية المقبلة في نهاية عام 2023 يظل افتراضا وفإن وصول حزب اخر مثل حزب الشعب إلى السلطة على سبيل المثال، لن يغير الوضع بشأن الموقف تجاه الصحراء الغربية،كما سعت التغييرات الحكومية دائما إلى تعزيز العلاقات مع المغرب[1]

أصدرت الجمعية المهنية للبنوك الجزائرية وهي هيئة رسمية، قرارا بـ"وقف الصادرات والواردات من وإلى إسبانيا، وتم توجيهها إلى كافة المؤسسات المالية ومدراء البنوك في الجزائر، فيما يشبه بحسب الخبراء "قطعاً

[1] - القدس العربي، لوبوان: هذه التكاليف الاقتصادية للأزمة السياسية بين إسبانيا والجزائر، **من الموقع الالكتروني :** https://www.alquds.co.uk/%D9%84%D9%88%D8%A8%D9%88% D9%84%D، بتاريخ 2023/04/15، يوم 2023/05/29.

للعلاقات الاقتصادية، وأصدرت الهيئة البنكية أوامر بمنع عمليات التصدير والاستيراد من وإلى إسبانيا، وكذا منع أي عمية توطين بنكي لإجراء عملية استيراد من إسبانيا.وهذا الإجراء يدخل في إطار قرار السلطات الجزائرية تعليق العمل بمعاهدة الصداقة وحسن والجوار مع إسبانيا

وصل حجم التبادل التجاري بمعدل سنوي بين الجزائر وإسبانيا أكثر من 8 مليارات دولار، فيما لم يوضح القرار الرسمي إن كان يشمل واردات الغاز نحو إسبانيا، ووفق آخر إحصائيات رسمية من مصالح الجمارك الجزائرية لآخر شهر من عام 2021، فقد وصل حجم التبادل التجاري بين الجزائر وإسبانيا إلى نحو 8 مليارات دولار، وهو رقم ضخم جدا مقارنة بواقع التجارة البينية للجزائر مع الخارج وحتى نهاية العام 2022، كانت إسبانيا المورد "رقم 5" للجزائر، والزبون "رقم 3" للجزائر

وبتفصيل الأرقام، فإن ميزان حجم التجارة المتبادلة مع إسبانيا في صالح الجزائر، إذ وصلت واردات إسبانيا من الجزائر مع نهاية العام 2021 الى 5.64 مليار دولار، تنقسم إلى 3.47 مليار دولار واردات غاز ومواد طاقوية أخرى، و1.42 مليار دولار نفط خام أما صادرات إسبانيا للجزائر نهاية 2021، فقد وصلت إلى 2.16 مليار دولار، تنقسم إلى 109 ملايين دولار مواد حديدية، و95.3 مليون دولار وفي العامين الأخيرين، حققت الجزائر حققت الجزائر إنتاجا من الحديد وصفته بالتاريخي فاق 2.23 مليون طن، في مقابل شروع الجزائر الاستثمار في مناجم الحديد والرخام بشراكة صينية، والتي تستوردها من إسبانيا، رغم توقعات بارتفاع أسعارهما في الأسواق المحلية الجزائرية بعد وقف استيرادهما من إسبانيا[1].

وبعد تأكيد الجزائر التزامها بالإبقاء على إمدادات الغاز نحو إسبانيا، في مقابل إصرار مدريد على احترام العقود، يبقى أن قيمة 5.64 مليار دولار لازالت في خزينة الجزائر، في مقابل خسارة مدريد 2.16 مليار دولار، إلا أن خبراء اقتصاد في الجزائر لم يستبعدوا أن تبحث مدريد عن منافذ غازية أخرى لـ"التقليل من الاعتماد على الغاز الجزائري" في ظل المنافسة الشرسة التي تواجهها الجزائر في سوق الغاز الإسباني من عدة دول على رأسها الولايات المتحدة وروسيا والنرويج وقطر.

لتاتي مرحلة رفعت فيها الجزائر القيود التي فرضتها على المبادلات التجارية الثنائية مع إسبانيا، حسبما أعلنت الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية في وثيقة نشرتها الصحافة المحلية الجمعة. إلا أنه لم

[1]- يونس بورنان، بعد تجميد "الصداقة".. من الخاسر ماليا بين الجزائر وإسبانيا؟، **من الموقع الاكتروني:** https://al-ain.com/article/algeria-spain-commercial-exchange-losses، بتاريخ 2022/06/11، يوم 2023/05/29.

يصدر أي إعلان رسمي بعد بهذا الصدد من الرئاسة الجزائرية أو الحكومة. وفُرضت تلك القيود بعدما علقت الجزائر "معاهدة الصداقة وحسن الجوار والتعاون" التي أبرمتها في 2002 مع إسبانيا، ردا على تغيير الأخيرة موقفها بشأن الصحراء الغربية. كما قد ذكر سابقا[1]

ب-الجزائر واسبانيا: الصادرات والواردات

صادرات الجزائر واردات اسبانيا: في عام 2020، صدرت الجزائر 2.59 مليار دولار إلى إسبانيا، كانت المنتجات الرئيسية التي صدرتها الجزائر إلى إسبانيا هي الغاز البترولي (1.8 مليار دولار) والبترول الخام (415 مليون دولار) والبترول المكرر (155 مليون دولار) و خلال الـ 25 سنة الماضية، زادت صادرات الجزائر إلى إسبانيا بمعدل سنوي قدره 5.44٪، من 689 مليون دولار في 1995 إلى 2.59 مليار دولار في 2020[2]

- إلى يومنا هذا تسيطر المنتجات البترولية على صادرات الجزائر إلى اسبانيا بنسبة 90 في المئة، فيما تقسم بقية المنتجات الـ 10 في المئة الأخرى ومنها البلاستيك، الأسماك والقشريات والرخويات واللافقاريات المائية، التمور التي يتم تصديرها أيضا للمغرب من خلال اسبانيا.

- في مارس 2022، كانت أهم واردات إسبانيا من الجزائر هي الغاز البترولي (303 مليون يورو)، النفط الخام (255 مليون يورو)، الأمونيا (19.2 مليون يورو)، حبوب الجراد، الأعشاب البحرية، بنجر السكر، قصب... (3.88 مليون يورو) والهيدروجين 1.91 مليون يورو و تم تفسير الزيادة في واردات إسبانيا السنوية من الجزائر في المقام الأول من خلال زيادة واردات المنتجات من البترول الخام (26.1 مليون يورو أو 217٪) والبترول المكرر (25.7 مليون يورو أو 180٪) والهيدروجين (379 ألف يورو أو 96.8٪)[3]

[1] - فرانس 24، الجزائر ترفع القيود التي فرضتها على المبادلات التجارية الثنائية مع إسبانيا، **من الموقع الالكتروني:** https://www.france24.com/ar/، بتاريخ 2022/07/29، يوم 2023/05/30.

[2] - لمياء شاعل، الجزائر اسبانيا: الصادرات والواردات والتبادل التجاري، **من الموقع الالكتروني:** https://www.amnaymag.com/%d8%a7%d9%84%d8%ac%d8%b2%d8%a7%d8%a6%d8%b1-%d8%a7%d8%b3%d8%a8%d8%a7%d9%86%d9%8a%، بتاريخ 2022/09/02، يوم 2023/06/01.

[3] - برياحي سارة، 17 مليون اورو حجم المبادلات التجارية بين الجزائر واسبانيا، **من الموقع الالكتروني:** https://almasdar-dz.com/49390-17-، بتاريخ 2021/04/03، يوم 2023/06/01.

صادرات اسبانيا واردات الجزائر: في عام 2020، صدرت إسبانيا 2.16 مليار دولار إلى الجزائر، المنتجات الرئيسية التي صدرتها إسبانيا إلى الجزائر هي قوالب الحديد (109 مليون دولار)، والأصباغ الجاهزة (95.3 مليون دولار)، وزيت فول الصويا (76.4 مليون دولار وخلال السنوات الخمس والعشرين الماضية، زادت صادرات إسبانيا إلى الجزائر بمعدل سنوي قدره 2.59٪، من 1.14 مليار دولار في عام 1995 إلى 2.16 مليار دولار في عام 2020.[1]

- في مارس 2022، صدرت إسبانيا 130 مليون يورو واستوردت 590 مليون يورو من الجزائر، مما أدى إلى ميزان تجاري سلبي قدره 460 مليون يورو

- بين مارس 2021 ومارس 2022، انخفضت صادرات إسبانيا بنسبة −53.3 مليون يورو (−29.1٪) من 183 مليون يورو إلى 130 مليون يورو، بينما زادت الواردات بمقدار 347 مليون يورو (143٪) من 242 مليون يورو إلى 590 مليون يور

- في مارس 2022، كانت أهم صادرات إسبانيا إلى الجزائر هي الورق غير المطلي (12.7 مليون يورو)، وزيت فول الصويا (8.04 مليون يورو)، والأصباغ المحضرة (5.45 مليون يورو)، وفحم الكوك (5.03 مليون يورو)، والزيوت النباتية الأخرى (3.09 مليون يورو) ،و في مارس 2022 كذلك، تم تفسير الانخفاض في صادرات إسبانيا السنوية إلى الجزائر بشكل أساسي من خلال انخفاض صادرات المنتجات في البترول المكرر (−33.1 مليون يورو أو −98.6٪)، قوالب الحديد (−8.11 مليون يورو أو −97.1٪) والهواتف (−5.83 مليون يورو أو −96.4٪)[2]

ج- سيناريوهات تداعيات الازمة بين الجزائر واسبانيا:

ألقت الأزمة الديبلوماسية بين الجزائر وإسبانيا بظلالها على سيرورة المعاملات التجارية بينهما، إذ تراجعت الصادرات الإسبانية إلى الجزائر بنسبة قياسية تصل إلى 90 بالمائة في الربع الأول من سنة وإن تعليق معاهدة الصداقة –بين البلدين جعل صادرات إسبانيا إلى الجزائر في مستويات جد منخفضة، في وقت بقيت الجزائر حريصة على استمرار صادرات الغاز إلى الجار الشمالي غير أن الصادرات الإسبانية التي تجد

[1] - لمياء شاعل، المرجع نفسه.
[2] - المرجع نفسه.

صعوبة في الدخول إلى السوق الجزائرية بدأت في الارتفاع تجاه الجار الجنوبي الآخر المغرب، وذلك بفضل ما وصفه المصدر عينه بالاعتراف الإسباني بمخطط الحكم الذاتي المغربي في الصحراء، يقود ذلك إلى نقاش في السيناريوهات المحتملة لمآلات هذا التوتر السياسي بين البلدين، وانعكاساته على أكثر الملفات حساسية في العلاقة بينهما والممتدة إلى أوروبا، وهو الغاز[1].

– وإذا كانت الجزائر ملتزمة حتى الآن الوفاء بالتزاماتها المتعاقد عليها مع مدريد حول إمدادات الغاز، فإنّ من غير الوارد أن تتخذ الجزائر خطوة في اتجاه إجبار إسبانيا على دفع كلفة أكثر وزيادة الأسعار في سياق الضغط، بينما تتلافى الجزائر قطع الغاز نهائياً، لكون هذا النوع من القرارات قد ينقل الصدام السياسي والاقتصادي من كونه جزائرياً إسبانياً، ليصبح جزائرياً أوروبياً. غير أن هناك بعض الآراء تعتبر أنه إذا قررت الجزائر الذهاب إلى نقطة أبعد، تخصّ وقف علاقاتها مع مدريد، فإن توقيف ضخ الغاز يصبح أمراً آليا، خصوصاً أن الجزائر تحضرت مسبقا لهذا السيناريو، عبر التزامها تأمين حاجيات أوروبا من الغاز عبر إيطاليا، بعد اتفاق زيادة الإمدادات الموقع في 11 إبريل 2022

– المتوقع الآن أن تعمد الجزائر إلى إقرار مراجعة لأسعار الغاز المبيع إلى إسبانيا، وإخضاعها لأسعار الأسواق الدولية، وهذا لا يلغي السيناريو الأسوأ، وهو قطع إمدادات الغاز، وخصوصا في ظل أزمة الطاقة العالمية ويمكن أن تخسر إسبانيا مموناً موثوقا مثل الجزائر، التي تزودها بـ40 في المائة من حاجاتها، وسيكون عليها البحث عن مصادر تموين أخرى أكثر كلفة. أيضاً فإن إسبانيا خسرت السوق الجزائرية كسوق واعدة

– مقابل ذلك، يقول محللون سياسيون إن الخطوات التي تتخذها الجزائر في العلاقة مع إسبانيا، في شكل قرارات سياسية وعقاب اقتصادي، تؤشر على تضخم في الأنا السياسية لدى السلطة الجزائرية، مرده إلى حالة من الاستقرار الداخلي، والتعافي النسبي للاقتصاد المحلي، وتوفر البلاد على احتياطي صرف مقبول، خصوصاً مع الارتفاع اللافت لعائدات النفط. يضاف إلى ذلك عامل بارز، وهو خلو رصيد الجزائر من أي

[1] -DARBOUCHE hakim, **algeria's shifting gaz export strategy: between policy and market constraints**, the oxford institute for energy studies university of oxford, march 2011.p.232.

ديون أجنبية، كل ذلك يعطي القرار السياسي الداخلي للبلاد، استقلالية كبيرة، وهامشاً أكبر في المناورة مع الشركاء، والتموضع في نقطة قوة لممارسة الضغوط بدلاً من تلقيها[1].

– تبدو الخطوات الجزائرية إزاء إسبانيا كما المغرب، مدروسة لجهة التوقيت السياسي، وتغيير الحجارة على خريطة العلاقات الجزائرية مع الخارج، إذ إنها تأتي بعد ضمان الجزائر تركيز علاقات نوعية مع تركيا والصين وروسيا، وبالأساس علاقات متميّزة مع إيطاليا، كشريك موثوق به في الضفة الشمالية للمتوسط، ومنحها الأولوية في العلاقات المتوسطية، واتخاذ روما كمدخل إلى الاتحاد الأوروبي لكن ذلك لا يمنع بروز مخاوف لدى مراقبين من ردة فعل أوروبية إزاء الجزائر، بحكم قواعد التضامن السياسي التي تحكم العلاقات بين دول الاتحاد. ويبين الموقف من إسبانيا والموقف من ايطاليا، تبعث الجزائر برسالة مفادها أنها الشريك الموثوق به الذي لا يمكن تجاوزه في الضفة الجنوبية للمتوسط من جهة، والفاعل الذي لا يقبل بسياسة فرض الأمر الواقع ولا بمنطق ليّ الذراع من جهة ثانية، لكن الجزائ أمام معادلة أطرافها غير متكافئة، فمن جهة نجد تكتلاً محكوماً بمنطق التضامن بين دوله في شمال المتوسط، ودولة في بيئة مضطربة حدودها كلها مشتعلة في جنوب المتوسط إسبانيا عضو في تكتل سياسي واقتصادي محكوم بمنطق التضامن بين أعضائه، خصوصاً في القضايا المتعلقة بالأمن الأوروبي المشترك، الذي يحتل فيه أمن الطاقة مكانة محورية، بينما الجزائر تعيش في بيئة مضطربة، بل ربما معادية حتى، خصوصاً بعد الاختراق الذي حققه مشروع الكيان الصهيوني باختراق المنطقة عبر تطبيع المغرب، وربما قريباً موريتانيا[2]

– السياق الدبلوماسي بين الجزائر ومدريد يتسم بالتصعيد هو ما زاد من تعقيد العلاقات الثنائية أكثر، هناك عوامل ربما ستزيد من توتر الوضع أكثر فأكثر وفي تقديري الجزائر ستبحث عن الدوافع والأسباب للضغط أكثر على إسبانيا في هذه المرحلة الحساسة المتسمة بالارتفاع الكبير في أسعار الغاز، وفي حال قطع الإمدادات فأن السوق الدولية حاليا عطشى لكميات إضافية من الغاز في ظل الحربالروسية الأوكرانية، ويمكن "لسوناطراك" أن تجد عشرات طالبي حصة اسبانيا بكل أريحية[3].

[1] - عثمان لحياني، مرجع سابق.

[2] - مصطفى بخوش، الموقف الجزائري من إسبانيا وايطاليا ،**من الموقع الالكتروني:** https://www.alaraby.co.uk/politics/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%، بتاريخ 2022/06/10.

[3] - حسان جبريل، مرجع سابق.

المطلب الثالث: العلاقات التاريخية والسياسية الثنائية بين الجزائر وفرنسا

اولا: تاريخية العلاقات الثنائية بين الجزائر وفرنسا

شهد تاريخ البشرية الحديث نزاعات مسلحة في غاية العنف والوحشية، نتج عنها ذاكرة معقدة، وتداعيات على العلاقات بين أطرافها، مثلما هو حال العلاقات الجزائرية الفرنسية، بعد استقلال الجزائر عن فرنسا، التي احتلتها بالقوة عام 1830م وخرجت منها أيضًا بالقوة عام 1962، بعد قيام ثورة التحرير الجزائرية الكبرى التي دامت أكثر من سبع سنوات (1954-1962)، وضطرت فرنسا بتاريخ 18 مارس 1962 إلى توقيع اتفاقيات إيفيان (مدينة جنوب شرق فرنسا)، مع الحكومة الجزائرية المؤقتة بقيادة العقيد في جيش التحرير الوطني الجزائري آنذاك المجاهد كريم بلقاسم، وتم الاتفاق على وقف إطلاق النار ابتداء من يوم 19 مارسلكن لم يتم احترامه، وتشكلت منظمة الجيش السري الفرنسية OAS التي رفعت شعار "الجزائر فرنسية وستبقى كذلك"، وهي مكونة من أفراد مسلحين، ارتكبوا جرائم ضد الجزائريين، واستمر بذلك سقوط الضحايا من المدنيين الجزائريين إلى غاية 5 جويلية 1962 تاريخ الإعلان الرسمي لاستقلال الجزائر، من طرف جبهة التحرير الوطني، بعد يومين من إعلان فرنسا عنه، ولتدخل بهذا دخلت العلاقات الجزائرية الفرنسية بذلك مرحلة التعامل بين دولتين سيدتين، ولكن بشيء من الحذر والتباين، بين صعود وهبوط وتوتر وتهدئة، وقام "فاليري جيسكار ديستان"Valéry Giscard d'Estaing) في أبريل 1975 بأول زيارة رسمية لرئيس فرنسي إلى الجزائر المستقلة، وارتفع العلم الفرنسي لأول مرة بعد الاستقلال في الشوارع الجزائرية، لكن من دون أن تُنكس معه أشرعة الماضي، فحتى ولو لم تخلُ أي من تلك المراحل من إبداء الطرفين رغبتيهما في تجاوز الماضي وفتح صفحة جديدة، لا يزال الأمر يقف على مسافة من التعقيدات، تتقدمها ذاكرة مشتركة مثقلة بملفات كبيرة، تلقي بظلالها على الحاضر[1].

وبالعودة الى بداية العلاقات الثنائية بين الجزائ وفرنسا أي بداية ظهور الدولة الجزائرية الحديثة، في بداية القرن السادس عشر الميلادي، متى بدأ انفصالها عن الدولة العثمانية (انضمت إليها خلال الفترة 1818-1830)، وأصبح لها علاقات دبلوماسية مباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، ويشار إليها

[1] - عباس محمد الصغير، **"فرحات عباس من الجزائر الفرنسية إلى الجزائر الجزائرية (1927 -1963)"**، (مذكرة ماجستير غير منشورة)، في تاريخ الحركة الوطنية، جامعة منتوري قسنطينة ،كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية ،2007، ص. 71.

في المعاهدات كمملكة أو دولة الجزائر وتمكنت بعدها الجزائر من بسط سيادتها في حوض البحر الأبيض المتوسط، بفضل أسطولها البحري القوي، وفرضت الضرائب والرسوم على سفن الدول التي تعبره، مما دفع العديد من الدول إلى عقد معاهدات واتفاقيات معها، وعلى هذا الأساس قامت العلاقات الجزائرية الفرنسية في عام 1561م، وتوطَّدت أثناء قيام الثورة الفرنسية التي اندلعت عام 1789، فقد استنجدت بها حكومة الثورة بعد حصار قوات الأنظمة الأوروبية لها، فأنقذتها من الدمار والجوع بتزويدها بالقمح، وتمويلها بقروض من دون فوائد، وكانت قد وقعت الجزائر مع فرنسا ثمانية وخمسين (58) اتفاقًا ومعاهدة في الفترة الممتدة من 1619 إلى 1830م، وتولى رعاية مصالح فرنسا بالجزائر ستون (60) قنصلًا ونائب قنصل، وتردد على الجزائر ستة وتسعون (96) محافظًا ومبعوثا وهي لم تعقد نصف هذه الاتفاقيات مع دول أوروبية مثل إنجلترا، مما يبرز درجة التعاون بين الطرفين خلال تلك الفترة.

على الرغم من حرص الطرفين على تدعيم تلك العلاقات، كانت تتأرجح بين الودية والعدائية، في إطار لا يخرج عن ظروف ذلك العصر، التي تميزت بالصراع حول مناطق النفوذ، خاصة بين إنجلترا وفرنسا والدولة العثمانية، لكن بعد معركة "نافارين" تنامت الأطماع الفرنسية في احتلال الجزائر، وبدأت تمارس سياسة الاستفزاز تجاهها، لا سيما برفضها سداد ديونها، ثم اصطنعت أزمة من *حادثة المروحة الشهيرة* التي جرت بين الداي حسين حاكم الجزائر آنذاك والقنصل الفرنسي، وقامت قواتها بمحاصرتها لمدة ثلاث (3) سنوات انتهت باحتلالها لها بتاريخ 5جويلية عام 1830، وقد اصطدمت قوات الاحتلال الفرنسي منذ الوهلة الأولى بمقاومة شعبية مستميتة، فلجأت إلى أبشع أنواع الجرائم واستخدمت أبشع الأسلحة من أجل قمعها، وحصل الشعب الجزائري على استقلاله بقيام ثورة التحرير الكبرى (1954-1962ونالت الجزائر بموجبها لقب بلد المليون ونصف المليون شهيد، لكن عدد الضحايا والشهداء يفوق في الواقع هذا الرقم بأضعاف[1]

إن بشاعة الجرائم التي ارتكبتها قوات الاحتلال الفرنسي في حق الشعب الجزائري، خلفت خزانا من الجراح التي لم تلتئم بعد، وأخرى لا تزال تنزف بقوة، بل ومفتوحة على آلام متفاقمة، لا سيما بسبب ملفات الذاكرة المشتركة العالقة بين البلدين، التي لا تزال تداعياتها تُلقي بظلالها على العلاقات بين البلدين، وتتمسك الجزائر الى اليوم بضرورة اتخاذ فرنسا خطوات سياسية وقانونية من أجل إنصاف الذاكرة والتاريخ، بينما

[1] - فضيلة ملهاق، "بين الجزائر وفرنسا لا يسهل قلب الصفحة ولا تصفحها كماض: عندما تضع الحرب أوزارها تعلن الذاكرة نضالها"، **مجلة الانساني**، العدد 69، افريل 2022، ص.212.

ترفض فرنسا ذلك، بذريعة أن عمل الذاكرة من اختصاص المؤرخين، بل وتحاول التقليل من حجم جرائمها المرتكبة ضد الجزائريين أثناء الاحتلال، تتمثل أهم مسائل الذاكرة المشتركة بين الجزائر وفرنسا فيما يلي:

-**عدم اعتراف فرنسا بجرائمها والاعتذار عنها:** تتمسك الجزائر بمطلب اعتراف فرنسا بجرائمها إبان احتلالها لها والاعتذار عنها، فيما يرفض الطرف الفرنسي ذلك، على الرغم من بعض الخطوات والتصريحات السياسية التي يطلقها القادة الفرنسيون بين الحين والآخر فالاحتلال الفرنسي للجزائر من أطول وأبشع أنواع الاحتلال في العصر الحديث، استمر أكثر من قرن واثنتين وثلاثين سنة (1830-1962)، وارتكبت قواته طيلتها أفظع الجرائم ضد الإنسان والبيئة، وانتهجت سياسة الإبادة الجماعية، والتَّهجير القسري الجماعي والفردي، والقتل، والتَّعذيب، والاغتصاب، والتَّجويع، وحرق الأراضي والمحاصيل.. إلخ، كما قامت بتفجيرات نووية غير محصنة في الصحراء الجزائرية، تسببت في كوارث بشرية وبيئية تمتد آثارها للمستقبل البعيد، ستمرت تلك الجرائم الفظيعة، طيلة الاحتلال، وقد سجل التاريخ وحشية منقطعة النظير، يمكن أن نضرب مثلًا عنها بمجازر 8 ماي 1945 في مناطق سطيف والمسيلة وقالمة وخراطة وسوق أهراس، فقد خرج الشعب الجزائري للاحتفال بانتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، ومطالبة فرنسا بالالتزام بوعودها ومنحهم الاستقلال، لكنها استعملتهم في حربها ضد أعدائها، كدروع بشرية، ثم أخلفت وعدها وقابلت مطالبهم السلمية بالقمع والتقتيل الجماعي، ودمرت قرى ومداشر بأكملها، قتلت أكثر من خمسة وأربعين ألف (45.000) جزائري، ولم تقم بتسجيلهم في سجلات الوفيات[1].

فعلى الرغم من بعض الخطوات والتصريحات السياسية التي يطلقها بين الحين والآخر الطرف الفرنسي، لم تقم فرنسا بالاعتراف بجرائمها أثناء الاحتلال والاعتذار عنها، وهو ما تعتبره الجزائر مطلبًا أساسيًّا من أجل تجاوز الماضي، وقد تباينت تصريحات الرؤساء الفرنسيين عن ذلك حسب الوضعيات والمواعيد السياسية والتي يمكن ايضاحها كاتالي:

- صرح الرئيس السابق الفرنسي "فرنسوا ميتران" François Mitterrand في نوفمبر 1981، لدى زيارة رسمية إلى الجزائر **أن فرنسا والجزائر قادرتان على التغلب على خلافات الماضي وتجاوزها**، كما وقع الرئيس "جاك

[1] - مصطفى الشريف، **الجزائر الأمة والمجتمع**، تر: حنفي بن عيسى، الجزائر: دار القصبة للنشر، 2007، ص. 107.

شيراك" في مارس 2003، في الجزائر العاصمة، مع الرئيس الاسبق عبد العزيز بوتفليقة إعلان الجزائر، الذي نص على شراكة استثنائية من أجل تجاوز ماضٍ لا يزال مؤلما... ينبغي عدم نسيانه أو إنكاره

– صدور قانون حول الدور الإيجابي للاستعمار بتاريخ 23 فيفري 2005، فقد اعتبر الرئيس السابق الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة" أن هذا القانون يكشف عن عمى عقلي يكاد يصل إلى الإنكار وتحريف التاريخ، وعلى الرغم من إلغاء القسم المثير للجدل من هذا القانون بعد عام من صدوره، لا سيما المادة 4 منه التي تُعتبر تمجيدا للاستعمار، استمرت تبعاته السياسية على العلاقات بين البلدين[1].

– ندد الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" Nicolas Sarkozy في نهاية 2007، أثناء زيارته إلى الجزائر، بالنظام الاستعماري من دون أن يعتذر ودعا الجزائر إلى التطلع إلى المستقبل، وكذلك صرح الرئيس "فرنسوا هولاند François" Hollande، في نهاية 2012، بالمعاناة التي ألحقها الاستعمار الفرنسي بالشعب الجزائري

– اتفق الطرفان الجزائري والفرنسي في سنة 2020 على اتخاذ خطوة من أجل تسوية ملف الذاكرة، وكلف كل من المستشار برئاسة الجمهورية الجزائرية "عبد المجيد شيخي"، والمؤرخ الفرنسي "بنيامين ستورا" بتقديم اقتراحات بهذا الشأن، فرفع بنيامين ستورا تقريرا إلى الرئيس "إيمانويل ماكرون" Emmanuel Macron يوصي فيه باتخاذ خطوات رمزية تجاه الذاكرة الجزائرية من دون الاعتذار، جاء عقب ذلك بيان الرئاسة الفرنسية الصادر في يناي2021.. **أن فرنسا مستعدة لتقديم خطوات رمزية لمعالجة ملف استعمار وحرب الجزائر، لكنها لن تعبر عن أي ندم أو اعتذار..**، وقد لقي تقرير "بنيامين ستورا" Benjamin Stora رفضا من جهات عدة جزائرية قالت إنه يساوي بين الضحية والجلاد ووصفته بغير الموضوعي. وقد صرح "عبد المجيد **شيخي** "أمام وسائل إعلام محلية، **إن ذلك التقرير مشكلة فرنسية فرنسية لا يعني الجزائر في شيء.**[2]

– **ملفات الذاكرة العالقة بين البلدين:** تتمثل هذه الملفات مبدئيا في: الأرشيف، لا سيما المتعلق بالحقبة العثمانية (1516–1830)، والتجارب النووية في الصحراء الجزائرية (1960–1966)، وجماجم أبطال المقاومة الشعبية (قبل ثورة التحرير الكبرى التي اندلعت في أول نوفمبر 1954)، وكذا ملف المفقودين.

[1] - فضيلة ملهاق، مرجع سابق، ص 213.
[2] - المرجع نفسه، ص. 213.

–الارشيف: اعلنت الجزائر في عام 2017 أن فرنسا ما زالت تحتجز 98 بالمائة من أرشيف البلاد المهرَّب إلى فرنسا، وهي تطالبها باستعادته كاملًا، بما فيه الأرشيف الذي يعود إلى الحقبة العثمانية (1518 – 1830)، وتجدر الإشارة، بهذا الصدد، إلى أن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون كان قد سمح برفع السرية، لفائدة الباحثين الجامعيين، عن أرشيف كان مشمولًا بقانون سرية الدفاع الوطني، ومعه وثائق ومستندات فرنسية حول حرب التحرير الجزائرية التي أفضت إلى إنهاء الاستعمار الفرنسي. غير أن الكثير من الباحثين الجامعيين لم يجدوا في هذه الخطوة تسهيلًا لعملهم[1].

–التجارب النووية: قامت فرنسا بين عامي 1960 و1966 *بتفجيرات نووية بالصحراء الجزائرية* موزعة، حسب مسؤولين فرنسيين، على أربع (4) تجارب فوق الأرض وثلاث عشرة (13) تجربة في باطنها وتم تنفيذ أول تفجير نووي في منطقة "رقان"، جنوب الجزائر، في 13 فيفري 1960، بإشراف مباشر من الرئيس الفرنسي "شارل ديغول"Charles de Gaulle ، وأطلق عليها اسم عملية اليربوع الأزرق وقد استخدمت فيها أربع قنابل نووية بطاقة تفجير سبعين (70) كيلوطن من البلوتونيوم وبلغت شدة التفجير الذي أجري على سطح الأرض أربعة أضعاف التفجير الناتج عن قنبلة هيروشيما. وتلتها عمليات اليرابيع الثلاث، الأبيض والأحمر والأخضر، وعمليات أخرى أجري بعضها بعد توقيع اتفاقيات إيفيان عام 1962، قبل استقلال الجزائر بأشهر، والتي تضمنت بنودا تسمح لفرنسا باستعمال مواقع في الصحراء الجزائرية إلى غاية عام 1967، وقد تسببت عملية اليربوع الأزرق وحدها في قتل ما يزيد على اثنين وأربعين ألف (42.000) جزائري، استعمل بعضهم مع جنود فرنسيين فئران تجارب، وخلفت هذه العملية كوارث بشرية وبيئية. لا تزال المنطقة تعاني تلوث الجو بالإشعاعات النووية، وتلوث المياه، وتشوهات خلقية للمواليد الجدد، وتفشي الأمراض السرطانية وإعاقات... إلخ. كما أدت إلى انقراض أنواع من الحيوانات والنباتات.

إن قائمة ضحايا التفجيرات النووية الفرنسية في الجزائر في ارتفاع، وهي عابرة للحدود والأزمنة، أمام صمت السلطات الفرنسية التي ترفض الكشف عن خبايا تلك التجارب، وتسليم خرائط دفن النفايات النوويــة، وكذا المعــدات والأجهــزة التي استخدمت في تنفيذ التفجيرات النووية، وفي عام في عام 2019، أصدرت فرنسا ما يسمى بقانون "مورين" المتعلق بالاعتراف وتعويض ضحايا التجارب النووية الفرنسية بمستعمرات فرنسا السابقة، وتلاه القرار المؤرخ في 22 سبتمبر 2014 الذي يحدد كيفيات تطبيقه، هذا النص القانوني لا يشمل

[1] - مصطفى الشريف، نفس المرجع السابق، ص. 172.

عمليا كل ضحايا التفجيرات النووية، من العسكريين والمدنيين الذين كانوا موجودين في المنطقة، ويقصي الجزائريين من التعويضات، وقد رُفضت الملفات الجزائرية بحجة أن الأمراض المصرح بها لا تندرج في إطار النص المذكور، ففرنسا لا تعترف أصلًا بقيامها بهذه التجارب في مناطق آهلة بالسكان في الجزائر.

-جماجم المقاومين الجزائريين في متاحف فرنسا: كشفت وسائل إعلام فرنسية في 2016 وجود ثمانية عشر ألف جمجمة في متحف الإنسان بباريس، يعود مبدئيا أكثر من خمسمائة منها إلى جزائريين وتخفي الجماجم المحتجزة بمعارض فرنسا قصصا عن وحشية الاستعمار الذي أعدم مقاومين بدل معاملتهم كأسرى حرب، وعلق رؤوسهم بعد قطعها في مداخل القرى لترهيب باقي السكان حتى لا يأخذوا طريق المقاومة وقد استعادت الجزائر في 3 جويلية 2020 أربعا وعشرين رفات تعود لقادة المقاومة الشعبية ضد الاحتلال الفرنسي، بعد قرن وسبعين سنة من احتجازها بمتحف الإنسان في باريس، واعتبرت الجزائر ذلك خطوة رمزية بسيطة.

-المفقودون : يشكل ملف المفقودين أثناء ثورة التحرير الجزائرية أحد ملفات الذاكرة العالقة بين الجزائر وفرنسا. قامت فرنسا بالكشف سنة 2020 عن مصير بعض الشخصيات المفقودة، لكن الجهات الجزائرية تعتبرها خطوة رمزية أمام كم المفقودين الذين تتكتم فرنسا على مصيرهم وبهذا الصدد اعترف الرئيس ماكرون بتصفية الجيش الفرنسي للمناضل الجزائري "علي بومنجل" عام 1957، وأقرَ أن: **بلاده بحاجة إلى مصالحة مع ذاتها في تناول الماضي الاستعماري**[1]

لكن مهما ساءت الذاكرة، يبقى للحاضر منطقه، الذي يؤكد أهمية العلاقات الجزائرية الفرنسية، بحكم عوامل جغرافية، وسياسية، واقتصادية، وثقافية.. وتاريخية أيضا، ويستدعي ضرورة استقرار هذه العلاقات وتدعيمها بأواصر الثقة والاحترام المتبادلين، لا سيما بتصفية ملفات الذاكرة العالقة بين البلدين، والحرص على عدم انتقالها ملغمة إلى الأجيال القادمة[2].

ثانيا: العلاقات السياسية الثنائية بين الجزائر وفرنسا: المواقف والتفاعلات

أ- المواقف السياسية بين الجزائر وفرنسا

[1] - المرجع نفسه، ص.ص. 172،173.
[2] - فضيلة ملهاق، ص. 213.

شكل الاستقلال الوطني فرصة لإخراج دولة تسعى إلى تعزيز السيادة واستقلال القرار الوطني عن التأثير الخارجي وبخاصة الفرنسي منه بأبعد قدر ممكن، وذلك في خضم محيط دولي يعكس حالة من التجاذب الأيديولوجي، والعداءات المتبادلة بين مستعمري الأمس والدول المستقلة،وحالة من رسم لنمط متميز من العلاقات الثنائية الجزائرية الفرنسية الذي يشوبه العديد من المواقف التي تحن إلى الماضي من الجانب الفرنسي، ونضال من أجل إثبات الندية السياسية من الطرف الجزائري، هذه المواقف التي يمكن تقسيم تبانها الى مرحلة السبينات والثمانينات، قبل بروز الازمة امنية في الجزائر، لتتضح هذه المواقف خلال مرحلة العشرية السوداء والمرحلة التي تلتها بانتخاب الرئيس الاسبق الراخل السيد " عبد العزيز بوتفليقة، ثم تتباين بين واقع الشد والجذب طول الفترات الرئاسية التي شهدتها الجزائر، كما انه يمكن قراءة بعض الراء السياسية التي ظهرت باندلاع الحراك الشعبي في الجزائر وحتى معرفة اراي السياسي الفرنسي في الجزائر بتقد السيد الرئيس الحالي " عبد المجيد تبون" والمواقف الحالية التي تتجلى في البيئة السياسية

العلاقات السياسية بين الجزائر وفرنسا فترة السبعينات والثمانينات: فقد شهدت نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات تغييرا على مستوى القيادة في وصل 2 الدولتين، فبعد وفاة الرئيس هواري بومدين في 27 ديسمبر 1978 الرئيس " الشاذلي بن جديد إلى سدة الحكم في الجزائر، وفي فرنسا وصل اليسار إلى الحكم سنة 1981 بقيادة " فرانسوا ميتران " الذي اعتبر ارتباط الجزائر بفرنسا مفيد للطرفين وحتى للعالم لذا أراد تحقيق المعالجة بين الشمال والجنوب في إطار الإتجاه الإشتراكي الذي كانت تسير الجزائر وفقه في تلك الفترة[1].

وفي إطار تبادل الزيارات الرسمية وتكثيفها بين الجزائر وفرنسا لتوطيد العلاقات بينهما جاءت أول زيارة للرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد إلى فرنسا سنة 1983 لتليها زيارة الرئيس الفرنسي " فرانسوا ميتران " للجزائر والذي صرح في أثناء هذه الزيارة : " **أقدم احتراماتي للجزائر 3 عام 1984 لرئيسها، كما أحيي إخوانكم الجزائريين المقيمين والعاملين بفرنسا إن مساهمة عملهم في رفاه بلدي يستحق الإعتراف والإحترام وهو شيء أصبح مضمون لهم، إن فرنسا والجزائر قادرتان على تخطي وتحمل آثار الماضي، إنهما عازمتان على إجتياز العوائق وسوء الفهم اللذان سادا لفترات طويلة وعرقلا تحقيق تفاهم متبادل، إنهما يستطيعان تأسيس تقاربهما وبناء صداقتهما على أساس ومعطى تجديد الثقة فبواسطتها تستطيع كثافة وتنوع العلاقات بين البلدين أن تغذي الحوار والتعاون**" ، كما تمنى ميتران إقامة علاقة نموذجية جديدة بين الشمال بين والجنوب، وقد وجد القائدان الجديدان ملفات ساخنة تنتظر

[1] - منيرة بلعيد ، **"السياسة الخارجية الفرنسية الجديدة تجاه الجزائر 1992-2002"**، (مذكرة ماجستير غير منشورة)،الجزائر، جامعة 3 منتوري قسنطينة، سنة 2005 ،ص. 12.

الحل، فبالرغم من أن زيارة ميتران للجزائر جاءت لتضع ملف المهاجرين الجزائريين في حالة أحسن، في تحسين العلاقات السياسية، إلا أنها وبالمقابل لم تفصل في بعض الملفات التي لم تجد طريقها للحل فقد كان ملف الأرشيف أحد أهم المشكلات التي اعترضت العلاقات الجزائرية الفرنسية وذلك لأنه يحمل تاريخا لحقبة مهمة لدى الجزائريين بل ويمثل ذاكرة لهم[1]

لقد أبدت فرنسا استعدادها لتقديم كامل الأرشيف للجزائر لكنها سرعان ما تراجعت عن قرارها حين قال ميتران : " **سنعمل بطريقة تسمح للجزائر من ولعل هذا 3 الوصول إلى الأرشيف الذي تريده في عدد معين من الميادين** "التصريح يحمل في ثناياه الحنين الى النظرة الفرنسية القديمة للجزائر حين " كانت جزءا من التراب الفرنسي " فبالتالي فإنها تعتبر أن كل الوثائق المتعلقة بتلك الحقبة هي ملك لها، أما عن موقف الجزائر فهو قائم على مبدأ قانوني يتمثل في أنه لا يحق لأحد الإستفراد بوثائق أو أرشيف على أساس حجج مثل تلك التي قدمتها فرنسا .لقد تمكنت الجزائر من استرجاع بعض الوثائق (450 سجلا) متعلق بالفترة العثمانية في سنة 1967 ،كما تسلمت سنة 1975 153 علبة أرشيف و133 سجلا ومواثيق دولية سيما المتعلقة بالدول الأوربية بإستثناء فرنسا[2].

–وإذا كان مشكل الأرشيف لم يعرف الحل فإن المشكل الثاني الذي واجه العلاقات الجزائرية الفرنسية في بداية ثمانينيات القرن الماضي والمتمثل في مشكل الغاز فقد عرف الحل من خلال اتفاق فيفري 1982 ،حين قبلت فرنسا شراء الغاز الجزائري بسعر يفوق 15 %السعر الدولي المتعارف عليه، ويبدو أن حل هذا المشكل ساهم في تقدم العلاقات لتصل إلى إرساء قواعد تنسيق وتعاون سياسي واقتصادي سنة 1983لتاتي سنة 1985 التي كانت عسيرة على الإقتصاد الجزائري بفعل انخفاض البترول هذا الإنخفاض ولد أزمة اقتصادية معقدة في الجزائر كما كانت هذه الأزمة سببا في توتر العلاقات بين الجزائر وفرنسا عندما دخلت فرنسا في مفاوضات بهدف مراجعة أسعار الغاز وتخفيضها الامر الذي لم يرضي الطرف الجزائري، و لقد وقعت أزمة البترول في الجزائر مخلفات كبيرة سواء على المدى القريب أو البعيد ويكفي أن نقول أنها كانت عامل مساعد على موجة الفوضى التي شهدتها الجزائر في أكتوبر 1988و . جاءت أحداث أكتوبر 1988 كنتيجة متوقعة للوضع في الجزائر، لقد خرج الآلاف من الشباب الغاضب على الحالة الإجتماعية

[1] - SALAH MOUHOUBI , **La politique de coopération Algero-Française Bilon Perspectives 1 er édition**, PARIS : Publi Sud, 1991, p 154

[2] - المرجع نفسه، 154.

والإقتصادية في مظاهرات عارمة جابت شوارع العاصمة الجزائر وبعض المدن الأخرى يطالبون بتحسين الأوضاع، ولعل أهم نتيجة لهذه المظاهرات هو فتح المجال للتعددية الحزبية وكسر احتكار الحزب الواحد لممارسة السلطة وذلك من خلال دستور 1989 الذي فتح المجال للعمل السياسي، وفي الجانب الإقتصادي شهدت الجزائر انفتاح غير 2 مسبوق واصلاحات جذرية، وان التحولات العديدة التي طرأت في الجزائر مع نهاية الثمانينيات كانت بمثابة جرعة زائدة في مستقبل العلاقات الجزائرية الفرنسية، فالإصلاحات التي باشرتها الجزائر جاءت لتخلف رؤية سياسية مشتركة بين البلدين[1].

–ان التعددية السياسية التي حملها دستور 1989 تمخض عنها أول انتخابات تشريعية تعددية والتي كانت نتائجها مثارا لجدل كبير في الطبقة السياسية الحاكمة في الجزائر ليعلن في جانفي 1992 عن إلغاء نتائج هذه الإنتخابات ولم يمر هذا الإعلان دون حدوث أزمة حقيقية استمرت زهاء العشر سنوات .ولم تتردد فرنسا في ابداء موقفها من وقف المسار الإنتخابي في الجزائر، ففي البداية اعتبرت القرار الجزائري بإلغاء النتائج ضربة للديمقراطية التي وعدت الجزائر الدول الأوربية بإرسائها ولكنها لم تلبث على هذا الموقف لتغير موقفها وتعلن بأن فوز الأحزاب الإسلامية بالإنتخابات يمثل خطرا على مصالحها في الجزائر وذلك حسب قول وزير خارجيتها " ألآن جوبي " في تلك الفترة : **إن فرنسا لا ترضى أن يوجد على ضفتها الجنوبية نظام تيوقراطي لا يؤمن بالديمقراطية الليبرالية والعلمانية...**، اعتبرت الجزائر الموقف الفرنسي تدخلا في شؤونها الداخلية عندما قامت فرنسا باتهام النظام الجزائري بانتهاكه لحقوق الإنسان هذا الإتهام زاد من التوتر بين البلدين وولد أزمة دبلوماسية حقيقية، ولكن المثير في الأمر أن فرنسا لم تكن لتفرط في مصالحها بالجزائر من خلالها المحافظة على السوق الجزائرية خصوصا ومتابعة نشاطاتها الإقتصادية الأخرى عموما، ولعل أكبر دليل على استمرار العلاقات الإقتصادية بين البلدين وعدم تأثرها بالأزمة[2]

–عرفت الجزائر في بداية التسعينيات تغييرا على مستوى القيادة بعد قيام الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد بتقديم استقالته إلى المجلس الدستوري، و مع شغور منصب الرئاسة بالجزائر شكل المجلس الأعلى للدولة الذي ترأسه السيد "محمد بوضياف" أحد القادة التاريخيين للثورة التحريرية في 16 ، لقد حاول المجلس

[1] -JEAN- CHARLES JAN FFRET : " La V eme république et seconde guerre d'Algerie 1988-1997 " Piste pour une recherche, Caliers d'histoire imédiate N° 13 (Printemps 1998), p 72.
[2] - منيرة بلعيد، نفس المرجع السابق، ص. 14.

توضيح السياسة الجزائرية وتبيين استقلالها 2 جانفي 1992 عن أي طرف خاصة الطرف الفرنسي ليأتي اغتيال " محمد بوضياف " في عنابة يوم 26 جوان 1992 ليخلط الأوراق مرة أخرى ويدخل الجزائر إلى ساحة من المواجهات الدامية راح ضحيتها أكثر من مئة ألف شخص، و إن التناقض الذي ظهر به الموقف الفرنسي في هذه الفترة إزاء الأزمة في الجزائر بالإضافة إلى التشهير الإعلامي الذي شنته على الجزائر من خلال مختلف وسائل الإعلام بوصف الوضع في الجزائر بالحالة الميؤوس منها وإظهار ذلك للعواصم الأوربية والعالم بأسره جعل التباعد هو السمة الغالبة على العلاقات الجزائرية الفرنسية، وتتمثل أهمية الموقف الفرنسي من الأزمة الجزائرية في أنه يمثل البارومتر الحقيقي لأوربا والمؤثر الفعلي لها نظرا لطول إقامة فرنسا بالجزائر وحجم مصالحها فيها، ولقد دعمت فرنسا موقفها بسحب خبرائها من الجزائر ومطالبة مواطنيها بإجتناب الجزائر في أسفارهم وتجميد عمليات الإستثمار في مجال المحروقات

– شكل وصول " جاك شيراك " إلى الإيليزي سنة 1995 وفوزه بولاية رئاسية أمالا كبيرة في تحسن العلاقات الجزائرية الفرنسية وتجاوز الآثار السلبية لمخلفات قضية اختطاف الطائرة، لقد بدا الرئيس الجديد مصرا على عدم تكرار الأخطاء الفرنسية السابقة فقد حرص على الإمتناع عن التورط المباشر في الأزمة الجزائرية، وسعى بالمقابل إلى تفعيل الجانب الإقتصادي من خلال تشجيعه للمبادلات الجزائرية الفرنسية، لكن التشكيك الفرنسي في قدرة الأنظمة الجزائرية المتعاقبة منذ بداية الأزمة في تحقيق الإستقرار وتواصل تبادل الإتهامات بين الطرفين جعل الأزمات بين الجزائر وفرنسا تتوالى، فبإعلان وكالة الأنباء الفرنسية بأن الرئيس السابق "اليامين زروال" أبدى طلب لقاء "جاك شيراك" بمناسبة الذكرى الخمسون لإنشاء هيئة الأمم المتحدة حتى جاء الرد الجزائري بنفي الخبر حين أوردت وكالة الأنباء الجزائرية أن الإتفاق كان ثنائيا في لقاء وزراء الخارجية لدول البحر الأبيض المتوسط وبعد ضجة كبيرة لعبت فيها وسائل الإعلام والأحزاب الجزائرية والفرنسية دورا كبيرا تم إلغاء اللقاء، لتدخل بعدها العلاقات الجزائرية الفرنسية حلقة جديدة في ظروف غامضة سادها الجمود ولا نبالغ أن قلنا أنها كانت قطيعة غير معلنة بين البلدين في المجال السياسي والدبلوماسي على الأقل[1].

لا يمكن ان نتجاهل الصعيد الإجتماعي لعبت الأزمة التي مرت بها الجزائر دورا في جعل فرنسا تشدد وتصعب من تنقل الجزائريين إلى فرنسا وكانت سببا في تجديد فرنسا لشروط التنقل إلى فرنسا لتعرف سنة

[1] - سعد شيحاني، " **العلاقات الجزائرية الفرنسية من خلال مضمون خطابات رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في الفترة الممتدة بين1999-2004) "**، (مذكرة ماجستير غير منشورة)، الجزائر، جامعة يوسف بن خدة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، 2009، ص. 87.

1995 انخفاضا ملحوظا في عدد التأشيرات التي منحتها فرنسا للجزائريين حيث أن عددها لم يتجاوز 45 ألف ، ولا يمكن تجاهل موقف الخطوط الجوية الفرنسية بمقاطعتها لمطارات 3 تأشيرة الجزائر وغلق السلطات الفرنسية لقنصليات عنابة الجزائر ووهران سنة 1994 فهذه

الوقائع أبانت عن رغبة فرنسية لخفض نسبة سفر الجزائريين اليها، وبدوره لقد انعكس ملف الأزمة الجزائرية على العديد من الملفات الأخرى فالوضعية الصعبة وتسارع الأحداث في الجزائر من خلال تزايد العنف الدموي جعل ملف الهجرة لا يحمل الأهمية التي كان عليها في سنوات سابقة ويترك المجال لملفات أقوى وأثقل، بالرغم من استمرار معاناة الجالية الجزائرية بفرنسا بفعل الظروف القاسية التي كانت تعيشها،ضف اليها المعاناة المعنوية التي قابلتهم حين كانوا يتهمون بأنهم سبب الأزمات الإجتماعية والأمنية التي عاشتها فرنسا في تسعينيات القرن الماضي[1].

العلاقات السياسية بين الجزائر وفرنسا 1999– 2004 : فقد انتخب السيد " عبد العزيز بوتفليقة " في 15 أفريل 1999 رئيسا جديدا للجمهورية الجزائرية عقب انتخابات رئاسية مسبقة كان الرئيس "اليامين زروال" قد أمر بإجرائها قبل انتهاء عهدته الرئاسية، لقد كانت الظروف التي جرت فيه هذه الإنتخابات محل جدل عالمي حين طعنت كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في شرعية بوتفليقة الدستورية .فمن فرنسا جاء أول رد فعل على نتائج الإنتخابات الرئاسية في الجزائر لسنة 1999 حين أعلنت وزارة الخارجية الفرنسية قلقها العميق حيال الظروف التي جرت فيها الإنتخابات والتي لم تعبر في نظرها عن تطلعات الشعب الجزائري نحو إحلال نظام ديمقراطي في إطار تعددي وعبر عن قلق بلاده لظروف الإنتخابات الجزائرية واعتبر أن هناك فجوة بين الآمال التي كانت معلقة على الإنتخابات الجزائرية من ناحية وبين ما حدث فيها في النهاية من ناحية أخرى[2] .لقد جاءت التصريحات الفرنسية في وقت كانت العلاقات الجزائرية الفرنسية شبه جامدة، ولكن بمجرد سماع الجزائر للموقف الفرنسي حتى ظهر التوتر على صعيد التصريحات، فالجزائر اعتبرت موقف فرنسا تدخلا في خصوصيات الجزائر وشؤونها الداخلية الخاصة،وسرعان ما جاء الرد عن طريق الرئيس الجزائري النتخب السيد "عبد العزيز بوتفليقة" حين قال : " **إني أرفض أي تدخل فرنسي في شؤوننا فلا وصاية ولا حماية ولا أحكام ولا دروس، وعلى فرنسا أن تكف عن دس أنفها في شؤون الجزائر الداخلية وأن تشتغل بشؤونها الخاصة**" ووكان قد عد الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في الحملة الإنتخابية التي

[1] - المرجه نفسه، ص. 87.

[2] - أحمد مهابة، "عبد العزيز بوتفليقة والمهمة الصعبة "، **مجلة السياسة الدولية** ، الجزائر، العدد 137، جويلية 1999، 24.

أجراها قبيل الإنتخابات الرئاسية سنة 1999 بتحقيق السلم والأمن على الصعيد الداخلي والإنطلاق إلى فك العزلة التي مورست على الجزائر خلال تسعينيات القرن الماضي حين لم يقم أي رئيس دولة بزيارة الجزائر إذا ما استثنينا الرئيس الغاني" جورن موون لينغتن"[1]

وتعد السياسة الخارجية امتداد للسياسة الداخلية لذا حاول الرئيس الجزائري بوتفليقة غداة وصوله للحكم في الجزائر إلى تحسين صورة الجزائر الخارجية من خلال استعادة دورها الحقيقي على الساحة الدولية وهو ما أكده حين قال : " أما على الصعيد الدولي، لقد قطعت على نفسي عهدا مسؤولا باسترجاع كرامة المواطن الجزائري أينما طرحت ومكانة بلادي في العالم بما تستحق وكما ينبغي 2 لها أن تكون ." أقامت الجزائر علاقات صداقة وتعاون وشراكة مع مختلف الدول من خلال عمل دبلوماسي متزامن ومكثف في مختلف المجالات والمستويات وبهذا تعزز دور الجزائر الفاعل في مختلف الأطر والمؤسسات الجهوية والدولية كاتحاد المغرب العربي جامعة الدول العربية، منظمة المؤتمر الإسلامي، الإتحاد الإفريقي، مجموعة الـ 77 + الصين، حركة عدم الإنحياز، منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها المختصة[2]...

وبعد فترة الفتور والبرودة التي طغت على العلاقات الجزائرية الفرنسية مع بداية عهدة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، حاول الرئيسان الجزائري والفرنسي إعادة دفع عجلة العلاقات إلى الأمام بتكثيف اللقاءات الثنائية بين مسؤولي البلدين، بدءا من زيارة وزير الداخلية الفرنسي " جون بيار شوفنمان " للجزائر في جويلية 1999هذه الزيارة حضرت لزيارة الدولة للرئيس الجزائري لباريس في 14 جوان 2000 والتي تعد الأولى بعد زيارة الشاذلي عام 1983 ، لتاتي هذه الزيارة التي لم تكن زيارة الرئيس الجزائري إلى فرنسا حدثا تاريخيا في تاريخ العلاقات بين البلدين فقط بل كانت فرصة لتحسين العلاقات الجزائرية الفرنسية من جهة ومناسبة للجزائر لطرح مواقفها في الكثير من القضايا من جهة أخرى، فلقد حركت في هذه الزيارة العديد من الملفات كقضية (عودة الخطوط الجوية الفرنسية، قضية الحركى وواجب الذاكرة، مسألة الديون المترتبة على الجزائر والتي قدرت بـ 65 مليون أورو 3 ...)، أما الطرف الفرنسي ممثلا في الرئيس شيراك فقد ركز على الجانب الإنساني في سير العلاقات حين ذكر بشجاعة الجزائريين في مواجهة الإرهاب، ومؤكدا في الوقت ذاته على دور الجالية الجزائرية الموجودة بفرنسا والتي وصفها بأنها " .... **روح الشعبين الجزائري والفرنسي**..." ، ومن نتائج

[1] - سعد شيحاني، نفس المرجع السابق، ص. 88.

[2] - ابراهيم رماني ، **مختارات من خطب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة 1999-2003 الدبلوماسية الجزائرية في الألفية الثالثة**، ط1؛ الجزائر : منشورات ANEP ،2003 ،ص 786.

هذه الزيارة في المجال الإنساني تقديم الحكومة الفرنسية تسهيلات في شروط التأشيرة للجزائريين وخاصة للصناعيين الباحثين والطلبة.[1]

وكانت زيارة الدولة التي قام بها الرئيس الجزائري إلى فرنسا سنة 2000 إعلان لبداية نشاط دبلوماسي واسع بين الطرفين من خلال تبادل الزيارات الوزارية والتقاء الوفود البرلمانية مما سمح بإقامة حوار سياسي بين الطرفين، إن هذه المرحلة المميزة من العلاقات الجزائرية الفرنسية لم تمر دون إهتمام وسائل الإعلام التي أعطت حيزا مهما لتحليل التقدم الواضح لمسار العلاقات الجزائرية الفرنسية وإعطاء بعض التعاليق والتفاسير التي شملت جوانب عديدة، فمن جانب وسائل الإعلام الفرنسية كتبت صحيفة " لوموند " عن العلاقات الجزائرية الفرنسية " على فرنسا أن لاتتخلّف عن الموعد بعد أن دقّت ساعة الوفاق الجديدة مع 3 الجزائر، ونعتقد أنه حان الوقت لإقامة علاقة أكثر صفاء، لتاتي سنة 2003 بالطابع المتميز للعلاقات الجزائرية الفرنسية على الصعيدين السياسي والإقتصادي والتي أعطتها دفعا زيارة الدولة للرئيسين بوتفليقة وشيراك وعززها إعلان الجزائر• الذي دعا إلى " شراكة متميزة وتحالف جديد بين البلدين

شهدت العلاقات الجزائرية الفرنسية تواترات متباينة منذ تولي الرئيس عبد المجيد تبون في ديسمبر 2019، في ضوء المورث التاريخي والاستعماري بين الجانبين ومبادئ السيادة من ناحية، والاعتبارات الأمنية والتوازنات الاستراتيجية من ناحية أخرى، وبالرغم من تبني الرئيس "عبد المجيد تبون" لسياسة أكثر انفتاحا وتفاعلا على صعيد دوائر الاهتمام الخارجي لها وبشكل خاصة مع الدائرة الأوروبية، إلا أن

[1] -KHALED CHAIB, **Bouteflika le président et son bilan le defi Alger**,algerie: les edition El Hikma, 2004, p. 190.

• - إعلان الجزائر : يعد إعلان الجزائر من بين أهم الإتفاقيات التي وقعت بين الجزائر وفرنسا وهذا بالنظر إلى قيمة هذا الإتفاق وتوقيت التوقيع عليه والمحاور التي جاء بها. حمل " إعلان الجزائر " أربعة محاور رئيسية يمكن تصنيفهاإلى
أ) محور سياسي : تضمن السعي إلى تعزيز الحوار السياسي بين الطرفين لأجل رؤية جديدة وطموحة للعلاقات الدولية سواء في الإطار المنظماتي في كنف التعاون بين الإتحاد المغاربي والإتحاد الأوربي أو في شكل تعاون جهوي بين ضفتي المتوسط في إطار الحوار والتشاور.
ب)- محور اقتصادي : أخذ هذا المحور الشراكة كمبدأ أساسي للمبادلات الإقتصادية والتنموية بين البلدين وذلك قصد الوصول إلى شراكة متميزة وخصبة أساسها تشجيع الإستثمارات الفرنسية المباشرة بالجزائر وذلك بتهيئة تمويلات ملائمة لكبريات المشاريع القاعدية والدعم الفرنسي للتمويلات الأخرى لدى المؤسسات المالية الدولية، إضافة إلى نقل التكنولوجيا الفرنسية في قطاعات الطاقة المياه، النقل وتكنولوجيا الإعلام والإتصال في إطار ترقية العلاقات الإقتصادية والتجارية.
ج)- محور ثقافي وتقني : أشار هذا المحور إلى نية الطرفين الجزائري والفرنسي تعزيز التعاون الثقافي والتقني والعلمي في إطار ما سمي " باللجنة المشتركة للمشاريع "، كما أشارت الإتفاقية إلى تظاهرة سنة الجزائر بفرنسا واعتبرتها حدث تاريخي ساهم في التقارب وترقية التفاهم بين الشعبين من خلال تعاون معمق في مجالات الإنتاج الثقافي والفني والسمعي البصري.
د)- محور التعاون الإنساني وتنقل الأشخاص : اعتبرت الوثيقة هذا المحور المهم بأنه " بالغ الحساسية " لهذا التزم البلدان بتشجيع تنقل أفراد الجالية الجزائرية في فرنسا والجالية الفرنسية بالجزائر.

التقاطعات المختلفة تحول دون تصفير المشاكل كنهج يتطلع لتحقيقه الرئيس الجزائري الحالي[1]، وما بين التصعيد والتهدئة على مدار الثلاث سنوات الماضية نجد المواقف السياسية التالية:

- العلاقات الجزائرية الفرنسية، فتاريخها حافل بالأزمات والتوترات، على الرغم من أن الآونة الأخيرة حملت معها مراهنات على تغيرات تخفّف من وطأة حمولة الماضي، حيث وعد الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون"، ببناء علاقات سلمية مع الجزائر تنهي التوتر، وتحقق نوعا من الثبات، واعتبر في زيارته الجزائر في فيفري2017، أن استعمار فرنسا للجزائر الذي استمر 132 عاما كان جريمة ضد الإنسانية الأمر الذي رحب به الرئيس السابق "عبد العزيز بوتفليقة"، الذي راهن على أن ماكرون سيغير كثيرا في سياسة فرنسا تجاه الجزائر، وبما يمكن من صناعة تاريخ مشترك معها.[2]
- وعاد التوتر إلى علاقات البلدين، منذ تولي تبون في ديسمبر 2019 الرئاسة، في ظل المورث التاريخي والاستعماري بينهما والاعتبارات الأمنية والتوازنات الاستراتيجية، وخصوصا مع تصريح الرئيس الفرنسي المستفز أن لا وجود لأمة اسمها الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي، وأن الجزائر قامت بعد استقلالها عام 1962 على نظام "ريع الذاكرة" الذي كرّسه "النظام السياسي العسكري فيها ثم سعت السلطات الفرنسية إلى احتواء الأزمة وتداعياتها، حيث أصدر قصر الإليزيه بياناًاعتبر فيه أن "الرئيس إيمانويل ماكرون" يأسف للخلافات، وسوء الفهم مع الجزائر وأكد أنه يكن أكبر قدر من الاحترام للأمة الجزائرية وتاريخها بعد ذلك، تمكن مسؤولو البلدين من إنهاء مرحلة جفاء دامت أشهراً عديدة، عبر التوصل إلى أرضية وفاق جديدة، سمحت بأن يزور الرئيس ماكرون الجزائر في اوت 2022. وجرى الاتفاق خلالها على تعزيز التبادلات رفيعة المستوى بين البلدين، وفق عقيدة جديدة قوامها الندية، واحترام سيادة الدولتين، والنأي عن سلوكيات التدخّل في الشؤون الداخلية. وبالفعل، استؤنفت العلاقات القنصلية بين الجزائر وفرنسا في 12 ديسمبر 2022، وعاد منح التأشيرات إلى الجزائريين إلى معدله الطبيعي، فضلا عن عقد اجتماعات ولقاءات بين رجال أعمال ومستثمرين من البلدين، في مجالات الطاقة، والتعليم، والرياضة. [3]

[1] - عبد المنعم علي، **تفاعلات حذرة: العلاقات الجزائرية الفرنسية في عهد الرئيس تبون**، مصر: المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 2023، ص. 05.

[2] - العربية نت، علاقات الجزائر وفرنسا يجب أن تعود لطبيعتها، **من الموقع الالكتروني:** https://www.alarabiya.net/north-africa/2021/11/27/، بتاريخ 2022/12/27، يوم 2023/05/30.

[3] - عمر كوش، ما الذي يوتّر العلاقات بين الجزائر وفرنسا؟، **من الموقع الالكتروني:** https://www.alaraby.co.uk/opinion/%D9%85%D8%A7، بتاريخ 2023/07/02، يوم 2023/06/30.

- لكن التوتر سرعان ما عاد، حيث استدعت الجزائر سفيرها في باريس للتشاور، على خلفية قضية المعارضة السياسية، "أميرة بوراوي"، الحاملة الجنسية الفرنسية أيضا والتي تمكنت من عبور الحدود الجزائرية إلى تونس، بطريقة غير قانونية، قبل أن تتمكن من السفر إلى فرنسا. بعدها بقيت العلاقات محل شدّ وجذب، قبل أن تصدر الرئاسة الجزائرية في 23 افريل 2023 بيانا أعلنت فيه عن زيارة رسمية ستقود السيد "عبد المجيد تبون" إلى فرنسا منتصف الشهر جوان، لكن الرئيس الجزائري اعلن زيارته إلى دولة روسيا بدلا من فرنسا [1]
- كان قد عقد سفير الجزائر في فرنسا "سعيد مويسي اجتماعا مع رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي "جيرارد لاريشر" لبحث مسائل تخص العلاقات الثنائية وقضايا التشريع البرلماني، على خلفية تصريحات له التي طالب فيها بضرورة إعادة النظر في المعاهدة المبرمة مع الجزائر في عام 1968 بشأن قضايا الهجرة•، والمتعلقة بدخول وإقامة الجزائريين في فرنسا، وإنهاء امتيازات خاصة كان يتمتع بها الجزائريون حصرا بموجب تلك الاتفاقية، وهو المقترح نفسه الذي كان طرحه رئيس الحكومة السابق الفرنسي كذلك "إدوارد فيليب" وعد هذا اللقاء تنبيها دبلوماسيا جزائريا إزاء محاولة فرنسا تعديل الاتفاقية الثنائية التي تخص وضع الجزائريين المقيمين في فرنسا من جانب واحد وتستهدف منع المؤسسات التشريعية الفرنسية من القيام بإدخال أية تشريعات على اتفاقات مشتركة من دون مفاوضات وتوافق بين البلدين، مثل ما تنص عليه الاتفاقية نفسها والأعراف الدبلوماسية ومواثيق العلاقات الدولية التي تجعل من اتفاقية عام 1968 معاهدة دولية تسمو على القوانين الوطنية، وفقا لما يقرّه أيضا الدستور الفرنسي، ما يجعل مهمة المشرعين الفرنسين صعبة لتغييرها من دون الاتفاق مع الجانب الجزائري.

[1] - المرجع نفسه.

•- وقعت الاتفاقية في 27 ديسمبربين البلدين، وترسي نظاما قانونيا منفصلا يخضع له الجزائريون المقيمون والعاملون في فرنسا وعائلاتهم، بخلاف مواطني دول أخرى، على صعيد حقوق التنقل والتوظيف والإقامة على التراب الفرنسي.، وكانت الاتفاقية تسمح، بداية، للجزائريين بتقديم جواز سفر على الحدود لدخول فرنسا، من دون الحاجة إلى تأشيرة، وأنشئت بموجب هذه الاتفاقية شهادة الإقامة، وهي تصريح إقامة خاص بالمواطنين الجزائريين، تصل مدته إلى عشر سنوات، إضافة إلى حق التجميع العائلي وجلب أفراد العائلة للإقامة في فرنسا، وحرية تأسيس نشاط تجاري وممارسة مهنة حرة، وحرية التنقل وحق الحماية الاجتماعية. ولدواع سياسية وأمنية، جرت مراجعة هذه الاتفاقية ثلاث مرات متتالية، أعوام 1986 و1994 و2001، من دون أن يمس بجوهرها والمبادئ الأساسية، أو بالامتيازات الخاصة التي يتمتع بها الجزائريون. ففي سبتمبر فرضت فرنسا من جانب واحد شرط التأشيرة على الرعايا الجزائريين وسمح التعديل الأول للاتفاقية بإمكانية خفض فترة صلاحية تصاريح الإقامة إلى أقل من عشر سنوات إلى حدود سنة واحدة، وفي سبتمبر 1994، أُجري تعديل ثان للاتفاقية، بهدف موائمة شروط دخول وإقامة الجزائريين مع القوانين التي أصدرها وزير الداخلية الفرنسي شارل باسكو، في ظرف استغلت فيه باريس الأزمة الأمنية في الجزائر، حيث أغلقت القنصليات الفرنسية في الجزائر، ونقلت معالجة طلبات الجزائريين للحصول على التأشيرة إلى مدينة نانت.

- كما يبدو أن العلاقات بين الجزائر وفرنسا تمر بأسوأ مراحلها، على خلفية التصريحات الغاضبة والمستفزة، التي أطلقها مسؤولون فرنسيون، إثر إصدار الرئيس الجزائري، "عبد المجيد تبون"، مرسوما يقضي بأداء النشيد الوطني الجزائري بشكل كامل في المناسبات الرسمية، ما يعني التأكيد على إدراج الفقرة الثالثة منه، التي تعتبرها فرنسا مرفوضة، وهذه الفقرة مختلف عليها وسبق أن جرى التغاضي عنها، أو بالأحرى حذفت بشكل غير معلن خصوصا في عهدي "الشاذلي بن جديد "و"عبد العزيز بوتفليقة"، كما أن أصواتا جزائرية طالبت، في أكثر من مناسبة، بغض النظر عنها أو حذفها، لأنها تتضمن اسم فرنسا، بوصفها دولة أجنبية يتردّد اسمها في النشيد الوطني للجزائر، وإنْ يتوعدها. وعلى الرغم من الجدل الواسع الذي أثاره المرسوم الرئاسي، فإن ساسة جزائريين اعتبروا أنه أوجد مسافة لتحجيم الجانب الفرنسي، ووضعه في الزاوية، وشكّل بداية لتغيير جذري في التعامل معه. لكنه، في المقابل، استدعى ردّات فعل غاضبة من مسؤولين فرنسيين، إذ عبرت وزيرة الخارجية الحالية، "كاثرين كولونا" عن استيائها من إعادة ما اعتبرته قد تجاوزه الزمن، ورد عليها نظيرها الجزائري، وزير الخارجية والجالية بالخارج "أحمد عطاف" أن بعض السياسيين والأحزاب في فرنسا أصبحوا يستغلون اسم الجزائر لأغراض سياسية
- دعا رئيس مجلس الشيوخ الفرنسي، جيرارد لاريشر، إلى إعادة النظر في الاتفاقية الفرنسية الجزائرية لعام 1968، بشأن تسهيل دخول الجزائريين فرنسا، وإقامتهم وتوظيفهم، بذريعة أن الاتفاقية وقّعت عندما كان عدد سكان الجزائر لا يتجاوز 10 ملايين، وكانت فرنسا آنذاك بحاجة إلى اليد العاملة الجزائرية، وتغيرت الأوضاع كثيراً في المرحلة الراهنة. في المقابل، قال الرئيس تبّون، في أكثر من مرة، إن إلغاء الاتفاقية سيكون بمثابة إعلان حرب على بلاده، نظراً إلى أهميتها بالنسبة للجزائر[1].

- لم تكن العلاقات الجزائرية الفرنسية يوما طبيعية، ولم تحكمها مبادئ (وأعراف) الدبلوماسية التقليدية بين الدول. كما أن حمولات الذاكرة التاريخية للجزائريين حيال الفترة الاستعمارية تضغط بقوة عليهم، إضافة إلى مسائل التدخّل في شؤونهم الداخلية، وما تعتبره الأوساط السياسية الجزائرية دعماً فرنسياً لنشاطات معادية للجزائر من الأراضي الفرنسية، والدعم الفرنسي للمغرب فيما يتعلق بقضية الصحراء، والخلافات في الملفات الإقليمية. والأهم التموقع الجيوسياسي لكل من الدولتين، في

[1] - ربيعة خريس، العلاقات الجزائرية الفرنسية.. ما الذي سيتغير في عهد تبون؟، **من الموقع الالكتروني:** https://www.noonpost.com/35409/، بتاريخ 2022/09/29، يوم 2023/05/30.

محورين متعارضين، الروسي الصيني من جهة الجزائر، والأميركي الأوروبي من جهة فرنسا، ومن أبرز المؤشرات على زيادة حدة التوتر أن جولة وزير الخارجية الجزائري، "أحمد عطاف"، الأولى إلى أوروبا بعد تعيينه أخيرا لم تشمل فرنسا الأمر الذي يدخل في سياق استكمال توجه الساسة الجزائريين باتجاه البحث عن عقد شراكات سياسية واقتصادية مع دول أخرى، غير فرنسا، سواء في أوروبا، مثل إيطاليا والبرتغال، أو في الشرق، مثل روسيا والصين وتركيا وقد أضحت الشراكة التي أعلن الرئيسان في الجزائر في وضع حرج، وبحكم المتوقفة والمجمدة[1].

ب-التفاعلات السياسية بين الجزائر وفرنسا:

بالرغم من تبني النظام الجزائري الجديد عقب انتخاب الرئيس "عبد المجيد تبون" رئيسًا للجزائر، نهجًا أكثر انفتاحا على العالم وفاعلية في القضايا الإقليمية بدوائرها المتوسطية، الأفريقية والعربية ،والشرق أوسطية وكذلك الدولية بمستوياتها الشرقية والغربية، وتطلع النظام لتصفير المشاكل التقليدية، إلا أن تلك السياسة الخارجية اصطدمت بواقع تصارع وخلاف مع فرنسا في ضوء الآتي:

رفض الجزائر فكرة الهيمنة والحرص على انتهاج سياسة الندية: لقد تميزت إدارة بوتفليقة بالتقارب مع فرنسا وظلت في هذا الطور طوال فترة حكم بوتفليقة، إلا أن تلك العلاقات شابها الكثير من الجمود في أعقاب الحراك الشعبي وإقالة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، ولكن منذ تولي الرئيس "تبون" للسلطة بدا واضحًا أن هناك توجهًا للخروج من مظلة التبعية الفرنسية وكسر الجمود التقليدي في التفاعل الغربي، والعمل على توازن التفاعلات مع الدول الأوروبية، والرغبة في إيجاد قنوات تواصل وحوار بين الشركاء الأوروبيين حول القضايا المحلية الإقليمية تتسم بالتوازن، وهو الأمر الذي يعد واحدا من بين معضلات التنافر الجزائري الفرنسي وتزايدت حدتها في التصريحات المتباينة للرئيس "عبد المجيد تبون" بشأن رفض خضوعها للحماية أو الجناح الفرنسي، سواء أكان على المستوى السياسي أو الأمني، واقتصار التفاعلات على التعاملات التجارية، ولعل هذا الأمر برز بشكل كبير إبان الأزمة الدبلوماسية التي شهدتها الدولتين في أكتوبر 2021 في ضوء تصريحات "ايمانويل ماكرون" المتعلقة بالذاكرة الاستعمارية واتهام الجزائر بتكريس ريع للذاكرة ، الأمر الذي

[1] - هكذا يرى الرئيس تبون العلاقات الجزائرية الفرنسية، من الموقع الالكتروني:
https://www.tariqnews.dz/2021/06/08/%D9%87%D9%83%D8%B0%D8%A7-%D، بتاريخ 2022/01/08

أدى إلى استدعاء السفير لدى فرنسا احتجاجًا على تلك التصريحات بل صعدت الجزائر من تفاعلها مع الأزمة بإعلانها حظر تحليق الطائرات العسكرية الفرنسية في منطقة الساحل وفي الأجواء الجزائرية[1].

غموض الموقف الفرنسي في قضية الصحراء الغربية: بالرغم من عدم انتهاج فرنسا مسارًا موازيا للتحرك الأمريكي والإسباني حيال قضية الصحراء الغربية والقائم على دعم المبادرة المغربية بالحكم الذاتي لتلك المنطقة تحت السيادة المغربية، إلا أنها تكرس نهج التسويف حيال هذا الملف، عبر دعم الموقف المغربي حول الصحراء في مجلس الأمن إلى جانب توطيد شراكاتها الاستراتيجية مع المغرب، وهو الأمر يفهم منه رغبة فرنسا في الاحتفاظ بالأمور كما هي وخلق توازن بين مصالح كل من المغرب والجزائر مع فرنسا، ولعل هذا الموقف في الوقت الراهن وفي ضوء تبدلات المشهد ميدانيًا ودبلوماسيًا في الصحراء الغربية لصالح الرباط، فإن تلك السياسة لم تعد فعالة أو مرضية للجزائر[2].

الأمن في الساحل والصحراء :انطلاقا من كون تلك المنطقة محورًا استراتيجيا للقوى الإقليمية والدولية في ضوء التهديدات الإرهابية والأمنية وما تمثله من نافذة لتعزيز تواجد تلك القوى عسكريا، ونتيجة للحسابات الفرنسية المتعلقة باستراتيجية لإعادة الانتشار الإقليمي عبر بوابة النيجر وتشاد[3]، بالتزامن مع موجة الانقلابات العسكرية في مالي وتشاد وبوركينافاسو، وقرار سحب 2400 جندي فرنسي من مالي، هذا الفراغ الفرنسي الذي تركته فرنسا في تلك المنطقة فتح المجال واسعا أمام مزيد من التدخلات الدولية، كل هذا الأمر يجعل من فرنسا تفقد مناطق نفوذها التقليدي في واحدة من اهم المناطق المليئة بالثروات المعدنية المختلفة فضلا عن موقعها الجيوستراتيجي، لذلك تبقي على علاقات تعاون عسكري وشراكة استراتيجية مع الجزائر[4].

الهجرة غير الشرعية وظاهرة الإرهاب: واحد من بين الملفات المشتركة بين باريس والجزائر يكمن في ملف الهجرة النظامية وغير النظامية، سواء من الجزائر أو من الدول الأفريقية الأخرى عبر الجزائر كدولة عبور إلى دول الحوض الشمالي للمتوسط، وهو الأمر الذي يمثل تحديًا اقتصاديا وتهديدا أمنيا للدول الأوروبية،

[1] - عبد المنعم علي، مرجع سابق، ص. 12.

[2] - ربيعة خريس، مرجع سابق، ص. 19.

[3] - سليم حميداني، الميراث **الاستعماري في العلاقات الجزائرية - الفرنسية منذ عام 1962**، المملكة العربية السعودية: مركز دراسات الوحدة العربية، جانفي 2022، ص. 23.

[4] -Mouhoubi, Salah, **La politique de coopération AlgeroFrançaise Bilan Perspectives**, Paris : Publisud, 1er édition,2015.P.87 .

وقد تزايدت موجات الهجرة غير الشرعية عقب إصدار السلطات الفرنسية قرارا بخفض عدد التأشيرات الممنوحة للجزائريين، علاوة على مخاطر الإرهاب وتدفقات العناصر المتطرفة إلى العمق الأوروبي قادمة من مناطق التوتر وعلى رأسها الساحل والصحراء، مما يتطلب قدرا من التنسيق بين الجانبين للتصدي لهذين الملفين، خاصة وأن للجزائر سجلا تاريخيا مميزا في مكافحة ظاهرة الإرهاب، ولعل الاهتمام الفرنسي بالتصدي لتلك الإشكالية برز في زيارة وزير الداخلية الفرنسي "جيرالد دارمانان" ديسمبر 2022 التي تناولت سبل التعاون مع السلطات الجزائرية في التصدي لتلك الظاهرتين، علاوة على مناقشة سبل ترحيل الرعايا الجزائريين المتواجدين بشكل غير شرعي في فرنسا[1].

ضمان التواجد والنفوذ : لعل أحد أهداف إبقاء سقف للتصعيد المتبادل بين الجانبين وسرعة تدارك فرنسا لأي أزمة ناشبة مع الجزائر، يكمن في مساعيها ضمان تأكيد تواجدها وعدم الإطاحة بنفوذها ومصالحها في تلك المنطقة الجيواستراتيجية، ويأتي هذا في ضوء تزاحم القوى الأوروبية لخلق موطئ قدم لها داخل دول الشمال الأفريقي وغربها، انطلاقا من معادلة الطاقة والغذاء، وآخرها صفقة الغاز التي تم توقيعها بين الجزائر وإيطاليا في يوليو 2022، علاوة على تزايد الارتباط الجزائري الروسي عسكريا وآخرها المناورات العسكرية البرية التي انعقدت في نوفمبر 2022، تلك التحركات تقلص من مساحة التواجد الفرنسي داخل الجزائر، وهو ما يعد تراجعا عن ساحة التواجد التقليدية لها، وهذا يبرهن حجم المساعي الفرنسية لمواجهة النفوذ الروسي وكذلك الصيني في المنطقة، ولعل الجزائر تعد البوابة الملائمة لهذا الهدف، خاصة في ضوء حتمية التعاون مع انعدام الأمن المتزايد في منطقة الساحل[2] .

المطلب الرابع: العلاقات الاقتصادية الثنائية بين الجزائر وفرنسا

تحتل العلاقات الاقتصادية مكانة كبيرة في العلاقات الجزائرية الفرنسية اذ انها تعود لفترة ماقبل الاحتلال الفرنسي للجزائر ثم تم ضبطها في اتفاقيات الاستقلال بعدد من البنود، من اجل تنظيمها وتطويرها ويعتبر العامل الاقتصادي اساس العلاقات الجزائرية الفرنسية تتحسن بتحسنه، وتسوء بسوئه، ورغم ما يجمع

[1]- عبد المنعم علي، مرجع سابق، ص. 11.

[2] - عثمان لحياني، العلاقات الجزائرية الفرنسية: عوامل تدفع نحو توتر صامت، **من الموقع الالكتروني:** https://www.alaraby.co.uk/politics/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-، بتاريخ 2023/07/10، يوم 2023/08/05.

بي الجزائر وفرنسا من علاقات متميزة اخرى يتداخل فيها البعد التاريخي بالبعد الثقافي والاجتماعي والسياسي بالبعد الامني ، يبقى البعد الاقتصادي احد الابعاد الاكثر اهمية في هذه العلاقات الثنائية ويحظى بالاهمية البالغة من الطرفين خاصة الطرف الفرنسي الذي يعتبر الجزائر بوابته على افريقيا وسوقه الاكتر اهمية وموردة الاول للمواد الاولية والمنتوجات الطاقوية [1] ولم تكن الجزائر في يوم من الأيام خارج دائرة الإهتمام الفرنسي، بل كانت جزءا من إهتمامها بمنطقة حوض المتوسط حتى غداة استقلال الجزائر عنها عام 1962فحين ظهر التنافس والصراع على الحكم بين قادة الثورة وكان الإقتصاد الجزائري يتخبط في مشاكل صعبة نجمت عن هروب الرساميل الفرنسية من الجزائر وعودتها إلى فرنسا نتيجة هجرة المعمرين الذين كانوا يحتلون مراكز التوجيه والتقرير في مختلف المجالات الحيوية كل هذا جعل فرنسا تتدخل بمد القروض للجزائر لتجاوز محنتها المالية ومساعدتها على بناء دولة جديدة، لكن الواقع أن تلك المساعدات ما هي إلا تمهيد لسياسة فرنسية جديدة اتجاه الجزائر التي ظلت ولسنوات تبحث عن التصدي لتلك السياسة مستفيدة من بعض الظروف التي كانت في صالحها.

اولا: واقع التعاون الاقتصادي بين الجزائر وفرنسا:

عرفت العلاقات الجزائرية الفرنسية إبرام العديد من الاتفاقيات في مختلف المجالت، السياسية والامنية والاجتماعية والتعليمية والثقافية، لكن يبقى المجال ألهم في العلاقات الثنائية هو المجال الاقتصادي ، ولذلك حظي هذا الجانب بالعديد من الاتفاقيات منذ استقلال الجزائر بداية باتفاقية إيفيان، لكن الفترة التي عرفت انتعاشا حقيقيا في التعاون الاقتصادي وحسب زمن الدراسة هي المرحلة من سنة 1999 إلى غاية الان، وهي الفترة التي عرفت حكم الجزائر من طرف شخص واحد هو الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة"؛ مع مرحلة انتقالية انتجها حراك شعبي جزائري ، الذي عرفه الجزائر وانتقال رئاسة الدولة لرئيس مجلس ألمة السيد عبد القادر بن صالح. ثم الى السيد الرئيس الحالي المنتخب "عبد المجيد تبون".[2]

أ- علاقات التعاون والاستثمار الجزائرية الفرنسية :

[1] - شطيبي علي، " البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الفرنسية "، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، المجلد 13، العدد 02، 2021، ص. 556.

[2] - تومي عبد الرحمن، **الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والافاق،الجزائر**: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2011، ص. 65.

بعد فترة من الاضطرابات عرفتها العلاقات الجزائرية الفرنسية خالل فترة التسعينات، بسبب الاحداث التي عرفتها الجزائر والدور المشبوه الذي قامت به فرنسا خلال هذه المرحلة، انتخب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة رئيسا للجمهورية الجزائرية، والذي حاول الدفع بالعالقات الثنائية لمستوى أفضل، وكانتالانطلاقة باتفاقية الشراكة لسنة 2003• ، ورغم المصير الذي لقيته اتفاقيات إيفيان بين الجزائر وفرنسا، والتي لم تكن في مستوى تطلعات الشعب الجزائري الذي دفع ثمنا غاليا لقاء تحقيق استقلاله، والتي عرفت الانقلاب عليها من طرف الرئيسين " احمد بن بلة" " وبومدين، ما سبب تذبذبا في العالقات الثنائية بين البلدين، عادت الدولتان للتأسيس لعالقات جديدة مع وصول الرئيس بوتفليقة لرئاسة الجزائر، وهو ما استلزم إبرام اتفاقيات جديدة تنظم مختلف مجالات التعاون، وخصوصا المجال الاقتصادي ، وتضمنت الوثيقة الاطار ومذكرة التعاون و الاليات الكفيلة بتحقيق أهداف الشراكة في المجال الاقتصادي [1]

1- اتفاق التعاون الاقتصادي بين الجزائر وفرنسا

التعاون الاقتصادي والمالي :جاء هذا البند تحت المادة 08 من اتفاقية التعاون الثنائية بين الجزائر وفرنسا، ثم تم تقسيمه لعدد من العناصر والتي تخص هذا المجال، كل عنصر منها تحت مادة منفردة، وحملت هذه المادة

- يعزم الطرفان على تطوير التعاون الثنائي في المجال الاقتصادي والمالي، من خلال تمتين التعاون المؤسساتي وتعزيز تطوير قدرات التحكم في االانجاز ودعم استراتيجية التنمية والنمو واالستثمار في الجزائر .

•- جاء في ديباجة هذه الاتفاقية إن حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الجمهورية الفرنسية، المشار إليهما فيما يأتي ب " الطرفين"، واعتبارا منهما للنتائج الايجابيةالمحصل عليها من خالل تعاونهما في إطار الاتفاقية الثقافية والعلمية والتقنية المؤرخة في 11مارس سنة 1986 لا سيما في مجالي التعليم والتكوين. ووعيا منهما بضرورة مواصلة وتعميق مسار إعادة إرساء العلاقات الثنائية الذي شرع فيه كال البلدين في جويلية سنة 2111 وكرسه اعلان الجزائر الموقع من طرف رئيسي الجمهوريتين في مارس سنة 2003، ورغبة منهما في إعطاء دفع جديد لتعاونهما الثنائي في إطار اعلان الجزائر المؤرخ في 2 مارس سنة 2003، والذي يحدد التوجهات والخطوط الرئيسية التي تسمح بإرساء " شراكة استثنائية" بين البلدين مؤهلة لتكون نموذجا للتعاون في المنطقة وفي العلاقات الدولية.

[1] - شطيبي علي، نفس المرجع السابق، ص. 559.

- يشجع الطرفان العلاقات الاقتصادية والمالية ويعقدان الاتفاقات الضرورية لهذا الغرض، ويشمل هذا التعاون كافة القطاعات الانتاجية والمنشآت القاعدية والمصالح وكذا الشراكات العمومية والخاصة والنشاطات التي تهدف للحفاظ على محيط مستدام وفعالية طاقوية

- تعتبر هذه المادة من االتفاقيات كتمهيد لما يأتي، بما أنها وردت عامة دون تفصيل، ولذلك جاءت بقية المواد لتوضح وتشرح محتواها [1]

-**تطوير محيط ملائم للاعمال وترقية الاستثمار:** رغم أن مجال الاستمارقد تم ضبطه في اتفاقيات الاستقلال، الا أنه ظل رهينة تقلبات السياسة، بحيث تعاد صياغته بطريقة مختلفة كل مرة حسب الظروف السياسية، وأعيد ضبطها في اتفاقية الشراكة لسنة 2113 ،تحت المادة 02 والتي جاء فيها:

- يتفق الطرفان عل ترقية محيط مستقر وملائم من أجل جلب الاستمارات

- يتجسد هذا التعاون خاصة في النشاطات التالية – :تشجيع وتطوير آليات التبادل ونشر المعلومات المتعلقة بالتشريع في مجال الاستثمارات والامكانيات المتاحة في هذا المجال، مواصلة تبسيط إجراءات الاستثمار وفقا لنموذج الشباك الوحيد للوكالة الوطنية لتطويرالاستثمار، قصد زيادة سرعة معالجة الطلبات وتحسين دائرة اتخاذ القرار، تطوير التعاون الثنائي في مجال التكوين والتعليم المهنيين ويمكن أن يأخذ هذا التعاون شكل خبرة تساهم خاصة في عصرنة نظام إلشراف والهندسة البيداغوجية من خالل دعم تكوين المكونين وتوأمة المنشآت[2].

-**البيئة والتنمية المستدامة والفعالية الطاقوية:** ورد في اتفاقية الشراكة بين الجزائر وفرنسا تحت المادة 02 من الباب ألول، والمعنونة بالبيئة والتنمية المستدامة والفعالية الطاقوية

- :يقوم الطرفان بترقية التسيير المستدام للموارد الطبيعية ويوطدان تعاونهما في مجال مكافحة التلوث ويسعيان للحفاظ على التنوع البيولوجي.

[1] -Christophe Dubois et Marie-Christine Tabet, **Paris-Alger Une histoire passionnelle**, France: Éditions Stock, 2015, pp, 312-313

[2] - عميروش فتحي، **"اتفاقيات الشراكة الجزائرية الفرنسية"**، (اطروحة دكتوراه)، في القانون، ، كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2015، ص. 152.

- كما يعمل الطرفان على تطوير المبادرات المشتركة لفائدة المشاريع والبرامج في إطار آليات التنمية الخاصة بها.

- ويبقى السؤال المطروح، هل فرنسا فعال جادة في تعاونها مع الجزائر في هذا الشان أم هي مجرد اتفاقيات شكلية تبرمها فرنسا على هامش إبرامها التفاقيات هي المستفيد الوحيد منها، خصوصا أن فرنسا التي تسعى جاهدة لقناع الجانب الجزائري باستغلال الغاز الصخري في الصحراء الجزائرية، هي نفسها ترفض رفضا تاما استخراج نفس الغاز على الاراضي الفرنسية لدواع بيئية.

الحوكمة الاقتصادية ومحيط الاعمال: يتم تجديد وثيقة 2008 بداية من فترة سريان وثيقة الاطار للشراكة، وينص على :

- مواصلة التعاونات القائمة (الجمارك، الإحصاء، الجباية ومسح ألأراضي، التسيير العمومي، المفتشية العامة للمالية)

- تطوير مواضيع جديدة (إصالح الميزانية، الصفقات العمومية، مسح الاراضي، تقييم السياسات العمومية، تسيير الديون والخزينة العمومية[1].)

تعزيز العلاقات الاقتصادية الثنائية ومساندة مبادرات الفاعلين الاقتصاديين للبلدين: تسعى الجزائر من خلال اتفاقيات الشراكة التي تبرمها مع مختلف الدول والتجمعات الاقتصادية على غرارالاتحاد الاوروبي إلى تنويع اقتصادها والتخلص من التبعية للمحروقات، في حين تسعى معظم هذه الدول لعهد صفقات في مجال المحروقات من أجل ضمان التموين بالمواد الطاقوية، والحصول علاستثمارات في مجال الطاقة، كما تعرف الجزائرمحاولاتها الدائمة للخروج من الاقتصاد المسير المغلق الذي تديره الدولة، إلى الاقتصاد الحر الذي يلعب فيه القطاع الخاص الدور الرئيسي، ولذلك جاء هذا البند من الاتفاقية ليعطي فرصة للاحتكاك بين

[1] - المرجع نفسه، ص. ص.152،153.

المؤسسات ورجال الاعمال الخواص فيالجزائر وفرنسا للتعاون والتشاور، وهذا ما ورد في هذه االتفاقية بحيث، سيتم دعم اللقاءات بين الشركات الجزائرية والفرنسية في الجزائر أو فرنسا والتي تستهدف فروعا ذات أولوية[1].

2- الاستثمارات الفرنسية بالجزائر:

بعد التطرق الى الاتفاقيات الاقتصادية بين الجزائر وفرنسا، نحاول التطرق لمختلف المشاريع الاستثمارية بين البلدين، من أجل الوقوف على مدى تطبيق هذه االتفاقيات على أرض الواقع من جهة، والتعرف على حجم الاستثمارات البينية من جهة أخرى، ولمن تميل الكفة وطبيعة الاستثمارات ومجالاتها ، والمرتبة التي تحتلها فرنسا في الاستثمارات الاجنبية في الجزائر[2]

-الاستثمارات المحققة بين 1990 الى 2004:

منذ السنوات الاولى للاستقلال حاولت فرنسا المحافظة على نفوذها وامتيازاتها الاقتصادية في الجزائر، إذ لم يكن من السهولة أن تتخلى فرنسا عن كل تلك الموارد الطبيعية التي جعلت من اقتصادها رائدا طوال عقود من احتاللها للجزائر، ولذلك حافظت بموجب اتفاقيات ايفيان، على استمرارها في استغالل المحروقات والمناجم الجزائرية، وظلت فرنسا بذلك الشريك الاول للجزائر طيلة سنوات وتحظى بالتفضيل، قبل أن يفتح المجال لباقي المستثمرين أألجانب. ومع بداية الالفية الثالثة، أصبح عدد المؤسسات الفرنسية المتعاملة مع السوق الجزائري يتجاوز 2600 شركة أغلبها عبارة عن مؤسسات صغيرة أو متوسطة، منها 188 مؤسسة فقط مقيمة في الجزائر في مقابل 2000 مؤسسة مقيمة في تونس، وبلغت تدفقات الاستثمارالاجنبي الفرنسي نحو الجزائر خالل الفترة 1998- 2001، 344، مليون دولار وبذلك كانت فرنسا في المرتبة الثالثة بعد كل من الولايات المتحدة الامريكية (قطاع المحروقات) ومصر (الاتصالات)، وسجلت الاستثمارات الفرنسية ما قيمته 40 مليون دولار سنة 2004، مقابل 25 مليون دوالر سنة 2003، والذي يجعل الجزائر في المرتبة 40 من البلدان التي تتجه لها الاستثمارات الفرنسية وقد كانت في المر تبة 50 سنة 2003.

[1] -Pautot Serge**, France-Algérie : Du côté des deux rives** , Paris : L'Harmattan, 2017,P.67.

[2] - عميروش فتحي، نفس المرجع السابق، ص. 153.

تمثل هذه االارقام للاستثمارات الفرنسية في الجزائر، بداية مرحلة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، وهي السنوات الاخيرة للازمة الامنية في الجزائر والتي تسببت في هروب المستثمرين الاجانب لاسباب أمنية وأخرى متعلقة بالوضع الاقتصادي ذاته، حيث شهدت الجزائر مديونية خارجية كبيرة رافقها انخفاض كبير في سعر النفط، وكلها أسباب جعلت من المستثمر الفرنسي كغيره يختار وجهات أخرى غير الجزائر، وهو ما يبينه الفارق الكبير في الاستثمار بين تونس والجزائر، رغم الفارق الكبير في الامكانات بين الدولتين؛ ثم عرفت العلاقات الثنائية بعض التحسن مع السياسة التي انتهجها الرئيس السابق "عبد العزيز بوتفليقة" تجاه فرنسا، والتي أسست على طي صفحة الماضي، ومع الارتفاع القياسي لاسعار النفط، والطفرة المالية التي عرفتها الجزائر، حاولت فرنسا بدورها الاستفادة من هذه المتغيرات والتوجه للاستثمار في الجزائر[1].

-الاستثمارات المحققة في الفترة بين 2004- 2009

سجلت الجزائر ما بين عام 2004 الى 2007 ما مجموعه 379 مشروعا للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، بمجموع 22 مليار يورو، نصيب الاستثمارات الاجنبية المباشرة الاوروبية منها 152 مشروعا، حوالي 111 منها لفرنسا، بقيمة اجمالية قدرت ب 10.6 مليار يورو، منها 1.75 مليار يورو لفرنسا، و 1.150 مليار يورو في سنة 2007.

الشركات الصغيرة والمتوسطة الفرنسية كانت بالفعل نشطة للغاية في الجزائر، مع 26 مشروعا استثماريا في عام 2006، والاجاه يتسارع منذ النصف الاول من عام 2007، لتسيطر فرنسا على النسبة الاكبر من الاستثمارالاجنبي المحقق في الجزائر خلال هذه الفترة، وهذا رغم أن هذه المرحلة شهدت بعض البرود في العلاقات السياسية الثنائية بين البلدين. ما يعطي انطباعا بعدم ارتباط الاقتصاد بالسياسة عندما يتعلق الامر بفرنسا، فإما أن يكون القائمون على الاقتصاد أقوى من المؤسسات السياسية بما في ذلك مؤسسة الرئاسة، أو أن مؤسسة الرئاسة متورطة أيضا، وأن كل ما يقال عن سوء العالقات أو برودها هوا يعتبر حقيقة الهاء للراي العام، أو أن الساسة مجرد كالم للتسويق الاعلامي و يعملون بمنطق مصلحة الدولة، وبذلك لا يربطون

[1] - ناجي بن حسين، **دراسة تحليلية لمناخ االستثمار في الجزائر**، (اطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2007،ص 211.

التعاون الاقتصادي بالخلافات السياسية، لكن هذا الاخير يبقى مستبعدا، إذا جعلنا معيار المصلحة الوطنية هو مقدار الفوائد التي جنيها الجزائر من هذا التعاون.[1]

الشكل رقم 13: يمثل عدد المشاريع الاستثمارية الخارجية المباشرة في الجزائر

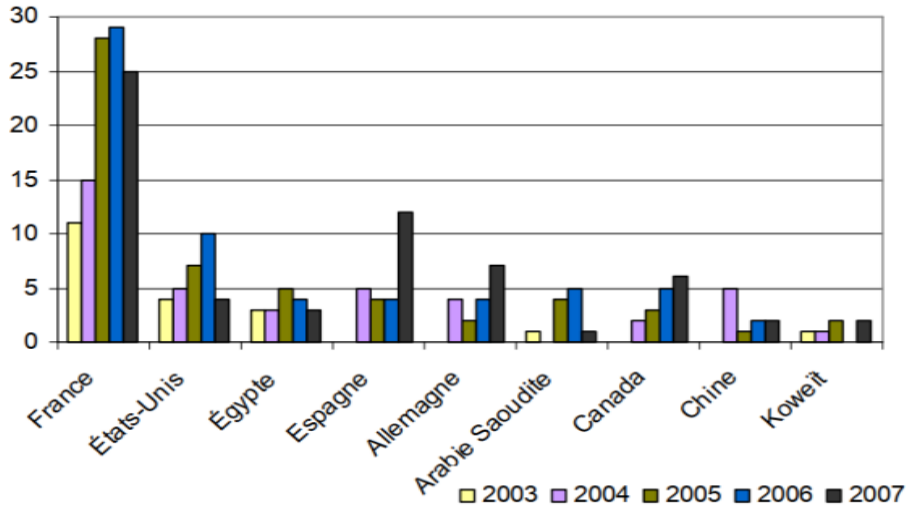

المصدر: شطيبي علي، **البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الفرنسية 1999 – 2019**، (اطروحة دكتوراه)، في العلوم السياسية تخصص دراسات متوسطية، جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2021،ص. 177.

من تحليل الشكل البياني نجد أنه رغم أن فرنسا تحوز على معظم المشاريع الاستثمارية بالجزائر والمقدرة بنسبة 73 % تقريبا، بين سنوات 2003 و2007 الا ان قيمة استثماراتها والمقدرة ب 1.75 مليار يورو لا تمثل الا نسبة ضئيلة منها والتي تقارب 16.5 % من القيمة المقدرة ب 10.6 مليار يورو، وهو ما يطرح استفسارات عديدة حول نوعية الاستثمارات الفرنسية بالجزائر، والقيمة المضافة التي تقدمها للاقتصاد الجزائري. وتعتبر هذه المرحلة مرحلة مفصلية في تاريخ العلاقات بين البلدين، والتي عرف فيها الاقتصاد تداخلا كبيرا مع السياسة، ما جعل الرئيس الفرنسي يدعو صراحة لفصلهما عن بعضهما، فقد اختار الرئيس الفرنسي "نيكوال ساركوزي"، من البداية الخيار االقتصادي كطريقة فعالة للسماح للدولتين بعالقات دائمة دون

[1] - المرجع نفسه،ص. 2011.

انقطاع ودون الرجوع إلى الماضي، عشية زيارته للجزائر في ديسمبر 2007 ،واقترح إعادة تأسيس العلاقات الفرنسية الجزائرية على أساس الاستثمار والتبادل[1].

ومع التحول الديمقراطي الذي عرفته الجزائر في هذا الصدد بادر الرئيس الفرنسي "نيكوال ساركوزي"، Sarkozy Nicolas إلى بعث ما سماه "بالشراكة االستثنائية" بين البلدان و تجميد كل الخالفات و الرواسب التاريخية، و ذلك بعد فشل التوقيع على معاهدة الصداقة التي كانت تمثل أهم مشروع خالل فترة حكم "جاك شيراك Jacques Chirac" باعتبار أن "نيكوال ساركوزي"، "Sarkozy Nicolas يرى بأنه " يمكن صنع الصداقة دون معاهدة صداقة و تعتبر الزيارة التي قام بها إلى الجزائر خلال شهر جويلية 2007 من أجل الاتفاق حول أهداف وطرق شراكة استثنائية إذ تعتبر أول زيارة له خارج أروبا تعكس اهتمامه بعلاقات بلاده مع الجزائر، كما طرح الرئيس الفرنسي خلال وجوده بالجزائر المضمون الحقيقي لهذه الشراكة و العمل على الاستثنائية والمتمثل أساسا وضع المشاكل و الخلافات التاريخية جانبا توثيق العلاقات وتطويرها في المجال الاقتصادي والسياسي والامني [2]

الاستثمارات الفرنسية في الجزائر من 2010- 2012:

وفقا لبيانات بنك فرنسا، يتدفق الاستثمار الفرنسي المباشر إلى الجزائر بما قيمته ووفق 211 مليون يورو في عام 2012، مقارنة ب 241 مليون يورو في عام 2012، ،مقارنة بـ 241 مليون يورو في عام 2011، و210 مليون يورو في عام 2010، .تجدر الاشارة إلى أن المبلغ الكبير من تدفقات الاستثمارالاجنبي المباشر الفرنسي إلى الجزائر في عام 2009، حوالي 422 مليون يورو ويعزى ذلك إلى زيادة البنوك لمستوى أموالهم خلال السنة المالية 2012، واستفادت ستة قطاعات من 90 ٪من تدفقات الاستثمارالاجنبي المباشر الفرنسي إلى الجزائر

من الاحصاءات السابقة نلاحظ أنه بعد أن كانت الاستثمارات الفرنسية لاتتعدى 25 مليون في سنة 2004 كما سبق، ارتفعت إلى أعلى مستوياتها سنة 2009 عندما بلغت 422 مليون يورو، وهو راجع لتحسن العلاقات الثنائية بين البلدين في هذه الفترة والتي شهدت العديد من الزيارات لرئيسي البلدين، وكذلك لوزراء

[1] - شطيبي علي، نفس المرجع السابق، ص. 177.
[2] - وكالة الانباء الجزائرية، الجزائر/فرنسا: تعزيز التعاون الثنائي في عدة مجالات، **من الموقع الالكتروني:** https://www.aps.dz/ar/algerie/130790-2022-08-26-01-24-37، بتاريخ 2022/08/26، يوم 2023/06/02.

القطاعات المعنية بالاستثمار، وعقد العديد من اتفاقيات الشراكة والتعاون انطلاقا من اتفاقيات الشراكة لسنة 2008 رغم ذلك لم تكن الاستثمارات الفرنسية مستقرة، بل كانت في حالة تذبذب وهو ما توضحه الارقام المقدمة، فبعدما كانت في أعلى مستوياتها سنة 2009 م عادت للانخفاض في سنة 2010 م، ثم ارتفعت ارتفاعا طفيفا في سنة 2011 ،ثم انخفضت مرة أخرى في 2012 ، أين تمت إعادة النظر في الاتفاقيات السابقة وتعديلها، والتوقيع على اعلان الجزائر حول الصداقة والتعاون بين الجزائر وفرنسا، بتاريخ 06 ديسمبر 2012.[1]

الاستثمرات الفرنسية في الجزائر من 2013 الى 2019

تعتبر هذه المرحلة خاصة جدا في تاريخ الجزائر، فهي المرحلة التي عرفت عدم الاستقرارالسياسي في العالم العربي، فيما يعرف بثورات الربيع العربي، والتي سقط على إثرها عدة أنظمة ورؤساء عرب قضوا فترة طويلة في حكم بلدانهم، ولم تكن الجزائر بعيدة عن هذه التقلبات، بسبب الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتردية، وعلى خالف باقي الدول لم يتحرك الشعب الجزائري، وبقي النظام قائما، وبدل في ان يستعل افرصة باحداث اصلاحات جدية، استمر في نفس السلوكيات السابقة التي أدخلت البلاد في أزمة سياسية واقتصادية خانقة، ورغم أن العالم تحرك في باقي الدول العربية لتغيير الانظمة وصلت لحد استخدام القوة كما حدث في ليبيا وسوريا، الا أنه لم يتحرك في الحالة الجزائرية، ورغم غياب الرئيس السابق "عبد العزيز بوتفليقة" لمدة طويلة بسبب المرض، الا أن العلاقات مع معظم الدول ظلت كما هي، ولم تكن العلاقات الجزائرية الفرنسية لتشذ عن القاعدة، وجاء اعلان الجزائر للصداقة والتعاون في سنة 2012 ليؤكد ذلك، والذي كان قاعدة للتعاون الجزائري الفرنسي في السنوات اللاحقة

و .في سنة 2015 احتلت الجزائر المرتبة الثالثة للدول المصدرة للغاز لفرنسا بعد كل من النرويج 42 %و روسيا 11 %و ذلك بنسبة قدرها 09 %من إجمالي الواردات الفر نسية من الغاز الطبيعي حسب الشكل 2 و قاربت نسبة تصدير البترول إلى فرنسا 3.8 %حسب ما تشير إليه أرقام الجدول 2 سنة 2017 معبرة عن ارتفاع مستمر و ثابت في صادرات النفط الجزائري إلى فرنسا بداية من سنة 1973 و إلى غاية سنة 2017

[1] - علي شطيبي، مرجع سابق، ص.ص. 178، 179.

و تشيرالارقام المبينة في الشكل و الجدول إلى أنه بإمكان الجزائر أن تحتل مراتب متقدمة بخصوص تزويد فرنسا بالنفط و الغاز، إذ أن الفارق مثلا بينها و بين السعودية بخصوص تزويد فرنسا بالبترول لسنة 2017 لم يتعد 2 %من إجمالي وارداتها، والسبب في ذلك ليس لاسباب أو اعتبارات تقنية أو اقتصادية، و إنما ذلك راجع إلى الاجواء السياسية غير مستقرة بين البلدان، ففرنسا تبحث دائما عن االستقرار في تزويد اقتصادها بالمواد الاولية، و هو العامل نفسه الذي دفعها إلى تنويع مصادر واردتها من البترول، فالجدول رقم 2 مثلا يبين أن فرنسا تعتمد على أكثر من عشرة دول في استرادها للنفط[1].

الشكل رقم 15: يبين مصادر الغاز الطبيعي لدلة فرنسا

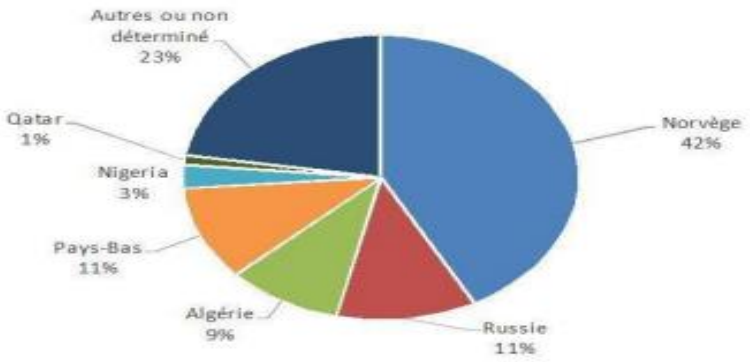

المصدر: SoeS : خدمة المالحظة و إالحصائيات، فرنسا، التقرير السنوي للطاقة، 2016.

الجدول رقم 17: يبرز الدول المصدرة للبترول لدولة فرنسا

الدول المصدرة للبترول لفرنسا	الوحدة المليون طن			
	1973	1990	2017	% 2017
نيجيريا	12.6	3,1	4,8	%8,3
الجزائر	11.1	3,0	4,8	%8,3
ليبيا	6.5	2,9	3,7	%6,4
كزخستان	–	–	9,1	%15,7
روسيا	–	–	8,9	%15,5
السعودية	30.2	15,2	6,2	%10,7
بحر الشمال	0.2	10,4	7,0	%12,0
المجموع	1.4.9	73,4	57,8	%100,0

المصدر: SoeS، ،خدمة المالحظة و إالحصائيات، فرنسا، التقرير السنوي للطاقة 2018.

[1] - حطاب عبد الملك، "العلاقات الجزائرية الفرنسية بين التاريخ الاستعماري والتعاون"، **مجلة العلوم الانسانية**، المجلد 20، العدد 02، 2020، ص, 691.

و بالنظر إلى هذه المكانة التي تحتلها و تتمتع بها الجزائر في مجال النفط، خاصة مع الطلب المتزايد لفرنسا للغاز الطبيعي خلال السنوات الاخيرة فقد اتجهت فرنسا في إطار شراكتها االستثنائية إلى التفكير في ضم الشركة الوطنية الجزائرية "سوناطراك" إلى رأس مال شركة "غاز فرنسا،" و هو تقارب افتقر إلى آليات واضحة لتفعيله مع المحافظة على مصالح كل طرف، خاصة الجزائر، التي تعتبر فيها شركة سونطراك الشركة الام واهم مؤسسة وطنية بعد الاستقلال في هذا الاطار ترى القيادة السياسية الجزائرية في هذه الفكرة إمكانية لتعزيز مكانتها في سوق الغاز بأوروبا و اكتساب مشاريع وأسواق عالمية جديدة، غير أنها خطوة بحاجة لتفكير عميق و رؤية واضحة[1].

أما على مستوى العلاقات الثنائية فقد قدرت الاستثمارات الفرنسية المباشرة في الجزائر سنة 2018 بحدود 283 مليون أورو أي بارتفاع 54 %مقارنة بسنة 2017 و هي التي لم تتجاوز 64 مليون أورو سنة 2016 ،وقد استغلت تلك الاستثمارات في مجال البنوك، التأمينات، الصيدلة، تصنيع السيارات... و يمكن تفسير هذا االرتفاع في الاستثمارات كرد على انتقادات الجزائر حول طبيعة الاستثمار الفرنسي في البلاد، إذ لا يعكس حجم العلاقات بين البلدين، وأنه يبحث عن الربح غير المكلف، على خلالف الصينيين مثلا إذ وصلت الاستثمارات الصينية المباشرة في الجزائر سنة 2014 إلى حوالي 666 مليون دولار، و قد قفزت هذه الاستثمارات إلى 3.3 مليار دولار خلال سنة 2016 وفي هذا الاطار تعتبر فرنسا أن مشكل تراجع االستثمارات الفرنسية المباشرة في الجزائر بمناخ الاستثمار فيها، إذ لا تستطيع إجبار المستثمرين و أصحاب رؤوس الاموال الفرنسيين على توجيه استثماراتهم إلى بلد معين، و على الرغم من ذلك فإن الحكومة الفرنسية تعمل باستمرار على خلق و إيجاد حلول وسط و وضعيات مناسبة لحل هذا المشكل، و قد شكل ارتفاع الاستثمارات المباشرة الفرنسية أساسيا في كل دول العالم خالل سنتي 2016 و 2017 منطلقا لمطالبة الجزائر و احتجاجها على توجهالاستثمار الفرنسي المباشر في كثير من الدول دونها ولا ترى أي مبرر منطقي لذلك، ففي سنة 2016 قاربت الاستثمارات الفرنسية المباشرة في الخارج حوالي 1500 مليار دولار ، وبذلك أصبحت فرنسا رابع مستثمر عالمي بعد كل من الولايات المتحدة الامركية ، اليابان و بريطانيا حسب أرقام مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية لنفس السنة .و قد بينت أرقام البنك الفرنسي أنه بالرغم من ارتفاع الاستثمارات الفرنسية المباشرة في الخارج، وبالرغم من قربها الجغرافي من الجزائر، الا أن هذه الاخيرة تبقى

[1] - حورية توفيق جماهد، **الاستعمار كظاهرة عالمية ، حول الاستعمار و الامبريالية و التبعية** ، القاهرة: عامل الكتب، 2010، ص. 39.

بعيدة تماما عن دائرة اهتمام الاستثمارالفرنسي ولعل أهم هذه العوامل هي العامل الجغرافي والتاريخي. و ترجع فرنسا سبب تراجع استثماراتها المباشرة في الجزائر إلى مجموعة من العوائق، أهمها: العائق القانوني و الاداري، عائق العقار الصناعي، بالاضافة إلى الممارسات البيروقراطية التي تجعل من المستثمرين يتجهون الى إلى دول أخرى يسمح المناخ العام فيها بإنجاز مشاريع استثمارية دون توجيهها إلى الجزائر، و يعتبر مطلب رفع حجم الاستثمارات الفرنسية المباشرة في الجزائر من اهم المطالب الذي تلح عليها الجزائر ودائما تسعى في هذا الصدد إلى بناء اقتصاد يرتكز الاستثمار بدلا من اقتصاد مبني على عائدات المحروقات [1]

الاستثمارات الفرنسية في الجزائر من 2019 الى 2023:

تعتبر فرنسا مستثمرا رئيسيا في الجزائر، خلافا لمناصب الشغل حسب البيانات التي نشرها بنك فرنسا، بلغت الاستثمارات المباشرة الأجنبية الفرنسية في الجزائر 64 مليون أورو سنة 2016، 182 مليون أورو سنة 2017 و283 مليون أورو سنة 2018، ما يضع فرنسا في المرتبة الثالثة بعد إيطاليا وألمانيا. سنة 2019، تراجعت الاستثمارات المباشرة الأجنبية إلى 127 مليون أورو وفي سنة 2020 إلى 93 مليون أورو.

يبلغ رصيد الاستثمار المباشر الأجنبي الفرنسي في الجزائر (مجموع الاستثمارات حسب سعر الصرف) 2,9 مليار أورو، وهو ما يضع فرنسا أيضا في المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا. حسب بيانات بنك فرنسا، تتركز هذه الاستثمارات في ثلاث قطاعات : النشاطات المالية والتأمينات بنسبة 36%، التصنيع بنسبة 29% (بين السيارات، الصيدلة، الصناعات الغذائية والكيميائية)، الصناعات الاستخراجية بنسبة 23%. هذا المبالغ لا تشمل الاستثمارات الممولة من طرف المؤسسات المالية المحلية التي تعتبر اليوم رافعة رئيسية لاستثمارات الشركات الفرنسية.

حسب تقرير OFATS INSEE ، تم إحصاء حوالي 220 تموقع فرنسي (أي شركات بنسبة مشاركة فرنسية في رأس المال تفوق 50%) في الجزائر سنة 2018، ويمكن أن يقفز هذا الرقم إلى الضعف باحتساب مكاتب الاتصال، الفروع والمشاركات الفرنسية التي تقل عن 50% في رأسمال الشركات، وكذا الشركات التي يملكها أو يسيرها المقاولون الفرنسيون في الخارج[2].

[1] - حطاب مالك، نفس المرجع السابق، ص. 692

[2] - سفارة فرنسا في الجزائر، العلاقات الاقتصادية، **من الموقع الالكتروني :** https://dz.ambafrance.org/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%، يوم 2023/06/02.

وبلغة الأرقام، إذا استثنينا 2020 باعتبارها سنة جائحة كورونا، نجد فرنسا خلال 2019 هي المورد الثاني للجزائر بعد الصين، بصادرات تقارب 6 مليارات دولار، تهيمن عليها مبيعات الحبوب والأدوية والسيارات والوقود، وأن حصة فرنسا السوقية بالجزائر بقيت مستقرة منذ عام 2015 عند حوالي (10%) تتقدم عليها الصين بنسبة (18%) وتلاحقها إيطاليا (8%) وإسبانيا (7).% ، ووجود 8 آلاف شركة فرنسية تُصدّر منتجاتها وخدماتها إلى الجزائر، مقابل صادرات جزائرية وصلت عام 2019 إلى 5 مليارات ومئة مليون دولار، لكن 95% منها تتكون من الهيدروكربونات (النفط الخام والغاز الطبيعي وغاز البترول المميع)

تراجع تدفقات الاستثمار المباشر الفرنسي بالجزائر لم يكن وليد الوضع السياسي المستجد في كلا البلدين، لأن تلك الاستثمارات شهدت تذبذبات حادة خلال الفترة بين 2009-2019[1].

ب-التعاون التجاري والمالي بين الجزائر وفرنسا:

المبادلات التجارية الجزائرية الفرنسية قديمة جدا، وعرفت تطورا كبيرا خالل الحكم العثماني للجزائر، أين تحصلت فرنسا على امتيازات وتفضيلات كبيرة، هذه التجارة التي كانت سببا رئيسيا في حادثة المروحة التي انتهت باحتلال الجزائر، لتتحول التجارة بين الجزائر وفرنسا إلى تجارة داخلية بحكم أن الجزائر صارت مستعمرة فرنسية، و بعد الاستقلال حاولت فرنسا المحافظة على امتيازاتها من خلال اتفاقيات إيفيان، وترتبط المبادلات التجارية بالوضع الاقتصادي بصفة عامة وتتأثر به صعودا ونزولا.[2]

1-التبادل التجاري بين الجزائر وفرنسا: الصادرات والواردات

حافظت فرنسا خلال السنوات الثلاث من 2002 ال 2004 على تصدرها قائمة الممونين العشرالاوائل للجزائر، بنسبة تقارب ربع الحاجيات، وبفارق كبير على الممون الثاني، والملاحظ خلال هذه السنوات هو ظهور منافسين جدد لفرنسا على غرار تركيا والصين، رغم أن نسبة تموينهم للجزائر في هذه السنوات تعتبر ضئيلة مقارنة بفرنسا، لكنها تشكل تحديا جديدا بالنسبة لها، في سوق ظل لعقود حكرا عليها، و تمثل هذه

[1] - عبد الحكيم حداقة، بلهجة تبّون القوية.. هل تعرقل الذاكرة العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وفرنسا؟، **من الموقع الالكتروني:** https://www.aljazeera.net/ebusiness/2021/5/11/%D8%A8%D9%84%D9%87%D8%AC%D8%A9-، بتاريخ 2021/05/11، يوم 2023/06/01.

[2] - المرجع نفسه.

السنوات العهدة ألأولى من حكم الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة"، الذي حاول الدفع بالعلاقات الجزائرية الفرنسية إلى أعلى مستوياتها، وبذلك حافظت فرنسا على مكانتها بتصدرها سلم الشركاء العشرالاوائل للجزائر

الجدول رقم 18: يمثل الممونين العشر الاوائل للجزائر (بالمليون دينار)

الدولة	2002	%	الدولة	2003	%	الدولة	2004	%
فرنسا	214969.3	22.5	فرنسا	250264.4	23.9	فرنسا	295538.2	22.5
و م أ	92689.9	9.7	إيطاليا	98587.7	9.4	إيطاليا	111397.2	8.5
إيطاليا	90773.0	9.5	ألمانيا	68070.2	6.5	ألمانيا	86332.6	6.6
ألمانيا	67989.3	7.1	اسبانيا	57462.1	5.5	و م أ	77180.1	5.9
اسبانيا	49643.6	5.2	و م أ	54574.9	5.2	الصين	65997.4	5
تركيا	31286.1	3.3	الصين	40116.6	3.8	اسبانيا	63546.4	4.8
اليابان	29693.0	3.1	تركيا	33883.5	3.2	اليابان	47320.5	3.6
الصين	27230.1	2.8	بريطانيا	31800.9	3	الارجنتين	42508.7	3.2
كندا	26721.3	2.8	اليابان	29411.0	2.8	تركيا	42109.4	3.2
بريطانيا	24326.6	2.5	روسيا	24378.4	2.3	بلجيكا	35322.0	2.7

المصدر: الديوان الوطني الجزائري للاحصاء، من الموقع الالكتروني: http://www.ons.dz/-Commerce-Exterieur-.htm

كما شهدت السنوات التي تلتها دخول الصين بقوة إلى السوق الجزائرية، لتحتل المرتبة الثانية خلف فرنسا، من بين العشر ألوائل الممونين للجزائر، وهو ما تسبب في تراجع حصة فرنسا من السوق الجزائرية، لتنخفض نسبة الاستحواذ من 22 % سنة 2005 ،إلى 15 % سنة 2011 ، وهو راجع بالدرجة الاولى إلى محاولة الجزائر تنويع شركائها، والتخلص من الهيمنة الفرنسية تدريجيا، هذا الواقع الجديد ليس في صالح فرنسا، والتي ستبذل قصارى جهدها من أجل إعادة الوضع إلى سابق عهده، باستخدام كافة الطرق الممكنة[1].

عرفت سنة 2012 انخفاضا كبيرا في صادرات فرنسا للجزائر، ونزلت نسبة استحواذها على السوق الجزائرية لتصل إلى 12,8 % وبفارق ضئيل عن الصين التي تعرف نسبة تموينها للسوق الجزائرية ارتفاعا ملحوظا، بعدما لم تكن موجودة ضمن العشر الاوائل في السنوات الماضية، لتحتل الصين في السنتين المواليتين

[1] - شطيبي علي، مرجع سابق، ص. 196.

المرتبة الاولى للمرة الاولى متفوقة على فرنسا التي خسرت الصدارة في تموينها للجزائر، وهذا رغم زيادة قيمة الصادرات والصين ليست المنافس الوحيد لفرنسا بل هناك دولتين صاعدتين أخريين وهما اسبانيا يطاليا، اللتان صارتا تستحوذان على نسبة معتبرة من السوق الجزائرية وتقترب كثيرا من حصة فرنسا.

هذه السنوات شهدت صعود الصين كقوة اقتصادية عالمية جديدة، تمكنت من غزو مختلف الاسواق العالمية، وخصوصا السوق الافريقية التي كانت حكرا على فرنسا في الماضي القريب، من جهة أخرى عرفت الجزائر في هذه السنوات مرض الرئيس السابق "عبد العزيز بوتفليقة"، وتنقله دوريا للعالج بفرنسا، الامرالذي كان يوحي بعلاقات جزائرية فرنسية متميزة في هذه الفترة، كما أن هذه السنوات شهدت توقيع اتفاقية الصداقة بين الجزائر وفرنسا، وبالتالي تستبعد فرضية تراجع مكانة فرنسا في السوق الجزائرية لتدهور العلاقات السياسية بين البلدين في هذه المرحلة، بل يعود تراجع حصتها إلى الصعود الصيني على المستوى العالمي والافريقي، خصوصا بعد الازمة الاقتصادية والمالية العالمية. وكذلك الانفتاح الاقتصادي للجزائر، التي انتهجت سياسة تنويع الشركاء الاقتصاديين والممونين، وواصلت الصين تصدر قائمة الممونين الاوائل للجزائر في سنة 2012 ،مزيحة فرنسا للمرتبة الثانية، ومتفوقة عليها بنسبة تفوق الخمسة بالمئة، وهذا رغم ارتفاع قيمة الصادرات الفرنسية إلى الجزائر مقارنة بالسنوات الماضية. ولاتوجد مؤشرات أخرى لتراجع مكانة فرنسا من حيث الممونين الاوائل للجزائر، باستثناء الصعود الصيني الكبير الذي مكنها من اكتساح السوق الجزائرية، رغم الاولوية والتفضيل الذي تحظى بها فرنسا عند المسؤولين الجزائريين، ما يوحي بأن السوق الجزائري يسير نحو التحرر شيئا فشيئا من السيطرة الفرنسية، لصالح قانون السوق المبني على ضوابط أخرى، متعلقة بالعرض واألسعار أساسا، بحيث تمثل السلع الصينية بديلا جيدا للمستوردين الجزائريين[1]

وشهدت السنوات الاخيرة من 2016 إلى 2019 تراجعا كبيرا في نسبة تموين فرنسا للجزائر بالسلع، ورغم بقائها تحتل المرتبة الثانية في الترتيب العام للدول العشر الاوائل الممونة للجزائر الا أنها خسرت بعضا من حصتها التي استحوذت عليها لعقود لصالح الصاعد الجديد الصين– وهذا رغم أن الظاهر يقول أن العالقات الجزائرية الفرنسية خلال هذه السنوات ازدهرت كثيرا، وهذا من خلال الزيارات المكثفة لمسؤولي الدولتين في الاتجاهين، ونسبة الاستثمارات الفرنسية في الجزائر خارج مجال المحروقات، حيث وأكدت الوزيرة الأولى الفرنسية الحالية ،" إليزابيث بورن"، خلال إنعقاد أشغال المنتدى الجزائري–الفرنسي بالجزائر أكتوبر 2022.

[1] - المرجع نفسه،ص. 189.

أن بلادها المستثمر الرئيسي في الجزائر خارج المحروقات. مشيرة إلى أن الشركات الفرنسية، مستعدة للمشاركة في تنويع الاقتصاد الوطني الجزائري، اذ ووصل حجم التبادل التجاري بين الجزائر وفرنسا في 2019 إلى نحو 10.209 مليار دولار، شكلت منها صادرات فرنسا إلى الجزائر 5.513 مليار دولار، مقابل واردات بقيمة 4.696 مليار دولار، كما سجلت المبادلات التجارية بين الجزائر وفرنسا إرتفاعاً بنسبة 24.7 في الربع الأول من عام 2023، لتصل إلى 2.7 مليار يورو[1]

وتوترت العلاقات الجزائرية الفرنسية بشكل غير مسبوق، في أعقاب قرار باريس خفض عدد التأشيرات الممنوحة للرعايا الجزائريين. وازدادت تأزماً بعد ان شكك ماكرون في وجود كيان للأمة الجزائرية قبل الاستعمار الفرنسي، ما دفع بالرئيس الجزائري لاستدعاء السفير الجزائري بباريس ومنع الأجواء الجزائرية على الطائرات الحربية الفرنسية المشاركة في عملية "برخان" شمال مالي، وسبق الخلاف الجزائري الفرنسي، إبداء الجزائر منذ وصول "عبد المجيد تبون" إلى سدة الحكم نهاية 2019، نية في كبح الهيمنة الفرنسية على المشهد الاقتصادي والتجاري، من خلال فسخ عقود شركات فرنسية ظلت تحتكر الخدمات، كشركة "سيال" التي ظلت تسير توزيع المياه لأكثرمن 15 سنة، وشركة "مترو باريس" التي سيرت "مترو الجزائر" لـ 10 سنوات، وإلزام شركة "لافارج" بالتوجه نحو تصدير الإسمنت، بالإضافة إلى مراجعة شروط استيراد القمح الذي تحتكر فرنسا تدفقه نحو الجزائر بقرابة 1.6 مليار دولار سنويا. [2] وتعتبر الجزائر من بين أكبر الدول المستوردة للقمح اللين في العالم، وتعد فرنسا من بين ممونيها الرئيسيين. وتتعامل لتوفير الكميات المطلوبة من القمح مع 20 دولة، في مقدمتها فرنسا، بالإضافة إلى روسيا وبولونيا وألمانيا وأوكرانيا والولايات المتحدة وكندا والأرجنتين.

وسبق أن تعرّض القمح الفرنسي لمضايقة شديدة من القمح الروسي، بعد إقدام الجزائر في شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2021، على تعديل "دفتر الأعباء" في مناقصتها الدولية، ما سمح للقمح الروسي "الغني بالفيتامينات" بمزاحمة المصدر التقليدي للجزائر، والمتمثل في الحبوب الفرنسية، واعتبر الموردون الفرنسيون يومها، قرار السلطات الجزائرية بمراجعة دفتر الشروط لاستيراد القمح، توجها رسميا نحو الشريك

[1] - عبد الناصر حنو، إرتفاع حجم المبادلات التجارية بين الجزائر وفرنسا بـ24.7% خلال 2023، **من الموقع الالكتروني:** https://tadamsanews.dz/%D8%A5%D8%B، بتاريخ 2023/07/11، يوم 2023/07/26.

[2] - حمزة كحال، خلافات الجزائر وفرنسا ... تصعيد يهدد مبادلات تجارية بمليارات الدولارات، **من الموقع الالكتروني:** https://www.alaraby.co.uk/economy/%D8%AE%D9%84%D8، بتاؤيخ 2021/11/16، يوم 2023/07/01.

التقليدي للجزائر، ممثلا في روسيا، التي تعتبر من الشركاء التقليديين للجزائر على الصعيد العسكري، وهو ما أثار مخاوفهم من ضياع سوق تقليدي بالنسبة إليهم[1].

- بلغت قيمة الصادرات الفرنسية إلى الجزائر 4.81 مليار دولار أمريكي خلال عام 2020، وفقًا لقاعدة بيانات الأمم المتحدة COMTRADE الخاصة بالتجارة الدولية.وقد تراجعت الواردات الفرنسية للجزائر من الرقم القياسي 8.1 مليار دولار التي تحققت عام 2014، قبل أن تتراجع بشكل متسارع وإلى النصف ويأتي في مقدمة الصادرات الفرنسية للجزائر الحبوب بقيمة 925 مليون دولار، ثم الالات والمفاعلات النووية والمراجل بقيمة 654 مليون دولار ثم منتجات صيدلانية بقيمة 516 مليون دولار، ونجد ضمن الواردات الفرنسية للجزائر المركبات بخلاف السكك الحديدية والترام بقيمة 501 مليون دولار، ثم المعدات الكهربائية والإلكترونية بقيمة 310 مليون دولار كذلك أجهزة بصرية، صور، تقنية، طبية تشكل 233 مليون دولار مما تستورده الجزائر من فرنسا، إضافة إلى 205 مليون دولار من مصنوعات من حديد أو صلب و 150 مليون دولار من البلاستيك و 136 مليون دولار من الحيوانات الحية، و 129 مليون دولار من الزيوت العطرية والعطور ومستحضرات التجميل وأدوات النظافة.
- بلغت الصادرات الجزائرية إلى فرنسا 3.42 مليار دولار أمريكي خلال عام 2016، وفقًا لقاعدة بيانات الأمم المتحدة COMTRADE حول التجارة الدولية، ولا توجد أي بيانات جديدة، وتراجعت الصادرات الجزائرية في فرنسا بحوالي النصف حيث وصلت 7 مليار دولار تقريبا عام 2013، وهو ما يعني أن ليس واردات الجزائر وحدها هي التي تراجعت بل التبادل التجاري بينهما، ويشكل الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير أغلبية الصادرات الجزائرية إلى فرنسا حيث تقدر قيمتها 3.18 مليار دولار، وتأتي الأسمدة في المرتبة الثانية بقيمة 94 مليون دولار، وهناك 88 مليون دولار من المواد الكيميائية غير العضوية مركب المعادن الثمينة النظائر، ثم 17 مليون دولار من فواكه صالحة للأكل، مكسرات، قشور حمضيات، شمام كما تستورد فرنسا من الجزائر 13 مليون دولار من الآلات والمفاعلات النووية والمراجل، و 8 مليون دولار من السكريات والحلويات السكرية ونجد أيضا 7.93 مليون دولار من ملح، كبريت وتراب وحجر وجص وكلس واسمنت، و 3.98 مليون دولار من

[1] - حمزة كحال، ارتفاع صادرات القمح الفرنسي إلى الجزائر 30%، **من الموقع الالكتروني:** https://www.alaraby.co.uk/economy/%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B9-، بتاريخ 2023/01/25، يوم 2023/09/06.

المواد الكيميائية العضوية، هذا إلى جانب 2.5 مليون دولار من منتجات صيدلانية، و 2.16 مليون دولار من مشروبات كحولية وخل[1].

2- التعاون المالي بين الجزائر وفرنسا:

يعتبر الجانب المالي أحد أعمدة التعاون الاقتصادي بين البلدين، إذ لا يمكن أن يكون هناك تجارة أو اقتصاد دون معاملات مالية، وقد ورد تنظيم هذا المجال بين البلدين من خالل اتفاقيات إيفيان، إن الدعم الفرنسي للجزائر وخصوصا المتعلق بالجانب المالي منه، كان مشروطا، بحيث أن شرطيته غير قابلة للابطال والتفاوض والتنازل، حيث لن يكون هناك دعم للجزائر مطلقا خارج اتحادها سياسيا مع فرنسا، ومواصلة اندماج اقتصادها مع اقتصاد المتروبول وإن حتمية هذا الاختيار سوف تتيح للجزائر إمكانية التبادل السلعي مع فرنسا ومناطق نفوذها كذلك مناطق شركاء فرنسا، دون مواجهة أي سياسة حمائية. كما تحقق حتمية الاتحاد مع فرنسا أيضا، دعما ماليا في إطار منطقة الفرنك، وكذلك في إطار مساهمة فرنسا في بناء وتنظيم الجهاز المالي والمصرفي بالجزائر، لكي يعمل على تسهيل حرية تنقل رؤوس أألموال، بين الضفتين من البحر المتوسط، فالمدخرات المحلية سوف يتم الحفاظ عليها بفعل حركية التنمية الاقتصادية ، كما سيكون لهذه الحركية آثار أخرى تمكن من مضاعفة توظيف المدخرات القادمة من المتروبول باتجاه الجزائر، وعليه فالخطة تفترض مساهمة رؤوس أألموال الخارجية سواء كانت حكومية أو خاصة .بهذه الطريقة تكون فرنسا قد وضعت الاساس الى تعاون مالي مع الجزائرمستقبلا ، وهو تعاون مشروط يؤسس لتبعية دائمة للاقتصاد الجزائري تجاه فرنسا،

ويعتبر حجم المعامالت المالية بين البلدين، سواء فيما يخص المشاريع المنجزة أو المبادلات التجارية، أو ما يتعلق بالمساعدات والمنح التعليمية، مؤشرا عن مدى أهمية العلقات الاقتصادية بين البلدين و كذا العلاقات السياسية، وقد عرفت الجزائر في السنوات العشر الاخيرة نموا كبيرا للقطاع الخاص، وتحرك المستثمرون الجزائريون باتجاه الاستثمار في فرنسا بمبالغ كبيرة، ويعتبر مجمع "سيفيتال" لرجل الاعمال الجزائري "يسعد ربراب" سباقا في هذا المجال، فالمجمع الذي يشغل 12800 عامل، ويشتغل في الاعمال التجارية والزراعية والاجهزة المنزلية والطاقة الكهربائية، ويعتبر المجمع الاكثر نموا برأس مال انتقل خلال عشر سنوات من 50

[1] - المرجع نفسه.

مليون إلى أكثر من 8 ملياردولار،كما يرغب صاحبه في الاستثمار بفرنسا، وعرض 1,5مليار دزلار لشراء الشركات الفرنسية[1]

وتحاول الجزائر الانتقال من الاقتصاد المسير الذي تتحكم الدولة بمختلف تفاصيله إلى الاقتصاد الحر، الذي يمنح الحرية والمبادرة للقطاع الخاص، سواء كانت شركات أو مؤسسات مالية، لعقد صفقات مع شركاء أجانب، وهو ما أدى إلى بروز منتديات وتجمعات لارباب المؤسسات التي حملت على عاتقها مسؤولية نقل الاقتصاد نحو مزيد من النفتاح. تحت رعاية حكومتي الدولتين، وورد فيالاتفاقية الاطار للشراكة الجزائرية الفرنسية 2007- 2011 ،في شقها المتعلق بالتعاون في المجال الاقتصادي، دعما لاستراتيجية تحسين الحكم وقدرات التسيير والتحكم في الانجاز العمومي وتتعاون وزارة المالية الجزائرية ووزارة الاقتصاد والمالية والتشغيل الفرنسية في المجال المؤسساتي، وهذا التعاون تعززخالل السنوات الحالية.

واستمرت العلاقات المالية بين الجزائر وفرنسا بعقد اتفاقيات أخرى، ففي 06 ديسمبر 2017 بالجزائر العاصمة، تم طرح فكرة إنشاء صندوق الاستثمارالجزائري الفرنسي، ليتم التوقيع عليه بباريس بين و زير الشؤون الخارجية الجزائري السابق "عبد القادر مساهل"، ووزيرالاقتصاد والمالية الفرنسي "برونو لومالي"، خلال الدورة الخامسة للجنة الاقتصادية المشتركة الفرنسية الجزائرية COMEFA ورأس مال الصندوق يكون مفتوحا للخواص في مرحلة ثانية، ويحمل على عاتقه مسؤولية تمويل الاستثمارات التي يرتبط نشاطها بشراكة جزائرية فرنسية، ويستهدف على سبيل الاولوية الشركات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات المولدة للنمو مثل السيارات، والاغذية الزراعية، والنقل والطاقة والنقل الحضري والتكنولوجيا الرقمية، كما يسمح بإعادة رؤوس أألموال الناتجة عن الاستثمارات و للمستثمرين الراغبين في إعادتها إلى بلدانهم، كما يسمح لهم بإعادة استثمارها في الصندوق أو تحويلها إلى المؤسسات التي ساهمت في الصندوق،[2] وتعتبر هذه االتفاقية والخاصة بإنشاء الصندوق المشترك الفرنسي الجزائري لالستثمار، آخر اتفاقية مالية بين البلدين، والتي أتت في نهاية فترة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، الذي لم يتمكن من الترشح لعهدة أخرى بسبب الحراك الشعبي، الذي رفض فكرة ترشحه، وطالب برحيل كامل نظامه.[3]

[1] - شطيبي علي، مرجع سابق، 206.
[2] - المرجع نفسه، ص. 207.
[3] - حطاب مالك، مرجع سابق، ص.694.

ثانيا: مستقبل العلاقات الجزائرية الفرنسية:

ان العلاقات الجزائرية الفرنسية انهارت دون سابق إنذار، في أزمات جديدة لا تبدو نهايتها قريبة، كما لا تبدو إمكانية تجاوز تداعياتها ممكنة بالمعطيات القائمة فقبل هذه التطورات المستجدة وغير المنتظرة، كان مسار العلاقات بين الجزائر وفرنسا يتجه نحو منحى تصاعدي وفي غاية الإيجابية، التي تمت خلال زيارة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى الجزائر سنة 2022، والتي عرفت باسم إعلان الجزائر لشراكة متجددة، وتلاها زيارة غير مسبوقة لرئيسة الحكومة الفرنسية أليزابيث بورن رفقة 16 وزيرا في الحكومة،غير ان هذه التطورات اوقفت هذا التقدم بفعل الاسباب والعوامل والتي أدت إلى تصاعد التوتر في العلاقات الدبلوماسية الجزائرية الفرنسية إلى ما يلي[1]:

-**تصريحات ماكرون المسيئة** :كانت التصريحات التي أطلقها الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، في أكتوبر الماضي، هي السبب الرئيسي وراء توتر علاقات الدولتين. فقد أكد ماكرون أن الجزائر كان يحكمها "نظام سياسي عسكري" له تاريخ رسمي لا يقوم على الحقيقة، بل على كراهية فرنسا، كما تساءل ماكرون عما إذا كانت هناك دولة جزائرية قبل الحكم الاستعماري الفرنسي، وهو ما أثار غضب السلطات الجزائرية التي سحبت مباشرة سفيرها في فرنسا للتعبير عن استنكارها لهذه التصريحات المسيئة وغير المسؤولة.

-**خفض التأشيرات الفرنسية** :خفضت السلطات الفرنسية التأشيرات الممنوحة للجزائريين بنسبة 50٪، وهو ما زاد من التوتر في العلاقات بين باريس والجزائر. ومن الجدير بالذكر أن هذه الإجراءات سبقت تصريحات ماكرون المسيئة للجزائر .

-**إجراءات جزائرية مضادة** :تلت التصريحات والإجراءات الفرنسية لجوء الجزائر لعدد من الإجراءات للرد على السلوك الفرنسي. ومن أبرزها منع الجزائر الطائرات العسكرية الفرنسية من التحليق فوق أراضيها، حيث تستخدم عادة المجال الجوي الجزائري للانضمام أو الخروج من الساحل والصحراء حيث تنتشر قوات مكافحة الإرهاب الفرنسية.

[1] - عثمان لحياني، أزمة الجزائر وفرنسا: نسف تفاهمات أغسطس وتوقعات بإلغاء زيارة تبون، **من الموقع الالكتروني:** https://www.alaraby.co.uk/politics/%D8%A3%D8%B2%D9%85، بتاريخ 2023/02/09، يوم 2023/06/02.

كما سحبت الجزائر سفيرها لدى باريس كنوع من الرد الاحتجاجي على التصعيد الفرنسي، وأكد الرئيس الجزائري "عبد المجيد تبون" أن عودة السفير الجزائري إلى باريس مشروطة باحترام فرنسا الكامل للدولة الجزائرية[1] .

فرنسا تهرّب مهاجرة غير شرعية

غادرت "أميرة بوراوي" إلى تونس عبر الحدود الجزائرية–التونسية وتبيّن لاحقاً أنّها دخلت التراب التونسي بطريقة غير شرعية، وهو ما اكتشفته شرطة الحدود التونسية في مطار قرطاج (في تونس العاصمة) حين استظهرت بوراوي جواز سفرها الفرنسي وهي تهمّ بركوب طائرة نحو فرنسا، ولأنها مطلوبة لدى القضاء الجزائري، صدر في حقها قرار بعدم مغادرة التراب الوطني الجزائري من العام 2021، وبحكم التعاون والتنسيق الأمني بين الأجهزة الأمنية التونسية والجزائرية، لا سيما فيما يتعلّق بتسليم المطلوبين للعدالة، فقد تم توقيف بوراوي في المطار حيث أعلمها رجال الشرطة التونسية بأنّه سيتعذر عليهم السماح لها بمغادرة تونس وبأنها سترحل إلى الجزائر.وقبيل الرحلة التي كانت ستقلها إلى الجزائر العاصمة في اليوم ذاته، تدخلت الخارجية الفرنسية لدى الرئاسة التونسية، وفقاً لصحيفة "لوموند" (Le Monde) الفرنسية في عددها الصادر يوم 11 فيفري 2023، واضعة بوراوي تحت الحماية القنصلية الفرنسية بوصفها حاملة لجواز سفر فرنسي. في إثر ذلك، أخلي سبيل بوراوي ونقلت إلى مقر القنصلية العامة الفرنسية قبل أن ترحل ليلة اليوم نفسه إلى فرنسا عبر رحلة جوية نحو مدينة ليون.[2]

منذ استقلال الجزائر في يوليو 1962 وإلى الان، لم تنعم في علاقتها بفرنسا باستقرار يغلب الثوابت على المتغيرات، مع أن المفروض أن تسير الدولتان نحو حالٍ من التقارب نظرا إلى عمق الروابط الإنسانية والتاريخية بين البلدين، ولاشك أن مسؤولية ذلك تقع على القيادات المسؤولة في الدولتين، حيث لم تستطع فرنسا أن تقدم خطابا سياسيا، ينهي الجدل الدائر حول الاعتراف بجرائم فرنسا الاستعمارية في الجزائر، ومن الطرف الجزائري، لم يتم النظر إلى الماضي من حيث تأسيسه للحاضر من منطلق أن الانتصار والاستقلال يجبان ما قبلهما،ورغم وجود أزمات مشابهة في العلاقات الجزائريةالفرنسية، فإن الأزمة الحالية التي أجَجتها

[1] - **احتمالات إعادة تطبيع العلاقات الجزائرية – الفرنسية**، مصر: المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة، 2022، ص. 04.

[2] - مصطفى حفيظ، عقدة الذاكرة ومستقبل العلاقات الجزائرية الفرنسية، **من الموقع الالكتروني:** https://www.afrigatenews.net/opinion/%D8%B9%D9%82%D8%AF%، بتاريخ 2021/10/10، يوم 2023/06/02.

تصريحات ماكرون تختلف عن سابقيهاإذ إنها تأتي في ضوء أزمة دبلوماسية أكبر بين الجزائر والمغرب سبقتها، أدت إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في 25 اونت 2021، ناهيك عن كونها تعبر عن أعلى درجة من التصعيد والتوتر الناتج عن المشكلات المتعاقبة بين فرنسا والجزائر خلال السنوات الأخيرة. فضلا عن أنها تأتي في سياق ما يبدو محاولة لإعادة تشكيل سياسة خارجية جزائرية أكثر حزماً تجاه الملفات الخارجية، بما يسهم في إعادة تأهيل صورة البلاد مرة أخرى بعد سنوات من الغياب.[1]

من واقع تعقد ملامح الأزمة الدبلوماسية بين فرنسا والجزائر هذه المرة، يبدو أن هناك مساراً جديداً قيْد التشكُّل للعلاقات بين البلدين. والأرجح أن هذا المسار المحتمل لن يخرج عن المسارات الثلاثة الآتية :

المسار الاول: مواصلة فرنسا تكثيف جهودها الدبلوماسية وغير ها لاستعادة نمط العلاقات الطبيعية بين البلدين واحتواء الأزمة، وهذا م تم قبيل الانتخابات الفرنسية المضاضية أبريل 2022. وفي هذا المسار من المحتمل، في ظل استمرار الضغط الجزائري، أن تتراجع فرنسا أو تعيد ضبط قرار منح التأشيرات للجزائريين، والذي تسبّب في أزمة بين البلدين، وربما قد تستجيب للطلبات المتكررة من السلطات الجزائرية لتسليم العديد من الشخصيات الجزائرية المعارضة، ،وفي هذا المسار من المرجح أن تقابل الجهود الفرنسية بترحيب جزائري وفتح المجال الجوي مرة أخرى أمام الطائرات الفرنسية المتوجهة للساحل، بل وتقديم مزيد من الدعم العسكري لها في مالي. وفي هذا المسار لن تختلف العلاقات عما كانت عليه في السابق، بل ستتم استعادتها مجدداً دون شروط، مع استمرار احتمالية حدوث أزمات سياسية من وقت لآخر كما هو المعتاد بين البلدين.

المسار الثاني: استمرار تردي العلاقات بين البلدين مع تراجع ثقة الجزائر في فرنسا وماكرون تحديدا. وفي هذا السيناريو لن تقتنع الجزائر بالجهود الدبلوماسية الفرنسية لاستعادة العلاقات وستحاول الضغط لتحقيق مكاسب أكبر، وقد تصل إلى حد مطالبة ماكرون بتقديم اعتذار رسمي للشعب الجزائري، وهو ما قد ترفضه فرنسا وماكرون نفسه. وعلى الرغم من أن ماكرون قد دان، في أكتوبر 2022، ما وصفه بـ" جرائم لا مبرر لها بالنسبة إلى الجمهورية الفرنسية ارتكبتها في حرب الجزائر، فإن هناك فارقً بين أن يعترف هو نفسه

[1] -رابعة نور الدين وزير، **العلاقات الجزائرية الفرنسةبين ملف الذاكرة ومستقبل العلاقات**،مصر: مركز شاف للدراسات المستقبلية وتحليل الازمات والصراعات،2021، ص. 18.

بالجرائم الفرنسية في الجزائر، وبين أن يجبر على الاعتذار للجزائر حينما تُطالبه بذلك، وهو ما لن يَستجِب له على الأغلب . وفي هذا المسار من المرجح أن يطول أمد الأزمة الدبلوماسية بين البلدين، وستؤخر الجزائر إعادة سفيرها لباريس قدر الإمكان بما يهدد العلاقات الثنائية، بما فيها العلاقات العسكرية والاقتصادية التي طالما كانت قائمة بمفردها في ظل الأزمات الدبلوماسية المختلفة التي مرّت بها علاقات البلدين[1].

المسار الثالث: إعادة الضبط المشروط للعلاقات بين الجزائر وفرنسا وبموجبه ستتم استعادة العلاقات الطبيعية بينهما، لكن في ضوء شروط جديدة يتم تكييفها بين الجانبين في المرحلة المقبلة. وتمثل الأزمة القائمة فرصة سانحة للجزائر لوضع شروطها لاستعادة العلاقات مع فرنسا، خاصة في ظل الدعم المحلي الذي تحظى به السلطة في موقفها من ناحية، وضرورات الأمن الإقليمي المواتية، والتي تفرض على فرنسا حتمية التعاون مع الجزائر وتهدئة التوتر معها من ناحية أخرى. وبالفعل قد تم تبادل العاصمتان رسائل تقارب لكسر الجمود الذي أصاب علاقتهمافقامت فرنسا بجهود عدة، وفي المقابل صرّح تبون علاقات بلاده مع باريس يجب أن "تعود إلى طبيعتها.

في الوقت ذاته، ستسعى الجزائر في هذا السيناريو لفرض توجهها الخارجي الجديد على فرنسا، بحيث تُكرّس هدف إقامة علاقات البلدين على أسس ندية وليس على أساس علاقة دولة بمستعمرَتها السابقة. وقد اتضح ذلك في تصريح الرئيس الجزائري " عبد المجيد تبون" إذ أكد أن "**على الطرف الفرنسي أن يفهم أن سياسة الند للند ليست استفزازا لفرنسا**"، مضيفاً أن "**عودة السفير الجزائري إلى فرنسا مرتبطة باحترامها الكامل للدولة الجزائرية، ونسيانها أن الجزائر كانت مُستعمرَة من قِبَلها فيما مضى**[2]."

المبحث الثالث: قضايا الجزائر الاقليمية والدولية في السياسة الخارجية:

انطلاقا من تاريخها النضالي الممتدة جذوره عبر الآف السنين والتزاما منها بمبادئ إعلان أول نوفمبر 1954، سعت الجزائر منذ استقلالها إلى إرساء السلام والأمن في محيطها المباشر وعلى المستويين المتوسطي والقاري وكذا في العالم، متبنية مقاربة تدعو إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والتسوية السلمية للنزعات والأزمات وكذا الخلافات بين الدول. كما سعت إلى إرساء أواصر حسن الجوار والتعاون مع

[1] - باسم راشد، **مستقبل العلاقات الفرنسية-الجزائرية عقب الأزمة الدبلوماسية الأخيرة**، الامارات العربية المتحدة: مركز الامارات للسياسات، جانفي 2022، ص. 11.
[2] - المرجع نفسه، ص. 12.

دول مختلف الفضاءات الجغرافية التي تنتمي إليها. فقد كانت الجزائر دوماً في طليعة المتضامنين الذين قدموا يد العون وساندوا حركات التحرر الوطنية والقضايا العادلة في مساهمة بذلك، وبشكل فعال، في تحقيق أهداف الاستقلال والتحرر اولا كالقضية الفلسطينية ، وانطلاقا من المبدأ الداعم لحق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها, تشدد الجزائر على حتمية تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية عبر تمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقه غير القابل للتصرف أو التقادم في تقرير المصير والاستقلال, وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وعقيدتها الراسخة في مجال انهاء الاستعمار.

كما سعت دائما الجزائر إلى توثيق روابط أخوية متينة بالدول الإفريقية مستمدة زخمها وقوتها من التضامن والنضال المشترك والتزام الجزائر اللامشروط في دعم مساعي النهوض بالقضايا الإفريقية العادلة وتحقيق التنمية الشاملة في القارة السمراء، التي ما فتئت تواجه تنامي التهديدات الأمنية والاضطرابات السياسية، ناهيك عن تفشي الجريمة المنظمة العابرة للأوطان وارتباطها بظاهرة الإرهاب حيث ياخذ ملف الإرهاب مساحة واسعة من الاهتمام، بخاصة من طرف الجزائر التي تعد إحدى أهم الدول التي عانت الظاهرة خلال سنوات التسعينيات، والتي أكسبتها تجربة باتت محل طلب مختلف البلدان.

المطلب الاول: الازمات الاقليمية والدولية في السياسة الخارجية الجزائرية : القضية الفلسطينية

تعد القضية الفلسطينية من ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية نظرا لارتباط القضية بالبعد القومي العربي والاسلامي،وامتتدادها الديني الوجداني اتجاه كل ماهو مقدس والذي يعتبر ذا اولوية خاصة عند الجزائريين،لذلك بقي الموقف الدبلوماسي الجزائري اتجاه القضية العربية بقي ثابت رغم تغير الظروف والمواقف كما ان العلاقات الجزائرية الفلسطينية ترجع الى ما قبل استقلال الجزائر، حيث شكلت القية الفلسطينية اهتمام الحركة الوطنية الجزائرية خلال اربيعينيات القرن الماضي،والهام الثورة التحريرية للشعب الفلسطيني الذي راى فيها نموذج للتحرر ونيل الاستقلال.وقد عملت الدبلوماسية الجزائرية منذ استقلال الجزائر على دعم القضية الفلسطينية في المحافل الدولية والقارية والاقليمية، حيث منذ سنة 1963 والدعم الدبلوماسي متواصل حيث في هذه السنة احتضنت افتتاح اول مكتب باسم حركة فتح الفلسطينية والذي يعتبرالاول من نوعه في العالم والذي كان نافذة مهمة للتعريف بالقضية الفلسطينية في العالم، كما ساهمت الجزائر في مؤتمر الجامعة العربية سنةى1964 والذي كان اول مؤتمر تحضره الجزائر بعد الاستقلال ،

حيث طلبت الجزائر ممثلة برئيسها في تلك الفترة " احمد بن بلة" لى ضرورة تمكين فلسطين منكيان يمثلهم وهذا ماكان فياقمة العربية الثانية في العام نفسه، وتم الاتفاق على انشاء منظمة التحريرالفلسطينية كممثل للشعب بقيادة " احمد الشقيري"، كما ساهمت الجزائر في الحروب 1967،1973 ضد الكيان الصهيوني وقدمت الدعم المادي والدبلوماسي للجيوش العربية المرابطة ضد الجبهة الاسرائيلية[1]، ودام الدعم الجزائري للقضية الفلسطينية عن طريق تبني الجزائر لموقف مشترك مع الدول العربية المصدرة للبترول بوقف تصدير البترول للدول الغربية الداعمة للكيان الصهيوني وهذاما اعطىللقضية الفلسطينية دعم دوليا كبيرا، كما ساهمت الدبلوماسية الجزائرية منظمة التحرير الفلسطنية من دخول منظمة الامم المتحدة سنة 1974 حينما تراست الجزائر الجلسة في الدورة 29 للجمعية العامة للامم المتحدة بقيادة وزير الخارجية في تلك الفترة السيد " عبد العزيز بوتفليقة"،حيث مكن منظمة " ياسر عرفات" من القاء كلمة في الهيئة الاممية لاول مرة في تاريخ دولة فلسطين، وقد واصت الجزائر الدعم الاقليمي للقضية الفلسطينية بعدما قطعات اللاقات مع دولة مصر اثر معاهدة "كامب ديفيد" بين مصر واسرائيل عام 1978 والتي اعتبرتها الجزائر خيانة للقضية الفلسطنية وللمة العربية.كما قامت الجزائر بدور الوساطة عام 1982 عقب الانشقاق الذي جرى بين الفصائل الفلسطينية حركتي فتح وحماس، حيث قادت الجزائر مجموعة من القاءات والمفاوضات بين الفصائل الفلسطينية طيلة 05 سنوات توجت باحتضان الجزائر للقمة 18 للمجلس الوطني افلسطيني سنة 1987 والذي اعطى دفعة قوية للنضال الفلسطيني واعاد تقوية الجبهة الداخلية الفلسطينية كما توجت الوساطة الجزائرية بين الفصائل الفلسطينية باعلان عن قيام دولة فلسطين يوم 15 نوفمبر 1988 بالجزائر في اختتام الدورة 19 للمجلس الوطني الفلسطيني[2]

اولا: المواقف الثابتة للسياسة الخارجية الجزائرية اتجاه القضية الفلسطينية

تبنى علاقات الشعوب أو الدول على المصلحة المتبادلة أو المشتركة التي يكون من ورائها جلب مصلحة أو درء مفسدة، لكن علاقة الشعوب الإسلامية عموما والعربية خصوصا تحكم فيها عبر التاريخ عامل الأخوة (أخوة الدين، العرق، القبيلة، العرش...)، حيث تعتبر العلاقة المبنية على الأخوة أمتن العلاقات، ولكن بدخول الاستعمار على الخط غير بنية علاقة العرب والمسلمين ببعضهم البعض، فضرب تلك اللحمة القائمة

[1] - عبد الرؤوف بن الشهيب، **الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الجزائرية فيظل التهديدات الامنية لدول الجوار**، (اطروحة دكتوراه)، في العلوم الساسية، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة03،2019، ص. 51.

[2] - مخيمر ابوسعدة، **المتغيرات في الشرق الاوسط واثرها على القضية الفلسطينية**، مصر: مركز الابحاث ، 2018، ص. 56.

التي تربطهم، وأضعف الروابط الواصلة بينهم، وشجع العرقية والقومية، لكن وفي خضم هذا التشاحن والتباغض،حافظ الشعب الجزائري والفلسطيني على التلاحم والتناغم ولم تفسد العلاقة بينهما كل المؤامرات والمواقف العدائية التي انطلت على باقي الشعوب، وأن هذه العلاقة ليست وليدة اليوم بل أنها قامت على تراكمات تاريخية بنيت على مشاركة المغاربة بشكل عام والجزائريين بشكل خاص في الحروب الصليبية وفي تحرير بيت المقدس من الصليبيين، وبشعور الجزائريين بأنهم معنيون بشكل مباشر بالدفاع عن مقدساتهم كمسلمين، ولأن الشعب الجزائري يعي جيدا مساوئ الاستعمار الاستيطانيي فانه يدعم كل من يناضل ويدافع عن شرف الأمة العربية والإسلامية، وعلى رأس النضال الشعب الفلسطيني المقاوم، الذي أخذ على عاتقه قيادة الدفاع عن فلسطين عموما ومقدسات المسلمين فيها خصوصا، وبرز دفاع الجزائر عن فلسطين مع بروز الحركة الصهيونية وأطماعها، وتوالي الهجرات اليهودية، رغم كون الشعب الجزائري حينها لايزال قابعا تحت نير الاستعمار[1].

أ- الدعم السياسي للقضية الفلسطينية:

مع نهاية ثمانينات القرن الماضي شهدت الجزائر موجة احتجاجات شعبية عجلت بتغير النظام السياسي وقبوله التعددية الحزبية، والتي ادخلت الجزائر عهدا سياسيا جديدا تزامن مع موجات التغير السياسي في العالم ومع نهاية الحرب الباردة وتغير النظام العالمي، فبعد توقف المسار الانتخابي سنة 1992 قد دخلت الجزائر في ازمة سياسية امنية داخلية عرفت بالعشرية السوداء، جعلت الجزائر تتكمش دبلوماسيا وتهتم بالقضايا الداخلية اكتر وذلك لم يمنع الموقف الدبلوماسي الجزائري من الثبات في موقفها اتجاه القضية الفلسطينية ودعمها ماديا وسياسيا، ومع تقلد الرئيس الاسبق الراحل السيد " عبد اعزيز بوتفليقة"،سدة الحكم في الجزائر عام 1999 ارجع الدبلوماسية الجزائرية الى سابق عهدها التي تهتم بالقضايا الاقليمية والدولية والتي جددت فيه الجزائرالتاكيد على موقفها الثابت اتجاه الشعب الفلسطيني والقضية العربية كاملة، خاصة بعد الانتفاضة الثانية الفلسطينية عام 2000 حيث شهدت كل المدن الجزائرية مظاهرات شعبية عارمة داعمة للشعب الفلسطيني، كما شهدت تحرك دبلوماسي جزائري مكثف في الامم المتحدة والجامعة العربية وحتى الاتحاد الافريقي تنديدا بالانتهاكات التي يمارسها الكيان الصهيوني على الشعب الفلسطيني

[1] - محمد رضا دبي، **الجزائر تعانق فلسطين**، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2017، ص.08.

كثفت ادبلوماسية الجزارية جهودها الممكنة كذلك على كل الجبهات لنصرة القضية الفلسطينية واقامة دولة فلسطين مستقلة عاصمتها القدس الشريف ودعمت المبادرة الامم المتحدة سنة 2014 والتي جعلت يوم 25نوفمبر من كل سنة يوما للتضامن مع الشعب الفلسطيني،

وبين سنتي 2008 و 2014، قام الكيان الصهيوني بثلاث اعتداءات على غزة مخلفا الآلاف من القتلى والجرحى في صفوف الفلسطينيين،وهنا أيضا لم تسكت الجزائر و بفضل جهود الدبلوماسية الجزائرية, تم استدعاء الجمعية العامة للأمم المتحدة في أغسطس 2014 من أجل وقف الاعتداء على غزة، وألزمت المبادرة الجزائرية مجلس الأمن على بحث مشروع قرار أعدته الأردن وفلسطين بدعم من الدول العربية، حيث ويطلب مشروع القرار من الأمين العام الأممي أن يبحث الوضع الراهن في غزة وفي الأراضي المحتلة وأن يقدم في غضون شهرين تقريرا يتضمن مقترحاته بشأن سبل ووسائل ضمان حماية المدنيين الفلسطينيين تحت الاحتلال, بما في ذلك, سبل تشكيل آلية للحماية الدولية، ويشترط مشروع القرار اتخاذ خطوات فورية من أجل إنهاء الحصار والقيود التي تفرضها إسرائيل على عمليات التنقل والدخول والخروج في قطاع غزة, بما في ذلك فتح معابر دائمة نحو هذا القطاع لإيصال المساعدات الإنسانية وضمان تنقل السلع والأشخاص[1].

اثناء مشاركة الجزائر في الدورة 27 للمؤتمر العربي للبرلمانات العربية بمصر سنة 2018، دعت الجزائر الى تفعيل بند القضية الفلسطينية في اجندة الاعمال البرلمانات العربية والدولية، واكدت على الرفض القاطع على لما قامت به الولايات المتحدة الامريكية بتحويل مقر السفارة الامريكية الى مدينة القدس والتي اعترفت بها كعاصمة لاسرائيل، حيث رات الجزائر ان هذه الخطوة هي انتهاك لمبادرة السلام في المنطقة وانتهاك لحقوق الشعب الفلسطيني وخرقا للشرعية الدولية والذي قد يزيد من حدة الصراع في المنطقة وتعتبر الجزائر القدس الشريف من مقدسات الشعب العربي والفلسطيني لايمكن التنازل عنها والتصرف فيها ولا يجوز المساس بها.

ان اموجات التطبيع الاخير الذي اقدمت عليه الدول العربية 2020 ادى الى اتخاذ الجزائر مواقف عكسية اتجاه الدولة المطبعة مع اسرائيل ووصلت الى قطع العلاقات الدبلوماسية مع الدول المطبعة وهذا ما اتخذته الجزائر ضد المغرب بعدما بعدما قامت باعلان عن قيام علاقات ثنائية مع اسرتئيل سنة 2020، لترد عليها

[1] - وكالة الانباء الجزائرية، الجزائر وفلسطين، عشرات السنين من التضامن دون ضوضاء، **من الموقع الالكتروني:** https://www.aps.dz/ar/algerie/99446-2021-01-06-17-55-04، بتاريخ 2021/01/06، يوم 2023/06/02.

الجزائر برفضها التام لهذه العلاقة التي شكلت طعنة للقضية الفلسطينية، بل وصلت الى حد قطع العلاقات الدبلوماسية نصرة للقضية الفلسطينية، وكردة فعل على الهرولة نحو التطبيع التي قامت بها بعض الدول العربية في اواخر سنة 2020 صرح الرئس الجزائري "عبد المجيد تبون" ان الجزائر لن تبارك ولن تشارك في الهرولة نحو التطبيع ولا تعترف بدولة اسمها اسرائيل، كما دافعت الجزائر من خلال القاه رئيس الجمهورية الجزائرية خلال الدورة 75 للدورة العادية للجمعية العامة للامم المتحدة في 23 سبتمبر 2020 عن حق الشعب الفلسطيني من اقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشريف ولتؤكد كذلك ان القضية الفلسطينية عي قضية ثابتة في السياسة الخارجية الجزائرية غير قابلة للمساومة او التنازل

ب- القضية الفلسطينية: تاثير المتغيرات الاقليمية والدولية

تنفردالقضية الفلسطينية بخصائص تميزها عن باقي القضايا الدولية وتجعل من احتمال تاثرها من الاحداث الدولية مؤثر جدري فيها، ذلك لما تحمله القضية من من ابعاد متشابكة (دينية سياسيةن اخلاقية قانونية قومية وعالمية)،وما تستقطبه من اهتمام عالمي بها وتركز القوى الدولية عليها بصفتها اعقد القضايا الدولية وهذا الاهتمام حازنة القضية الفلسطينية منذ نشاتها وحتى قبل ذلك نظرا لموقعها الجيوسياسي

حيث ارتبطت القضية الفلسطينية بالصراع العربي الاسرائيلي وتجاذبات نفوذ القوى الاقليمية في منطقة الشرق الاوسط خاصة الصراع المذهبي السني السعودي واشيعي الايراني في المنطقة وفي الطرف الاخر النفوذ العسكري التركي الاسرائيلي حيث ان هذه التناقضات كانت دائما تعكس نفسها على تطورات القضية الفلسطينية خاصة فيما يخص الدعم المادي والدبلوماسي لهذه القضية داخليا وخارجيا.

اذ ان الصراع العربي الاسرائيلي كان منعكس ايجابي على القضية الفلسطينيةن فقبل معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية سنة 1979 كانت القضية الفلسطينية هي قضية مبدا وقضية متعلقة بالوجود بالنسبة للامة العربية التي شاركت مجتمعة ضد الكيان الصهيوني في حروب 1948، و1967، 1973 من اجل تحرير الارض المقدسة، لكن معاهدة "كامب ديفيد"، التي اخترقت الموقف العربي المشترك والثابت غيرت مجرى احداث الصراع بين العرب واسرائيل، وكانت بمثابة الرصاصة التي اخترقت عنق الامة العربية والتي حيدت اهم اطراف الصراع، وادى الى تقهقر البعد القومي للقضية الفلسطينية وتوالت بعدا اتفاقات التسوية والتطبيع مع الكيان الصهيوني، وادى الى التاثر الديلوماسي للقضية الفلسطينية التي خسرت دعم حلفائها العرب التقليديين

خاصة دول الطوق العربي مثل الاردن، مصر، لبنان باستثناء سوريا التي حافظت على موقفها اتجاه فلسطين واتجاه الكيان الصهيوني في ذلك الوقت.

كما ادى تغيير النظام العالمي من ثنائي القطبية الى احادي القطبية بزعامة الولايات المتحدة الامريكية الى انعكاس سلبي على القضية الفلسطينية خاصة في ظل الدعم اللامشروط من قبل الولايات المتحدة الامريكية لاسرائيل في المحافل الدولية، وكانت اول دولة اعترفت بالكيان الصهيوني عند اعلان دولة اسرائيل 1948، اضافة الى الضغط السياسي والدبلوماسي الذي مارسته الولايات المتحدة الامريكية على الدول الداعمةللقضية الفلسطينية جعل منها تتاثر دبلوماسيا وتفقد الدعم السياسي المعهود عربيا ودوليا

كما ان المتغيرات في الشرق الاوسط كان لها تاثير بارز على القضية الفلسطينية بداية من حرب الخليج الثانية وغزو العراق للكويت وخوف الانظمة الخليجية من نظام "صدام حسين"، ادى بها الى التحالف مع الولايات المتحدة الامريكية لاسقاطهوكذا حرب الخليج الثالثةواحتلال العراق وبالتالي فقدات القضية الفلسطينية لهم داعم، وزياذة النفوذ الاقليمي لصالح اسرائيل ضد النفوذ الايراني الشيعي في المنطقة، وقد ادى هذا الانقسام الى تشكل ثلاثة تحالفات في المنطقة اي المحور الشيعي بقيادة ايران والعراق وسوريا والحوثين واليمن وحزب الله، والمعسكر السني والذي تقوده السعودية والامارات العربية المتحدة، الاردن ومصر، ويمكن اعتبار السلطة الفلسطينية ممثلة بحركة فتح جزء من هذا المعسكر،واخيرا معسكر السلام السياسي بقيادة تركيا ووقطر وجماعة الاخوان المسلمين وحركة حماس.

ضع الى ذلك تغيرات الثورات العربي على الساحة السياسة العربية ولتي ادت الى سقوط انظمة كانت داعمة اساسية للقضية مثل النظام الليبي وانزلاق بعضهما في مستنقع الحروب الاهلية مثل سوريا واليمن وانعكست بالسلبعلى القضية الفلسطينية سواء في المحافل الدولية او الاقليمية، كما ان موجات الحركات الاحتجاجية الربية جعلت الانظمة العربية الاخرى تهرول نحو التطبيع مع اسرائيل للحفاظ على بقائها وهذا ماشهدته الساحة العربيةفي اواخر عام 2020 بقيام البحرين والامارات العربية المتحدة والسودان والمغرب بالتطبيع الجماعي مع اسرائيل تحت رعاية امريكية،وانعكست هذه المواقف العربية بالسلب على القضية الفلسطينية وافقدتها الدعم الدبلوماسي العربي لمعهود لصالح الكيان الصهيوني.

ركز إعلان الجزائر على القضية الفلسطينية، فأكد مركزيتها والدعم المطلق لحقوق الشعب الفلسطيني وتجسيد دولة فلسطين المستقلة كاملة السيادة على خطوط 4 جوان 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وحق العودة

والتعويض للاجئين الفلسطينيين وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 لعام 1948، والتمسك بمبادرة السلام العربية 2002 بعناصرها وأولوياتها كافة، وحماية القدس في وجه محاولات تغيير ديموغرافيتها وهويتها العربية، والمطالبة برفع الحصار عن غزة، ودعم توجه فلسطين للحصول على العضوية الكاملة للأمم المتحدة، ومحاسبة إسرائيل على ما اقترفته في حق الشعب الفلسطيني، والإشادة بجهود الجزائر لتحقيق المصالحة الفلسطينية، ومن اللافت أن إعلان الجزائر قد أولى اهتماماً خاصاً للتطورات الدولية الراهنة، وبلور بشأنها رؤية متكاملة يمكن أن يبنى عليها لاحقاً دور عربي فاعل في إعادة تشكيل النظام الدولي، فقد رأى الإعلان أن التوترات الدولية المتصاعدة تسلط الضوء على الاختلالات الهيكلية في آليات الحوكمة العالمية وعلى الحاجة المُلحة لمعالجتها ضمن مقاربة تكفل التكافؤ والمساواة بين جميع الدول، وتضع حدا لتهميش الدول النامية. وأكد ضرورة مشاركة الدول العربية في صياغة معالم المنظومة الدولية الجديدة كمجموعة منسجمة وموحدة، وكطرف فاعل لا تعوزه الإرادة والإمكانيات والكفاءات لتقديم مساهمة فعلية إيجابية في هذا المجال[1] .

وفيما يخص التغيرات الدولية الحاصلة في النظام الدولي الحالي وما انتجته الحرب الروسية الاكرانية فعلى الرغم من أن انعكاسات الحرب الروسيةالأوكرانية على القضية الفلسطينية لا تزال غير واضحة، خاصة وأن الصراع يبدو أنه يتجه صوب سيناريوهات مفتوحة، وأنها لم تعد حربا خاطفة ومحدودة، إلا أنه من الممكن قياس حدود التأثر استنادا لما يمكن أن تحدثه الحرب من تغييرات آنية أو مستقبلية على طرفي الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من خلال التطرق لأبرز التحديات لكلا الطرفين، وكيفية توظيف كل طرف ما لديه من قدرات للحد من آثارها السلبية[2]

فقد حرصت الحكومة الإسرائيلية على التحرك سياسيا من أجل احتواء الغضب الروسي جراء موقف إسرائيل الذي دعم وحدة أوكرانيا وسيادتها الكاملة على أراضيها، والإدانة التي جاءت على لسان وزير الخارجية "يائير لابيد" للهجوم الروسي، والذي اعتبره انتهاكاً للنظام الدولي، وتأييدها لمشروع القرار الذي تقدم به الأوروبيون للجمعية العامة للأمم المتحدة لإدانة الغزو الروسي لأوكرانيا ومطالبة موسكو بالانسحاب الفوري من الأراضي الأوكرانية، كما جاءت توصيات بتوخى الحذر فى التعامل مع أطراف الصراع وعدم تبنى مواقف تصعيدية

[1] - يوسف احمد، **"إعلان الجزائر".. بين العمومية وحدود الفاعلية**، مصر: مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة، نوفمبر 2022، ص. 14.
[2] - شيماء منير، **كيف تنعكس الحرب الروسية الاكرانية على القضية الفلسطينية ؟**، مصر: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مارس 2022، ص. 03.

ضد روسيا من جانب قيادة الجيش الاسرائيلى من أجل مواصلة التنسيق المتعلق بالتهديدات الإيرانية في سورياخاصة مع الرسائل التصعيدية التي بعثتها روسيا لإسرائيل من خلال النشاط المتزايد للطيران الروسي والسوري المشترك على حدود الجولان دون إخطارها بذلك، بالإضافة إلى التصريحات الروسية الغاضبة التي أعادت التأكيد على أن هضبة الجولان جزء لا يتجزأ من الأراضي السورية، والتحذير من مخاطر تنامي الاستيطان في الهضبة، الأمر الذي يتعارض مع أحكام اتفاقية جنيف لعام 1949[1]، وبالإضافة لهدف التنسيق مع روسيا في سوريا، فإن إسرائيل تسعى من خلال التعامل بحذر مع أطراف الصراع الروسالأوكرانى، أن تتمكن من القيام بدور الوسيط في تسوية الصراع، بحكم علاقاتها القوية بالدولتين لتسليط الأضواء على تسوية هذا الصراع في مقابل تجاهل القضية الفلسطينية وإرجاء تسويتها إلى أجل غير مسمى والتشويشعليها، وإسكات الأصوات الحقوقية الداعمة للقضية الفلسطينية، والتي باتت تعقد مقارنات بين الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين والغزو الروسي لأوكرانيا، وتطالب بإنفاذ القانون الدولي على إسرائيل مثلما يحدث مع روسياوبما يمثل تكتيكا إسرائيليا لردع التحركات الفلسطينية المحتملة ضدها [2]، وتأتي تحركات إسرائيل والرغبة في القيام بالوساطه في الصراع، مقرونا بدعم وقبول أوروبي وأمريكي حيث ترى الولايات المتحدة الامريكية والدول الأوروبية بأن إسرائيل تعد مؤهلة للقيام بدور الوساطة، فمن ناحية تتمتّع بعلاقات قوية مع جميع أطراف الصراع والولايات المتحدة، وحلف الناتو، وأوكرانيا من جهة، وروسيا من جهة أخرى. ومن ناحية أخرى يعيش في إسرائيل ما يقارب من المليون روسي يهودي، كما توجد مشاريع تجارية بين إسرائيل وروسيا تتراوح قيمتها ما بين مليارين و3 مليارات دولار في السنة، بالإضافة إلى وجود حوالي 45 ألف إسرائيلي يعيشون في روسياوعلى الجانب الآخرفإن أوكرانيا تعد حليفًا قويا لإسرائيل وداعما له واعترفت عام 2020 بالقدس عاصمة لإسرائيل، وفتحت مكتبا للسّفارة فيها، كما سبق وتمكنت إسرائيل من جلب مئات الآلاف من المهاجرين اليهود من أوكرانيا، من أجل تثبيت أركان مشاريعها الاستيطانية في فلسطين، بالإضافة إلى وجود نحو 15 ألف إسرائيلي في أوكرانيا، ووجود 1.5 مليون مواطن إسرائيلي من أصول روسية و300 ألف من أصول أوكرانية[3].

[1] - دانيلا القرعان، تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على القضية الفلسطينية، **من الوقع الالكتروني:** https://www.ammonnews.net/article/673630، بتاريخ 2022/04/02، يوم 2023/06/03.

[2] -سيماء منير، نفس المرجع السابق، ص. 03.

[3] - وسام أبو شمالة، الموقف الإسرائيلي من الأزمة الروسية الأوكرانية، **من الموقع الاكتروني:** https://bit.ly/3tNSyvM، بتاريخ 2022/01/27، يوم 2023/06/03.

وعلى الجانب الفلسطيني فقد أثير تزامنا مع تطورات الصراع الروسي الغربي، خاصة مع الغزو الروسي لأوكرانيا جدل فيما لو اضطرت إسرائيل للدخول في حرب إقليمية على نحو متزامن من عدة جبهات ذلك التساؤل الذي سبق ودارت حوله نقاشات عديدة بعد انتهاء معركة سيف القدس (حارس الأسوار) في ماي 2021، حينما حدث تغيير لقواعد الاشتباك وتوحدت جبهة غزة مع القدس مع فلسطينيي 48، في الوقت نفسه الذي تم إطلاق صواريخ وطائرة مسيرة من الجبهة الشمالية ونظمت مسيرات جماهيرية من الأردن ولبنان تجاه الحدود مع فلسطين. إذ تترقب إسرائيل في حال امتدت شظايا الحرب الأوكرانية إقليمياأن يصبح العمق الإسرائيليساحة لتصفية الحسابات، وفي حال تجاوزت إسرائيل الخطوط الحمراء وتحالفت بشكل صريح ضد روسيا لصالح الولايات المتحدة الامريكية والدول الأوروبية، لتقوم روسيا في المقابل بتوظيف الساحة السورية لصالحهاوإعطاء الضوء الأخضر لكل من الجيش السوري وإيران وحزب الله، بتوجيه ضربات متزامنة مع جبهة غزة ضد إسرائيل، هذا فضلا عن كون اليمن تمثل إحدى جبهات التهديد لإسرائيل بما يفقد الأخيرة القدرة على حماية عمقها الاستراتيجي، يضاف إلى ذلك احتمال رفع روسيا مستوى مبيعاتها للأسلحة إلى حلفاءها في المنطقة، ومن ثم تعزيز قدراتهم الهجومية بالتوازي مع ضبابية المسار التفاوضي بشأن الملف النووي الإيراني ، في حال تقديم المزيد من التنازلات لمصلحة إيران، الأمر الذي سيدعم النفوذ والقوة الإيرانية وبالتالي محور إيران الإقليمي في المنطقة وسينعكس بدوره على دعم الفصائل في غزة، وستكون على درجة عالية من الجاهزية لتوحيد الاشتباك بين غزة والقدس، مثلما حدث في حرب ماي 2021. وبالتالي إسرائيل ستحرص على التهدئة خاصة في غزة، وفي الوقت نفسه ستقوم بتعزيز قدراتها على ردع أي هجوم متزامن من عدة جبهات، مع تأمين وتحصين جبهتها الداخلية، خاصة وأن إشعال حرب في غزة سيكون له مردود سلبي على صورة إسرائيل كوسيط لتسوية الصراع في أوكرانيا والكشف عن اعتداءاتها المتكررة بشكل مباشر في غزة والقدس.[1]

تتمثل أبرز التحديات والفرص التي يمكن أن تفرضها الحرب الروسية– الأوكرانية على القضية الفلسطينية فيما يلي:

[1] - **حلقة نقاش: انعكاسات الحرب الروسية الأوكرانية على القضية الفلسطينية**، تونس: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، مارس 2022، **من الموقع الالكتروني:** https://www.alzaytouna.net/2022/03/17/%D8

–**ازدواجية المعايير** :أثارت الإجراءات والعقوبات الغربية المشددة ضد موسكو، ردود فعل فلسطينية غاضبة، نتيجة الازدواجية التي تنتهجها الدول الغربية حيال الملف الفلسطيني، ورفض فرض عقوبات مماثلة ضد إسرائيل بسبب احتلالها الأراضي الفلسطينية، والتطبيق الانتقائي للقانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة، وفي الوقت الذي تصف فيه المقاومة الفلسطينية بـ"الإرهاب" وتفرض الحصار عليها، يتم فتح باب التطوع العلني لدعم أوكرانيا[1].

تراخي فلسطيني: لم يدرك الجانب الفلسطيني بعد لحظة نضج الأزمة، ولم يتخذ حتى الآن أي خطوات جادة لتوظيف الصراع الدائر لصالح القضية مثلما تفعل إسرائيل، خاصة مع التحديات العديدة التي يمكن أن تلحق بها، وفي مقدمتها توظيف إسرائيل للحرب من أجل تشجيع هجرة يهود أوكرانيا وروسيا لزيادة عدد سكانها من اليهود، والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، خاصة مع إقناع كل من له حقالمواطنة في إسرائيل طبقا لقانون العودة بالهجرة إليها وليس مجرد الخروج من منطقة الخطر والعودة إلى أوكرانيا بعد انتهاء الحرب، حيث أن قانون العودة، يمنح حق المواطنة لمن ليسوا يهودا شرط أن يكون الوالد أو الجد أو الجدة يهوديا واعتبرت الأوضاع الحالية فرصة تاريخية أمام إسرائيل يجب إدارتها بحكمة، وتحقيق أهداف إسرائيل كدولة للشعب اليهودي.

تزايد الاستيطان :أعلن قسم الاستيطان الإسرائيلي في المنظمة الصهيونية العالمية عن بدء تحرك لإنشاء 1000 وحدة سكنية استيطانية جديدة لاستيعاب اليهود الفارين من أوكرانيا، حيث تتضمن الخطة مبانى سكنية يتم استخدامها كمجموعات لاستيعاب المهاجرين اليهود الجدد.

إنهاء الانقسام الفلسطيني :إن الأمر يقتضي من المستوى الرسمي الفلسطيني شن حملة دولية مطالبة بتنفيذ قواعد القانون الدولي دون تمييز على إسرائيل مثلما يحدث حيال روسيا. وعلى نحو متزامن الانخراط في خطوات عاجلة لإنهاء الانقسام، وتوحيد الصف الفلسطيني من أجل ضمان فعالية الحراك الفلسطيني في المحافل الدولية. ويمكن البناء على ما تم الإجماع عليه من قبل باختيار الانتخابات كمدخل لإنهاء الانقسام والمؤجلة منذ ماي 2021، وتأتي أهميتها في هذا التوقيت بالذات في ضوء انشغال إسرائيل خارجيا بدور الوسيط في الأزمة الأوكرانية وعدم رغبتها في أن تظهر أمام العالم بأنها العائق أمام ممارسة الشعب الفلسطيني حقه الانتخابي وإدارة العملية الديمقراطية. وفي حالة الرفض أو الاعتراض خاصة في القدس فمن

[1] - شيماء منير، مرجع سابق، ص. 06.

الممكن الاشتباك معها من أجل فرض المسار الديمقراطي وتجديد شرعية النظام السياسي الفلسطيني وتلك الخطوة تقتضي كذلك من السلطة الفلسطينية أن تبادر بتنفيذ قرارات المجلس المركزي بقطع التنسيق الأمني مع إسرائيل وسحب الاعتراف بها وعدم التقيد باتفاقية أوسلو[1].

ثانيا: تطلعات السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه القضية الفلسطينية

سعت الجزائر إلى تكريس جهودها المستمرة مع الدول الفاعلة للتأكيد على مركزية القضية الفلسطينية وضرورة إنهاء الصراع الفلسطيني الصهيوني وترسيخ حق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته، إذ تحرص الجزائر على التنسيق والتشاور الدءوب مع مختلف الاطراف الاقليمية والدولية وكذا أشقائها العرب لتعزيز العمل العربي المشترك نحو تفعيل القضايا العادلة. وتركز الجزائر على واقع القضية الفلسطينية ضمن منهجية علمية والانتقال من الواقع الحالي إلى السير بقوة في طريق الوحدة كطريق للتحرر والى تعزيز الأمل في نفوس الفلسطينيين حتى تحقيق ما هو أفضل من خلالها تضافر الجهود الدولية، وتحرص الجزائر بكل إمكاناتها الدبلوماسية لتعزيز البناء الفلسطيني الداخلي لدرء الصدع الفصائلي، وإنهاء الانقسام وتحقيق الحرية والانعتاق من الاستعمار ، وفي مواقف تواجه آلة التمييز العنصري ورفض سياسات الاضطهاد للشعب الفلسطيني ودعمه دوما في تحريك ملف تعزيز وحدة الشعب الفلسطيني للتصدي لآلة الحرب الممنهجة ضد الشعب الفلسطيني منذ سنوات

–كان قد جدد الرئيس "عبد المجيد تبون" في الدورة 17 لمجالس دول منظمة التعاون الإسلامي التأكيد على أن القضية الفلسطينية ستبقى القضية المركزية للأمة الإسلامية ومنظمة التعاون الإسلامي.وأضاف أنّ .." **التحديات التي يفرضها الوضع العالمي المتأزم لا تنسينا الأزمات السياسية والأمنية وبؤر التوتر والتنمية التي يعاني منها عالمنا الإسلامي، وان الجزائر تجدد تمسكها بمبادرة السلام العربية الرامية لتحقيق طموحات الشعب الفلسطيني لإقامة دولته المستقلة".. وستعمل الجزائر مع الأشقاء في العالم الإسلامي لتكريس العضوية الكاملة لفلسطين في منظمة الأمم المتحدة".**[2]

[1] - المرجع نفسه، ص. 06.
[2] - الميادين نت،" الرئيس الجزائري: لحشد الدعم وتمكين الشعب الفلسطيني من الصمود"، **من الموقع الالكتروني:** https://www.almayadeen.net/news/politics/%D8%A7%D9%84%، بتاريخ 2023/09/29، يوم 2023/06/02.

–شهد العالم العربي موجة جديدة من التقارب مع إسرائيل، من خلال إقامة دول عربية علاقات رسمية مع الطرف الإسرائيلي،على غرار الإمارات العربية المتحدة والبحرين اللتين وقّعتا اتفاقية تعلن من خلالها رسميّا تطبيع علاقاتها مع إسرائيل، بالإضافة إلى البحرين والإمارات، فقد استقبلت سلطنة عمان رئيس الوزراء الإسرائيلي، "بنيامين نتنياه"و، في أكتوبر 2018 م، كما بادرت السودان في الطريق نفسه بعد لقاءات جمعت القيادة العسكرية السودانية التي تدير البلاد مع رئيس الوزراء الإسرائيلي،وتاكيد الجهات الرسمية الإسرائيلية التحاق السودان بقافلة التطبيع، وفي ظل هذه الموجة الجديدة من تطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية، تقف علاقة فلسطين والجزائر بعيدة عن ذلك كله، إذ أكّدت الجزائر بتصريح الرئيس الحالي " عبد المجبد تبون"، **"...أن هنالك نوعا من الهرولة نحو التطبيع، نحن أولًا لا نشارك فيها ولا نهرول إليها، القضية الفلسطينية بالنسبة لنا مقدسة وبالنسبة للشعب الجزائري برمته، هي أم القضايا لا يمكن حل القضية الفلسطينية إلا من خلال دولة فلسطينية على حدود 1967م، وعاصمتها القدس الشريف، حينها فقط سيحل مشكل الشرق الأوسط"**[1]

–بعد تهميشها لسنوات عدة، عادت القضية الفلسطينية لتسجل حضورها وتتصدر واجهة الأحداث الدولية في 2022، وهو ما تجلى من خلال جعل قمة الجامعة العربية بالجزائر فلسطينية بامتياز، إلى جانب انعقاد مؤتمر لم الشمل من أجل تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية في مجابهة الاحتلال الصهيوني، حيث وبلغ تأييد ومساندة القضية الفلسطينية ذروته خلال قمة الجامعة العربية ال31، المنعقدة بالجزائر في 1 و 2 نوفمبر2022 ، وهو الموعد الذي تم خلاله التأكيد على مركزية القضية الفلسطينية.كما شدد رئيس الجمهوريةالجزائرية في هذه القمة، السيد" عبد المجيد تبون"، على أنه "**وفي ظل الأوضاع الدولية الراهنة تبقى قضيتنا المركزية الأولى، القضية الفلسطينية، القضية الجوهرية في صميم انشغالاتنا وعلى سلم أولوياتنا وهي من ثوابت السياسة الخارجية للدولة الجزائرية و القلب النابض للأمة العربية.**"

–وإيمانا بضرورة استكمال الواجب العربي تجاه فلسطين، تمت المطالبة من قبل الرئيس تبون بعقد جمعية عامة استثنائية في الأمم المتحدة لمنح دولة فلسطين العضوية الكاملة في الهيئة الأممية، وهو الأمر الذي لقي ترحيبا واسعا من قبل المراقبين، ورحب البرلمان العربي بتشكيل لجنة وزارية عربية مفتوحة العضوية، برئاسة الجزائر، لمساندة الجهد الفلسطيني من أجل نيل اعترافات دولية بدولة فلسطين والحصول على

[1] - لن نبارك ولن نشارك».. ما سر الدعم الجزائري الثابت للقضية الفلسطينية؟، **من الموقع الالكتروني:** https://www.sasapost.com/why-do-algeria-refuses-normalization-with-israel/، بتاريخ 2020/09/23، يوم 2023/06/02.

عضوية كاملة بالأمم المتحدة، الى جانب تثمين قرار القمة العربية ال31 بوضع آليات تنفيذية بشأن حماية القدس.[1]

–بعد قرابة سنة من اللقاءات المتوالية، تمكنت مبادرة الجزائر من جمع شتات الفصائل الفلسطينية، بالتوقيع على اتفاق جديد باسم "إعلان الجزائر." وتم مكانا يحمل رمزية تاريخية عميقة في الذاكرة الفلسطينية، لاحتضان حفل مراسيم التوقيع على وثيقة المصالحة وهو القاعة الكبرى لقصر المؤتمرات بالعاصمة الجزائرية، والتي شهدت انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني وإعلان الرئيس ياسر عرفات قيام الدولة الفلسطينية في 25 نوفمبر 1988، وأكد الاتفاق المعلن، اتخاذ الخطوات العملية لتحقيق المصالحة الوطنية عبر إنهاء الانقسام، واعتماد لغة الحوار والتشاور لحل الخلافات على الساحة الفلسطينية، بهدف انضمام الكل الوطني إلى منظمة التحرير الفلسطينية، وقد اعتبر نجاح الحوار الفلسطيني لإنهاء الانقسام هو أولى الخطوات لنجاح القمة العربية في الجزائر2022، لتجاوز أزمة أرّقت العرب على مدار 15 عاما، وأضعفت صوت القضية الفلسطينية إقليميا ودوليا، فلطالما ادركت الدبلوماسية الجزائرية حاجة الفلسطينيين لفرصة أخرى، من أجل ترميم بيتهم في ظل التحولات الكبيرة إقليميا ودوليا، والاستفادة من تجارب لقاءات الحوار السابقة، والتي فشلت في تحقيق تجاوز المصالح الفصائلية الضيقة، [2]لكن يتفق معظم المختصين في هذا الشان أن نجاح المبادرة لا يزال مرهونا بإرادة الفصائل الفلسطينية المتحاورة، فهي أهم عامل لنجاح المصالحة واستعادة حقيقية للوحدة الوطنية الشاملة، وهذا الشرط لن تمنحه الدبلوماسية الجزائرية أو أي جهة أخرى، كما أن نجاح الدبلوماسية الجزائرية في إحداث اختراق في الانقسام الفلسطيني، وإقناع الفصائل بالتحاور بعد سنوات من الركود والتحاشي العربي عن الاقتراب من الملف يوضح عزم الجزائر على توفير كل شروط إنجاح القمة العربية اولا، وبعث رسالة مهمة، مفادها أن فرص العمل العربي المشترك لا تزال قائمة رغم الصعوبات التي تواجهه

وقد وصف الرئيس الجزائري السيد "عبدالمجيد تبون" الذي أشرف على التوقيع على إعلان الجزائر، بالحدث التاريخي كونه شهد عودة المياه إلى مجاريها، معربا عن امتنانه للفصائل التي استجابت لتطلعات الشعب

[1] - وكالة الانباء الجزائرية، القضية الفلسطينية تتصدر واجهة الأحداث الدولية في 2022، **من الموقع الالكتروني:** https://www.aps.dz/ar/monde/136625-2022، بتاريخ 2022/12/24، يوم 2023/06/02.

[2] - عبد الحكيم حداقة، **الجزائر تنجح في اختراق الانقسام الفلسطيني.. ما ضمانات تنفيذ الاتفاق الجديد**، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، اكتوبر 2022، ص. 09.

الفلسطيني في التصالح ونبذ الانقسام. كما كان قد اطلق الرئيس الجزائري "عبد المجيد تبون مبادرة في نهاية العام 2021 للمصالحة بين فتح وحماس وتمكن من الجمع بين الرئيس الفلسطيني محمود عباس وإسماعيل هنية في الجزائر العاصمة، في لقاء اعتبر كذلك تاريخيا[1]. كما رحب الأمين العام للأمم المتحدة بتوقيع 14 فصيلا فلسطينيا على إعلان الجزائر في واصفا ذلك بأنه يمثل خطوة إيجابية نحو تحقيق المصالحة الفلسطينية الداخلية، وشجع السيد "أنطونيو غوتيريش" كافة الفصائل على تجاوز خلافاتها من خلال الحوار وحث على متابعة الالتزامات الواردة في الإعلان بما في ذلك إجراء الانتخابات وعلى أهمية المصالحة الفلسطينية من أجل إقامة دولة فلسطينية مستقرة سياسيا وقابلة للحياة اقتصاديا وذات سيادة ومستقلة، وأعرب عن تقديره بالغ تقديره للجهود التي بذلتها الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في سبيل تحقيق هذه الغاية ولا سيما جهود الرئيس الجزائري "عبد المجيد تبون".[2]

ويتضمَّن إعلان الجزائرالمنبثق عن مؤتمر لم الشمل من أجل تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية على تسعة عناصر وهي:

- التأكيدَ على أهمية الوحدة الوطنية كأساس للصمود والتصدي ومقاومة الاحتلال لتحقيق الأهداف المشروعة للشعب الفلسطيني، واعتماد لغة الحوار والتشاور لحل الخلافات على الساحة الفلسطينية، ونص الإعلان على تكريس مبدأ الشراكة السياسية بين مختلف القوى الوطنية الفلسطينية، بما في ذلك عن طريق الانتخابات، وبما يسمح بمشاركة واسعة في الاستحقاقات الوطنية القادمة في الوطن والشتات، واتخاذ الخطوات العملية لتحقيق المصالحة الوطنية عبر إنهاء الانقسام، وتعزيز وتطوير دور منظمة التحرير الفلسطينية وتفعيل مؤسساتها بمشاركة جميع الفصائل الفلسطينية، بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني بجميع مكوناتها ولا بديل عنها.
- اشتمل الإعلان على إجراء انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني في الداخل والخارج ما أمكن، بنظام التمثيل النسبي الكامل وفق الصيغة المتفق عليها والقوانين المعتمدة بمشاركة جميع القوى الفلسطينية خلال مدة أقصاها عام واحد من تاريخ التوقيع على هذا الإعلان.

[1] - يحيي عزواوا، الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون يشرف على مراسيم توقيع إعلان الجزائر المتضمن ميثاق لم الشمل بين الفصائل الفلسطينية، **جريدة راي اليوم** ،من الموقع الالكتروني:
https://www.raialyoum.com/%D8%A7%D9%84%D9%-/ ،

[2] - الامم المتحدة، الأمين العام يصف توقيع الفصائل الفلسطينية على "إعلان الجزائر" بأنه خطوة إيجابية نحو المصالحة الداخلية، **من الموقع الالكتروني:** https://news.un.org/ar/story/2022/10/1114037، يوم 2023/06/03.

- أعربت الجزائر عن استعدادها لاحتضان انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني الجديد، واتفق ممثلو 13فصيلا فلسطينيا على الإسراع بإجراء انتخابات عامة رئاسية وتشريعية في قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس عاصمة الدولة الفلسطينية، وفق القوانين المعتمدة في فترة أقصاها عام من تاريخ التوقيع على هذا الإعلان، والعمل على توحيد المؤسسات الوطنية الفلسطينية وتجنيد الطاقات والموارد المتاحة الضرورية لتنفيذ مشاريع إعادة الإعمار ودعم البنية التحتية والاجتماعية للشعب الفلسطيني بما يدعم صموده في مواجهة الاحتلال الصهيوني الغاشم[1].

المطلب الثاني: تصفية الاستعمار: قضية الصحراء الغربية

تقر الجزائر ان قضية الصحراء الغربية من صميم مسؤولية الأمم المتحدة باعتبارها مسألة تصفية استعمار ولذا تؤمن بأن حلها لن يتم إلا من خلال تمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقه الثابت وغير القابل للتنازل في تقرير مصيره، كما ان الجزائر لا تعتبر نفسها أنها طرف في النزاع، وانها لا تشارك في المفاوضات أو الموائد المستديرة بين المغرب و"جبهة البوليزاريو"، والأمم المتحدة. وإنها تعتبر نفسها ليست طرفا في الصراع وهي تدعو إلى تطبيق قرارات الأمم المتحدة. في المقابل، تتبنى "البوليزاريو" نفس الموقف الجزائري وتؤكد انها ليست طرفا في نزاع وصفته الأمم المتحدة بقضية تصفية استعمار، وانها لم تقاعس في أي وقت في تسهيل مهام المبعوثين الشخصيين لحل القضية على أساس مبدأ تقرير المصير

اولا: موقف الجزائر من قضية الصحراء الغربية:

تصنف قضية الصحراء الغربية على أنها من أقدم النزاعات الأفريقية التي خلفها الاستعمار ومازالت تستنزف الموارد والمستعصية على الحلول التوافقية

أ- تطورات القضية الصحروية: الخلفية التاريخية

تتصف منطقة الصحراء الغربية بأنها ذات بنية سكانية عشائرية مختلطة بين العرب والأمازيغ، وبالرغم من الهجرات البشرية المتعاقبة على المنطقة لم يتمكن أي طرف من إقامة سلطة مركزية على هذه الصحراء، التي ظلت تستوطنها قبائل بدوية كانت تقوم بعقد اتفاقيات تتعدد بتعدد الجهات والزعامات والأطراف دعما

[1] - وكالة الانباء السعودية، لفصائل الفلسطينية توقّع على "إعلان الجزائر" للم الشمل، **من الموقع الالكتروني:** https://sp.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=ar&newsid=2392259، بتاريخ 2022/10/13، يوم 2023/06/03.

لهذه السلطة أو مهادنة لتلك في دول الجوار، ومع بروز ظاهرة الاستعمار استطاعت الإمبراطورية الإسبانية أن تستعيد موقعها على الشواطئ المقابلة لجزر الكناري بمنطقة الصحراء الغربية في خضم صراع أوروبي محموم على اقتسام المنطقة. وفي مؤتمر برلين (1885-1884) أقرت الدول الأوربية بسيادة إسبانيا على منطقة الصحراء الغربية التي ستعلنها مدريد في وقت لاحق محافظة إسبانية لتقيم بها سلطة محلية، غير أن الإسبان اكتفوا في البداية بالتحصن داخل مراكز معزولة على الشواطئ تأسست فيها لاحقا مجموعة من مدن الصحراء الغربية مثل "الداخلة" و"لكويرة" تاركين العمق الصحراوي مجالا لسيادة القبائل الصحراوية كما كان من قبل، الأمر الذي سيشكل متنفسا لحركة المقاومة على كامل الامتداد الصحراوي في المغرب وموريتانيا والجزائر، وتحت تأثير ضربات المقاومة التي كانت تفاجئ جيشيْ الاحتلال الإسباني والفرنسي مما جعل العلاقة بين المستعمريْن يسودها التوتر والصدام أحيانا رغم مصلحتهما المشتركة في التصدي للمقاومة،رغم اعتراف فرنسا منذ 1900 بسيادة إسبانيا على الصحراء الغربية في مفاوضات التسوية بينهما، واتفاقهما سنة 1932 على ضم مناطق الساقية الحمراء ووادي الذهب أي (منطقة الصحراء الغربية) إلى التراب الإسباني[1].

وبعد أن بدأت تتضح مسارات الاستقلال في المغرب وموريتانيا في عامي 1956 و1958، حاولت إسبانيا – التي كانت قد فقدت مستعمراتها في العالم الجديد (الأميركتان)– أن تتشبث بوجود معزول في الصحراء الغربية عزز أملها فيه نجاح الجيشين الاستعماريْن المتحالفين (الفرنسي والإسباني) في القضاء على جيش التحرير في الصحراء سنة 1958، وكان الإسبان أخضعوا المنطقة الصحراوية لتقسيمات إدارية استهدفت عزل الإقليم الصحراوي عن محيطه الجغرافي في المغرب وموريتانيا والجزائر، بالإضافة إلى تقطيعه إلى مناطق منفصلة عن بعضها تخضع كل منها لسلطة مستقلة عن الأخرى.[2] غير أن عوامل التاريخ والجغرافيا كانت ضد المشروع الإسباني في الصحراء. فقد تقوى مطلب الاستقلال في الصحراء بفعل عوامل أهمها استقلال المستعمرتين الفرنسيتين الجارتين: المغرب وموريتانيا وانتصارات الثورة الجزائرية على المستوى الإقليمي، وخسارة الحركة الاستعمارية لمواقعها لصالح حركات التحرر على المستوى العالمي. هذا فضلا عن الضغوط الدبلوماسية التي تمارسها دول الجوار على مستوى الهيئات الدولية، ومساعي هذه الأخيرة إلى تصفية الاستعمار بسبب انقسام العالم وقتها إلى معسكرين اشتراكي ورأسمالي، يدعم أولهما تحرر الشعوب

[1] - الجزيرة ، قضية الصحراء الغربية، **من الموقع الالكتروني:** https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015/11/2/%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9-، بتاريخ 2015/11/02، يوم 2023/06/03.

[2] - محمد بادي، مصطفى الكتاب، **النزاع على الصحراء الغربية بين القوة وقوة الحق**، سوريا: مكتبة الاسد،1998، ص .82.

انسجاما مع شعاراته وأطروحاته الأيديولوجية، ويشجع ثانيهما أعضاءه على التنازل عن الشكل المسلح للاستعمار سعيا إلى الإبقاء على ما أمكن من علاقات التبعية الاقتصادية والثقافية، ولعل الأقوى من كل هذه العوامل ما عرفه المجتمع الصحراوي من تغيرات اقتصادية واجتماعية وثقافية عززت مطلب الاستقلال، وشكلت دفعا جديدا للمقاومة المسلحة التي كانت قد خبت عقب هزيمة جيش التحرير في نهاية الخمسينيات، فبدأ التحرك من داخل المدن الصحراوية لأول مرة، وتعد انتفاضة "الزملة" سنة 1970 في مدينة العيون عاصمة الإقليم ضد "أسبنة" الصحراء الأبلغ في التعبير عن هذا الوعي الجديد. وكانت هذه الانتفاضة التي رفع المشاركون فيها الشعارات المطالبة بالاستقلال، والتي انتهت بقتل واعتقال العديد من الصحراويين– إيذانا ببدء مرحلة جديدة من الكفاح ضد المستعمر الإسباني[1].

وفي 10 ماي 1973 تأسست "الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب" (البوليساريو)، و لتبدأ العمل العسكري بعد عشرة أيام من تأسيسها، مما دفع الإسبان إلى الإعلان في السنة الموالية عن عزمهم تنظيم استفتاء لتقرير المصير في الصحراء خلال الأشهر الستة الأولى من سنة 1975، وبالفعل، شرعت مدريد في ترتيب البيت الصحراوي ما بعد إسبانيا من خلال المفاوضات مع مختلف الأطراف بهدف التوصل إلى اتفاقات ثنائية تضمن مصالح الإسبان من جهة، وتبقي على فتيل قابل للاشتعال متى ما استدعت ذلك ملفات إسبانيا العالقة في المنطقة وقد اجرت الحكومة الإسبانية لقاءات في سبتمبر/أيلول 1975 مع بوليساريو كان موضوعها الاستقلال ومستقبل العلاقات، ثم عقدت في الشهر الموالي مباشرة "اتفاقية مدريد" مع المغرب وموريتانيا والذي تتخلى بموجبه عن إدارة الصحراء لصالح البلدين[2].

وفي هذه الأثناء كانت الأطراف المطالبة بالصحراء تستعد لاقتطاف مصالحه بطريقته، فالبوليساريو تكثف نضالاتها بنسف وتدمير محطات الحزام الناقل للفوسفات وتأجيج المظاهرات المطالبة بالاستقلال لتعم المدن الصحراوية. بينما اتجه المغرب وموريتانيا إلى محكمة العدل الدولية التي أعطت في أكتوبر 1975 رأيا استشاريا حول طبيعة روابط البلدين مع المجموعة الصحراوية فسره كل طرف لصالحه، غير أن المغرب بادر بإعلان تنظيمه "المسيرة الخضراء" باتجاه منطقة الصحراء في 16 أكتوبر 1975، أي في نفس اليوم الذي صدر فيه رأي محكمة لاهاي، وهو ما سرع بإتمام إسبانيا لانسحابها في جانفي1976 وهو نفس الشهر

[1] - المرجع نفسه.

[2] - قضية الصحراء الغربية، **من الموقع الالكتروني:** https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015/11/2/%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9-، بتاريخ 2015/11/02، يوم 2023/06/03.

الذي تم فيه الإعلان عن قيام الجمهورية العربية الصحراوية بمباركة ودعم من الجزائر التي أعلنت رفضها لاتفاقية مدريد ، وهكذا تحولت تصفية الاستعمار في الصحراء من حل لمشكلة الإقليم إلى تفجير صراع بين دول جارة خاصة الجزائر والمغرب.

- الجزائر ذات النظام الجمهوري والتوجه الثوري ترى في ضم إقليم الصحراء إلى المملكة المغربية التي تصفها بأنها ذات أطماع توسعية أصلا في الجزائر، وسبق أن خاضت معها "حرب الرمال" سنة 1963 على السيادة في منطقة تيندوف بعد استقلالها بعام واحد تشجيعا لهذه المطامع ودعما لموقعها الإستراتيجي على حساب الجزائر منافستها والمرشحة لزعامة المنطقة ولذلك فإن الجزائر التي رأت نفسها معنية بتطور النزاع و كان توجه سلوكها الخارجي هو تقرير المصير للشعب الصحراوي والتشبث بمبدأ استقلال الصحراء الغربية وقررت دعم "البوليساريو"

- وبالنسبة "للبوليساريو" فإن الصحراء ليست أرضا بلا مالك كما كانت تزعم إسبانيا أيام الاحتلال، بل إن الصحراويين شعب له هويته الخاصة وإرادته التي يجب احترامها. والصحراويون الذين أخرجوا الإسبان بقوة السلاح قادرون على مواصلة الكفاح المسلح ضد أي طرف يحتل أرضهم أو أطراف تقتسمها حتى التحرير وإقامة الدولة المستقلة، وهكذا أعلنت يوم 26 فيفري 1976 تأسيس الجمهورية العربية الصحراوية الشعبية الديمقراطية التي ظل مقرها قائما في تيندوف جنوبي الجزائر، ولم تلق اعترافا من الأمم المتحدة لكنها نالت اعتراف بعض الدول الأفريقية، كما شكلت في مارس 1976 الموالي أول حكومة صحراوية[1].

كانت هذه التناقضات تغذي مصالح القوى الاستعمارية التقليدية (إسبانيا وفرنسا) وصراعات الحرب الباردة. وهكذا فبدخول القوات المغربية والموريتانية أرض الصحراء تطبيقا لاتفاقية مدريد، دوت المدافع بين مقاتلي بوليساريو مدعومة بالجزائر وليبيا من جهة، والقوات المغربية والموريتانية من جهة ثانية مؤذنة باندلاع حرب اشتعلت خلال 1975-1988، وإن انسحبت موريتانيا منها 1979، وقد شهدت هذه المرحلة معارك ضارية دار معظمها في الجزء الموريتاني من الصحراء، متجاوزا نطاق الأراضي الصحراوية أحيانا بتنفيذ هجمات عديدة على مدن في عمق الأراضي الموريتانية تطبيقا لإستراتيجية ضرب الحلقة الضعيفة، فتم التركيز على

[1] - المرجع نفسه.

موريتانيا الطرف الأضعف لكسر تحالفها مع المغرب الذي اتسع بتدخل فرنسا لتوفير غطاء جوي إثر استهداف بوليساريو العاصمة الموريتانية نواكشوط[1].

وفي 1980 بنى المغرب جدارا أمنيا لصد هجمات جبهة بوليساريو على المناطق التي يسيطر عليها في الصحراء، والتي سُميت "المثلث المفيد" (السمارة والعيون وبوجدور) لكونها حاضنة لأضخم معدن فوسفات في العالم ومأهولة بغالبية سكان المنطقة، غير أن استنزاف قوة الجيشين (المغربي والصحراوي) في هذه المرحلة وانتهاء الحرب الباردة وثنائية القطبين مهدت للمرحلة الثانية التي بدأت 1988 عندما وقع المغرب والبوليساريو على "اتفاق المبادئ"، مما قاد إلى توقف الحرب بينهما 1991 عقب التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار برعاية الأمم المتحدة، مع التوجه للبحث عن حلول سياسية للنزاع[2].

ب-تطورات القضية الصحراوية: دعم الجزائر

يعد موقف الجزائر اتجاه قضية الصحراء الغربية راجع لثوابت سيادية الذي يعكس صورة مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية، و التي تكمن في عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار، حق الشعوب في تقرير مصيرها و عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، حل النزاعات بالطرق السلمية، وإذا كان مبدأ حل النزاعات بين الدول بالطرق السلمية هو عماد الدبلوماسية الجزائرية، فإن مبدأ حل النزاعات بالطرق السلمية هو أساس دعم حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، و كذا استمرارية لمبدأ دعم حركات التحرر في العالم مع ضرورة تصفية الاستعمار من القارة الإفريقية ككل فسلوك الدبلوماسية الجزائرية اتجاه قضية الصحراء الغربية أولا تعتبر هذه الأخيرة بلد جار، و شأنها في ذلك شأن جميع دول المغرب العربي و الساحل المجاورة للجزائر، ومازادت للدبلوماسية الجزائرية أكثر صمودا بمواقفها الثابتة اتجاه قضية الصحراء الغربية حينما تغنت الأمم المتحدة باللائحة 1514 التي تتضمن في حق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها، حيث صدرت هذه اللائحة مباشرة بعد يومين من مظاهرات 11 ديسمبر 1960 التي تعتبر تحولا حاسما إبان الثورة التحريرية، من هذا المنطلق دافعت الدبلوماسية الجزائرية عن الصحراء الغربية، حيث نجحت هذه

[1] - نصيب عتيقة ، **العلاقات الجزائرية المغربية في فترة ما بعد الحرب الباردة** ، (مذكرة ماجيستر غير منشورة)، في العلوم السياسية ، الجزائر، جامعة بسكرة، قسم العلوم السياسية ، 2012، ص, 65.

[2] - قضية الصحراء الغربية، **من الموقع الالكتروني:** https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015/11/2/%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9-، بتاريخ 2015/11/02، يوم 2023/06/03.

اللائحة الأممية بتحرير أكثر من 60 دولة إفريقية بما فيها الجزائر فكيف لا تتحرر أيضا الصحراء الغربية، فالجزائر تصنع دور الضغط على المنظمات الإقليمية و خاصة الدولية، من وراء اللائحة 1514 حول ضرورة إجراء استفتاء حر في الصحراء الغربية الذي يهدف إلى ضمان حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره.

ففي مقولة شهيرة التي تصدر بها الرئيس الاسبق الراحل "هواري بومدين" قال :" ...**إن كل مواطن يجب أن يدرك أبعاد هذه القضية في ضوء فلسفة الجزائر و سياستها ليتفهم موقف الجزائر و دوافعه، إننا نتحدث عن مبدأ حق تقرير المصير**".[1] و يتمثل مضمون قول الرئيس في ضرورة إدراك العالم أن الجزائر تدعم شعب الصحراء الغربية في تقرير مصيره عبر مجهودات دبلوماسية وليست كطرف في النزاع.

1- جدلية الاعتراف بالصحراء الغربية ككيان او دولة : موقف الجزائر

تختلف الدراسات القانونية حول قضية اعتراف الجزائر بالصحراء الغربية ففي الوقت الذي يرى الجناح السياسي للدولة الجزائرية أن الاعتراف الدولي بدولة جديدة يعتبر في الاونة الاخيرة من احدى الشروط الرئيسية لوجود هذه الدولة في المجتمع الدولي وقبولها من كافة أعضاء المجتمع الدولي أو غالبية أعضائه ،أو من أكثرهم قوة و نفوذا ، وهو ما يتحقق في قضيةالصحراء الغربية الذي تعترف بها دول كبرى ومن مختلف انحاء العالم ، على رأسها غالبية الدول الافريقية القريبة من موقع القضية وعمقها لانها تتعلق بشعب افريقي الذي كان مستعمرا من قبل الاسبان، وبعد الاستقلال أعلنت الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب عن قيام دولة مستقلة وذات سيادة في 27 فبراير 1976 ليصدر في اليوم الموالي دستور الدولة وسرعان ما نالت اعتراف جملة من الدولة على رأسها الجزائر ، مدغشقرالموزمبيق والهند لتتوسع القائمة بعد 24 سنة الى غالبية الدول الافريقية ، وهو ما يحقق المبدا الاول الذي بنت عليها الدولةالجزائرية موقفها المنبثق من بيان أول نوفمبروما تلاه من السياسة الخارجية للدولة الجزائرية ، خاصة وان اغلبية الدول التي تعترف بالصحراء الغربية كدولة هي دول افريقية وتقاسم الجزائر نفس الافكار والمبادئ زيادة على دول وقفت ضد المغرب في حرب الرمال سنة 1963، وما يضاعف من قوة الموقف الجزائري في هذه القضية هو قرار محكمة العدل الدولية التي انعقدت ما بين 25 جوان الى غاية 30 جويلية من سنة 1975 والتي

[1] - مسعود شعنان، **نزاع الصحراء الغربية و الشرعية الدولية،حقوق الإنسان و حقوق الشعوب المستعمرة في تقرير المصير** ، (أطروحة شهادة الدكتوراه) في العلاقات الدولية، الجزائر، جامعة يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية، 2007، ص. 92.

خلصت بعد المداولات الى ان كل الوثائق التي تم فحصها وخصوصا المراسلات الخاصة بتطبيق معاهدة تطوان 1860 لا تشكل قرينة قوية لضمان الاعتراف بسيادة المغرب على الصحراء الغربية ولا يعتبر دليل على وجود سلطة فعلية لسلطان المغرب في إقليم الصحراء الغربية.[1]

من جهة أخرى نجد الرأي المخالف مبني على اتفاقية مدريد والذي خلص بعد اكثر من يومين من التفاوض الى اتفاقية المبادئ التي تقسم الارض الصحراوية بين المغرب وموريتانيا في حين تستفيد اسبانيا اقتصاديا وعسكريا من خلال الترخيص لاقامة قاعدتين عسكريتين مقابل جزر الكناري والسماح لاسطولها البحري بالصيد في المياه الاقليمية الصحراوية، زيادة على ضمان استغلال الفوسفاط من مناجم بوكراع ، هذا الرأي ورغم تدويله من قبل الجناح المدعم للمغرب لكنه بطريقة معاكسة يدعم الموقف الجزائري بقوة بحكم انه يخالف املادة 77 12 من الميثاق الاممي لان اسبانيا لم تحل ملف الصحراء الغربية ضمن مجلس الوصاية.[2]

2- جدلية الاعتراف بالصحراء الغربية بين التاريخ والقانون والسياسة: موقف الجزائر

يختلف الدارسون للقضية الصحراوية من مؤيدين للاعتراف بها كدولة مستعمرة تستوجبالاستقلال ، أو الذين يحاولون فرض تبعيتها للمغرب عبر بوابة الحكم الذاتي، في طريقة الاعتراف فإذا اجمع السياسيون ورجال القانون أن الاعتراف الدولي باي دولة يستوجب ان تكون ذات تموقع في المجتمع الدولي وتكون لديها رقعة جغرافية وقيادة شرعية معترف بها ، زيادة على ان تقبل من كافة أعضاء المجتمع الدولي أو من غالبية أعضائه من ذوي القوة والنفوذ والتأثير وهو ما يتوفر في قضية الصحراء الغربية التي تملك رقعة جغرافية كانت محتلة من قبل الاسبان وقيادة التي ظهرت سنة 1976 ضمن الجبهة الشعبية لتحريرالساقية الحمراء ووادي الذهب والتي لقيت اعترافا دوليا ، جعل الجزائر تتخذ قرارها بدعمها مع الدول الاوائل بحكم ان المبدا صحيح والشروط الاساسية متوفرة خاصة في اعتراف أعضاء الوحدة الافريقية بالصحراء الغربية هذا وقد أعطى اعتراف منظمة الوحدة الافريقية بدولة الصحراء الغربية تعزيزا للموقف الجزائري الذي أعتبر صائبا خصوصا بعدما تم الاعتراف بالصحراء الغربية كدولة ذات عضوية كاملة في الاتحاد الفريقي وتم منحها مقعدا مثل باقي الدول ذات السيادة والكيانات الامر الذي اعتبره المغرب استفزاز وانسحب من عضوية

[1] - طاهر مسعود، **نزاع الصحراء الغر بية بين المغرب والبوليساريو** ، سوريا : دار المختار،دمشق،1997 ،ص38 .

[2] - محمد بادي ، مصطفى الكتاب، مرجع سابق، ص. 83.

منظمة الوحدة الافريقية سنة 1984 والذي يعتبر اول انسحاب من عضوية المنظمة

هذه الرؤيا التي يعتبرها السياسيين العرب يتقدمهم الدكتور "حسن شبكش" على سبيل المثال خطا جسيما ويربط الصحراء الغربية على انها جزء من المغرب معللا تحليه بميثاق الدار البيضاء ان الصحراء الغربية هي مجرد جماعات تقيم بمخيمات تندوف بالحدود الغربية الجزائرية ، وبالتالي فأن الاعتلراف بها من قبل أعضاء الوحدة الافريقية غير مقبول ، لعدم توفر شرط أقامه أصحاب الدولة (البوليساريو) فوق الارضية التي تقيم وطنا به وبالتالي حسب أصحاب هذه الرؤية يؤكدون ان علاج هذا المشكل كان يستوجب ان يكون وفقا للسبل المتاحة وكذا طريقة التعايش لفصول القضية، هذه التبريرات التي حاولت المغرب تسويقها منذ سنة 1984 الى يومنا هذا اصطدمت باعتراف أكبر مؤسسة اشتراكية دولية في العالم وهي هيئة الامم المتحدة التي تعمل الى حسم قضية الصحراء الغربية،الى غاية اليوم من خلال طرح خيارالاستفتاء الذي تحاول المغرب اجهاضه، هذه الهيئة التي اعتبرت القرار الجزائري عين الصواب من خلال الموقف المبدئي مع حق الشعوب في تقرير مصيرها ، وأكدت ذات الهيئة ان ما قامت به منظمة الوحدة الافريقية هو الصواب بحكم انها صادقت على قرارها بعد الاخذ بعين الاعتبار بإرادة شعب هذا الاقليم الافريقي.[1]

ثانيا: ابعاد الموقف الجزائري على العلاقات الجزائرية المغربية

تعود التوترات بين البلدين بجذورها إلى المسألة الحدودية، الموروثة عن الاستعمار الفرنسي، والتي أفضت إلى مواجهة مسلحة (حرب الرمال عام 1963). وكان سببها الرئيس تعارض موقفي البلدين؛ فقد تمسك المغرب بمبدأ الحق التاريخي، في حين تمسكت الجزائر بمبدأ عدم المساس بالحدود القائمة. وتوصل البلدان إلى وقف لإطلاق النار بعد تدخل جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية، لكن الحرب تركت أثرًا بالغا في العلاقات بين البلدين. وفي عام 1975، تجدد التوتر مع انسحاب قوات الاستعمار الإسباني من منطقة الصحراء الغربية وانضمامها إلى المغرب، وإعلان الجزائر دعمها "الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب" المعروفة اختصارا باسمها الإسباني "البوليساريو"، والتي تناهض احتلالا مغربيا للصحراء الغربية، وتسعى إلى إنشاء جمهورية مستقلة خاصة بها فيها. وقد أدى ذلك إلى اندلاع اشتباكات حدودية بين

[1] - محمد بن ترار، دور الجزائر في دعم حركات التحرر في العالم و مناهضة الاستعمار في القارة السمراء " قضية الصحراء الغربية نموذجا" ، **مجلة مدارات تاريخية**، المجلد الثاني، العدد الخامس، مارس 2020، ص. 89.

الجزائر والمغرب عام 1976، تلاه اعتراف الجزائر بإقامة الجمهورية الصحراوية على أراضي الإقليم. وبعد تفجيرات مدينة مراكش المغربية عام 1994 واتهام المغرب جزائريين بالتورط فيها، قررت الجزائر إغلاق حدودها البرية مع المغرب، وكرد فعل على قرار الملك الحسن الثاني حينها فرض تأشيرة دخول على الجزائريين، وفي عام 2017، شكلت عودة المغرب إلى الاتحاد الأفريقي تحولًا إيجابيا في سياسته الخارجية الأفريقية، وذلك بعد انسحابه من منظمة الوحدة الأفريقية عام 1984، بسبب اعترافها بجبهة البوليساريو وتم التعامل بين البلدين وفق دبلوماسية الحد الادنى

لتعلن الجزائر في 24 اوت2021 قطع علاقاتها الدبلوماسية مع المغرب مع الإبقاء على العلاقات القنصلية. وتأتي هذه الخطوة في سياق تزايد التوتر على نحو واضح ،نتيجة تضافر جملة من العوامل والتطورات البينية، بعضها مستند إلى خلافات تاريخية وحدودية، وقضية الصحراء الغربية، وبعضها الآخر مرتبط بمستجدات إقليمية ودولية.

1- اسباب قطع العلاقات: القضية الصحراوية

تعد هذه المرة الثانية التي تُقطع فيها العلاقات الدبلوماسية بين البلدين منذ استقلالهما (المغرب عام 1956، والجزائر عام 1962). وكانت العلاقات قطعت بين البلدين في المرة الأولى بقرار مغربي عام 1976 وسوغت الجزائر قرارها قطع العلاقات الدبلوماسية باستمرار المغرب في تبني سياسات عدائية تجاهها في إشارة إلى جملة من القضايا والتطورات أهمها:

- تصويت البرلمان المغربي، في جانفي 2020، على قانونَين، يهدف أحدهما إلى إنشاء آثار الاختصاص القضائي للمغرب على مجاله البحري، وينص الآخر على إحداث منطقة اقتصادية خالصة على مسافة 200 ميل بحري عرض الشواطئ المغربية وقد أثار ذلك استياء الجزائر وجبهة البوليساريو؛ فقد أدانت هذه الأخيرة ضم مياه الصحراء المتنازع عليها إلى المياه الإقليمية المغربية، في حين اعتبر المغرب أن ترسيم الحدود البحرية قرار سيادي فالمياه الإقليمية تشكل امتدادًا طبيعيا لمبدأ وحدة التراب المغربي بالنسبة إليها.
- تدخل المغرب عسكريا في نوفمبر2020 في الكركرات (وهي منطقة عازلة بين الصحراء الغربية وموريتانيا)، ردا على توغل عناصر مسلحة تابعة لجبهة البوليساريو وهو عمل اعتبرته الجبهة ومن

خلفها الجزائر، انتهاكا لوقف إطلاق النار الموقّع عام 1991 برعاية الأمم المتحدة بعد ستة عشر عاما من الصراع المسلح بين المغرب والبوليساريو

- استدعاء الجزائر سفيرها في الرباط ردا على دعوة السفير المغربي في الأمم المتحدة، خلال اجتماع دول مجموعة عدم الانحياز في 14 جوان إلى استقلال منطقة القبائل الجزائرية، إثر إعلان وزير خارجية الجزائر مجددا دعم بلاده حق الصحراء الغربية في تقرير مصيرها. وكانت تلك المرة الثانية التي يعلن فيها المغرب رسميا دعمه المطالب الانفصالية التي تنادي بها حركة استقلال منطقة القبائل MAK التي تصنفها الجزائر تنظيما إرهابيا والتي تتهم الجزائر كلا من المغرب وإسرائيل بدعمها.
- اتهام الجزائر للمغرب باستخدام برنامج "بيغاسوس" الإسرائيلي للتجسس على مسؤولين جزائريين. فقد أصدرت وزارة الخارجية الجزائرية بيانا تبدي فيه "قلق الجزائر العميق بعد الكشف عن قيام سلطات بعض الدول، وعلى وجه الخصوص المغرب، باستخدام واسع النطاق لبرنامج التجسس المسمى بيغاسوس ضد مسؤولين ومواطنين جزائريين وكانت وسائل إعلام فرنسية نشرت اتهاما فرنسيا للمغرب باستخدامه في التجسس على مسؤولين فرنسيين. ونفى المغرب التهم على نحو قاطع[1].
- امتناع المغرب عن دعم الجهود الدبلوماسية الجزائرية لمنع انضمام إسرائيل إلى الاتحاد الأفريقي بصفة عضو مراقب، فضلا عن زيارة وزير خارجية إسرائيل، "يائير لبيد"، للرباط، في 11اوت 2021، حيث أدلى بتصريحات استفزت الجزائر، مفادها أن إسرائيل والمغرب يتقاسمان القلق إزاء الدور الذي تؤديه الجزائر في المنطقة وتقاربها مع إيران والحملة التي تشنها ضد قبول إسرائيل عضوا مراقبا في الاتحاد الأفريقي
- اتهام الجزائر للمغرب بالتورط في الحرائق التي اجتاحت شمالي البلاد اوت 2021، إذ ذكرت أن تلك الحرائق خاصة في منطقة القبائل من تدبير جماعات وصفتها بأنها إرهابية، يدعم المغرب إحداها وكان المجلس الأعلى للأمن الجزائري قد قرر إثرها تكثيف المراقبة الأمنية على الحدود الغربية[2]

[1] - **خلفيات قرار الجزائر قطع العلاقات الدبلوماسية مع المغرب وتداعياته**، قطر: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2022،ص. 05.
[2] - المرجع نفسه، ص. 06.

2- اسباب تغير الموقف الاسباني

اعلنت السلطات العليا في إسبانيا بشكل مفاجئ مار 2022 دعمها لخطة الحكم الذاتي المغربية لتسوية النزاع في الصحراء الغربية ويعد هذا التحول التكتيكي في موقف إسبانيا من ملف الصحراء الغربية الشائك، وهي المستعمر السابق للأراضي الصحراوي التي دعمت في بداية النزاع حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، قبل دعم خطة الأمم المتحدة لتسوية النزاع، والذي أصبح عاملا لضرب أي مشروع تكاملي لتنمية واستقرار الدول المغاربية، بل صار عنصرا معرقلا لمسار حلم الشعوب المغاربية، في بناء اتحاد المغرب العربيالذي نتج عنه معادلة التوتر الدائم بين الجزائر والمغرب حول إيجاد حل عادل لقضية الشعب الصحراوي.[1]

يرتكز موقف إسبانيا هذه المرة على الدعم الامريكي للمغرب عندما اعترفت الولايات المتحدة الامريكية عام 2020 بالسيادة المغربية على الأراضي الصحراوية المحتلة، مقابل تطبيع المغرب مع دولة الكيان الصهيوني والدفع بتقارب استراتيجي مُعلن بين دولة المغرب ودولة الكيان الصهيوني. الذي زاد من حدة التصعيد بين الجزائر والمغرب من جهة وجاء إعلان بيان للديوان الملكي المغربي أشار فيه إلى رسالة وصلت من رئيس الوزراء الإسباني "بيدرو سانشيز"، معتبرا أن مبادرة الحكم الذاتي المغربية المقترحة للإقليم المتنازع عليه هي بمثابة الأساس الأكثر جدية وواقعية ومصداقية من أجل تسوية الخلاف، اذ يقترح المغرب منح الصحراء الغربية التي يسيطر على نحو 80% من مساحتها، حكما ذاتيا تحت سيادته لحل النزاع. بينما تطالب جبهة البوليساريو، الممثل الشرعي للشعب الصحراوي بإجراء استفتاء لتقرير مصير الإقليم.[2] وأعلنت الجزائر قطع علاقاتها الدبلوماسية مع المغرب، جراء ما اعتبرته الجزائر سلسلة مواقف وتوجهات عدائية، قبل أن تعلن عن إغلاق مجالها الجوي أمام الطائرات المدنية والعسكرية المغربية عام 2021 كما ذكر سلفا [3]

[1] - عبد النو تومي، من الدبلوماسية الناعمة إلى استفزاز الجزائر.. هل رضخت مدريد لابتزاز الرباط؟، **من الموقع الالكتروني:** https://arabicpost.net/opinions/2022/03/23/%d8%a7%d9%84%d8%b5%d8%ad%d8%b1%d8%a7%d8%a1-، بتاريخ 2022/03/23، يوم 2023/06/03.

[2] - محمد بن تزار، مرجع سابق، ص. 90.

[3] - حمزة عتبي، لماذا تدعم الجزائر بِسخاء جبهة البوليساريو؟، **من الموقع الالكتروني:** https://arabic.cnn.com/world/2016/04/01/why-does-algeria-support-polisario، بتاريخ 2021/03/31، يوم 2023/06/04.

وسمحت بادرة دعم الحكم الذاتي هذه التي كانت المغرب تنتظرها بوضع حد لأزمة دبلوماسية كبرى مع مدريد استمرت لعام تقريبا والتي نجمت عن استقبال "إبراهيم غالي" ئيس الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية و الامين العام لجبهة البوليساريو في إسبانيا للعلاج من فيروس كوفيد 19 سنة 2021 . وأدت الأزمة بين الرباط ومدريد في ذروتها إلى وصول أكثر من عشرة آلاف مهاجر في شهر ماي إلى جيب سبتة المغربي المحتل، ثم استنكرت إسبانيا حصول ما وصفته بابتزاز و عدوان من جانب الرباط التي استدعت سفيرتها لدى إسبانيا. ولم تعد السفيرة إلى مدريد إلا في 20 مارس 2022. لكن اسبانيا عادت عن موقفها وأقرت بعد قراءة موضوعية بواقعية المقترح المغربي وأعلنت ذلك في رسالة من رئيس الوزراء الإسباني "بيدرو سانشيز" إلى العاهل المغربي الملك محمد السادس كما تم التطرق بالتفصيل سابقا [1]

المطلب الثالث: قضية مكافحة الارهاب في السياسة الخارجية الجزائرية

يعتبر الارهاب ظاهرة عالمية ، عرفتها المجتمعات البشرية كافة بدرجات متفاوتة و بصور وأشكال مختلفة، وباتت في الوقت الراهن ظاهرة متشعبة تضرب بجذورها في العالم المتقدم والمتخلف على حد سواء، ويمكن الاختلاف بين هذه المجتمعات في أسباب الظاهرة وفي مدى تطوير آليات واساليب التعامل معها، فهو بالتالي ليس سمة لصيقة بمجتمع دون غيره ، والجزائر من الدول التي عانت من الظاهرة الآمر الذي أعطاها وأكسبها خبرة وتجربة فريدة في مواجهة ومكافحة الإرهاب سواء على المستوى الآمني أو السياسي والقانوني أو الإنساني وأضحت تجربتها مشار اليها من طرف دول العالم و القوى الكبرى[2].

اذ شهد العالم بداية الالفية الثالثة موجة من الهجمات الارهابية غير المسبوقة وتعاظم خطر هذه الجماعات بصورة لم تكن معروفة من قبل، وأخذت هذه الظاهرة تستفحل بشكل غير مألوف ودخلت العمليات االرهابية بعدما كانت عشوائية وتلقائية ومحدودة مرحلة جديدة من التنظيم والتحديد الدقيق لألهداف، بناء على استراتيجية محكمة التنظيم وزادت من حدة تلك العمليات، موازاة مع انصهار الحدود الاقليمية بين الدول والقارات، خضوعا وانسجاما لظاهرة العولمة وما حملته من تطور مذهل في تكنولوجيا

[1] - قضية الصحراء الغربية: تحول مفاجئ في موقف اسبانيا، **من الموقع الالكتروني:** https://euromedrights.org/ar/publication/%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9-% D8%AA، بتاريخ 2022/03/30، يوم 2023/06/03.

[2] - قبي ادم، "اليات المقاربة الجزائرية في مكافحة الارهاب"، **مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية**، الجزائر، العدد 30، سبتمبر 2017، ص. 513.

العلام والاتصال التي جعلت العالم قرية صغيرة، غير أن هذه التكنولوجيا ساعدت وساهمت بطريقة غير مباشرة في عولمة ظاهرة الارهاب أين أصبحت هذه الاخيرة تضرب في جميع أنحاء العالم ولا يقف في طرقها حاجز، مستغلة لتكنولوجيا المتوافرة والحدود المفتوحة وعانت عديد الدول من هذه الظاهرة وكلفتها الكثير من الخسائر المادية والبشرية، وأصبحت تشكل بالنسبة لها عائقا ومعرقا للنطاق الاقتصادي والتنمية المستدامة.[1]

اولا: المقاربة الجزائرية في مكافحة الارهاب: الداخلية والخارجية

تعتبر المقاربة الجزائرية لمكافحة الارهاب إحدى التجارب الناجحة والرائدة والتي يمكن اعتمادها كنموذج يحتذى به في مكافحة ظاهرة العنف، أين تقوم هذه المقاربة على شقيين متضادين يعتمد الأول على مقاربة أمنية بحتة تتمحور حول تشديد الخناق على الظاهرة من خلال تجفيف منابع التمويل للجماعات الارهابية كتجريم تقديم الفدية للارهلبيين والذي اعتمدته هيئة الامم المتحدة كقانون، كما اعتمدت كذلك على أسلوب الدفاع الذاتي المبني على تجنيد العنصر البشري من نفس املناطق التي شهدت نشاطا للجماعات، كقوات الدفاع الذاتي والحرس البلدي اعتمادا على فكرة الإنسان ابن بيئته، أما الشق الثاني والمتمثل في المقاربة الانسانية فتعتمد أساسا على تبني قوانين إنسانية متدرجة بدءا بقانون الرحمة ثم الوئام المدني ويليه أخيرا المصالحة الوطنية، وقد أثبتت هذه المقاربة نجاحها ولقيت أعجابا دوليا واهتماما إقليميا وأبدت الكثير من الدول التي تعاني من نفس الظاهرة رغبتها في الاستفاة من هذه التجربة التي تم اعتمادها أكاديميا في عديد المخابر الامنية والجامعية[2]

أ- المقاربة الجزائرية: الالية الداخلية

عملت الجزائر على تنفيذ مجموعة من الآليات المختلفة لمحاربة و مكافحة الظاهرة الإرهابية في الجزائر من من بينها : الآليات السياسية ، الآليات الإقتصادية و التنموية ،الآليات الإجتماعية و الثقافية ، الآليات الدينية و الفكرية.

[1] - نور الدين سعون، العيفة سالمي، "مقومات المقاربة الجزائرية في التصدي للارهاب وانعكاساتها إقليميا ودوليا"، **مجلة الاداب والعلوم الاجتماعية**، المجلد 19، العدد 02، 2022، ص, 179.

[2] – المرجع نفسه، ص. 179.

1- الآليات السياسية : عززت الجزائر ترسانتها القضائية ومؤسساتها المعنية بتعزيز حقوق الإنسان و حمايتها وهي تمثل اليوم طرفا في الصكوك و الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان و من بين الإجراءات الرئيسية المتخذة ذات الطابع السياسي، من سياسة المصالحة الوطنية مسبوقة بسياستي الرحمة و الوئام المدني : قدم هذا المشروع ثلاثة مراحل ، ويتعلق الأمر بقانون الرحمة الذي تم إصداره عام 1995 ثم تلتها سياسة الوئام المدي التي أطلقت عن طريق الإستفتاء عام 1999 ثم ميثاق المصالحة الوطنية الذي تمت الموافقة عليه عن طريق الإقتراع عام 2005[1]

قانون الرحمة : جاءت تدبير الرحمة بموجب الأمر الرئاسي رقم 95-12 فبراير 1995 ، وقد كانت مؤسسة على أحكام المادة 87 مكرر 3 من قانون العقوبات والتي تنص على المتورطين في الإرهاب مالم يقتلوا شخصا أو يتسببوا) 13) في إعاقة دائمة أو يستخدموا المتفجرات للمساس بحياة الأشخاص و الممتلكات ، و المرسوم الرئاسي رقم 06-93 المتعلق بتعويض ضحايا المأساة الوطنية و المرسوم رقم 06-94 النتعلق بتقديم الدولة إعانات إلى الأسر المحرومة التي إبتليت بضلوع أحد أقاربها في الإرهاب، ولكن رغم ذلك و رغم النتائج الإيجابية التي حققها هذا القانون غير أنها لم تكن كافية بالنظر لتحول الجماعات الإرهابية التي رفضت الإستفادة من أحكام هذا القانون إلى منحى أكثر تطرف والراديكالية و أمام هذا الظرف أقترح الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" في برنامجه السياسي كمرشح للانتخابات الرئاسية المسبقة في أفريل 1999 بترقية تدابير الرحمة إلى سياسة الوئام المدني .

سياسة الوئام المدني : بدا الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة مباشرة بعد أداء اليمين الدستوري بطرح معلم سياسة الوئام المدني في خطبه وبدأ واضحا عن مد التسامح مع المسلحين الراغبين في التوبة وقد تم تطوير هذا الأمر ابتداءا من البيان الصادر عن رئاسة الجمهورية في 06 جوان 1999 ،وصادق عليه بالأغلبية المطلقة يوم11 جويلية في مجلس الأمة بالأغلبية المطلقة كذلك، وبناءا على ذلك تم اصدار قانون الوئام المدني رقم 99-08 بتاريخ13 جويلية 1999 وتوج باستفتاء شعبي يوم 16 سبتمبر1999،كانت نتائجه تضاهي استفتاء الاستقلال بـ 3.98 . %فقد جاءت هذه الاستجابة الواسعة نتيجة الآمال التي طرحتها

[1] – ابن سولة رشيدة حداد، **السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل و الصحراء منه أحداث 11 سبتمبر 2001**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية و الإعلام. ، فرع راسات إستراتيجية ، 2011، ص, 181.

سياسة الوئام المدني لإنهاء مجموعة من التدابير لصالح المتورطين في أعمال الإرهاب منها الإعفاء من المتابعات للذين لم يتورطوا في جرائم الشرف و القتل و أعلنوا صراحة عن توبتهم.

ميثاق السلم والمصالحة الوطنية : تتركز هذه الوثيقة التي جاءت كمبادرة تكميلية لمسعى الوئام المدني على عدد من الأفكار الأساسية في ميثاق السلم والمصالحة الوطنية ، وأظهرت بوضوح أن المقاربة في محاربة الإرهاب تجمع بين القانون العادل و شروط الاندماج الاجتماعي و الاقتصادي مع تثمين من صنعوا من قوات الأمن والجيش في الحفاظ على الطابع الجمهوري للجزائر وبفضل هذه السياسة وافق آلاف التائبين على تسليم أنفسهم بمك إرادتهم و العودة للمجتمع والاندماج فيه من جديد، أتاحت أيضا معالجة مختلف جراح المأساة الوطنية على نحو ملائم من مفقودين أو نساء تعرضن للاغتصاب من قبل الإرهابيين في المناطق الجبلية كضحايا للإرهاب.

إعلان حالة الحصار و حالة الطوارئ: تبنى في المرحلة الأولى المشروع الجزائري أليات تشريعية استثنائية ومختلفة لمواجهة الإرهاب حيث الإعلان عن حالة الحصار في الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 196/91 بتاريخ 04جوان 1991، كما قام المشروع بإعلان حالة الطوارئ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 44/92 المؤرخ في 09 1992 فيفري وفي 2011 تم رفع حالةالطوارئ و بذلك عززت إرادة الدولة في تعزيز اختبار الشعب للديموقراطية والتعددية السياسية[1].

2- الاليات الاقتصادية و التنموية: سعت الدولة الجزائرية لمكافحة الإرهاب و الوقاية منه و ذلك من خلال اتباع مناهج اقتصادية و تنموية في اطار سياسة التنمية قادها الرئيس السابق "عبد العزيز بوتفليقة" و تضمنت هذه السياسة تدعيم دولة القانون و تعزيز الاستقرار، وقد تضمن المخطط الجماعي الذي بلغت ميزانيته 286 مليار دولار وشمل الفترة 2010-2014[2]

كما أنشأت الدولة عدت هيئات و وكالات متخصصة وهي:

– الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC و هو جهاز موحد للبطالين أصحاب مشاريع الذين تتراوح أعمارهم بين 30-50 سنة و الذين يرغبون في إنشاء مؤسسات صغيرة لإنتاج السلع و تقديم الخدمات

[1] - قبي ادم، مرجع سابق، ص.ص. 515، 516.

[2] - ابن سولة رشيدة حداد، نفس المرجع السابق، ص. 182.

– الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ التي تدير جهاز دعم موجه للشباب الراغبين في إقامة مشاريع والذين تتراوح أعمارهم بين 18–35 سنة ، و وضعت صيغ التمويل في هذا الصدد : التمويل الثلاثي (صاحب المشروع – الوكالة – قرض بدون فوائد)

– وتقديم قروض بدون فوائد قد تصل إلى 000.000.10 دينار جزائري ، كما تم منحهم مزايا ضريبية خلال مرحلة الإنشاء ، وهذا الأمر انعكس على مستوى البطالة في أنماط الشباب خاصة حاملي الشهادات من 4.21 %عام 2010 إلى 3.14 %في سبتمبر 2013 ثم إلى 13 %في أبريل 2014[1]

3– الآليات الثقافية و الاجتماعية : تم تنظيم العديد من التظاهرات الدولية، الجزائر عاصمة الثقافة العربية المهرجان الثقافي الافريقي 2009، تلمسان عاصمة الثقافة الاسلامية 2011، كما تم إنشاء العديد من المكتبات كما تشير هذه التظاهرات و المهرجانات، جرت بشكل عادي ودون حوادث تذكر

4–الآليات الدينية والفكرية : ارتكز عمل الدولة الجزائرية غي مجال محاربة الإرهاب في استعادة المرجع الديني وتدعيمه وذلك من خلال العديد من المبادلات كتحسين تكوين الأئمة من أجل إدارة المساجد وعلى سبيل المثال لم يكن هنالك على الصعيد الوطني معهد واحد مختص لتكوين الأئمة و اليوم تتوفر العيد منها، كما كان للبرلمان الجزائري دور فعال في الاطار الافريقي حيث صاد إتحاد البرلمان الافريقي على أول لائحة تدين الارهاب صراحة وتدعوا إلى التعاون من أجل القضاء عليه بمدينة نيامي عاصمة النيجر في الفترة 18–23 أوت 1998 كما استطاعت الجزائر أن تسجل في المؤتمر لنفس الاتحاد بندا إضافيا بحث مسمى الارهاب عامل زعزعة الاستقرار في افريقيا وقد تم المصادقة على هذه اللائحة بالاجماع ، كذلك الحفاظ على الوحدة الدينية والمرجعيات الدينية، إدارج موضوع الوقاية من التطرف العنيف في خطب الآئمة، إفتتاح مرصد وطني لمكافحة التطرف، إطلاق رابطة العلماء في دول الساحل من أجل إسلام معتدل سلمي ومتسامح. [2]

ب– المقاربة الجزائرية: الالية الخارجية

1–الالية الإقليمية : لقد قامت الجزائر بعدة جهود على مستوى أفريقيا في إطار مكافحة الارهاب مما جعلها رائدة في هذا المجال فقد تم التوقيع على الاتفاقية الافريقية للوقاية من الارهاب ومكافحته الصادرة عن منظمة الوحدة الافريقية في 14 جويلية 1999 بالجزائر، وفي سياق الجهود التي

[1] - المرجع نفسه، ص. 183.
[2] - قبي ادم، مرجع ساق، ص. 516.

أشرف عليها الاتحاد الافريقي تم وضع مخطط افريقي بالجزائر حول الوقاية من الارهاب ومكافحته في 2002/01/11 . وفي 2004 تم عقد اجتماع حكومي بالجزائر تحت اشراف الاتحاد الافريقي ، لتقديم حوصلة تقييمية حول تطورات مخطط العمل السالف الذكر، وقد تم على هامش هذا الاجتماع تدشين المركز الافريقي للدراسات والبحوث حول الارهاب ليتولى البحث في أصول الظاهرة وطرح مكافحاتها . كما شاركت الجزائر في أشغال وزراء خارجية الدول الاسلامية الذي عقد في الدوحة 2001 والذي اكد فيه المجتمعون على أن الارهاب مخالف للشرع وضرورة التفريق بينه وبين الكفاح المسلح . كما اشاد المؤتمر لعربي الثاني المنعقد في 24 جوان 2009 بتونس بالتجربة الجزائرية في مجال مكافحة الظاهرة وبتجفيف منابعه . وفي مارس 2010 سعت ودعت الجزائر إلى ضرورة التعاون الاقليمي في مجال مكافحة الارهاب،وتمت الموافقة على هذه الرؤى خلال الندوة الوزارية لبلدان الساحل الصحراوي ، وكللت باجتماع لوزراء خارجية دول الميدان (الجزائر – مالي – النيجر) في الساحل الافريقي الذي انعقد في 20 ماي 2011 ،واتفقوا على تشكيل قوة عسكرية مشتركة من أجل حماية الحدود . كما تقدمت الجزائر صراحة في اجتماع وزراء الداخلية العرب بجدة باقتراح يتضمن اقامة قواعد أمنية لتجريم دفع الفدية للجماعات الارهابية على أساس أنها هي المنبع الرئيسي لتمويل الارهاب.

2- **الالية الدولية:** إن النشاط الخارجي الذي قامت به الجزائر والذي تجلى في عدة جوانب ستند إلى قادة داخلية صلبة تستوجب تقويتها باستمرار في خضم بيئة جهوية شديدة الهشاشة ، فقد ساهم البرلمان الجزائري في التصدي للحملة الشرسة التي حاولت تشويه صورة الجزائر في الخارج ، وشكلت قمة الآلفية عام 2000 بنيويورك ن مع انعقاد أول مؤتمر لرؤساء البرلمانات الوطنية وكانت فرصة سانحة للبرلمان الجزائري للتحذير من مخاطر ظاهرة الارهاب كما ساهت الجزائر في بناء الاستراتيجية الدولية في محاربة جميع أشكال التمويل الجماعات الارهابية واستطاعات الجزائر أن تكون وراء اللائحة الأممية التي تجرم وتحرم دفع الفدية للارهابين لقاء الإفراج عن الرهائن وذلك من أجل تجفيف منابع الأموال التي تتغذى عليها التنظيمات الارهابية في المنطقة وتم ذلك على مستوى مجلس الأمن في 18 ديسمبر 2009 وقد تجلت أيضا مساهمة الجزائر في مكافحة الارهاب على

المستوى الدولي في إطار الجهود الدولية لإرساء تعاون وتنسيق في إطار الاستراتيجية العالمية لمكافحة الارهاب.[1]

ثانيا: تقييم المقاربة الجزائرية للارهاب: داخليا وخارجيا

أ- تقييم المقاربة على المستوى الداخلي:

أصبحت الجزائر في طليعة البلدان الاكثر أمنا ونموذجا في ترسيخ قيم التسامح والعيش معا، فالشك أن هذه المقاربة ستظل تشكل العلامة الابرز في تاريخ الجزائر المعاصرة ، سواء تلك التي يدونها المؤرخون، أو تلك التي يكتبها الساسة والمفكرون، فبفضل هذه المقاربة انتقلت البلاد من مرحلة الاقتتال إلى مرحلة الامن والاستقرار، مكرسة لقيم السلم والمصالحة وهو ما كانت له انعكاساته الايجابية على واقع التنمية التي قفزت بالبلاد من حالة الانهيار والركود الاقتصادي إلى وضع خطوات على طريق التنمية وإعادة الاعمار، وعودة الفارين من ويلات الحرب إلى ديارهم وممتلكاتهم، ورفعت حالة الطوارئ وعم الاستقرار ربوع الجزائر، فالمراقبة في النهاية استطاعت حماية المصلحة الوطنية وكرست ثقافة التسامح المؤسس على أن المجتمع محكوم عليه بحماية نفسه من الانهيار، وأن الدولة القوية وحدها القادرة على فرض سلطة القانون وتحقيق الاستقرار[2]

لقد كسبت الجزائر بفضل هذه المقاربة رهان التعايش وفوتت الفرصة على الاستئصاليين ودعاة المواجهة سواء من داخل النظام أو من طرف متشددي تلك الجماعات، وشكل ميثاق السلم والمصالحة الوطنية جدارا متينا سقطت عنده كل محاولات تدويل الازمة موازاة مع اكتساب الجيش الوطني الشعبي للخبرة والصلابة في التصدي للجماعات الارهابية على كامل الاقليم الجغرافي، وشلت المقاربة التي ترتكز على اسس انسانية قوة لحماية حدودنا الثقافية وهويتنا الوطنية كما حافظت على مؤسسات الدولة وعلى الوحدة الوطنية، اذ ان ثمار المصالحة لم تقتصر على استتباب الامن والسلم، ولكن تجاوزتها لارساء دعائم الدولة المدنية

[1] - عيسى بورقبة ، **الدبلوماسية البرلمانية واسهاماتها في حل الخلاف العالمي و الوطني** ، (مذكرة ماجيستار منشورة) جامعة وهران، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015/2014 . ص. 56.

[2] - بوزيان راضية، "اسباب ظاهرة الارهاب في الجزائر مقاربة سوسيلوجية تحليلية لظاهرة الارهاب سبل المكافحة واستراتيجيات الاصلاح في ظل العولمة"، **مجلة قضايا معرفية**، العدد 02، 2017، ص. 154.

بكل المقاييس،وهوالامر الذي انعكس على سمعة الجزائر ومكانتها ما جعلها تصبح نموذجا لتسوية الازمات الامنية سلميا دون عنف ودون تدخل أجنبي، في مشروع استراتيجي حافظ على الوحدة الوطنية[1]

ب-تقييم المقاربة على المستوى الخارجي:

الدور الاقليمي والمجهودات المبذولة دوليا: منذ بروز الظاهرة الارهابية كتهديد أمني والجزائر في مسعى دؤوب لتعبئة الجهود الدولية ملكافحة هذه الظاهرة، التي عاثت واستفحلت طيلة عقد من الزمن في المجتمع والشعب الجزائري، ولم تلق الجزائر آذانا صاغية لمعظم نداءاتها الا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، حيث أدرك العالم ما كانت تحذر منه الجزائر من خطر استفحال هذه الافة، وفي أولى الجهود الدبلوماسية للجزائر على المستويين الاقليمي والدولي فقد استطاعت الجزائر أن تحقق من خلال طرح مقاربتها ما يلي:

- أثمرت مساعي الجزائر بتوقيع اتفاقية حول التعاون العربي مكافحة االارهاب تم المصادقة عليها خلال الدورة الرابعة عشر لمجلس وزراء الداخلية العرب بتاريخ 22 أبريل 1998 ودخلت حيزالتنفيذ شهر ماي 1999
- على المستوى االفريقي استطاعت الجزائر إعادة إحياء مشروع اتفاقية مكافحة الارهاب التي لقيت ترحيبا من طرف اللجنة المركزية للوقاية وفض النزاعات على مستوى منظمة الوحدة الافريقية ، صادق على المشروع مجلس وزراء العدل للدول الافريقية بالاجماع وحمل اسم الاتفاقية الافريقية لمكافحة الارهاب

- التنسيق الامني والعملياتي الجزائري الامركي في إطار مبادرة مكافحة الارهاب عبر الصحراء سنة 2005 في المقابل رفضت استضافة قاعدة أفريكوم Africom .

- سعت إلى إقناع المجتمع الدولي بضرورة إيجاد تعريف موحد للارهاب لتحديد العدو المشترك وبلورة استراتيجية شاملة ،وتعزيز وحدة الصف في مكافحة هذه الظاهرة، كما طالبت الجزائر عبر مختلف المحافل الدولية المجتمع الدولي بضرورة التمييز وعدم الخلط بين ما أصطلح على تسميته الارهاب وحركات التحرر، لكنها واجهت صعوبات جمة، حيث أن كل دولة تتصرف وتفسر هذه الظاهرة وفقا لمصالحا الذاتية.

[1] - نور الدين سعدون، العيفة صالحي، مرجع سابق، ص. 191.

– ومن تجربتها الميدانية كانت الجزائر من الدول السباقة إلى إيجاد قانون دولي يجرم الفدية التي تعتبر من أهم ما يمول العمل الارهابي وينمي من نشاطاته، –كما بادرت الجزائر كذلك بجملة من الاستراتيجيات على املستوى الاقليمي، حيث عملت على دعم مساعي التنمية على المستوى الاقليمي من خال المطالبة بتوفير شروط التنمية المستدامة والعدالة واحترام كرامة الانسان والتأكيد على مشاركة أكثر إنصافا للعالم النامي حتى يعم الاستقرار والامن للمجتمع الدولي، ولان الجزائر تدرك تمام الادراك أنه من بين الاسباب الرئيسية انتشار الارهاب وتطور نشاطاته، هو غياب التنمية، فقد أصرت دوما على التذكير في المحافل الدولية على ضرورة مساعدة دول القارة االافريقية لتحقيق التنمية وتخفيض مديونيتها.

– كما حرصت على منع التدخلات الاجنبية في المنطقة بحجة مكافحةالارهاب فالجزائر حاولت في ظل مجهوداتها الدبلوماسية والعسكرية على المستوى الافريقي التأكيد على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول لخطورته على الامن القومي في المناطق الساخنة،التي تقلل من فرص نجاح وفاعلية استراتيجية مكافحة الارهاب، سواء بطريقة مباشرة كالتدخلات العسكرية أو في صيغة التعاون الاقليمي.[1]

– **اكتساب ثقة المجتمع الدولي** : سعت الكثير من الدول التي مرت إلى تبني التجربة الجزائرية في مكافحة الارهاب من خلال الاطلاع عن كثب على مضامين قانوني الوئام المدني وميثاق السلم والمصالحة الوطنية، اللذان يمثلان الشق الانساني لمقاربة مكافحة الارهاب والتي عرفت نجاحا منقطع النظير، فكانت المقاربة الجزائرية النموذج الذي أثار إعجاب الكثير من الهيئات الحكومية والمؤسسات الرسمية والمخابر الامنية وبتسارع الاحداث في هذا الاتجاه أيقنت الكثير من الحكومات أن التصدي والوقوف في وجه هذا النوع الجديد من الحروب غير التقليدية يتطلب تكاثف الجهود وتنسيق العمل من أجل التخفيف من وطأة هذه الظاهرة وتحييدها أن أمكن[2] .وطلبت العديد من الهيئات الحكومية وغير الحكومية من الجزائر طرح مقاربتها ملكافحة ظاهرة الارهاب للاستفادة منها دوليا وإقليميا، وتصنيفها مرجعا دوليا مهما، حسب ما صرح به عدد من الخبراء الامنيين والدبلوماسيين الدوليين المشاركين في عديد الورشات الدولية حول مكافحة الظاهرة.

[1] - المرجع نفسه، ص. 192.

[2] - احمد ابو الروس، **الارهاب والتطرف والعنف في الدول العربية**، الاسكندرية: المكتب الجامعب الحديث، ط1، 2001، ص. 23.

كما أبدت كذلك معظم الدول الافريقية جنوب الصحراء الرغبة في الاستفادة من الملقاربة الجزائرية بشقيها الامني والانساني، من خلال إرسال بعثات لتكوين عناصر الشرطة والجيش في الاكاديميات الجزائرية للتدرب على مواجهة موجات التمرد والمظاهرات والعمليات الارهابية في المدن، أين أصبحت أكاديميات الجيش والشرطة بمثابة قبلة معظم الدول العربية والافريقية، لما تقدمه هذه االاخيرة من تكوين عالي في مجال مكافحة االرهاب والجريمة المنظمة، أين استطاعت الجزائر من خلال تجربتها الرائدة في مكافحة الارهاب التسويق لصورة نمطية جيدة أكدتها معظم الهيئات والمؤسسات الدولية التي اعتبرت أن التجربة الجزائرية لمكافحة التطرف نموذج يحتذى به[1]

[1] - نور الدين سعدون، العيفة صالحي، مرجع سابق، ص. 191.

الفصل الرابع:

الهندسة الجزائرية الامنية في المتوسط: الريادة العسكرية والتعاون الاقليمي

ان التهديدات الامنية الموجودة في البحر الابيض المتوسط، لا تختلف كثيرا عن تلك التهديدات التي يتعرض لها الامن القومي الجزائري على مستوى الجبهة المتوسطية، فلطالما عرف المتوسط انه فضاء غير مستقر تدور فيه مختلف التفاعلات والتهديدات التي ينظر اليها على انها تهديدات اساسية للامن بمفهومه الحديث، حيث تعتبر مسألة تامين المتوسط بالغة الاهمية بالنسبة للامن القومي الجزائري ، ليس لانه شكل فقط على مر العصور جبهة انكشاف أمنية، ولكن أيضا لان مسألة الامن عموما، مرهون بالاستقرار داخل الفضاء املتوسطي، فقد شكل هذا الامر انشغاالا أمنيا للجزائر، بالنظر إلى اقتناعها بان قضية الامن في المتوسط يجب ان تدرك ضمن إطار شامل جيمع كل الدول المتوسطية. وأن الادراك الجزائري للمتوسط، هو إدراك شامل، وأن مقاربتها الامنية المتوسطية ترتكز على مقاربة شاملة.

وباعتبار الجزائر دولة متوسطية ذي ابعاد استراتيجية، قد سعت في هذا الاطار الى الاعتماد على مفهوم الامن في رسم وتبني سياسات امنية خارجية تخدم قيمها ومصالحها واعتماد ادراكها لضرورة الشراكة في مختلف المبادرات المتوسطية والحوارات الامنيةالتي تتفق مع معطيات النظام الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة وطموحها في لعب دور الريادة في التفاعلات الاقليمية والدولية، كما تزايد الاهتمام الامني الجزائري التدريجي بالدائرة الجيوسياسية المتوسطية مع نهاية التسعينات، عندما تغيرت نظرة الفواعل الشمالية نحو الجزائر من حالة المهدد الى صفة المتعاون، ثم الشريك الامني، وبذلك أصبحت تشارك في كل المبادرات والترتيبات الامنية في الفضاء المتوسطي ، وتعززت مكانتها في هذا الفضاء أكثر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ،عندما أصبحت خبرتها ومهارتها في مكافحة الارهاب جد مطلوبة من قبل الغرب

الجزائر كدولة سيادية ولها موقعها الجيوسياسي في الفضاء المتوسطي قد فرض عليها بروز التهديدات الامنية الجديدة تطوير مقاربتها الامنية في المتوسط، فانضمت الى مختلف الفعاليات والمبادرات الامنية على غرار شراكتها مع الاتحاد الاوروبي التي تقوم على العمل لدعم الامن والاستقرار الثنائي والمتوسطي، وحوار الجزائر مع دول غرب المتوسط للمساهمة في دعم الامن المتوسطي والرفع من حجم الرهانات الامنية في مواجهة التهديدات الامنية اضافة الى قبولها دعوة حلف الشمال الاطلسي للانخراط في الحوار المتوسطي والمساهمة في توفير سبل التعاون الامني والعسكري في المتوسط والتموقع من جديد في المنظومة الامنية الاقليمية المتوسطية

المبحث الأول: الجزائر والفضاء المتوسطي: المنظور الامني

لطالما كان الفضاء المتوسطي عبر التاريخ جبهة انكشاف أمنية للجزائر بالنظر للرهانات والتحديات التي ما فتأت تتدفق منه، ومنه أصبح تأمين الضفة المتوسطية مسألة بالغة الأهمية، فالأمن الجزائري مرهون بالاستقرار في المتوسط . ومنه أصبح تأمين الضفة المتوسطية مسألة بالغة الأهمية، فالأمن الجزائري مرهون بالاستقرار في المتوسط. ولهذا تزايد الاهتمام الأمني الجزائري التدريجي بالدائرة الجيوسياسية المتوسطية مع نهاية التسعينات، عندما تغيرت نظرة الفواعل الشمالية نحو الجزائر من حالة المهدد الى صفة المتعاون، ثم الشريك الأمني، وبذلك أصبحت تشارك في كل الترتيبات الأمنية في الفضاء المتوسطي

ان الأمن في المنطقة المتوسطية يتفاعل ضمن بيئة تتعارض فيها المصالح والغايات القومية والجهوية بين الأطراف الفاعلة، وهذا ضمن مجال إقليمي مشترك، كما إن المجال الإقليمي للتهديدات الأمنية الجديدة يجمع بين دول شمال المتوسط ممثلة بدول القوس اللاتيني ودول جنوب المتوسط ممثلة بدول المغرب العربي حيث تجمعها الروابط الجغرافية وتفرقها المصالح الاستراتيجية خاصة في ظل بيئة أمنية سادت فيها متغيرات أمنية جديدة أفرزتها تحولات مابعد نهاية الحرب الباردة، كما انعكست على خصوصية التهديدات الأمنية من إرهاب دولي وهجرة غير شرعية وتهديدات بيئية ، مما دفع هذه الدول لتبني أولويات وترتيبات أمنية تستجيب للمصالح الجهوية لكل طرف. وبحكم أن الجزائر ينظر إليها بمثابة المفتاح للاستقرار في المنطقة من طرف القوى الكبرى فإن هذه الرؤية تتفق مع المقاربة الأمنية الجزائرية التي تعتمد على منظور سلمي في علاقاتها الخارجية، وعلى الحوار والتشاور وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى في مسعاها لمواجهة التحديات الأمنية.

المطلب الأول: العقيدة الامنية الجزائرية

العقيدة الأمنية تمثل تصورا أمنيا يحدد المنهجية التي تقارب بها الدولة آمنها كما يحدد كذلك أفضل السبل لتحقيقه وعليه عادة ما تكون مرجعية هذه العقيدة عبارة عن أطروحات نظرية تتبناها الدول وصناع القرار فيها، كما يمكن أن تأخذ صبغة أيديولوجية إذا وصلت حد النظام الفكري المتجانس والمتناغم الذي يوفر تفسيرات معينة للواقع ويترتب على ذلك تبني القوى النافذة في المجال الأمني لهذه التفسيرات والرؤى وتعرف

العقيدة الأمنية على أنها مجموعة القواعد والمبادئ والنظم العقائدية المنظمة والمترابطة التي توجه سلوك الدولة الأمني وقراراتها على المستوى المحلي والخارجي والتي تحدد إدراك قادتها لبيئتهم الأمنية وكيفية استخدام القوة الوطنية بكافة أشكالها العسكرية والسياسية والاقتصادية...الخ لتطبيق مبادئ العقيدة وأهدافها على أرض الواقع.[1]

بالرغم من اعتبار العديد من الباحثين أن العقيدة الأمنية للدول تقتصر على الدول الكبرى فحسب، والتي تملك تصورا مستقبليا بعيد المدى لسياستها الأمنية، عكس الدول الضعيفة والصغرى التي تفتقد إلى تصور ناضج وشامل أواستراتيجية مخطط لها بعناية لسياستها الأمنية، حي يرى البعض أن الجزائر كغيرها من دول العالم الثالث مازالت تفتقر إلى عقيدة أمنية واضحة المعالم، وأن ما تقوم به مجرد ردود أفعال آنية وظرفية قصد مواجهة التهديدات الأمنية الطارئة والمفاجئة، ورغم ذلك لايمكن النفي وجود تصور بدأ يتشكل بعد الاستقلال لمفهوم الامن الوطني الجزائري ارتبط جزء كبير منه بالفترة الاستعمارية والكفاح المسلح لجبهة التحرير الوطني وجناحها العسكري جيش التحرير لذلك فمفهوم العقيدة الأمنية الذي سنوظفه هنا يميل إلى تصور وإدراك الجزائر ألمنها الوطني أكثر من اعتباره إستراتيجية متعدد الأبعاد، تسعى لبناء سياسة أمنية شبيهة بتلك التي تتبناها الدول الكبرى[2]

ترتكز العقيدة الأمنية الجزائرية على جملة من العوامل التاريخية والسياسية والأيديولوجية والاجتماعية و الثقافية وقد مرت بمراحل ومحطات هامة منذ ثورة التحرير الوطني ضد الاستعمار الفرنسي ساهمت في بلورتها وتكيفها مع المعطيات والظروف المحلية والإقليمية والدولية، وقد أخذت العقيدة الأمنية الجزائرية مع تسعينات القرن العشرين بعدا براغماتيا جديدا، وتتمثل أهم مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية في ما يلي:

-**العامل التاريخي** : ويتجسد من خلال الإرث التاريخي للجزائر في نضالها ضد كل الإمبراطوريات والدول التي احتلتها أو حاولت احتلالها عبر فترات زمنية مختلفة ومتعاقبة فما من غازي الا وقد قوبل بالكفاح

[1] - عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر أوروبا والحلف الأطلسي** ، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة، 2005، ص41

[2] - فريال منايفي ، **الترتيبات الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية في الساحل الإفريقي وانعكاساتها على الامن الجزائري**،(مذكرة ماجستيرغير منشورة)، في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011 ، ص. 144.

والمقاومة من طرف الجزائر وبذلك كان إرث المقاومة عامل أساس ي مؤثر في بناء عقيدة الامن الوطني الجزائرية ورسم معاملها والتزاماتها على المستوى الداخلي والخارجي

-**العامل الجيوبوليتيكي** : يساهم الموقع الجيوبوليتيكي بشكل كبير في تشكيل العقيدة الأمنية الجزائرية فموقع الجزائر يجعلها نقطة تقاطع استراتيجي مغاربيا وعربيا ومتوسطيا وإفريقيا هذه الأبعاد الجغرافية الأساسية ساهمت في رسم معالم عقيدة الامن الوطني الجزائري من خلال دور الجزائر المحوري في دعم حركات التحرر ومكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية ومساهمتها الفاعلة في ديناميكيات التفاعلات الإقليمية

-**العامل الأيديولوجي** : مثلت الاشتراكية ومبادئها المناهضة للاستعمار والإمبريالية مصدر مهم في بناء العقيدة الأمنية الجزائرية بعد الاستقلال حي أكدت المواثيق الوطنية -دستور 1963 و 1976 -على أن الاشتراكية كنظام إيديولوجي هي المنهج الوحيد لتحقيق الاستقلال التام للجزائر وقد كان هذا النظام الأيديولوجي مصدر أساس ي في رسم وتشكيل عقيدة الامن الوطني الجزائري قرابة ثالثة عقود التي تلت الاستقلال بيد أن هذا العامل تراجع بعد دستور 1989 الذي كرس للتعددية السياسية والتنوع الاقتصادي ومع الأزمة الأمنية التي عرفتها الجزائر بداية تسعينات القرن العشرين والتحولات التي شهدها النظام الدولي بانهيار المعسكر الشرقي الاشتراكي وبروز النظام الدولي الجديد ذو القطبية الأحادية جعل من مسألة تكيف العقيدة الأمنية الجزائرية مع هذه التحولات والمستجدات أمر بالغ الأهمية حتى تكون قادرة على الحركة والفعل الأمني وحماية أألمن الوطني بالدرجة الأولى وبذلك لم يعد العامل الأيديولوجي في بعده الاشتراكي يمثل قيمة أساسية بالنسبة لعقيدة الامن الوطني، وأصبح العامل البراغماتي هو الأساس في توجيه الفعل الأمني والسياسي الجزائري [1]

ان العقيدة لمنية الجزائرية مرت بعدة مراحل لما وصلت اليه اليوم وقد تقسمت هذه المراحل بفعل العديد من العومل التاريخية والسياسية :

-**مرحلة حرب التحرير الوطنية:** خلال حرب التحرير حيث بدات الدولة الجزائرية في التشكل وكانت العقيدة القتالية للجيش التحرير الوطني مبنية على اولوية التحرير اولا، وتحرير الاقليم وتحرير الشعب والتمسك بالوحدة الترابية للاقليموالقضاء على الاستعمار وعملائه وكانت النواة التي اقيمت حولها السياسة الامنية

[1]- سليم بوسكين، "العقيدة الأمنية الجزائرية وإشكالية التكيّف مع التهديدات الجديدة"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**،المجلد 10، العدد 02، سبتمبر 2019، ص. ص 1335،1334.

الجزائرية لهذا السبب نلاحظ ان الرؤساء المتعاقبين على الجزائر طيلة ستة عقود تقريبا التزمو بشكل كامل ومباشر بمبدا رفض المشاريع والاحلاف والعمليات العسكرية الغربية من حرب التحرير.

-**مرحلة ما بعد الاستقلال:** تم صياغة التصور الامني الجزائري في هاته الفترة وفقا للثقل التاريخي والسياسي والاجتماعي والديمغرافي او ما يعرف بالتوازن الطبيعي، هذا التوازن اعطى للجزائر امكانية اداء ادوار قيادية على المستوى الاقليمي، ومنه شكلت مسالة الدفاع مسالة تابعة من متطلبات السيادة الوطنية كمحدد ثابت في السياسة الخارجية الجزائرية ورفض ربط الدفاع الوطني باطراف او قوى خارجية رفضا تاما من طرف القيادة العليا في البلاد، ومع تقاسم المغرب وموريتانيا لإقليم الصحراء الغربية بعد انسحاب اسبانيا في غياب الجزائر، مااعتبرته الجزائر تهديدا مباشرا لأمنها الوطني وهو ما زاد من تعميق وتصعيد التوتر الاقليمي وجعل من الجزائر ان تدعم البوليساريو، كما ارتبطت مدركات المنظومة الامنية الجزائر بطبيعة المصادر التهديدة التي تطورت منذ الاستقلال الى نهاية الحرب الباردة على اساس ان الخطر يرى المصدر ومن الناحية الجيوسياسية تعتبر تلك القراءة مرتبطة بنظرية القوة البرية التي تعطي الاولوية لتطوير وتحديث القوات البرية على حساب القوات الاخرى لكن مع سقوط المعسكر الشرقي تم اعادة النظر في تلك المنظومة.[1]

-**مرحلة ما بعد الحرب الباردة:** شكلت سياسة مكافحة الارهاب والتطرف هاجسا امنيا سخرت له السلطات الجزائرية موارد ضخمة لوضع حد لحالة لا استقرار الامني داخليا وسعت الدبلوماسية الجزائرية الى بلورة مقاربة تستطيع من خلالها ادارة الازمة الداخلية والحفاظ على العلاقات الحسنة مع الشركاء الاستراتجيين وبتقلد الرئيس الاسبق السيد " عبد العزيز بوتفليقة" والذي عمل على تحسين الوضع السياسي الداخلي ومعالجة الوضع الامني كثف من نشاطه الدبلوماسي من اجل فك العزلة واعادة الجزائر الى الساحة الدولية وهو ما نجح فيه بالفعل

-**مرحلة ما بعد احداث سبتمبر 2001:** هي مرحلة الشراكات الاستراتيجية والمبادرات الأمنية، فبداية العقد الاول من القرن الجديد عرفت الجزائر تحولات داخلية ودولية اعقاب هجمات 11 سبتمبر 2001 التي ضربت الولايات المتحدة الامريكية، فقد عرقت الجزائر تحولات ذات دلالة اهمها الانتخابات الرئاسية الجديدة سنة 1999 والتي اتسمت بالنزاهة واسفرت عن فوز الرئيس السابق السيد " عبد العزيز بوتفليقة" الذي اعن

[1] - طيابية ساعد،بورنان عبد الرحمن، " تطور العقيدة الامنية الجزائرية ومواجهة التهديدات الامنية الجديدة في منطقة المغرب العربي"، **مجلة الناقد للدراسات السياسية**، المجلد 06، العدد 01، 2022، ص. 538.

منذ وصوله الى سدة الحكم انه يسعى الى تحسين الوضع الامني واطفاء نار الفتنة في الجزائر وكذلك تحسين صورتها في الخارج ، فانطلق في عدة مبادرات اهمها الوئام المدني والمصالحة الوطنية، وبالفعل فقد نجحت هذه المبادرات وتراجع العنف الارهابي وتبعه تحسين صورة الجزائر خارجيا.

وقد استغلت الجزائر هذه الظروف المواتية من انتشار الارهاب الدولي لتحسن الوضع الامني فتبنت خيارات استراتيجية قائمة على الحوار والشراكات الاستراتيجية مع الاطلسي والولايات المتحدة الامريكية وأوروبا، وللإشارة فقد تبنت الجزائر منذ الاستقلال استراتيجية مستقلة فهي لم تنضوي تحت اي مظلة لقوة كبرى وحتى في عز الحرب الباردة، ورغم تقاربها الايديولوجي والاستراتيجي مع الاتحاد السوفياتي، الا انها ظلت تتمسك باستقلاليتها في خياراتها الحيوية، لكن في زمن العولمة وهي مرحلة الحرب العالمية على الارهاب بات من الصعب على اية دولة مهما بلغت قوتها، المضي في شؤونها بعيدا عن اي تحالفات او شراكات مع القوى الكبرى، كما انه قد تم الرفع عن الحضر العسكري على الجزائر الذي مكنها من اقتناء اسلحة غربية متطورة، وأيضا يوفر لها الحوار الاطلسي مشاركة في التفكير الاستراتيجي لديه، وفي النشاطات العملياتية التي يستفيد منها الجيش الجزائري [1]

-**مرحلة الثورات العربية:** في السنوات الاخيرة وبفعل الاعتبارات المحلية والإقليمية بشكل خاص، عرفت العقيدة الامنية تغيرا نوعيا خاصة على مستوى العقيدة الدفاعية او على المستوى العملي، وذلك بسبب ازمات المغرب العربي (عقب تبعات الربيع العربي)، وفي الساحل الإفريقي فأصبحت الجزائر تولي للبعد الافريقي الساحلي الصحراوي تحديدا، كما صارت تؤكد على معطى مركزي في عقيدتها هذه وهي الامن الحدودي، فكما هو معروف ان تعاني الجزائر على مستوى حدودها البرية بانكشافها على مختلف الجبهات الشرقية والجنوبية والغربية، فبات من الضروري تحقيق امن حدودي وسط جوار ملتهب[2]

ان هذا عدم الاستقرار الناجم عن التهديدات الأمنية والعسكرية في شمال إفريقيا، خصوصا بعد عام 2011، استدعي تعديلا على المسار الأمني الذي كانت تسير وفقه الجزائر. الهجرة غير الشرعية، وانتشار الإرهاب والجماعات المسلحة ووجود عصابات الجريمة المنظمة، والاتجار بالبشر،عوامل رفعت مستوى القلق الأمني

[1] - المرجع نفسه، ص. 539.

[2] - صالح زياني ، " تحولات العقيدة الامنية الجزائرية في ظل تنامي تهيدات العولمة "، **مجلة المفكر**، العدد 05، 2019، ص. 282.

في الجزائر، الأمر الذي تطلّب تعديلاً للنظام الأمني التقليدي. وكان لا بد لهذه التعديلات أن تتناسب مع واقع البلاد الأمني والعسكري، بالإضافة إلى مصالح أمنها الإقليمي، وتتناسب أيضًا مع حجم الضغوط التي تمارسها القوى التقليدية عليها. مع ازدياد التوتر الإقليمي، في ليبيا ومالي والصحراء الغربية، دخلت المؤسسة الأمنية الجزائرية حالة من الصراع بين التصوّر المطلق لمبدأ عدم التدخل في شؤون الدول المجاورة والمبادئ الأخلاقية من جهة وتصورها لمصالح أمنها القومي والمصالح السياسية والعسكرية من جهة أخرى. غذى تغير نمط التهديدات، من تهديد دولاتي إلى تهديد مجموعات وعصابات منتشرة على حدود الجزائر، رغبة الجزائر في تغيير تصورات التعامل مع هذه التهديدات المزدوجة؛ سيما بعد تصاعد أعمال العنف، وخطر المجموعات المسلحة في ليبيا ومالي. دفعت الحرب الأهلية في مالي، ولاحقا الحرب في ليبيا، الجزائر إلى القيام بتعديلاتٍ أمنية خفيفة، تندرج ضمن خطتها الأمنية لضمان سلامة حدودها من الاختراقات. أبرز ما قامت به الجزائر، في هذا الخصوص، هو السماح للطائرات الفرنسية بعبور أجوائها للمشاركة في ضرب الجماعات المسلحة في شمال مالي، بدون شروط، بحسب ما قاله وزير الخارجية الفرنسية حينها، لوران فابيوس.. وكان ذلك التعديل ظرفيا وإجرائيا عاجلا، وجاء كرد فعل على تهديد أمني محتمل على جنوب البلاد. ولا يتعارض رد الفعل هذا مع سياسة الجزائر الأمنية، بحساب أن الجيش الجزائري لا يزال في ثكناته ولم يتدخل في مالي، إلا أن هذا التصرّف يعد أقرب إلى وصفه قطيعة في نسق العقيدة الأمنية الجزائرية وتصوراتها التقليدية للنزاعات.[1]

وقد تسببت الحرب في ليبيا بوضع الجزائر في مأزق أمني استخباراتي، ناجم عن تعارضٍ بين عدم رغبتها في التدخل في الصراعات المجاورة ورغبتها في الحفاظ على أمنها ومصالحها، خصوصا وأن دولا أفريقية وأوروبية عديدة، على وجه الخصوص نشرت قواتها في ليبيا، وتدخلت بعنف في حرب الدولة الجارة. أمنيًا، ترى الجزائر أن من اللازم التعاون مع القوى الفاعلة في ليبيا. وبالتالي من مصلحتها القيام بعمليات تنسيق أمني واستخباراتي في خطوة لمنع تدفق الجماعات المسلحة والتهديدات الأمنية عبر حدودها. يمكن للجزائر أن تتدخّل بشكل طفيف في ليبيا، وتتذرع في هذه الحالة بالفراغ السياسي الدولتي الحاصل بعد إطاحة معمر القذافي. انتقال ليبيا من يد دولة ذات مؤسسات إلى يد جماعات مسلحة تتبع أجندة الدول الممولة له، دفع

[1] - مهيب الرفاعي، عقيدة الجزائر الأمنية في سياق إقليمي مضطرب، **من الموقع الالكتروني:** https://www.alaraby.co.uk/opinion/%D8%B9%D9%82%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%A7%D، بتاريخ 2020/12/23، يوم 2023/06/06.

الجزائر إلى مراجعة استراتيجياتها الأمنية التي بَنت على أساسها تصوّراتها للتفاعل الأمني والعسكري للتفاعلات الإقليمية. وعليه، أصبح مبدأ عدم التدخل غير مطلق، بسبب مقتضيات أمنية، في مقدمتها تصلب عود الجماعات المسلحة، ما يعوق التمسك بمبدأ السيادة وعدم التدخل. وسياسيا، يمكن وصف العقيدة الأمنية الجزائرية أنها مؤسساتية محافِظة، وليست تغييرية. أي أن الجزائر لا ترحب باللجوء إلى القوة لتسوية النزاعات، وتدعم بذلك جهود الدول الإقليمية للنهوض بمهامها الأمنية، من دون الاعتماد على تحالفاتٍ خارجيةٍ تقوّض من صلاحياتها العسكرية في المستقبل.

يضمن الدستور الجزائري أمن البلاد الإقليمي، بريا وبحريا وجويا، ويضمن الموافقة على قرارات من شأنها حماية حدود البلاد وتسوية النزاعات الأمنية الداخلية والخارجية بالطرق السلمية. وفي واقع الأمر، لا يشتمل الدستور الجزائري على أية مادة دستورية أو قانونية صريحة ملزمة، تحول دون مشاركة الجيش الجزائري في حروبٍ خارج حدود البلاد. وضمن عدم وجود أية مادة من هذا القبيل عدم خروج الجزائر من معاهدة الدفاع العربي المشترك، والتي تنص، في حال إعادة تفعيلها، على إرسال الجزائر قوات عسكرية إلى أي بلد عربي يتعرّض للتهديد. بالإضافة إلى ذلك، أبقت الجزائر على معاهدة الإخاء والوفاق التي جرى توقيعها مع تونس في ثمانينيات القرن الماضي، وتضمن مساعدة تونس، في حال حصول أي تهديد لأمنها الداخلي. إلا أنه بسبب الضغوط التي تمارسها القوى العاملة في الدول المجاورة، كان لا بد من تعديل مواد تتعلق بالتدخل العسكري في الإقليم أن التعديلات الدستورية في أكتوبر 2020 وضعت مسألة التدخل الخارجي رهن موافقة البرلمان. واتجهت الجزائر نحو تدعيم آليات دفاعية جديدة قائمة على تفادي ضغط القوى الغربية للتدخل في النزاعات المجاورة، من خلال وضع موافقة البرلمان شرطا أساسيا للتدخل من عدمه. وتبقي الجزائر على البدائل السياسية والدبلوماسية لحل النزاعات في الدول المجاورة، لكن ما يقلق هو الضغط المستمر على الجسم السياسي والدولتي الجزائري للتدخل عسكريًا في النزاعات الإقليمية، والذي واجهته بوضع البرلمان في خط أمامي مقابل للضغوط الدولية بالتحرّك العسكري، سواء بالعمليات أو التخطيط. وقد سهلت هذه التعديلات وضع البنية السياسية الجزائرية في وضع الراحة لمراجعة الخيارات الاستراتيجية التي تضمن إبعاد الجزائر عن أتون حرب ونزاعات مع الدول الجيران، وتضمن أيضا قوة الحجة التي تعتمد عليها الجزائر بخصوص الدول المجاورة، والقائمة على الحل السلمي. وفي أسوأ الحالات، يسمح الدستور في هذه الحالة للجيش الجزائري بالمشاركة في عمليات حفظ السلام تحت مظلة دولية، أو مشاركة إقليمية باتفاق جامعة

الدول العربية أو الاتحاد الإفريقي، تقدم من خلاله الجزائر دعما لوجستيا واستخباراتيا، وليس تدخلا عسكريا بتصوره التقليدي.[1]

-**مرحلة ما بعد الحراك الشعبي:** ان الحراك الدبلوماسي الذي عرفته السياسة الخارجية الجزائرية يعتبر بمثابة حتمية طرحتها عقيدة جديدة في ظل التحديات الأمنية التي تواجه الجزائر ومحيطها ألإقليمي مما دفع إدارة الرئيس الحالي المنتخب بعد حراك الشعب الجزائري السيد "عبد المجيد تبون" إلى تجسيد مفهوم جديد لسياسة خارجية جزائرية نشطة واستباقية جعلتها تسترجع دورها الحيوي في المحافل الدولية وتتموقع كقوة فاعلة إقليمياً، فقد تمكنت الجزائر من السيطرة على الجبهة الداخلية بعد حراك شعبي سلمي دامَ تسعة أشهر، تلتها أزمة صحية عالمية (جائحة كوفيد-19) غيَرت سلوك ونمط شعوب العالم، مما جعل الجزائر تكسب مكسبا كبيرا لأمنها واستقرارها الداخلي الذي أسهم في تفعيل حراك دبلوماسيتها اليوم والبعث بعقيدة دبلوماسية وامنية جديدة.[2]

يبدو أن التوجه الجديد لصانع القرار الجزائري يتمثل في بلورة استراتيجيات أمنية على المستوى الإقليمي خصوصا، تتناسب ومكانة هذه المؤسسة، في ظل القناعة المتزايدة بحالة لا يقين في النسق الدولي، فاليوم، وحتى مع جائحة كورونا، لم يعد هناك إجماع حول هيكلية النظام الدولي الأحادي، في مقابل التوجه نحو تعددية جديدة تتيح المساحة الاستراتيجية لبروز فواعل وقوى إقليمية ودولية جديدة، أو ما يطلق عليه في نظريات السياسة الدولية بالفواعل الجديدة التصحيحية. من هنا، يمكن تفسير المسعى الجزائري في استثمار هذه التحولات، كذلك التركيز الجزائري الدعم اللوجيستي لآليات فض النزاعات المسلحة، وهو ما قدّمته الجزائر في السابق في إطار الاتحاد الإفريقي مع الاستعداد للمساهمة في بناء الجيوش الوطنية، لما تملكه من مدارس حربية للتكوين القاعدي والضباط، كما أن مشاركة الجزائر في المشاريع الأمنية، والحوار الأطلسي المتوسطي، أو مجموعة 5 زائد 5 لغرب المتوسط، أو مشاريع بناء قوات في شمال أفريقيا في إطار الاتحاد الإفريقي تؤشر كلها على الاستمرارية في التعاون الأمني والعسكري، بما يخدم العقيدة العسكرية الرافضة لسياسات التحالفات والمحاور التي تغلّب المصالح والأنانيات على حساب مصالح شعوب المنطقة،

[1] - المرجع نفسه.

[2] - عبد النور تومي، العقيدة الجزائرية الجديدة.. هل ينجح تبون في إعادة تشكيل السياسة الخارجية لبلاده؟، **من الموقع الالكتروني:** https://arabicpost.net/opinions/2022/06/17/، بتاريخ 2022/06/17، يوم 2023/06/06.

كما هو الحال في ليبيا وسوريا واليمن. فالمشكلة بالنّسبة إلى الأدوار التي تقوم بها الجزائر، أنها وقفت على الحياد، الأمر الذي كلّفها في الفترة السابقة إبعادها من أية وظيفة دبلوماسية تمسّ مصالح القوى المتناقضة.[1]

ومهما يكون الأمر، ورغم التباين في قراءة نسق الخطوات في التحرك السياسي الأمني والاستراتيجي الذي تنتهجه الجزائر، فإنّ ملامح مرحلة جديدة تريدها الدبلوماسية الجزائرية لدور جديد عنوانه الاستثمار في رصيد التاريخ، وأهمية الجغرافيا، من خلال الخروج من لعبة تدوير الزوايا ونظرية صفر خصوم، إلى حسم خياراتها الإستراتيجية لأن التحديات الامنية والجيوسياسية لا تترك مجالا لترف البقاء على قارعة التحولات التاريخية الكبرى التي يشهدها العالم خاصة بعد جائحة كرونا و بعد الحرب الروسية الاكرانية وما قد تنتجه من تحولات بنيوية على مستوى النظام الدولي[2]

عملت الجزائر على تنفيذ مجموعة من الاليات على المستوى الداخلي والخارجي من بينها الاليات السياسية والاقتصادية التنموية والاجتماعية الثقافية والفكرية الدينية:

-**الاليات السياسية:** عززت الجزائر ترسانتها القضائية ومؤسساتها المعنية بتعزيز حقوق الانسان وحمايتها وهي تمثل اليوم طرفا في الصكوك والآليات الدولية لحقوق الانسان ومن بين الاجراءات الدولية المتخذة ذات الطابع السياسية نذكر منها ساسة المصالحة الوطنية مسبوقة بسياستي الرحمة والوئام المدني.[3]

-**الاليات الاقتصادية والتنموية:** اتبعت الجزائر مناهج اقتصادية وتنموية في اطار سياسة التنمية التي قادها الرئيس الاسبق السد "عبد العزيز بوتفليقة"،وتضمنت هذه السياسة تدعيم دولة القانون وتعزيز الاستقرار،اما عن قيادة الرئيس الحالي السيد " عبد المجيد تيون"، اعتبر رئيس الجمهورية أن التنمية في عصرنا هذا المتميز بدرجة كبيرة من الانفتاح والتنافسية, أصبحت تعتمد على المكاسب الناتجة عن التقدم التكنولوجي والرقمنة والإبداع بكل ما يحمله هذا المصطلح من معنى مشيرا إلى أن النجاح الكبير الذي حققته الكثير من

[1] - سليم بوزيدي، الجزائر من صفر خصوم إلى حسم الخيارات الاستراتيجية.. الحسابات تغيّرت، **من الموقع الالكتروني:** https://www.almayadeen.net/articles/blog/1398187/%D8%A7%D9%84، بتاريخ 2020/03/14، يوم 2023/06/07.

[2] -Hayète Chérigui, La politique méditerranéenne de la France : entre diplomatie collective et leadership. Paris : Edition l'Harmattan, 1997, pp (114-115).

[3] - امينة مصطفى، "العمق الاستراتيجي للأمن الجزائري : امن الحدود بين مالي والنيجر"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 03، 2017، ص. 287.

الدول المتقدمة يعود أساسا إلى اعتمادها على اقتصاد المعرفة، الذي يشكل المنهج الحقيقي الذي أصبح الهدف الاستراتيجي لتلك الدول، وأن الجزائر تواجه اليوم تحديات كبرى من أجل الانتقال من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد متنوع ومنتج للثروة, مما يتطلب قطيعة مع الأنماط الماضية بتغيير نموذج التنمية الاقتصادية, بما يسمح لنا بتدارك مسار التطور الاقتصادي العالمي في القرن الحادي والعشرين، هذا النموذج يرتكز على "العنصر البشري وبما تزخر به بلادنا من امن و طاقات وكفاءات علمية عالية المستوى.[1]

-**اليات الثقافية والاجتماعية:** تم تنظيم العديد من التظاهرات الدولية، لجزائر عاصمة الثقافة العربية،المهرجان الثقافي الافريقي سنة 2009، تلمسان عاصمة الثقافة الاسلامية 2011، وقد جرت في جو ملائم وبدون احداث غير امنية

-**الاليات الدينية والفكرية:** ارتكز عمل الدولة الجزائرية في استعادة المرجع الديني وتدعيمه وذلك من خلال العديد من المبادرات كتحسين تكوين الائمة من اجل ادراة المساجد، الحفاظ على الوحدة الدينية والمرجعيات الدينية، ادراج موضوع الوقاية من التطرف العنيف في خطب الائمة، اطلاق رابطة العلماء في دول الساحل من اجل اسلام معتدل.

-**اليات الخارجية (الدولية):** في اطار علاقات الجزائر الدولية لطالما شكل المتغير الامني اهم ابعاد الدبلوماسية الجزائرية وهو مايظهر بصورة جلية في دورها المتميز كالية لكسب الاعتراف والتاييد الدوليين لعملية التحرير الوطني وبناء دولة الجزائر الحديثة، وهو ماظهره التحرك الواسع للدبلوماسية الجزائرية المرتكزة على في الاساس على عقيدة امنية مثبتة المعالم دستوريا من خلال الفصل الثالث (03) من الباب الاول في مجموعة من المواد ابتداءا من المادة 26 الى المادة 28 من دم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة بما يعني الاحترام المتبادل للأنظمة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية للأقاليم المجاورة وفق قاعدة الحدود الموروثة عن الاستعمار والتأسيس لفكرة قدسية الحدود وحسن الجوار الإيجابي، ومبدا التعاون بين الدول المجاورة المصاحب لمبدأ حل النزاعات بالطرق السلمية وعدم اللجوء الى القوة.[2]

[1] - وكالة الانباء الجزائرية، الرئيس تبون يؤكد أن تغيير نموذج التنمية يمر عبر رؤية استشرافية وإجراءات ملموسة، **من الموقع الالكتروني:** https://www.aps.dz/ar/economie/104324-2021-03-29-15-33-39، بتاريخ 2021/03/29، يوم 2023/06/07.

[2] - طيابية ساعد،بورنان عبد الرحمن، مرجع سابق، ص. 543.

المطلب الثاني: التهديدات الامنية الجزائرية في المتوسط

ارتبط تحول مفهوم الامن ببروز تهديدات جديدة للأمن على الساحة الدولية، خاصة بعد نهاية فترة الحرب الباردة وما تلاها من متغيرات ،كأحداث 11 سيتمر 2001 ،والتي ساهمت في طرحها أكثر بين الدول وأضفت عليها الصبغة العالمية فبعد أن كانت هذه التهديدات قطرية، أصبحت عابرة للأوطان كالهجرة غير الشرعية و الجريمة المنظمة و الارهاب الدولي، المتاجرة بالأسلحة، غير أن تسمية هذه التهديدات بالجديدة و ربطها بفترة معينة أمر غير ثابت فمثل هذه التهديدات الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة، الارهاب ، ظهرت في عقود سابقة، لكن ما يضفي عليها طابع التجديد هو تميزاتها التي تعطيها خصوصية مغايرة، تهديدات مشتركة عابرة للأوطان ذات بعد عالمي، وهذا مقارنة بالتهديدات التقليدية ذات الطابع العسكري و القطري[1]. أي أنها تهديدات متجددة ومتجذرة في نفس الوقت.

ان التهديد متغير حركي قابل للقياس، ولا يمكن تفسير الأمن بدون معرفة التهديد، ولقد أفرزت نهاية الحرب الباردة مجموعة من التحولات على صعيد المدركات الأمنية للدول، فالتهديدات الأمنية أصبحت أقل قهرية وأقل ملموسية بتعبير "جوزيف ناي"، حتى إن أساليب التصدي لها لم تعد عسكرية فحسب بمنظور الأمن الشامل، فقد انتقلنا من الحديث عن نزاعات بين الدول إلى نزاعات داخل الدول، والتهديدات بدورها أصبحت عابرة للحدود[2]

كثيرا ما نسمع أن جنوب المتوسط يعتبر كمصدر تهديد مباشر لشماله بسبب ما تفرزه الدائرة الجنوبية من مخاطر وعوامل ال أمن مخلة بالاستقرار وفي المقابل نادرا ما يشار إلى ما يمكن أن تشكله الضفة الشمالية من تهديد للجنوبية فهناك من يعتبر أوروبا مصدر للتهديد والتوجس بسبب اقتصادها المهيمن على المنطقة وثقافاتها التي تهدد هويات المجتمعات في جنوب المتوسط وهذا ما يتطابق مع الرؤى المتوسطية إلى تشكيل منطقة متوسطية وفقا لاطروحاتها ومقارباتها وطبقا للقيم والمعايير وكذا المؤسسات الغربية بداعي جلب السلم والاستقرار لهذه المنطقة المضطربة، ففي هذا السياق إذن تندرج تهديدات الدائرة المتوسطية للامن القومي الجزائري لان الجزائر تنتمي إلى جنوب المتوسط وما يصيب الاخير حتما يصيبها، وتزداد خطورة

[1] - محمد الصغير يوسبة، " التهديدات الامنية في المتوسط واثرها في علاقات الامن والتعاون الاوروجزائري"، **مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية**، العدد 05، 2018، ص. 228.

[2] - سليمان عبد الله الحربي، " مفهوم الأمن: مستوياته، صيغه، تهديداته. دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 09، 2008، ص.27

.

تهديدات الدائرة المتوسطية اذا ما اعتمدنا معيار اخر في انتماءات الدوائر الجيوسياسية[1]، فنظرا للموقع الجيوبوليتكي التي تحتله الجزائر المطلة على البحر الابيض المتوسط والذي جعل منها بوابة للقارة الإفريقية أوروبيا وعبر امتداد استراتيجي إلى عمق الصحراء مع حدود تماس شاسعة مع منطقة الساحل الإفريقي التي تعاني من هشاشة أمنية شديدة، بالإضافة إلى توسطها منطقة شمال إفريقيا مشكلة قلب المغرب العربي هذا الأخير الذي شهد عدة حركيات أمنيه ترتب على ذلك تنامي وبروز عدة تهديدات وتحديات أمنية معقدة ومتشابكة فيما بينها، وبات من الضروري أن تتعامل الجزائر معها بفاعلية ونجاعة من أجل حماية أمنها الوطني[2]. كما يجمع خبراء الأمن والاستخبارات أن المعضلات الأمنية تنامي التهديدات غير العسكرية أو الصلبة من الجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية، تبيض للأموال، وتهريب السلاح والبشر،....و إرهاب العبر للأوطان. والحوض المتوسطي كمنطقة تماس بين شمال متقدم وجنوب يقدح الفقر وغياب التنمية ويحكم بأنظمة قلما فعلت ولو شكليا ميكانيزمات الديمقراطية... مما يخلق إحباطات جماعية تنتج حالات من عدم الاستقرار في المنطقة خاصة ظاهرة (الإرهاب) أو نحو الإدمان على المخدرات في ظل عدم قدرة الأجهزة الأمنية والقضائية على الحد من تنامي ظاهرة الإرهاب الذي يلغي قيم الاختلاف أو التسامح ويخلق حالة من الصراع خاصة في ليبيا ومالي وموريتانيا و...الخ، فبالتالي لم تعد المعضلة الأمنية في الحوض المتوسطي مرتبطة بالتهديدات لدول بل هي تهديدات لجماعات الجريمة المنظمة أو الإرهابية المتطرفة والتي كثيرا ما تتقاطع مصالحها مع الجماعات المنظمة للهجرة غير النظامية أو تجار المخدرات.... ولكن الأمن والأمننة يقتضيان بالأساس وجود تقاطع نفعي مصلحي بين الدول المتفاعلة وليس فقط رغبة جعل دول الضفة الجنوبية مناولة لسياسات أوروبية حول الهجرة أو المخدرات...إنها مسؤولية جماعية....لأنه مصير مشترك ومحتوم.[3]

وفي ظل هذه التحولات الجديدة نجد أنها انعكست بشكل كبير على دول حوض المتوسط بضفتيه، فالمنطقة المتوسطية ليست بمعزل عن هذه التهديدات المتداخلة والتي من بينها:

[1] - عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للامن الجزائري الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**، الجزائر : المكتبة العصرية للطباعة النشر والتوزيع، 2005 ،ص.158.

[2] - محمد مجدان، "الهجرة غير الشرعية نحو الجزائر أسبابها، تداعياتها ومحاربتها"، **حوليات جامعة الجزائر** ، الجزائر، العدد: 29 ، 2016 ص. 61.

[3] - مراد مقعاش، **التهديدات الأمنية في المتوسط وأثرها في علاقات الأمن والتعاون الأورو- جزائري**، قطر: المركز العربي الديمقراطي، جانفي 2017، ص. 05.

انكشاف الحدود: شهدت الجزائر منذ بداية سنة 2011 وضعا أمنيا صعبا على الحدود، فمع انتشار عدم الاستقرار الأمني والسياسي في دول الجوار الشرقي تونس وليبيا بعد أحداث الحراك السياسي في الدول العربية أو ما يعرف إعلاميا بالربيع العربي، وهي أحداث أربكت المشهد الأمني والاستراتيجي وتبشر بثورة في الشؤون(العسكرية في الإقليم ، وتزايد حدة النزاعات الداخلية في دول الساحل على الجبهة الحدودية الجنوبية للجزائر خاصة الأزمة السياسية والأمنية في مالي، وانتشار السلاح في هذه المنطقة من تونس شرقا إلى موريتانيا غربا يضاف لها أعباء حماية الحدود الغربية مع المغرب الأقصى الذي يعتبر كتهديد للامن الوطني الجزائري في ظل مطالبه الترابية واحتلاله للصحراء الغربية ناهيك عن انكشاف الحدود البحرية تاريخيا.

هذه الوضعية تقع فيها الجزائر لأول مرة منذ الاستقلال سنة 1962 ،جعلها تجند إمكانيات مادية وبشرية ضخمة من أجل تأمين وحماية شريط حدودي بري يمتد لأكثر من ستة ألف كلم، فهذه الحدود الشاسعة تتطلب تغطية أمنية مكثفة من انتشار الوحدات الأمنية والعسكرية وإمكانيات مادية من معدات عسكرية حديثة ومتطورة وكذلك تكاليف التواجد الدائم والمراقبة المستمرة خاصة في ظل ضعف وهشاشة الدول المجاورة من تونس إلى الصحراء الغربية وحالة العداء مع المغرب بما يعني أن الجزائر تتحمل لوحدها تكاليف حماية وتأمين الحدود من مختلف التهديدات والمخاطر والتحديات الأمنية كما ان حالة الانكشاف والقابلية للعطب التي تعاني منها الحدود الجزائرية لها تداعيات أمنية وسياسية واجتماعية واقتصادية وحتى ثقافيه ولمواجهة ذلك البد من وضع استراتيجية واضحة وفعالة وشاملة على المدى البعيد، خاصة في ظل الحركيات الأمنية التي تشهدها دول الجوار المغاربية والإفريقية[1]

تهديد الإرهاب الإقليمي: رغم تراجع وانحسارا لتهديد الإرهابي محليا، بعد نجاح مشروع المصالحة الوطنية سنة 2005 ، إلا أن الجزائر لا تزال تعتبر الارهاب أحد التهديدات الخطرة على أمنها واستقرارها، خاصة في ظل تنامي الظاهرة إقليميا وجهويا في منطقة الساحل الإفريقي خاصة بعد الأزمة المالية في 2012 ،وفي ليبيا خاصة بعد سقوط نظام الرئيس الراحل معمر القذافي وظهور عدة تنظيمات إرهابية لعل أخطرها تنظيم داعش "الدولة الاسلامية "، وما زاد من خطورة الأمر هو انتشار السلاح بصورة كبيرة جدا بعد سقوط مخزون السلاح الليبي في يد التنظيمات الإرهابية والمليشيات المسلحة

[1] - نور الدين دخان و عيدون الحامدي، "مسار تأمين الحدود الجزائرية: بين الإدارة الألحادية والصيغ التعاونية الإقليمية". **مجلة دفاتر السياسة والقانون**،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد: 14 ،جانفي 2016 ،ص 183.

ومن أكبر انعكاسات انتشار الارهاب الإقليمي في الساحل الإفريقي هو زيادة حدة التنافس الدولي على المنطقة، بما في ذلك تنامي التطلعات الاستراتيجية للواليات المتحدة الأمريكية وفرنسا بالمنطقة، وأصبح الإرهاب ذريعة للتدخل الخارجي في سيادة دول الساحل الإفريقي وفي مقدمة ذلك التدخل الفرنسي في مالي، ورغم أن الجزائر تحكم قبضتها الأمنية الحديدة على النشاط الإرهابي إلا أن هذا الأخير ما فتئ يطور من أساليبه من أجل اختراق الجدار الأمني الجزائري والقيام بعمليات نوعية استعراضية وكان أخطرها الهجوم على قاعدة الحياة النفطية تقنتورين بعين أميناس جنوب الجزائر في جانفي 2013 الذي قام به تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي الذي استفاد من الهشاشة الأمنية في مالي ومن السلاح المهرب من ليبيا والذي أسفر عن سقوط ضحايا مدنين وخسائر مادية في القاعدة النفطية[1]

تنامي تجارة المخدرات بمختلف أنواعها : كانت ولا تزال الجزائر بلد عبور للمخدرات والأخطر أنها تحولت إلى بلد مستهلك وهناك محاولات من شبكات المخدرات لتحويلها إلى بلد منتج فقد أصبحت المخدرات تشكل تهديدا حقيقيا للأمن الوطني الجزائري في السنوات الأخيرة والإحصائيات تبين ذلك بوضوح. ولاريب أن انتشار تجارة وتعاطي المخدرات في الجزائر له تداعيات خطيرة على أمن الجزائر سواء على ألمن الاجتماعي أو السياسي أو الاقتصادي أوالصحي، فالمخدرات تكون سبب مباشر في انتشار العنف داخل المجتمع، وتفش ي الجريمة بمختلف أشكالها من سرقة ونصب واحتيال والتعدي على الغير وتبييض الأموال...الخ وهذا ما يؤدي إلى تهديد النسيج الاجتماعي وتماسكه، كما ترتبط المخدرات بجرائم إقليمية ودولية كالجريمة المنظمة والإرهاب والتهريب وتجارة السلاح، بحيث تشكل بنية علائقية من التهديدات و المخاطر على الامن والاستقرار الوطني و الاقليمي.

الهجرة غير الشرعية ومشكلة اللاجئين: تفاقمت الهجرة غير الشرعية إلى الجزائر في السنوات الأخيرة بشكل كبير جدا، وينتج عنها انعكاسات خطيرة على أمن واستقرار الجزائر بسبب ارتباط هذه الظاهرة بعدة تهديدات وتحديات أخرى كالتهريب والمتاجرة بالمخدرات والأسلحة والجريمة المنظمة والإرهاب، بالإضافة إلى أخطار وتهديدات اقتصادية واجتماعية وأخلاقية وصحية.

وقد ازدادت الهجرة غير الشرعية إلى الجزائر من دول أفريقيا جنوب الصحراء والساحل الإفريقي إما للاستقرار والعمل فيها، وإما للعبور إلى الدول الأخرى خاصة إلى أوروبا وأصبحت هذه الظاهرة تشكل تهديدا وتحديا

[1] - سليم بوسكين، مرجع سابق، ص. 1338.

كبيرا لألمن الوطني الجزائري في أكثر من مجال. وتساهم عدة عوامل في انتشار هذه الظاهرة منها العوامل التاريخية والاجتماعية والجغرافية خاصة ما تعلق بشساعة الحدود الجزائرية مع دول الجوار الافريقي بأكثر من ستة آلاف كلم، والتي يصعب ضبطها ومراقبتها امنيا إضافة إلى الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية والبيئية التي تعاني منها دول إفريقيا جنوب الصحراء والساحل ألإفريقي وتقدر الإحصائيات إلى أن نسبة الهجرة غير الشرعية للجزائر تبلغ حوالي 100 ألف مهاجر، 20 %منهم يستقرون فيها، والباقي يعبرون إلى وجهات مختلفة أهمها الوجهة المتوسطية الأوروبية شمالا

ونجد هناك ارتباط بين ظاهرة المخدرات والإرهاب فالجماعات الإرهابية تلجأ إلى جميع الطرق غير المشروعة لتنفيذ مخططاتها، فلما أصبحت محاصرة محليا ودوليا من حي التمويل والدعم لجأت إلى التجار في المخدرات للحصول على الموارد المالية التي تحتاجها في شراء الأسلحة وتجنيد الأفراد ضمن تنظيماتها[1]

تجارة وتهريب السلاح: شهدت السنوات الأخيرة تزايد معتبر لكميات الأسلحة والذخائر التي تهرب إلى الجزائر حي حجزت أجهزة الامن الجزائري في السنوات الخمس التي تلت اندلاع الأزمة في ليبيا ما لا يقل عن أربعة آلاف قطعة سلاح من مختلف الأحجام كان يجري تهريبها من ليبيا وتشير تقديرات الأجهزة الأمنية الجزائرية إلى أنه في 90 %من عمليات حجز أسلحة مهربة من ليبيا إلى الجزائر ضبطت عناصر الجيش الجزائري أسلحة رشاشة من نوع كلاشينكوف ، كما تم حجز صواريخ مضادة للطائرات من نوع 7 ستيريلا، ومما يدعو للقلق ان نشاط تهريب السلاح وكل انواع التهريب الاخرى تطور بشكل غير مسبوق فمهربي السلاح بجنوب الجزائر اصبحوا تكثر تنظيما وحيازة على اموال ضخمة، وعلى وسائل ومعدات تقنية متطورة جدا، مما ساعدهم على تصعيد نشاطاتهم الخطرة على امن واستقرار الجزائر.[2]

ويتمثل خطر تجارة الأسلحة على أمن الجزائر في كونها تعمل على تغذية النزاعات المسلحة المجاورة للإقليم الوطني الجزائري، إذ أن النزاع في مالي والنيجر يحدث في شمال هذين البلدين والأخطر من ذلك هو طبيعة وجوهر هذا النزاع، حيث أنه يحدث بين القوات الحكومية وجماعات الطوارق الذين يتواجدون في الإقليم الجزائري، كذلك من بين مخاطر الاتجار بالأسلحة هو تلاقي منظمات الإجرام الدولي بالإرهاب الدولي في

[1] - صطفى دلة أمينة، "العمق الاستراتيجي للأمن الجزائري أمن الحدود بين مالي وليبيا"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت، العدد 49 ، 2016 ، ص. 115.

[2] - سليم بوسكين، مرجع سابق، ص. 1337.

المنطقة حيث تتسلح المجموعات الإرهابية في المنطقة وذلك عبر قنوات الإجرام الدولي، وهو ما يمكن الجماعات المتطرفة الأصولية من استخدامه لترهيب الدول وشعوبها في عدة أقاليم من أجل تحقيق أهدافها السياسية وتجسيد رؤاها الإيديولوجية من خلال مختلف الاعتداءات المسلحة والتفجيرات "الإرهابية" مثلما شهدته الجزائر في العشرية السوداء وبعدها كاعتدائي القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي على مقر قصر الحكومة ومقر، المجلس الدستوري سنتي 2006 و2007[1].

اللا-أمن في منطقة الساحل الإفريقي: تعاني منطقة الساحل الإفريقي من عدة مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية وعرقية، أدت إلى انتشار النزاعات الداخلية داخل الدول والبينية بين دول المنطقة وعدم الاستقرار، وهو ما انعكس على الترتيبات الأمنية فيها، فنجد عمليات اختطاف واحتجاز الرهائن وتنامي الظاهرة الإرهابية إقليميا وارتباطاتها متوسطيا

وأصبحت النشاطات الإرهابية في الساحل الإفريقي محل اهتمام دولي نظرا لسرعة انتشارها وتمدد نشاطها على المستوى عبر الوطني مستغلا ضعف الرقابة الأمنية وصعوبة التضاريس في المنطقة .وقد صنفت الواليات المتحدة الأمريكية منطقة الساحل الإفريقي منذ 2003 ضمن لائحة المناطق الخطرة، بسبب عمليات اختطاف الرهائن ومهاجمة مراكز عسكرية بالمنطقة كما نجد انتشار الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات بمختلف أنواعها والسلاح، تتعقد وتتشابك مع تهديدات وتحديات أخرى كهشاشة البنى المؤسساتية لهذه الدول والاستقرارالسياسي والتخلف الاقتصادي وضعف التجانس الاجتماعي نظرا لطبيعة التركيبة العرقية المتنوعة وهو ما جعل من هذه الدول دوال هشة وفاشلة. بالإضافة إلى ذلك هو حدة التنافس الدولي في المنطقة خاصة على المستوى الاقتصادي والعسكري.

تهديد الهجرة غير الشرعية: شكلت الهجرة غير الشرعية أحد أخطر التهديدات الأمنية التي تعاني منها دول المتوسط ودول شمال إفريقيا والساحل الإفريقي ولما لها علاقة مع الجريمة المنظمة بكافة أنواعها، وقد عانت دول شمال إفريقيا و من بينهم الجزائر باعتبارها مركز عبور بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من دول الساحل الإفريقي خاصة مالي، النيجر وتشاد والمتجهين إلى الضفة الشمالية نحو أوروبا.

وتعود أسباب الهجرة غير الشرعية إلى أسباب سياسية منها نظم الحكم الدكتاتورية وأسباب اقتصادية على رأسها ارتفاع مستوى البطالة ،وتدني الأجور وضعف القدرة الشرائية أسباب اجتماعية منها ارتفاع معدلات

[1] - المرجع نفسه، ص. 138.

الزيادة السكانية بشكل لا يتناسب مع معدلات النمو الاقتصادي و انتشار الفقر و الأمراض، كما إن شيوع البطالة بين المهاجرين في الدول المستقبلة لهم أظهر نوع خطير من التهديدات كالتجارة بالمخدرات وغسل وتبييض الأموال ، و الجريمة المنظمة بمختلف أنواعها ، لذا صنفت الهجرة غير الشرعية كإحدى المشاكل العليا التي تواجه دول شمال إفريقيا وعلى رأسهم الجزائر و الدول الأوروبية في القرن الواحد والعشرين،فالهجرة قضية سياسية حاسمة في أوروبا و أولت الدول الأوروبية أهمية كبيرة لظاهرة الهجرة غير الشرعية وذلك من خلال إدراجها في جميع سياساتها في المنطقة المتوسطية وربطها بوسائل الأمن و الاستقرار في المنطقة،[1]

و تشهد حاليا مناطق جنوب الصحراء الكبرى، منذ العقدين الأخيرين تزايدا كبيرا في أعداد المهاجرين الذين يحاولون عبور البحر الأبيض المتوسط إلى دول الاتحاد الأوروبي، ويعود هذا إلى عدة اعتبارات سياسة واقتصادية واجتماعية وثقافية، فالأسباب السياسية أهمها هي معارضة أنظمة الحكم والعمل ضدها من الخارج، والأسباب الاقتصادية منها ارتفاع مستوى البطالة وتدني مستوى المعيشة، أما ما هو متعلق بالأسباب الاجتماعية فتتمثل في ارتفاع معدلات زيادة السكان في الدول الجنوبية للمتوسط وغياب التنمية.

فالهجرة هي قضية سياسية حاسمة في القرن 21 م في أوروبا، رغم الأهمية الاقتصادية للهجرة بالنسبة لأوروبا إلا أنها صنفت كإحدى المشاكل العليا التي تواجه أوروبا، وذلك بإجماع 82% من أعضاء البرلمان الأوروبي، فقد أصبح ينظر للهجرة كتهديد للهوية الوطنية المحددة ثقافيا، وبالتالي تشكل هذه الظاهرة تهديدا لأمن منطقة المتوسط والأمن داخل القارة الأوروبية، وذلك بالانطلاق من عدة معايير أهمها:

- معيار اقتصادي: حيث يتم ربط الهجرة بالبطالة وأزمة الدول الحارسة، على اعتبار أن انخفاض أجور المهاجرين غير الشرعيين وكونهم لا يتمتعون بأية حقوق يجعل أرباب العمل يفضلون هذا النوع من الأيدي العاملة، ومن جهة أخرى فقد أصبحت نظم الرعاية الاجتماعية للمهاجرين غير الشرعيين تشكل عبأ على خزينة الدول الأوروبية.
- معيار أمني: حيث نجد تزاوج بين مفاهيم السيادة، الحدود (الأمن الداخلي والخارجي)
- معيار هوياتي: يتم التركيز فيه على العلاقات بين الهجرة، الغزو الثقافي، فقدان الهوية.

[1] - عبد اللطيف محمود، **الهجرة وتهديد الأمن القومي المغربي**،القاهرة ، مركز الحضارة العربية ،2003 ، ص.13

- معيار سياسي: حيث تصبح النقاشات حول العنصرية والتطرف وربطها بالهجرة عملة للحصول على مكاسب انتخابية[1].

فأكثر ما يتخوف منه الأوروبيون في الجماعات غير الظاهرة، والتي يكون أفرادها مهاجرين غير شرعيين غير المندمجين في المجتمع الأوروبي لأن نقص الاندماج الاجتماعي والاقتصادي في دول الإقامة، يؤدي لإمكانية لجوء هؤلاء لنشاطات إجرامية والعمل في إطار جماعات الجريمة المنظمة، مما يهدد الجماعة الأوروبية في تكاملها واستقرارها

ان الهجرة غير الشرعية من التهديدات الأمنية الجديدة التي ألقت بظلالها على الأمن الوطني الجزائري خاصة في السنوات الأخيرة مع تنامي موجات الهجرة من الجزائر إلى أوربا، ومن الدول الإفريقية نحو أوربا مرورا بالجزائر، حيث أصبحت الجزائر نقطة عبور مهمة للمهاجرين غير الشرعيين، ولا يمكن معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية بدون التطرق إلى امتداداها وارتباطاها الإقليمية خاصة دول الساحل والفضاء المتوسطي الذي يعد أهم منطقة وفضاء للهجرة غير الشرعية[2].

وتعد الجزائر الوجهة الرئيسة والمعبر الأساسي للمهاجرين غير الشرعيين للمرور نحو أوربا، والبداية تكون تحديدا عبر ولاية جانت والتي يمر عبرها كل المهاجرين السريين القادمين من النيجر ومالي وبوركينافاسو، وحتى من دولة الطوغو وغانا،و من ثم إمكانية التوجه نحو ليبيا ومنها نحو أوربا الغربية، ويعتبر هذا المنفذ واحدا من العديد من المنافذ التي تؤدي بالمهاجرين نحو السواحل الجزائرية إما "عنابة" للتوجه نحو سردينا الإيطالية أو وهران للتوجه نحو إسبانيا، وذلك عبر البحر باستعمال الزوارق السريعة تعتبر الآثار التي تخلفها الهجرة غير الشرعية كبيرة ويمكن إيجاز هذه الآثار فيما يلي: – تهديد أمنى يتمثل في اختلاط هؤلاء المهاجرين السريين بالجماعات الإرهابية والجماعات الإجرامية العبر وطنية.

- المتاجرة بالمخدرات وذلك حتى يتمكن هؤلاء المهاجرين من تمويل رحلاتهم.

[1] - خوالدية فؤاد، " السياسة الأمنية للجزائر أمام التهديدات الأمنية لمنطقتي المغرب العربي والساحل الإفريقي"، **المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية**، المجلد 06، العدد 02، 2021، ص. 849.

[2] - ليندة عكروم، **تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط** ، (رسالة ماجستير غير منشورة)، في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خيضر بسكرة، 2010، ص. 27.

- صعوبة التنقل عبر المسالك الصحراوية فالكثير من المهاجرين يقضون حتفهم في الصحراء نتيجة للعطش والضياع وسط الرمال.

وتشكل ظاهرة الهجرة غير الشرعية خطراً على الأمن الوطني الجزائري على مختلف مستوياته من خلال ارتباطها بشبكات التهريب والجرائم المنظمة كالتزوير وتهريب المخدرات، ويتأثر الجانب الاقتصادي والاجتماعي من الظاهرة بارتفاع نسب البطالة ومزاحمة اليد العاملة الأجنبية المتسربة لليد العاملة الوطني[1].

تهديد الإرهاب الدولي: تعتبر ظاهرة الإرهاب أو ما يسمى بالإرهاب الدولي من أكبر التهديدات الجديدة للأمن الدولي، الذي انتشر بصفة كبيرة خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وأدت هذه الأحداث إلى تحول في نمط هذه الظاهرة حيث انتقل الإرهاب من إطاره الضيق أي داخل الدول، إلى نطاق أوسع وأكثر شمولية أي إرهاب عابر للأوطان، وما تلاها أيضا من أحداث في أوروبا كتفجيرات في السنوات الأخيرة في قلب أوروبا خاصة العاصمة باريس ومعظم الدول الأوروبية.

عند دراسة هذه الظاهرة في منطقة حوض المتوسط نجد هذا الأخير من بين الأقاليم التي عانت كثيرا من الأعمال الإرهابية، لذلك فإن دعم مسيرة العمل الأمني المتوسطي تعتبر أكثر من ضرورة، عن تعزيز وتكريس آفاق التعاون والتفاهم فيما يخدم المصالح المشتركة بين الدول المتوسطية، باعتبارها مرتبطة بسلسلة من الروابط الدينية والتاريخية والحضارية والجوارية، فنجد الاتحاد الأوروبي قد صنف ظاهرة الإرهاب في خانة التحديات الأمنية الكبرى بعد نهاية الحرب الباردة، وإن كانت هذه الظاهرة قديمة إلا أنها برزت أكثر مع نهاية عقد الثمانيات وبداية عقد التسعينات للقرن الماضي، ويشكل انسحاب الاتحاد السوفياتي من أفغانستان منعرجا في انتشار واستفحال ظاهرة الإرهاب فمع عودة أفواج المتطوعين الذين شاركوا في الحرب ضد الخطر الأحمر، إلى بلدانهم الأصلية قاموا بتأسيس العديد من الجماعات المسلحة السرية، والتي كانت تحظى بدعم خارجي من منظمات ودول، وهذه العناصر كان لديها من التجربة والخبرة نظرا لاحتكاكها بالكثير من الجماعات أثناء تواجدها في أفغانستان، ما يجعلها تشكل تهديدا حقيقيا للأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط، كما أن هذه الحركات المتطرفة الآتية من المشرق ومن المغرب، كان هدفها الأول هو الإطاحة بأنظمة الحكم في بلدانها، وعندما عجزت في تحقيق ذلك غيرت من استراتيجيتها وأصبحت تستهدف

[1] - صبرينة جعفر، التهديدات الأمنية الجديدة بالمتوسط والبعد الاستراتيجي للجزائر، **من الموقع الالكتروني:** https://adhwaa.net/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%87%D8%AF%D9%8A%D8%، بتاريخ 2021/08/15، يوم 2023/06/07.

مصالح الدول الغربية بحجة أن هذه الأخيرة تساند وتدعم الأنظمة السياسة الفاسدة في الكثير من دول الجنوب[1].

هناك عدة أسباب أدت إلى استفحال ظاهرة الإرهاب في دول حوض المتوسط اقتصادية واجتماعية خاصة في دول الجنوب من المتوسط التي تعاني شعوبها من الفقر والحرمان وغياب العدالة الاجتماعية، وعدم احترام حقوق الانسان، ما أدى الى تداخل هذه الأسباب مع الاسباب السياسية (استبداد أنظمة الحكم وغياب الديمقراطية...)، باللجوء إلى استخدام العنف ضد أنظمة الحكم لهذه الدول التي لم تستطع الحفاظ على أمنها الوطني، إضافة إلى استغلال الجماعات المتطرفة لهذه الأوضاع التي تعانيها الدول الجنوبية للمتوسط، لتسويق أفكارها المناهضة للدول الشمالية على أساس ديني، أين وجدت في هذه الدول الأرضية الملائمة لتحقيق أهدافها، وذلك لما شهدته العديد من العواصم الأوروبية اعتداءات وتفجيرات خلفت خسائر بشرية ومادية معتبرة، ويتعلق بتفجيرات وهجومات إرهابية باريس، لندن، مدريد، إيطاليا[2]...

عانت الجزائر من تهديدات ظاهرة الإرهاب والتي تصدت لها بشكل فردي دون تدخل خارجي في أواخر القرن الماضي ودفعت ثمنا غاليا من أجل المحافظة على كيان الدولة الجزائرية، في ظل عدم اكتراث إن لم نقل تواطؤ دولي.فكل سلوك عنيف لا يعد عملا إرهابيا إلا إذا توافر على مؤشرات تدل علية، فإن العمل على تبسيط الفعل الإرهابي وحصره في العنف السياسي، يكذبه الواقع الدموي الذي عاشه الشعب الجزائري، وتكذبه كل مؤشرات الفعل الإرهابي في الجزائر، والتي يمكن أن نذكر أهمها في النقاط التالية

- الدعاية ونشر الرعب بين المواطنين: عمدت الجماعات الإرهابية من خلال البيانات والتحركات السرية داخل الأحياء والقرى إلى محاولة تجنيد المواطنين إلى صفوفهم عن طريق الإقناع، المبني على التضليل، وذلك بتقديم مشروعهم الإرهابي إلى المواطنين على أنه مشروع إسلامي يقوم على الجهاد ضد نظام الحكم الكافر وتقويض قواعده، وتصفية كل من يسانده، حتى وصل الأمر بـ" ضباطهم الشرعيين" إلى إباحة وتبرير المجازر الجماعية أمام أعضاء الجماعة والمتعاطفين معهم من خلال تكفير الشعب بأسره.

[1] - علالي حكيمة، " الجزائر والرهانات الأمنية في المتوسط"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، الجزائر،العدد 02، 2002، ص. 30.
[2] - المرجع نفسه، ص. 31.

- الاغتيالات النوعية: باشرت الجماعات الإرهابية عدة عمليات اغتيال نوعية، استهدفت عناصر الأمن من شرطة، درك وجيش، نذكر منها:[1]

- اعتداء 19 أوت 2008 ضد مدرسة الدرك الوطني ببيسر ولاية بومرداس خلف 43 ضحية و38 جريح، لتعلن القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي مسئوليتها عن العملية، أين اعتبرها ردا على تصفية الجيش الجزائري لعدة قيادات من التنظيم.

-اعتداء المنصورة بولاية برج بوعريريج يوم 17 جوان 2009 الذي راح ضحيته 24 دركي في كمين لعناصر تنظيم القاعدة الذي أعلن مسئوليته عن العملية.

-الاعتداء الذي وقع "بتينزاواتين "بمنطقة تلوغات على الحدود الجزائرية المالية يوم 30 جوان 2010، أين نفذت مجموعة إرهابية انطلقت من مدينة غاو المالية اعتداء على فرقة للدرك الوطني كانت في مهمة حراسة الحدود، حيث لقي 11 دركي مصرعهم واختطاف المرشد واغي يدع، كما تم الاستيلاء على سيارتين رباعيتي الدفع تابعة للدرك الوطني، ثم الفرار إلى شمال مالي.

-عمليات الاختطافات ضد الأجانب والمواطنين الجزائريين وتعتبر حادثة اختطاف الدبلوماسيين الجزائريين في العراق وإعدامهم من طرف تنظيم القاعدة في بلاد المشرق العربي أحد فروع تنظم القاعدة العالمي بداية مرحلة الاعتداءات على الدبلوماسية الجزائرية، لتتكرر الحادثة بعد اختطاف دبلوماسييها في مدينة غاو شمال مالي الأمر الذي أدى بالجزائر إلى تنفيذ عملية إجلاء سرية لدبلوماسييها من ليبيا بعد ورود معلومات مؤكدة عن محاولة اختطافهم من طرف تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

-ولم تقتصر عمليات الاختطاف على المواطنين والدبلوماسيين الجزائريين فحسب بل شملت الأجانب المقيمين داخل الأراضي الجزائرية، حيث سبق وأن قامت الجماعة السلفية للدعوة والقتال باختطاف حوالي أربعون سائحا أجنبيا من جنسية ألمانية في الصحراء الجزائرية قبل أن تنظم إلى تنظيم القاعدة العالمي، بالإضافة إلى عملية اختطاف هارفي غورديل متسلق الجبال الفرنسي بمنطقة القبائل، وهي اختطافات قد تخلق أزمات دبلوماسية بين الجزائر والدول التي ينتمي إليها الأجانب المختطفين

[1] - صبرينة جعفر، مرجع سابق.

-تدمير وتخريب المنشآت الحساسة: كما لجأت الجماعات الإرهابية إلى تدمير كل ما يرمز إلى سيادة الدولة، من النقاط الحساسة في الدولة إلى المرافق والمنشئات العمومية، كالسكك الحديدية والجسور والمطارات، وتخريب وحرق كل الهياكل والمشاريع العمومية. كل ذلك بهدف كسر البنية التحية وإلحاق اكبر دمار بالدولة الجزائرية. ومثال على ذلك ما حدث من اعتداءات منها:

-الاعتداء الذي نفذته القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من خلال كتيبة الموقعون بالدماء التي يقودها مختار بلمختار بلعور بتاريخ 16 جانفي 2013 ضد القاعدة الغازية "تيقنتورين"، وقد تم احتجاز حوالي 650 رهينة لتنتهي العملية بتحرير الرهائن من الجنسية الجزائرية والقضاء على 29 "إرهابيا" من منفذي العملية والقبض على ثلاثة آخرين، بالإضافة إلى إعدام 41 رهينة من جنسيات مختلفة من طرف الجماعة الخاطفة.

-استهداف أنبوب نقل الغاز من قاعدة حاسي مسعود إلى شمال البلاد بتاريخ 29 جانفي2013 في ولاية البويرة، وقد استهدف الهجوم العمال المكلفون بحراسة الأنبوب بهدف تفجيره[1].

المطلب الثالث: تكيف التصور الجزائري مع التهديدات الامنية في المتوسط

يصعب فهم الدبلوماسية الأمنية الجزائرية في فضائها العام، من دون الإلمام بشبكة من المؤشرات الجيوسياسية المتداخلة، ويزداد هذا التوجه صعوبة إذ لم تتم موضعة هذه الدبلوماسية ضمن التدبير السياسي العام للسياسة الخارجية الجزائرية التي تتكئ على جملة مقومات وثوابت دستورية وقانونية شكلت على مدار التاريخ السياسي الجزائري منطلقا هاما في تفسير السلوك السياسي الجزائري الدبلوماسي والامني.

تاريخيا يتبين ان الجزائر لم تكن بمعزل عن التفاعلات التي جرت بالمتوسط، فمنذ خضوعها لسلطة الفينيقيين تحت إمارة قرطاجة 814 ق.م، الى غاية الحملة الاستعمارية الفرنسية 1830 مرورا بحملات الرومان، الوندال، البيزنطيين والعثمانيتين شكل المتوسط الجبهة الأساسية التي ربطت الجزائر بتفاعلات العالم الخارجي كما كانت الجزائر في خضم الحروب والنزاعات التي دارت في حوض المتوسط بين قرطاجة وروما اي بين المسلمين والصليبين بين العثمانيين والأوروبيين وبين الجزائر والفرنسيين، ويرصد

[1] - هشام صاغور، **السياسة الخارجية الأوروبية تجاه دول جنوب المتوسط**، الإسكندرية: مكتبة الوفاء، 2010 ، ص. ص. 236،237.

المحدد الجغرافي موقع الجزائر الجيوسياسي في نقطة تقاطع استراتيجية بين كيانين ضخمين، الأول شمالي يمثله الاتحاد الأوربي، بينما الثاني هو العمق الإفريقي وقد جعل هذا الموقع الامن الجزائري منكشفا على عدة جبهات: من جو المزاحمة و الارباك مغاربيا ميزه عدم الاستقرار المستديم في علاقات الجزائر بالجار المغرب نحو الساحل المضطرب الذي بات ممرا لكل المخاطر علاوة على المشكلات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية التي تتخبط فيها شعوب المنطقة، ثم هواجس الامن الإفريقي وتكالب القوى الدولية من الشرق والغرب للظفر بحضور لها في القارة إلى سيرورة العالقات الاورومتوسطية التي تؤمها قضايا ثقيلة : الهجرة، التطرف والإرهاب، الإجرام العابر للحدود[1]

أصبحت على هذا الأساس مسألة تأمين المتوسط بالغة الأهمية بالنسبة للجزائر ليس فقط لأنه شكل على مر العصور جبهة انكشاف استراتيجية، ولكن أيضا لأن الأمن الجزائري عموما والاقتصادي خصوصا مرهون اليوم بالاستقرار فيه، ذلك لأن المتوسط يشكل الطريق الوحيد تقريبا الذي عبره تتم مبادلات الجزائر التجارية مع الخارج منذ الاستقلال سواء بالنسبة لوارداتها (المواد الغذائية والسلع 1المصنعة) أو صادراتها (البترول والغاز الطبيعي بالأساس)[2].

تتحرك الدبلوماسية الجزائرية في فضائها الجيوسياسي المتوسطي و الإفريقي وهي تدرك أنها تعيش في ساحل من الأزمات الممتدة على حدود تتجاوز 6343 كلم، وهذا الساحل الأزماتي، يرتبط بعدد من المعضلات الأمنية أهمها 5 معضلات كبرى تتمثل أساسا في:

- صعوبة بناء الدولة في هذه المنطقة
- ضعف في الهوية وتنامي الصراعات الإثنية
- لبنى الاقتصادية الهشة وهو ما سيشكل تهديدات صلبة وليّنة يمكن تصديرها للجزائر
- ضعف الأداء السياسي إذ سجلت لحد الآن ست انقلابات في كل من موريتانيا، ومالي والنيجر
- انتشار لجميع أشكال الجريمة وأنواع الأشكال الجديدة للعنف البنيوي.

[1] - جميلة علاق، "البعد المتوسطي للأمن الجزائري من رد الاعتبار للماضي المتوسطي إلى المشاركة في المبادرات الأمنية"، **مجلة الاداب والعلوم الاجتماعية** ،المجلد 19، العدد 02، 2022، ص. 105.

[2] - جلال حدادي، **الامن الجزائري في إطار استراتيجيات النفوذ للقوى الفاعلة بالمتوسط بعد أحداث 11سبتمبر 2001م**، (مذكرة ماجستير غير منشورة)، في العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون والأمن، 2015، ص. 68.

وهذه الأشكال الجديدة للعنف تؤكدها تقارير الأمم المتحدة التي تحصي ما نسبته من 30% إلى 40% من المخدرات الصلبة تمر عبر هذه المنطقة، كما أنّها تشكل ثاني أكبر أسواق الأسلحة الخفيفة وتشير، تقديرات تقرير مسح الأسلحة الخفيفة التابع لبرنامج المعهد الأعلى للدراسات الدولية بجنيف في تقرير سابق إلى أن هناك حوالي 100 مليون سلاح خفيف في القارة الإفريقية كما أن 80 بالمائة من الأسلحة الموجودة مصدرها بؤر الصراعات السائدة في إفريقيا الغربية والتي تنتقل إلى الجزائر عبر مالي والنيجر ثم الى المتوسط وبالخصوص الدول الاوروبية. في حين إن عين الجزائر على استقرارها وهي التي خاضت حربا عويصة استنزافية ضد ما يسمى بالإرهاب ولمدة 10سنوات "العُشرية السوداء"، وعينها الثانية على التحرك الإفريقي ذو البنى السياسية والاقتصادية الهشة والتي تشكل ما من شأنه نقل جميع أنواع الفشل الأزموي والدولتي عبر الحدود مما يعني تهديد الأمن الجزائري.ومن ثم يشكل هذا التهديد خطرا على الدول المتوسطية الاروربية [1]

فالجزائر وكغيرها من دول منطقة الساحل الإفريقي تعاني مسبقا من مختلف التحديات الأمنية (تجارة المخدرات، الأسلحة، عمليات اختطاف الرهائن الأجانب، العمليات الإرهابية...) وعلى اعتبارها من الدول السباقة في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف منذ تسعينات القرن العشريين فمع سقوط نظام معمر القذافي في ليبيا وما تبعه من تداعيات إقليمية من فوضى انتشار السلاح، تنامي دور التنظيمات الإرهابية والجماعات المسلحة، التي ظهرت بمظهر القوة بعد أزمة شمال مالي، فرض واقعا أمنيا جديدا ال يقتصر على تدخل حلف شمال الأطلسي NATO في ليبيا منذ سنة 2011 ،ومساهمته لأول مرة في تغيير نظام سياسي لدولة، لكن التدخل العسكري الفرنسي الأحادي الجانب في مالي سنة 2013 كشف عن أهمية الاستقرار الإقليمي للجزائر وعدم تحليل أي ديناميكية أمنية للجزائر بمعزل عن دول الجوار [2]

ورغم أن الجزائر تعتبر الدولة الوحيدة في المنطقة التي أثبتت فاعلية كبيرة جدا في احتواء ومحاصرة التهديدات والتحديات الأمنية والقضاء عليها، في حين عجزت الكثير من الدول عن ذلك، إال أن هذه التحولات في نمط وطبيعة التهديدات ومجالاتها المكانية وامتدادها الزماني جعل من الفعل الأمني الجزائري يشهد بعض العراقيل والصعوبات في احتواء والتصدي لهذه التهديدات الجديدة .ويرى الكثير من المختصين أن الجزائر بحاجة إلى مراجعة وإعادة النظر في بعض تصوراتها الأمنية ومدركاتها للتهديدات الجديدة،

[1] - **إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي**، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2012، ص. 08.

[2] - مرجع سابق، ص. 1340.

بمعنى أحداث تغير أو تطوير لعقيدتها الأمنية، حتى تكون سياستها الأمنية أكثر تكيفا وفاعلية مع المعطيات الأمنية الجديدة. فمبدأ عدم التدخل أو عدم قيام القوات المسلحة الوطنية بعمليات خار الحدود والالتزام بمبدأ الدفاع فقط يجعل من الجزائر في كثير من الأحيان عاجزة عن مواجهة التهديدات والتحديات الأمنية الجديدة. فتحقيق الامن لا يجب أن تركز الدول على الامن بالمفهوم الضيق فحسب، أي حصره في الجوانب العسكرية أو الدفاعية فحسب، بل بالمفهوم الموسع الذي يقصد به القضايا التي تتعلق بالاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة ببعديها الداخلي والخارجي[1]

ومن أهم النقاط التي تعرف جدال ونقاشا في العقيدة الأمنية الجزائرية حول مدى فاعليتها في تحقيق الامن الوطني ومواجهة مختلف التهديدات والتحديات الأمنية الجديدة نذكر:

-**مبدأ عدم التدخل** :وهو من المبادئ الرئيسية والمرتكزات التي قامت عليها العقيدة ألمنية الجزائرية وكذلك السياسة الخارجية الجزائرية، ونجد أن هذا المبدأ يستند إلى العوامل التاريخية والثقافية والاجتماعية التي صهرت المجتمع الجزائري وبالتالي صناع القرار فيه، فالجزائر منذ استقلالها سنة 1962 تنأى بنفسها عن التدخل في شؤون الدول الأخرى في كل المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية، وفي المقابل ترفض تماما تدخل أطراف وفواعل خارجية في شؤونها الداخلية مهما كلف الأمر .وقد جنب هذا المبدأ الجزائر الكثير من المشكلات السياسية والتهديدات والأخطار الأمنية على فترات زمنية طويلة، رغم محاولات عديدة من بعض الأطراف الإقليمية والدولية توريط الجزائر في الكثير من القضايا النزاعية والمشكلات الإقليمية كمحاولة المغرب الأقصى توريط الجزائر في قضية الصحراء الغربية، ومحاولة فرنسا توريطها في النزاعات والإشكاليات الأمنية في منطقة الساحل وكذلك محاولات فرنسية وأمريكية توريط الجزائر في الأزمة الليبية الأخيرة. وإذا كان هذا المبدأ قد منح للجزائر عدة مزايا سياسية وأمنية على المستوى المحلي و الاقليمي والعالمي فأن هناك من يرى أن الوضع قد تغير كثيرا في الوقت الراهن خاصة في ظل تنامي التهديدات الأمنية الجديدة ذات الطبيعة المعقدة والمركبة، فنأي الجزائر بنفسها في العديد من القضايا و المشكلات الاقليمية التي لها انعكاسات مباشرة وغير مباشرة على الامن الوطني الجزائري في مختلف أبعاده جعل من الجزائر تخسر أكثر مما تكسب من هذا المبدأ[2].

[1] - سليم بوسكين، مرجع سابق، ص. 1341.
[2] - المرجع نفسه، ص.1342.

فعدم تدخل الجزائر إيجابيا بصورة عقلانية وإستراتيجية في الأزمة الليبية والأزمة المالية منذ اندلاع الاضطرابات السياسية والأمنية في المنطقة كان له نتائج سلبية على أمن واستقرار الجزائر ولعل أبرز مثال هي الاعتداء الإرهابي على منشأة الغاز بتيقنتورين جنوب الجزائر سنة 2013 ،وكذلك جعل الجماعات الإرهابية من مالي وليبيا في ظل الفوضى والهشاشة الأمنية فيهما كقاعدة خلفية لعملياتها الإرهابية ضد الجزائر كذلك أصبحت هذه الدول أرضا خصبة لعصابات الجريمة المنظمة وتجار المخدرات والسلاح و الاتجار بالبشر والهجرة السرية.. .بحيث يرى البعض أنه كان بإمكان الجزائر التدخل بصورة ما في ليبيا ومالي لمنع حدوث الاضطرابات الأمنية والسياسية، بحكم الثقل والوزن الجيوسياسي لها في المنطقة وكذلك إمكانياتها المادية والدبلوماسية التي تجعل منها مؤهلة للقيام بأدوار إقليمية لتحقيق السلم والأمن في المنطقة المغاربية والساحل الإفريقي الا أن هناك من يعتبران مبدأ عدم التدخل هو الأفضل للجزائر ألنه يجنبها الدخول في نزاعات مرجئة ومعقدة كالنزاع في مالي أو ليبيا وهي نزاعات معقدة داخليا ودخلت فيها أطراف وقوى دولية ال تستطيع الجزائر مجاراتها من حي القوة والإمكانيات والاستراتيجيات. فهي لا تستطيع أن تدخل في حالة عداء مع فرنسا في مالي مثال ولا تستطيع أن تكون ندا لحلف شمال الأطلس ي في ليبيا، وبالتالي فإن عدم التدخل جنب الجزائر الكثير من المشكلات والنزاعات هي في غنى عنها[1]

-تغير مبدأ عدم مشاركة القوات المسلحة في عمليات عسكرية خارج الحدود: فمنذ الحرب العربية مع الكيان الصهيوني سنة 1973 لم تشارك القوات المسلحة الجزائرية بمختلف فروعها وتشكيلاتها بعمليات قتالية خار حدود الجزائر، فهذا المبدأ الذي نصت عليه الدساتير الجزائرية قيل التعديل الدستوري له أنصار ومؤيدون الذين يرون أن التدخل العسكري في دول أخرى خاصة دول الجوار سيخلق أعداء وهو ما يتناقض مع مبدأ حسن الجوار الإيجابي الذي تعتمده الجزائر في سياستها الخارجية. إلا أن هناك من يرى أن هذا المبدأ لم يعد عمليا في الوقت الراهن، نظرا لعولمة التهديدات والمخاطر خاصة ما تواجهه دول الجوار الاقليمي للجزائر من تهديدات خطيرة كالإرهاب والجزائر بحكم قدراتها وإمكانياتها وخبرتها في مكافحة الإرهاب هي المؤهلة لمواجهة هذه التهديدات، كما أن تخلي الجزائر عن أداء دور إقليمي سيفتح المجال للقوى الخارجية لملأ هذا الفراغ كفرنسا والواليات المتحدة الأمريكية[2]

[1] - حكيم غريب، "الجريمة المنظمة وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري"، **مجلة الحقيقة**، العدد 04، ديسمبر 2018، ص. 57.
[2] - سليم بوسكين، مرجع سابق، ص. 1341.

ان التطورات التي شهدتها منطقة شمال أفريقيا ومنطقة الساحل في العقدين الأخيرين خاصة، وتضرر المصالح الاستراتيجية والعمق الأمني للجزائر في عدة دول كمالي والنيجر وليبيا وتونس أيضا، سواء بسبب وجود المجموعات المسلحة في منطقة الساحل أو قواعد عسكرية لدول إقليمية وغربية كما في مالي والنيجر، أو بسبب توترات وحروب أهلية كما هو الشأن في ليبيا، فرضت على القيادة السياسية والرئيس عبد المجيد تبون استغلال تعديل الدستور، لإدراج مواد تسمح بموجبها للجيش الجزائري وللمرة الأولى "بالمشاركة في عمليات حفظ السلام تحت رعاية الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجامعة العربية، كما تضمن الدستور الجديد بنداً يتيح للجزائر المشاركة في عمليات إحلال واستعادة السلام في المنطقة في إطار اتفاقيات ثنائية مع الدول المعنية، وتنسحب كلمة "الدولة المعنية"، على الحكومات الشرعية المعترف بها دوليا، باقتراح من رئيس الجمهورية وبعد الحصول على موافقة البرلمان.[1]

ويعتقد أن تؤدي هذه الرخصة الدستورية الجديدة إلى تغير لافت في السياسة الإقليمية للجزائر، ومراجعة شاملة لمبادئ السياسة الخارجية للجزائر، والتي ظلت حبيسة داخل مربع عدم التدخل العسكري في دول المنطقة، بما يؤدي إلى تغير في موازين القوى في المنطقة من جهة، وتبدل أدوات تفعيل الموقف والثقل الجزائري في الدول التي تعيش توترات ونزاعات داخلية في منطقة الجوار، سواء لمقتضيات داخلية أو بدافع خارجي،وإضافة إلى المتغيرات السياسية الداخلية والوضع الإقليمي، يعتقد أن الوضع التسليحي الذي يوجد عليه الجيش الجزائري، والترسانة الثقيلة التي حصل عليها خلال السنوات الماضية، وكذا مستوى الكفاءة التدريبية للجنود والضباط، تدفع إلى اعتبار أن الجيش الجزائري استكمل التأمين الداخلي للبلاد، وبات مستعداً للمساهمة في الخارج، بما يخدم المصالح الأمنية والإستراتيجية للجزائر، خاصة وأن الجيش بصدد طي ملف الإرهاب الذي ظل يشغله منذ ما يقارب الثلاثة عقود.[2]

[1] - وكالة الانباء الجزائرية، مشاركة الجيش الوطني الشعبي في عمليات حفظ السلم: تطور يمليه الظرف الجيوسياسي، **من الموقع الالكتروني:** https://www.aps.dz/ar/algerie/92661-2020-09-25-15-14-37، بتاريخ 2020/09/25، يوم 2023/06/08.

[2] - عثمان لحياني، رخصة دستورية للجيش الجزائري للقتال في الخارج: تغير جذري بالعقيدة العسكرية، **من الموقع الالكتروني:** https://www.alaraby.co.uk/%D8%B1%D8%AE%D8%B5%D8%A9-%D8%AF%D8%B3%، بتاريخ 2020/05/07، يوم 2023/06/08.

مبدأ الدفاع بدل الهجوم والعمليات الاستباقية الردعية : ترتكز العقيدة الأمنية في الجزائر على مبدأ الدفاع أي التصدي للتهديدات والمخاطر التي تدخل نطاقها الجغرافي فقط، وإن كان هذا المبدأ في إطار العقيدة القتالية للجيش الوطني الشعبي هي ناجعة وفعالة في مواجهة والتصدي للأخطار والتهديدات التقليدية، أي منع أي عدوان أو عمل عسكري خارجي ضد السالمة الترابية للوطن، كما حدث في حرب الرمال مع المغرب سنة 1963. إلا أن العقيدة الدفاعية في ظل التحولات التي طرأت على البيئة الأمنية الدولية أصبحت أقل فاعلية في مواجهة واحتواء التهديدات والمخاطر فالتهديدات الأمنية الجديدة التي تدخل ضمن الامن اللين والأمن غير التقليدي من الصعوبة بمكان مواجهتها والقضاء عليها بالدفاع داخل الإقليم الجغرافي للدولة فحسب، فتهديدات كالإرهاب الإقليمي والعالمي أو الجريمة المنظمة أو تجارة وتهريب المخدرات والسلاح والهجرة غير الشرعية والمشكلات البيئية والصحية لا يمكن مواجهتها من داخل الحدود الوطنية فحسب، لان امتداداتها تكون إقليمية وأحيانا عالمية، وبالتالي آليات المواجهة تكون من نفس طبيعة هذه التهديدات فالجزائر التي قضت على الإرهاب الداخلي لم تستطع الآن أن تقض ي على القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي أو تنظيم داعش لان امتداداتها خار حدود الجزائر ونشاطها اقليمي وعالمي، فالدفاع في كثير من الأحيان يكون سلبي، ويتفق الكثير من المختصين في المجال الأمني والعسكري أن مزايا الهجوم أفضل بكثير من الدفاع، وهنا يرى الكثير من أهل الاختصاص أنه البد على الجزائر من تكييف عقيدتها الأمنية بما يتوافق واحتواء والتصدي لهذه التهديدات والمخاطر الأمنية الجديدة المعقدة والمركبة. فالهجوم والقيام بعمليات استباقية للقضاء على التهديدات أفضل بكثير من انتظار التهديد ليأتي إليك [1]

رفض التواجد الأجنبي وإقامة القواعد العسكرية على أراضيها ودول الإقليم : ترفض الجزائر إقامة قواعد عسكرية أجنبية على أراضيها، وكذا في دول الجوار، وهو ما أحدث نوعا من التوازن الطبيعي في المغرب العربي خاصة مع دولة المغرب، وتسعى الجزائر من خلال ذلك إلى تسيد المنطقة وبناء تصورات أمنية مستقلة تجاه العديد من القضايا الإقليمية ، فالجزائر بحكم عقيدتها الأمنية المرتكزة على عوامل تاريخية تستند إلى الصراع والثورة ضد الاستعمار الفرنسي ترفض رفضا مطلقا وجود أي قوة عسكرية أجنبية على أراضيها تحت أي ذريعة كانت، كما تنادي دوما بضرورة تحمل دول الإقليم حماية وضمان أمنها بنفسها –بالاعتماد على الذات والتعاون والتنسيق الإقليمي بعيدا عن الوصاية الأجنبية خاصة من الدول الكبرى. وهذا المبدأ

[1] - سليم بوسكين، مرجع سابق، ص.1342.

يتقاطع مع مبدأ أساس ي وهو ضرورة حل النزاعات سلميا وعدم اللجوء إلى استعمال القوة المسلحة وهو ما تنادي به في حل نزاع الصحراء الغربية وكذا النزاع في مالي وليبيا[1].

لكن الجزائر واجهت تحديات وصعوبات كبيرة في تجسيد مسعاها هذا، خاصة بعد الأزمة في مالي وليبيا، وقد شكل التدخل العسكري الفرنسي في مالي تحديا للمقاربة الأمنية الجزائرية القائمة على ضرورة الحل السلمي للنزاعات ورفض التدخل الأجنبي في المنطقة وإقامة القواعد العسكرية كذلك اصطدمت المقاربة الجزائرية بتدخل حلف الناتو في ليبيا وتدخل قوى كبرى في النزاع كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبعض الدول العربية كمصر وقطر .وإن كانت المقاربة الجزائرية برفض التدخل الأجنبي والوجود العسكري الخارجي في المنطقة عقلانية جدا، بل هي الأسلم في حل النزاعات و بناء أمن إقليمي فعال إلا أن الاضطرابات الأمنية والسياسية في المنطقة وتضارب المصالح والرؤى بين دول المنطقة خاصة تلك الدول المطلة على البحر الابيض المتوسط حال دون أن تجد المقاربة الجزائرية تجسيدا لها على أرض الواقع وهو ما يشكل تحديا أمنيا كبيرا للجزائر حاليا ومستقبلا. [2]

هذه التهديدات والتحديات الأمنية أثرت بشكل كبير على السياسة الأمنية الجزائرية بحي أصبحت الجزائر بين مطرقة هذه التهديدات والتحديات الجديدة وسندان مبادئ عقيدتها الأمنية، وخلقت جدال واسعا بشأن هذه المبادئ التي يمكن أن تكون عائقا أمام حماية الامن الوطني في ظل تهديدات ذات طبيعة مختلفة عن المدركات الأمنية السابقة للجزائر فمبدأ عدم التدخل وعدم مشاركة الجيش الوطني الجزائري في عمليات عسكرية خار الحدود الوطنية ورفض التواجد الأجنبي في دول الجوار، من أكثر النقاط التي شملها الجدل وسط المختصين والاكاديميين وحتى الرأي العام بين مؤيد ومعارض، بحيث نجد فريق يرى أن هذا التصور لا يزال فعالا وصالحا في ضمان وتحقيق الامن الوطني رغم التحديات الأمنية الجديدة التي تواجهها الجزائر وفريق آخر يرى بضرورة تعديل المبادئ لأنها لم تعد تستجب بصورة فعالة في مواجهة التحديات الجديدة[3].

المطلب الرابع: الجزائر والتهديدات الامنية في المتوسط: المقاربة الامنية

[1] - عبدالنور عنتر، مرجع سابق، ص. 218.
[2] - المرجع نفسه، ص. 219.
[3] - سليم بوسكين، نفس المرجع السابق، ص.1342.

إذا كان المغرب العربي جزءا ال يتجزأ من إفريقيا بحكم الجغرافيا فان الوضع مختلف تماما سياسيا واقتصاديا، إذ لا يمثل وحدة سياسية أو اقتصادية أو فاعلا إستراتيجيا فهو منسلخ عن جسده الجغرافي لان وجهته شمالية أوربية تحديدا، نظرا لقوة الجاذبية الأوربية. ومع ان التزام متطلبات الامن القومي الجزائري ارتبطت في المقام الأول بدعم حركات التحرر والقضايا العادلة إلا ان التحولات التي أعقبت نهاية الحرب الباردة وعلى رأسها الانكشافات الأمنية اتجهت هذه العقيدة للارتكاز على عناصر جديدة تتصدرها قضايا محاربة الإرهاب تجارة المخدرات وأمن الدولة، والانتقال من البعد الخارجي كمحدد لهذه العقيدة، إلى البعد الداخلي الذي أثر بشكل فاضح في صياغتها،كما ان التهديدات التي تستشعرها الجزائر في محيطها الإقليمي ليست وهمية ذريعة لبسط الهيمنة، لكن تستند لحقائق تاريخية وموضوعية، من هذا المنطلق قام التصور الأمني الجزائري في المتوسط على مقاربة شاملة، تتطلب تضافر كل الجهود ، كما أنه كل متكامل لا يقبل التجزئة سواء ارتبط بأمن جيرانها المغاربيين والأفارقة أو شركائها الأوربيين[1].

ان معظم مبادلات الجزائر مع العالم الخارجي تتم عبر المتوسط، وهذا ما يبرز الأهمية الاستراتيجية التي تتم تشكلها الدائرة المتوسطية بالنسبة للأمن الجزائري رغم أن الجزائر أعطت أهمية وأولوية أكبر للدوائر المغاربية،العربية والإفريقية وبذلك ظل المتوسط البعد الغائب مقارنة ببقية دوائر أمنها القومي، التي تحاول الآن رد الاعتبار له على صعيد لغة الخطاب السياسي السائد، والدخول كشريك في أغلب مبادرات التعاون والشراكة في المنطقة، فرغم طول الساحل الجزائري الذي يمتد لأكثر من 1600 كلم فقد ظل البعد الغائب في آمنها فجاء في مرتبة متأخرة بعد فقد ظل الدوائر المغاربي العربية ومتقدما على الدائرة الإفريقية في التوجه الدستوري للبلاد، وورد في ديباجة الدستور الجزائري حسب آخر تعديل له في 2008 النص على: الجزائر أرض الإسلام وجزء الا يتجزأ من المغرب العربي الكبير، وأرض عربية وبلاد متوسطية وإفريقية، تعتز بإشعاع ثورتها... ويشرفها الاحترام الذي أحرزته، وعرفت كيف تحافظ عليه بالتزامها إزاء كل القضايا العادلة في العالم[2]

[1] - جميلة علاق، مرجع سابق، ص. 109.

[2] - بن حسين، سليمة. 2013 ،**الأبعاد الأمنية للسياسة الأوروبية للجوار وتأثيراتها على منطقة جنوب غرب المتوسط 2004- 2012** ،(مذكرة ماجيستير غير منشور)،ة في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3 ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012، ص. 192.

يرجع تأرجح وتهميش مكانة المتوسط في خبرة ومدركات صناع القرار في الجزائر لمحددين أساسيين ممثلان في :

- الثقل التاريخي حيث مثل المتوسط مرادفا للغزو والاستعمار من تاريخ الحملات التي استهدفت مختلف السواحل الممتدة من الشرق إلى الغرب، إلى الاستعمار الفرنسي الذي دام أكثر من 130 سنة، فكان ذلك كفيا بأن تكون المنطقة مرادفا لبؤس الجزائر والجزائريين، وبالتالي التخوف مستقبلا من نوايا أية مشاريع تجمع الطرفين
- حجم التهديد البري القادم من الغرب نتيجة تخوف الجزائر من المطالب التوسعية للمغرب، وقد أسس الرئيس الراحل هواري بومدين لطرح ان المنطقة المغاربية بين القاهرة وداكار تمثل منطقة أمن بالنسبة للجزائر لا يمكن أن يحصل فيها أي تغيير دون اتفاق مع الجزائر[1]

مع ذلك تحاول الجزائر الاستفاقة من غيبوبتها الهوياتية، حيث بدأ الاهتمام بالمتوسط مطلع سبعينات القرن الماضي عندما اقترح الرئيس الراحل "هواري بومدين" في أفريل 1972 عقد مؤتمر للأمن في المتوسط خارج حلفي وارسو والناتو، تحت شعار المتوسط للمتوسطيين يتأسس على منطق رفض ومعارضة وجود قوات بحرية أجنبية في المتوسط، إلا أن مناخ الحرب الباردة أجل هذا الاقتراح. ومن خال نشاط الجزائر إبان تحضيرات مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا الذي انعقد في هلنسكي، ومنذ ثمانينات الفرن الماضي تم التأكيد على البعد المتوسطي للأمن الجزائري، رغم تحفظ الجزائر على الاقتراح الفرنسي لإنشاء مجلس الامن والتعاون في غرب المتوسط، بدأت بذلك الجزائر تعطي نوع من الاعتبار التدريجي للدائرة المتوسطية،ويرجع هذا الاعتبار التدريجي إلى ثلاثة عوامل رئيسية:

– الانفتاح السياسي في الجزائر مما سمح بنوع من التصالح مع التاريخ وتقبل فكرة الجزائر متوسطية لان الاستقطاب الايديلوجي محليا وعربيا ودوليا، حال دون إدراج المتوسط في دوائر التحرك الجيوسياسي للجزائر، فالمتوسطية دافع عنها ووظفها الاستعمار لمحو الهوية العربية والاسلامية للجزائر فكان أن أقصى الخطاب السياسي الجزائري في مرحلة لاحقة البعد المتوسطي.

– نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي، الذي كانت تبعه آنذاك كثير من الدول العربية والجنوب في مقدمتها الجزائر، ومن ثم نهاية المواجهة الإيديولوجية مما نتج عنه فتح صفحة جديدة مع الغرب.

[1] - جميلة علاق، مرجع سابق، ص. 107.

- التوجه الاورواطلسي بزعامة الواليات المتحدة جنوبا وما تنجر عنخ من مخاطر، خاصة وأن ذات التمركز جاء في وقت كانت فيه الجزائر قد غرقت في دوامة عنف داخلي من جهة، وتتالي المبادرات الأمنية والتعاونية الغربية إقليميا من جهة أخري ما اقتضى الاستجابة لها في النهاية

وقد كان سعي الجزائر لتثمين المتوسط على مستوى الخطاب السياسي وعلى صعيد الممارسة، تتويجا لسياسة الرئيس السابق "عبد العزيز بوتفليقة" نهاية تسعينات القرن الماضي لرد الاعتبار للماضي المتوسطي للجزائر والمطالبة بحقها وفضلها في إرثه الحضاري، وهو ما تجسد في مرحلة لاحقة في تقاسم الأدوار في مبادرات المتوسط الأمنية،[1]حيث جاء في تقرير الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة حول مسألة تعزيز الامن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، بشان المشاركة في المبادرات الأمنية في المتوسط، شرحا للمقاربة الأمنية الجزائرية في هذه المنطقة، إذ تؤيد الجزائر تأييدا تاما الأهداف والإجراءات المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة 38/55 المعنون بـ تعزيز الامن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط، كما أنها تتعاون على الدوام وتشترك في جميع المشاريع والمبادرات، الرامية إلى تعزيز الحوار والعمل المنسق والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط [2]، ومع نهاية سنوات الثمانينيات ودخول الجزائر في حالة ازمة داخلية متعددة الأبعاد بدأت الجزائر في مسار واسع لإعادة الهيكلة شمل الجوانب الاقتصادية، السياسية، العسكرية والأمنية حسب ما جاء به دستور 1989 الذي كرس بشكل نهائي التعددية السياسية الاتجاه نحو اقتصاد السوق، وبداية الارهاصات الاولى للتجربة الديمقراطية التي الت الى الفشل منذ بدايتها وانتهت بدخول الجزائر مع بداية سنوات التسعينيات في حالة ازمة داخلية بعد الغاء المسار الانتخابي وانتهاج المعارضة المتمثلة في الجبهة الاسلامية للإنقاذ التغيير عن طريق المجابهة المسلحة مع قوات الامن. وعلى هذا الاساس وع بداية التسعينات بدأت الجزائر تدريجيا تدرك اهمية الفضاء المتوسطي باعتباره حلقة هامة في سياستها الخارجية بشكل عام والمنية بشكل خاص، هذا الاهتمام الذي ترجم خصوصا عند مشاركة الجزائر في العديد من اتفاقيات التعاون والامن التي جاءت في هذا الفضاء، والتي ارادت الجزائر ان تلعب من خلالها كل الادوار التي يمكن ان تعزز مصالحها الوطنية، خاصة الرغبة في الزعامة المغاربية، بالإضافة الى اهم المشاريع الامنية الغربية في المتوسط جاءت في عز الامة الامنية الجزائرية وبسببها في احيان أخرى وهو ما دفع بالسياسة الخارجية الجزائرية لان تكون اكتر نفعية، وتبحث من خلال هده المشاريع

[1] - المرجع نفسه، ص.ص 107، 108.

عن تقوية علاقاتها السياسية الاقتصادية، العسكرية والأمنية مع دول الاتحاد الاوروبي من اجل تباحث سبل التعاون الكفيلة بإخراج الجزائر من الازمة الامنية[1]

ومع ازدياد حدة الأزمة الداخلية في الجزائر والتوجسات الغربية من مخاطر الانزلاق الامني لهذه الأزمة، وإخلالها باستقرار المغرب العربي، وبالتالي تعريض أوروبا لموجة غير مسبوقة من الهجرة بالإضافة إلى أن هذه الأزمة جاءت في الوقت الذي صار ت فيه أوروبا مهتمة بشكل كبير بالخطر الاتي من الجنوب، وبالنظر الى هذه المعطيات بدأت الجزائر في لاهتمام بانكشافها الامني من جهة المتوسط حيث جاء في ديباجة دستور 1996 ان الجزائر ارض الإسلام وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير، وارض عربية، وبلاد متوسطية وافريقية.

ومن جهة اخرى تزامن الازمة الامنية الجزائرية مع صعود مشاكل التنمية الاقتصادية، الهجرة، الاصولية على راس قائمة الاهتمامات الامنية وهو ما جعل الاوروبيون يعتقدون دائما انه لا يمكن لأوروبا ان تكون في حالة امن مادامت الفوارق الاقتصادية والتنموية والسكانية تتعمق بين ضفتي المتوسط وهو الادراك الذي عزز من جهة اخرى قناعات ان الامن في المتوسط يجب ان يقوم على صيغة توفيقية شاملة بين التنمية الاقتصادية والتحكم في تدفقات المهاجرين ومشكلة الاصولية وهي التوجهات التي تقع في الاخير ضمن المقاربة الجزائرية الامنية في المتوسط [2]

ومن هذا المنطلق تصر الجزائر تصر الجزائر في سياستها الامنية المتوسطية على مبدأ الشمولية حيث الاقاليم الفرعية التي تتدرج ضمن المتوسط وكذا من حيث القضايا الأمنية وبالنظر الى ان الامن القومي الجزائري متعدد الأبعاد ولا ينحصر في اجوانب العسكرية فقط حيث تهتم الجزائر في مقاربتها الامنية في المتوسط بضرورة ايجاد سبل للحوار والتعاون من اجل تسوية مظاهر اللااستقرار الاخذة في الارتفاع على المستوى الفضاء المتوسطي، مثل ظروف تنقل الاشخاص والممتلكات،الهجرة السرية، الإرهاب الجريمة المنظمة، التجارة الغير الشرعية للأسلحة الجريمة المعلوماتية، الهوة الاقتصادية بين الشمال والجنوب،

[1] - J. N. C. Hill, Challenging the Failed State Thesis: IMF and World Bank Intervention and the Algerian Civil War, Civil Wars. Vol. 11, No1, March 2009, p. 43.

[2] - حكيمة علالي، " الجزائر والرهانات الامنية الامنية في المتوسط"، **المجلة الجزائرية للامن والتنمية**، العدد 02، جانفي 2012، ص. 57.

الكوارث الطبيعية ...، وتتأكد هذه القناعة الجزائرية فيما يخص شمولية الامن في المتوسط، بين جميع الفواعل في ظل حقيقة ان التهديدات ورغم انها تتواجد على مستوى جنوب المتوسط، إلا ان قواعدها الخلفية في الغالب متواجدة داخل البلدان الغربية، وهو ما يؤكد على ان التهديدات الامنية في المتوسط لا تقتصر على المشاكل الاتية من الجنوب وبالتالي يعزز من المقاربة الجزائرية حول شمولية الامن في المتوسط بما ان التهديدات متواجدة في كل مكان وتتقاسمها جميع الأطراف كما يكمن التأكيد على شمولية القضية الامنية في المتوسط بالنسبة للجزائر بناءا على الرد الجزائري حول الامن والاستقرار في المتوسط حيث جاء ان الجزائر تحدد بداية مقاربتها على اساس مفهوم شامل للأمن، وتعتبر ان الامن والسلام في المتوسط يشكلان شرطا مسبقا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وان بناء اجراءات الثقة في سبيل تقوية السلام السلام، الأمن والاستقرار يجب ان تستند الى ايجاد حلول عادلة ودائمة لكل الصراعات، واحترام مبادئ وأهداف ميثاق الامم المتحدة، التسوية السلمية للخلافات، كذلك اجراءات فعلية وملموسة لنزع التسلح، لاسيما عبر انضمام كل دول المنطقة، للاتفاقيات المتعددة الاطراف حول حضر الاسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، ومعاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية، واتفاقية الاسلحة الكيماوية، اتفاقية حظر الاسلحة البيولوجية، وكذا اخضاع كل منشاتها النووية لمراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية

وتتأكد ايضا المقاربة الامنية الجزائرية في المتوسط، من خلال النظر الى المتوسط على انه فضاء تجتمع فيه كل الدول المتوسطية، وتتقاسم فيه نفس المشاكل حيث جاء هذا التصريح مزاوجا بين التهديدات الامنية بنوعيها الثقيلة واللينة، بينما جاءت كل لمقاربات للأمن في المتوسط على ان التهديدات الامنية في المتوسط عي تهديدات جنوبية بالأساس، وتركز على التهديدات الجديدة للأمن في المتوسط [1]

المبحث الثاني: الجزائر كفاعل امني في المتوسط: القوة العسكرية

حرصت الجزائر لما تملكه من موقع جيوسياسي ومكانة اقليمية ودولية الحفاظ على وجودها وتامين نفسها من المخاطر المحيطة بها من جهة من اطماع اوروبا في المنطقة، ومن جهة اخرى ورسم استراتيجيات لمواجهة الانكشاف الحدودي سواء كان من الشمال في البحر المتوسط، او من الجنوب في العمق الافريقي الذي يهدد بالنهاية امن واستقرار البلاد.

[1] - المرجع نفسه، ص. ص. 59، 60.

إن الجزائر قلعة سلم وأمان وليست مصدر تهديد، هكذا تعتبر الجزائر مدلولها الامني وانه يكمن في أن صناعة السلم والآمن مرتبط بالدرجة الأولى بامتلاك القوة والقدرة وإمكانيات الردع، حتى يكون البلد عنصرا فاعلا في صناعة السلم و الأمن اقليميا ودوليا، وهو ما تتوفر عليه الان، وأيضا ارتباطها بموقع جغرافي في محيط إقليمي يشهد حالة من حالات الانهيار الأمني وغياب الاستقرار الدائم، وهي تسعى ضمن هذا السياق، إلى نشر السلم والأمن من خلال تقديم الدعم والمساعدة لدول الجوار من أجل الحفاظ على أمنها واستقرارها، كما ترتبط حتمية تطوير المنظومة الدفاعية بالتحولات الدولية العميقة التي تفرض على الجيش الوطني الشعبي امتلاك مقومات القوة حتى يكون للجزائر موقعا استراتيجيا وتكون قوة فاعلة في المعادلة الدولية والإقليمية، لا مكان للضعفاء فيها، وايضا الجزائر تؤكد دائما انها صمام أمان المنطقة ومحور توازنها ولولا امتلاكها لمقومات القوة لكانت هناك معطيات مغايرة، وهذا بالنظر للأزمات العميقة التي تشهدها دول المحيط الإقليمي للجزائر.. ومن هنا فإن قوة الجزائر العسكرية تساعد على حماية المنطقة من حالة أي تهديد أمني وانتشار الجريمة المنظمة التي تتغذى من الجرائم المتعددة كالإتجار بالسلاح وبالبشر وبالمخدرات

وفي ظل التهديدات الأمنية التي ولدتها التوترات الشديدة في المنطقة تعمل الجزائر على تعزيز قدرات الجيش والدفاع الوطني، لا سيما انها تعتبر مسألة تحديد أولويات الإنفاق العام جزءا لا يتجزأ من الإستراتيجية الشاملة لزيادة فاعليته، فالإنفاق العسكري المُوجه لحماية الحدود الشاسعة وتدعيم القدرات الدفاعية للجيش الجزائري مسألة أمن قومي في الجزائر.

.المطلب الأول: السياسة الدفاعية الجزائرية: التنظيم والفواعل

السياسة الدفاعية للدولة تعتبر المراة التي تعكس قوة الدولة وقدراتها في مواجهة التحديات والتهديدات في عالم تعددت فيه مفاهيم القوة، النفوذ وتشابكت فيه المصالح لدرجة أصبح فيها السلم والأمن العالميين مهددين مما استوجب على المجتمع الدولي الاستنجاد في كل مرة بالخبراء الاستراتيجيين والباحثين الاكاديميين للبحث عن السبل الكفيلة لرسم سياسات دفاعية لاحتواء هذه المخاطر. وإذا سلمنا أن موقع الدولة في محيطها الاقليمي والدولي يتحدد بطبيعة علاقاتها وقدراتها العسكرية، فإن المراكز البحثية والمعاهد العلمية المختصة في

مجالات العلاقات الدولية تتسارع وتجتهد لتقديم المزيد من الدراسات التحليلية و الاستراتيجية للسياسات الدفاعية لارتباطها الوثيق مع السياسة الخارجية.[1]

اولا: العقيدة العسكرية الجزائرية

تعتمد العقيدة العسكرية الجزائرية في جوهرها على قدرة الدولة في التعامل مع الدول الاخرى من منطلق الاحترام المتبادل لمسعى الدفاع عن المصالح والسيادة، هذا التصور الاستراتيجي تحدد كمنهج راسخ في أعلى وثيقة في البلاد (الدستور)، الذي تبنت فيه الدولة بعد الاستقلال مجموعة عوامل مرجعية كالتاريخ والإيديولوجيات، وهذا لا يختلف كثيرا عن الاطروحات النظرية التي وصلت حد النظام الفكري المتجانس والمتناغم الذي يوفر تفسيرات معينة للواقع ويترتب على ذلك تبني القوى النافذة في مجال الدفاع والأمن لهذه التفسيرات والرؤى انطلاقا من مسلمة أن بناء الامن الوطني وإن تعلق بالدولة الوطنية وتحدد بها فإن محدداته أوسع من أن تنحصر في حدودها.[2]

رئيس الجمهورية: أوكل الدستور الجزائري إلى رئيس الجمهورية صلاحيات كبرى في مجال تسيير شؤون الدفاع من رئيس الجمهورية. خلال توليه أعلى المناصب على هرم السلطة في المؤسسة العسكرية سواء تعلق الامر بالوظائف الإدارية و التوجيهية للمصالح المركزية للمؤسسة (وزير الدفاع الوطني)ن ووظائف عملياتية (القائد الأعلى للقوات المسلحة)، وحسب مفهوم الدستور، فإن هتين المهمتين يجب إبقائهم ضمن صلاحيات رئيس الدولة لان الهدف الرئيسي الذي تم تسطيره في السياسة العامة للدولة هو الحفاظ على الاستقلال الوطني، والدفاع عن السيادة الوطنية و الدفاع عن الوحدة الترابية(لا يمكن بلوغه ما لم تكن القيادة واحدة سواء في مركز القرار أو في العمل الميداني، وبما أن حساسية وأهمية المهمة التي يغلب على عملها طابع الوضوح والدقة في التنفيذ العملياتي تتطلب التواجد على أرض الميدان، فإن الدستور الجزائري خول لرئيس الجمهورية التنازل عن منصبه (وزير الدفاع) استثناء، سواء بتعيين نائب أو إسناد المنصب إلى إطار سامي الذي عادة يكون عسكري في الخدمة أو متقاعد لتنفيذ المهمة، هذا الاستثناء معمول به في كل دساتير

[1] - بوزادية جمال، **السياسة الدفاعية الجزائرية، محاضرات مقياس السياسة الدفاعية الجزائرية**، الجزائر، جامعة االبليدة 02، شعبة العلوم السياسية، تخصص دراسات امنية واستراتيجية، طور الماستر، السداسي 02، 2018، ص. 01.

[2] - خليل حسين،.حسين عبيد، **الاستراتيجيا، التفكير والتخطيط الإستراتيجي إستراتيجيات الامن القومي، الحروب وإستراتيجيات الاقتراب غيرالمباشر**، لبنان: منشورات الحلي الحقوقية، "01، 2013، ص. 26.

العالم. كما يقوم بتعيين في المناصب العسكرية ويمكنه أن يقوم بذلك في كل رتب الهرم، كما يمكنه تعليق نشاط كل الهيئات سواء البرلمان أو غيرها (حالة حصار).

الوزير المنتدب لدى وزارة الدفاع الوطني : تشارك وزارة الدفاع الوطني كغيرها من الدوائر الحكومية في تنفيذ السياسات العامة لدولة بما في ذلك سياسة الدفاع عن طريق الادارة المركزية، المصالح الخارجية والمؤسسات المرتبطة بها، لذا وجب تعيين من يمثل رئيس الجمهورية ضمن الطاقم الحكومي، الذي يسمى في صلب النص القانوني (الوزير المنتدب)، الذي يمارس مهامه كغيره من الوزراء و يستثنى من النقاش في العمل في الامور الجوهرية (الميزانية، الجاهزية، البرامج العملياتية التنظيمية...إلخ)

وزارة الدفاع المهام والإسهامات في مجال الدفاع الوطني : تعتمد الاطر النظرية والأكاديمية و اليات تنظيمية للجيوش الحديثة من خلال المستويات الثلاث المستوى العمودي للقيادة، مستوى أفقي للاختصاصات الوظيفية والمهنية ومستوى عملياتي الذي يجسد وظيفة المكون البشري والمادي بما يتوافق ومتطلبات الميدان، وهذا ما اعتمدته مؤسسة الجيش الوطني الشعبي في تنظيم المهام سواء تعلق الامر بالجانب الاداري أو توزيع وهيكلة الافراد، ولتحقيق هدف الدفاع الوطني الرئيسي (حماية الوحدة الترابية وتوفير الألمن لجميع المواطنين) فإن القيادة تستثنى المهام التي لها علاقة بالجانب العملياتي والتي تعتبر مهام خاصة بقيادة الاركان وتفسح المجال لجميع المديريات المكونة للهيكل التنظيمي للوزارة والتي لها امتداد على مستوى النواحي العسكرية الستة للقيام في إطار تنفيذ برامج السياسة العامة المصادق عليها بتجسيد مهامها الدفاعية في شقها الاقتصادي والمتمثل في حماية السكان، الامن العام، حماية الممثليات الدبلوماسية، التعليم...إلخ وفق القوانين والتنظيم المعمول به في البلاد وتخضع فيها إلى سلطة الرقابة البرلمانية بغرفتيه والمتابعة القضائية، كما تساهم بالأخذ بزمام الامور في حالات الدفاع المدني والتي تصل فيها درجة التأهب لكل الطاقات على مستوى الدولة إلى مستوى الحالة الطارئة أو حالة الحصار كلما تعلق الامر بحماية المواطن من تهديد حقيقي. إذا فوضع سياسة الدفاع من خلال عملية السياسة الدفاعية لاتخاذ القرارات التنظيمية الهامة، بما في ذلك، تحديد الأولويات والبدائل المختلفة مثل أفراد الدفاع وبرامج التكنولوجيا أو أولويات الميزانية وكذلك الاختيار من بينها على أساس تأثيرها على التنمية الوطنية الشاملة. يمكن فهمها كآليات سياسية وتنظيمية ومالية وإدارية وتنفيذية لتحقيق أهداف وغايات عسكرية واضحة. بحيث تتناول سياسة الدفاع تحقيق أهدافها وأغراضها العسكرية من خلال الادلاء بتصريحات واضحة حول القدرة المطلوبة في

الاستعداد القتالي والتنظيم العسكري والعالقات السياسية والعسكرية (السيطرة المدنية على الجيش) ودور القوات المسلحة والقيادة والمراقبة والاستخبارات العسكرية ومكافحة التجسس والدبلوماسية الدفاعية والقدرة على الدفاع من حيث التكنولوجيا والتنقل والعتاد والخدمات اللوجيستية وتقادم المجموعة والكفاءة المهنية والتدريب والتوظيف والتغير الاجتماعي في الجيش والقوات الدائمة وقوات الاحتياط العسكرية والتجنيد الاجباري [1]

قيادة اركان الجيش: تم إنشاؤها بموجب مرسوم رئاسي رقم 64-88 الصادر بتاريخ 1964/03/04، وأسندت لها مهمة إعداد برامج التعبئة والتشغيل، السهر على تنفيذ الخطط الميدانية وصياغة البرامج الدراسية والتدريبية لمختلف تشكيلات القوات المسلحة، ويخضع لها من الجانب العملياتي كل من قادة النواحي العسكرية الستة المتمركزة جغرافيا (البليدة، وهران، بشار، ورقلة، قسنطينة وتمنراست) و قادة القوات المسلحة (البرية، الجوية، البحرية، الدفاع عن الإقليم، الحرس الجمهوري والدرك الوطني)،

المجلس الاعلى للأمن: مؤسسة تابعة مباشرة لرئيس الجمهورية، تعتبر بمثابة القلب النابض للدولة من حيث التقييم التحليل وإصدار القرار الاستراتيجي لمواجهة التحديات والتهديدات المطروحة والتي من شأنها المساس بالامن الوطني، تجتمع بطلب من الرئيس في دورات إستثنائية مغلقة بحضور الوزارت السيادية (الدفاع، الخارجية، الداخلية، العدل)[2]

التنسيق والتعاون مع الأجهزة الحكومية منذ استقلال الجزائر: اقترن مفهوم الدفاع الوطني بمعنى ضمان أمن وسالمة الت ارب الوطني والمواطنين ضد مختلف أشكال الاعتداء، وهو المعنى الذي كرسته النصوص التأسيسية للدولة الجزائرية الحديثة. و الواقع أن هذا شأن هو المنحى الذي اتخذته ولمدة طويلة دول عريقة وهي لا تزال كذلك، باعتبار ذلك أمر تفرضه ديمومة الدولة. إلا أن مفهوم الدفاع، وعلى غرار الكثير من المفاهيم الأحرى وبالموازاة معها، قابل للتطوير بحكم التحولات المتعددة الأبعاد الجارية عبر العالم ومن البديهي أن مفهوم الدفاع الاقتصادي يندرج ضمن هذا إطار لكنه لم يغير من عقيدة الجيش الوطني الشعبي في مواصلة بناء الوطن ومواجهة المخاطر المرتبطة بتهديدات ذات طابع اقتصادي. وإذا كانت انشغالات الدفاع على مستوى الدولة مرتبطة بقدراتها الاقتصادية، فإن تكريس مفهوم الدفاع الاقتصادي ينصب على

[1] - بوزادية جمال، نفس المرجع السابق،ص.ص.01، 02.

[2] - نفس المرجع السابق، ص.ص. 04،05.

كل قضايا الدفاع التي لها صلة مباشرة أو غير مباشرة باقتصاد الدولة، و بعبارة أخرى فإن التأمل في هذه الفكرة يستوجب التنسيق مع باقي أبعاد الدفاع الوطني الأخرى وبصورة أدق فإن المقارنة الشاملة هي الرد المناسب على المخاطر والتحديات المختلفة القائمة اليوم والمتوقعة غدا. إن مثل هذا الطرح يمكن تناوله انطلاقا من بعض التساؤلات حول المفهوم نفسه وتداعياته بصفة عامة وحول واقعه في الجزائر وآفاق تطوره على ضوء التحولات الداخلية والخارجية.[1]

توزيع الأعباء والمهام الميدانية: تعتبر مؤسسة الجيش الوطني الشعبي العمود الفقري للدولة، وهي بذلك المؤسسة الوحيدة المنسجمة والهرمية المنوط بها لعب أهم الادوار الحيوية للمحافظة علي الأنظمة أو إحداث تغيير بمفهوم سياسي إجتماعي وفق ما تقتضيه المصلحة العليا للوطن، وما التجارب المسجلة في تحول السلطة تحت مظلة المؤسسة العسكرية التي حدثت في العالم العربي (تجربة الجيش السوري–العراقي–اليمني والليبي في إسقاط أنظمة الحكم)، لدليل على شرعية هذا الاجراء وأحقية المؤسسة العسكرية في إجراء مثل هذه التغييرات الاجتماعية الثورية كلما استدعت الضرورة لحماية الاختيارات الوطنية، وهذه من الخصوصيات التي يتمتع بها الجيش الوطني الشعبي أنه خلق الدولة الجزائرية غداة الاستقلال عكس ما هو معمول به في الانظمة السياسية الحديثة، وبالتالي ساهم إن لم نقل في فرض الاختيارات السياسية والاقتصادية الأساسية في البلاد بما في ذلك إبداء الرأي حول نوعية نظام الحكم، فالوحدة الداخلية والتضامن العسكري والانضباط الهرمي اعتبره الباحثون من السمات التي تكاد تكون مستحيلة لو تعلق الأمر بغيره من الجيوش، فهذه المؤسسة استطاعت منذ تأسيسها في أول نوفمبر 1954 التصدي للعديد من محاولات الاختراق للمساس بوحدة صفوفها وعبرت عن ذلك بقوة من خلال مواجهتها للظروف الامنية التي تعرضت لها البلاد والتي كادت أن تعصف بالاستقرار الوطني.[2]

ومع ان التزام متطلبات الامن القومي الجزائري ارتبطت في أن المقام الأول بدعم حركات التحرر والقضايا العدالة إلا ان التحولات التي أعقبت نهاية الحرب الباردة وعلى رأسها أن الانكشافات الأمنية، اتجهت هذه العقيدة للارتكاز على عناصر جديدة تتصدرها قضايا محاربة الإرهاب تجارة المخدرات وأمن الدولة، والانتقال من البعد الخارجي كمحدد لهذه العقيدة، إلى البعد الداخلي الذي أثرث في صياغتها، كما

[1] - منصور لخضاري، **السياسة الأمنية الجزائرية، المحددات، الميادين، التحديات** ، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط01، 2015، ص. 131.

[2] - نفس المرجع السابق، ص. 131.

ان التهديدات التي تستشعرها الجزائر في محيطها الإقليمي ليست وهمية ذريعة لبسط الهيمنة، لكن تستند لحقائق تاريخية وموضوعية، من هذا المنطلق قام التصور الأمني الجزائري في المتوسط على مقاربة شاملة، تتطلب تضافر كل الجهود سواء ارتبط بأمن جيرانها المغاربيين والأفارقة أو شركائها الأوربيين[1].

في ذات السياق تطورت القوات المسلحة الجزائرية، حيث تتمركز الوحدات الأكثر تطورا على الحدود الغربية، فأعطيت الأولوية لتطوير القوات البرية وساح الجو ، مقابل تبني منطق رفض الدخول في معاهدات دفاعية مع قوى أجنبية، بما يتناسب والتوجهات الاستقلالية للبلاد، وقد كان لانهيار الاتحاد السوفييتي واضمحلال أيديولوجيته أثره البالغ على توجهات أولويات الامن الجزائري التي اتجهت للتمركز محليا على ضوء إدارة الصراع والاحتقان السياسي والمجتمعي الداخلي، اختزلت تجربة مريرة ضد التطرف لعنف والإرهاب إذ لطالما دعت إلى ضرورة وضع أسلوب عمل دولي من شأنه حماية البشرية من خطر ال يعترف بأية حدود سياسية، كما لا يحترم أية قيم دينية أو ثقافية مع الأخذ بعين الاعتبار سياسة حسن الجوار كمورد مهم لفهم التفاعلات الخارجية الجزائرية[2].

إعادة ضبط العقيدة العسكرية لا تمس بمبادئ السياسة الخارجية: يستأثر موضوع مشاركة الجيش الجزائري في جهود حفظ السلام بالخارج وفق ما نص عليه مشروع تعديل الدستور باهتمام الرأي العام الوطني، حيث أثار في الفترة الأخيرة جدلا واسعا بين التشكيلات السياسية وأهل الاختصاص، خصوصا وأن مسألة مشاركة الجيش خارج الحدود كانت من المحظورات التي حسمت الدساتير السابقة بخصوصها رغم التعديلات التي شملت بعض موادها.وتبقى طبيعة هذه المشاركة محور النقاش الدائر حول إعادة ضبط العقيدة العسكرية الجزائرية، إذ تباينت الآراء والمواقف بين مؤيد ومعارض لكسر هذه القاعدة، في ظل مخاوف البعض من التشكيك في المبادئ الأساسية التي ترتكز عليها السياسة الخارجية للجزائر، علما أن الجيش الوطني الشعبي لم يشارك في أي نزاع في الخارج منذ الحرب العربية . الإسرائيلية سنتي 1967 و1973،غير أن مشروع تعديل الدستور يفرض شروطا على إرسال الجنود إلى الخارج، فضلا عن أنه يحدد إطار مشاركة القوات المسلحة الجزائرية خارج الحدود في إطار احترام مبادئ وأهداف الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية والمشاركة في عمليات حفظ السلام.

[1] - زياني صالح، مرجع سابق،ص.79.

[2]- برقوق امحند، **التعاون الجزائري الامريكي والحرب على الارهاب**، بيروت: مركز اوراق كارنيجي، 2009، ص. 13.

فإذا تمعنا في المادة 91، نجد أنها تمنح صراحة لرئيس الجمهورية صلاحية إرسال وحدات من الجيش إلى الخارج بعد "مصادقة البرلمان بأغلبية ثلثي أعضاء كل غرفة من غرفتي البرلمان"، انطلاقا من أن قرار إرسال وحدات من الجيش للمشاركة في عمليات خارج الوطن، يجب أن تستند إلى الإرادة الشعبية التي يجسدها البرلمان.ويجمع متتبعون على أن سماح الدستور الجديد بمشاركة الجيش الجزائري في جهود حفظ السلام بالخارج تمليه ضرورة التكيف مع الظرف الجيو . سياسي، حيث كرست نفس المادة 91، رئيس الجمهورية "قائدا أعلى للقوات المسلحة للجمهورية"، إلى جانب توليه "مسؤولية الدفاع الوطني" وتخويله لاتخاذ "قرار إرسال وحدات من الجيش الوطني الشعبي إلى خارج الوطن."وسبق لرئيس لجنة الخبراء المكلفة بمراجعة الدستور، أحمد لعرابة أن طمأن بأن إمكانية نشر قوات الجيش الوطني الشعبي خارج الحدود الوطنية "لا يشكك بتاتا" في عقيدة الجزائر بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، فضلا عن أن المادة 31 ترمي إلى تمكين رئيس الجمهورية من إرسال قوات في إطار عمليات حفظ السلام الأممية (القبعات الزرق) وفقط."ويرى مختصون في الشأن العسكري أنه لابد من التمييز بين عمليات حفظ السلم وما يعرف بالتدخلات العسكرية، كون مهمة حفظ السلم "دفاعية بحتة" ولا تتدخل في مواجهات أو تستعمل الأسلحة الثقيلة، وفي هذا الصدد أشارت افتتاحية الجيش في عددها الصادر شهر جوان 2020 ، إلى أن مقترح مشاركة الجيش الوطني الشعبي في عمليات حفظ السلام خارج الحدود الوطنية يتماشى تماما مع السياسة الخارجية للبلاد، التي تقوم على مبادئ ثابتة وراسختمنع اللجوء إلى الحرب وتدعو إلى السلام وتنأى عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتحرص على فض النزاعات الدولية بالطرق السلمية، تماشيا مع قرارات الشرعية الدولية ممثلة في الهيئات الدولية والإقليمية.فبالنسبة للقيادة العسكرية، فإن حفظ السلام والأمن ليس بالأمر الجديد بالنسبة للجزائر، موضحة أن ذلك من شأنه المساهمة في تفعيل السلم والأمن خصوصا بالقارة الإفريقية التي تشهد أكبر عدد من النزاعات في العالم وانتشار أكثر عدد من مهمات الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي، لحفظ السلم في دول نخرتها الحروب والنزاعات، وبلا شك، فإن مراجعة الدستور يتزامن هذه المرة مع التوتر الذي يشهده الشريط الحدودي للجزائر، خصوصا مع تأجج الوضع في ليبيا وحالة عدم الاستقرار السياسي في مالي وتردي الوضع الأمني في منطقة الساحل، مما يقتضي تعزيز حماية أمن واستقرار البلاد[1].

[1] - مليكة جيري، إعادة ضبط العقيدة العسكرية لا تمس بمبادئ السياسة الخارجية، **جريدة المساء اليومية، من الموقع الالكتروني**: https://www.el-massa.com/dz/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D8%AB/% - ، بتاريخ 2020/09/27، يوم 2023/06/09.

كما أن تدهور الوضع الأمني في دول الجوار، انعكس سلبا على الجزائر التي يرابط جنودها على طول حدودها من أجل صد أي اعتداء إرهابي، ونذكر في هذا الصدد الهجوم الإرهابي على قاعدة تقنتورين، حيث كانت الفلسفة المعتمدة تمنع الهجوم على الإرهابيين طالما لم يصلوا بعد إلى حدود البلاد. وكانت لافرازات الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط، خصوصا في سوريا والعراق واليمن تأثير على الوضع الأمني الإقليمي في الحدود الجنوبية للبلاد، حيث كثيرا ما ضبطت قوات الجيش مقاتلين فارين حاولوا الدخول إلى الجزائر بعد انهزام تنظيماتهم الإرهابية، في محاولة للتموقع وإعادة تشكيل أنفسهم وتجميع قواتهم من جديد تحت مظلة تنظيمات جديدة. ولإزالة أي لبس حول مشاركة الجيش الجزائري في الخارج، فقد أكد رئيس الجمهورية الحالي السيد "عبد المجيد تبون"، في لقاء إعلامي أن المشاركة في عمليات عسكرية خارج التراب الوطني، في التعديل الدستوري سيتم بصفة ديمقراطية وبموافقة ثلثي نواب البرلمان، مضيفا أنه من حق **"جيشنا الاندماج مع قرارات الهيئات الدولية والإقليمية للخوض في مهام السلام"**، في حين أشار إلى أن من يقوم بتحريك هذا النقاش هم أطراف **"تدخلت فعليا في نزاعات خارجية وتعيب علينا اليوم تغيير عقيدتنا العسكرية."** واكد على أنفلسفة الجزائر لن تتغير وما ينص عليه المشروع التمهيدي بهذا الخصوص هو رجوع إلى الأمور العادية، من منطلق أن الجيش الوطني الشعبي إذا حدث وأن شارك في عمليات خارجية، فإن ذلك سيتم تحت حماية القانون والدستور ومن أجل الاضطلاع بمهام سلمية دفاعا عن الجزائر.[1]

ثانيا: رهانات السياسة الدفاعية الوطنية

إن قوة الدولة في تعاملها مع الدول الأخرى يقوم على احترام الآخرين لقوتها وقد ارتها على الدفاع وعن سيادتها، وتسعى الاستراتيجية الدفاعية الجزائرية لتفعل القوى الاجتماعية والعسكرية والاقتصادية، المشكلة من المؤسسات الرسمية التي تعمل على توحيد الرؤى ووضع البرامج اللازمة لتشكيل فكر موحد هدفه التوعية والتكوين والتحسيس بمخاطر الانجراف وراء التهديدات الجديدة الالتماثلية، من خلال إعداد برامج جادة يشارك فيها الجميع تنطلق من تسخير القدرات المادية والبشرية للمجتمع.[2]

[1] - المرجع نفسه.

[2] - نبيل دريس، "الاستراتيجيات الفعالة في بناء القدرات الدفاعية ومواجهة التهديدات الأمنية في الجزائر"، **مجلة دفاتير السياسة والقانون**، العدد 117، جوان 2017، ص. 126.

الدفاع عن المصالح الحيوية: مهددات الامن الوطني (إفرازات نهاية الحرب الباردة والعولمة) لم تعد تقتصر تبعا لتغير الظروف الدولية على تلك الدوافع التقليدية والمتغيرات العسكرية المتمثلة أساسا في الدول والحروب والاعتداءات الخارجية والمساس بحرمة مجالات السيادة، بل امتدت إلى أسباب جديدة تشكل مساسا بأرقى القيم الوطنية في أطر القانون العام، كالإرهاب الدولي والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، وهذا ما فرض ضرورة التوجه نحو التكيف مع هذه التأثيرات الظروف الجديدة وانعكاساتها مع المحافظة على خصوصياته التي استلهمها من طبيعة المرحلة السابقة، وذلك باعتماد ترتيبات تتوافق مع مستلزمات الامن الوطني والمعايير الدولية في صناعة السياسة الامنية، لان الامن الوطني له مكانة تتغذى من أهميته في تحقيق السلم ودوره في توفير السكينة والاستقرار و هذا الشرط ضروري لزيادة قدرة البلاد على القضاء على الاختلالات في الكيان الاقتصادي والاجتماعي لتحقيق الامن للمواطن ولأجل ذلك تتولى مؤسسة الجيش و أجهزة أألمن رصد انعكاسات الجهد الإنمائي على الوضع الأمني أثناء تنفيذ المشروعات و برامج التنمية للتأكد من أن الخطط الموضوعة قبل الشروع في تنفيذها، وذلك بإجراء تقييم على فترات منتظمة للانعكاسات الأمنية للتنمية وبالتالي تتبلور هذه العناصر في سياسة أمنية شاملة تقوم على الاحصائيات للوقائع الفعلية والتوقعات المستقبلية في منع التهديدات و مواجهة تحديات المنطقة في أبعادها الثلاث: إعتمدت الجزائر في إستراتيجيتها الدفاعية لمواجهة التهديدات الآتية من الدائرة الجيوسياسية الإفريقية، المغاربية والمتوسطية، المتمثلة في الإرهاب والجريمة المنظمة ومحاربتهما من خلال تكامل المستويات قائمة أساسا على محورين رئيسين:

- أولها يركز على المستوى الوطني ومسؤولية الدول أمنيا داخليا في المكافحة الشاملة والفعالة ضد هذه التهديدات، كنشر قوات أمنية مدعمة ووحدات عسكرية على طول الحدود وفق إستراتيجية محكمة لمنع التسلل وتهريب الأسلحة إلى داخل العمق الجزائري
- أما الثاني على المستوى الخارجي، باستعمال ألية الدبلوماسية لتدعيم التعاون بين دول المنطقة من خلال وضع آليات واتفاقيات ثنائية أو متعددة الاطراف إلى جانب ترقية التعاون المهيكل على المستوى الإقليمي القائم على حسن الجوار، إضافة إلى المستوي الدولي بالتركيز على ضرورة المشاركة الفاعلة في الجهد الدولي لمواجهة كل الافات التي لها تأثير مباشر على السلم الامن

العالميين من بينها عمليات حفظ السلم التي إستدعي الجيش الوطني الشعبي تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة، للقيام بالعديد من المهام في العديد من الدول.[1]

السياسة الدفاعية والتعاون الدولي: أمام التحديات والتهديدات الامنية الجديدة والمعقدة التي أفرزتها الحرب الباردة (انتشار أسلحة الدمار الشامل، الإرهاب، الجريمة المنظمة، النزاعات، الأمراض..الخ)، أثبتت التجارب أن مواجهتها من طرف كل دولة على حدى مسألة شبه مستحيلة، لذلك سعت الدول للإبقاء على التكتلات الإقليمية والدولية الموجودة رغم أن التهديد الذي أنشأت من أجله انتهى، كما قامت بخلق تكتلات جديدة واعتمدت استراتيجيات أمنية جديدة ترتكز على الدفاع والأمن مع توفير الآليات والأدوات القانونية التي تحقق التنسيق و تعزز التعاون لمواجهة هذه الظواهر، و القراءة التحليلية تفيد أن توجه المجتمع الدولي إلى خلق المزيد من التكتلات ذات الطابع الأمني والعسكري أو الاحتفاظ بغيرها، يجد مبرره في نظر البعض لذلك قررت الدول الفاعلة في الساحة الدولية بالتنسيق مع هيئة الأمم المتحدة اللجوء إلى هذه المنظمات لمواجهة هذه التهديدات، مما ساهم في تحسين الأوضاع الأمنية في بعض مناطق العالم، كما ساهم في تفعيل التعاون مع دول المتضررة وذلك بإشراكها في العمل الميداني وتحسين القدرات القتالية لأجهزتها الامنية من خلال برامج التكوين، المناورات، توفير الاجهزة، وتبادل الخبرات.[2]

بالنسبة للجزائر فقد استفادت في تجربتها في مواجهة الارهاب من سند مغاربي، إفريقي وحتى لدى قوى التقدم في العالم الغربي، مما جعلها إحدى أهم المنخرطين في القضايا التي لها عالقة مباشرة بالأمن والسلم العالميين التي تعمل الهيئات الدولية وعلى رأسها الامم المتحدة من أجل حلها)النزاعات في إفريقيا، الجرائم العابرة للقارات، الصراعات الثنائية...إلخ)، وهذا ما سهل إقامة شراكة متعددة الأطراف في الميادين الأمنية والعسكرية في إطار الاتحاد الافريقي هيئة اركان جيوش دول الساحل، أما في المحور الأوروبي، فقد إنظمت إلى مبادرة الحلف الأطلسي مبادرة 5+5 دفاع، وان كانت دول ضفة الشمال تهدف إلى الحفاظ على مصالحها في المنطقة، إلا انها المساعدات الفنية المقدمة لجيوش ضفة دول الجنوب، من بينها الجيش الجزائري مكنته من تطوير إمكانياته العسكرية لمحاربة الأخطار والتهديدات المشتركة.[3]

[1] - بوزادية جمال، نفس المرجع السابق،ص 07.

[2] - نبيل دريس، نفس المرجع السابق،ص 129.

[3] - بوزادية جمال، نفس المرجع السابق،ص.06 .

تطوير وتحديث القدرات العسكرية: تماشيا مع التطورات التنظيمية والتقنية التي تعرفها الجيوش العالمية، كان حرص القيادة دوما على تحديث قواتنا المسلحة وعصرنتها حتى تكون في مستوى المهمة الوطنية المنوطة، وتعتبر سنوات السبعينيات من القرن الماضي نقطة الانطلاقة لبداية عملية تجهيز مختلف وحدات الجيش باليات قتالية جديدة متحركة كما تم إدخال عتاد و وسائل تقنية لتسهيل العمل الميداني، كما استفادت العديد من الدفعات من التكوين في الخارج وفي العديد من التخصصات وبذلك تمكنت الجزائر بتكوين ترسانة حربية تتوافق والتكنولوجيا المتاحة إستراتيجيا وماليا. كما ان الحصار الذي فرض على الجزائر سنوات التسعينات، لم ينقص من الأهداف الإستراتيجية والدفاعية بل اضحى ضرورة حتمية لتحديث المؤسسة العسكرية خاصة وان الظروف السائدة بالمنطقة والمتغيرات الدولية والإقليمية افرزت أوضاع جديدة كشفت عن اختفاء التهديدات الكلاسيكية وبروز أشكال جديدة من التهديدات اللاتماثلية، كل هذه العوامل زادت من عزيمة القيادة لمواكبة العصرنة ومسار التحديث وعليه قررت وضع عملية الاستمرار في التجديد إحدى أولوياتها وفتح المجال إلى تنويع مصادر السلاح إلى دول غربية بعدما كان السوق الجزائري محتكرا على المعسكر الشرقي، ايضا سمحت بإنشاء اعلام مخصص في شؤون الامن والدفاع لإشراك جميع القوى في الاهتمامات الوطنية الكبرى كما وسعت في صلاحيات الاستشارة للمجلس الأعلى للأمن وإعادة النظر في تركيبته حتي يتمكن من ممارسة مهامه الوطنية هذه الخطوات وغيرها فرضها وزن الجزائر على الساحة الدولية وموقعها الجغرافي المتميز وإمكانياتها الطبيعية والبشرية المعتبرة.[1]

تطوير وسائل الاتصال: التأسيس لإعلام عسكري في ظل تطور وسائل التكنولوجيات الحديثة أضحى من أولويات إدارة الحروب (الحروب النفسية)، قبل استعمال الأسلحة لتحقيق النصر في المعارك الحديثة، و للتجاوب السريع مع هذا النمط خاصة إذا تعلق الامر باتخاذ قرار استعجالي لمواجهة الأطوار ، توجهت قيادة الجيش الوطني الشعبي في إطار تحديث المؤسسة العسكرية إلى الحصول على وسائل اتصال سريعة قوية وموثوقة لتربط بين الوحدات العسكرية بعضها البعض وتوصيل الأوامر والتعليمات ومتابعة أعمال المرؤوسين ومعاونتهم، و بعد أحداث العشرية السوداء والتحول الذي شهدته الجزائر على أكثر من صعيد، استحدثت خلايا اتصال على مستوى النواحي العسكرية والقطاعات العسكرية لمواجهة مختلف الحملات المغرضة التي تستهدف المؤسسة العسكرية وتسعى إلى تشويه صورتها وتحملها ظلما وعدوانا مسؤولية الجيش الوطني الشعبي جميع المشاكل التي تعرفها البلاد (إلغاء الانتخابات واعتقال القيادات الحزبية)، لكن إيمان القيادة

[1] - منصور لخضاري، مرجع سابق، ص.134.

بالدفاع عن أستقرار وامن البلاد، تجسد في سياسة التقرب من المواطن لتوحيد الصف ضد أعداء البلاد، وكان لعمليات التحسيس التي تقوم بها خلايا الاتصال دورا فعال في تعزيز العلاقة بين الجيش وبين الأمة، وان توظيف التكنولوجيا في تطوير القدرات القتالية شكل بدوره حيز كبير في سياسة الدفاع من اجل تطوير وتجديد الترسانة الحربية وإدخال سلاح جديد، واستثمرت من أجل ذلك ملايير الدولارات وجلبت عتاد عسكري ذكي يبقي بمثابة عناصر ضرورية لإنجاح أية مهمة عسكرية، وهذا ما اثار حفيظة المشككين في قدرة الجيش في كسب رهان المشاريع الاحترافية التكنولوجية النظام ودورها في الفضاء السياسي، كما شكل هذا الجانب أهم الزوايا التي إستدعت اهتمام الباحثين بصفة عامة، والمراكز البحثية الغربية المتخصصة الذين كانوا ينظرون إلى الانفاق العسكري على انه سباق نحو التسلح رغم ان الظروف التي مرت بها الجزائر تستدعي التسلح لوجوب التكيف مع هذا الوضع الجديد وتدعيم قدراته العملياتية وتحديث عصرنة العتاد والأجهزة المستخدمة لتنفيذ المهام الموكلة للقوات المسلحة[1]

المطلب الثاني: التسلح العسكري الجزائري:

مع مرور الزمن، بدأت مرحلة مفصلية هامة للجيش الجزائري تتمثل في فترة الأزمة السياسية والأمنية والحرب الأهلية والأعمال الإرهابية التي مرت عليها الجزائر كتجربة صعبة في التسعينيات كانت تواجه فيها حربا التماثلية متعلقة بجماعات إرهابية بعضها تابع لأجندات خارجية بإيديولوجيات مغالية وبعضها نابع من خيانات استخباراتي, داخلية كانت تنشط بشكل منفصل وسريع، كن يجب التذكير بأن الجيش الجزائري قد اكتسب خبرة في هذا النوع من الحروب، فمنذ المقاومات الشعبية الأولى مرورا بالثورة التحريرية الكبرى كانت كلها عبارة عن حروب التناظرية ضد جيش نظامي قوي ألا وهو الجيش الفرنسي، بيد أنه في التسعينيات كان الجيش الجزائري مهيكل على أساس جيش نظامي مستعد لخوض حرب تقليدية ضد جيش نظامي لدولة معادية، لذلك فقد كان ظهور الجماعات الإرهابية على الميدان، إضافة إلى استفادتها من نفس خبرة الجيش حيث تعرف هذه الجماعات الطريقة التي حارب بها المجاهدون القدماء وتعرف الجغرافيا الميدانية التي يمكنها مساعدتها، قد جعل الأمر صعبا فاتخذت الجزائر عدة إجراءات أمنية وعسكرية لمواجهة هذا التهديد،

[1] - المرجع نفسه، ص. 136.

كإنشاء فِرق الدفاع الذاتي وهم السكان الذي يقطنون الأرياف والمناطق البعيدة ،مما جعلهم يأخذون زمام المبادرة في الدفاع عن أنفسهم وأراضيهم ضد الجماعات الإرهابية بمساعدة من الدولة.[1]

إذن فالتجربة كانت صعبة بقدر ما كانت مرحلة تاريخية هامة من زاوية الخبرة العسكرية ميدانيا .وهكذا فبصفة عامة يمكن القول أن الخبرة الجزائرية معامل هام في مشروع العمق الاستراتيجي للدولة، وبالنظر إلى الواقع الحالي فإن الفضاء الإستراتيجي المحيط بالجزائر مليء بتداخلات استراتيجية متشابكة لدول أخرى مختلفة تعمل على تحقيق نفوذها في المنطقة مما يجعل الجزائر جزءا رئيسيا لبرامج تلك الدول وهذا يضعها في وضع حتمي بين أن تكون صاحبة برنامج أو تكون جزءا من برامجهم. وإنه حسب المجال الذي تحركت فيه الجزائر عسكريا عبر تجاربها التاريخية فيمكن تحديده بأن العمق الإستراتيجي الجزائري من زاويته العسكرية يمتد من البحر الأبيض المتوسط شمالا إلى الصحراء الكبرى جنوبا، ومن الإقليم المغاربي غربا إلى فلسطين شرقا، ولكن هنا وبعد تبيان وجه من أوجه الخبرة العسكرية الجزائرية، لابد من رؤية الوجه الآخر الحالي للقدرات القتالية التي يمكن للدولة بواسطتها من التصدي للتهديدات المحيطة بها، إذ نجاح أي مشروع استراتيجي بشكله الكامل مرهون بمدى القدرة العسكرية للدولة على حمايته وتعزيزه ،فيمكن هنا إدراج بعض المعلومات عن إعدادات الجيش من ناحيتي الإمكانيات البشرية والمادية[2]

اولا: القدرات العسكرية للجيش الجزائري في المتوسط: التصنيف والإحصائيات

أ- تصنيفات الجيش الشعبي الوطني الجزائري:

-احتل الجيش الجزائري المركز الثالث عشر 13 في ترتيب أقوى القوات المسلحة في العالم، بعد أن أظهر البلد المتوسطي الشمال إفريقي أنه يمتلك أخطر الأسلحة في المنطقة، من بينها صاروخ "إسكندر" الباليستي. هذا ما أفادت به المجلة الايطالية "Military Watch" المهتمة بالشؤون العسكرية. على وجه الخصوص، خلال التدريبات العسكرية، نشر الجيش الجزائري، ولأول مرة، صواريخ باليستية (إسكندر) روسية الصنع،

[1] - نبيل كحلوش، " العمق الاستراتيجي للدولة الجزائرية: افاق مشروع"، **مجلة الاصالة للدراسات والبحوث**، مجلد 01، العدد 01، 2019، 107.

[2] - المرجع نفسه، ص. 108.

تفوق سرعتها سرعة الصوت، يعتقد أنها كانت في حوزة القوات المسلحة للبلاد منذ عدة سنوات. وفقًا لتقارير من "Military Watch"، يُعتبَر "إسكندر" من أكثر الصواريخ الباليستية التكتيكية كفاءة في العالم، ومن المعروف أنه جرى تصديره إلى أرمينيا والجزائر، على الرغم من أن كوريا الشمالية والجنوبية قد نشرت أيضًا صواريخا مماثلة، والتي يعتَقد أنهم استفادوا من نقل التكنولوجيا الروسية. يبلغ مدى "إسكندر" حوالي 500 كيلومتر وهي محل تقدير خاص لدقتها العالية وقدرتها على المناورة، فضلاً عن قدرتها على السفر بسرعات عالية، حتى أعلى من 5 ماخ، قالت مجلة "Military Watch" أن التصنيف لأهم القوى العسكرية في العالم يستند على مجموعة متنوعة من العوامل ويستخدام صيغة دقيقة لتصنيف الدول من خلال قدراتها القتالية. ويُؤخذ بعين الاعتبار أكثر من 50 عاملًا مختلفًا في تحديد موقف كل دولة، موضحة إن كميات الأسلحة، على الرغم من أهميتها، ليست هي العوامل الوحيدة التي تحدّد القدرات العسكرية لدولة ما أو ترتيبها. فالتدريب والجاهزية القتالية والقواعد العسكرية الخارجية والبنية التحتية الدفاعية والتحصينات هي بعض المعايير العديدة الأخرى التي تؤخَذ بعين الاعتبار والتي يمكن أن تكون في كثير من الأحيان حاسمة في نتيجة الحرب. ويلاحَظ أن نقاط القوة البارزة لكل بلد معين، إن وجدت، لإعطاء إشارة إلى المعايير التي من المرجح أن يعتمد عليها كل طرف لتحقيق النصر.[1]

–افتكت الجزائر المرتبة 15 عالميا من حيث قوة أسطول الغواصات، وفقا لموقع "غلوبال فاير باور" المختص بالشؤون العسكرية، وأفاد التقرير بأن الغواصة الهجومية الحديثة قادرة على هجوم بحري وبري من خلال الوسائل التقليدية والنووية، فضلا عن إمكانية استخدام الغواصات لدعم عمليات القوات الخاصة وأعمال الاستطلاع[2].في حين احتل الجيش الجزائري المرتبة الأوّل مغاربيا والثالث عربيا والثاني إفريقيا ضم اقوى جيوش العالم لـ 2023، وجاء في الـ 26 عالميا مقارنة بسنة 2022 فقد تقدم بـ 5 مراتب أين إحتل المرتبة 31.[3]

[1] - مجلة "Military Watch" تصنف الجزائر في المركز الـ13 كأقوى قوة عسكرية في العالم والأولى في شمال إفريقيا، **من الموقع الالكتروني:** http://www.alitaliyanews.com/2020/11/algeria-la-potenza-militare-piu-forte-del-nord-africa.html، بتاريخ 2020/11/02، يوم 2023/06/11.

[2] - العربية نت، الجزائر في طليعة ترتيب أسطول الغواصات عربياً، **من الموقع الالكتروني:** https://www.alarabiya.net/north-africa/2021/09/24، بتاريخ 2021/09/24، يوم 2023/06/10.

[3] - مرزوقي فيصل، الجيش الجزائري يتقدم في الترتيب العالمي والإفريقي لأقوى جيوش العالم لـ 2023، من **الموقع الالكتروني:** https://www.ennaharonline.com/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B4-، بتاريخ 2023/01/07، يزم 2023/06/12.

الشكل رقم 16: يبين ترتيب الجيش الجزائري حسب موقع Military Watch سنة 2020

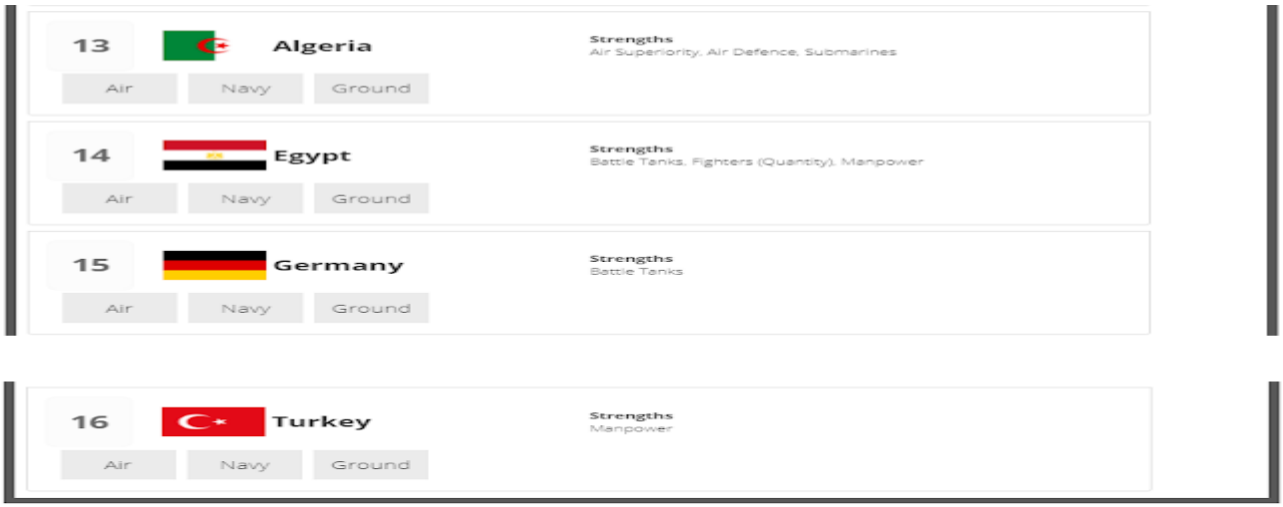

المصدر: من الموقع الالكتروني:

https://militarywatchmagazine.com/category/africa_and_south_america

– صنف الجيش الوطني الشعبي من بين الأقوى عالميا وقاريا وعربيا في سنة 2023، في تصنيف حديث لموقع "Global Firepower" المتخصص في الشؤون العسكرية حيث تصدرت مصر التصنيف كأقوى جيش عربي ، وفي التصنيف الجديد حول دراسة القوة العسكرية لـ 145 دولة لأفضل جيوش العالم في عام 2023، حلت مصر في المرتبة 14 عالميا الأولى عربيا، تليها السعودية في المرتبة 22 عالميا والثانية عربية، ثم الجزائر في المرتبة 26 عالميا والثالثة عربيا، ويعتمد موقع "Global Firepower" في التصنيف السنوي للقوى العسكرية عالميا وإقليميا على جملة من العوامل تشمل الوضع الراهن للقدرات العسكرية والمالية واللوجستية والجغرافية، ويأخذ في الاعتبار حجم البلدان وتقدمها التكنولوجي[1].

–نشر موقع "دريز أنفو" الفرنسي تقريرا، سلط من خلاله الضوء على البحرية العسكرية الجزائرية التي أضحت تدريجيا واحدة من أقوى البحريات العسكرية في حوض البحر الأبيض المتوسط، وذلك وفقا لموقع "مينا

[1] - نور الدين عروسي، تصنيف جديد : الجيش الجزائري بين الأقوى عالميا في 2023، **من الموقع الالكتروني:** https://khabarpress.dz/2023/05/31/%D8%AA%D8%B5%D9%86%D9%8A%D9%81-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AC%، بتاريخ 2023/05/31، يوم 2023/06/12.

ديفونس" المختص في الشؤون العسكرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وذكر الموقع أن الجيش الوطني الشعبي الجزائري يحتل حاليا المرتبة 23 على قائمة أقوى الجيوش في العالم، أي بعد مصر التي تحتل المركز العاشر، والسعودية التي تحتل المرتبة 22 (افريل 2022)، أما الولايات المتحدة فتحتل المركز الأول متقدمة على كل من روسيا، والصين، والهند، في حين تقبع فرنسا في المركز الخامس، متفوقة على المملكة المتحدة واليابان. وتأتي في المركز الثامن تركيا، وتليها ألمانيا. وطرح الموقع تساؤلا حول من تعمل الجزائر على التسلح ضده تحديدا،هل ضد المغرب؟ الذي لم يستطع مؤخرا احتواء الصحراويين، وجبهة البوليساريو، والجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، وأضاف الموقع أنه لا يبدو على الجزائر أنها تتسلح لمواجهة التهديد الذي تمثله الجماعات المسلحة، على غرار "تنظيم الدولة" "وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، بالإضافة إلى المتطرفين الذين يتمركزون تدريجيا في شمال البلاد. ويعود ذلك إلى أن هذه الجماعات لا تمتلك قوات بحرية. وبالتالي، يظل السؤال المطروح هو: ضد من تتسلح الجزائر[1]

–اكدت الصحافة الإسبانية، أن الجزائر أصبحت قوة عسكرية إقليمية، لا يمكن مواجهتها، خصوصا وأن دول الساحل الأوروبي لا تملك القدرة على مواجهة أسلحتها المتطورة، وهو ما يؤثر على المصالح الإسبانية فيما يتعلق بالسيطرة على مياه البحر الأبيض المتوسط، حيث أوضح موقع "لارازون" الإسباني في تقرير له، أن قوة الجزائر عسكريا أصبحت مصدر قلق لإسبانيا، حيث أن الحرب الروسية الأوكرانية، أظهرت قوة السلاح الروسي والذي تملك الجزائر أغلب أنواعه، نظرا للتقارب الجزائري الروسي في المجال العسكري، ما يجعلها قوة عسكرية إقليمية لا يمكن لأي بلد في البحر الأبيض المتوسط مواجهتها.وتطرق الموقع إلى الأسلحة التي تحوزها الجزائر على غرار أسطول من غواصات "كيلو" القادرة على البقاء تحت الماء لمدة 45 يوما، وحمل طاقم مكون من 52 شخصًا وتضم 18 طوربيد، أو24 لغم، ثمانية صواريخ من طراز ستريلا 3 Mوأربعة صواريخ من طراز كاليبر M54K3، مع دمج أربعة صواريخ كاليبر، الذي أظهر نجاحا كبيرا في إصابة الأهداف بدقة، ، ما يعني أن هناك على الجانب الجنوبي يمكنه وضع صاروخ كاليبر من إحدى غواصاته في أي مكان موجه لإسبانيا دون أدنى قدرة لردعه، كما أشار ذات الموقع إلى أن الجزائر هي الدول الوحيدة في البحر المتوسط ، قادرة على إطلاق صواريخ تكتيكية من غواصاتها إلى البر، والتي لا تملكها دول الساحل الأوروبي، معتبرا أن هذا السلاح هو بلا شك أكبر تهديد لأمن إسبانيا وبقية أوروبا الغربية.كما أبرز

[1] - الجزائر تصبح تدريجيا قوة عسكرية في البحر الأبيض المتوسط، **من الموقع الالكتروني:** https://arabi21.com/story/1088441/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-، بتاريخ 2022/04/18، يوم 2023/06/10.

"لارازون"، أن الجزائر تعتزم اقتناء سوخوي 57 وهي مقاتلة من الجيل الخامس تضاهي الطائرة الأمريكية "إف 35"، مزودة برادار يعمل بنظام "إكس باند" فائق القدرة، يبلغ مداه 400 كيلومتر، ويمكنه تتبع 60 هدفا بنفس الوقت[1].

صرح قائد الجيش الجزائري الحالي، الفريق "سعيد شنقريحة"، على هامش مناورة بحرية لقاذفات صواريخ بالواجهة البحرية لوهران غربيالجزائر ، ضمن تمارين دورية تشارك فيها في العادة غواصات وقطع بحرية حديثة سنة 2020. أعلن الجيش الجزائري أنه يبذل مساعي حقيقية لإعادة الاعتبار إلى القوات البحرية، لتصبح قوة مثلما كانت في الماضي يحسب لها ألف حساب في البحر الأبيض المتوسط" ولم تعدّ السلطات الجزائرية نياتها في التحول تدريجياً إلى لاعب عسكري مهم غرب البحر المتوسط، إلا بعد مسار تحديث استمر نحو عقدين من الزمن على ترسانة القوات البحرية. القيادة العليا للجيش تسعى لإعادة الاعتبار إلى البحرية الجزائرية التي عاشت فترة ذهبية في تاريخنا المجيد، وكانت تمثل من دون منازع سيدة البحار الأولى، وذكر ان أبعاد السعي الحثيث والجهود المكثفة والمتواصلة المبذولة من القيادة العليا للجيش لا ترمي فقط إلى الرفع من القدرات القتالية والعملياتية لقواتنا البحرية، باعتبارها رمزا أكيدا من رموز القدرة على حماية مياهنا الإقليمية، ولفت إلى وضع القوات البحرية، على المسار الصحيح، وجعلها قوة رادعة فعلية، تتماشى سمعتها مع سمعة الجزائر المستقلة، ذات الجذور الثورية العريقة، وتنسجم قدرتها القتالية والعملياتية مع مختلف الرهانات والتحديات الطارئة، التي أصبح يعج بها عالم اليوم، وتتوافق بالأساس مع المهام الدستورية الموكلة إليها ضمن قوام المعركة للجيش، سليل جيش التحرير الوطني.[2]

---

[1] - موقع إسباني: الجزائر قوة عسكرية لا يمكن مواجهتها، **من الموقع الالكتروني:** https://elikhbaria.dz/%D9%85%D9%88%D9%82%D8%B9-%D8%A5/، بتاريخ 2022/06/11، يوم 2023/06/10.

[2] - عاطف قدادرة، لجزائر "تقتحم صراع المتوسط معلنة جهوزية قواتها البحرية"، **من الموقع الالكتروني:** https://www.independentarabia.com/node/147176/%D8%A7%D9%84%D8%A3%، بتاريخ 2020/08/28، يوم 2023/06/12.

[2] - محمد عابد، على صفيح ساخن.. إليك أقوى 5 أساطيل بحوض المتوسط (شاهد)، **من الموقع الالكتروني:** https://arabi21.com/story/1268526/%D8%B9%D9%84%D9%89-%، بتاريخ 2020/05/08، يوم 2023/06/12.

وتحتل الجزائر المرتبة اخامسة 05 لأقوى 5 أساطيل بحوض المتوسط وبالاستناد إلى حجم الأسطول الحربي لكل دولة في المنطقة، والتصنيف العسكري الإجمالي لجيوشها، بحسب بيانات موقع "غلوبل فاير باور"، والدول الخمس المتصدرة من حيث القوة البحرية في حوض البحر الأبيض المتوسط. هي كاتالي: مصر، ايطاليا، فرنسا، تركيا، الجزائر، حيث تتقدم هذه الاحيرة بشكل كبير على نظيراتها في أغلب الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط. وبحسب موقع "غلوبل فاير باور"، فإن البلاد تقع في المرتبة الـ14 عالميا، من حيث عدد القطع البحرية، بواقع 201 من مختلف الأصناف، بينها ست غواصات وخمس فرقاطات.[1]و يمكن الاستنتاج في الأخير أن القدرات العسكرية التي تتمتع بها الجزائر قادرة بواسطتها على التدخل في أي منطقة مجاورة وفي أي نقطة من نقاط عمقها ألإستراتيجي كما أن خبرتها الميدانية كما سبق شرحها ال تدع مجال للشك في قدرة الجيش الجزائري على ذلك، فعدم التدخل إذن إنما يعود بالدرجة الأولى إلى مبادئ دستورية وعقيدة عسكرية لم تتجاوزها الجزائر أوتغيرها لحد الآن.

ب-احصائيات الجيش الجزائري: القدرة العسكرية ونوع الاسلحة

ان تعزيز القدرات الدفاعية الوطنية وعصرنة وتطوير مختلف مكونات القوات المسلحة، يشكل أحد الركائز الأساسية التي يبنى عليها استراتيجية الجزائر لمواجهة مختلف التحديات والمخاطر، وتؤكد ان الجيش الوطني سيبقى دائما وأبدا على استعداد لمواجهة أي خطر، قد يمس بأمن وسلامة الجزائر مهما كان نوعه وحجمه حفاظا على وديعة الشهداء وضمانا لمستقبل الأجيال القادمة،وخلال السنوات الأخيرة ،اتخذت الجزائر خطوات عديدة لتطوير جيشها، وضمان جاهزيته لحماية الأمن والاستقرار في البلاد.[2]وأنها قطعت أشواطا كبيرة في بناء القدرات العسكرية لجيشها.[3]

تضم القوات البرية للجيش الجزائري دبابات ومدرعات ومدافع ذاتية الحركة ومدافع مقطورة وراجمات صواريخ، ويتراوح تصنيفها بين الـ17 و28 عالميا،وتقدر قوته البشرية بأكثر من 460 ألف جندي ويشمل ذلك القوات

---

[2] - سبوتنيك عربي،الجيش الجزائري: مستعدون لمواجهة أي خطر يمس البلاد مهما كان نوعه، **من الموقع الالكتروني:** https://sputnikarabic.ae/20230808/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B4D9%85%D9%87%D9%85%D8%A7-، بتاريخ 2023/08/08، يوم 2023/08/15.

[3] - سبوتنيك عربي، رئيس الأركان الجزائري: قطعنا أشواطا كبيرة في بناء قدراتنا العسكرية، **من الموقع الالكتروني:** https://sputnikarabic.ae/20230708/%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3، بتاريخ 2023/07/08، يوم 2023/08/09.

العاملة والاحتياطية والقوات شبه العسكرية، حسبما تشير إحصائيات موقع "غلوبال فاير بور" الأمريكي لعام 2023. وأورد الموقع معلومات عن حجم كل نوع من الأسلحة التابعة للقوات البرية الجزائرية وتصنيفه عالميا:

- قوة الدبابات تضم 1700 دبابة وتصنف في المرتبة الـ 17 عالميا.
- قوة المركبات العسكرية تضم 35 ألفا و990 مركبة وتصنف في المرتبة رقم 28 عالميا.
- قوة المدافع ذاتية الحركة تضم 224 مدفعا وتصنف في المرتبة رقم 26 عالميا.
- قوة المدافع المقطورة تضم 483 مدفعا وتصنف في المرتبة رقم 23 عالميا.
- قوة راجمات الصواريخ تضم 298 راجمة وتصنف في المرتبة رقم 20 عالميا.

وإضافة إلى العتاد العسكري، فإن القوة البشرية للجيش الجزائري تضم 465 ألف جندي بينهم 130 ألفا قوات عاملة و135 ألفا قوات احتياطية و200 ألف قوات شبه عسكرية، وتشير إحصائيات الموقع إلى أن عدد سكان الجزائر يتجاوز 44 مليون نسمة بينهم نحو 18 مليونا يصلحون للخدمة العسكرية، ويحتل الجيش الجزائري المرتبة رقم 25 بين أكثر جيوش العالم إنفاقا بميزانية دفاع تقدر بنحو 9.9 مليار دولار[1].

احتفل الجيش الجزائري بالذكرى الـ 60 لاستقلال البلاد ونظم عرضا عسكريا ضخما بهذه المناسبة أشرف عليه رئيس الحالي للجزائر السيد "عبد المجيد تبون" وشارك فيه عدد من قادة الدول الأخرى، وشارك في العرض العسكري نحو 100 تشكيل من مختلف أفرع القوات المسلحة، حسبما ذكرت وكالة الأنباء الجزائرية، اليوم الثلاثاء، التي أشارت إلى أنها شملت وحدات بحرية ومقاتلات وطائرات حربية متنوعة. وأظهر العرض العسكري حجم القوة العسكرية التي يملكها الجيش الجزائري،حيث يصل عدد جنود الجيش الجزائري إلى 465 ألف جندي بينهم 130 ألفا قوات عاملة و135 ألفا قوات احتياطية و200 ألف قوات شبه عسكرية، وتصنف القوات الجوية الجزائرية في المرتبة رقم 21 عالميا وتمتلك 552 طائرة حربية بينها 21 مقاتلة وطائرة اعتراضية و22 طائرة هجومية و58 طائرة نقل عسكري و87 طائرة تدريب و9 طائرات مهام خاصة، كما تمتلك 5 طائرات تزود بالوقود في الجو و268 مروحية بينها 45 مروحية هجومية، وضم

[1] - سبوتنيك عربي، بعد تنظيم عرض عسكري ضخم... ما هي قدرات الجيش الجزائري في الذكرى الـ 60 لاستقلال البلاد؟، **من الموقع الالكتروني:** https://sputnikarabic.ae/20220705/%D8%A8%D8%B9%D8%AF-، بتاريخ 2023/07/05، يوم 2023/07/22.

القوات البرية الجزائرية أنواع مختلفة من الأسلحة تشمل ألفين و196 دبابة و6 آلاف و461 مدرعة و545 مدفعا ذاتي الحركة و450 مدفعا ميدانيا و334 راجمة صواريخ.

لقوات الجوية الجزائرية باعتبارها واحدة من اسس إستراتيجية الدفاع عن الوطن وتعتبر حاليا إحدى أقوى الاساطيل عربيا وأفريقيا لامتلاكها اسطولا جويا حديثا يضم أنواعا مختلفة من الطائرات العسكرية أهمها مقاتلات سو-35 و سو-30 و ميغ-29 و مقنبلات سو-34 و مقنبلات سو-24، مروحيات مي-17 ومي-24 و مي-28 و كا-52، إضافة إلى ذلك يعتبر اسطول النقل الجوي التكتيكي الجزائري الأكبر عربيا وأفريقيا و متوسطيا بمجموع 140 طائرة متخصصة. وتريد الجزائر شراء طائرات ميغ-35 و سو-57الشبحية. من ناحية الهياكل القاعدية تشغل القوات الجوية عددا كبير من القواعد منتشرة في كل أنحاء البلاد ، كما يمتلك الجيش الجزائري 552 طائرة تمثل قواته الجوية التي تضم 103 مقاتلة وطائرة اعتراضية و22 طائرة هجومية و58 طائرة نقل عسكري و87 طائرة تدريب و9 طائرات مهام خاصة و5 طائرات تزود بالوقود في الجو و268 مروحية بينها 45 مروحية هجومية، في حين أظهرت لقطات نشرتها القنوات الجزائرية مقاتلات "سو-30• أم كي أ" (Su-30MKA) من الوزن الثقيل التابعة للقوات الجزائرية أثناء تنفيذها مهمات لاستهداف الدفاعات الجوية. وبحسب مجلة "ميلتاري واتش" المتخصصة بأخبار السلاح، استخدمت المقاتلات الجزائرية صواريخ كروز "Kh-31P" ضد أهداف تحاكي أسلحة ينتج عنها انبعاثات إشعاعية، واعتبرت المجلة أن هذه التدريبات تأتي في وقت يشهد توترات شديدة مع كل من إسبانيا والمغرب، ويأتي أيضا في أعقاب تدريبات تجري في المنطقة بقيادة الولايات المتحدة في عام 2021 والتي يُنظر إليها على نطاق واسع على أنها تحاكي هجمات على أهداف جزائرية وبينت المجلة أن مقاتلات "سو-30 أم كي أ" هي بمثابة العمود الفقري للقوات الجوية الجزائرية مع ما يقدر بـ 60 مقاتلة موجودة في الخدمة وتصل إلى أكثر من 70 مقاتلة بمجرد تنفيذ الطلبات المعلقة.[1] وفيما يخص الأسطول الحربي الجزائري من 201 وحدة

•- تستفيد الطائرة من قدرة عالية على التحمل تجعلها قادرة على وضع أهداف في معظم أنحاء أوروبا ضمن نطاقها، وتتميز المقاتلة الجزائرية بأنها قادرة على العمل على ارتفاعات عالية جدًا فوق حد "أرمسترونج"، وتحمل أحد أكبر الرادارات من أي مقاتلة في العالم، تشتهر الصواريخ بسرعاتها العالية التي تتجاوز 3 ماخ، مع متغيرات مضادة للإشعاع تتراوح مداها بين 110 و130 كيلومترًا ويُعتقد أن سو 30أس قادرة على حمل من أربعة إلى ستة صواريخ في كل جناح، كما تتمتع الترسانة الجزائرية للصواريخ المضادة للأهداف الأرضية بمكانة عالية بين القوات الجوية الأفريقية والمتوسطية، وتشمل صورايخ "Kh-59ME" التي كانت الجزائر العميل الأجنبي الوحيد لها بخلاف الهند والصين

[1] - سبوتنيك عربي، مقاتلات "سو-30" الجزائرية الأقوى في أفريقيا توفر "توازن قوى مع الأعداء المحتملين" في أوروبا، **من الموقع الالكتروني:** https://sputnikarabic.ae/20220622/%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%AA%D9%84، يوم 2023/06/22، يوم 2023/08/22.

بحرية بينها 5 فرقاطات و6 كورفيتات و6 غواصات و25 سفينة دورية، وتمتلك الجزائر مساحة جغرافية ضخمة تتجاوز مليونين و381 كيلومترا مربعا ولديها قوة دعم لوجيستي تضم أسطولا تجاريا يتكون من 114 سفينة و12 ميناء و149 مطارا وشبكة ضخمة من الطرق والسكك الحديدية.[1]

ثانيا: تطور الانفاق العسكري في الجزائر

تعتبر الجزائر البلد الأكثر ذودا عن الأمن الإقليمي، إذ تكرس له إمكانات أكبر بكثير من غيرها. بحكم تمسكها باستقلالية قرارها الاستراتيجي، تعتمد الجزائر حصري على إمكاناتها الخاصة ما يجعلها أهم بلد في المنطقة التزاما بالأمن الإقليمي من حيث المساهمة فيه سياسيّا وعسكريّا. فبالرغم من عدم تورطها في أي من الصراعات في تخومها فإنها تبذل "مجهودا حربيا ضخما، من حيث العدة والعتاد والمال، لحماية حدودها وبالتالي حدود جيرانها، فضلا عن المساعدات التي تقدمها لهم، كما تعتبر الجزائر أهم عامل استقرار في الإقليم المغاربي الساحلي المتوسطي، فهي تكرس مجهودها الحربي إقليميا سياسيا وماليا وأمنيا وحتى عسكريا، تونس ومالي والنيجر وليبيا (تستفيد هذه الأخيرة من الدعم السياسي والأمني). ويمكن التعبير عن هذا الدور بالتذكير ببعض الأرقام، حيث قدمت الجزائر مساعدات في إطار محاربة الإرهاب، لدول الساحل (مالي والنيجر وموريتانيا وتشاد وبوركينافاسو)، وبلغت مساعدة الجزائر لليبيا أكثر من مئة مليون دولار خلال السنوات الثماني الأخيرة. كما قدمت مساعدات مالية لتونس في 2014، بقيمة 250 مليون دولار، فضلا عن مساعدات أخرى (منها هبة وقروض بفوائد رمزية ووديعة لدى البنك المركزي التونسي) منحتها إياها في 2011 عقب رحيل زين العابدين بن علي[2]

إن الجيش الجزائري يواجه اليوم مجموعة من التحديات الأمنية الجديدة، التي تفرض عليه مواكبة التطور الحاصل في البنى والمنظومات العسكرية، وتطوير كفاءة الكوادر العسكرية، ولمواجهة الحروب الحديثة من الجيل الرابع والخامس، وما تتطلبه من إمكانيات بشرية ومادية كبيرة، وعلى مستوى هام من التقنية والتكنولوجيا. يستلزم إنفاقا وتخطيطا استراتيجيا محكما، للوصول إلى الغايات المحددة، والمتمثلة أساسا في

[1] - سبوتنيك عربي، ما هي قدرات الجيش الجزائري في 2022؟، **من الموقع الالكتروني:** https://sputnikarabic.ae/20220607/%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%8A-%D9%81%D9%8A-، بتاريخ 2023/08/07،]/, 2023/05/12.

[2] - عبد النور عنتر، **عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية**، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2018، ص. 04

حماية أمن البلاد، وتعتبر وزارة الدفاع الجزائرية أن التطورات الإقليمية، والتحديات الأمنية المتزايدة، تفرض تطوير تسليح الجيش، وهو ما يفسر ارتفاع موازنته.[1]

وتعتبر الوزارة، بحسب افتتاحية نشرتها مجلة "الجيش" لسنة 2022، أن "تداعيات أمنية قد تحدث في المنطقة المغاربية، نتيجة تحالفات إقليمية، (في إشارة إلى الاتفاقية الأمنية العسكرية بين المغرب والاحتلال الإسرائيلي)، تفرض اليقظة والاستعداد لأي تطور طارئ، من أجل بلوغ أقصى درجات الجاهزية، من خلال تحقيق نتائج باهرة ومثالية، في كل ما يتصل بتطوير قدرات قواتنا المسلحة على جميع الأصعدة والمستويات، كما اعتبرت أن "تردي الوضع الإقليمي على طول شريط حدودنا، إضافة إلى استهداف بعض الأطراف أخيراً أمن المنطقة، وهذه التهديدات، وإن كانت غير مباشرة، تعنينا وتدفعنا لمواجهتها ونسفها، وتفرض الاستمرار في تطوير قدرات الجيش الجزائري لمواجهة أي تطورات طارئة، ولمواجهة وإحباط المخططات العدائية وبغض النظر عن مجموعة التحديات الأمنية الكلاسيكية التي تواجهها الجزائر، في علاقة بنشاط المجموعات الإرهابية في منطقة الساحل قرب الحدود الجنوبية، ومتطلبات حماية الحدود ومنشآت النفط وحقول الغاز في الصحراء الجزائرية، فإن الكثير من المتابعين لملف تطور موازنة الجيش والإنفاق العسكري، يربطون ذلك بتحول لافت في عقيدة الجيش، من حيث البعد الاستباقي في موازين القوى في المنطقة، ومنع حدوث أي اختلال في هذه الموازين لصالح أطراف تقف في الوقت الحالي على نقطة خصومة سياسية وأمنية مع الجزائر، وبغض النظر عن مجموعة التحديات الأمنية الكلاسيكية التي تواجهها الجزائر، في علاقة بنشاط المجموعات الإرهابية في منطقة الساحل قرب الحدود الجنوبية، ومتطلبات حماية الحدود ومنشآت النفط وحقول الغاز في الصحراء الجزائرية، فإن الكثير من المتابعين لملف تطور موازنة الجيش والإنفاق العسكري، يربطون ذلك بتحول لافت في عقيدة الجيش، من حيث البعد الاستباقي في موازين القوى في المنطقة، ومنع حدوث أي اختلال في هذه الموازين لصالح أطراف تقف في الوقت الحالي على نقطة خصومة سياسية وأمنية مع الجزائر[2]

[1] - عثمان لحياني، موازنة ضخمة للجيش الجزائري: إنفاق عسكري تغذيه الرمال المتحركة، من **الموقع الالكتروني:** https://www.alaraby.co.uk/politics/%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86%D8%A9-%D8%، بتاريخ 2022/01/07، يوم2023/06/19.

[2] - المرجع نفسه، ص. 04

انطلق منذ أوائل الستينات، منذ حرب الرمال، ثم من عام 1975 حتى نهاية الثمانينات، عندما هدّد الصراع في الصحراء بالتطور إلى حرب مفتوحة، حيث تضاعفت النفقات في هذا المجال بين عامي 1974 و1986 من 1.03 إلى 2.43 مليار دولار للجزائر، وبعد أن شهدت فترة من الاستقرار خلال التسعينات وأوائل القرن الحادي والعشرين، بسبب المناخ الدولي السلمي بعد سقوط جدار برلين والحرب الأهلية التي ضربت الجزائر، لكن سرعان ما استؤنفت المنافسة المحمومة انطلاقًا من عام 2006، وما بين عامي 2006 و2010، ارتفع الإنفاق العسكري الجزائري من 3.4 مليارات دولار إلى 5.3 مليارات دولار، ومنذ العام 2010 نتقلت ميزانية التسلح الجزائرية إلى الضعف من 5.3 مليارات دولار إلى 10.5 مليارات دولار في عام 2016 حيث برزت الجزائر باعتبارها الدولة الإفريقية التي تكرِس أكبر قدر من الموارد المالية للأنشطة العسكرية، ويُعزى إنفاقها في هذا المجال أساسًا إلى العائدات المتأتية من صادرات النفط والغاز مما يمكنها من القيام باستثمارات كبيرة ومستدامة في اقتناء الأسلحة.[1]

الجدول رقم 19: يوضح إنفاق الجزائر العسكري 2010-2016 (مليار دولار)

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
10.654	10.413	9.953	8.642	8.001	7.603	5.313

المصدر: عبد النور عنتر، عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2018، ص. 05.

يفسر هذا المجهود الحربي المعتبر أهمية إنفاق الجزائر العسكري المرتفع، والذي تضاعف بين 2010 (5.313 مليارات دولار) و2016 (10.654 مليارات دولار). ويعود تسلحها القوي، خلال السنوات الأخيرة، إلى تمسكها باستقلالها الأمني وإلى عوامل بنيوية أخرى (تأخر متراكم في برامج تسلحها لأسباب داخلية وطارئة، لكنها تنحو لتصير هي الأخرى بنيوية، والمتمثلة في القلاقل الأمنية في بيئتها الإقليمية، (الأزمتان الليبية والمالية)، علمًا بأن جزءًا من الأسلحة الثقيلة، مثل المقاتلات، يستخدم في مراقبة الحدود[2]

[1] - مصطفى جالي، **التسلح الجزائري-المغربي: سياق جديد لتوجهات قديمة**، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2021، ص. 05.

[2] - عبد النور عنتر، عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية، نفس المرجع، ص. 05.

انطلاقا من سنة 2016، إذا كان الإنفاق العسكري الجزائري قد عرف انخفاضًا طفيفًا حيث بلغ 9.9 مليارات عام 2017 و9.5 في 2018، فسرعان ما سيعود للارتفاع في سنة 2019 ليصل 10.3 مليارات دولار حيث يُلاحَظ أن الإنفاق على التسلح لدى هذا الأخير قد تميز بنوع من الثبات حيث انتقل فقط من 3.5 مليارات دولار في 2016 إلى 3.7 مليارات فقط في 2019، وحتى عام 2020، تصدرت الجزائر قائمة الدول التي تنفق أكثر على الأسلحة في القارة الإفريقية. فبحسب تقرير"اتجاهات الإنفاق العسكري العالمي، 2020"، الصادر عن معهد "ستوكهولم للسلام"، بلغ الإنفاق العسكري الجزائري 9.7 مليارات دولار، بانخفاض قدره 3.4٪ مقارنة بعام 2019، "لكنه ظل إلى حد بعيد أكبر منفق في شمال إفريقيا وإفريقيا ككل، حيث كان لانخفاض أسعار النفط، بدءا من عام 2014 وما تلاه من انخفاض في عائدات النفط الجزائرية، تأثير ملحوظ على الإنفاق العسكري الجزائري بحلول نهاية عام 2016. فخلال الفترة 2017-2020، انخفض الإنفاق الجزائري كل عام باستثناء عام 2019، عندما انخفض الإنفاق العام بنسبة 5.3٪.[1]

الشكل رقم 17: يوضح وتيرة الإنفاق على التسلح لدى الجزائر بين عامي 2010 و2020 بالمليار دولار على أساس ثابت (2019)

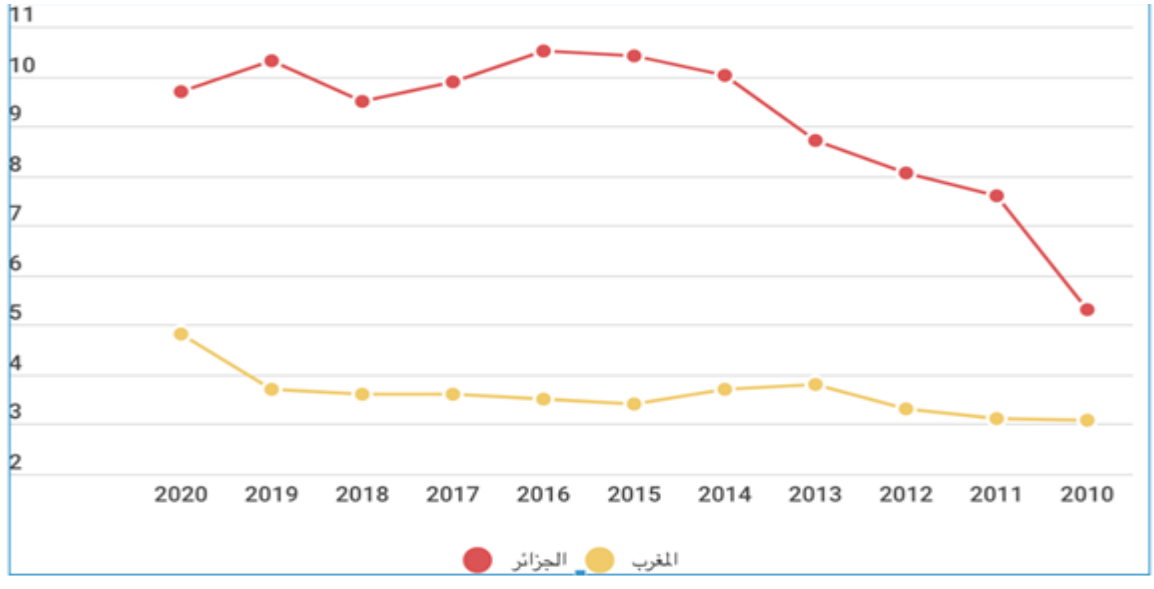

المصدر: معطيات أرقام معهد ستوكهولم للسلام للفترة ما بين (2010، 2020).

[1] - مصطفى جالي، نفس المرجع السابق، ص. 06.

زادت الجزائر، إحدى القوة العسكرية الرئيسة في أفريقيا، ميزانيتها الدفاعية للعام 2023 بأكثر من الضعف مقارنة بالعام 2022 لتصل إلى أكثر من 22 مليار دولار، بحسب مشروع قانون المالية الذي أقرّه مجلس النواب، وبذلك تبقى موازنة وزارة الدفاع الوطني في المركز الأول في بنود الميزانية العامة للدولة، تليها موازنة وزارة المالية التي بلغت قيمة مخصصاتها أكثر من 21 مليار دولار. وتأتي هذه الزيادة غير المسبوقة على الإنفاق العسكري عند معظم المحللين في سياق توترات شديدة بين الجزائر والمغرب، بعد أن قطعت الجزائر علاقاتها الدبلوماسية معها سنة2021 بسبب الخلافات العميقة بين الجارتين حول إقليم الصحراء المغربية المتنازع عليه والتقارب الأمني بين المملكة وإسرائيل، وأصبح تمويل هذه الميزانية ممكنا بفضل ارتفاع أسعار المحروقات التي تعتبر الجزائر مصدرا رئيسا لها.[1]

الجدول رقم 20: يوضح القيمة المالية للإنفاق على التسلح لدى الجزائر والمغرب بين عامي 2010 و2020 بالمليار دولارا على أساس ثابت (2019)

	الجزائر	المغرب
2020	9.7	4.8
2019	10.3	3.7
2018	9.5	3.6
2017	9.9	3.6
2016	10.5	3.5
2015	10.4	3.4
2014	10.02	3.7
2013	8.7	3.8
2012	8.05	3.3
2011	7.6	3.1
2010	5.3	3.09

المصدر: معطيات أرقام معهد ستوكهولم للسلام للفترة ما بين (2010، 2020).

المطلب الثالث: اسباب التسلح العسكري الجزائري

[1] - زيادة غير مسبوقة على الإنفاق العسكري في الجزائر، **من الموقع الالكتروني:** https://middle-east-online.com/%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D9%85%D8%B3%D8%A-% D9%81%D9%8A، بتاريخ 2022/11/23، يوم 2023/07/12.

بالرغم من أن الجدل لا يزال قائماً بين المتابعين بخصوص قضايا عديدة تتعلّق بطبيعة القيادة العسكرية القائمة، قيمها، عقيدتها، مشروعها، دورها المستقبلي، نواياها ومدى استعدادها لمرافقة مطالب الحراك إلى النهاية فوضع البلاد على المسار الديمقراطي السليم، إلا أنّنا نعتقد بأن هناك إجماعا سيكون بخصوص مسألة واحدة وهي عدم احتمالية حدوث تراجع في ميزانية المؤسسة العسكرية القائمة التّي تُباشر منذ فترةٍ طويلةٍ عملية تسلّحٍ هائلة ودعماً كميّا ونوعياً للقدرات الدفاعية للبلاد، فخلال السنوات القليلة الماضية تمكّنت الجزائر من المحافظة على المرتبة الأولى للبلد الأكثر تسلحا في القارة الإفريقية يأتي ذلك في الوقت الذي تشهد فيه الجزائر على المستوى الداخلي منذ عقدين استقرارا أمنيا داخليا ليس من شأنه أن يبرر مثل هذا التسلح الضخم، أما على المستوى الخارجي فلا تخوض الجزائر حرباً ما خارج حدودها، كما لا يوجد تهديد كبير يواجه الأمن القومي للبلد اذ تعرف الجزائر علاقاتٍ دبلوماسية جيّدةٍ جدّا مع كافة القوى الكبرى متضاربة المصالح على حد سواء، كل ذلك صار يساهم بقوة في طرح الاسباب التي تجعل الجزائر تجنح لمثل هذا التسليح الضخم. والتي يمكن حصرها في النقاط المختلفة التالية لهذا التسلح[1]

التنافس الدولي في شمال أفريقيا:

تمنح الجغرافيا المتميزة لشمال أفريقيا أهمية حيوية لدولها في الاستراتيجيات الكبرى للقوى الدولية الفاعلة، فمنذ مطلع القرن الحادي والعشرين، بدأت المعالم الأولى لنفوذ فرنسا الاستعماري القديم تتلاشى مع تنامي الاهتمام الأمريكي بالمنطقة بشكلٍ حصريٍ منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر، بينما أدى الانتعاش الجديد لقوى الشرق الصاعدة إلى ظهور منافسين جدد على المسرح الشمال إفريقي على غرار كلّ من روسيا والصين، ولن نبالغ إذا ما قلنا بأن تركيا أيضا تُعتبر صاحبة نفوذ متنامي في المنطقة على حساب المستعمر القديم وبشكلٍ غير مسبوق منذ انتهاء فترة الوجود العثماني[2]

[1]- صخري محمد، قراءة في تطورات العقيدة القتالية للجيش الوطني الجزائري، **من الموقع الالكتروني:** https://www.politics-dz.com/%d9%82%d8%b1%d8%a7%d8%a1%d8%a9-%d9%81%d9%8a-%d8%aa%d8%b7%d9، بتاريخ 2018/08/22.

[2] - صخري محمد، رؤية جزائرية: لماذا تتسلّحُ الجزائر عسكرياً؟، **من الموقع الالكتروني:** https://www.politics-dz.com/%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8D9%84%D8%AC%D8%B2 %B3/، بتاريخ 2019/06/25.

إن الأمر الذي يميز علاقة الجزائر مع هذه القوى الفاعلة هو قدرتها الدبلوماسية على الحفاظ على مسافة واحد من جميع الفواعل الكبرى بالأخص الولايات المتحدة، روسيا والصين، إذ تحظى الجزائر مع هذه الدول الثلاث (صاحبة الاستراتيجيات المتنافسة بقوّة في العالم) بشراكة استراتيجية بشكل أنقذ الجزائر من الدخول في استقطابات ثنائية وصراعاتِ المحاور، وتعتبر روسيا المورد الرئيسي للسلاح الجزائري إذ يمثل السلاح الروسي أكثر من 75% من سلاح الجيش الجزائري، كما تستحوذ الجزائر على ما نسبته 52% من سوق السلاح الروسي في أفريقيا، بينما تعتبر الصين المستثمر الأول في البلاد متغلبة على فرنسا منذ سنة 2012، ومع كلا القوتين تحظى الجزائر بعلاقات تاريخية عميقة منذ أيّام الاحتلال الفرنسي للبلاد. أما بالنسبة للولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، فترى في الجزائر شريكا مهماً للحفاظ على الاستقرار الأمني لمنطقة شمال إفريقيا، خاصة بعدما اختبرت هذه الدول مؤخرا ما الذي يمكن أن يحدثه وجود دولة غي امنة (ليبيا) على الضفة الجنوبية للمتوسط من مشاكل أمنية متعددة الأشكال (جماعات إرهابية عابرة للقوميات والحدود، جماعات تهريب أسلحة، مخدرات وحتى البشر، الهجرة غير الشرعية وغيرها من أشكال المخاطر والتهديدات المتنوعة)، لذا فالجزائر بالنسبة لهذه الدول تعتبر بمثابة دولة حاجزة مهمة من الناحية الجيبوليتيكية.

وبالرغم من العلاقات الدبلوماسية والاستراتيجية الجيدة للجزائر مع هذه الدول، إلا أنّ التنافس الحاصل بينها في منطقة شمال أفريقيا (خاصة بين فرنسا والولايات المتحدة) جعل هذه القوى تستغل بعض الخلافات الإقليمية للجزائر مع الجيران (مسألة الصحراء الغربية) لأجل تحقيق بعض المكاسب السياسية أو الاقتصادية على حد سواء، فإذا ما رفضت الجزائر مثلاً الاستجابة لبعض القضايا المفروضة عليها من طرف هذه الدول، فسوف تتجه هذه الدول إلى إظهار دعمها للموقف المغربي في قضية الصحراء الغربية، أو سوف تعمل على إثارة بعض المشكلات الأمنية على الحدود الجزائرية الليبية عبر توفير الدعم اللوجستي لبعض الجماعات الإرهابية العابرة للحدود، كما تعتبر طبيعة الأسلحة التّي تشتريها الجزائر من روسيا في السنوات الاخيرة، أسلحة استراتيجية، على غرار منظومات الدفاع "أس 400 تيرايمف" التي تنصب احتسابا لمواجهة قوى كبرى، وبأن قوات الجو الجزائري للدفاع عن الإقليم باتت من بين أفضل 10 منظومات دفاعٍ في العالم،

الأمر الذي يطرح أسئلة مُحيرة عن السبب الذي يدفع الجزائر إلى امتلاك دفاعٍ جوي بميزات مُماثلة لا يجد له أي مبرر سوى وجود مخاوف جزائرية من احتمال التعرض لهجومٍ جوي مفاجئ من قوة كبرى.[1]

الأزمات الإقليمية في المنطقة:

تعد الظروف الإقليمية المُحيطة بالجزائر أكبر مبرر للتسليح الذي تباشره منذ سنوات، إذ تعتبر منطقة شمال إفريقيا منطقة غير مستقرة من الناحية الأمنية بالرغم مما تظهر عليه، فهي معرضة لاضطرابات أمنية شديدة في أي وقتٍ نظرا لحجم المُشكلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تعيشها شعوب المنطقة، العجز الديمقراطي لدولها، انتشار جماعات متطرفة وأخرى إرهابية على طول المنطقة، بالإضافة إلى التنافس الدولي المخفي هناك. اليوم، تجد الجزائر نفسها محاطة بسياج من الأزمات من كل الجهات، من الشرق تتشارك الجزائر مع دولة فاشلة أي ليبيا حدوداً بريّة قدرها 982 كلم، الأمر الذي يجعلها في مهمة صعبة جدا لتأمين هذه الحدود (الصحراوية الحارة) التي تعرف تنقلا نشطا لجماعات إرهابية كثيرة على غرار جماعة القاعدة في المغرب الإسلامي، هذا وبالإضافة إلى حدودٍ برية مع تونس قدرها 965 كلم، وكما هو معلوم، فإن هذا البلد يشهد اضطرابا سياسيا داخليا منذ سنة 2011، جلب تدخلات سياسية من أطرافٍ خارجية عقدت من الوضع الأمني هناك. أما من جهة الغرب فتُوجد المغرب، والحدود بين البلدين مُغلقة منذ سنة 1994، والعلاقات متوتّرةٌ بسبب أزمة الصحراء المتنازع عليها. أما من الجنوب فالجزائر تتشارك حدودا ضخمة جدا مع كل من مالي (1376 كلم) والنيجر (956 كلم)، وهي حدود أيضا تعرف نشاطا غيرَ مسبوق لجماعات انفصالية وإرهابية تنتقل بسهولة على طول دول الساحل الإفريقي، وربما نكتفي هنا بالإشارة إلى جماعة الأزواد الانفصالية وأقلية الطوارق أيضا التي تريد إقامة دولة لها تشمل جزءاً من حدود الجزائر الجنوبية. لذا، فالإقليم الواسع الذي تحظى به الجزائر والحدود المشتعلة التي تحيط بها (7 آلاف كلم حدود برية)، تفرض عليها أن تكون متاهبة على الدوام، خاصة بعد حادثة اختطاف الرهائن بمنشأة تيغنتورين للغاز الطبيعي بمنطقة عين أميناس بعمق الصحراء الجزائرية سنة 2013، حينما شنت جماعة إرهابية هجوما على المنشأة واعتقلت عددا من الرهائن الجزائرية والأجنبية، حينها رد الجيش الجزائري بكل قوّة من دون تفاوضٍ مع الإرهابيين منهيا الأزمة بتصفيتهم، وقد راح ضحيتها العديد من القتلى الرهائن. بناء على ما ذكر، فالجزائر تتاج الكم الهائل

[1] - المرجع نفسه.

من الجنود المرابطين على الحدود ومن العتاد الحربي لتأمين نفسها من هذه مثل المخاطر والتهديدات غير المنتهية[1]

ازمة الصحراء الغربية:

على المستوى الإقليمي دوما، كثيرا ما يخط المحللون في وصف حالة التوتر القائمة بين الجزائر والمغرب والتي تدفع كليهما لاتخاذ إجراءاتٍ دفاعية بكونها سباقا للتسلح، فهوة التسلح بين الطرفين تنفي كونه سباقا بينهما. تُعتبر الجزائر كما أشرنا سابقا البلد الإفريقي الأكثر تسليحا، إذ تحظى بنسبة 52% من السلاح الذي تستورده القارة السمراء حسب تقرير معهد ستوكهولم، بينما تحتل المركز السابع عالميا من حيث الاستيراد، كما يرى التقرير بأن موازنة الدفاع في الجزائر قد حافظت على مستواها خلال السنوات الأخيرة وقُدِّرت بـ 10.1 مليار دولار خلال 2017، على سبيل المثال وهي تحتل المرتبة ال 20 عالميا والثالثة عربيا في حين تقدّر ميزانية الدفاع المغربية 3.4 مليار دولار وتحتل المرتبة 55 عالميا، فالهوة العسكرية ضخمة جدا بين البلدين لصالح الجزائر، لذا لا يمكن وصف حالة التوتّر القائمة بينهما بأنها حالة سباق تسلح[2].

و يمكن إن أنسب وصف في نظرنا هو وصف المعضلة الأمنية، وهو المصطلح الذي ابتكره سنة 1950 الباحث الأمريكي جون هيرتز John Herz ، وهي حالة مختلفة تماما عن سباق التسلح، وتعني الحالة المستمرة من الشك واللايقين في المدركات الأمنية لصناع القرار في بلدين (مجاورين عادة) تجاه بعضهما البعض، في هذه الحالة فإن الإجراءات الأمنية والعسكرية التّي يقدم عليها أحد البلدين (كمسألة شراء الأسلحة مثلا) لأجل أسباب يعتبرها دفاعية، تؤول في الجهة الأخرى بأنها إجراءات هجومية يسعى من خلالها ذلك الطرف إلى تهديد الأمن القومي له، وبالتالي تتطلب إجراءات أمنية وعسكرية مماثلة، هنا تلعب المدركات الأمنية لدى صانع القرار الدور الأهم، وهذا ما ينطبق تماما على الحالة التي تعيشها كل من الجزائر والمغرب منذ سنوات. يمكن كذلك القول بأن قضية الصحراء هي الساحة التي تتنافس فيها كل من الجزائر والمغرب على المكانة الإقليمية وإذا كانت الجزائر تعتمد في ذلك على ميزانية ضخمة مخصصة للإنفاق العسكري بفضل ثرائها النفطي، فإن المغرب يعتمد في ذلك على نسجِ شبكة من التحالفات الإقليمية والدولية

[1] - المرجع نفسه.

[2] - عبد الوهاب بن خليف، **جيوسياسية العلاقات الدولية، المتغيرات، القواعد، والأدوار**، الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2016، ص. 76.

لمحاصرة الجزائر، من خلال تقديم تنازلات ما على أراضيه لهذه الأطراف (مثلا اعترافه بدولة الكيان الصهيوني وإقامة سفارة لها على أراضيه في الوقت الذي تعتبر الجزائر هذا الأمر خطأً أمرا بالنسبة لها)، فالمشاريع التي قد ترفض الجزائر تمريرها بشمال إفريقيا، قد يوافق عليها المغرب بسهولة (مثلا مشروع الطاقة الشمسية الألماني)، وأيضا يوجد سابقة تاريخية سلبية في ذاكرة صناع القرار الجزائريين، حينما حاول المغرب سنة 1963 اجتياح أراضي جزائرية مجاورة له (منطقة تيندوف) بعد استقلال الجزائر مباشرة فيما سمي بحرب الرمال وفشل في ذلك، منذ ذلك الوقت تتأهب الجزائر عسكريا وتنفق أموالا طائلة على السلاح درئا لتكرار سيناريو مماثل في المستقبل إذا ما تحوّل ميزان القوى يوماً ما لصالح المغرب وأخذ الأخير أفضلية ما على حساب الجزائر. علاوة على ذلك، فقد اتخذت الجزائر إجراءا استباقيا في هذا الصدد، حينما تمسكت بدعم الشعب الصحراوي ضد الاحتلال المغربي لأراضيه، إذ تنفق الجزائر سنويا مئات الملايين من الدولارات لتدريب وتجهيز المقاتلين الصحراويين وإيوائهم وتدريسهم، ولقد نجحت الجزائر إلى حدّ بعيد في ذلك بإشغال المغرب بقضية أخرى تُهدد أمنه القومي كما يعتقد، تُغنيه عن التجرأ مجددا على سلوك عدواني ضد جاره الجزائر، فضلا عما قد تكتسبه الجزائر من أفضليةٍ جيوبوليتيكيةٍ إذا ما نالت الصحراء الغربية إستقلالها يوما ما، إذ يصير للجزائر منفذ اخر على المحيط الأطلسي، وهو ما قد يقدم لها خدمات عسكرية لوجستية في أفريقيا بل ومزايا اقتصادية كبيرة أيضا.[1]

الطبيعة العسكرية لصناع القرار بالجزائر:

يتميز النظام السياسي الجزائري بطبيعته العسكرية، فمنذ استقلال الجزائر إلى اليوم يتدخل الجنرالات في بعض القرارات الكبرى للجزائر، (باستثناء مرحلة الرئيس بومدين الذي كان عسكريا في الأصل)، أو مرحلة بوتفليقة الذي تمكن إلى حد ما من تحييد سلطة الجنرالات، لذا فالعقلية العسكرية لصانع القرار الجزائري ساهمت بشكلٍ كبير في ارتفاع متتابعٍ لحجم الميزانية العسكرية للبلاد على حساب الميزانية المخصصة للقطاعات الأخرى، فبحسب قانون المالية لسنة 2018 الذي أقّر ميزانية للتسيير تقدر ب 39,93 مليار دولار، تستحوذ ميزانية الدفاع الوطني وحدها على 9,92 مليار دولار منها أي ما نسبته 25% من ميزانية تسيير الدولة، (1/4) وهي نسبة ضخمة جاً مقارنة بما تحظى به الوزارات الأخرى، أيضا وبنفس الطريقة

[1] - صخري محمد، رؤية جزائرية: لماذا تتسلح الجزائر عسكرياً؟، نفس المرجع السابق.

التي تلعب فيها المدركات الأمنية لصانع القرار الجزائري (تجاه المحيط الإقليمي المليء بجيرانٍ يعيشون اضطرابات أمنية) دورا مهما في عقدهم لصفقات تسليحٍ مستمرة، فإن الوضع الأمني الداخلي الذي لا تزال البلاد تعيشه اليوم يفرض هذا الأمر أيضا ولو بدرجةٍ أقل، فلقد عاشت الجزائر عقدا كاملا من الاضطراب الأمني والإرهاب الدموي، وبالرغم من تجاوز البلاد لتلك المرحلة بشكلٍ كبيٍ جدا إلا أن خلايا الإرهاب لا تزال في حالة نشاطٍ بين الفينة والأخرى ولو بمستوى متدني جدا[1]

فوجود أبعاد مركبة تقف وراء تسلح الجزائر عسكريا بهذه الضخامة، وهي أسباب متكاملة، فالميزة الجغرافية للجزائر والجغرافيا المضطربة المحيطة بها أيضا تفرض عليها الاضطلاع بمسؤوليات إقليمية كبرى تستوجب استعدادا عسكريا جيدا، فضلا عن التنافس الدولي بشمال إفريقيا الذي يستوجب اعتمادا ذاتيا لمواجهة أية طموحات خارجية تهدد أمنها القومي، كما تلعب العقلية العسكرية لصانع القرار أيضاً دورا أساسيا، فهي التي تشكل المدركات الأمنية، تميز الصديق عن العدو، وتحدد العقيدة العسكرية للبلاد[2].

المطلب الرابع: تهديدات الامن القومي الجزائري في المتوسط:

إن العلاقة بين الجزائر والدائرة المتوسطية نتجت بالأساس عن وجود رابط بحري بين الجزائر والبحر والأبيض المتوسط بالإضافة إلى وجود عوامل تاريخية، جيوسياسية، وأمنية، توثق الصلة بالبيئة الأمنية المتوسطية وهو ما أدى الجزائر إلى إدراج المتوسط ضمن شواغلها الأمنية،كما يرتبط الأمن القومي للدولة إرتباطا وثيقا بالوضع الإقليمي بشكل عام، حيث يتحكم الإستقرار الأمني لمحيط الدولة في إستقرارها المحلي. وبما أن إفريقيا تعتبر، بشكل عام، بؤرة متفجرة من النزاعات والأزمات، فلقد أصبح هذا الوضع الإقليمي المتوتر ينعكس سلبا على الأمن الوطني لدول شمال افريقيا وبخاصة الجزائر حيث لطالما واجهت منطقة المغرب العربي تحديات أمنية كبيرة بداية بالإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية وصولا إلى النزاعات الإقليمية، كما ساهم موقع الجزائر الجيواستراتيجي المحوري في جعلها الدولة المغاربية الوحيدة المطلة على البحر الابيض المتوسط والتي تجمع حدودها كل جيرانها، وبالتالي باتت هذه الحدود تشكل

[1] - قاسم القطعة، **الدور السِيّاسي للقوات المسلحة في الجزائر الجديدة**، لبنان: مركز مالكوم كير كارنيغي للشرق الاوسط، مارس 2021، ص. 09.

[2] - صخري محمد، قراءة في تطورات العقيدة القتالية للجيش الوطني الجزائري، نفس المرجع السابق.

تهديدا مباشرا للأمن القومي الجزائري، وتعيش الجزائر حاليا في وسط يعج بالتحديات الأمنية، حيث أصبحت محاصرة بحزام ناري، بداية بالأزمة الليبية شرقا وصولا إلى أزمة الصحراء الغربية غربا، والنزاع المالي جنوبا

أولا: مرتكزات الامن القومي الجزائري

عند تناول موضوع الامن القومي الجزائري، فإنه ينبغي التطرق إلى مسألة جد هامة، وهي ما أصبح يسمى بالأمن الإقليمي، وكذلك الاعتماد المتبادل الأمين، فأمن دولة ما، لن يكون إلا بامن محيطها والدائرة الأمنية (الدائرة المتوسطية) التي تنتمي إليها، كما أن أي تهديد في هذه الدولة، إذا ما لم يتم التصدي له بشكل حاسم، فإن تداعياته لن تتوقف يف داخل حدود تلك الدولة، بل ستمتد بالضرورة إلى دول الجوار[1].

وهذا هو حال الجزائر، فهي تنتمي إلى أربعة فضاءات أمنية أساسيه تؤثر وتتأثر يف كل ما يحصل فيها، سواء من استقرار رخاء وتقدم أو كذلك في حالة النزاعات، غياب الامن والفوضى. أولى هذه الفضاءات أو الدوائر الأمنية هي المنطقة المغاربية والتي تتجسد يف تكتل إقليمي متمثل في اتحاد المغرب العربي. الدائرة الأمنية الثانية تتمثل في العمق الإفريقي للجزائر وهنا يجدر التركيز على منطقة الساحل الأفريقي بشكل رئيسي. الدائرة الأمنية الثالثة هي الدائرة العربية، ذلك أن الجزائر عضو في جامعة الدول العربية، وتجمعها مع دول الجامعة الكثير من القواسم المشتركة أما بالنسبة للدائرة الأمنية الرابعة، فهي الدائرة المتوسطية، ذلك على اعتبار ان الجزائر تشرف على حوض البحر الأبيض المتوسط، وبالتالي فهي من جهة مسؤولة على تامين مياهها الإقليمية والمساهمة الايجابية في تسهيل الملاحة البحرية ومكافحة كل أشكال الجريمة المنظمة، من جهة ثانية فهي تتأثر من جراء كل ما من شأنه تهديد سلامة واستقرار منطقة حوض المتوسط[2].

بفضل العقيدة الأمنية الجزائرية، المستقاة من مبادئ ثورة أول نوفمبر 1954 ،ومؤتمر الصومام 1956 ،ومختلف المواثيق الدولية التي تعنى بالسلم والأمن الدوليين، بالاضافة إلى تكريس دستور الجمهورية الجزائرية لمبدأ أساسي في الدفاع الوطني ، والذي لم يتغير، بالرغم من التعديلات التي طرأت على دستور الجزائر وهذا المبدأ القاضي بعدم تدخل القوات المسلحة الجزائرية خارج الحدود الوطنية، باستثناء المشاركة

[1] - صالح زياني، مرجع سابق، ص. 295.

[2] - لعربي بن اعمارة، "الامن القومي الجزائري: بين التحديات ومصادر التهديد"، **مجلة مرافئ للدراسات السياسية والقانونية**، المجلد 01،العدد 01، 2021، ص. 71.

فب مهام حفظ السلام بموافقة الدول المعنية، وبالتنسيق مع الهيات الدولية والإقليمية. بالإضافة طبعا إلى تبيان المهام الأساسية للجيش الجزائري، المتمثلة فب الدفاع عن سيادة البلاد، وصون الامن والسلم فوق كامل التراب الوطني، وانطلاقا من هنا، فإن الجزائر لا تحظى بتهديدات تماثلية واقعية أو صريحة سواء من دول معينه ولا من منظمات إقليمية ودولية. لكن هذا لا يمنع وجود نوع جديد من التهديدات والتي تم تصنيفها على انها غري تماثلية، سواء ما تعلق بالإرهاب، أو بالجريمة المنظمة بمختلف أشكالها.

وانطلاقا من وعي صناع القرار في الجزائر بان الامن القومي يتحقق ويتجسد ليس فقط بتأمين الإقليم الجغرافي للبلاد لكن يمتد ذلك إلى تامين دول الجوار حيث طالما اعتمدت الجزائر على الدبلوماسية والمساعي الحميدة والوساطة، من أجل إيجاد حلول سلمية لمختلف النزاعات في المنطقة العربية شمال افريقيا ، حيث أن دبلوماسيتها لا تدخر أي جهد في سبيل جعل الأطراف المتنازعة تتجه حنو التفاوض وحل الخلافات بشكل سلمي، وهو ما قامت به في مالي، وليبيا كما أنها دعمت التحول السياسي الذي شهدته دولة تونس. وهذا الرصيد مستمد من الثورة التحريرية، ولكن أيضا من التجربة المريرة التي شهدتها البلاد في عقد التسعينيات ضد التطرف العنيف والإرهاب حيث أنها وبعد حسم الصراع في الميدان بادرت بقانون الرحمة، الوئام المدني والمصالحة الوطنية لفتح صفحة جديدة من التعايش بدل التصادم والتنازع. وكل هذا يؤهل الجزائر إلى القيام بادوار بناءة في محيطها الجيوسياسي، و بالأساس في شمال أفريقيا المطلة على البحر الابيض المتوسط، ومنطقة الساحل الافريقي. [1]

بسبب التغيرات الراهنة التي تحصل في شمال افريقيا و الساحل الافريقي من ظهور تهديدات أمنية جديدة تؤثر على الحوض المتوسطي و تزايد تلك القديمة ، شهدت مقاربة الجيش الجزائري تعديلا بحيث أن المؤسسة العسكرية يمكنها إرسال وحدات عسكرية إلى الدول و المناطق التي تعرف توترات ، بهدف تعزيز مساعي الإستقرار و حفظ الأمن و السلم في افريقيا، و ذلك بعد موافقة البرلمان الجزائري و الأمم المتحدة و الاتحاد الافريقي و الجامعة العربية[2]. معنى ذلك أن الجيش الجزائري ستكون له كل الشرعية الداخلية و الاقليمية و الدولية " في أي تحرك خارج حدوده، و ذلك سيغلق باب التشكيك حول الدور الجديد للجيش الجزائري في أداء مهمته التي تدخل في اطار انساني ، و أيضا حمائي و وقائي لأمن واستقرار الجزائر،

[1] - المرجع نفسه، ص. 71.

[2] - عبد النور عنتر، **عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية**، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، ماي 2018، ص. 17.

ويعد هذا القرار بإرسال الوحدات العسكرية جاء في سياق أمني اقليمي يتسم بانتشار الجماعات الإرهابية و تصاعد تهديداتها في المنطقة، انتشار المرتزقة في ليبيا و الخوف من إعادة نشرهم في مناطق أخرى ، الجريمة المنظمة و الاتجار بالبشر في منطقة الساحل الافريقي...الخ، من التهديدات و المخاطر المعقدة. لذلك فإن صناع القرار في الجزائر أدركوا أنه لا يجب أن تكون البلاد في موقع المتفرج أمام كل هذه الأوضاع الأمنية و السياسية المتردية، و كذلك أمام تواجد قواعد عسكرية أجنبية في المنطقة ، و وجود بعض الأطراف و القوى الاقليمية التي تريد الدفع بمنطقة شمال افريقيا و الساحل الافريقي إلى مزيد من الانقسامات و الصراعات.[1]

تتميز العقيدة العسكرية للجيش الجزائري بأنها عقيدة دفاعية، و لا تسعى للتعدي على سيادة الدول، و أساسها هو ردع أي تهديد قد يطال حالة الأمن و الاستقرار الداخلي للدولة. خروج الجيش الجزائري في اطار حفظ الأمن تحت غطاء دولي يتماشى مع مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية التي تركز دائما على حفظ السلم و الأمن في العالم. لذلك سيكون الجيش الجزائري آلية لتجسيد السياسة الخارجية للجزائر في الواقع، اذ يعد خروج الجيش خارج الحدود يأتي لثلاثة أسباب رئيسية وهي حماية الجزائر من مخاطر التنظيمات الإرهابية في الدول المتاخمة، إضافة إلى تعزيز دورها الدبلوماسي، وفاعلية سياستها الخارجية. كما أكد أيضا أن هذا التعديل يخدم المصالح الحيوية للجزائر من خلال بناء سياسات دفاعية تستند على اتفاقيات ثنائية مع الدول المجاورة، لا سيما في مجال مكافحة التنظيمات الإرهابية.[2]

ثانيا: تحديات الامن القومي الجزائري

تواجه الجزائر تحديات أمنية كبيرة بسبب تواجدها في قلب بؤرة الصراعات، حيت تقف وجهاً لوجه مع مجموعة من التهديدات الأمنية بطابعيها الكلاسيكي والمعاصر.

الأزمة الليبية

تشكل الأزمة الليبية أبرز التحديات الأمنية الكلاسيكية التي تواجهها الجزائر، هذا بإعتبار أن النزاع الليبي هو حرب أهلية مسلحة على السلطة تم تدويلها. بداية الأزمة الليبية كانت منذ الإطاحة بنظام الرئيس الراحل

[1] - المرجع نفسه، ص. 17.

[2] - محمد الصالح جمال، **أمن قومي - الجيش الجزائري في مواجهة التحديات الأمنية في أفريقيا**، فرنسا: المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب و الإستخبارات، جوان 2021، ص. 03.

"معمر القذافي" حيث عاشت الدولة انفلاتا أمنيا وانقساما سياسيا، وأحد أبرز وجوه هذا الإنقسام تجلى في تنافس كبير على الشرعية والسيطرة. لقد أدى الانقسام السياسي والعسكري إلى تكريس وضع اللا دولة وغياب المؤسسات الموحدة والنافذة، وبهذا الوضع تمكنت المليشيات والتنظيمات المسلحة من السيطرة على مناطق النفوذ والثروة في البلاد، لكن على الرغم من مرور ما يقارب العقد على الانتفاضة الشعبية ضد النظام والتدخل العسكري لحلف الناتو للمساعدة في الإطاحة به، لم تشهد ليبيا أي نوع من الاستقرار بل صارت ساحة صراع للميليشيات المسلحة المتنافسة على السلطة، والتي استدعت بدورها تدخل قوى إقليمية ودولية ما حوّل البلاد إلى ساحة نزاع إقليمي وحروب تخاض بالوكالة، وبات الصراع فيها عبارة عن حرب محاور، محور تركيا و قطر بدعمهم لحكومة الوفاق، ومحور مصر،الإمارات، السعودية بدعمهم قوات شرق ليبيا بقيادة المشير "خليفة حفتر"، مع تداخل تنافسي ما بين تركيا وروسيا الذي كانت سوريا ساحته الكبرى وانتقل مؤخرا إلى ليبيا[1].من إحتمال تحول الصراع في ليبيا إلى مواجهة مباشرة بين القوى الأقليمية بدلا من المواجهات بين الفصائل التي تدعمها، بعد التصعيد الأخير بين تركيا ومصر. فمنذ بداية الحرب الليبية، سخرت قيادة الجيش الجزائري إمكانيات مادية وبشرية ضخمة لتأمين الشريط الحدودي بين البلدين والذي يشهد توترا أمنيا غير مسبوق، حيث تحظى الناحيتان العسكرية الرابعة والسادسة من ورقلة وتمنراست، المحاذيتين للحدود الليبية، بتعزيزات أمنية استثنائية، كما كشفت معظم التقارير الإعلامية المحلية الجزائرية عن نشر عناصر إضافية من الجنود والدرك الوطني في النقاط المشتركة بين ليبيا و الجزائر. فمنذ بداية الحرب، تحول الشريط الحدودي، الممتد على مسافة تفوق 6 آلاف كلم، إلى مصدر قلق حقيقي للسلطات الجزائرية، لذا، إن وجود حدود مشتركة للجزائر مع دولة فاشلة ومنهارة يضعها في مأزق كبير، فالحرب لا تعترف بالحدود خاصة مع غياب المؤسسات الرسمية الليبية ما يكرس حالة الفوضى وإنتشار للتنظيمات الإرهابية والمليشيات وينشّط تجارة الأسلحة والهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر وكل مظاهر الإنفلات الأمني، وهذا ما سيجعل دول الجوار، كالجزائر خاصة، ومنطقة جنوب المتوسط عامة، واقعة تحت وطأة كابوس أمني ثقيل[2].

[1] - جهاد الغرام، "البعد ألامني الجزائري في المتوسط، التحديات و الرهانات"، **مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية**، العدد 02، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة د. يحي فارس المدية، 2018، ص. 24.

[2] - صخري محمد، الأمن الإقليمي المغاربي كجزء من الأمن القومي الجزائري، **من الموقع الالكتروني:** https://www.politics-dz.com/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%، بتاريخ 2021/02/24، يوم 2023/06/08.

يعتبر معظم المحللين المختصين في الشان الامني، إن الجزائر متحكمة جدا بحدودها، ولا يمكنها أن تخشى شيئا على الصعيد الأمني كما أن وزن الجزائر سيساهم، برفقة دول أخرى عبر الحنكة التفاوضية، بردع الأطراف المتناحرة على الأرض وإيقاف الحرب، لهذا يعتبر تحرك الجزائر حاليا ضرورة، سواء عن طريق الوساطة أو الحوار للمساهمة في حل الأزمة الليبية، فالجزائر دولة محورية في شمال إفريقيا وجنوب المتوسط ودورها أساسي لإرساء السلم في ليبيا، لأن تراكم التحديات المحيطة بها سيضعها في مأزق كبير ويجعل قوتها مشتتة، كما يستند الموقف الجزائري من الأزمة الليبية إلى جملة من المبادئ المستمدة من العقيدة الأمنية التقليدية ، حيث ترى الجزائر أن المقاربة الأمنية الخشنة القائمة على الحل العسكري لحسم النزاعات الداخلية لا تجدي نفعا و ترى ان إشراك جميع الأطراف الليبية في مسار التسوية ضرورة ، و هذا لأنه سيضمن عدم عودتهم إلى التمرد والعمل المسلح مستقبلا. و لهذا فإن موقع الجزائر ثابت في الحالة الليبية، فمن المرجح أنها ستواصل العمل على استغلال ثقلها الدبلوماسي، غير المنحاز تاريخيا، مع التلويح بإمكانية التدخل عسكريا لحماية أمنها القومي[1].

التطبيع الإسرائيلي المغربي : يعتبر التطبيع الاسرائيلي المغربي من التحديات الأمنية المعاصرة التي من الممكن أن تهدد أمن الجزائر؛ فالتهديد هنا يكمن في البعدين الإجتماعي والقيمي لقضية التطبيع ومتعلق بتوجهات الدولة الجزائرية ومبادئها، فالجزائر تعتبر من الدول الإفريقية الأولى التي إستعادت إستقلالها من خلال كفاح سياسي ودبلوماسي ومسلح طويل لتصبح بعدها ملاذا آمنا وداعما لكل الحركات التحررية في إفريقيا والعالم الثالث، فلطالما دافعت الجزائر عن حق الشعوب في تقرير مصيرها، ووقفت في وجه كل جرائم الإستعمار التقليدية والحديثة، ومن هنا، يعتبر التطبيع المغربي الاسرائيلي من القضايا التي ستزيد من تعقيد العلاقات بين الجزائر والمغرب، ولطالما كان موقف الأولى ثابت فيما يخص عدم اعترافها بالكيان الصهيوني، فهي من الدول المساندة للقضية الفلسطينية منذ البداية وطوال تاريخ القضية، ولقد أكد تصريح الرئيس الجزائري الحالي السيد " عبد المجيد تبون" حول موضوع التطبيع أن القضية الفلسطينية هي أم القضايا في الشرق الأوسط وهي قضية مقدسة. [2]

[1] - المرجع نفسه.

[2] - جلال خشيب. انتصار الجغرافيا، **من الموقع الالكتروني:** https://bit.ly/2NMG9Xw، بتاريخ 2020/02/15، يوم 2023/06/08.

ازمة الصحراء الغربية

على الرغم من أن الجزائر لا تتدخل في شؤون الغير، لكنها لا تريد في المقابل أي تدخل خاصة من الخارج بشؤونها ومواقفها المعلنة فهي على سبيل المثال إحتضنت إعلان قيام دولة فلسطين العام 1988، وكانت دائمة داعمة للقضية على كافة المستويات، هذا الموقف هو نفسه الذي تنتهجه الجزائر فيما يخص القضية الصحراوية. فعلى الرغم من وجود عدة عوامل ساهمت في استمرار الصراع والخلاف بين المغرب والجزائر (بداية بحرب الرمال العام 1963 التي اندلعت إثر خلاف على الحدود)، إلا أن ملف الصحراء الغربية يعد من أبرز القضايا الخلافية بين البلدين اليوم، حيث تتهم الرباط الجزائر بتقديم الدعم لجبهة "البوليساريو"، فيما تعتبر الجزائر القضية مسألة أممية، كما تعتبرها أيضا من بين أهم الملفات التي دافعت عنها الجزائر في مختلف المحافل الدولية.[1]

حيث بدأ أول تدخل للجزائر في قضية الصحراء الغربية، 20 ديسمبر 1966، عندما اتخذت الجمعية العامة قرارها الأول لتنظيم استفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة على حق الإقليم في تقرير مصيره، حيث دعمت الجزائر دور المنظمة الدولية في حل النزاع الصحراوي مؤكدة على حقهم في تقرير مصيرهم، بعدها توالت المشاكل والخلافات بين الأطراف، حيث عمل المغرب على توطيد علاقاته مع دول الخليج كرد فعل على خلافه مع الجزائر، وكبحث عن بديل للتحالف، ولإثبات قوته كدولة محورية في شمال إفريقيا حيث عملت الرباط على نسج شبكة تحالفات دولية لمحاصرة الجزائر دبلومسيا، فكانت تعمد إلى تقديم تنازلات وتسعى لتحدي قدرها الجغرافي ومحاولة إثبات هيمنتها على شمال القارة، ومن بينها التطبيع مع إسرائيل. و بالنظر إلى الانفتاح الكبير الذي شهدته العلاقات بين تل أبيب ومختلف الدول العربية التي طبعت منذ فترة مثل الامارات العربية المتحدة، يمكننا التنبؤ الي أي مدى يمكن أن يصل التقارب والإتفاق، وأي مسار ستسلكه العلاقات المغربية الإسرائيلية لهذا يجب على الجزائر أن تكون حذرة أكثر وتدرس كل الاحتمالات الممكنة لتفادي أي تهديد لأمنها، فالتطبيع المغربي مع الكيان الصهيوني سيترتب عنه إبرام اتفاقيات وشراكات في مختلف المجالات، ما يعني تواجد إسرائيلي على الأراضي المجاورة للجزائر وهو ما يستدعي أخذ الحيطة والحذر بشكل أكثر، كما إن عد اعتراف المغرب بالكيان الصهيوني لا يتعدى كونه صفقة برعاية الرئيس الأمريكي السابق، "دونالد ترامب"، حيث اقر أن "المملكة المغربية إعترفت بالولايات المتحدة العام 1777

[1] - صخري محمد، الأمن الإقليمي المغاربي كجزء من الأمن القومي الجزائري، نفس المرجع السابق.

وبالتالي فإن واشنطن تعترف بسيادتها على الصحراء الغربية. هذا الأمر يعد دليلا على أنها صفقة متبادلة مباركة إحتلال الشرق الأوسط مقابل مباركة إحتلال آخر في غرب إفريقيا، حيث صرح رئيس وزراء الكيان، "بنيامين نتنياهو"، بدوره "أنه سيتم تسيير رحلات مباشرة بين البلدين إضافة إلى فتح بعثات دبلوماسية، وهذا يعني بناء علاقات إقتصادية وتجارية وربما قد تصل الأمور إلى إنشاء تحالف عسكري مغربي إسرائيلي[1].

على مستوى الساحل الإفريقي

تكرس الجزائر دائما أولوية التحرك الجماعي وأسبقية المؤسسات الإقليمية كالاتحاد الإفريقي في حل مشاكل الساحل الإفريقي، حيث رافعت الجزائري من أجل إنشاء قوة إفريقية للرد السريع للأزمات والنزاعات الإفريقية والذي ظهر جليا خلال القمة 22 للاتحاد الإفريقي التي انعقدت في 30 جانفي 2014 بأديس أبابا (إثيوبيا) كما دعت الجزائر إلى ضرورة إنشاء منظمة إفريقية لشرطة "أفر يبول" لتنسيق عمل الدول الإفريقية في المجال الأمني لمواجهة كل التحديات الأمنية، وذلك خلال المؤتمر الإفريقي لمدراء والمفتشين العامين لشرطة الذي انعقد في الجزائر في 10 فيفري 2014 بمشاركة 40 دولة إلى جانب الاتحاد الإفريقي ومنظمة الإنتربول[2].

-**الوساطة الجزائرية في مالي:** التي شاركت في عملية الانفصال، كما أن معالجة الأزمة يكون في إطار دول الساحل الإفريقي دون تدخل أجنبي، بادرت الجزائر إلى إنشاء اللجنة الثنائية الاستراتيجية حول شمال مالي في جانفي 2014، فبعد أربعة جولات من المفاوضات في الجزائر توجت الجولة الخامسة في 01 مارس 2015 بتوقيع الأطراف المالية والفصيل الأول لحركة الأزواد التي تضم (الحركة العربية للأزواد، التنسيقية من أجل شعب الأزواد، تنسيقية الحركات والجبهات القومية للمقاومة) بالأحرف الأولى على اتفاق السلم والمصالحة، فيما فضل الفصيل الثاني لحركة الأزواد التي تضم (الحركة الوطنية لتحرير أزواد، المجلس الأعلى للأزواد، والحركة العربية الأزوادية) أخذ مهلة للتشاور، إلى غاية 15 ماي 2015، حيث

[1] - وكالة الانباء الجزائرية، إعلان ترامب حول الصحراء الغربية "خدمة شخصية وليس قرار الدولة الأمريكية"، **من الموقع الالكتروني:** https://www.aps.dz/ar/monde/109769-2021-07-11-12-41-28، بتاريخ 2021/07/111، يوم 2023/06/09.

[2] - صخري محمد، الأمن القومي الجزائري و التحديات الإقليمية الصاعدة، **من الموقع الالكتروني:** https://www.politics-dz.com/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%، بتاريخ 2019/06/11، يوم 2023/06/09.

وقعت كل الأطراف المالية على تنفيذ اتفاق السلام ب "باماكو" ، إذ كللت الوساطة الدولية برئاسة الجزائر بالنجاح، وهذا النجاح الدبلوماسي والسياسي مرهون بمدى إلتزام الأطراف بتنفيذ اتفاق السلام نظرا لفشل سلسلة الوساطات التي قادتها الجزائر بين مالي والطوارق منذ التسعينات، التي كانت ظرفية ومؤقتة وخاصة أن الوضع الحالي أكثر تعقيد بتعدد الفواعل (القاعدة في المغرب الإسلامي، التواجد العسكري الأجنبي، التنافس الدولي، انتشار الأسلحة...) مما يجعل الوصول إلى توافق كلي في التصورات والمواقف أمر في غاية الصعوبة، نظرا لتداخل عدة مستويات محلية إقليمية ودولية[1].

– **الأمن القومي الجزائري وانقلاب النيجر:** يشكل ملف الحدود مشكلة أساسية تقتضي التنبه لمنع تسرب الجماعات الإرهابية، بحيث تشترك كل من الجزائر والنيجر في حدود تصل إلى نحو 1000 كم، حيث تنشط جماعات مسلحة في منطقة الساحل الأفريقي، **و** تطورت مواقف الجزائر تباعا، حيث دانت وزارة الخارجية الجزائرية محاولة الانقلاب، وتمسكت بالمبادئ الأساسية الرافضة للتغييرات غير الدستورية للحكومات، في اتساق مع المجتمع الدولي ومواقف الاتحاد الأفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا "إيكواس"، عبر رفض ما حدث في النيجر، والمطالبة بإعادة الرئيس محمد بازوم إلى السلطة وإنهاء الانقلاب عبر الوسائل السلمية، الا أنه، بعد موقف مجموعة "إيكواس" وتلويحها باستخدام القوة العسكرية، لم تغامر الجزائر في التصعيد العسكري. وأكد الرئيس عبد المجيد تبون رفضه حالة الانقلاب العسكري، وشدد على أهمية التمسك بالمبادئ الدستورية، لكنه أبدى الرغبة في الوساطة لحل الأزمة ومعارضة التدخل العسكري في النيجر. وهي **تعَد** بمثابة عمق استراتيجي للجزائر، ولا سيما أنه في أعقاب انهيار الدولة الليبية عانت الجزائر من أجل المحافظة على حدودها من الاختراقات الإرهابية، واتفقت مع دول الساحل والصحراء، ومنها النيجر، من أجل التصدي للجماعات المسلحة، وأبرمت والنيجر اتفاقية للتعاون، استخباريا وأمنيا، لمحاربة الإرهاب منذ عام 2021.[2]

من بين اهم الانعكاسات التي تهتم لها الجزائر، هو الاضطراب، سياسيا وأمنيا، في النيجر، ومزيد من موجات اللجوء والهجرة إلى الأراضي الجزائرية، وخصوصاً أن هذه الموجات تزايدت وتيرتها بصورة كبيرة على

[1] - المرجع نفسه.

[2] - هدر رزق، الأمن القومي الجزائري ودقة الحسابات بعد انقلاب النيجر، **من الموقع الالكتروني:** https://www.almayadeen.net/articles/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D، يوم 2023/06/10.

الجزائر في الآونة الأخيرة بعد أن شهدت كل من مالي وبوركينا فاسو انقلابات منذ عام 2020. لذا، تريد الجزائر إبقاء الوضع داخل النيجر في إطار وسياق سياسيين سلميين للحيلولة دون الانزلاق في صراع عسكري مفتوح، أو مجال للوجود العسكري الغربي بحكم الجوار الجغرافي.

المبحث الثالث: الحوارات الامنية الجزائرية في المتوسط:

أدت التحولات البنيوية والهيكلية على مستوي النظام الدولي إلى بروز بيئة أمنية جديدة مغايرة لم تستطع الأطر التقليدية للأمن استيعابها، لهذا جاء توسيع مفهوم الأمن وتعميقه ليشمل التغيرات التي طرأت على مستوي الفواعل والتهديد، خاصة بعد أن ظهرت تهديدات جديدة على الساحة الدولية، وفي هذا الإطار يعتبر المتوسط من أهم المناطق الجيوسياسية في العالم نتيجة لموقعه وموارده واللا تجانس بين ضفتيه مما جعله يقع بين ديناميكيات الصراع والتعاون، خاصة أن المتوسط يحوي بيئة غير مستقرة نتيجة للتهديدات كالهجرة غير الشرعية، الإرهاب، والجريمة المنظمة و جانحة كوفيد 19 التي أدت إلى تهديد الأمن والسلم في المنطقة المتوسطية ككل.

فبصفة عامة تسببت نهاية الحرب الباردة في اعادة هيكلة النظام الدولي خاصة في جانبه الامني حيت سعت الوحدات الدولية منفردة او مجتمعة الى محاولة تكثيف الجهود للظفر بمشروع امني كفيل بضمان الاستقرار الداخلي والدولي، ولقد طرحت في المتوسط عدة مشاريع وضعها الاتحاد الأوروبي وهي سياسات وأليات تتراوح بين الشراكة والتعاون كمسار برشلونة 1995،الاتحاد من أجل المتوسط 2008، على سبيل المثال وهذا من أجل القضاء على التهديدات الآتية من الضفة الجنوبية وخاصة وأن الاتحاد الأوروبي يرى بأن سبب هذه التهديدات راجع إلى أسباب اقتصادية واجتماعية تعاني منها دول الضفة الجنوبية بصفة خاصة.

وباعتبار الجزائر دولة متوسطية ذي ابعاد استراتيجية، قد سعت في هذا الاطار الى الاعتماد على مفهوم الامن في رسم وتبني سياسات امنية خارجية تخدم قيمها ومصالحها واعتماد ادراكها لضرورة الشراكة في مختلف المبادرات المتوسطية والحوارات الامنية التي تتفق مع معطيات النظام الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة وطموحها في لعب دور الريادة في التفاعلات الاقليمية والدولية التي طرأت في النظام الدولي .

المطلب الأول: الحوار الامني المتوسطي: الجزائر والاتحاد الاوروبي

شهد أمن الاتحاد الأوروبي والبحر المتوسط على مدى سنوات طويلة شراكة أورومتوسطية ناجحة ويمكن اعتبارها، أهم شراكة إقليمية حاليًا في البحر الأبيض المتوسط، ويلعب الاتحاد الأوروبي دورًا أكثر طموحا في مكافحة الإرهاب، على الرغم من أن المسؤولية الأساسية عن مكافحة الجريمة وضمان الأمن تقع على عاتق الدول الأعضاء، فإن الاتحاد الأوروبي يوفر أدوات التعاون والتنسيق، فضلا عن الدعم المالي، لمحاربة التطرف والإرهاب. وبسبب الصلة بين التنمية والاستقرار، وكذلك بين الأمن الداخلي والخارجي، أصبح يشكل عمل الاتحاد الأوروبي خارج حدوده، أحد أبرز اهتماماته. لقد ازداد إنفاق الاتحاد الأوروبي في مجال مكافحة الإرهاب على مر السنين، للسماح بتعاون أفضل بين سلطات إنفاذ القانون الوطنية وتعزيز الدعم من قبل هيئات الاتحاد الأوروبي المسؤولة عن الأمن والعدالة، مثل اليوروبول والاتحاد الأوروبي، كما تهدف الشراكة السياسية الأمنية، إلى الوقاية من الإرهاب والجريمة المنظمة وتسوية الصراع العربي الإسرائيلي سلميا من خلال الالتزام بقرار مجلس الأمن رقم 242 واعتبر إعلان برشلونة أن تحقيق الأمن في المنطقة المتوسطية يجب أن يكون هو الأساس لأي تعاون، كما تقرر في اجتماع مرسيليا في نوفمبر 2000 التوصل إلى صياغة نص الميثاق الأورومتوسطي، وقد بادرت تونس بالانضمام لها في 1995، ثم المغرب والجزائر عام 2002، وخصصت المفوضية الأوروبية 3.10 في المائة من مبلغ إجمالي قدرة 10 ملايين يورو لمشروعات تخص قضايا احترام حقوق الإنسان والديمقراطية. وهو الأساس الذي طالبت من خلاله بإقامة تعاون دولي مكثف ضد الإرهاب كما قد ذكر سلفا.[1]

اولا: **الشراكة الجزائرية الاوروبية: الجانب الامني**

أ- المضمون الامني للشراكة الاورجزائرية

عبر اعلان برشلونة عن رغبة الاطراف المشاركة في اقامة علاقات على اساس تعاون وتضامن شاملين وتجاوب مشترك للتحديات التي تفرضها القضايا السياسية الأمنية الاقتصادية، والاجتماعية وهو ما يتحقق من خلال شراكة تراعي خصائص وقيم كل طرف ومن بين الابعاد التي اخذتها البعد الامني، حيث تعود

[1] - حاسم محمد، أوروبا وحوض المتوسط... التعاون والحوار وأمن الجوار، **من الموقع الالكتروني:** https://www.majalla.com/node/154156/%D9%82%D8%B6%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%، بتاريخ 2021/08/16، يوم 2023/07/12.

الشراكة الأورومتوسطية إلى منتصف سنوات 70 ،فقد بدأ عقد اتفاقيات تعاون ما بين المجموعة الأوربية و الدول الثلاثة المغاربية منذ عام 1976 ،تواصل هذا الإطار الثنائي في التطور ليشكل جزءا كبيرا من الشراكة الأورومتوسطية، حيث أنه تضاعف منذ 1995 ليصبح ذو بعد تعددي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي و الاندماج التدريجي لدول شرق أوربا بالمنظمات الأوربية، و انعقاد اتفاقيات أوسلو و إعادة تحفيز مسار السلام الفلسطيني الإسرائيلي،[1] ولقد مثل مؤتمر برشلونة 28-27 نوفمبر 1995 الإطار المرجعي للتعاون الأورومتوسطي فوجود 27 دولة (15 من الاتحاد الأوربي و 12 دولة مطلة على المتوسط) يعطي بعدا رمزيا معتبرا لهذا الحدث، و يمنح الأمل من أجل علاقات استراتيجية شاملة تتجاوز الميادين التقليدية للتبادلات الاقتصادية و التعاون المالي المبادر به منذ سنوات مضت، ويقوم مضمون هذه الشراكة في الأساس على تحقيق ثلاثة أهداف:

- إقامة فضاء مشترك للسلم و الاستقرار (محور سياسي و أمني)
- بناء منطقة رفاه مشتركة مع الإقامة التدريجية لمنطقة تبادل حر في آفاق 2010) محور اقتصادي و مالي)
- العمل على تقارب الشعوب (محور اجتماعي، إنساني و ثقافي)

يصنف اعلان برشلونة بمقاربته الامنية الشاملة ومتعددة الابعاد المحتويات في فصوله الثلاثة كاتفاق مؤسس لشراكة امنية اقليمية في المتوسط واعتبر عقد امن واستقرار في المتوسط ثم فيما ميثاقا متوسطيا للاستقرار والأمن نظرا لما يحتويه من اجراءات وميكانيزمات عملية للتعاون الامني اذا اردنا ان نلخص الشراكة السياسية و الأمنية التي جاء بها إعلان برشلونة للشراكة الا ورومتوسطية نجدها تتضح من خلال خمسة مكونات اسياسية هي كالتالي:

- الالتزام بميثاق الأمم المتحدة، و اعتماد الطرق السلمية في حل النزاعات الدولية.

- الالتزام بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، خاصة فيما يتعلق بالحريات الأساسية بما في ذلك حرية التعبير

[1] - رقية العاقل، " المتوسط الغربي ضمن المقاربة الأمنية الشاملة للإتحاد الأوربي - من المؤتمر حول الأمن والتعاون بالمتوسط إلى الإتحاد من أجل المتوسط-"، **مجلة ابحاث قانونية وسياسية**، العدد 04، 2017، ص, 83.

– العمل من اجل نزع الأسلحة النووية و البيولوجية والكيماوية و الخضوع لنظام منع الانتشار الدولية، و اتفاقيات ضبط التسلح و نزع السلاح مع تجنب تطوير القدرات العسكرية التي تتجاوز متطلبات الدفاع المشروع .

– مكافحة الإرهاب بالتعاون للتصدي له، التضامن ضد توسيع الجريمة المنظمة، و مكافحة المخذرات و الهجرة

والواضح ان دول الاتحاد الاوروبي عملت على تعزيز دورها السياسي والامني في المنطقة، بما يتيح لها مواجهة التهديدات الجنوبية من جهة، وضمان مصالحها المتمثلة بتدفق للموارد البترولية والثروات الطبيعية من جهة اخرى دخل اتفاق الشراكة الاوروجزائرية في اطار تعزيز العلاقات وتعميق التعاون بين الاتحاد الاوروبي والجزائر، وتعتبر هذه الشراكة ذات ابعاد متداخلة من اجل الوصول الى الجو الملائم لأفاق العلاقات الامنية بين الطرفين وهو ما تضمنته الواد (03- 05)، من اتفاق الشراكة حيث نصت على اقامة حوار سياسي وامني بين الطرفين يقوم على :

– تسهيل التقارب بين الاطراف وذلك من خلال تنمية التفاهم المتبادل والتشاور المنظم حول المسائل الدولية والتي هي ضمن المصالح المشتركة، وتوضيح الإجراءات المشتركة[1]

ب- موقف الجزائر من الشراكة الأمنية ألورومتوسطية

إن مشاكل الامن في المتوسط قد تم التطرق إليها منذ سنوات السبعينيات، وذلك في إطار مؤتمر ألمن والتعاون في أوروبا، والعقد النهائي لهلسنكي (01ى اوت1975)الذي يعترف بالعلاقة الموجودة بين الامن الأوروبي والأمن المتوسطي من خلال هذا العقد بينت الدول الأوروبية على أنها مقتنعة بأنه البد من تناول مسالة ألمن في أوروبا في مضمون أكثر اتساعا للامن في العالم، حيث تحتل المسائل الأمنية مكانة هامة في اهتمامات الاتحاد الأوروبي وشركاءه المتوسطيين وقد أدرجت في السلة للندوة برشلونة،"سلة الحوار السياسي والأمني" الذي يهدف إلى إقامة منطقة أمن واستقرار في المتوسط عبر وقد توصل هؤلاء بعد اجتماعاتهم إلى جملة من الإجراءات المستمدة إلى حد كبير الحوار والتعاون ، من تجربة مؤتمرالامن

[1] - شاكري قويدر، **التحديات المتوسطية للامن القومي لدول المنطقة المغاربية 2001- 2011**، (مذكرة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجزائر 03: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، 2014، 2015، ص. 92.

والتعاون في أوروبا لكنها تبقى محدودة بسبب مأزق عملية السالم في الشرق الأوسط الذي حال دون التوسع والتعمق في إجراءات جديدة بسبب الرفض الغربي فكان أن حدث تغير في المفردات المستخدمة حيث تم التخلي عن إجراءات الثقة لصالح إجراءات الشراكة يعبر هذا الاختلاف الاصطلاحي عن التراجع السياسي من حيث الطموح،ربما عن مقاربة أكثر واقعية لقضايا وجاء إعلان برشلونة للتأكيد على تشييد منطقة سالم واستقرار وأمن لتحقيق هذه .الغاية التزم الشركاء البحث في إمكانيات والوسائل الاستقرار في المنطقة بما في ذلك إمكانية تبني عقد أوروبي متوسطي وبعد هذه الندوة أطلقت فرنسا مبادرتها لإعداد عقد ألمن والاستقرار في المتوسط والتي على ندوة فاليتا لكنها رفضت بسبب الخلافات العربية الأوروبية والعربية الإسرائيلية حول التعاطي مع أزمة السلام، و قد أظهرت هذه الندوة مدى الخلافات بين العرب و الاوروبيين حول أولويات الشراكة الاورومتوسطية بصفة عامة ومدى ثقل المدركات على جانبي المتوسط بالعودة الى الشق الامني من المسار، يصنف اعلان برشلونة بمقاربته الامنية الشاملة ومتعددة الابعاد المحتواة في فصوله الثلاثة كاتفاق مؤسس لشراكة اقليمية في المتوسط، سيما بوضع ميكانيزمات وإجراءات عملية لبناء الثقة والأمن التعاوني في المتوسط، ويعتبر الاتفاق على على انشاء عقد امن واستقرار في المتوسط ثم فيما بعد ميثاقا متوسطيا للأمن والاستقرار والذي جاء بعد العطب الذي اصاب برنامج العمل السياسي والأمني لإعلان برشلونة، حجر الزاوية في بناء الشراكة الامنية المتوسطية نظرا لما يحتويه من اجراءات وميكانيزمات عملية للتعاون الامني[1]

بالنسبة لمسار برشلونة فقد اكدت الجزائر ان انخراطها فيه منذ بدايته ومشاركتها في مختلف الندوات والاجتماعات التي اصبحت تعقد فيما بعد في إطاره او حتى في اطار مختلف البنى المكملة له، كان مرده قناعتها بأنها وحدها شراكة حقيقية بين دول المتوسط كفيلة بالمساهمة في اقامة منطقة استقرار وامن في حوض البحر المتوسط وتشجيع اقامة فضاء مشترك للتنمية والرخاء، اما تأثيرها في خطة برشلونة في سلتها السياسية والامنية فيمكن القول انه كان غير مباشر وفق المعادلة التالية، ان الطرف الذي اطلق خلاله مسار برشلونة كانت فيه ازمة الجزائر الامنية في مرحلة اشتداد،بسبب تنامي الظاهرة الاصولية الاسلامية وانتشار الحركات و الجماعات الارهابية فيها، واحتمال سقوط النظام السياسي الجزائري الذي كان واردا بقوة في ذلك الوقت، وهي عوامل القت بضلالها على مضمون عملية برشلونة [2]

[1] - سمهان تمغارت ،"تطور موقف الجزائر تجاه السياسة الاوروبية للجوار والشراكة"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون** ،عدد 09، 2013، ص. 22 .
[2] - رقية العاقل، مرجع سابق، ص. 86.

وبالرجوع الى موقف الجزائر من مسار برشلونة ومن الشراكة الامنية الاورو متوسطية، عموما نجدان الجزائر تجدد رفضها بشان اعترافها بالكيان الاسرائيلي او حتى التطبيع معه حيث ان الجزائر توجه رسالة للدول الاوروبية مفادها ان انخراطها في عملية برشلونة لا يعني ابدا تطبيعا مع الكيان الاسرائيلي المعني هو الاخر بهذه العملية، وانه مدام الانحياز الاوروبي لإسرائيل فلن تسوى المشكلات الامنية في المتوسط ، ولن يجد الميثاق الاورو المتوسطي سبيلا للواقع والوجود، وبالنسبة للجزائر يبقى الطرف الاسرائيلي بوضعيته وسياسته حاجزا امام تحقيق هدف جعل المتوسط منطقة للسلم، الاستقرار والتنمية، مثلما يطمح اليه مسار برشلونة[1]

ج-الاثار الامنية لاتفاق الشراكة الاوروبية على الجزائر:

يسعى الاتحاد الاوروبي الى احتواء ظاهرة التهديد الامني كالتدفق للمهاجرين والإرهاب الدولي، ونظرا للمشاكل التي ترافق هذه الظاهرة ينطلق الاتحاد الاوروبي في حله لإشكالية الامن من مسلمة مفادها ان التفاوت الاجتماعي والاقتصادي هي عوامل ومسببات ساهمت في تفاقم هذه الظاهرة

مسالة الهجرة: ينظر الاتحاد الاوربي الى ظاهرة تدفق المهاجرين من دول الضفة الجنوبية على انها مصدر كل المخاطر وتشكل تهديدا للأمن الاوروبي، وهذا في الوقت الذي نجد فيه بان احد هم اهداف الشراكة الاورومتوسطية هو اقامة جوار بين الثقافات والحضارات وتبادل التجارب والخبرات وتوطيد العلاقة بين المجتمعات المدنية في المنطقة وهذا الهدف لن يتحقق إلا ضمان حرية تنقل الاشخاص بين ضفتي المتوسط[2]

ولمحاصرة هذه الظاهرة لابد من وضع استراتيجية متكاملة تتمحور حول بناء شراكة اقتصادية من خلال اقامة مناطق التبادل الحر، وتقديم اعانات مالية للجنوب،وهذا من شانه ان يقلص الهوة والتفاوت في مجال التنمية بين ضفتي المتوسط التي تدفع الشباب في الجنوب للهجرة الى الشمال. وينتج عن ذلك انتشار ظواهر خطيرة كالجريمة المنظمة، تجارة المخدرات والتطرف الديني والعرقي، وهو ما يؤدي الى خلق حالات ومن اللاستقرار و اللامن والتوترات، وذلك عن خلق مناصب شعل دائمة بتوجيه وتشجيع الاستثمارات الاجنبية وخاصة الاوروبية منها:

[1] - زياني صالح ،"تحولات العقيدة الامنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة "، **مجلة الفكر**،العدد5، 2014، ص. 299.

[2] -Baghzouz,a, le partenariat de sécurité dans le cadre du processus de barcelone , Communication présentée au colloque international sur la mondialisation et sécurité , organisé par le conseil de la nation, alger, 2002.P.156.

الشكل رقم 18: يوضح اهداف الشراكة من اجل مكافحة التهديدات الامنية

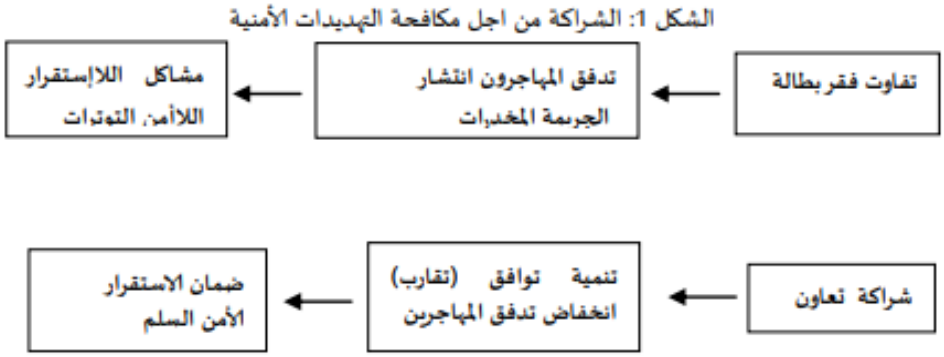

المصدر: مراد حجاج، "العلاقات الاوروبية من اتفاقيات التعاون المشروط الى اتفاقيات الشراكة الموسعة: الواقع واستشراف المستقبل "، **المجلة الجزائرية للامن والتنمية**، المجلد 09، العدد 16، جانفي 2020، ص. 264.

من خلال تحليل الشكل السابق يتبين وجود نية حقيقية للشراكة الاوروبية الجزائرية في مجال مكافحة التهديدات الجديدة تختصر الكثير من الجهد والوقت فيما يخص القضاء على كل اشكال التهديدات التي تهدد استقرار ووجود الدول

- مسالة الإرهاب: صنف الاتحاد الاوروبي ظاهرة الارهاب في خانة التهديدات الامنية الكبرى بعد نهاية الحرب الباردة، واذا كانت هذه الظاهرة قديمة إلا انها برزت اكثر مع نهاية عقد الثمانينات وبداية عقد التسعينات للقرن الماضي، ويشكل انسحاب الاتحاد السوفياتي من افغانستان منعرجا، في انتشار واستفحال ظاهرة الإرهاب فمع عودة افواج المتطوعين الذين شاركوا في الحرب ضد الخط الاحمر الى بلدانهم الأصلية وقاموا بتأسيس العديد من الجماعات المسلحة السرية والتي كانت تحظى بدعم خارجي من منظمات ودولية اسلامية. وهذه العناصر كان لديها من التجربة والخبرة نظرا لاحتكاكها بالكثير من الجماعات اثناء تواجدها في افغانستان، مما يجعلها تشكل تهديدا حقيقيا للأمن في البحر الابيض المتوسط، وهذه الحركات المتطرفة الاتية من الجنوب كان هدفها الاول هو الاطاحة بأنظمة الحكم في بلدانها، وعندما عجزت عن تحقيق ذلك غيرت من استراتيجيتها وأصبحت تستهدف مصالح الدول الغربية بحجة ان هذه الاخيرة تساند وتدعم الأنظمة السياسية الفاسدة في الكثير من دول الجنوب[1]

[1] - مراد حجاج، نفس المرجع السابق، ص. 264.

وهكذا عرفت العديد من العواصم الغربية اعتداءات وتفجيرات خلفت خسائر بشرية ومادية معتبرة، ويتعلق الامر بتفجيرات باريس، واشنطن، لندن، ومدريد، واستغلت الحركات المتطرفة الظروف الصعبة التي تمر بها دول الجنوب من فقر وحرمان، ولا عدالة في توزيع الدخل والثروة وعدم احترام حقوق الانسان لزعزعة استقرار هذه الدول، حيث انتقل مصطلح الارهاب من الاطار القومي الضيق الى اطار اكثر شمولية وعابر للأوطان.

ثانيا: الجزائر والاتحاد الأوروبي: التصور الامني

أ- سبل إحلال السلم والأمن في المتوسط وفق العقيدة الأمنية الجزائرية:

-ترتكز المقاربة الأمنية الجزائرية لألمن في المتوسط على مبادئ دافعت عنها وبشدة منذ القمة الأولى لمؤتمر التعاون في أوروبا ،حيث أقرت بان الامن في المتوسط شامل ويبنى جماعيا، وان الاعتماد بين ضفتيه أمر مفروغ منه وانه وحدهما الحوار والتشاور قادران على تقريب شعوب ضفتي المتوسط وعلى ضمان ر تبني الج ازئر ّ تحقيق السلم والاستقرار الإقليمين امر مفروغ منه وانه وحدهما الحوار والتشاور القادران على تقريب شعوب ضفتي المتوسط وعلى ضمان تحقيق السلم والاستقرار الدوليين، ويفسر تبني الجزائر لهذه المبادئ مشاركتها النشطة في كل المبادرات الأمنية المرتبطة بالنطاق الجيوسياسي المتوسطي كما يفسر مطالبتها ببدل الجهود والمثابرة والتشاور والحوار من اجل الاستجابة بطريقة افضل لمصالح جميع الاطراف في الشمال والجنوب وإيجاد ايجابات مشتركة لمتطلبات الاستقرار والأمن الإقليمي وانضمام الجزائر الى مختلف الحوارات المتعددة الاطراف حسب موقفها الرسمي ما يعد إلا ايمانها بوجود تناسق وتكامل بينها، وان هذا التكامل يسمح لكل حوار بالاستفادة من الانجازات المحققة في الحوار الأخر كما تعتبر مشاركتها في كل الحوارات الترتيبات والإجراءات الامنية الشاملة و المحدودة الرسمية و غير رسمية في المتوسط بعد اطلاق مسار برشلونة تندرج ضمن جهودها في دعم الشراكة الاوروجزائرية[1]

-حتى ان كانت الجزائر تقر بان التعاون الدولي والشراكة في المجالات السياسية والأمنية لا مفر منهما لمواجهة الكثير من التحديات بسبب طبيعتها اللا قطرية والعابرة للأوطان حيث ترى الجزائر ان الشراكة في المجالات السياسية والأمنية يتعين ان تدعم بارداة سياسية متبادلة بن الدول المتوسطية للتضامن، وهذا ما سيسمح بتقوية الديمقراطية ودعم دولة القانون في دول الضفة الجنوبية وتحديد الانواع الجديدة من المخاطر،

[1] - عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوربا والحلف الأطلسي**، الجزائر: المكتبة العصرية، 2005 ، ص 207,

وفي مقدمتها الارهاب والجريمة الدولية المنظمة المهددة للسلم، الامن والاستقرار في المتوسط وذلك دون المساس بالسيادة الوطنية للدول وكذا عدم التدخل في شؤونها الداخلية

–وكتوجه اخر للمقاربة الجزائرية في الحوارات الامنية المتوسطية هو ربطها بين الامن والتنمية، اذ لايمكن من وجهة نظر الجزائر حصول التنمية بدون امن، ولا تحقيق امن دون تقويض كل المعوقات المعرقلة للتنمية، ووردت هذه المقاربة كذلك في رد لحكومة الجزائرية حول الامن والاستقرار في المتوسط نشر في تقرير للامين العام الاممي " كوفي عنان" سنة 2001، جاء فيه ان الجزائر تعتبر ان السلام والأمن في المتوسط يشكلان شرطا مسبقا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

–تؤكد الجزائر في تصورها الامني مع الاتحاد الاروبي انها أصبحت دولة محورية بين دول الضفة الجنوبية للمتوسط، إذ ترى الجزائر أن الأمن في البحرالمتوسط يتم عبر محاربة الإرهاب، الجريمة المنظمة، انتشار أسلحة الدمار الشامل وإيجاد حل عادل للصراع العربي الإسرائيلي وذلك بالتعاون بين مختلف الدول الفاعلة في المتوسط عامة بالاستناد لقرارات الأمم المتحدة، وعليه الأمن في المتوسط لن يتحقق بإقصاء الجزائر. [1]

–نظرة الجزائر الى الأمن الجزائري عموما والاقتصادي خصوصا مرهون اليوم بالاستقرار في البحر الأبيض المتوسط، كون أن كل المبادلات التجارية الجزائرية مع المحيط الخارجي تتم عبر هذا الحوض، زيادة على أن انابيب الغاز التي تربط حقولها الغازية بأوروبا نحو ايطاليا وإسبانيا، فثلثي المبادلات التجارية للجزائر تتم مع الاتحاد الأوربي، وأكثر من الربع لمجمل وارداتها سنوبا من الاتحاد الأوربي. يقوم التصور الأمني الجزائري في البحر الأبيض المتوسط على مقاربة شاملة، ينبغي تعاون جميع الدول المتوسطية لتحقيقه، كما أنه لا يتجزأ، فما يمكن أن أمن واستقرار دولة ينعكس بالضرورة على كل المنطقة مع الإشارة إلى أن القضايا الأمنية التي يعرفها شرق المتوسط تختلف عما يعرفه غربه، وتوكد على موقفها الثابت ، لاسيما النزاع العربي الاسرائيلي في الشرق الأوسط، كما أن المستجدات على مستوى

[1] - المرجع نفسه، ص. 207.

دول الساحل يمكن أن يكون لها تاثير على الأمن ووالإستقرار في المنطقة، فلا يمكن على سبيل المثال عزل ما يحدث في ليبيا عن المنطقة لا سيما أنها دولة متوسطية [1]

حسب المنظور الامني الجزائري، إن الجريمة العابرة للحدود تشكل خطرا أمنيا متصاعدا، حيث تشابكت خيوطها على المستوى الدولي ولم يعد من السهل التحكم فيها إلا بالتعاون بين دول المتوسط وتبادل المعلومات وخلق ميكانزمات تسهل عمل الفرق الامنية المكلفة بمتابعة هذه الجريمة وتبادل الخبرات والتشاور حول مناهج المكافحة وسبل ردعها على المدى القريب والمتوسط فالمصلحة المشتركة بين دول ضفتي المتوسط تتطلب تكاتف الجهود دون أي خلفيات أو تبادل للتهم والمسؤوليات لأن ذلك ما يعرقل الجهود ويحبط كل المحاولات الرامية لحماية المجتمعات من مخلفات هذه الظاهرة.[2]

– تطابق التوجه الجزائري مع تصور الاتحاد الاوروبي للأمن في المنطقة المتوسطية من حيث محاولة تشكيل سياسة أمنية وخارجية أوروبية موحدة، لمعالجة التهديدات الأمنية الجديدة التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة والمتمثلة في ظاهرة الهجرة بشقيها القانوني وغير قانوني، بالإضافة إلى ظاهرة الإرهاب، وتصدير حالة العنف إلى داخل الاتحاد ان الجوانب الشراكة الأوروبية الجزائرية، التي وإن تعددت مجالاتها إلا أنها تهدف إلى الحد من التهديدات الأمنية التي يعرفها الإتحاد الأوروبي والجزائر بمختلف أبعادها السياسية، الأمنية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، والاهم في ذلك المقاربة الجزائرية للقضاء على ظاهرة الهجرة باعتبارها التهديد الذي يشكل التحدي الآني في نظر الاتحاد الأوروبي من جهة، ومن جهة أخرى كون الجزائر بوابة لعبور المهاجرين الغير شرعيين القادمين من الساحل الإفريقي، دون نسيان وجهة نظر الجزائر لمكافحة التطرف والإرهاب باعتبارها من أولى الدول التي عانت على المستوى الإقليمي والدولي. [3]

[1] - محمد شلبي،" الأمن الوطني في ظل التحولات الدولية الراهنة "، (ورقة بحثية قدمت في الملتقى الدولي حول الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة) ، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والاعلام، 2004، ص 157.

[2] - .حمزة حسام ،**الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري** "،(مذكرة ماجستير غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ،جامعة باتنة، 2011، ص. 178.

[3] - نبيل دريس، "الاستراتيجيات الفعالة في بناء القدرات الدفاعية ومواجهة التهديدات الامنية في الجزائر"، **مجلة دفاتر السياسية والقانون**: العدد 17، جامعة البليدة02، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جوان 2017، ص. ص 159، 160.

– وفيما يخص إستراتيجية الجزائر في التعامل مع التهديدات الحدودية ألمنها القومي، إن الأوضاع الغير مستقرة التي تعرفها منطقة شمال إفريقيا بسبب تزايد انتشار السلاح و الجريمة المنظمة والانفلات الأمني جراء ما خلفه الربيع العربي، شكل تهديدا على ألمن الوطني الجزائر بسبب امتلاك هذه الأخيرة موقع مركزي يتوسط جميع هذه التوترات، وهو ما يضع الجزائر أمام مواجهة و ضغط من اجل حماية أمنها و التصدي لهذه التهديدات،كما دفع بالجزائر اليوم إلى الزيادة في تفعيل دورها الدبلوماسي خاصة مع تمسك الجزائر بعقيدة "عدم التدخل في دول الجوار "وكدا الحرص على إبعاد الخيار العسكري و التدخل الأجنبي في المنطقة، بل وتراهن على الحل السلمي من خلال تفعيل ظاهرة نشاطها الدبلوماسي من أجل التنسيق وتكثيف الجهود مع دول الساحل ودول الجوار لتطويق الانفلات ،حيث تسعى الجزائر من خلال المشاركة في العديد من المبادرات الأمنية والعسكرية مع جيرانها والدول الأخرى، إلى إنشاء تحالفات قوية لتتحقق في خطط مشتركة تأهب ضد الجماعات المسلحة و الميليشيات العاملة في ليبيا وتونس ومالي حتى الشرق الأوسط من جهته هناك من يرى أن الجزائر ليس أمامها إلا أن تفعل الدبلوماسية الأمنية وذلك بتعزيز الاتفاقيات الإستراتيجية الثنائية والجماعية بشكل يقضي بشكل تدريجي على كل أنواع الجريمة المنظمة العابرة للدول وتماشيا مع ذلك ايلاء أهمية لتفعيل آليات المراقبة التقنية الذكية للحدود، وهو ما أخذت به قوات الجيش والدرك الجزائر ي في الآونة الأخيرة في حين يرى آخرون أن عقيدة عدم التدخل إستراتيجية قديمة على الجزائر مراجعتها، خاصة مع ارتفاع مستوى التهديدات المحيطة، بالإضافة إلى المكانة التي تحتلها الجزائر إقليميا ومتوسطيا، والذي يحتم عليها الاعتماد على سياسات تتلاءم وهذه المكانة، فمن غير المنطقي أن تبقى الجزائر معتمدة على سياسة مضى عليها نصف قرن، كما أن الاعتماد على السياسات الدبلوماسية كإنشاء تحالفات في ظل وجود توترات مع بعض دول الجوار يشكل عائق أمام تفعيل هذه السياسات[1]

ب– سبل إحلال السلم والأمن في المتوسط وفق المنظور الأمني الاوروبي:

تعتبر الأحداث التي شهدتها المنطقة منذ بداية التسعينيات هي التي أجبرت أوروبا على مراجعة سياستها اتجاه المتوسط وهذه الأحداث تتمثل في حرب الخليج 1990–1991 وانعكاساتها، الأزمتين الجزائرية واليوغسلافية وأثارها على المنطقة المتوسطية (19931992)التوقيع على إعلان المبادئ بين إسرائيل

[1] - غراف عبد الرزاق، دور العقيدة الأمنية الجزائرية في إدارة الأزمات جنوب المتوسط : الأزمة الليبية نموذجا، محاضرات مقياس السياسة الامنية الجزائرية كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة العربي بن المهيدي ام البواقي، 2020، ص.ص 252، 253.

ومنظمة التحرير الفلسطينية (1993)كلها أحداث أعادت حوض المتوسط إلى الواجهة ، بعدما كانت الأنظار مركزة على أوروبا الشرقية، كما لقد أفرزت تحولات ما بعد الحرب الباردة نمطا جديدا من التصورات والإدراكات حول "الأمن" و"التهديد"، فعلى عكس التهديد الشيوعي الذي كان عسكريا بالدرجة الأولى صار التهديد الجديد شاملا ومركبا، لذا أصبحت المقاربة الجديدة لمسائل الأمن الأوروبي تركز على ضرورة تحديد طبيعة التهديد القادم من الجنوب، مع نهاية الحرب الباردة عوضت معادلة شرق–غرب بمعادلة شمال–جنوب، حيث أصبح الجنوب مصدر الخطر والتهديد، فمع طبيعة التهديدات الأمنية الجديدة تبني الإتحاد الأوروبي مقاربة موسعة تتعدي النظرة التقليدية لمفهوم الأمن، فأصبح التركيز على الأمن اللين الذي يشمل التهديدات غير مباشرة كالهجرة السرية، الجريمة المنظمة، المخدرات.... إلخ، ولمواجهة هذه التهديدات تبني الإتحاد الأوروبي إستراتيجية متعددة العناصر مبادرات تعاون وشراكة في كل الميادين. بمعني آخر وضع استراتيجيات أمن متعدد العناصر تشمل كل مجلات العمل الخارجي، مناورات دبلوماسية، مساعدة اقتصادية عمل عسكري إن اقتضي الأمر، أي انتهاج مقاربة الأمن الشامل بمعنى المزج بين الأمن اللين والأمن الصلب[1].

ونظرا لخطر التهديدات الأمنية الجديدة التي تعرفها منطقة المتوسط من: الهجرة غير الشرعية، المخدرات....أنشأت دول أوروبا الجنوبية في 1995 وحدتين للتدخل السريع في منطقة المتوسط وهي: أوروفور Eurofor وأوروماfور Euromafor وذلك لحماية أراضي الدول الأوروبية من تهديدات جنوب المتوسط. فالتصور الأوروبي للأمن يقوم على فكرة خدمة الأمن عن بعد، بمعني العمل بعيدا عن أوروبا لضمان أمن القارة لأن التهديدات التي تواجهها القارة تجد مصادرها خارج أوروبا[2]

لقد تم التأكد على البعد الأمني في العلاقات الأورومتوسطية بعد الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية في 11 سبتمبر 2001 ،وأصبحت ظاهرة الإرهاب محور تفكير وعمل جميع الدول، وعلى إثري هذه التطورات التي عرفتها البيئة الدولية بإعلان الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على الإرهاب، استكملت السياسة المتوسطية للإتحاد الأوروبي بسياسة الجوار والتي تعرف بـ "سياسة الجوار الأوروبية "التي تم بلورتها عام 2003 ،وتسعي هذه السياسة إلى بناء الأمن والاستقرار في الجوار من شرق

[1] -1 -Bichara Khader, L'Europe et la méditerranée (géopolitique de la proximité), Paris, 1997, p.p ,255 256

[2] - عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، مرجع سابق. 133.

أوروبا وجنوب المتوسط، وارتكز المحور الأمني لسياسة الجوار الأوروبية على مناقشة التهديدات الأمنية سواء من ناحية الهجرة السرية أو الجريمة المنظمة والإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وفي سنة 2008 ظهر الإتحاد من أجل المتوسط إلى حيز الوجود، وكان يهدف هذا المشروع إعطاء مسار برشلونة دفعا جديدا، والإتحاد مبني على أهدف وأسس إعلان برشلونة لبناء السلام والاستقرار والآمن وبذلك يكون الإتحاد الأوروبي مهندس المشاريع والمبادرات المتوسطية، وصانع السياسات الأمنية في المتوسط، والتهديدات الأمنية تصوغ وفق المقاربة الأوروبية، في حين أن الأطراف التي تصنع لها هذه المشاريع والمبادرات تتمثل في الدول الضفة الجنوبية للمتوسط وهي الدول العربية المتوسطية(ماعدا إسرائيل) التي تبدو بحالة التشرذم والانقسام. وانطلاقا من اصطباغها بطابع أمنى فإن المبادرات الأوروبية باختلاف أهدافها يمكن تصنيفها ضمن ما يعرف بنظام الأمن التعاوني الذي يتم في إطاره تطبيق مجموعة من مبادئ السلوك الإقليمي المتفق عليها التي تؤكد الأمن المتبادل أكثر من الأمن "الذاتي "بحيث يكون فيه التعاون شاملا لا يقتصر على القضايا المتعلقة بالبعد العسكري للأمن بل يشمل قضايا التماسك الاجتماعي والنمو السكاني، والتنمية المستدامة وقضايا البيئة الأمن بمفهومه الناعم[1]

فيقوم التصور الأوروبي للأمن على المزج بين الوسائل العسكرية وغير العسكرية لمواجهة التهديدات. يقول الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمن والدفاع للإتحاد الأوروبي "خافير سولانا": بالرغم من الترسانة الباهرة التي يمتلكها الإتحاد الأوروبي من أدوات القوة الناعمة كالحوار السياسي، والعلاقات المالية والتعاون من أجل التنمية الدولية إلا أنه لا يجب أن نستبعد الوسائل العسكرية بهدف اجتثاث أو على الأقل تقليص دور العوامل التي تؤدي إلى اللاستقرار أي بإمكانية المزج بين المقاربة الأمنية المستندة إلى القوة الصلبة والمقاربة المستندة إلى القوة الناعمة دون تغليب هذه على تلك لتحقيق سلم دائم وأمن شامل[2]

- ادن سعى الاتحاد الاوروبي منذ بداية التسعينات لإعادة تشكيل نظريته لتجاه الجبهة المتوسطية بصفة عامة والضفة الجنوبية منها بصفة خاصة وهي النظرية التي تنطلق من تعاظم المصلحة الاوروبية تجاه المرجعية المتوسطية للترتيب الامني الاوروبي الجديد وهو ما فرض عليه توقيع

[1] - تباني وهيبة، **الامن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي: دراسة حالة الارهاب** ، (مذكرة ماجستير)، في العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطية ومغاربية، الامن والتعاون، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2014، ص. ص 71، 72.
[2] - المرجع نفسه، ص. 72.

شراكات امنية مع جيرانه سواء في الشرق او في الجنوب مدفوعا بالتغييرات العميقة التي مست النظام العالمي في بعده الجيوبوليتيكي، وليتجه نحو عقد الشراكات من اجل التأكيد على مسعاه نحو بناء سياسة اوروبية مشتركة في مجال الامن والدفاع القائمة على اساس مفهم الامن اللين المرتكز على اساس غير عسكري (اي عدم عقد شراكات مع الجيران في الدفاع العسكري)، جعلت من هذه الجبهة المتوسطية الرهان الاول الاساسي للإشكالية امن الاتحاد الاوروبي من خلال عمليات التوسع الا ان الامر مختلف في جنوب المتوسط فقد اقتصر الامر على توقيع شراكة امنية متوسطية فقط [1]

- الاتحاد الاوروبي من خلال مشروع الشراكة الاورومتوسطية يهدف الى تعريف سياسته الأمنية والدفاعية على دول جنوب المتوسط وربما حتى تمكينهم من نشاطات تتعلق بهذه السياسة من خلال اشراكهم المحتمل في نشاطات تتعلق بالسياسة الاوروبية للأمن والدفاع على المستوى الاقليمي او الوطني
- طغيان هاجس الامن على مختلف تقارير شراكات الاتحاد الاوروبي يقترن بتزايد الاخطار فيما يخص قضايا التطرف الاصولي، الجريمة المنظمة، والمخدرات حيث ان الاتحاد الاوروبي في تصوره الامني في المتوسط يسعى الى جعل حوض البحر الابيض المتوسط فضاء للسلام والاستقرار وهذا ما تأكد من خلال ندوة نابولي الاورومتوسطية سنة 2003 التي ركز فيها الاتحاد الاوروبي على :[2]
- اهمية التعاون الامني وعلى مقاربة امنية شاملة لقضايا الامن في منطقة المتوسط
- الاهتمام بمقاربة امنية متوازنة وعادلة لمواجهة التحديات الامنية الجديدة في المتوسط وعلى التعاون في مكافحة الارهاب

يضم ميثاق الامن والاستقرار الاورومتوسطي الذي جاء بمبادرة فرنسية تحت اسم " عقد امن واستقرار في المتوسط" عدة من المبادئ اهمها:

[1] - سفيان طبوش و غربي محمد، "الامن في المتوسط بين التعاون و التنافس"، **مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية:** العدد 17، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، جانفي 2017، ص. ص, 172،171.

[2] - - قريب بلال، **السياسة الامنية للاتحاد الاوروبي من منظور اقطابه التحديات والرهانات**، (مذكرة ماجستير غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص دبلوماسية وتعاون دولي، 2010-2011، ص. ص, 112- 113.

- الاعتراف بمفهوم الامن الشامل (وهو ما تبنته الدول المتوسطية الى جانب الامن التعاوني)
- عدم التدخل في تسوية الصراعات الحالية ووضع مقاربة مشتركة ومتوازنة لمسالة الاستقرار في المتوسط [1]

ومن خلال هذه المبادئ يرمي الاتحاد الاوروبي الى ربط أمن أوروبا و تحقيق سياسة أمنية أوروبية مشتركة بتحقيق الامن في المتوسط على اعتباره منطقة ذات تأثير كبير ، وكذلك محاولة الاتحاد الاوروبي في جانب اخر نشر المفهوم الاوروبي للأمن (من خلال التعاون والشراكة)، الا ان الصراع العربي الاسرائيلي القى بضلاله على اي مبادرة تعاونية في مجال الامن او شراكة اورومتوسطية هدفها الاساسي هو تحقيق الامن والاستقرار في المنطقة، و بنظر العديد من الباحثين ان ما يعيب الشراكة الأورومتوسطية منذ مسار برشلونة الى حد اليوم والذي انعكس بدوره على سعي أوروبا نحو إقامة أو بناء سياسة أمنية هو الأنانية الأوروبية، حيث سعى الاتحاد الاوروبي في شراكاته وتعاونه مع دول جنوب المتوسط، بشكل منفرد او جماعي الى الاستفادة من دول الضفة الجنوبية واستعمالها من أجل أمن أوروبا وتحقيق المشروع الامني الاوروبي ،[2] فيما يرى البعض الاخر ان تحقيق الامن في المتوسط متعلق بالاساس بتحقيق تنمية اقتصادية في دول المنطقة، وان مقاربة الاتحاد الاوروبي الامنية تنفرد بكونها مبنية على فرضية فحواها ان التنمية الاقتصادية خير وسيلة لاحلال الامن وبالتالي ان مقاربة الشراكة الاورومتوسطية للامن ايضا تقوم على تلازم الامن والاستقرار مع التنمية[3]

المطلب الثاني: الحوار الامني المتوسطي: الجزائر ومجموع دول غرب المتوسط (5+5)

إن الطبيعة الجغرافية والجيوسياسية للبحر المتوسط، تدفع بالمجتمعات المشاطئة له إلى الاحتكاك والتواصل سواء صراعيا وتعاونيا وهي طبيعة العلاقات التي ميزته منذ زمن طويل، وبعد تحرر معظم شعوبه في الضفة الجنوبية وتطلعها إلى التطور والتقدم، أقدمت على ربط علاقات مميزة مع دول شمال المتوسط وخاصة الدول الاستعمارية السابقة. ولوضع استراتيجيات للتعاون وتبادل المصالح، حيث عرف المتوسط عديد الحوارات التي بدأت منذ مطلع سبعينيات القرن الماضي، ولعل من أبرزها الحوار في إطار مجموعة 5

[1] - المرجع نفسه، ص. 113.

[2] - تباني وهيبة، الامن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي: دراسة حالة الارهاب، مرجع سابق، ص. 67.

[3] - عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوربا والحلف الأطلسي، ص. 209.

+ 5 لغرب المتوسط، والذي يبدو أكثر الحوارات حظا في النجاح والقدرة على تحقيق قيمة مضافة يمكن أن تكون اللبنة المؤسسة لحوارات طموحة ومثمرة، تبدأ بغرب المتوسط ثم تتوسع لباقي دول البحر المتوسط، كلما كان هذا الحوار يتقدم بوثيرة أسرع وبخطوات أوثق ويحقق نتائج تقود نحو الشراكة والاندماج الإقليمي[1]

اولا: التعاون الامني لدول غرب المتوسط 5+5

أ- الخلفية التاريخية لبروز حوار دول غرب المتوسط

جاءت مبادرة الحوار في إطار مجموعة 5+5 في ظرف دولي ميّزته هناية الحرب الباردة، وظهور جملة من التهديدات الأمنية، كالإرهاب، الهجرة، الجريمة المنظمة، بالإضافة إلى فشل بعض الحوارات التي عرفها المتوسط في شكل مبادرات، وتسجيل أخرى لنتائج متواضعة لتميز منطقة المتوسط بالعديد من التناقضات والتراعات، كما تزامن هذا الحوار مع ثورة أكاديمية في مفهوم الأمن والدراسات الأمنية [2]

نشأت الفكرة في أصولها إلى مبادرة الرئيس الفرنسي "فرانسوا ميتيران" خلال زيارته للرباط سنة 1983 ،عندما اقترح مبادرة إنشاء مجلس الأمن والتعاون لغرب المتوسط، يضم المملكة المغربية، الجزائر، تونس، ايطاليا، فرنسا واسبانيا ، كمبادرة فرنسية تقوم على معطيات المتوسط خلال الثمانينيات في عز الحرب الباردة وضعف نتائج الحوار العربي الأوربي، وعلى خلفية تاريخية تؤهل فرنسا، وبدرجة أقل اسبانيا وايطاليا لقيادة قاطرة الأمن والتعاون في غرب المتوسط كمرحلة أولى، ولم تلق المبادرة الترحيب من بعض دول المنطقة، خاصة الجزائر المحملة آنذاك في سياستها الخارجية بشيء من الإيديولوجية والقومية،حين اعترضت على المبادرة،كوهنا أقصت ليبيا ويوغسلافيا، وكذا عدم اكتراثها بمسألة جوهرية قومية الصراع العربي الإسرائيلي ، ولم تر هذه المبادرة النور من جديد، إلا بعدما توفرت معطيات وسياقات دولية وإقليمية وما دون إقليمية جديدة، حيث عقد اجتماع في 1990/10/10 في روما لوزراء خارجية كل من ايطاليا ، فرنسا، اسبانيا والبرتغال ودول اتحاد المغرب العربي (الجزائر، المملكة المغربية تونس ليبيا وموريتانيا)، وحضرت مالطا كعضو مراقب، لتنظم رسميا في اجتماع الجزائر لوزراء ، ويعتبر اجتماع 2 الخارجية سنة 1991 ،وتصبح

[1] - فاطمة الزهراء لبدو، حوار 5+5 التحديات و الرهانات، **من الموقع الالكتروني:** http://errafikabdalwahid.blogspot.com/2015/03/55.html، بتاريخ 2015/03/21، يوم 2023/07/12.

[2] -Paul Balta, le Grand Maghreb dés l'indépendance à l'an 2000 ,édition laphomic, Alger, p. 216.

المجموعة تعرف ب 5+5 الخاصة بغرب المتوسط روما اجتماعا مؤسسا منشأ لمجموعة 5+5 للحوار والتعاون في غرب المتوسط للاعتبارات والأهداف التالية:

- بعث مسار مكثف للحوار والتواصل اعتبارا للتطورات الايجابية التي عرفتها أوربا ومنطقة المغرب العربي، والتي ساعدت على توجيه المجهودات المشتركة، ويقدرون على أنه من الأهمية بما كان وضع الإمكانيات المتاحة عبر السياق الإقليمي الجديد في غرب المتوسط، لوضع إطار للحوار والتعاون على أسس دائمة.

–ارتباط دول غرب المتوسط بمبدأ شمولية الأمن في المتوسط، والالتزام بالعمل في إطار ترقية السلم والتعاون في المنطقة، على اعتبار أن الأمن في المتوسط لا ينفصل عن السياق العام للأمن الدولي، ويجب استفادة دول المتوسط من المسارات الممكنة للأمن والتعاون التي تعرفها أوربا.

–أخذ خصوصية غرب المتوسط وتثمينها لجعل المنطقة فضاء للسلم والتعاون والاستقرار واستفادة كل أطراف المنطقة من ذلك في المجال السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي.

اعتبار مسار كل من الإتحاد الأوربي وإتحاد المغرب العربي كمسارين للاندماج الإقليمي، للمساهمة في خفض التوترات وتعزيز حسن الجوار.

إن المنطقة تمتلك إمكانيات كبيرة لتعميق روابط التعاون بين دول غرب المتوسط من جهة، وبين الإتحاد الأوربي ودول المغرب من جهة ثانية فاعتبار الفوارق بين ضفتي غرب المتوسط عوامل اختلال تؤدي إلى صعود عديد التهديدات والإشكاليات، التي تعرّض الاستقرار والرخاء في المنطقة إلى الخطر، وبالتالي التعاون في غرب المتوسط يوّلد نوعا من التضامن لامتصاص فوارق التنمية وتجنيب المنطقة التهميش، وأن مسار التعاون والاندماج للاتحاد الأوربي سيرافقها مجهود موازي في مجال التعاون تجاه المتوسط.

– التعاون في غرب المتوسط يتطلب المشاركة الفعلية للمؤسسات، الشركاء الاجتماعيين، المسيرين الخواص، الجماعات المحلية، والمؤسسات الثقافية، وتلتزم الحكومات بتوفير المناخ السياسي الملائم، وتشجيع التعاون الاقتصادي، الثقافي والعلمي.

– ترقية الحوار للمساهمة في حل المسائل السياسية والأمنية ذات المكاسب المشتركة. وتطوير تعاونهم على قاعدة التعاون المتوازن في المجالات ذات الأولوية الاقتصادية الأمنية الثقافية، الموارد البشرية، الموارد الطبيعية .[1]

وكان الاجتماع الموالي قد برمج لينعقد في تونس، إلا أنه لم يتم بسبب تأثير تداعيات بعض الأحداث الإقليمية والدولية، ولعل أبرزها حرب الخليج الثانية سنة 1991 ،وتأييد بعض دول القوس اللاتيني أعضاء في مجموعة 5+5 لهذه الحرب والمشاركة فيها، وأبرزها فرنسا، كما تأثرت اجتماعات المجموعة بأزمة ليبيا مع الغرب خاصة ما يعرف حادثة" لوكربي"، ناهيك عن مشاكل وعراقيل أخرى داخلية وبينية، أهمها تصاعد العنف في الجزائر بعد توقيف المسار الانتخابي، وكذا تفجيرات مراكش بالمملكة المغربية في صائفة 1994 وتوجيه أصابع الاتهام نحو الجزائر، والتي أعقبتها السلطات المغربية باشتراط التأشيرة على الرعايا الجزائريين المتوجهين إلى المملكة، وجاء الرد الجزائري سريعا بغلق الحدود، وزاد سجال البلدين حول قضية الصحراء الغربية العلاقات تسمما، مما عطل نشاط اتحاد المغرب العربي والحوار في إطار المجموعة 5+5لغرب المتوسط[2].

وإلى جانب اجتماعات وزراء الخارجية، شهدت اجتماعات مجموعة 5+5 توسعا ليشمل قطاعات تعاون أخرى، أهمها اجتماعات وزراء الداخلية في تونس 2002 ،والمملكة المغربية2003 ،والجزائر 2004 ،واجتماعات رؤساء المجالس البرلمانية بطرابلس 2003 ،وباريس2004 ،وما يكاد يلمس في معظم هذه الحوارات واللقاءات التي سقفت طموحاتها وغاياتها بالاستقرار والأمن في المتوسط الغربي، والتنمية الاقتصادية والاندماج المغاربي، والتبادل الإنساني والهجرة، هو التقاء الرؤى بين أطراف الحوار في شمال غرب المتوسط وجنوبه، ويبقى الحدث الأهم في لقاءات الحوار في إطار مجموعة 5+5 لغرب المتوسط هو قمة تونس المنعقدة يومي 05 و06 ديسمبر 2003 ،والتي ضمت رؤساء دول وحكومات مجموع دول غرب المتوسط العشر، بمبادرة من الرئيس التونسي السابق "زين العابدين بن علي"، وحضرها رئيس المفوضية الأوربية والأمين العام لاتحاد المغرب العربي، وبالطبع كان لهذه القمة دوافعها، ومن أبرزها، الخيبة حيال

[1] - الياامين بن سعدون، **الحوارات الامنية في المتوسط الغربي بعد الحرب الباردة دراسة حالة مجموعة 5+5**، (مذكرة ماجستير غير منشورة)، في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، تخصص دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون والأمن، جامعة الحاج لخضرباتنة، 2011، ص. 131، 132,

[2] - المرجع نفسه، ص. 134.

عملية برشلونة، تفاقم الهجرة السرية وأثارها الإنسانية والأمنية، وعقم ، كون الحوار في إطار مجموعة 5+5 شبه تام على مستوى عملية السلام في الشرق الأوسط لغرب المتوسط متحرر إلى حد ما من ارتباطات وتداعيات عملية السلام، ليس كما هو الشأن لمبادرة برشلونة، ومن العوامل والدوافع لهذه القمة كذلك تداعيات تفجيرات 11 سبتمبر 2001 ،التي أدت إلى تغيير في القناعات السياسية والخطاب السياسي لمعظم دول الغرب في أوربا وأمريكا، وبالتالي فأوربا تشكّل بجوارها الجغرافي وسياساتها في المنطقة العربية والبلاد الإسلامية هدفا رئيسا لمثل هذه التفجيرات، ومع بداية أشغال القمة أكد الرؤساء على أن الحوار 5+5 هو منتدى إقليميا للنقاش والتعاون والاهتمام الشامل بالمصالح المشتركة لمجموع دول الحوار، وإقامة شراكة تعاونية متميزة[1]

إذا كانت نشأة مجموعة 5+5 وليدة ظروف دولية وإقليمية متميزة طبعتها تداعيات نهاية الحرب الباردة، ومعطيات تاريخية ميّزت غرب المتوسط، وجمعت بين التعاون والصراع وأبقت على هذا الإرث التاريخي، كمقومات تحفز على التقارب والحوار السياسي والحضاري بين الضفتين، لتقريب وجهات النظر حول مختلف المسائل والتحديات في منطقة غرب المتوسط، فهو يرتبط كذلك بخلفية إستراتيجية نسجتها تحولات نهاية الحرب الباردة، التي استدعت إعادة النظر في مفهوم الأمن والتبادل الحضاري، لمعالجة عديد القضايا طبقا لمقاربات أمنية وتعاونية[2]

ب-المضمون الامني لحوار 5+5

عرف مسار التعاون بين بلدان غرب حوض البحرو الذي أطلق عليه منتدى حوار 5+5 إنطلاقته في الإجتماع الوزاري المنعقد بروما يوم 10 أكتوبر سنة 1990 والذي صدر عنه إعلان روما التأسيسي. و ضمت هذه المبادرة عشرة دول أطراف منها الخمس دول المغاربية التي تمثل الضفة الجنوبية لغرب المتوسط و هي: تونس ، الجزائر، المغرب، موريتانيا و ليبيا و الخمس دول أوروبية التي تمثل الضفة الشمالية لغرب المتوسط و هي: إسبانيا، البرتغال، فرنسا، إيطاليا و مالطا. و عرف مسار التعاون في منطقة غرب حوض البحر الأبيض المتوسط المعروف بمنتدى 5+5 مراحل عدة منذ نشأته و يعبر هذا المسار عن محاولات

[1] - عبد النور بن عنتر،البعد المتوسطي للأمن الجزائري ، مرجع سابق، ص. 98,
[2] - اليامين بن سعدون،نفس المرجع السابق، ص.ص 136، 137.

التنسيق و الحوار مابين دول غرب المنطقة و تبرزالمضامين الامنية لهذا الحوار من خلال الإعلانات المنبثقة عن مجموعة اللقاءات المتتالية و نذكر من بينها ما يلي:

اعلان روما التأسيسي: يهدف هذا المسار إلى رعاية حوار فاعل بين وزراء خارجية هذه الدول الذين سيلتقون دوريا كل سنة لتبادل وجهات النظر حول المسائل ذات الاهتمام المشترك و ذلك للمساهمة في إيجاد حلول للمسائل السياسية و الأمنية ذات المصلحة المشتركة. كما يشير إلى تعلق الدول المشاركة بمبدأ شمولية و عدم تجزئة مسألة الأمن في المتوسط و إلى جعل تعاونهم في هذا الميدان ينصب في خدمة السلم و التعاون في المنطقة بأسرها من أجل جعلها فضاء أمن و تعاون و استقرار و التأكيد على أن مسار التعاون بين دول غرب المتوسط يتيح من جديد فرصا كبيرة لتعميق علاقات التعاون بين الدول الأعضاء و يتمم الحوار بين المجموعة الأوروبية و المغرب العربي و الحوار العربي الأوروبي. و على المستوى الاقتصادي أكد إعلان روما على الطابع الشمولي لهذا الحوار و على أهمية بعده الاقتصادي. و تأكيد العزم على إرساء تضامن جهوي كفيل بمعالجة عدم التوازن في مجال التنمية. و كذا إلتزام الدول الأعضاء بالسهر على أن يرافق مسار الإندماج و التعاون في أوروبا مجهود مماثل في مجال التعاون في إتجاه منطقة المتوسط. و لتحقيق هذا التضامن أشار إعلان روما إلى ضرورة إنشاء وسائل و آليات ناجعة لهذا الحوار. عمليا وقع الاتفاق على تبني البرامج و المشاريع التالية: [1]

- برامج و مشاريع متوسطية خاصة،

-تشجيع النمو الاقتصادي

- تبادل الآراء و المعلومات الكفيلة بتحقيق تشاور بين السياسات و برامج التعاون من أجل تنسيق و نجاعة أمثل[2].

إعلان برشلونة: تمحورت أشغال الاجتماع التحضيري لكبار الموظفين سياسيا حول وسائل تنظيم الحوار5+5 من جهة و حول طابعه التحضيري و مسألة تمويل نشاطاته من جهة أخرى. و تبنت ندوة

[1] - برد رتيبة، **الحوارالاورو المتوسطي من برشلونة الى منتدى 5+5**، (مذكرة ماجستير)، في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة يوسف بن خدة الجزائر، 2009، ص161.

[2] - المرجع نفسه، ص. 161.

لشبونة نتائج الاجتماع التحضيري المنعقد في تونس و أكدت على الأهمية الإستراتيجية لهذا المسار بين أوروبا و المغرب العربي و رحب بإعادة إحيائه ليكون مثالا للتعاون في المنطقة. كما شدد على أن هذا الحوار يتمم مسارات التعاون الامني بالمنطقة.وأما اقتصاديا شدد الوزراء على أهمية التضامن بينهم في ظل تحديات العولمة و نادوا بتبني المبادرات الكفيلة بتسريع ديناميكية الاندماج الجهوي و تطوير قدرة منطقة المغرب العربي على استقطاب الاستثمارات. كما وقع تبني مبدأ أن تقوم كل دولة بتمويل النشاط الذي تتقدم به. و على المستوى الاجتماعي و الثقافي شدد الوزراء على ضرورة أن يشمل حوارهم المجالات الاجتماعية و الثقافية.

إعلان طرابلس: شدد الوزراء سياسيا على أن مسألة الأمن في المتوسط مهمة جماعية و جددوا تأكيدهم للتوجهات التي اعتمدوها في ندوة لشبونة و خاصة فيما يخص تمسكهم بهذا المسار، اقتصاديا و بخصوص الحوار بين أوروبا و المغرب العربي، أكد الوزراء على الطابع الإستراتيجي الهام لهذا الحوار بالنظر إلى مسائل السلام و الاستقراروالامن و التنمية في المنطقة. كما جدد الوزراء تأكيدهم على ضرورة العمل بجدية من أجل تنمية و إنجاح التكامل الاقتصادي الجهوي، الأمر الكفيل باستقطاب الاستثمارات الأجنبية. كما عبروا عن أملهم في أن تتطور آليات الخدمات المالية للبنك الأوروبي للاستثمار لتصبح بنك أوروبيا متوسطياو على المستوى الاجتماعي و الثقافي تم التأكيد على أولوية التعاون في مجال الهجرة و التبادل البشري و أهمية وضع أسس تعاون شامل و متوازن و مندمج من أجل التعامل مع هذه الظاهرة بطريقة منظمة و منسقة، و كذا الاتفاق على ضرورة إنشاء جو من التعايش السلمي المشترك في منطقة غرب المتوسط عبر خلق مبادرات ثقافية تدعم الهوية المتوسطية و حوار الحضارات انطلاقا من قيم و جذور مشتركة[1].

الندوة الوزارية الجهوية حول الهجرة في غرب المتوسط: إنعقدت هذه الندوة يومي 16 و 17 أكتوبر 2002 بتونس و قد انبثق عنها إعلان تونس حول الحوار في مسائل الهجرة. و قد دعا المشاركون في هذا الاجتماع إلى دعم الحوار و التعاون المتوازن و الشامل بين دولهم في مسائل الهجرة و خاصة فيما يتعلق بمسائل الهجرة غير المنظمة و الهجرة و التنمية المشتركة و حقوق و التزامات المهاجرين و اندماجهم و تنقل الأشخاص.

[1] - عبد الفتاح كوحيل، **ترقية التعاون في الضفة الغربية للمتوسط، الجيش**، الجزائر: مؤسسة المنشورات العسكرية، ع.509 ،نوفمبر2005 ، ص.ص 28،29.

إعلان سانت ماكسيم: أكدت هذه الندوة الوزارية المنعقدة بفرنسا يومي 9 و 10 أفريل 2003 على المستوى السياسي على أهمية مسار التعاون لبلدان غرب المتوسط كفضاء سياسي متميز بين المغرب العربي و جنوب أوروبا. و أعربت الدول المشاركة عن التزامها الحازم لمكافحة الإرهاب في إطار الأمم المتحدة. و على المستوى الاقتصادي أكد الوزراء على ضرورة تحقيق اندماج اقتصادي أقوى في إطار إتحاد المغرب العربي و لتحقيق ذلك أشارت ندوة سانت ماكسيم إلى فكرة التعاون المدعم بين الإتحاد الأوروبي و بلدان المغرب العربي[1].

قمة تونس لرؤساء دول وحكومات دول غرب المتوسط: عقدت يومي 5 و 6 ديسمبر 2003 بدعوة من الرئيس التونسي و استضافت رئيس المفوضية الأوروبية و الأمين العام لإتحاد المغرب العربي. جاء فيها سياسيا وامنيا التأكيد على تكثيف التشاور بين بلدان غرب المتوسط لبلورة رؤية مشتركة و للمساهمة في تسوية قضايا المنطقة سلميا، و الأمل في أن تعزز سياسة الجوار الجديدة العلاقات بين الضفتين لإرساء شراكة شاملة و متوازنة أساسها حسن الجوار و الاحترام، كما أدانت القمة مجددا الإرهاب و الجريمة المنظمة.

الإجتماع الوزاري العادي الجزائر 2004: تأجلت هذه القمة مرارا و تكرارا منذ 1995 بسبب تعذر توافق قطبيها – المغرب و الجزائر– حول قضية الصحراء الغربية. حتى أن الجزائر ألغت في جوان 2002 إجتماع وزراء خارجية الإتحاد، و تقليص اجتماع الوزراء المنتدبين بسب رفض العاهل المغربي الانتقال إلى الجزائر بسبب موقف الجزائر من قضية الصحراء الغربية. و المهم أن وزراء خارجية الإتحاد خرجوا من اجتماع الجزائر بتصور مشترك حول ضرورة التناول المشترك لمسائل الأمن و الإستقرار و الهجرة و الاندماج الاقتصادي.... و حوار الثقافات.

إجتماع وزراء الخارجية بالرباط: عقد في 3 أكتوبر 2005 و جاء هذا الاجتماع لغرض العمل على ترجمة مبدأ المسؤولية المشتركة على أرض الواقع، و تضمن جدول أعمال الاجتماع ملف الأمن في المنطقة و تحديد ميكانيزمات مكافحة شاملة للجريمة المنظمة و المتاجرة بالمحذرات و الأشخاص، تبيض الأموال و ما

[1] - المرجع نفسه، ص. 29.

يتعلق بظاهرة الهجرة غير الشرعية . كما تم التأكيد على أهمية التعاون الدائم و التنسيق العملي بين بلدان غرب المتوسط عن طريق وضع سياسات تتدرج في إطار شراكة قائمة على التضامن[1].

إجتماع وزراء الدفاع بالجزائر: عقدت فعالياته في 12 ديسمبر 2005 و جاءت في إطار تكريس مسار الحوار و التشاور بين البلدان الأعضاء في مبادرة 5+5 ، و سمح إجتماع الجزائر بتقييم مجمل الخطوات التي تم تحقيقها و مناقشة مختلف المشاريع المستقبلية، كما عكس الإجتماع إرادة الدول الأعضاء في العمل الجماعي قصد تقوية هذه الديناميكية الجهوية و تحقيق طموحات شعوب حوض المتوسط في مجال الأمن، الإستقرار و السلم. و تم خلال هذا الإجتماع تقديم مخطط العمل لسنة 2006 و المصادقة على القانون الداخلي للجنة المديرة لجعل المبادرة أكثر مرونة و تنفيذا. و يشمل مخطط عمل 2006 على جملة نشاطات تم مناقشتها جماعيا و تضم 12 نشاطا محورا في ميادين المراقبة الجوية و البحرية لمنطقة غرب المتوسط، مراقبة زحف الجراد و مكافحته، تطهير مناطق الألغام المهددة لحياة السكان، مكافحة التلوث البحري و دعم عمليات الإنقاذ الإستعجالية.

إجتماع المدراء المركزيين لمصالح الصحة العسكرية: عقد هذا الاجتماع الأول بالجزائر، يوم 10 جوان 2008 ، تحت شعار " التعاون الناجح و المفيد للجميع ."و جاء في إطار تنفيذ مخطط العمل لسنة 2008 ،المصادق عليه في اجتماع كاقلياري بإيطاليا الذي عقد في ديسمبر 2007 ،من طرف وزراء الدفاع للبلدان الأعضاء في مبادرة 5+5 .كما يندرج في إطار نشاطات التعاون العسكري متعدد الأطراف المبرمجة لعام 2008 .جاء هذا اللقاء ليترجم إرادة ترقية و تعزيز التعاون بين ضفتي المتوسط و تبادل وجهات النظر بخصوص إرساء السبل و الوسائل التي من شأنها تجسيد الأهداف المرجوة. و وصف الحاضرين اللقاء بأكثر من ضروري لأجل إرساء معالم الحوار و التعاون بين القوات المسلحة، و كذا التعاون في تسيير الكوارث و الحوادث الكبرى من خلال مساعدة و إسعاف السكان المدنيين. كما وصف بكونه إيجابي و هادف إلى معرفة الأخر[2]

[1] - - برد رتيبة، الحوارالاورو المتوسطي من برشلونة الى منتدى 5+5، نفس المرجع السابق، ص. 163,
[2] - عبد الفتاح كوحيل، نفس المرجع السابق، ص. 29.

ثانيا: التعاون الامني غرب المتوسط 5+5: معالجة الهجرة الغير شرعية

تعتبر الهجرة غير الشرعية من قضايا الساعة المهمة و هي ترتبط بقضايا التنمية ، ذلك أن وجود الفجوة بين الشمال و الجنوب و اتساعها أثر في تنقل الأشخاص الذين هم في بحث مستمر عن فرص أحسن للعمل وكسب الرزق في ظروف أحسن، فالهجرة غير الشرعية عملة لوجهين فهي تعبير عن سلوك غير قانوني تكون نتيجته الطرد و سقوط الحقوق واتخاذ الإجراءات الردعية ضد المهاجرين غير الشرعيين ،و من جهة أخرى تعتبر هذه الظاهرة نتيجة حتمية لظروف متنوعة يقع المهاجر ضحيتها منها من له يد فيها و منها ما يخرج عن إرادته و يتطلب تدخل الدولة[1].

يسلك المهاجرين غيرا لشرعيين خلال عبورهم من البحر الأبيض المتوسط إلى أوربا العديد من الطرق والمسالك، ومن أهمها منافذ الشمال الإفريقي عبر المرور من مصر أو دول المغرب العربي كليبيا أو تونس أو الجزائر أو المغرب، أو موريتانيا باتجاه دول جنوب قارة أوربا عن طريق رحلات منظمة في قوارب قديمة خشبية يطلق عليها تسمية قوارب الموت أو قوارب مطاطية خفيفة يستقلونها انطلاقا من مصر باتجاه شرق إيطاليا، أو من خلال العبور من شواطئ ليبيا وصومال إلى صقلية أو مالطا، أو من شواطئ المهدية التونسية وصولا إلى جزيرة لامبيوزا الايطالية أما رحلة المهاجرين في الجزائر فتنطلق عادة من شواطئ وهران وصولا إلى جنوب إسبانيا أو انطلاقا من شواطئ عنابة و القالة وصولا إلى ايطاليا أما في المغرب فينطلق المهاجرون غير الشرعيين من سبتة أو مليلية بحرا عبر جبل طارق وغالبا ما يكون مصير القوارب التي ال تزيد في أغلب الأحيان على 20 مترالغرق نتيجة الحمولة الزائدة، كما يسلك المهاجرون غير الشرعيين عدة مسالك في شرق البحر الابيض المتوسط حيث يتخذون لبنان كنقطة تجمع، وتزود بالمؤونة ثم ينطلقون بعدها إلى الأراضي السورية التي يستخدمونها كمعبر للأراضي التركية ليركبو بعدها قوارب مطاطية في مدينة أزمير التركية للوصول إلى بحر إيجة للوصول إلى الجزيرة اليونانية ليصبح الطريق مفتوحا بعدها نحو دول الاتحاد الأوربي.

سعت الدول الأوربية إلى تعزيز سياسة الشراكة مع دول الجوار الإفريقية من خلال حوار(خمسة + خمسة، 5+5 ،)حيث ضم هذا الاتفاق الدول المغاربي الخمسة ، كل من تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا وليبيا، ودول شمال البحر الأبيض املتوسط ، كل من فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، البرتغال، مالطا وتسعى هذه

[1] - برد رتيبة، الحوار الاورو المتوسطي من برشلونة الى منتدى 5+5، نفس المرجع السابق، ص. 168.

المجموعة التي أنشئت سنة 1990 بروما إلى تكثيف التشاور بين البلدان الأعضاء ، وتعزيز فرص التعاون الأمني في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية

أ- مكافحة الهجرة الغير الشرعية: اليات دول غرب المتوسط في اطار حوار 5+5

لتجسيد مسعى مكافحة الهجرة الغير الشرعية، تم اجتماع الأطراف المعنيةالمتمثلة في دول غرب المتوسط في عدة مناسبات كقمة 17 أكتوبر 2002 التي خصصت أشغالها لدراسة الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط، ثم تلاها اجتماع الرباط في الفترة 23 أكتوبر 2003 ،وكذلك لقاء الجزائر في 08 سبتمبر 2004 من أجل خلق فضاء للحوار والتعاون الفعال في مجال تنظيم حركات الأشخاص بين دول الأطراف والعمل على تحسين وضعيات العمال المهاجرين والسعي إلى إبرام اتفاقيات إعادة القبول والإدماج بين الدول المعنية، إلا أن هذه الاجتماعات كلها باءت بالفشل في الحد من الهجرة غير الشرعية، ألنها ركزت على الجانب الأمني دون معالجة الأسباب الحقيقة للهجرة ولتدارك هذا الفشل تم مصادقة حوالي 58 من الدول الأوروبية و28 من الدول الإفريقية في العاصمة المغربية الرباط سنة 2007 على بيان الرباط، وتهدف هذه الخطة للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، مع احترام حقوق المهاجرين اللاجئين و توفير الحماية الدولية تماشيا معا الالتزامات الدولية للدول الأطراف والتعاون على تحمل المسؤولية المشتركة في معالجة مشكلة الهجرة وإعادتهم إلى بلدانهم الأصلية من خلال تعزيزا لتعاون بين الشرطة والسلطات القضائية ضد الاتجار بالأشخاص وشبكات الجريمة[1]

كما تم إبرام اتفاقية الرباط سنة 2006 خلال الاجتماع الوزاري أألوروإفريقي للهجرة والتنمية في جويلية 2006 بحضور 55 حكومة من الدول الأوربية ودول شمال إفريقيا وغربها ووسطها إضافة إلى لجنة الوكالة الأوربية والهيئات الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، وتهدف هذه الاتفاقية التي جاءت تعزيزا لتعاون دول غرب المتوسط كع الدول الافريقية وباقي الدول الاوروبية وتهدف إلى تعزيز الحوار بين ضفتي المتوسط لمكافحة الهجرة غير الشرعية مع العمل الجاد للوقاية منها، وتدعيم الشراكة من خلال تشجيع إبرام المعاهدات الثنائية والإقليمية[2]، كما حددت الاتفاقية آليات العمل من خلال إنشاء لجنة مشكلة من 05 دول أعضاء من الاتحاد

[1] - سفيان فوكة، "خطوط الهجرة غير الشرعية غرب البحر الابيض المتوسط: خطر التنامي واشكالية المواجهة"، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، المجلد 15، العدد 02، 2022، ص. 764.

[2] - كروم محمد صالح، "الهجرة غير الشرعية والأمن غرب المتوسط: قراءة في مصادر التهديد ودور الدول"، **مجلة هيرودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد 06، العدد 02، 2022، ص. 608.

الأوربي وهم بلجيكا فرنسا إيطاليا، البرتغال بالإضافة إلى الدول الإفريقية التالية مالي المغرب بوركينافاسو غينيا الاستوائية، السنغال إضافة إلى اللجنة الأوربية،إلا أن هذه الجهود لم تحقق النتائج المرجوة بسبب اقتصار الشراكة الأمنية مع بعض دول شمال المتوسط وبعض دول شمال إفريقيا دون غيرها، ما جعلها شراكة أمنية محددة وغير فعالة لصغر الإطار املكاني الذي تستوعبه، ونتيجة لهذا الفشل الذريع حاولت دول الاتحاد الأوربي المتوسطية إلى تكثيف الجهود التشريعية، خاصة بعد اطالعها على تقرير الأمم المتحدة الذي جاء فيه أن أورو با تستقبل سنويا ما يقارب نصف مليون مهاجر، وستستقبل 159 مليون في عام 2025 معظمهم من القارة الإفريقية والدول العربية الأسيوية، وهو ما جعلها تدق ناقوس الخطر وتسارع في سن قوانين داخلية صارمة وصفها الحقوقيو ن بأنها قوانين مجحفة ومنتهكة لقواعد حقوق الإنسان المهاجر، وسنتطرق فيما يلي الى اهم النماذج الأوروبية في هذا المجال [1]

-**ايطاليا:** تعتبر إيطاليا سباقة في هذا المجال باعتبارها من أكثرا لدول تضررا من الهجرة غيرا لشرعية في الاتحاد الأوربي بحكم قربها من القارة الإفريقية ما جعلها تسارع في وضع أول قانون خاص بالهجرة في سنة 1998 ،والذي جاء محملا بعدة إجراءات قانونية للحد من هذه الظاهرة من خلال وضع مجموعة كبيرة من القيود على الدخول للتراب الإيطالي وتجديد إقامة الأجانب كما عمل هذا القانون أيضا على تعقيد إجراءات منح الإقامة و سمح بالعادات القسرية للمهاجرين غير الشرعيين لأوطانهم بعد حجزهم مدة 30 يوما في مراكز الحجز في انتظار ترحيلهم، أو محاكمتهم في حالة قيامهم بأفعال يعاقب عليها القانون الإيطالي أويتم الإبقاء عليهم في إيطاليا بغرض العمل متى توفرت فيهم الكفاءة المطلوبة، ونظرا لفشل هذا القانون في الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية في إيطاليا تم وضع قانون جديد رقم 189 لسنة 2002 ، حيث نصت المادة 13 منه بحبس كل مهاجر غير شرعي صدر أمر بطرده ولكنه مازال في (25(التراب الإيطالي من سنة إلى 04 سنوات، كما وضع القانون الإيطالي أيضا إجراء خاص بالمرافقة للحدود طبقا لنص المادة 14 منه حيث أجاز في حالة عدم إمكانية تنفيذ الترحيل لعدم وجود وسيلة نقل مناسبة، حبس المهاجر لدى مر اكز الإيواء من 30 الى يوم 60 يوم، إلا أن هذا القانون استثنى من أحكامه المرأة الحامل، والقصر بدون عائلات والأشخاص المتزوجين من إيطاليين أو المتزوجين من الحاصلين على الجنسية، أو الأشخاص الذين

[1] - سفيان فوكة، نفس المرجع السابق، ص. 665.

تعاني بلدانهم من نزاعات مسلحة أو حروب إلا أنه استثناء مؤقت فقط حتى يصدرا لقضاء قراره بشأن وضعهم في الأراضي الايطالية[1]

–**فرنسا:** تبنت فرنسا بنجاح النموذج الايطالي فيما يتعلق بتشديد الخناق على ظاهرة الهجرة غير الشرعية لكونها هي الأخرى تعاني من توافد كبير للمهاجرين غيرا لشرعيين من قارة إفريقيا، ما سبب لها مشاكل اقتصادية وأمنية حادة، وهذا ما دفعها بالغاء كل الحقوق التي كانت ممنوحة للمهاجر غير الشرعي في فرنسا في القوانين السابقة، والتي كانت تقوم على مبادئ احترام الحقوق الإنسانية للمهاجر من بينها الحفاظ على وحدة الاسر ة وترابطها، حيث عقد هذا القانون إجراءات لم الشمل والذي كان مدعما جدا في القوانين السابقة، بحيث أصبح ذلك مرتبطا بالاكتفاء املالي والسكن اللائق بالإضافة إلى اشتراط دخل مالي للمهاجر حدد كحد أدني ب 1250 أورو شهريا حتى ال يكون عالة على المجتمع الفرنسي، كما اشترط القانون أيضا إجادة عائلة المهاجر للغة الفرنسية واحترامها للقيم الفرنسية في حالة ما إذا كان المهاجر يشغل منصب عمل ثابت، كما كان قانون (نيكولا ساركوزي وزير الداخلية الاسبق ورئيس دولة فرنسا في فترة سابقة) مجحفا ومتعسفا فيما يتعلق بنصه على إجراء الطرد القسري للمهاجرين غير الشرعيين من الأراضي الفرنسية، ألنه كان يعتبرالهجرة غير الشرعية عبئا اقتصاديا، و أمنيا واجتماعيا، كما كان يعتبرها تهديدا مباشرا للامن القومي الفرنسي خاصة بعد تصاعد الهجمات الإرهابية على فرنسا في السنوات الأخيرة، حيث نص القانون على الترحيل الفوري مباشرة بعد القبض على المهاجر غير الشرعي من قبل سلطات الأمن دون المرور على إجراء الحجز والمحاكمة، إلا في حالة واحدة وهي ثبوت تورط المهاجرين غير الشرعيين في جرائم يعاقب عليها القانون الفرنسي

بعد ما كانت الدول المغاربية دول عبور للمهاجرين غير الشرعيين للضفة الشمالية أصبحت الآن دول يستقرون فيها بعد الإجراءات الصارمة التي اتخذتها الدول الأوربية في هذا المجال وبعد التنامي الخطير لظاهرة الجريمة والحروب والنزاعات في عدة دول إفريقية وهو ما جعل الدول المغاربية تسارع في سن التشريعات لمواجهة هذه الظاهرة الخطيرة، والتي لها انعكاسات خطيرة على صحة المواطنين والآمن والاستقرار المغاربي خاصة بعد الضغوط الأوربية التي كان لها الدور الكبير في إعادة النظر في القوانين المتعلقة بالهجرة السرية خاصة بعد قمة الحوار 5+5 ، والتي حثت من خلالها الدول الأوربية الدول المغاربية

[1] - نوال بوكرو، "مكافحة الهجرة غير الشرعية في حوض البحر الأبيض المتوسط في ظل الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد 09، العدد 03، 2018، ص. 392.

على الإسراع في سن القوانين الداخلية لمحاربة هذه الظاهرة والتي من شأنها أن تحقق الأهداف المشتركة بين الطرفين[1].

–**تونس:** حذا المشرع التونسي حذو نظيره المغربي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، حيث أصدرت تونس سنة 2003 قانون خاص بجوازات السفر كمحاولة منها لتوحيد القوانين السابقة للهجرة في قانون واحد ليتم تعديله مرة أخرى سنة 2004 بموجب القانون فيفري 2004 المتعلق بتنقيح وإتمام قانون جوازات السفر، والذي عرف الهجرة غير الشرعية وبأنها دخول شخص إلى التراب التونسي ي أو مغادرته خلسة سواء تم ذلك برا أو بحرا أو جوا من نقاط العبور أو غيرها ،وهو بذلك حذا حذو المشرع المغربي باعتباره كل إدخال أو إخراج لشخص من التراب التونسي ي يدخل ضمن مفهوم الهجرة غير الشرعية[2]. كما أن القانون أيضا جرم كل عمل يهدف إلى المساعدة في الهجرة غير الشرعية من خلال إيواء المهاجرين أو نقلهم أو تكوين تنظيمات بغرض تنظيم عمليات الهجرة السرية، أو تسهيل عبور المهاجرين عبر التراب التونسي أو الإرشاد أوالتحضير أو ألتخطيط كما لم يستثن القانون أيضا كل شخص له عالقة بجريمة الهجرة غير الشرعية حتى في حالة عدوله، حيث يعاقب القانون التونسي بالحبس من 03 أشهر إلى 20 عاما، وبغرامة مالية تصل لنحو 100 لف دينار تونس ي كل شخص شارك في جريمة الهجرة غير الشرعية، وهم فئة المهربين أو طائفة المساعدين في ارتكاب الجريمة سواء أكانت المساعدة قبل وقوع الجريمة أو متزامنة معها، كما نص الفصل 38 من القانون التونسي على معاقبة كل شخص قدم أي معلومة أو خط ط أو سهل أو دبر دخول أو خروجا غير شرعي لشخص ما للإقليم التونسي كما مكن المحكمة أن تضع المجرمين قيد المراقبة الإدارية أو منعهم من الإقامة في أماكن محددة، كما عاقب القانون أيضا بموجب ألفصل 39 منه كل من قام بإيواء أو إخفاء مهاجر غير شرعي وضاعف العقوبة لتصل لحد السجن ملدة 12 سنة وغرامة قدرها 40 ألف دينار تونس ي في حالة ضلوع أعوان الدولة في أعمال تهريب المهاجرين، كما أعفى القانون التونسي كل شخص أبلغ السلطات الأمنية بالمخطط الإجرامي ، أو قام بإعطاء معلومات تساهم في إحباط الجريمة قبل الشروع فيها[3]

[1] - المرجع نفسه، ص. 397.

[2] -Farah Bencheikh et HafidhaChekir, la migration irrégulière dans le contexte juridique tunisien, note d'analyse de synthèse 2008, série sur la migration irrégulière, module juridique, CARIM, 2008, p5.

[3] - نوال بوكرو، نفس المرجع السابق، ص. 393.

الجزائر: أصدرت الجزائر في إطار مكافحة الهجرة غير الشرعية أصدرت القانون رقم: 08-11 25 جوان 2008 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر، وإقامتهم بها وتنقلهم فيها، حيث حدد هذا الأخير الشروط المتعلقة بدخول الأجانب للجزائر وإقامتهم وتنقلهم كما وضع إجراءات خاصة بحالات الإبعاد والطرد إلى الحدود حيث تعامل هذا القانون بشكل صارم مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية في ظل تدفقات الأفارقة من الحدود الجنوبية، واستفحال الأمراض والأوبئة والجريمة المنظمة في صفوفهم، كما عمل القانون أيضا على مكافحة جريمة مغادرة التراب الوطني بصفة غير مشروعة للحد من موت آلاف الجزائريين في البحر غرقا، وحدد كذلك حدد شروط دخول الأجنبي لأرض الوطن من خلال حيازته وثيقة سفر قيد الصالحية وهي وثيقة معتمدة دوليا تمنح للاجئين السياسيين، وعديمي الجنسية وهي تقوم مقام جواز السفر وتسلم في مراكز الحدود، كما يدخل الأجانب أرض الوطن بعد منحهم التأشيرة من طرف السلطات المختصة.[1] كما يشترط القانون أيضا حيازتهم للدفتر الصحي، وبعدها تضع مراكز الحدود الطابع على جواز السفر مع تحديد تاريخ الدخول، وبعد انتهاء مدة صلاحية تأشيرتهم يتوجب عليهم مغادرة التراب الوطني أو تقديم طلب الحصول على رخصة إقامة في الجزائر، وهذا كإجراء وقائي لمراقبة تواجد الأجانب على الأراضي الجزائرية،كما منح القانون أيضا للسلطة المكلفة بالحدود صلاحية رد كل أجنبي من مراكز الحدود ورفض إدخاله إلي الإقليم الجزائري متى توفرت أسباب المنع القانونية، حيث تضمنت المادة: 30 حالات الإبعاد عن الإقليم الجزائري، ومن بينها إذا كان وجود الاجنبي في الإقليم الجزائري يشكل خطرا على النظام العام، أو في حالة الحكم عليه بعقوبة سالبة للحرية لارتكابه جناية أو جنحة أو بسبب رفضه مغادرة التراب الوطني.

كما اعتبر نفس القانون الجرم جناية وشدد العقوبة بمعاقبة فاعله بالسجن من 10 سنوات إلى 20 سنة وبغرامة مالية من 000.000 1إلى 2000.000 . دج في حالة ما إذا كان الجاني يشتغل في حرس الحدود أو عون جمارك أو يشتغل ضمن طاقم باخرة، أو كان عون حراسة السواحل أو إذا ارتكبت الجريمة باستعمال السلاح، أو في حالة ارتكابها من طرف جماعة إجرامية منظمة لوجود عنصر التنظيم والاتفاق والاعتياد ، كما نص على إمكانية الإعفاء من العقوبة في حالة التبليغ قبل بدء الجريمة، أما إذا تم التبليغ عليها بعد الانتهاء من تنفيذها أو عند الشروع فيها فالعقوبة تخفض للنصف أما في حالة العلم بالجريمة، وعدم التبليغ عليها

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 36، الصادرة بتاريخ 02 جوان 2008.القانون رقم: 08-11 المؤرخ في 25 جوان 2008 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر.

ب-الاستراتيجية الجزائرية لمكافحة الهجرة غير الشرعية

تواجه الجزائر ثلاث أنواع من الهجرة غير الشرعية و هي هجرة غير شرعية للإقامة في الجزائر، هجرة غير شرعية لعبور الأجانب إلى أوروبا،.هجرة غير شرعية عن طريق البحر للجزائريين باتجاه أوروبا [1]ولذلك فقد عملت الجزائر على تبني إستراتيجية لمواجهة ظاهرة الهجرة غير شرعية تتمحور حول الأولويات الثالث التالية:

-التعرف على مصادر التدفق تهتم الشرطة الجزائرية بمتابعة الأجانب بصفة منتظمة ، ومنذ سنة 2000 بدأت بنشر نشرات لتسجيل الإحصائيات الخاصة بحركة الأجانب في الجزائر ، كما يعتبر قرار رئيس الجمهورية بإنشاء مراكز التوثيق والإحصاء حول تدفقات الهجرة بإشراف وزارة الداخلية من الأمور الجيدة في مجال معرفة التدفقات ألنه يسهل جمع المعلومات اللازمة خاصة عندما تتعاون معها وزارة الخارجية و الجالية الوطنية بالخارج و التضامن الاجتماعي و كذا وحدات الشرطة المحلية و الإدارة العامة لألمن الوطني و الجمارك والجيش الشعبي الوطني.

-استعمال الوسائل للسيطرة على التدفقات تهتم الشرطة الوطنية و شرطة الحدود بالسيطرة على الهجرة السرية ولأجل ذلك فهي تقوم بثالث أنواع من الأعمال

- التوقيف
- السجن و الطرد و ذلك عن طريق اقتياد الأشخاص المقيمين بطريقة غير شرعية في الجزائر إلى الحدود و طردهم أو إدخالهم السجن بعد محاكمتهم عما ارتكبوه من تهم
- الحكم المتسامح وهو إجراء قد تلجأ إليه السلطات الجزائرية ألسباب إنسانية ، فتقوم بتجميع الأشخاص الموقوفين في مواقع محددة وتخضعهم للرقابة[2]

-التعاون: يعطي تعاون الجزائر مع جاراتها من التي تربطها بها حدود إقليمية و كذا مع دول أوروبا نتائج ملموسة على أرض الواقع في مكافحة انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية و ذلك من خلال التعاون الإقليمي

[1] -Lahlou ,Mahdi ; le Maghreb et les Migrations des africains du sud de Sahara , Casablanca , 2003 ,p . 18.

[2] - ايت عيد المالك نادية، " الاليات الوطنية والدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية"، **مجلة صوت القانون**، العدد 02، اكتوبر 2014, ص. 101.

، ففي إطار تحقيق تعاون إقليمي تحاول الجزائر إشراك دول الساحل لربط السيطرة على الهجرة غير الشرعية ، فهي تشارك في منظمة النيباد و تتعاون مع الهيئات الأمنية لدول الجوار ، كما تقوم الجزائر أيضا ب :

- تطوير آليات متابعة و مقاومة شبكات التهريب غير القانوني للبشر
- تكوين متخصصين في مجال مراقبة الحدود
- تطوير اتفاقيات إعادة القبول و تحديد مجموعة الشروط المشتركة لذلك
- تشجيع الانضمام إلى الاتفاقيات المتعلقة بمكافحة الهجرة غير الشرعية وعلى رأسهم البروتوكول الإضافي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية الذي يهدف لمنع الاتجار بالأشخاص و المعاقبة عليه[1]

إن تحقيق التعاون ال يكون إلا من خلال التنسيق بين الدول المعنية بظاهرة الهجرة غير الشرعية ، و لذلك فالبد أن تبدي الدول الأوروبية تعاونها مع البلدان المغاربية باعتبارها حاجزا لتدفق المهاجرين و ذلك من خلال التحاور حول إعادة المهاجرين إلى دولهم أو إلى الدول التي هاجرو منها، وعليه كان البد من التفكير المشترك شمال جنوب إيجاد إستراتيجية تساهم في الحد من هذه الظاهرة بلقاءات دولية مع مجموعة دول غرب المتوسط 5+5 طالما كانت الجزائر عضوا فيها والتأكيد في مختلف المناسبات على:

- ضرورة تكوين مرصد لمراقبة تيارات الهجرة
- ضرورة الاعتراف بالعلاقة الوثيقة بين الهجرة و التنمية بما يحتم دراسة الأسباب الحقيقية للهجرة غير الشرعية و هجرة العبور القادمة من دول جنوب الصحراء و المرتبطة بأوضاع التنمية و الأوضاع الاجتماعية
- ضرورة مكافحة شبكات التهريب المنظمة التي تستغل المهاجرين الراغبين في العبور إلى البلدان الأوروبية
- توسيع قنوات الهجرة بالطرق الشرعية[2]

[1] - المرجع نفسه، ص. 101.

[2] - ختو فايزة، **البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات ألورومغاربية 1995-2010** ، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير)، في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر، 2001، ص. 209.

تعتمد الجزائر على سياسة التعاون والتنسيق مع الدول الأوروبية في اطار العلاقات الأورومتوسطية سعيا منها الى تكثيف الجهود للتصدي لها وذلك ضمن مسار يتضمن الشراكة الجزائرية الاوروبية والتعاون في اطار مجموعة 5+5، كما تعتمد الجزائر في إطار مكافحتها للهجرة غير الشرعية على مقاربة متعددة الأبعاد من خلال اعتماد مجموعة من الإجراءات الأمنية والقانونية والاقتصادية للتعامل مع هذه الظاهرة. وكانت الدولة الجزائرية قد وضعت مجموعة من الاإستراتيجيات للحد من الهجرة الغير الشرعية تتمحور حول ثلاث عناصر رئيسية استراتيجية أمنية وقانونية وإستراتيجية اقتصادية[1]

-**إستراتيجية أمنية:** ان الاضرار التي تسببتها الهجرة السرية بدأت تشكل انشغالا ذا اهمية بالغة وخاصة لمصالح الامن كذلك شساعة مساحة الجوائر وطول الحدود البرية والبحرية فرضت على الجزائر تعزيز المراقبة على حدودها حيث اوك

لت لعدة وحدات مهام أمنية بتنظيم العبور وحماية الحدود من بين هذه الوحدات الأمنية مجموعة حراس الحدود، حراس السواحل، مصالح شرطة الحدود.

-**استراتيجية قانونية:** عملت الجزائر على اعتماد تشريعات وقوانين تجرم الهجرة الغير الشرعية وتشدد العقوبات بشأن مرتكبيها اهمها القانون رقم 09-01 المتضمن تعديل قانون العقوبات المؤرخ في 25 فيفري 2009م بنص المادة 175 الذي جاء تحت عنوان " الجرائم المرتكبة ضد القوانين والانظمة المتعلقة بمغادرة التراب الوطني، ايضا القانون الجزائري يجرم ظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال قانون سنة 2008 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها، يركز هذا القانون في تجريمه للهجرة على حماية مصالح تتعلق بحفظ النظام العام، وهذا ما يحمي الحدود من أنشطة الشبكات الإجرامية.

إستراتيجية اقتصادية: تبنت الجزائر إستراتيجية اقتصادية في إطار مكافحتها للهجرة غير الشرعية باعتبارها أن العامل الاقتصادي يشكل أبرز أسباب الهجرة نحو الخارج وخصوصا البطالة وعدم الحصول على العمل وبالتالي إختيار الهجرة غير الشرعية كحل للهروب من الوضع الاقتصادي المزري وايجاد

[1] - - بن مشري عبد الحليم، " جهود الجزائر لتحقيق التعاون الدولي في مجال مكافحة تهريب المهاجرين"، **مجلة المفكر:** العدد 12، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015، ص. 113.

فرص عمل في الخارج لتحقيق متطلبات الحياة كما سعت الى مكافحة البطالة من خلال توفير مناصب تشغل على أساس العقود للشباب وكذا أجهزة تشغيل تقوم بتنمية ودعم التشغيل الذاتي[1]

الخريطة رقم 12: تمثل خريطة ممرات المهاجرين غير الشرعيين

المصدر: مراد حجاج، "العلاقات الاوروبية من اتفاقيات التعاون المشروط الى اتفاقيات الشراكة الموسعة: الواقع واستشراف المستقبل "، **المجلة الجزائرية للامن والتنمية**، المجلد 09، العدد 16، جانفي 2020، ص 263.

وبالتوازي مع مبادرة 5+5 تتعاون الجزائر مع المجموعة الاوروبية في اطار اللقاءات الاورو – افريقية ، حيث اعتبرت القمة الإفريقية الأوروبية الثالثة التي انعقدت في الفترة نوفمبر 2010 من أهم الاجتماعات التي جمعت بين البلدان الإفريقية و الأوروبية المعنية بالهجرة غي الشرعية ، فكانت بمثابة الدافع المشترك للتعاون بين الاتحاد الإفريقي و الاتحاد الأوروبي بشكل عام و تأكيدا على مسعى دول غرب اوروبا وشمال افريقيا بشكل خاص، و اتفق الطرفان خلالها على الانتقال من علاقة المنح إلى الشراكة و التصدي للتحديات الجديدة على المستوى العالمي، واعتبرت قضية الهجرة غير الشرعية من أهم التحديات التي حظيت بالاهتمام في القمة، فقد سعت الأطراف المجتمعة على وضع برامج لحلول تنموية تساهم في الحد من هذه الظاهرة ،و توجت هذه القمة بإصدار وثيقتين هما: إعلان طرابلس و خطة العمل الثانية للفترة. 2011– 2014.[2]

و قد أبرمت الجزائر عدة اتفاقيات إقليمية ثنائية تخص الامن والمحاربة في إطار التزامها بمكافحة الهجرة غير الشرعية بهدف إعادة المهاجرين غير الشرعيين إلى أوطانهم نذكر منها :

[1] - المرجع نفسه، ص.ص. 113، 114.
[2] - امينة سرير عبد الله، " ابعاد الهجرة السرية حنو دول شمال حوض المتوسط وإجراءات مواجهتها على المستوى الأوروبي وفي القوانين المغاربية"، **مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، المجلد 14، العدد 01، 2022، ص. 225.

- إبرام اتفاقية بين إيطاليا و الجزائر في روما سنة 2000 و بموجبها تم ترحيل المهاجرين الجزائريين غير الشرعيين بعد التحقق من جنسياتهم
- اتفاق بين فرنسا و الجزائر في 2003، اتفاق بين اسبانيا و الجزائر 2003، اتفاق بين ألمانيا و الجزائر 2006، .اتفاق بين بريطانيا و الجزائر وقع عليه في لندن 2006.[1]

تنتهج الجزائر مقاربة متعددة الابعاد تختلف كثيرا عن الاطروحات والتصورات الاوروبية في الغرب المتوسطي كونها تعتبر بوابة عبور نحو الضفة الشمالية من المتوسط، وكان هذا الاختلاف بعد استفحال الهواجس الامنية في المنطقة وتصاعد التوترات بالدول المحيطة فمثلا: الجزائر ترفض المقاربة الاوروبية فيما يخص التعامل مع مسالة انتقال الاشخاص لأنها لا تحترم كرامة رعاياها وتتنافى مع منطق فضاء التبادل الحر الذي لا يمكن ان يستثني التبادلات الانسانية

–ايضا ترفض المقاربة الردعية التي تعتمدها الدول الاوروبية الغربي والمنظمة الى الاتحاد الاوربي والتي لديها تأثر محدود في معالجة الهجرة غير الشرعية كإنشاء مناطق استقبال مؤقتة على الحدود الأوروبية انشاء قوة لحراسة الحدود الخارجية، حيث تطالب الجزائر بالتعامل مع هذه الظاهرة بأكثر واقعية وبراغماتية بالاستناد الى مقاربة هجرة وتنمية تقاس على معالجة مسبباتها (الفقر والبطالة والتخلف)، عن طريق مساعدة دول الجنوب علة تحريك عجلات التنمية [2]

–خلال الندوة ال 14 لوزراء الخارجية لمجموعة الحوار 5+5 التي اقيمت بالجزائر جانفي 2018 دعت الجزائر الى إدراج البعدين الأمني والتنموي في إطار مقاربة شاملة لمواجهة ظاهرة الهجرة المطروحة في منطقة البحر المتوسط وأكدت ان منطقة غرب المتوسط تواجه ظاهرة الهجرة التي تعد مسألة إنسانية بالأساس وتقتضي مقاربة شاملة تأخذ بعين الاعتبار إدراج الأبعاد الأمنية للتصدي لشبكات الإجرام المرتبطة بالمتاجرة بالبشر، والأبعاد التنموية للقضاء على الأسباب الاقتصادية والاجتماعية فضلا عن احترام الكرامة الإنسانية طبقا لحقوق الانسان والاتفاقيات الدولية و الجهوية ذات الصلة. وكان قد اكد وزير الشؤون الخارجية السابق السيد "عبد القادر مساهل" خلال هذا الاجتماع أن الحوار 5+5 يمثل الإطار الذي يسمح ببناء توافق حول

[1] - ايت عيد المالك نادية، ص.102

[2] - بن مشري عبد الحليم، مرجع سابق ص. 116

المسعى الواجب إتباعه لمواجهة ظاهرة الهجرة والذي يجب أن يأخذ شكل مقاربة متعددة الجوانب، متوازنة و تضامنية تتفق وشراكتنا الجهوية، معتبرا أن القارة الإفريقية تشهد هجرة داخلية أكبر مقارنة مع ما تعرفه منطقة البحر المتوسط، ويمكن تفسير أسبابها بحالات الأزمات والنزاعات، وذكر أن الجزائر التي كانت تستعمل كبلد عبور أصبحت اليوم مقصد للمهاجرين الوافدين من بلدان الساحل المجاورة معتبرا أنه من مصلحة الجميع التوصل لاتفاق حول مقاربة مشتركة قائمة على تنمية الشراكة الاقتصادية وعلى التضامن وعلى احترام الكرامة الإنسانية لمواجهة فعالة ودائمة لهذا التحدي المشترك[1]

وخلال الاجتماع الوزاري لمجموعة الحوار 5 زائد 5 بين دول منطقة غرب البحر الأبيض المتوسط بحضور وزيرا الشؤون الخارجية في كل من الجزائر ومالطة الرئاسة المشتركة سنة 2019 ، تناول موضوع العمل من أجل مستقبل مستدام لغرب المتوسط، إذ كرس للأزمات الإقليمية ولا سيما في ليبيا والمسائل المتعلقة بالهجرة ورهانات التنمية المستدامة. دعت الجزائر رؤية مشتركة ومنسجمة ومتعددة الأبعاد، للتصدي للتهديدات كالتطرّف العنيف والإرهاب فضلا عن العمل على ،تسوية الأزمات والنزاعات سلميا، وتجنب الخيارات العسكرية الهدامة واحترام السيادة الوطنية للدول، فضلا عن تاكيدها على الالتزام بواجباتها الامنية اتجاه استفحال ظاهرة الهجرة الغير الشرعية في غرب المتوسط [2]

كما كان قد اتفق وزراء الخارجية لمجموعة 5+5 لدول منطقة غرب البحر الأبيض المتوسط، بما فيها الجزائر على إرساء خريطة طريق لإعمال خلاصات مؤتمرهم الثامن 2020 بالمغرب التي تهدف إلى ترجمته إلى مشاريع ملموسة وبرامج عملية، تشتمل على 5 محاور كبرى تهم، على الخصوص، السياسات في مجال الهجرة، والحركية والهجرة الشرعية، والهجرة والتنمية، وإدماج المهاجرين والهجرة السرية، وتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر وحثت حوار 5 زائد 5 حول قضية الهجرة والتنمية، وبرمجة لقاءات دولية حول الهجرة، وتعزيز المقاربات التشاورية حولها، قبيل الاجتماعات الإقليمية والدولية المعنية، دعا وزراء خارجية المجموعة في ما يخص محور «الهجرة غير الشرعية وتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر، إلى تقوية

[1] - الجزائر تدعو لإدراج البعدين الأمني والتنموي في مقاربة شاملة لمواجهة مسألة الهجرة، **من الموقع الالكتروني :** http://ar.aps.dz/algerie/52388-2018-01-22-07-51-35، بتاريخ 21|01|2018، يوم 2023/07/15.

[2] - مجلس الامة، خلال اجتماع برلمانات منتدى 5+5: الجزائر تدعو إلى تنمية "شاملة الأبعاد، **من الموقع الالكتروني:** http://www.majliselouma.dz/index.php/ar/2016-10-05-06-5، يوم 2023/07/15.

مقتضيات الدعم الاجتماعي والإنساني لفائدة المهاجرين في وضعية هشاشة، وتحسين التعاون العملي في مكافحة شبكات الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين[1]

المطلب الثالث: الحوار الاورواطلسي: الجزائر و مبادرة الحلف الاطلسي

نشا الحلف الأطلسي كمنظمة دفاعية، لتضطلع بمهام حماية العالم الحر من خطر التهديد الشيوعي، وذلك بتفعيل المادة الخامسة من ميثاق الحلف والتي نصت على مهام الدفاع الجماعي فإذا كان الحلف الأطلسي قد اكتسب مبرر وجوده وطور عقيدته الإستراتيجية في مرحلة الحرب الباردة بناء على مقتضيات مواجهة الخطر الشيوعي، فإنه مع تفكك حلف وارسو وانهيار الإتحاد السوفياتي، طرحت عدة سيناريوهات في الدوائر الإستراتيجية الغربية بشأن مستقبل الحلف، والتي أكدت على إمكانية تفككه مصداقا لنظرية توازن القوى وتوازن التهديد التي تقر بأن الاحلاف تزول بزوال التهديد المضاد.

على الرغم من كون السيناريو القائل بإمكانية تفكك الحلف الأطلسي كان مطروحا بعد نهاية الحرب الباردة وتفكك حلف وارسو، إلا أن العكس هو الذي حدث حيث استمر الحلف الأطلسي وقام بتجديد عقيدته الإستراتيجي للتكيف مع التهديدات الجديدة التي أفرزتها البيئة الأمنية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، بل وأكثر من ذلك أخذ الحلف في التوسع على المستوى العضوية والوظائف، فضال عن قيامه بإجراء تعديلات على مستوى هياكل القوة حتى تتساوق مع عقيدته العسكرية الجديدة، وكذلك من أجل التكيف وطبيعة التهديدات الجديدة لألمن الدولي. ومن هذا المنطلق، تم إنشاء قوات عسكرية جديدة استجابة لمقتضيات عقيدته الإستراتيجية التدخلية الهجومية الجديدة لإدارة الأزمات التي تهدد المصالح الحيوية والأمنية للتحالف الاورو أطلسي، وقد أدت المفاهيم الإستراتيجية المتجددة التي اعتمدها الحلف الأطلسي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة إلى عالمية أدواره الإستراتيجية .خاصة مع التدخلات التي يمارسها الحلف بذريعة الدفاع عن حقوق الإنسان تارة، ومكافحة الإرهاب تارة أخرى. وبهذا تحولت العقيد الإستراتيجية للحلف من الدفاع إلى الهجوم وإمكانية التدخل في مناطق مختلة من العالم حماية للمصالح الإستراتيجية لدول التحالف[2].

[1] - القدس العربي، مؤتمر وزراء خارجية مجموعة 5+5 لدول منطقة غرب المتوسط يختتم أعماله في مراكش، **من الموقع الالكتروني:** https://www.alquds.co.uk/%D9%85%D8D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%/، بتاريخ 2020/03/03، يوم 2023/07/15,

[2] - عمر طوبال، " التواجد الاورواطلسي في المتوسط واثره على الامن الجزائري: التحدي والاستجابة"، **مجلة السياسة العالمية**، المجلد 06، العدد 02، 2022، ص.719.

اولا: الامن المتوسطي في العقيدة الاستراتيجية للحلف الاطلسي

أ- الحوار الاورواطلسي: الخلفيات والركائز

ترجع فكرة إنشاء مبادرة الحوار الأطلسي المتوسطي إلى مؤتمر ألمن والتعاون في المتوسط، وفق نموذج هلسنكي لعام 1975 ،بيد أن الانطلاقة الفعلية لهذه المبادرة جاءت مع قمة بروكسيل التي أكدت على ضرورة تحقيق الاستقرار الإقليمي في المتوسط وتأسيسا على ذلك، تم إطلاق مبادرة الحوار المتوسطي التي تجمع دول الحلف بسبعة دول من الضفة الجنوبية للمتوسط .وقد كانت المبادرة باقتراح كل من إيطاليا وإسبانيا، وشرع في الحوار مع مصر، إسرائيل، المملكة المغربية، وتونس ثم الأردن، وبعد ذلك موريتانيا وغيّبت الجزائر أو تغيبت لعدة أسباب ومن ذلك الأزمة الأمنية التي عرفتها في تسعينيات القرن الماضي، ثم التحقت الجزائر رسميا بالحوار في مارس 2000 ،وبذلك انضمت كل دول المغرب العربي باستثناء ليبيا لتي لم تسوي بعد مشاكلها مع الدول الغربية نتيجة قضية "لوكربي"

تتمحور أهداف الحوار المتوسطي وفق أدبيا ووثائق الحلف في تحسين وإقامة عالقات جيدة، وتعزيز الثقة في مجمل البحر الأبيض المتوسط، بتشجيع عالقات حسن الجوار والتفاهم المتبادل في المنطقة و تبديد الأفكار الخاطئة حول أهداف وسياسات الحلف، كما يهدف للحد من مخاطر الصراع في البحر الأبيض المتوسط، وتحسين صورة الحلف لدى الرأي العام العربي، على العموم، ويمكن إجمال أهداف ومجالات الحوار في النقاط التالية[1] :

- المساهمة في تعظيم الامن والاستقرار الإقليميين، عبر جانبي البحر الأبيض المتوسط والأطلسي بشكل عام.

-زيادة التفاهم المتبادل وتعزيز إجراءات بناء الثقة بين الأطراف من خلال العمل على محو الصورة الاستعمارية

- تحسين صورة الحلف الأطلسي لدى دول المتوسط.

[1] - عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري:الجزائر،أوروبا والحلف الأطلسي، مرجع سابق، ص. 167.

-تطوير الاصلاح الدفاعي وتعزيز التعاون العسكري في إطار تبادلية التشغيل من خلال المشاركة الفعالة في المناورات والتدريبات العسكرية والأنشطة التعليمية، بما يحسن القدرات العسكرية للدول المنخرطة في الحوار.

-عمليات الإغاثة الإنسانية، البحث والإنقاذ و دعم السلام.

كما ينطوي الحوار المتوسطي على عدة مجالات للتعاون ومن ذلك - :التعاون في المجال العسكري من خلال إجراء تمرينات ومناورات عسكرية مشتركة، التعاون في المجال الاستخباراتي ومكافحة الإرهاب، إدارة الأزمات وإستراتيجيات الدفاع، أمن الحدود وعمليات حفظ السلام، إصلاح الدفاع من خلال تسهيل الشفافية في مجال التخطيط الدفاعي ووضع الموازنات الدفاعية، التعاون في مجال إدارة الكوارث[1] .

تنطوي مبادرة الحوار المتوسطي على مجموعة من المبادئ السمات ومن ذلك :

-الحاجة للمضي قدما في العملية بالتشاور الوثيق مع بلدان حوض المتوسط، مع الاستجابة لمصالح هذه البلدان واحتياجاتها خاصة غير التمييزية

- التركيز على التعاون العملي في المجالات التي يمكن أن يقدم الحلف الأطلسي فيها قيمة مضافة مع مكانية التمايز الذاتي مع المحافظة على وحدة الحوار المتوسطي، وخاصيته غير التمييزية، وإمكانية توسيع الحوار إلى البلدان المعنية في المنطقة المتوسطية على أساس كل دولة على حدا.

- يعد الحوار عملية تقدمية سواء من حيث المشاركة أو من حيث المضمون، وقد أدت هذه المرونة لزيادة عدد الدول المشاركة فيه، فقد انضمت الأردن سنة 1995 والجزائر سنة 2000 ، كما أن هذه المرونة أدت إلى تطوير مضمون الحوار مع مرور الوقت - .يعد الحوار من حيث المبدأ عملية ثنائية بين الحلف الأطلسي من جهة ودولة واحدة من جهة أخرى في صيغة NATO+1 أو. NATO+7 ورغم غالبية الطابع الثنائي في العلاقات الأطلسية، إلا أنه يتيح الفرصة لعقد اجتماعات متعددة الأطراف وعلى نحو منتظم مثل الاجتماعات التي تضم الحلف الأطلسي

[1] - زهيرة حواس، **الحوارات الأمنية في المتوسط: احتواء أم إطار لهندسة إقليمية-دراسة حالة الحوار المتوسطي الأطلسي**، (مذكرة ماجستير)، في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة: كلية الحقوق، 2011، ص. 170.

–التساوي في المعاملة بين الدول المنخرطة في الحوار، وقد أدت سياسة عدم التمييز دورا رئيسيا في نجاح إطلاق المبادرة باعتبار تلك السياسة ميزة أساسية للحوار، إذ تتمتع الدول المشاركة في إطار سياسة عدم التمييز بحرية كاملة في اختيار مدى مشاركتها وحجم تلك المشاركة مكرسة مفهوم التفاضل الذاتي وقد يكون ذلك من خلال تأسيس برامج التعاون الفردية[1]

في السياق الجيوسياسي الذي أعقب أحداث 11 من سبتمبر 2001 ،عقد حلف شمال الأطلسي سنة 2002 قمة له بمدينة براغ بجمهورية التشيك وقد تمحور جدول أعمال القمة حول إعادة تحديد الوظيفة السياسية لهذه المنظمة العسكرية وإعادة انتشار قواتها. ورغم أن هذه القمة كانت موعدا عاديا في عمل الحلف إلا أنها من ناحية أخرى اكتست أهمية خاصة، في وقت بدأت فيه الاتهامات توجه إلى الحلف الذي فقد مبرر وجوده مع زوال الخطر الشيوعي، وكذا ضعف للحلف وعدم قدرته الواضحة في التكيف مع النوع الجديد للحروب والمواجهات بعد أحداث 11 من سبتمبر 2001، وقد عرف الحوار المتوسطي مع قمة براغ نقلة نوعية، بعد أن قرر الحلفاء تدعيم الأبعاد السياسية والعملية للحوار وتقوية التعاون العملي، خاصة في المجالات ذات الاهتمام المشترك كمكافحة الإرهاب، حيث تم تبني في هذه القمة وثيقة بعنوان تعزيز الحوار المتوسطي مع وضع بيان مجالات التعاون الممكنة، وتندرج هذه الوثيقة ضمن سياق ما بعد أحداث 11 من سبتمبر 2001 ،والحاجة إلى إشراك الدول المتوسطية في خطة للتزود بالمعلومات لتسهيل مراقبة الحدود، وتحليل صور الأقمار الصناعية. وتجدر الإشارة أن الجزائر استفادت من التعاون في هذا المجال حيث زودتها الولايات المتحدة الأمريكية بصور للأقمار الصناعية لتعقب تحرك الجماعات السلفية في الجنوب الجزائري. كما أكدت الوثيقة على ضرورة تدعيم الحوار، عبر استغلال أوسع للإمكانيات التي يوفرها الحوار المتعدد الأطراف والثنائي الأطراف، وتعزيز التكامل بين المبادرات الدولية الأخرى مثل الحوار الأمني ألورو– متوسطي والحوار المتوسطي لمنظمة ألمن والتعاون في أوروبا .على ضوء ما سبق، يتضح أن أحداث 11 سبتمبر 2001 ،ساهمت بشكل كبير في إعطاء دفعة قوية للحوار المتوسطي، حيث تم تشديد الاهتمام أكثر على قضايا مكافحة الإرهاب والتعاون ألاستخباراتي ، وكذا تدعيم الجوانب السياسية والعملية للحوار[2]

[1] - حمياز سميرة، " دور الحلف الأطلسي في هندسة الامن الإقليمي في المتوسط دراسة حالة مبادرة الحوار المتوسطي"، **المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية**، المجلد 07، العدد 01، 2022، ص. 1079.

[2] - - زهيرة حواس، مرجع سابق، ضز 172.

في قمة اسطنبول التي انعقدت في جوان 2004 ،قرر الحلفاء تبني وثيق تحت عنوان أجندة أكثر طموحا وتوسيعا للحوار المتوسطي تحول بموجبها الحوار المتوسطي إلى شراكة حقيقية لتعظيم الاستقرار في المنطقة، وتشمل الشراكة دوال من الشرق الأوسط تحت اسم "الحوار المتوسطي المدعم. وقد أكد الحلف في هذه القمة على تعزيز الحوار للمساهمة في ألمن الإقليمي وتكملة الجهود الدولية، حيث يتم ذلك مع الشركاء كل على حدا .الملاحظ أن وثيقة قمة اسطنبول تضمنت معظم ما ورد في وثيقة قمة براغ، مع الإشارة إلى فارق يخص الحاجة إلى ترتيبات قانونية ملائمة لبناء شراكة فعلية، وإلى اتفاقيات أمنية مع دول المتوسط الشريكة في إطار ثنائي، على أساس قاعدة التمايز الذاتي لكل بلد إمكانيات معينة وحاجات وأولويات تشكل مستوى الاستجابة وقدرات التدخل والتأثير لكل بلد ولكل جهة من المتوسط، شرق المتوسط وغرب المتوسط[1]

شهدت العقيدة الإستراتيجية للحلف الأطلسي تحولات جذرية بعد نهاية الحرب الباردة، إذ أصبحت اهتماماته وأدواره تمتد إلى مناطق لم ينص عليها الميثاق التأسيسي للحلف. ويعد المتوسط من المناطق التي احتلت حيزا هاما في العقيد الإستراتيجية للحلف الأطلسي، نظرا لضخامة المصالح التي تمتلكها دول التحالف في المنطقة. و احتل الامن المتوسطي مكانة هامة في العقيدة الإستراتيجية الجديدة للحلف الأطلسي، ذلك أن الجماعة الاوروأطلسية ربطت بشكل كبير أمن ومصالح دول التحالف باستقرار منطقة المتوسط. وقد تجلت القيمة الأمنية للمتوسط في المفاهيم الإستراتيجية الجديدة التي اعتمدها الحلف الأطلسي إذ تم التطرق للمخاطر والتحديات التي تواجهها المنطقة في المفهوم الاستراتيجي لسنة 1991 و 1999 ،وبشكل أكثر تفصيلا في المفهوم الاستراتيجي الجديد لعام 2010[2].

لقد أكد المفهوم الاستراتيجي لسنة 1991 ،على أن "الاستقرار والسالم على الحدود الجنوبية لأوروبا ضروري ألمن التحالف ".وقد جاء التأكيد على أمن المتوسط في السياق الجيوسياسي الذي أعقب حرب الخليج الثانية سنة 1991 التي حولت منطقة شرق المتوسط إلى بيئة أمني مضطربة، تهدد الاستقرار المتوسطي ومن ثم إمكانية المساس بأمن ومصالح دول التحالف .كما أشار أيضا المفهوم الاستراتيجي الجديد لسنة 1999 ،إلى أهمية حماية الامن والاستقرار في المتوسط من خلال تأكيده على ضرورة مواجهة مجموعة من التهديدات الغير التقليدية، التي تمس بأمن ومصالح الجماعة الاوروأطلسية .وقد نصت الفقرة 38 من المفهوم

[1] - حمياز سميرة، نفس المرجع السابق، 1078.

[2] - Bernard Wicht, L'OTAN Attaque: La Nouvelle Donne Stratégique, Genève: Editions Chêne–Bourg, 1999, P. 16

الاستراتيجي لعام 1999 ،على أن الحوار المتوسطي هو جزء ال يتجزأ من المقاربة الأمنية التعاونية للحلف كما أشار المفهوم الاستراتيجي إلى إمكانية تحويل الحوار إلى مبادرة شبيهة بآلية الشراكة من أجل السلام

وفي السياق ذاته، تجدر الإشارة إلى الدراسة التي أجرتها مؤسسة راند" RAND" تحت عنوان اعادة صياغة المفهوم الإستراتيجي للحلف الأطلسي، حيث أشارة إلى مجموعة من التهديدات التي تواجه الحلف في المنطقة ومن ذلك – :التركيز على التهديدات التي قد تصدر من الدول الفاشلة، التركيز على الشرق الوسط الموسع التركيز على قضايا مكافحة الإرهاب الدولي، وعلاوة على ما سبق، فقد احتل الامن المتوسطي حيزا هام في المفهوم الاستراتيجي الجديد لعام 2010 الذي تم إقراره في قمة لشبونة تحت شعار: " التزام فعال ودفاع حديث "حيث تم التأكيد على أن الحلف سيشكل أداة لتحقيق الاستقرار في المنطقة أألورو– أطلسية وفي الفضاء المتوسطي .كما أكد مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي الذي عقد في بروكسل في 14 جوان 2021 ،على أهمية الحلف في مواجهة التهديدات الأمنية في المتوسط وعلى أهمية تعزيز العالقة العابرة الأطلسي في سياق دولي مضطرب، وفي السياق ذاته، فقد أكد مؤتمر قمة مدريد الذي عقد في جوان 2022 ،على المهام الرئيسة للحلف و المتمثلة في الدفاع الجماعي وإدارة الأزمات، والأمن التعاوني وإنما أيضا أكد أهمية ترتيبات التعاون الأمني في المتوسط خاصة في ظل ما تشهده الضفة الجنوبية للمتوسط من أزمات أمنية نتيجة الثروات الربيع العربي، و تأسيسا على ما سبق يمكن القول أنه من خلال تتبع تطور المفهوم والعقيدة الإستراتيجية الجديدة والمتجددة للحلف الأطلسي، يتضح أن أألمن المتوسطي شغل حيزا هاما في الأجندة الأمنية العالمية للحلف الأطلسي نظرا للقيمة الجيواستراتيجية التي تحظى بها منطقة المتوسط[1].

ب–الجزائر والحوار المتوسطي لحلف الناتو

فرض التواجد الاستراتيجي الاوروأطلسي في المتوسط عبر مختلف الوسائل الاقتصادية و العسكرية على الجزائر أن تهتم بهذا الفضاء الاستراتيجي و الدائرة الجيوسياسية لحماية مجالها الأمني عبر المنطقة، انطلاقا من فكرة أن الجزائر مثلما كانت تهديداتها متوسطية المصدر فإنها تعتبر تاريخيا قوة عسكرية و ثقافية و تجارية في المتوسط فرضت نفسها لعدة قرون في الساحة الدولية، إلا أنه بعد الاستقلال و لظروف إستراتيجية دولية كالحرب الباردة، و إقليمية كحرب الرمال مع المغرب، فإن السياسة الجزائرية أهملت البعد المتوسطي بالنسبة لأمنها القومي، إلى أن أعيد الاعتبار التدريجي له منذ نهاية الحرب الباردة، تزامنا مع

[1] - حمياز سميرة، نفس المرجع السابق، ص. 1076,

بعض التحولات الداخلية و الخارجية التي فرضت على الجزائر تبني توجهات جديدة فيما يتعلق بسياستها الخارجية و الأمنية في محيطها الدولي[1]

و انطلاقا من الأهداف و المهام الإستراتيجية لتواجد الحلف الأطلسي في المتوسط،ما أدى به ذالك إلى المزاوجة بين تبني الآليات الاستراتيجية من خلال التمركز عبر القواعد العسكرية خاصة البحرية من جهة و تبني سياسة الحوار مع باقي الأطراف المتوسطيين غير المنضويين ضمن معاهدة الأطلنطي، و لقد كانت دول جنوب أوروبا من السباقين في إطلاق المبادرة المتوسطية للحلف في الحوار مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط و رافعت كل من إيطاليا و إسبانيا و البرتغال عن الشراكة من أجل السالم في المتوسط بما فيها إجراء تمارين عسكرية مشتركة، إلا أن هذه المبادرة تعثرت نوع ما بسب الاقتصار على المستوى داخل الحلف و كذا إقصاء الجوانب العسكرية من الحوار، إلى أن تم الشروع بين الحلف الأطلسي و الأطراف المتوسطية الأخرى سنة 1994، كما ذكر سلفا

بالنسبة للجزائر فإنها لم تنخرط في الحوار الأطلسي المتوسطي إلى غاية مارس 2000 ،و فسر ذالك لثلاثة اسباب:

- السبب الأول: الأزمة الداخلية للبلاد ورغبة الحكومة يومها تفادي ذالك حتى لا يفسر على أنه تدخل خارجي في الشؤون الداخلية للبلاد.
- السبب الثاني: لم يكن الحلف يرغب في إجراء اتصالات علنية مع الجزائر ما دامت أمورها السياسية لم تتضح بعد.
- السبب الثالث: الخلاف بين دول الحلف حول تقويم الأزمة الجزائرية.[2]

أما الانخراط الجزائري في الحوار كان قد حمل عدة معاني أبرزها الإقرار بمصداقية المقاربة الجزائرية حول التعاون لاجل مكافحة الإرهاب، تحسن الوضع الأمني الداخلي، إرادة الجزائر التموقع إقليميا و دوليا إضافة لمحاولة الطرف الأطلسي التسويق السياسي لمقاربته في الاهتمام بمنطقة جنوب المتوسط بعد ان تخلى عنها خلال الحرب الباردة و أن هذه المقاربة تقوم على التعاون و الحوار لا على حساب الامن القومي لهذه الدول،

[1] - عمر طوبال، عادل بن عمر، " التواجد ألورو-أطلسي في المتوسط و أثره على الامن الجزائري :التحدي و الاستجابة"، **مجلة السياسة العالمية**، المجلد 06، العدد 02، 2022، ص. 724.
[2] - المرجع نفسه، 725.

ومن من أجل ذالك فقد استمر التعاون الأمني بين الجزائر و الحلف الأطلسي وفق التصورات المشتركة و التوجهات الاستراتيجية المتفق عليها بين الطرفين كتبادل المعلومات خاصة حول مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة و نقل الخبرات و المعارف بين الطرفين و إجراء تربصات مشتركة و غير ذالك، و من الأمثلة على ذالك ما تم في 17 ماي 2021 و المتمثل في الاعلان عن اختتام مشروع تطوير تقنية تصوير بموجات "تيراهيرتز" و التي يمكنها العمل في مجال مكافحة الإرهاب أنجز ذاك في إطار مشروعي الناتو للعلوم من أجل السالم و الامن (S P S) و الحوار مع الشركاء في المتوسط، وتم ذالك بين جامعات الدول التابعة للحلف والمدرسة العسكرية الجزائرية متعددة التقنيات، تم الانطلاق في هذا المشروع لأول مرة في اكتوبر 2017[1]

رغم ذالك فإن هناك مجموعة من الملفات الأمنية و الاستراتيجية في المنطقة كبحت التعاون الأمني و الاستراتيجي بين الجزائر و حلف الشمال الأطلسي خاصة بعد التدخل العسكري الأطلسي في الأزمة الليبية، و هو ما رفضتها الجزائر واعتبرته سبب في تأزم الوضع أكثر خاصة وأن الجزائر من أكثر الدول المتضررة من الأزمة الليبية بسبب العوامل الجغرافية و الاجتماعية المتداخلة، و كذالك ما ساهم في كبح الحوار الحضور الإسرائيلي في ترتيبات المنطقة تزامنا مع الفشل المتكرر لما يسمى بمشروع السلام في الشرق الأوسط، يحدث هذا في ظل التصلب الجزائري في المواقف اتجاه الطرف الإسرائيلي، كذالك التقارب الأمريكي المغربي العسكري و الذي دائما ما يثير الريبة و الشك بالنسبة للجزائر و آخر ما تمثل فيه هذا التقارب تلك المناورات التي أجريت بقرب الحدود الجزائرية الصحراوية في جوان 2021 تحت مسمى "الأسد الإفريقي" و التي عرفت مشاركة دول أخرى تابعة للحلف الشمال الأطلسي حسب ما أوضحت ذالك بعض وسائل الاعلام الدولية و كذالك القنوات الرسمية الأمريكية[2]

ثانيا: استراتيجية مكافحة الإرهاب: الحلف الاطلسي و الجزائر

أ- استرانيجية الحلف الاطلسي لمكافة الارهاب:

[1] - عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري:الجزائر،أوروبا والحلف الأطلسي، مرجع سابق، 212.
[2] - عمر طوبال، عادل بن عمر، نفس المرجع السابق، ص. 726.

تعتبر ظاهرة الإرهاب من أهم التهديدات الجديدة للأمن، خاصة ما يعرف بالإرهاب الدولي، الذي انتشر بصفة خاصة و محيرة بعد الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية في 11 سبتمبر 2001 ،وأدت هذه الأحداث إلى تحول في نمط هذه الظاهرة حيث انتقل الإرهاب من إطاره الضيق أي داخل الدول إلى نطاق أوسع وأكثر شمولية أي إرهاب عابر للأوطان[1].

وتعتبر مبادرة المسعى النشط وقمة براغ الأطلسية 2002 المحاور الرئيسية في الإستراتيجية الأطلسية لمكافحة الإرهاب في المتوسط، فلقد أطلق حلف الشمال الأطلسي مبادرة "المسعى النشط" مباشرة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ،و تهدف عملية "المسعى النشط" مكافحة الإرهاب في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط. تبني الحلف سياسة عسكرية دفاعية لمكافحة الإرهاب، و أكثر تفاعلا من تلك التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية في حربها على الإرهاب مباشرة بعد 11 سبتمبر 2001 ،وقد أسهم في المراقبة والاستخبارات عبر عملية (Endeavour OAE Active Operation)التي تطورت ضمن منتدى استشاري لتحسين التعارف مع بلدان المنطقة من خلال أمان الشحن التجاري، منع تهريب المخدرات، وانتشار أسلحة الدمار الشامل ، هذا المنتدى الاستشاري المؤسس سنة 2006 يعد وحدة استخباراتية متخصصة تابعة للمركز الإستخباراتي المؤسس في نفس السنة لتحليل المعلومات المدرجة كخطوة في مكافحة الإرهاب

لقد تم وضع و تفعيل مبادرة "المسعى النشط" من طرف الحلف في (أكتوبر/2001)مباشرة بعد أحداث (11/سبتمبر)، كرد فعل مباشر منه على هذه العمليات، باعتبارها أحد الإجراءات الثمانية التي اتخذها الحلف في (2001/01/04)، وبطلب من الولايات المتحدة لدعمها ضد الهجمات الموصوفة بـ الإرهابية وذلك وفقا للمادة الخامسة من ميثاق الحلف ، وتتمثل تلك الإجراءات الثمانية المشار إليها فيما يأتي:

- مضاعفة تقاسم المعطيات والمعلومات ودعم التعاون بينها
- تقديم المساعدة بحسب الحاجة والقدرة
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لدعم أمن المنشآت بالولايات المتحدة – .ضمان استبدال بعض وسائل الحلف لدعم عمليات مكافحة الإرهاب
- إعطاء رخص استعمال الفضاء الجوي للطائرات الأمريكية الحربية لمواجهة الإرهاب.
- ضمان الدخول لموانئ ومطارات دول الحلف للقوات الأمريكية لمواجهة الإرهاب .

[1] - إدريس لكريني، "مكافحة الإرهاب الدولي بين تحديات المخاطر الجماعية وواقع المقاربات الانفرادية"، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت، العدد 281، جويلية 2002 ، ص.38.

- نشر جزء من قوات الحلف البحرية بالمتوسط في ناحيته الشرقية وكذا طائرات الأوكس بأمريكا .
- قيادة مشتركة للعمليات بين أعضاء الحوار والحلف لاحتواء الإرهاب[1].

لقد وسعت مبادرة "المسعي النشط" لحلف الناتو لمكافحة الإرهاب في المتوسط لتغطي المنطقة ككل ابتداء من 2003 بعد بداية انتشارها في المتوسط الشرقي في أكتوبر 2001 ، كإجراء رادع مراقب ومساند للتدخل الأمريكي في أفغانستان. ويوجد المقر الذي من خلاله يتم إدارة وتسيير عملية "المسعى النشط" بمدينة نابولى الإيطالية أين يتواجد مقر القوات البحرية للحلف في الجنوب، و تركز على حماية الشحن (النقل البحري) وتأمين الموانئ والممرات البحرية، وكرست العمليات الإسخباراتية المشتركة عبر OAE لتطوير جهود مراقبة النقل البحري التجاري في كافة أنحاء المتوسط، واستهدفت أيضا منع تهريب المخدرات وانتشار أسلحة الدمار الشامل

من أهم نشاطات الحلف من خلال هذه العملية، مراقبة و معاينة 57 ألف سفينة وتفتيش حوالي (100 سفينة) مشتبه بها، إلى جانب مرافقة أكثر من (480 سفينة)، أضف إلى ذلك زيادة تعاونية بشرق المتوسط وحده ، علما أن الحلف قام بإشراك شركاءه الجنوبيين في الحوار المتوسطي في نشاطات هذه المبادرة، وتحديدا في مكافحة الإرهاب، على اعتبار أنها هي أيضا معنية بهذه الظاهرة (الجزائر، تونس، المغرب مصر، الأردن، إلى جانب كيان إسرائيل)، حيث ساهمت هذه الدول بتقديم وتوفير المعلومات لقوات الحلف حول السفن المشبوهة التي تعبر مياهها الإقليمية، وعلى الرغم النقاشات التي أثرت حول الدول المشاركة في هذه العمليات، واحتمال امتداد نطاقها الجغرافي، إلا أنها مثلت إطارا أو آلية مهمة لمكافحة الإرهاب حيث دعمت بوحدة استخباراتية لتهديد الارهاب، وجاءت قمة براغ الأطلسية عام 2002 لتأكيد على ضرورة التعاون لمكافحة الإرهاب في المتوسط بين حلف شمال الأطلسي وشركائه المتوسطين[2].

وفي قمة براغ نوفمبر 2002 تبني الحلف وثيقة بعنوان تعزيز الحوار المتوسطي مع وضع بيان بمجالات التعاون الممكنة، وتندرج هذه الوثيقة ضمن سياق ما بعد الحادي عشر سبتمبر، ذلك أن الحلفاء شددوا على التعاون في مجال محاربة الإرهاب، وعلى إمكانية إشراك الشركاء المتوسطين في خطة عمل الشراكة بين

[1] - بوزيد أعمر، **البعد المتوسطي في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي الخارجية تنافس في إطار التكامل (غرب المتوسط نموذجا)**، (أطروحة دكتوراه)، في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية، جامعة الجزائر، 2009، ص. ص 339،340.

[2] - تباني وهيبة، مرجع سابق، ص.161.

مجلس الشراكة الأورو أطلسي، والشراكة من أجل السلام لمكافحة الإرهاب ، و كان قد قرر مجلس الحلف في ماي 2002 رفع مستوى الأبعاد السياسية والعملية للحوار المتوسطي للحلف، والتشاور مع الشركاء المتوسطين حول القضايا الأمنية ذات الاهتمام المشترك بما في ذلك القضايا المتعلقة بالإرهاب، من أجل تقريب الشركاء المتوسطين أكثر من الحلف وإعطاء الحوار المتوسطي دفعه جديدة في قمة براغ، وفي نفس العام أقرت الدول الأعضاء المفهوم العسكري لمحاربة الإرهاب، حيث يحدد العمليات العسكرية التي يحتمل أن يقوم بها الناتو، والتي تصنف إلى الفئات الأربعة التالية:

- الإجراءات الدفاعية لمحاربة الإرهاب
- إدارة عواقب العمليات الإرهابية.
- العمليات الهجومية لمحاربة الإرهاب
- التعاون العسكري مع الجهات غير العسكرية[1]

وهكذا شغلت ظاهرة الإرهاب حيزا من إستراتيجية الحلف في المتوسط بناءا على ترتيبات قمة براغ 2002 في مكافحة الإرهاب الذي أخذ بعدا دوليا بعد تفجيرات 09/11 حيث أكد اللورد "روبرتسون" على أهمية المساهمة في مكافحة الظاهرة من خلال تحديد وفهم خطرها. وتلعب أجهزة استخبارات الحلف دورا وقائيا لردع الإرهابيين وإفشال نشاطاتهم، وردع الأنظمة التي تأوي هؤلاء وضمان قدرة الحلف على حماية مواطنيه وأراضيه ضد الهجمات الإرهابية التي يمكن أن تستخدم الأسلحة النووية الجرثومية والكيميائية، كما أعلن الحلف أيضا في قمة براغ (التشيكية) 2002 عن رغبته بالتحول إلى العمل على المستوي العالمي، وإطلاق خطة شراكة أوسع في الشرق الأوسط تقوم على تعزيز الحوار الأمني المتوسطي للحلف. الا أن بيان قمة براغ لم يوضح تفاصيل نوايا الحلف بشأن تفعيل التفاعل حول المسائل الأمنية، بل اكتفي فقط بذكر المزيد من المشاورات العادية والأنشطة التعاونية مثل المؤتمرات، الزيارات على مستوي المسئولين الساميين، والتدريب والتمارين العسكرية وغيرها من أشكال التعاون[2]

[1] - المرجع نفسه، ص. 163.
[2] - عمر طوبال، عادل بن عمر، مرجع سابق، ص. 728.

- والجديد في قمة اسطنبول إطلاق الحلف مبادرة باتجاه بلدان الشرق الأوسط بما فيها دول الخليج العربي، فقرر الحلف بإطلاق "مبادرة اسطنبول للتعاون"، وتخص هذه المبادرة نشاطات تعاون أمنية في مجالات كثيرة مثل: محاربة الإرهاب، مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، تبادل المعلومات والتعاون البحري، وكانت أهم الإجراءات – :الانضمام إلى عملية المسعى النشط OAE تبادل المعلومات الإستخباراتي
- أما القمة الأطلسية في بوخارست 2008 ، اقرت بوجوب تعاون الحلف مع فواعل المجتمع الدولي ضمن مقاربة شاملة قائمة على الانفتاح التعاون وحق القرار من جميع الأطراف، مع تأكيد الحلف على سياسات الشراكة، الحوار والتعاون كجزء أساسي من أهداف الحلف والمساهمة في الأمن والاستقرار في المنطقة الأوروأطلسية وخارجها[1].
- وفي قمة ستراسبورغ (الموافقة للذكرى الستين لتأسيس الحلف) 2009 ،تضمنت تجديد الحلف التأكيد على أهمية التعاون عبر الأطلسي لحماية شعوب دوله والدفاع عن قيمه وضرورة مواجهة التهديدات والتحديات المشتركة مهما كان مصدرها ، وأكد على دعم اللقاءات والاجتماعات مع الشركاء المتوسطين
- وجاء المفهوم الإستراتيجي الجديد للحلف في قمة لشبونة الأطلسية في 2010 لتأكيد على أنالحلف سيواجه حتى 2020 تحديات كبيرة منها زيادة طموحات المنظمات الإرهابية، أسلحة الدمار الشامل، لذا يرى الحلف أنه لابد من تكثيف التعاون في منطقة المتوسط لمواجهة التحدي الإرهابي[2].

ب: استراتيجية الجزائر لمكافحة الارهاب:

تعد الجزائر من بين الدول الرائدة في مكافحة الإرهاب بمختلف صوره، وذلك باعتراف جهوي ودولي، كما تعد السياسة الجزائرية من أنجع السياسات التي نجحت في محاربة الظاهرة الإرهابية بمختلف أشكالها وصورها، لذا تعتبر الجزائر من بين الدول الرائدة في مجال محاربة الإرهاب بكل أشكاله وذلك بالنظر إلى الأزمة التي عاشتها البلاد خلال العشرية السوداء بسبب هذه الظاهرة الإجرامية، مما دفعها إلى إصدار

[1] - - تباني وهيبة، مرجع سابق، ص. 164.

[2] - المرجع نفسه، ص. 165.

ترسانة هامة من القوانين بغية مكافحة الإرهاب، كما أولت الجزائر اهتماما كبيرا للتعاون الدولي على مختلف المستويات لمحاربة هذه الظاهرة الخطيرة.[1]

أن إدراك المجتمع الدولي لخطورة الإرهاب جاء متأخرا، حيث تسببت الأحداث التي شملت مترو العاصمة الفرنسية باريس، الهجمات ضد السفارة الأمريكية في نيروبي (كينيا) ودار السلام (تنزانيا)، ثم أحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية، في تيقن المجتمع الدولي بأن الإرهاب يعد أخطر الجرائم الدولية التي يمكن أن تهز استقرار الدول وتهدد حياة الإنسان، بل تعد الجرائم الإرهابية في وقتنا الحالي من بين التحديات الجديدة التي تجابه السلام والأمن الدوليين.

ومع ذلك، فإن ما يميز جهود المجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب هو خلو أغلب التشريعات، بل وحتى الاتفاقيات والقرارات الدولية المتبناة من وضع مفهوم للإرهاب الداخلي منه أو الدولي، حيث اقتصرت على تعداد الأفعال المعتبرة بمثابة جرائم إرهابية إذا ارتكبت وفقا لشروط معينة وفي ظروف محددة، ولعل ما يبرر هذا الموقف، هو عدم وجود اتفاق على هذا المفهوم بين الدول لاختلاف مصالحها السياسية والإستراتيجية، ومحاولة كل منها فرض موقفها على باق الدول الأخرى بما يخدم مصالحها من جهة، ومن جهة أخرى التطور المستمر الذي يعرفه الإرهاب سواء من حيث الغايات أو الوسائل، حيث تم الانتقال من الإرهاب التقليدي إلى الإرهاب العصري الذي أصبح يضم عدة أنواع منها الإرهاب البيولوجي، الإرهاب النووي والإرهاب الالكتروني، كما أن اهتمام المجتمع الدولي على المستويين الدولي والداخلي كان ينحصر فقط على تجريم الإرهاب الدولي، ولم يتم التركيز على موضوع تمويل الإرهاب ومكافحته عن طريق تدمير اقتصاد الجماعات الإرهابية، وتجريم من يساعدها ومصادرة وتجميد أموالها، إلا حديثا لاسيما بعد دخول المعاهدة الدولية لقمع تمويل الإرهاب حيز النفاذ، والتي ألزمت الدول الأطراف بتجريم تمويل الإرهاب وعمليات تبييض الأموال، إضافة إلى صدور قرار مجلس الأمن رقم 1373 في 28 سبتمبر 2001 والذي ألزم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتجريم تمويل الإرهاب وعمليات غسيل الأموال.[2]

[1] - بوزيد أعمر، مرجع سابق، ص. 379.
[2] - حساني خالد، "الاستراتيجية الجزائرية في مكافحة الإرهاب.. الأطر والممارسات"، **جريدة الشعب**، من الموقع الالكتروني: http://www.ech-chaab.com/ar/%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%AF%D8%A9-%D9%88-%D9%85%D9%82%D8%، يتاريخ 2016/03/25، يوم 2023/07/13.

–عملت الجزائر على وضع استراتيجية دولية تهدف إلى تحسيس شركائها بضرورة التعاون من أجل ضمان الفعالية المطلوبة والعمل على إنجاح الإستراتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب العابر للأوطان عن طريق السعي لاستصدار قرارات ملزمة من قبل مجلس الأمن لاسيما أن هذا الأخير قد أكد أن الأمم المتحدة تبقى هي الإطار الأمثل لترقية تعاون دولي صادق يتوخى الاستعمال الملائم للوسائل القانونية لمتابعة مرتكبي الجرائم الإرهابية ومن يقف وراءهم وتجفيف مصادر تمويلها والقضاء على شبكات دعمها اللوجستيكية وقنوات الدعاية المروجة والممجدة لها، وقد أخذت الإستراتيجية الجزائرية في مكافحة الإرهاب بعدين أساسيين، بعد إقليمي كمرحلة أولى، وبعد عالمي كمرحلة ثانية.

البعد الإقليمي للاستراتيجية الجزائرية في مكافحة الإرهاب: ن الجزائر تعتبر أول دولة بادرت بدفع التعاون الإقليمي من منطلق رؤيتها لمكافحة الإرهاب القائمة على ضرورة وجود تعاون إقليمي وعملياتي وعلى إرادة سياسية مشتركة[1]

– تعد الجزائر من بين الدول التي دعت إلى ضرورة التعاون الإقليمي لمحاربة الإرهاب بمختلف أشكاله، حيث نجحت في دفع الدول العربية إلى تبني الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب حيث تم إبرام هذه الاتفاقية في القاهرة بتاريخ 22 أبريل 1998، وقد جاء في ديباجتها أن الدول العربية الموقعة قد اتفقت على عقد هذه الاتفاقية منطلقة في هذا من رغبتها في تعزيز التعاون العربي لمكافحة الجرائم الإرهابية التي تهدد أمن واستقرار ومصالح الأمة العربية، التزامها بالمبادئ الأخلاقية والدينية السامية –لاسيما الشريعة الإسلامية– التي تنبذ كل أشكال العنف والإرهاب، وتدعو إلى حماية حقوق الإنسان، وهي الأحكام التي تتماشى معها مبادئ القانون الدولي وأسسه التي قامت على تعاون الشعوب من أجل إقامة السلام.

– أسفرت الجهود الكبيرة التي بذلتها الجزائر على المستوى الإقليمي عن توقيع الاتفاقية الإفريقية للوقاية من الإرهاب ومكافحته الصادرة عن منظمة الوحدة الإفريقية في 14 جويلية 1999 بالعاصمة الجزائرية. وتعزيزا لهذه الاتفاقية فقد تمت المصادقة على خطة عمل الجزائر في 2002، تمخض عنها إنشاء المركز الإفريقي للدراسة والبحث حول الإرهاب بتاريخ 13 أكتوبر 2002، إضافة إلى ذلك فقد سبق للجزائر أن شاركت في

[1] ـ "استراتيجية الجزائر الإقليمية والدولية في مكافحة التطرف والإرهاب"، **جريدة الشروق، من الموقع الكتروني:** https://echourouq.net/?p=10726، بتاريخ 2022/02/07، سوم 2023/07/14.

أشغال مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية الذي عقد في الدوحة شهر ديسمبر 2001، هذا المؤتمر أكد أن الإرهاب مخالف للشرائع السماوية والأعراف الدولية، كما أشار إلى ضرورة عدم الخلط بين الكفاح المسلح الذي يراد به خدمة القضايا العادلة ومجابهة الظلم والاحتلال مثلما يحدث في فلسطين.

– أن الاهتمام بتجريم الإرهاب في اتفاقية الشراكة المبرمة بين الجزائر والاتحاد الأوربي كان كبيرا جدا، ويتجلى ذلك من ديباجة الاتفاقية التي أكدت أن الشراكة المزمع إنشاؤها لن تكون ممكنة التحقق ما لم يتم محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة، ثم أبرزت الاتفاقية أهمية محاربة الإرهاب في مادتها 90، مؤكدة على ضرورة التعاون من خلال تبادل الخبرات فيما يتعلق طرق ووسائل محاربة الإرهاب.

تقدمت الجزائر خلال الاجتماع لوزراء العدل العرب بالسعودية 2016، باقتراح يتضمن إقامة قواعد أمنية واضحة لتجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية والمتاجرة بالمخدرات على اعتبار أنها هي المنبع الرئيسي لتمويل الإرهاب خاصة في دول الساحل، كما طالبت الجزائر خلال هذا الاجتماع، بتكوين لجنة تتولى صياغة قانون لتجريم دفع الفدية مع إدراجه في الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، بل طالبت بمعاقبة الدول التي تدفع الفدية للجماعات الإرهابية.[1]

البعد العالمي للإستراتيجية الجزائرية في مكافحة الإرهاب:

–لقد حرصت الجزائر في مختلف المحافل الدولية والإقليمية على التنبيه بمخاطر هذا الابتزاز، معتبرة ذلك من أهم مصادر تمويل الإرهاب والجريمة المنظمة، لتطالب الجزائر أيضا الدول بالعمل على تجفيف منابع التنظيمات الإرهابية والإجرامية،[2] وقد أفضت تلك الجهود التي بذلتها الجزائر في هذا الإطار إلى قرار الاتحاد الإفريقي في جويلية 2009 الذي دعا من خلاله المجتمع الدولي إلى دفع تجريم الفدية للجماعات الإرهابية، وكذا اللائحة 1904 التي أقرها مجلس الأمن الدولي في 17 ديسمبر 2009 لتطبيق الإجراءات التي تستهدف منع دفع الفدية للجماعات الإرهابية.

– كما أفضت كذلك جهود الجزائر إلى قرار الندوة 16 لقمة دول عدم الانحياز في أوت 2012 بإدانة الأعمال الإجرامية المتمثلة في احتجاز الرهائن مرفوقة بطلب الفدية أو تنازلات سياسية، وكذا المصادقة على

[1] ـ المرجع نفسه.

[2] ـ هاني العصر،**الاستراتيجية الوطنية الجزائرية لمكافحة الارهاب ، محاولة للفهم والتقييم**، مصر: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مارس 2017، ص. 2.

مذكرة الجزائر حول أفضل الممارسات في مجال الوقاية من الاختطافات التي يقوم بها الإرهابيون مقابل دفع الفدية والحد من المزايا التي تترتب عنها على إثر المنتدى الشامل ضد الإرهاب الذي نظم بالجزائر في أفريل 2012.

– صادق مجلس الأمن الدولي بالإجماع في 27 جانفي 2014 على اللائحة رقم 2133 التي تدين عمليات اختطاف واحتجاز الرهائن التي تقوم بها الجماعات الإرهابية مقابل فدية أو تنازلات سياسية، وقد أشار مجلس الأمن في الفقرة التاسعة من اللائحة 2133 إلى اعتماد المنتدى العالمي «مذكرة الجزائر بشأن الممارسات الجديدة المتعلقة بمنع عمليات الاختطاف التي يرتكبها الإرهابيون طلبا للفدية وحرمانهم من مكاسبها، كما شجع المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب على وضعها في الاعتبار، حسبما يقتضيه الحال وبما يتفق مع ولايتها، بما في ذلك عملها الرامي إلى تسهيل بناء قدرات الدول الأعضاء.[1]

– لذلك فان قرار مجلس الأمن الذي يلزم الدول الأعضاء والشركاء من القطاع الخاص بتنفيذ توصيات لائحته المتعلقة «بحظر تقديم أموال أو أرصدة مالية أو موارد اقتصادية أو غيرها من الخدمات المرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بالفدية أو التنازلات السياسية، جاء ليكرس فعلا نظرة الدولة الجزائرية التي عبرت عن ارتياحها للمصادقة على اللائحة 2133 واعتبرتها إشارة إيجابية لتفعيل مقاربة دولية شاملة وحل إشكالية تمويل ظاهرة الإرهاب.[2]

وفي اطار التعاون الجزائري مع الحلف الاطلسي في المنطقة المتوسطية، اقر الناتو سنة 2022 إن الجزائر هي محاور أساسي في مكافحة الإرهاب و لاعبا رئيسيا في منطقة شمال إفريقيا والساحل، كما اعتبر الجزائر شريكا استراتيجيا، وانها عضو فاعل في الحوار المتوسطي التي هي عضو فيه لأكثر من عشرين سنة، موضحا أن التعاون بين الطرفين يقوم على أساس أهداف وتحديات مشتركة، لا سيما الاستقرار في ليبيا ومنطقة الساحل.[3] ومن جهة دعا نائب الأمين العام المساعد لحلف شمال الأطلسي للشؤون السياسية والسياسة الأمنية، "خافيير كولومينا"، إلى إطلاق حوار سياسي منتظم ورفيع المستوى مع الجزائر، وتنظيم

[1] - حساني خالد، الاستراتيجية الجزائرية في مكافحة الإرهاب.. الأطر والممارسات، مرجع سابق.

[2] - هاني العصر، نفس المرجع السابق.

[3] - وكالة الانباء الجزائرية، الجزائر، محاور "أساسي" للناتو في مكافحة الإرهاب، **من الموقع الالكتروني**: https://www.aps.dz/ar/algerie/120091-2022-01-18-19-13-46، بتاريخ 2022/01/18، يوم 2023/07/14.

زيارات رسمية من الجانبين، وإقامة حوار استراتيجي حقيقي في المجال الأمني ومكافحة الإرهاب، وأضاف أن التعاون بين الجزائر وحلف الأطلسي يشمل مجالات مكافحة الإرهاب والأسلحة الخفيفة والدفاع الإلكتروني، بحكم الخبرة المعتبرة للجزائر في مجال مكافحة الإرهاب، التي تستحق التنويه، معلنا أن حلف شمال الأطلسي يستفيد من هذه التجربة من خلال الحوار السياسي والتعاون العملي والمبادلات بين خبراء من الجانبين، قدم قادة من الجيش الجزائري دورة تكوين لفائدة المشاركين في الدورة الـ 25 لدرس منظمة حلف شمال الأطلسي لكلية الدفاع للحلف في إيطاليا، حول التجربة الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والوضعية الأمنية السائدة في منطقة الساحل، وعرضوا تجارب الجزائر في إدارة الأزمات الإقليمية في المنطقة، وتم التلاكيد على ان الجزائر شريك استراتيجي حيث تشارك بصفة منتظمة في مختلف برامج حلف الأطلسي، وهذا الا دليل إضافي على التصميم المشترك على تعزيز التعاون بين الجانبين [1]

[1] - عثمان لحياني، حلف شمال الأطلسي يتطلع إلى تعاون أكبر مع الجزائر بمجالات الأمن ومكافحة الإرهاب، **من الموقع الالكتروني:** https://www.alaraby.co.uk/politics/%D8%AD%D9%84%D9%81-%D8%B4%D9%85%D8%A7%D9%84، بتاريخ 2022/01/19، يوم 2023/07/14.

الخاتمة

الخاتمة

توصلت هذه الدراسة الى الى مفهوم علمي للسياسة الخارجية الجزائرية اتجاه فضائها المتوسطي ونحو اهم الدوائر المهمة في تحركها الدبلوماسي، الاقتصادي والأمني، فقد انطلقت دراستنا من اشكالية رئيسية تهتم بالكيفية التي يمكن بها فهم وتحليل حركية سياسة الجزائر في محيطها المتوسطي، وبهذا اعطت تحليلا اكاديميا يعتمد على فرضية مقدمة بمتغيرات مستقلة رئيسية تلزم بالأساس تناول متغيرن تابعين، ويتمثل الاول في اسس السياسة الخارجية الجزائرية بجميع مضامينها، من قيم محورية ومبادئ ترتكز عليها، وأهداف خارجية تسعى الجزائر تكييفها مع متطلباتها الداخلية والخارجية في محيطها، اضافة الى سمات وخصائص تميز الجزائر عن باقي دول المتوسط في علاقاتها الدولية وتكيفها الخارجي، بينما يستعرض المتغير الثاني خيارات الجزائر الدبلوماسية والاقتصادية والأمنية في المتوسط، مع التطرق بالتفصيل الى اسباب ودوافع هذه الخيارات، علاقات الجزائر الاقتصادية والأمنية، الشراكات التي تعتمدها الجزائر ونهج التعاون الذي تقترحه مع باقي فواعل المتوسط، المتغير الامني في سياسة الجزائر الخارجية وكيفية توظيفه لتحقيق الامن والاستقرار في المتوسط.

تبرز الدراسة ان السياسة الخارجية الجزائرية تلتزم بجملة من الثوابت التي تعرف بالقيم الحورية و التي تحدد مسارها فمنها ما هو متحدد بالبعد الثوري (ثوابت انسانية ، ثوابت وطنية، ثوابت براغماتية)، ومنها ما هو متعلق بالدستور (المحافظة والاستمرار على الالتزام ازاء كل القضايا العادلة في العالم، التضامن مع شعوب العالم التسوية السلمية للخلافات والامتناع عن اللجوء الى الحرب للمساس بسيادة الشعوب،عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول،دعم الشعوب في تقرير مصيرها) والذي يعد بدوره السند الشرعي لوجودها، كما ابزت الدراسة تميز السياسة الخارجية الجزائرية بمجموعة من السمات التي تقدم صورة الجزائر الثابتة على مبادئها، وان السياسة الخارجية الجزائرية لها من المحددات التي ترجع الى قدراتها السياسية والاقتصادية والعسكرية ومستوى التطور والتقدم الثقافي في المجتمع والنسق الدولي الذي نسجت فيه، وإنها توجه اهدافها على ما تتضمنه المصلحة الوطنية الجزائرية من المحافظة على السيادة الجزائرية وبناء قاعدة اقتصادية مستديمة قد تتأتى بمكانة اقليمية ودولية تتوافق مع حجم الامكانات الاقتصادية والطاقوية التي تزخر بها الجزائر

عالجت الدراسة موضوع الكيفية التي يتم بها تحديد وصياغة القرار الخارجي في الجزائر، وتبيان كيف تأخذ السياسة الخارجية الجزائرية اوضاعا مختلفة فأحيانا تتجه نحو خاصية الاعتماد على اسس ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية، وأحيانا تتجه بانفراد رئيس الجمهورية بها، تبيانا لما جاء في سمات السياسة الخارجية

الجزائرية التي تتميز بطابع الشخصية، كذلك عالجت محتوى صناعة ورسم السياسة الخارجية التي تشترك فيها فواعل اساسية من مؤسسات رسمية وأجهزة تشريعية ورقابية، ففي السياسة الخارجية الجزائرية نستطيع القول ان مجال الشأن الخارجي تختص به السلطة التنفيذية وتخصيصا المؤسسة الرئاسية لما اتيح لرئيس الجمهورية من صلاحيات، وعلى الرغم من ان السلطة التنفيذية تتقدم الى السلطة التشريعية ببرنامج عملها الخارجي ضمن مشروع السياسة العامة للدولة، إلا ان هذا البرنامج لا يتم تبنيه إلا من طرف السلطة التشريعية حيث يقتصر دورها على الموافقة او الاعتراض على السياسة التي تنتهجها السلطة التنفيذية، كما تعتبر وزارة الخارجية في النظام السياسي الجزائري إحدى وزارات السيادة نظرا لأهمية وحساسية المجال الذي تختص به للدولة،وتمارس وزارة الشؤون الخارجية هذه المهمة تحت السلطة العليا لرئيس الجمهورية الذي تختص به للدولة، باعتباره الموجه والمقرر للسياسة الخارجية،وتحت السلطة المباشرة لوزير الخارجية، كذلك للمؤسسة العسكرية الجزائرية صوت مسموع في صناعة السياسة الخارجية وتوجيهها، ويبرز الدور الذي يمكن ان تلعبه المؤسسة العسكرية الجزائرية ممثلة في وزارة الدفاع الوطني في عملية صنع القرار الخارجي من خلال فرضية توضح أنه كلما استحوذت وطغت موضوعات الأمن القومي أو ما يتصل بها من قضايا ذات طابع عسكري أمني على اهتمامات الدولة الجزائرية في المجال الخارجي زاد دور الجيش أو العسكر في توجيه السياسة الخارجية والتأثير فيها، وبالاضاقة الى صلاحيات المحكمة الدستورية ذات الطبيعة القضائية،قصد النظر في دستورية الالتزامات ذات الطبيعة الدولية إذا تضمنت بندا يخالف الدستور، هو ما يعني إحدى الصلاحيات والاختصاصات في الشؤون الخارجية من باب المحكمة، غير باب السياسة والدبلوماسية

توصلت الدراسة الى ان تفاعلات البيئة الخارجية والداخلية والتحولات الدولية ترتبط بحركية وركود السياسة الخارجية الجزائرية، فالتحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة، الازمة الامنية الداخلية، الربيع العربي، الحراك الشعبي .. قد اثرت على التوجه العام للسياسة الخارجية الجزائرية، وعلى ضرورة اعادة ترتيب الاولويات من خلال عدة جوانب سياسية واقتصادية وأمنية منها، و تمكنت في مراحل مختلفة أن تحقق عديداً من المصالح الخارجية في شتى المجالات، السياسية منها والاقتصادية، والأمنية، بحسب الظروف والمعطيات التي كانت تفرضها في كل مرة البيئتين الداخلية والدولية، والتي تصبح بمثابة عوامل أو محددات في توجيه سياسة الجزائر الخارجية.

الخاتمة

اوضحت الدراسة توجه الجزائر الذي استبعد الدائرة المتوسطية من حيز اهتماماتها في فترات سابقة، بسبب غياب رابط قومي إيديولوجي يوحد ضفتي المتوسط. لكن منذ التسعينات استوعبت الجزائر الأهمية الكبرى للدائرة المتوسطية كدائرة مستقلة بطبيعة مختلفة من التفاعلات والتهديدات، فأصبحت لهذه الدائرة مكانة مركزية في السياسة الجزائرية، وبرزت منطقة المتوسط كأحد الفضاءات الجيوسياسية الهامة في هذه الفترة، والتي باتت تشهد حركة متنامية وجملة من التفاعلات نظرا لخصوصياتها المحلية وموقعها في مدار التنافس الدولي بين القوى العالمية، خاصة بعد التحولات التي عرفتها المنطقة مع نهاية الحرب الباردة على المستوى السياسي والاقتصادي الهيكلي، وما صاحبها من إرهاصات على بنية الدول الواقعة فيها، خاصة بعد الحرب الدولية وتداعياتها الهيكلية في المنطقة وخلفية عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي الذي يطور ظواهر الإرهاب، والجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية و يهدد أمن وسلم شعوب دول ضفتي حوض البحر المتوسط.كل هذا وقد اثر بدوره على التوجه العام للسياسة الخارجية الجزائرية وأولوياتها، واضطرت فيها الجزائر الى تكييف سلوكها مع مختلف هذه التطورات الخارجية من جوانب سياسية واقتصادية وأمنية، هذه الجوانب قد التي اظهرت الخيار الجهوي المتوسطي خيار للمصلحة الجزائرية انطلاقا من الاهمية الجيوسياسية والاقتصادية والأمنية للبحر الابيض المتوسط ووصولا الى ما يمكن ان يظهره هذا التوجه المتوسطي للأهمية الاستراتيجية للجزائر في المنطقة وإلغاء التراجع الحركي الخارجي في فترة التسعينات نتيجة عدم الاستقرار الداخلي

وفي خصم هذه التطوارات الدولية،سعت تلك الدول الانضمام أو تشكيل تحالفات وتكتلات اقتصادية بينية أي بين الدول النامية او الانضمام في التكتلات الاقتصادية العالمية، أو اللجوء إلى عقد اتفاقات الشراكة بينها وبين الدول المتقدمة، والجزائر باعتبارها دولة متوسطية نامية تسعى إلى تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، وكسب مقومات وإمكانيات تمكنها من مواجه المنافسة العالمية، انضمت إلى عدة تكتلات وتحالفات وعقد العديد من اتفاقيات الشراكة، أبرزها عقد اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي اذ وتسعى الجزائر من وراء الشراكة الأجنبية إلى تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني و تأتي الشراكة الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي من اجل تحقيق عدة أهداف اهمها الاستفادة من المزايا الاقتصادية والاجتماعية التي تتمتع بها الدول الأوروبية، كمما انه وبهدف ضمان تموقع الجزائر في الخريطة الاقتصادية الاقليمية وفي خصم تسارع احداث ما بعد الحرب الباردة في المتوسط وتزايد التكتلات الاقتصادية الاقليمية سعت الجزائر في اطار التكتلات الجهوية كالاتحاد من اجل المتوسط، تعزيز العلاقات الاقتصادية المتعددة الاطراف بهدف مواكبة التنمية في الجوار المتوسطي والرفاه الاقتصادي، وقد جهت الموافقة الجزائرية على المشاركة في هذه الشراكة من منطلق أن

الخاتمة

الجزائر لا يجب أن تبقى على هامش ما يحدث في محيطها المتوسطي القريب، خاصة وأن الجزائر تعتبر دولة محورية و أساسية لا يمكنها أن تبقى بعيدة عن أي مبادرة للتعاون، خاصة ما تعلق منها بالجانب الاقتصادي والأمني في المتوسط

تقدم الدراسة مرحلة جديدة من مراحل التزام الجزائر على إرساء محاولات تتماشى مع متطلباتها السياسية والاقتصادية، فبعد أجراء الجزائر انتخابات رئاسية جديدة،وهذا بعد سنة من الحراك الشعبي الذي ادى الى استقالة الرئيس السابق الراحل السيد "عبد العزيز بوتفليقة"، وتولي الرئيس الجزائري الحالي الجديد السيد "عبد المجيد تبون" مقاليد الحكم ،أعلنت القيادة الجزائرية عن عزمها على استعادة الجزائر لواجهتها السياسية و دورها الدبلوماسي لاسيما في جوارها الإقليمي (المتوسطي)، البحث عن أدوات ووسائل جديدة لدعم الإنتشار الناعم للجزائر، إقليميا ودوليا وذلك عن طريق الدفع بدبلوماسية اقتصادية تحركها البعثات الدبلوماسية في الخارج، وانه لابد للاقتصاد ان يأخذ قسطه الوافر من عمل الدبلوماسية. وبهذا لا يقتصر دور السياسة الخارجية في العمل الدبلوماسي السياسي فقط، بل لها دور فعال في جلب الاستثمارات الأجنبية للجزائر وإعطاء صورة لمناخ الاستثمار للبلد المتعاملين الأجانب والبحث عن أسواق خارجية من خلال دعم المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين، كما ان الدولة الجزائرية اصبحت تركز على ضرورة الربط بين ادائها الدبلوماسي وضرورة التحرك الخارجي للتشجيع على الاستثمار المباشر في قطاعات التنمية الاقتصادية الى جانب عمليات التصدير والاستيراد والحصول على الية الانتاج بهدف التنويع الاقتصادي، بعيدا عن قطاع المحروقات

توصلت الدراسة الى الاهمية التي اصبح يحظى بها قطاع قطاع الطاقة في الجزائر باهتمام خاص من قبل الدولة،وهذا باعتباره قطاعا حيويا يساهم بنسبة كبيرة في الاقتصاد الوطني، سواء من ناحية الصادرات (المحروقات)، او في التنمية المحلية لكل القطاعات الاخرى(الصناعة والفلاحة)، كذلك تزخر الجزائر بمخزون مهم من الطاقات الأحفورية ناهيك عن امتلاكها مصادر الطاقة المتجددة المختلفة، فهي واحدة من أهم الدول التي تمتلك توليفة طاقوية متنوعة، وبما ان اقتصادها يعتمد بالدرجة الأولى على الطاقة، فقد باشرت كباقي الدول إستراتجية طاقوية جديدة اعتمدت بالأساس على تنمية المواد والإمكانات المتاحة من الطاقات المتجددة، كما تقدم على العديد من البرامج و المشاريع الخاصة بتنمية الطاقات المتجددة من أجل رفع نسبة مساهمتها في الاقتصاد الوطني والاستفادة من الموارد المتاحة، مع الشروع في توفير الإطار التشريعي و المؤسسي الداعم لهذا التوجه، كذلك ونظرا للأهمية الاستراتيجية للطاقة أصبحت أسواق الطاقة

متداخلة بسلاسة مع الأمن العالمي، كما تحولت موارد الطاقة إلى أداة في السياسة الخارجية للدول لتجسيد إستراتجيتها، وفي الوقت نفسه أصبحت تشير إلى حتمية تكيف السياسات الخارجية لبعض الدول مع التموقع الجديد لمصادر الطاقة في السياسة الدولية بما في ذلك الجزائر، وفقد شكل استخراج الوقود الأحفوري والتحكم فيه قوة دافعة للاقتصاد العالمي.

وفي المجال الطاقوي نفسه، استنتجت الدراسة كيف قد أصبحت قضية الطاقة أكثر من أي وقت مضى تتدرج كأبرز محاور السياسة الدولية، وكيف برز موضوع أمن الطاقة أحد التحديات الرئيسية التي يجب مواجهتها في العقود القادمة فمع التحول في مصادر القوة أصبحت الدول تلجأ لاستخدام العديد من الأساليب خارج نطاق البعد العسكري لزيادة قوتها الاقتصادية والسياسية، وتشكيل السياسات الخارجية للدول الأخرى بما يتماشى مع مصالحها الخاصة وخلق مجال نفوذ جديد لها، ويعتبر الشكل الأكثر انتشارا لهذه الأساليب هو استخدام العوامل الاقتصادية كأداة للسياسة الخارجية، ومصادر الطاقة لها مكانة خاصة بين العوامل الاقتصادية هذه، التي تستخدم كأداة للسياسة الخارجية، بحيث تمتلك الدول التي تتوفر على موارد هيدروكربونية مثل الغاز الطبيعي والنفط القدرة على تحويل هذه الموارد إلى أداة للسياسة الخارجية، وهذا ما يتوافق مع السياسة الخارجية الجزائرية، التي لطالما طمحت للعب دور في الصراع الذي تشكل فيه مسالة الطاقة قضية مركزية،اذ من الممكن توظيف الدبلوماسية الطاقوية والقدرة الكبيرة على انتاج وتصدير النفط والغاز الطبيعي كورقة رابحة للتأثير السياسي والدبلوماسي، وإعطاء وزن اكبر للجزائر خاصة المنطقة المتوسطية التي تعتبر فيها الجزائر لاعبا اساسيا فمجال امن الطاقة وتامين متطلباتها، كما تسعى السلطة الجزائرية دائما الى حسن استخدام النفط والغاز في العلاقات الاقليمية.

يعد المتوسط فضاءا طبيعيا لعلاقات الجزائر الثنائية ولبعث مكانتها المتوسطية ودفع علاقاتها الثنائية السياسية والاقتصادية، وتطور التعاون المشترك لتحقيق الاهداف التنموية والأمنية، حيث تحظى علاقة الجزائر بدولة ايطاليا كنموذج اول تناولته دراستنا، تحظى في المتوسط بمكانة هامة لدى الجزائريين والإيطاليين لأسباب سياسية وثقافية واقتصادية، وتعد الجزائر شريكا يمثل مصلحة استراتيجية لإيطاليا، اعتبارا للشراكة القائمة بين البلدين في قطاع الطاقة وتقاسمهما لأهداف تحقيق منطقة من الأمن والرخاء في المتوسط، في الوقت الذي تولي فيه الدولة الايطالية الأهمية القصوى للتعاون مع الضفة الجنوبية للبحر المتوسط والتي تعتبرها من أولويات سياستها الخارجية، و إن فهم المنطلق الذي سمح للدولتين أن تصلا لمثل هذه العلاقة المتميزة بينهما، هو ان العلاقات السياسية بين إيطاليا والجزائر التي اتسمت تقليديا بتوافق في وجهات النظر حول قضايا السياسة الخارجية الأساسية وعملية السلام في الفضاء المتوسطي

والسياسات الأورومتوسطية، بينما ابرزت الدراسة في النموذج الثاني العلاقات الجزائرية التركية التي اخذت في التأسيس لتعاون اقتصادي وسياسي متميز في العالم الإسلامي والمتوسطي، رغم اختلاف ظروف كل طرف وإمكاناته، في نموذج قل ما نجده في المنطقة، بحيث تتسم تناول العلاقات الجزائرية التركية في الدراسة هذه إلى معالجة التطورات التي حققها كل من الجزائر وتركيا تاريخيا الوقوف عي اهم عوامل تقارب هذه العالقات أو نباعدها وكذا البحث في الوقوف عند العوامل التي تنسب المصالح التي يمكن أن يحققها التقارب بين البلدين. وذلك من أجل الدفع بالعلاقات نحو الأفضل، وترتكز العلاقات الجزائرية التركية على ثلاثة مفاصل رئيسية هي الاقتصاد والسياسة والتاريخ. وفي الوقت الذي يأتي فيه الاقتصاد على رأس العوامل الجامعة بين الجزائر وتركيا، فإنّه لا يمكن الاستهانة بالدور الذي يلعبه توافق الرؤى السياسية في الجمع بين البلدين، ويحضر الفضاء التاريخي المشترك بين البلدين بقوة عندما تكون الجزائر واحدة من ساحات صراع النفوذ الاقتصادي والطاقوي بين تركيا والغرب

تحمل العلاقات الجزائرية الاسبانية في لبها علاقات قوية بين الشعبين بحكم التاريخ المشترك، وتتعزز العلاقات الثنائية بين الجزائر وإسبانيا، وقد أكدت دائما اسبانيا و الجزائر على أهمية إمكانيات العلاقات الاقتصادية بين البلدين نظرا للقرب الجغرافي و تكامل اقتصادهما، كما سمح تكثيف المبادلات السياسية والدبلوماسية، بمثابة فرصة اضافية لتقريب و تعزيز اقتصادهما بهدف ترقية الاستثمار والمبادلات التجارية، وتعزيز الجانب الطاقوي المتبادل، فقد مرت العلاقات الجزائرية الإسبانية بعدة عقبات نكبات وأزمات حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن، علاقات اتسمت في بداياتها بالنزاع والتوتر لعدة اسباب وعوامل تاريخية حالت دون تطور وتبلور العلاقات فيما بينهما لكن بعد انتهاء الحقبة الاستعمارية اصبحت الجزائر محط الأنظار بسبب موقعها الاستراتيجي وغنى أراضيها، فكانت إسبانيا من السباقين في عرض شراكتها وخدماتها على الجزائر التي بدورها لم تفوت عرض الصداقة ورحبت به، وغالبا ما كانت توصف العلاقة الثنائية الجزائرية الاسبانية بالممتازة بفضل انعقاد العديد من الاجتماعات رفيعة المستوى سنويا، ومستوى التبادل التجاري والطاقوي ، وهذا قبل ان تعلق الجزائر العمل بمعاهدة الصداقة مع إسبانيا بقرار سيادي يعبر عن موقف الجزائر من المواقف الإسبانية المتغيرة فيما يتعلق بقضية لصحراء الغربية والداعمة لخطة الحكم الذاتي التي اقترحتها دولة المغرب بعد أن اعتبرت أن السلطات الإسبانية تبنت موقفها في انتهاك لالتزاماتها القانونية والأخلاقية والسياسية والتي تسببت في تدهور العلاقات الحالية بين البلدين، من جهة ثانية تعد العلاقات الجزائرية الفرنسية علاقة تحت سيطرة للتاريخ، فطوعت الأولى الجزائر علاقاتها الثنائية هذه في إطار الحسابات الدولية المتقلبة، وتغير التحالفات، وتشابك المصالح على لإخراج العلاقة الثنائية مع فرنسا من قالبها التاريخي الاستعماري المتوتر إلى الانتعاش السياسي والدبلوماسي، دون أن تتخلى عن مطالبها التاريخية خلال عقود متتالية والتي تحقق اعترافا بجرائم العهد الاستعماري يفضي إلى العدالة بالنسبة إلى الجزائريين، وكونها تعتبرها واجبا وطنيا مقدسا، وعملت الثانية دولة فرنسا على تطويع سياساتها لصالح

ديبلوماسية تقربها من الجزائر وتطرح التعاون في مختلف المجالات والأزمات خاصة ما تعلق بالتعاون الاقتصادي

ان الجزائر وفي مختلف الفضاءات الجغرافية التي تنتمي إليها، خاصة المتوسطي منها، كانت الجزائر دوما في طليعة المتضامنين الذين قدموا يد العون وساندوا حركات التحرر الوطنية والقضايا العادلة وفي مساهمة بذلك، وبشكل فعال، في تحقيق أهداف الاستقلال والتحرر، كدعم القضية الفلسطينية التي تعد من ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية نظرا لارتباط القضية بالبعد القومي العربي والاسلامي، وامتدادها الديني الوجداني اتجاه كل ماهو مقدس عند الجزائريين،و بقي الموقف الدبلوماسي الجزائري اتجاه القضية الفلسطينية ثابتا رغم تغير الظروف الدولية والمواقف السياسية، كذلك تسعى الجزائر إلى تكريس جهودها المستمرة مع الدول الفاعلة للتأكيد على مركزية القضية الفلسطينية وضرورة إنهاء الصراع الفلسطيني الصهيوني وترسيخ حق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته، وتحرص الجزائر بكل إمكاناتها الدبلوماسية لتعزيز البناء الفلسطيني الداخلي لدرء الصدع الفصائلي، وإنهاء الانقسام في مواجهة آلة التمييز العنصري ورفض سياسات الاضطهاد والتصدي لآلة الحرب الممنهجة ضد الشعب الفلسطيني منذ سنوات ، وانطلاقا من المبدأ الداعم لحق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها, تشدد الجزائر على حتمية تصفية الاستعمار في جمهورية الصحراء الغربية،عبر تمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقه غير القابل للتصرف أو التقادم في تقرير المصير والاستقلال, وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وعقيدتها الراسخة في مجال انهاء الاستعمار، وتؤمن بأن حلها لن يتم إلا من خلال تمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقه الثابت وغير القابل للتنازل في تقرير مصيره، كما ان الجزائر لا تعتبر نفسها أنها طرف في النزاع، وانها لا تشارك في المفاوضات بين المغرب و"جبهة البوليزاريو"، والأمم المتحدة وهي تدعو إلى تطبيق قرارات الأمم المتحدة، وأنها من صميم مسؤوليتها باعتبارها قضية استعمار. كذلك سعت الجزائر منذ استقلالها إلى إرساء السلام والأمن في محيطها المباشر وعلى المستويين المتوسطي والقاري وتوثيق روابط أخوية متينة بالدول المتوسطية والإفريقية التي ما فتئت تواجه تنامي التهديدات الأمنية والاضطرابات السياسية، ناهيك عن تفشي الجريمة المنظمة العابرة للأوطان وارتباطها بظاهرة الإرهاب، حيث ياخذ ملف الإرهاب مساحة واسعة من الاهتمام ، خاصة من طرف الجزائر التي تعد إحدى أهم الدول التي التي تعتبرها قضية من قضاياها الخارجية، فقد عانت من هذه الظاهرة والتي أكسبتها تجربة باتت محل طلب مختلف البلدان، و تعتبر المقاربة الجزائرية لمكافحة الارهاب إحدى التجارب الناجحة والرائدة والتي يمكن اعتمادها كنموذج يحتذى به في مكافحة ظاهرة العنف، أين تقوم هذه المقاربة على شقيين متضادين يعتمد الأول على مقاربة أمنية بحتة تتمحور حول تشديد الخناق

على الظاهرة من خلال تجفيف منابع التمويل للجماعات الارهابية والذي اعتمدته هيئة الامم المتحدة، أما الشق الثاني والمتمثل في المقاربة الانسانية فتعتمد أساسا على تبني قوانين إنسانية متدرجة، كقانون الرحمة ثم الوئام المدني ويليه المصالحة الوطنية، وقد أثبتت هذه المقاربة نجاحها ولقيت أعجابا دوليا واهتماما إقليميا وأبدت الكثير من الدول التي تعاني من نفس الظاهرة رغبتها في الاستفادة من هذه التجربة .

يتفاعل الأمن في المنطقة المتوسطية ضمن بيئة تتعارض فيها المصالح والغايات القومية والجهوية بين الأطراف الفاعلة، كما إن المجال الإقليمي للتهديدات الأمنية الجديدة يجمع بين دول شمال المتوسط ممثلة بدول القوس اللاتيني ودول جنوب المتوسط ممثلة بدول المغرب العربي، حيث تجمعها الروابط الجغرافية وتفرقها المصالح الاستراتيجية،خاصة في ظل بيئة أمنية سادت فيها متغيرات أمنية جديدة أفرزتها تحولات ما بعد نهاية الحرب الباردة، كما انعكست على خصوصية التهديدات الأمنية من إرهاب دولي وهجرة غير شرعية وجريمة منظمة، مما دفع هذه الدول لتبني أولويات وترتيبات أمنية تستجيب للمصالح الجهوية لكل طرف. وكانت العقيدة الامنية الجزائرية، و المقاربة الأمنية الجزائرية التي تعتمد على منظور سلمي في علاقاتها الخارجية، وعلى الحوار والتشاور وعدم التدخل في شؤون الدول الأخرى في مسعاها لمواجهة التحديات الأمنية،إلا تكيفا مع هذه التهديدات الامنية الموجودة في البحر الابيض المتوسط، والتي لا تختلف كثيرا عن تلك التهديدات التي يتعرض لها الامن القومي الجزائري على مستوى الجبهة المتوسطية،و شكل هذا الامر انشغالا أمنيا للجزائر، بالنظر إلى اقتناعها بان قضية الامن في المتوسط يجب ان تدرك ضمن إطار شامل يجمع كل الدول المتوسطية. وأن الادراك الجزائري للمتوسط، هو إدراك شامل، وأن مقاربتها الامنية المتوسطية ترتكز على مقاربة شاملة.

نظرا لما تملكه الجزائر من موقع جيوسياسي ومكانة اقليمية، حرصت على الحفاظ على وجودها وتامين نفسها من المخاطر المحيطة، سواء من الاطماع الغربية في المنطقة، او في رسم وتبني استراتيجيات لمواجهة الانكشاف الحدودي سواء كان من الشمال في البحر المتوسط، او من الجنوب في العمق الافريقي الذي يهدد امن واستقرار البلاد. وتتعلق بالضرورة بامتلاك القوة والقدرة وإمكانيات الردع، حتى يكون البلد عنصرا فاعلا في صناعة السلم و الأمن اقليميا ودوليا، ارتباط الدولة بموقع جغرافي في محيط إقليمي يشهد حالة من حالات الانهيار الأمني وغياب الاستقرار الدائم، وهي تسعى ضمن هذا السياق، إلى نشر السلم والأمن من خلال تقديم الدعم والمساعدة لدول الجوار من أجل الحفاظ على أمنها واستقرارها، كما ترتبط حتمية تطوير المنظومة الدفاعية بالتحولات الدولية العميقة التي تفرض على الجيش الوطني الشعبي امتلاك

الخاتمة

مقومات القوة، وحتى يكون للجزائر موقعا استراتيجيا وتكون قوة فاعلة في المعادلة الدولية والإقليمية، وايضا الجزائر تؤكد دائما انها صمام أمان المنطقة ومحور توازنها ولولا امتلاكها لمقومات القوة لكانت هناك معطيات مغايرة، وهذا بالنظر للأزمات العميقة التي تشهدها دول الحدود للجزائر، ومن هنا فإن قوة الجزائر العسكرية تساعد على حماية المنطقة من حالة أي تهديد أمني وانتشار الجريمة المنظمة التي تتغذى من الجرائم المتعددة كالإتجار بالسلاح وبالبشر وبالمخدرات، وفي سياق هذا الموضوع، عالجت دراستنا الكيفية التي يواجه بها اليوم الجيش الجزائري التحديات الأمنية الجديدة، والتي تفرض عليه مواكبة التطور الحاصل في البنى والمنظومات العسكرية، وتطوير كفاءة الكوادر العسكرية، ولمواجهة الحروب الحديثة ، وما تتطلبه من إمكانيات بشرية ومادية كبيرة، وعلى مستوى هام من التقنية والتكنولوجيا. يستلزم إنفاقا عسكريا وتخطيطا استراتيجيا محكما، للوصول إلى الغايات المحددة، والمتمثلة أساسا في حماية أمن البلاد، وتعتبر وزارة الدفاع الجزائرية أن التطورات الإقليمية، والتحديات الأمنية المتزايدة، تفرض تطوير تسليح الجيش، وهو ما يفسر ارتفاع الانفاق العسكري وميزانيته

باعتبار الجزائر دولة متوسطية ذي ابعاد استراتيجية، قد سعت في هذا الاطار الى الاعتماد على مفهوم الامن في رسم وتبني سياسات امنية خارجية تخدم قيمها ومصالحها واعتماد ادراكها لضرورة الشراكة في مختلف المبادرات المتوسطية والحوارات الامنية التي تتفق مع معطيات النظام الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة وطموحها في لعب دور الريادة في التفاعلات الاقليمية والدولية التي طرأت وتتالت في النظام الدولي، فقد اوضحت الدراسة الاهمية التي توليها الجزائر لمقترب الامن في تحليل سياستها الخارجية و سعيها في التفاعل مع مختلف الحوارات الامنية التي تخص الشأن المتوسطي انطلاقا من اهميتها الجيوسياسية والإستراتيجية ووصولا الى خبرتها في التعامل مع التهديدات الامنية الجديدة في منطقة المتوسط، كخبرتها الدولية في مكافحة الارهاب من جراء ازمة امنية طيلة عشرية كاملة، واعتبارها منفذ عبور للهجرة غير الشرعية نحو القارة الاوروبية من جنوب المتوسط، اضافة الى تدخلاتها القوية في محاربة الجريمة المنظمة في المنطقة، كل هذا اعطى للجزائر مكانة اقليمية امنية تجعلها دولة اساسية في مختلف الحوارات الامنية التي تمت على مستوى المتوسط، وهي عدة مشاريع تتراوح بين الشراكة والتعاون الأمني، والتي وضعها الاتحاد الأوروبي في المتوسط، من أجل القضاء على التهديدات الآتية من الضفة الجنوبية وخاصة وأن الاتحاد الأوروبي يرى بأن سبب هذه التهديدات راجع إلى أسباب اقتصادية واجتماعية تعاني منها دول الضفة الجنوبية بصفة خاصة، وأهمها الحوار الامني المتوسطي، مع دول غرب المتوسط 5+5 ، اندماجها في الحوار الاطلسي المتوسطي وكذا الجانب الأمني في شراكتها مع الاتحاد الاوروبي كل بهدف الاستقرار وخلق

الخاتمة

حالة امن في المنطقة المتوسطية، ويرتبط هذا التوجه الامني المتوسطي في سياسة الجزائر الخارجية بالدرجة الأولى، بمحاولة فك العزلة الدولية وإعادة حركية الدبلوماسية الجزائرية في تلك الفترة والتي تزامن مع تفعيل هذه الحوارات الامنية في المتوسط، ومن جهة ثانية ان صمودها الامني رسخ اعتقاد دول البحر الابيض المتوسط ان الامن في المنطقة لن يتحقق بإقصاء الجزائر وأنها الان اصبحت الدولة الافريقية الاكثر امنا في مواجهة المتوسط، و دولة محورية وفاعل له وزن في صياغة المفاهيم والآليات الامنية في المنطقة خاصة ما تعلق بمفهوم الارهاب والتطرف العنيف وسبل محاربته بحكم التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب، والقضاء على العناصر الإرهابية، ظاهرة الهجرة غير الشرعية والآليات الدائمة التنموية للقضاء عليها، وكل التهديدات الامنية المتعلقة بظاهرة الجريمة المنظمة وأنواعها.والتي تفاقمت مع تطور التحولات الدولية البنيوية، السياسة، والاقتصادية، والتي الت الى حقيقة ان صمود الجزائر الامني في مواجهة تهديداتها الحدودية المشتعلة ، ومكافحة تداعيات عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، اضافة الى تهديدات التطرف، الهجرة، الجرائم المنظمة المتعددة، ماهو إلا صمود للمنطقة كاملة، ودرع جغرافي امني يحمي بالضرورة منطقة البحر الابيض المتوسط شمالا وجنوبا.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

اولا: الوثائق الرسمية:

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الدستور الجزائري 1963
2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الدستور الجزائري 1976.
3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الدستور الجزائري 1989.
4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الدستور الجزائري 1996.
5- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الدستور الجزائري 1996، تعديل 2016.
6- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الدستور الجزائري 1996، تعديل 2020.

7- رئاسة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم 02-2002،403 ، المؤرخ يوم 202/10/26، يحدد صلاحيات وزارة الشؤون الخارجية، الجريدة الرسمية للجمهورية ، ع 79، 2002/12/01.
8- رئاسة الجمهورية، مرسوم رئاسي رقم 02- 403، مؤرخ في 2002/10/26، يحدد صلاحيات وزارة الشؤون الخارجية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،79، 2002/12/01.
9- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرسوم رئاسي رقم 19-244 ، المتضمن تنظيم الادارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية، المادة الاولى، العدد 56، بتاريخ 2019/09/16.
10- المرسوم الرئاسي رقم 08- 162، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الخارجية، الصادر بالجريدة الرسمية رقم. 29 ،الصادرة بتاريخ 29 جمادى الأولى عام 1429 ،الموافق ل 2008/06/04.

11- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، رقم 77، مرسوم رئاسي رقم 02-406، نوفمبر 2002.
12- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، رقم 77، مرسوم رئاسي رقم 02-407 ،نوفمبر سنة 2002.
13- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ا الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع02 ، القانون العضوي رقم12/04 المؤرخ في 18 صفر 1433ه، املوافق ل12 يناير 2012م، المتعلق بالاحزاب السياسية.

ثانيا: الكتب:

14- ابراهيم رماني ، **مختارات من خطب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة 1999-2003 الدبلوماسية الجزائرية في الألفية الثالثة**، ط1؛ الجزائر : منشورات ANEP ،2003

15- احمد ابو الروس، **الارهاب والتطرف والعنف في الدول العربية**، الاسكندرية: المكتب الجامعب الحديث، ط1، 2001

16- احمد مختار الجمال، **الاتحاد من اجل المتوسط : بدايته وتطوراته ومستقبله**، الامارات العربية المتحدة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2013

17- أحمد علي أوغلو، **الجيش والمنظومة السياسية أثناء وبعد الانتقال السياسي: حالة السودان والجزائر**،قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2019

18- امينة حلال، **التهديدات الأمنية في حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي**، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2019

19- الوليد ابو حنيفة، **الأمن الطاقوي وأهمية تحقيقه في السياسة الخارجية :دراسة "في المفهوم و الإبعاد**، قطر: المركز الوطني الديمقراطي، 2017

20- باسم راشد، **مستقبل العلاقات الفرنسية-الجزائرية عقب الأزمة الدبلوماسية الأخيرة**، الامارات العربية المتحدة: مركز الامارات للسياسات، جانفي 2022

21- بالحبيب عبد الله، **السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الازمة 1992- 1997**، ، عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2018، ص. 20.

22- باهي سمير، **تأثير التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة على السياسات الخارجية للدول المغاربية**، الجزائر: مكتبة الوفاء القانونية، 2011.

23- بلغيث عبد الله، **الانتخابات الرئاسية في الجزائر ديسمبر 2019 وتحديات الاستقرار السياسي**، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، ديسمبر 2011

24- تغمارانت اسمهان، **الشراكة الجزائرية الاوروبية الخلفيات الاهداف والنتائج**، الجزائر: جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية والعلقات الدولية، 2019

25- تمارا كاظم الأسدي، محمد غسان الشبوط، عاصفة التغيير: **الربيع العربي والتحولات السياسية في المنطقة العربية**، قطر: المركز الديمقراطي العربي، الطبعة 02، 2018، 97.

26- تومي عبد الرحمن، **الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والافاق،الجزائر**: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2011

27- حسن نافعة، **الاتحاد الأوروبي و الدروس المستفادة عربيا**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004 ، ص.495

28- حسين معلوم، تغيير البوصلة: **الجزائر والبحث عن دور اقليمي في جنوب اوروبا**، مصر: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2022

29- حورية توفيق جماهد، **الاستعمار كظاهرة عالمية ، حول الاستعمار و الامبريالية و التبعية** ، القاهرة: عامل الكتب، 2010

30- حي زبير، ***الجزائر و الوضع الامني المعقد في منطقة الساحل: منع الحرب و مكافحة الارهاب***، *قطر*: مركز الجزيرة للدراسات، 2012

31- خديجة عرفة محمد ، ***أمن الطاقة و أثاره الإستراتجية***، الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،ط 1 ، 2014، ص259.

32- فتحي بولعراس، **مشروع تعديل الدستور ألجزائري، السياق، المواقف و الاحتمالات الممكنة**، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2013

33- فاسيليس بتروبولوس، سياسة الجزائر الخارجية على مفترق طرق، واشنطن: معهد FIKRA FORUM، اوت 2022

34- قادري محمد الطاهر، **التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق**، مصر: مكتبة حسين المصرية، الطبعة 01، 2013، ص. 263

35- سامية بيبرس، **الاتحاد من أجل المتوسط ومستقبل الشراكة الاورومتوسطية، السياسة الدولية** ، القاهرة: مركز الاهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد 174،أكتوبر 2008

36- سليمان المنذري، **السوق العربية المشتركة في عصر العولمة**،مصر: مكتبة مديولي، الطبعة 02، 2004

37- سهايلية سماح، **الجغرافيا السياسية للبيئة المتوسطية واهميتها في الاستراتيجيات الدولية**، قطر: المركز الديمقراطي العربى، جانفي 2017

38- شيماء منير، **كيف تنعكس الحرب الروسية الاكرانية على القضية الفلسطينية ؟**، مصر: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مارس 2022

39- عبد الاله مقالتي ،صالح لميس:**سلسلة التضامن مع الثورة الجزائرية ،المغرب والثورة الجزائرية**، الجوزائر: شمس الزبيان،2013

40- عبد القادر رزيق المخادمي، **الاتحاد من اجب المتوسط (الابعاد والافاق)**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،2009

41- عبد الحكيم حداقة، **الجزائر تنجح في اختراق الانقسام الفلسطيني.. ما ضمانات تنفيذ الاتفاق الجديد**، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، اكتوبر 2022

42- عبد المنعم علي، **تغير كيفي: السياسة الخارجية الجزائرية في عهد الرئيس تبون** ، مصر: المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 2021

43- عبد المنعم علي، **تفاعلات حذرة: العلاقات الجزائرية الفرنسية في عهد الرئيس تبون**، مصر: المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، 2023

44- عبد الرحمن يسرى احمد، السيد محمد احمد السريتي، **قضايا اقتصادية معاصرة**،مصر: مصر، 2007

45- عبد النور تومي، **افاق العلاقات التركية – الجزائرية**، قطر: مركز دراسات الشرق الاوسط، ماي 2020

46- عمارية عمروس، **البعد القيادي في صنع السياسة الخارجية للجزائر" مطلع الألفية** ، الجزائر : المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتجية والسياسية والاقتصادية، دراسات إستراتجية، المدرسة الوطنية للعلوم السياسية ، 2017 ..

47- عدني اكرام، **الانتخابات و الانتقال الديمقراطي مقاربات مقارنة**، قطر: المركز العربي لألبحاث ودراسة السياسات، 2019

48- علي احمد هارون،**أسس الجغرافية السياسية** ،القاهرة: دار الفكر العربي،1998 .

49- علي مكيد، عماد عوشي، **الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر وافاق التحول نحو اقتصاد السوق**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، افريل 2019

50- عيادة عبد الرؤوف، عبد الغفار غطاس، **أثر تذبذبات النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر** ، العدد 2 ،سنة 2002

51- صونيا ولد معزة، **البحر المتوسط الاهمية السياسية والخصائص الاستراتيجية**، تركيا: اكاديمية العلاقات الدولية، 2017

52- سليم حميداني، الميراث **الاستعماري في العلاقات الجزائرية - الفرنسية منذ عام 1962**، المملكة العربية السعودية: مركز دراسات الوحدة العربية، جانفي 2022

53- سلوى دعادر، **دوائر السياسة الخارجية المصرية**، مصر: مركز الحضارة للدراسات السياسية، 2016

54- محمد الاطرش،**حول التوحد الاقتصادي العربي والشراكة الاروبية المتوسطية، المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد01، 2001

55- محمد بادي، مصطفى الكتاب، **النزاع على الصحراء الغربية بين القوة وقوة الحق**، سوريا: مكتبة الاسد،1998

56- محمد برعشة ،**الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية– الاريترية**، بيروت: دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع، 2004

57- محمد بغداد، **المقاربة الدستورية: الجيش و ادارة الأزمة** ، الجزائر: دار الحكمة، 2019

58- محمد مصطفى كمال ، فؤاد نهرا ، **صنع القرارفي الاتحاد الاوروبي والعلاقات العربية الاوروبية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الأولى، 2005.

59- محمد مدحت عزمي ، **الواردات و الصادرات والتعريفة الجمركية مع دراسة للسوق العربية المشتركة** ، مكتبة ومطبعة الشعاع ألفنية، الإسكندرية ، الطبعة الأولى، 2002

60- محمد رضا دبي، **الجزائر تعانق فلسطين**، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2017

61- محمد يوسف علوان، **النظام القانوني الستغالل النفط في أألقطار العربية**، الكويت: كلية الحقوق، جامعة الكويت، الطبعة 1 ، 1986

62- محسن الندوي، **الأهمية الإستراتيجية للدبلوماسية الاقتصادية في العلاقات المغربية الإفريقية**، مصر: المركز الديمقراطي العربي، مارس 2017

63- معتز سلامة، **المواقف العربية من ثورة 25 يناير** ، مصر: ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد 57، 2011

64- **مصطفى الشريف، الجزائر الأمة والمجتمع، تر: حنفي بن عيسى، الجزائر: دار القصبة للنشر، 2007**

65- مروة صبحي، **الامن المتوسطي: ديناميات متغيرة وفاعلون جدد في البحر المتوسط**، الامارات العربية المتحدة: المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة، جوان 2015

66- مراد مقعاش، **التهديدات الامنية في المتوسط واثرها في علاقات الامن والتعاون الاورو- جزائري**، مصر: المركز الديمقراطي العربي، جانفي 2017

67- صبرينة مزياني، **مشكلة أمن الطاقة وتأثيرها على الأمن الوطني الجزائري**، قطر: المركز الديمقراطى العربى، 2017

68- جهاد الغرام،**الدورالاقليمي للجزائر في افريقيا، المحددات والأبعاد،** الجزائر: مطبوعة جامعية ، جامعة يحيي فارس المدية كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2021

69- رابعة نور الدين وزير، **العلاقات الجزائرية الفرنسةبين ملف الذاكرة ومستقبل العلاقات**،مصر: مركز شاف للدراسات المستقبلية وتحليل الازمات والصراعات،2021

70- زوامبية عبد النور، **"دور السلطة التشريعية في رسم السياسات العامة في الجزائر"**، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر: 2016

71- طاهر مسعود، **نزاع الصحراء الغر بية بين المغرب والبوليساريو** ، سوريا : دارالمختار،دمشق،1997

72- لويزة ايت حمادوش، **الحراك الشعبي في الجزائر: بين الانتقال المفروض والانتقال التعاقدي**،قطر: مركز الجزسرة للدراسات، مارس 2019

73- لمياء حروش، **الساسية الجزائرية المتوسطية : تركيا نموذجا**، مصر: المعهد لمصري للدراسات، 2021

74- كارول نخلة، **تجربة الجزائر مع الغاز الصخري**، لبنان: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2015

75- ناظم عبدالواحد الجاسور، **الخلافات الأمريكية–الاوروبية على قضايا الامة العربية: حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة، نهاية الحرب الباردة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008

76- نبيل حشاد، **العولمة ومستقبل الاقتصاد العربي**، مصر: دار إيجي للطباعة و النشر ،2006

77- نبيل جعفر عبد الرضا، **اقتصاد النفط**، بيروت: ،دار إحياء التراث العربي، ط01 ، 2011

78- نور الدين فلاك، **السياسة الخارجية الجزائرية**، مطبوعة جامعية لمقياس تحليل السياسة الخارجية الجزائرية- تخصص علاقات دولية، الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019

79- هشام محمود الاقداحي، **السياسة الخارجية والمؤتمرات الدولية**، الإسكندرية:مؤسسة شباب الجامعة، 2012

80- هشام صاغور، **السياسة الخارجية الأوروبية تجاه دول جنوب المتوسط** ،الإسكندرية: مكتبة الوفاء، 2010

81- هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، **آليات العولمة الاقتصادية و آثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي**، الاردن: دار الحامد للنشر و التوزيع،2010

82- يحي زبير، **تركيا والجزائر: تطور واعد للعلاقات الثنائية**، الولايات المتحدة الامريكية: مجلس الشؤون الدولية والشرق الاوسط، 2023

83- يوسف احمد، **"إعلان الجزائر".. بين العمومية وحدود الفاعلية**، مصر: مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة، نوفمبر

84- **آفاق العلاقات التركية-الجزائرية، ندوة حول العلاقات ألتركية الجزائرية - آفاق العلاقات التركية-الجزائرية**، قطر: مركز دراسات الشرق الأوسط، 28 ماي 2020

85- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية ألشعبية، الطاقة والتعاون العربي ، الجزائر: وزارة الطاقة، 23 ديسمبر، 2014.

86- **البحر الأبيض المتوسط.. قصة الحضارة**، قطر: مركز الجزير للدراسات، 2016

87- **احتمالات إعادة تطبيع العلاقات الجزائرية – الفرنسية**، مصر: المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة، 2022

88- **الثورة التحريرية الجزائرية من خلال بيان أول نوفمبر تحقيق الاستقلال وصناعة المستقبل وبناء قيم المواطنة**، الجزائر: دار التل للطباعة ، مخبر الدراسات الاجتماعية والنفسية والأنثروبولوجية، المركز الجامعي أحمد زبانة غليزان، ، 2017.

89- **حلقة نقاش: انعكاسات الحرب الروسية الأوكرانية على القضية الفلسطينية**، تونس: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، مارس 2022

90- **خلفيات قرار الجزائر قطع العلاقات الدبلوماسية مع المغرب وتداعياته**، قطر: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2022

91- **معالم التغيير في السياسة الخارجية الجزائرية الجديدة**، تونس: مركز الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسية، 2020

ثالثا: المجلات العلمية:

92- احسن غربي، "المحمة الدستورية في الجزائر"، **المجلة الشاملة للحقوق**، العدد 02، جوان 2011، ص. 73.

93- احسن غربي، "المسؤولية السياسية للحكومة في ظل التعديل الدستوري الجزائري سنة 2020"، **مجلة البحث القانوني و السياسي**، المجلد 07، العدد 01، 2022

94- احمد تقي الدين عرايسية،محمد اكلي عزو، " مكالب الحراك الشعبي ومضمون التعديل الدستوري 2020"، **مجلة الدراسات القانونية المقارنة**، المجلد 06، العدد 02، 2020

95- احمد سليمان البرصان، الجزائر: "دبلوماسية الثورة والعالم الثالث كمشروع سياسي"، **مجلة اراء الخليج**، العدد 130، 2018

96- أحمد مهابة، "عبد العزيز بوتفليقة والمهمة الصعبة "، **مجلة السياسة الدولية** ، الجزائر، العدد 137، جويلية 1999، 24.

97- اسامة سليخ، " الدوائر الجيوامنية للجزائر بين منطق الجغرافيا وتصادم المصالح"،**مجلة الباحث الاكاديمي في العلوم القانونية والسياسية** ، المجلد 05، العدد 02، 2022

98- الطاهر سعود، " ادوار الجيش في مراحل الانتقال في الجزائر"، **مجلة سياسات عربية**، العدد 24، جانفي 2017

99- الهواري بلحاج، " ثورات الربيع العربي: أسبابها ونتائجها"، **مجلة الدراسات الحقوقية**، المجلد 09 ،العدد 02، ديسمبر،2022

100- ايمان مختاري، "حوض المتوسط بين الاهمية الجيوسياسية وتعدد المخاطر الامنية "، **مجلة دفاتر المتوسط**، العدد 06، 2018

101- الخير قشي، **"العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في مجال إدارة العلاقات الخارجية"**، مجلة العلوم الاجتماعية: العدد 10 ، ديسمبر 2019

102- بوضياف ياسين، نوري منير، "أثر الشراكة الأورو جزائرية على الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر : الواقع والطموح"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، المجلد 16، 2918

103- بولعراوي الصادق، العالقة بين السلطات في التعديل الدستوري لسنة 2020، **مجلة قضايا معرفية**،المجلد 03، العدد01، 2023

104- بوهلة خديجة، راتول محمد، الشراكة أألوروجزائرية وانعكاساتها على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى مساهمتها يف تنشيط الاقتصاد الوطني 2000- 2019، **مجلة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، المجلد02 العدد 01، 2020

105- بوزيان راضية، "اسباب ظاهرة الارهاب في الجزائر مقاربة سوسيلوجية تحليلية لظاهرة الارهاب سبل المكافحة واستراتيجيات الاصلاح في ظل العولمة"، **مجلة قضايا معرفية**، العدد 02، 2017

106- بخدة عبد القادر، " الشراكة الجزائرية الاوروبية (بين طموح واعدة وتقه مفقودة)"،**مجلة حقوق الانسان والحريات العامة**، العدد 04، جوان 2017

107- بوزرورة ليندة، قطاف سهيلة، "برنامج تطوير الطاقات المتجددة والفاعلية الطاقوية في الجزائر بين الفترة 2015- 2030"، **مجلة دفاتر اقتصادية**، العدد 02، 2019

108- بولمشاورراب، " الانتقال الطاقوي في الجزائر: الاستثمار في الطاقة الشمسية: واقع وافاق"، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، العدد 13، ديسمبر 2019.

109- بن عيشوبة رفيقة، "مساهمة الجزائر في الامن الطاقوي لدول الاتحاد الاوروبي في ظل الحرب الاكرانية الروسية "،**مجلة ابحاث**، المجلد 07، العدد 02، 2022

110- بن سمينة عزيزة، "الشراكة الأوروجزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة"، **مجلة الباحث**، العدد التاسع، ، 2011

111- تراكة جمال، رملي مخلوفي،" سيسولوجيا المؤسسة العسكرية في الجزائر وطبيعة الصراع المدني العسكري"، **مجلة افاق للابحاث السياسية والقانونية**: المجلد 03، العدد 05، جوان 2020

112- فاطمة الزهراء رحماني، " مشروع التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2020:" دراسة تحليلية موضوعية"، **مجلة كلية القانون الكويتية**: العدد الرابع، ديسمبر 2020.

113- فضيلة ملهاق، "بين الجزائر وفرنسا لا يسهل قلب الصفحة ولا تصفحها كماض: عندما تضع الحرب أوزارها تعلن الذاكرة نضالها"، **مجلة الانساني**، العدد 69، افريل 2022، ص.212.

114- فيرورز مزياني، الدبلوماسية الاقتصادية في ظل الحولات الاقليمية والدولية،**المجلة الجزائرية للامن والتنمية**، المجلد8،العدد 15، جويلية 2019

115- حمامدة لامية، "اختصاصات المحكمة الدستورية في ظل التعديل الدستوري 2020"، **مجلة الحقوق والعلوم الانسانية** ،المجلد 15، العدد 01، 2022

116- حمزةطيبي، "الدبلوماسية الاقتصادية مفتاح الدخول الى مضمار الاقتصاد العالمي تقييم حالة فرنسا-الجزائر"، **مجلة البحوث الاقتصادية والمالية**، المجلد 6، العدد 01، جوان 2019

117- حمزة مروة، رقية بوسنان،"اجندة المترشحين للانتخابات الرئاسية 2019 دراسة تحليلية مقارنة بين قناتي: البلاد والتلفزة الوطنية"، **مجلة المعيار**، مجلد 25، العدد 61، 2021

118- حمزة كحال، **تقييم اوروبي جزائري للشراكة بعد 12 عام من التطبيق**، الامارات العربية المتحدة: مركز العربي الجديد، مارس 2017

119- خواص نصيرة، "ضرورة تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية لجلب الاستثمارات الأجنبية للجزائر كإستراتيجية للتنويع الاقتصادي ما بعد جائحة كورونا"، **المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية**،، المجلد: 85 ، العدد: 20، 2017.

120- خير الدين بلعز، رابح خوني، "انعكاسات الجانب التجاري للاتفاقية الشراكة الاوروجزائرية على التجارة الخارجية للجزائر: بعدعشر سنوات من التجربة"، **حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد 23، الجزء 02، ماي 2018

121- فاتح النور رحموني، "الدبلوماسية الاقتصادية في السياسة الدولية الية تعاونية ام استغلالية"، **مجلة دراسات حول الجزائر والعالم**،د 02، العدد 06، 2018.

122- فؤاد بداني،عبو فوزية، الحراك الشعبي الجزائري والوعي الاجتماعي في منصات التواصل الاجتماعي تمظهر الرسالة وتفاعل الوسيلة"،**مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والسياسية** ، المجلد 11، العدد 02، 2020

123- فلاح مبارك اردان، "الحياد الايجابي كاحد ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية"،**مجلة المجتمع والسلطة**: العدد 06، 2017

124- فوزية قاسي،عربي بومدين،" العالقة بين الجيش والسلطة السياسية في الجزائر :بين حكم الواقع وتحديات نزع الطابع العسكري"،**مجلة سياسات عربية**، العدد 19،مارس 2016

125- فروحات حدة، "الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر"، **مجلة الباحث**، العدد 11 ،2012

126- فيصل هبلولي ،"التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورو-متوسطية والإنظمام إلى منظمة التجارة العالمية." **مجلة الباحث**، مجلد 11، العدد 11، 2012

127- فيروز سعدة، "انعكاسات التحولات الاقليمية السائدة على توجهات السياسة الخارجية الجزائرية "، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، المجلد 31، العدد 01، 2019

128- قبي ادم، "اليات المقاربة الجزائرية في مكافحة الارهاب"، **مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية**، الجزائر، العدد 30، سبتمبر 2017

129- قحام وهيبة، شرشوق سمير، " الواقع الطاقوي في الجزائر بين الامكانات والاستغلال"، **مجلة دراسات وابحاث اقتصادية في الطاقة المتجددة**، العدد 05، ديسمبر 2016

130- قدور ضريف،السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات – نظامها القانوني، مهمامها وتنظيمها -، **مجلة الحقوق والعلوم السياسية**،الجزائر،العدد 13، جانفي 2020.

131- حاج ميلود بن عطية، "قراءة سوسيولوجية لمطالب الحراك 22 فيفري بالجزائر من خلال الشعارات والافتات"، **مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية** ، المجلد 12، العدد 02، ديسمبر 2021

132- حاروش نورالدين ، "الحراك الشعبي في الجزائر قياداته وجبهته"، **مجلة المستقبل العربي** ، مركزدراسات الوحدة العربية عدد 17، سبتمبر 2102

133- حمو محمد، سارة رباح، "مستقبل الشراكة الاورو متوسطية بعد فوضى بعض دول جنوب المتوسط"، **مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية**، المجلد 05، العدد 01، 2019.

134- حسيبة بلاطش، "السياسة الطاقوية في الجزائر وانعكاسها على التنمية المستدامة"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد 10، العدد 01، جانفي 2021

135- حورية قصعة، سليم جداي، "القوس الجيوبولتيكي للطاقة في منطقة الساحل والصحراء من منظورالسياسة الخارجية الجزائرية"، **المجلة الوطنية للدراسات العلمية والاكاديمية**،المجلد 04، العدد 03، 2020.

136- جعفر عدالة، " تطور سياسات دول الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي". "**مجلة العلوم الاجتماعية**،.العدد 19، ديسمبر 2014

137- سامية بيرس، "الاتحاد من اجل المتوسط ومستقبل الشراكة الاورومتوسطية"،**مجلة السياسة الدولية**،العدد 174، اكتوبر 2008

138- سمير صارم، "النفط العربي في الإستراتيجية الأمريكية" ،**مجلة الفكر السياسي**، المجلد 01، العدد 09، 2003

139- سمية رمدوم، "العلاقات الجزائرية التركية(2002، 2020) "، الجزائر، **مجلة: الابحاث- الدراسات**، العدد 02، 2021

140- شطاب نادية، سلامة وفاء، "اثر اتفاقية الشراكة الاوروبية الجزائرية على الاقتصاد الجزائري"، **مجلة معارف:** العدد 20، جوان 2016

141- شطيبي علي، " البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الفرنسية "، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، المجلد 13، العدد 02، 2021

142- شيخي بلال، "واقع وافاق طاقة الرياح في الجزائر"، **مجلة الهقار للدراسات الاقتصادية**، العدد 02، جوان 2018.

143- رشيد مياد، " مبادئ وابعاد من بيان اول نوفمبر1954م"، **مجلة مصداقية:** العدد: 06، الجزائر،كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة يحيي فارس المدية، 2017

144- عائشة بوزيد، " هندسة السياسة الخارجية الجزائرية في ظل مشروع الميثاق من اجل السلم والمصالحة الوطنية"، **المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية**، المجلد 08، العدد 2020،02.

145- عائشة عبد الحميد، "التجربة الجزائرية في إدارة الأزمات الأمنية، (مرحلة العشرية السوداء) 1990 - 2000م نموذجا"،**مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية**، المجلد 05،العدد 07، 2021

146- عبد الرؤوف بن شهيب، عبد الكريم كيبش، " السياسة الخارجية الجزائرية بين تهديدات دول الجوار ومتطلبات التكيف"، **مجلة الباحث الاجتماعي**، العدد 14، 2018

147- عبد العزيز شرابي، "النتائج الأولية لبرامج التصحيح الهيكلي في البلدان المغربية"، **حوليات وحدة البحث إفريقيا والعالم العربي**، جامعة منتوري قسنطينة، مجلد 11، العدد 02 ،1998

148- عبد القادر عبد العالي، " السياسة الخارجية اتجاه دول الجوار بين مقتضيات الدور الاقليمي والتحديات الامنية"، **المجلة الجزائرية للامن والتنمية:**العدد السابع 07،2014

149- عبد القادر فكاير، " معاهدتا الجزائر مع إسبانيا 1786 و 1791 ظروفهما وانعكاساتهما على العالقات بين البلدين"، **مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية**، العدد 05، 2018

150- عصبي حليمة، " المصالحة كمرتكز في السياسة الخارجية الجزائرية في ظل التقارب الدولي لمكافحة الارهاب"،**مجلة قضايا معرفية**،العدد 03، 2019

151- عراني كربوسة، الاصلاحات السياسية في الجزائر بعد 2011، **مجلة المعيار**، المجلد 24، العدد 49، 2020

152- عراش نور ادين،" تفعيل الرقابة الدستورية في الجزائر في ظل التعديل الدستوري 2020"، **مجلة الدراسات حول فعلية القاعدة القانونية**، المجلد 04، العدد 02، 2020

153- عزيزة سمينة ، "الشراكة الاوروجزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة"، **مجلة الباحث**، العدد 09، 2011

154- لاعزيزة بن مسينة ومرمي طبني،" الطاقة المتجددة بديل استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، العدد 02، 2017

155- علاء الدين زرومي، "دور النخب العسكرية في الحياة السياسية العربية، الجزائر نموذجا"، **مجلة المفكر**، ع.16 ،(ديسمبر2017

156- علي بلعربي، " الاصلاحات السياسية والدستورية في الجزائر عقب ثورات الربيع العربي : المضامين والاهداف"، **مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، المجلد 05، العدد 01، 2021

157- علي سعدي عبد الزهرة زبير، " الحراك الشعبي: دراسة نظرية في المفهوم والاسباب"، **مجلة الحقوق والعلوم الانسانية**،المجلد 14، العدد 02، 2021.

158- علالي حكيمة، " الجزائر والرهانات الأمنية في المتوسط"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، الجزائر، العدد 02، 2002،

159- على الحاج، **سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005

160- عمر روابحي،" تداعيات الحرب الروسية الاكرانية على الجزائر"، **مجلة شؤون الشرق المتوسط**، المجلد 02، العدد 06، جويلية 2022

161- عران عبد الحكيم، "واقع القطاع الصناعي الجزائري وتنافسينه على ضوء المؤشرات الإقليمية والدولية"،**مجلة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية**: المجلد 14، العدد01، 2021

162- عياد محمد سمير، "الاتحاد من اجل المتوسط"، **مجلة الحوار المتوسطي**، جامعة تلمسان، العدد 06، 2016.

163- عيساني فؤاد، بوضياف مليكة، " أثر الحركات الاحتجاجية على الدساتير في الجزائر دراسة حالة أثر حراك 22 فيفري 2102

164- على الدستور الجزائري الجديد"، **مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2001

165- عزيزة بن سمينة،" الشراكة الاوروجزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادية والتنمية المستقلة"، **مجلة الباحث**، العدد 09، 2001

166- محمد الأمين بن عائشة، "الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الأمنية بين الاستمرار والتغيير"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 48 ،2015

167- محمد بن تزار، دور الجزائر في دعم حركات التحرر في العالم و مناهضة الاستعمار في القارة السمراء " قضية الصحراء الغربية نمودجا" ، **مجلة مدارات تاريخية**، المجلد الثاني، العدد الخامس، مارس 2020

168- محمد شيخي، بن محاد سمير، " السياة الطاقوية في الجزائر بين محدودية الموارد الناضبة ورهانات الطاقة المتجددة- دراسة قياسية"،**مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة**، العدد 01، 2016.

169- حسيبة بلاطش، "السياسة الطاقوية في الجزائر وانعكاسها على التنمية المستدامة"، **المجلة الجزائرية للأمن** محمد لحس علاوي، كريم بوروشة،" تفعيل الشراكة الأوروجزائرية كآلية للاندماج في الاقتصاد العالمي"،**المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية**، العدد 04، جوان 2016

170- محمد زيتوني،عبير بوعكاز،" قراءة تحليلية في التعديل الدستوري الجزائري 2020"، **مجلة الرائد في الدراسات السياسية**: المجلد02،العدد04، جوان 2021.

171- مخيمر ابوسعدة، **المتغيرات في الشرق الاوسط واثرها على القضية الفلسطينية**، مصر: مركز الابحاث ، 2018

172- مسالي ليلى، حمدوش مراد، " توجهات السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الازمة الليبية بين متطلبات الدور الاقليمي والتحديات الامنية "، **مجلة المعيار**: المجلد26، العدد 64، 2022

173- مرحوم عبد الرحيم، "ملامح السياسة الخارجية الجزائرية"، **عدد خاص بأعمال اليوم الدراسي الموسوم السياسة الخارجية الجزائرية والتحولات السياسية والأمنية في المنطقة العربية**، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة ، يوم 2016/04/28

174- مزارة زهيرة، " الحراك الشعبي ما بعد الربيع العربي: بين مطالب التغيير الجذري للنظام واستكمال عملية البناء الديمقراطي (الجزائر، السودان نموجا)، **مجلة الفكر القانوني والسياسي**، المجلد 04، العدد 02، 2020

175- مصطفى بخوش، "مضامين ومدلولات التحولات الدولية بعد الحرب الباردة واثرها على الصراع الدولي"، **مجلة الحقيقة**، العدد 11، مارس 2008.

176- مصطفى حنان، "العلاقات الجزائرية الاسبانية: تحديات تاريخية ومشاريع مشتركة"، **مجلة الحوار الثقافي**، المجلد 11، العدد 02، 2022.

177- مصطفى صايج،" التحديات الأمنية والاستراتيجيات الجديدة في غرب المتوسط"، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، العدد 02 ،2016

178- مريم سويقي "الدبلوماسية الاقتصادية كأداة لتنشيط الاقتصاد الوطني و تحقيق التنمية"، **مجلة الحقوق والعلوم الانسانية**، العدد 02، 2018

179- ميموني شهرزاد، "أثر اتفاقية الشراكة الأوروبية على الصادرات الجزائرية للمنتجات الزراعية - حالة الخضر و الفواكه"، **مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة**، المجلد 03، العدد 01، 2020

180- -منيرة بودرادبن، "القوة الناعمة في العلاقات لتركية الجزائرية علاقات تحفظ انفتاح"،**المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، المجلد 10، العدد 03، جويلية

181- سارة رحال، "معظلة السياسة الطاقوية بالجزائر في ظل ازمة كوفيد 19"، **المجلة الجزائرية للعلوم الانسانية والاجتماعية**، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2022

182- سعاد الله عمار، روابنية كمال، "اثر اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية على الصادرات الزراعية للدول العربية- حالة الجزائر"-،**مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، المجلد 09، العدد 01، 2016

183- سلطاني محمد رضا، "اهمية تطوير الشراكة الاقتصادية الجزائرية التركية لبناء تكامل اقليمي"، **مجلة المعيار**، المجلد 13، العدد 01، جوان 2022

184- شهرة عديسة، "دراسة تحليلية للجوانب المالية في ظل اتفاقيات الشراكة الاوروميتوسطية الجزائرية"، **مجلة ابحاث اقتصادية وادارية**، العدد 19، جوان 2016

185- زايري قاسم، "السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر مابين الاتحاد الاوروبي والجزائر"، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، العدد 03، 2018.

186- زعباط عبد الحميد، "الشراكة الأوروميتوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، جامعة الشلف، العدد الأول، 2004

187- زكري مريم، " الاتحاد من اجل المتوسط سياسة ومبادرة اوروبية اتجاه المنطقة العربية"، **مجلة اكاديميا**، العدد 06، جوان 2017

188- زهية عيسى، "دور المجلس الاعلى للامن في ظل احكام الدستور الجزائري لمعدل سنة 2020"، **مجلة حوليات جامعة الجزائر**، م 36، العدد 03، سبتمبر 2022.

189- زوليك الطاهر والعربي رزق الله بن مهيدي، "العولمة وتقويض مبدأ السيادة"، **مجلة الباحث**، العدد 02، 2003.

190- نادية مصباحية، "عبد الوهاب خريف، السلطة التشريعية في النظام الجزائري من خلال اخر تعديل دستوري 2020"، **مجلة افاق العلوم**، المجلد 07، العدد 01، 2022

191- ناجب محمد الهناش، "الشراكة الأورو- جزائرية وخيارات الدبلوماسية الجزائرية بين تحدي الاستمرار"، ونجاح التغيير، **مجلة مدارات سياسية:** المجلد 02، العدد، 06، سبتمبر،2016

192- ناصر بوبقرة، تيفالي بن يونس،" التجارة الخارجية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي في ظل إتفاقية الشراكة الأورو–متوسطية"، **مجلة دفاتر بوادكس**، المجلد 10، العدد 01، 2021

193- ناظم عبد الواحد الجاسور، " الاتحاد من اجل المتوسط وتداعياته على مستقبل الامة العربية"، **المجلة السياسية الدولية**، العدد 06، 2010، ص. 02.

194- نفيسة ناصري، عبد السميع طه موساوي، " انعكاسات اتفاق الشراكة الاوروبية على تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر"،**مجلة المقار للدراسات الاقتصادية**:المجلد 04، العدد،2020

195- نصير العرباوي، "مستقبل الشراكة الأوروميتوسطية"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد 17، سبتمبر 2013.

196- نور الدين سعون، العيفة سالمي، "مقومات المقاربة الجزائرية في التصدي للارهاب وانعكاساتها إقليميا ودوليا"، **مجلة الاداب والعلوم الاجتماعية**، المجلد 19، العدد 02، 2022

197- نور الدين دخان، "مسار تأمين الحدود الجزائرية بين الادارة الاحادية والصيغ التعاونية الاقليمية" ، **مجلة السياسة والقانون**، العدد 14 ،يناير، 2016

198- وفاء مشاين ، منور اوسرير،" مستقبل الطاقة الخضراء كبديل للطاقة الاحفورية في الجزائر"، **مجلة الاقتصاد الجديد**، العدد 14، 2016

199- وهيبة دالع،"السياسة الجزائرية اتجاه افريقيا 1996- 2016"،**المجلة الجزائرية للسياسات العامة**، العدد 07، جوان 2015

200– ياحي مريم ، "الدبلوماسية الاقتصادية كاداة لتنشيط الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية"، **مجلة الحقوق والعلوم الانسانية** ، العدد 05، جامعة المسيلة ، كلية الحقوق، 2018

رابعا: الأطروحات والرسائل الجامعية:

أولا: أطروحات الدكتوراه

201- بلعربي علي، **دور الدبلوماسية الجزائرية في مواجهة ظاهرة االرهاب بعد سنة 2011** (اطروحة دكتوراه)،جامعة وهران2، كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية، 2018

202- جمال عمورة،**دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقية الشراكة العربية الاورومتوسطية**، (اطروحة دكتوراه)، في العلوم الاقتصادية،تخصص تحليل اقتصادي،الجزائر، 2006،

203- عبد الرؤوف بن الشهيب، **الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الجزائرية فيظل التهديدات الامنية لدول الجوار**، (اطروحة دكتوراه)، في العلوم الساسية، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة،2019

204- عميروش فتحي، **"اتفاقيات الشراكة الجزائرية الفرنسية"**، (اطروحة دكتوراه)، في القانون، ، كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2015

205- شطيبي علي، **البعد الاقتصادي في العلاقات الجزائرية الفرنسية 1999 – 2019**، (اطروحة دكتوراه)، في العلوم السياسية- تخصص دراسات متوسطية، جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2021

206- صلاح الدين حمد، **اثر الدبلوماسية في التنمية الاقتصادية، سورية نموذجا**، (اطروحة دكتوراه) ، كلية الاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة دمشق، 2015

207- زواوية احلام، **"دور اقتصاديات الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول المغاربية – دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب، تونس"**، (اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر،2013.

208- محمد مسعود بوبقطة، **البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه المغرب العربي**، (أطروحة لنيل دكتوراه)،الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ديسمبر 2014

209- مسعود شعنان، **نزاع الصحراء الغربية و الشرعية الدولية،حقوق الإنسان و حقوق الشعوب المستعمرة في تقرير المصير** ، (أطروحة شهادة الدكتوراه) في العلاقات الدولية، الجزائر، جامعة يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية، 2007.

210- مرابطي نوال، **تنمية الطاقات المتجددة كبديل للنفط حالة الجزائر**، (اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه)، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 03، 2016

211- مماد صايحة، **محددات وتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه دوائر محيطها الإفريقي**،(اطروحة دكتوراه غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة وهران، 2019

212- كتاب زهية، **الشراكة الاورومغاربية – ابعادها ورهاناتها-**، (اطروحة دكتوراه)، تخصص القانون الدولي للاعمال، الجزائر: جامعة عبد الحمبد بن باديس مستغانم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019

213- ناجي بن حسين، **دراسة تحليلية لمناخ االستثمار في الجزائر**، (اطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2007

ثانيا: رسائل الماجستير

214- العايب سليم، **الدبلوماسية الجزائرية في اطار منظمة الاتحاد الافريقي**، (مذكرة ماجستير غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر، باتنة: كلية الحقوق و العلوم السياسة، قسم العلوم السياسية، 2010،2011

215- العمري علي، **دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادى، دراسة حالة الجزائر (1970 – 2006)** ، (مذكرة ماجيستر غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007 – 2008

216- ابن سولة رشيدة حداد، **السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل و الصحراء منه أحداث 11 سبتمبر 2001**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية و الإعلام. ، فرع راسات إستراتيجية ، 2011

217- برد رتيبة، **الحوار الاورومتوسطي من برشلونة الى منتدى 5+5**،(مذكرة ماجستير غير منشورة)، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر: كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دبلوماسية وتعاون دولي، 2008- 2009

218- حمزاوي، جويدة ،**التصور الأمني الأوروبي : نحو بنية أمنية شاملة وهوية إستراتيجية في المتوسط** (مذكرة ماجستير منشورة)، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011

219- بن سونه العجال، **اتفاق الشراكة الأوروجزائرية وأثاره على الاقتصاد الوطني**، (مذكرة ماجستير غير منشورة) الجزائر: جامعة خميس مليانة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014

220- فاطة جموتة، **البعد الثقافي في السياسة الخارجية للاتحاد الاروبي تجاه منطقة المغرب العربي بعد الحارب الباردة**،
(مذكرة ماجستير غير منشورة)، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2010- 2011

221- تكواشت عماد، **واقع وأفاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر**، (مذكرة ماجستيرغير منشورة)، جامعة باتنة، 2012

222- دالع وهيبة، **دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية** ، (مذكرة ماجستير غير منشورة،) جامعة الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسة، قسم العلوم السياسية،2008

223- خالد آمنة، **أثر تصنيف خطر البلد على الاستثمار الدولي في دول المغرب العربي فترة التسعينات**، (مذكرة ماجستيرغير منشورة)، جامعة الجزائر الجزائر، قسم العلوم الاقتصادية، 2001

224- صور لطفي، **التوجهات الاوروبية الجديدة في منطقة البحر الابيض المتوسط**، (مذكرة ماجستير غير منشورة)، جامعة ابو بكر بلقايد، تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، 2012،2011

225- سعد شيحاني، " **العلاقات الجزائرية الفرنسية من خلال مضمون خطابات رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في الفترة الممتدة بين1999-2004) "**، (مذكرة ماجستير غير منشورة)، الجزائر، جامعة يوسف بن خدة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، 2009

226- سعيد سابل، **التعاون الاروربي المتوسطي في ضوء الازمة الاقتصادية العالمية (2007- 2011)**، (مذكرة ماجستير غير منشورة) الجزائر، جامعة مولود معمري، تنظيمات سياسية وعلاقات دولية، 2012.

227- سلام احمد السواعير، **توجهات السياسة الخارجية الاردنية تجاه ازمات الربيع العربي 2011- 2017**، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير)، جامعة الشرق الوسط، كلية الاداب، قسم العلوم السياسية، 2017

228- عباس محمد الصغير، **"فرحات عباس من الجزائر الفرنسية إلى الجزائر الجزائرية (1927 -1963)"**، (مذكرة ماجستير غير منشورة)، في تاريخ الحركة الوطنية، جامعة منتوري قسنطينة ،كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية ،2007

229- عديلة محمد الطاهر، **اهمية العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية 1999 2004**، (مذكرة ماجستير غير منشورة)، جامعة قسنطينة : كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2004-2005

230- عزيز جمام، **عدم فعالية الرقابة على دستورية القوانين**، (رسالة لنيل شهادة الماجستيرغير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزيوزو ، 2012-2011

231- عمار سعد الله، **رهانات التنمية الزراعية في الاقتصاديات بطيئة النمو دراسة حالة الجزائر**،(مذكرة ماجستيرغير منشورة)، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، 2012

232- عيسى بورقبة ، **الدبلوماسية البرلمانية واسهاماتها في حل الخلاف العالمي و الوطني** ، (مذكرة ماجيستار منشورة) جامعة وهران، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015/2014

233- زعيتري يوسف، **السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه الدول العربية 2011- 2012** ،(مذكرة ماجستر غير منشورة)، جامعة زيان عاشور الجلفة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2016-2017

234- زكري مريم، **البعد الاقتصادي للعلاقات الاروربية المغاربية** ، (مذكرة ماجستير غير منشورة)،العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات اورو-متوسطية، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011

235- محمد بولعسل، **الآثار الاقتصادية لانضمام الدول المغاربية إلى اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية**. (مذكرة ماجستيرغير منشورة)، الجزائر: علوم التسيير والاقتصاد، جامعة منتوري قسنطينة، 2011

236- منيرة بلعيد ، **"السياسة الخارجية الفرنسية الجديدة تجاه الجزائر 1992-2002"**، (مذكرة ماجستيرغير منشورة)،الجزائر، جامعة 3 منتوري قسنطينة، سنة 2005

237- مهدي فتاك، **السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغرب العربي تونس والمغرب نموذجا (1999-2009** ، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة)، الجزائر: ، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص دراسات مغاربية، 2011

238- ليليا بن منصور، **الشراكة الاجنبية و دورها في تمويل قطاع المحروقات في الجزائر** ، (مذكرة ماجستير غير منشورة) في العلوم ألاقتصادية، تخصص اقتصاد تنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة (الجزائر ،) 2004/2003

239- لطفي مزياني، **الأمن الطاقوي للاتحاد الأوربي وانعكاساته على الشرا كة الاوروجزائرية**، (مذكرة ماجستير غير منشورة)، الجزائر:جامعة الحاج لخضر،كلية الحقوق والعلوم السياسية،2011-2012

240- نادية بلورغي، **تداعيات أزمة منطقة اليورو على الشراكة الاورومتوسطية**، دراسة حالة الجزائر، (مذكرة ماجستير غير منشورة) بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2013 - 2014

241- نذير بطاش، **التعاون الاوروبى الافريقى بين الشراكة والتبعية الجزائر نموذجا**، (مذكرة ماجستير غير منشورة)، المركز الجامعي اكلي محمد ولحاج، البويرة: معد الحقوق، فرع القانون العام، تخصص قانون التعاون الدولي ، 2010

242- نصيب عتيقة ، **العلاقات الجزائرية المغربية في فترة ما بعد الحرب الباردة** ، (مذكرة ماجيستر غير منشورة)، في العلوم السياسية ، الجزائر، جامعة بسكرة، قسم العلوم السياسية ، 2012

243- هشام فرجاني، **البعد الافريقي في السياسة الخارجية الجزائرية**، (سالة رماجستير غي منشورة)،جامعة دالي ابراهيم، الجزائر: كلية العلوم السياسة والاعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

المداخلات والملتقيات:

244- بوفاسة سليمان، نحو تحول حتمي لطاقة متجددة كبديل عن الطاقة الاحفورية". ورقة بحثية قدمت في ملتقى دولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له "مخاطر وحلول"، المدية، 08/07 نوفمبر 2015

245- جمال ساسي، مصادر التهديد الجديدة للامن في المتوسط، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي:حول الجزائر والامن في المتوسط : واقع وآفاق، قسنطينة: جامعة منتوري،30/29 افريل 2008

246- حطاب عبد الملك، "العلاقات الجزائرية الفرنسية بين التاريخ الاستعماري والتعاون"، **مجلة العلوم الانسانية**، المجلد 20، العدد 02، 2020

247- عبد الله بوشيريب، **الطاقات المتجددة كبعد استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، مداخلة بالملتقى العلمي الدولي حول: استراتيجيات الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، يوم 24/23 افريل 2018، الجزائر، جامعة لونيسي علي البليدة 02، 2018

248- عصماني ليلى، بن حداد هشام، ورقة بحثية بعنوان "مكانة الجزائر ضمن السياسة الامنية للاتحاد الاوروبي في حوض المتوسط"، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 02 محمد بن احمد، 2018

249- رزيقة غراب،نادية جسار،"محتوي الشراكة الاوروجزائرية"،مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول: اثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، جامعة فرحات عباس، سطيف (الجزائر)،يومي 13/12 نوفمبر 2008

250- سوداني نادية وبلهاشمي جهيزة: واقع الطاقة المتجددة والمستدامة في العالم وتوجه الجزائر نحو إنتاجها 19 من خلال مشروع الجزائر للطاقة المتجددة 2011 – 2030 ،الملتقى الوطني حول "فعالية الاستثمار في الطاقات المتجددة في ظل التوجه الحديث للمسؤولية البيئية"، جامعة سكيكدة، 2014

251- كمال رزيق، فارس مسدور، **الشراكة الجزائرية الأوربية بين واقع الاقتصاد الجزائري والطموحات التوسعية للاقتصاد الاتحاد ألأوربي الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية ألثالثة** . البليدة: (الجزائر) كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة سعد دحلب. يوم 14/13 نوفمبر 2002

252- كريستوفر س. تشيفيس،**ديناميكيات السياسة الخارجية الاقليمية وتداعياتها على منطقة البحر الابيض المتوسط**، منتدى التبصر المتوسطي، مركز اوروبا RAND،2018

253- قويدري محمد، "أثر المشروعات المشتركة في تحسين الاداء الاقتصادي"ن محاضرة ألقيت حول تأهيل المؤسسات الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العالمية،الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتسير ، جامعة سطيف، 2007

254- مؤتمر الطاقة العربي العاشر، الامارات (ابوظبي) 2014 :الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مؤتمر الطاقة العربي العاشر، 2014

الجرائد:

255- فاطمة شوقي، "إسبانيا بين فكي خلاف الجزائر وحرب أوكرانيا.. تتلقى ضربة جديدة حول الغاز.. تداعيات اقتصادية بعد تعليق الجزائر معاهدة صداقة عمرها 20 عاما.. أبرزها خسائر تجارية 7 مليارات يورو وارتفاع أسعار الغاز"، **جريدة اليوم السابع**، مصر، العدد 4033، 2022/06/10

256- عبد الملك بلغربي علي مجادي ، "آلية جديدة في تعزيز نشاط الدبلوماسية الجزائرية"، **جريدة الشعب**، العدد 1432، يوم 09/08 /2021.

257- منير بن دادي، الدّبلوماسية الاقتِصاديّة. ثروة ضَائِعة!، جريدة الوطن، **من الموقع الالكتروني:** https://akhbarelwatane.net/، بتاريخ أكتوبر، 2021، يوم 2022/02/04.

258- هيام لعيون، "خطوة نحو تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية"، **جريدة الشعب** ، العدد 1432، بتاريخ 2021/12/12.ص.21.

259- الاتحاد المتوسطي و فرص نجاحه المحدودة ، **جريدة رأي القدس العربي**، العدد 5881 ، ماي 2008، ص.21.

التقارير والمشاريع:

اولا: التقارير

260- فوزية زراولية، المصالحة الوطنية وبناء السلم في الجزائر: هل من دروس ستستفيد منها ليبيا، تقرير مشروع بحثي لهيئة الامم المتحدة في اطار منصة حوار ليبيا من اجل السلام والاستقرار، جويلية 2022

261- البيرتو بنين، **التهديدات الجديدة التي تمس الاستقرار وكذا استراتيجية وتصور حلف الناتو**، الجزائر: المعهد الوطني للدراسات الشاملة، العدد 01، 2010

262- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقريرصادر عن الظرف الاقتصادي والاجتماعي الجزائر: سنة 2004- 2006.

ثانيا: المشاريع

263- مشروع تقرير حول: الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004 ، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي الدورة العامة السادسة والعشرون جويلية 2001

264- ملحق الإعلان المشترك لقمة باريس للإتحاد من أجل المتوسط، النص النهائي، 2008/07/13

المراجع باللغة الاجنبية:

265- 19Andrea Dessi, " Algeria Cosmetic Change or Actual Reform? ", Actuelles de L´ IFRI, 09, 2012

266- Ahmed Aghrout and Yahia H. Zoubir**, "Algérie: des Réformes Politiques pour Éluder le 'Printemps Arabe'** Algeria: Political Reforms to Elude the 'Arab Spring'," *Alternatives Sud* 19, no 2,2012

267- Ahmed Aghrout and Yahia H. Zoubir, **Algérie: des Réformes Politiques pour Éluder le 'Printemps Arabe' Algeria: Political Reforms to Elude the 'Arab Spring**, Alternatives Sud 19, no. 2, 2012

268- Bichara Khder: le partenariat euroméditerraneen après la confirence de Barcelone, l'harmattan, paris , 1997.

269- Bichara kheder , de l'union Méditerranéen de sarkozy au processus de Barcelone :union pour la Méditerranée ,in Frédéric allemand , l'union pour la méditerranée ;pourquoi ? fondation pour l'innovation politique , paris , juin 2008

270- Bouteflika, Abd el Aziz. **L'Algérie et L'Eroupe Perspective De Coopération R.A.S.J.P.E**. , (No.2),2011 .

271- Christian Chavagneux (1999), **La diplomatie économique : plusseulement une affaire d'États**, Pouvoirs N. 88, France, Janvier 1999

272- Christophe Dubois et Marie-Christine Tabet, **Paris-Alger Une histoire passionnelle**, France: Éditions Stock, 2015

273- Claude Revel (2011), **Diplomatie économique multilatérale et influence**,Revue de Géoéconomie, Institut Choiseul, France, N° 56, 01/2011

274- daniel. J.grange: la méditerranée, berceau ou frontière? :relations internationales n°87 automne, 1996

275- DARBOUCHE hakim, **algeria's shifting gaz export strategy: between policy and market constraints**, the oxford institute for energy studies university of oxford, march 2011

276- Délégation de la commission européenne en Algérie, Union Européenne, N° 01, KALIMA, Février, Mars 2001

277- Francis Fukuyama (1991), **Liberal democracy as a global phenomenon**,Political science and politics, American Political Science Association,USA, Vol. 24, N0. 4, December 1991

278- Frédéric Volpi, Algeria Versus the Arab Spring, Journal of Democracy, Volume 24, Number 3, July 2013

279- Ibrahim Altay, "Trust in Türkiye to Mediate Ukraine-Russia War Continues: Erdoğan," Daily Sabah, , https://www.dailysabah.com/politics/diplomacy/trust-in-turkiye-to-mediate-ukraine-russia-war-continues-erdogan.. October 14, 2022. 28/06/2023/

280- Jean Claude Barreau Et Guillaume Bijot, Toute la géographie du monde, Paris : Fayard, 2007

281- Jean-François Daguzan,Chaos en Libye: Mais Que Fait (et que veut) l'Algérie ?, **sur site**: http://www.atlantico.fr/decryptage/ 2645385.html.202/03/19

282- JEAN- CHARLES JAN FFRET : " La V eme république et seconde guerre d'Algerie 1988-1997 " Piste pour une recherche, Caliers d'histoire imédiate N° 13 ‹Printemps 1998

283- Jean-François Jamet, « Les défis politiques et économiques de l'Union pour la Méditerranée » , Question d'Europe ,Paris :Fondation Robert Schuman,N°93,2008

284- Harun ur Rashid (2005), **Economic Diplomacy in South Asia**,Conferences of The Australia South Asia Research Centre: **IndianEconomy & Business**, Australian national university, Australia, 18 August,2005

285- Hassane Zouiri,**le partenariat euro-méditerranéen contribution au développement du Maghreb**. Le Harmattan 2010

286- Hocine Labdelaoui, « La gestion des frontières en Algérie, »Série : Rapports de rechercheCARIM ,2008/02,Robert Schuman centre for Advanced Studies, San Domenico di Fiesole(FI) :institutuniversitaire européen,2008

287- Gareth Winrow ,**Geopolitics and Energy Security in the Wider Black Sea Region** , Southeast European,Black Sea Studies , Vol.7,No.2,June2007

288- KHALED CHAIB, **Bouteflika le président et son bilan le defi Alger**,algerie: les edition El Hikma, 2004

289- L'Algérie Accorde une Aide Financière de 100 Millions de Dollars à la Tunisie, **sur site** : http://www.businessnews.com.tn/details_article.php?temp=1&t=520&a=2396

290 -Maurice Rieutard a loitribe la spiére, le bassin méditerranéen de sens, paris: édition publisud

291- Melanie Morisse-Schilbach, " Promoting Democracy in Algeria and Tunisia? Some Hard Choices For the EU ", **European Foreign Affairs Review**, volume 15, 2010

292 Mohamed Bedjaoui, "**Aspects internationaux de la constitution algérienne**", A.F.D.I. 1977

293 Mouhoubi, Salah, **La politique de coopération AlgeroFrançaise Bilan Perspectives**, Paris : Publisud, 1er édition,2015

294 Mokhefi Mansouria**,Le maghreb dans la politique arab de la turquie aperçue sur une stratégie en développement**. Institule française des relations internationales. Décembre 2013

295 Otmane bekenniche , le partenariat euro- Méditerranéen: les jeneux , office des publications universitaires , Alger ,2011

296 Reinhilde Bouckaert, C. D. **Turning to Algeria to remplace Russian gas: A false solution**. Policy brief.2022 ..

297 SALAH MOUHOUBI , **La politique de coopération Algero-Frençaise Bilon Perspectives 1 er édition**, PARIS : Publi Sud, 1991

298 Paul Reig, Tianly Luo, Jonathan N, Global Shale Gas Development: Water Availability and Business Risks, WRI.ORG,2014

299 plan bleu,les transport maritimes de marchandises en méditerranée: perspectives2025,paris: centre d'activités régionales du pnue/pam,valbonne,2010

300 R.Lebèche, " **Elements sur la globalisation conflictuelle en Méditerranée", in.Géopolitique méditerranéenne, ed.D.Bendo-Soupou,** Paris : l'Harmattan, 2005

301-Saoudi Badis, les variétés sécuritaires et leurs impacts sur la souveraineté des Etats de la méditerranée, Séminaire international : « l'Algérie et la sécurité dans la méditerranée Réalité et perspectives », L'université de Mentouri-Constantine, le 28-29 avril 2008

302 -Slimane Chikh, « La politique africaine de l'Algérie, » Annuaire de L'Afrique du Nord, Vol.17,1979

303-Youcef Himri, a. o he Role of Energy Resources in Algeria's Energy Transition. Review energy, 4731 2022

304-Yve Lacoste, Géopolitique de la Méditerrané, paris: Armand colin,2006

305-Pautot Serge**, France-Algérie : Du côté des deux rives** , Paris : L'Harmattan, 2017

المواقع الالكترونية:

306- محمد مسلم، "هذه أهم البنود الجديدة المدرجة على مسودة الدستور"، **من الموقع الالكتروني :** https://www.echoroukonline.com/%D9%87%D8%B08

307- لتوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الجزائرية قراءة في الخلفيات والأبعاد، **من الموقع الالكتروني**: http://www.remotnews.com/2021/11/%20%20%

308 بلخيرات حسين، التحديات المستقبلية للسياسة الخارجية الجزائرية، **من الموقع الالكتروني:** https://www.noonpost.com/content/13263

309- علي ياحي، تدخل الجيش الجزائري خارج الحدود" فتيل معركة المعارضة والسلطة، من الموقع الالكتروني: https://www.independentarabia.com/node/155036

310- عبد الحفيظ سجال، الجزائر سادس مستورد للسلاح في العالم..انفاق متواصل بسبب الرهانات الامنية ، من الموقع الالكتروني: https://ultraalgeria.ultrasawt.com/

311- الجزائر ترصد أكبر ميزانية للدفاع منذ استقلالها لسنة 2023، **من الموقع الالكتروني:** https://arabicpost.net/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8

312- الجزائر تتوقع ارتفاع إيرادات 2022 إلى 49 مليار دولار، **من الموقع الالكتروني**: https://www.skynewsarabia.com/business/1544541

313- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، من الموقع الالكتروني: https://www.el-mouradia.dz

314- الرئيس الجزائري يدافع عن حصيلته الاقتصادية..، **من الموقع الالكتروني:** https://www.alquds.co.uk/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%A7% /

315- لجزائر تتوقع نمو اقتصادها بنسبة 3.4% خلال 2022، **من الموقع الالكتروني:** https://www.alaraby.co.uk/economy/%D8%A7%D9%84%D8

316- السكان في الجزائر، **من الموقع الالكتروني**: https://fanack.com/ar/algeria/population-of-algeria/

317- ديمغرافيا الجزائر، **من الموقع الالكتروني**: https://www.marefa.org/%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%88%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D

318- التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الجزائرية قراءة في الخلفيات والأبعاد، **من الموقع الالكتروني**: http://www.remotnews.com/2021/11/%20%20%20%20%2

319- الوزارة الاولى (مصالح الوزير الاول)، من أجل سياسة خارجية نشطة واستباقية، الوزارة الاولى ، **من الموقع الالكتروني**: https://premier-ministre.gov.dz/ar/post/

320- عماد الدين مرقاب، المؤسسة العسكرية ومسار لتحول الديمقراطي في اجزائر، **من الموقع الالكتروني:** https://alomsia.yoo7.com/t662-topic

321- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الدفاع الوطني، تاريخ الجيش الشعبي الوطني، من الموقع الالكتروني الرسمي: https://www.mdn.dz/site_principal/sommaire/presentation/histoire6_ar.php

322- عبد الرزاق عبد الله، الرئيس الجزائري يحل جهاز المخابرات ويستبدله بمديرية للأمن تتبع للرئاسة مباشرة بدل وزارة الدفاع، من الموقع الالكتروني: https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8

323- عصام لشموت، المؤسسة العسكرية والحراك الجزائري: من إستفاد من الاخر، **من الموقع الالكتروني**: xoRpT/pw.2u://h

324- محمد نباح، رئاسيات الجزائر 12 ديسمبر: النتائج والدلالات،من الموقع الالكتروني: yI/pw.2u://h

325- عبد الرزاق بن عبد اع، الجيش الجزائري يشيد بانسجامه مع الرئيس تبون، من الموقع الالكتروني: . https://2u.pw/f3Hs

326- كمال زعتر، تعريف السلطة التشريعية واهميتها، من الموقع الالكتروني: https://b7oth.net/%D8%AA%

327- تعديل الدستور: تعزيز موقع السلطة التشريعية وتفعيل دور البرلمان، من الموقع الالكتروني، https://www.aps.dz/ar/algerie/93027-2020-10-03-12-09-13

328- عمر تسبية، آلية الدفع بعدم الدستورية كضمانة جديدة لحماية الحقوق والحريات (التجربة الجزائرية)، من الموقع الالكتروني: https://www.irz-dialogue-afroallemand.de/ar/2020

329- عبد المولى مروى، اختصاص السياسة الخارجية من خلال الدستور، من الموقع الالكتروني: /https://lakome2.com/opinion/300898

330- عبد المنعم سعيد، مابعد الحرب الباردة، **من الموقع الالكتروني :** https://www.alarabiya.net/politics/2020/01/24

332- صخري محمد، ابرز التحولات الدولية بعد الحرب الباردة، من النوقع الالكتروني: https://www.politics-dz.com/ar/%D8%A3%

333- عثمان لحياني، تكريم رموز الأزمة الأمنية في الجزائر: أي حسابات للسلطة؟، **من الموقع الالكتروني :** ttps://www.alaraby.co.uk/politics

334- وكالة الانباء الجزائرية، ميثاق السلم والمصالحة الوطنية: نموذج جزائري متميز في ترقية ثقافة التعايش السلمي قابل لـ "التصدير"، من **الموقع الالكتروني:** https://www.aps.dz/ar/algerie/56781-2018-05-15-10-28-39

335-الأهلية الجزائرية، من الموقع الالكتروني: https://www.marefa.org/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8_%

336- عبد الله السناوي، الأزمة الجزائرية.. جذورها ومستقبلها، من الموقع الالكتروني: https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=0

337- عزة سلطان، ثورات الربيع العربي: أحلام ومآلات التغيير السياسي والاجتماعي، **من الموقع الالكتروني:** https://timep.org/post-arabic/%D8%AB%

338- الربيع العربي، من الكوقع الالكتروني:
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8

339- خالد السرجاني ، الجزائر والربيع العربي، من الموقع الالكتروني:
https://www.albayan.ae/opinions/articles/2012-01-05-1.1566993

340- خالد ربوح، 5 أشياء تمنع وقوع الربيع العربي في الجزائر، من الموقع الالكتروني:
https://www.aljazeera.net/blogs/2017/1/6/5-

341- زايدي افتيس، إصلاحات الرئيس تتجسّد على أرض الواقع، **من الموقع الاكتروني:**
https://www.ennaharonline.com/%D8%A5%D8%B5%D9%8

342- دينا علي، انتفاضات الجزائر في السياق: حوار مع الاقتصادي الموهوب موحود، **من الموقع الالكتروني:**
https://www.arab-reform.net/ar/publication/%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%81

343- هشام موفق، الجزائر تتجنب الربيع العربي، **من الموقع الالكتروني:**
https://www.aljazeera.net/news/2012/12/31/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D

344- وكالة الانباء الجزائرية، 2019: سنة بدايتها حراك شعبي أبهر بسلميتيه العالم و نهايتها رئاسيات تؤسس لعهد جديد، من الموقع الالكتروني: https://www.aps.dz/ar/algerie/81541-2019

345- عثمان لحياني، الحراك الجزائري... قراءات الفشل والنجاح لما انطلق منذ 3 سنوات، **من الموقع الالكتروني:**
https://www.alaraby.co.uk/politics/%D8%A7%D9D8%B3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%AA

346- نيلي كمال، الخريطة الأولية لمرشحي الانتخابات الرئاسية الجزائرية وتوجهاتهم، **من الموقع الكتروني:**
https://futureuae.com/m/Mainpage/Item/5180/%D8%A7

347- محمد امير، الحراك الشعبي في الجزائر إلى أين؟ سيناريوهات وتوقعات، **من الموقع الالكتروني:**
https://www.albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?id=7831

348- هناد عفاش،الانتخابات الرئاسية الجزائرية، **من الموقع الالكتروني:** https://graphics.france24.com/algerie-election-presidentielle-2019-hirak/#0

349- عبد المجيد تبون رئيسا للجزائر من الدورة الأولى للانتخابات، **من الموقع الالكتروني :**
https://www.dw.com/ar/%D8%B9%D8%A8%D8%AF-

350- وكالة الانباء الجزائرية، رئاسيات 2019: النتائج الأولية تفرز فوز عبد المجيد تبون متبوعا بعبد القادر بن قرينة، **من الموقع الالكتروني:** https://www.aps.dz/ar/algerie/81079-2019

351- سياسة الجزائر الخارجية في حقبة ما بعد الحراك، **من اموقع الالكتروني:**
https://mecouncil.org/publication/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3% D8%A8

352- سعيد الصديقي، سيظل سقف الأهداف السياسة الخارجية للجزائر خلال العقد القادم لا يتجاوز استغلال الفرص التي يتيحها الوضع الحالي بالمنطقة المغاربية دون الإخلال بتوازن القوى القائم، **من الموقع الالكتروني:**
https://mipa.institute/7431

353- عبد النور تومي، العقيدة الجزائرية الجديدة.. هل ينجح تبون في إعادة تشكيل السياسة الخارجية لبلاده؟، من الموقع الالكتروني:
https://arabicpost.net/opinions/2022/06/17/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%8A

354- عبد المنعم علي، تغير كيفي: السياسة الخارجية الجزائرية في عهد الرئيس تبون، من الموقع الالكتروني:
https://ecss.com.eg/14873/

355- الاذاعة الجزائرية، الرئيس تبون ودبلوماسية استعادة الأدوار والريادة، **من الموقع الالكتروني الرسمي**:
https://news.radioalgerie.dz/ar/node/2297

356- وكالة لانباء الجزائرية، السنة الأولى من عهدة الرئيس تبون : نفس جديد للدبلوماسية الجزائرية، **من الموقع الالكتروني الرسمي:** https://www.aps.dz/ar/algerie/98645-2020-12-24-15-24-34

357- مليكة، خ، الدبلوماسية الجزائرية.. استباقية وتفوق في القضايا العادلة، جريدة المساء، **من الموقع الالكتروني**:
https://www.el-massa.com/dz/%D9%85%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%AA/%D8%A7%D9
الاذاعة الجزائرية، الرئيس تبون ودبلوماسية استعادة الأدوار والريادة، **من الموقع الالكتروني الرسمي**:
https://news.radioalgerie.dz/ar/node/2297.

358- القمة العربية تنطلق في الجزائر والقضية الفلسطينية تتصدر جدول أعمالها، **من الموقع الالكتروني**:
https://www.aljazeera.net/news/2022/11/1/%D8%A7%D9%86%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82

359- ي.س، الدبلوماسية الجزائرية.. حيوية وفعالية بقيادة الرئيس تبون، **من الموقع الالكتروني:** https://www.el-massa.com/dz/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D2022/06/24.

360- وكالة الانباء الجزائرية، إعلان الجزائر المنبثق عن القمة العربية، **من الموقع االكتروني الرسمي**:
https://www.aps.dz/ar/algerie/134070-2022-11-02-14-43-5

361- حسان جبريل، "إعلان الجزائر" الصادر عن القمة العربية العادية الـ31 (وثيقة)، **من الموقع الالكتروني:**
https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D8%/

362- الفصائل الفلسطينية توقع اتفاق مصالحة في الجزائر لإجراء انتخابات وتشكيل حكومة وحدة، من الموقع االكتروني:
https://www.france24.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82- بتاريخ

363- علي ياحي، هل تحقق الجزائر مصالحة بين الفصائل الفلسطينية؟، **من الموقع الالكتروني:**
https://www.independentarabia.com/node/288681/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D8%AA%D9%82%

364- سمية نصر، سارة قياض، لماذا تستضيف الجزائر حوار الفصائل الفلسطينية، وما فرص نجاحه؟، **من الموقع الالكتروني**: https://www.bbc.com/arabic/middleeast-60057174

365- صباح بالة، منطقة البحر الأبيض المتوسط - Mediterranean Sea، الموسوعة السياسية، **من الموقع الالكتروني:**
https://political-encyclopedia.org/dictionary/

365- أهمية البحر الأبيض المتوسط، **من االموقع الالكتروني**: https://cte.univ-setif2.dz/moodle/mod/page/view.php?id=3027

366- كلارا فانزالا، الجغرافيا السياسية للبحر الأبيض المتوسط: بحر بين ثلاث قارات، من الموقع الالكتروني:
https://www.noonpost.com/content/37073

367- محمد مروان، أهمية البحر الأبيض المتوسط، من الموقع الالكتروني:
https://mawdoo3.com/%D8%A3%D9%87%D9%

368- اسراء محمد، اين تقع الجزائر؟، **من الموقع الالكتروني :**
https://www.edarabia.com/ar/%D8%A7%D9%8A%D9%86-

369- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الشؤون الخارجية و الجالية الوطنية بالخارج، **من الموقع الالكتروني:**
https://www.mfa.gov.dz/ar/discover-algeria/about-algeria

370- جغرافيا الجزائر، موسوعة ويكيبيديا، **من الموقع الالكتروني :**
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%

371- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الشؤون الخارجية و الجالية الوطنية بالخارج، **من الموقع الالكتروني:**
https://www.mfa.gov.dz/ar/foreign-policy/bilateral-relations/africa

372- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الشؤون الخارجية و الجالية الوطنية بالخارج، **من الموقع الالكتيروني،** https://www.mfa.gov.dz/ar/foreign-policy/bilateral-relations/africa

زغبة عبد الملك، الخصائص المشتركة بين الجزائر ومنطقة حوض البحر المتوسط وإفريقيا، **من الكوقع الالكتروني:**
https://www.topacademy-dz.com/Courses/ReadCourse/8/12/4671

374- محمد شودب، موقع الجزائر بالنسبة للوطن العربي والعالم، **من الموقع الالكتروني**:
https://sotor.com/%D9%85%D9%88%D9%82%D8%B9

375-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الشؤون الخارجية و الجالية الوطنية بالخارج، **من الموقع الالكتروني الرسمي:** https://www.mfa.gov.dz/ar/foreign-policy/bilateral-relations/arab-countries

376-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الشؤون الخارجية و الجالية الوطنية بالخارج، **من الموقع الالكتروني الرسمي:** https://www.mfa.gov.dz/ar/foreign-policy/multilateral-relations/algeria-arab-maghreb-

377- وكالة الانباء الجزائرية، الاتحاد المغاربي في الذاكرة، **من الموقع الالكتروني**:
https://www.aps.dz/ar/algerie/134070-2022-11-02-14-43-54

378-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الشؤون الخارجية و الجالية الوطنية بالخارج، **من الموقع الالكتروني الرسمي:** https://www.mfa.gov.dz/ar/foreign-policy/multilateral-relations/algeria-arab-maghreb-union

379-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الشؤون الخارجية و الجالية الوطنية بالخارج، **من الموقع الالكتروني:**
https://www.mfa.gov.dz/ar/foreign-policy/algeria-other-international-organizations-institutions،

380- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الشؤون الخارجية و الجالية الوطنية بالخارج، **من الموقع الالكتروني:**
https://www.mfa.gov.dz/ar/foreign-policy/algeria-other-international-organizations-institutions،

381-عبد الحفيظ سجال، الجزائر والحرب الروسية الأوكرانية.. مكاسب طاقوية ومخاوف غذائية، **من الموقع الالكتروني:**
https://www.noonpost.com/content/43436

382حياد معلن، قراءة في الموقف الجزائري من الصراع الروسي – الأوكراني، **من الموقع الالكتروني:** /https://futureuae.com/arAE/Mainpage/Item/7153

383-قلش عبد الله، أثر الشراكة الأوروجزائرية على تنافسية الاقتصاد الجزائري، **من الموقع الالكتروني:** .https://islamfin.yoo7.com/t1502-topic

384-الاقتصاد الجزائري: مواصلة المسيرة نحو التحول المنشود، **من الموقع الالكتروني:** https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2023/01/04/algerian-economy-staying-the-course-for-transition

385-وكالة الانباء الجزائرية، إعادة تقييم اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي: إعادة الاتفاق إلى المسار الصحيح، **من الموقع اللكتروني:** https://www.aps.dz/ar/economie/115045-2021-11-01-18-04-50

386-الجزائر ستبدأ مع الاتحاد الأوربي عملية تقييم الشراكة، **من الموقع الالكتروني:** http://www.elikhbaria.com/ar/news/10621.html

387-قلش، عبدالله. أثر الشراكة الاوروجزائرية على تنافسية الاقتصاد الجزائر ي، **من الموقع الاكتروني**: http://islamfin.go-forum.net/t1502-topic
قارن مع فواز إبراهيم، واقع وآفاق الشراكة الاورومتوسطية، من الموقع الالكتروني: http://www.maspolitiques.com/mas/index.php

389-المقهى الاقتصادي: اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، **من الموقع الالكتروني:** https://algeria.fes.de/ar/e/cafe-economique-accord-dassociation-entre-lalgerie-et-lunion-europeenne

390-سارة دالي، نحو إعادة تقييم اتّفاقية الشّراكة الجزائرية-الأوروبية، من الموقع الكتروني: https://africanews.dz/%D9%86%D8%AD%D9%88-

391-عبد الحفيظ سجال، مستفيدة من ورقة الغاز.. هل تجبر الجزائر أوروبا على مراجعة اتفاق الشراكة؟، من الموقع الالكتروني: https://www.trtarabi.com/issues/%D9%85%D8%

392-صباح بالة، مشروع الاتحاد من اجل المتوسط، **من الموقع الالكتروني:** https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%

393-الاتحاد من اجل المتوسط، **من الموقع الإلكتروني:** https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D

394-الاتحاد من اجل المتوسط، **من الموقع الإلكتروني:** ،http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/EuroMed/sec01.doc_cvt.htm

395-الجزائر في الاتحاد من اجل المتوسط، **من الموقع الالكتروني:** https://www.politics-dz.com/?s=%D8%A7%D9%84 %D8%B7

396-الاتحاد من اجل المتوسط، من الموقع الكتروني: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2011/1/4/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-، بتاريخ 2011/01/04

397-الاتحاد من اجل المتوسط، **الموقع الالكتروني الرسمي للمنظمة**، https://ufmsecretariat.org/ar/%d9%85%d8%a7%d8%b0%d8%a7-%d9%86%d9%81%d8%b9%d9%84/

398-صباح بالة، اهداف الاتحاد من اجل المتوسط، **من الموقع الاكتروني:** https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8

399-التنمية الشاملة للمتوسط، **من الموقع الالكتروني:** https://ufmsecretariat.org/ar/%d9%85%d8%a7%d8%b0%d8%a7-/%d9%86%d9%81%d8%b9%d9%84/transport-urban-development

400-التعليم العالي والبحث للاتحاد من اجل المتوسط ، **من الموقع الالكتروني:** https://ufmsecretariat.org/ar/%d9%85%d8%a7%d8%b0%d8%a7-/%d9%86%d9%81%d8%b9%d9%84/higher-education-research

401-مشروع الاتحاد من اجل المتوسط، **من الموقع الالكتروني:** https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9%20%D8%A7%D9%84%D8

402-التنمية المستدامة للاتحاد من اجل المتوسط، **من الموقع الالكتروني الرسمي:** https://ufmsecretariat.org/ar/
إطلاق مشاريع طموحة يواكب تأسيس الاتحاد من أجل المتوسط، **من الموقع الالكتروني:** https://www.dw.com/ar/%D8%A5%D8%B7%D9%84%D8%A7%D، باريخ 2008/0/19، يوم 2022/07/29.

403-الاتحاد المتوسطي بين التراجع في الطموحات والشكوك في تحقيق التوقعات، **من الموقع الالكتروني:** https://www.dw.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%

404-تدشين الاتحاد من اجل المتوسط، **من الموقع الالكتروني:** https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8

405-إطلاق مشاريع طموحة يواكب تأسيس الاتحاد من أجل المتوسط، من الموقع الالكتروني: https://www.dw.com/ar/%D8%A5%D8%B7%D9%84%D

406-إطلاق مشاريع طموحة يواكب تأسيس الاتحاد من أجل المتوسط، من الموقع الالكتروني: https://www.dw.com/ar/%D8%A5%D8%B7%D9%84%D

407-الإتحاد من أجل المتوسط.. "الشيطان يكمُن في التفاصيل"!، **من الموقع الالكتروني:** https://www.swissinfo.ch/ara/%D8%A7%D9%84%D8%A5-

408-بوتفليقة يشارك في قمة الاتحاد من أجل المتوسط، **من الموقع الالكتروني:** https://arabic.arabianbusiness.com/politics-economics/7803

409-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج، لجزائر - منظمات وهيئات دولية أخرى، **من الموقع الالكتروني الرسمي:** https://www.mfa.gov.dz/ar/foreign-policy/algeria-other-international-organizations-institutions

410-سرى مقصود، الدبلوماسية الاقتصادية، جامعة البيان، كلية القانون، مارس 2021 ، بغداد العراق، **على الموقع الالكتروني:** https://www.researchgate.net/profile/Sura-Maqsoud?enrichId=rgreq-

411-*الاذاعة الجزائرية*، مخطط عمل الحكومة ديناميكية استباقية وتعزيز العلاقات مع افريقيا والوطن العربي : **من الموقع الالكتروني:** https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20210903/217196.html

412-الاذاعة الجزائرية، مخطط عمل الحكومة: ديناميكية استباقية وتعزيز العلاقات مع إفريقيا والوطن العربي من بين الاولويات،**من الموقع الالكتروني:** https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20210903/217196.html

413-رابح فصيح، الشؤون الخارجية: ثلاثة إجراءات رئيسية لتعزيز الدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية،**من الموقع الالكتروني:** https://www.aps.dz/ar/algerie/102434-2021-02-25-16-40-26

414-اذاعة الجزائر الدولية، "بوقدوم يعلن عن إطلاق جملة من الإجراءات للمساهمة في تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر"، **من الموقع الالكتروني:** https://radioalgerie.dz/rai/ar

415-وكالة الانباء الجزائرية، الشؤون الخارجية: ثلاثة إجراءات رئيسية لتعزيز الدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية، **من الموقع الالكتروني:** https://www.aps.dz/ar/algerie/102434-2021-02-25-16-40-26

416- نبيلة بن يوسف، الدبلوماسية الاقتصادية أولوية في أجندة وزارة الخارجية الجزائرية : مهام وتحديات جديدة، **من الموقع الالكتروني:** https://www.akhbardzair.dz/2021/02/27/

417-عباس ميموني ، سبعة مبعوثين خاصين يرسمون أولويات الدبلوماسية الجزائرية (تقرير)،**من الموقع الالكتروني: https://www.aa.com.tr/ar**

418-طلبي خير الدين، وزير الخارجية يقدم عرضا حول الدبلوماسية الاقتصادية ودورها في خدمة المؤسسات الجزائرية، **من الموقع الالكتروني:** https://www.ennaharonline.com/%D9%88%D8%B2%D9%8A%D

419-علي ياحي، الجزائر تعول على دبلوماسييها لدخول الأسواق الدولية، من الموقع الالكتروني: https://www.independentarabia.com/node/198651/%

420-وكالة الانباء الجزائرية، تبون: الجالية الوطنية بالخارج والدبلوماسية الاقتصادية تكتسيان أهمية استراتيجية بالغة، من **الموقع الالكتروني:** https://www.aps.dz/ar/algerie/115502-2021-11-08-16-24-46

421-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، **من الموقع الالكتروني:** https://www.el-mouradia.dz/ar/president/618f967bfd895c001eedf378-

422-مهمة الملحقين الدبلوماسيين تقديم المعلومة للمصدرين المحليين، **من الموقع الالكتروني:** https://elwassat.dz/%D9%85%D9%87%D9%85%D8%A9-%

423-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج، صلاحيات الوزارة في المجال الإقتصادي، **من الموقع الالكتروني الرسمي:** https://www.mfa.gov.dz/ar/economic-diplomacy/mfas-attributions-and-structures-in-economic-diplomacy/attributions-

424- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج، مصالح الوزارة ، **من الموقع الالكتروني الرسمي: https://www.mfa.gov.dz/ar/the-ministry/attributions**

425-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج، الإجراءات و التسهيلات، **من الموقع الالكتروني الرسمي:** https://www.mfa.gov.dz/ar/economic-diplomacy/support-for-exports/measures-and-facilitations-

426-عمار لشموت، الجزائر تتجه نحو تعزيز دور الدبلوماسية الاقتصادية، **من الموقع الاكتروني:** https://ultraalgeria.ultrasawt.com

427-علي ياحي ، الجزائر تعول على دبلوماسييها لدخول الأسواق الدولية، **من الموقع الالكتروني:** https://www.independentarabia.com/node/198651/

428-علي مجالدي، الجزائر مركز إقليمي لإنتاج وتصدير الغاز الطبيعي، **من الموقع الالكتروني:** http://www.ech-chaab.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8

429-لؤي احمد، اكتشافات نفطية.. كيف تستفيد الجزائر من ثرواتها في ظل أزمة الطاقة العالمية؟، **من الموقع الالكتروني:** https://www.aljazeera.net/ebusiness/2022/10/14

430-محمد الهواري، إلى أي مدى سيتوغل غاز الجزائر بالقارة العجوز؟، **من الموقع الالكتروني:** https://www.independentarabia.com/node/394006/

431-احمد عمار، احتياطيات الجزائر من الغاز.. كلمة السر في صفقات التصدير الجديدة (إنفوغرافيك)، من الموقع اللكتروني: https://attaqa.net/2023/02/21/

432-وكالة الانباء الجزائرية، الغاز الصخري: الجزائر تحوز على ثالث أكبر احتياطي في العالم الممكن استرجاعه تقنيا **من الموقع الالكتروني:** https://www.aps.dz/ar/economie/571

433-نوار ثابث، الطاقة الشمسية في الجزائر ثروة المستقبل، **من الموقع الالكتروني:** https://www.annasronline.com/index.php/2015

434- أحدث مشروعات الطاقة الشمسية في الجزائر يجذب 16 شركة محلية وعالمية، **من الموقع االكتروني:** https://attaqa.net/2023/05/08/

435-الجزائر تطلق مشروعًا لتنفيذ 15 محطة طاقة شمسية في 11 ولاية، **من الموقع الالكتروني:** https://attaqa.net/2023/03/02/

436-حاتم غنديز، الانتقال **الطاقوي في الجزائر: بين خيار الغاز الصخري والطاقات المتجددة**، مركز الجزيرة للدراسات، ماي 2020، **من الموقع الالكتروني:** https://studies.aljazeera.net/ar/article/4683

437-رويترز، زيادة العجز التجاري في الجزائر بسبب هبوط إيرادات الطاقة في 2019، **من الموقع الالكتروني:** https://www.reuters.com/article/economy-algeria-ar1-idARAKBN2090S6

438-عزيز لطرش، مكانة الجزائر تتأكد أكثر في سوق الطاقة العالمية، **من الموقع الالكتروني**: https://www.eldjazaireldjadida.dz/

439-لؤي احمد، اكتشافات نفطية.. كيف تستفيد الجزائر من ثرواتها في ظل أزمة الطاقة العالمية؟، **من الموقع الالكتروني:** https://www.aljazeera.net/ebusiness/2022/10/14

440-علي ياحي، كيف تستفيد الجزائر من ارتفاع أسعار البترول والغاز؟، **من الموقع الالكتروني**: https://www.independentarabia.com/node/314931/

441-لؤي احمد، باستثمارات ضخمة.. الجزائر تسعى لتنويع صادراتها الطاقية، **من الموقع الالكتروني:** https://www.aljazeera.net/ebusiness/2022/12/13/

442-هكذا تعززت مكانة الجزائر في خارطة الطاقة العالمية، **من الموقع الالكتروني**: https://elikhbaria.dz/%D9%87%D9%83%D

443-سمية جيدل، الجزائر.. مكانة استراتيجية ودور بارز في تحالف"أوبك بلس"، **من الموقع الالكتروني:** https://almostathmir.dz/%D8%A7%D9%84%D8%AC

444- رئيس الوزراء الجزائري: هذا ما على أوروبا فعله لضمان أمن الطاقة في هذا الظرف الخاص، **من الموقع الالكتروني:** https://www.alquds.co.uk/%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8

445-بوريل: الجزائر شريك مضمون للاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة، **من الموقع الالكتروني:** https://www.almayadeen.net/news/politics/

446-الجزائر "شريك مهم" لضمان الأمن الطاقوي الأوروبي، **من الموقع الالكتروني:** https://www.el-massa.com/dz/%D8%A7%D9%84%D8

447-الاذاعة الجزائرية ، الرئيس تبون: الجزائر برهنت على استعدادها لدعم أمن الشركاء طاقويًا، **من الموقع الالكتروني:** https://news.radioalgerie.dz/ar/node/5281

448-العلاقات الجزائرية الايطالية، **من الموقع الالكتروني** : https://www.marefa.org/%D8%A7%D9%84%D8%A9

449-جمال الدين حرور، "الجزائر-ايطاليا..من العلاقات التاريخية إلى العلاقات الاقتصادية"، **جريدة المغرب الوسط، من الموقع الاكتروني:** https://elmaghrebelawsat.dz/2022/05/28

450-وكالة الانباء الجزائرية، الرئيس تبون يؤكد تطابق وجهات النظر بين الجزائر و إيطاليا حول القضايا الإقليمية، **من الموقع الالكتروني:** https://www.aps.dz/ar/algerie/138193-2023-01-23-16-04-17

451-وكالة الانباء الجزائرية، الجزائر-إيطاليا: مكاسب جديدة في مسار تعزيز العلاقات الإستراتيجية، **من الموقع الالكتروني:** https://www.aps.dz/ar/algerie/138218-2023-01-23-18-54-38

452-سفارة الجزائر بايطاليا، العلاقات السياسية بين الجزائر وايطاليا:، **من الموقع الالكتروني الرسمي،** https://www.algerianembassy.it/ar/

453-سفارة الجزائر بايطاليا، المحادثات و الزيارات و اللقاءات المنعقدة بين مسؤولي البلدين، **من الموقع الالكتروني:** https://www.algerianembassy.it/ar/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A

454-فايزة مرمارة، " العلاقات "الجزائرية الإيطالية".. منحى تصاعدي بخطوات متسارعة"، **جريدة الرائد،** من الموقع الالكتروني: https://elraed.dz/155837-

455- **في أرقام.. التبادل التجاري بين الجزائر وإيطاليا**، الامارات العربية المتحدة: مركز تقارير الشرق، جانفي 2023، **من الموقع الالكتروني،** https://now.asharq.com/category/27

456- 16 مليار دولار.. التبادل التجاري بين الجزائر وإيطاليا، **من الموقع الالكتروني:** https://www.erembusiness.com/economy/o8orrxe2mm

العلاقات "الجزائرية الإيطالية".. منحى تصاعدي بخطوات متسارعة، **من الموقع الالكتروني،** https://elraed.dz/155837-

457- **رئيسة وزراء إيطاليا تزور الجزائر لتعزيز العلاقات الثنائية**، الامارات العربية المتحدة: وكالة سكاي نيوز عربية، 2023، **من الموقع االكتروني:** https://www.skynewsarabia.com/middle-east

458-مصطفى محمد، الاقتصاد لبناء تحالفات سياسية.. العلاقات الجزائرية الإيطالية في أحسن أحوالها؟، **من الموقع الالكتروني:** https://7al.net/2023/02/13/%D8%A7%D9D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%

459-اسماء بهلولي، العلاقات الجزائرية-الإيطالية.. حينما تتمدّد روما على حساب مدريد، **من الموقع االكتروني:** https://ultraalgeria.ultrasawt.com/

460-وكالة الانباء الجزائرية، الجزائر-إيطاليا: مكاسب جديدة في مسار تعزيز العلاقات الإستراتيجية، **من الموقع الالكتروني:** https://www.aps.dz/ar/algerie/13

461-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، سفارة الجزائر بايطاليا، العلاقات الإقتصادية بين الجزائر وإيطاليا، **من الموقع الالكتروني:** https://www.algerianembassy.it/ar/

462- عمار قرود، سماء العلاقات الجزائرية-الإيطالية غير متلبّدة ولو بسحابة صيف عابرة...!، **جريدة افريكا نيوز، من الموقع الالكتروني:** https://africanews.dz/%D8%B3%D9%85%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%

463-عثماني لحياني، حوار استراتيجي بين الجزائر وإيطاليا قبل زيارة تبون المرتقبة إلى روما، **من الموقع الالكتروني:** https://www.alaraby.co.uk/politics/%D8%AD%D9%88%D8%A7%D8%B1-

464- حوار.. عبد القادر سليماني: إيطاليا صديقة الجزائر ونموذج إقتصادي يحتذى به، **من الموقع الالكتروني:** https://almostathmir.dz/%D8%AD%D9%88%D8%A7%D8%B1-%D8%B9%D8%A8%D8%AF-

465-محمد لهوازي، تقارب متسارع بين الجزائر وإيطاليا وملف الطاقة أولوية، **من الموقع االكتروني:** https://www.independentarabia.com/node/414376

466-سفيان علي، الجزائر وإيطاليا.. قوة المتوسط، جريدة الشروق، **من الموقع الالكتروني:** https://www.echoroukonline.com/

467-سلمى حسان، كيف تقود المصالح الاقتصادية التقارب غير المسبوق بين إيطاليا والجزائر؟، **من الموقع الالكتروني:** https://roayahnews.com/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%AA%D9%82%D9%88%D8%AF-،

468-هل تتولى إيطاليا دور موزع الغاز الجزائري في أوروبا؟.، من الموقع الالكتروني، https://attaqa.net/2022/05/26/%D9%8DA6

469-الاذاعة الجزائرية، الرئيس تبون ونظيره الإيطالي: العلاقات الإيطالية الجزائرية قوية واستراتيجية وستتوطد أكثر في المستقبل القريب ، من **الموقع الالكتروني :** https://news.radioalgerie.dz/ar/node/847

470-وكالة الانباء الجزائرية، الرئيس تبون يؤكد تطابق وجهات النظر بين الجزائر و إيطاليا حول القضايا الإقليمية، **من الموقع الالكتروني:** https://www.aps.dz/ar/algerie/1

471- شريفة عابد، توأمة بين وزارة العلاقات مع البرلمان ومجلس الدولة الإيطالي.. عزوار: نقلة نوعية في العلاقات الجزائرية-الإيطالية، **جريدة المساء، من الموقع الالكتروني: https://www.el-massa.com/dz/**

472-روابط ممتدة منذ قرون.. كيف تطورت العلاقات التركية-الجزائرية تاريخياً؟، **من الموقع الالكتروني:** https://www.trtarabi.com/now/%D8%B1%D9%88%D8%A

473-محمد توراليس، تركيا والجزائر.. علاقات متجذرة وزخم متصاعد (إطار)، **من الموقع الالكتروني:** https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%8

474- عمار لشموت، العلاقات الجزائرية التركية... من البعد التاريخي الى ابعد الجيوسياسي، **من الموقع الالكتروني:** https://ultraalgeria.ultrasawt.com/

475-عبد الحكيم حداقة، ازدهار العلاقات مع تركيا.. هل هي فرصة الجزائر للتخلص من النفوذ الفرنسي؟، **من الموقع الالكتروني:** https://www.aljazeera.net/ebusiness/2021/10/14

476-الاذاعة الجزائرية، الجزائر-تركيا: علاقات متجذرة في التاريخ وشراكة مستدامة ومتكاملة، **من الموقع الالكتروني:** https://news.radioalgerie.dz/ar/node/29563

477-فتيحة وماموش، العلاقات الجزائرية التركية.. تنسيق سياسي وأمني وشراكة اقتصادية، **من الموقع الالكتروني:**
https://ultraalgeria.ultrasawt.com

478-تركيا والجزائر.. علاقات تاريخية وراء شراكات اقتصادية بمليارات الدولارات، **من الموقع الالكتروني:**
https://www.turkpress.co/node/92516

479-العلاقات التركية الجزائرية والتبادل التجاري بين البلدين، **من الموقع الاكتروني:**
https://lalegroup.com.tr/2022/08/ %A7%D9%84%D8%AC%D8

480-الاذاعة الجزائرية، ارتفاع بـ 30 % في المبادلات التجارية بين الجزائر وتركيا، **من الموقع الالكتروني:**
https://news.radioalgerie.dz/ar/node/24671

481-الجزائر وتركيا تبحثان رفع حجم المبادلات التجارية، **من الموقع الالكتروني:**
https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AC

482-مليارات الدولارات و1400 شركة.. تَعرَّف حجم الاستثمارات التركية في الجزائر، **من الموقع الاكتروني:**
https://www.trtarabi.com/explainers

483-عبد الحفيظ سجال، تركيا والجزائر: إصرار على رفع الاستثمارات إلى 10 مليارات، **من الموقع الالكتروني:**
https://www.noonpost.com/content/46034/

484-عثمان لحياني، الجزائر تؤكد متانة العلاقات التجارية مع تركيا الجزائر تؤكد متانة العلاقات التجارية مع تركيا، **من الموقع الالكتروني:**
https://www.alaraby.co.uk/economy/

485- رزيقة خالفة، توقعات بتدفق الإستثمارات والرفع من حجم التبادلات التجارية: الجزائر وتركيا.. نحو المزيد من تقوية العلاقات الإقتصادية، **جريدة الجزائر: من الموقع الالكتروني:**
http://eldjazaironline.dz/Accueil/%D8%A7%D9%84%D8%AC%

486-رتيبة بوراس، مختصون: الإهتمام التركي بالجزائر سيسمح برفع التبادلات الاقتصادية ما بين البلدين، **من الموقع الالكتروني:**
https://www.elmasdaronline.dz/news/national/2022/05/17/

487-ترك برس، تركيا والجزائر.. علاقات تاريخية وراء شراكات اقتصادية بمليارات الدولارات، **من الموقع الالكتروني:**
https://www.turkpress.co/node/92516

488-العلاقات الجزائرية الاسبانية، **من الموقع الالكتروني** : https://www.marefa.org/%D8%A7%D9%84

489-عربي عربي، تصعيد وتعليق اتفاقيات.. لماذا تأزمت العلاقات بين الجزائر وإسبانيا؟، **من الموقع الالكتروني:**
https://www.trtarabi.com/issues/%

490-الشرق الاوسط، بعدما علقتها الجزائر.. ما هي اتفاقية الصداقة والتعاون مع إسبانيا؟، **من الموقع الالكتروني:**
https://asharq.com/ar/6XRifcBYHb1AjhcAcbuDkY-
%D8%A8%D8%B9%D8%AF%D9%85%D8%A7-

491-تغيير موقف إسبانيا حول الصحراء الغربية خطوة خطرة ومن دون ضمانات، **من الموقع الالكتروني:**
https://www.france24.com/ar/%D8%A7%D9%84%

492-عربي بوست، في 8 نقاط.. ما هي "معاهدة الصداقة وحسن الجوار" التي قررت الجزائر تعليقها مع إسبانيا فوراً؟، **من الموقع الالكتروني:**
https://arabicpost.net/%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%D8%A5%D8%B3%D8%A8% 6%

493-بوعلام غبشي، تعليق الجزائر معاهدة التعاون مع إسبانيا.. الرابح والخاسر من تدهور العلاقات؟، من **الموقع الالكتروني:** https://www.france24.com/ar/%D8%A7%D9%84

494-محمد مسلم، تطورات مرتقبة بين الجزائر وإسبانيا هذه الصائفة، **جريدة الشروق اليومي، من الموقع الالكروني:** https://www.echoroukonline.com/%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AAD9%88%D8%

495- فرانس24/، الصحراء الغربية: الرئيس الجزائري يستنكر التحول في موقف إسبانيا لكنه يؤكد التزام بلاده باستمرار تزويدها بالغاز، **من الموقع الالكتروني:** https://www.france24.com/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D8%A

496- حسان حويشة، بعد عام من الأزمة.. هكذا انتقمت الجزائر من اسبانيا، **من الموقع الالكتروني:** https://www.echoroukonline.com/%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%B9%D8%A7%D9%85-%D9%85%D9%86-

497-غيوم ملبّدة في سماء العلاقات الجزائرية ـ الإسبانية، **جريدة الشرق الاوسط، من الموقع الالكتروني:** https://aawsat.com/home/article/3614541/

498- عثمان لحياني، الجزائر وإسبانيا: شظايا الصحراء تضرب العلاقات الثنائية، **من الموقع الالكتروني:** https://www.alaraby.co.uk/politics/%D8%A7%D

499-ايمان عويمر، ما قصة خط "ميدغاز" للغاز الرابط بين الجزائر وإسبانيا؟، **من الموقع الالكتروني:** https://www.independentarabia.com/node/25620

500-العلاقات الإسبانية الجزائرية، **من الموقع الاكتروني:** https://www.marefa.org/%D8%A784%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%

501-علي ياحي، لماذا تستعجل إسبانيا مواجهة تسلح الجزائر والمغرب؟، **من الموقع الالكتروني:** https://bit.ly/3xmAqc2

502-نهال دويب، الجزائر تعزّز موازنة الدفاع على وقع توتّرات حدودية وإقليمية، **من الموقع الالكتروني:** . https://bit.ly/3xWht3x.

503-الأزمة الجزائرية الإسبانية.. الأبعاد والتداعيات، **"جريدة الاستقلال"، من الموقع الالكتروني:** https://www.alestiklal.net/ar/view/2171/dep-news-1566460480

504-وكالة الانباء الجزائرية، الجزائر وإسبانيا تؤكدان رغبتهما في تقوية تعاونهما الاقتصادي، **من الموقع الالكتروني:** https://www.aps.dz/ar/economie/93390-2020-10-08-16-52-09

505-الاذاعة الجزائرية، المتعاملون الجزائريون والاسبان يطمحون إلى نقلة نوعية في العلاقات الاقتصادية البينية، **من الموقع الالكتروني:** https://radioalgerie.dz/news/ar/article/20201008/200494.html

506-القدس العربي، لوبوان: هذه التكاليف الاقتصادية للأزمة السياسية بين إسبانيا والجزائر، **من الموقع الالكتروني :** https://www.alquds.co.uk/%D9%84%D9%88%D8%A8%D9%88% D9%84%D

507-يونس بورنان، بعد تجميد "الصداقة".. من الخاسر ماليا بين الجزائر وإسبانيا؟، **من الموقع الاكتروني:** https://al-ain.com/article/algeria-spain-commercial-exchange-losses

508-فرانس 24، الجزائر ترفع القيود التي فرضتها على المبادلات التجارية الثنائية مع إسبانيا، **من الموقع الالكتروني:** https://www.france24.com/ar/

509-لمياء شاعل، الجزائر اسبانيا: الصادرات والواردات والتبادل التجاري، **من الموقع الالكتروني:** https://www.amnaymag.com/%d8%a7%d9%84%d8%ac%d8%b2%d8%a7%d8%a6%d8%b1-%d8%a7%d8%b3%d8%a8%d8%a7%d9%86%d9%8a%

510-برياحي سارة، 17 مليون اورو حجم المبادلات التجارية بين الجزائر واسبانيا، **من الموقع الالكتروني:** https://almasdar-dz.com/49390-17-

511-مصطفى بخوش، الموقف الجزائري من إسبانيا وايطاليا ،**من الموقع الالكتروني:** https://www.alaraby.co.uk/politics/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%

512-العربية نت، علاقات الجزائر وفرنسا يجب أن تعود لطبيعتها، **من الموقع الالكتروني:** https://www.alarabiya.net/north-africa/2021/11/27/

513-عمر كوش، ما الذي يوتّر العلاقات بين الجزائر وفرنسا؟، **من الموقع الالكتروني:** https://www.alaraby.co.uk/opinion/%D9%85%D8%A7

514- ربيعة خريس، العلاقات الجزائرية الفرنسية.. ما الذي سيتغير في عهد تبون؟، **من الموقع الالكتروني:** https://www.noonpost.com/35409/

515-هكذا يرى الرئيس تبون العلاقات الجزائرية الفرنسية، من الموقع الالكتروني: https://www.tariqnews.dz/2021/06/08/%D9%87%D9%83%D8%B0%D8%A7-%D

516-عثمان لحياني، العلاقات الجزائرية الفرنسية: عوامل تدفع نحو توتر صامت، **من الموقع الالكتروني:** https://www.alaraby.co.uk/politics/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-.

517-وكالة الانباء الجزائرية، الجزائر/فرنسا: تعزيز التعاون الثنائي في عدة مجالات، **من الموقع الالكتروني:** https://www.aps.dz/ar/algerie/130790-2022-08-26-01-24-37

518-سفارة فرنسا في الجزائر، العلاقات الاقتصادية، **من الموقع الالكتروني :** https://dz.ambafrance.org/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%

519-عبد الحكيم حداقة، بلهجة تبّون القوية.. هل تعرقل الذاكرة العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وفرنسا؟، **من الموقع الالكتروني:** https://www.aljazeera.net/ebusiness/2021/5/11/%D8%A8%D9%84%D9%87%D8%AC%D8%A9-

520-عبد الناصر حنو، إرتفاع حجم المبادلات التجارية بين الجزائر وفرنسا بـ24.7% خلال 2023، **من الموقع الالكتروني:** https://tadamsanews.dz/%D8%A5%D8%B

521-حمزة كحال، خلافات الجزائر وفرنسا ... تصعيد يهدد مبادلات تجارية بمليارات الدولارات، **من الموقع الالكتروني:** https://www.alaraby.co.uk/economy/%D8%AE%D9%84%D8

522- حمزة كحال، ارتفاع صادرات القمح الفرنسي إلى الجزائر 30%، **من الموقع الالكتروني:** https://www.alaraby.co.uk/economy/%D8%A7%D8%B1%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B9-

523-عثمان لحياني، أزمة الجزائر وفرنسا: نسف تفاهمات أغسطس وتوقعات بإلغاء زيارة تبون، **من الموقع الالكتروني:** https://www.alaraby.co.uk/politics/%D8%A3%D8%B2%D9%85

524-مصطفى حفيظ، عقدة الذاكرة ومستقبل العلاقات الجزائرية الفرنسية، **من الموقع الالكتروني:** https://www.afrigatenews.net/opinion/%D8%B9%D9%82%D8%AF%

525-وكالة الانباء الجزائرية، الجزائر وفلسطين، عشرات السنين من التضامن دون ضوضاء، **من الموقع الالكتروني:** https://www.aps.dz/ar/algerie/99446-2021-01-06-17-55-04

526-دانيلا القرعان، تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على القضية الفلسطينية، **من الوقع الالكتروني:** https://www.ammonnews.net/article/673630

527-وسام أبو شمالة، الموقف الإسرائيلي من الأزمة الروسية الأوكرانية، **من الموقع الاكتروني:** https://bit.ly/3tNSyvM

528-الميادين نت،" الرئيس الجزائري: لحشد الدعم وتمكين الشعب الفلسطيني من الصمود"، **من الموقع الالكتروني:** https://www.almayadeen.net/news/politics/%D8%A7%D9%84%.

529-لن نبارك ولن نشارك».. ما سر الدعم الجزائري الثابت للقضية الفلسطينية؟، **من الموقع الالكتروني:** https://www.sasapost.com/why-do-algeria-refuses-normalization-with-israel/

530-وكالة الانباء الجزائرية، القضية الفلسطينية تتصدر واجهة الأحداث الدولية في 2022، **من الموقع الالكتروني:** https://www.aps.dz/ar/monde/136625-2022

531-يحيي عزواوا، الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون يشرف على مراسيم توقيع إعلان الجزائر المتضمن ميثاق لم الشمل بين الفصائل الفلسطينية، **جريدة راي اليوم** ،من الموقع الالكتروني:
https://www.raialyoum.com/%D8%A7%D9%84%D9%-

532-الامم المتحدة، الأمين العام يصف توقيع الفصائل الفلسطينية على "إعلان الجزائر" بأنه خطوة إيجابية نحو المصالحة الداخلية، **من الموقع الالكتروني:** https://news.un.org/ar/story/2022/10/1114037

533-وكالة الانباء السعودية، لفصائل الفلسطينية توقّع على "إعلان الجزائر" للم الشمل، **من الموقع الالكتروني:** https://sp.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=ar&newsid=2392259

534-الجزيرة ، قضية الصحراء الغربية، **من الموقع الالكتروني:** https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015/11/2/%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9-

535-قضية الصحراء الغربية، **من الموقع الالكتروني:** https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015/11/2/%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9-

554- قضية الصحراء الغربية، **من الموقع الالكتروني:** https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015/11/2/%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9-،.

555-عبد النو تومي، من الدبلوماسية الناعمة إلى استفزاز الجزائر.. هل رضخت مدريد لابتزاز الرباط؟، **من الموقع الالكتروني:** https://arabicpost.net/opinions/2022/03/23/%d8%a7%d9%84%d8%b5%d8%ad%d8%b1%d8%a7%d8%a1-

556- حمزة عتبي، لماذا تدعم الجزائر بِسخاء جبهة البوليساريو؟، **من الموقع الالكتروني:** https://arabic.cnn.com/world/2016/04/01/why-does-algeria-support-polisario

فهرس الجداول

فهرس الجداول

رقم الجدول	تسمية الجدول	الصفحة
جدول رقم 01	المادة 91 من الدستور الجزائري بعد الاستفساء الشعبي	14
جدول رقم 02	يمثل جدول مسيرة مفاوضات الدول العربية المتوسطية مع الاتحاد الاوروبي في اطار مشروع الشراكة	237
جدول رقم 03	بين تطور حجم الصادرات الصناعية في الجزائر خلال الفترة 2010- 2018.	267
جدول رقم 04	يمثل المبالغ المخصصة للجزائر في اطار برنامج MEDA1 خلال الفترة 1995-1999.	292
جدول رقم 05	يمثل نسب المخصصات المالية للجزائر في اطار برنامج MEDA2 خلال الفترة 2000-2005.	293
جدول رقم06	يوضح صادر ات الجزائر من الخضر و الفواكه نحو العالم وأوروبا	294
جدول رقم07	يوضح تطور حجم المبادلات التجارية للجزائر خلال الفترة (2005-2017)	295
جدول رقم08	يمثل جدول رقم الواردات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية فتر ات(2006-2017)	297
جدول رقم09	يمثل الصادرات الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية فترة (2006-2017)	298
جدول رقم10	يمثل جدول الصادرات الجزائرية نحو أهم الشركاء التجاريين في الإتحاد الأوروبي للفترة (2016-2018).	299
جدول رقم11	يمثل جدول لمجموعة المواد المستوردة في إطار الاتفاقية مع الإتحاد الأوروبي للفترة (2018-2019).	300
جدول رقم12	يمثل انتاج النفط والغاز في الجزائر	301
جدول رقم13	المادة 91 من الدستور الجزائري بعد الاستفساء الشعبي	380
جدول رقم 14	يمثل احتياط الجزائر من النفط والغاز مابين سنة 2010- 2020	381
جدول رقم 15	يوضح الطاقة المتجددة في الجزائر	395
جدول رقم 16	يمثل استهلاك تركيا للطاقة خلال سنتي 2015 و 2016	466
جدول رقم 17	يبرز الدول المصدرة للبترول لدولة فرنسا	531
جدول رقم 18	يمثل الممونين العشر الاوائل للجزائر(بالمليون دينار)	535
جدول رقم 19	يوضح إنفاق الجزائر العسكري 2010-2016 (مليار دولار)	638
جدول رقم 20	يمثل احتياطات الجزائر من النفط والغاز مابين سنة 2010- 2020	640

فهرس الخرائط والأشكال

رقم الخريطة او الشكل	تسمية الخريطة او الشكل	الصفحة
خريطة رقم 01	توضح موقع الجزائر العالمي	24
خريطة رقم 02	توضح موقع البحر الابيض المتوسط في العالم	202
خريطة رقم 03	تبرز تبين الاهمية الجيوسياسية للبحر الابيض المتوسط	206
خريطة رقم 04	تمثل المضائق والممرات من والى دول البحر الابيض المتوسط	210
خريطة رقم 05	تمثل حركة تدفقات الاشخاص، المخدرات، الاسلحة في المنطقة المتوسطية	212
خريطة رقم06	تمثل موقع الجزائر في القارة الافريقية	219
خريطة رقم07	تمثل للدول المطلة على االبحر الابيض المتوسط	225
خريطة رقم08	تمثل خريطة للدول العربية	229
خريطة رقم09	تمثل خريطة الجزائر في للمغرب العربي	229
خريطة رقم10	تمثل مناطق عبور المهاجرين الغير شرعيين	242
خريطة رقم11	تمثل الدول الموقعة على الشراكة الاورومتوسطية:	274
خريطة رقم12	تمثل خريطة للدول المكونة لشراكة الاتحاد من اجل المتوسط	324
شكل رقم01	يوضح حجم النفاق العسكري الجزائري (% من انفاق الحكومة المركزية)	27
شكل رقم02	يمثل النمو السكاني في الجزائر 1960- 2017	33
شكل رقم03	يوضح الفئات العمرية في الجزائر	34
شكل رقم04	مخطط يوضح الهيكل التنظيمي اوزارة الشؤون الخارجية الجزائرية والجالية الوطنية بالخارج	71
شكل رقم05	يمثل بنية المؤسسة العسكرية ممثلة في وزارة الدفاع الوطني في الجزائر	85
شكل رقم06	يوضح مبادلات الخضر بين الجزائر وأوروبا (مليون دولار أمريكي)	296
شكل رقم07	يوضح مبادلات الفواكه بين الجزائر وأوروبا (مليون دولار أمريكي)	296
شكل رقم08	يوضح احواض تمركز الغاز الصخري في الجزائر	384
شكل رقم09	يبين امكانيات الجزائر من الطاقة الشمسية	388
شكل رقم10	يوضح كمية طاقة الرياح في الجزائر	391
شكل رقم11	يوضح نمو استخدام الطاقات المتجددة حتى عام 2030 في الجزائر	403
شكل رقم12	يمثل قيمة الصادرات والواردات التركية مع الجزائر (مليون دولار)	467
شكل رقم13	يمثل عدد المشاريع الاستثمارية الخارجية المباشرة في الجزائر	528
شكل رقم14	يبين مصادر الغاز الطبيعي لدولة فرنسا	531
شكل رقم16	يبين ترتيب الجيش الجزائري حسب موقع Military Watch سنة 2020	630
شكل رقم17	يوضح وتيرة الإنفاق على التسلح في الجزائر2010 و2020	639

الفهرس

المحتويات	الصفحة
البسملة	
اهداء	
شكر وعرفان	
مقدمة	
الفصل الاول: السياسة الخارجية الجزائرية: مقاربة مفاهمية تحليلية	
المبحث الاول: السياسة الخارجية الجزائرية: دراسة في القيم، الاهداف، المحددات والسمات	02
المطلب الاول: القيم المحورية في السياسة الخارجية الجزائرية	03
اولا: القيم المحورية في المرجعية التاريخية	03
ثانيا: القيم المحورية في المرجعية الدستورية	07
المطلب الثاني: : سمات السياسة الخارجية الجزائرية	15
المطلب الثالث : محددات السياسة الخارجية الجزائرية	20
المطلب الرابع: اهداف السياسة الخارجية الجزائرية	38
المبحث الثاني: مؤسسات و اجهزة صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية	47
المطلب الأول صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية : مؤسسة الرئاسة	48
اولا: رئاسة الجمهورية	51
أ- صلاحيات مصالح رئاسة الجمهورية	51
ب-الهيئات الاستشارية والمؤسسات التابعة للرئاسة	55
ج- وسيط الجمهورية	58
د- مستشارون رئيس الجهورية:	59
ثانيا: الرئيس	64
أ-صلاحيات رئيس الجمهورية في الدستور الجزائري	64
ب-الأوسمة الرئاسية الممنوحة من الرئيس	66
ج-الرتب الممنوحة من الرئيس	66
د- مكانة السياسة الخارجية في تصور الرئيس الجزائري عبد المجبد تبون	67
المطلب الثاني : صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية: وزارة الخارجية	70

أ–الهيكل التنظيمي لوزارة الشؤون الخارجية	71
ب–صلاحيات وزير الشؤون الخارجية:	72
ج– اهمية وزارة الخارجية في رسم السياسة الخارجية الجزائرية	74
د– تنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية: تباين الادوار بين مؤسسة وزارة الخارجية وصلاحيات وزير الخارجية	77
المطلب الثالث: صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية: المؤسسة العسكرية	79
اولا: المؤسسة العسكرية الجزائرية: البنية والخصائص	80
أ– الخصائص المرتبطة بالجيش الجزائري	80
1–المشروعية الثورية:	81
2– التركيبة البشرية:	81
3 –المساهمة في التنمية:	82
4–الماضي السياسي:	82
ب: دور المؤسسة العسكرية في المجال السياسي الداخلي:	83
1– الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في ظل التعددية الحزبية	86
2– الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في ظل الحراك الشعبي	89
ثانيا: دور المؤسسة العسكرية في المجال السياسي الخارجي	92
المطلب الرابع: اجهزة صنع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية: السلطة التشريعية والمحكمة الدستورية	94
اولا: السلطة التشريعية:	94
أ–النظام الدستوري الجزائري: صلاحيات السلطة التشريعية في مجال ادارة العلاقات الخارجية	96
1– انفراد رئيس الجمهورية بوضع السياسة العامة الخارجية وتنفيذها	97
2– التركيز المطلق للسياسة الخارجية بيد رئيس الجمهورية.	98
ب: سلطة الجهاز التشريعي الجزائري في المجال الخارجي	99
1– إ صدار لائحة حول السياسة الخارجية	99
2–المساهمة في إبرام المعاهدات الدولية	100
3–حق إخطار المجلس الدستوري للنظر في دستورية المعاهدات الدولية	102
ج– فاعلية الجهاز التشريعي في صناعة القرار الخارجي الجزائري	102
1– ضعف البرلمان في ممارسة وظيفته التشريعية والرقابية	103
2–تقييد سلطة الهيئة التشريعية في مجال المعاهدة من حيث إبرامها والتصديق عليها	103

3- محدودية نطاق أو مجال المعاهدات التي اشترط الدستور موافقة البرلمان عليها	104
4- محدودية فعالية الاختصاص الدستوري الممنوح للجهاز التشريعي في مجال ابرام المعاهدات الدولية والرقابة على الجهاز التنفيذي في إبرام هذه المعاهدات	105
د-السلطة التشريعية في المجال الخارجي من خلال التعديل الدستوري 2020	105
1- تدخل السلطة التنفيذية في المجال التشريعي	105
2- هيمنة رئيس الجمهورية على التشريع بأوامر	106
3- الاختصاص الدبلوماسي للسلطة التشريعية	106

ثانيا: المحكمة الدستورية	107
أ-مظاهر تمايز المحكمة الدستورية عن المجلس الدستوري	108
ب- الاختصاصات المستحدثة للمحكمة الدستورية:	113
1- اختصاص المحكمة الدستورية بتفسير الدستور	113
2- الفصل في الخلافات بين السلطات	114
3- رفع الحصانة البرلمانية عن أعضاء البرلمان	115
4- الاختصاصات الاستشارية و التقريرية للمحكمة الدستورية	116
ج: دور المحكمة الدستورية في القرار الخارجي الجزائري	119
1- الرقابة على دستورية المعاهدات	120
2-استشارة المحكمة الدستورية بخصوص معاهدات الهدنة والسلم	121
المبحث ألثالث: ضبط التحولات في السياسة الخارجية الجزائرية: العوامل المؤثرة والدوافع	122
المطلب الاول: اثر نهاية الحرب الباردة على السياسة الخارجية الجزائرية:	123
اولا: طبيعة التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة:	123
أ- التغير والتطور على المستوى التنظيري	124
ب-التغيرات الهيكلية للنظام الدولي	125
ج- التغيرات القيمية للنظام الدولي	127
ثانيا: طبيعة تحولات السياسة الخارجية الجزائرية بعد الحرب الباردة:	128
أ- الجانب السياسي	129
1- المستوى الاقليمي	130
2- المستوى الدولي	130

ب- الجانب الاقتصادي	131
ج- الجانب الامني	132
1- على المستوى الاقليمي	132
2- على المستوى الدولي	133
المطلب الثاني: اثر العشرية السوداء على السياسة الخارجية الجزائرية :	134
اولا: الازمة الامنية في الجزائر (1990-2000):	135
ثانيا: بناء السلام في الجزائر: المصالحة الوطنية	137
ا-بناء عملية السلام في الحزائر	138
1- قانون الرحمة كآلية سياسية لاسترجاع الامن في الجزائر	138
2- الوئام المدني كركيزة نحو المصالحة الوطنية.	139
أ-المصالحة الوطنية: ميثاق السلام والمصالحة	140
1- قراءة مشروع الميثاق من أجل السلم و المصالحة الوطنية	140
2- تحليل مشروع الميثاق من أجل السلم و المصالحة الوطنية	142
ثالثا: تداعيات العشرية السوداء على السياسة الخارجية الجزائرية	144
المطلب الثالث: اثر الربيع العربي على السياسة الخارجية الجزائرية:	148
اولا: اسباب الثورات العربية	149
أ- اندلاع ثورات الربيع العربي: الاسباب السياسة والاقتصادية والاجتماعي	149
1- الأسباب السياسية:	150
2- الأسباب الخارجية	150
3- الاسباب الاجتماعية والاقتصادية	152
ب-الجزائر والربيع العربي: اسباب تجنب الثورة	153
ثانيا: الربيع العربي: مضامين الاصلاحات السياسية في الجزائر	156
ثالثا: انعكاس الربيع العربي على السياسة الخارجية الجزائرية	161
المطلب الرابع: الحراك الشعبي في الجزائر: اعادة ترتيب اولويات السياسة الخارجية	169
اولا: الحراك الشعبي في الجزائر: المميزات، الاسباب والمطالب	170
أ-مميزات الحراك الشعبي 2019 في الجزائر	171
ب-أسباب الحراك الشعبي 2019 في الجزائر	172
ج- مطالب الحراك الشعبي 2019 في الجزائر	173

1- المطالب الحراك السياسية والدستورية	173
2- مطالب الحراك الاجتماعية والاقتصادية	175
ثانيا: الحراك الشعبي الجزائري: التغيير السياسيى وتحقيق المطالب	175
أ-الانتخابات الرئاسية في الجزائر 2019	177
ب-التعديل الدستوري في الجزائر 2020	180
ج- مدى استجابة التعديل الدستوري 2020 لمطالب الحراك الشعبي	182
ثالثا: السياسة الخارجية الجزائرية بعد الحراك الشعبي	188
أ- اولويات السياسة الخارجية الجزائرية بعد مرحلة الحراك الشعبي	189
ب- مكاسب السياسة الخارجية الجزائرية بعد الحراك الشعبي	191
المبحث الرابع: مكانة المتوسط في السياسة الخارجية الجزائرية: الضبط الجيوسياسي	199
المطلب الأول: اهمية البحر الابيض المتوسط: الجيوسياسية، الاقتصادية والأمنية	200
اولا: الاهمية الجيوسياسية للبحر الابيض المتوسط:	202
ثانيا: الاهمية الاقتصادية للبحر الابيض المتوسط	206
ثالثا: الاهمية الامنية للبحر الابيض المتوسط:	211
المطلب الثاني: التحديد الجيوسياسي لدوائر السياسة الخارجية الجزائرية في المنطقة المتوسطية :	217
اولا: الدائرة الافريقية	218
ثانيا: الدائرة المتوسطية:	223
ثالثا:الدائرة العربية (المغاربية)	228
المطلب الثالث: التغيرات السياسية وعوامل عدم الاستقرار في البحر الابيض المتوسط	234
اولا: الاوضاع السياسية لدول البحر الابيض المتوسط: الضفة الجنوبية	235
ثانيا: التغييرات الجيوسياسية في الحوض المتوسطي	238
ثالثا: التهديدات الامنية الجديدة في المتوسط	240
المطلب الرابع: الافاق الجيوسياسية للسياسة الخارجية الجزائرية في المتوسط	246
اولا: اهمية الحوض المتوسطي في السياسة الخارجية الجزائرية	249
ثانيا: رهانات السياسة الخارجية الجزائرية في المتوسط:	252

الفصل الثاني: المتوسط وعلاقات الجزائر المتعددة الاطراف: تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية والطاقوية	
المبحث الأول: التوجه الاقتصادي الجزائري المتوسطيي في الاطار المتعدد الأطراف: الجزائر والشراكة الاوورومتوسطية	261
المطلب الاول: الشراكة الاورومتوسطية: الاسس العامة للاتفاقية	262
اولا: الخلفية التاريخية للشراكة الارورمتوسطية :	262
أ-مؤتمرات الشراكة الاورومتوسطية	263
ب-مفاوضات اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي و الدول المتوسطية	266
1- على الصعيد الثنائي	266
2- على الصعيد الجماعي (الإقليمي)	268
ثانيا: مفهوم الشراكة الارومتوسطية	268
ا-تعريف الشراكة الاورومتوسطية	269
ب-محاور اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية	270
1- الحوار السياسي و الأمني	270
2- التعاون الاقتصادي والمالي	270
3- التعاون الاجتماعي و الثقافي	271
ج- دوافع الشراكة الاورومتوسطية:	271
1- بالنسبة للاتحاد الاوربي:	272
2- بالنسبة للجانب الدول المتوسطية:	274
ثالثا: تقييم الشراكة الاورومتوسطية: الايجابيات والسلبيات	275
أ-ايجابيات الشراكة الاوروبية المتوسطية	275
ب-سلبيات الشراكة الاورومتوسطية	276
المطلب الثاني: الشراكة الاورو-جزائرية:	276
اولا: مضمون الشراكة الاوربية الجزائرية: المحور الاقتصادي	277
أ-أهداف الشراكة الأوروجزائرية بالنسبة للاقتصاد الجزائري:	277
ب-مضمون الشراكة الاوروجزائرية:	281
ثانيا: الشراكة الجزائرية الاروبية: تباين الرؤى والدوافع	283
أ-الرؤية الجزائرية للشراكة الاوروبية الجزائرية:	283
ب-الرؤية الاوروبية للشراكة الاوروبية الجزائرية	284

ثالثا: انعكاسات الشراكة الاوروجزائرية على الجزائر: الاقتصاد الجزائري	
أ-الشراكة الاوربية الجزائرية: برامج الاصلاحات الاقتصادية للجزائر	287
1- الاصلاحات الاقتصادية : برنامج التثبيت الاقتصادي:	287
2- الاصلاحات الاقتصادية: البرامج المرافقة	289
ب-تداعيات الشراكة الاروبية الجزائرية على القطاعات الاقتصادية في الجزائري:	290
1- آثار اتفاق الشراكة الاوروجزائرية على القطاع الصناعي:	291
2- آثار اتفاق الشراكة الاوروجزائرية على القطاع الزراعي	294
3- آثار اتفاق الشراكة الاوروجزائية على التجارة الخارجية:	296
المطلب الثالث: دور الدبلوماسية الجزائرية في الشراكة الاوروبية الجزائرية:	302
اولا: تقييم الشراكة الاوروجزائرية: الاثار الايجابية والسلبية	302
أ-الاثار الايجابية:	303
ب-الاثار السلبية:	304
ثانيا: اختلال التكافؤ في الشراكة الاورو جزائرية : المؤشرات والخلافات	306
أ-مؤشرات عدم تكافؤ الفرص في الشراكة الاورو جزائرية	306
ب-الخلافات الجزائرية الاوروبية في الشراكة	309
ثالثا:اداء الدبلوماسية الجزائرية في الشراكة الارو- جزائرية	312
أ-دور الدبلوماسية الجزائرية في اعادة تقييم الشراكة	312
ب-عراقيل مستقبل اشراكة الاورو جزائرية	314
ج: سيناريوهات المستقبلية الشراكة الاوروجزائرية:	316
1- مشهد التفكيك والتراجع:	316
2- مشهد الاستمرارية	317
3- مشهد الاستمرارية والتغيير	218
المبحث الثاني: التوجه الاقتصادي الجزائري المتوسطي في الاطار المتعدد الأطراف: الجزائر والاتحاد من اجل المتوسط	320
المطلب الأول: شراكة الاتحاد من اجل المتوسط: الاسس المفاهيمية للشراكة	321
اولا: الاتحاد من اجل المتوسط: النشأة وردود افعال الدول المتوسطية	321
أ-مراحل طرح مشروع الاتحاد من اجل المتوسط:	321
ب-هيكل مشروع الاتحاد من اجل المتوسط	324
ج- ردود افعال الدول المتوسطية	326
1- موقف الدول الاوروبية	326

2- مواقف دول جنوب المتوسط	328
3- موقف الجزائر من مشروع التحاد من اجل المتوسط	329
ثانيا: دوافع واهداف مشروع الاتحاد من اجل المتوسط:	330
أ- دوافع مشروع الاتحاد من أجل المتوسط	330
ب-اهداف مشروع الاتحاد من اجل المتوسط:	332
االمطلب الثاني: مضمون شراكة الاتحاد من اجل المتوسط	335
اولا: محتوى مؤتمر قمة باريس من اجل المتوسط	336
ثانيا: الجانب الاقتصادي لمشروع الاتحاد من اجل المتوسط	338
المطلب الثالث: دور الدبلوماسية الجزائرية في الاتحاد من اجل المتوسط	340
اولا: تحديات شراكة الاتحاد من اجل المتوسط	341
ثانيا: الاتحاد من اجل المتوسط: دور الدبلوماسية الجزائرية في الشراكة	344
المبحث الثالث: تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية: الية جديدة للنمو الاقتصادي وبعث الوجاهة السياسية	347
المطلب الأول: مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية	348
أولا: الدبلوماسية الاقتصادية : التعريف والنشأة	349
أ- تعريف الدبلوماسية الاقتصادية	349
ب - نشأة الدبلوماسية الاقتصادية	350
ثانيا:الدبلوماسية الاقتصادية : المستويات والأنواع	352
أ- مستويات الدبلوماسية الاقتصادية:	352
1- الدبلوماسية الثنائية	352
2- الدبلوماسية متعددة الاطراف	352
3- الدبلوماسية الجماعية	353
4-الدبلوماسية الاقليمية	353
ب-انواع الدبلوماسية الاقتصادية	354
1- الترغيب و الاقناع	354
2- الترهيب والإكراه	355
ثالثا: الدبلوماسية الاقتصادية : الاشخاص والأدوات	355
أ-اشخاص الدبلوماسية الاقتصادية	355
1- الفاعلون الوطنيون الحكوميون:	356

2- الفاعلون الوطنيون غير الحكوميين	356
3- الفاعلون الدوليون	357
ب-ادوات الدبلوماسية الاقتصادية	357
المطلب الثاني :الدبلوماسية الاقتصادية لخدمة السياسة الخارجية الجزائرية: مؤشرات التفعيل	358
اولا: ادوات تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية : دور وزارة الخارجية	358
ثانيا: ادوات تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية : دور السفراء والقناصلة	362
أ- من الناحية القانونية	362
ب- من الناحية الاجرائية	362
المطلب الثالث: الدبلوماسية الاقتصادية لخدمة السياسة الاقتصادية الجزائرية: الصلاحيات والمؤسسات المستحدثة	366
اولا: صلاحيات الوزارة في المجال الاقتصادي:	367
أ- صلاحيات وزارة الشؤون الخارجية	367
ب-صلاحيات مديرية ترقية ودعم المبادلات الاقتصادية	367
ج-صلاحيات السفراء	368
ثانيا: الاجراءات والتسهيلات المستحدثة	369
أ-الصندوق الخاص لترقية الصادرات	369
ب-التسهيلات الجمركية	370
ج: التسهيلات البنكية	370
المطلب الرابع: الدبلوماسية الاقتصادية لخدمة التنمية الاقتصادية الجزائرية : العامل التنموي والأداء الدبلوماسي	371
اولا: التنويع الاقتصادي وجذب الاستثمارات الاجنبية للجزائر : اولوية العمل الدبلوماسي	371
ثانيا: تحديات تفعيل الديبلوماسية الاقتصادية في الجزائر	374
أ-التحديات الداخلية	375
ب- التحديدات الخارجية	376
المبحث الرابع: الطاقة والسياسة الخارجية الجزائرية في المتوسط: دبلوماسية الطاقة	377
المطلب الأول: الامكانات الطاقوية في الجزائر	378
اولا: الامكانات الطاقوية غير المتجددة في الجزائر:	379
أ-احتياطات البترول والغاز في الجزائر	379
ب- احتياطات الغاز الصخري	383

ثانيا: الامكانات الطاقوية المتجددة في الجزائر	385
أ-الطاقة الشمسية في الجزائر	386
ب-الطاقة الريحية في الجزائر	389
المطلب الثاني: السياسة الطاقوية في الجزائر	392
اولا: السياسة الوطنية للطاقة في الجزائر	393
أ-سياسة الطاقة التقليدية	393
ب- سياسة الطاقة المتجددة:	395
ثانيا: الانتقال الطاقوي في الجزائر	396
ا-تحديات الانتقال الطاقوي في الجزائر	396
ب- افاق الانتقال الطاقوي في الجزائر	398
ج- معوقات تجسيد الانتقال الطاقوي	401
د- برنامج الانتقال الطاقوي في الجزائر	402
المطلب الثالث: تفعيل الدبلوماسية الطاقوية الجزائرية:	405
اولا: اهمية الطاقة في السياسة الخارجية الجزائرية:	405
أ-ازمات الطاقة في الجزائر:	405
1- الجزائر اتجاه الأزمة النفطية لسنة 1973	406
2- الأزمة النفطية الجزائرية خلال سنة 1986	407
3- الأزمة النفطية في الجزائر ما بين سنة 2000 – 2022.:	408
ب- تحديات امن الطاقة في الجزائر:	412
1-التحديات المحلية الداخلية	412
2 -التحديات الاقليمية	414
3-التحديات الدولية	415
ثانيا: توظيف الطاقة في السياسة الخارجية الجزائرية:	416
أ-دور الطاقة في التأثير الدبلوماسي الجزائري	419
ب-مساهمة الجزائر في الامن الطاقوي المتوسطي	422
الفصل الثالث: المتوسط وعلاقات الجزائر الثنائية الاطراف: دراسة في العلاقات الثنائية وقضايا الجوار الجيوسياسي:	
المبحث الأول: علاقات الجزائر الايطالية والتركية في الحوض المتوسطي	427
المطلب الاول: تاريخية العلاقات الجزائرية الايطالية	429

المطلب الثاني: التقارب الاقتصادي والسياسي بين الجزائر وايطاليا	436
اولا :التقارب الاقتصادي بين الجزائر وايطاليا:	436
أ-التبادل الاقتصادي والتجاري بين الجزائر وايطاليا:	440
ب-التطلعات الاقتصادية بين الجزائر وايطاليا:	447
ثانيا: التقارب السياسي بين الجزائر وايطاليا:	450
المطلب الثالث: الارث التاريخي للعلاقات الجزائرية التركية	452
المطلب الرابع: التنسيق السياسي والاقتصادي للعلاقات الجزائرية التركية	456
اولا: الجانب السياسي للعلاقات الجزائرية التركية	456
ثانيا: التنسيق الاقتصادي للعلاقات الجزائرية التركية	461
أ-حجم التبادلات الاقتصادية والتجارية بين الجزائر وتركيا	465
ب-التطلعات الاقتصادية الثنائية بين الجزائر وتركيا	475
المبحث الثاني: علاقات الجزائر الاسبانية والفرنسية في الحوض المتوسطي:	479
المطلب الاول: الارتباط التاريخي والسياسي بين الجزائر واسبانيا	480
اولا: الارتباط التاريخي للعلاقات الثنائية بين الجزائر واسبانيا	480
ثانيا: الارتباط السياسي بين الجزائر واسبانيا	484
المطلب الثاني: العلاقات الثنائية الجزائرية الاسبانية: الجانب الاقتصادي	492
اولا: العلاقات التجارية بين الجزائر واسبانيا:	493
أ-التبادل التجاري بين الجزائر واسبانيا:	493
ب-الجزائر واسبانيا: الصادرات والواردات	499
ج- سيناريوهات تداعيات الازمة بين الجزائر واسبانيا:	500
المطلب الثالث: العلاقات التاريخية والسياسية الثنائية بين الجزائر وفرنسا	503
اولا: تاريخية العلاقات الثنائية بين الجزائر وفرنسا	503
ثانيا: العلاقات السياسية الثنائية بين الجزائر وفرنسا: المواقف والتفاعلات	508
أ-المواقف السياسية بين الجزائر وفرنسا	508
ب-التفاعلات السياسية بين الجزائر وفرنسا:	519
المطلب الرابع: العلاقات الاقتصادية الثنائية بين الجزائر وفرنسا	521
اولا: واقع التعاون الاقتصادي بين الجزائر وفرنسا	522
أ-علاقات التعاون والاستثمار الجزائرية الفرنسية	522
1- اتفاق التعاون الاقتصادي بين الجزائر وفرنسا	523

2- الاستثمارات الفرنسية بالجزائر	526
ب–التعاون التجاري والمالي بين الجزائر وفرنسا	534
1–التبادل التجاري بين الجزائر وفرنسا: الصادرات والواردات	534
2–التعاون المالي بين الجزائر وفرنسا:	539
ثانيا: مستقبل العلاقات الجزائرية الفرنسية:	541
المبحث الثالث: قضايا الجزائر الاقليمية والدولية في السياسة الخارجية:	544
المطلب الاول: الازمات الاقليمية والدولية في السياسة الخارجية الجزائرية : القضية الفلسطينية	545
اولا: المواقف الثابتة للسياسة الخارجية الجزائرية اتجاه القضية الفلسطينية	546
أ–الدعم السياسي للقضية الفلسطينية:	547
ب– القضية الفلسطينية: تاثير المتغيرات الاقليمية والدولية	549
ثانيا: تطلعات السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه القضية الفلسطينية	555
المطلب الثاني: تصفية الاستعمار: قضية الصحراء الغربية	559
اولا: موقف الجزائر من قضية الصحراء الغربية:	559
أ–تطورات القضية الصحروية: الخلفية التاريخية	559
ب–تطورات القضية الصحراوية: دعم الجزائر	563
1– جدلية الاعتراف بالصحراء الغربية ككيان او دولة : موقف الجزائر	564
2– جدلية الاعتراف بالصحراء الغربية بين التاريخ والقانون والسياسة: موقف الجزائر	565
ثانيا: ابعاد الموقف الجزائري على العلاقات الجزائرية المغربية	566
1–اسباب قطع العلاقات الدبلوماسية: القضية الصحراوية	567
2–اسباب تغير الموقف الاسباني	569
المطلب الثالث: قضية مكافحة الارهاب في السياسة الخارجية الجزائرية	570
اولا: المقاربة الجزائرية في مكافحة الارهاب: الداخلية والخارجية	571
أ–المقاربة الجزائرية: الالية الداخلية	571
ب–المقاربة الجزائرية: الالية الخارجية	574
1– الالية الإقليمية	576
2– الالية الدولية	576
ثانيا: تقييم المقاربة الجزائرية للإرهاب: داخليا وخارجيا	577
أ–تقييم المقاربة على المستوى الداخلي	576
ب–تقييم المقاربة على المستوى الخارجي	577

الفصل الرابع: **الهندسة الجزائرية الامنية في المتوسط: الريادة العسكرية والتعاون الاقليمي**	
المبحث الأول: الجزائر والفضاء المتوسطي: المنظور الامني	582
المطلب الأول: العقيدة الامنية الجزائرية	582
المطلب الثاني: التهديدات الامنية الجزائرية في المتوسط	592
المطلب الثالث: تكيف التصور الجزائري مع التهديدات الامنية في المتوسط	603
المطلب الرابع: الجزائر والتهديدات الامنية في المتوسط: المقاربة الامنية	610
المبحث الثاني: الجزائر كفاعل امني في المتوسط: القوة العسكرية	615
المطلب الأول: السياسة الدفاعية الجزائرية: التنظيم والفواعل	616
اولا: العقيدة العسكرية الجزائرية	617
ثانيا: رهانات السياسة الدفاعية الوطنية	623
المطلب الثاني: التسلح العسكري الجزائري	627
اولا: القدرات العسكرية للجيش الجزائري في المتوسط: التصنيف والإحصائيات	628
أ-تصنيفات الجيش الشعبي الوطني الجزائري	628
ب-احصائيات الجيش الجزائري: القدرة العسكرية ونوع الاسلحة	633
ثانيا: تطور الانفاق العسكري في الجزائر	636
المطلب الثالث: اسباب التسلح العسكري الجزائري	640
المطلب الرابع: تهديدات الامن القومي الجزائري في المتوسط:	646
اولا: مرتكزات الامن القومي الجزائري	647
ثانيا: تحديات الامن القومي الجزائري	649
المبحث الثالث: الحوارات الامنية الجزائرية في المتوسط:	655
المطلب الأول: الحوار الامني المتوسطي: الجزائر والاتحاد الاوروبي	656
أولا: الشراكة الجزائرية الاوروبية: الجانب الامني	656
أ-المضمون الامني للشراكة الاورجزائرية	656
ب-موقف الجزائر من الشراكة الأمنية الاورومتوسطية	658
ج-الاثار الامنية لاتفاق الشراكة الاوروبية على الجزائر:	660
ثانيا: الجزائر والاتحاد الأوروبي: التصور الامني	662
أ-سبل إحلال السلم والأمن في المتوسط وفق العقيدة الأمنية الجزائرية	662
ب-سبل إحلال السلم والأمن في المتوسط وفق المنظور الأمني الاوروبي	665

المطلب الثاني: الحوار الامني المتوسطي: الجزائر ومجموع دول غرب المتوسط (5+5)	669
اولا: التعاون الامني لدول غرب المتوسط 5+5	670
أ-الخلفية التاريخية لبروز حوار دول غرب المتوسط	670
ب-المضمون الامني لحوار 5+5	673
ثانيا: التعاون الامني غرب المتوسط 5+5: معالجة الهجرة الغير شرعية	677
أ-مكافحة الهجرة الغير الشرعية: اليات دول غرب المتوسط في اطار حوار 5+5	679
ب-الاستراتيجية الجزائرية لمكافحة الهجرة غير الشرعية	684
المطلب الثالث: الحوار الاورواطلسي: الجزائر و مبادرة الحلف الاطلسي	690
اولا: الامن المتوسطي في العقيدة الاستراتيجية للحلف الاطلسي	691
أ-الحوار الاورواطلسي: الخلفيات والركائز	691
ب-الجزائر والحوار المتوسطي لحلف الناتو	695
ثانيا: استراتيجية مكافحة الإرهاب: الحلف الاطلسي و الجزائر	697
أ-استرانيجية الحلف الاطلسي لمكافة الارهاب	697
ب-استراتيجية الجزائر لمكافحة الارهاب	701
الخاتمة	708
قائمة المراجع	719
فهرس الجداول	755
فهرس الخرائط والأشكال	757
فهرس المحتويات	759
ملخص	773

الملخص: برز التوجه المتوسطي للسياسة الخارجية الجزائرية من خلال تكيف الجزائر الخارجي مع الحراك الاقليمي والجهوي للتعاون والشراكة بين بلدان البحر الابيض المتوسط في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية، والذي قد احدثته تداعيات نهاية الحرب الباردة، بهدف تحقيق حالة استقرار اقتصادي واجتماعي وامن في المنطقة، و ايضا إدراكا من الجزائر على اهمية التموضع في المنظومة الاقليمية المتوسطية، وتقدم الدراسة، تحليلا علميا تبين كيف يتأثر سلوك الجزائر الخارجي بالأوضاع التي تنتج عنها تطورات بيئتها الداخلية، والخارجية (الاقليمية والدولية)، وان التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة على سبيل المثال، الازمة الامنية الداخلية وتداعياتها الإقليمية الربيع العربي، الحراك الشعبي، قد اثرت على توجهها الدبلوماسي وعلى ضرورة الاصلاح الداخلي، وعلى اهمية اعادة ترتيب الاولويات الخارجية من خلال عدة جوانب سياسية واقتصادية وأمنية منها

نسجت الجزائر علاقات شراكة و تعاون وسعت ضمنها الى تعزيز العلاقات الاقتصادية والأمنية المتعددة الاطراف بهدف تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، كذلك تعتبر الجزائر الفضاء المتوسطي اطارا طبيعيا لعلاقاتها الثنائية و لبعث مكانتها المتوسطية، ومع تبنيها لضرورة الربط بين ادائها الدبلوماسي وضرورة تحقيق التنمية الاقتصادية، وتامين متطلبات الطاقة في المتوسط، عملت الجزائر على تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية بهدف التنويع الاقتصادي بعيدا عن قطاع المحروقات وتوظيف الدبلوماسية الطاقوية كورقة رابحة للتأثير السياسي والدبلوماسي وحسن استخدامها في العلاقات الاقليمية، وباعتبار الجزائر دولة متوسطية ذي ابعاد جيوسياسية، قد سعت الى الاعتماد على مفهوم الامن في رسم وتبني سياسات امنية خارجية تخدم مصالحها واستقرارها، واعتماد ادراكها لضرورة الحوارات الامنية التي تتفق مع طموحها في لعب دور الريادة في التفاعلات الامنية الاقليمية المتوسطية

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية الجزائرية، وزارة الخارجية الجزائرية، الحرب الباردة، الحراك الشعبي، الشراكة الاوروجزائرية، التعاون الامني. العلاقات الدبلوماسية.

Summary :**T**he Mediterranean orientation of Algerian foreign policy emerged through Algeria's external adaptation to the regional and regional movement for cooperation and partnership between Mediterranean countries in various political, economic and security fields, which was brought about by the repercussions of the end of the Cold War, with the aim of achieving a state of economic and social stability and security in the region, and also in recognition of From Algeria, the importance of positioning in the Mediterranean regional system, and the study provides a scientific analysis showing how Algeria's external behavior is affected by the conditions that result in developments in its internal and external environment (regional and international), and the international transformations after the Cold War, for example, the internal security crisis and its repercussions. The regional Arab Spring and the popular movement have influenced its diplomatic orientation, the necessity of internal reform, and the importance of re-arranging external priorities through several political, economic, and security aspects, including

Algeria has developed partnerships and cooperation relations, within which it has sought to strengthen multilateral economic and security relations with the aim of achieving stability and economic growth. Algeria also considers the Mediterranean space a natural framework for its bilateral relations and to revive its Mediterranean status, while adopting the necessity of linking its diplomatic performance with the necessity of achieving economic development and securing energy requirements. In the Mediterranean, Algeria has worked to activate economic diplomacy with the aim of economic diversification away from the hydrocarbon sector and to employ energy diplomacy as a trump card for political and diplomatic influence and to use it well in regional relations. Considering that Algeria is a Mediterranean country with geopolitical dimensions, it has sought to rely on the concept of security in formulating and adopting security policies. Foreign affairs that serve its interests and stability, and adopt its awareness of the necessity of security dialogues that are consistent with its ambition to play a leadership role in Mediterranean regional security interactions.

Keywords: Algerian foreign policy, Algerian Ministry of Foreign Affairs, Cold War, popular movement, Euro-Algerian partnership, security cooperation. Diplomatic relations